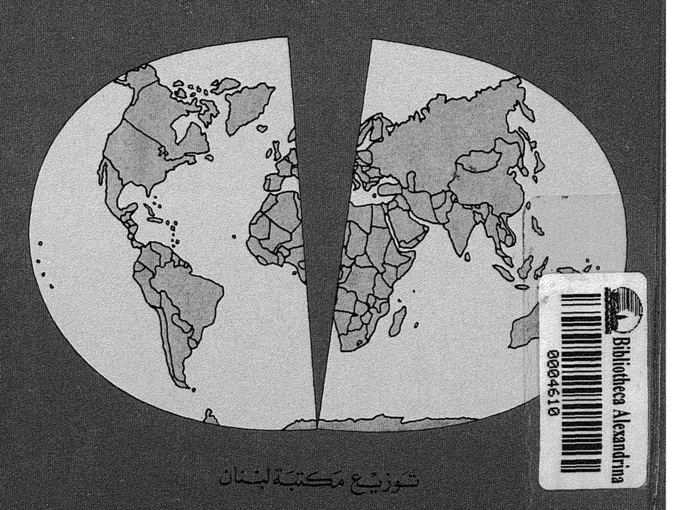
د. دعد بو ملهب عطا الله

الثنائية الدولية

والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠

(دراسة تاريخية سياسية جيوسياسية)



توزيع مكتبة لبنان



الثنائية الدولية

والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠

الدكتورة دعد بو ملهب عطالله
أستاذة تاريخ العلاقات السياسيّة الدوليّة والجيوسياسة
الجامعة اللبنانيّة - بيروت

الثنائيّة الدوليّة

والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠

(دراسة تاريخيّة سياسيّة جيوسياسيّة)

توزيع مكتبة لبنان
ساحة رياض الصلح ـ بناية العسيلي
ص.ب ٩٤٥ ـ ١١، بيروت ـ لبنان
رقم الكتاب 160125 R 01

مقدِّمة

يفترض بحث الثنائية في العلاقات الدوليـة المعاصرة الاعتـماد على مجموعة متكـاملة من المعطيات، كما أنه يقوم على التحقيق في المواقف والأحداث وتحليل التفاعلات والانعكاسـات. وطالما أن العالم أصبح كلاً واحداً بالنظر إلى سقوط واقع العالم اللامتناهي وحلول العالم المتناهي، منذ مطلع القرن تقريباً، أصبح الترابط والتفاعل قاعدتي التطورات الدولية الشـاملة في مختلف المجالات، وحتى على مختلف الأصعدة، وفي معظم أمصار اليابسة والمساحات المائية، كما عـلى مسافات كبيرة من أعماق الكرة الأرضية ومن الفضاء المحيط بها. شهد عالمنا المعاصر الكثير من التجديد إلى حد تراكم الثورات وتزامنها في المجالات المختلفة، وبالتالي إلى تفاعلها في ما بينها ومع الإرث السابق للبشرية والدول معاً. إن أصول البحث والدراسة تتجدّد وتتنوع كما تتكدس مع التطور نفسه.

إن التطورات الدولية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن التطورات في المجالات الأخرى من اقتصادية، وبشرية، وثقافية، وتقنية، وعسكرية... تشكل هذه التطورات كلاً متكاملاً متفاعلاً. لكن، كما في كل باب من أبواب العلوم والمعرفة، وربما بالأخص العلوم الإنسانية الواسعة جداً، لا بدّ من التفصيل والتجزئة للتمكن من الوصول إلى المعلومات وإلى دراستها وتحليلها. إن هذين التفصيل والتجزئة هما، في كل الحالات وعلى مختلف الأصعدة، مفتعـلان ومصطنعـان، لكنهما ضروريان لتمكّن الباحث، وحتى مجموعة من الباحثين، من القيام بدراسة حقبة أو موضوع ما. فالاختصاص والتخصيص هما هنا إذن ضرورة عملية بهدف الوصول إلى التفسيرات والاستنتاجات العلمية الموضوعية.

لقد واجهنا في بحثنا الكثير من المشاكل على صعيد التحديد، كتحديد المجـال السياسي ومحاولة فصله عن المجالات الأخرى التي يرتبط بها، وذلك بهدف إبراز الوجه السياسي للمسائل المطروحة أكثر من غيره، أو دون غيره، قدر الإمكان طبعاً؛ أو بالأخص التحديد الزمني للمراحل التي مرّت بها العلاقات الدولية خلال الحقبة المدروسة؛ أو أيضاً تحديد طبيعة المسائل جيوسياسيا، إن من حيث الجذور أو من حيث النتائج والانعكاسات؛ وربما كان من أصعب التحديدات التي

واجهنا البحث والبتّ فيها تحديد المفاهيم، وخاصة تلك المعمَّمة والمتداولة بكثافة حتى أنها فقدت أحياناً بعض مضمونها الأساسي.

ارتكز بحثنا في الثنائية الدولية، أو هو على الأقل حاول الارتكاز، على المعطيات التاريخية التقليدية من أحداث ومواقف وإنعكاسات، إلى جانب المعطيات الطبيعية والحضارية والبشرية. لكنه، في الوقت نفسه، اعتمد التركيز على التحليل انطلاقاً من مفاهيم محدّدة وصولاً إلى تشخيص الوضع العام والمستجدّات المتنوعة، وإلى استنتاجات تفسّر التفاعل الدولي على أكثر من مستوى، وفي أكثر من مجال. فلقد حاولنا التركيز في هذا البحث على الحدث والمفهوم والرابط، في الوقت عينه، ضمن معادلة التوازن قدر المستطاع. واهتم بحثنا أيضاً بالتركيز على الفواعل، وبالأخص الأساسية منها، دولاً ومؤسسات، ليس بهدف محورة التطور حول هذه الفواعل، بل تجاوباً مع أهمية دورها وقدرتها على التأثير في التطورات الدولية العامة. من هنا كان التركيز على الفاعلين الأساسيين على الساحة، كما على مفهوم ثنائية النظام الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفواعل الثانوية الدولية والإقليمية، ومع تحديد أهمية ودور كل منها، عبر المراحل المختلفة، ومن خلال المسائل المطروحة.

أتى هذا البحث طموحاً في منطلقه وفي تحديد أطره وحدوده الجغرافية والزمنية. إن هذا الطموح فرض شروط عمل معينة للتكيّف مع الهدف المحدّد. وبالمقابل إنه، برأينا، يبرر الثغرات، المقصود منها وغير المقصود، كما الشوائب والأخطاء التي يستحيل تلافيها في عمل بهذا الحجم، ليس بعدد سطوره وصفحاته طبعاً، وهي قد أوجزت إلى أقصى الحدود، إنما في حدوده. أما هذه الحدود فهي تعني بالأخص كلاً من الحقبة الزمنية الطويلة جداً بالقياس إلى كثافة الأحداث وتزامنها وتقاطعها، والرقعة الجغرافية العالمية التي تغطي المصالح المتنوِّعة لمختلف الشعوب والدول والقوى. إذن، بالنسبة للمجالين الزمني والجغرافي الواسعين، أتى اعتمادهما هنا نتيجة للحاجة إلى بحث شامل لهذين البعدين لتوضيح رؤية عالمنا، إضافة إلى أننا أمام حقبة متكاملة (أو شبه متكاملة) من المفيد التعرّف إليها بكاملها في بعديها المذكورين. هنا نجدنا أمام حتمية قول كلمتين: واحدة عن الحدَث والمعاصَرة في التأريخ، وثانية بخصوص التاريخ والسياسة والجيوسياسة.

بخصوص مفهوم الحدث بالنسبة للمؤرخ، نحن لا نودّ الإسهام في جدل ورثه جيلنا عمّن سبقه. لكننا نريد تحديد موقفنا ونظرتنا إليه إستباقاً لأي نقاش ممكن بهذا الشأن. وإذا نحن قلنا إننا نريد تحديد موقفنا، وتسهيلاً للأمر نتبنّى رأي أحد كبار المؤرخين المعاصرين بهذا الشأن. إن المؤرخ جان باتيست دوروزيل الفرنسي، صاحب الأبحاث والكتب الشهيرة والمكرَّسة في التاريخ المعاصر، وخاصة الدبلوماسي والدولي منه، وبعد نشاط حثيث وطويل في البحث التاريخي التقليدي (خاصة في **التاريخ الدبلوماسي وتاريخ العلاقات الدولية المعاصرة** والمشاركة في وضع **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**)، قرّر المساهمة في التنظير متخطياً النهج التقليدي للمؤرخ. ومما نشره في هذا المجال كان كتابه القيّم الذي أتى تحت عنوان **كل أمبراطورية إلى زوال**، مع تفصيل للعنوان الأصيل يقول: **رؤية نظرية للعلاقات الدولية**. يقول دوروزيل في مقدمة كتابه هذا ما معناه: ليس على المؤرخ أن ينحني بذلّ أمام «العلمي»، كما يعتقد بعض معاصرينا. إنه،

في الحقيقة، الوحيد القادر على التعامل مع معطى فريد يسمونه «الحدَث»؛ وهو يقول كذلك: «لا تاريخ بلا أحداث. إن التاريخ لا يعالج سوى الأحداث»؛ وهو يحدّد الحدَث بأنه «ظاهرة، و«لكنها مؤرَّخة، وبالتالي هي فريدة»؛ ويصل أخيراً إلى القول بأنه يدحض نهائياً عبارة «تاريخ حدَثي» لما فيها من «تجنٍّ» ولما لمروّجيها من موقف «نزق». إن اعتمادنا هذا الرأي هنا، كتعبير عن رأينا في تحديد المفهوم، لا يعني أننا لم نركّز على الظاهرات المحدودة والشاملة على السواء في بحثنا، لكن للتنبيه إلى وعينا الكامل لهذا الأمر وإلى معالجتنا المتواصلة له.

وفي شأن المعاصَرَة للفترة التي تغطيها الدراسة، نكتفي بالتنويه بأمر أساسي، ألا وهو الحاجة المتنامية إلى معرفة، لا بل إلى فهم ما يدور حولنا من تطورات. إن المنهجية التأريخية التقليدية اعتمدت مسافة زمنية اعتبرتها كافية، من جهة، لانتفاء نسبة مهمة من المؤثرات المباشرة الممكنة على موضوعية المؤرخ الإنسان، ومن جهة ثانية، لإمكانية الوصول إلى السرّي من الأصول والوثائق. لكن هذه المنهجية تحول بهذا دون دراسة ما يدور حولنا بتقنية المؤرخ، تقصّياً وتقميشاً وغربلة، فاسحة المجال للتعرف إليه بمنهجيات أخرى وعلى رأسها الإعلام على ما فيه من إيجابيات وسلبيات خاصة نظراً لاستعمالاته المختلفة في أيامنا. بالفعل، لقد عمد العديد من المؤرخين المعاصرين إلى دراسة ما سمّاه البعض «التاريخ المباشر» تلافياً لما تشكّله، أو قد تشكّله، هذه الثغرة من مخاطر على العلم، ومحاولة لمواجهة مسألة تتعقّد أكثر فأكثر بالنسبة للمؤرخ وهي القدرة على الإحاطة بالكمية الهائلة من المعلومات الرسمية والخاصة، المعلن منها والسرّي، والوثائق المفضوحة وغيرها... هذا مع العلم أن الملفّات السرّية المعاصرة لا توضح دوماً القرارات السرّية، إضافة إلى أن معظم الوثائق تكتب «للتبرير الذاتي» بحسب قول هنري كيسنجر. فلا مبرر يمنع إذن من مواكبة التاريخ مع ترك المجال مفتوحاً للتصحيح عندما يتوجب ذلك. لذا نحن لم نتوان عن المشاركة في هذه المحاولة الضرورية والمفيدة في آن واحد.

أما بخصوص ما هو في مجال التاريخ والسياسة، فنقول إنهما يشكلان ثنائياً مترابطاً متكاملاً يستحيل على أي فصلهما الكامل عن بعضهما البعض. فعلى الرغم من كون كتابة التاريخ نزعت إلى التخصّص نظراً للحاجة، كما هي الحال في كافة مجالات العلم والبحث، إن مجرد الكلام أو حتى الإشارة إلى التاريخ يعنيان تلقائياً السياسة بالدرجة الأولى. صحيح أن معظم الكتابات القديمة في هذا المجال عنيت بتأريخ الحروب، لكن لا ننسَ أن الحروب ضرب من ضروب السياسة أو وجه من وجوهها، أو أداة من أدواتها، أو حتى هي مجرّد «مواصلة» لها بوسائل غير دبلوماسية. وصحيح أن التاريخ خصّص أبحاثاً لمختلف النشاطات والعلوم، لكن هذا الاهتمام يدخل في هذه الحال ضمن أبواب هذه النشاطات والعلوم، ويبقى بالتالي التاريخ السياسي الأكثر شمولية وتمثيلاً لباب التأريخ بحد ذاته محتفظاً بموقع خاص. ونحن نرى في هذا الصدد عدم الفصل بين التاريخ والسياسة في بحثنا، وإن كان لكل منهما علمه وقواعده ومنهجيته. ونسمح لنفسنا بالتأكيد أن السياسة لن تكون هنا مجرد مضمون مميّز لدراسة تاريخية سياسية، بل هي ستكون ركيزة موازية للعنصر التاريخي إطاراً ومضموناً وأسلوباً.

إن علم السياسة يهتم بالمكوّنات والمعالجات السياسية في مجتمع معيّن في زمن معين، أو هو

يقارن ما بين مجتمعات وحقبات مختلفة، أو هو يحاول النظر إلى تطوّر تنظيم المجتمع عبر الزمن. إنه، في كل هذه الحالات، مضطر لأن يأخذ التاريخ بعين الاعتبار، ولأن يتعامل معه، أو لأن يخدم ويسهل كتابة التاريخ من حيث تفسيره لأسس نظام أو مجتمع معين. إن كلامنا هنا عن علم السياسة هو من باب التعميم الواسع بغية اعتماد مصطلح ومفهوم السياسة إلى جانب التأريخ، لأن ما تعاملنا معه في بحثنا هو بالضبط علم العلاقات الدولية في شعبته السياسية. فعلم العلاقات الدولية هو العلم الحديث العهد، إنه من أحدث العلوم الإنسانية ومن أنشطها في أيامنا. إن حداثة علم العلاقات الدولية تعطي هذا العلم بلا شك حيوية كبيرة، ويساهم في هذه الحيوية النشاط الدولي نفسه، وبالأخص منذ ما بعيد الحرب العالمية الثانية. فإذا كان الأميركيون في جامعاتهم ومكتباتهم أول من أعطى الاهتمام الكبير لهذا العلم مساهمين كثيراً في تحديد قواعده وعاملين على تركيز منهجيته، فإن غيرهم من أوروبيين وآخرين يساهمون جدّياً في تحديد هدف وطبيعة هذا العلم. إن مساهمتنا المحدودة جداً هنا لا تقع على المستوى التنظيري للعلم، إنما هي تأتي بالأخص على المستوى التطبيقي والمتخصّص في الناحية السياسية. ففي تعاطينا مع النظام والفواعل والمؤسسات والتفاعلات، حاولنا أن يكون تعاطينا هذا مع الواقع أكثر منه مع النظريات التي لها بلا شك تأثير على الواقع كما هي تستنبط عامة من هذا الواقع.

إنطلاقاً من هنا، أي من التعامل مع واقع العلاقات الدولية السياسية من خلال تطوّرها عبر حقبة زمنية معيّنة، كان للمنهجية التأريخية دور فعّال. لكن، وفي الوقت نفسه، كان لا بدّ من التعامل، وإن المحدود، مع المنهجية السياسية خاصة من حيث تخطّي الحدث أو الظاهرة إلى التحليل والاستنتاج أو المقارنة عند الضرورة.

كذلك، وانطلاقاً من ضرورة فهم العديد من المواقف والأحداث، كان لا بدّ من طرق باب ثالث نظراً لعلاقته الوثيقة في أيامنا بالبابين الأوّلين، إنه باب الجيوسياسة. فالبحث في تطوّر العلاقات الدولية المعاصرة يعتمد أصلاً على معطيات العلم الحديث العهد، أي الجغرافية السياسية التي لا يمكن التغاضي عنها لفهم قدرة الفواعل الدولية المختلفة وبالتالي العلاقات ما بينها، كما لفهم طبيعة السياسة الدولية. لكن طالما تناولت الدراسة مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين، كان لا بد من الاعتماد على ما هو أبعد من الجغرافية السياسية كعلم بحد ذاته، أي عملية استغلال وتوظيف ما تقدّمه من معلومات ومعرفة لطبيعة الساحة الدولية، جغرافياً وبشرياً واقتصادياً، لتحقيق سياسات وطموحات الفواعل، وبالأخص الرئيسة منها على هذه الساحة. إن هذين الاستغلال والتوظيف للجغرافية السياسية يشكّلان في أيامنا على وجه الخصوص صلب الجيوسياسة المعاصرة. هكذا كان لا بدّ من التعاطي مع الجيوسياسة بالقدر اللازم لتفسير بعض المصالح والحالات والتطورات الدولية المعاصرة.

ختاماً، كان القصد من هذا الجمع ما بين هذه العلوم والمنهجيات المتلاقية في بعض أبعادها وقواعدها الوصول إلى صورة واضحة، قدر الإمكان، لوضعنا المعاصر كسكّان عالم النصف الثاني من القرن العشرين نتأهّب لاستقبال القرن الحادي والعشرين. ونذكر أن نشأتنا في ظل المنهجية التأريخية، وخبرتنا في مجال تدريس العلاقات السياسية الدولية المعاصرة والجيوسياسة، فرضتا

نفسيهما على منهجيتنا كما على طبيعة عملنا واختيار موضوع بحثنا. ونحن نأمل في أن نكون قد وفّقنا في جمعنا ما بين هذه التوجّهات العلمية المتكاملة. ونحن نتقبل برحابة صدر النقد البنّاء الصادر عن المؤرخين وعلماء السياسة والعلاقات الدولية... على السواء لتصويب الخطأ، لأننا نعي صعوبة الوفاء الكامل لشروط عملية الجمع التي قمنا بها والتي رأينا فيها ضرورة وفائدة.

* * *

وأخيراً، لا بد من تسجيل كلمة شكر للذين قدّموا لي المساعدة لإيصال هذه الدراسة إلى شكلها النهائي. أخصّ بالذكر الصديق الدكتور سليم قهوجي الذي قدّم لي بسخاء النصح والإشراف في مجال الصياغة عامة وخاصة صياغة عدد مهم من المصطلحات المعتمدة. وعليّ كذلك أن أسجّل امتناني العميق لكل من نبيه وزاهي اللذين تقبّلا برحابة صدر انشغالي عنهما للعمل على وضع هذه الدراسة واللذين دعماني معنوياً ومادياً لإنجاز هذا العمل في كافة مراحله.

بيروت في ١٩٩٠/٩/١٠

الفصل الأوّل

مقوِّمات وظروف نشأة النظام الدولي المعاصر

إن العلاقات الدولية مبنية على مقوّمات تنمو وتتشعب انطلاقاً منها وبالاعتماد عليها. تتكوّن هذه المقوّمات من مجموعة معطيات وظروف تتطوّر وتتعدل مع مرور الزمن وتراكمات الأجيال والتحوّلات التاريخية. من هذه المقوّمات ما هو ثابت أو شبه ثابت، ومنها ما هو متحرّك وظرفي أو هو قابل للتعديل، ربما ليس بطبيعته، إنما بوظيفته أو بطاقته.

تعتبر ثابتة أو شبه ثابتة المقوّمات التي هي عبارة عن معطيات مترابطة متفاعلة في ما بينها. إن هذه المعطيات تشكّل عملياً كلاً متكاملاً بحيث تأتي أية محاولة فصل أو تفضيل مصطنعة لا تتجاوب مع الواقع والحقيقة. لكن، كما هي الحال بالنسبة لمعظم العلوم، وخاصة الإنسانية منها، لا بدّ من التجزئة والتمييز رغبة بالتعمّق في المعرفة وبحثاً عن المزيد من وضوح الرؤية. وإذا أردنا تفصيلاً يمكن القول إن هناك أولاً المعطيات الطبيعية والبشرية على اختلافها، من المادي الثابت حتى الفكري الدائم التطوّر. يصنّف في هذا الباب كل ما هو أرض وشعب وحضارة وتاريخ واقتصاد، وكل ما هو تحليل وتحديد لحاجات وطموحات، إضافة إلى القدرات. كل هذه المعطيات تتفاعل مع ظروف معيّنة تمرّ عبرها وعبر الزمن فتؤثر فيها كما تتأثر بها في الوقت عينه. وأما الظروف فمنها ما يكون ضاغطاً يفرض نفسه، ومنها ما هو قابل للتأقلم أو التحول بالنظر طبعاً لقدرة ونوايا القوى المتواجدة أو المتعاملة مع هذه الظروف. والقوى المعنية هنا ليست سوى الكيانات التي تتواجد في مرحلة معيّنة من التاريخ، وتتحكم بعدد من المعطيات، وتضع لذاتها طموحات ومخططات بالنظر إلى ما تواجهه انطلاقاً من مختلف المعطيات التي هي جزء منها.

هكذا، فدراسة العلاقات الدولية، وبالأخص دراسة تطوّر هذه العلاقات، إنما هي كتابة

عن دراسة مجموعة من المعطيات في إطار حركة مستمرّة لا تتوقف إلا بسقوط أحد المقوّمات الأساسية: كزوال الكيانات الدولية، أو تدمير القدرات الطبيعية للأرض بأكملها، كما تهدّد الأسلحة المدمّرة الحديثة. إذن، إن المعطيات الأساسية، التي هي في بعضها جغرافية وفي بعضها تاريخية، والتي تدخل في إطار أكثر من علم وبحث، تشكّل في الواقع كلاً يستحيل تفصيل أجزائه تماماً[١].

وإذا حاولنا تحديداً مركّزاً للمعطيات، لا بدّ من الانطلاق من المعطى الأول والأساسي للعلاقات الدولية، أي الدولة نفسها ككيان وكفاعل، أو بالأحرى كالفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. إن الدولة، وبغضّ النظر عن حجمها وقوّتها، تبقى الوحدة الأساسية والفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. يصحّ هذا القول عموماً على مجال البحث، أو العلم بحد ذاته، من حيث تحديد الفواعل والعوامل كمنطلق. ففي الواقع يتعايش ويتفاعل في عالمنا العديد من العناصر الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية. لكن معظم هذه العناصر يحتل موقعاً ثانوياً من حيث الفاعلية قياساً إلى الدولة. فأكثر المؤسسات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، قوة وفاعلية على الساحة الدولية ما تزال تصنّف في مرتبة أدنى، وأحياناً بكثير، من الدولة. يؤكد معظم الدراسات والأبحاث الشاملة لما يسمى «بالمجتمع» الدولي المعاصر نسبية وثانوية فاعلية هذه العناصر[٢]. تشكّل هذه المؤسسات عامة أطراً وأدوات للتعامل الدولي. فالمؤسسات الحكومية تبقى بطبيعتها ووظيفتها تابعة للدولة. أما المؤسسات غير الحكومية فتشكّل بمعظمها إمتداداً للدول المصدر (أو الأم أو الحاضنة)، وبالتالي هي تعمل عامة لمصلحة هذه الدول إما مباشرة أو غير مباشرة، وإما عن قصد أو عن غير قصد، نظراً للإرتباط الوثيق علائقياً وقانونياً بين هذه المؤسسات والدول. تلك هي حال معظم المؤسسات والقوى الدولية المعاصرة التي برزت أهميتها بشكل ملفت في أيامنا بدءاً من الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الإيديولوجية والإنسانية، مروراً بالإعلام والرأي العام الدولي... وصولاً إلى قوى الإرهاب الدولي. فهذه المؤسسات والكيانات والقوى الدولية، على أهميتها وفاعليتها في الكثير من الحالات، لا تتعدى في الواقع كونها عامة أدوات تعتمدها أو تتبنّاها أو توظّفها الدول؛ أو هي تخدم الدول مشكّلة، في الوقت عينه، أدوات ضغط على حكومات ومجتمعات معيّنة ووسائل قوة لحكومات ومجتمعات أخرى. فالتعاطي إذن مع هذه المؤسسات والقوى لا يشكّل مرتكزاً رئيساً لهذه الدراسة التي تهتم بالفواعل الأساسية نفسها

---

(١) يمكن العودة إلى دراسة مركّزة حول الموضوع في كتاب:
Pierre Renouvin, *Histoire des relations internationales,* t.VIII, Hachette, Paris, 4ème éd. 1967, "Conclusion Générale", pp.402-413.

حيث يختم المؤلف بالقول: «ترتبط السياسة الخارجية بحياة الشعوب الكاملة كما بالشروط المادية والروحية لهذه الحياة في الوقت الذي ترتبط فيه بالفعل الشخصي لرجل الدولة. في البحث عن التفسيرات، وهو يبقى الهدف الأساسي للعمل التأريخي، يكمن الخطأ الأعظم في عزل أحد العوامل وإعطائه الأولوية، أو في محاولة وضع تنظيم تراتبي لهذه العوامل. إن القوى الاقتصادية والديمغرافية والتيارات النفسية الجماعية والشعور القومي والمبادرات الحكومية تتكامل وتتداخل. إن نسبة تأثير كل منها تتغيّر بتغيّر الحقبات والدول. على البحث التأريخي محاولة تحديد هذه النسبة، إنه مناسبة لإعطاء الآراء اللازمة لكنه لا يجرؤ على وضع وصفات ثابتة أو بالأخص على إعطاء دروس».

(٢) يرد خلال هذه الدراسة ذكر عدد مهم من الكتابات في هذا الموضوع. نكتفي هنا بذكر الكتاب المتخصّص:
Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales,* Dalloz, Paris, 2ᵉéd., 1976.

ودورها مع الإكتفاء بالتنويه بأهمية هذه العناصر عند الضرورة. إذن لا يهتم البحث هنا بدراسة بنيوية إجتماعية للساحة الدولية بحد ذاتها.

يقع التركيز الأساسي هنا على الدولة بالنظر إلى موقعها. تبقى قدرة الوحدات أو الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، أي الدول، مرتبطة بإمكانات كل منها منفردة، أو بعدد منها، أو حتى بكلّها مجتمعة. من هنا يأتي الكلام عن دولة قادرة ودولة ضعيفة، أو دولة كبيرة ودولة صغيرة، أو الكلام عن ميزان القوى... إن قيمة وقدرة كل دولة تتحدد انطلاقاً من المعطيات الأساسية للدولة منفردة، أي التي تعتبر، في الوقت عينه، معطيات للعلاقات الدولية التي هي في الواقع المواجهة أو الاتصال ما بين هذه المعطيات الفردية للدولة الواحدة ومعطيات فردية لدول وقوى أخرى.

ومن المتعارف عليه لتحديد الدولة هو البدء بالركيزتين الأساسيتين، أي الأرض والشعب اللذين بدونهما معاً لا تكون دولة أو كيان سياسي في أية حقبة من حقبات التاريخ. يمكن أن يختلف شكل الدولة ووضعها القانوني، كما يمكن أن يتعدّل حجم الشعب أو الأرض، لكن لا يمكن إلاّ أن يكون الإثنان مؤمّنين. ولا بدّ طبعاً من أن يضاف إلى الأرض والشعب كل من الحكم والنظام أو السيادة كمكمّلات أساسية ولازمة لتكون الدولة.

إن المعطيات الأولى التي تكوّن الدولة الواحدة، والتي هي في أساس العلاقات الدولية، يمكن إعادتها إذن إلى العنصرين الأساسيين في كوننا أي الحجر والبشر. ومن هذين العنصرين بالذات تنبثق العناصر الأخرى من طبيعية واقتصادية... وحيث يصعب التفصيل بين هذه العناصر المتنوعة بالنظر إلى ترابطها في ما بينها. إن التكافل والتكامل بين هذه العناصر هما اللذان يعطيان العلاقات الدولية أبعادها ويساهمان في تطوّراتها. إن الطروحات تتعدد وتختلف في أسلوب تفسير هذه العلاقات عامة. يتوخى بحثنا هذا المساهمة في هذا التفسير وتوضيح مسيرة هذه العلاقات خلال فترة أقلّ ما يمكن أن يقال فيها إنها أنشط الفترات على الإطلاق حركة وتراكمات، أي فترة الخمس وأربعين سنة الماضية، والتي سمّاها البعض بما بين يالطا (١٩٤٥) ومالطا (١٩٨٩)[١]، أو الفترة الممتدة من ظهور بوادر انقسام العالم إلى فريقين خصمين حتى بوادر زعزعة بعض مقوّمات النظام الدولي المعاصر (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠).

لن يتوقف هذا البحث عند تفصيل المعطيات الأساسية إلا عند الضرورة وبالقدر الأدنى الكافي لحاجة البحث ضمن حدوده المقرّرة. وفي المقابل، نجدنا مضطرين للوقوف في مطلع البحث عند بعض المعطيات الدولية العامة من أحداث رئيسة بارزة وظروف عامة بغية تمتين ركائز البنيان الذي ننوي رصفه مدماكاً بعد آخر من أحداث ومواقف وتراكمات. إذن، كان من الطبيعي البدء بعرض نتاج البحث بصورة عن الواقع الذي انطلقت منه الفترة المعنّية. هكذا يهتم الفصل الأول هذا بمعطيات تاريخية وسياسية مع التركيز على المفاهيم الأساسية التي تعتبر في صلب

(١) الأول يشير إلى المفاوضات الشهيرة في نهاية الحرب العالمية الثانية، والثاني إلى لقاء القمّة بين الرئيسين السوفياتي والأميركي، تكلّم البعض عن اختيار مالطا للتذكير لفظاً بيالطا مع نية لوضع حد لانعكاسات يالطا السلبية.

تطوّر القضايا والمواقف الدولية والانعكاسات الشاملة، عبر الحركة العـامة للعـلاقات الـدولية، وبالأخص السياسية منها وهي موضوع الاهتمام الأساسي. إن هذه الحركة، التي هي صلب تطوّر العلاقات الدولية، تظهر منذ الفصل الأول محوراً أساسياً للبحث، لكن موقعها الرئيس يأتي في الفصول التالية. إذن يكون التركيز في الفصل الأول على ما واكب نهاية الحرب العالية الثانية من أحداث وإنعكاسات وتأثيرات على البنية الدولية مادياً، كما على المعطيات الفكرية المواكبـة لأية معالجة سياسية للظاهرات الدولية المستجدّة. نذكر على سبيل المثـال الواقـع أو النظام الـدولي المستجد والمسؤولية الدولية والثنائية العالمية...

يتألف هذا الفصل من جزئين. يهتم الجزء الأول بظروف وأسس نشوء العلاقات الدولية المعاصرة بحدودها الأقرب إلينا، أي مع نهاية الحرب العالمية الثانية وما واكبها من إنجازات. ينطلق البحث من اعتبار هذه الحرب محطة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة كما من اعتبارها مناسبة تحوّل جذري في طبيعةِ هذه العلاقات. لذا أعطيت هذه الحرب موقعاً خاصاً من حيث إنعكاساتها لا من حيث أحداثها. ومن هذا المنطلق، يأتي عرض موضوع سقوط الأمبراطوريات التقليدية، أو موضوع النظام الدولي المعاصر بحدوده القريبة، من ضمن المفهوم الحالي للدولة الكبرى. إن تناول هذه المواضيـع أتى بهدف التحضـير لتفسير كيفيـة حصول التـطوّرات بعيد الحرب. أما الجزء الثاني فيهتم بتحديد المستجدّات على الساحة بعيد الحرب مباشرة. يأتي على رأس هذه المستجدات النظام الدولي الحالي بحد ذاته من حيث ظروف وكيفية بنائه ومن حيث انعكاساته على الساحة الدولية، أو بالأخص من حيث ارتباطه بالمعطيات الجديدة على هذه الساحة من قوة وزعامة.

الجزء الأوّل
نشأة نظام العلاقات الدولية المعاصرة

ربّما بدا الإعلان عن الكلام في ظروف وأسس نشأة نظام العلاقات الدولية المعاصرة وكأنه يعني بحثاً مستفيضاً في هذه الظروف وهذه الأسس، نظراً لأهميتها في تحديد مسار النشاط الدولي، خلال ما يربو على خمس وأربعين سنة[1] مليئة بالأحداث والتطورات والتجديد على الساحة الدولية، على أكثر من صعيد، وفي أكثر من مجال. عملياً، لقد اعتُمد هنا التركيز السريع، دون أي تفصيل، على بعض المواضيع التي بدت الأهم والأكثر تعبيراً بالنسبة لدخول مرحلة جديدة في العلاقات الدولية. لذا يأتي التركيز، في أول الأمر، على ظاهرة أساسية في تحوّل النظام الدولي ككل، وهي ظاهرة سقوط الأمبراطوريات التقليدية. إن القصد من إيلاء هذا الموضوع أهمية كبيرة بتصديره للظروف والأسس هو كونه يشكل في آن واحد أساساً وإطاراً، بحيث إن الحربين العالميتين ساهمتا، إلى حدّ بعيد، في حصول التعديل الجذري في شكل وتنظيم العلاقات ما بين فريقين أساسيين على الساحة الدولية، ألا وهي العلاقات ما بين الدولة المتطورة والقادرة والشعوب الضعيفة أو المستضعفة. خلال القرون السابقة، تميّزت هذه العلاقات بظاهرة سيطرت على ما عداها، وهي قيام الأمبراطوريات الاستعمارية بالمعنى التقليدي. إن المقصود عامة بالامبراطوريات التقليدية تلك التي نشأت عن عملية استعمار شعب أو دولة لشعب أو شعوب أخرى، حرباً أو سلماً، والتي قضت بحكم الدولة المستعمِرة لهذه الشعوب بصورة مباشرة واعتبارها فناء خارجياً للدار، بحيث تُستغلّ وتُستثمر معطيات وقدرات هذه الشعوب الطبيعية والبشرية، في السلم كما في الحرب، لمصلحة الدولة المستعمرة نفسها، أي لمصلحة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والعسكري والسياسي لهذه الدولة، وهي المستفيدة الأساسية من الأمبراطورية. هكذا امتدت هذه الأمبراطوريات بفعل الاكتشافات والتوسعات الأوروبية وغير الأوروبية، مثل التركية العثمانية، على معظم قارات وأقاليم العالم. إن الظروف الجديدة، خاصة في النصف الأول من القرن العشرين، ساهمت في زعزعة هذا النوع من العلاقات وبالتالي هذه الأمبراطوريات، مما أدى إلى تداعيها وسقوطها خلال فترة قصيرة نسبياً. رافق سقوط هذه الأمبراطوريات ضعف الدول

(١) نميل عامة خلال هذه الدراسة إلى الكلام عن «نصف القرن الماضي».

المستعمِرة نفسها، الأمر الذي ساهم، بحد ذاته، في ظهور قوى جديدة مكان القوى التقليدية المتداعية على الساحة الدولية.

ولما كانت الحرب العالمية الثانية نقطة التحول الأساسية في هذا التطور الدولي الشامل، كان لا بدّ من إيلائها اهتماماً واضحاً على أساس أنها محطة أساسية في تاريخ العلاقات الدولية. لكن هذا لا يعني الاهتمام بالحرب كحرب من حيث جذورها ومسبّباتها وسير أحداثها، إنما ما يهمّ هنا هو ما أدّت إليه هذه الحرب على الساحة الدولية، من حيث ميزان القوى الذي نتج عنها والتطور الحاصل في أسس العلاقات الدولية. إن التطور هائل في الأسس المادية، والتحول بارز في الأسس الفكرية والإيديولوجية. كانت الحرب المناسبة والظرف، كما كانت نتائجها وانعكاساتها معطيات أساسية للتحوّل الكبير في النظام الدولي وفي وسائل وأساليب النشاط الدولي. لذا، ومن هذا المنطلق، كان الاهتمام بالحرب العالمية الثانية وقد حصر بتحديد أهميتها كمحطة أساسية.

عند الكلام عن محطة وتحوّل وتطور، لا بدّ من أن تُقصد مقاييس حديثة أو على الأقل متجددة، بالنسبة للفواعل المؤثرة والمستفيدة في آن واحد من هذين التحول والتطور. إن المقاييس تعني هنا بالضرورة القوى الجديدة الكبرى على الساحة الدولية، أي تلك التي تحوّل الدور الأساسي إليها. إن تحوّل الدور الأساسي والأفعل إلى قوى جديدة وبهذه السرعة، أي من خلال الحرب ونتائجها، إنما يعني قدرات بارزة تسيطر عليها هذه القوى. بالفعل، إن الحرب أبرزت قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية غير اعتيادية ولا تقليدية لدى بعض الدول، ويكون من الضروري التركيز على هذه المقاييس لتحديد الفواعل الأساسية على الساحة الدولية، في المرحلة الجديدة التي حلّت بعيد الحرب العالمية الثانية.

إن الكلام عن مقاييس جديدة وقدرات كبيرة ومعطيات متجدّدة للعلاقات الدولية وعن تحوّل في هذه العلاقات، يقصد الكلام بالضرورة عن نظام جديد، وفي الواقع هو يعني أدواراً وأساليب ووسائل مستحدثة. هذا يعني نظرة جديدة تنبثق عن مضمون جديد لدور الدولة الكبرى ولفاعلية قدرة هذه الدولة. إن هذا يعني، في الوقت عينه، مسؤولية تقابل هذه القدرة البارزة والناشطة على الساحة. من هنا يأتي اهتمامنا في نهاية هذا الجزء بموضوع الدولة الكبرى، أو العظمى، والمسؤولية الدولية كركيزة أساسية للعلاقات المعاصرة. وفي المناسبة، نؤكد أن التركيز على الدولة في مجمل البحث لا يعني مطلقاً تناسي الفواعل الأخرى في العالم المعاصر من منظمات وقوى دولية أخرى، إنما هو عائد إلى كون الدولة أثبتت أنها ما زالت حتى الآن الفاعل الأقدر.

القسم الأوّل
الحرب العالمية الثانية: محطة أساسية

قبيل الحرب العالمية الثانية تأكدت نوايا وأهداف إحدى القوى الثلاث المتواجدة في أوروبا للتوسع. بدا الأمر خطراً على ميزان القوى القائم آنذاك والمبني على نتائج الحرب العالمية الأولى التي كرّست هيمنة أوروبا الغربية، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، على المصالح الكبرى في العالم. إن القوة المتحركة في هذه المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية هي النازية، وبمعنى آخر الوطنية الاشتراكية الألمانية ومعها بعض الحلفاء. إن انطلاق هذه القوة الصاعدة من أوروبا وعبر مناطق مختلفة من العالم هدّد كلاً من القوة المهيمنة والقوة الكامنة[١]، فتحالفت الإثنتان للحؤول دون نجاح الأهداف الجيوسياسية وتحقيق المدى الحيوي للنازية وحلفائها. يعتبر، من هذا المنظار، مجرد نشوب الحرب، بحد ذاته، محطة أساسية في العلاقات الدولية، أو على الأقل نقطة تحوّل رئيسة في مسار هذه العلاقات. فالعالم الذي كانت تهيمن عليه قوة كبرى، أو نظام شامل، أي الرأسمالية أصبح نظامه مهدّداً إمّا بالتبديل أو بالاقتسام. أما المراحل الأولى من الحرب فأتت لصالح فكرة التبديل، أي حلول النازية كقوة كبرى وكنظام مهيمن في أوروبا، وعبرها في معظم العالم الذي كانت ما تزال أوروبا تسيطر بواسطة الاستعمار على قسم كبير منه.

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن النازية هي وطنية ألمانية بالمعنى الواسع للتسمية، أي العنصرية الجرمانية قبل أي شيء، لكن تحالفاتها الأوروبية والآسيوية أعطتها، أصلاً وبلا ريب، عمقاً دولياً. وهنا يمكن أن يطرح السؤال حول ما إذا كان البعد الدولي الشامل هو المنطلق الأساسي أم أحد المنطلقات للقوة الألمانية؟ أي هل التحرك الألماني بني أساساً على معطيات الجيوسياسة التي نظمها هاوسهوفر بالنظر إلى العالم ككل واحد يخضع لمن يسيطر على الوسط، أو المحور المركزي، أو القلب؟ أم بني بالأخص على الوطنية والعرقية الهادفة إلى الثأر من نتائج الحرب العالمية الأولى، أو التعويض عنها واستعادة القدرات في ظل شعار «المدى الحيوي»[٢]؟ ويمكن أن يطرح التساؤل بشكل آخر، أي على أساس إحدى فرضيتين أو نظريتين: أن يكون التنظير في أساس الحركة، أو أن يكون مجرد غطاء لها حتى توازي، في المستوى والبعد الكوني، النظرتين والنظامين، الرأسمالي المهيمن والاشتراكي الكامن.

إن هذه القوة المتحركة اعتمدت عملياً الأسلوب المزدوج أي الدبلوماسية والقوة في آن واحد، وفي هذا تطبيق مبسّط لنظرية كلاوسفيتز، الألماني، الشهيرة «بأن الحرب هي مواصلة

---

(١) المقصود بالقوة المهيمنة الرأسمالية، وبالقوة الكامنة الاشتراكية السوفياتية.

(٢) إن هذه الأفكار والتعابير هي في صلب الجيوسياسة الألمانية والتي شكّل هاوسهوفر ركنها الأساسي في هذه المرحلة. ويعتبر أن نظريته أثرت مباشرة على فكر وسياسة هتلر، ويوازي العبارتين المستعملتين في النص "L'Ile Monde" و"Hartland" المتداولتين.

نجد ركائز النظرية في الكتاب المترجم إلى الفرنسية:

Karl Haushofer, *De la Géopolitique*, Fayard, Paris, 1986.

السياسة بوسائل مختلفة»[١]. هكذا احتلّت التحالفات والاتفاقات حيّزاً مهماً من التحرك الألماني، لكن الألمان لم يتوانوا عن التخلي عن تلك التحالفات والاتفاقات ليكملوا سياستهم بالقوة. وأفضل مثل على تنفيذ هكذا «مواصلة» كان ما حصل تجاه الاتحاد السوفياتي من نقض للاتفاقات. هنا لا يمكن الكلام عن متغيّرات، أو عن تبدّل في المواقف، بل عن استمرارية في الموقف والهدف بغض النظر عن الأسلوب والوسيلة. إن هذه القوة هي العنصر الجديد، أو على الأقل المتجدد، على الساحة الدولية، الذي هدد النظام الدولي القائم، وعلى هذا الأساس استطاع أن يحث على قيام تحالف معارض يهدف إلى الدفاع عن هذا النظام، بالرغم من الشكوك الواردة حول استمراريته وقدرته على استيعاب التحرّكات الناشئة، هنا وهناك، وبأكثر من أسلوب، ولأكثر من هدف.

في كل الأحوال، إن مجرد نشوء الوطنية الاشتراكية كان نقضاً خطيراً للاشتراكية كقوة كامنة آنذاك لكن هادفة إلى الهيمنة. أما تحرّك هذه القوة الجديدة فهو وحده الذي أزعج الرأسمالية المهيمنة سعيدة في حينه. إن نشوء الوطنية الاشتراكية اعتبر إلتواء في الخط الاشتراكي الناشىء، يجسد خطراً عضوياً مميتاً بالنسبة للاشتراكية المجسّمة بالاتحاد السوفياتي. وربما أمكن النظر إلى إقبال الاتحاد السوفياتي على التحالف مع النازية من قبيل المحاولة الاحتوائية لتقويم الالتواء الاشتراكي الحاصل. وربما كان هذا الخط الوطني في الاشتراكية أول محاولة خروج على نظام سيعمد الاتحاد السوفياتي، فيما بعد، إلى حمايته بالحؤول دون سيطرة الوطني، مهما كان، على الاشتراكي، كما نلاحظه في أوروبا ما بعد الحرب. إذن، تكون القوة المتحركة قد أثارت القوة القائمة للدفاع عن مكتسباتها، وبالتالي كانت الحرب تلك الأداة لتحقيق السياسة النازية من جهة، ولمواجهتها من الجهة المقابلة. ربما يكون بالإمكان اعتبار هذه الحرب حرب ردّة، أو تكملة للحرب العالمية الأولى تعويضاً ونقضاً لنظام دولي فرضته الظروف ونتائج الحرب السابقة.

أما الحرب بحد ذاتها، فهي أيضاً شكّلت محطة مهمة في نظام التحالفات، بالرغم من اعتبار الأمر وكأنه صراع بين القوى الديمقراطية والكلّيانية[٢] في العالم. فالدول التي تعاونت في ما بينها، ضد العدو المشترك، لم تكن دوماً دولاً متجانسة الأنظمة في الواقع. لا يكفي أن يجمع مفهوم كمفهوم «الديمقراطية»، غير الموحّد مضموناً، نظامين كالسوفياتي والبريطاني مثلاً. وإذا تعدّينا المفهوم إلى الأهداف والمصالح، لا يمكن القبول بفكرة تجانس هذه الأهداف والمصالح إلا في حدود الدفاع عن مكاسب وكيانات بوجه قوة متحركة. وفي كل الأحوال، لم تتم التحالفات إلا بنسبة تصاعد خطر هذه القوة. فلا الدول الأوروبية الغربية، ولا الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الأميركية، أقدمت على التحالف قبل التأكد من كون الخطر بدأ يهدّدها هي بالذات. أتى

---

(١) إن هذه العبارة أصبحت شائعة جداً وتستعمل لأكثر من هدف ومعنى ومصدرها كتاب لأحد كبار القادة العسكريين الألمان في القرن الماضي، ونجدها في كتاب:

Carl Von Clausewitz, *De la Guerre*, éd. de Minuit, Paris, 1955, p.67.

(٢) أي ما هو معروف بالفرنسية بـ "Totalitarisme" (أو التوتاليترية).

مفهوم التحالف الظرفي المؤقت[١] سيداً للموقف، ويمكن اعتباره عنصراً احتلّ موقعاً خاصاً في تطوّر العلاقات الدولية المعاصرة. حينها تعاونت الاشتراكية والرأسمالية لمواجهة الخطر المشترك، أتى ذلك في ظل ما اعتبرتاه دفاعاً مشتركاً عن النفس في وجه القوة التي جمعت في ذاتها بعض الاثنتين، مضموناً وقدرات. لقد كان للوطنية الاشتراكية القاعدة البرية والبحرية من خلال تحالفاتها، وبذا شكّلت خطراً، على السواء، على قوى البر والبحر، فكان على الاثنين التحالف لصدّ الخطر.

بالإضافة إلى موضوع التحالف الظرفي والمؤقت أثناء الحرب، لا بدّ من التركيز على كون الحرب محطة أساسية من حيث القدرة القتالية والتقنية والتخطيط. لقد أكدت هذه الحرب، إضافة إلى امتدادها الزمني والجغرافي، تكريس الحسم التقني الذي أبرزت أحدث براهينه الحرب العالمية الأولى. لكن التخطيط كان في هذه المرة للحرب الشاملة ذات الأهداف الكونية. إن هذه الحرب بدت للوهلة الأولى محدودة أوروبية. ربما أمكن تفسير هكذا نظرة بواسطة السكوت الأوروبي الغربي والتحالف السوفياتي الألماني في بداية الأمر. لكن التحرك ما لبث أن أثبت أن أوروبا ليست سوى مرحلة أساسية تؤمّن عملياً، أو كان من المفترض أن تؤمّن، السيطرة على معظم المسكونة عبر التواجد الأوروبي المباشر وغير المباشر. هكذا أتت التقنية لتدعم هذه الحرب بمداها الكوني الستراتيجي.

ويبقى الأهم كامناً في نتائج هذه الحرب من حيث إنها ساهمت، وإلى حدّ بعيد، في نشأة عالم جديد يختلف كثيراً، على أصعدة مختلفة وفي مجالات متعددة، عن عالم ما قبيل الحرب. إن هذه النتائج هي التي تسمح، أكثر من الحرب بحد ذاتها، بالقول إن الحرب كانت محطة أساسية في تاريخ العلاقات الدولية، أو أساساً لنقطة تحوّل مهمة في تطوّر العلاقات المعاصرة. يأتي على رأس هذه النتائج غير المباشر منها ليحتل مرتبة أعمق أثراً من المباشر. فإذا كانت النتائج المباشرة موتاً ودماراً، وانتصار الحلفاء، ومعه إثبات قدرة القوة الأميركية كقوة بحر والسوفياتية كقوة بر، فإن النتائج غير المباشرة أتت أساساً لتنظيم العلاقات الدولية لزمننا الحاضر، أو على الأقل لفترة امتدت حوالي نصف قرن.

إن موت ما بين أربعين واثنين وخمسين مليون نسمة من مختلف الأعراق والجنسيات، من مدنيين وعسكريين، بسبب هذه الحرب، وإن اعتبر بحد ذاته خسارة هائلة بالنسبة للعديد من الشعوب، لا بل للبشرية جمعاء، يبقى تأثيره محدوداً إذا ما قيس بمجمل المصائب والويلات التي خلّفت في العديد من المجتمعات آثاراً نفسية واجتماعية لا تمحى بمجرد وقف القتال. فالجوع والعذاب والقهر والخوف وغيرها من المصاعب تركت عند العديد من الشعوب تراكمات مختلفة لا يمحوها السلم والزمن إلا جزئياً، قد تحملها هذه الشعوب في ذواتها لأكثر من جيل واحد.

إن دمار الحجارة والصناعة والزراعة، أو تحويل بعض النشاطات مؤقتاً بهدف المزيد من القتل والدمار، أمران أثقلا كاهل الاقتصاد العام والخاص. وإذا كان بالإمكان إعادة الإعمار

(١) أنظر إلى تحديد لكل من مفهومي التحالف والتحالف المؤقت في الكتاب القيّم والشهير:
Raymond Aron, *Paix et Guerre entre les nations*, Calmann-Lévy, Paris, 1962, p.40.

والتصنيع والزراعة مع جهود مكثّفة وتعاون وثيق، لم يكن ممكناً إعادة بناء النفوس التي قُهرت وحطّمها دويّ الانفجارات وفقدان الأهل والمأوى، وبالتالي التشرد والضياع وإن المؤقتان. إن هذه التأثيرات النفسية لا يمكن إصلاحها كما أمكن إصلاح المدن والمصانع. والأحقاد تراكمت خلال سنوات الحرب في العديد من المجتمعات ضد العدو المهاجم أو المحتلّ، أو حتى ضد الحليف المتسلّط. إن إزالة هذه الأحقاد لا تتم خلال سنوات قليلة وضمن برامج ومساعدات لبناء مجتمعات آمنة، مادياً ومعنوياً. وعلى الرغم من أهمية هذه النتائج، إنها تبقى الأقل فاعلية عند تنظيم شؤون عالم ما بعد الحرب. هذا مع العلم أن الرواسب النفسية لعبت، بلا شك، دوراً في المجال السياسي العام عند نهاية الحرب. يمكن مثلاً تفسير، وإن جزئياً، محاكمات نهاية الحرب من هذه الزاوية، أو التخوف الأوروبي الرسمي والشعبي من إعادة بناء ألمانيا وإن مقسّمة، أو عدم تقبّل إسبانيا «الفرانكية» في المجتمع الأوروبي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وغيرها من الأمور.

أما بخصوص الانعكاسات العامة للحرب، فيمكن إيجازها بالتعديل الجذري الذي حصل على صعيد توزيع القوى في العالم، ومن ضمن ذلك ظهور الاشتراكية كقوة دولية كونية بمواجهة الرأسمالية، بحيث أصبحت هذه القوة تشكل القوة المتحركة الجديدة بعد انهيار القوة السابقة، أي الوطنية الاشتراكية (النازية ومعها الفاشيستية). ومن الانعكاسات العامة الرئيسة، كان سقوط الامبراطوريات التقليدية وقيام النظام الثنائي على أساس محوري الاستقطاب في العالم. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من التذكير بأن القوة الثانية بحد ذاتها كانت، هي بدورها، قوة جديدة على الرغم من الإرث الذي تركته لها الحرب نفسها كما رواسبها. فالولايات المتحدة الأميركية التي ورثت بنتيجة الحرب الزعامة الرأسمالية العالمية عن الدول الأوروبية الحليفة، إنما هي حديثة العهد في السياسة الدولية العالمية، وما أتى هذا الإرث الجديد إلا ليدعم ركائزها الأوروبية والرأسمالية الجذور. فالإرث إذن هنا مزدوج ومتجانس في الوقت نفسه، كما أنه يرتكز على قاعدة مادية وبشرية متينة، وبالأخص على آلة اقتصادية وتقنية هائلة. إن أمر المحافظة على الوضع الكوني الراهن لمصلحة القوة القائمة، والحؤول دون الإخلال بأسس وموازين ومقاييس هذا الوضع، وقع على عاتق الولايات المتحدة الأميركية، عند نهاية الحرب، بنتيجة هذه القدرة الذاتية وهذا الإرث ـ وفيها المصالح الكبرى ـ. ومن جهة القوة المتحركة والفاعلة الأولى، عند نهاية الحرب، المجسّدة بالاتحاد السوفياتي، نجد إرثاً مزدوجاً آخر. لقد شكّلت إحدى ركيزتي هذا الإرث أحد الثوابت التاريخية ـ الجغرافية من خلال روسيا الدولة الكبرى لمئات السنين. وشكّل الركيزة الأخرى المستجد الأهم على الإطلاق على الساحة الدولية، أي العقيدة الماركسية ـ اللينينية ـ الستالينية مع أركانها وأبعادها الكونية.

إن الحرب وحدها هي التي شكلت الظرف والأساس اللذين أبرزا حجم هاتين القوتين ووزنها الدوليين، من خلال الفراغ الذي ولّدته في أوروبا التي احتلت لمئات السنين مركز الصدارة والقرار في السياسة الدولية. وربما أمكن القول إن الحرب العالمية الثانية كانت الفصل الثاني الحاسم من الظرف الدولي الذي كانت الحرب العالمية الأولى المرحلة الأولى فيه. إنما يبقى أن كون هذا الفصل هو الذي تمّ فيه الحسم، وبالتالي يمكن اعتباره محطة أساسية في العلاقات الدولية عامة والسياسية خاصة.

منذ ما قبيل نهاية الحرب، بدأت تتّضح بوادر صيغة هذه العلاقات، وإن لم تكن بعد قد تأكدت طبيعتها وأبعادها. لقد ظهر، مع تأكد الوزن العسكري للدولتين الكبريين، حجم قرارهما في تحديد مجالات ونقاط الخلاف وبعده السباق والصراع. وما أن برز حجم عدم التجانس في هذا التحديد، حتى برزت معالم انقسام دولي. لكن هذا الانقسام، وإن أتى ليرث الإنقسامات السابقة والغابرة، أتى على أسس جديدة وليس فقط متجدّدة، وبأساليب جديدة أو ربما، على الأقل، متطورة تواكب المعطيات الجديدة الفكرية والتقنية والاقتصادية. فلقد ساهمت الحرب عملياً في سقوط الأركان والقواعد المعهودة والفاعلة من قوى دولية كونية كالامبراطوريات التقليدية، كما في تحديد مقاييس الدولة الكبرى والمسؤولية في النظام الدولي الناشىء عن الحرب وانعكاساتها. هكذا شكلت إذن هذه الحرب محطة أساسية في تطوّر العلاقات الدولية.

القسم الثاني
سقوط الأمبراطوريات التقليدية

أخذت التطورات الدولية مع بداية القرن العشرين تتسارع وتتقاطع بكثافة لم تعهدها القرون السابقة. ومنذ بداية هذا القرن، أصبحت الصفة الكونية تواكب التحركات الكبرى من صراعات وحروب وتكتّلات، وكذلك المصالح والمخططات والأطماع أصبحت باتساع العالم. في بداية هذا القرن، وبينما كان الأوروبي يتابع نشاط عمليته الاستعمارية، التي كانت ما تزال مستمرة، حيناً ناشطة وحيناً على ركود ملموس، منذ أربعة قرون، تعطّلت هذه العملية بسرعة كبيرة قياساً على الفترة التي كان قد استغرقها حصولها. لم يحصل هذا التعطيل نتيجة ظهور نظريات وأسس، أو قوى مختلفة في طبيعتها أو أهدافها عن القوى التي كانت تجسّدها هذه الأمبراطوريات، كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن. فالسبب الظرف في زعزعة الوضع نشأ من طبيعة النظريات والأسس القائمة، ومن ضمن النظام الكوني المستتب حينها. انطلق هذا السبب الظرف (وهو في أساسه وليد مجموعة من المسبّبات) من أوروبا ذاتها، واعتمد على معطيات أوروبية محضة إن حضارية أو جغرافية أو تقنية أو سياسية. إن إرادة الأمبراطوريات الوسطى في أوروبا كسر الطوق، الجغرافي والاقتصادي، الذي كانت تشكّله حولها الأمبراطوريات الاستعمارية الكبرى، كانت السبب والظرف لسقوط الأمبراطوريات التقليدية في العالم. إن النتيجة الأولى والمباشرة لفعل هذه الإرادة كانت تفكّك الأمبراطوريات الوسطى نفسها وسقوطها؛ والنتيجة التالية كانت في ظهور الظرف المؤاتي لسقوط الأمبراطورية الروسية كأمبراطورية تقليدية؛ ثم كانت هنالك نتيجة غير مباشرة، لكن مهمة جداً، وهي تكمن في تأثير الحرب ونتائجها خارج أوروبا، وبالأخص على الشعوب المستعمرة التي بدأت تتحرك باتجاه التحرّر والاستقلال الذي كانت نتيجته، فيما بعد، سقوط بقية الامبراطوريات التقليدية في العالم.

إذن، بينما كانت الدول الأوروبية توسع امبراطورياتها الاستعمارية، أو تعمل على إنشاء امبراطوريات استعمارية جديدة، بدأت عملية تراجع أوروبا. بدأ هذا التراجع في الفترة التي كانت

فيها أوروبا قد وصلت إلى أوج قدرتها، حضارياً وسياسياً، بحيث إنها أصبحت بلا شك نواة الكون. لكن أوروبا، التي كانت تبدو للعالم ككتلة ذات مصالح متوافقة، لم تكن في الواقع إلا مجموعة من الدول والشعوب والحضارات المختلفة والمتنافسة والمتوازية القوى. لقد التطمت مصالح هذه الدول بعضها ببعض، فكانت الحروب الكونية لأول مرة في تاريخ البشرية لكون أوروبا هذه، مع مصالحها المختلفة والمتعارضة، متواجدة، إن مباشرة أو غير مباشرة، في معظم أنحاء العالم برّاً وبحراً، كما سياسياً وحضارياً واقتصادياً وعسكرياً.

أما الأهم فيكمن في قيمة وتأثيرات هذا السقوط السريع، نسبياً، للأمبراطوريات التقليدية في تطوّر العلاقات الدولية المعاصرة. إن سقوط الأمبراطوريات الوسطى في المرحلة الأولى، أي ألمانيا والنمسا إضافة إلى سقوط الأمبراطورية العثمانية، ساهم كثيراً في تعديل الوضع الدولي بحيث إنه قضي على امتداد ألمانيا جغرافياً، إن عبر مستعمراتها أو عبر صديقتها ثم حليفتها العثمانية، وكان في هذا المزيد من القوة للأمبراطوريات الاستعمارية الأخرى، وعلى رأسها البريطانية والفرنسية. ولقد ساهم في الأمر كثيراً تحوّل الأمبراطورية الروسية التقليدية وانكفاء الدولة الوريثة، ولو مؤقتاً، عن الساحة الدولية. هكذا، ولفترة قصيرة، استمرّ بعض الامبراطوريات التقليدية في الوجود، ولكن، منذ ذلك الوقت، أخذت ركائزها تهتز. فالمستعمرات الافريقية أخذت، بعد الآسيوية، تتحرك، وإن بشكل محدود، متأثرة بالمستجدات الدولية من فكرية ومادية معاً. ثم، في مرحلة ثانية، سقطت الأمبراطوريات الاستعمارية التي بدت، ولمدة قرون، كإحدى الظواهر الثابتة في تاريخ العلاقات بين الشعوب، وفي صلب الحضارة البشرية والتطور التقني والاقتصادي، وفي تركيبة المجتمع البشري أو الكون ككل. لقد جعلت هذه الأمبراطوريات الكون بمعظمه، لمدة أربعة قرون متتالية، يدور في فلك أوروبا، أو بالأحرى يخضع لبعض أوروبا، كما أوجدت لنفسها ركائز ومبرّرات أهّلتها للاستمرار وحتى لاقتناع الشعوب طويلاً بطبيعية هذا الوضع وشرعيته. لقد ساهمت فعلاً في تطوّرالعديد من المجالات التي خدمت الحضارة البشرية. لكنها في الوقت نفسه، وسّعت نطاق الاختلاف والتفاوت ما بين المجتمعات البشرية، لكون نتائج هذا التطور المباشرة والإيجابية والأساسية إنعكست بالأخص على الأوروبي دون سواه، أكان في أوروبا أم خارجها.

وإذا ساهمت الأمبراطوريات، إلى حدّ بعيد، في جعل أوروبا نواة أو محوراً، كان لا بد من أن تكون النتيجة الأولى لسقوط هذه الأمبراطوريات حصول تعديل أساسي في مركز نواة ومحور العلاقات الدولية. فبدل أن يكون المحور الذي تدور حوله معظم شعوب العالم ومصالحه يشبه كتلة بدت خطأ، ولفترة طويلة، متكاملة متراصّة، أصبح المحور أشبه بقضيب ممغنط الطرفين يمرّ عبر أوروبا ويجتذبها إليه، مثلها مثل باقي أنحاء المعمورة لا بل الكون المعروف بأكمله. أما النتيجة الثانية فكانت أن الأمبراطوريات الاستعمارية تلقّت الضربة القاضية، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعيدها، بالرغم من انتصار الدول الزعيمة لها في هذه الحرب. ثم فقدت هذه الدول النسبة الكبرى من سلطانها ومصالحها على الساحة الدولية وأصبحت دولاً من الدرجة الثانية، من حيث المقدرة والنفوذ والوجود الدولي الحضاري والتقني، والاقتصادي، والعسكري، والسياسي. لقد ترتّب هذا الوضع المستجد عن نتائج الحرب المباشرة وغير المباشرة. فسقوط الأمبراطوريات

الإستعمارية اعتُبر إلى حد بعيد من النتائج غير المباشرة للحرب العالمية الثانية، مع العلم أن أسبابه مختلفة ومتعددة. على كل، إن الحرب ونتائجها المباشرة ساهمت فعلاً في تزايد الحركات التحررية وتصاعدها بحيث لم يكن بإمكان أوروبا، في حينه، الحؤول دون نجاح هذه الحركات في ظل رغبة دولية أقوى في فشل الاستعمار، أو المساهمة في تأمين هذا الفشل. في كل الأحوال، يبقى أن ما يهم هنا هو قيمة وانعكاسات هذا الحدث التاريخي الأساسي في التاريخ المعاصر، والذي استُكمل تقريباً في ما لا يزيد على حوالي العشرين سنة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. والنتيجة الثالثة لهذا السقوط هي بطبيعة الحال التعديل الأساسي في الوضع الدولي العام، بحيث حلّت الهيمنة مكان الاستعمار، أي الهيمنة التي دعيت في الستينات باسم «الاستعمار الحديث». بالفعل، إن سقوط هذه الأمبراطوريات أفسح المجال أمام قوى حديثة لأن تتقاسم، بالأساليب المختلفة، المصالح التي اضطر الأوروبي للتخلي عنها، كلياً أو جزئياً. إذن، يكون هذا الحدث قد ساهم، وإن سلبياً، في حلول نظام جديد للعلاقات الدولية عامة. كانت النتيجة المباشرة والرابعة لسقوط الأمبراطوريات التقليدية ظهور عدد كبير من الدول الحديثة. إن هذه الدول التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تشكّل كتلة على الساحة الدولية بالرغم من تواجدها في قارات مختلفة، تفتقر كثيراً إلى التجانس، وبالتالي إلى التكتل الحقيقي والفعلي. وربما تكون بعض رواسب الاستعمار المرفوض أفضل ركائز تقاربها، أي إن بعض ما ورثته حضارياً عن الأمبراطوريات الاستعمارية من نظم وخبرات وثقافة، يشكل أساساً لتشابهها كما لتقاربها. وتبقى هذه الدول مجال التنازع الدولي المفضل، حيث تكمن فيها معظم المصالح الدولية كما نقاط الضعف الأساسية، من نزاعات تقليدية أو حاجات أساسية. ومن نتائج سقوط هذه الأمبراطوريات الاستعمارية، لا بد من ذكر نتيجة خامسة، وهي اتساع رفض ما هو أوروبي أو ما يمتّ إلى الأوروبي المستعمِر بصلة، وبشكل خاص رفض النظام الرأسمالي الحر، لأنه اعتُبر إجمالاً مرادفاً لهذه الأمبراطوريات أو قاعدتها الأساسية. وربما أمكن فهم التخوف الواسع من التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية ذات النظام الرأسمالي الحر، من خلال تطبيق مفهوم الاستعمار الحديث، في معظم الأحيان، على السياسة الأميركية، مما يعني رفض هذا النظام كرفض للاستعمار.

كانت هذه بعض النتائج والتأثيرات الأساسية والأكثر مباشرة لسقوط الأمبراطوريات التقليدية، ومن ضمنها الأمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، في أواسط القرن العشرين. أما بخصوص قيمة ومدى انعكاسات هذا الحدث على العلاقات الدولية، فيمكن أن تستنتج بعض الأمور والظواهر. لقد كان تأثير هذا الحدث بعيد المدى زمنياً واقتصادياً وجيوسياسياً وستراتيجياً. من ناحية المدى الزمني، يلاحظ أنه، بعد ربع قرن تقريباً على سقوط الأمبراطوريات الكبرى نهائياً، ما زالت رواسب هذه المرحلة ظاهرة وبوضوح، إن في سياسة الدول الأوروبية، أو في سياسة الدول الحديثة أي المستعمرات السابقة. فعلاقات الفريقين ما تزال تدل على تخوف، لكن مع عدم القدرة على تخطي رابطة حضارية راسخة من جهة، وعلى عدم استسلام نهائي وحنين إلى استعادة بعض نفوذ مضى من الجهة الأخرى. ففي الواقع يُلاحَظ استعداد لعلاقات طيبة بين الفريقين، لكن بالطبع على أسس دولية جديدة، هذا مع العلم أن التخوف من عودة الأمبراطوريات (أي الاستعمار)، وإن بوجوه جديدة، ظلّ قائماً، لا بل إنه أخذ يتزايد مع الوقت.

أما التأثير الاقتصادي فهو مزدوج. بالنسبة للفريق الأوروبي، إنه استمر، على الرغم من الجهود الضخمة المبذولة، غير قادر على تعويض الخسارة التي نتجت عن فقدانه مستعمراته، أسواقاً واستثماراً في آن واحد. وبالنسبة للفريق الثاني، ما زالت خبراته وقدراته المادية، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لا تؤهله، في معظم الحالات، لأن يكون سيد خيراته، ولأن يبني دولاً قادرة، خاصة اقتصادياً، ويحل المشاكل الاجتماعية والمعيشية الكبرى الحاصلة في عدد مهم من هذه الدول، أي من دول العالم الثالث بشكل عام. ثم من الناحية الجيوسياسية (كما سبق وقلنا)، إن نواة أو محور الكون لم يعد أوروبا أو قلب الأمبراطوريات التقليدية، أي إن المرتكز، يابسة كان أم مياهاً، انتقل من عمق أوروبا إلى نواح أخرى من الكون. وأصبحت بالتالي النظرة السياسية للجغرافية تنطلق من قواعد جديدة، كما هي حال النظرة الستراتيجية. فالنظرة التخطيطية للمصالح الكبرى الاقتصادية والسياسية، ومن ثم العسكرية، تنطلق من مراكز القوة المعاصرة، ولم تعد تنطلق من مراكز الأمبراطوريات الزائلة. وتجعل هذه النظرة الكون مكمّلاً لهذا المركز أو ذاك، وتضع الخطوط الحمر وغيرها، أو هي تحدّد بالأحرى النقاط الحيوية على اختلافها، إن بالنسبة للحاجات الحيوية المباشرة أو المستقبلية بما فيها القريبة والبعيدة المدى. وتحاول المؤسسات التنفيذية في هذه المراكز (أو المرتكزات النسبية) المعاصرة، أن تطبق جيوسياسياً هذه النظرة بحسب المعطيات الدبلوماسية، أو الاقتصادية والعسكرية، أو سواها، التي تمتلكها[١].

في الواقع، كان لا بدّ من أن تحل مكان الأمبراطوريات الزائلة كيانات تختلف عنها، وإن جزئياً: شكلاً ومضموناً وروابط وحاجات. إن هذه الكيانات المختلفة، حجماً وقدرة ومصالح، شكلت الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، مع اختلاف قيمة ودور كل منها. إن هذه الكيانات هي الدول التي يتكون منها مجتمعنا الدولي المعاصر، وهي التي تشكل العنصر الأساسي في مجال دراسة العلاقات السياسية الدولية وتطورها، لأنه من خلال طبيعة هذه العلاقات والاستعداد للتجاوب مع نوع معين منها، يمكن النظر إلى تطور العلاقات السياسية وتأثيرها على الشعوب. لكن، وفي كل الأحوال، يبقى أن الاختلاف في الحجم والقدرة جعل، ويجعل، الكون يعيش في ظل كيانات عظمى تطغى، (أو هي تحاول) على كل، أو على الأقل على معظم، الكيانات الأخرى. إن هذه الكيانات العظمى هي عبارة عن امبراطوريات وريثة للسابقة، لكن بأشكال مختلفة، وحسب أصول وقواعد مختلفة. إن هذه الأمبراطوريات بدت أخطر، بالنسبة لمعظم شعوب العالم، مما كانت عليه سابقاتها. وهذا على الأقل لسببين اثنين: الأول هو أن الأمبراطوريات الزائلة كانت تنطلق من مبادىء واحدة وتعتمد قواعد وأساليب متشابهة، بينما هذه، أي المعاصرة، انطلقت من اختلافات أساسية واعتمدت على قواعد وأساليب مختلفة

---

(١) نشير إلى أطلسين على سبيل المثال حيث نلاحظ النظرة المتجددة حتى من قبل الأوروبيين إلى الجيوسياسة المعاصرة:

Pierre Serryn, *Le Monde d'aujourd'hui: Atlas économique, social, politique, stratégique*. Bordas, Paris, 1981; et

Gérard Chaliand et Jean-Pierre Rageau, *Atlas stratégique: géopolitique des rapports de forces dans le monde*, Fayard, Paris, 1983.

ومتعارضة؛ والثاني هو أن التطور العلمي والتقني جعل، يوماً بعد يوم، التأثير على الشعوب، بتوافق المصالح حيناً وتعارضها حيناً آخر، أشد خطورة على الكيانات الأخرى (خاصة الضعيفة منها)، إن في ظل الترابط في السياسة الدولية، أو في ظل محاولات فصل القضايا والأزمات وعزلها عن بعضها ظاهرياً.

أخيراً، إن سقوط الأمبراطوريات التقليدية، في أواسط القرن العشرين، يبدو بمثابة سقوط ظاهرة في العلاقات بين الشعوب والدول ـ على اختلاف المراحل التي مرّ بها مفهوم الدولة ـ تكرّرت خلال مئات، لا بل آلاف السنين، بدأ من الممالك الأمبراطوريات («الكونية») القديمة والوسيطة، وصولاً إلى الأمبراطوريات التي وصفناها بالتقليدية. لا بدّ بالطبع من الأخذ بعين الاعتبار، في هذا السياق، الأمبراطوريات الآسيوية الشرقية التي بقيت غالباً محصورة في جزء من العالم ظل معزولاً، وإن نسبياً، عمّا كان يعتبر «دولياً» أو «عالمياً». إن هذه الأمبراطوريات، التقليدية في نشأتها وتنظيمها وإدارة شؤونها، سقطت ليحل مكانها نظام جديد، إلى حد بعيد، في التعامل ما بين الشعوب والكيانات الدولية بغية تلبية حاجات وتحقيق مصالح العناصر الأقوى، بينما تبقى العناصر الأضعف عرضة للمصاعب والعوائق، حتى في حال بدت قادرة على جرّ الأقوى إلى الانزلاق والتورط خارج خطوط أو حدود مخططاته الأصيلة. وفي كل الأحوال، إن اعتماد عبارة **«كل امبراطورية إلى زوال»**، وهي عنوان كتاب يبحث في العلاقات الدولية المعاصرة[1]، يعبّر بوضوح عن هذه الحالة.

القسم الثالث
المقاييس الحديثة للدولة الكبرى

تنطلق معالجة هذا الموضوع من اعتبار أن الدول تشكّل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. وبالتالي لا بد من التركيز على هذا العنصر، أي الركن والوحدة الأساسيين، ككيان متفاعل مع غيره من العناصر التي تشكّل الكيان الدولي الجامع، أو العالم المعاصر. يحتل هذا الكيان المرتبة الأولى في توجيه مسيرة العلاقات الدولية في كل المجالات، أو على الأقل، هو ما انفكّ يحتل هذه المرتبة في النصف الثاني من القرن العشرين. لذا، لا بدّ من التركيز على قيمته ودوره، لكن لا بدّ أيضاً من أن ينطلق هذا التركيز من الكيانات الفواعل التي تتميّز عن غيرها،

---

(١) في موضوع زوال الأمبراطوريات تمكن العودة إلى العديد من الكتب الشاملة أو المتخصصة واللائحة طويلة لا مجال هنا لعرضها، لكننا نود الإشارة إلى كتابين مختلفين تماماً من حيث طبيعة المواضيع المطروحة وقواعد العمل والقيمة، وهما:

ـ كتاب ذكر أعلاه وهو:

J.-B. Duroselle, *Tout empire périra. (Une vision théorique des relations internationales)*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981;

ـ وكتاب في ترجمته الفرنسية:

Edmond Taylor, *La Chute des empires*, Fayard, Paris, 1964.

بقدرتها وسلطانها وفاعليتها، في الكيان العالمي الجامع. ويجب بالتالي الانطلاق من الدول الكبرى، أو بالأخص تلك التي تدعى الدول العظمى، أو القوى النووية الرئيسة.

لقد حصل تطوّر في مفهوم الدولة الكبرى مع حصول الحرب العالمية الثانية. فإذا كان، عبر التاريخ، طموح كل دولة قادرة، في مرحلة اكتمال قوتها، إلى السيطرة على «العالم»، فقد كانت هنالك دوماً حدود لهذا العالم. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، دلّت كل الظواهر على أن هذه الحدود تراجعت إلى حدّ الاختفاء عن ساحة الكون المعروف، على الأقل ظاهرياً ومرحلياً. حتى في حال اعتبار هذه الحدود نسبية قياساً إلى المعرفة والقدرة، تكون المرحلة المعاصرة هي الوحيدة، أو على الأقل الأولى، التي تخطّت حدود عالمنا وحدود كوكبنا وأصبح «الأوكومين» يعني فعلياً الكون بكل ما يشمل من معروف وقيد المعرفة والمقدّر. كانت أجزاء من كوكبنا ما تزال، حتى هذه المرحلة أو المحطة، قيد الاكتشاف، وبعض ما خلاه كان مجرّد حلم أو أمل. أما اليوم، فأصبح هذا الكوكب في سطحه ومعظم أعماقه مستعمراً أو قيد الاستعمار[1]. وأصبح بعض الكواكب والفضاء، حيث لم يصل الإنسان بعد، من ضمن الحسابات والقدرات والمصالح التقنية والسياسية البشرية للعالم المعاصر. يجعل دخول هذه المصالح ضمن حسابات الدول القادرة، إلى جانب غيره من العناصر، المقاييس المعاصرة للدولة الكبرى تختلف عمّا سبقها، أو بالأحرى عن المقاييس التي سادت حتى سنة ١٩٤٥. يمكن اعتبار البشرى التي زفّت إلى الرئيس الأميركي هاري ترومن أثناء اجتماعات پوتسدام عن التأكد من السلاح الجديد، الخطوة الأولى في هذا الاختلاف أو التمايز. فأثناء الجولة الأخيرة للتحضير للسلم العالمي، قبيل نهاية الحرب، والتي كان ينتظر أن تطول على الأقل في بعض العالم، تأكدت الذرّة مقياساً جديداً لقدرة الدولة الكبرى. وما لبث أن ثبّت مقياس آخر تقليدي في صلبه، إنما متجدّد في أسلوبه وتفسيره واستعماله، وذلك بإنشاء المناطق العازلة، عقائدياً وجغرافياً واقتصادياً. فإنشاء التحالفات ومناطق النفوذ، وإن كان بقدم التجمعات البشرية والعلاقات ما بينها، اتخذ بعد سنة ١٩٤٥ أبعاداً فكرية تختلف عمّا كانت عليه الأمور سابقاً. ففي السابق، كانت الظروف والمبرّرات تتشابه بين الأخصام، في حال السباق والصراع، وتنطلق عامة من مبدأ واحد. أما الآن فالتجديد جذري في المضمون. نحن أمام دول تقاسمت الأعباء، لكنها ليست متعادلة القوى تقليدياً. أتى العنصر الفكري والجيوستراتيجي ليحل توازناً في ظل صراع جديد سمّي بالحرب الباردة. فبينما كان من المفترض أن تكون الولايات المتحدة الأميركية، بحسب المقاييس الدولية التقليدية، الدولة الكبرى الوحيدة، نجد أن الإيديولوجية والستراتيجية الماركسية الستالينية وازتا القدرة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأميركية فاعلية.

إن محاولة تصنيف هذه المقاييس تسمح بإيجازها في ثلاثة: القدرة التقنية ـ العسكرية، والقدرة الجغرافية ـ السياسية، والقدرة الاقتصادية ـ البشرية. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القدرات الثلاث مترابطة في ما بينها، وتشكّل في نهاية المطاف كلاً متفاعلاً في ذاته. إن هذه

---

(١) نستعمل هذا المصطلح هنا بمعناه البسيط، أي الاستثمار والإعمار وليس بالمعنى التاريخي السياسي.

المقاييس تبدو تقليدية في ظاهرها، لكن نظراً للمتغيّرات والتطورات هي متجددة في مضمونها وأبعادها، وهي تعتبر حديثة نظراً لهذا التجديد الجذري في المضمون.

١ ـ القدرة التقنية ـ العسكرية:

إن التحوّلات الكبرى في تاريخ البشرية تدين بنسبة كبيرة منها للتطور التقني الذي يدعم القدرة العسكرية، بغض النظر عن الفترة الزمنية والمستوى الحضاري. أثّر التطور التقني، منذ القدم، على مفهومي الصراع والحرب، كما ساهم جذرياً في تحديد أسلوب التقاتل ما بين القوى أو الجيوش المختلفة. فمنذ أن أخذ السلاح، كأداة صراع واقتتال، مرتبة أساسية، إلى جانب العدد والخطة والساحة، بدأ يتأكد تأثيره على هذه العناصر الأساسية، وأصبحت بالتالي الخطة والساحة مرتبطتين بهذه الأداة. هكذا، في أيامنا، وإن ما زال يحافظ العدد ومعه القدرة التقليدية على قيمتهما في تحديد مفهومي الصراع والقتال، إن التقنية العصرية، التي يمكن وصفها بكل بساطة بالنووية، سيطرت، إلى حد بعيد، على مفهومي الحرب والسلم، وعلى تصنيف الخلافات والنزاعات، وعلى مجمل التخطيط المستقبلي الشامل والسلمي، وليس فقط على التخطيط للصراعات والحروب. وأتت التقنية المتطورة، وعلى رأسها النووية منها، لتضيف إلى القوة العسكرية بعداً جديداً، أو بالأحرى لتشكل الركن الأساسي لهذه القوة. إن قدرة الدول العسكرية بالدرجة الأولى، ثم قدرة الدول بشكل مطلق، أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة بالقدرة التقنية ومتفاعلة معها، حتى إن أحد أساليب ومقاييس تصنيف دول العالم المعاصر يعتمد على مقياس التقنية النووية.

إن هذا الواقع أدى إلى الكلام عمّا سمّي «بالنادي النووي»، وفي الوقت ذاته، إلى العمل على حصر العضوية بدول معيّنة ومحدودة العدد. مع الإشارة هنا إلى أن السلّم الذي يؤدي إليه هذا المقياس يبقى نسبياً (كما هي حال أي أسلوب في التصنيف يعتمد على مقياس معيّن)، إذ إن أي مقياس يبقى بدوره جزءاً متفاعلاً، وليس كلاً مكتملاً ومستقلاً. إن التصنيف المعتمد على القدرة النووية عند الدول يعتبر أن العالم ينقسم إلى ثلاث فئات: الدول العظمى وعددها اثنتان، والدول «الشريكة» في «النادي النووي» وعددها غير ثابت أو نهائي (في مطلع الثمانينات حدّد هذا العدد بثماني دول)[1]، ثم تأتي الأكثرية الساحقة من دول العالم، وهي خارج النادي، ويسمّي البعض هذه الفئة بأنها «العالم الثالث الحديث»[2]. يعتمد هذا الأسلوب في التصنيف على عنصر واحد، هو عنصر القوة الحديث الذي يعتبر السلاح الحديث العنصر الأساسي في قدرة الدول وتوزيع القوى في الكون، أو في العالم المعاصر، ويعُتبر هذا الأسلوب الأحدث كونه يعتمد على أحدث عناصر القوة، أي الخاصة بعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

(١) لكن في سنة ١٩٨٩ قالت معلومات الاستخبارات الأميركية أن خمس عشرة دولة نامية مهيأة للوصول إلى هذه المرتبة قبل العام ألفين. ـ وكالة الأنباء الفرنسية، عن مدير هذه الاستخبارات بتاريخ ١٩ أيار ١٩٨٩.

(٢) الدولتان الأوليان هما طبعاً الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. الدول الثمان هي: فرنسا، بريطانيا، الصين، الهند، اليابان، البرازيل، ألمانيا (الغربية) وإيطاليا. للمزيد من التفاصيل بهذا الموضوع راجع:
Jacques Soppelsa, *Géographie des armements*, Masson, Paris, 1980, pp.27 et 28.

٢ ـ القدرة الجغرافية ـ السياسية:

إرتبطت القوة السياسية للدولة، منذ القدم وعبر تطوّر مفهوم الدولة، بمساحة الأرض الخاضعة لسلطان قوة معينة، وبالتالي بمفهوم «الحدّ» أو «الحدود» و«التخوم». ولقد حاولت دوماً الكيانات، أو الوحدات الدولية، توسيع رقعة نفوذها أو تأمين الحدود الآمنة، إمّا الطبيعية أو المصطنعة. وشكّل المفهوم الجغرافي المركّب، مساحة وشكلاً وموقعاً وموضعاً، القاعدة الأساسية للقدرة السياسية للدولة[١]. إن المساحة، أو الاتساع الجغرافي للدولة، يؤمّن إمكانات مادية وبشرية تدعم هذه القدرة في السلم كما في الحرب، وتعطي هذه الإمكانات السلطة، في بعض الحالات، قدرة فائضة عن حاجتها في الداخل. كثيراً ما تترجم هذه القدرة الفائضة فعلاً وحركة خارجيين تجاه الكيانات الأخرى، سياسياً أو اقتصادياً وأحياناً كثيرة عسكرياً. تصح هذه القاعدة، أو شبه القاعدة، على مدى الأزمنة أي منذ بداية التاريخ الحضاري، حيث ما لبث أن أصبحت المياه تكوّن، إلى جانب اليابسة، البعد الجغرافي والسياسي في آن واحد للدولة.

أما في هذا العصر، وهذا ما يهم هنا، فالتجدد والتطور أعطيا بعداً جديداً للمفهوم الجغرافي. إن هذا البعد هو البعد العمودي الذي التحم بنتيجة العلم والتقنية بالبعد الأفقي. يُقصد بالبعد العمودي الفضاء والأعماق كتكملة لرقعة الأرض بمساحتها وشكلها. فالفضاء القريب والبعيد أصبح جزءاً من جغرافية الدولة في أيامنا. فمنذ بداية عهد الطيران طالبت بريطانيا بأن تذهب سيادة الدولة إلى أعلى ما بالإمكان الطيران فوق رقعة أرضها، وهذا يعني امتداد القاعدة الأفقية للرقعة التي تحتلها الدولة على سطح الأرض والمياه عمودياً باتجاه الأعلى. وبالفعل، منذ أواخر الحرب العالمية الثانية (أي منذ مؤتمر شيكاغو لسنة ١٩٤٤) استُملك الفضاء قانوناً في ظلّ اعتماد مبدأ حرية الفضاء، حتى استنتج البعض بأن القول الشائع «حرّ كالهواء» قد انتهى عهده وهذا بخضوع هذا الهواء لسيادة الدول[٢]. ونجد مقابل هذا الامتداد ارتفاعاً الامتداد عمقاً، وهذا مع اكتشاف خيرات أعماق الأرض والمياه: هذا ما حصل في مجال الرقعة اليابسة والمياه الإقليمية ضمن حدود الدولة. وإذا استطاعت القوانين الطبيعية العائدة إلى دوران الأرض أن تحول أساساً دون استملاك الأجسام التي تقع، في وقت من الأوقات، في امتداد الدول في الفضاء، لم تستطع قوانين مماثلة، تخصّ الأعماق، أن تحول دون استملاك الامتداد عمقاً وخضوع هذا المدى وثرواته لسيادة الدولة. لقد أعطى هذا البعد العمودي الحديث في تحديد الدول إقليمياً بامتداداتها الثلاثة، أي الاتساع والارتفاع والعمق، صورة جديدة للدولة، أو بالأحرى لشكل الدولة، وربما لحجمها الحقيقي ومكوِّناتها الطبيعية. لقد أضيف إذن إلى الشكل المكوَّن من تضاريس واضحة، يمكن تحديدها ورسمها وتقدير قيمتها، شكل حديث أو بالأحرى حجم حديث هو عبارة عن: ـ الهواء، أو الفضاء، وقيمته النسبية إذا ما قيست باستغلال الدولة لهذا الفضاء والتصرف به، ـ وأعماق

---

(١) المقصود بالموقع هو مركز الدولة على الخريطة السياسية، والموضع مركزها على الخريطة الطبيعية. لقد وردت في هذا المقطع مفاهيم وملاحظات جغرافية سياسية لسنا في صدد البحث فيها، إنما أوردناها للإشارة إلى أهميتها في هذا الإطار.

(٢) Jean Gottmann, *La Politique des Etats et leur géographie*, Colin, Paris, 1952, pp.7 et 8.

اليابسة والمياه، وقيمتها النسبية أيضاً بالنظر إلى استغلال الدولة لخيرات دفينة يمكن أن تشكل ثروات.

لكن قيمة هذا البعد الجديد ما زالت نسبية، نظراً لعدة أمور، منها التطور العلمي التقني الذي يسمح بمعرفة دفائنه أو ميزاته واستعمالاته، ومنها القدرة المادية التقنية على استثماره أو استغلاله. وفي كل الأحوال، لقد ارتبط هذا البعد، عندما استُثمر، وإن جزئياً، بقدرة الدولة السياسية، إن سلباً أم إيجاباً. فالدول القادرة استطاعت الامتداد على حساب دول أضعف، وساهم هذا في تزايد قدرات هذه الدول ومن ضمنها القدرة السياسية. هكذا، وعلى سبيل المثال، تكون دولة كالولايات المتحدة الأميركية، أو بريطانيا، عندما بدأتا، مع أوائل القرن العشرين، الاهتمام عملياً باستثمار النفط في ما سمّي «بالشرق الأوسط» (من منظار هذه الدول بالذات)، قد أمّنت لنفسها اتساعاً جغرافياً جديداً وإن غير مباشر. ويتفق تأمين الاتساع الجغرافي خارج الحدود لدولة ما مع مفهوم التوسّع، ويترادف هذا المفهوم مع مفهوم آخر ألا وهو النفوذ السياسي. أي أن مثل هذه العملية، لا بدّ من أن تأتي في خدمة مصلحة الفريق المعني سياسياً.

انطلاقاً من هذا الأمر، تكون بعض الدول، عند استعمالها أجواء ومياه دول أخرى، إما لتجاربها ولمركباتها الفضائية ولغواصاتها، أو عند التعرف على دفائن أرض بواسطة تصويرها عن بعد، خاصة من الفضاء، توسع نطاق نفوذها على حساب الدول الأخرى، مباشرة أو غير مباشرة، وتخدم بهذا ستراتيجيتها السلمية والحربية. ويعني تدعيم الستراتيجية السلمية والحربية في آن واحد تدعيم القدرة السياسية النسبية، على الأقل، نظراً لكون مثل هذا التدعيم يساهم في تزايد المسافات بين القدرات السياسية المختلفة، حالياً ومستقبلاً. فعلى سبيل المثل يذكر أن كثيرين تساءلوا، في بداية سنة ١٩٨٢، عن الهدف البريطاني من تحمّل أعباء حرب المالوين (أو الفوكلاند) ضد الأرجنتين، بينما يمكن اعتبار تبعية هذه الجزر جغرافيا إلى الأرجنتين منطقية أكثر من تبعيتها إلى بريطانيا على الرغم من الاستعمار البريطاني السابق لها. أما موضوع التساؤلات المقصودة هنا فيدور حول إمكانية، أو فرضية، أن يكون الهدف من السياسة البريطانية تدعيماً سياسياً ومعنوياً لقدراتها الدولية، وفي نفس الوقت حفاظاً على موقع وعلى إمكانات يمكن أن تحويها أعماق الجزر ومياهها الإقليمية. وهكذا تكون عملية مكلفة للخزينة البريطانية مباشرة سنداً لقدرة سياسية وستراتيجية مباشرة وغير مباشرة في آن واحد.

يجب الانتباه إلى أنه، في هذا المجال، ما يزال التصنيف غير ممكن بسبب نسبية هذه العناصر، أو الأبعاد الحديثة للمفهوم الجغرافي وبالتالي الاقتصادي والستراتيجي والسياسي. وطالما أن النسبية هي المسيطرة، تصعب العودة إلى مقاييس ثابتة وواضحة من أجل تصنيف دول العالم المعاصر على هذا الأساس. إنما ما هو حاصل حتى اليوم هو التصنيف التقليدي الذي يعتمد على الاتساع الجغرافي الأفقي، حتى بغض النظر عن احتساب المياه الإقليمية عندما تتوافر. وبالتالي ما يزال كثيرون يصنفون الدول جغرافياً، على أساس كمية الكيلومترات المربعة التي تحتلها على اليابسة. تذكر هنا، على سبيل المثال، إحدى هذه التصنيفات التي تعتبر العالم مقسّماً جغرافياً وسياسياً إلى خمس فئات، هي، بدأً من الأكبر إلى الأصغر: الدول العظمى، والدول الكبيرة،

والدول الوسطى، والدول الصغيرة ثم الدول الصغرى[١]. إن مثل هذه التصنيفات ما تزال تبدو مقبولة، حتى من الجغرافيين السياسيين، بالنظر إلى أن اتساع رقعة الأرض يؤمّن مبدئياً للدولة إمكانات متناسبة معه. ويدعم بعض الواقع هذا الأمر، كما هي حال الدولتين العظميين في عصرنا اللتين تقومان على رقعة واسعة من اليابسة. لكن هذا الواقع لا يشكل قاعدة ثابتة لتصنيف الدول على هذا الأساس، بل لا بد من اعتماد مختلف العناصر المذكورة، من تقليدية وحديثة، وغيرها من العناصر أيضاً.

٣ ـ القدرة الإقتصادية ـ البشرية:

شكّلت القدرة البشرية، منذ الأزمنة الغابرة، عنصراً أساسياً في قدرة الكيانات الدولية ودورها في محيطها وفي العالم. وتبقى هذه القدرة بالمطلق هي في الكيانات نفسها، وكل ما يتبعها أو يعنيها، لكن هذا الأمر لا يعني موضوع الاهتمام هنا. لقد ظلّ العدد، أي البعد الديمغرافي للعنصر البشري، عاملاً أساسياً في تحديد ميزان القوى حتى القرن العشرين، حين أخذت الأدوات الحديثة تحمل جزءاً من عبء الحروب، وحين حلّت الآلة، وبنسبة مرتفعة ومتزايدة، مكان الإنسان في مجمل مجالات النشاط البشري. وتأكد هنا بعد جديد للقدرة البشرية، هو النوعية وكيفية التعامل مع أدوات الحضارة الحديثة. إذا أُخذ العدد بحد ذاته، قد يصبح في الكثير من الحالات عبئاً على كاهل الكيانات السياسية. وإذا حُلّت المشكلة سابقاً عن طريق الهجرات الكثيفة، وإذا اعتُبرت هذه الهجرات متنفساً لبعض الدول ومجالاً حيوياً لها، إن مثل هذه الحركات لم تعد ممكنة في هذه الحقبة، إلا بنسب محدودة، وحتى ضئيلة، أي ضمن قواعد وشروط وحدود في معظم أنحاء العالم، حيث ما يزال موضوع استقبال المهاجرين مطروحاً أو ممكناً. فالدول التي تعاني، في هذا العصر، من النقص البشري لتغطية الوظائف الأساسية والضرورية قليلة جداً، بينما الدول التي تغصّ بسكانها أو تنوء بهم هي أكثر بكثير. إلا أن البعد الديمغرافي لم يعد يشكل بحد ذاته، وبأية صورة، العنصر الإيجابي الحاسم في قدرة الدولة.

إن البعد الجديد، أي النوعية، أصبح في الواقع هو صاحب ومصدر الحسم الأساسي، كما لم يعد بالإمكان فصل العدد عن الإمكانات الاقتصادية في المجتمعات البشرية كافة. فالمجتمعات السياسية أصبحت تقاس قدرتها ويحدّد موقعها بالاعتماد على الثنائية البشرية الاقتصادية، أي بمعدل الإنتاج بالنسبة للفرد، بحيث إن المستوى الإنتاجي لم يعد كمّاً بقدر ما هو نوع يؤمّن ظروف الإنتاج. يعتمد تحديد مستوى الدولة، في عالمنا الحالي، بالدرجة الأولى، على دور العنصر البشري في الإنتاج، ثم ينظر إلى العوامل الأخرى. وفي هذا الإطار بالذات، يحتل عنصر النوعية المكان الأوسع، كما هي حال الذهنية المجتمعية والسياسية والفكرية، ومستوى التعلم والاختصاص والتقنية والعمل والمعيشة. هذا مع الإشارة إلى أن المعطيات الطبيعية، بالرغم من الحاجة الماسة إليها، تحتل على هذا الصعيد مرتبة أدنى، على عظمة أهميتها ووزنها، بحيث إن الأهم يبقى في

---

(١) أنظر إلى بعض هذه التصنيفات في كتاب:
André-Louis Sanguin, *La Géographie politique*, P.U.F., Paris, 1977, pp.21 et 22.

كيفية استثمار هذه المعطيات وتوظيفها. إن هذه الملاحظة تساهم في القول إن مكانة الدول وقدرتها لا تقاس بغناها الخام، إنما وبالأخص بسيطرة شعبها على هذا المصدر. وهذا يعني تكاملاً ما بين البشري والاقتصادي، بمعنى أن العنصر البشري هو الفاعل المقرّر والمستفيد الرئيس في حال الشعوب المتطورة؛ في حين هو المشارك المباشر، أو حتى غير المباشر، في القرار والاستثمار والفائدة في حال الشعوب الأقل استعداداً نوعياً، بالنظر إلى التطور العلمي والتقني والاجتماعي. فالعديد من الدول والشعوب النامية يعيش فوق ثروات، لا تستطيع هذه الشعوب بعد استغلالها وحدها ولمصلحتها. إن هذه هي حال الكثير مما يعرف إجمالاً بشعوب العالم الثالث. ومن هذا المنطلق، صنِّف العالم إلى ثلاث فئات: الدول الاشتراكية، الدول الرأسمالية، ودول العالم الثالث[١]. إن هذه الفئة الأخيرة هي التي تصح بشأنها صفة الدول «النامية» (وسابقاً «المتخلّفة»)، والتي تتفق كثيراً، في هذه المرحلة، مع مفهوم «الجنوب» (قياساً على الشمال المتطور).

من جهة أخرى، لقد أصبح التجديد، كمّاً ونوعاً، في قواعد وأساليب القدرة الاقتصادية مسيطراً إلى حد بعيد. ويشكل هذا التجديد البعد المعاصر الذي يؤكد اختلاف ركائز العلاقات الدولية المعاصرة عمّا كانت عليه في المراحل السابقة. ففي العالم المعاصر، إذا أخذ ككل، لا بد من الاعتراف بدور عنصر فاعل جديد لم تعهده الفترات السابقة، على الأقل بهذين التنظيم والاتساع في التواجد، حتى إنه ينافس في فاعليته عمقاً واتساعاً أي فاعل آخر[٢]. فالمؤسسات الاقتصادية الكبرى، من مصارف وشركات صناعية وتجارية، أصبحت تشكل «أخطبوطاً» متعدد الأطراف يحاول مدّ أطرافه على اتساع العالم. من ميزات هذا الكيان الجديد المتمادي القدرات، أن الرأس (أو الرؤوس) والأطراف قادرون على التحرك والتأثير والتفاعل، في الوقت عينه وفي الظروف المختلفة، كما أنه يساهم في جعل العالم وحدة متكاملة. إن هذا العنصر يشكل نظراً لضخامته واتساعه ودوره ميزة العصر، بحيث يختلف كثيراً، من حيث موقعه ونشاطه واتساعه وعلاقته مع القانون والدول والأنظمة، عن الكيانات التي عرفها العالم في العصور السابقة، «كالشركات» الاستعمارية. إن هذا الكيان، الذي أخذ يحتل، منذ أوائل القرن العشرين، مكانة مهمة في الاقتصاد الدولي والذي أدت أزمة ما بين الحربين العالميتين إلى العمل على الحدّ من دوره، استطاع منذ أواسط القرن أن يفرض نفسه على الساحة الدولية. وربما يكون فشل محاولة ضبطه، قبيل الحرب العالمية الثانية، قد ساعد في إعطائه الدفع الكافي لانطلاقته الصاعقة منذ ما بعد الحرب. هكذا، ومنذ بداية السبعينات، ظهرت ضرورة الاعتراف بدور هذا العنصر الفعّال، مع العمل على ضبطه وتنظيمه، في إطار برنامج هادف إلى إقرار نظام دولي اقتصادي جديد[٣].

---

(١) أنظر إلى أسس التحديد في كتاب:
Edmond Jouve, *Relations internationales du Tiers Monde*, Berger-Levrault, Paris, 1976, pp.374-377.

(٢) أنظر إلى التحديد في كتاب:
Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales*, *op.cit.*, pp.356-366.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧٨ - ٣٨٠؛
وكتاب: P.F. Gonidec et R. Charvin, *Relations internationales*, éd. Montchrestien, Paris, 1981, pp.171-175; =

ولا بدّ من الملاحظة هنا، في إطار البعد الحديث للاقتصاد الدولي، أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ترتبط في أساسها وديناميكيتها بالنظام الرأسمالي، إلى حد اعتبارها تجسيداً «للطور الأقصى للرأسمالية». لكن هذا الارتباط الوثيق مع الرأسمالية كان مؤهلاً لأن يجعلها تقف عند حدود الاشتراكية ومنعها من أن تكون عالمية فعلاً. إنما يلاحظ في الواقع امتداد هذه الظاهرة، وإن جزئياً، إلى داخل العالم الشيوعي من خلال الاتفاقات ما بين عدد من هذه الشركات وحكومات الدول الاشتراكية: يذكر من ضمن هذه الاتفاقات مساهمة هذه الحكومات في إنشاء مؤسسات مشتركة[1]. كذلك، إن نشأة التجمعات الاقتصادية ما بين حكومات متجانسة، سياسياً واقتصادياً، مثل السوق الأوروبية المشتركة أو الكوميكون[2]، تدخل في إطار هذه الظاهرة وإن جزئياً، أو على الأقل يمكن اعتبارها من ضمن البعد الحديث للقدرة والعلاقات الاقتصادية في عالمنا الحالي.

في ظل هذا البعد الجديد للتعامل والتعاون الاقتصادي، أي التكامل، بدأ البحث في قيام النظام الاقتصادي الجديد. وفي هذا الإطار بالذات، تصنّف دول وشعوب العالم إلى فئات، بالنظر إلى تفاعلها مع الإطار، أو بالأحرى بالنظر إلى قدرتها على التفاعل. وهكذا يأتي الكلام عن الدول الغنية، والدول الفقيرة، والفقرى (أي الفقيرة بين الفقيرات) التي أخذ يعبَّر عنها، في أوائل السبعينات، تحت تسمية «العالم الرابع». ومنذ تلك الفترة، بدأ الاهتمام يتجه نحو إيجاد الحلول للتعويض اقتصادياً عن التفاوت الصارخ بين الدول والشعوب، كما بين المناطق والقارات. اضطر الفريق القادر، من الدول الغنية والمتطورة، إلى النظر في علاقاته الاقتصادية مع الفريق الضعيف، أي الدول الفقيرة والفقرى. لكن هذه العملية لم تعط ثماراً جلية ومؤثرة في سياق الأمور، وإن حصلت بعض المحاولات الجدية والخجولة في آن، ومن آخرها كانت محاولة أواخر الثمانينات بخصوص ديون الدول الفقيرة المتراكمة.

لقد بدأت هذه العملية الهادفة إلى تحديد أسس العلاقات الاقتصادية في العالم، بعد حدث مهم جداً في هذه العلاقات، وهو الموقف الذي اتخذته الدول العربية المصدِّرة للبترول، وظهور البعد الجديد لهذا المصدر الأساسي للطاقة في أيامنا. فقرار السادس عشر من تشرين الأول سنة ١٩٧٣ أتى بمثابة صفارة إنذار جعلت الدول الصناعية تتنبه، والدول الفقيرة تعاني أكثر وأكثر. ومن هنا بدأ عملياً تصنيف العالم إلى فريقين، شمالي وجنوبي، حتى إن نظاماً جديداً للعلاقات الاقتصادية الدولية بزغت معالمه، ضمن إطار العلاقة بين الدول المصنِّعة والدول المصدِّرة للطاقة وللمواد الأولية، على أساس التعاون من أجل التطور. وربما كانت إتّفاقية لومي، في سنة ١٩٧٥، الخطوة الأولى في هذا التعاون من أجل التكامل. لكن هل بالإمكان الحدّ من التفاوت الكبير بين

والكتاب المتخصص الذي تأتي مقدمته تحت عنوان «القرية العالمية» تعبيراً على دور هذا العنصر في تقريب أنحاء العالم وتوحيده: Vladimir Andreff, *Les Multinationales*, éd. La Découverte, Paris, 1987.

(١) Gonidec et Charvin, *Relations internationales*, *op.cit.*, pp.156-158.

(٢) الكوميكون هو عبارة عن مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل الذي جمع الدول الاشتراكية.

الشمال والجنوب، وحتى داخل الجنوب نفسه؟ إن الإنجازات في هذا الصدد لم تأت كافية، حتى إن الموضوع ما زال مطروحاً في مطلع التسعينات[١].

*

بعد هذا التحديد السريع للأبعاد الجديدة الرئيسة التي تساهم في تحديد قدرات الدول وموازين القوى في العالم المعاصر، لا بدّ من طرح موضوع أساسي، مع بعض الباحثين الأوروبيين بالأخص، حول تحديد مفهوم «القوة» في العلاقات الدولية[٢]. يُعتمد هنا تحديد المفهوم على أساس أن كل وحدة، أو كيان هو قوة على الساحة الدولية لمجرد وجوده واستمراره. لكن هذا التفسير ليس كافياً لإعطاء صورة عن الوضع الدولي في أي زمان، نظراً لأنه وُجد دوماً أقوياء بين القوى. أي يمكن أن يقال هذا الكلام عن دول كبيرة إذا ما قيست إلى الأكثرية في المجموعة، في وقت من الأوقات، أي في حقبة تاريخية محددة. هكذا يصبح مفهوم القوة نسبياً، وليس مطلقاً، بحيث إن الدولة أو الدول، الكبيرة والقادرة، في فترة من تاريخ العلاقات الدولية، تفرض نفسها في ما يسمى بميزان القوى. ونعتبر، مع المؤرخ الفرنسي للعلاقات الدولية المعاصرة، دوروزيل، أن الدولة الكبيرة هي تلك التي تستطيع أن تحافظ بقدرتها الذاتية على كيانها، وتؤمّن بالتالي استمرارها باستمرار سيادتها ونفوذها على أرضها بوجه أية قوة أخرى[٣]. وفي أيامنا، شاع استعمال عبارات «الدولة الكبرى» و«الدولة العظمى» أو «القوة الجبارة» و«القوة العملاقة»[٤]. ولا بد من التنويه هنا بأن الدول العظمى، في هذه الحقبة، ليست بالضرورة ودوماً «القوة» الكبيرة، نظراً لظهور قوى كبيرة جديدة تنافس هذه الدول وتحدّ من قوتها، مثل العالم الثالث وإمكانه تشكيل قوة على صعيد الأمم المتحدة. أما في ما يخص العناصر التي تكوّن «القوة» الدولية، فهي، إلى جانب القدرة السياسية، تتجسد بالدرجة الأولى بالقدرة العسكرية بكل ما تفترض من مقوِّمات أساسية هي عبارة عن القدرة الاقتصادية ـ الجغرافية ـ التقنية ـ البشرية. وهنا يذهب فريق من الباحثين إلى التمييز بين القدرة الممكنة في الواقع، والقدرة الكامنة التي يمكن أن تُستغل مستقبلاً، إلى حد التنبؤ «بالدول الكبرى» الممكنة للقرن الحادي والعشرين، نظراً للمكمون العسكري بالاعتماد على مقوّمات القدرة العسكرية المذكورة[٥]. وتشمل عندها اللائحة، بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية والصين وأوروبا السوق المشتركة (في حال توحيدها)، كلاً من البرازيل

---

(١) راجع البحث المقتضب والمركّز حول هذا الموضوع في كتاب:
Daniel Colard, *Les Relations internationales*, Masson, Paris, 1977, pp.143-161.
والمقصود باتفاقية لومي هي تلك التي حصلت ما بين السوق الأوروبية المشتركة ومجموعة من الدول الأفريقية في عاصمة التوغو.

(٢) إن هذا الموضوع شائك حتى من حيث المصطلح (إن المصطلح الفرنسي هو «Puissance»، والمصطلح الإنكليزي "Power") ويطرح مشكلة نظراً لتعدد استعمالاته ومدلولاته، وكذلك المصطلح الذي اعتمدناه بالعربية بالنظر إلى ارتباط المفهوم بمصطلحات أخرى وبالأخص «القدرة».

(٣) أنظر إلى J.-B Duroselle, *Tout empire..., op.cit.*, pp.336-338.

(٤) حتى إنه في بعض اللغات اعتمدت تسميات تفصيلية على غرار Superpuissance بالفرنسية أو Superpower بالإنكليزية، وذلك للدلالة على عظمة شأن الدول الكبرى في أيامنا.

(٥) المقصود بالمكمون العسكري هو مجموع القدرة الظاهرة والكامنة، تستعمل بالفرنسية كلمة Potentiel للدلالة على مجمل هذه القدرة عند دولة أو فريق معيّن.

والهند، وربما إندونيسيا والجزائر وإيران والمكسيك ونيجيريا؛ وتُستبعد اليابان عن هذه اللائحة لافتقارها لأحد المقومات، أي الاتساع الجغرافي[1].

في ختام هذا الموضوع، يمكن القول إنه بما يخص ما مضى من النصف الثاني من القرن العشرين، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تراجعت بريطانيا من صف الدولة الكبرى (بعد يالطا وبوتسدام)، بقيت على الساحة الدولية دولتان كبريان، وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، ما لبثتا أن اقتسمتا وحدهما النفوذ في العالم عن طريق الاستقطاب، بانتظار ظهور دول كبرى أخرى. وهكذا أصبحتا قوّتين عظميين. فكان على مختلف الشعوب أن تعيش في الواقع في عالم ثنائي، بالرغم من المستجدات المختلفة، مثل قيام قوى تحاول وضع حدود لهذا النفوذ الثنائي، وحتى بالرغم من التفكك الحاصل ضمن كل من الفريقين.

القسم الرابع
الدولة العظمى: النظام والمسؤولية الدولية

تعتمد هنا الدراسة كمرتكز لها كون العلاقات السياسية الدولية هي علاقات ما بين فواعل متنوعة ومختلفة، تتفاعل بحسب إمكاناتها ضمن عالم واحد. لكن القبول بوجود «مجتمع» دولي، أو «مسرح» دولي، أو «حلبة» دولية، أو حتى بالكلام عن «ساحة» دولية، يوجب الكلام عن نظام دولي، بغض النظر عن النظرية التي يمكن أن يفسَّر بها هذا النظام. في الواقع، إن الخلافات عميقة بين الباحثين المعاصرين، والجدل قائم حول كيفية ومنطلقات دراسة العلاقات الدولية، وبالأخص بين من يعتبرها عبارة عن العلاقات بين الدول، وبين من يعتبرها صورة للعلاقات الاجتماعية بحيث يمكن أن تكون الدولة ظاهرة عابرة. لهذه الخلافات أسباب واضحة وعلى رأسها: أولاً، كون هذا العلم حديث العهد؛ ثانياً، كون الباحثين ينطلقون من منهجيات متعددة ومختلفة، فبينهم الفيلسوف، والمؤرخ، ورجل القانون، وعالم الاجتماع، والاقتصادي، والسياسي، والعسكري أحياناً؛ ثالثاً، كوْن الباحثين متأثرين بالمجاهات ومشارب إيديولوجية مختلفة. وفي الكلام هنا عن كيفية دراسة العلاقات الدولية، يُقصد المنهجية والهدف. فالمنهجية ما تزال تتأثر بالاختصاص الأساسي للباحث. والهدف يكمن في تحديد المفهوم ثم التنظير، أو على الأقل، إمكانية التنظير. لقد أصبحت، في الواقع، النظريات متعددة ومختلفة بين أوروبية تقليدية وماركسية وأنكلوساكسونية حديثة. إلا أنه بالرغم من هذه الخلافات، يبقى بالإمكان التأكيد على وجود صفة أساسية، لا بد من أن تواكب النظام، أو بالأحرى أن تكون في صلبه، وهي العلاقة المنسّقة، على الأقل ظاهرياً، ما بين عناصره المختلفة. ربما أمكن اعتبار هذه العلاقة كناية عمّا

(١) أنظر دوروزيل، المرجع نفسه، ص ٣٣٩ و٣٤٠. ونلاحظ بخصوص أوروبا أن تطورات مهمة حصلت منذ وُضعت اللائحة المذكورة منها الخطوات الحثيثة باتجاه التوحيد المذكور، ومنها كذلك تطورات أوروبا الشرقية التي يمكن أن تؤثر جذرياً في وضع أوروبا ككل، بالأخص انطلاقاً من موضوع إعادة توحيد ألمانيا في مطلع التسعينات.

يسميه البعض «الحرب الحقيقية»[١]، بمعنى صراع النفوذ والمصالح. تبدو هذه «الحرب الحقيقية» مستمرة كأساس للنظام، بالرغم من النية في جعل السلم بنية له. لكن، إذا كان بالإمكان الاتفاق حول طبيعية هذه الحرب، يصعب تحديد طبيعة السلم المنشود. ونظراً لوجود مشكلة نظرية يعترف بها معظم الباحثين بشكل من الأشكال، لا بدّ من محاولة متواضعة للتعرض هنا لبعض أسباب هذه المشكلة. ليست النية هنا الدخول في الجدل القائم حول هذا الموضوع، لكن المبتغى هو تحديد بعض المفاهيم، وبشكل خاص مفهومي النظام والدولة، وعبرهما مفهوم المسؤولية الدولية المعاصرة. أما الهدف من هذه المحاولة السريعة فهو تسهيل عملية الولوج في دراسة التطورات السياسية الدولية بحد ذاتها ومعها الثنائية، وهي باب الاهتمام الرئيس في هذا البحث.

١ ـ مفهوم النظام الدولي:

إن التعرض هنا لمفهوم النظام الدولي بحد ذاته يعني قيمته العلمية والمواقف منه أو النظرة إليه والتعامل معه. فالمشكلة هي فكرية ومنهجية في آن واحد. أولاً، كان لا بدّ من وضع مفهوم يمحور الكل الذي تدور في إطاره، وتحصل بعناصره المختلفة العلاقات الدولية، وخاصة السياسية منها. ثانياً، لا بدّ من ارتكاز المفهوم منهجياً على أسس صحيحة، وهذا أمر ما زال يشكل موضوع تساؤل وبحث وخلاف. فالمفهوم مضطر في الواقع لأن يعطي صورة رمزية نظرية لحقيقة ملموسة. لذا ما زال استعمال هذا المفهوم موضوع تساؤل وحيرة، بالرغم من الحاجة إليه، أو بالأحرى إلى أي مفهوم يعبّر عن الواقع الدولي. وفي الوقت عينه تظهر مشكلة التعبير بحد ذاته، وهي واقعة في أكثر من لغة، وربما كان في هذا دلالة على وجود مشكلة أعمق هي على علاقة مع صلب المفهوم نفسه[٢].

تكثّف البحث، أو على الأقل الكتابة، في مجال العلاقات الدولية والنظريات، خاصة منذ فترة الستينات، إن في أميركا أو في أوروبا، هذا مع العلم بأن الأميركيين (والأنكلوساكسون عامة) يعتبرون الأكثر والأقدم اهتماماً بهذا الشأن. إن مجال الاهتمام هنا ليس موضوع النظريات بحد ذاته. إنما لا بدّ من الإشارة إلى أنه لا ينفصل تماماً عن موضوع تحديد مجال العلاقات الدولية. و«المجال» يعني هنا الإطار الجيو ـ زمني، والعناصر المتفاعلة فيه من ثوابت ومتغيرات وفواعل، كما قواعد هذا التفاعل. وهذا ما يسميه البعض «المسرح الدولي»[٣]، ويسميه البعض الآخر «المجتمع

---

(١) العبارة هي كناية عن عنوان لكتاب للرئيس الأميركي نيكسون:
Richard Nixon, *The Real War*, Warner Books Inc., N.Y., 1980.

(٢) كلمة "System" الانكليزية تستعمل لتعني المفهوم المقصود كما تستعمل لأهداف مختلفة وكما يتشابك استعمالها مع كلمة "Order"، وكذلك بالفرنسية مع كلمتي «Système» و«Ordre»، أما بالعربية فتستعمل كلمة «نظام» وحدها للحالتين.

(٣) العبارة هي عنوان مقدمة كتاب: Charles Zorgbibe, *Les Relations internationales*, P.U.F., Paris, 1975, pp.11-48.

الدولي»[١]، كما يراه آخرون عبارة عن «بيئة» أو «حلبة» تنافس من أجل أهداف متعددة[٢].

هل الكلام عن «نظام دولي» يعني أننا فعلاً أمام نظام ذي قواعد وأصول واضحة وثابتة، يحصل العمل والتعامل ضمنه على أساسها؟ في الواقع إن هذا غير وارد، بالرغم من أن مجرد اعتماد هكذا تسمية ينفي النظرية التي تقول بأن الحياة الدولية لا تعتمد مطلقاً إلى قواعد وهي في حالة الفطرة[٣]. إن البعض يجد، في الوقت عينه، أن حتى تسمية «مجتمع دولي» هي غير صحيحة بالمقارنة مع المجتمعات الوطنية، بحيث إنه يصبح «مجتمعاً لا مجتمعياً»[٤]. حتى بدون محاولة الغوص بعيداً في مجال النظريات، لا بد من القول إنه يمكن الكلام فقط عن نظام دولي بمعنى تواجد مجموعة من الدول والكيانات في العالم. مع العلم أن وحدات هذه المجموعة هي متفاعلة في ما بينها[٥]. وبالتالي لا بد من القول إنه عندما تستعمل عبارة «النظام الدولي» في هذه الدراسة إنما هي تُعتمد فقط بمعنى أنه، في الفترة الحالية، لا مفرّ من ملاحظة بعض الوقائع، وأهمها:

- بناء بعض القواعد التنظيمية للعلاقات ما بين الدول، وبالأخص عبر هيئة الأمم المتحدة، وبالرغم من ضعف فاعليتها لعدم التفاعل الإيجابي الكافي بحسب القواعد الموضوعة، أو عدم الإلتزام بالأصول المعتمدة في هذا التنظيم؛
- إنفتاح العالم، لا بل الكون، على بعضه نظراً للتطور العلمي والتقني، وضع كل الوحدات والكيانات الدولية السياسية وغير السياسية على اتصال ببعضها، حتى إنه أصبح العالم شبه «كيان» دولي جامع تتفاعل فيه القوى المختلفة، طبيعة وقدرة ووظيفة؛
- التفاعل الكامل بين الوحدات الدولية الأساسية كدول[٦]، وبين الذات والآخر على أساس مجتمَعَين داخلي ومحيط أو خارجي (وهنا دولي)، حضارياً واقتصادياً وسياسياً.

إن زوال الحواجز المعيقة، وبالتالي تداخل التفاعلات والتأثيرات في العالم، يجعل من كافة العناصر المتواجدة أجزاء من شبه «الكيان الدولي». وتكون التفاعلات إما متناغمة متكاملة، أو

---

(١) مثلما هي الحال في عنوان القسم الأول من كتاب: Gonidec et Charvin, *Relations..., op.cit.*,

(٢) كما يعبّر عنها مثلاً Stanley Hoffmann في كتابه:
Gulliver empêtré: Essai sur la politique étrangère des Etats-Unis, Seuil, Paris, 1971 (Traduit), p.27.

(٣) كما يرى روسّو أو هوبس أو هيغيل (Rousseau, Hobbes, Hegel).

(٤) مع ريمون آرون (Raymond Aron).

(٥) إن النظريات إذن عديدة وربما تكون من الأبواب الأكثر انتشاراً في أيامنا، وبخاصة عند الأنكلوساكسون وهم الأكثر اهتماماً ونشاطاً في هذا المجال. نذكر على سبيل المثال النظريتين الشائعتين جداً وهما السلوكية (Behaviorism) والوظيفية (fonctionnalism) اللتين تنظران إلى العالم انطلاقاً من نظرتهما إلى كيان واحد متكامل مثل الكائن البشري أو المجتمع.
نجد عرضاً وتحليلاً ومقارنة لأهم المواقف في هذا الاتجاه في كتاب:
Marcel Merle, *Sociologie..., op.cit.*, pp.93-131.

(٦) وما يعرف بالفرنسية تحت عبارة Inter-étatique.

متنافرة متناحرة. وتكون بالتالي نوعية هذه التفاعلات في أساس صلب موضوع العلاقات الدولية، أي بمعنى آخر في أساس السلم والحرب. وتفضيل مصطلح «نظام» هنا على مصطلح «كيان» يعود إلى اعتبار أن التنظيم الوظيفي هو من ذاتية الكيان، وأي خلل وظيفي يؤدي إلى خلل في الكيان ككل أو زواله. بينما الكلام عن نظام يعني ما هو أقرب إلى التنظيم المصطلح، أو المفترض، الذي يمكن أن يكون مقبولاً أو مرفوضاً بحسب ما ترتئيه مصالح الأعضاء أو العناصر (أو بعضها). إن هذه الصورة هي الأقرب إلى الواقع الدولي المعاصر بحيث إن التنظيم الوظيفي قام على أساس توافق وإن نسبياً (من حيث المنظِّمون عدداً ومن حيث النوايا في احترام أصول هذا التنظيم)، وهو يستمر في ظل القبول والرفض، بالنظر إلى الحاجات أو الأهداف، أو ربما المهمات التاريخية. كما أن إمكانية زوال النظام ليست من ذاتيته بقدر ما هي في انعدام التوافق بين الأهداف المختلفة. في كل الأحوال، يقف اعتماد مفهوم ومصطلح «النظام الدولي» هنا عند تحديد ريمون آرون له، وهو عبارة عن «كلّ مكوّن من وحدات سياسية تقيم فيما بينها علاقات منظمة، وهي معرضة لأن تتورط في حرب شاملة». وفي كل الأحوال، يطرح آرون، في هذا المجال، مشكلة مصطلح «نظام» بالفرنسية[١].

أما الكلام عن أنظمة، وعلى مستويات مختلفة، في إطار هذا النظام الدولي الجامع، فهو يضيف إلى المشكلة الرئيسة تعقيدات أخرى يكون التعامل معها أحياناً سهلاً وأحياناً أخرى صعباً. لقد أصبح التعامل طبيعياً مثلاً مع مفهومي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وهما الفريقان الرئيسان، أو المجموعتان الأساسيتان في النظام الدولي المعاصر، والكلام عنهما أصبح من البديهيات في العلاقات السياسية الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن يبقى من الأصعب تحديد تلك الأنظمة الرديفة، أو الفرعية والجزئية، مثل الأنظمة الإقليمية، أو الأنظمة المتعلقة بظواهر معينة[٢]. وربما فرضت التطورات الحاصلة في مطلع التسعينات، على صعيد أوروبا الشرقية، صعوبات جديدة في التحديد في هذا المجال.

يمكن القول، بعد هذه المعالجة السريعة (والسطحية بالنظر لأهمية الموضوع من الناحية النظرية ولحاجته إلى بحث طويل وعميق لا يدخل في حدود هذه الدراسة)، إن اعتماد مصطلح ومفهوم النظام ليس لاقتناع بأنه الأصوب والأشمل على الإطلاق، إنما لعدم التوصل إلى مفهوم آخر يفوقه دقة لتغطية العلاقات الدولية حالياً. ويبقى هذا صحيحاً بانتظار الوصول إلى مفهوم جديد يفرض نفسه إذا أمكن نظراً لتضارب الآراء واختلاف مشارب المهتمّين الفكرية والمنهجية. وربما أمكن اعتماد مصطلح (ومعه مفهوم) «البيئة» الدولية تفادياً لبعض المشكلة. إن البيئة تعني بالعربية أصلاً الإطار المادي (استناداً إلى المنزل)، والحالة التي يكون فيها الفرد أو الوحدة (التي يمكن أن تكون سياسية)، كما أنها تأتي أيضاً بمعنى اجتماعي يفترض نمطاً معيناً من العلاقات بين الوحدات، وبمعنى المحيط حيث إنه يقوم في العلاقات الدولية المعاصرة تطابق في الاتساع بين «النظام» والمحيط العالمي أو الدولي. ربما يعتمد هذا الطرح هنا على محاولة تجريبية، لعدم الذهاب

(١) R. Aron, *Paix et guerre…*, *op. cit.*, pp.103 et 104.

(٢) يحاول ستانلي هوفهان التعرض لهذه المشكلة في كتابه المذكور أعلاه: *Gulliver empêtré*, pp.35-51.

بعيداً في التذهين الذي يؤدي أحياناً إلى بناء قواعد عامة مهدّدة بالسقوط أمام المتغيّرات[١]. ويلاحظ بالمناسبة، وبخصوص المصطلحات المعتمدة أنه يفضِّل، للكلام عما يسمّى عامة «بالمجتمع» و«المسرح» و«الحلبة»، استعمال كلمة ساحة. أي إنه يفضِّل هنا الكلام عن الساحة الدولية، لكون المصطلحات الأخرى تفترض تنظيماً وتنسيقاً مسبقاً للتعاطي بين الفواعل، كما لتحديد الأدوار المختلفة، الأمر الذي لا يتطابق تماماً مع ما يجري في العالم. إن مصطلح «ساحة» يبقى أقرب إلى الواقع، من حيث تواجد التنظيم والفوضى، أو على الأقل عدم الاحترام الكامل لقواعد اللعبة أو لتوافق وتجانس العناصر.

٢ ـ الدولة في النظام الدولي:

تُعتمد في اللغة العربية عبارة «الدولي»، وهذا يعني الكثير على صعيد النظرة إلى النظام ككل. إن هذه العبارة لا تسمح بطرح المشكلة التي يواجهها معظم الباحثين في هذا المجال في العالم، وهي تحديد عناصر هذا النظام، وبالأخص الفواعل الأساسية فيه. إذا اعتبر بعض هؤلاء هذه العلاقات قائمة ما بين دول، أي أن تكون الفواعل الأساسية، أو حتى الفواعل الوحيدة هي الدول، يعتبر الآخرون أن الدول هي من جملة فواعل. وإن اختلفوا فيما بينهم حول قيمة كل منها ضمن مجموعة الفواعل. يمكن القول هنا إن التسمية العربية المتداولة حلّت المشكلة، على الأقل مبدئياً، حين اعتبرت هذه العلاقات قائمة ما بين «الدول»، بحيث يُفهم أن الدول هي الفاعل الرئيس لا بل الوحيد[٢]. لكن هذه التسمية تعدّت في الواقع مضمونها الأساسي وهي تغطي تنوّع الفواعل عامة، كما العربية المصدر. فهي تغطي على سبيل المثال، إضافة إلى الدول، مجموعة سياسية عرقية وثقافية أي جامعة الدول العربية، أو مجموعات اقتصادية مثل منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، أو إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي.... تبقى الدولة هنا، في كل الأحوال، تحتل المرتبة الأولى في العمل الدولي والإقليمي حتى من خلال الفواعل الأخرى.

ما تزال الدولة، بالرغم من ضعف «قوتها» المطلقة تجاه الفواعل الأخرى، كالهيئات الدولية أو المؤسسات «المافوق الدول» وغيرها، تحتل المركز الرئيس على الساحة الدولية[٣]. وانطلاقاً من هذا الموقع للدولة كان الكلام عن الثنائية الدولية، أو عن إمكانية التعددية أو الأحادية مستقبلاً. ويلاحظ في هذا السياق أنه بالرغم من ظهور «العالم الثالث» وكل التحديدات التي تعطى له (دول، شعوب، مستوى معيشة)، وبالرغم من الكلام عن نظام دولي حديث، إن النظام الدولي

---

(١) يشير المؤرخ دوروزيل إلى رأي أحد كبار المنظّرين الأميركيين في مجال العلاقات الدولية وهو Morton Kaplan الذي يفضل البقاء متحرراً من تأثيرات زملائه على تفكيره. وهذا يعني ميلاً إلى بناء نظريات تتجاهل بعضها البعض. أنظر إلى: J.-B. Duroselle, *Tout empire...*, *op.cit.*, pp.14 et 15.

(٢) إن مصطلح «الدولي» يرادف مصطلح «Inernational» الذي يعني في الأساس أممي بالعربية نظراً لمصدره «Nation» أي حيث يغيب مصدر "State" أو «Etat» عن المصطلحين الإنكليزي والفرنسي. لكن بالعربية يستعمل مصطلح دولي ليعني دولاً وليس شعوباً أو أمماً كما هي الحال مع تسمية الأمم المتحدة، وبالمقابل إن مصطلح «Nation» يعني دولاً كما يعني أمماً انطلاقاً من تطابق الإثنين في ظل مفهوم «الدولة ـ الأمة».

(٣) بالنسبة إلى مصطلح «ما فوق الدولة»، إنه يعني سلطة تفوق سلطة الدولة الواحدة العضو في هيئة أعطيت هذه الصفة، إنها ترجمة لمصطلح «Supra-national».

استمرّ يعتمد في الواقع على عنصرين أساسيين، أي السوفياتي والأميركي، مع الأخذ بعين الاعتبار الوهن الحاصل بالنسبة للعنصر الأول الذي يبدو قادراً على تعديل سريع وجذري في النظام. وطالما أن الاهتمام منصبّ هنا على التطورات الحاصلة حتى الآن، لن يؤخذ هذا المستجِد وهذه الفرضية هنا بعين الاعتبار. كما يلاحظ أنه بالرغم من كون ظاهرة عدم الإنحياز استطاعت الحد من فاعلية الثنائية التي كانت قادرة على التأثير في عمق عدم الإنحياز نفسه، وعلى الرغم من كل الأحداث والمواقف، استمرّ الاستقطاب ثنائياً. ويعني الاستقطاب هنا أن العالم الذي اقتُسم، بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، ما بين الفريقين الرئيسين في العالم، ما زال حتى حلول التسعينات منقسماً على هذا الأساس، بالرغم من التطورات والتعديلات والتحولات التي أصابت هذا النظام خلال هذه الفترة.

لقد اعتمد هذا النظام الدولي، وإلى حد بعيد، على وجود القطبين، أو الزعامتين اللتين أنشأتا نظامين فرعيين خاصين يعتمد كل منهما على التحالفات والنفوذ في آن واحد، مع خلق منطقتين عازلتين تتحملان تقليدياً ضربة أولى ممكنة، أي إنهما تشكلان نوعاً من الدرع الواقية لكل من القطبين، وذلك اقتصادياً وسياسياً وبشرياً وجغرافياً وعسكرياً. هذا مع العلم أنه لا يمكن التكلم عن نظام إلا على أساس إمكانية الترابط ما بين عناصره المكوِّنة وإفرازاتها الشاملة والجزئية. ويصح هذا على صعيد النظام الدولي الشامل، أو النظامين الفرعيين، أو أي من الأنظمة الدنيا والإقليمية أو الجزئية. يمكن القول إن «الأوكومين» (أي المعمورة أو المسكونة) أصبح في أيامنا يشكل كلاً متكاملاً مترابطاً من حيث الفعل ورد الفعل، كما من حيث المعطيات والحاجات والمصالح.

٣ ـ القوة والمسؤولية الدولية:

لقد قام النظام الدولي المعاصر المعني في هذه الدراسة على مبدأ المسؤولية الدولية وبالتالي الزعامة. ما هو مصدر هذه المسؤولية ومبرر هذه الزعامة؟ إن المصدر الأول والرئيس هو بلا شك القوة بمفهومها الشامل والنسبي في آن واحد. والمبرر هو القانون الدولي والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

شكلت القوة، التي تجسدت، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، مواجهة لألمانيا النازية وللفاشيستية، ثم انتصاراً حاسماً في سنة ١٩٤٥، مرتكزاً لأصول وقواعد العلاقات الدولية في فترة السلم. فالأقوياء المنتصرون هم الذين وضعوا خطوط عالم ما بعد الحرب. ويمكن اعتبار الأسس التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة الخطوط الأساسية، أو بالأحرى الصورة التي وضعت للعالم المنظَّم(١). إن واضعي هذه الأسس الأصليين، وهم يشكلون بالطبع القوى الأساسية لما بعد الحرب، هم ثلاثة فقط، أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا(٢). وأتت

---

(١) إن التعبير الفرنسي واضح بهذا الشأن وهو: «L'Ordre Mondial».

(٢) أو بالأحرى قوتان ونصف وليس ثلاثاً، كما كان واضحاً في مفاوضات نهاية الحرب وكما سنرى أثناء بحثنا لأسس النظام الدولي لما بعد الحرب لاحقاً.

المنظمة الدولية لتؤكد زعامة هذه الدول عالمياً بالرغم من دعوة فرنسا والصين للاشتراك في الدعوة لتأسيس المنظمة. فحق الفيتو للكبار (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) إنما أتى تكريساً للزعامة الدولية لخمس دول، لكن سرعان ما برهن الواقع أن هذا «الحق» هو ميزة ذات فاعلية حقيقية لاثنتين فقط، نظراً لكون فرنسا والصين دعيتا، ليس لقوة فيهما أو لديهما آنذاك، إنما لأهداف مستقبلية، كما أن بريطانيا التي كانت لها اليد الطولى في إشراك هاتين الدولتين، سرعان ما قوّمت قوتها حق قيمتها الفعلية، وتراجعت لحساب حليفتها الأميركية. وأتت هذه التركيبة عند بداية عهد السلم لمصلحة الاتحاد السوفياتي بلا شك، بحيث فتحت أمامه باب الزعامة الدولية، على الأقل قانونياً. كذلك أكدت، وفي الوقت نفسه، الظروف والمعطيات، بالإضافة إلى القانون الدولي، الزعامة الدولية للولايات المتحدة الأميركية.

إن القوة العسكرية هي التي سمحت لحلفاء الحرب بأن ينظّموا عالم السلم بحسب صورة مثالية في ظاهرها، براغماتية في حقيقتها. كما أن القوة الشاملة هي التي كرّست مبدأ المسؤولية الدولية. فالدول الحليفة، وبغض النظر هنا عن النوايا الخفية الممكنة آنذاك، أرادت أن تتحمل في حال السلم المسؤولية كما تحملتها في حال الحرب. والمقصود أصلاً بهذه المسؤولية هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بعد تجربة الحرب، وهذا بالحؤول دون نشوء ظروف مماثلة لتلك التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية (وقبلها الأولى)، عن طريق حل الخلافات الناشئة سلمياً. وسرعان ما انحصرت هذه المسؤولية بالدولتين اللتين فرضتا نفسيهما كبريين (أو عظميين) على الساحة العالمية بمجملها. ويلاحظ هنا أن النسبية في القوة تصح تجاه الدول الأخرى، بينما لا تصح على مستوى الاثنتين، من حيث إن إحدى هاتين الدولتين كانت هي الأقوى على الإطلاق، نظراً لإمكاناتها التقنية والاقتصادية وتفوقها العسكري المتطور (القنبلة الذرية)، ولمجالها الجيوسياسي، خاصة بنتيجة انسحاب بريطانيا سريعاً لصالحها (كما سبق وذكر)، ولاتفاق نظامها مع النظام السائد دولياً. ربما وازت قوة الهدف والحاجة والعقيدة عند الاتحاد السوفياتي هذا التفوق المادي الملموس عند الولايات المتحدة الأميركية. أو حتى، ربما شكّل هذا التفوق، وخاصة العسكري فيه، الحافز الأهم لمقابلته بعناصر قوة غير ملموسة لكن حقيقية.

كان من المفترض أن تكون منظمة الأمم المتحدة الحكَم والمسؤول الأول عن السلم والأمن في العالم، يتعاون الجميع في إطارها. لكن سرعان ما تحوّلت هذه المسؤولية الدولية إلى تركة عمدت إلى اقتسامها الدولتان الوحيدتان القادرتان على أن تفرضا سلطتهما وهيبتهما على كل ما عداهما، بدأ من المنظمة ذاتها. لقد نشأ النظام الدولي المعاصر، مبدئياً مع نشأة المنظمة الدولية، على أساس التعاون لمنع حصول حرب جديدة، وعلى أساس قانون دولي يُعتمد عليه ومحكمة عليا يُحتكم إليها. لكن هذا النظام تحوّل، وقبل أن ينتقل فعلاً من حيّز التخطيط إلى حيّز الفعل، إلى نظام تتحكم فيه الدولتان وتجعلانه امتداداً لمصالحهما وأهدافهما. ولقد أدى هذا الأمر إلى نوع من الإزدواجية الأساسية في النظام بين الأساس القانوني والواقع.

تبرز المسؤولية الدولية أصلاً كدعامة أساسية للنظام الدولي الناشىء في صيف سنة ١٩٤٥. لكن طالما أن الفرقاء الأساسيين، الذين يشكلون الدعامة الأساسية لهذا النظام، لم يتفقوا على

عناصر وكيفية تطبيق هذه المسؤولية، فقد توزعوها على أنفسهم. إن هذه العملية نفسها هي التي يمكن وصفها بسياسة التجاذب والاستقطاب واقتسام المسؤولية الدولية، والتي استمرت قائمة حتى آخر الثمانينات على الأقل، وإن مع حصول تعديلات في الظروف. ويكون بالإمكان تفسير عملية اقتسام المسؤولية الدولية بأمرين أساسيين: أولهما، الاختلاف الجذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدولتين الكبريين؛ وثانيهما، المصالح الحيوية لكل منهما، وتنافر هذه المصالح التي تتسع على اتساع الأوكومين نفسه، بمعنى أن هذه المصالح لا تتأمن كلياً عند الحد الأقصى إلا من خلال الكون وإمكاناته كاملة.

لما كان الاختلاف الجذري بين الاشتراكية والرأسمالية سابقاً للحرب العالمية الثانية، ولما كان تهديد النازية والفاشيستية للاثنتين معاً قد جمع بينهما إلى حد التحالف، أتى هذا التحالف ظرفياً ومؤقتاً، ولم يكن بالإمكان أن يكون دائماً بسبب هذا الاختلاف بالذات. ويعزو بعض المفكرين الأوروبيين الاضطراب الحاصل في العلاقات الدولية، أو بعضه على الأقل، إلى عدم التمييز بين هذين النوعين من الحلفاء في ظل طغيان مفهوم الحرب على مفهوم السياسة أقلّه عند أحد الفرقاء (أي الأميركي)[1]. وكان لا بد من أن يؤدي هذا الاختلاف إلى ظهور خلافات كبرى، بحيث إن الصراع بدا حتمياً حول تطبيق المسؤولية على الواقع الدولي. فالنظرة إلى الإنسان والمجتمع، ونمط العيش، ونظام الحكم، وقيمة القانون الدولي نفسه، تختلف كلياً بين العقيدتين، أو النظامين السياسيين.

وطالما أن كلاً من الاشتراكية والرأسمالية تجد في ذاتها رسالة كونية يجب تحقيقها أو الحفاظ عليها، كان لا بد للخلاف من البروز بسرعة بين حليفي الحرب الكبيرين اللذين أصبحا رمز هاتين الرسالتين والمسؤولين، كل من جهته، عن تأدية المهمة. وهكذا كان لا بدّ من أن تتحول المسؤولية الدولية المشتركة في الحفاظ على السلم العالمي، إلى مسؤولية عن تحديد شبه مستمر لهذا السلم بالرغم مما يمكن وصفه «بالكوندومينيوم» الثنائي الذي لا يمكن إلا أن يكون مؤقتاً. يبقى هذا «الكوندومينيوم» القائم في ظل التعايش السلمي بين الاشتراكية والرأسمالية ممكناً ما دام قائماً توازن القوى، وبالتالي الردع المتبادل. وهكذا أصبحت المسؤولية الدولية الفعلية ثنائية بدل أن تكون متعددة الأطراف، كما أرادها على الأقل مبدئياً النظام المتفق عليه في صيف سنة ١٩٤٥. وهذا يعني أن كلاً من الدولتين الكبريين أصبحت مسؤولة، ليس فقط عن السلم العالمي تجاه الدولة الثانية، إنما أيضاً في سياستها ضمن نظامها الخاص أو الفرعي. ولا يمكن أن تتأمن هذه المسؤولية إلا عن طريق حماية مصالح النظام الفرعي، وبواسطة تثبيت النفوذ ضمن هذا النظام، أي بواسطة الزعامة، حتى إن المسؤولية أصبحت عملياً مرادفاً للزعامة. هكذا، وفي مطلع سنة ١٩٩٠، أخذت التساؤلات تظهر حول مصير النظام القائم، بنتيجة إنفراط العقد في الأسرة الاشتراكية (في أوروبا بالأخص) وانعكاسات هذا الأمر على قوة الاتحاد السوفياتي وعلى زعامته الدولية.

---

(١) أبرز هؤلاء المفكرين هو ريمون آرون وقد حاول تحديد الحليف انطلاقاً من تجربة الحرب العالمية الثانية وما عقبها دولياً وبالأخص على صعيد التحالف الأميركي السوفياتي، وقد أشرنا إلى المرجع في حاشية سابقة.

٤ ـ المصالح:

أما بشأن موضوع المصالح، فإن الكلام يفترض التمييز بين مصالح وطنية تقليدية محدودة، وبين مصالح كبرى سياسية واقتصادية، وبين مصالح (أو ما يسمى أهدافاً) نظم ومبادىء اجتماعية وسياسية. يمكن التذكير في هذا السياق، وعلى سبيل المثل، بالنظرة الأميركية إلى المسؤولية الدولية، ومن خلالها، إلى موضوع المصالح. فالمسؤولية الدولية الشاملة تبدو نظرة طبيعية، أو هدفاً عند الأميركيين، منذ القرن الثامن عشر، بحيث كان بعضهم يرى أن لبلدهم مهمة هي إعتاق القسم الذي ما يزال مستعبداً من البشرية، وبعضهم يعتبر أن الأميركيين يحملون لواء الحريات في العالم. وفي القسم الثاني من القرن العشرين، تكلم بعض المسؤولين السياسيين الأميركيين عن «المسؤولية العالمية» التي يتحملون تحقيقها، والخالية من المصالح الإقليمية أو الوطنية[1].

أ ـ المصالح «الوطنية»:

إن الكلام عن مصالح وطنية بالمعنى التقليدي والمحدود يعني الدفاع عن حريات وسيادة وطنية، وعن كيان وممتلكات شعوب. ويصح هذا بشكل خاص على مفهوم الدولة ـ الأمة. فالمصالح العليا تتمحور هنا حول الحفاظ على سلطان الدولة في الداخل، وعلى الحدود تجاه الآخرين. وهذا يعني بالأخص السيادة في العلاقات الداخلية والخارجية للسلطة، وتأمين ظروف العيش الأفضل والسلم والرفاه للأمة، عن طريق تأمين دبلوماسية تضمن هذه المصالح بضمانها تعاملاً متوازناً مع الآخرين، إن اقتصادياً أو سياسياً. ويأتي ضمان المعطيات الطبيعية والثروات الوطنية وتأمين الحاجات الأساسية، على رأس المصالح الوطنية التي يصونها القانون الدولي ومعه النظام المنصوص عليه في شرعة الأمم. ويمكن الملاحظة هنا أن هذا النظام ركّز على الأمم لسببين أساسيين: أولهما، الاعتماد على مفهوم الدولة ـ الأمة، وثانيهما، عدم تشكيل كل الأمم والشعوب دولاً معترفاً بها، خاصة عند قيام هذا النظام. ومن هذا المنطلق، أي منطلق المصالح الوطنية التقليدية نظراً للموقع التاريخي والجغرافي، «إن روسيا وأميركا الشمالية كدولتين تبدوان وكأنهما مؤهلتان للعيش بسلام»، بحسب قول أحد الباحثين الأوروبيين المعاصرين[2]. لكن هذا المنطق التقليدي يبعدنا عن المسؤولية التي تضطلع بها الدولتان الكبريان، أو على الأقل هما تحاولان الاضطلاع أو استمرار الاضطلاع بها. إن مصالح كل منهما تتعدى بكثير هذا الحد إلى مصالح ستراتيجية واسعة حتى الكونية.

ب ـ المصالح السياسية والإقتصادية:

إن الكلام عن مصالح سياسية واقتصادية تتناسب مع قيمة ودور وأهداف، أو طموحات

---

(١) عن جورج بول (George Ball) نائب وزير الخارجية الأميركية بتاريخ بداية سنة ١٩٦٥. مذكور في كتاب:
Claude Julien, *L'Empire américain*, Grasset, Paris, 1968, p.22.

ويصف المؤلف، المنتقد للسياسة الأميركية، الولايات المتحدة «بامبراطورية بلا حدود»، ص ١٩.

(٢) نجد هذا الرأي عند: Jean Laloy, *Entre guerres et paix, 1945-1965*, Plon, Paris, 1966.

الدولة الكبرى (أو العظمى) في هذه الحقبة، لا بدّ من أن يأخذ بعين الاعتبار أن كلاً من الدولتين الكبريين تطمح إلى الهيمنة الكونية:

١ ـ ينطلق البحث في بادىء الأمر من الحاجات الأساسية الاقتصادية: إن المعطيات الجغرافية والبشرية والتقنية تؤهل كلاً منهما لأن تصبح حاجاتها الأساسية الاقتصادية كما السياسية، باتساع الكون. فإن المواد الأولية ومصادر الطاقة تبقى تشكل حاجة لكل منهما، بالرغم مما لدى كل منهما من الثروات الطبيعية. إن تطور الصناعة، وبالتالي الحاجة إلى أسواق بالاتجاهين (التصريف والشراء) تجعل كلاً منهما، وبحسب القانون التقليدي لتاريخ الدول والشعوب، تعمد إلى تأمين هذه الأسواق. لكن تأمين الأسواق يضطر الدولة المعنية إلى تأمين المواصلات، كما العلاقات الصالحة لذلك مع الدولة، أو الشعب، صاحبة، أو صاحب السيادة على الثروات أو الأسواق. يجب التنبيه إلى أن الكلام هو هنا عن مرحلة حكم فيها على الاستعمار التقليدي بالزوال، وحيث لم يعد مقبولاً أن تؤمّن الدولة القادرة حاجاتها عند غيرها بالأساليب الاستعمارية التي كانت معهودة، في القرون الماضية، من احتلال وسيطرة تقليديين. لذا كان لا بد من الاعتماد على أساليب مختلفة مستحدثة. لكن إذا تبدلت الأساليب، على الأقل في ظاهرها، ما تزال المضامين، عند الحد الأقصى، ذات أبعاد متوازية مع الأساليب التقليدية. فالدولة الكبرى تهتم للمزيد من النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية في آن واحد. لقد أصبحت تقنية هذه الهيمنة متطورة مع التطور الحضاري الحاصل عامة. فإذا كانت الدول الأوروبية قد استطاعت «إقناع» العديد من الشعوب الأخرى في العالم، أو بالأحرى في أمبراطورياتها العظمى، بأن الأوروبي وحضارته هما الأقوى والأرقى، ومن الطبيعي أن يكون هو السيد المسيطر، فإن الدول الكبرى في أيامنا عمدت إلى «إقناع» الشعوب والدول، المزمع السيطرة عليها، بأن نمط العيش والمجتمع والحرية الفعلية هي في التعاون مع هذه أو تلك من الدول الكبرى نظراً لنظامها ومبادئها[1].

٢ ـ لكن يبقى الأهم في التفسير المكمّل لهذه السياسة، والذي ينطلق من الحاجة السياسية والجيوسياسية عامة (والجيوستراتيجية أحياناً)، أي من الحاجة إلى توسيع النفوذ. لا يمكن لدولة كبرى أن يبقى نفوذها السياسي محصوراً في قارة أو جزء من العالم، خاصة في هذا العصر حيث ساهمت التطورات العلمية والمواصلات ووسائل الاتصال الفكري والسياسي والاقتصادي في جعل هذا العالم يشكل، إلى حد بعيد، ساحة واحدة تتفاعل فيها الشعوب والأنظمة والحضارات والأطماع والمصالح. فإذا كان الاتحاد السوفياتي قد ورث عن روسيا قاعدتها الجغرافية والبشرية، فإنه ورث عنها أيضاً حاجتها الأساسية إلى ممرات تصله بالعالم، كما الخوف من الاختناق. وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اكتفت طويلاً بمبدأ أميركا للأميركيين، فلقد أتت الحرب العالمية الثانية لتقدم لها إرث بريطانيا العظمى في العالم، مقابل تأدية الدور الأساسي في الحفاظ على النظام الرأسمالي. هكذا كان لدى الدولتين المبرر الكافي لتأدية مهمتها على أفضل وجه. وهكذا تضاربت المصلحتان، وأصبح على كل منهما جعل رقعة نفوذها الأوسع والأهم والأمتن،

(١) ربما تكون أحداث أوروبا الشرقية في بداية التسعينات إثباتاً على أن «الاقتناع» لم يكن كاملاً أو هو لم يحقق خلال حوالي نصف قرن الآمال الموعودة.

سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً. وأتت أيضاً هذه الحاجة أساساً للتعاون بأساليب مختلفة مع العديد من الشعوب، منها تقديم المساعدات المادية، والحماية العسكرية، والتعاون الاقتصادي، والتحالف الستراتيجي. وهذا يعني أن هذا «التعاون» بحد ذاته قد أصبح يشكّل مفهوماً جديداً في العلاقات الدولية، نظراً لكونه أصبح غطاء لنفوذ وأساساً لتعامل غير متكافىء ما بين دولتين أو أكثر، وحلّ بهذا، إلى حد بعيد، مكان مفهوم السيطرة والهيمنة التقليدي. وتشكّل العلاقات الاقتصادية، في الكثير من الحالات، المكمّل الضروري أو الأداة المفيدة للعلاقات السياسية، أو النفوذ السياسي، أو المصلحة السياسية. وبهذا تكون المصلحة العليا متعددة الأبعاد والوجوه، من سياسية إلى اقتصادية وستراتيجية، بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض نظراً لتداخلها في أية علاقة دولية، في أي جزء من العالم، وعلى أي مستوى.

لكن الكلام عن مصالح، بغض النظر عن كونها حيوية أو مهمة أم أقل شأناً، يفترض التنويه بأن مفهوم المسؤولية الدولية، في أي نظام دولي، يشترط تغليف هذه المصالح بأمور أكثر تعقيداً وأشد تأثيراً، كالمثالية الإنسانية وخير الشعوب. وهنا يمكن القول إنه، كما استطاع الأوروبي أن يروّج، خلال مئات السنين، لمهمته الحضارية التي تهدف لخير الأجناس والمجتمعات، سمحت المسؤولية الدولية، في النظام المعاصر، بالتبشير بأن الدول الكبرى إنما تبحث عن خير الشعوب والأمم أفراداً وجماعات، أو بالأحرى عن أفضل مستقبل للبشرية يمحى فيه العذاب والحرمان والإكراه.

ج ـ النظم والمبادىء الإجتماعية والسياسية:

للكلام عن نظم ومبادىء إجتماعية وسياسية في إطار النظام الدولي المعاصر، أي الذي نشأ عن الحرب العالمية الثانية، لا بد من العودة إلى مجسّدي هذه النظم والمبادىء، وبالأخص ومرة أخرى إلى الدولتين الكبريين. إنهما لم تنفكا عن التذكير بدورهما الطليعي والرسالي في حماية الشعوب وخدمة الأهداف الإنسانية المجتمعية، لتأمين أفضل ظروف العيش والكرامة للشعوب كافة. فمثالية المبادىء والنظم هي في صلب الخطاب السياسي للدولتين:

١ ـ هل عمل الاتحاد السوفياتي، حامل لواء الماركسية، على توسيع نفوذه، طوال حوالي نصف قرن، عبر الدول والأنظمة والأحزاب الصديقة والحليفة، انتصاراً للرسالة الماركسية فقط؟ أم تكون هذه الرسالة قد شكلت أفضل وسيلة لإحاطة الاتحاد السوفياتي نفسه بسور أمني بانتظار هيمنة شاملة؟ أم كانت الرسالة مزدوجة، أي ماركسية سوفياتية، لخدمة نظام ودولة في آن واحد؟ يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الدولة السوفياتية، وريثة روسيا القيصرية الدولة الاستعمارية التقليدية، قد ورثت عن هذه الأخيرة امبراطوريتها الآسيوية وطموحاتها الأوروبية والمتوسطية. ولا بدّ من أخذ طبيعة الدولة بعين الاعتبار، خاصة عند حصول صراع على الحق في حمل لواء الرسالة، كما حصل علناً منذ أوائل الستينات، حين نازعت بكين موسكو على الحق في قيادة الماركسية كحركة ورسالة كونيتين. ربما أتاح هذا الحدث استنتاج كون الدولة ومصالحها احتلت مركزاً رئيساً، وطغت على مصالح العقيدة نفسها. لقد أتى النزاع فعلاً برهاناً واضحاً على مكانة الدولة والزعامة الدولية ضمن الرسالة الإيديولوجية. ولقد أكدت هذا الأمر الانقسامات التي

حصلت داخل ما سمّي «بمعسكر السلام»، أو العالم الشيوعي. ولو كانت الدولة السوفياتية هدفت أولاً لتحقيق الشيوعية العالمية من أجل إتمام الرسالة، ربما ما كانت ضحّت بسهولة بوحدة الصف الضرورية لنجاح الرسالة. ثم طالما أن الرسالة ليست أصلاً حكراً على دولة أو زعامة معينة، فلا يمكن تفسير السياسة السوفياتية للإحاطة بالصين الشعبية آسيوياً بالحفاظ على الرسالة، أو بتفسير معين لهذه الرسالة. يمكن تفسير الأمر، بكل بساطة، بالصراع حول الزعامة والمسؤولية الدولية على أساس مصالح تقليدية في أساسها.

٢ ـ وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تنادي بالحرية وكرامة الشعوب وحق الأفراد بالاستفادة من ديمقراطية ليبرالية، فهل هي منشغلة فعلاً في تحقيق هذه الأهداف؟ إن المبادىء الإنسانية، ومن ضمنها «حقوق الإنسان» التي هي فكرياً في صلب المفهوم الأميركي للنظام الغربي، تضيع في خضم التناقضات التي برزت في المواقف الأميركية، خلال نصف القرن الماضي. فالولايات المتحدة، التي كانت مبدئياً مع تحرّر الشعوب من الاستعمار وكونها وليدة «ثورة» على الاستعمار، كانت عامة عملياً إلى جانب المستعمِر وهو الحليف الأهم على الساحة الدولية. إن هذه الإزدواجية طغت، في الكثير من الأحيان، على السياسة والمواقف الأميركية في الشؤون الدولية، حتى برزت المصلحة على حساب المبدأ. فالولايات المتحدة الأميركية، التي لم تتخوف في أيام عزلتها (وإن النسبية) من الثورة الشيوعية في روسيا ومن نشأة الاتحاد السوفياتي، ما لبثت أن تأكدت من حتمية حماية مكتسبات ومحاربة المنافس القدير. وإذا كانت، في حمايتها لنظام قائم ومهدَّد، تحمل رسالة كونية، فإنها تعمل في الوقت نفسه من أجل الحفاظ على الذات. أما الدفاع عن الذات (كياناً ونظاماً) فاضطر الولايات المتحدة لأن تؤمّن لنفسها مجالاً دفاعياً يبعد الأخطار عن نفسها، جغرافياً وستراتيجياً، بحيث يستحيل خطر الاختناق.

*

في نهاية هذا البحث عن المسؤولية الدولية في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن القول إن الظروف التاريخية وضعت الدولتين الكبريين في مسؤوليتهما الدولية وجهاً لوجه. لكن الدور الذي فرضته الظروف والمبادىء أرادته المصالح. لقد أعطى التباين الواضح والراسخ في نظرة الدولتين إلى العالم، والحكم، والعيش، حدة التنافس في عملية تحقيق الأطماع، وهذا في إطار محاولات التوسع والسيطرة على ما أمكن من مجالات ومناطق نفوذ، بانتظار غلبة أحد النظامين وربما الدولتين. لكن هذا النظام الدولي نفسه مهدّد، فظواهر الاختلال لم تعد خافية على أحد، منذ سنوات، نظراً للتفاعلات الحاصلة وإلى مواقع الفواعل المختلفة. حتى إن الكلام عن «الفوضى العالمية»[1] شق طريقه بهدف الحلول مكان الكلام عن «النظام العالمي». لكن، بالرغم من البوادر المتزايدة لضعف أو سقوط النظام، يبقى هذا البحث بكامله من ضمن هذا النظام بالذات.

وأخيراً، في إطار الكلام عن الدول الكبرى والمسؤولية الدولية والفواعل المختلفة، ألم

(١) العبارة مأخوذة عن عنوان كتاب: Pierre Milza, *Le désordre mondial*, Flammarion, Paris, 1983.

يصبح من الضروري وضع «الصغار» على جدول أعمال النظام الدولي إلى جانب «الكبار»، على الأقل عن طريق التوريط أو حتى الإضعاف؟ يمكن، وعلى الأقل قد أصبح ضرورياً، إدراج انحلال المعسكرات في باب تعديل النظام والمسؤوليات.

الجزء الثاني

عالم ما بُعَيد الحرب العالمية الثانية

يقتضي الكلام عن الثنائية وتطور العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الانطلاق من حالة معينة في ظرف معيّن، أي من وضع العالم عند نهاية هذه الحرب بالذات. إن نهاية الحرب عسكرياً دعت إلى تصوّر عالم ما بعد الحرب. فبوادر انتهاء الأعمال العسكرية وإن جزئياً (في أوروبا) جعلت أقوياء نهاية الحرب، أي أولئك الذين تأكدوا من انتصارهم، يعملون على وضع صورة للعالم الذي لا بد وأن تؤول إليه الحرب ونتائجها، أي: أولاً، صورة عالم يأتي لمصلحة السلم العام، وثانياً، صورة عالم يكون لمصلحة المنتصرين. إن هاتين الصورتين مجموعتين تعنيان عالم ما بعد الحرب، أي النظام الدولي المعاصر حيث القوى العظمى، والمصالح العالمية الواسعة، والتجديد في الوسائل والأساليب. شكّلت سنة ١٩٤٥ على هذا الصعيد سنة التحوّل الأساسية إن من حيث مصير الحرب، أو من حيث وضع أسس النظام الدولي الشامل. إن مباحثات يالطا وپوتسدام واجتماعات سان فرانسيسكو شكّلت بحد ذاتها محطة في سياق العلاقات الدولية. هذه الاجتماعات والمباحثات، بالأخص في حلقتها اليالطية، كانت مناسبة وضع أسس مستقبل العالم بدوله وشعوبه كافة. لذا خصّصت في هذا الجزء من الدراسة فقرة لأهم ما تقرّر بين الزعماء الكبار المنتصرين في الحرب بخصوص أسس وكيفية التعامل، بعد الحرب، مع بعضهم بعضاً، ومع الآخرين. كما يهتم هذا الجزء، في الوقت نفسه، بالأجواء الدولية عامة وبالمستجدات العسكرية التي كان لها تأثيرها المباشر على هذه الأجواء، ويهتم كذلك بانعكاسات الطموحات والستراتيجيات على ما أفضت إليه هذه المباحثات بخصوص عالم السلم، من خلال وضع أسس النظام الدولي الجديد.

طالما أن الحرب انتهت إلى ظهور قوتين جديدتين ومتميزتين على الساحة الدولية، وطالما أن هاتين القوتين لعبتا الدور الرئيس في تحديد أطر وأسس العلاقات الدولية المستقبلية، كان لا بدّ من التركيز على هاتين القوتين. إن هذا التركيز يأتي من منطلق قوة الدولتين اللتين ثبت، منذ تلك السنة، أنهما عظميان في معظم المجالات، فضلاً عن استعدادهما للعب دور مميّز، أو بالأحرى لتقاسم الدور الرئيس على الساحة العالمية بمجملها. إن الدور البارز الذي لعبته هاتان الدولتان في

الحرب أهّلهما، لا بل هو نتج عن كونهما قادرتين على لعب دور قيادي في مستقبل العلاقات الدولية. إن أهلية هاتين الدولتين الاقتصادية أو العسكرية أو الإيديولوجية أو السياسية، أو معظمها مجتمعة، سمحت لهما بتقاسم الأعباء كما بتقاسم المغانم أي النفوذ والهيمنة في العالم غداة الحرب. من هذا المنطلق يأتي الكلام عن عالم ذي رأسين.

إن الكلام عن عالم ذي رأسين يعني زعامتين دوليتين تعهدت الدولتان العظميان بتحمّل أعبائهما وأملتا في استغلال نتاجهما. إن هذين التعهد والأمل كانا في أساس زعامة كل من الدولتين على أحد جزئي العالم. لكن، كما بحث الجزء السابق موضوع المسؤولية الدولية للدولة العظمى في النظام الجديد، لا بد من الكلام هنا عن أسس الزعامة الدولية وعن حدودها. سيكون هذا موضوع الفقرة الثالثة والأخيرة من هذا الجزء.

إن تحديد هذه النقاط الأساسية بالنسبة لانطلاق النظام الدولي المعاصر، وبالنسبة للأدوار الأساسية وحدود الزعامة الدولية، يعني توضيح صورة القاعدة والركائز التي قام عليها تطوّر العلاقات الدولية المعاصرة. إذن يكون الهدف من الفصل الأول، في جزئيه، هو توضيح الركائز الأساسية التي نشأ منها وقام عليها تطوّر العلاقات ما بين الدول والشعوب، وخاصة في المجال السياسي، أي المجال الذي عرف المواقف والأحداث والانعكاسات الواسعة والجذرية في العالم بأكمله، وإن بنسب وأشكال مختلفة.

القسم الأوّل
سنة ١٩٤٥ والنظام الدولي

تعتبر سنة ١٩٤٥ المنطلق الفعلي والتنظيمي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين. في هذه السنة تقرّر حل المشاكل القائمة وتقررت صورةالعالم، وهذا من خلال مباحثات السلم وتصفية ما يعود إلى الحرب العالمية الثانية ونتائجها المباشرة، ومن خلال تحضير عالم المستقبل بوضع أسس التعامل ما بين الشعوب والدول عبر منظمة الأمم المتحدة. لكن البحث في أسس النظام العالمي يطرح مشكلة أساسية، وهي مشكلة نوايا المنظِّمين. هل كانت نواياهم حسنة؟ إن مجريات ما حصل في لقاءات سنة ١٩٤٥ تدل على أن ميلاً بدأ يتوضح عند المنتصرين في الحرب إلى أن طريق التفاهم والتحالف لم يعد صالحاً لإنجاز الأهداف. فبعض محلّلي مجريات هذه السنة يؤكد أنه في صيف سنة ١٩٤٥، نظراً إلى القوى المتواجدة على الساحة الدولية، وإلى الصراعات «الطبيعية»، وإلى الحاجات السياسية والاقتصادية، لم يعد على الزعماء الكبار سوى الانطلاق في حالة عدائية في علاقاتهم المتبادلة بالرغم من الغلاف السلمي الذي اعتمد لتغطية حقيقة هذه العلاقات. ففي هذه السنة، تبيّن لبعض هؤلاء الزعماء أن التحالف هو غير طبيعي بين القوى المتواجدة ولا يمكن أن يستمر. وبالتالي كان لا بدّ من أن يفرض ما هو طبيعي نفسه على العلاقات بين هذه القوى، وبالتالي أن يحلّ الصراع مكان التحالف بين الأخصام الطبيعين. ففي

صيف سنة ١٩٤٥، تأكد أمر أساسي وهو أنه أثناء الحرب لم يميّز الفرقاء بين مفهومين وهدفين هما: النصر العسكري المباشر وقواعد السلم. عند نهاية الحرب، تبين أن السلم ليس النتيجة الطبيعية التلقائية للنصر العسكري[1].

لتوضيح هذه الأمور، لا بد من التعرف على أهم ما جرى، خلال هذه السنة، على صعيد تنظيم العالم، أو تقرير مصير عالم السلم مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تحالفت الاشتراكية والرأسمالية ضد العدو المشترك وانتصرتا عليه، لا بل إنهما محقتاه. إن هذا التوضيح ممكن بشكل خاص من خلال اللقاءات الدولية التي تمت على أعلى المستويات، والتي قررت مصير العالم، عبر الاتفاق على حل المشاكل الناشئة والحؤول دون حصول مشاكل مستقبلية تهدد السلم. لذا لا بد من عرض لأهم ما اتفق عليه في يالطا وبوتسدام كما في موسكو، وللأجواء السائدة في العلاقات الدولية عامة وبين الحلفاء المنتصرين خاصة، لتوضيح أهم الركائز التي قام عليها النظام الدولي المعاصر والذي تجسد رسمياً في منظمة دولية هدفها إحلال السلم والأمن الدوليين.

إن هذه السنة تعتبر في الواقع القاعدة والمنطلق للفترة المعاصرة أو بالأحرى لزماننا، وبالتالي لا بد من إيلائها الاهتمام الكافي لفهم ما حقّقته، وما نتج عنها، أو ما تلاها.

١ ـ يالطا: مصير عالم ما بعد الحرب أو عالم السلم:

تبقى محادثات يالطا مجال تساؤلات وجدل بعد عشرات السنين على حصولها، خاصة من حيث قيمتها كمحطة تاريخية سياسية تهم العالم بأكمله. تمّت اجتماعات يالطا بين الزعماء الكبار الثلاثة: فرانكلين روزفلت عن الولايات المتحدة الأميركية، وجوزف ستالين عن الاتحاد السوفياتي، وونستون تشرشل عن بريطانيا العظمى. لقد أراد المجتمعون من محادثاتهم في يالطا تحضير عالم ما بعد الحرب، وهذا في ظل الحرب نفسها، لكن في الوقت الذي تأكدت فيه غلبة الحلفاء الوشيكة على ألمانيا وحلفائها الأوروبيين، بينما تستمر الحرب في الشرق الأقصى بين بعض الحلفاء واليابان[2]. أما الهدف المعلن من هذه الاجتماعات فهو التحضير للسلم بوضع حلول للمشاكل الناشئة عن الحرب والاحتلالات وتراكماتها. إن محادثات يالطا ليست الأولى ولا الأخيرة في هذا السياق. لقد سبقتها اجتماعات مهمة خاصة في كل من موسكو وطهران (كانت هذه الأخيرة على مستوى القمة) منذ أواخر سنة ١٩٤٣، وتبعتها في صيف سنة ١٩٤٥ اجتماعات بوتسدام (وهي أيضاً كانت على مستوى القمة). إستمرت اجتماعات يالطا ما بين الرابع والحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٤٥، واتفق فيها على أمور أساسية أوروبية، وآسيوية، ودولية عامة، حتى أمكن القول إن صورة عالم ما بعد الحرب قد رسمت في يالطا[3]. لكن، وإن كان ليالطا

(١) R. Aron, *Paix et guerre...*, *op.cit.*, pp.39-42.

(٢) إن الاتحاد السوفياتي كان أصلاً خارج اللعبة في الشرق الأقصى نظراً لاتفاق عدم الاعتداء الموقّع مع اليابان منذ أوائل سنة ١٩٤١.

(٣) بشأن ظروف انعقاد مؤتمر يالطا والمواقف والنوايا والنتائج بشكل شامل يمكن العودة إلى كتابي:
Arthur Comte, *L'Après Yalta*, Plon, Paris, 1982; et Jean Laloy, *Entre guerres et paix*, *op.cit.*

قيمة أكيدة في تطور العلاقات الدولية، يبقى الأهم ليس في نتائجها بقدر ما هو في المواقف التي اتضحت عبرها، وربما في المواقف التي ما تزال مثاراً للجدل. إن محاولة وضع يالطا في موقعها الصحيح تؤدي إلى القول بأنها في الحقيقة حلقة في سلسلة لقاءات واجتماعات مختلفة بين الحلفاء حيث حضّروا ما بعد الحرب. إن البحث لا يشمل هنا عدداً من هذه اللقاءات على أهميتها، بل هو يكتفي بأهم الحلقات، ويالطا هي على الأقل أشهرها، لا بل هي أهمها من حيث المواقف الحقيقية التي بدأت تتبلور أثناءها. فطرح الموضوع بهذا الشكل يعود لكون تحليل القرارات ثم النتائج المترتبة على مباحثات يالطا يرتبط إلى حد بعيد بالنوايا والدوافع، أي المصالح وبالتالي المواقف. وفي الواقع لا بدّ من أن يبدأ عرض مباحثات يالطا في هذا السياق من نقاط الضعف الأساسية التي تميّزت بها هذه المباحثات، ثم تأتي المواضيع المدروسة والمواقف إنتهاءً بتقويم عام.

أ ـ نقاط الضعف الأساسية:

إن الكلام عن محادثات ثم إتّفاقات يالطا يشترط التنويه بأمر أساسي ألا وهو أن هذه المحادثات حصلت في ظل نقاط ضعف: واحدة عامة وإجرائية، وثانية خاصة وتكتيكية، وثالثة خاصة وستراتيجية.

١ ـ تتعلق نقطة الضعف الأولى بعملية تحضير الاجتماعات. صحيح أن اجتماعات سابقة حصلت ما بين الكبار قبل هذا التاريخ وخاصة في طهران (بين ٢٨ تشرين الثاني وأول كانون الأول سنة ١٩٤٣)، لكن هذه الاجتماعات السابقة كانت ترتكز بالأخص على حل مشاكل مباشرة، أي متعلقة بسير الحرب نفسها وإن هي تعرّضت في الوقت عينه لشؤون ما بعد الحرب. لقد إفتقرت مباحثات يالطا، التي أتت على مستوى القمة دولياً ودستورياً، إلى شرط أساسي لاعتبارها مفاوضات يليها اتفاق شامل على حلّ مشاكل ما بعد الحرب في العالم، جغرافياً وسياسياً. لم يحضّر ملف شامل للقضايا المزمع بحثها بين الرؤساء، بل كانت هناك ملفات خاصة بكل من الفرقاء الثلاثة حول قضايا متعددة[1]. وأتى البحث كذلك على أساس مواضيع منفصلة إلى حد بعيد. أدت المباحثات إلى اتفاقات يتعلق كل منها بملف وقضية معينة. لقد حال هذا الأمر، وإلى حد بعيد، دون حصول توازن في التنازلات. هذا ما يراه بعض المهتمين بالأمر، بحيث يستنتجون أنه كان بإمكان الفريق الأقدر أن يحصل على ما يريد. لكن نقطة الضعف هذه، والتي يمكن ردّها، ولو جزئياً، إلى الناحية الإجرائية بالرغم مما يترتب عن ذلك، تخسر من قيمتها إذا اعتُبر أنه كان في النوايا والتصرفات مجال أساسي للتفاوض في ما يخص الكبيرين[2]،

---

(١) يقول أنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني الذي شارك في اجتماعات يالطا، في مذكراته إنه في الثاني من شباط لم يستطع الاتفاق مع الأميركيين «حول المواضيع التي ستبحث ولا حول الخطة التي ستعتمد»، وينتهي إلى القول إنه لم تحصل فعلاً «مشاورات تحضيرية أميركية بريطانية». أنظر إلى المذكرات بترجمتها الفرنسية:

Anthony Eden, *L'Epreuve de force*, Plon, Paris, 1965, p.517;

ويؤكد عدم التحضير الكافي المستشار في الوفد الأميركي:

James Byrnes, *Speaking Frankly*, Morgan, 1948.

(٢) نتكلم هنا عن كبيرين لأن الفريق الثالث المشارك في يالطا لم يكن بقوتها نظراً لتراجع قوة بريطانية في معظم المجالات، وهي أصبحت امبراطورية في طريق الزوال. هكذا سبق وقلنا إننا أمام كبيرين ونصف في الواقع.

وربما في ما يخص أحدهما على الأقل في المنطلق. والمقصود هنا هو أن الرئيس الأميركي، وإن لم يحضر إلى يالطا ومعه ملف كامل، أو حتى وإن لم تحصل مفاوضات تحضيرية، فقد كان لديه همّ كبير يتعلق بالحرب في شرق آسيا والهادئ، وإن هو تنازل عند بحث أكثر المواضيع (كما سيأتي لاحقاً) إنما كان يهدف التعويض في هذا الموضوع. فإن روزفلت كان يرى أن الحرب في الشرق الأقصى ستطول، ويجب إقناع ستالين بالمشاركة فيها، نظراً لكون الاتحاد السوفياتي غير معنيّ بهذه الحرب بنتيجة اتفاقية موقعة بينه وبين اليابان، كما سبق وأشير إليه. ويرى البعض أن البحث بحد ذاته في كل من المواضيع التي طرحت لم يكن كافياً. بالفعل، كان الوقت قصيراً لبحث كل المواضيع (التي طرحت) بالعمق[1].

٢ ـ وتتعلق نقطة الضعف الأخرى الأساسية بالمواقف نفسها لدى كل من الفرقاء الثلاثة. اعتبرت اجتماعات يالطا لقاءً ما بين حلفاء، لكن في الواقع كانت قيمة هذا التحالف نسبية، كما أن الثقة لم تكن كاملة بينهم، وبالتالي لم يكن التفاهم الكامل ممكناً وكذلك محاولة الوصول إلى حلول حقيقية. ففي تلك الفترة، كان الرئيس الأميركي يعتبر أن الاتحاد السوفياتي لا يثق بالولايات المتحدة الأميركية ويجعل بذلك الأميركيين حذرين منه[2]. إذن، كان الحذر متبادلاً ما بين الإثنين. يضاف هذا الحذر إلى الارتياب الواضح ما بين الأميركيين والبريطانيين، أي الحليفين غير الشيوعيين، أو الحليفين الطبيعيين. فالأميركيون يعتبرون أن الإنكليز متمسكون بالماضي وامبرياليون. والإنكليز، من جهتهم، يرون أن الأميركيين يرتابون ببريطانيا المستعمرة وينتظرون للهيمنة على مستعمراتها عند استقلال هذه الأخيرة[3]. وكان كذلك عدم الثقة مسيطراً بين الجانبين الإنكليزي والسوفياتي. فبالرغم من الاتفاق، في الخريف السابق، بين الفريقين حول مناطق النفوذ في أوروبا، يتخوف الإنكليز من خطر شيوعية السوفياتيين. والسوفياتيون، من جهتهم، يجدون قبل يالطا، كما أثناءها، منافسهم المباشر مجسداً في الإنكليز، وليس في الأميركيين.

يصعب، بعد هذا الطرح السريع للمواقف والظواهر الأولى للحذر الكامن بين حلفاء اليوم، التصور أنه بإمكان اجتماع الثلاثة أن يؤدي إلى تفاهم عميق لحل المشاكل. يحاول كل منهم، في الواقع، أن يحصل على ما يبتغيه أو ما يضعه على رأس قائمة مصالحه على الأقل المباشرة لغداة الحرب.

٣ ـ أما نقطة الضعف الثالثة، فهي قد أصبحت منذ ذلك الوقت قاعدة أساسية من قواعد

---

(١) مذكرات إيدن المذكورة أعلاه، حيث يقول أنطوني إيدن: «لا تحضير، لا جدول أعمال، ولا إتفاق حول المدة»، ص ٥١٠؛

ونشير بالمناسبة إلى الوقت الذي كان بإمكان روزفلت تخصيصه للبحث العملي نظراً لوضعه الصحي.

(٢) يبدو أن روزفلت أسرّ بهذا الأمر لابنه الذي يؤكده مع أمور أخرى في كتابه عن أبيه بعنوان: أبي قال لي، ونجد ذلك مذكوراً في كتاب:

André Fontaine, *Histoire de la guerre froide*, Fayard, Paris, 1965, Vol.I, p.261.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.

ومذكرات أنطوني إيدن المذكورة أعلاه، ص ٥١٨.

العلاقات والاتفاقات ما بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية: لا يوجد قاموس واحد يفسر بعض المصطلحات الأساسية، بل لكل من الفريقين تفسيره الخاص. عند وضع النصوص، وخاصة عند الاتفاق على النصوص يحتفظ كل من الفريقين بحق التفسير بحسب قاموسه. هكذا تم الاتفاق في يالطا مثلاً على صفة «الديمقراطية»، أو على «الانتخابات الحرة». يعتبر أحد الباحثين في العلاقات الدولية: إننا نجد هنا أحد جذور الخصومة وعدم التفاهم والنزاع بين الروس والأميركيين، بين الشرق والغرب. إنهم يتفقون على صيغة، ثم يتبيّن أنه ليس لهذه الصيغة المعنى ذاته عند الفريقين[١]. هكذا اتفق في يالطا على الأمور التي بحثت، ونشر بيان يتضمن بنود الاتفاق (غير السرية طبعاً) في الحادي عشر من شباط. لكن، وقبل نهاية شهر شباط نفسه، تبيَّن أن الصيغ التي اتفق عليها لا تعني المضمون نفسه لكل من الفرقاء. فيكون كل من الثلاثة قد وقّع على الاتفاق على أمل أن يكون الأقدر عند التنفيذ، ليفسره كما يرى هو وليس الآخرون، وكما يؤكد أحد المشتركين في يالطا، أي أنطوني إيدن الوزير البريطاني، في مذكراته: «لم يكن المهم في المبدأ بل في التنفيذ. وفي كل الأحوال، لقد أنقذنا المظاهر وهذا شرط أساسي للانتصار السريع»[٢].

على الرغم من نقاط الضعف الأساسية هذه التي تتعلق بمباحثات واتفاقات يالطا، لا بدّ من اعتبار هذه الاتفاقات مصدر القانون الدستوري الدولي الذي عاش في ظله العالم منذ سنة ١٩٤٥[٣]. إن تفادي اعتماد تسمية مفاوضات هو عائد هنا إلى نقاط الضعف هذه، وخاصة الأولى منها، أي لأنه لم تحصل في يالطا مفاوضات بكل معنى الكلمة. أما أهم المواضيع التي طرحت في يالطا وأهم البنود التي اتفق الكبار حولها بانتظار التنفيذ طبعاً، فكانت في أساس عملية تنظيم عالم ما بعد الحرب.

ب ـ المواضيع المطروحة والمبحوثة في يالطا:

عدد المواضيع الرئيسة أربعة وهي: ألمانيا، وأوروبا، وآسيا، ثم العالم. يلاحظ أن قضية بولونيا احتلت القسم الأكبر من المناقشات العلنية، وتلاها موضوع ألمانيا ثم موضوعا أوروبا عامة والعالم. أما موضوع آسيا فبحث على هامش الاجتماع وبصورة سرية بين روزفلت وستالين. تضاف إلى هذا ملاحظة مهمة، وهي أن معظم المواضيع والقضايا التي طرحت بادر إلى طرحها ستالين. إن روزفلت اعتُبر منذ البداية رئيس الاجتماعات والعنصر المعتدل بين ستالين وتشرشل[٤]. ولا بد من ملاحظة وإن شكلية في هذا الشأن، وهي أن ستالين اقترح رئاسة

---

(١) راجع: Cours de *Relations internationales de 1945 à 1960* à l'Institut d'Etudes Politiques de l'Université de Paris, de 1968-1969, fascicule I, p.64.

(٢) مذكرات أنطوني إيدن المذكورة أعلاه، ص ٥٢٤. وبخصوص بولونيا بالذات، يقول إيدن في الصفحة ٥٢٣: «انتهينا إلى الاتفاق على الكلمات، لكننا تمكّنا في ما بعد أن نلاحظ أن النوايا لم تكن أبداً متقاربة».

(٣) راجع حول هذا الموضوع: *Relations internationales de 1945...*, *op.cit.*, p. 57.

(٤) نجد التفاصيل في عدد من المصادر وهي: البيان الختامي للمباحثات، وما نشرته بعض الصحف الأميركية في سنة ١٩٤٧ وعلى رأسها New York Times والنص الأميركي عن المباحثات الذي نشر في سنة ١٩٥٥، والنص السوفياتي، بالإضافة إلى مذكرات تشرشل وعدد من الوزراء والمساعدين الذين شاركوا في المباحثات ونذكر =

روزفلت لتحييده على ما يبدو، أي لتخفيف تأثير منافسه الحقيقي في المناقشات المباشرة، في الوقت الذي يُظهر له بهذه الخطوة احتراماً يساهم في تحقيق الهدف.

١ ـ بحث موضوع ألمانيا من ثلاث نواح: الإستسلام والتقسيم وتعويضات الحرب. اتفق على أن يفرض الاستسلام دفعة واحدة وعلى مختلف الجبهات وبدون شروط، مما يحول دون إمكانية استسلام جزئي يسمح بتحول الألمان إلى متابعة مواجهة أحد الحلفاء على حدى. أما التقسيم والاحتلال فيهدفان إلى القضاء على النازية بإحلال سيادة المنتصرين على الألمان وتعديل النظم الألمانية. اعتبر هذا الأمر متعارضاً مع القانون الدولي التقليدي لا بل «ثورة» على هذا القانون. يضاف إلى موضوع الاحتلال، بهدف إحلال «الديمقراطية» مكان النازية في المانيا، موضوع تقسيم حصص ومناطق الاحتلال. هنا لا بد من الإشارة إلى أن الموضوع طرح من قبل تشرشل الذي أصرّ على إشراك فرنسا في هذه العملية. إن هذا الإصرار أقنع روزفلت، أما ستالين فعارضه بشدة إلى أن قبل بالأمر لكن شرط ألاّ يُقتطع بعض الجزء الفرنسي على حساب القسم السوفياتي، بل أن يتم ذلك على حساب منطقتي الاحتلال الأميركية والبريطانية، وهكذا كان. وأخيراً يأتي موضوع تعويضات الحرب (من المتعارف عليه أن يعوض الفريق المسبب للحرب والخاسر لها على الفريق الآخر عن خسائر الحرب). لكن هنا يجب الانتباه إلى بعض النقاط التي لا بد من أن تثير الاهتمام حول كيفية التعويض وحول تخمين التعويضات المناسبة. فبعد أن طرح ستالين موضوع التعويض اتفق المتباحثون على أن يتم التعويض أولاً، على فترة قصيرة، وثانياً على أساس الممتلكات لا الأموال. وتم كذلك الاتفاق على مبدأ عدم السماح لألمانيا بأن تعاود تجربة سنة ١٩٣٩ بعد تجربة الحرب العالمية الأولى، ولذا وجب حرمانها من مثل هذه الإمكانية في المستقبل، هكذا وجب حرمانها من صناعتها التي تشكّل منطلقاً لإعادة بناء قوة ألمانية جديدة. إذن تتم التعويضات خاصة باستملاك مصانع وأدوات صناعية ألمانية. ثم لما بحث أمر التخمين طالب ستالين بأن تكون التعويضات بقيمة عشرين مليار دولار يعود نصفها للاتحاد السوفياتي الذي عانى الأكثر بين الحلفاء، ونظراً لمعارضة الآخرَين لاعتماد هكذا مبلغ مرتفع من شأنه أن تكون له نتائج سلبية في ما بعد، انتهى النقاش إلى اعتماد الاقتراح السوفياتي قاعدة لمناقشات لاحقة تقوم بها لجنة مختصة.

٢ ـ أما بشأن أوروبا عامة، فلقد توصلت مباحثات يالطا إلى اعتماد «ميثاق أوروبا المحررة» الذي يهدف إلى تنسيق جهود الثلاثة «الكبار» من أجل حل المشاكل السياسية والاقتصادية التي ستطرح في أوروبا، غداة الحرب، وهذا بواسطة لجنة مشتركة وبغض النظر عن مواقف الدول الأوروبية أثناء الحرب. اعتبر بعض الباحثين (الأوروبيين بالأخص) أن الثلاثة أوكلوا أنفسهم بالمهمة التي كانت المانيا قد أوكلت نفسها بها قبيل وأثناء الحرب. أما القضية التي تصدّرت الموضوع الأوروبي فهي قضية بولونيا بشقيها: الحدود والحكومة. أما القضايا الأوروبية الأخرى

= بالأخص الوزيرين الأميركي E.R. Stettinius والبريطاني A.Eden. ونجد نص البيان الختامي على سبيل المثال منشوراً في:

Daniel Colard, *Droit des relations internationales: documents fondamentaux*, Masson, Paris, 1982, pp.16-23.

فبدت نسبياً ثانوية، فيلاحظ أن المتباحثين أنفسهم لم يولوها الأهمية الكافية، تاركين بحثها للخبراء في ما بعد. لا بدّ من الإشارة في هذا المجال بالذات إلى أنه سبق يالطا الاتفاق البريطاني السوفياتي حول أوروبا، في فترة انشغال الأميركيين بحملتهم الانتخابية، وهذا في تشرين الأول سنة ١٩٤٤، حيث اتفق تشرشل وستالين على اقتسام مناطق النفوذ في أوروبا في ظل عملية استسلام حلفاء المانيا وانسحاب هذه من مناطق احتلالها. هكذا كان بحسب هذا الاتفاق، وبشكل عام، كل من بلغاريا ورومانيا حصة الاتحاد السوفياتي، وكانت اليونان حصة بريطانيا، بينها كانت كل من المجر ويوغسلافيا مشتركة بين الاثنين بانتظار تحديد نسبة المشاركة في بولونيا عند انتهاء الحرب. وأثناء مباحثات يالطا كانت قد انتهت الحرب في هذه الدول[١].

لقد اتفق، بشأن حدود بولونيا، على تعديل الحدود الشرقية لمصلحة الاتحاد السوفياتي بإعطاء هذا الأخير المناطق التي يقطنها أوكرانيون وروس. تمّ التعويض على بولونيا عن هذه الخسارة بإبعاد حدودها غرباً على حساب المانيا، في بروسيا الشرقية، أي حتى نهري أودير ونايس[٢]. وكانت المباحثات بهذا الشأن شاقة ولكنها، بالرغم من هذا، كانت أسهل من تلك المتعلقة بالشق الثاني من موضوع بولونيا، أي تلك المتعلقة بموضوع الحكومة. فبالرغم من اتفاق ١٩٤٤ بين تشرشل وستالين، وبالرغم من وعود الأول لأصدقائه البولونيين في المنفى اللندني، أتى البحث شاقاً نتيجة لإصرار ستالين من جهة، وروزفلت وتشرشل من الجهة الثانية، على مواقف متناقضة تجاه الفريقين البولونيين أي: ـ حكومة لوبلين، أو مجلس التحرير البولوني الذي شكله الاتحاد السوفياتي من بولونيين موالين له كحكومة مؤقتة، والتي أصبحت في الواقع هي المسيطرة في وارسو، منذ تحرير العاصمة بمساعدة الجيش الأحمر السوفياتي في مطلع السنة؛ ـ وحكومة المنفى القريبة من الإنكليز، والتي كانت ما تزال مقيمة في لندن. انتهى الأمر إلى الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية (حكومة وحدة وطنية) من الفريقين البولونيين تشرف على انتخابات عامة ديمقراطية، وذلك تحت نظر هيئة أوروبية تمثل الثلاثة الكبار. أما تفسير ستالين في يالطا لإصراره على إبقاء الحكومة المؤقتة، أي أصدقاء الاتحاد السوفياتي، فكان بحجة أن هذا يضمن الأمن، وبالتالي يضمن ساقة الجيش الأحمر.

٣ ـ بخصوص آسيا والشرق الأقصى، تركّز البحث بشكل خاص على اليابان. لقد حصل اتفاق سري مباشرة ما بين روزفلت وستالين، ولم يعرف به تشرشل إلا في اليوم الأخير من الاجتماعات لكنه قرّر التوقيع عليه. انطلق البحث من فكرة أن الحرب ضد اليابان ستطول حتى سنة ١٩٤٧، وذلك بحسب بعض التقديرات الأميركية، اتفق على مشاركة الاتحاد السوفياتي في هذه الحرب بعد انتهاء الحرب في أوروبا بثلاثة شهور، وتعهد روزفلت بالمقابل بالتنازل عن بعض المرافق والمناطق لصالح الاتحاد السوفياتي، دون استشارة المعنيين مباشرة بالأمر، وبالأخص الصين

---

(١) ستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع لاحقاً. أنظر بشكل خاص إلى مذكرات تشرشل بشأن موضوع الاقتسام:
Winston Churchill, *La Seconde guerre mondiale*, 6 tomes, Plon, Paris, 1984-54, t.VI, Vol.I, pp.214-249;

وراجع بشأن بعض التفاصيل كتاب: A. Fontaine. *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, pp.244-247.

(٢) هكذا حدّدت بولونيا بين خط كورزون (Curzon) شرقاً وأودير ـ نايس (Oder-Neisse) غرباً.

وهي دولة حليفة. قال التعهد الأميركي (ثم البريطاني) بالإبقاء على وضع منغوليا الخارجية، والمساهمة مع الصين في استغلال خطوط الحديد في شرق الصين وفي منشوريا، والتنازل عن جزر الكوريل، وإعادة جنوبي جزيرة سكّالين إلى الاتحاد السوفياتي، وإعادة تأجيره مرفأ بورت ارتور، وتدويل مرفأ دايرن. هكذا تكون التنازلات الأميركية، لقاء المشاركة السوفياتية في الحرب ضد اليابان، على حساب غير الأميركيين، وعلى حساب الصينيين بشكل خاص.

٤ ـ أما بخصوص العالم ككل، فلقد اهتم المتباحثون بالتفاهم حول بعض النقاط العالقة بشأن إنشاء المنظمة الدولية التي من المفترض تكليفها بشؤون عالم ما بعد الحرب، وهذا انطلاقاً من نظرة روزفلت الكونية، بحيث يأتي عالم ما بعد الحرب عالماً واحداً يسود فيه السلام، تحت إشراف الدول الكبرى، وبإشراك كل الدول التي ساهمت بتخليص العالم من النازية. وكان قد سبق يالطا في بحث هذا الموضوع وبعض تفاصيله عدد من الاجتماعات، منها: اجتماع القمة في طهران في أواخر سنة ١٩٤٣، واجتماع دامبرتون أوكس الخاص في صيف وخريف سنة ١٩٤٤. اتفق في يالطا على أن يكون الاجتماع التأسيسي للمنظمة قبل نهاية الحرب، وذلك في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية، كما اتفق على أن تكون الدول الداعية إلى الاجتماع خمساً، أي بإدخال الصين وفرنسا إلى جانب الثلاثة «الكبار». واتفق أيضاً حول موضوعي العضوية والتصويت. بالنسبة للعضوية، اتفق على أن يتمثل الاتحاد السوفياتي بثلاثة أعضاء، أي الاتحاد السوفياتي ككل، وكل من جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء (بييلوروسيا)، وأن تدعى إلى سان فرانسيسكو كل دولة أعلنت الحرب على المحور، أو قطعت علاقاتها مع دوله، قبل تاريخ ١٥ شباط. وبشأن التصويت ونظراً لموقف ستالين المتشدّد والمحتقِر تجاه الدول الصغيرة، تقرّر أن يكون للدول الخمس الداعية حقّ مميّز (أصبح في ما بعد حق النقض).

وبحث أيضاً موضوع عام مهم هو مصير الشعوب الواقعة تحت نفوذ دول المحور. تقرّر بهذا الشأن مبدأ الوصاية الدولية. كما تقرّر أمر مهم جداً في الإطار العالمي العام، وهو تأليف مجلس من الدول الثلاث المشاركة في المباحثات، على مستوى وزراء الخارجية يجتمعون، على الأقل ثلاث مرات سنوياً، لبحث الشؤون المهمة والتي قد تعترض مسيرة السلام والتفاهم في حال السلم ما بين حلفاء الحرب. وفي هذا المجال، اعتبر كثيرون من الباحثين أن الدول الكبرى الممثلة في يالطا ادّعت لنفسها حق إدارة النظام العالمي. لكن الأمور لم تسر تماماً كما خطّط لها ما بين الرابع والحادي عشر من شباط سنة ١٩٤٥ في شبه جزيرة القرم[١].

وأخيراً، لا بدّ من ملاحظة أمر أساسي وهو أن المواقف والاستنتاجات، التي تسمح بها هذه المواقف، والنتائج القريبة أو الظواهر الأولى لفترة السلم، تبقى أهم من المواضيع المطروحة بحد ذاتها. إن معرفة هذه المواقف والاستنتاجات بخصوصها تساعد في فهم فترة ما بعد المباحثات وما بعد الحرب. لذا يكون من الضروري إعطاء فكرة عن موقف كل من الزعماء الثلاثة وما يستنتج من خلال المباحثات والمواقف المختلفة، عن النوايا العميقة عند كل منهم.

(١) راجع هذا الموقف في: *Relations internationales de 1945..., op.cit.*, p. 72.

ج ـ المشاركون في مؤتمر يالطا:

إن المشاركين الثلاثة في يالطا هم زعماء الدول التي لعبت دوراً عسكرياً حاسماً في الحرب ضد العدو المشترك، والتي أصبحت على أبواب الانتصار، والتي ارتأت التحضير للسلم. إن موقف كل من هؤلاء الزعماء في يالطا يتضح من خلال الإنجازات الواردة في البيان الختامي كما، وبالأخص، من خلال الوصف الدقيق الذي أمّنه عدد من المشاركين في الاجتماعات من وزراء ومستشارين وكتبة ومترجمين.

١ ـ كان الفريق الأضعف، أي البريطاني، الذي سبق وصفه بأنه يشكّل «نصف كبير» وليس كبيراً كاملاً، وهو الحليف الأضعف في الحرب، وبالتالي في إمكانية تحضير السلم، ممثلاً برئيس الحكومة. كان همّ رئيس الحكومة البريطانية، ونستون تشرشل، الأول والأساسي الواضح كل الوضوح في يالطا، يكمن في بحث مصير أوروبا مع الحؤول دون بقاء بريطانيا وحيدة، على الساحة الأوروبية، تجاه الاتحاد السوڤياتي الذي برهنت الحرب عن قدرته، والذي يطمح لأن يبسط نفوذه مباشرة على بعض أوروبا. كان تشرشل يرى أن سقوط ألمانيا والشروط المطروحة في يالطا لا بد وأن تؤدي إلى حصول فراغ سياسي واقتصادي وعسكري، في أوروبا، يسمح بالمزيد من القوة والنفوذ للاتحاد السوڤياتي. وكان تشرشل ينطلق من تصريحات روزفلت بأن الأميركيين لن يبقوا طويلاً في أوروبا (ليس أكثر من سنتين بعد الحرب). لذا كان على تشرشل المواجهة، أوروبياً، حتى لا تبقى بريطانيا وحدها بعد ذهاب الأميركيين، ولذا طلب وأصرّ على أن تشترك فرنسا في اقتسام المانيا بحيث تؤمّن قوة عسكرية في القارة، الأمر الذي ليس بإمكان بريطانيا تأمينه طويلاً وبشكل كاف. ومن جهة أخرى، تشكل فرنسا بهذا القاعدة الأولى، أو الموقع الأول للرأسمالية بوجه الشيوعية السوڤياتية. وهكذا نجده أيضاً حازماً بشأن بولونيا. لكن حزم تشرشل لم يستطع مواجهة روزفلت وستالين اللذين كانا مستعدين لأن يتعاونا، وإن جزئياً، ضده أو بدونه، كما حصل بخصوص الشرق الأقصى. وهنا قرّر تشرشل توقيع الاتفاق حول الشرق الأقصى، بالرغم من عدم إشراكه لا في البحث ولا في القرار، حتى لا يترك الساحة حرة تماماً أمام حليفيه القويين.

٢ ـ ظهر ستالين في يالطا وكأنه الأقوى والمسيطر الأكبر على سير المباحثات: يقدم معظم الاقتراحات، ويتصلّب وينجح في فرض بعض الأمور (مثل اقتسام المانيا، أو حدود بولونيا، أو تعويضات الحرب. . .). اعتبر ستالين الرابح الأكبر في يالطا. يرى الباحثون الغربيون أن ستالين لم يأت إلى يالطا إلا وهو متأكد من تحقيق أرباح معينة، خاصة بشأن بعض المناطق الأوروبية (وربما الآسيوية أيضاً). يبدو أن ستالين لم يطرح، ولم يبحث جدياً، إلا المواضيع والنقاط التي كان الربح فيها مؤكداً لمصلحته. تكلم البعض عن خطة، كان ستالين قد وضعها قبل مجيئه إلى يالطا، تصنّف المناطق بحسب أهميتها للاتحاد السوڤياتي، وبحسب أولوية تحقيق نفوذ سوڤياتي مباشر أو غير مباشر فيها. إن مثل هذه الخطة، على الأقل في مرحلتها الأولى، لم تنتظر، في كل الأحوال، يالطا إنما هي توضحت، منذ سنة ١٩٤٤ أي مع بدء عملية التحرير في أوروبا على يد الجيش الأحمر، ومنذ اتفاق تشرين الأول ١٩٤٤ مع تشرشل، حتى لا نقول منذ اتفاق ريبنتروب ـ

مولوتوف سنة ١٩٣٩[١]. نظر كثيرون في الغرب إلى ستالين بالتالي وكأنه وقف في يالطا موقفاً لا يتلاءم مع ائتلاف مفترض بعد الحرب. إنما وفي كل الأحوال، يلاحظ أن ستالين في يالطا يحاول أن يتقرب من روزفلت ويستفيد من الخلافات الأميركية البريطانية (دون إخفاء ارتياحه لظهور هكذا خلافات)، ولا يتوانى عن الاتفاق مع روزفلت حتى في نقضه لاتفاقه مع اليابان لقاء أرباح مباشرة في آسيا. فإن ستالين الذي طلب ترؤس روزفلت لجلسات المؤتمر، كما ورد أعلاه، ربما لاعتباره هذا الأخير الأكثر اعتدالاً، أراد على الأغلب جعل روزفلت مضطراً لأن يخفف من حزم تشرشل الذي كان يبدو الأكثر استعداداً للمواجهة. وفي كل الأحوال، لا بد من تسجيل احتقار ستالين، في هذه المناسبة، للدول الصغيرة، الأمر الذي كان بإمكانه أن ينبىء بالكثير عن تطورات ما بعد الحرب.

٣ - إن روزفلت لم يطلب علناً الكثير، ووقف إجمالاً موقف المتساهل والمعتدل في جلسات يالطا، وقبل على الأقل مبدئياً معظم اقتراحات ستالين، وأظهر أكثر من مرة عدم تفاهمه الكامل مع تشرشل. إن بعض المسؤولين والباحثين السياسيين في الغرب أعاد، ولفترة طويلة، هذا الأمر إلى ضعف روزفلت أثناء يالطا، نظراً لوضعه الصحي. وفسّر بعضهم تجاوبه مع ستالين بأنه لمجرد الحفاظ على الصداقة بعد الحرب مهما كان الثمن. كما ذهب البعض إلى حد القول بأن روزفلت لم يكن قوياً كفاية ليتمكن من مجابهة ستالين القدير والمتصلب. لكن هذه الآراء تتنافى وبعض الأمور الظاهرة في يالطا. فموضوع صحة روزفلت مطروح بالطبع، لكن كيف استطاع روزفلت أن يقوم بنفسه، وإلى جانب الجلسات الطويلة والمضنية، بمفاوضاته الثنائية مع ستالين حتى دون الاضطرار للاستعانة بوزير خارجيته؟ أما من حيث القدرة السياسية، فهو من أقدر رجال السياسة في تحديد أهدافه وكيفية تحقيقها. لكن من حيث موضوع الصداقة في السلم، يبدو أن روزفلت، الذي كان ينظر إلى العالم الواحد المفتوح على بعضه وإلى دور الولايات المتحدة في هكذا عالم، كان يبدي كل استعداد للتعاون مع الاتحاد السوفياتي أكثر بكثير من تعاونه مع حليفه الطبيعي، أي البريطاني. يعزو البعض هذا الأمر إلى تغلّب فكرة النصر العسكري على الأمر السياسي وقيمة الحليف[٢]. ويعزوه البعض الآخر إلى قلة إدراك روزفلت لمضمون الشيوعية، والنظام السوفياتي، وخطرهما على الرأسمالية[٣].

لقد اختلفت الآراء بالفعل حول تحديد مواقف الزعماء الكبار وبخاصة حول موقف روزفلت، ويعود هذا الأمر، على الأغلب، إلى أن روزفلت لم يعش طويلاً بعد يالطا لتتضح الأمور من خلال مواقفه وتصرفاته. لكن يجب التذكير بأن روزفلت ربما كان، على المدى القصير على الأقل، أي في يالطا بالذات، الرابح الأكبر من ناحية أنه استطاع أن يحقق هدفين مباشرين

---

(١) أي الاتفاق الألماني الروسي الشهير الذي اعترف الاتحاد السوفياتي بحقيقته بعد مرور خمسين سنة على حصوله والذي كانت النسخة الأصلية الألمانية له قد أحرقت مع المحفوظات التي أحرقت في آخر الحرب العالمية الثانية بأمر من هتلر بحسب ما هو معروف.

(٢) نذكر بشكل خاص ريمون آرون في كتابه: *Paix et guerre..., op.cit.*

(٣) ومن أهمهم نذكر جان باتيست دوروزيل في كتابه:
Histoire diplomatique de 1919 à nos jours, Dalloz, Paris, 7ème éd., 1978.

ومتكاملين. أول هذين الهدفين هو عسكري، بمعنى ضرورة إنهاء الحرب بأسرع ما أمكن، وبأقل كلفة بشرية ممكنة للأميركيين: لقد استطاع الربح في هذا المجال عندما دفع، على حساب اليابان والصين، المقابل الضروري لدخول الاتحاد السوڤياتي هذه الحرب. هذا مع الإشارة إلى أنه كان من مصلحة الاتحاد السوڤياتي نفسه دخول هذه الحرب، أو على الأقل القضاء على قوة الجار الياباني، وهو عدو تقليدي. ولا بدّ من التنويه هنا بأن روزڤلت كان يضع الشرق الأقصى في المرتبة الأولى من اهتماماته، في أثناء يالطا (أي قبل أوروبا حيث أوشكت الحرب على الانتهاء لمصلحة الحلفاء). وكان الهدف الثاني سياسياً بعيد المدى: إن روزڤلت كان يتخوف من أطماع بريطانيا «الإمبريالية»، والتي كان الأميركيون يظنونها قوية حينذاك. ويدخل هذا في إطار تلك النظرة إلى العالم المفتوح على بعضه، حيث تشكّل بريطانيا المنافس الأكبر وليس الحليف الطبيعي الأول، بنظر روزڤلت. ربما كان روزڤلت ينتظر تداعي النظام الشيوعي بنتيجة تأثيرات الحرب الاقتصادية والاجتماعية على الاتحاد السوڤياتي. ويمكن القول إنه في كل الأحوال كان يمثل الدولة الأقدر، والتي كانت ما تزال الأبعد عن الشكوك في مجال الأطماع والتوسع. وقد استطاع، مبدئياً على الأقل، أن يغلّب فكرة العالم المفتوح، حيث المساواة بين الشعوب وبالتالي إمكانية التنافس، على النظرتين، البريطانية التقليدية والسوڤياتية الكونية التي لا تعتبر الشعوب الصغيرة أهلاً للمساهمة في اللعبة الدولية.

د ـ موقع مباحثات يالطا في العلاقات الدولية المعاصرة:

لقد احتلت هذه المباحثات إجمالاً موقعاً رئيساً في دراسة العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على اعتبار أنها الحلقة الأساسية في تحضير عالم السلم، وخاصة في وضع اللمسات الما قبل الأخيرة، ولكن الأساسية، على مشروع إنشاء المنظمة الدولية التي كان الهدف المعلن لإنشائها إحلال السلم والأمن في العالم كله، ولكونها ساهمت بهذا في تثبيت القانون الدولي العام القائم في أيامنا. لكن الأهم في بحث قيمة اجتماعات يالطا يبقى ضمن التساؤل، القائم منذ زمن طويل، حول ما إذا كان اقتسام العالم قد تمّ في يالطا. الآراء متناقضة في هذا المجال: البعض يعتبر أن الكبيرين (الأميركي والسوڤياتي) أتيا إلى يالطا لاقتسام العالم، أما آخرون فاعتبروا «أننا ما زلنا بعيدين عن فكرة الاقتسام بين الدولتين القويتين».

إن معالجة هذا الموضوع تعتمد على مصدرين رئيسين للمعلومات أي: الوثائق العائدة إلى الاجتماعات، والمواقف التالية بعد يالطا. إن الوثائق، التي ليست بالقليلة حول الموضوع، هي عبارة عن تقارير عن الجلسات، إضافة إلى البيان الختامي الرسمي وإلى المذكرات على مختلف المستويات، من مذكرات رؤساء وفود إلى مذكرات مترجمين[1]. إن هذه الوثائق لا تدل على مفاوضات تقاسم حصص ومغانم، بالإضافة إلى كون مصير الحرب ككل ما زال غير مؤكد. إن الوثائق تدل في الواقع، وبشكل خاص، على أن هناك تنازلات في مواضيع ومناطق معينة كما هي الحال بشأن أوروبا، لكن هذه التنازلات تدعم، إلى حد كبير، واقعاً عملياً وعسكرياً على الساحة

(١) على غرار مذكرات وزير الخارجية الأميركي:
Edward Stettinius, *Rosevelt and the Russians: The Yalta Conference*, Doubleday, Garden City, 1949.

الأوروبية، أكثر من أنها تدعم عملية تقسيم ومقايضة. وإذا اعتمد تخطي الوثائق إلى الحلقة السرية بين الأميركيين والسوفياتيين، لا يمكن الكلام عن اقتسام مغانم إقليمية بكل معنى الكلمة. ويلاحظ في الوقت نفسه مجابهة نوعاً ما معلنة بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي، وخفيّة بين الولايات المتحدة وكل من الإثنين الآخرين، على الأقل بشأن مصير أوروبا الذي سبق وحصلت بشأنه عملية اقتسام ثنائية فعلية بين السوفياتيين والبريطانيين، وذلك قبل شهور من يالطا، كما ذكر في موقع سابق. ليس ما يؤكد أن هناك اتفاقاً ظاهراً أو ضمنياً بين الدولتين الكبريين حول الاقتسام، إلا اللهم ما يمكن اعتباره تثبيتاً ضمنياً لاتفاق ستالين ـ تشرشل المذكور. أما العودة إلى المواقف التي تلت يالطا مباشرة، أي منذ شهر شباط بالذات، فتؤكد أن العالم ليس أمام اتفاق. في هذا المجال، لا يمكن التوقف عند اعتبار مواقف الشجب والاستنكار المتبادلة، بين الاتحاد السوفياتي وكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، كمجرد مواقف ظاهرية لا تعبّر عن حقيقة الأمور، كما يرى البعض. فهناك ما يكفي من الدلائل لإثباتها كبوادر عدم تفاهم، وليس كتغطية لتفاهم شامل ومسبق. هذا مع العلم أنه لو كانت هناك عملية اقتسام أميركية سوفياتية فعلاً، وبكل معنى الكلمة، لما كانت الولايات المتحدة قد عانت عقب غياب روزفلت من فترة تأرجح، على الأقل علناً، في اختيار السبيل الأنسب لتحديد سياستها لما بعد الحرب تجاه الاتحاد السوفياتي.

وإذا غلب في يالطا تفاهم ظاهر بين ستالين وروزفلت، فإن هذا التفاهم لا يعني اقتساماً بقدر ما يبدو أن كلاً من الإثنين كان يطمح إلى أكثر من اقتسام، وإن مرحلياً. فروزفلت كان، كما سبق وأشير، يطمح إلى الوصول، وبأسرع ما أمكن، إلى ذاك العالم الواحد المفتوح الذي تسيطر فيه النظرة الأميركية إلى عالم السلم من خلال المنظمة الدولية والهيئات المنضمة إليها أو التابعة لها. إن مثل هذا العالم يعني التعددية وإمكانية التنافس لمصلحة الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية نفسها. وستالين، الذي لم يكن بإمكانه آنذاك أن يطمح إلى الوصول إلى العالم كله مباشرة، كان لا بدّ له من تحقيق ذلك على مراحل، ربما ضمن المفهوم اللينيني للتعايش السلمي. على هذا الصعيد، يمكن الكلام عن محاولة إجتزاء لإقامة منطقة حليفة عازلة بحسب المفهوم الستاليني للتعايش السلمي الواقعي. ولا يكفي الكلام عن إجتزاء حصة من قبل جانب للاستنتاج بأن هناك عملية اقتسام، بكل معنى الكلمة، بين الكبيرين. ربما يكون بالإمكان الكلام إذن عن عملية اقتسام في أوروبا، لكن حصلت بين السوفياتيين والبريطانيين، وافق عليها ضمناً الأميركيون الذين كانوا ينظرون إلى العالم ككل ولا يتوقفون عند أوروبا. إنما، هذه العملية ليست وليدة مباحثات يالطا[1]. ويبقى أن الصحيح هو كون يالطا أكدت، إلى حد ما، هذه العملية. وفي كل الأحوال، إن النقاش وتصلب المواقف حصلا بشكل خاص حول إحدى نقاط هذه العملية، أي حول بولونيا. وفي الوقت الذي نقول فيه إنه لا يمكنّ اعتبار يالطا ونائجها مجرد اتفاق لتقاسم العالم بين الكبيرين، لا يمكن النفي بشكل جازم لكونها ساهمت جدياً في اقتسام النفوذ في العالم غداة الحرب. إنها أكدت بشكل واضح النية، على الأقل، في المشاركة في الهيمنة

---

(١) الوزير البريطاني أنطوني إيدن يتكلم في أواسط آذار ١٩٤٥ عن «مناطق نفوذ» بريطانية وسوفياتية في أوروبا وعن «مناطق محايدة» تفصل بين الإثنين. وهذا يعني بالأخص يوغوسلافيا. أنظر مذكراته المذكورة أعلاه، ص ٥٢٩.

على عالم ما بعد الحرب من خلال النظام الدولي والمؤسسة الدولية اللذين أقرّتها مباحثات يالطا: إن حق النقض في الأمم المتحدة لهو شاهد مستمر على هذه النية.

٢ ـ مؤتمر بوتسدام: نهاية الحرب والحذر بين الحلفاء:

يمكن اعتبار مؤتمر بوتسدام تكملة لمؤتمر يالطا، بمعنى أنه حصل للبت بالأمور العالقة والاتفاق حول الحلول النهائية، بعد أن انتهت الحرب ضد المحور في أوروبا. لقد دام هذا المؤتمر من ١٧ تموز إلى ٢ آب ١٩٤٥. ولا بدّ من البدء بالإشارة إلى أمر مهم، وهو أن العديد من الأحداث والبوادر، التي ظهرت ما بين يالطا وبوتسدام، ملأت أجواء المؤتمر، وكان لها تأثيرها ودلالتها الحاسمة على صعيد علاقات المتباحثين وسير المباحثات بحد ذاتها.

إن أهم ما حصل ما بين يالطا وبوتسدام، ما عدا استسلام العدو في أوروبا، يلخص بما سمّي «عوائق الربيع»، ثم مؤتمر سان فرانسيسكو. هنا وهناك ظهرت بوادر عدم ثقة بين أولئك الذين بدوا وكأنهم على أتم الاتفاق في يالطا، قبل شهور قليلة فقط. فمنذ شباط بالذات، بدأ الشك يعبر إلى علاقات الحلفاء. لكن هذه المرة، ليس ذلك الشك الظاهر بين الأميركيين والبريطانيين، إنما بين الإثنين من جهة، والسوڤياتيين من جهة ثانية. وأهم دلائل الشك نتجت عن تصرفات متفرقة، اعتبرها أحد الفريقين معارضة لما اتفق عليه في يالطا، وبالتالي مناقضة للتحالف القائم بين الفريقين. أما أهم الدلائل على «عوائق» استمرار التحالف في السلم، فهي عبارة عن الاحتجاجات الشديدة اللهجة المتبادلة بين الفريقين. يمكن التذكير أولاً، بالاحتجاجين الأميركيين ـ البريطانيين على تصرّف الممثلين السوڤياتيين في رومانيا وبولونيا، في أواخر شباط وبداية آذار (الانقلاب في رومانيا بإشراف ڤيشنسكي، وموقف مولوتوف من تأليف حكومة الوحدة الوطنية البولونية). ثانياً، يمكن التذكير بالاحتجاج السوڤياتي الموجّه إلى الأميركيين والبريطانيين لنقضهم اتفاق يالطا الذي قال باستسلام المانيا مرة واحدة تجاه كل الحلفاء سوية، وهذا بمناسبة لقاء بيرن في سويسرا، بين عسكريين بريطانيين وأميركيين من جهة وعسكريين ألمان من جهة ثانية، لتحضير عملية الاستسلام في إيطاليا. كانت هذه هي البوادر الأولى لسقوط تحالف الحرب حتى قبل نهايتها، أو على الأقل، عند التأكد من قرب نهايتها ومن زوال العدو المشترك. هل تكمن المشكلة في اقتسام المغانم، أم في التخوف من حقيقة التحالف غير الطبيعي، وبالتالي المفروض أن يكون غير دائم؟ إن وزير الخارجية البريطانية، وفي تحليل سريع له لهذه المرحلة، يرى أن ليس هناك ما دلّ في يالطا على إمكانية «تحوّل كامل» في الموقف السوڤياتي خلال أسابيع فقط. وربما كان الموقف السوڤياتي عائداً إلى التطورات العسكرية، بحيث إن تقدم الجيش الأحمر كان الأكثر سرعة في أوروبا حتى يالطا، لكن سرعان ما استطاعت القوات الأميركية والبريطانية إحراز تقدم سريع جداً وغير منتظر من جهة الغرب، الأمر الذي يمكن أن يكون قد أزعج ستالين تخوفاً من أن يأتي «النصر غربياً». ويفسر أنطوني إيدن نفسه التصرف السوڤياتي في رومانيا وبولونيا بهذا التخوف، بحيث يكون ستالين قد أراد أن يدعم موقعه في أوروبا الشرقية. ويستنتج إيدن بالتالي «تفاهة» الإعلان عن أوروبا المحررة. لا بدّ من الإشارة إلى أن الاحتجاجات المتبادلة دلّت، منذ شهري

شباط وآذار، على أن العالم أصبح أمام فريقين بدل الفريق الواحد، وعلى أن هناك ميلاً لاحترام اتفاق التقاسم البريطاني السوفياتي في أوروبا الذي، كما ورد سابقاً، أقرّته ضمناً إتّفاقات يالطا. وهذا يعني أنها الخطوة الأولى باتجاه الاقتسام الفعلي والنزاع في آن واحد. ولا بدّ من إضافة حدث مهم رمى بثقله على تلك الفترة، وهو موت روزفلت، في الثاني عشر من نيسان، الأمر الذي كان مؤهلاً لأن يربك السياسة الأميركية.

كانت هذه أهم دلائل الحذر والتوتر والارتباك التي سميت «بعوائق الربيع»، أي تلك الأجواء الحذرة التي سادت العلاقات بين الحلفاء، عشية سقوط العدو الأوروبي. ثم لا بدّ من التذكير بمؤتمر سان فرانسيسكو، أو المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة، الذي كان يعوَّل عليه في وضع «أسس نظام عالمي حديث». بدأ التخوف من قيمة هذا المؤتمر قبل التوجه إلى سان فرانسيسكو، فبعض المسؤولين أخذ يشك في إمكان الوصول إلى وضع تلك الأسس في ظل «انعدام الثقة بين الروس من جهة، والأميركيين والإنكليز من جهة ثانية»[١]. وفي سان فرانسيسكو بالذات ظهرت الخلافات واضحة في مواقف الفريقين من عدد من المواضيع، الأمر الذي يؤكد أن الثقة غير متبادلة بينهما، بل بالعكس إن التباعد يتزايد بسرعة مع سقوط المانيا ودنوّ ضرورة التفاهم على كل التفاصيل التي لم تُحل في يالطا بانتظار انتهاء الحرب. لقد دلّت هذه الخلافات، بشكل خاص، على أن الحذر هو سيد الموقف وأن تطوراً جذرياً ظهر في العلاقات بين الحلفاء[٢]. مع الإشارة هنا أيضاً إلى أن هذا الحذر لم يمنع من ألا يشكل ميثاق الأمم المتحدة حاجزاً أمام مصالح الدول الكبرى، حتى إن البعض وصفه بأنه كيان أريد منه أن يولد ميتاً[٣].

إن المشاركين في مباحثات پوتسدام كانوا زعماء الدول الثلاث الكبرى الرابحة. إلا أن المجتمعين في پوتسدام كأشخاص ليسوا هم أنفسهم الذين سبق واجتمعوا في يالطا: ما زال ستالين يمثل الاتحاد السوفياتي، لكن تشرشل مثّل بريطانيا في الأيام الأولى من الاجتماعات ليحل مكانه في ما تبقى من الاجتماعات كليمانت آتلي، رئيس الحكومة الجديد بنتيجة تغلّب حزب العمال على المحافظين في الانتخابات البريطانية. وكان التمثيل الأميركي بشخص هاري ترومن الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، عند موت روزفلت، في أواسط نيسان، كونه شريك روزفلت في انتخابات خريف سنة ١٩٤٤ كنائب رئيس[٤].

أما أهم المواضيع التي بحثت في پوتسدام، في جوار برلين بالذات، هي مصير ألمانيا وأوروبا. لكن مواضيع آسيوية عسكرية (مثل اليابان وإيران) وغيرها طرحت على مستوى القمة

---

(١) الوثائق البريطانية واضحة بهذا الشأن، وعلى الأخص المذكرة التي وضعها أنطوني إيدن لتشرشل في الرابع والعشرين من آذار سنة ١٩٤٥.

(٢) نذكر بالأخص الخلاف حول رئاسة المؤتمر نفسه، وحول اشتراك كل من الأرجنتين وبولونيا، وحول موضوع الإجماع.

(٣) أنظر إلى كتاب: Charles Mee, *Potsdam, le sort du monde*, Laffont, Paris, 1976, p.30.

(٤) نجد وصفاً جيداً ومعبّراً لكل من الزعماء الثلاثة، مواقف وتصرفات وردود فعل في المرجع نفسه، ص ١٥ ـ ٨٤ وص ٢٥١ ـ ٢٥٦.

إجمالاً، إنما عولجت في لجان عسكرية أو سياسية على مستوى أدنى بكثير. يدل هذا على كون هذه المواضيع كانت تبدو ثانوية للزعماء، أو لبعضهم على الأقل، أو كان يصعب الاتفاق عليها مباشرة ونهائياً. وفي ما يلي فكرة سريعة عن أهم ما اتفق عليه في پوتسدام، وخاصة حول المواضيع الأوروبية الكبرى.

١ ـ بخصوص ألمانيا، اتُّفق، وعلى أساس اتفاقات يالطا، على إزالة النازية «بتنظيف» ألمانيا من آثار النازية بهدف عدم عودتها إلى الظهور مستقبلاً. والسبيل الأفضل لتحقيق هذا الهدف هو الاحتلال وإعادة تنظيم الأمور. أما لتنفيذ الاحتلال، فكان لا بد من الاتفاق على التقسيم إلى أربعة أجزاء لما تبقى من الرايخ، بعد اقتطاع مناطق من الشرق، كما تقرر في يالطا، إضافة إلى تقسيم العاصمة برلين. أما هذا التقسيم فيجب أن يتم على أساس أربعة أجزاء غير متساوية طبعاً، خاصة نظراً لاقتطاع حصة فرنسا على حساب الحصتين الأميركية والبريطانية، هذا مع الإشارة إلى أنه بين يالطا وپوتسدام، بدا السوڤياتيون مؤيدين للحفاظ على ألمانيا واحدة. فسّر كثيرون هذا الموقف السوڤياتي بأنه كان محاولة لجعل ألمانيا ككل منطقة نفوذ سوڤياتية بدل تقاسمها مع الحلفاء. واتّفق أيضاً على كيفية الحصول على تعويضات الحرب كلٌ من منطقة احتلاله تقريباً (مع بعض التفصيلات الثانوية، وعلى الأقل مبدئياً بالنسبة للاتحاد السوڤياتي). واتُّفق كذلك على محاكمة «مجرمي الحرب».

٢ ـ بخصوص أوروبا، تقرّر أن يتم الاتفاق بشأن الحدود الشرقية لبولونيا بين هذه الأخيرة والاتحاد السوڤياتي. أما بشأن الحدود الغربية، فتم الاتفاق على أن يتقرر ذلك في اتفاقية الصلح مع ألمانيا. وتقرر كذلك تأليف مجلس وزراء الخارجية للدول الخمس الكبرى للاهتمام بشأن مؤتمر الصلح، وحل المشاكل المترتبة على نهاية الحرب، مع التأكيد على عدم اشتراك الوزير الصيني إلا في بحث شؤون آسيا والشرق الأقصى. وهذا يعني أن هذا الأمر أولي في أوروبا إلى الوزراء الأربعة الآخرين، ووضع كذلك عدد من الاتفاقات الخاصة (حوالي اثني عشرة) حول مواضيع أوروبية يتم الاهتمام بها في ما بعد.

٣ ـ لكن إذا كان همّ پوتسدام الأول هو حل المشاكل الناشئة عن مصير الحرب التي انتهت في أوروبا في أوائل شهر أيار، أي المشاكل الأوروبية، فإن المجتمعين في پوتسدام لم يتوانوا عن بحث بعض الأمور الأخرى، وخاصة على مستوى لجان مختصة وعلى رأسها لجان عسكرية. إن في هذا الاهتمام، أو في بعضه على الأقل، دلالة على حاجة المجتمعين للتفاهم حول بعض ما يهم الحرب المستمرة في الشرق الأقصى. هكذا، وعلى سبيل المثال فقط، تذكير باتفاق العسكريين على أن يكون خط ٣٨° عرض هو الخط الفاصل جغرافياً بين صلاحيات القوات الحليفة في كوريا[1].

ومرة أخرى، بالإمكان القول إنه بالرغم من أهمية النتائج المباشرة لاتفاقات پوتسدام، يبقى

---

(١) لمعرفة كافة المواضيع المبحوثة في پوتسدام وكيفية بحثها ونتائج ذلك، يمكن العودة إلى:
Charles Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*;
أو خاصة إلى كتاب:
= A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, pp.300-302;

الأهم في المواقف والأجواء المسيطرة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أمر أساسي، وهو شخصية الرئيس الأميركي الجديد الذي يترأس الاجتماعات بناء على اقتراح ستالين (كما في يالطا). فالرئيس ترومن، وإن لم يكن يدرك بوضوح سياسة روزفلت التي قال بأنه ينوي المضي فيها (وإن كان هو ينوي ذلك حقاً، لم يكن ذلك ممكناً لعدم معرفته فعلاً بصلب هذه السياسة)، فإنه كان يدرك أمراً أساسياً، منذ بداية الحرب، وهو أن على الولايات المتحدة ألا تجعل أياً من الدولتين الأوروبيتين الكبريين، أي الاتحاد السوفياتي وألمانيا، تحرز انتصاراً كبيراً وتحصل بهذا على قدرة كبيرة جداً. يعزى إلى ترومن اقتناعه، في سنة ١٩٤١، بضرورة دعم الألمان ضد السوفياتيين في حال بدا السوفياتيون متقدمين كثيراً، ودعم السوفياتيين في حال بدا الألمان الأكثر تقدماً[1]. لكن، وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن ترومن لم يبتعد عن الاتفاقات السابقة تجاه السوفياتيين، بحيث إنه احترم ما يمكن اعتباره تقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ. هكذا، إنه قبل مثلاً، مع أيزنهاور، بعدم الدخول إلى براغ، في الوقت الذي كان ذلك متيسراً للقوات الأميركية. هذا مع العلم أن لا اتفاق ولا دلالة على اتفاق بهذا الخصوص، في ما عدا هذا التصرف الأميركي الذي يُعتبر من الأمور التي سمحت بالكلام عن اقتسام.

يفترض الكلام عن بوتسدام الإشارة إلى الريبة والتحفظ والتساؤل عند الفريقين السوفياتي والأميركي. فستالين كان متخوفاً من برودة الموقف الأميركي تجاه الاتحاد السوفياتي منذ الانتصار على ألمانيا، وكان يشعر «وكأن الأميركيين لم يعودوا بحاجة إلى الروس». والأميركيون، من جهتهم، أخذوا يشعرون منذ الانتصار على ألمانيا، «كأن الاتحاد السوفياتي بدأ يتخلى عن سياسة التعاون التي اعتمدها أثناء الحرب بهدف حماية نفسه»[2]. والانزعاج الأميركي الذي بدأ يظهر، قبيل وفاة روزفلت، تجاه السياسة السوفياتية في شرق أوروبا، أخذ يتزايد نظراً لموقف هذه الأخيرة بالأخص من موضوع بولونيا. في كل الأحوال، عند انعقاد اجتماعات بوتسدام، حصل حدث مهم جداً لكنه لم يؤثر كثيراً على مسار المؤتمر نفسه، يتلخص هذا الحدث بانفجار آلاموغوردو[3] عشيّة بدء الاجتماعات. إن هذا الانفجار أكد صلاحية السلاح الجديد الموعود، أي القنبلة الذرية. إن هذا يؤكد أن وضع ترومن الآن يختلف كلياً عن وضع روزفلت في يالطا. فروزفلت كان بحاجة لإرضاء ستالين بهدف الحصول على قبوله الاشتراك في حرب الشرق الأقصى، بينما ترومن يفضل ألا يشترك الاتحاد السوفياتي في الحرب. هكذا كان على ترومن أن يخفي مدة أيام خبر الحدث المهم عن ستالين، وعندما يعلمه بالإنجاز لا يخبره بحقيقة السلاح القادر على حسم الحرب في الشرق الأقصى إن هو قرّر استعماله. ويضاف إلى هذا أنه حتى بدون هذا السلاح كان

= وبالنسبة للحصول على عرض سريع ومبسط للأمور المتفق عليها، يمكن العودة إلى:
J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, pp.408-410.

(١) من مقتطف مذكور في كتاب: David Horowitz, *De Yalta au Vietnam*, Union Générale d'Editions, Paris, 1973, Vol.I, p.82.

وذلك عن تصريح في النيويورك تايمز بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٤١.

(٢) عن مقتطفات مذكورة في الكتاب نفسه، ص ٣٢ و٥٨.

(٣) في السادس عشر من تموز أثبت الاختبار قدرة السلاح النووي، وذلك في غرب الولايات المتحدة الأميركية وبالذات في Alamogordo في ولاية نيو مكسيكو.

قد تبيّن للأميركيين، منذ الربيع، أن اليابانيين أصبحوا مستعدين لإنهاء الحرب (لكن دون الاستسلام بلا شروط)، الأمر الذي جعل الأميركيين يفضلون عدم اشتراك السوفياتيين في هذه الحرب. والآن، أي في أثناء پوتسدام، أصبح لدى الأميركيين خياران لإنهاء الحرب: إما القبول باستسلام اليابان، أو استعمال القنبلة. وقد أمر ترومن بتجهيز هذا السلاح بغية استعماله عند اتخاذ القرار بذلك. وفي الرابع والعشرين من تموز، أعلم ترومن ستالين بأنه أصبح لديه سلاح جديد يمكن استعماله بوجه اليابانيين للاستسلام. وفي السادس والعشرين، تم توجيه الإنذار الثلاثي (أميركي - بريطاني - صيني) إلى اليابانيين للاستسلام. وبعد ثلاثة أيام فقط من هذا الإنذار، عمد ستالين إلى الحصول على نص مكتوب من الأميركيين يقول بطلب الاشتراك السوفياتي في الحرب ضد اليابان. أما الهدف الظاهر والمعلن من الحصول على هكذا نص، فهو الحصول على منفذ قانوني لنقض اتفاق عدم الاعتداء السوفياتي الياباني العائد لعام ١٩٤١. لكن في الواقع، يبدو أن ستالين كان يتخوف آنذاك من عدم فسح المجال له للاشتراك في الحرب وبالتالي عدم الحصول على ما وُعد به في يالطا. وبالفعل، بعد إجتماعات پوتسدام بأيام، انتهت الحرب في الشرق الأقصى دون أية مساهمة فعلية من قبل الاتحاد السوفياتي الذي أعلن الحرب على اليابان بعد انفجار قنبلة هيروشيما بثلاثة أيام، أي بعد انتهاء الحرب في أوروبا بثلاثة أشهر، كما اتُّفق عليه في يالطا، وذلك في التاسع من آب. وهكذا استطاع الاتحاد السوفياتي أن يحصل على الوعود والتنازلات بسهولة، خاصة نتيجة لتخوف تشان كاي تشك من أي رد فعل سوفياتي كدعم الشيوعيين في الصين إن هو لم يستجب لمطالب ستالين، أو بالأحرى لوعود يالطا. في كل الأحوال، يلاحظ أن الأميركيين لم يفعلوا شيئاً جدياً لإثناء السوفياتيين عن إعلان الحرب على اليابان، على الرغم من عدم تحبيذهم لهذا الأمر[١]. ويشير البعض إلى أن الأميركيين استعجلوا في استعمال القنبلة الذرية لإبعاد السوفياتيين عن الاشتراك في الحرب، ويرون في الأمر التفسير الوحيد للسرعة في القاء قنبلة هيروشيما ولعدم توجيه إنذار جديد قبل إلقاء قنبلة ناغاساكي، كما يرون فيه «النهاية الحقيقة للتحالف»[٢].

لكن توتر الأجواء الذي ساد مباحثات پوتسدام وما تلاها مباشرة من تطورات، إن على صعيد الحرب أو المباحثات ما بين «الحلفاء»، لا يزيل، أو يضعف حتى، أمراً أساسياً وهو: إن كان المتباحثون تقريباً ثلاثة كباراً في يالطا، ففي پوتسدام لم نعد سوى أمام كبيرين، وليس حتى أمام «كبيرين ونصف»[٣]. بالفعل، إن أهم المحادثات جرت على ما يبدو في الكواليس وسراً بين الأميركين والسوفياتيين. فكل من ستالين وترومن كان يفضل آنذاك مثل هذه المحادثات الثنائية

---

(١) راجع كلاً من كتابي:
A.Fontaine, *Histoire..., op.cit.*, Vol.I. pp.294-296; et Ch. Mee, *Potsdam..., op.cit.* p.259.

(٢) أنظر إلى التفسير الوارد في كتاب: D. Horowitz, *De Yalta..., op.cit.*, Vol.I, pp.70-72,
حيث يحاول المؤلف تحميل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية التباعد الأميركي السوفياتي، غداة الحرب، على الأقل بتسجيل الخطوة الأولى في خانة واشنطن.

(٣) كنا قد استعملنا هذا التعبير في كلامنا عن يالطا للدلالة على عدم وجود بريطانيا فيها على قدم المساواة مع حليفيها، لكنها هنا ظهرت أضعف مما كانت في يالطا. والعبارة عائدة أصلاً إلى أحد كبار الموظفين البريطانيين المشاركين في مباحثات يالطا وپوتسدام بحسب ما يذكر: Ch. Mee, *Potsdam..., op.cit.*, p.256.

على الجلسات العلنية حيث كان ترومن يشعر بالانزعاج بوجود تشرشل، وكان الزعيم البريطاني يحاول وضع «العصي في الدواليب»؛ ثم مع كليمانت آتلي أصبحت الجلسات العامة مملّة، وربما كان المتحاورون قد تعبوا. هكذا حلّت المساومات الثنائية (الأميركية ـ السوڤياتية) عملياً، وبنسبة مهمة، مكان المعالجات الجماعية[١].

يمكن القول في نهاية المطاف، إن مباحثات بوتسدام شكّلت خطوة مهمة وأساسية باتجاه التباعد، خاصة من حيث الدوافع والظروف المحيطة، وربما القناعات العميقة. وفي كل الأحوال، أتت بوتسدام، على هذا الصعيد، أهم من يالطا التي أبرزت التفاهم الأميركي السوڤياتي. فبوتسدام، وإن لم تبرز بوضوح التنافر بين الإثنين الكبيرين، فهي أبرزت بعض المرارة الناتجة عن التصرفات وردود الفعل التي سادت، منذ شباط، تاركة طعمها في أفواه المتباحثين، كما في الحلول الوسطى التي توصلوا إليها ثم ما لبثوا، عند التنفيذ، أن وجدوا أنفسهم أمام تفسيرات مختلفة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنه لم يصدر عن مباحثات بوتسدام بيان ختامي مشترك أو اتفاق، مما يدلّ على أن كل شيء ليس على ما يرام[٢].

٣ ـ التعاون بعيد الحرب أو الشهور الأخيرة من سنة ١٩٤٥:

سرعان ما تبيّن، بعد مباحثات السلم ونهاية الحرب، أن التعاون الفعلي بين الحلفاء أمر، على الأقل، صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً. فغداة بوتسدام، بدأ كل من الفريقين يحاول أن يبرهن للعالم أن الفريق الآخر لم يحترم اتفاقات يالطا. كما أن اتفاقات بوتسدام نفسها لم تكن مؤهلة لتكون حلولاً لمشاكل، بل ظهرت وكأنها مشاكل بحد ذاتها. لقد سبق الكلام عن حلول وسطى، لكن بالفعل سرعان ما تبيّن أن النصوص المتفق عليها هي أقرب إلى الألغاز وبحاجة إلى تفسير عباراتها. وهنا، مرة جديدة، وأكثر من أي وقت، أتت التفسيرات متناقضة في ما بينها. تبيّن بالتالي أن الحل الوسط «لم يكن وسيلة للوصول إلى اتفاق، إنما كان في الحقيقة وسيلة لخداع المنافس»[٣].

لقد اتضحت صورة الواقع الجديد من خلال المزيد من الاتهامات المتبادلة بين السوڤياتيين من جهة والأميركيين والإنكليز من جهة ثانية. وهنا يطرح سؤال كبير وأساسي: هل هناك فريق مسؤول، أم الكل مسؤول؟ وللإجابة على هذا السؤال في العمق كثرت الدراسات والتحليلات، وبالتالي الكتابات ونشر النصوص والرسائل والمذكرات، خاصة في ما أصبح هنالك ميل متزايد لتسميته «بالغرب». تقع أهمية السؤال، وإمكانية الإجابة عليه، في حل مشكلة رئيسة في تحديد

---

(١) إن وصف هذه الجلسات أتى شبه كامل في الكتاب المذكور أعلاه نفسه، ص ٢٥٥ و٢٥٦. ويمكن للمزيد من المعلومات العودة إلى بعض المذكرات على غرار مذكرات الرئيس ترومن نفسه:
Harry Truman, *Memoirs,* Vol.II, *Year of Decisions,* Garden City, 1955;
نجد في هذه المذكرات ملاحظات معبّرة جداً عن المواقف.

(٢) أنظر إلى كتاب Ch. Mee, *Potsdam..., op.cit.,* pp.17 et 18 حيث يقول المؤلف إن الزعماء الثلاثة وقّعوا على ما يشبه إعلان حرب ثلاثية، أي الحرب الباردة.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٩٢ و٢٩٣.

أساس العلاقات الدولية المعاصرة، وبالأخص في تحديد ما عرف بالحرب الباردة والمسؤولية في الوصول إليها. مع الإشارة في هذا الإطار إلى أمر أساسي بالنسبة للباحث، كما بالنسبة للاستنتاج الممكن، وهو كمية ونوعية الأدوات من أصول ومذكرات ودراسات ومصادرها. ففي «الغرب»، يقع الباحث في مشكلة الخيار نظراً للكمية الهائلة من الوثائق والدراسات. بينما في «الشرق»، إنه يقع في مشكلة مختلفة تماماً، وهي أن النصوص قليلة نسبياً، ومصدرها الرسمي أو شبه الرسمي يجعلها أقرب إلى صدى لما يريد إعلانه النظام والحكام. وبالتالي، فإن المقارنة، وإن كانت ممكنة، تبقى غير متوازنة وغير كافية، وربما لهذا تكون قد ظهرت بعض الكتابات في «الغرب»، وبالأخص في الولايات المتحدة الأميركية، محاولة الظهور بمظهر الموضوعية، وربما غالى بعضها في هذا الاتجاه إلى الجنوح للحكم، في كل مرة، على الولايات المتحدة واعتبارها المسؤولة الوحيدة عن التوتر، ثم عن التنافر، وفي النهاية عن الحرب الباردة والصراع الدولي[١].

هكذا، إن العودة إلى ما كتب عن الشهور الأخيرة من سنة ١٩٤٥ تبيّن أن التباعد حاصل بين الحلفاء، وخاصة الأميركيين والسوفياتيين منهم، كما تظهر، في الوقت نفسه، أن لا نية عند الأميركيين في إقامة تحالف غربي، أي أميركي - بريطاني، مواجه للاتحاد السوفياتي. وكان أهم حدث ظهر من خلاله فشل التفاهم والتعاون على أساس اتفاقات پوتسدام، هو مؤتمر وزراء الخارجية، في الخريف، في لندن في إطار مجلس وزراء الخارجية، كما تقرّر في پوتسدام، لحل المشاكل العالقة في سبيل الصلح و«السلم» الذي هدفت إليه الحرب كلها[٢]. في الواقع، لقد حصلت في أواخر سنة ١٩٤٥ ثلاثة أحداث مهمة توضح صورة ما يتهيأ لعالم السلم. وفي ما يلي فكرة سريعة عن كل منها.

أ - إجتماع وزراء الخارجية الخمسة في لندن في أواسط أيلول:

اعتبر كثيرون أن هذا الاجتماع كان من أفشل ما عقد في أيامنا من اجتماعات. تعود المشكلة الأساسية، التي سببت بشكل خاص الفشل. إلى ما اتُّفق عليه في پوتسدام، أو بالأحرى إلى تفسير ما اتفق عليه حول كيفية العمل في إطار مجلس وزراء الخارجية، أكثر مما تعود إلى المواضيع والمشاكل التي كانت مطروحة للمعالجة. وتتمحور هذه المشكلة حول الحق في المشاركة في الأبحاث. تقرّر في پوتسدام، وبناء على اقتراح أميركي، أن يتألف المجلس من الوزراء الخمسة «الكبار» على الرغم من دهشة ستالين لنية حلفائه في إشراك فرنسا والصين. وتقرّر كذلك أن يعطى حق التصويت في المجلس للدول المعنية مباشرة. والمقصود هنا هو إتّفاقات الصلح، إذن تكون الدول المعنية هي الموقعة على خط الاستسلام. في لندن، وبناء على اعتراض مولوتوف، الوزير السوفياتي، على مشاركة الوزيرين الصيني والفرنسي، ثم امتناعه عن الاشتراك في البحث قبل مغادرتها؛ وبناء على إصرار الوزير الأميركي من جهة ثانية على حقهما في ذلك، توقفت

---

(١) نذكر على سبيل المثال كتاباً نستأنس باستنتاجاته في بعض الأحيان في هذا الموضوع:
D. Horowitz, *De Yalta...*, *op.cit.*

(٢) نذكر على سبيل المثال ما ورد بهذا المعنى في إعلان الحرب السوفياتي الموجه ضد اليابان في صيف سنة ١٩٤٥: إن إعلان الحرب يشكل «الوسيلة الوحيدة للمساهمة في إعادة السلم العام بأسرع ما أمكن».

المباحثات وانفضّ الاجتماع دون تحقيق أية نتيجة. لقد فسر السوفياتيون الأمر بأن پوتسدام قالت باشتراك المعنيين فقط، بينما فسّره الآخرون بأن السوفياتيين تخوفوا من أن يؤدي الاجتماع إلى إعادة طرح بعض النقاط المتفق عليها في نصوص الاستسلام أو في المفاوضات السابقة، وخشية أن يخفي ذلك أموراً غير واضحة بالنسبة لهم فضّلوا، وبحسب أسلوبهم الخاص، إيقاف كل شيء[1].

ب ـ لهجة المسؤولين في موسكو وواشنطن في خريف سنة ١٩٤٥:

ما يهم بشكل خاص من هذا الموضوع هو التباين الذي بدأ يتضح في النظرتين الأميركية والسوفياتية إلى الأمور عامة، أي إلى صورة عالم السلم، أو النظام العالمي الحديث. لقد تبيّن سابقاً أن بعض الخلافات، أو الفروقات الثانوية والتفصيلية، كانت قد ظهرت قبل اجتماعات پوتسدام وأثناءها. لكن بعد بروز القنبلة الذرية كعامل دولي، وانهزام اليابان، وفشل مجلس وزراء الخارجية في لندن، أخذت الخلافات تتوضح والمواقف تتميز ببعض التباعد الذي أخذ يعني للكثيرين حلول الانفصال بين حلفاء الحرب، وربما الخصام.

١ ـ أتت لهجة السوفياتيين بنبرتين، لكل منهما مغزاها وأهميتها. ففي مناسبة ذكرى الثورة، جاء خطاب ستالين، الزعيم والقائد و«أبي الشعوب»، ببعد كوني شامل هو انتصار الشيوعية معتمداً على مرتكز أساسي هو جغرافياً الاتحاد السوفياتي، وسياسياً هو عبارة عن تحرير الشعوب. ويمكن اعتبار هذا الخطاب القاعدة الثابتة للهجة السوفياتية في تفسير سير التاريخ، وبالأخص تاريخ السياسة الخارجية السوفياتية، على الأقل حتى أواخر الثمانينات. يقوم هذا التفسير على أساس اعتبار الحرب العالمية الثانية حرب الاتحاد السوفياتي ضد القوى «الإمبريالية»، وكون الاتحاد السوفياتي وحده هو الذي حارب هذه القوى وانتصر عليها جميعها. ويظهر من خلال هذا الخطاب عملياً، ومن القاعدة بالتالي، أن الاتحاد السوفياتي، وكأنه لم يحارب فقط دول المحور، إنما أيضاً حلفاءه الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين. فهو لا يميّز بين فريقي المحور والحلفاء في كلامه عن «الإمبرياليين». وهكذا، ودوماً انطلاقاً من هذه اللهجة، يكون الاتحاد السوفياتي هو وحده صانع الانتصار العسكري وبالتالي محرّر الشعوب من طغيان الإمبريالية، دون تمييز بين الإمبريالية التي حاربها أثناء الحرب العالمية الثانية والإمبريالية التي سيحاربها بعد هذه الحرب. وهكذا، لم يتوان البعض في الغرب عن اعتبار هذه اللهجة وهذا التفسير بمثابة تحذير للدول الأخرى، أي حلفاء الحرب.

وتكلّم مولوتوف، وزير الخارجية السوفياتي، في المناسبة ذاتها وبنبرة أكثر دقة، معتمداً على نقاط معينة وواضحة تعني الكثير على صعيد «مناطق النفوذ». على كل الأحوال، أصبح مفهوم

---

(١) تقتضي الموضوعية هنا العودة مباشرة إلى وجهتي النظر المعنيتين: يمكن أن نرى بوضوح وجهة النظر السوفياتية في مرجع سوفياتي، أي إنه مرجع حائز على موافقة رسمية وشارك في وضعه عدد من المؤرخين والمسؤولين الكبار:
Alexandrov, Blatov, Dobrynine et autres, *Histoire de la politique extérieure de l'U.R.S.S.: 1945-1970,* Progrès, Moscou, 1974, pp.42-45.

وبالنسبة لوجهة النظر الأخرى، أي الغربية، يمكن النظر في:
Relations internationales de 1945..., op.cit, pp.88-90.

«مناطق النفوذ» واضحاً في لهجة المسؤولين السياسيين هنا وهناك، بالأخص منذ بوتسدام. ركّز خطاب مولوتوف على موضوعي اليابان والقنبلة الذرية، وعلى موضوع أوروبا (هل تكون هذه بداية الكلام عن «ستار حديدي» . . . . ؟). إن خطاب مولوتوف هذا دلّ على الحذر والشك في نوايا الحلفاء، وخاصة الأميركيين، وهم الذين يسيطرون، من جهة ثانية، وحدهم على السلاح الذري. إن هذين الأمرين يحولان دون أي تعاون. فيفهم من مولوتوف أنه لعودة الثقة، لا بد من تقاسم النفوذ في الشرق الأقصى وتنازل الأميركيين عن سر القنبلة الذرية. ولم يتوان مولوتوف عن التأكيد على كون وضع أوروبا قد تقرّر نهائياً، ولا يمكن العودة بشأنه إلى الوراء.

يمكن الاستنتاج من اللهجة السوڤياتية بنبرتيها، أي نبرة الانتصار والزعامة مع ستالين، ونبرة الشك ووضع النقاط على الحروف مع مولوتوف، أنه كان يكمن مزيج من خوف وريبة وراء هذه اللهجة. المقصود هنا هو الخوف من الخطر الذي تشكله القنبلة الذرية على الذات السوڤياتية، والريبة من نوايا ودوافع سيئة عند الآخرين تجاه الاتحاد السوڤياتي. إن مثل هذا الأمر يحتّم على هذا الأخير إحاطة نفسه بمناطق موالية، أو بالأحرى بمنطقة نفوذ أكيدة. وبالتالي، إن بلدان شرق أوروبا ومنغوليا هي التي تشكّل هذه المنطقة بصورة مباشرة. وإذا اعتبر البعض أن ستالين كان قد حضر إلى يالطا، كما ورد أعلاه، ومعه مخطط يضع في المرتبة الأولى هذه المنطقة، فهذا أمر معقول جداً لأنه يكون قد بني أصلاً على أساس اتفاق تشرين الأول من سنة ١٩٤٤ مع تشرشل، خاصة بشأن أوروبا.

٢ ـ أما عن لهجة الأميركيين، فعودة إلى أواخر تشرين الأول من سنة ١٩٤٥، وإلى خطاب الرئيس ترومن الذي عبّر عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية. لقد ركّز ترومن في خطابه على حرية الشعوب في حكم نفسها أينما كان في العالم، وعلى عدم وجود نية أميركية في التدخل في شؤون الغير، وبالتالي إن بلاده تكتفي بحماية الذات. لكن، لا بد من الإشارة إلى أن خطاب ترومن ميّز ما بين منطقة النفوذ السوڤياتية ومنطقة النفوذ الأميركية، كما أنه طمأن إلى أن السلاح الجديد لن يشكل خطراً على السلم العالمي الذي هو أمانة بيد الأميركيين.

إن ترومن حاول في الوقت ذاته طمأنة الأميركيين إلى عدم وجود نية في التدخل في شؤون الآخرين، وطمأنة العالم، وبالدرجة الأولى الاتحاد السوڤياتي، إلى عدم وجود نية في استعمال السلاح الذري. لكن ترومن عمد في نفس الوقت إلى التأكيد على حرية الشعوب، الأمر الذي كان ستالين يرفضه للشعوب الصغيرة غير القادرة على تقرير مصيرها بذاتها، وعلى رأسها شعوب شرق أوروبا. يلاحظ هنا أنه كان على ترومن، أكثر مما كان على ستالين، أخذ أمر الرأي العام بعين الاعتبار، وخاصة الداخلي منه. لذا كان على ترومن أن يعير اهتماماً خاصاً للرأي العام الأميركي الذي يريد العودة إلى السلم وعدم التدخل في الشؤون الدولية. ويلاحظ أيضاً أن ترومن، مثل روزفلت، كان ذا إتّجاه كوني بمعنى أن صورة العالم الفضلى في نظره هي الصورة الأميركية التي يجب بالتالي أن تعمّم من خلال «الحرية بعيداً عن الخوف والحاجة».

اعتبر بعض محلّلي هذه المرحلة[1] أن ترومن حدد مبادئه التي كان ينوي نقض اتفاق

(١) على غرار Charles Mee

بوتسدام على أساسها. وهذا يعني أن «مذهب ترومن» لم ينتظر طويلاً حتى يتحدد، كما يرى كثيرون[١]، إنما كان فقط بحاجة لاقتناع الأميركيين كشعب بصوابيته وأفضليته. يمكن القول إن في لهجة ترومن رداً على اللهجة السوفياتية بنبرتيها: من جهة، إن الاتحاد السوفياتي ليس المنتصر الوحيد، وعليه بالتالي احترام الشعوب الصغيرة وعدم حرمانها من سيادتها؛ ومن جهة ثانية، منع الغير من التدخل في النصف الغربي للكرة الأرضية، مع القول بحرية التجارة والعمل على تحرير طرق المواصلات المائية في العالم. إن الرئيس الأميركي ينطلق هنا من موقع الفريق المنتصر والأقوى على الإطلاق الذي يحدد خطوط السياسة الدولية، انطلاقاً من احترام مبدأ منرو بما يخص القارة الأميركية، وصولاً إلى مبدأ ميثاق الأطلسي الذي يقول بحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم. هذا هو عالم السلم في ظل النظام العالمي الذي تجسده منظمة الأمم المتحدة التي أوكل إليها حل مشاكل هذا العالم سلمياً. لكن ترومن الذي اهتم بالرأي العام الأميركي، يبدو أنه لم يعط قيمة كبيرة للحلفاء كافة. فمبدأ حرية الشعوب يمس بحليفيه الفرنسي والبريطاني المستعمِرين، كما يمس بحليفه ومنافسه السوفياتي في عظمة الانتصار وحصاد الغلة. منذ الآن يتبين أن ترومن كوني وتدخلي وكذلك ستالين، وبالتالي لا بد من الوصول إلى حد المواجهة، حيث إن العالم يشكل كلاً واحداً، وأي تقدم لأي من المنتصرين الكبيرين إنما يأتي في المطلق على حساب تقدم الآخر[٢].

ج ـ مؤتمر موسكو: الحل الوسط في أواخر سنة ١٩٤٥:

انتهت سنة ١٩٤٥ على علامة تفاؤل. لكن التفاؤل نسبي لأن العالم ليس إلا أمام حل وسط. والحلول الوسطى أصبحت، منذ بوتسدام بالأخص، تشكل منفذاً مؤقتاً للأزمة بانتظار التفسير والتنفيذ. إن الاتحاد السوفياتي اعتبر أن حليفيه الكبيرين لم يحترما اتفاق بوتسدام عندما أرادا إشراك الصين وفرنسا في عملية تحضير اتفاقات الصلح مع الدول المعادية، وأنه لما رفض الاتحاد السوفياتي الانصياع لمشيئة الولايات المتحدة فشّل الأميركيون المؤتمر. لكن الغربيين، ودوماً حسب التفسير السوفياتي، وخوفاً من إبعادهم عن التدخل في أوروبا الشرقية، اضطروا للقبول بمشاورات رباعية، أي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا. هكذا، وفي ظل التباعد المتزايد في المواقف والتفسيرات، وجد «الحلفاء» إطاراً للإلتقاء والتحاور، كان هذا الإطار في اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في مباحثات يالطا، أي اجتماعاً خارج الإطار الذي اتفق عليه في بوتسدام. انعقد بالتالي مؤتمر موسكو في كانون الأول من سنة ١٩٤٥، وهو المؤتمر الثلاثي لمجلس وزراء الخارجية «الدوري»، وتم ذلك بناء على اقتراح من الوزير الأميركي كمخرج من الوضع المعقد.

تعود أهمية هذا المؤتمر بالأخص إلى انعقاده بالذات، أكثر منها إلى منجزاته، وإن أتت هذه المنجزات عملية ومرضية لكافة الفرقاء. إن ما حصل في موسكو، على صعيد الخلاف القائم،

---

(١) على غرار J.-B. Duroselle

(٢) يمكن العودة بشأن الخطابات الثلاثة إلى: *Relations internationales...*, *op.cit.*, pp.92-93 بخصوص خطابي ستالين ومولوتوف؛ وبالنسبة لخطاب ترومن، إلى: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.295 et 296.

كان وضع اتفاق واضح بخصوص التمييز بين المشاورات والقرارات، وتحديد الدول المعنية بإقرار كل من اتفاقات الصلح. واهتم كذلك اجتماع موسكو بموضوع أوروبا الشرقية والخلاف الحاصل حول صلاحية الحكومات فيها، كما اهتم بموضوع كوريا، وبموضوع القوة الذرية. لكن الاهتمام بهذه المواضيع كان ثنائياً أكثر منه ثلاثياً، بحيث إن اللقاءات الثلاثة الخاصة بين الوزير الأميركي جايمس برنز وستالين هي التي احتلت المكانة الأولى في اجتماع آخر سنة ١٩٤٥. وربما أمكن الكلام عن ظاهرة تفاؤل في هذه المناسبة، ليس من حيث التحسن الموضوعي بشأن مصير العالم وشعوبه، إنما بالأخص من حيث التفاهم، ولو المحدود، بين الأميركيين والسوفياتيين حول التأكيد على ما اعتُبر اقتساماً، أي على ما تمّ الاتفاق بشأنه في الشهور الأخيرة من الحرب[١].

هكذا يكون الكلام عن تفاؤل آخر سنة ١٩٤٥ قام على أساس مظهر من التعاون والتفاهم ما بين الأميركيين والسوفياتيين. لكن ما هو مدى هذا التفاهم في الحقيقة وإمكانية التعاون الفعلي؟ إن سنة ١٩٤٥ لم تكن مؤهلة لأن تعطي جواباً عن هذا السؤال، لذا وجب انتظار السنوات التالية لتتوضح الأمور للمعنيين أنفسهم كما للآخرين. إنما، وفي الوقت عينه، يمكن تقويم أهم نتائج تطورات هذه السنة.

سنة ١٩٤٥ والنظام الدولي:

تمت خلال هذه السنة الأشواط الثلاثة التي قطعتها عملية إنهاء مشاكل الحرب، ووضع صورة مستقبل العالم بعد القضاء على الفاشيستية، وخاصة النازية المعتبرة من ضمنها. لكن القضاء على أحد العناصر الدولية الثلاثة الكبار لا يعني مطلقاً نهاية المصاعب للشعوب، وبالتالي السلم الشامل للعالم. فالعنصران المنتصران تعاونا بهدف هذا الانتصار، إنما هل هما مؤهلان أصلاً لأن يستمرا في التعاون، أي هل هما مؤهلان للتعايش والتعاون أم للتنافس والصراع؟ «إن الانتصار على ألمانيا النازية معقل الإمبريالية حدد وبشكل واسع تطور الوضع الدولي بعد الحرب. إن هذا الانتصار شكل منطلقاً لاندفاع ثوري قوي وجديد أدى إلى إفلاس الإمبريالية في عدد من دول الغرب والشرق». كان هذا تفسير أحد كبار الزعماء السوفياتيين، في ما بعد، لنتيجة الحرب الأساسية[٢]. هكذا يلاحظ أن السوفياتيين لم يميّزوا بعد الحرب بين الفاشيستية والإمبريالية، وبالتالي إن الاشتراكيين انتصروا على بعض العدو وليس على العدو بشكل نهائي. هل يمكن الكلام مع هذا عن السلم العالمي؟ ومن جهة ثانية، إذا كان الشعب الأميركي مثالياً ينظر إلى نهاية الحرب وكأنها بداية سلم حقيقي، أي بداية عهد تتكرّس فيه الحريات والحقوق وهناء العيش، كان على المسؤولين الأميركيين أن يكونوا «واقعيين»، وبالتالي أن يسهروا على تحقيق الهدف الذي خاضوا من أجله حربين عالميتين، وهو تأمين الديمقراطية ومعها السلم للعالم. لكن هل القضاء على النازية يعني تحقيق الديمقراطية ونهاية المصاعب بالنسبة للولايات المتحدة، كما نهاية

---

(١) للنظر في التفسيرات المختلفة، يمكن العودة على سبيل المثال إلى:

Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp.42-46; et

D. Horowitz, *De Yalta...*, *op.cit.*, p.75.

(٢) عن مقتطف مذكور في:

Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, p.4.

إمكانية تهديد مصالحها على الأقل البعيدة؟ إن مصالح الولايات المتحدة، الدولة الكبرى بلا منازع في سنة ١٩٤٥، تفترض من حكامها التدخل في الشؤون الدولية، ولا بد لهذا التدخل من أن يفرض تحديد الساحة والهدف والعناصر. هل يمكن عندها التغاضي عن وجود قوى أخرى قديرة على الساحة؟ بالطبع إن هذا غير ممكن، لكن يبدو أن التدخلية الأميركية هذه تميل إلى التحالف والتعاون مع الأقوياء الآخرين بدل المجابهة، إذا كان في ذلك مجال لتحقيق مصالحها.

ربما أمكن القول إنه، كما كان الأميركيون والسوڤياتيون متفقين على محاربة الفاشيستية لإحلال الديمقراطية في العالم، وعلى التحالف والتعايش لإحلال السلم في هذا العالم، اتفقوا على إعطاء أنفسهم الفرصة في التنافس بهدف انتصار أحدهما سلمياً على الآخر، مع الاعتقاد الكامل عند كل من الجانبين أنه المنتصر في النهاية بلا شك. لكن كيف أمكن الوصول إلى هكذا وضع في وقت كان فيه أحد الفريقين قوياً وقادراً على الهيمنة في العالم أجمع؟

إن نظرة إلى وضع العالم في سنة ١٩٤٥، وبخاصة إلى وضع أوروبا التي كانت تشكل مركز الثقل العالمي عند بداية الحرب، تؤكد قيمة نتائج الحرب من خسائر وويلات وأحقاد وآمال. الخسائر المادية والبشرية ضخمة، خاصة في أوروبا، الساحة الأساسية للحرب، فالنسبة الكبرى من الخسارة البشرية، المدنية والعسكرية، تحمّلها الأوروبيون (بنسبة ثلاثة أرباع تقريباً). والخسارة المادية، المباشرة وغير المباشرة، كانت جسيمة إن في الصناعة والزراعة، أو في مجال العمران، أو الاقتصاد والمال عامة. الدمار والخراب والتأخر والديون وتدهور العملات أدت إلى تدهور اقتصادي واجتماعي في كل أوروبا بما فيها الاتحاد السوڤياتي، وإلى اضطراب سياسي في معظم دولها في ما عدا هذا الأخير. إن هذا التدهور أفسح المجال أمام الاتحاد السوڤياتي لأن يكون ليس فقط المنتصر الأول الأوروبي عسكرياً، بل المستفيد الأول سياسياً. إنما إذا استطاع الاتحاد السوڤياتي الربح عسكرياً وبالتالي سياسياً، أي تحويل النصر العسكري إلى سياسي، فهذا يعود، من جهة، إلى نظامه وحكمه، ومن جهة أخرى وإلى حد بعيد، إلى مباحثات نهاية الحرب مع الحلفاء. هكذا تبقى قوة الاتحاد السوڤياتي السياسية عند نهاية الحرب مدينة، بنسبة مهمة وإن غير مباشرة، للموقف الأميركي أو بالأحرى لفرضية حاجة الأميركيين للدعم السوڤياتي العسكري في آسيا، كما للموقف البريطاني التفاهمي في اتفاق خريف سنة ١٩٤٤.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد خرجت المنتصرة الأولى من الحرب، عسكرياً واقتصادياً وحتى سياسياً، بالإضافة إلى كون خسائرها المباشرة كانت بسيطة جداً قياساً إلى أي من حلفائها أو أعدائها. وإذا كانت تكاليف الحرب المادية كبيرة جداً، فإن هذه التكاليف، التي أثقلت كاهل الحلفاء والأصدقاء، ساهمت على صعيد الولايات المتحدة في حل المشكلة الاقتصادية التي سبقت الحرب ونشطت الصناعة، كما ساهمت، وإن بصورة غير مباشرة، في تأمين أسواق جديدة للإنتاج الأميركي. في ربيع وصيف سنة ١٩٤٥، كانت كل الظواهر تؤكد كون الولايات المتحدة الرابحة الكبرى من الحرب مباشرة، بالإضافة إلى كونها الوريثة العتيدة للزعامة البريطانية والفرنسية عبر العالم، وإلى كونها تستطيع، خاصة بواسطة القنبلة الذرية، أن تفرض مشيئتها وهيمنتها على شعوب العالم كافة بما فيها الشعب السوڤياتي. لكن الولايات المتحدة الأميركية ذات السياسة

الكونية مع روزفلت والتدخلية مع ترومن، وإن كان لها مآخذ على حلفائها كافة، لم تعمد في حينه إلى فرض هيمنتها كاملة. ربما كان بعض التفسير في ما ورد سابقاً عن الاختلاف في النظرة بين الشعب الأميركي والحكم الأميركي. لقد كان الحكم بحاجة إلى تأييد الشعب وموالاته في تدخليّته، ومسبِّبات هذه الموالاة وظروفها لم تكن مؤمّنة آنذاك. إن أحد موظفي وزارة الخارجية الأميركية كان يرى في تلك الفترة أنه يجب إيجاد هذه المسببات وإن عن طريق إقناع الشعب بغير الحقيقة، حتى إنه أخذ يرى، على ما يبدو، أن الخداع شرط أساسي ومسبق لكل علاقة خارجية، وأنه لا بد من إقناع الشعب، وإن عن طريق الخداع، لجعله يماشي حكامه في سياسة خارجية تدخلية وواقعية[١]. وربما يكمن بعض التفسير أيضاً في كون الولايات المتحدة أرادت أن تبرهن، مرة أخرى، أنها دخلت الحرب من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وأنها تنوي بالفعل إفساح المجال أمام الشعوب كافة في الوصول إلى الحرية والديمقراطية. لقد كان هذا بمثابة السلاح الأول في يد الأميركيين، ليس في وجه أعداء الحرب فقط، إنما في وجه الحلفاء منذ السنوات الأولى للحرب، أي منذ ميثاق الأطلسي وإعلان الأمم المتحدة، ثم مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي ساوت دولياً بين الدول الكبيرة والصغيرة، على الأقل مبدئياً وعلى صعيد الجمعية العامة. واعتبر الزعماء الأميركيون أن شعار حرية الشعوب يشكل سلاحاً أنجح على المدى الطويل من السلاح الذري. لذا هم، في يالطا ثم في صيف سنة ١٩٤٥، يحاولون الوقوف في وجه السوفياتيين والبريطانيين في هذا المجال. لكن سياستهم هذه لم تكن متينة بما فيه الكفاية، نظراً لكونهم أرادوا الجمع ما بين متناقضات: المصلحة والواقعية من جهة، والمبدأ والمثالية من جهة أخرى. وفي الحقيقة يمكن الذهاب حتى القول بأن المصلحة نفسها كانت تشمل من ضمنها ذلك المبدأ كسلاح ضد الآخرين. لكن الواقعية كانت في عدم استعمال السلاح الذري كوسيلة تهديد للهيمنة والحفاظ على هذه المصلحة، أي على تلك الصورة المثالية التي كوّنها الأميركيون لأنفسهم منذ الحرب العالمية الأولى، والتي عادوا إلى تكرار فحواها، في سنة ١٩٤٥، عندما أعلن ترومن في خطابه السابق الذكر: «نحن لا نطالب لأنفسنا بسنتمتر واحد من الأرض في أي مكان من العالم»[٢]. وبهذا يكون قد جدد ترومن صورة الولايات المتحدة التي رسمها ويلسون عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وربما وُجد تفسير آخر لهذه السياسة في كونها: سياسة العظيم الذي بإمكانه التنازل والتسامح تجاه حلفائه وحتى أخصامه، لأن ذلك لا يشكل خطراً على عظمته وقدرته الأكيدة والحاسمة، اقتناعاً منه بأن هذه القدرة هي ملكه وحده. وربما أمكن أخيراً التذكير بأمر أصبح شائعاً، وهو الخبرة في الشؤون الدولية. فالولايات المتحدة كدولة هي حقاً حديثة العهد في الشؤون الدولية الكبرى، أو بالأحرى الأوروبية، التي فضلت الابتعاد عنها في القرن السابق، ليس حفاظاً على طهر ومثالية، بقدر ما كان ذلك الابتعاد من أجل الحفاظ على مصلحة كبرى تجسدت آنذاك في مبدأ «أميركا للأميركيين»، أي لأميركيي الولايات المتحدة: وهم وحدهم الأميركيون في

---

(١) الموظف المعني هو Louis Halle، أحد أبرع موظفي الوزارة في سنة ١٩٤٥. نجد عرضاً وتحديداً لموقفه ونظريته في كتاب: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.296 et 297.
كما يمكن أن نفهم أكثر نظرته للأمور من خلال كتابه: *The Cold War as History,* N.Y., 1967.

(٢) من المقتطفات المذكورة في المرجع السابق: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, p.295.

القارة، بحيث إن الآخرين هم كنديون أو أرجنتينيون أو برازيليون . . . وربما تكون هذه الحداثة هي في أساس سياسة «الواقعية» الأميركية، أي «البراغماتية»، التي تحاول التأقلم المستمر مع الأوضاع والتطورات، والتعاطي مع القضايا والمعطيات الأساسية بالنظر دوماً إلى المصلحة الأميركية طبعاً.

يكون إذن ضعف الثقة، أو عدم التفاهم في ظل انعدام التوازن ما بين الحليفين الكبيرين، أو الخصمين الطبيعيين، قد أدى إلى شبه تحالف بين خصمين، أو متنافسين، منذ سنة ١٩٤٥ بالذات، بدل أن يؤدي، بحسب النظرة التقليدية للعلاقات الدولية، إلى هيمنة الفريق الأقدر. يمكن وضع هذا الأمر في إطار التعايش السلمي الذي هو مرحلياً، على الأقل، في صلب اللينينية، والذي يسمح عند نهاية الحرب بإبراز الصورة المثالية للولايات المتحدة في العالم. ويكون في الواقع، ومنذ تلك السنة، قد أصبح النظام العالمي ثنائياً بالرغم من وجود خمسة كبار في المنظمة الدولية. وربما يكون لقاء جايمس برنز وستالين، في كانون الأول، قد أكد هذا الأمر بشكل كاف، كما أن موقف ترومن من عرض تشرشل التعاون في مطلع سنة ١٩٤٦ أتى إثباتاً لهذه الثنائية، أو بالأحرى تأكيداً واضحاً لهذه الثنائية. وهنا ربما يحق الاستنتاج أن الأميركيين لم يعمدوا إلى الوقوف جدياً بوجه الاتحاد السوفياتي، في صيف سنة ١٩٤٥، وإلى منعه من التقدم في أوروبا، لأن ذلك بدأ يدخل في صلب المصلحة الأميركية التي تكون قد أرادت أن تبقي مجال الخلافات الأوروبية مفتوحاً تشغل به الأوروبيين، لتنصرف هي إلى الشؤون ذات الأهمية الأكبر، كآسيا مثلاً التي كانت تبدو أهم للأميركيين من أوروبا، كما كان واضحاً مع روزفلت. لكن سرعان ما تبيّن أن سنة ١٩٤٥ غير مؤهلة لأن تدوم، فما كان على الأميركيين إلا أن يطوّروا واقعيتهم مع تطور الأمور، ومع محاولة الحفاظ دوماً على صورة المثالية الأميركية تجاه نفعية حلفائهم السوفياتيين والبريطانيين والفرنسيين.

هكذا تكون هذه الثنائية قد شقّت طريقها إلى الساحة الدولية بسرعة، على الرغم من كونها ظاهرة مرحلية ضرورية وحتى حتمية للاتحاد السوفياتي، وغير كافية للأميركيين الذين كانوا في سنة ١٩٤٥ (كما ظهروا بوضوح في بداية السبعينات) أقرب إلى التركيبة التعددية الموروثة عن القرن التاسع عشر، والتي لا تتفق مع الصراع الثنائي الرأسمالي الاشتراكي الذي ما لبثت ملامحه الأولى أن أخذت في التبلور.

انتهت إذن سنة ١٩٤٥ بوضع الركائز الأساسية للنظام الدولي، أو لعالم السلم، عبر منظمة الأمم المتحدة التعددية ظاهرياً، والتفاهم الثنائي ضمنياً ومرحلياً على الأقل. وهكذا يكون التعايش السلمي قد بدأ منذ تلك السنة بمعناه الشامل والعام، أي بانتظار إما الهيمنة لفريق واحد، أو بالوصول إلى التعددية الفعلية، وليس فقط الرمزية كما ظهرت عبر تركيبة مجلس الأمن الدولي. بالفعل لا بدّ من اعتبار منظمة الأمم المتحدة أهم تجسيد لإنجازات سنة ١٩٤٥ استطاع أن يستمر على الرغم من كل الشوائب.

القسم الثاني
عالم ذو رأسين: أمبراطوريتان؟

إن نهاية الحرب العالمية الثانية فتحت مجمل مناطق العالم على التفاعلات الدولية الكبرى، وبالتالي أصبح العالم كلاً يتأثر ويؤثر في آن معاً عبر الفواعل والعوامل العالمية والإقليمية. كانت قد أبرزت نهاية هذه الحرب، كما ورد في القسم السابق، دولتين قادرتين أكثر من أي دولة أخرى في العالم، هذا مع الإشارة إلى وجود أكثر من مقياس لتحديد قدرة الدولة المعاصرة في سنة ١٩٤٥ بالذات. فالمقياس الأول بدا في سنة ١٩٤٥ محصوراً في القدرة العسكرية. إن العودة إلى لهجة المسؤول السوفياتي تؤكد الاعتماد على عدد الفرق العسكرية التابعة لدولة ما لتصنيفها دولة كبيرة وفاعلة أم لا، أو على الأقل، اعتمدت هذه اللهجة على القدرة على مجابهة العدو للاعتراف لأي دولة بحقها في التقرير. فدول شرق أوروبا مثلاً غير جديرة في أن تساهم في اتخاذ أي قرار كونها لم تستطع طرد الألمان من أراضيها بقدراتها الذاتية، لذا احتقرها ستالين. ويلاحظ أن تشرشل ساند إلى حد ما ستالين في هذا الموقف الأخير. كما اعتبر ستالين أن تجنيد خمسة ملايين جندي هو المعيار لأن تكون دولة ما كبيرة، بينما أنزل تشرشل هذا الرقم إلى ثلاثة ملايين. وانطلاقاً من هذا الأساس رفض ستالين في البداية اعتبار فرنسا في عداد الدول الكبرى[١]. وانطلاقاً من هذا المعيار بالذات حصل الكلام في سنة ١٩٤٥، كما سبق وأشير، عن دولتين كبريين أو «دولتين ونصف». وبينما تعامل الأميركيون مع حلفائهم على أساس هذا المنطق، فإنهم في الوقت نفسه لم يتوقفوا عنده، لأنه لديهم مقياس آخر للقدرة يطرحونه على الساحة، وهو الاقتصاد. فالقدرة الاقتصادية ساهمت في جعل الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأقدر على الإطلاق حتى بحسب المقياس العسكري. فإن الوصول إلى نجاح تجربة آلاموغوردو، في تموز سنة ١٩٤٥ (القنبلة الذرية)، كلّف ملياري دولار، كما كان بإمكان الولايات المتحدة، عند نهاية الحرب، أن تفرض هيمنتها على حلفائها عن طريق ديون الحرب، وهذا بعض ما كان يخشاه ستالين. لكن لا بد من الإشارة أيضاً، في سياق الكلام عن مقاييس القدرة الدولية في سنة ١٩٤٥، إلى عنصر ثالث أساسي في قياس قدرة الدولة وهو العنصر الجيوسياسي (والجيوستراتيجي)، حيث بدأ الكلام، منذ صيف هذه السنة بالذات، عن مناطق النفوذ بصورة واضحة، كما ورد في القسم السابق[٢].

نظراً لهذه المعطيات ـ المقاييس الثلاث، بالإضافة إلى النوايا والدوافع عند الدولتين الرابحتين الكبريين للحرب، ونظراً لظهور الخلاف بينهما بسرعة، فشل «النظام»[٣] الذي اتفق على تأسيسه، أي التعددي. فالنظام، الذي استمر التباحث من أجل إحلاله على الساحة الدولية

---

(١) إن ستالين كان يتصرف ويخاطب محاوريه كعسكري، ففي سنة ١٩٤٥ بالذات، رفّع نفسه من رتبة مارشال إلى رتبة قائد عام «Généralissime». وكلامه عن موقع الفاتيكان والبابا مشهور في سؤاله عن عدد الفرق التي يستطيع البابا تجنيدها... وبخصوص الأرقام المطروحة أنظر إلى كتاب:

A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, p.269.

(٢) هذا مع العلم أنه سبق وناقشنا بصورة مفصلة الأسس التي تقوم عليها الدولة الكبرى.

(٣) الكلمة مأخوذة هنا بمعنى Ordre وليس بمعنى Système. نذكّر بأن هذا الموضوع عولج في مكان سابق.

سنوات، نشأ من هذا المنظار ركيكاً في نهاية المطاف، وأتى حق النقض الخماسي غطاءً شفافاً في الحقيقة، منذ اعتماده أساساً للزعامة الخماسية في القرار الدولي (في مجلس الأمن). ويعود السبب الرئيس في هذا الأمر إلى عدم التوازن في قدرات الدول الخمس التي منحت هذا الحق بالتساوي مبدئياً[1]. وتعود البوادر الأولى للدلالة على حلول الثنائية مكان التعددية إلى تطورات النصف الثاني من سنة ١٩٤٥، وبالأخص إلى اجتماع موسكو في الأيام الأخيرة من السنة. ثم لم تلبث سنتا ١٩٤٦ و١٩٤٧ أن كرّستا هذه الثنائية عبر العديد من البوادر، حتى أنه في سنة ١٩٤٧ لم يعد من مجال لإخفاء هذه الظاهرة، إنما أصبح من الطبيعي الكلام في هذه السنة، أو بدأً منها، عن انقسام العالم إلى معسكرين بظل زعامتين متخاصمتين. كان أول إعلان صريح للأمر بنتيجة الاجتماع الذي ضمّ الشيوعيين الأوروبيين في وارسو.

لا بد من اعتبار هذه الظاهرة بمثابة فشل نسبي لبعض الدول «الكبرى» (بمفهوم النظام الدولي المتجسد بميثاق الأمم المتحدة)، وبمثابة فشل كامل لبعضها الآخر. إن الدول المنتصرة في الحرب هي التي اعتُبرت الدول المسؤولة في النظام الدولي في السلم، وبالتالي كان من الطبيعي أن تشترك فعلياً في قرارات السلم. ولما لم تأت المساهمة الفرنسية، أو الصينية، ذات فاعلية كبيرة في النصر العسكري، أمكن بالتالي اعتبار مساهمة الفرنسيين والصينيين في السلم بالقدر ذاته. بينما بريطانيا التي لعبت دوراً فعالاً وأساسياً في الحرب والنصر، باعتراف الأميركيين أنفسهم، لم تستطع عند نهاية الحرب أن تؤثر فعلياً وبنفس القدر في مسيرة السلم (في ما عدا بعض ما حصلت عليه في خريف ١٩٤٤). يمكن القول إن فشل هذه الدول الثلاث في الاشتراك الفعلي والحاسم في القرار الدولي في السلم أتى كاملاً (أو أقلّه شبه كامل). أما «الفشل» النسبي فكان من نصيب الولايات المتحدة الأميركية نفسها. إن روزفلت وبعده ترومن طمحا إلى دور أميركي رئيس في العالم ككل، لكن ظروف نهاية الحرب حالت دون ذلك، وعلى رأسها طبعاً النصر العسكري السوفياتي وبنتيجته موقف ستالين. لقد فرضت هذه الظروف على الأميركيين التقاسم في السلم، كما في الحرب، للمسؤوليات وبالتالي للنتائج. أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فلا يمكن الكلام عن «فشل» وإن نسبي، إلا في إطار واحد وهو الإطار المطلق، أي «الرسالة الكونية الشاملة». لذا، بما يخص الاتحاد السوفياتي آنذاك، من الأفضل الكلام عن نصر عسكري كامل وربح جيوسياسي أكيد، أو بالأحرى يجوز الكلام عن «ربح» نسبي أكيد، وحتى عن ربح كامل إذا ما قيس بطموحات موسكو المباشرة: في سنة ١٩٣٩ (مع المانيا)، أو في سنة ١٩٤٤ (مع بريطانيا)، أو حتى في بداية سنة ١٩٤٥ (في يالطا).

وفي ما يلي محاولة تبيان كيفية إتمام عملية التقاسم وإحلال الثنائية بدل التعددية: فالعالم، الذي دخل الحرب العالمية الثانية متعدد القوى (الاشتراكية والرأسمالية والفاشيستية)، أصبح بعيد نهاية الحرب ثنائياً على الرغم من تعدّد الدول المنتصرة في نهاية الحرب، وبالأخص الدول الأوروبية التي كانت تشكل قوى أساسية على الساحة الدولية حتى الحرب، والتي حافظت بعد الحرب على وجودها الواسع في العالم (عبر الأمبراطوريات الاستعمارية). هنا، لا بد من الإشارة

(١) نذكّر بالدول المقصودة هنا وهي: الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا، وفرنسا، والصين.

إلى أن مفهوماً حديثاً قد حل مكان المفهوم التقليدي للقوى الدولية. فحتى الحرب العالمية الثانية، كانت النظرة السائدة هي تلك الموروثة عن القرن التاسع عشر بالأخص حيث النظام الدولي يعتمد على قواعد واحدة تعتمدها مختلف القوى (أو الدول الكبرى)، وتتعامل على أساسها في التحالف كما في الخصام والصراع[1]. إن نشأة الاتحاد السوفياتي، بعد الحرب العالمية الأولى، لم تؤثر فعلياً في فترة ما بين الحربين على هذه النظرة أو على قواعد التعامل الدولي، كما أن تعامله مع الحرب العالمية الثانية لم يختلف عن تعامل القوى الأخرى مع الحدث وتطوراته وفواعله وانعكاساته. لكن ما إن انتهت الحرب، حتى بدأ يبرز تأثيره المباشر والفعّال على قواعد التعامل الدولي، خاصة من خلال الخلافات، كما ورد سابقاً، حول تفسير الأمور الأساسية وحول كيفية تنفيذ ما اتفق عليه. وبالفعل، برز في سنة ١٩٤٥ بوضوح التيار الجديد في التعامل ما بين الدول والقوى، وبالتالي كان على هذا التيار أن يفرض ذاته ويحقق أهدافه، كما كان على الخط التقليدي السائد حتى ذلك التاريخ أن يدافع عن نفسه ويحول دون تقدم الآخر على حسابه. هكذا، إن بريطانيا مثلاً عمدت إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، كما إلى إعادة الاعتبار الدولي إلى فرنسا منافستها الأساسية التقليدية من أجل مجابهة خطر التيار الجديد. وكانت النتيجة العملية لهذه المواجهة أن تأكد تواجد الخطين التقليدي والحديث مجسدين بالدولتين الكبريين اللتين ما لبثتا أن تزعمتا فريقين، أحدهما مكوّن من قوى ودول تقليدية قائمة، وثانيهما وجب إنشاؤه بحسب قواعد التيار الجديد وبأسرع ما أمكن. عمد الاتحاد السوفياتي، أثناء تنظيمه لهذا الفريق، إلى عدة وسائل، منها الحؤول دون تنفيذ فعلي للمشاركة الحليفة في إعادة تنظيم أوضاع الدول المعنية بالموضوع. لقد جعل هذا الأمر تشرشل يتكلم عما سمّي «بالستار الحديدي» ويندّد به، بالرغم من أنه كان يرى عامة أن الاتحاد السوفياتي احترم تعهداته العائدة لاتفاق سنة ١٩٤٤ الذي اعترف للاتحاد السوفياتي، بحسب القواعد التقليدية، بحقه في الهيمنة الكاملة أو الجزئية على بعض دول شرق أوروبا.

بعد هذه الملاحظات العامة، لا بد من العودة إلى توضيح المبرّرات وعرض أهم الخطوات التي أكدت الانقسام والاقتسام، أي العملية المزدوجة التي أدت إلى قيام وتدعيم الثنائية الدولية. إن الرأسمالية والاشتراكية تشاركتا في هذه العملية التي ثبتت دور الدولتين الكبريين العالمي. في ما يلي طرح لهذا الموضوع على أربع مراحل: وضع وتثبيت نهج التعامل الدولي لما بعد الحرب، مبرّرات وظروف قيام الثنائية، الإعلان عن الثنائية وتحمّل المسؤوليات، وصولاً إلى الزعامة الثنائية في الممارسة.

١ - وضع وتثبيت نهج التعامل الدولي لما بعد الحرب:

ظهرت أول دلالة علنية وواضحة على التباعد وتدهور قواعد التعاون ما بين الدول الكبرى «الثلاث» (في يالطا وبوتسدام) بعد إخفاق اجتماع لندن لوزراء الخارجية، في أيلول ١٩٤٥، في

(١) كان يسيطر نظام التوازن ما بين الدول الخمس الكبرى.

الإزفيستيا في مقالة تنبّه إلى خطورة الوضع[١]. وتلتها الخطابات الرئاسية في الخريف[٢] مؤكدة الخلافات الأساسية في النظرة إلى الأمور. وحلّ بعد هذا، أي في ربيع وصيف سنة ١٩٤٦، الخلاف في الأمم المتحدة حول مشروع مراقبة القنبلة الذرية وتسليم سرّ هذا السلاح لهيئة دولية، الأمر الذي بادرت إلى اقتراحه الولايات المتحدة الأميركية. لقد صعّد هذا الخلاف حدّة وخطورة حالة العلاقات ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة التي كانت قد تردّت، منذ مطلع السنة، بنتيجة قضية إيران والإنسحابات العسكرية منها، وبالأخص بشأن الانسحاب السوفياتي الذي كان أول موضوع طرح على الأمم المتحدة.

إن ذكر هاتين القضيتين كرئيستين في العلاقات الدولية، خلال سنة ١٩٤٦، يعود إلى كون كل منهما تتميز بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية الواسعة النطاق، ولكونهما معاً أكدتا، خلال هذه السنة، أن كلاً من الدولتين الكبريين تتخوف من هيمنة الأخرى الكاملة على العالم. إنه من المفيد هنا تفسير هذه الأبعاد، وبالتالي خطورة الوضع والمجابهة الدبلوماسية بين الدولتين. مع الإشارة، بالمناسبة، إلى أن الاهتمام بالعلاقات بين الدول والحكومات، على الصعيد الدبلوماسي، لا يعمد إلى استبعاد العناصر الأخرى الفاعلة أو المؤثرة على الساحة الدولية إلا بهدف تبسيط الدراسة فقط. هذا مع العلم أن الظاهرة الدبلوماسية هي التي احتلت، في هذه المرحلة، المكانة الأولى في العلاقات الدولية.

إن قضية إيران، في بداية سنة ١٩٤٦، كانت أولاً تأكيداً على أن مباحثات وإتّفاقات نهاية الحرب لم تحل نهائياً المشاكل المطروحة، وبالأخص تلك التي اعتبرت في حينه ثانوية. وثانياً، كانت قضية الوجود العسكري والانسحاب تخفي أمراً أساسياً أي بعداً سياسياً واقتصادياً، أو بالأحرى جيوسياسياً وجيوستراتيجياً. فإن النية في البقاء عسكرياً في إيران، الذي أكده وصول تعزيزات عسكرية سوفياتية إلى شمال إيران (أي إلى جنوبي الحدود السوفياتية) ليلة موعد الانسحاب المحدّد دولياً، عنت للأميركيين والبريطانيين أن الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد مبدئياً (أي نظراً لانتهاء الحرب منذ شهور طويلة) بحاجة عسكرياً لإيران، إنما يخفي هدفاً أبعد. فالاتحاد السوفياتي كان يعمل في الواقع للحصول على حصة من البترول الإيراني، وبالتالي لتثبيت نفوذه في منطقة مجاورة بإمكانها أن تشكل حلقة في منطقة النفوذ السوفياتية المزمع إنشاؤها، كما بإمكانها أن تشكل أيضاً قاعدة إنطلاق إلى الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وأن تهدد المصالح الأوروبية فيهما. لكن طرح الموضوع على الأمم المتحدة جعل ستالين يفضل التراجع ولو مؤقتاً، أو بالأحرى يعدّل الخطة. يمكن تفسير الأمر بأن ستالين لم يرد، على الأغلب، أن يظهر بأنه البادىء في نقض الاتفاقات، بالإضافة إلى أنه كان منشغلاً في شرق أوروبا حيث كان ينصبّ اهتمامه الأول آنذاك[٣].

---

(١) إن المقالة المقصودة المنشورة في الصحيفة السوفياتية بمناسبة الاختلاف الذي حصل بين وزراء الخارجية الأربعة في لندن والذي تناولناه سابقاً اعتبر أن أسس التعاون بين الدول الثلاث الكبرى اهتزت. وكان لهذا الرأي فحواه وانعكاساته الدولية.

(٢) أنظر بشأنها القسم السابق.

(٣) بخصوص تفاصيل هذه القضية، يمكن العودة إلى كتاب:

J.-B Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, pp.460-463.

أما قضية القنبلة الذرية، وبالأخص الاختلاف الأميركي السوفياتي بين الممثلين في الأمم المتحدة باروك وغروميكو، في صيف سنة ١٩٤٦، حول موضوع كيفية مراقبة هذا السلاح دولياً، وبالأخص حول الطرح الموازي بخصوص حق النقض في مجلس الأمن، فأكدت أن العالم أصبح أمام عملاقين يريد كل منهما السيطرة. إن الولايات المتحدة الأميركية انتهت، في هذه القضية، إلى الرجوع عن الاقتراح القائل بوضع مناجم المواد المستعملة في صناعة القنبلة الذرية تحت إشراف دولي، اعتباراً منها (موقف باروك) أن الأمر يعرّض الاقتصاد الرأسمالي للخطر. فبرنارد باروك كان يرى آنذاك أن تحقيق مثل هذا الأمر يعني اقتصادياً خطوة أولى باتجاه تعميم الاشتراكية في العالم، حتى وإن كان الاقتراح متأتياً عن الأميركيين ومقابل وضع مميّز للولايات المتحدة الأميركية. ومن جهة أخرى، أتى اقتراح باروك بخصوص إلغاء حق النقض بهدف أن تصبح عملية الإشراف الدولي على السلاح الذري ذات فاعلية، أي: إفساح المجال للأمم المتحدة كي تستعمل التهديد بالحرب لأي دولة تخلّ باتفاق دولي حول الموضوع. يفسر البعض الأمر بكون الأميركيين، عندما ذهبوا إلى حدّ اقتراح التنازل[1] عن السلاح الذي يميّزهم عن سواهم من الأمم، كانوا يتحضرون في الواقع لفرض الخوف على العالم بأجمعه، وللبقاء بالتالي الأقوى على الساحة. ويذهب هذا التفسير إلى القول بأن الاقتراح الأميركي، بالتنازل عن سر القنبلة الذرية، كان يعتمد على اقتناع لدى الأميركيين بأن الاتحاد السوفياتي لن يقبل بموضوع الرقابة الدولية التي تتيح لهم معرفة ما يجري في الاتحاد السوفياتي نفسه، وبأنه لن يقبل بموضوع إلغاء حق النقض الذي يحرم الاتحاد السوفياتي من السلاح الوحيد الذي يمكّن هذا الأخير مرحلياً من مواجهة الولايات المتحدة، بحسب القواعد الجديدة[2]. أما الموقف السوفياتي فكان مختلفاً تماماً عن الموقف الأميركي. فإن غروميكو اقترح بأن يتسلّم مجلس الأمن الدولي الرقابة على القنبلة الذرية مع الحفاظ على حق النقض[3].

اعتبرت هاتان القضيتان في كثير من الدراسات بمثابة حدثين عابرين ومعبّرين وليس أكثر. ربما كان بالإمكان أخذ الأمر بهذه البساطة، إلا أن حصول الحدثين في النصف الأول من سنة ١٩٤٦ بالذات لا بد وأنه يعني أكثر من كونهما عابرين. ففي هذه الفترة بالذات، كان ستالين يؤكد أنه على الاتحاد السوفياتي ألا ينتظر حلول السلم (في التاسع من شباط)، وكان تشرشل يتكلم لأول مرة، في الولايات المتحدة الأميركية بالذات، عن «الستار الحديدي» الذي يقيمه الاتحاد السوفياتي في أواسط أوروبا (في الخامس من آذار)، وكان ترومن يضع خطوط سياسته لمواجهة «أطماع حلفائه القدامى الإمبريالية»[4]. إن وجود دوافع كافية عند كل من الفريقين للتخوف من الآخر، ونظرة كل من الدولتين إلى الأخرى وكأنها تريد الهيمنة الكاملة على العالم، لأمور تسمح بوضع هاتين القضيتين في الإطار الأوسع والأشمل. وهذا يعني أن كلاً من الفريقين

---

(١) عرف عامة الاقتراح الأميركي بالتنازل عن سر القنبلة الذرية لهيئة دولية مختصة باسم «مشروع باروك».

(٢) يمكن العودة إلى بعض التفاصيل في الكتاب المذكور أعلاه نفسه، ص ٤٣١ و٤٣٢.

(٣) بخصوص التفسير السوفياتي للقضية أنظر في: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp.140-146.

(٤) يمكن العودة إلى عرض للمواقف في كتاب:

Pierre Melandri, *La Politique extérieure des Etats-Unis de 1945 à nos jours*, P.U.F., 1982, pp.59-61.

كان يعمد إلى تسجيل أكثر ما أمكن من النقاط مقابل الآخر، ويتأكد في الوقت نفسه من مدى استعداد الآخر على تقبل أي تقدم من جهته، في حين يحاول هو أن يظهر كفريق مستعد لكل التنازلات اللازمة من أجل متابعة التعاون والحفاظ على السلم، بينما الآخر هو المسؤول عن ضعف الثقة وتضاؤل التعاون. في الواقع، كان قد أصبح لدى كل من الفريقين في سنة ١٩٤٦ ما يكفي من المآخذ على الآخر لاعتمادها سبباً للحذر والتخوف، كما أنه يبدو أن كلاً منهما كان قد حدّد سياسته وكان بحاجة إلى التبريرات الكافية لتطبيقها. فإعطاء أهمية واضحة لهاتين القضيتين يعني أنهما كانتا مناسبتين لإظهار حسن النوايا قبل إظهار الأنياب الحادة. هذا مع التأكيد على أن كلاً من الدولتين الكبريين كانت قد برهنت، في أواخر سنة ١٩٤٥، عن أنها تنوي الاحتفاظ بمنطقة نفوذها، كما ظهر جلياً من المساومة الثنائية بين الوزيرين الأميركي برنز والسوفياتي مولوتوف في أيلول ١٩٤٥[1]. ويبقى أن الأهم هو أن الفريقين أظهرا، منذ پوتسدام، الميل إلى حلّ المشاكل الأساسية بينهما، كما سبق وورد، ومعنى هذا أن الاثنين كانا يطمحان على الأقل إلى إدارة مشتركة للعالم: إن هذا يقرب كثيراً من الكلام عن الزعامة الثنائية. لكن كان لا بد من تجسيد النوايا عملياً في حال اقتنع الإثنان، كل من جهته، بأن تقاسم الزعامة أمر لا بد منه نظراً لعدم توصله هو لأن يكون هو نفسه الزعيم الأوحد. تحلّ في هذا الإطار بالذات إذن قضيتا إيران والقنبلة الذرية، في سنة ١٩٤٦، من حيث إنهما أكدتا عزم كل من الدولتين الكبريين على فرض ذاتها على الساحة الدولية.

هكذا، يعتبر النصف الأول من سنة ١٩٤٦ بمثابة الفترة التي حدّدت فيها الخطوط الأساسية لسياسة الزعامة الثنائية في النظام الدولي، وكانت القضيتان المذكورتان في الواقع بمثابة مجال لاختبار النوايا والقدرات. توجد براهين واضحة، وإن لم تكن كافية دوماً أو قاطعة، على أن مرحلة جديدة هي قيد التحضير، بانتظار الفرصة المناسبة للإعلان عن البدء فيها، بعد تحضير الأجواء لها، وإن بأساليب مختلفة.

إذا كان ترومن مصمماً على الهيمنة أو على الأقل على التقاسم، هذا يعني أنه كان قد قرر اعتماد خط كوني تدخلي، لكن كانت ما تزال تعترضه عقبة كبيرة للتنفيذ. والمقصود بالعقبة هذه، هو الرأي العام الأميركي الذي كان يفضل العودة إلى انشغالاته الداخلية وترك الساحة الدولية للآخرين، كما حصل بعد الحرب العالمية الأولى. لكن تصميم ترومن وجد دعماً له، أو تبريراً متيناً لنهجه، في تقرير للقائم بأعمال الولايات المتحدة في موسكو، الذي يظهر أن لدى شعب الاتحاد السوفياتي شعوراً متوارثاً بالخطر الخارجي، يعمّقه المسؤولون المعاصرون إلى حد الاقتناع بعدم وجود إمكانية للتأقلم المستمر مع الولايات المتحدة الأميركية. ويصل التقرير إلى ما معناه أن هذا الأمر لا بد من أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى العمل على القضاء على «سلطة الولايات المتحدة

---

(١) يبدو أن جايمس برنز، الوزير الأميركي، قد عرض على نظيره السوفياتي التعهد بمنع المانيا مستقبلاً من التسلّح مقابل انسحاب سوفياتي كامل من شرق أوروبا. كما أن مولوتوف، الوزير السوفياتي، اقترح من جهته أنه إذا قبل الأميركيون بالحكومة الرومانية يعود هو عن رفضه لمشاركة فرنسا والصين في تحضير معاهدات الصلح.
راجع: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.293 et 294.

الدولية»[١]. هكذا، ومن أجل تذليل العقبة الأساسية، استعان ترومن أولاً بالتقرير السري المذكور، والذي أعطي أهمية كبيرة في حينه في أوساط الخارجية الأميركية، وثانياً، وبالأخص، استعان بتشرشل، الذي كان منذ سنة ١٩٤٥ أكبر المتخوفين من الخطر السوفياتي، ليوضح للأميركيين الواقع الدولي المستجد. فأثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في بداية السنة، تولى تشرشل مهمة إظهار المخاطر أمام الشعب الأميركي، أي تلك المخاطر التي لا بد من أن تعاني منها الشعوب مستقبلاً من جراء السياسة السوفياتية، مستعيناً بصورة «الستار الحديدي»، وبكون الاتحاد السوفياتي أصبح يهيمن على مصير الشعوب الواقعة شرقيه، وهذا يعني وجود خطر كامن على السلم العام[٢]. يعتبر هذا الأمر بمثابة خطوة أساسية أراد منها الرئيس الأميركي التوجه إلى الشعب الأميركي لإقناعه بضرورة رصّ الصفوف لمواجهة الخطر الشيوعي السوفياتي، وبالأخص لحضّه على القبول بالتهيؤ لهكذا مواجهة نفسياً ومادياً، وخاصة عسكرياً واقتصادياً.

ومما يؤكد كون ترومن صمّم على اعتماد الزعامة، وإن الثنائية، موقفه في بداية سنة ١٩٤٦ بالذات ليس فقط من حليفه وخصمه السوفياتي في آن، إنما وبالأخص من حليفته وصديقته بريطانيا التي يدين لها بالكثير لصمودها في الحرب وتحمّلها الأعباء الكبيرة. إن ترومن رفض آنذاك عرضاً بريطانياً للتحالف بين الدولتين. ويمكن تفسير هذا الموقف هنا بأمرين: الأول، لا يريد ترومن التحالف مع دولة استعمارية، مما يؤثر على صورة الولايات المتحدة الأميركية المميّزة والمثالية؛ والثاني، إن ترومن الذي ربما قد يقبل بالتقاسم مع خصمه الصلب إن اضطره الأمر، ليس مستعداً البتة لأن يتقاسم الزعامة أيضاً مع حليفه الضعيف، مع عدم إدراكه الكامل لدرجة ضعف بريطانيا آنذاك. وتأتي استقالة هنري والس، وزير التجارة الأميركي، في ربيع سنة ١٩٤٦، وإن كانت أمراً داخلياً في ظاهرها، برهاناً ساطعاً على أن ترومن لم يكن يقبل، في حينه، بتقاسم مناطق النفوذ والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، والتنازل عن الهيمنة الدولية. وهذا يعني أن ترومن الذي كان يعلن في صيف سنة ١٩٤٥ أن بلاده هي الأقوى على الإطلاق في العالم، لم يكن مبدئياً مستعداً لتقاسم الزعامة، لكن في حال اضطره ستالين إلى ذلك فإنه يقبل به مرغماً.

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فيلاحظ أن ستالين لم يكن يواجه الوضع على نفس الأسس مع الأميركيين، أو حتى على أسس متشابهة. لقد كان على ستالين أولاً أن يثبّت، تدريجاً على الأقل، ما استطاع الحصول عليه ولو جزئياً في نهاية الحرب. ويدخل هذا في صلب الماركسية ـ اللينينية ـ الستالينية أي: الاشتراكية في روسيا، ثم الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، والآن في عدد من دول شرق أوروبا، بانتظار ما هو أبعد. وهذا يعني، بالنسبة للمسؤولين السوفياتيين، نشأة

---

(١) إن الدبلوماسي المقصود والذي بقي اسمه لفترة أمراً سرياً هو جورج كينان (George Kennan). لقد اعتبر كينان بنتيجة هذا التقرير وتأثيره أحد أكبر مصمّمي السياسة الأميركية الخارجية لما بعد الحرب، واعتبر خاصة من أكبر المتصلبين تجاه الاتحاد السوفياتي. إن هذا الاعتبار صبغ كينان لوقت طويل حتى إنه حاول في ما بعد أي في السبعينات والثمانينات التخفيف من دوره وأهميته وقيمة تأثيره بالتالي على السياسة الأميركية الدولية عامة بعيد الحرب.

(٢) ألقى ونستون تشرشل، الزعيم المحافظ البريطاني آنذاك، خطابه الشهير بهذا المعنى في الخامس من آذار في الولايات المتحدة الأميركية، في فولتون ـ ميسوري. وفي هذا الخطاب بالذات تكلم لأول مرة، في العلن على الأقل، عن «الستار الحديدي». ونشير هنا إلى أن العبارة تعود في أساسها إلى المسؤول الألماني غوبلز.

«النظام الاشتراكي الدولي». ومن ثم كان على ستالين تحديد كيفية المواجهة الأوسع والأشمل أي الدولية. لكن يجب ألا يفهم من هذا أنه لم يكن لدى ستالين نهج دولي كوني منذ تلك الفترة بالذات. فالشيوعية في أساسها كونية شمولية في رسالتها وهدفها. وكان قد ورد الكلام سابقاً عما سمي «مخطط» ستالين الهادف إلى الوصول لتحقيق الهيمنة الشاملة على مراحل. وبالتالي، كان ستالين منشغلاً في تثبيت عملية أساسية، وهي تحطيم «الطوق الرأسمالي الذي أحاط بالاتحاد السوفياتي مدة ربع قرن»، وهذا عن طريق «إرادة الشعوب المحرَّرة في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية بالتوجه نحو التحالف والصداقة مع الاتحاد السوفياتي». فتأثير الاتحاد السوفياتي على الشؤون الدولية اعتبر من قبل السوفياتيين «من أهم النتائج السياسية للحرب العالمية الثانية»، كما أن الانتصار السوفياتي في الحرب «خلق ظروفاً تسمح بتدعيم الاشتراكية على المستوى الدولي»، «والوضع الدولي كما النفوذ السوفياتي كانا يتعززان، والظروف تصبح أكثر ملاءمة لهجمة قوية من قبل القوى الثورية على مواقع الامبريالية»[1]. يلاحظ من خلال هذه الصورة، التي وضعها السوفياتيون في ما بعد، لدور الاتحاد السوفياتي في أوروبا والعالم، بأنه دور قيادي لزعامة تطمح إلى أن تكون كونية، وإن بصورة متدرجة مع الأخذ بعين الاعتبار للإمكانات والظروف. يستنتج من هذا أن السياسة السوفياتية هي في آن كونية تدخلية وهجومية، واقعية وتجريبية[2].

إن السياسة السوفياتية في سنة ١٩٤٦ تشكل بحد ذاتها أفضل برهان عملي على كونها تدخلية، بالرغم من أنه في الوقت نفسه كان الزعماء السوفياتيون يتهمون حلفاءهم وحدهم بالتدخلية. لكن هذا البرهان يقع ضمن نظرة واسعة وشاملة للعالم. فالنظرة إلى الشعوب والدول الصغيرة تعتبر هنا أفضل برهان على السياسة السوفياتية الهادفة إلى الهيمنة. فبعد فشل لينين في تحريك «الشعوب المستعمَرة» في أوروبا وخارجها، أخذ المسؤولون السوفياتيون، وخاصة ستالين، يحتقرون الشعوب التي لا تستطيع التأثير في مجرى التاريخ. وظهر موقف ستالين هذا أكثر ما يكون بعد ظهور مبدأ روزنبرغ الألماني في أواسط الحرب، أي المبدأ القائم على تحريك الشعوب بما فيها السوفياتية ضد الحكم السوفياتي عن طريق إحياء روح القوميات ضد الهيمنة الروسية. ففي سنة ١٩٤٥، وبالرغم من قبول ستالين بمبدأ إشراك الشعوب والدول الصغيرة في المنظمة الدولية، كان الزعيم السوفياتي يعتقد ويؤكد أن هذه الشعوب لا بد وأن تقع فريسة سهلة للسياسة الأميركية، وخاصة للقدرة الاقتصادية الأميركية، وبالتالي إنه لا يحق للولايات المتحدة الأميركية الكلام عن تعادل الفرص أمام الشعوب والمساواة بين الدول. لذا كان الاتحاد السوفياتي واقفاً في سنة ١٩٤٦ موقف المدافع عن حقوق هذه الشعوب والدول أمام خطر الهيمنة الأميركية الاقتصادية، ما يعني عملياً محاولة لتبرير سياسته، بشكل خاص في أوروبا، بأنها تقصد حماية هذه الشعوب[3].

بالفعل، كما ترومن كذلك ستالين: كان كل منهما بحاجة لأن يبرر سياسته. لكن بالنسبة للأول، يجب تبريرها بالأخص تجاه الرأي العام الداخلي للحصول على حرية التحرّك في الخارج.

---

(١) مقتطفات من كتاب: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp.6-12.

(٢) يمكن الرجوع إلى صورة سريعة وواضحة لتحديد هذه السياسة في كتاب:
Hélène Carrère d'Encausse, *L'Empire éclaté*, Flammarion, Paris, 1978, pp.11-17.

(٣) خطاب مولوتوف، وزير الخارجية السوفياتي، في باريس بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٤٦.

وبالنسبة للثاني، يجب تبريرها تجاه الرأي العام الدولي بغية فسح المجال لنشاطه الواسع. يمكن القول إن الزعيمين كانا في سنة ١٩٤٦ قيد تثبيت مذهبيهما أو نهجيهما في السياسة الدولية: من جهة، مواجهة الخطر الشيوعي السوفياتي؛ ومن جهة ثانية، كسر الطوق الامبريالي الخانق. وكان كلّ من الإثنين ينتظر الحدث الذي يبرر كفاية التحرك باتجاه المرحلة التالية، أي تنفيذ نهجه وسياسته. لا بد من الإشارة أخيراً إلى أن كلاً من الإثنين كان يحاول في هذه المرحلة أن يبدو وكأنه الفريق المدافع عن الذات والأهداف العليا والمثالية وعن الشعوب المستضعفة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من خلافات أساسية في التفسير.

٢ ـ مبرّرات وظروف قيام الثنائية:

خلال سنة ١٩٤٦، توالت التطورات متزايدة في الوضوح، كما تهيأت الأجواء تدريجاً، لتأتي بداية سنة ١٩٤٧ بالتبريرات الكافية للانتقال من التخطيط والإقناع إلى التنفيذ. دلّت التطورات عملياً على أن الثقة ضعفت بشكل أكيد بين الحلفاء مساهمة في المزيد من التباعد، حتى إنه أصبح ممكناً الكلام عن إنعدام الثقة بينهم وتلاشي إمكانية التفاهم والتعاون ما بين الفريقين (السوفياتي من جهة والآخرين من جهة ثانية) في السلم، كما كان قد اتفق عليه في سنة ١٩٤٥. فمن جهة، حالت، بشكل خاص، السياسة السوفياتية في شرق أوروبا دون ركون الأميركيين والحلفاء الآخرين إلى موسكو، بحيث إنه لا الانتخابات جرت ولا الحكومات تألفت بحسب المفهوم ولا الصورة اللذين كان يراهما هؤلاء من خلال الاتفاق على أوروبا المحررة، أو على ديمقراطية إعادة البناء السياسي للدول الأوروبية التي أصبحت واقعة، حسب عبارة تشرشل، في الجهة الأخرى من الستار الحديدي. ومن الجهة الأخرى، أتى إبعاد هنري والس عن وزارة التجارة، في الولايات المتحدة الأميركية، دلالة على أن السياسة الأميركية لا تنوي تقديم تنازلات مستقبلية للحفاظ على ثقة السوفياتيين، عن طريق إزالة الخوف الكامن في موسكو من قدرة وسياسة الولايات المتحدة الأميركية[1]. فإبعاد والس كان نذير سياسة غير مهادنة، وربما أمكن اعتبارها، إلى حد ما، سياسة تخوف من الأسلوب السوفياتي في التفسير والتصرف، أو بمثابة سياسة رد فعل طبيعي تجاه الخصم الطبيعي، أو المنافس الحقيقي في السياسة التدخلية والكونية.

هكذا جاءت سنة ١٩٤٧ حاملة، منذ بدايتها، المبررات الكافية للانتقال من التخطيط إلى التبرير والتنفيذ. إن هذه السنة تعتبر، بحد ذاتها، سنة القرار وبداية العمل الجدّي لتثبيت الزعامة الدولية، ركائز وحدوداً، أو بالأحرى لإقتسام الزعامة على أساس حدود نهاية الحرب، هذه الحدود

---

(١) إن هنري والس، الذي كان سابقاً نائباً للرئيس روزفلت والذي استبعد عن هذا المنصب في انتخابات سنة ١٩٤٤، كان لولا هذا الإبعاد مؤهلاً لأن يكون مكان هاري ترومن رئيساً للولايات المتحدة. كان يعتبر والس بأنه يجسد أكثر من غيره سياسة روزفلت، لذا كان اقتراحه بشأن القنبلة الذرية، أي التنازل عن سر صنعها، وبشأن التنازلات الأميركية عامة لإزالة الخوف السوفياتي على اعتبار أنه من المرجح أن روزفلت نفسه كان تصرف بهذا الشكل. في كل الأحوال، يقترب هذا الموقف من موقف عائلة روزفلت مخطِّط سياسة العالم المفتوح على بعضه والذي كان مفترضاً أن تتابع الولايات المتحدة تحقيقه.

التي تجسدها، بشكل خاص، حدود مناطق تواجد الجيش الأحمر السوفياتي والهيمنة الشيوعية على الحكم في بعض أوروبا.

وعلى صعيد آخر، تعتبر سنة ١٩٤٧ منذ مطلعها تاريخ نهاية عهد لجزء مهم من العالم، أي نهاية عهد «السلم البريطاني». فإن المسؤولين البريطانيين أخذوا، منذ شهر شباط، يعلنون عن اضطرارهم للتنازل عن نفوذهم، نظراً لضعف إمكاناتهم في الحفاظ على هذا النفوذ في عدد من المناطق الواقعة ضمن امبراطوريتهم العظمى، مباشرة أو بصورة غير مباشرة. إن هذا التطور الخطير والسريع والمفاجىء إلى حد بعيد طرح مشكلة جديدة على الساحة الدولية، وبالأخص بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية[١]. كان على هذه الأخيرة، وبسرعة، مواجهة هذه المشكلة، خاصة بشأن كل من اليونان وتركيا حيث بدا غياب بريطانيا منفذاً يؤدي مباشرة إلى حلول النفوذ السوفياتي مكان نفوذ بريطانيا. وبالتالي، بعد تجربة سنة ١٩٤٦ في شرق أوروبا، ظهر أن «الستار الحديدي» لا بد وأن يشمل هاتين الدولتين اللتين لم تكونا أصلاً ضمن حصة الاتحاد السوفياتي، بحسب اتفاق خريف ١٩٤٤، إنما كانتا تهمان موسكو كثيراً. ففي اليونان حركة ثورية تدعمها الشيوعية، خاصة عبر الحدود الشمالية، لقلب نظام الحكم، بينما كانت بريطانيا تدعم الحكم بوجه الثائرين عليه. وبشأن تركيا، كان قد طرح في مباحثات نهاية الحرب موضوع حق المرور عبرها، أي في المضائق، وهو يهم بشكل خاص الاتحاد السوفياتي. كان قد انتهى بحث هذا الموضوع في صيف سنة ١٩٤٦ إلى تدخل أميركي لإقناع موسكو بالتراجع عن مطالبتها بالمشاركة في حماية المضائق، وبالحصول على بعض المناطق الواقعة على البحر الأسود[٢]. يضاف إلى هذا الأمر أنه، مع بداية سنة ١٩٤٧، كان الشيوعيون قد سيطروا على معظم حكومات بلدان شرق أوروبا وبعض وسطها، وذلك بأساليب مختلفة لكن دوماً، وبلا شك، بدعم سوفياتي مباشر[٣].

هكذا، وفي آن واحد تقريباً، تأمّنت المبررات، أي عملياً الأحداث والظروف الملموسة والظاهرة، لتبدأ كل من الدولتين الكبريين في تركيز دعائم زعامتها في منطقة تصبح خاصة بها لا ينازعها عليها أي فريق آخر من أي اتجاه كان، صديقاً وحليفاً كان أم خصماً ومنافساً. وفي هذه المناسبة ظهرت التحديدات الواضحة للمواقع والمواقف. فحتى هذه السنة، كانت ما تزال تحديدات فترة الحرب هي السائدة، أي «الحلفاء» و«الأعداء» و«المحور»... أما الآن، ومع توقيع العديد من معاهدات الصلح والعديد من معاهدات الصداقة أو التعاون، يتخذ مفهوما الحليف والعدو مضامين جديدة ويغطيان بالتالي مواقع ومواقف جديدة ومناطق جغرافية مختلفة.

إن سنة ١٩٤٧ هي سنة الانقسام والاقتسام الفعليين على أساس وجود دولتين كبريين فقط، بحيث إن الدولة الكبرى الثالثة في الحرب و«نصف» الدولة الكبرى عند نهاية الحرب، أي

(١) سبق وطرح موضوع سقوط الامبراطوريات الاستعمارية في جزء خاص.

(٢) لقد احتلت هذه القضية موقعاً مهماً في العلاقات الدولية خاصة في فترة ١٩٤٤ - ١٩٤٦ بحيث حصل الاتحاد السوفياتي على اعتراف بضرورة إعادة النظر في اتفاقية **Montreux** لسنة ١٩٣٦ التي تعطي تركيا حق حماية المضائق. هذا مع العلم أن تواجد قوات سوفياتية على طول الحدود مع تركيا كان قد لوحظ منذ أواخر سنة ١٩٤٥. يمكن العودة إلى صورة مفصلة عن الموضوع في كتاب:

A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, pp.336-341.

(٣) يعالج هذا الموضوع في قسم لاحق مخصّص له.

بريطانيا، انسحبت الآن، أو هي قيد الانسحاب من الساحة، آملة في أن يسجَّل هذا الانسحاب لصالح حليفتها وصديقتها الأميركية، على الرغم من الخلافات التي حصلت بينهما. إن هذا الانسحاب البريطاني، المتوافق مع ميل سوفياتي إلى التوسع حيث تبرز إمكانية فراغ بريطاني، ومع نية أميركية في عدم فسح المجال أمام الشيوعية ومعها الاتحاد السوفياتي في التوسع، شكّل الظرف الأبرز لتبرير التحرك من هنا وهناك. وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أمر مهم، ليس على صعيد الخطة والنهج بحد ذاتها، إنما على صعيد تقنية التحرك التي استمرت طويلاً قاعدة التعامل بين الزعامتين. إن هذه القاعدة تقوم على إظهار «الآخر» بأنه هو البادىء بأي تصعيد، أي بمعنى آخر، إظهار أي تحرك وكأنه مجرد «ردّ فعل» وليس «فعلاً» بحد ذاته. هكذا تتراكم في كل ظرف أو قضية ردود الفعل على ردود الفعل، ويصعب عندها التمييز الصحيح والنهائي «للفعل» مصدر ردود الفعل المختلفة. فإن كلاً من الفاعلَين الأساسيين الكبيرين ومن الفواعل الأخرى، وخاصة من بينها الدول والحكومات وعلى مختلف المستويات على الساحة الدولية، يبحث في معظم الظروف (إن لم يكن في مجملها) عن «الفعل»، وإن غير الظاهر، الصادر عن الآخر، وحتى عن النوايا، ليأتي تحرّكه هو رداً على فعل. وبالتالي، يبدو الأمر وكأن في هذه القاعدة ما يؤمّن المبرر المعنوي للتحرك ضمن خطة مسبقة مخفية، أو حتى معلنة.

لقد أصبح هذا المبرر المعنوي المقصود ركيزة أساسية في العلاقات الدولية عامة، أي السياسية والعسكرية، أو الاقتصادية والثقافية وغيرها. إن هذا المبرّر يأتي بهدف الإقناع بحسن النية، أو حتى بإظهار الحافز إلى التحرك دفاعياً، أي دفاعاً عن الذات أو عمّا تمثله هذه الذات جيوسياسياً من مبادىء ومثاليات، وبالتالي قد يكون خدمة لمصير الإنسانية والفرد في آن معاً... وهنا تتصل، ظاهرياً إلى حد التلازم، السياسة الدولية بالأخلاق، بحيث تعبّر الأهداف التوسعية والمصلحية عن ذاتها بطموحات أخلاقية إنسانية شاملة. وهنا أيضاً، إلتقى ظاهرياً الاتجاهان الأساسيان في العالم المعاصر على القول «بالديمقراطية»، في الوقت الذي اختلفا، لعشرات السنين، حول «حرية» و«حقوق» الشعوب والأفراد، وغيرها من الأمور والمفاهيم الأساسية لتنظيم «المجتمع» الدولي ككل والمجتمعات الوطنية، على الأقل مرحلياً، بانتظار تفكّك ركائز أحد هذين الاتجاهين.

اعتباراً من سنة ١٩٤٧، بدأت تتضح أسس الثنائية وكذلك هذه القاعدة في التعامل. ولقد استمرت هذه القاعدة عملياً في التأثير على العلاقات الدولية بنسبة كبيرة حتى عند ظهور بوادر التعددية على صعيد الدول والحكومات والفواعل الأخرى المختلفة. إن الاعتماد على هذه القاعدة يؤدي في هذا السياق إلى استنتاج غير منطقي إنما واقعي، وهو أن مختَلف الفواعل هي عامة في موقع الدفاع. يوجد تفسير واحد في هذا النطاق، وهو أن كل فريق يدافع عن قناعاته ومن ضمنها عن مصالحه، فيصبح عندها الفعل بمثابة ردّ الفعل الطبيعي لمواجهة الخطر الخارجي، حتى وإن كان هذا الخطر في حال السكون المرحلي ربما، أو كان مزعوماً، أو منسوباً إلى نوايا خفية.

انطلاقاً من هذا الأمر، يواجه دارسو ومحلّلو العلاقات السياسية الدولية، عندما يصلون إلى فترة ما بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالأخص إلى سنة ١٩٤٧ بالذات، حيث الخطوات

الأولى الكبرى والعلنية، وحيث الاعتراف بانقسام العالم إلى اثنين، مشكلة علمية تقنية وهي التمييز ما بين الفعل الحقيقي وردّ الفعل الأول عليه. وهكذا اختلف هؤلاء، عند القيام بهذه العملية، في التقدير، وبالتالي افترقوا هم أيضاً إلى فريقين أساسيين، أحدهما يعتبر الأميركيين مسؤولين عن الانقسام وبالتالي عن انعكاساته الدولية، وثانيهما يعتبر الاتحاد السوفياتي مسؤولاً أو بالأحرى المسؤول عن ذلك. وذهب الخلاف بين هؤلاء الباحثين إلى حد جعل زعماء الفريقين الهدف الأساسي، أحياناً كثيرة، للدرس والتحليل. أي هل يكون ستالين المسؤول أم ترومن؟ وهل كان العالم قد وصل إلى ما وصل إليه لو بقي روزفلت حياً في السنوات الأولى لما بعد الحرب؟ وهل كان لتشرشل تأثيره في تباعد الزعماء الأميركيين والسوفياتيين؟ هذا بعض من الأسئلة المطروحة في هذا الشأن على صعيد الباحثين في الغرب عامة. أما في الشرق، فالموضوع لم يطرح إلا من زاوية واحدة، أي مسؤولية الغرب والتي بدت محسومة أصلاً بالنسبة للباحثين السوفياتيين خاصة. لكن هذا لا يعني أن البحث والجواب أو الأجوبة تتوقف على مستوى الدراسة والتحليل الذهني والحدَثي، بل كان النطاق أوسع من هذا بكثير، بحيث إن الحكومات والزعماء هنا وهناك حلّلوا وحددوا المسؤوليات، أحياناً مباشرة وأحياناً أخرى بعد مضي فترة من الزمن. لكن الفرق يبقى قائماً بين استنتاجات وتحديدات المسؤولين السياسيين وتحقيقات وتحليلات الباحثين العلميين (على مختلف مشاربهم واختصاصاتهم)، بحيث إن الأولى كانت إجمالاً بهدف تبرير خطوات سابقة أو لاحقة، والثانية تبقى عامة بهدف الوصول إلى الحقيقة العميقة. وفي بعض الأحيان، تلاقى البحث على الصعيدين السياسي العملي والتحليلي العلمي، وهذا في حالتين، أي عندما أتى الباحث خادماً مباشراً للنظام أو المسؤول السياسي، أو عندما أتى محامياً عن نظام أو عن مسؤول معيّن[1].

ويذكر هنا أن الكلام عن الزعامة الثنائية يعني عملياً الانقسام الثنائي الحاصل في العالم، أو بالأحرى انقسام العالم بين فريقين، أو قوتين اقتسمتا الزعامة في ما بينهما. وبالتالي، يطرح هنا تساؤل عمّا إذا كانت الزعامة الدولية تعني قيادة امبراطورية بحسب المفاهيم التقليدية أساساً والمحدثة لتتفق والمعطيات والظروف المعاصرة. وهنا يكون مفهوم الامبراطورية الحديثة مبنياً على ثوابت كما على مستحدثات أو متغيرات هي عبارة عن تأقلم الواقع مع الأهداف والمبررات من جيوسياسية، وجيوستراتيجية، واجتماعية حضارية أخلاقية... ونظراً لإمكانية الربط ما بين الزعامة الدولية والامبراطورية كموقع وكيان أو كإطار، لا بد من النظر إلى سنة ١٩٤٧ من حيث كيفية اعتبارها المنطلق الفعلي تاريخياً لتأكيد الزعامتين وتحديد امبراطوريتين بانتظار الحد من انفراد الزعامتين بقيادة العالم. أي بانتظار تقهقر الثنائية لصالح الفواعل المختلفة الأخرى، أو بانتظار حلول مرحلة الحد من سلطة الزعامتين الكبريين بواسطة قيود وحواجز ذاتية وداخلية ودولية في آن معاً، ووضع الامبراطوريتين، أو إحداهما، في حال الخطر. أما مفهوم الامبراطورية فيأتي هنا بمعناه

(١) نجد محاولة لتصنيف بعض الدراسات من قبل المؤرخ Pierre Melandri في: *Crises et guerres au XXème siècle: analogies et différences*, Institut Français des Relations Internationales, Paris, 1981, pp.125-129.

التقليدي، أي توسيع نطاق السيطرة على القوة بالقوة[١]. والكلام عن القوة هنا لا يعني فقط استعمال القوة العسكرية مباشرة، بحيث يمكن التلويح بهذه القوة، أو مجرد الاعتماد عليها كقوة كامنة وراء قدرة اقتصادية أو إيديولوجية.

لكن كيف تم إعلان الخطط، أو بالأحرى الإعلان عن اقتسام الزعامة في العالم ما بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في إطار ردود الفعل المتعددة من قبل الفريقين؟ لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار ما ورد أعلاه عن المسؤولية في المبادرة، أو عن النظرة الدفاعية، على الأقل على سبيل التبرير. وهنا يتساوى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أو كل من ستالين وترومن، من حيث المسؤولية الفعلية في جعل العالم ينقسم إلى اثنين متعادين إلى حدّ الصراع الذي لن يلبث أن يهدد أي نقطة وشعب في العالم، ربما أكثر بكثير من شعبي الدولتين الزعيمتين، نظراً لاعتمادهما ذلك البديل للحرب. إن الحرب كمفهوم، كما حددوها، أصبحت مختلفة عما كانت عليه حتى الحرب العالمية الثانية لظهور فاعلية السلاح الجديد وانعدام التوازن العسكري كلياً (طبعاً مؤقتاً). وربما كانت المقارنة ممكنة على صعيد مفهوم الامبراطورية، بين التقاسم والصراع في أواسط القرن العشرين والتقاسم والصراع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من ناحية كون المجال واسعاً ولا تستحق الخلافات القائمة، حول تحديد الحصص أو الحدود الفاصلة، الوصول إلى حد الحرب الفعلية، فيكتفي المتقاسمون بالتلويح بالقوة الكامنة لتدعيم مكاسبهم، أو لتحقيق الحد المقبول على الأقل من طموحاتهم[٢].

٣ ـ الإعلان عن الثنائية وتحمّل المسؤوليات:

إن بحث هذا الموضوع يعتمد على دراسة أهم الخطوات الأميركية والسوفياتية بشكل منفصل، على الرغم من كون هذا الأسلوب لا يعطي صورة واضحة وجامعة في آن واحد. إنما اتباع هذا الخط يسمح بالتعرف بدقة أكثر على خطوات ومسؤولية كل من الدولتين الكبريين، بعيداً عن مشكلة التشابك التي قد تعيق إلى حد ما معرفة كيفية وصول كل من الفريقين إلى الإعلان عن موقفه[٣].

أ ـ الخطوات الأميركية:

شهدت سنة ١٩٤٧، منذ بدايتها، خطوات أميركية واضحة وذات أهمية كبيرة في تحديد التوجه الأميركي الجديد على الساحة الدولية، وبالأخص تجاه الاتحاد السوفياتي وسياسته التي

---

(١) أي بمعنى المفهوم الأساسي: «Imperium».

(٢) إن هذه المقارنة تأتي إلى حد كبير في المطلق. ونذكّر بالمناسبة بمؤتمر برلين الذي حصل في أواخر القرن التاسع عشر حيث تم الاقتسام على الخريطة، كما المقايضات، خاصة في القارة الأفريقية، مما حال دون تحوّل التأزم ما بين الأوروبيين الكبار إلى صراع ما بينهم أي بين الدول المستعمِرة المتشابكة المصالح، وكأن رأس المال الموظّف في العملية غير جدير بأن يؤدي إلى اقتتال المستعمِرين.

(٣) نشير هنا إلى أننا نعتمد الأحداث الأبرز، على الأقل في الظاهر، حتى سنة ١٩٤٧ وهي السنة الرمز بالنسبة لموضوع الانقسام والاقتسام.

أخذت تثير المخاوف الأميركية من النوايا والتوجهات المقابلة[١]. أتى خطاب الرئيس ترومن كأول حدث مهم، في بداية سنة ١٩٤٧، في هذا الإطار. ألقى الرئيس الأميركي خطابه في الحادي عشر من شهر آذار أمام الكونغرس، وتلته موافقة هذا الأخير على مطالب الرئيس. يعتبر هذا الخطاب والتجاوب معه الخطوة الأولى والأساسية في الإعلان عن النهج الأميركي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، أو بالأحرى عن القاعدة التي قرّرت الولايات المتحدة اعتمادها، واستمرّت تعتمدها، وإن جزئياً، في أساس سياستها تجاه الفريق الآخر على الرغم من المتغيرات العديدة التي حصلت على الساحة الدولية خلال حوالي نصف قرن. أما الخطوة الثانية والمكمّلة فقد أتت بعد شهور قليلة أي في مطلع الصيف. لقد تمت هذه الخطوة في خطاب ألقاه وزير الخارجية الجديد جورج مارشال[٢]. إن هذين الخطابين أوضحا خطوط ما عرف بمذهب أو «مبدأ ترومن»، أي النهج الأميركي الذي كان بحاجة لأن يُعلن ولأن يقتنع به الأميركيون بالدرجة الأولى. إن ترومن كان قد جهّز الرأي العام الأميركي منذ بداية سنة ١٩٤٦، كما ورد أعلاه، لتقبّل مثل هذا النهج. بالفعل، إن بعض الذين كانوا يعارضون مثل هذه السياسة، قبل فترة قصيرة، وافقوا في الكونغرس على طلب الرئيس الذي كان محدوداً بذاته لكنه كان أساساً لمطالب أهم بكثير، أو بالأحرى كان بداية لطريق طويل في هذا الاتجاه. في الواقع، إن ما كان يجري في شرق أوروبا جعل الأميركيين يقتنعون، يوماً بعد يوم، بأن بلادهم «تمثل مفتاح عالم الغد» و«أنهم وحدهم قادرون على منع إنهيار الحضارة الغربية»[٣].

إن تحديد موعد الإعلان عن النهج وعرضه على الكونغرس فرضته على الأغلب السياسة البريطانية، أو هي ساهمت في ذلك على الأقل، وذلك عندما أعلمت حكومة لندن وزارة الخارجية الأميركية بعزمها على التخلي عن تعهداتها تجاه كل من تركيا واليونان. بدت إنعكاسات القرار البريطاني مخيفة للرئيس الأميركي، نظراً لموقع هاتين الدولتين وللمسائل المطروحة بخصوصهما ولموقف الاتحاد السوفياتي من ذلك. هكذا وضع ترومن أمام الأميركيين صورة مخيفة للعالم، وفي المناسبة وضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية والكونية. إن موقف ترومن هنا يشبه، إلى حد بعيد، مواقف سلَفَيه: البعيد ويلسون والمباشر روزفلت. إنه يضع شعبه أمام الخيار الوحيد للحفاظ على المبادىء التي يؤمن بها الإنسان الأميركي، والواجب في حماية الحرية والاستقرار في العالم وبالتالي في بلاده بالذات. أما الصورة فهي أن العالم يواجه الخيار بين نظامي حياة، والخيار ليس حراً في الكثير من الحالات. إن النظام الأول هو الذي يعتمد على الحرية وإرادة الأكثرية، بينما يعتمد

---

(١) ننبّه إلى أن البدء بالخطوات الأميركية لا يعني اعتبار الأميركيين مسؤولين أكثر من غيرهم عن تردّي الأوضاع الدولية والتأزم. إنما الكاتب، وخاصة الموضوعي، يجد نفسه أمام مشكلة منهجية هنا: من أين يبدأ؟ وبماذا يبدأ؟ أو بمن يبدأ؟ وبالتالي كان لا بد من أن نعتمد خطة معيّنة في عرض التطورات، فبدأنا بالخطوات الأكثر وضوحاً والمؤكدة عملياً والعائدة لسنة ١٩٤٧ بالذات. وبالتالي لا اعتبارات مسبقة غير هذه لتقديم الخطوات الأميركية على السوفياتية.

(٢) عيّن وزيراً للخارجية، في بداية ١٩٤٧، مكان جايمس برنز الذي كان يعتمد نفس الخط المتشدد تجاه سياسة ستالين، لكنه أقيل على ما يبدو لأنه كان يتصرف بنوع من التحرّر تجاه صديقه القديم ورئيسه الحالي، ولم يكن يبلغ الرئيس مسبقاً بكل خطواته مما جعل ترومن يخشى أن يتنازل برنز عن بعض الأمور دون استشارته.

(٣) من مقال نشر في صحيفة النيويورك تايمز في ٢ آذار ١٩٤٧، وهو يعتبر أحد المقالات التي ساهمت في تحضير الأجواء والرأي العام الأميركي لخطاب ترومن أمام الكونغرس.

الآخر على الكبت وهيمنة الأقلية بالإرهاب وقمع الحريات. وبالمناسبة طلب ترومن تخصيص مبالغ لمساعدة الحكم في اليونان ضد الثائرين عليه، والحكومة التركية لتطوير قدرتها ومواجهة المخاطر المحدقة بها[١].

وفي بداية شهر حزيران، أتت الخطوة الأميركية الأساسية في تطبيق النهج الأميركي الجديد أو «مبدأ ترومن»، وهي الخطوة المكملة لخطاب الرئيس. كان ذلك في خطاب مارشال في جامعة هارڤرد، في الخامس من حزيران، حيث أعلن عن العرض الأميركي لمساعدة الأوروبيين في إعادة بناء أوروبا التي دمّرت اقتصادها الحرب العالمية الثانية. وكان المهم في هذا الخطاب هو التركيز الضمني على فحوى ما ورد في خطاب ترومن نفسه بمعنى أن الفقر والاضطراب يساعدان في هيمنة الشيوعية، لذا تجد الولايات المتحدة ضرورة لمحاربة هذا الفقر بمساعدة اقتصادية فعّالة تقدمها على صعيدين: الأول، إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي المنهار؛ والثاني، الجمع ما بين الدول المستفيدة من برنامج موحَّد، أي افتراض اعتماد أسس اقتصادية موحَّدة. أما الأهم فيقع في الناحية الثانية من العرض، بحيث يشترط العرض الأميركي التعاون بين كل الأوروبيين المستفيدين. وبهذا يكون الخيار أمام أي فريق أوروبي (وكل الأوروبيين بحاجة ماسة لهذه المساعدة) قائماً بين أمرين: إما الاستفادة من العرض بالقبول بالشرط، أي بجعل برامجه الاقتصادية خاضعة لمقاييس وأسس موحدة لا تتفق، بالضرورة ودوماً، مع نظمه ومبادئه؛ وإمّا رفض العرض لأنه لا يتلاءم مع نظامه أو سياسته، وهذا يعني عملياً أنه يكون بالتالي في موقع الرافض للتعاون، أي يكون هو المسؤول عما يترتب على ذلك الرفض على صعيد العلاقات الدولية. إن هذه الخطوة أتت عملياً أهم من الأولى، إن من حيث الحسابات التي بنيت عليها، أو من حيث النتائج التي ترتبت عليها، وهي في كل الأحوال من صلب الخطوة الرئاسية، أو النهج الجديد[٢].

إن جورج مارشال الذي وجّه عرضه إلى الأوروبيين، والذي عاد بعد أسبوع ليؤكد أنه موجّه لكل أوروبا بما فيها الاتحاد السوڤياتي، لم يترك مجالاً للمسؤولين في موسكو لأن يعتبروا أنفسهم خارج اللعبة. وهكذا عندما لبّى مولوتوف دعوة بيدو وبيڤين، الوزيرين الفرنسي والبريطاني، إلى بحث الموضوع في باريس قبل نهاية شهر حزيران، لم يكن مستعداً لقبول مساعدة مشروطة. لقد اشترط الوزير السوڤياتي بدوره أن تأتي المساعدة على أسس مختلفة عن تلك التي حددها مارشال، وإلا فإن الاتحاد السوڤياتي لا ينوي ربط اقتصاده ببرنامج موحَّد. إذن، عندما رفض السوڤياتيون العرض الأميركي، ظهروا البادئين بوضع حد للتعاون مع الأميركيين. فإذا كان هذا هو ما أراده مارشال، يكون قد نجح تمام النجاح في إظهار الاتحاد السوڤياتي بأنه البادىء،

---

(١) نجد النقاط الأساسية من هذا الخطاب في مذكرات ترومن نفسه في ترجمتها الفرنسية:
Harry Truman, *Mémoires*, Plon, Paris, 1955, t.II, Vol.I, p.119,
كما في: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.309-310.

(٢) مع الإشارة إلى أمر وهو أن صفة «الجديد» تبقى نسبية إذا ما اعتبرنا أن ترومن لا يختلف جذرياً عن سلفه من حيث العمل للحفاظ على مصلحة الولايات المتحدة العليا، وهي لا تكتسب قيمتها كاملة إلا إذا اعتبرنا أن ترومن خرج عن خط روزفلت. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الموضوع احتل مركزاً مهماً في الجدل حول الاستمرارية في السياسة الأميركية الدولية وهو الجدل الذي لم يؤد إلى نتيجة حاسمة في الواقع وعلى أي من المستويات التي طرح عليها.

بالإضافة إلى نجاحه في إيجاد تجمّع أوروبي اقتصادي موال للولايات المتحدة الأميركية، أو بالأحرى تحت إشراف هذه الأخيرة[١]. وهذا يعني الحؤول دون عودة الخلافات الأوروبية التقليدية للظهور، وبالتالي منع ظهور فراغ يسمح للاتحاد السوڤياتي والشيوعية بأن يبسطا هيمنتهما على ما تبقّى من أوروبا.

إن الخطابين، ومعهما الخطوات العملية المنبثقة عنهما، أو على الأقل الواقعة في إطارهما منذ سنة ١٩٤٧، يعتبران منطلق السياسة الأميركية التي أطلق عليها من اعتُبر أحد كبار المنظّرين والمسؤولين الأميركيين عن هذه السياسة آنذاك تسمية «الكونتينمنت»[٢]. إن هذه السياسة، أي سياسة «الكونتينمنت»، اعتبرت عامّة من أهم جذور ما عرف بالحرب الباردة بين الشرق والغرب، أي بين جزئي العالم اللذين وقعا منذ هذه السنة، وبوضوح، ضمن زعامة إحدى الدولتين الكبريين. وهذا يعني أن هذه السنة أكدت ركائز الزعامة الأميركية على قسم من العالم، وبالأخص في أوروبا (بالإضافة إلى أميركا مع نشأة منظمة الدول الأميركية). فأوروبا، التي قبلت بعرض مارشال، هي عبارة عن ست عشرة دولة اشتركت في مؤتمر باريس لتطبيق ما سمّي ببرنامج إعادة بناء أوروبا[٣].

لكن لا بدّ هنا من طرح سؤال بالمناسبة: لماذا ستّ عشرة دولة أوروبية فقط شاركت في المؤتمر وبالتالي في الاستفادة من المساعدة الأميركية؟ أي لماذا حوالي نصف دول أوروبا فقط؟ إن فرنسا وبريطانيا اللتين دعتا إلى المشاركة لم تستثنيا سوى دولة واحدة وهي إسبانيا[٤]. كما أن الدول التي لم تشارك كانت ربما أكثر من غيرها حاجة لمثل تلك المساعدة. لا بدّ من إيجاد تفسير لهذا الموقف. إن التفسير القاطع، وإن لم يكن الشامل، يكمن في المواقف والخطوات المتخذة في الجهة الأخرى من ذلك «الستار الحديدي» الذي تأكد وجوده في هذه المناسبة بالذات، أكثر من أي وقت سبق، بمعنى أنه أصبح بالفعل عائقاً أو حاجزاً يفصل ما بين جزئي أوروبا عبر وسطها.

هكذا، شكّلت سنة ١٩٤٧، على صعيد هذا التطور في السياسة الأميركية، تحوّلاً أساسياً في العلاقات الدولية عامة. لكن هذا التحوّل، الذي ظهر مفاجئاً، كان في الواقع سريعاً جداً فقط إذا ما قيس بالتطورات السابقة على هذا المستوى، لكنه لم يظهر إلا نتيجة لظروف وعوامل عديدة إلى حد يمكن اعتباره بمثابة رد فعل. حتى في حال الانطلاق من القول بالتدخلية الأميركية،

---

(١) يؤكد البعض أن مارشال كان يأمل فعلاً رفض السوڤياتيين بسبب رفضهم «الإفصاح عن معلومات عن وضعهم الاقتصادي والمالي»، كما يعتبر البعض أن ستالين تخوّف من استمالة أوروبا الشرقية والوسطى إلى الغرب. أنظر إلى كتاب: Alfred Grosser, *Les Occidentaux: Les Pays d'Europe et les Etats-Unis depuis la guerre*, Fayard, Paris, 1978, pp.88, 89.

(٢) المقصود هنا هو الدبلوماسي الأميركي جورج كينان الذي سبق وأشرنا إلى أنه كان ممثلاً لبلاده في موسكو واستدعي إلى واشنطن في بداية سنة ١٩٤٦ بسبب تقريره الشهير عن السياسة السوڤياتية التوسعية وضرورة الوقوف في وجهها. وهو أول من أطلق في تقريره فكرة كون الاتحاد السوڤياتي لا بدّ وأن يعمل على إضعاف «المجتمع الغربي» من الداخل والقضاء على «النفوذ الأميركي الدولي»، وهو صاحب تحديد السياسة الجديدة وصاحب تسميتها أي «Containment».

(٣) التسمية الأصلية لهذا البرنامج: European Recovery Program

(٤) في إطار عملية عزل إسبانيا التي يتزعمها فرانكو.

أو بنيّة الولايات المتحدة في الحفاظ على المعطيات الدولية القائمة لمصلحتها هي وعدم السماح للدولة الكبرى الأخرى أن تبتعد عن «حدود» الحرب العالمية الثانية، تبقى هذه الظروف والعوامل بمثابة باعث على التحرّك الأميركي.

إن العودة إلى سنة ١٩٤٦ تظهر أن التحرك السوفياتي هو الأكثر نشاطاً، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي حصل فيها الاتحاد السوفياتي على حقوق في التدخل بنتيجة اتفاقات نهاية الحرب. إن مدى هذا التحرك وأسسه ونتائجه لم تكن تتفق والتفسيرات غير السوفياتية لهذه الحقوق، كما ورد سابقاً بشأن الحلول الوسطى والنصوص. فالخلاف حول مصير ألمانيا المحتلة بدأ يتأزم خاصة مع الرفض السوفياتي للتوحيد الاقتصادي الذي اقترحه الأميركيون[١]. في نهاية السنة، تصاعد الخلاف بنتيجة الإجراءات السوفياتية المتشددة تجاه حركة الانتقال والاتصال بين مختلف المناطق المحتلة في المانيا. ومن الملاحظ هنا أن المواقف تعدّلت، فبينما كان السوفياتيون، في سنة ١٩٤٥ وحتى شهر تموز من سنة ١٩٤٦، يتكلمون عن ألمانيا واحدة، إذا بالأميركيين يحملون، في خريف سنة ١٩٤٦ ذاتها، لواء إعادة الوحدة والاعتبار إلى ألمانيا. إن دلّ هذا على أمر فهو يدل على الأقل على صراع حول هوية ألمانيا ككل في المستقبل: هل تكون تحت زعامة سوفياتية، أم أميركية، أم تستمر مقتسمة؟[٢]. لقد أتى ربيع سنة ١٩٤٧ ومؤتمر موسكو للوزراء الأربعة ليؤكدا أن ألمانيا لن تتوحد نظراً لتباعد المواقف وتأزمها، خاصة بعد خطاب ترومن الذي يُعتبر إعلاناً لسياسته التي تهدف إلى منع الشيوعية من التوسع.

إن السياسة السوفياتية، من جهتها، لم تكن تنتظر فقط التحرك الأميركي لترد عليه، فهي، منذ مطلع سنة ١٩٤٧، تتابع خطها المعتمد في شرق أوروبا أي إيصال الشيوعيين إلى الحكم، وإن على مراحل (مع تسريع هذه المراحل)، أي على أساس التعاون المرحلي خاصة مع الاشتراكيين. فبولونيا قدمت، في كانون الثاني، برهاناً ساطعاً على هذا النهج السوفياتي الشيوعي، مع وصول الأمين العام للحزب الشيوعي إلى رئاسة الجمهورية. لا بدّ من التذكير بالتساؤل المطروح، وهو ليس الأول في هذا الشأن، وهو: لماذا يكتفي الأميركيون بالتنديد والاستنكار هنا ليتحركوا فعلياً بعد شهرين فقط باتجاه اليونان؟ يبقى التفسير الوحيد على الأغلب في احترام اتفاق تشرين الأول ١٩٤٤ السوفياتي البريطاني الذي كرّسته سنة ١٩٤٥.

كذلك إن سنة ١٩٤٧ أمّنت، عبر مجموعة من الأحداث والتطورات المفاجئة إلى حد ما، ما

---

(١) مع الإشارة إلى أن فرنسا هي أيضاً رفضت هذا الأمر في حينه، لكنها ما لبثت في ما بعد أن انضمت إلى الموقف الأميركي والبريطاني، أي في ربيع سنة ١٩٤٧.

(٢) إن خطاب جايمس برنز، وزير الخارجية الأميركي، في شتوتغارت في السادس من أيلول ١٩٤٦، يدل على أن الأميركيين يريدون تحميل الاتحاد السوفياتي تجاه العالم، وبالأخص تجاه الشعب الألماني، مسؤولية إبقاء ألمانيا مقسمة ومحتلة. وربما تكون الانتخابات البلدية ذات دلالة على نفوذ المحتلين منذ أواخر ١٩٤٦ وبداية ١٩٤٧، ففي منطقة الاحتلال السوفياتي أتت أكثرية المقاعد لصالح الشيوعيين والاشتراكيين مجتمعين، بينما في المناطق الأخرى أتت لصالح الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين المسيحيين. وفي اليوم الأول من عام ١٩٤٧ قامت الوحدة الاقتصادية ما بين المنطقتين الأميركية والبريطانية. أنظر إلى التفصيل في كتاب هو بمثابة ملف للأحداث الدولية خلال الخمس والعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية: **Michel Mourre,** ***25 Ans d'histoire universelle 1945-1970,*** Ed. Universitaires, Paris, 1971, p.76.

يكفي من الظروف والعوامل لإعلان القرار باختيار سياسة المواجهة، أو على الأقل، باعتماد سياسة الحزم والحفاظ على المكتسبات الجغرافية والاقتصادية والإيديولوجية. هكذا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أمراً أساسياً اتضح في سنة ١٩٤٧ بالذات، وأشير إليه بشأن اليونان والتراجع البريطاني فيها. إن هذا الوضع تكرّر خلال هذه السنة في عدة مناطق من العالم ولا بد من اعتباره حافزاً أساسياً ومباشراً للتحرك الأميركي. يذكر من تطورات هذه الفترة: التراجع البريطاني في مصر ثم في الهند وبورما (التي استقلت في شهر حزيران) وفلسطين، كما التأكد الأميركي من قرب خسارة الصين، إضافة إلى بدء الحرب في الهند الصينية. شكّلت هذه الأحداث والتطورات، في آخر سنة ١٩٤٦ وبداية سنة ١٩٤٧، بوادر تطورات دولية مهمة جعلت الأميركيين بلا شك يتخوفون على مصير أسس نظامهم أو مبادئهم في العالم. ففي الهند، أعلنت الحكومة البريطانية، منذ شهر شباط، عن نيتها في إعطاء الاستقلال لمستعمرتها قبل بداية صيف سنة ١٩٤٨، وقد تمّ هذا الاستقلال عملياً في صيف سنة ١٩٤٧ بالذات. وبخصوص فلسطين، بعد فشل مشروع بيفين، قرّرت الحكومة البريطانية عرض الموضوع على الأمم المتحدة. كما كانت بريطانيا قد اضطرت في أواخر سنة ١٩٤٦ للقبول بالانسحاب من مصر (ما عدا قناة السويس). أما في الهند الصينية، ففي الأيام الأخيرة من سنة ١٩٤٦، بدأت الحرب ضد الفرنسيين بقيادة الشيوعيين. يضاف إلى كل هذا كون الأميركيين فشلوا مع مارشال خلال سنة ١٩٤٦ في تقريب الفريقين الشيوعي والوطني في الصين، وعاد مارشال إلى بلاده مقتنعاً بأن الصين تتحوّل حتماً إلى الشيوعيين، كما أن الأميركيين امتنعوا بالتالي عن دعم الوطنيين بالرغم من أنهم أحرزوا تقدماً واضحاً خلال سنة ١٩٤٧. ولا بد من ذكر التحرك الحاصل هنا وهناك في الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية كما في إندونيسيا أو مدغشقر والمغرب، وغيرها من الخلافات المتفرقة الحاصلة في العالم حول شؤون وطنية. إن هذه المسائل كانت مؤهلة لأن تشكل نقطة ضعف مهمة بالنسبة للنظام الذي تنتمي إليه الولايات المتحدة التي أصبح عليها أن تحتل موقع الزعامة فيه.

إذن، إن هذا الوضع المتفجر، أو على الأقل المتحرك، الذي كان في بداية سنة ١٩٤٧ يؤذن باضطرابات أو بتعديلات جذرية على الساحة الدولية، أثّر لا بد في السياسة الأميركية التي واجهته بإعلان نهجها الجديد. لقد عنى هذا النهج في العمق عدم السماح للخلافات والاضطرابات والتراجع الأوروبي دولياً بأن تشكل أرضية لتوسُّع الشيوعية التي هي قيد السيطرة في وسط وشرق أوروبا. وبالتالي كان على الأميركيين سدّ الطريق أمام الشيوعية ومعها الاتحاد السوفياتي، قبل أن يستعيد هذا الأخير أنفاسه تماماً بهيمنته على نصف أوروبا، ويصبح قادراً على توسيع نفوذه خارج نطاق اتفاقيات نهاية الحرب. فالأميركيون يتخوفون من عدم دوام السلم، كما أخذ بعض الأميركيين يرى شبح الشيوعية في معظم ما يحصل في العالم، وكأن السوفياتيين ينوون «السيطرة على العالم أجمع»، بحسب قول باروك منذ سنة ١٩٤٦. وبالنتيجة، كان على الأميركيين لعب دور «الشرطي» لحماية الإرث الحضاري الغربي الذي أُلقي على أكتافهم[1].

(١) إن السياسة البريطانية الدولية كانت بشكل خاص عاملاً مسرّعاً للسياسة الأميركية. فقد كان الأميركيون يظنون أن البريطانيين يناورون عندما يكلّمونهم عن مصاعب بريطانيا، فإذا بهؤلاء الحلفاء ينفضون يدهم وبسرعة من مسؤولياتهم الدولية. ربما كان الأميركيون يفضلون العمل بسرعة أقل لتسلم الزعامة الدولية.

يمكن الذهاب في آخر المطاف، بشأن الخطوات الأميركية لإعلان السياسة الجديدة، أي «الكونتينمنت»، إلى القول إن الأميركيين كانوا مقتنعين بالموقف الدفاعي لأن القوة المتحركة الجديدة على الساحة الدولية ككل هي الشيوعية. فالشيوعية التي تجسدت حتى الحرب العالمية الثانية بدولة واحدة، أخذت تتجسد، في هذه المرحلة بالذات، في مجموعة من الدول، وبالتالي لا بد من أن تطمح لتحقيق هدفها الواسع باتساع العالم. إن حصول مثل هذا الأمر يصبح ممكناً إذا ترك الوضع العالمي على ما هو عليه من ضياع واضطراب ومجال مفتوح أمام الاتحاد السوڤياتي والشيوعية. ولا بدّ للأميركيين من حمل راية الدفاع عن «حضارة الغرب» و«الديمقراطية» و«الحرية» وسدّ المنافذ على الخصم المتحرك والحلول مكان الحلفاء الطبيعيين المتقاعدين، أو الذين هم قيد الوصول إلى حالة التقاعد عن المسؤوليات والواجبات الدولية. وهذا يعني، بشكل خاص وعلى الأقل، إحلال «السلم الأميركي» مكان «السلم البريطاني» المتراجع.

وربما أمكن الكلام، قبل الانتقال إلى الخطوات السوڤياتية، وبخصوص الطرفين على السواء عن هجوم بقصد الدفاع على غرار الحرب الوقائية. إن كلاً من الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية أخذ يعي، ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧، أن قدرته وزعامته مهدّدتان بالزوال والسقوط إن هو لم يثبت أقدامه على الساحة وقبل الآخر. إن بعض المسؤولين كان ينظر إلى حتمية المواجهة حتى العسكرية، وبالتالي إلى أفضلية اعتماد حركة وقائية[١].

ب ـ الخطوات السوڤياتية:

إن ستالين، عندما تصرف في شرق أوروبا، منذ أوائل سنة ١٩٤٥، بالرغم من موقف حلفائه، يكون قد باشر بتنفيذ نهجه، أو على الأقل بدأ تحركه، مما يدل على اتجاه سياسته المستقبلية تجاه شعوب منطقة نفوذه، ومن خلالها تجاه حلفاء اليوم وأخصام الغد. كان ستالين يعلن بأنه لا ينوي «سوڤتة»[٢] بولونيا، أي جعل نظامها وحكمها على مثال النظام السوڤياتي، إنما كل ما يريد هو قيام حكم في بولونيا يطمئن إليه. لكنه كان عملياً يعمد إلى إبعاد غير الشيوعيين عن الحكم وعلى رأسهم حكومة المنفى اللندنية، في الوقت الذي كان قد قبل، عند إصرار حلفائه في يالطا، باشتراك بعض أعضاء هذه الحكومة في حكومة ائتلافية على أساس أن يختارهم هو. هل يمكن تفسير هذه السياسة بأنها مبنية على نهج الحدّ الذاتي، أو الحدود الذاتية[٣]؟ إن مثل هذا النهج يعني أن يكون الاتحاد السوڤياتي مكتفياً بالاشتراكية في دولة واحدة، وتكون منطقة النفوذ خارج الاتحاد السوڤياتي نفسه منطقة أمان لا أكثر، ويكون هذا قائماً على أساس أن «النظام

---

(١) نذكر على رأس هؤلاء أحد المسؤولين العسكريين عند نهاية الحرب الجنرال George Patton الذي طالب علناً بالتحضير «لحرب عالمية ثالثة محتمة» قبل أن يضطر الأميركيون لمواجهة «هجوم روسي» عندما لا يعود للأميركيين أكثر من فرقتين في المانيا. أنظر بهذا الشأن كتاب: Robert Murphy, *Un Diplomate parmi les guerriers*, Laffont, Paris, 1965, pp.316 et 317.

(٢) يُعتمد مصطلح «سوڤتة» أحياناً بمعنى الإلحاق أو التتبيع إلى الاتحاد السوڤياتي.

(٣) إن المقصود بالحدود الذاتية هنا هو ما حدده أحد كبار الباحثين، أي Isaac Deutscher في عبارة «auto-containment»، ما يمكن أن نسميه أيضاً بالصدّ الذاتي؟

السوفياتي ليس للتصدير» بحسب قول ستالين نفسه في سنة ١٩٤٥[١]. إن بعض المحللين يصرّ على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي لم يكن ينوي اعتماد نهج «السوفتة» في شرق أوروبا، وهم يعطون على ذلك براهين منها إصرار ستالين على الحصول على تعويضات الحرب الأمر الذي كان مؤهّلاً لإرهاق الدول المعنية. إن هذا الإرهاق لدول لا بد وأن تصبح حليفة غير ممكن، وبالتالي يكون الاتحاد السوفياتي قد تبّع هذه الدول لنظامه في ما بعد وكردّ فعل على السياسة الأميركية وليس أكثر. وبذا، يكون ستالين «قد قرر وضع أوروبا الشرقية تحت إشراف سوفياتي مباشر، في سنة ١٩٤٧، عند إعلان مبدأ ترومن»[٢]. إن هذا يعني أننا أمام ردّ فعل سوفياتي، أي أمام موقف دفاعي تجاه تحرّك أميركي.

يفترض اعتماد مثل هذا التعليل اعتبار ما حصل في شرق أوروبا ووسطها، ما بين سنة ١٩٤٥ وصيف سنة ١٩٤٧، مبنياً على سياسة تقليدية، وربما امبريالية استغلالية، اعتمدها آنذاك الاتحاد السوفياتي في هذا القسم من العالم. أي أن الاتحاد السوفياتي يكون قد تعامل بعد الحرب، كما سبق وأشير لفترة الحرب ومباحثات السلم، بحسب الأسس والوسائل التقليدية التي لم يفتأ يندد بها والتي يرفضها في مبدئه ونظامه وإعلامه. ربما أمكن تفهم مثل هذا الموقف التقليدي في التعامل مع الأخصام والمنافسين من غير الشيوعيين، لكن هل يُعقل مثل هذا التصرف تجاه حلفاء طبيعيين مثل الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا أو تجاه شعوب ودول ينوي الاتحاد السوفياتي الاطمئنان إليها دون «سوفتتها»؟ في كل الأحوال، إن اعتماد تبريرات عديدة[٣] لجعل الاتحاد السوفياتي، وبخاصة ستالين، غير مسؤولين عن الانقسام في العالم، لا يبرّىء الاتحاد السوفياتي من الاقتسام التقليدي. إن هذا التبرير يؤكد كون السوفياتيين قد عمدوا إلى التضحية بالشيوعيين الأوروبيين من أجل مصلحة دولتهم هم بالمعنى التقليدي التوسعي للكلمة. وهذا قد يعني إتّهام الاتحاد السوفياتي بما يتنافى أصلاً مع أحد أهم مبادئه المعلنة، أي: مساعدة الشعوب على التحرر من الاستغلال الخارجي والداخلي.

إن مثل هذه المحاولات، التي تهدف إلى تبرئة الاتحاد السوفياتي في مجال انقسام العالم واعتباره مدافعاً عن الذات لا أكثر، تناقض الموقف السوفياتي نفسه. فإن السوفياتيين يربأون أن يكونوا في يوم من الأيام تقليديين توسعيين ومستغلين. يقوم التفسير السوفياتي للأمور على أساس محاربة الامبريالية بكل مظاهرها، وعلى كون الحرب العالمية الثانية هدفت إلى كسر طوق هذه الإمبريالية مجسدة بالفاشيستية، وكون السياسة السوفياتية بعد الحرب هدفت إلى تحرير الشعوب غير السوفياتية من الامبريالية المتجسدة ببريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. فمثل هذا الموقف ينفي جملة وتفصيلاً التبريرات المعتمدة لإبعاد المسؤولية في التوسع والاقتسام عن الاتحاد السوفياتي. لكن هل يعني هذا النفي أن الاتحاد السوفياتي يحمّل نفسه مسؤولية الانقسام وبعدها العداء؟ بالطبع إن الاتحاد السوفياتي يعتبر نفسه في موقع الدفاع، إذن في مجال رد الفعل، لكن رد فعل

---

(١) في حديث مع المسؤول الأميركي Hopkins (مساعد روزفلت الخاص) في أواخر أيار ١٩٤٥، عرض في تقرير هوبكنز ووارد في كتاب: A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, pp.290 et 291.

(٢) راجع تفاصيل مثل هذا التبرير في كتاب: D. Horowitz, *De Yalta...*, *op.cit.*, pp.114-119.

(٣) المرجع نفسه.

عام وشامل تجاه الرأسمالية في «طورها الأقصى» أي الامبريالية. فمن خلال التفسير السوفياتي يكون الاتحاد السوفياتي، «وبناء على تعاليم لينين»، قد عمد بعد الحرب إلى دعم الشعوب المقهورة بواسطة «الدبلوماسية الناشطة»، وذلك بهدف «تطبيق مبادىء سلم ديمقراطي»، كما «دافع عن سيادة الدول المغلوبة» في الحرب[1]. يكون ما قد حصل في أوروبا بعد الحرب، أي وصول الشيوعيين إلى الحكم، من صلب تفسير بريجنيف، في ما بعد، بأن انتصار الاشتراكية على الامبريالية في الحرب العالمية الثانية شكل قاعدة لانطلاقة «الصراع الثوري للطبقة العمالية». إن هذه الطبقة كانت تواجه بصراعها القوى الامبريالية التي كانت تعمد إلى «التدخل في شؤونها الداخلية»، كما كانت تواجه البرجوازية الوطنية التي كانت تسيطر على الاقتصاد وتلعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية. وهكذا تكون هذه الطبقة قد وجدت نفسها بين خيارين: الأول، «اتباع القوى الغربية وهذا يعني المحافظة على الوضع السابق للأمور والتبعية للامبريالية الأميركية»؛ والثاني، «اتباع الاتحاد السوفياتي وهذا يعني التطور الحر باتجاه الديمقراطية الشعبية والاشتراكية». عندها، اختارت الطبقة العمالية خط الصراع بقيادة الأحزاب الشيوعية وبالتعاون مع الفلاحين، فكانت الغلبة لدكتاتورية البروليتاريا التي أدت إلى تصفية الطبقات المستغِلّة وأحزابها. وعندها، أي في سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨، تحولت «الثورة ضد الإمبريالية» إلى «ثورة اشتراكية»[2]. هذه هي الصورة التي قدّمها السوفياتيون للتطورات في شرق أوروبا ووسطها بعيد الحرب، أي: إن الديمقراطية الشعبية حصلت تلقائياً وذاتياً وبناء على اختيار حر من قبل شعوب هذه الدول.

يتناقض هذا التفسير السوفياتي بدوره مع أحداث بارزة حصلت في دول أوروبا الشرقية والوسطى المعنية بالأمر، كما يتناقض مع دور الجيش الأحمر السوفياتي، على الأقل في بعض هذه الدول، أو دور بعض المسؤولين السوفياتين في بعضها. في كل الأحوال، يجب التنويه بأنه، قبل الحرب العالمية الثانية، كان الكومينترن قد اهتم بتدريب العديد من الشيوعيين من دول شرق أوروبا لتنظيم الحزب والثورة في بلدانهم. حتى وإن اعتبرنا أن الاتحاد السوفياتي لم يكن دوماً راضياً عن تصرفات هؤلاء الشيوعيين، نظراً لتعارض بعض الاهتمامات التكتيكية المباشرة مع بعض المواقف (كما حصل أثناء الحرب مع شيوعيي يوغسلافيا)، إن هذا لا يعني تخلياً سوفياتياً عن مهمة هؤلاء الشيوعيين. إن المسؤولين السوفياتيين كانوا يريدون هؤلاء أدوات يحركونها بإرادتهم لا أكثر[3]. هذا لا ينفي إذن أن يكون الاتحاد السوفياتي قد بدأ يحضر، وقبل الحرب، لإيصال الشيوعية إلى أنظمة هذه الدول وحكوماتها. لكن المشكلة الأساسية هي أن ستالين نفسه كان مؤمناً بأن هذه الشعوب غير قادرة لأن تلعب بنفسها دوراً تاريخياً، أي إنه كان يراها غير مؤهلة لأن تقوم بثورتها بقدرتها الذاتية. هل كان ذلك اقتناعاً عميقاً لديه، أم حجة للتدخل؟

---

(١) راجع الكتاب السوفياتي المصدر .Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit*، وعلى وجه الخصوص الصفحات التالية: ٢٥ و٣٧ و٤٢ و٤٣ و٥٤.

(٢) المرجع ذاته، ص ٧٢ و٧٣.

(٣) إن الذين يستفيدون من هذه الظاهرة لتبرئة الاتحاد السوفياتي لا يتوانون عن التركيز على قيمة هؤلاء الشيوعيين ثم أحزابهم ودولهم بنظر موسكو. نذكر منهم على سبيل المثال Deutscher و Horowitz في الغرب. أنظر إلى كتاب هذا الأخير المذكور أعلاه: *De Yalta...*, p.118.

هكذا نجد الجيش الأحمر، منذ سنة ١٩٤٤، يعمل على لعب دور أساسي في تحرير بعض هذه الدول من الوجود الألماني، حتى أنه يلاحظ أنه كان يسابق القوى الوطنية الذاتية في عملية التحرير، ويبقى أفضل مثل على ذلك عملية تحرير بلغراد. هكذا أمكن تبرير هذه العملية بأن ستالين أراد أن يؤكد علناً أن هذه الشعوب غير قادرة على أن تقرّر مصيرها بنفسها، وأن الاتحاد السوفياتي لا يتوانى عن تقديم ما يلزم لتحريرها. لكن يمكن تفسير هذه السرعة في اشتراك الجيش الأحمر في محاربة الألمان وحلفائهم في هذه الدول بعدة أسباب أخرى (بالإضافة إلى هذا السبب)، ومنها: عملية ردّ اعتبار للجيش الأحمر بعد الاحتلال الألماني السريع لقسم مهم من أراضي الاتحاد السوفياتي نفسه، أو، خوف من تقدم حليف سريع من الجنوب والغرب، وحصول التحرير على يد الجيوش البريطانية والأميركية، وبالتالي حرمان الاتحاد السوفياتي من دخول هذه الدول بحجة التحرير، فيكون السباق وارداً أيضاً مع الحلفاء (ربما يكون تحرير بلغراد أفضل مثل هنا أيضاً). هذا مع الإشارة إلى أن ستالين كان يتخوف من ضغط حليف على الجبهة الغربية يحوّل الثقل الألماني إلى الجبهة الشرقية، مما يدلّ على ضعف الثقة بالحلفاء بدون مبرّر كاف، وربما تترتب على هذا التخوف دلائل عن نوايا عميقة عند ستالين نفسه.

إن السياسة السوفياتية لم تكن تخلو، منذ سنوات الحرب إذن، من خطوات هي بمثابة بوادر إستتباع إن سياسية تجاه الشيوعيين الوطنيين أو عسكرية تجاه المقاومة الوطنية ضد الألمان، كما أنها لم تخلُ من خطوات لقطع الطريق على فرضية قيام دور حليف في هذا الجزء من العالم، وفي كل الأحوال تبقى عملية الاقتسام مع تشرشل خطوة معبّرة بحد ذاتها وأساساً واضحاً وبرهاناً قاطعاً على وجود نية هيمنة في هذا القسم من العالم بعد الحرب. والقول بأن الاتحاد السوفياتي كان يظن أن هذه الدول ستبقى رأسمالية، ولذا يكون قد ضغط عليها اقتصادياً، يقابله القول بأنه كان يريدها اشتراكية تابعة. هكذا يكون الضغط الاقتصادي، عبر تعويضات الحرب بالدرجة الأولى، بهدف منع أي تحرك استغلالي بنتيجة الارتباط المادّي. هذا مع العلم بأن هذه الدول لم تكن كلها معادية، ولم تكن هنالك ضغوط اقتصادية تجاهها بحجة تعويضات الحرب (كما هي حال بولونيا أو يوغسلافيا).

من جهة أخرى، إن السياسة السوفياتية إن في منغوليا أو إيران، أو تجاه اليونان وتركيا، تشير إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يكن مكتفياً بالاقتسام المتفق عليه، إنما كانت لديه دوافع كافية لأن يحاول الحصول، على الأقل، على بعض التنازلات أو الحقوق، أو تحقيق نفوذ وإن محدوداً خارج حصته من الاقتسام. إن مجموعة الخطوات البوادر هذه إنما تدل على أنه كانت لدى ستالين نظرة معينة، أو ربما خطة، ما زالت بحاجة للوقت والظروف وربما المبرّرات لكي تتبلور، أو على الأقل لكي تعلن. ويلاحظ هنا أمر أساسي وهو أن الاتحاد السوفياتي كان مضطراً لكبت مثل هذه الأمور نظراً لوضعه، أثناء الحرب، بينما نجده واضحاً وحتى متصلباً أثناء مفاوضات السلم. وربما أمكن الاستدلال بظاهرة مهمة للقول بأن الاتحاد السوفياتي كان يتصرف بحسب نظرة معينة لكن على مراحل، أي بقدر ما تسمح له الظروف، وهذا يعني وعياً واقعياً وخبرة تجريبية روسية تاريخية ولينينية سوفياتية حديثة نسبياً. إن هذه الظاهرة هي الليونة في تعديل المواقف أو التحالفات أو نقض الاتفاقات بحسب ما تمليه الظروف والأهداف القريبة والبعيدة، العسكرية والسياسية. وفي

ما يلي بعض الأمور على سبيل المثال. قبيل الحرب، يفاضل الاتحاد السوفياتي بين التفاهم مع ألمانيا النازية «الإمبريالية» والتفاهم مع فرنسا وبريطانيا «الإمبرياليتين»، ونجده في صيف سنة ١٩٣٩ (٢٣ آب)، وبعد اتصالات مع هاتين الأخيرتين (وخاصة مع فرنسا منذ ظهور قوة هتلر)، يوقّع ميثاقاً مع عدوه الطبيعي مقابل اعتراف ألماني بمصالح سوفياتية في دول البلطيق وبعض رومانيا (بسّارابيا) وبولونيا وفنلندا[1]. . . وبعدها يلاحَظ التدخل أو الاحتلال العسكري السوفياتي المباشر في بولونيا أو فنلندا، أو فرض اتفاقات وتنازلات كما بشأن دول البلطيق في مرحلة أولى، أو الضم كما بشأن بسّارابيا وهذه الدول في مرحلة ثانية. ثم، عند دنوّ الصراع مع ألمانيا، يوقّع معاهدة مع حليفة هذه الأخيرة، أي مع الدولة الفاشيستية الواقعة شرقي الاتحاد السوفياتي، وهي معاهدة عدم الاعتداء مع اليابان. إن هذه المعاهدة هدفت، على الأغلب، إضافة إلى إبعاد خطر الحرب، إلى جعل الامبريالية تعيش صراعاً داخلياً مميتاً، أو على الأقل منهكاً، ما بين طرفيها الفاشيستي والديمقراطي كي تضعف بالتالي أمام الاشتراكية. ولم يلبث الاتحاد السوفياتي، بعد تقدم الجيش الألماني في عمق أراضيه، أن تحالف مع الأعداء الطبيعيين الآخرين، ونشأ من جراء ذلك التحول الحلف الكبير. ثم في أواخر الحرب، ولقاء الوعود الأميركية، لم يتوان ستالين عن القبول بنقض اتفاقه مع اليابان ثم عن إعلان الحرب والمشاركة، وإن الرمزية، في حرب الشرق الأقصى وتسجيل المغانم.

إذن، لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي مذهب محدَّد ومرتبط بشخص زعيم معيّن فقط، إنما كان لديه نهج عام واضح منذ أيام لينين يحاول التوافق مع الظروف والتطورات الدولية. لذا يمكن الكلام، عند نهاية الحرب، عن خطة سوفياتية متكاملة مع ستالين ومبنية على أمرين في آن واحد هما: تحقيق الاشتراكية في أكثر من دولة واحدة، وتدعيم مركز الاتحاد السوفياتي كدولة كبرى على الساحتين الأوروبية والدولية.

في كل الأحوال، إن مجرد تمكّن الاتحاد السوفياتي من الرد على عرض مارشال الأميركي كما فعل، أي رفض العديد من الدول الأوروبية لهذا العرض، على غرار أو على خطى الاتحاد السوفياتي، يعني أن الفعل السوفياتي كان سابقاً وناجحاً في هذه الدول. ويكون عندها هذا الرفض، من قبل هذه الدول، يعني الهيمنة السوفياتية. إن هذا يعني خطوة سوفياتية مبكرة وناجحة. يضاف إلى هذا أن الاتحاد السوفياتي، عندما عمد إلى إنشاء ما عرف بالكومينفورم في سنة ١٩٤٧، أي مكتب الإعلام للأحزاب الشيوعية في أوروبا، جمع أهم الأحزاب الشيوعية الأوروبية: أي تلك التي كانت أصبحت مسيطرة، أو كانت مؤهلة لأن تسيطر على الحكم في بلدانها. يمكن اعتبار هذا التحرك السوفياتي منطلقاً لسياسة كونية شاملة عبر شرق أوروبا بالأخص الذي سيتكرس، منذ هذه الفترة، منطقة نفوذ سوفياتي بدون أية شراكة، وبالتالي منطلقاً لنقض اتفاقات سابقة. والأهم يبقى في أنه بهذه المناسبة، أي بمناسبة تأسيس الكومينفورم، صدر عن المسؤول السوفياتي، جدانوف، قول تاريخي يعادل بقيمته وأبعاده مذهب ترومن الأميركي، وربما

(١) يمكن العودة بشأن المفاضلة إلى كتاب:
Maxime Mourin, *Les Relations franco-soviétiques (1917-1967)*, Payot, Paris, 1967, pp.228-242.

يفوقه وضوحاً، وهو: إن العالم أصبح منقسماً إلى معسكرين، وإن دور القيادة في «المعسكر المعادي للامبريالية» يعود للاتحاد السوفياتي. أما قاعدة هذا المعسكر الجغرافية والسياسية فهي، بحسب جدانوف، تتكون من الاتحاد السوفياتي نفسه ودول «الديمقراطية الحديثة». وهنا يلاحظ أن الاتحاد السوفياتي، الذي عمد إلى إحكام الطوق بسرعة حول هذه القاعدة، أعلن مع إنشاء الكومينفورم، الحرب على حلفاء الأمس، واعتُبر بهذا في موقع الفعل وليس في موقع رد الفعل لكونه وضع حداً لإمكانية التعامل والتعاون مع هؤلاء الذين كانوا قد تركوا، على الأقل مبدئياً، المجال مفتوحاً أمام التعاون[١].

٤ ـ الزعامة الثنائية أو الهيمنة المقتسمة:

أخيراً، بشأن الدولتين الكبريين وطموحاتها الدولية، يمكن القول إنهما كانتا، عند نهاية الحرب، تنظران إلى العلاقات الدولية نظرة شمولية وتدخلية. لكن الإمكانات من جهة، والتبريرات من جهة أخرى، لم تكن تسمح للاثنتين الانطلاق مباشرة وبشكل واسع. لذا كانت السنتان الأوليان ضروريتين لإجراء جردة على الأرباح المادية والمعنوية، وتحضير الخطط العملية والوسائل العملانية لتحقيق هذه الطموحات بحسب ما تسمح به الظروف والقدرات. لقد جسدت هذه الطموحات والأساليب المعتمدة لتحقيقها شخصيتان: ستالين وترومن. وترادف اسما الزعيمين مع ما عرف بالحرب الباردة، أي ذلك الصراع الدولي الشمولي الذي عمد فيه الفريقان إلى تثبيت نفوذهما، كل في منطقته، مع محاولة توسيع هذه المنطقة حيثما ظهرت إمكانية، دون العودة إلى الاقتتال المباشر والمعلن بينهما. وهنا اعتمدت القوتان على أساليب مختلفة منها التقليدي ومنها الحديث والثوري، مثل القوة العسكرية، أو الضغط العسكري، أو الحماية العسكرية، والدعم المادي. إن هذا الصراع حصل في ظل شبح السلاح الجديد وعدم توازن القوى بين الفريقين. والسؤال التقليدي المطروح في هذا المجال هو ما إذا كان بإمكان ستالين وترومن «تفادي الحرب الباردة». في كل الأحوال، هل هما أرادا هكذا حرب ودخلا فيها واعيين لأبعادها ونتائجها، أم أنها كانت النتيجة التلقائية والطبيعية لأوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ إن الأجوبة على هكذا تساؤلات ما تزال تتأثر بالنظرة إلى هذا أو ذاك من الزعيمين، أو إلى هذا وذاك النظام. من هذه الأجوبة في الغرب، وعلى سبيل المثال، رأي الباحث والمحلل السياسي جاك ليڤيك ومعناه: إن الخلافات بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدولتين الكبريين تجعل علاقاتهما صعبة جداً، وإن الحرب كانت العنصر الوحيد الذي قرّب بينهما، وأتى بعدها الانتصار ليعيد هذه الخلافات للظهور[٢]. وبنفس الاتجاه، لكن مع التعميم، يؤكد الصحافي المؤرخ للفترة المعاصرة أندريه فونتين، على أنه من النادر أن يصمد تحالف بعد انتصاره على العدو المشترك[٣].

(١) نذكّر بأن تحديد المواقف في هذا الإطار صعب جداً وهذا يتأثر بعناصر كثيرة. في كل الأحوال، يبقى بالإمكان اعتبار هذا الموقف «دفاعياً» وليس «هجومياً» إذا عتبرنا أن الموقف السوفياتي كان بهدف تثبيت نفوذه في «منطقته»، كما يرى أحد كبار الباحثين الغربيين في السياسة السوفياتية الدولية:

Jacques Levesque, *L'U.R.S.S.: sa politique internationale de 1917 à nos jours*, Colin, Paris, 1980, pp.133-135.

(٢) *Id.*, pp.121 et 122.

(٣) A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, Vol.I, p.302.

وهكذا اعتبر العالم منذ سنة ١٩٤٧ منقسماً إلى اثنين، أي إلى عالمين ونظامين بانتظار التوحيد أو التفتت. فالتوحيد يفترض صمود هذه الثنائية حتى حصول إحدى الزعامتين على القدرة الكافية للقضاء على الأخرى. أما التفتت فيفترض أحد أمرين: أولهما، تآكل كل من الإثنتين من الداخل؛ وثانيهما، تصاعد قدرة قوى جديد تقضي على هيمنة الزعامتين؛ وربما أمكن تواكب وتعاون الأمرين. إن هذا الانقسام هو الذي عبّر عنه الباحث والمفكر السياسي، ستانلي هوفمان، «بالثنائية الكامنة»، نظراً لعدم الجرأة على استعمال القوة القادرة على تحقيق «وقت الحقيقة» أو «ساعة الحقيقة»، أي الحرب الشاملة. هكذا تكون الهيمنة الثنائية عندها كامنة، وليس فعلية أو عملية، بمعنى أن المنافسة تضعف الهيمنة بحيث إن القطبين يحيّدان بعضهما البعض[١]. فنظراً لقدرات وطموحات وتبريرات هذين القطبين، وبالرغم من الشوائب التي تعتري النظام الثنائي وتعيق الهيمنة الكاملة الفعلية، منذ البداية، على مصير العالم بأكمله، بقيت الثنائية في الزعامة قائمة حتى بعد المحاولة الأمبركية الصينية، مع بداية السبعينات، لإزالة الثنائية المجسدة بدولتين، أي إحلال نوع من تعدّدية قطبية ضمن الثنائية النظامية[٢]. يبقى أن الثنائية تتمحور حول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتمحور حول الدول والحكومات التي تجسد هذه الأنظمة. لقد ألقت هذه الثنائية بثقلها وظلها على مختلف نواحي الحياة الدولية على صعيد الشعوب، أو الدول، أو المؤسسات. كما أن الاختلاف والصراع إستمرّا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فعلاً ومنذ سنة ١٩٤٧ علناً، يطبعان كافة النشاطات البشرية، من ثقافية وعلمية واقتصادية وصناعية وسياسية وعسكرية وغيرها. إن أي نشاط، أو تطور، أو اضطراب، يحصل في أية نقطة من العالم، أو حتى في الكون بأبعاده القصوى، يبدو متأثراً بشكل من الأشكال بهذه الثنائية.

أما بشأن الكلام عن امبراطوريتين، فهذا يعني تبريراً مزدوجاً: القوة والخُلُقية. إن الزعامتين الشيوعية والرأسمالية وصلتا جغرافياً إلى حدود الامبراطوريات، لكن الإضطرار إلى التعايش ربما يساهم في زوالهما، وهو في نهاية المطاف يبدو أمراً طبيعياً، أي الزوال، كما يراه المؤرخ دوروزيل في كتابه التحليلي والنظري «كل امبراطورية إلى زوال»[٣]. وربما أمكن أيضاً اعتبار العالم غير قادر على استيعاب امبراطوريتين إلى ما لا نهاية، كما يرى الصحافي المؤرخ فونتين في كتابه «سرير واحد لحلمين»[٤].

---

(١) St. Hoffman, *Gulliver empêtré, op.cit.*, pp.72-74.

(٢) المقصود بالتعددية القطبية Polycentrisme، وبالثنائية النظامية Bipolarisme بالفرنسية كما بالانكليزية (Bipolarism, Polycentrism).

(٣) J.-B Duroselle, *Tout empire..., op.cit.*

(٤) André Fontaine, *Un Seul lit pour deux rêves: Histoire de la «détente»*, Fayard, Paris, 1981.

القسم الثالث
الزعامة الدولية وحدودها

إن الزعامة تشكّل البعد الواقعي الأساسي للمسؤولية الدولية. لقد سبق تحديد المسؤولية الدولية لجهة مضمونها وركائزها، ولا بد من الاهتمام بهذا البعد الذي يظهر وكأنه قائم بذاته. فالزعامة تنبع أصلاً وعملياً عن تكليف ذاتي، أو مشترك، أو متبادل، بهذه المسؤولية وأعبائها وبالتالي الإفادة من إيجابياتها في ظروف معينة. تبنى الزعامة[1] الدولية على أساس نظام وقدرة وتجاوب، وهي تقوم على أصعدة مختلفة في العلاقات الدولية، وبالأخص على الصعيدين الإقليمي المحدود والدولي العام. وتبقى الزعامة، في أي حال، تهدف إلى الشمول، وتتفق في حدها الأقصى مع النظرة الشمولية الكونية. ولا بد من أن تكون الزعامة مجسّدة ضمن نظام معيّن يهيمن داخله إنعدام توازن في القوى. هكذا مثلاً، وعند الحدود القصوى، ونظراً لمعطيات فترة معينة من تاريخ البشرية، تجسدت زعامة روما ضمن «نظام» سمّي «بالسلم الروماني». أما في أيامنا، ولكون العالم أصبح منذ ما بعيد الحرب العالمية الثانية برأسين، لم يعد بالإمكان الكلام، على الأقل مرحلياً، عن زعامة واحدة. لقد أصبح لدينا، ضمن الإطار العام أو ما يسمى النظام الدولي، أو حتى «المجتمع» الدولي، نظامان (الاشتراكي والرأسمالي). وبالتالي، وفي ظل هذا الواقع، لا بد من الكلام عن زعامتين دوليتين. كل من هاتين الزعامتين جسّدت مسؤولية دولية، بالنظر إلى القدرة وميزان القوى داخل النظام الواحد، كما بالنظر إلى التجاوب الحاصل داخل هذا النظام. لكن، لا يمكن في مطلق الأحوال تقييد المسؤولية، وبالتالي الزعامة، بالنظام الخاص، إذ إن المسؤولية تطمح لأن تكون شاملة، وكذلك الزعامة. إن هذا الأمر لا بد من أن يؤدي إلى تصادم ما بين المسؤوليتين والزعامتين في عالم ذي رأسين، كما أن تواجد زعامتين اثنتين يعني بحد ذاته حدوداً لكل منهما. لكن الحدود لا تقف عند هذا التواجد، فهي متنوعة، منها ما شكّل حدوداً مصطنعة مثل المنظمات الدولية، ومنها ما هو طبيعي وأكثر فاعلية، على المدى البعيد على الأقل، وهو الزعامات الأخرى الثانوية (مثل الإقليمية)، ومنها الطرَفي والمركزي.

تطرح هنا نقطتان أساسيتان تتعلقان بالزعامة الدولية، ودورها، وأهميتها على الساحة الدولية، وتأثيرها على تطور العلاقات الدولية. هاتان النقطتان هما: أولاً، التجاوب مع مفهوم الزعامة، وهذا على الصعيدين، العام العالمي، والخاص في إطار أحد النظامين الفرعيين أو الفريقين المتواجدين على الساحة، إلى جانب التجاوب مع واقعية هذه الزعامة؛ ثانياً، فاعلية ظاهرة الزعامة، بعد الحرب العالمية الثانية ولحوالي نصف قرن، على الصعيدين، العام، أي العالمي الشامل، والداخلي الخاص. إن التجاوب والفاعلية يوضحان مدى الزعامة وحدود ممارستها، وبالتالي تأثيرها على العلاقات الدولية.

---

(١) أي ما يتوافق بالإنكليزية مع المصطلح الشائع: "Leadership".

١ ـ التجاوب مع الزعامة:

إن مفهوم الزعامة مبني إذن على ميزان قوى من جهة، ومن جهة أخرى على دوافع كافية عند أكثر من عنصر لفرض وقبول (أو طلب؟) هذا المفهوم وما يقتضيه عملياً. فالمفهوم بحد ذاته يشكّل ظاهرة قديمة في العلاقات المجتمعية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها، بدأً من لهو زمر الأطفال حتى صراعات أكبر التجمعات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وتبدو الزعامة ظاهرة طبيعية في العلاقات المجتمعية كافة، نظراً للحاجة إلى التدبير والتنظيم والإدارة والقيادة في مختلف الظروف. وتظهر طبيعية هذه الظاهرة في المجتمعات البدائية، بوجه الخصوص، عندما اعتُرف بزعامة شيخ القبيلة أو الرجل الأكبر سناً والأكثر خبرة، وعندما تتحول هذه الزعامة في حالات الحرب أو الاقتتال إلى الأقدر أي المقاتل الأقوى، أو عندما تتحول الزعامة في كثير من الحالات إلى ذلك الإنسان القادر على أن يغدق على أتباعه المساعدات والهدايا. وفي بعض الحالات، تكرّست أصلاً الزعامة للأقوى والأقدر، من حيث إمكان قيادة جمهور ما أو مجموعة في الحرب وحل المشاكل في السلم، ومن حيث السخاء كذلك في الحرب والسلم معاً. وأتت آلاف السنين ومئات الحضارات لتكرّس هذه الظاهرة التي أصبحت بحد ذاتها مفهوماً أساسياً من مفاهيم الحياة الجماعية، أو العلاقات ضمن المجتمع الواحد كما بين المجتمعات المختلفة. لكن يبقى هنالك شرط أساسي لنشأة هذه الظاهرة واستمرارها، وبالتالي المفهوم الموازي لها، هذا الشرط هو التجاوب أولاً مع المفهوم، ثم التجاوب مع زعامة معيّنة في واقع معيّن.

بما يخص التجاوب مع مفهوم الزعامة، يمكن القول بإيجاز إن التجاوب أساساً يبدو طبيعياً وتلقائياً. فالتجاوب أصلاً متأت لا بد عن الشعور ضمناً بالحاجة إلى قدرة تقدم العون بسخاء عند الضيق وتنتشل من الأزمة. هكذا كان التجاوب العام مع زعامة القدرة الخارقة، أي الآلهة، ثم الإله الأوحد القدير على كل شيء. إن هذا التجاوب، الطبيعي التلقائي المبني على الشعور بالحاجة إلى حماية قدرة قادر، ناتج عن طلب أو التماس الفريق المحتاج لتلك الزعامة، وبالتالي يكون تقبّله لها أساساً بلا قيد أو شرط، إلا اللّهم الحصول على العون اللازم بوجه قوة أخرى، أو حتى القوة نفسها، عندما لا يستطيع هذا الفريق مواجهتها بقدرته الذاتية.

لكن التجاوب لا يقف عملياً عند طلب حماية، وبالتالي عند قبول زعامة الفريق الأقوى. فالأهم، في هذا الإطار، يكمن في حصول التجاوب مع المفهوم أصلاً على صعيد الفريق الذي يجسد الزعامة ويتحمل مسؤولياتها وأعباءها. ففي معظم الحالات، تأتي الزعامة في العلاقات الدولية بتكليف ذاتي، حتى عندما تظهر وكأنها نتيجة لتلبية طلب خارجي صادر عن فريق أو فرقاء محتاجين لها. فعلى صعيد المفهوم، يتساوى التجاوب معه في الحالتين، أو على الصعيدين، أي الذاتي والخارجي. إن الفريق الذي يشعر بقدرته على السيطرة والتزعم والقيادة، هو أول المتجاوبين مع المفهوم. إنه بمجرد قياس قدرته تجاه الأضعف، وحتى تجاه أنداده في الوقت ذاته، في حال لم يكن الأقوى على الإطلاق على الساحة، نجده يقوم بالخطوة الأولى تجاه هذا المفهوم. وإذا ما سمحت الظروف العامة، لا يتوانى عن إظهار قدرته معتمداً إجمالاً أحد أسلوبين، وأحياناً الإثنين معاً، وهما الترغيب والترهيب: الترغيب من أجل التعاون، والترهيب من قوة أخرى أو

حتى من نفسه. إن هذا التجاوب يكمن في الطبيعة البشرية، كما التجاوب مع الركون إلى قدرة أكبر عند الحاجة أو الخطر. كذلك الهيمنة والقيادة هما من صلب هذه الطبيعة عند الشعور بالقدرة النسبية طبعاً. وكما أن الطبيعة البشرية هي في أساس النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وفي كل الأزمنة والحضارات، كذلك إن الزعامة والتجاوب معها هما من صلب الحكم ومن صلب العلاقات الاجتماعية كافة، وبالتالي هما من صلب العلاقات الدولية. إنها من ضمن العلاقات المجتمعية على كافة الأصعدة. إن الزعامة تؤمّن للزعيم، فرداً كان أم مجموعة أو دولة، المزيد من الإمكانات والمزيد من السلطة، ومجالاً أوسع لفرض نظرته أو نظامه. ويتجاوب عندها هذا الفريق بشكل شبه تلقائي مع الوجه الآخر للزعامة وهو الأعباء والتضحيات، ويحاول عملياً إظهار هذا الوجه مبرراً تجاه ذاته والغير، في آن واحد، إنسانية زعامته. فالزعامة ترادف، عند الحد الأقصى، مع الأنانية على الصعيد الأخلاقي. لذا يأتي هذا الوجه الإنساني للسماح للإنساني والأخلاقي بالطغيان، على الأقل ظاهرياً. إن التجاوب مع مفهوم الزعامة عند هذا الفريق قد يصبح عميقاً إلى حد أنه يتجسد حاجة أساسية في معظم الحالات. عند هذا الحد، يصبح التجاوب في الواقع ركيزة للفعل ورد الفعل في آن واحد.

فعلى صعيد العلاقات الدولية، يصبح هذا التجاوب أحد ركائز السياسة الخارجية للدولة المرشحة للزعامة. وربما يكون مثل الولايات المتحدة الأميركية من أبرز الأمثلة المعبّرة منذ إعلان ما يعرف بمبدأ منرو الذي يعتبر إعلاناً عن نية الأميركيين في تجسيد زعامة قارّية أميركية، ثم في مرحلة ثانية، مع إعلان مبدأ ترومن القائل بتوسيع رقعة هذه الزعامة باتجاه أوروبا ثم العالم. يمكن تفسير التجاوب ثم العمل باتجاه تجسيد الزعامة بالمبادىء والنظم المثالية التي تشكل الوجه الإنساني للحاجة إلى القيادة والتزعم. إن هذه الحاجة للتزعم تتفق مع القدرة الفائضة عن الحاجة لإدارة الشؤون الذاتية في ظرف معيّن. وتكون هذه القدرة الفائضة في الوقت ذاته، بحاجة للمزيد من القوة من أجل المزيد من المدى. وطالما أنه، على صعيد العلاقات الدولية، يبقى المجال محدوداً، وربما بالأخص في أيامنا حيث أصبح العالم كلاً وغطت العلاقات الدولية المجال بكامله، أصبحت الزعامة حاجة أساسية وحيوية للقوى القادرة، بحيث إن زوال الزعامة هو النذير بزوال الذات في نهاية المطاف، أو على الأقل، بالضعف والتقوقع. وبالتالي، لم يعد بالإمكان الكلام عن خيار، فالزعامة أصبحت، إلى حدّ بعيد، مفروضة على القوى الكبرى. وأصبح التجاوب معها، عند هذا الحد، عميقاً جداً كونه شرطاً لبقاء الذات. فإن العودة إلى المثل الأميركي، تؤكد أن النظر إلى الانعزالية مجدَّداً، مهما كانت حدود مضمون هذا المفهوم والسياسة المقابلة، لا يعكس فقط تراجعاً أو هزيمة بل حكماً بالزوال وإن التدريجي، نظراً لحتمية الاختناق في مرحلة متقدمة.

إن للزعامة الدولية المعاصرة ركائزها على الصعيدين، الدولي الواسع، والإقليمي الضيّق أو المحدود. وللزعامة الدولية كذلك مبرّراتها على مستوى الفريقين المتجاوبين مع زعامة معينة، وبالتالي مع ممارسة هذه الزعامة وما ينتج عنها من إرتباطات وواجبات وحدود. كما أنه للزعامة الدولية هذه عملياً حدودها، وهي من ضمن اللعبة الدولية الشاملة طالما أن الزعامة ليست واحدة كلية شاملة للمجال الدولي بكامله.

بالإضافة إلى التجاوب مع المفهوم بحد ذاته، هنالك إذن موضوع التجاوب مع الزعامة كممارسة واقعية وفعلية. إن هذا الموضوع مطروح بشكل خاص على صعيد الفريق الذي تمارس عليه هذه الزعامة. هنا يجب النظر إذن إلى الأمر من ناحيتيه، أي التفاعل الإيجابي والسلبي. وفي الوقت نفسه، لا بد من التساؤل حول قيمة التفاعل السلبي الفعلية وحدود مثل هذا التفاعل في الواقع. إن التفاعل العملي مع الزعامة كواقع يكون إما بالقبول، أو بالرضوخ، أو بالرفض. في الحالة الأولى، يقبل الفريق المفروض أن تمارس عليه الزعامة بالتعامل مع ظروف وشروط هذه الممارسة، ويكون عندها التفاعل إيجابياً. إن مثل هذا التفاعل تفرضه إجمالاً ظروف خارجية ضاغطة أو مهدِّدة تجعل دولة أو مجموعة من الدول تقبل حماية صديق أو حليف قوي، وبالتالي، مقابل هذه الحماية، تُقبل زعامة هذا الصديق مع ما تعنيه من حدّ لصلاحيات وحريات وشخصية الدولة أو الدول المعنية. وفي الحالة الثانية، أي الرضوخ، إن تقبّل الزعامة يكون مفروضاً، ليس فقط بنتيجة ظروف خارجية عامة، إنما بالأخص بنتيجة فرض الفريق الممارس للزعامة زعامته بأساليب شتى، ومنها استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. عند الرضوخ، يأتي التفاعل مع زعامة «الحليف» مبنياً على مخاوف متبادلة وتتحول الزعامة إلى نوع من السيطرة الخارجية، بحيث إن حرية الدولة، أو الدول، الراضخة لزعامة دولة أخرى، تصبح محدودة جداً، كما سيادتها الدولية الفعلية بالتالي. وفي الحالة الثالثة، أي الرفض، وهو التفاعل السلبي عند حده الأقصى، يعني رفض التجاوب مع زعامة خارجية لا يُقبل بها أصلاً لأسباب مختلفة، وخاصة لاعتبار هذه الزعامة مرادفاً للهيمنة وخسارة الحرية كلياً أو جزئياً. لكن الرفض الفعلي مؤمّن في إحدى حالتين: إما كون الدولة أو مجموعة الدول المعنية قادرة ذاتياً على مواجهة هذه الزعامة بالأساليب اللازمة، أو كونها تستطيع الاحتماء بقوة صديقة قادرة على حمايتها. وفي هذه الحالة تتحول في معظم الأحيان من رفض زعامة إلى طلب أو قبول زعامة بديلة يكون التفاعل معها إيجابياً.

إن هذا التجاوب مع واقع الزعامة الدولية المعاصرة يعني أن معظم الدول والشعوب واقعة بشكل من الأشكال ضمن نطاق المفهوم والممارسة، إن كفريق زعيم، أو خاضع لزعامة، والإثنين معاً في حال التقاء الزعامتين الإقليمية المحدودة والدولية الواسعة. يضاف إلى هذا التجاوب بين الفريقين المعنيين مباشرة بزعامة معينة أن التجاوب مع المفهوم والواقع يشكل ظاهرة واضحة على صعيد الدول صاحبة الزعامة، أي الممارِسة للزعامة. إن هذه الدول تعترف، إن لم يكن دوماً علناً فضمناً، بحق الزعامة للقوة، أو القوى الأخرى، التي لا تستطيع، نظراً لميزان القوى، أن تعرض أو تفرض زعامتها عليها، أو أن تحرمها من ممارسة زعامة معينة. إذن يمكن الكلام عن تجاوب مع المفهوم، وعن تجاوب متبادل مع الممارسة، أي مع ممارسة الغير للزعامة. لكن يُذكر أن للزعامة حدوداً، وهي الزعامة الأخرى، وعامة ما تكون منافساً على الساحة الواحدة، وحتى في حال كونها زعامة جزئية يمكن أن تشكل حداً وإن كان الحد في هذه الحال لا يشكل خطراً على الزعامة الأقدر والأكبر.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الزعامة، مفهوماً وواقعاً، ما تزال تطمح إلى تحقيق شمولية كونية بمعنى الوصول إلى الامبراطورية العالمية، أو إلى مرحلة زوال تعددية الدول، وربما الفواعل الدولية الأخرى، ليحل مكانها نظام عالمي واحد موحَّد...

٢ ـ فاعلية الزعامة المعاصرة:

إن الزعامة واقع يفرض نفسه في العلاقات المجتمعية والدولية عامة، ويعود هذا الأمر إلى تواجد كيانات غير متكافئة في المجتمع الوطني كما في الساحتين الإقليمية والدولية. إن عدم التكافؤ في القوى يبقى في أساس قيام الزعامة واستمرارها، بينما تشكّل الصراعات ومبررات السيطرة الظرف والعامل الحافز إلى نشوء الزعامة. فنشوء الزعامة بحد ذاته يجعل من الظاهرة عنصراً فاعلاً في العلاقات تؤكده بالتالي ممارسة الزعامة. إذن، لا زعامة بلا فاعلية واقعية، من حيث الممارسة بحد ذاتها ومن حيث النتائج المسجلة والمرتقبة. ومهما كانت طبيعة ومستوى ومجال الزعامة، إنها تعني فعلاً سلطان المتزعِّم في نظامه أو فلك زعامته. فالفاعلية تحصل ضمن نظام (أو فلك) يقوم (أو يدور) حول محور الزعامة، وتلعب بالتالي دور المحرِّك والمنظِّم من مركز القوة والسلطان محور فاعلية الزعامة.

إن الكلام في الواقع عن عالم «برأسين» يعني أننا أمام عالم منقسم يدور في فلك زعامتين. وهذا يعني اعتباراً من أواسط الأربعينات، ونظراً لموقف الزعامتين من بعضهما البعض، جعل دول العالم وشعوبها تعيش صراعاً مفتوحاً بينها ككيانات دولية، وحتى كشعوب، بنتيجة التجاوب والتفاعل مع قدرة وفاعلية كل من الزعامتين الأساسيتين. إن الزعامتين الكبريين لم تتوانيا قط عن التذكير بزعامتهما وبدورهما الفعّال في دعم الدول والشعوب الواقعة ضمن كل من الزعامتين، وبكون حتمية دوام زعامتيهما ليست لمصلحتهما، بل وبالأخص لمصلحة هذه الدول والشعوب. ففاعلية الزعامة تنبع في الواقع بشكل خاص من مثل هذا التجسيد للقدرة على مواجهة الخصم أو العدو. وكل من الزعامتين الكبريين استفادت من الأخرى لتدعم زعامتها وسلطانها في عالمها أو نظامها. وتوجد عملياً زعامات صغرى، خاصة إقليمية، تستمد إجمالاً قوتها وفاعليتها من زعامة كبرى. (تبقى هذه الملاحظات صحيحة إلى حد ما بخصوص الزعامتين الإثنتين بالرغم من موقع الصين الشعبية أو حتى تطورات أوروبا الشرقية مع مطلع التسعينات بانتظار استكمال التعديل الجذري. . .).

وفي ما يلي نظرة إلى رأي وتفسير المسؤولين عن الزعامتين الأساسيتين لفاعلية وقيمة كل من الزعامتين في العلاقات الدولية عامة، كما في مجال مصير الشعوب والكون. ويُذكر أن النظرة إلى الزعامة هنا وهناك تنبع من هدف أساسي وهو خلق «نظام عالمي»، وهذا يعني أحد أمرين: الزعامة الواحدة الكونية التي تبقى في كل الأحوال هدفاً صعب المنال، حتى في حال القضاء على الزعامة الأخرى، لوجود بوادر اقتسام ضمن النظام الواحد (يبحث هذا الأمر لاحقاً)؛ أو زوال مفهوم الزعامة نتيجة لزوال الحاجة إليه، وهذا يبدو أمراً غير معقول بالنظر إلى الطبيعة البشرية والمجتمعية.

أ ـ الزعامة الإشتراكية:

بما يخصّ النظام الاشتراكي والزعامة السوڤياتية خلال حوالي خمس وأربعين سنة، يمكن القول إن المسؤولين السوڤياتيين الذين يرفضون ما يسمونه «الدعاية البرجوازية» القائلة بأن الديمقراطية

الشعبية هي «من صنع موسكو»، يسرعون إلى التذكير «بالدور العظيم» الذي قامت به السياسة السوڤياتية في تقرير مصير الديمقراطيات الشعبية. فهم يعتبرون أن «وجود القوة الاشتراكية الكبيرة السوڤياتية، وانتصارها على المعتدين الفاشيستيين، وسياسة الدعم والمساعدة للدول التقدمية الحديثة بوجه تدخل الامبرياليين الخارجي... يشكل الشرط الأهم الذي سمح بانتصار الثورات الاشتراكية في عدد من دول أوروبا وآسيا». أما المقصود بالمساعدة هنا فهي بالأخص «السياسية» و«المادية»[١]. هذا مع العلم أنه منذ نشأة «الدولية الشيوعية»، تحوّلت هذه «الدولية» إلى دعم «وطن الاشتراكية»، أي الاتحاد السوڤياتي، الدولة الاشتراكية الوحيدة[٢]. وهكذا احتلّ الاتحاد السوڤياتي، عبر الحزب الشيوعي السوڤياتي، المركز القيادي، الأمر الذي تأكّد بوضوح، على صعيد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، منذ نشأة الديمقراطيات الشعبية، وخاصة مع قيام «مكتب الإعلام الشيوعي» (الكومينفورم). فنشأة «المعسكر الاشتراكي» إنما أتت تكريساً لزعامة موسكو: أولاً، على الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وعبرها على الدول التي يسيطر فيها الشيوعيون في أوروبا؛ وثانياً، خارج أوروبا، خاصة مع نشأة الصين الشعبية.

لكن تبقى مشكلة، على الأقل منهجية، وهي أن الاتحاد السوڤياتي لا يتكلم عن زعامة، بل هو يتكلم عن تعاون ما بين أحزاب أو دول شقيقة. إنه «الشقيق الأكبر»، وليس الزعيم، بحسب اللغة السياسية السوڤياتية. فالمسؤولون السوڤياتيون يتلافون الإشارة إلى زعامة سوڤياتية (للدولة أو للحزب)، أو إلى منطقة نفوذ، أو إلى تبعية أحزاب أو دول وأنظمة. وفي الواقع، نجد السوڤياتيين يركّزون دوماً على سيادة الدول الكاملة، ومنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، والقول بحق تقرير المصير. وهذا ما يظهر بوضوح منذ بدء البحث في اتفاقات الصلح في أوروبا، حيث ركّز السوڤياتيون على السيادة التامة للدول المعنية بنتيجة هذه الاتفاقات، لقطع الطريق أمام إمكانية تدخّل من قبل الأميركيين أو البريطانيين، ولفسح المجال طبعاً أمام إنجاز تبعية هذه الدول للاتحاد السوڤياتي نفسه عبر الشيوعيين الوطنيين فيها[٣].

تزول المشكلة المنهجية عندما تلاحَظ كيفية سير الأمور بين «الأشقّاء»، أحزاباً شيوعية ودولاً «اشتراكية» أو «ديمقراطية شعبية»، أو ضمن «الأسرة الاشتراكية». وللتوضيح، يمكن العودة إلى بعض الحالات المؤكدة والمعروفة. فعلى سبيل المثال فقط، تذكير بحالة كل من يوغسلافيا في أواخر الأربعينات، ثم الصين في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، ثم تشيكوسلوفاكيا في أواخر الستينات، وبولونيا في أوائل الثمانينات. إن هذه الحالات تتوزع زمنياً على طول الفترة التي تمتد من قيام الزعامة السوڤياتية لصالح الاتحاد السوڤياتي كدولة، وليس للحزب السوڤياتي كحزب فقط كما كانت الحال قبل الحرب العالمية الثانية[٤]، حتى نهاية الثمانينات، حيث بدأت تتراجع هذه

(١) راجع بهذا الشأن: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp.17-19.

(٢) إن الكومينترن الذي كان هدفه الأساسي تعميم الشيوعية في العالم سرعان ما تحوّل لدعم الاتحاد السوڤياتي بحد ذاته وليس كجزء من عالم شيوعي.

(٣) يمكن العودة إلى الكتاب القيّم الذي يحاول تفسير السياسة السوڤياتية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:
Philippe Devillers, *Guerre ou Paix: une interprétation de la politique soviétique depuis 1944*, Balland, Paris, 1979, pp.143, 144.

(٤) أي كما كانت الحال عبر الكومينترن.

الزعامة، على الأقل جغرافياً. إن هذه الحالات تظهر، وبطرق مختلفة، أن هناك زعامة تذهب في عملية التتبع إلى أقصى الحدود، فالتبعية تفرض بأساليب مختلفة، منها القوة، وهذا يعني أقصى مظاهر الزعامة وضوحاً، أي الهيمنة.

في الواقع، وقبيل قيام المعسكر الاشتراكي، بدأت تتأكد هذه الهيمنة عبر رفض المساعدة الأميركية (برنامج مارشال) في سنة ١٩٤٧. فإن الشيوعيين غير السوفياتيين اعتبروا أنفسهم إجمالاً تابعين لزعامة الاتحاد السوفياتي وحزبه، كما يتضح مثلاً من موقف بعضهم من الشيوعيين الفرنسيين (أو الإيطاليين)، أو من لهجة بعض الزعماء الشيوعيين العلنية. فعلى سبيل المثال، يُذكر المؤتمر الشيوعي في خريف سنة ١٩٤٧ الذي أدى إلى إعلان انقسام العالم إلى معسكرين، وحيث كان الدور الأبرز والأفعل هو الذي لعبه جدانوف، الممثل السوفياتي: لقد اعتبر الشيوعيون الفرنسيون وكأنهم «أصبحوا ممثلين تافهين (بلا قيمة) لسياسة الاتحاد السوفياتي لدى الشعب الفرنسي»، بحسب قول دجيلاس المندوب اليوغسلافي[1]. وعندما عمد ستالين إلى السيطرة على الشيوعيين في أوروبا وجعلهم يسيرون بحسب ما يراه هو، خاصة أولئك الذين سيطروا على الحكم في بلادهم، نجده يلفظهم من المعسكر معتبراً إياهم منشقّين وخارجين وخائنين في حال رفضوا الانصياع لزعامته، لا بل لإرادته، كما كانت حال يوغسلافيا مع تيتو. إن هذا لدلالة على أن هنالك زعامة مفروضة، والبرهان هو رفض هذه الزعامة من قبل البعض، أو على الأقل رفض التجاوب مع ما اعتبر أحياناً تجاوزاً لحدود المقبول. ثم يأتي مثل الصين التي رفضت، في أواخر الخمسينات خاصة، الزعامة السوفياتية إلى حدّ الذهاب للإعلان عن زعامة مناهضة لها، ليس فقط على الصعيد الإيديولوجي، إنما على صعيد الزعامة السياسية الدولية أيضاً. وكان هذا الموقف في أساس التعديل المهم الذي بدت ملامحه على صعيد الزعامة الدولية، عندما عمل الأميركيون على تدعيم محور دولي جديد هو بكين مقابل موسكو، في مطلع السبعينات. ثم تأتي قضية ربيع براغ ومذهب بريجنيف الذي قال ضمناً «بالسيادة المحدودة» لدول المعسكر، بحيث إن المكتسبات ليست وطنية بل للمعسكر ككل، وبالتالي فإن الأحزاب مسؤولة، ليس فقط أمام شعوبها، بل «أيضاً أمام الحركة الشيوعية العالمية». إن هذه «السيادة المحدودة» تعني عملياً تثبيت دعائم الزعامة السوفياتية وفسح المجال أمام الاتحاد السوفياتي في توجيه الأنظمة والحكومات داخل المعسكر. ويدخل هذا في نفس الخط الذي اتضحت جذوره في كل من المجر وبولونيا في سنة ١٩٥٦. ويمكن القول كذلك إن التطورات البولونية، بالأخص في بداية الثمانينات، تدخل هي أيضاً في نفس الإطار، حيث إن المسار الأساسي تحدده موسكو، ولا يحق للشيوعيين هنا وهناك (فكيف لغير الشيوعيين؟) في دول المعسكر تحديد اتجاهات معارضة، أو حتى مختلفة عن حدود هذا المسار. ويمكن القول إن الهزّة العنيفة التي شملت دول المعسكر في أوروبا اعتباراً من خريف سنة ١٩٨٩ لم تكن واردة أو ممكنة، على الأقل في هذا التاريخ، لولا التعديل الحاصل في موسكو بالذات مع الزعيم السوفياتي نفسه، أي ميخائيل غورباتشوف.

إذن، اعتبار خط موسكو هو الصحيح والوحيد منذ أيام ستالين، وعبر خروتشوف وبريجنيف

---

(١) نجد بعض التفاصيل بهذا الشأن في كتاب: A. Grosser, *Les Occidentaux...*, *op.cit.*, pp.90-92.

وحتى غورباتشوف، واضطرار دول المعسكر وأكثر الشيوعيين تمسكاً بالشيوعية لأن يسيروا بحسب هذا الخط مهما حصل عليه من تعديلات وتحويرات، إنما يعني، عملياً على الأقل، الزعامة السوفياتية داخل المعسكر كما على صعيد قيادة المعسكر في الشؤون الدولية. وندر ما تلاحَظ، على صعيد المواقف الدولية، مواقف لدول المعسكر تختلف عن موقف موسكو. وعندما يحصل مثل هذا الأمر، يستفيد الاتحاد السوفياتي منه ليؤكد السيادة الكاملة لدول المعسكر، معتبراً أنها مناسبة لينفي عن ذاته تهمة الهيمنة، ولا يحصل مثل هذا الخروج عن القاعدة، في كل الأحوال، حيال مسائل مهمة أو جوهرية.

ب ـ الزعامة الرأسمالية:

وبما يخص النظام الرأسمالي والزعامة الأميركية، يمكن القول إن مؤشرات هذه الزعامة ظهرت باكراً وحتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، لتتأكد مع بداية مرحلة السلم. إن بريطانيا، التي كانت تعتبر الدولة الأقدر دولياً قبيل الحرب، بدت عند نهاية هذه الحرب كأنها تحاول جهدها للحفاظ على الصداقة الأميركية، علماً بأن الأميركيين أصبحوا هم الأقدر، مما يؤكد أن أساساً متيناً بدأ يتكوّن لصالح زعامة أميركية. إن هذا الواقع الجديد بدأ يتأكد انطلاقاً من القيادة العسكرية، وصولاً إلى المساعدات والقروض المهمة، ثم إلى وضع أسس السلام العالمي. فالتوقيع على ميثاق الأطلسي في أواسط الحرب ثم نشأة الأمم المتحدة يؤكدان الدور الفعّال الذي كانت تتهيأ له الولايات المتحدة الأميركية. ولكن يبقى الأهم، وهو في عدم وجود قوة قادرة عند نهاية الحرب للمنافسة على صعيد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان قائماً. إن الولايات المتحدة كانت الوحيدة القادرة، في السلم كما في الحرب، لأن تقود عملية الحفاظ على النظام، أي النظام «الديمقراطي»، وبالتالي بدت وكأنها الدولة الوحيدة المؤهلة لتسلُّم مهام الزعامة الدولية، على رأس النظام الرأسمالي الديمقراطي الحر الذي كان سائداً في معظم العالم، وبالأخص في أوروبا وعبرها. ولما تأكدت ضرورة المواجهة مع خصم جديد هو الشيوعية مجسدة بالاتحاد السوفياتي الخارج منتصراً وقوياً من الحرب على الرغم من خسائره الهائلة، كان على الولايات المتحدة أن تقود بحكم قدرتها هذه المواجهة، وبالتالي أن تتزعم معسكراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. إن هذا الدور بدا أمراً طبيعياً، بالأخص لكون الأميركيين كانوا قد أكدوا أنهم لن يعودوا مع نهاية الحرب إلى عزلتهم التقليدية نظراً لمواقفهم من مفهوم عالم السلم منذ فترة الحرب، كما سبق ذكره. يضاف إلى هذا أن هذه الزعامة اتخذت مظهر الواجب، أو حتى مظهر التجاوب مع واجب لم يكن بإمكان الولايات المتحدة التهرب منه ببساطة، والذي فُوِّضت بتحمّل أعبائه، في الوقت الذي كانت تلك الزعامة الباب الأوسع إلى تحقيق المصالح المختلفة وعلى رأسها الاقتصادية، نظراً لما ترتب عن ما بعيد الحرب من حاجة إلى أسواق جديدة. ويمكن القول إن الباب أصبح «مفتوحاً» على مصراعيه أمام هذه المصالح إذا ما أخذت بعين الاعتبار سياسة «الباب المفتوح» التي حاول ممارستها الأميركيون في أواخر القرن التاسع عشر، إلا اللهمّ إذا كان الأميركيون قد وجدوا في الباب المفتوح أمامهم أنه أقل ما كانوا يأملون، وذلك بنتيجة الاضطرار إلى الاقتسام مع الاتحاد السوفياتي.

في الواقع يبدو، على الأقل ظاهرياً، أن الأميركيين الذين تهيؤوا للعب دور مسؤول وأساسي في العلاقات الدولية، كان عليهم أن يتجاوبوا مع مطالب وحاجات حلفائهم الطبيعيين والستراتيجيين، أي بالأخص الأوروبيين المتخوفين من الخطر الشيوعي السوفياتي. وكان طلب المساعدة الاقتصادية ثم العسكرية من قبل بعض الأوروبيين الدلالة الكافية، على الأقل ظاهرياً، على أن قيام الولايات المتحدة بدور الزعيمة، إنما كان على أساس تجاوب مع طلب حماية ومساعدة.

إن محاولة التعرف إلى هذه الزعامة، أي إلى خطوطها الكبرى وأبعادها، تبدأ بملاحظة أساسية وهي أن الأميركيين، وعلى مختلف المستويات، لا يتلافون الكلام عن زعامتهم، بل هم يحاولون تحديدها، وأحياناً تبريرها، وعند الحاجة تعديلها. كذلك، إن مفهوم الزعامة ليس بجديد على الولايات المتحدة، فهو قائم ومستوعَب منذ مذهب منرو، في أوائل القرن السابق، والزعامة في القارة. إنما رقعة هذه الزعامة، ومعها اتساع المفهوم، هي الجديدة، بحيث إنها أصبحت تعني القسم الأعظم من العالم.

منذ السنوات الأولى لما بعد الحرب، أصبح التفكير بالزعامة والعمل على أساسها واضحين. ومن الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها على هذا الأمر، تلك السياسة الأميركية التي أكدت الزعامة الأميركية في العالم، أي حرب كوريا. اعتُمد هذا المثل هنا ليس لأنه الأول بل لأنه الأكثر شهرة ووضوحاً. وبحسب رأي ليندون جونسون في تلك المناسبة، أي في صيف سنة ١٩٥٠، وهو الذي أصبح في ما بعد رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، تكون الزعامة في أساس القرار الأميركي بمجابهة التهديد: فالقرار والتحرك الناتج عنه يؤكدان «قدرة أميركا على الزعامة الدولية»[١]. إن التصرف في إطار الزعامة الدولية هو نابع عن اقتناع الأميركيين (على الأقل المسؤولين بينهم) بمسؤولياتهم في العالم وبضرورة تحمّل هذه المسؤوليات[٢]. حتى عند حصول التطورات المهمة في أواخر الستينات وبداية السبعينات على الساحة الدولية، خاصة مع تأكد استعادة عدد من القوى (كما هي حال أوروبا واليابان والصين)، بنسبة مهمة، نشاطها الدولي الاقتصادي والسياسي، ومع تقييد قدرات الدولتين العظميين والاضطرابات والتخلخل الحاصل داخل كل من النظامين الشرقي والغربي، ما فتيء الأميركيون يؤكدون ضرورة استمرار زعامتهم الدولية.

إن الأميركيين، ومنذ بداية السبعينات، أخذوا يبررون زعامتم بإمكاناتهم الذاتية على أساس أنها ضرورة حتمية للغرب، وفي الوقت نفسه يقبلون بتعديل جذري على أساس تقاسم المسؤوليات والتعاون ما بين الحلفاء. فالأميركيون، الذين لم يعودوا قادرين على ممارسة هذه الزعامة

---

(١) من رسالة موجهة من النائب ليندون جونسون إلى الرئيس ترومن بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٠. الملحق الأول في مذكرات الرئيس جونسون في الترجمة الفرنسية لمذكراته:
Ma vie de Président, Buchet-Chastel, Paris, 1973.

(٢) كما يتّضح الأمر من خلال الخطب والكتابات العديدة للمسؤولين الأميركيين. نذكر هنا على سبيل المثال فقط المصدر المذكور أعلاه، ص ٧٠، ومحتوى خطاب الرئيس جون كينيدي بمناسبة تسلّمه الحكم في بداية سنة ١٩٦١ حيث يعلن استعداد بلاده لتحمل كل الأعباء ومواجهة المصاعب من أجل «انتصار الحرية» في العالم طبعاً وهي «مهمة» كُلِّف بها أبناء جيله من الأميركيين وهو لن يتهرب من هذه «المسؤولية».

وتحمّل المسؤوليات المترتبة عليها وحدهم، يقبلون، على الأقل ظاهرياً، باستقلالية حلفائهم عن هيمنة الولايات المتحدة التي كانت في وقت من الأوقات «ضرورة». وما لبث الأميركيون أن قالوا في الواقع بالتعاون، وهذا عن طريق إحلال مفهوم المشاركة والتعاون مكان مفهوم الزعامة بما يخص علاقاتهم مع أصدقائهم الأوروبيين وأشقائهم الأميركيين. هكذا هم يتكلمون عن «المشاركة» وعن «المساواة في المشاركة»، بدل الزعامة، مع «شروط جديدة» وهي «تقاسم الأعباء». وهذا يعني أن «زعامة الولايات المتحدة تبقى متوازنة مع موقع هذه الأخيرة في العالم». وهكذا نجد في عدم التنازل عن الزعامة تطميناً للحلفاء والأصدقاء، بحيث إنه يهدف إلى دعم التحالف «بنضج وكرم» الأميركيين[١]. ويلاحظ أنه في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، ما انفك الأميركيون يؤكدون على أن «الزعامة الأميركية القوية والفعّالة» هي شرط أساسي لإيجاد قوة لمجابهة «الامبريالية السوفياتية»، بالرغم من كون الأميركيين «غير قادرين على تأمين هذه القوة وحدهم». ويلاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة تبدو في هذه المرحلة «تعبة» من «أعباء الزعامة الدولية»، بعد «حوالي أربعين سنة» من ممارستها لها[٢].

لكن هل هذه الزعامة ما تزال فعلاً، وفي كل الحالات، ممكنة وفعّالة؟ يرى بعض الأميركيين أن هذا المفهوم قد فقد من قيمته، على الأقل في ما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة ببعض حلفائها وبالأخص في أوروبا. إن هنري كيسنجر كان يرى في أواخر الستينات، وقبل أن يصبح مسؤولاً كبيراً في الإدارة الأميركية، أن «الهيمنة» و«الوصاية» الأميركيتين في أوروبا، عبر مفهوم «الزعامة» في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، كانتا ممكنتين خلال مرحلة معينة فقط. فالزعامة الأميركية في هذه الحالة تتفق مع المرحلة الواقعة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٠، «حيث كان النظام والأمن العسكري يشكلان أمراً واحداً»[٣]. وكان كيسنجر يرى أن أواخر الستينات هي مرحلة التحول من «الزعامة» إلى تقاسم الأعباء، أي إلى «المشاركة» في العلاقات الأميركية الأوروبية بعد عشرين سنة من ممارسة الزعامة، نظراً لضرورة اعتماد مبدأ التعاون على أساس تقارب في النظرة والمصلحة وإن في منطقة معينة من العالم، لأن هذا الأمر صعب على الصعيد العالمي الواسع، كما وأن المشاركة غير واردة على هذا الصعيد الواسع.

ويلاحظ، في هذا المجال بالذات، أن معارضي متابعة سياسة الزعامة إلى ما لا نهاية لا يمانعون في الحفاظ على الزعامة الدولية للولايات المتحدة بمعناها الواسع، إنما ما يعارضونه هي ممارسة هذه الزعامة في بعض الحالات، أي تجاه بعض الأصدقاء والحلفاء، وبالأخص الأوروبيين منهم. لقد أتى هذا الموقف نتيجة للتصدع الظاهر في منظمة حلف شمال الأطلسي في الستينات، ونظراً للاستقلالية الأوروبية (وخاصة الفرنسية) التي كادت أن تعرّض وحدة الصف الغربي لخطر

---

(١) أي بحسب المصطلحات المعتمدة من قبل الأميركيين، يأتي كل من «Partnership» و«Equal Partnership» بدل «Leadership». أما المقتطفات الواردة في هذا الموضوع فهي مأخوذة من تقرير الرئيس ريتشارد نيكسون عن وضع الاتحاد في شباط سنة ١٩٧١.

(٢) العودة إلى كتاب: Richard Nixon, *La Vraie Guerre*, Albin Michel, Paris, 1980, pp.19, 20 et 24.

(٣) نجد هذا الرأي مفصلاً في كتاب: Henry Kissinger, *Pour une nouvelle politique étrangère américaine*, Fayard, Paris, 1970, pp.75-84.

الانهيار. هكذا نجد الرئيس ريتشارد نيكسون، في بداية عهده في منصب الرئاسة، يولي الأهمية الأولى لأوروبا الغربية مشيداً باستقلالية حلفائه الأوروبيين، وعلى رأسهم فرنسا ورئيسها دي غول. بينما يعتبر بعض الأوروبيين المنتقدين أن الأميركيين، عندما يعلنون عن نيتهم في اعتماد «المساواة في المشاركة»، لا يعنون التنازل عن «مصالحهم في أوروبا»، كما أنهم لا ينوون مطلقاً التنازل عن أميركا اللاتينية عندما يتكلّمون عن «حسن الجوار». إن هؤلاء الأوروبيين يرون أنه من مصادر قوة الولايات المتحدة الدولية تدعيم «التضامن» في «العالم الحر» واستمرارية النظرة الأميركية إلى زعامة هذا العالم، بالرغم من الاختلاف بين أساليب الزعماء الأميركيين. ويبقى الأميركي، بنظر هؤلاء، ذلك الفخور بدوره العالمي الذي يحاول الحفاظ على «هيمنته العالمية» في إطار «سلم أميركي»[١]. في كل الأحوال، إن ممارسة الزعامة تعني «الأصدقاء» و«الحلفاء» فقط. لكن البعض يرى في الزعامة الأميركية ملامح «عدوانية» تؤدي إلى خيبة عند الأصدقاء والحلفاء المعنيين، بحيث إن الممارسة للزعامة لم تتفق مع المواقف المعلنة. في الوقت ذاته، إن بعض المنتقدين الأميركيين لسياسة بلادهم في بداية السبعينات يحاولون التمييز ما بين «زعامة طموحة» و«زعامة مسؤولة»، الأولى تكون في أساس التصدع الحاصل في العلاقات ما بين الحلفاء[٢].

في كل الأحوال، يمكن الإشارة إلى اقتناع أميركي عميق بمثالية النظام الأميركي الروحي الانتماء، والذي يتعزز بقيمة الفرد في المجتمع، وبالتالي بقيمة الحرية التي هي في أساس كرامة وحق الفرد والمجموعة. وعندما وجد الأميركي أن هذه الحرية معرضة للخطر، رأى أنه لا بد من قيادة مجابهة الخطر، لكون تهديد الحرية بشكل واسع في العالم إنما يهدد حرية الأميركي نفسه. إن هذا الاقتناع وارد على صعيد نظرة الأميركي إلى مفهوم الحرية المقدس لديه، كما هو وارد، في الوقت نفسه، على صعيد مصلحته كشعب وفرد ودولة. تكون عندها هذه «الزعامة الروحية» التي تكلم عنها الرئيس وودرو ويلسون، بعد الحرب العالمية الأولى (في أيلول من سنة ١٩١٩)، أساساً مبدئياً وتاريخياً معبّراً لاهتمام الأميركيين، في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، بمواجهة أعداء الحرية، أي ذوي الأنظمة الكلّيانية في العالم. يمكن أن يُفهم من هذا المنطلق اشتراكهم في الحرب العالمية الثانية بالذات، ثم سياسة الكونتينمنت لمواجهة الشيوعية، ثم سياسة التعاون مع الاتحاد السوڤياتي والصين الشعبية الخصمين اللدودين للولايات المتحدة وديمقراطيتها وحريتها. كما أن الدور الأميركي العالمي أصبح مرادفاً، على الأقل بالنسبة للأميركيين أنفسهم، لزعامة الولايات المتحدة لتيار الحرية وبالتالي «للعالم الحر»، أي لكل جزء لا تهيمن عليه الشيوعية، أو لم تهيمن عليه بعد، مع العلم أن هذا الأمر لم يعد سهلاً كما في السابق لأن المتوقع أصبح عكس ذلك. . .

---

(١) يعبّر عن هذا الموقف عدد من الباحثين والصحافيين والسياسيين الأوروبيين، نذكر من الكتابات المعبّرة في هذا الموضوع كتابين أعطيا عنوانين يدلّان تماماً على نظرة مؤلفيهما إلى موقع السياسة الأميركية الدولية وإلى المشكلات المطروحة وهما: Claude Julien, *L'Empire américain*, Grasset, Paris, 1968, pp.360, 361 et 384; et Stanley Hoffman, *Gulliver empêtré*, *op.cit.*, pp.460-467.

والسلم الأميركي هو ما يعرف بـ: «Pax Americana»

(٢) من بين هؤلاء المنتقدين في مطلع السبعينات نذكر بشكل خاص بريجنسكي الذي لم يلبث أن تولى منصب مسؤول كبير في الإدارة الأميركية. انتقاده واضح في كتاب: Zbigniew Brzezinski, *Illusions dans l'équilibre des puissances*, l'Herne, 1977, pp.245-248.

إن هذه الزعامة، أو بالأحرى ممارستها، هي التي سمحت بالكلام عن «الامبراطورية الأميركية» في العالم مقابل «الأمبراطورية السوفياتية»، أو عن المواجهة «بين الولايات المتحدة وروسيا، بين أفكار الحرية والطغيان»، كما يعبّر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عن نبوءة أليكسيس توكفيل الكاتب والسياسي الفرنسي الشهير في القرن السابق[١].

*

في النهاية، يمكن إيجاز الكلام عن الزعامة الدولية بأن المفهوم هو في أساس العلاقات الدولية المعاصرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي معظم المجالات. لكن عند المقارنة، يلاحظ أن السوفياتيين لا يعتمدون، على الأقل في لهجتهم أو لغتهم السياسية الدولية مفهوم الزعامة، بعكس الأميركيين. لكن هل يجهل السوفياتيون هذا المفهوم أو يأنفونه في الواقع؟ للجواب على مثل هذا التساؤل يكفي التذكير، إضافة إلى ممارستهم لما يتفق مع روح هذا المفهوم، بأن هنالك مفاهيم عديدة تتفق من قريب وأحياناً من بعيد مع مفهوم الزعامة، ترفضها اللغة السياسية السوفياتية الدولية بالرغم من التعامل المستمر معها في الواقع، على غرار «الهيمنة» و«الوصاية» الواضحتين مثلاً في العلاقات السوفياتية ـ الأوروبية الشرقية، كما دلّت عليه على الأقل الأحداث الكبرى في «الأسرة الاشتراكية» (المجر وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا). هذا مع الإشارة إلى أن الأميركيين، عندما يتكلمون ببساطة عن «الزعامة» الأميركية، يخفون، أو هم يحاولون بالأحرى إخفاء ما هو «هيمنة» و«وصاية» على الأصدقاء والحلفاء، أي على دول العالم الحر. وأخيراً، لقد حصل تعديل أو محاولة تعديل، كما يرى البعض، في التنظيم الدولي في السبعينات عبر محاولة التحوّل من الثنائية إلى التعددية، وبقي موضوع الزعامة الدولية مطروحاً في إطاره الثنائي، أي الصراع بين الزعامتين الأميركية والسوفياتية. وربما يكون كتاب ريتشارد نيكسون «الحرب الحقيقية» بمجمله تأكيداً لهذا الأمر، بالرغم من أن هذا التعديل، إن هو دخل قيد التنفيذ، ولو جزئياً، فيكون تحت إشرافه عبر تخطيط أحد كبار مهندسي إرادة التحول في النظام الدولي، أي هنري كيسنجر مستشاره ووزيره. فكيسنجر كان يرى، قبيل وصوله إلى البيت الأبيض مع نيكسون، «ضرورة تصوّر نظام سياسي حديث كلياً، جاهداً في تحديد النظام في عالم ثنائي عسكرياً لكن تعدّدي سياسياً»[٢]. وما أن بدأ الإعلان عن الميل إلى إحلال التعددية على أساس التوازن الخماسي في العالم، حتى ظهر في الولايات المتحدة نفسها من يؤكد أنه على «صعيد السلطة ما يزال العالم ثنائياً، وإنه على الأغلب سيبقى هكذا طويلاً»، وهذا نظراً لقدرة الدولتين الكبريين، بالرغم من دخول الصين إلى الساحة الدولية كقوة أو «نصف قوة»[٣].

---

(١) أنظر إلى كتاب: R. Nixon, *La Vraie...*, *op.cit.*, *p.12*.

(٢) H. Kissinger, *Pour une nouvelle politique...*, *op.cit.*, pp.85 et 89.

(٣) Z. Brzezinski, *Illusions dans l'équilibre...*, *op.cit.*, *pp.95 et 96*.

الفصل الثاني

تطوّر العلاقات الدولية
من خلال العلاقات الاميركية السوڤياتية

لقد اهتم الفصل السابق بكيفية انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى ظهور قوتين كبريين تزعمتا الحركة الدولية دون مواجهة، ما عدا طبعاً المواجهة الكامنة بينهما. إن هذه الزعامة، مع ما ترتب عليها من ممارسة للدور الأفعل على الساحة الدولية سياسياً كما عسكرياً واقتصادياً وإيديولوجياً، أدت إلى اعتماد النظام الدولي الشامل والعلاقات الدولية على نظامين يقتسمان النفوذ والتأثير في التطور الدولي، على مختلف الأصعدة، وفي معظم المجالات. هكذا إذن قامت الثنائية الدولية على أساس هذين النظامين: السوڤياتي الاشتراكي، والأميركي الرأسمالي، القادرين على التعايش، وإن مؤقتاً، رغم الصراع العميق بينهما. وفي الواقع، شهدت العلاقات الدولية ظاهرة سيطرت طويلاً، هي الحرب الباردة. هل كانت هذه «الحرب» تجسيداً لهذا التعايش، أم أنها تخلّلته، أو هي التقت معه من الناحية الزمنية فقط؟ إن المفاهيم والظاهرات الجديدة تعدّدت وتقاطعت في ما بينها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصعب معها تحليل الوقائع التي تحدّد التطورات الأساسية الحاصلة على الساحة الدولية. إن العلاقات الدولية، التي تميّزت بثنائيتها خلال هذه الفترة، تقلصت في صلبها عملياً إلى العلاقات بين الدولتين الزعيمتين، مع ما يعني ذلك من انعكاسات تالية على مختلف أنحاء العالم ودولها وشعوبها، من خلال عملية الاقتسام والنفوذ.

يحاول هذا الفصل البحث في المنطلقات والركائز والمفاهيم التي ميّزت الحركة الدولية على مستواها الأعلى، أي على مستوى الزعامة والنفوذ والقيادة. هكذا يعمد الجزء الأول إلى التعرض لركائز سياسة كل من الدولتين القطبين، هذه الركائز التي لا بد من أن تكون في أساس قدرة كل منهما على لعب دور الزعامة حتى الهيمنة على قسم من العالم. ويأتي الجزء الثاني من هذا الفصل

محاولة منهجية لحل مسألة المفاهيم المتداخلة في المضمون والزمن، وهو يتعامل بالأخص مع مفهومي الحرب الباردة والتعايش السلمي، إضافة إلى مفاهيم أخرى على غرار الرعب النووي والردع المتبادل، مع عودة ضرورية إلى المفهومين الأساسيين أي الحرب والسلم. وينتهي الفصل في جزء ثالث يهتم ببحث مسألة تحديد التطورات الأساسية العملية التي عاشها العالم، خلال حوالي نصف القرن الأخير، وهذا على صعيد النظام الدولي والقوى الفاعلة الرئيسة.

الجزء الأوّل

دولتان ونظامان وعالمان: الثنائية الدولية

يبدو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أقرب إلى أن يكون عبارة عن دولتين متجاورتين في كثير من الأحيان، ومتشابكتين في أحيان أخرى. وكما ورد سابقاً، عند الكلام عن كيفية وظروف تنظيم العالم المعاصر، إن ظهور قوة الدولتين الكبريين، أو العظميين كما تُعرفان، وظهور تشبث كل منهما بمناطق نفوذها كانا بمثابة بداية عهد هذا العالم الثنائي. ومما يؤكد هذه الثنائية الاختلاف ما بين النظامين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين اللذين يعتمد كلٌ من الفريقين أحدهما. إن الاختلاف الجذري هو في أساس الكلام عن عالمين اثنين، مع العلم أن لكل من هذين العالمين محوراً أصبح يدور في فلكه سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً مع اعتماد النظم الاجتماعية المتشابهة ضمن بلدان كل منهما. لذا يصبح طبيعياً الكلام عن عالمين بنتيجة الكلام عن النظامين. إن كلاً من الدولتين الكبريين، ومنذ نهاية الحرب بالذات، بدأت تثبّت نظامها، من مختلف جوانبه، في منطقة نفوذها، مع العمل على توسيع هذه المنطقة بالنظر إلى القدرات والظروف، أي المبررات وميزان القوى.

إن الاتحاد السوفياتي يعبّر بوضوح عن هذه المهمة، أو الدور الدولي الذي يعتبره أساسياً لمصلحة الاشتراكية العالمية. «إن فترة ما بعد الحرب تميّزت بنشأة النظام الاشتراكي العالمي، وبنشاط الحركة الشيوعية والعمالية الدولية، وبتصاعد ثورات التحرير الوطنية، وبالصراع الناشط للشعوب باتجاه السلم ضد التهديد بحرب عالمية نووية». إن هذا التحديد لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية العائد إلى ليونيد بريجنيف، الزعيم السوفياتي لحوالي عشرين سنة، يركّز بالدرجة الأولى، كما يلاحظ، على موضوع «النظام الاشتراكي العالمي» الذي يعود الفضل في نشأته إلى الاتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب ولديه «أقدر جيش في العالم»، والذي استطاع انطلاقاً من قهره لألمانيا النازية إجراء تغييرات عميقة في العالم «سياسيا واقتصادياً وإيديولوجياً»[1]. ويركّز السوفياتيون في أبحاثهم وكتاباتهم في مجال السياسة الدولية على وجود «منظومتين دوليتين»: من

---

(١) في كتاب: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp.3 et 4.

ناحية «المنظومة الاشتراكية العالمية»، مقابل «الامبريالية» من ناحية أخرى. ويؤكدون بعد ذلك على أن «النضال» مستمر بين «النظامين العالميين»(١).

ويؤكد التحديد السوفياتي الاشتراكي على هذه الثنائية الدولية منذ بداية الصراع الدولي المعاصر، بعيد الحرب العالمية الثانية. ويتعزز هذا التأكيد أكثر وأكثر في السبعينات مع ظهور بوادر، أو على الأقل ملامح، خطر التعددية، أي مع ظهور الصين الشعبية كدولة كبرى على الساحة الدولية، انطلاقاً من تطور العلاقات الأميركية الصينية، منذ بداية العقد. إن هذا التطور أحرج الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر نفسه «القوة الحاسمة في المنظومة الاشتراكية وحامي المكتسبات الثورية لشعوب البلدان الاشتراكية الأخرى، وأن الصداقة مع الاتحاد السوفياتي ليست حجر الزاوية في السياسة الخارجية للبلدان الشقيقة الأخرى فحسب، بل هي أيضاً شرط لا بد منه لنجاح تطوّر هذه البلدان في الطريق الاشتراكية»(٢). إن هذا الطرح يعني أن الاتحاد السوفياتي مزمع، أكثر من أي وقت سابق، على تثبيت نظامه ودعائم عالمه وليس فقط تثبيت «الرابطة الاشتراكية»، أو «الاشتراكية العالمية» بحد ذاتها، بحيث لا يمكن أن تقوم أو تدوم هذه الأخيرة بدون الاتحاد السوفياتي والاشتراكية، فهما متلازمان، وبالتالي لا يمكن قيام زعامة دولية اشتراكية غير الزعامة السوفياتية. لذا أخذ السوفياتيون يندّدون «بشوفينية الدولة الكبرى، وبالعداء للاتحاد السوفياتي»، و«بنسف أسس النظام الاشتراكي» داخل الدولة الاشتراكية، كما «بالأهداف التزعمية» التي تتوخى «تحقيق زعامة بكين في منظومة العلاقات الدولية»، أي زعامة العالم الثالث «كقوة ثالثة» تحكم بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي(٣).

إن «العالم المنقسم إلى نظامين» أصبح يعتبر من الثوابت الدولية المعاصرة، أو على الأقل بمثابة القاعدة الثابتة بانتظار تحقيق الاشتراكية العالمية، يأتي هذا التأكيد في صلب النهج واللهجة السوفياتيين في السبعينات(٤). ومن خلال هذا النهج وهذه اللغة ذاتها يتأكد أن النظام الاشتراكي، وخاصة المعسكر الاشتراكي المكوّن من «بلدان الرابطة الاشتراكية»، يشكّل عالماً قائماً بذاته من حيث أسس التعامل والتكامل بين أعضائه. ويأتي الاتحاد السوفياتي الذي أسسه لينين في مركز القيادة التاريخية لبقية الأحزاب الاشتراكية (الشيوعية) في العالم. وبذا يمكن الكلام عن دولة، ونظام، وعالم، حيث يأتي دور الشعب السوفياتي والدولة السوفياتية في أساس «وجود وحرية» «عشرات البلدان ومئات الملايين من البشر في دول مختلفة»(٥). إن الفترة المعاصرة في

(١) في الترجمة العربية لكتاب السوفياتيين: ساناكويف وكابتشنكو: السياسة الخارجية الاشتراكية في النظرية والتطبيق، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥ (الأصل في ١٩٧٤)، ص ٤٣ - ٥٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٣) المرجع نفسه أيضاً، ص ٥٦ و٥٧.

(٤) إن المسؤولين السوفياتيين أكدوا عامة هذه الصورة للعالم المعاصر وإن بطرق مختلفة ومناسبات متنوعة. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر خطاب الزعيم بريجنيف بتاريخ ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لقوى السلم في موسكو حيث تعين مكان المؤتمر أتى تأكيداً على الدور المحوري والقيادي الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي في «النظام».

(٥) مقتطفات من خطاب بريجنيف بمناسبة حصوله على جائزة لينين بتاريخ ١١ تموز سنة ١٩٧٣. ونجد اللهجة نفسها في الكتابات السوفياتية التي تعبّر حكماً عن الموقف والتوجه الرسميين. نذكر على سبيل المثال كتاباً تحت =

العلاقات الدولية تدلّ على أن «التناقض الرئيسي للعصر هو التناقض بين الاشتراكية والامبريالية» لأن العصر «هو عصر النضال بين النظامين الاجتماعيين المتضادين»، أي «إننا نعيش في عصر عظيم، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية»، بعد أن كان «خروج الاشتراكية من حدود بلد واحد وتحوّلها إلى منظومة عالمية أصبحا السمة الرئيسية للعصر الحديث»[1]. ويمكن التذكير في هذا الإطار بالذات بأن لينين هو الذي «وضع أسس السياسة الخارجية السوفياتية»، وهو الذي رأى أن يكون «التعاون الأخوي مع الشعوب المظلومة ضد الاستعمار والامبريالية واجباً هاماً على الدولة السوفياتية»[2]. إن هذا يساعد في تبرير الدور القيادي الذي تلعبه الدولة السوفياتية على الصعيد الداخلي للاشتراكية العالمية كما على الصعيد الدولي العام، طالما أن المرجع موحد وهو عبارة عن نظرية وتخطيط لينين. فالدولة، والعالم، والنظام، هي ثلاثة مفاهيم متشابكة تشكّل كلاً يتمحور حول تعاليم وأفكار لينين الجامعة الموحِّدة.

أما، في ما يخص الفريق الآخر على الساحة الدولية، أو العالم الغربي أو النظام الرأسمالي، فلا بد من العودة إلى موقع الولايات المتحدة الأميركية في الفترة المعاصرة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استطاعت الولايات المتحدة أن تصبح محور العالم الغربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وحتى عندما فكّر بعض المنظّرين والمسؤولين الأميركيين، خاصة منذ أواخر الستينات، باعتماد نظرية التعددية الدولية، انطلقوا إجمالاً من الثنائية ولم يبتعدوا جذرياً عن هذه الثنائية (الرأسمالية ـ الاشتراكية). ربما تكون التعددية قد شكلت هدفاً لكنها لم تتحول إلى واقع حتى في مستواها الأدنى، أي الثلاثية. وإن كانت التعددية أمراً ممكناً، فعلى صعيد القوى وليس على صعيد الأنظمة والإيديولوجيات. في كل الأحوال، وحتى على صعيد القوى، لا أوروبا الغربية استطاعت أن تشكل ذلك المحور الدولي القادر على لعب دور دولي أساسي، ولا حركة عدم الإنحياز، ولا دول العالم الثالث أو اليابان، ولا حتى الصين نفسها بالرغم من تحبيذ أميركي واضح، وإن مؤقت ومرحلي خلال السبعينات، لتشكيل الصين الزاوية الثالثة في «المثلث» الدولي.

ربما أمكن تفسير الخط الأميركي الذي يميل إلى التعددية، والذي يبرز في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره هنري كيسنجر، من أكثر من زاوية. فربما كون أعباء الزعامة في ظل الثنائية أخذت تشكّل ثقلاً مزعجاً على عاتق الولايات المتحدة، وخاصة على عاتق اقتصادها، قد جعل بعض الأميركيين يفضّلون التنازل الجزئي، وربما المرحلي، عما عرف بدور «شرطي العالم». وربما يكون، في أساس هذين التفكير والنهج، التصدع الحاصل داخل العالم الغربي المتزامن مع ظهور المزيد من الدول المستقلة حديثاً على الساحة الدولية، ومع النية في الاستفادة من مرحلة الانفراج النسبي الذي أدى إليه الانفراج في إطار التعايش السلمي بين العالمين والنظامين. أو أخيراً، ربما يكون القول بالاعتماد على التعددية مبدئياً، وخاصة الثلاثية عملياً، محاولة لكسب

= عنوان: **سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية**، لمجموعة من المؤلفين، دار التقدم، موسكو، ١٩٦٥ (والترجمة غير مؤرخة لكنها تعود على الأغلب لسنة ١٩٦٧)، ص ١٦ ـ ٢٨، حيث نقرأ مقطعاً تحت عنوان «المبادىء الرئيسية للسياسة الخارجية السوفييتية».

(١) **سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية** المذكور أعلاه، ص ٢٦ ـ ٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٥.

المزيد من الوقت من خلال استغلال التصدّع الحاصل في العالم المقابل، أي بين بكين وموسكو. في هذه الحالة الأخيرة، يكون الأميركيون قد انتهجوا، خاصة في مطلع السبعينات، خط التمييز بين دولتين كبريين كلتاهما عدو اشتراكي، لكنّ كلاً منهما تطمح إلى دور الدولة الكبرى بوجه العدو الرأسمالي، وهذا يعود إلى النظرة الواقعية إلى التاريخ والروح القومية عند الشعوب كافة. ويمكن تسجيل نوع من التعادل الأميركي السوڤياتي في استغلال التعايش السلمي والانفراج الدولي لتحقيق التقدم على حساب الفريق الآخر، أي أن يكون الأميركيون يحاولون استعمال سلاح أو أسلوب شبيه بالأسلوب الاشتراكي، أي التفتيت قبل الانقضاض بالضربة القاضية، أو كما يصف الرئيس الأميركي نيكسون الستراتيجية السوڤياتية المعتمدة في «الحرب العالمية الثالثة التي بدأت قبل أن تنتهي الثانية»، وهي تهدف إلى «إنهاء هذه الحرب الكونية ليس بضربة صاعقة إنما بأنين»[١]. إن الضربة القاضية الصاعقة لم تعد ممكنة في أيامنا لكون الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إليها هي السلاح النووي، ولما أصبح التوازن في الردع النووي المتبادل أمراً واقعاً، أصبحت هذه الوسيلة غير صالحة للاستعمال.

وإذا كان الأميركيون قد أظهروا، بأكثر من وسيلة (اللهجة والأبحاث)، أنهم ليسوا في صدد المتابعة في الاعتماد على «الكوندومينيوم» الثنائي الذي يعني العالمين الإثنين والنظامين، وبالأخص الدولتين، لا بد من ملاحظة التناقض في مواقفهم: بين إعلان احترام الاستقلالية وتوزيع المسؤوليات في أواخر الستينات وبداية السبعينات، وتحقيق ذروة التقاسم مع الاتحاد السوڤياتي في صيف سنة ١٩٧٣، من خلال الاتفاقات الثنائية والشاملة مع العمل على تثبيت الانفراج الدولي[٢]. ربّما أراد الأميركيون، عن طريق توزيع الأدوار وتقاسم المسؤوليات مع الحلفاء، إيجاد وسيلة تسمح لهم بالاطمئنان إلى هؤلاء من أجل التفرغ إلى الهدف الأهم وهو، كما سبق وتأكد، إضعاف الخصم بتشتيت قواه وجعل العالم الآخر موزع القوى في الداخل وعلى الصعيد الدولي معاً[٣]. يكون الأميركيون، الذين لم يتنازلوا يوماً عن الجمع بين «العالم الغربي» و«نصف الكرة الغربي» معتبرين إياهما أمراً واحداً، أو على الأقل أمرين مترادفين، يحاولون في الحقيقة الحفاظ على النظام القائم مع تقبل بعض التعديلات الجزئية بانتظار سماع «أنين» الخصم. ربما يمكن القول إن التطور الحقيقي الوحيد المقبول أميركياً هو تعددية توزيع المسؤوليات الإقليمية، وهذا يختلف تماماً مع تعددية المحاور الأساسية[٤]. إن التعددية في توزيع المسؤوليات إقليمياً هي أشبه بلامركزية محدودة، حيث إنه يصبح لكل منطقة مركز يلعب دوراً أساسياً ضمن هذه المنطقة، لكنه يبقى مرتبطاً، من حيث النظام وطبيعة هذا الدور وحدوده، بالمحور الأساسي. يكون بإمكان هذا النوع من التعددية الداخلية (نسبة إلى النظام المعين أي أحد الإثنين في كل الحالات) أن يضعف الثنائية دون أن يقضي عليها. إن هذا النوع هو الذي يبدو أن الأميركيين تقبّلوا تطبيقه في عالمهم.

---

(١) في إطار ما يسميه «الحرب الحقيقية» في كتابه المذكور سابقاً: *La Vraie guerre*, pp.34 et 62.

(٢) تأتي على رأس هذه الاتفاقات اتفاقية الوقاية من الحرب النووية التي فسرها الأوروبيون الغربيون بأنها تفاهم أميركي سوڤياتي جديد للحفاظ على هيمنتهما الثنائية على العالم (Condominium).

(٣) الأمر الذي أتت أواخر الثمانينات لتؤكد صوابيته إن لم يكن على يد الأميركيين مباشرة فلأسباب داخلية خاصة ظاهرياً على الأقل. في كل الأحوال تبقى النتيجة واحدة على الساحة الدولية.

(٤) التعددية الأولى هي ما يسمّى بالإنكليزية «Policentrism»، والثانية توازي «Multipolarism».

أما النوع الآخر من التعددية، والذي بدا في الظاهر أن الأميركيين، خاصة مع كيسنجر، أرادوا تحقيقه، لا يعني «العالم الغربي» بقدر ما هو موجّه إلى الشرق، وبخاصة إلى الصين لجعلها قطباً ومحوراً دولياً يقارع الاتحاد السوفياتي ويتقاسم معه العالم الاشتراكي، دون أن يشكل ذلك خطراً حقيقياً على الدولة الأميركية في عالمها. هذا طبعاً في حال كانت هذه التعددية في الاستقطاب الدولي وتشكيل عوالم وأنظمة متعددة تدور حول مفهوم وكيان الدولة. أما في حال أريد بها تعددية فواعل متنوّعة، فهي تبقى في كل الأحوال مضطرة للخضوع لقوانين النظام القائم بقدر مهم، إن كانت تعني تجمعات، أو كيانات اقتصادية (مثل السوق الأوروبية المشتركة أو أوبيك)، أو تجمعات دولية مبنية على توجهات خاصة (مثل حركة عدم الانحياز)... والسبب الأهم في ذلك هو أن مثل هذه الفواعل ليست لديها القوة لا الاقتصادية ولا العسكرية الكافية لأن تفرض نفسها كفواعل رئيسة، أي كأقطاب. إن هذه الظاهرات التي بدأت تبرز وتفعل على الساحة الدولية، خاصة منذ بداية السبعينات، ربما أدت إلى بعض الاضطراب في النظام الدولي، الأمر الذي جعل الكثيرين يبحثون عن نظام جديد يرث النظام الثنائي[1]. لكن التعثر الظاهر في النظام الثنائي لا يعني أن الاهتراء أصاب ركائزه، على الأقل حتى نهاية الثمانينات، بل بقي بإمكان كل من الفريقين امتصاص الهزات المحدودة عن طريق ممارسة الثنائية الكامنة، نظراً للتعادل عن طريق التحييد المتبادل. واستمرّت أروقة الأمم المتحدة وجلسات مجلس الأمن الدولي تشكّل أحد البراهين البارزة على كون الإثنين استمرّا يعيشان على أساس الثنائية: المعلنة في الشرق، والمغلّفة في الغرب. وكذلك تأتي اجتماعات القمة الثنائية لتؤكد في المواضيع المطروحة، كما في القرارات المأخوذة، والانعكاسات الفعلية والمنتظرة، أن الثنائية الدولية ظلّت قائمة، بالرغم من العثرات أو مواقع الضعف المسجلة، وصولاً حتى آخرها وأهمها وأخطرها على الإطلاق أي تطورات أوروبا الشرقية وسقوط الأسرة الاشتراكية في أوروبا بالذات، أي الركن الأساسي.

بالرغم من ظهور إمكانية نشوء «قطب» ثالث، في وقت من الأوقات، أي الصين، بقيت هذه الأخيرة بحاجة إلى القدرة التي تجعل منها شريكاً فعلياً في اقتسام النفوذ في العالم، وبالأخص في إيجاد نظام ثالث مستقل خاص به، وبالتالي اجتزاء عالم ثالث من العالم المعاصر خارج حدود الصين نفسها جغرافياً وبشرياً. فإن قدرة الصين البشرية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لتجعل منها عالماً يستطيع الوقوف على رجليه ينافس العالمين القائمين. ربما كان ذلك ممكناً في حال التعددية الخماسية، كما كان يراها نظرياً كيسنجر... كذلك بالنسبة لأوروبا، بقي الأمر صعباً، بالرغم من نجاح محاولات التجمع الاقتصادي فيها؛ فهذا النجاح لا يعني إنجاز الشروط اللازمة للعب دور فريق ثالث قادر على مواجهة الإثنين القائمين على الساحة. إن هذه الملاحظات تبقى صالحة حتى مطلع التسعينات، بالنظر إلى إمكانية التطور السريع الذي برزت بوادره في العالم في هذه المرحلة التي قد تشكّل بحد ذاتها محطة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة.

---

(١) لقد طرح الموضوع بشكل خاص في المجال الاقتصادي بعد الهزة الكبرى التي نتجت عن استعمال البترول كسلاح سياسي في سنة ١٩٧٣. لكن البحث لم يتوقف عند هذا الحد، فكثيرون أصبحوا مقتنعين بأن النظام الدولي اهتز بكامله، ولا بدّ من تحضير البديل قبل وقوع الكارثة الكبرى.

في كل الأحوال، إذا كان الكون قد ضاق بالنسبة للنظام الثنائي أو «للنظامين المتناقضين»، هل بإمكانه الاتساع للأنظمة المتعددة وغير المتكافئة، قدرة ووسائل؟

طالما أن العالم الثنائي استمرّ ذا فعالية أقلّه حتى آخر الثمانينات[١]، بالرغم من اعتبار أنه تقلص، أو أنه أعيد توزيع القوى، أو أنه أعيد النظر في تقاسم النفوذ الدولي، تبقى دراسة السياستين الأميركية والسوفياتية أساساً لبحث العلاقات الدولية المعاصرة عامة، من خلال العلاقات داخل العالمين أو النظامين وبينهما. على كل، تبقى دراسة ركائز هاتين السياستين ضرورية، ولا بد من القيام بها على الصعيد الخارجي لفهم تطور العلاقات السياسية الدولية بشكل خاص، والعلاقات الدولية بشكل عام. ربما يكون فهم هذا التطور أقل تعقيداً ما بين الأربعينات والسبعينات مما هو عليه بالنسبة للسبعينات والثمانينات (أو ما يمكن أن يكون عليه في العقد المقبل)، نظراً للمستجدات على صعيد الفواعل والاتجاهات والأحداث. وفي مطلق الأحوال، تبقى دراسة ركائز السياستين الأميركية والسوفياتية حتمية لفهم هذا التطور اعتباراً من سنة ١٩٤٥. من هذا المنطلق بالذات، يأتي البحث في القسمين التاليين لهذه الركائز بشكل مفصّل، ثم يأتي القسم الثالث من الجزء الأول (الذي نحن في صدده) في هذا الفصل ليطرح موضوعاً رئيساً بالنسبة للعلاقات الدولية الثنائية المعاصرة، وهو يدور حول المصالح المتقابلة وطرق التعامل مع هذه المصالح: التنافس والصراع.

القسم الأوّل
ركائز السياسة الأميركية الدولية

إن السياسة الأميركية الدولية المقصودة هنا تتزامن في نشأتها مع نشأة مفهوم العلاقات الدولية بمعناها الأوسع والأشمل، أي العالمي. هذا المفهوم هو ابن القرن العشرين، والحربان العالميتان كانتا التعبيرين الأوّلين الأوضح عن نشوء واعتماد المفهوم الذي فرض نفسه، في أواسط القرن، من خلال الواقع الجديد الذي سمّي بعدة تسميات مثل «الحرب العالمية الثالثة»، أو «الحرب الحقيقية»، أو «الحرب الأولى العالمية حقاً»، أو «الحرب المسماة سلماً»[٢]. إن مفهوم العلاقات الدولية هذا يتضمن مختلف المجالات والأساليب والوسائل المعتمدة، أو التي يمكن اعتمادها في ممارسة أي نوع من اللقاء أو الاتصال بين الدول المتواجدة في العالم. فالولايات المتحدة الأميركية تمارس، في الواقع، اتصالها مع الدول والفواعل الدولية الأخرى على أساس ركائز ثابتة في طبيعتها، لكن قابلة للتعديل في أشكالها وحدودها، وبالتالي في فاعليتها، وهذا بالنظر إلى قدرة

(١) ربما تكون مؤتمرات القمة الأميركية السوفياتية في سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ دلالة واضحة على استمرار الثنائية. إن المؤتمر الأول في خريف سنة ١٩٨٩ (مالطا) في ظل أحداث أوروبا الشرقية لم يتأثر في الظاهر بهذه الأحداث. كذلك، إن الأهمية المعطاة لمؤتمر مطلع صيف ١٩٩٠ تؤكد استمرار الثنائية على الرغم من المشاكل المتزايدة في الشرق كما داخل الاتحاد السوفياتي نفسه.

(٢) إن هذه التسميات مأخوذة من كتاب: R. Nixon, *La Vraie...*, *op.cit.*, pp.34-37.

هذه الركائز على التطور، وبالأخص بالنظر إلى قيمة الركائز المقابلة بشكل عام والتفاعل ما بين الفريقين.

تعتمد السياسة الأميركية الدولية بالأخص على الركائز التالية: النظام والقدرة الاقتصادية والمالية، والقدرة العسكرية، والقدرة الدبلوماسية: هذه بمعظمها تشكّل الركائز التقليدية للدولة الكبرى، على الأقل للنظرة الأولى. في ما يلي محاولة للتعرف إلى هذه الركائز، من حيث طبيعتها وقدرتها وفاعليتها، كعنصر أساسي في تحديد طبيعة، واتجاه، ومكانة السياسة الأميركية الدولية، وذلك ضمن الحدود اللازمة لهذه الدراسة. لكن لا بد، قبل المباشرة بهذه العملية، من الإشارة إلى اعتماد حدود المفهوم الدولي الحديث، مع إمكانية العودة، عند الضرورة وفقط، إلى ما قبل نشأة هذا المفهوم.

١ ـ النظام الأميركي:

إن الكلام عن النظام كركيزة يفترض أصلاً التمييز ما بين بُعدي النظام، أي: أهمية ودور النظام على الصعيد الخارجي الدولي، ومقومات هذا النظام على الصعيد الداخلي، خاصة من حيث التفاعل الطبيعي ما بين ما هو داخلي وما هو دولي، على الأقل من حيث كيفية تسيير دفة السياسة الخارجية لدولة ما. لذا يأتي في مرحلة أولى الاهتمام بالبعد الدولي، أو بالأحرى الخارجي، للنظام الأميركي، ليتبعه في مرحلة ثانية الاهتمام بكيفية تأثير هذا النظام وتطبيقاته، خاصة الإدارية، على السياسة الخارجية.

إن النظام الأميركي الرأسمالي الديمقراطي الحر أصبح، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التجسيد الدولي لنظام استغرق تطوره وتثبيت دعائمه مئات السنين متأثراً بحضارات ومجتمعات عديدة وعريقة، وبظروف داخلية ودولية متنوعة. فنجاح هذا النظام في تأمين شروط التطور الاقتصادي والمستوى المعيشي المبني على احترام حرية الفرد (بالرغم من الحدود التي تشمل بعض الأقليات في المجتمع الأميركي)، جعل منه نظاماً كونياً لأكثر من سبب. إن السبب الأول يكمن في القرابة العضوية بين هذا النظام وذلك الذي طبع العلاقات الدولية عبر التوسع الاستعماري انطلاقاً من أوروبا الرأسمالية، وفي أن هذا النظام كان وحده مؤهلاً لأن يرث الإنجازات الكونية للنظام الأوروبي عند تقهقر قدرة الدول الأوروبية نفسها دولياً. والسبب الثاني يكمن في الاقتناع، لا بل في الإيمان الأميركي بأن هذا النظام هو الأفضل والأصلح لأن يكون كونياً لاعتماده على مبدأ الحرية والديمقراطية، وهو المبدأ الذي تطمح إليه البشرية جمعاء. والسبب الأخير في هذا السياق هو أن هذا النظام، الذي أثبت جدارته في الولايات المتحدة الأميركية، هو ذاته بحاجة لأن يكون كونياً لكي يتمكن من التطور، لا بل ليتمكن من الاستمرار (ومن ثم التطور). إذا كانت هذه هي أهم الأسباب الذاتية، تبقى ضرورة التذكير بأن هنالك سبباً أساسياً خارجياً لعب دوراً فعّالاً في تنشيط فكرة الديمقراطية والحرية الكونية بحسب النظام الأميركي: إنه الخطر الذي واجه هذا النظام. فالأنظمة الأخرى الصاعدة، منذ أوائل القرن العشرين، من ديمقراطية مختلفة، وفاشيستية على أشكال متنوعة، شكّلت هذا الخطر الذي واجهه الأميركيون حيناً بالحرب التقليدية، وحيناً

آخر بأساليب متنوعة منها الحرب الباردة. هذا مع التنويه بأن النظام الرأسمالي الديمقراطي الحر لم يعد ذلك النظام الذي عرفه العالم على يد الأوروبيين، بل إنه «أميركي»، بحيث أصبح يمكن الكلام نوعاً ما عن «الأميركية» مثلاً في مواجهة «الشيوعية»[1]. إن هذه «الأميركية» التي تصلح في معظم وجوهها للشعب والدولة الأميركيين، لا بدّ من أن تصلح، من وجهة النظر الأميركية على الأقل، في ديمقراطيتها ودعوتها إلى الحرية الفردية والجماعية وإلى التطوير الاجتماعي والمعيشي، للشعوب الأخرى كافة.

تكمن أهمية النظام الأميركي الدولية في أنه الوحيد المعني فعلاً بصراع العصر، أي بمواجهة الشيوعية، وبأن يشمل أو يمثل العديد من الأنظمة القريبة والشبيهة التي تدعمه في هذا الصراع أو تحتمي به. إنه النظام ذو الأبعاد الكونية، كما هو أيضاً النظام القائم والمهدَّد. ومن جهة أخرى، إن أهمية هذا النظام، التي تعود في الأساس إلى كونه أمّن لدولة حديثة التطور والغنى السريعين، كما أمّن لها القدرة والعظمة والزعامة على الصعيد الدولي، تكمن في أنه أصبح بمثابة مثل يحتذى به لشعوب ودول أخرى. وأخيراً، ربما تكمن أهمية هذا النظام الأميركي في كونه الوحيد القادر على تأمين الدعم المادي الفاعل، كما أثبتت تجربتا الحربين العالميتين. لكن هذا الوجه الأخير أصبح مهدَّداً نظراً لفقدان نسبة مهمة من هذه الفاعلية، أو من تفوقه. إذن، إن أهمية هذا النظام الدولية أصبحت مهدَّدة نسبياً من خلال ضعف مصداقيتها الظاهر في ظل المرحلة الأخيرة من التطورات الدولية (أو ما يعرف بالانفراج الدولي)، الأمر الذي يدعو إلى الكلام عن حدود هذه الأهمية التي تفرضها من جهة المصلحة الأميركية، ومن جهة أخرى الظروف الدولية العامة. هذا مع العلم بأن تطورات مطلع التسعينات أضفت بعض المصداقية على هذا النظام، أو هي عوّضت، على الأقل، بعض ما خسره في السابق على هذا الصعيد.

أما دور هذا النظام فهو مرتبط بقدرته وفاعليته. إنه دور مزدوج: القيادة والدعم في الصراع، إلى جانب المثل والخبرة والمساعدة في السلم. إن الديمقراطية التي تعني مبدئياً الحرية ومعها المساواة والعدالة، والتي تعني عملياً العيش الكريم للأفراد والشعوب، لا بد من أن تكون أملاً كونياً جسّدته، أو بدا أن الديمقراطية الأميركية جسّدته دولياً. وبالتالي، إن دور هذا النظام يكمن أولاً في صموده بذاته وبركائزه كاملة، ثم في العمل على تعميمه من ضمن احترام أسسه ومواصفاته المبدئية. لكن على هذا الصعيد، تُفرض على هذا النظام حدود تذهب إلى حد المس بركائزه نفسها. إن هذه الحدود هي خارجية حيناً، بحيث إن للشعوب والدول المختلفة ظروفها ومؤهلاتها الخاصة التي لا بد وأن تفرض نفسها، وتؤقلم النظام وحتى المبادىء، وهذا أمر طبيعي. كما أن هذه الحدود تكون أيضاً ذاتية داخلية، فإن النظام الأميركي نفسه ليس كاملاً خاصة في التطبيق داخل الدولة الأميركية نفسها (الأقليات على سبيل المثال)، كما أنه خاضع لمصلحة الدولة الأميركية في كثير من الحالات في الخارج (دعم أنظمة مناهضة للديمقراطية والحرية في بعض الدول، لمجرد وقوفها ضد العدو المشترك مثلاً، أو لمجرد خدمتها لمصلحة أميركية معينة).

---

(١) إن المعطيات الأميركية ومنها الإيمان بالله كقاعدة للدفاع عن الحرية تكوّن الاقتناع الأميركي بصحة النظام وفضائله. إن أحد المسؤولين الدينيين الأميركيين اعتبر أن «أفضل رد على الشيوعية يكمن في أميركية جيدة»، ذكر هذا القول في كتاب: Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, p.36.

إن حدود الأهمية والدور تجعل من النظام الأميركي ركيزة ووسيلة للسياسة الأميركية الدولية. لكنه يبقى في نفس الوقت درعاً ممكنة لمبدأ الحرية ولأصول التعامل، على أساس هذا المبدأ، المتعددة والمختلفة. هذا النظام سمح ويسمح للولايات المتحدة نفسها بأن تكون في مركز الزعامة لفريق من دول وشعوب العالم، وهو ما يزال الأقوى على الرغم من تراجعه المؤقت في بعض المواقع أمام النظام الخصم. إن هذا النظام نفسه هو في أساس كون الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأقدر على الإطلاق، بالرغم من توازن القوى في المجال العسكري.

أما في الداخل، فالنظام يؤمّن نسبة كبرى من حرية التحرك والتعبير للأفراد والمجموعات اقتصادياً وسياسياً وفكرياً، ويجعل السلطات موزعة على مؤسسات تستطيع الحؤول دون تفرّد إحداها في القرار والتنفيذ، بالرغم من أنها تترك في السياسة الخارجية مجالاً واسعاً أمام الرئاسة، خاصة في ظروف معينة، كما هو الأمر في حال الأزمات التي يبدو فيها الشأن الوطني في خطر. إن هذا النظام السياسي، كمجال للقرار والعمل في الشأن الخارجي وبالتالي الدولي، يعتمد على المؤسسات السياسية وعلى القواعد الأساسية، كما على البنية الاجتماعية والاقتصادية. لكن، ومثلما يلاحظ البعض، إن «مستلزمات السياسة الخارجية، وهي السرية والعقلانية والخبرة والاستمرارية، تتعارض كلها مع الديمقراطية»[1]. إن النظام الأميركي لا يؤمّن هذه المستلزمات، إذ إن السياسه الخارجية الأميركية تقوم على ركائز ثلاث هي الرئاسة (أو السلطة التنفيذية العليا) والكونغرس والرأي العام. وتشوب عملية إقرار وتنفيذ السياسة الخارجية شوائب ناتجة عن الصعاب، أو العوائق التي يمكن أن تقوم، أو تحصل بين هذه الركائز أو ضمن كل منها. فالعلاقات ليست دوماً سهلة بيني الرئاسة والكونغرس، خاصة عندما تكون الأكثرية في البرلمان من الحزب المنافس لحزب الرئيس. فالكونغرس يستطيع تقييد الرئاسة، خاصة من خلال دوره في تحديد الميزانية والموافقة على الإجراءات التي تعرضها الرئاسة عليه. فبإمكان الكونغرس الإعاقة، أو الردع أو المنع، في حال عدم موافقته على سياسة الرئاسة، الأمر الذي يضطر هذه الأخيرة للعودة إلى الأساليب المختلفة لإقناع الأكثرية فيه بصوابية مقترحاتها أو قراراتها. هكذا يلاحظ أنه كثيراً ما تعمد الرئاسة إلى أحد أسلوبين: إما تأزيم الأمر بإعطائه صورة القضية المستعجلة التي لا بد من مواجهتها، أو إظهار القضية وكأنها تمس أمن الولايات المتحدة وتدخل في مجال المصلحة الحيوية الوطنية التي لا بد من الدفاع عنها. ونادراً ما يجرؤ الرئيس على تنفيذ قراراته في الشأن الخارجي قبل موافقة الكونغرس لأنه في حال فشل خطوته، يكون عليه مواجهة هذا الأخير، وليس هذا بالأمر السهل. وكذلك الأمر، في حال التصرف خفية عن الكونغرس، عند انكشاف الموضوع. كذلك، إن الرأي العام يلعب دوراً رئيساً في اتخاذ القرارات، ويفترض بالرئاسة الحصول على موافقته في الحالات المهمة. لذا نجد هذه المؤسسة مضطرة عامة للتعامل مع مؤسسة أخرى بهدف إقناعها للعب دور الوسيط في عملية الوصول إلى موافقة الرأي العام. والمؤسسة الثانية المعنية هي الإعلام بوسائله المختلفة، وهي التي، عند اقتناعها بصوابية موقف الرئاسة من أمر ما، تعمد إلى إظهار إيجابياته للرأي العام بهدف التأثير على موقفه. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن هذه العملية معقّدة ومرهقة في آن واحد، لكنها فعّالة في كثير من الحالات.

---

(١) عن باحث بارع في هذا المجال في كتابه: St. Hoffman, *Gulliver...*, *op.cit.*, p.290.

إذن، إن الرئاسة، ومعها «الإدارة» طبعاً، مضطرة بحكم النظام للحصول على موافقة الركيزتين الأخريين من أجل اتخاذ أي قرار أو وضع أي قانون، خاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وبالتالي بمواقف وإجراءات الولايات المتحدة دولياً. إن هذا الأمر يعود لكون الرئاسة تحتل مقاماً فريداً في النظام الذي جمع قدرة هائلة في هذا المقام، في الوقت الذي يعتمد أساساً على التقريب بين وجهات النظر ومصالح الفئات الممثلة في الحكم. إن هذا النظام يعتمد في الواقع على مبدأ الرقابة والتوازن ما بين الهيئات أو المجموعات المكلفة بالحكم من منتخَبين وموظفين دائمين ومؤقتين، هذا مع الإشارة إلى ضخامة هذه الهيئات من حيث عددها ومن حيث بنيتها. فالرئيس الأميركي يبدو وكأنه يجمع في يديه وحوله كل السلطات، لكن في الواقع، وكما سبق، إن في يده سلطات واسعة حقاً، إنما عليه دوماً إقناع الركيزتين الأخريين، أي الشعب كرأي عام فعّال وممثلي الشعب والولايات في السلطة التشريعية. وهكذا يكون الحكم في الواقع موزعاً، أو كما يقال، تكون الولايات المتحدة «ديمقراطية شعبية»، حيث يلعب الشعب مباشرة دوراً رئيساً، خاصة من خلال الانتخابات العامة[1].

إن توزيع، أو حتى تشتيت، السلطة ما بين الهيئات المختلفة، وعلى رأسها الرئاسة ضمن الإدارة المتجددة، لا يعني في الواقع تأثيراً جذرياً على مسار السياسة الخارجية التي تحافظ على الاستمرارية من خلال المصالح العليا للبلاد. فإن انعدام الاستمرارية، من حيث أسلوب التعامل بين الركائز الثلاث، ومن حيث أسلوب توجيه السياسة الخارجية وتصنيف الأولويات أو الأفضليات على هذا الصعيد، هو الذي يؤثر بشكل خاص على السياسة الأميركية الدولية. فالإنتقال السريع من إدارة إلى أخرى، كل أربع سنوات مبدئياً، هو الذي يجعل هذه السياسة عرضة للانتقاد الذاتي، إنما هذا الانتقاد يتعرض في الواقع للأسلوب أكثر مما يتعرض للمبدأ. ومن ناحية أخرى، يجعل هذا الانتقال الدولة تخسر في علاقاتها مع الدول الأخرى على صعيد عنصر الوقت الذي يتوقف، أو يبدو كذلك، عبر عطلة نسبية قسرية تفرضها عملية الانتخابات الرئاسية والفترة الانتقالية التي تمتد من مرحلة التحضير لهذه الانتخابات وإجرائها إلى مرحلة تنظيم الإدارة الجديدة، بنية ونظام عمل. إن هذه الأمور التي يفترض أن تكون مجرد داخلية تؤثر في الواقع على مسار السياسية الخارجية الأميركية[2].

أخيراً، إن النظام الأميركي هو في الواقع معقّد من حيث الأسلوب، أي أسلوب العمل فيه، وبالأخص من حيث التداخل والتضارب ما بين الهيئات المختلفة، وربما ما بين الشخصيات المختلفة في الإدارة الواحدة. إن هذا الأمر يؤثر كثيراً في السياسة الخارجية، وربما يكون الخلاف الخفيّ أو الظاهر أحياناً، وبالأخصّ منذ السبعينات، ما بين كل من وزارة الخارجية ووزارة

(١) إن اقتباس هذه التسمية واستعمالها في هذا المقام (الديمقراطية الشعبية هي تسمية خاصة بالدول السائرة باتجاه الاشتراكية في أوروبا خاصة) يعودان إلى الباحث الأوروبي هوفمان في كتابه عن السياسة الأميركية والمذكور أعلاه حيث يفسرها (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨). وربما أمكننا ذكر برهان على هذه «الديمقراطية الشعبية» وهو القضية التي اشتهرت تحت اسم «ووترغيت» في أواسط السبعينات التي اضطرت الرئيس إلى الاستقالة، الأمر الذي يصعب أن نجد مثيلاً له في الأنظمة الأخرى على اختلافها، على الأقل على صعيد التطبيق وليس النص.

(٢) نجد في المرجع المذكور أعلاه ذاته دراسة وافية حول موضوع علاقة النظام الأميركي الداخلي بالشأن الدولي =

الدفاع ومستشارية الأمن القومي بشأن كيفية معالجة العديد من القضايا الدولية، أفضل برهان على هذا التعقيد. ومن أفضل الأمثلة على هذا الموضوع، ما يعرضه بوضوح هنري كيسنجر في مذكراته عن الاختلاف بين أسلوبه كمستشار للأمن القومي وأسلوب وزير الخارجية، وليم روجرز، بشأن كيفية معالجة قضية الشرق الأوسط في بداية السبعينات. إن تأثير هذا النظام، وإن بصورة غير مباشرة، على العلاقات الدولية، يبقى مهماً، على الأقل في بعض المراحل والقضايا، وبالرغم من التنبيه إلى عدم المغالاة في تضخيم دوره وفعاليته، نظراً لما سبق قوله حول الاستمرارية الحتمية في السياسة الأميركية الدولية على أساس المصالح العليا والأساسية والحيوية.

٢ ـ القدرة الإقتصادية والمالية:

إن الولايات المتحدة الأميركية، التي خرجت من الحرب الأقوى والأقدر اقتصادياً ومالياً بلا منازع على الإطلاق، اعتمدت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على هذه القدرة في سياستها الدولية. هذا مع العلم بأن السياسة الأميركية الخارجية تهتم في الوقت ذاته بتدعيم هذه القدرة. فالولايات المتحدة، التي تحمّلت وحدها ربع تكاليف الحرب المادية، «خرجت من الحرب أغنى بكثير مما دخلتها»[١]. لكن التقدم الاقتصادي السريع، خلال الحرب، لم يكن يؤكد إمكانية الحؤول دون الوقوع، مع عودة السلم، في أزمة اقتصادية شاملة أصعب من تلك التي شهدها الاقتصاد العالمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. لقد برهن الاقتصاد الأميركي هذه المرة عن قدرة فريدة عندما استطاع أن يتلافى هكذا أزمة كان بإمكانها أن تكون ساحقة. لقد استفادت القدرة الاقتصادية الأميركية من السياسة الأميركية الخارجية في تأمين الأسواق، كما أنها سمحت لهذه السياسة بتأمين الأصدقاء والحلفاء، في معظم أنحاء العالم، عبر المساعدات القيّمة التي شكلت، في كثير من الحالات، خشبة خلاص للشعوب والحكومات من دمار الحرب وعدم الاستقرار، بنتيجة التدهور المعيشي والاقتصادي ومن شبح السقوط فريسة الفقر والحاجة والفوضى.

القدرة الاقتصادية والمالية هي وحدها التي سمحت بإعلان وتطبيق مبدأ ترومن، منذ سنة ١٩٤٧. كما أن الخوف من تدهور هذه القدرة، بنتيجة الكساد المنتظر بعد الحرب، حثّ المسؤولين الأميركيين على إيجاد الحل بتأمين الأسواق عن طريق تنشيط العلاقات السياسية مع الدول التي يمكن أن تشكل أسواقاً، وذلك كأساس لعلاقات اقتصادية مفيدة. إن التدهور

= وذلك في قسم عنوانه «النظام السياسي الأميركي» حيث يشرح العلاقة ما بين بنية النظام وكيفية عمله والسياسة الأميركية الخارجية عبر الرئيس بشكل خاص، ص ٢٨٧ ـ ٤٠٠، كما نجد على سبيل المثال دراسة نقدية لهذا النظام في بحث:

Marc Loniol, «Le Système politique américain», in *Le Reflux américain*, Seuil, Paris, 1980, pp.38-48.

(١) أنظر إلى بعض الأرقام المعبّرة في كتاب:

Jean Mathiex et Gérard Vincent, *Aujourd'hui (depuis 1945)*, Masson, Paris, 1978, t.II, pp.79 et 80.

الاقتصادي، في الدول الصناعية والأسواق المفروض أن تستوعب إنتاج الصناعة الأميركية التي نشطت بشكل غير اعتيادي أثناء الحرب، شكّل تهديداً بحصول كساد ضخم يجعل هذه الصناعة مضطرة لتخفيف إنتاجها، كما إلى تحويل بعضه، وإلى إجراءات أخرى تترتب عليها انعكاسات سلبية للمجتمع الأميركي بكامله. فإن حصول مثل هذا الكساد كان يعني للأميركيين خلق أزمة أخرى، أي اجتماعية، بنتيجة الاضطرار لتسريح العمال الذين استوعبتهم صناعة الحرب الناشطة، وهذا يعني عملياً تزايداً كبيراً في نسبة البطالة (لم تتأخر ملامحه الأولى من الظهور عملياً على الأرض) وما ينتج عنه اجتماعياً وسياسياً من اضطراب وتأزم داخلي.

العلاقة وثيقة، ومزدوجة في الواقع، بين الركيزة الاقتصادية والسياسة الأميركية الدولية، حتى إن الكلام عن «امبراطورية اقتصادية» أميركية يعيد جذور هذه العلاقة بعيداً إلى الوراء، ويجعل السياسة الأميركية في خدمة الاقتصاد منذ ما قبل الانفتاح الأميركي السياسي الدولي الواسع المعهود، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتجارة الدولية اتخذت في القرن التاسع عشر طابعاً مثالياً ومقدساً لما فيها من «خدمة للشعوب»[1]. وبينما كانت القارة الأميركية تحتل المرتبة الأولى في التوظيف الأميركي حتى الحرب العالمية الثانية، أتت هذه الحرب بحدود كونية جديدة لهذا النشاط. وبينما لم تسجل نجاحاً سياسة «الباب المفتوح» التي أطلقتها الخارجية الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر، والتي حوّلها الرئيس وودرو ويلسون إلى مثالية، في أوائل القرن العشرين، كونها «الباب المفتوح على الصداقة والفائدة المتبادلة»، استطاعت «دبلوماسية الدولار»، التي أطلقها باكراً الرئيس ويليام تافت، وقبل محاولة ويلسون، أن تسجل نجاحاً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية[2]. إن «دبلوماسية الدولار» هذه تأكدت أداة نافعة في السياسة الأميركية الدولية، لكن مثل هذه الأداة ليست إلا إحدى الأدوات التي تؤمّنها القدرة الاقتصادية والمالية. فالتجارة تشكل من جهتها الأداة الأكثر نشاطاً، بالرغم من أن الإنتاج الأميركي موجه خاصة وبنسبة عالية للاستهلاك الداخلي: فالنسبة الضئيلة من الإنتاج التي تصدَّر تشكل، في الوقت ذاته، نسبة مهمة من بعض السلع المنتَجة، وتعود بأرباح مهمة؛ كذلك بالنسبة للاستيراد، خاصة لاستيراد المواد الأولية التي تستهلك منها الصناعة الأميركية كميات هائلة، تبقى هذه الصناعة بحاجة ماسة إليها، بالرغم من كونها تشكّل ككل نسبة صغيرة مما هو متوافر في السوق الأميركية ذاتها، إلا أنها في بعض الحالات تشكّل نسباً مرتفعة تصل إلى حد المئة بالمئة[3]. ولا يمكن في هذا المجال سوى التركيز على

---

(١) راجع الملاحظات الواردة بهذا الشأن في كتاب: Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, p.217.

(٢) إن «سياسة الباب المفتوح» "Open Door Policy" أطلقها الوزير الأميركي جون هاي في أواخر القرن الماضي بشأن الصين. و«دبلوماسية الدولار» «Dollar Diplomacy» أطلقها الرئيس تافت «لإحلال الدولار مكان القذيفة» وذلك لدعم السياسة الأميركية في أميركا اللاتينية قبيل الحرب العالمية الأولى ويدخل ذلك في خط مبدأ منرو. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، اتسعت «دبلوماسية الدولار» كسياسة لتشمل وبأشكال مختلفة معظم أنحاء العالم.

(٣) أنظر إلى بعض الأرقام عن أواسط الستينات في المرجع السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٤، وعن بداية الثمانينات في دورية: Beaujeu-Garnier et Gamblin et Delobez, *Images économiques du monde*, C.E.D.E.S., Paris, 1983, p.154,

وعن أواخر الثمانينات في الدورية نفسها لسنة ١٩٨٩، ص ١٣٩ - ١٤٠. وهذه الملاحظة صحيحة خاصة بالنسبة للمعادن والمواد الستراتيجية والنادرة حيث تبقى الصناعة الأميركية المتطورة مقيّدة بالاستيراد بنسبة كبيرة =

موضوع التوظيف، وبالتالي على نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات التي هي في الأساس بمعظمها أميركية. إن هذه الشركات التي أصبحت تعتبر أحد الفواعل المهمّة في العلاقات الدولية، أخذت تشكّل في الواقع أداة أساسية في خدمة السياسة الأميركية، من حيث تواجدها ودورها في عدد كبير من دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

في كل الأحوال، تبقى الصناعة في صلب الاقتصاد الأميركي، بالرغم من التراجع النسبي الذي سجلته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعود هذا التراجع النسبي إلى تقدّم الصناعة السريع خارج الولايات المتحدة، وهذا خاصة في مجال الصناعات التقليدية. لكن الولايات المتحدة تبقى الرائدة والأقدر في الصناعات المتطورة التي تتطلب التقنية المتقدمة، حيث ما يزال الأميركيون في الصف الأول ومن بعيد، بالرغم من تقدم اليابان ومزاحمته مؤخراً للولايات المتحدة (حتى في عقر دارها).

هكذا، يخدم كل من التقنية والدولار الاقتصاد الأميركي عبر العالم بأجمعه بما فيه الدول المعادية، أي دول المعسكر الاشتراكي، أو الحلفاء السياسيين والمنافسين الاقتصاديين (السوق الأوروبية المشتركة واليابان). كما أن التقنية والاقتصاد سمحا للولايات المتحدة، منذ فترة ما بين الحربين، وخاصة في سنة ١٩٤٤ مع اتفاقات بروتون ـ وودز، بأن تجعل من دولارها غطاء مثيلاً للذهب لعملات معظم الدول[١]. وبغضّ النظر عن مشاكل النقد، يبقى الدولار دعامة أساسية في خدمة الاقتصاد الأميركي، إلى جانب التقنية والصناعة والتجارة.

لقد شكّل الاقتصاد ركيزة أساسية للسياسة الأميركية الدولية، منذ الحرب العالمية الثانية نفسها، ومروراً باتفاقات التعاون مع الاتحاد السوفياتي، كما مع الصين الشعبية في السبعينات وبداية الثمانينات، بالإضافة طبعاً إلى العديد من الدول الصديقة، القوية والضعيفة، هنا وهناك في العالم. إن هذه القدرة هي التي سمحت للولايات المتحدة حتى الآن، وبالرغم من تحوّلها من أكبر دائن في العالم إلى أكبر مستدين، بأن تتعاطى مع العالم على اعتبار كونها «الدولة العظمى». إن الصغار والكبار، كما الأصدقاء والأعداء، من بين دول العالم ما زالوا بحاجة إلى الدعم الأميركي المادي التقني، أو المالي، أو العسكري، وهذا الأخير مرتبط مباشرة بالسابقين أصلاً. ويلاحظ أخيراً أن معظم الخطوط، التي وضعها الرؤساء الأميركيون لسياستهم الدولية، اعتمدت على هذه القدرة الاقتصادية: من سياسة «الإعارة والتأجير» مع روزفلت[٢]، إلى مبدأ ترومن لدعم الأصدقاء والحلفاء بوجه الشيوعية و«مشروع كينيدي»[٣]، إلى مبدأ «نيكسون»...

= جداً. هذا مع الإشارة إلى ميل واضح في تزايد التصدير وخاصة الديون الخارجية وإلى تأثير الصناعة والتجارة اليابانيتين.

(١) منذ اتفاقات "Bretton-Woods"، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة مالياً في السبعينات، استطاع الدولار أن يحافظ على موقعه كعملة عالمية والولايات المتحدة أن تحصل على حق النقض في مجال النقد، وهذا في أواسط السبعينات في مؤتمر جامايكا لصندوق النقد الدولي في كانون الثاني سنة ١٩٧٦. وبالرغم من كل المصاعب ما يزال في مطلع التسعينات يحافظ الدولار على موقعه كالوحدة النقدية الرئيسة في العالم.

(٢) المعروفة تحت اسم سياسة "Lend Lease".

(٣) "Kennedy Round".

إن ريتشارد نيكسون، وفي كتاباته بعد تنحّيه عن الرئاسة الأميركية، يعتبر القدرة الاقتصادية «عنصراً حيوياً لكل ستراتيجية فعّالة للانتصار خلال الحرب العالمية الثالثة»[١]. هذا مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحاول أن تستعمل قدرتها الاقتصادية كأداة ضغط وليس فقط كأداة ترغيب. هكذا نجدها ترفض لسنوات طويلة إعطاء الاتحاد السوفياتي صفة الدولة الأكثر رعاية، بينما تقبل بإعطائها للصين الشعبية. إن المسؤولين الأميركيين يعتبرون هذا الأمر بمثابة «أداة ضغط يمكن استعمالها لأهداف دبلوماسية» وكشرط لتعديل سياسي مقابل. كذلك نجد المسؤولين الأميركيين، خاصة في الثمانينات، يشجعون التجارة مع الدول الاشتراكية في أوروبا كوسيلة «لتخفيف التبعية للاتحاد السوفياتي»، و«كجسر بين الشرق والغرب»[٢]. وفي مجال المساعدة الخارجية، هدفت السياسة الأميركية إلى تشويق الشعوب إلى النظام الغربي، وبخاصة الأميركي، لكن ضمن شروط (يرتئيها نيكسون) وعلى رأسها: ألا تكون المساعدة غير مشروطة، وأن تكون مباشرة وليس عبر هيئات دولية لجعلها أكثر فائدة للسياسة الأميركية الدولية[٣].

تبدو إذن الركيزة الاقتصادية الركيزة الأفعل والأهم في السياسة الأميركية الدولية نظراً لكونها أقوى بأضعاف من قدرة الخصم. واعتبر البعض هذه القدرة سلاحاً في يد الولايات المتحدة، يمكن الاعتماد عليه لتحويل الحرب العالمية الثالثة بحسب القواعد والأسس التي تريدها هي، وتكون بذلك الرابحة الأكيدة لهذه الحرب[٤].

٣ ـ القدرة العسكرية:

إن قدرة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية التي برزت خلال الحربين العالميتين، والتي تأكّدت كونيتها بشكل خاص مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ما تزال تشكّل ركيزة أساسية للدولة ومصالحها عبر العالم. لكن عند الكلام عن القدرة العسكرية، لا بد من النظر إلى القدرات المختلفة المتواجدة على الساحة الدولية، والتي يمكن أن تتواجد، وبالتالي النظر إلى ميزان القوى. فعلى الرغم من الحاجة إلى المقارنة، يمكن الاكتفاء هنا بالاهتمام ببعض أهم ميزات القدرة العسكرية الأميركية بالذات، دون تعمّد الغوص في المقارنة ما بين أهم القدرات في العالم التي لا بدّ من القيام بها مبدئياً للحصول على صورة واضحة وجازمة في حال دراسة عميقة للوجه العسكري للعلاقات الدولية.

الميزة الأولى للقدرة العسكرية الأميركية هي كونيتها. والمقصود بالكونية هنا هي القدرة على التواجد والعمل في كل أنحاء العالم، أو في معظمها على الأقل. يمكن عزو هذه الميزة إلى أمرين

---

(١) في كتابه المذكور سابقاً: *La Vraie..., p.231.*
(٢) المرجع ذاته، ص ٢٣٩ و٢٤٠. ونشير إلى أن هذه السياسة ربما تكون قد ساهمت بشكل من الأشكال في مطالبة دول أوروبا الشرقية في مطلع سنة ١٩٩٠ باعتماد الاقتصاد الحر وذلك بعد سقوط نظام «الديمقراطية الشعبية» فيها.
(٣) المرجع ذاته، ص ٢٤٥ و٢٤٦.
(٤) المرجع ذاته، ص ٢٦٢.

أساسيين: الإمكانات الاقتصادية والصناعية من جهة، وجزيرية البلاد وحيوية شعبها ونظامها من جهة ثانية. إن نشاط وقدرة الصناعة والإمكانات المادية الاقتصادية سمحت للولايات المتحدة بأن تجنّد نسبة مهمة من معطياتها لتلبية حاجات الحرب للأميركيين، وعند الضرورة لحلفائهم. استطاع الأميركيون أن يسرعوا في تصنيع أدوات الحرب، معدات وذخائر ووسائل نقل واتصال، بكميات كافية لتأمين الحاجات والظروف المادية الجيدة، وحتى الممتازة، لقواتهم في جبهات القتال وتأمين الدعم اللازم للقوات الحليفة. لكن الأهم يبقى في قدرة الولايات المتحدة على خوض حرب واسعة بعيدة كثيراً عن أرضها. إن الجزيريّة، كموقع جغرافي كوني، فرضت على الأميركيين جهوداً مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال. صحيح أن بُعد جبهات القتال عن الأرض الأميركية وفّر على الولايات المتحدة نسبة كبيرة جداً من نتائج الحرب، دماراً وويلات، لكنه في الوقت نفسه فرض جهداً مضاعفاً، صناعياً واقتصادياً وتقنياً وبشرياً. يمكن اعتبار الأمر بمثابة تحدّ واجهه الأميركيون بحيوية الشعب الشاب النشيط، وواجهه النظام الأميركي السياسي - الإداري والاقتصادي - الاجتماعي بمرونة فائقة. إن الأميركيين، الذين ركزوا أصلاً اهتمامهم على القارة كقوة جزيرية تنوي الاكتفاء ضمن القارة، لم يكونوا متهيئين فعلاً في الأساس للخوض بعيداً عبر أعظم محيطين في الشؤون الدولية، ليس دبلوماسياً أو اقتصادياً، إنما سياسياً وعسكرياً. على الرغم من هذا، استطاع الأميركيون أن يضمنوا، بعيداً عن أراضيهم ومصدر قوّتهم وتموينهم، الانتصار العسكري للحلفاء، والسياسي «للديمقراطية»، بوجه كليّانية ألمانيا وحلفائها. إذا كانت جزيرية بريطانيا قد أمّنت لها، عبر سيادتها على البحار، دوراً دولياً أساسياً لقرون، فإن الولايات المتحدة لم تكن، في بداية القرن، تطمح فعلاً إلى مثل هذه السيادة، وبالتالي لم تجدّ أساساً في الحصول على الوسائل التي تؤمّن هكذا سيادة. لقد أتت الحربان العالميتان، اللتان قرّرتها أوروبا، لتجعلا من الولايات المتحدة تلك القدرة العسكرية الكونية. إن خبرة الحرب العالمية الثانية كانت بلا شك حاسمة في جعل الأميركيين يتكيّفون، ببساطة نسبية، مع مفهوم القوة الكونية ومعها الزعامة السياسية والعسكرية. كما أن ظروف ما بعيد الحرب مباشرة ساهمت في صناعة الإطار للمتابعة في تمتين الأسس التي بنيت أثناء الحرب، كما في تدعيم كونية القدرة الذاتية، عبر تقنية صناعة السلاح الكوني، وتقنية تعميق وتعميم التحالفات السياسية والعسكرية.

إن هذه القدرة العسكرية، التي تطورت عدداً وعدة وستراتيجية، أثناء سنوات الحرب وما بعيدها، أمّنت للولايات المتحدة قدرة كونية مطلقة، أثناء السنوات العشر الأولى، أي في الحرب الباردة المعلنة بين جزئي العالم، الرأسمالي والاشتراكي. ثم أمّنت هذه القدرة الوسيلة الكافية للحفاظ على المصالح الأميركية والغربية في العالم طيلة حوالي عشر سنوات أخرى، وهي ما تزال تؤمّن القوة الرادعة الكافية للحؤول دون الحرب المفتوحة، أو الحرب العالمية الثالثة ببعدها النووي. لقد سمحت القدرة العسكرية، عندما كانت مطلقة لصالح الولايات المتحدة، لهذه الأخيرة بفرض هيمنتها في القضايا والمناطق التي اعتبرتها السياسة الأميركية مصلحة أميركية أو غربية. وسمحت بعدها للولايات المتحدة، نظراً لتفوّقها، بالردع الفعّال إلى حد جعل الخصم يتجاوب مع رد الفعل الأميركي. لكن، ما لبث الأميركيون، منذ اعترافهم بمبدأ توازن القوى مع الخصم السوفياتي، أي منذ اتفاقية آب ١٩٦٣، أن اضطروا إلى اعتماد ستراتيجية جديدة ومتجددة

مع «الرد المرن»[١]. إن ستراتيجية «الرد المرن»، التي تتفق مع مفهوم «الحرب المحدودة» التي تعني كل حرب لا تتبادل فيها الدولتان العظميان الضربات النووية مباشرة، تفسح مجالاً للتفاوض قبل التحوّل من سلاح إلى آخر أخطر، وتعني إلى حد بعيد سيطرة السياسيين على السلاح عن طريق التفاهم ما بين الخصمين، كما يمكن أن تعني عدم الانزلاق عند الحد النهائي إلى الحرب الشاملة وبالتالي التورط فيها[٢]. ويرى بعض الباحثين الستراتيجيين العسكريين أن القدرة العسكرية الأميركية أصبحت، من ناحية القوى العسكرية، مبنية على أساس ستراتيجية «الرد المرن»، بحيث إنها ليست هجومية فعلاً ولا هي قوية فعلاً كقدرة دفاعية[٣].

يبقى التنويه بأمر أساسي، وهو ما يعتبر نقطة الضعف الأساسية التي تكمن في ارتكاز هذه القدرة العسكرية على السلاح النووي. فالسلاح النووي، نظراً لفاعليته، وبالتالي قوة تدميره، لا يتناسب والأهداف السياسية للحروب. يعتبر كثيرون السلاح النووي سلاحاً «لا يخدم في أي حال أهداف سياسة خارجية بنّاءة»، كونه لا يستطيع أن «يدعم مخططات سياسية»، بحيث إن قوة دفاعية «مبنية على سلاح ينطوي على نتائج انتحارية لا تؤدي، على المدى الطويل، إلا إلى شلل السياسة»، نظراً لكون حرب تعتمد على هذا السلاح «تؤثر على معلنها بغض النظر عن كونه ربحها أم خسرها»، ليس بنتيجة الفاعلية المباشرة فقط إنما أيضاً بنتيجة التأثيرات غير المباشرة والبعيدة المدى[٤]. وإلى جانب نقطة الضعف الأساسية هذه، بدأت تظهر نقطة ضعف أخرى وهي تكمن في توازن القوى بحد ذاتها. إن القدرة العسكرية الأميركية لم تعد تؤمّن التفوق للولايات المتحدة. إن الأمر ليس عائداً إلى طبيعة وحدود هذه القدرة، إنما هو نسبي وعلى مستويين اثنين: أصبح نموّ هذه القدرة أبطأ ممّا كان عليه في وقت من الأوقات، وأصبح كذلك أبطأ من تقدم قدرة الخصم. ويعود الأمر بالأخص إلى الخيار السياسي العسكري الستراتيجي.

إن هذا الخيار تأثر بالخلافات الأميركية الداخلية حول طبيعة التنافس الأميركي السوفياتي العسكري. ينقسم الأميركيون هنا بشكل خاص إلى فريقين أساسيين: أحدهما يعتبر أن الخصم بطبيعته هجومي، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في مضاعفة الجهود من أجل

---

(١) أي الستراتيجية المعروفة بالإنكليزية باسم: "Flexible Response". إن فكرةهذه الستراتيجية تعود إلى أوائل الستينات وإلى رئيس الأركان ماكس تايلور، ويعود تحديدها إلى وزير الدفاع ماك نمارا، أما تطويرها فيعود في السبعينات إلى مبدأ شليسنجر من حيث ربط المرونة وتدرّج الرد بالموقف والهدف السياسيين، بحيث يمكن التمييز بالفرنسية بين «Riposte graduée» و«Riposte adaptée». نجد شرحاً لهذه الستراتيجية في الكتاب المتخصص:

Henri Paris, *Stratégies soviétique et américaine*, les Cahiers de la Fondation de Défense Nationale, Paris, 1980, pp.88-90.

(٢) إن هكذا سيطرة للسياسة على السلاح تعيدنا إلى مبدأ «ضبط السلاح» الشهير الذي احتل موقعاً مهماً من المباحثات بشأن التسلح وهو بالإنكليزية: «Arms Control».

(٣) المرجع السابق، ص ٩٢ - ٩٤.

(٤) يمكن العودة بهذا الشأن إلى جورج كينان في مقالتين إحداهما عائدة لسنة ١٩٥٠ بعنوان «القنبلة الذرية والخيارات المطروحة على السياسة الأميركية»، وأخرى بعنوان «سلاح عقيم وبدون أمل». المقالان منشوران في كتابه المترجم إلى الفرنسية: George Kennan, *Le Mirage nucléaire*, La Découverte, Paris, 1984, pp.43-46 et 45-51.

الحفاظ على التفوق؛ والآخر يعتبر أن الخصم يبحث عن التوازن وربما عن التفوق ليردأ عن ذاته وعن حلفائه خطر التفوق العسكري الأميركي، وبالتالي إن الاستمرار في تطوير القدرة العسكرية الستراتيجية النووية يؤدي إلى المزيد من السباق إلى التسلح، ثم إلى المزيد من فرضيات خطر السلاح النووي على العالم بأجمعه بما فيه الذات. وفي الواقع، يبدو أن الفريق الثاني استطاع أن يعيق عملية تطوير القدرة العسكرية، بالأخص منذ أواسط السبعينات، الأمر الذي بدأ ينذر بانقلاب ميزان القوى الذي كان لا بدّ وأن يتحول قريباً، كما رأى البعض، إلى صالح الخصم، بعد أن كانت تعتبر القدرة العسكرية الأميركية، في أواخر الستينات، العظمى التي لا مثيل لها. لكن تطورات أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات أثّرت في هذا التحوّل: مسيرة وانعكاسات. يضاف إلى هذا أن القدرة الاقتصادية والتقنية، التي لا مثيل لها هي أيضاً، أمّنت هذه العظمة العسكرية. لكن التطورات التي بدأت تظهر، منذ الستينات، على الصعيد الاقتصادي والمالي (خاصة الخسارة في ميزان المدفوعات الأميركي)، والتي تصاعدت في السبعينات (واستمرت هذه الخسارة في التزايد خلال الثمانينات عامة وبشكل كبير)، ساهمت، إلى جانب تأثيرات حرب ڤييتنام والحركات السّلامية والركون النسبي إلى نوايا الخصم، في ضعف نسبة تطوير القدرة العسكرية، بالرغم من اللهجة الرسمية التي تصعّدت في الثمانينات. بالفعل، في الثمانينات، يلاحظ تشدّد إدارة رونالد ريغن الخطابي تجاه الخصم. هذا مع الإشارة إلى أنه، في بداية الثمانينات، بدا همّ فريق من الأميركيين مركّزاً على الحفاظ على تكافؤ في القوى بعيداً عن الأمل في العودة إلى «القدرة التي لا مثيل لها». إن الحفاظ على مثل هكذا تكافؤ أصبح يعني الحفاظ على المصلحة الأميركية العليا والحيوية، نظراً لعدم قدرة الخصم في التعدي عليها بنتيجة معرفته لقيمة الردّ. لكن هذا الخيار يعني، في الوقت نفسه، وجود مخاطرة[1]. فالتكافؤ بهدف الردع أخذ يحلّ، إلى حد ما، مكان التفوق بهدف الردع الذي شهده العالم في الفترة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينات.

لكن، إذا لم تستطع القدرة الأميركية العسكرية الستراتيجية الحفاظ على تفوّقها المطلق بشكل عام، يبدو أنها ما تزال في عدد من المجالات الأهم والأعظم، كما هي الحال مثلاً في المجال التقني عامة، بالرغم من تقلّص الفرق مع قدرة الخصم، أو في مجال البحرية التي بقيت حتى الثمانينات الأقدر في العالم مشكّلة «الأداة المميزة» التي باستطاعتها لعب دور شبيه بدور البحرية البريطانية في السابق[2].

أخيراً، يمكن القول إنه بالرغم من التراجع، النسبي طبعاً، الذي أصاب القدرة العسكرية الأميركية، ما تزال هذه القدرة كافية للحفاظ على مصلحة الولايات المتحدة في العالم. يضاف إلى هذا أمر لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار، وهو أن هذا التراجع يمكن أن يكون مؤقتاً ومرحلياً، نظراً للقدرة التقنية والاقتصادية التي تستطيع أن تدعم أية سياسة تلجأ إلى اعتماد السباق تحظى بموافقة

(١) يمكن العودة إلى تحديد الرئيس السابق نيكسون لكل من التكافؤ والتكافؤ الحقيقي وذلك في كتابه:
La Vraie..., *op.cit.*, pp.178-180.

(٢) أنظر في كتاب: H. Paris, *Stratégies...*, *op.cit.*, p.94.

الرأي العام الأميركي. إن الرأي العام الأميركي، الذي لعب الدور الأساسي في هذا التراجع عند فرضه قيوداً وحدوداً على تكاليف التسلح والحفاظ على تفوق القدرة العسكرية الأميركية، يمكن أن يتعدّل أو يتحوّل، خاصة في ظل ظهور تحدّ عظيم يجسّد خطراً على الحياة، أو على الأقل على طريقة العيش الأميركية. في حال بروز، أو خاصة تأكد، هكذا تحدّ، وبالرغم من دقّ ناقوس الخطر بعدم التمكن عندها من إحراز السبق والانتصار، تبقى القدرات الأخرى مهيأة للمواجهة. فسابقة الحرب العالمية الثانية في الليونة والسرعة تسمح لهذه القدرة العسكرية، على الأقل بالحفاظ على الردع المتكافىء، وبالتالي الحفاظ على المصالح الحيوية. يبقى من الضروري التذكير بأن الميل يتزايد إلى الحد من التسلح، ولقاءات القمة الثنائية، بين الرئيسين السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والأميركي جورج بوش، في أواخر سنة ١٩٨٩ وربيع سنة ١٩٩٠ أتت واعدة في هذا المجال.

٤ ـ الدبلوماسية:

يُعتمد هنا هذا المصطلح بمعناه الأوسع والأشمل، أي الخطة والأسلوب والوسيلة معاً في تنفيذ السياسة الخارجية ما دام الأمر خارج نطاق الاستعمال الفعلي والمباشر للقدرة العسكرية[1]. إن الدبلوماسية الأميركية لما بعد الحرب العالمية الثانية انطلقت من خلال مشروع إنشاء منظمة دولية لتأمين الأمن والسلم في العالم، وما لبثت أن أخذت تنفّذ طموحات الولايات المتحدة الدولية، وتؤمّن لها مصالحها وحاجاتها في إطار مشاريع ومخططات إقليمية وكونية معاً. لكن هذه الدبلوماسية واجهت مشكلة أساسية ألا وهي فاعلية القوة المتجسدة بالسلاح النووي الذي يحد كثيراً من ليونة الدبلوماسية ومرونتها، وربما هو يحرمها منها عند الحد الأقصى. إن الليونة تبقى، إلى جانب الإمكانات المادية والبشرية الموضوعة في تصرّف الدبلوماسية، الميزة والركيزة الأولى. وبالتالي، إذا حرمت الدبلوماسية من الليونة بالنظر إلى عدم طواعية القوة النووية للقدرة السياسية، تصبح الدبلوماسية رهينة ميزان القوى. فعلى الرغم من بروز هذه المشكلة التي ظلّت الدبلوماسية الأميركية تعاني منها وتواجهها، استطاعت هذه الدبلوماسية تسجيل تقدّم كبير في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها ارتكبت أخطاء كثيرة أيضاً ربما بسبب عدم تهيؤ الأميركيين الكافي أصلاً للعب الدور الأساسي على الساحة الدولية، أي الإشراف على ميزان القوى، وحماية «العالم الحر» والمصالح الأميركية بوجه الخطر الشيوعي والاتحاد السوفياتي. وتشكل الدبلوماسية الأميركية كلاً متكاملاً في الوقت الذي تتشعب على أصعدة وفي مجالات مختلفة. إنها تخضع لنظرة جيوسياسية كونية شاملة دون أن تهمل الأمور والحالات الجزئية والمحدودة، كما تحاول استيعاب المخاطر واستقطاب الإمكانات. إنها ما تزال السلاح الأهم في يد الولايات المتحدة

---

(١) نشير إلى أحد أبرز التحديدات التي أعطيت في أيامنا للدبلوماسية، أي إلى تحديد ريمون آرون القائل بأنها «قيادة العلاقة مع الوحدات السياسية الأخرى» وإنها مرتبطة بالسياسة التي هي نظرة الجماعة أو المسؤولين فيها إلى «المصلحة الوطنية». كما أن الدبلوماسية تبقى فاعلة وإن جزئياً في الحرب، مع الإشارة إلى أن آرون يستعمل في هذا المجال مصطلح «Commerce» الفرنسي بدل «Relations» أو «Rapports» للكلام عن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول وربما كان هذا للتركيز على طبيعة هذه العلاقات المبنية على المصالح المختلفة للأفرقاء المعنيين. راجع بهذا الشأن: R. Aron, *Paix et Guerre...*, *op.cit.*, p.36.

الأميركية في حال السلم، لكن مع الإشارة إلى أن هذا السلاح يصبح غير ذي فاعلية بدون الدعم الكافي الذي تقدمه له باستمرار كل من القدرتين الاقتصادية والعسكرية. وربما أمكن هنا القول إن الدبلوماسية أصبحت، في هذه الحقبة، ركيزة أساسية حتى في حال الحرب، بحيث إن «سير الحروب أصبح سياسياً أكثر مما كان عليه في السابق» (أي حتى الحرب العالمية الثانية)، نظراً «لتعدّد تقنيات القتال» الحديثة في ظل الأسلحة النووية، وبحيث إن «التنسيق بين الدبلوماسية والستراتيجية اتخذ طابعاً جديداً منذ سنة ١٩٤٥»، على الأقل هذا ما يراه البعض[(١)].

انتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية عهد «السلم البريطاني» في العالم، حيث كان الأسطول البريطاني يفرض، منذ حوالي القرنين، توازن القوى وبالتالي الاستقرار في العالم. خلال هذه الفترة، كانت الولايات المتحدة الأميركية مستقرة، منذ نشأتها، في القسم الغربي من الكرة الأرضية، تستفيد من هذا السلم كإطار يسمح لها بالتطور في الداخل وفي القارة. عند نهاية الحرب، لم يكن أمام بريطانيا سوى التنازل عن «سلمها» لصالح «سلم أميركي». إن إحلال هذا السلم في العالم يعني اضطرار الولايات المتحدة للاعتماد على كافة قدراتها التي تأكدت عظمتها خلال سنوات الحرب، وهي عسكرية واقتصادية وسياسية، إضافة إلى إرادة تأمين الاستقرار في العالم عن طريق الحفاظ على توازن القوى النسبي الناتج عن الحرب، كما على المصالح الوطنية. عند بداية هذه المرحلة الجديدة، يبدو أن الأميركيين كانوا مقتنعين بأن الوسيلة المثلى، وربما الوحيدة، للقيام بهذه المهمة هي الدبلوماسية. مما يؤكد نظرة الأميركيين إلى هذه الوسيلة آنذاك، كونهم سرعان ما سرّحوا قواتهم في سنة ١٩٤٥ دلالة العودة إلى السلم وانشغالات الشعب والحكم اليومية الاعتيادية والطبيعية[(٢)].

إن الدبلوماسية الأميركية كانت مؤهلة، منذ سنة ١٩٤٥ بالذات، لأن تلاقي نجاحاً وتجاوباً واسعين في العالم، نظراً لقدرة الولايات المتحدة قياساً إلى شعوب ودول العالم الأخرى. ربما أراد الأميركيون، من استعمال القنبلة الذرية ضد اليابان، الانتهاء من الحرب بأسرع ما أمكن والعودة إلى السلم أكثر من أي أمر آخر، بعد أن تمّ الاتفاق مع حلفائهم على مصير عالم ما بعد الحرب وعلى أسس السلم والتعاون الدوليين. لكن الأميركيين لم يتحملوا مسؤولية دبلوماسية دولية غداة اتفاقات السلم. ويذهب أحد المفكرين والمسؤولين الأميركيين، وهو هنري كيسنجر، إلى حد التأكيد أن حلم الأميركيين الحقيقي كان آنذاك لعب دور الفريق البعيد عن الصراعات والمحاور، كالدور الذي اعتمده الزعيم الهندي نهرو في ما بعد. ويؤكد كيسنجر أيضاً أنه، حتى سنة ١٩٤٧، كان الأميركيون يتصرفون، دون الاهتمام بميزان القوى في العالم، متكلين دوماً على بريطانيا. وفي تلك السنة فقط، اضطر الأميركيون للتنبّه إلى تنازل بريطانيا عن هذا الدور واضطرارهم هم لأن يحلّوا مكانها[(٣)]. في كل الأحوال، إن الأميركيين كانوا يفضلون التمايز الكلي

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٢ ـ ٥٧.

(٢) أنظر إلى: تفسير ريمون آرون للموقف الأميركي في المرجع نفسه، ص٥٣، وإلى مذكرات هنري كيسنجر بترجمتها الفرنسية: *A la Maison Blanche, op.cit.*, t.I, pp.63 et 64.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٩ و١٢٠.

عن بريطانيا، تاركين الدور الصعب لها، عاملين هم على تطوير مصالحهم الاقتصادية ومستوى معيشتهم، في ظل تعاون وتفاهم مع شعوب ودول العالم كافة بعد زوال العدو المشترك. حتى إن الرئيس الأميركي ترومن بدا وكأنه فوجىء آنذاك بدرجة الضعف التي وصلت إليها بريطانيا في الواقع، وهو الذي كان يود تحجيم بريطانيا اقتصادياً وسياسياً لمصلحة الولايات المتحدة. لكن المفاجأة هنا لا تعني أن واشنطن كانت بعيدة كل البعد، في بداية سنة ١٩٤٧، عن تحمّل المسؤوليات الدولية، حتى إن بعض المسؤولين الأميركيين كانوا ينتظرون بلهفة حصول هذا الحدَث المهم[1]. في الحقيقة تبقى الآراء مختلفة حول هذا الموضوع بين الأميركيين أنفسهم، فالبعض يعتبر أن الولايات المتحدة لم تكن مهيأة، وأن سنة ١٩٤٧ أعلنت نهاية عهد «لامبالاة» الأميركيين بشأن توازن القوى المتروك على عاتق بريطانيا، ووضعت الأميركيين أمام الأمر الواقع. والبعض الآخر يعتبر أن بعض الأميركيين كان ينتظر الوقت الذي تصبح فيه الولايات المتحدة «بطلة» الاستقرار في العالم، فأتت الفرصة في سنة ١٩٤٧. وفريق ثالث يعتبر أن «الهجمة الدبلوماسية»، أو «الحملة الدبلوماسية» الأميركية بدأت، منذ أواخر سنة ١٩٤٥، بهدف منع الاتحاد السوڤياتي من توسيع رقعة نفوذه، لا بل لإرغامه على تضييقها[2].

يبقى، بعد هذه الإشارة إلى النقاش الطويل حول الموضوع، أن الدبلوماسية الأميركية قامت بخطوات مهمة جداً في خدمة المصلحة الأميركية، كما أنها مرّت بمراحل صعبة وبنقلات نوعية وعميقة. ربما أمكن الكلام عن مراحل ثلاث مرّت بها هذه الدبلوماسية منذ الحرب العالمية الثانية: الأولى، وهي قصيرة زمنياً، تمتد منذ ما بين مباحثات يالطا وپوتسدام حتى أوائل سنة ١٩٤٧؛ والثانية تذهب من خطاب ترومن، في بداية شهر آذار ١٩٤٧، حيث حدّد علناً السياسة الأميركية الدولية لما بعد الحرب، وتستمر حتى أواخر الستينات؛ والثالثة بدأت في أواخر الستينات، وبالأخص مع تحديد نيكسون للسياسة الأميركية في خطاب غوام، ويبدو أنها ما تزال مستمرة حتى مطلع التسعينات مع بعض التعديلات في عهد الرئيس رونالد ريغن. بالطبع، إن هذا التقسيم المرحلي قابل للتعديل مع تزايد إمكانات المعرفة الدقيقة والعميقة للوثائق التي تثبت أو تدحض هكذا محاولات تصنيف وتقسيم مبنية على بعض وثائق وإن أساسية، وخاصة على استنتاجات مأخوذة عن ظواهر الأمور. لكن الأحداث الملموسة تدعم في الوقت عينه، وأحياناً إلى حد بعيد، هذه المحاولات.

إن المرحلة الأولى، التي يصفها بعض الباحثين بأنها فترة تلمّس الطريق والبحث عن الخط السياسي الأفضل، وبالتالي عن الدبلوماسية التي تستطيع تجسيد السياسة المعتمَدة، هي مرحلة

---

(١) Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.307 et 308.

(٢) نورد في ما يلي أسماء لبعض المختصين بخصوص الآراء الثلاثة وذلك على سبيل المثال: يمثل الرأي الأول كثيرون وخاصة بين الأميركيين ومنهم هنري كيسنجر في مذكراته، ويمثل الرأي الثاني عدد أقل من الباحثين ومنهم تشارلز مي في كتابة المذكور أعلاه *Potsdam...*، ويمثل الرأي الثالث فريق من الباحثين الموصوفين بـ «Soft-revisionnist»، نذكر منهم دايڤيد هورويتز، في كتابه المذكور آنفاً: *De Yalta...*؛ يمكن العودة بهذا الخصوص، وعلى سبيل المثال، إلى كتاب: *Crises et Guerres au XXème siècle, op.cit.* حيث نجد تصنيفاً لبعض المراجع الأميركية والأوروبية عن هذه المرحلة.

تحضيرية أو اختبارية للدبلوماسية الأميركية الدولية[١]. إن المرور بهكذا مرحلة يبدو أمراً طبيعياً، نظراً (وكما سبق وورد) لعدم استعداد الأميركيين للعب دور دولة عظمى على الساحة الدولية، وبالأخص دور دولة عظمى تكون بمثابة شرطي العالم وحامي نظام دولي في وجه نظام آخر يبغي التوسع والوصول إلى الصفة الكونية الشاملة. إن هذه الفترة هي، إلى حد ما، فترة حيرة، وربما فترة اختبار للنوايا والقدرات عند الذات وعند الآخرين، وبالأخص من بينهم الفريق الآخر. يضاف إلى هذا أن المسؤولين الأميركيين لم يكونوا متفقين حول الخيار الأصح والنهج الأصوب، وبالتالي على الدبلوماسية الفضلى المؤهلة للنجاح في خدمة المصلحة الأميركية. هكذا نرى الخلافات في المواقف ما بين مساعدي الرئيس ترومن: هنري والس وزير التجارة، وجايمس فورستال أول وزير للدفاع في سنة ١٩٤٧، وجورج مارشال وزير الخارجية في سنة ١٩٤٧، وجورج كينان المستشار في السفارة الأميركية في موسكو ما بين ١٩٤٤ و١٩٤٦، وجايمس برنز وزير الخارجية في سنة ١٩٤٦، وآخرين. كلهم لعبوا دوراً مهماً في التأثير على قرارات الرئيس ترومن الذي لم يكن جاهزاً لمعرفة كيفية المتابعة في خط سياسة روزفلت الذي ورث الرئاسة عنه. وفي الواقع، يلاحظ أن واشنطن لم تقم بأية خطوة مهمة على الصعيد الدبلوماسي الدولي، ما عدا بعض الخطوات التي بقيت محدودة، مثل دعم الوطنيين في الصين، في الوقت الذي كانت تلعب فيه دور الحكَم المحايد ظاهرياً للتقريب ما بين الشيوعيين والوطنيين، أو الموقف الذي أعلنه جايمس برنز وزير الخارجية في شتوتغارت عن نية الأميركيين في إعادة بناء المانيا (وإذا لم يُعد بناؤها تكون المسؤولية على عاتق شركاء الولايات المتحدة).

أما المرحلة التي تبدأ في سنة ١٩٤٧ فربما أمكن وصفها بأنها الأكثر نشاطاً وإقداماً لتثبيت أركان «السلم الأميركي»، أو ما يسمّيه البعض الأمبراطورية الأميركية التي لا حدود لها[٢]. لقد كانت هذه الدبلوماسية ناشطة في معظم أنحاء العالم، بدأ من أوروبا مع برنامج إعادة البناء (برنامج مارشال) ومعاهدة ثم منظمة حلف شمال الأطلسي، مع التحالفات في معظم مناطق العالم، كما هي الحال مع حلف الريو في أميركا، وحلف جنوب شرقي آسيا، وحلف بغداد في الشرق الأوسط وغيرها. وتضاف إلى هذه التحالفات الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المتفرقة، والمجالات المفتوحة أمام رؤوس الأموال الأميركية. تعتبر هذه المرحلة بمثابة العهد الذهبي للدبلوماسية الأميركية[٣]. كل هذا كان في إطار أوج سياسة الكونتينمنت. إن الدبلوماسية الأميركية بدت ناجحة في تطبيق الكونتينمنت الذي اعتبره البعض «كحملة دبلوماسية» هدفها إرغام الاتحاد السوفياتي على التراجع، والتي هي في الواقع أقرب إلى تأكيد الاعتراف بالإنجازات السوفياتية لما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧، وتثبيت سدّ عند حدود هذه الإنجازات لمنع الاتحاد السوفياتي من المزيد من التوسع والتطور جغرافياً وبالتالي سياسياً. لقد سهّل هذا النشاط اعتماد

---

(١) نذكر من أصحاب هذا الرأي الباحث الفرنسي الكبير في العلاقات الدبلوماسية الدولية في القرن العشرين J.-B. Duroselle

(٢) مثلما هي الحال في كتاب: C. Julien, *L'Empire..., op.cit.* وحيث عنوان الفصل الأول هو «امبراطورية بلا حدود». أو كما هي الحال مع تسمية «القوة الكونية الوحيدة» في معظم كتاب:
Pierre Mayer, *Le Monde Rompu*, Fayard, Paris, 1976, spécialement pp.32, 35, 74 et 229.

(٣) راجع بهذا الشأن كتاب:
St. Hoffman, *Gulliver..., op.cit.*, p.223.

الدبلوماسية على القدرتين الاقتصادية والعسكرية، وبالأخص كون الولايات المتحدة وحدها التي تستطيع أن تهدد نووياً العالم (على الأقل في بداية هذه المرحلة). كان المسؤولون الأميركيون واعين لضرورة العمل بسرعة في إنجاز وتنفيذ سياستهم العالمية، بواسطة هذه الدبلوماسية الناشطة والمكثّفة، مستفيدين من فترة التفوق هذه التي لا بد وأن تنتهي[1]. وبالفعل، في أواخر الخمسينات، وخلال قسم مهم من الستينات، خفّ نشاط هذه الدبلوماسية، على الأقل ما هو رسمي ومعلن منها، أو بالأحرى بدأت تتحول باتجاه الحوار المباشر مع الخصم نظراً للتغييرات الحاصلة بعد موت ستالين وإطلاق سبوتنيك الأول في الاتحاد السوفياتي. وما لبثت بعض ظواهر التعب تظهر على هذه الدبلوماسية من خلال ضعف الروابط بين الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في أنحاء مهمة من العالم. لكن هذا لا يعني مطلقاً أن الدبلوماسية الأميركية كانت في استراحة شاملة، أو هي لم تعد قادرة على التحرّك بقوة عند الحاجة، وأفضل مثل هو نجاحها في قضية صواريخ كوبا في مطلع الستينات.

في أواخر الستينات وبداية السبعينات، أخذت ترتكز الدبلوماسية الأميركية على المزيد من الواقعية والجرأة في اعتماد التفاوض أساساً لها والاندفاع إلى آفاق جديدة، أو بالأحرى باتجاه مجالات كانت تعتبر مغلقة. هذا بالإضافة إلى أن الواقعية اتخذت (أو حاولت)، خاصة في عهد الثنائي نيكسون وكيسنجر، ومن خلال مذهب نيكسون، نهجاً مشابهاً للنهج السوفياتي، من حيث دعم الأصدقاء من دون التورط المباشر، ومن حيث التقدم باتجاه مناطق أو دول كانت تعتبر، منذ سنوات طويلة، في منطقة أو مجال الخصم. إن هذه الدبلوماسية هدفت إلى تعديل في النظام الدولي المبني على الثنائية، الأمر المؤهل لأن يخفف من جمودها وصلابتها. تضاف إلى هذا ناحية مهمة، وهي تأثر الدبلوماسية الأميركية، ولو لفترة، بالنهج الشيوعي السوفياتي: بدل العمل على تبرير التحرك الأميركي في العالم بأسباب قانونية وأخلاقية مثالية، كما كانت العادة، حاولت عدم الوقوف عند أي شعور بالشك أو بالذنب واستبعاد الأخلاقية عن الدبلوماسية، على الأقل في الظاهر، بحيث تستفيد هذه الأخيرة من كل فرصة أو نقطة ضعف عند الخصم. وبالتالي، يمكن القول إن هدف الدبلوماسية الأميركية الأساسي أصبح الحؤول دون بروز فرص يستفيد منها الخصم للتقدم على حساب مصلحة الولايات المتحدة الأميركية[2]. هكذا، وفي ظل دبلوماسية التوازن هذه، كانت المفاوضات والاتفاقات، ليس مع الأصدقاء والحلفاء، كما في السابق، بل بالأخص مع الأخصام والأعداء، وبخاصة مع الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، وكانت الاستفادة من نقاط الضعف عند الخصم، كما هي الحال في بعض الشرق الأوسط (مصر). لكن هذا لا يعني أن الأميركيين اقتنعوا نهائياً بالانتهازية الدبلوماسية المعلَنة، لذا نجدهم يعودون، ولو مؤقتاً، إلى المُثُل العليا، على الأقل من أجل توظيفها في حملة دبلوماسية معينة، كما حصل في أواخر السبعينات[3].

---

(١) كما كان يرى كثيرون على غرار جيمس فورستال وزير الدفاع في سنة ١٩٤٧. أنظر بهذا الخصوص كتاب:
D. Horowitz, *De Yalta...*, *op.cit.*, t.II, pp.21 et 22.

(٢) أنظر إلى مذكرات كيسنجر المذكورة أعلاه، الجزء الأول، ص٦٢، ١٢١، ١٢٢ و١٢٤.

(٣) كما هي الحال مع الرئيس جيمي كارتر وحملته بخصوص حقوق الإنسان.

ويبقى أن الدبلوماسية الرسمية الأميركية تستمد قوتها، ليس من الأسلوب والمبدأ، أو مجموعة المبادىء، بقدر ما تستمدها من «الدولار» و«العصا» و«الردع» والزبائن الموزَّعين عبر العالم، من دول صديقة، أو حكومات، وزعماء يخشون الاشتراكية. ويمكن أن يذكر أيضاً في هذا الصدد دور «القوى المغفلة»، أي الشركات الكبرى التي تعتمد في قوتها واستمرارها على قوة النظام الرأسمالي، وبالأخص على الولايات المتحدة (مع العلم أن نسبة مهمة منها أميركية الجذور)، وبالتالي تشكل دعامة، ربما غير مباشرة أو على الأقل غير مرئية دوماً بشكل واضح، للدبلوماسية الأميركية في العالم. وربما أمكن اعتبار هذه «القوى المغفلة» بمثابة «ولايات متحدة ثانية» في العالم[١].

وقبل إنهاء الكلام، الموجز طبعاً، عن قدرة الدبلوماسية الأميركية كركيزة للدولة والمصلحة والسياسة الأميركية عبر العالم، أي «الامبراطورية بلا حدود» في «عالم بلا حدود»، لا بد من التذكير بالدبلوماسية السرّية التي تعتمد على عدد من المؤسسات المتخصصة، والتي تستطيع إجمالاً التحرك بسهولة وبسرعة أكثر من الدبلوماسية الرسمية والمعلنة، وفي معظم أنحاء العالم. والمقصود هنا هي هذه الكيانات المهمة التي تعمل إجمالاً في الظل وعلى مختلف المستويات، والتي تستطيع أن تتواجد في مختلف أنحاء العالم، وفي مختلف المجالات، بعيداً عن الكثير من القيود والتعقيدات التي تفترضها الأساليب الرسمية والاتصالات والمفاوضات الدبلوماسية التقليدية. إن المخابرات الأميركية تلعب بالفعل دور أداة طيّعة في خدمة الدبلوماسية عبر العالم، وتؤمّن الكثير من الخدمات للدبلوماسية الرسمية والعلنية[٢].

*

أخيراً، وبشأن القدرة الأميركية الدولية، يمكن القول إن الأميركيين، على الرغم من الخيبة والتعب اللذين أصاباهم في الستينات، خاصة بنتيجية تعثّر حرب ڤييتنام والشعور العام بالإحباط، وبوقوع البلاد في شباك الصراعات والتعقيدات الدولية التي لا يمكن أن تدرّ سوى المتاعب

---

(١) بخصوص التسميات المعتمدة أو بالأحرى المقتبسة، نشير إلى مصادرها: «القوى المغفلة» هي للتعبير عن الشركات المتعددة الجنسيات «Multi-nationales» مأخوذة من كتاب: P. Mayer, *Le Monde...*, *op.cit.*
وعبارة «ولايات متحدة ثانية» أو «Etats-Unis Bis» بالفرنسية أخذناها عن كتاب:
Mathiex et Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, p.86;
أما دبلوماسية العصا "Big stick" ودبلوماسية الدولار "Dollar Diplomacy" فمعروفتان منذ أوائل القرن وخاصة في أميركا اللاتينية، أنظر بشأن نشأة هذه الدبلوماسية كتاب:
Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, pp.117-126;
أما «الردع» فنستعمله هنا بالمعنى البسيط الذي تدل عليه الكلمة بحد ذاتها وبشكل عام وبالمعنى الشامل أو كما ورد في كتاب Mayer المذكور أعلاه: «الدبلوماسية النووية» والتي يحددها بأنها «دبلوماسية سيناريوهات ودبلوماسية احتمالية»، أنظر ص ٥٩.

(٢) إن هذه الدبلوماسية التي تعرف بـ«Diplomatie marron» تضم عدداً من كبريات هيئات المخابرات وأشهرها أي المخابرات المركزية «Central Intelligence Agency» (C.I.A.)، أنظر:
Mathiex et Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, pp.115 et 116;
وانظر إلى قيمة هذه الدبلوماسية السرّية أو «فنون الليل» أو العتمة في:
R. Nixon, *La Vraie...*, *op.cit.*, pp.298-302.

والخسائر المادية والبشرية والمعنوية، استطاعوا أن يحافظوا على العمود الفقري لقدرتهم هذه، وهو متجسّد باقتناعهم بعظمة ومثالية نظامهم. ففي الستينات وبداية السبعينات، برز اختلاف المواقف المتباينة: من الدعوة إلى العزلة والتخلي عن الشؤون الدولية، إلى الكلام على «لا مسؤولية» أميركية، وإلى القول والعمل «بشجاعة وثبات» «لبناء عالم مستقر ونشيط»، كما للحفاظ على المثل العليا[1]. لكن هذا الاختلاف في الآراء والمواقف لا يعكس انقساماً حقيقياً بين الأميركيين حول تفسير وتقويم المصلحة الأميركية التي لا يمكن أن تتقوقع ضمن حدود الدولة الأميركية، أو ضمن حدود «الجزيرة القارة»، أو ضمن «الحاجز المزدوج: الأطلسي والهادىء»، لكون هذه الدولة «تخشى العزلة المعنوية في عالم معاد» أكثر مما تخشى هجوماً بالمعنى المادي. إن الولايات المتحدة تبدو، كما يرى أحد كبار المفكرين في الشأن الدولي في بداية السبعينات، وكأنه «محكوم عليها بالعمل كقوة عظمى»، وليس «بالحنين إلى الانطواء على الذات وإلى البراءة»[2]. إن عهد البراءة انطوى مع «الستينات» (كذا)، كما يؤكد من جانبه هنري كيسنجر، فالأميركيون مستعدّون، من أجل الحفاظ على نظامهم ومستوى معيشتهم، أي على قدرتهم الدولية، لأن يعملوا متّحدين متعاونين بشأن أهدافهم الأساسية، مهما تباينت وجهات النظر عندهم، أي في ظل الديمقراطية.

ويرى بعض الباحثين أن «القوة الحقيقية» تكمن في تماسك النظام، بحيث إن قواعده لم تمس، وإنه فقط في حال انقسم الأميركيون حول الأهداف الأساسية تصبح القدرة الأميركية (أو الامبراطورية) في خطر. إن التماسك يبدو كاملاً (أو على الأقل شبه كامل) في حالات التأزم الكبير، بحيث إن العواصف التي تهبّ من حين إلى آخر لا تلبث أن تتلاشى ليعود فيسيطر ذلك التماسك حول الجوامع الأساسية، أي الحرية والأمن والتطور (الرفاه). يمكن أن تضاف ميزة مهمة في هذا المجال، على صعيد القيّمين على السياسة الأميركية: فبالرغم من التغيير السريع في الأشخاص والإدارات، تبقى هنالك استمرارية تتمحور حول حاجات الشعب الأميركي وقيمه وطموحاته[3]. لكن هذه الاستمرارية في عمق القدرة الأميركية لا تتجسد بشكل كاف، أو بالأحرى هي تبدو غائبة عن الأسلوب أو النهج الأميركي، خاصة في السياسة الخارجية عبر الإدارات المختلفة والمتوالية بسرعة، بالرغم من وجود نواة إدارية دائمة. هنا، لا بد من الإشارة إلى أمر مهم، وهو غياب الاستمرارية في القيادة، على مستوى الأشخاص المسؤولين، الذي يدخل في صلب الديمقراطية التي تحمي الشعب من «احتكار السلطة»؛ إنه يتجلى نقطة ضعف مهمة تعيق، أو تحدّ من القدرة الأميركية الدولية، بإضاعة الوقت في تأهيل الأعضاء المؤقتين في الإدارة مع كل انتخابات يتغيّر فيها شخص الرئيس، وبخاصة حزب الرئيس. ويضاف إلى هذا ما يمكن اعتباره أيضاً نقطة ضعف في القدرة الأميركية على صعيد القرار السياسي، كما سبق وورد في

---

(١) عودة إلى كيسنجر في مذكراته (الجزء الأول، ص ٦٨ و٦٩) حيث يتكلم عن أنه لم يعد هناك من مجال «للّامسؤولية»، وP. Mayer الذي يتكلم عن لامسؤولية اقتصادية في كتابه المذكور أعلاه، ص ٧٦ و٧٧، كما نجد تحليلاً لأهم المواقف الأميركية في كتاب:

Robert Tucker, *De l'Isolationnisme américain*, Calman-Lévy, Paris, 1973.

(٢) أنظر إلى ريمون آرون في تقديمه لكتاب Robert Tucker المذكور أعلاه.

(٣) أنظر الكلام عن «قوة الأمبراطورية الأميركية الحقيقية» في كتاب:

Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, pp.383 à 385.

الكلام عن النظام، بالنظر إلى ممارسة الديمقراطية بين الرئاسة والكونغرس والرأي العام[١]. لكن يجب عدم المبالغة في تصوير نقاط الضعف هذه كمسؤولة عما يعترض السياسة الأميركية من مشاكل وصعوبات.

يبقى التذكير بأنه يجب أن تكون «الإرادة» الدعامة والقاعدة الأمتن والأصلب والأهم على الإطلاق، والتي لا بدّ من أن تتأمن، لأنه منها تستمد الركائز الأساسية قوتها واستمرارها. إن الأميركيين، شعباً وحكاماً، متفقون بلا شك حول ضرورة الحفاظ على القدرة الأميركية العظمى والكونية، عبر الإرادة الوطنية الجامعة والاقتناع بضرورة الحفاظ على المجتمع الأميركي ونمط العيش الأميركي. تعني «الإرادة» بالنسبة للبعض الحاجة الماسة للحفاظ على «الامبراطورية الأميركية» في العالم من أجل الحفاظ على الحضارة المزدهرة والمجتمع الاستهلاكي، وتشكل عندها «نقطة الضعف الكبرى» حيث يكذّب الواقع «الحلم الأميركي» في تحقيق الحرية[٢]. لكنها تعني بالنسبة لغالبية الأميركيين، إن لم يكن للأميركيين جميعهم، الأساس الذي لا بد منه كما يعبّر عن ذلك أحد رؤسائهم بقوله: «إن القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية ضروريتان، لكن لا قيمة لهما بدون الإرادة»، ويعتبرها أحد عناصر الورقة الوحيدة غير المفتوحة الباقية في يد الولايات المتحدة، والتي تحتم على الخصم التفكير مرتين قبل التحرك[٣]. في الواقع، إن هذه الإرادة الأميركية هي في عمق السياسة الأميركية الدولية، بحيث تترادف الإثنتان على صعيد تحمّل المسؤوليات الدولية والطموح إلى حد جعل ما يمكن تسميته امبراطورية الحرية، كونية، وهذا يعني تتويج وتكريس الولايات المتحدة الأميركية على عرش هذه الأمبراطورية. إن هكذا امبراطورية تعني انتصار الإرادة الأميركية في تعميم الحضارة الأميركية. لكن هل يعني في نهاية المطاف تعميم حضارة الحرية تأمين هذه الحرية للشعوب كافة؟ أي هل تكون الإرادة الأميركية قدرة استثنائية، أم تكون مجرد ركيزة تقليدية نجدها عند معظم الشعوب التي بنت لنفسها في وقت من الأوقات مملكة أو امبراطورية، ثم صالت وجالت في أنحائها بانتظار تصاعد إرادة أخرى؟

وأخيراً، يمكن القول، بالرغم من الاكتفاء بتحليل سريع لأهم مرتكزات هذه القدرة مادياً وخاصة معنوياً ونفسياً، إن القدرة الأميركية الدولية ميّزت دور الولايات المتحدة الدولي عن دور أي قوة عالمية عبر التاريخ، إنها تشكّل في أيامنا «القوة الكونية الوحيدة». يرى بعض المنتقدين الإيجابيين أن الولايات المتحدة خسرت بعض سلطانها، وخاصة بعض حظوتها، في العالم بنتيجة تراكم أخطائها. وبالتالي يبقى السؤال مطروحاً عن إمكانية تصحيح هذه الأخطاء، ومنها «اللامسؤولية»[٤]. وفي بداية الثمانينات، ظهرت الولايات المتحدة بحاجة لتحديد الركائز المادية

---

(١) نجد مناقشة جدية لهذا الموضوع وأبعاده المختلفة في كتاب:
St. Hoffman, *Gulliver...*, *op.cit.*, pp.314-342,
حيث يصف المؤلف الوقت بأنه «السلعة الأندر في هذا المجتمع الاستهلاكي».

(٢) عودة إلى كتاب: Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, pp.385-388.

(٣) الرئيس هو ريتشارد نيكسون في كتابه: *La Vraie...*, *op.cit.*, pp.282 et 290.

(٤) أنظر في كتاب: P. Mayer, *Le Monde...*, *op.cit.*, pp.76 et 77; 229 et 230.

والمعنوية لقدرتها، حيث إن لتراجعها حدوداً[١]. لكن خلال الثمانينات، اضطرت الولايات المتحدة إلى الركون مجدداً إلى القوة (خاصة العسكرية) لتثبيت موقعها (غرانادا وباناما) في ظل اعتمادها على التفاهم مع الخصم الأساسي، أي الشيوعية السوفياتية. أما التسعينات فتطل ومعها بوادر تدعيم للقوة الأميركية ونظامها في العالم.

القسم الثاني
ركائز السياسة السوفياتية الدولية

إن الاتحاد السوفياتي، الذي ورث عن روسيا القاعدة الجغرافية والبشرية والموقع الجيوسياسي، استطاع خلال فترة قصيرة نسبياً أن يضيف إلى عناصر القوة هذه ركائز أخرى حديثة ساهمت في جعله دولة عظمى وإحدى القوتين الأساسيتين على الساحة الدولية المعاصرة. إن قوة الاتحاد السوفياتي تعتمد بالتالي على عناصر تقليدية وعلى عناصر حديثة وخاصة، وحتى فريدة. يبدو الاتحاد السوفياتي قوة تقليدية في بعض الظروف والحالات، ويبدو قوة حديثة في طبيعتها ودورها في ظروف وحالات أخرى، كما أنه يبدو أحياناً قوة من نوع فريد يصعب تحديد وتقدير إمكاناتها وحدودها لعدم توافر المقاييس الكافية لتقويم فعل هذه القوة الدولي. في كل الأحوال، يمكن القول إن العناصر الحديثة التي جعلت الاتحاد السوفياتي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إحدى القوتين العظميين في العالم، تبقى في أساس صعوبة تحديد، أو على الأقل، تقدير حقيقة قوة الاتحاد السوفياتي دولياً على الأقل حتى آخر الثمانينات.

١ ـ الركائز التقليدية:

تتكوّن هذه الركائز بالأخص من المعطى الجغرافي، أو المجال الجغرافي الطبيعي الذي يجعل من الاتحاد السوفياتي في آن واحد «دولة بلا حدود ودولة حدودية» كوريث لروسيا[٢]، ومن المعطى البشري الحضاري.

أ ـ المعطى الجغرافي:

إن اتساع الرقعة الجغرافية وامتدادها أمّنا لروسيا، ثم للاتحاد السوفياتي، بحسب المعطيات التقليدية نوعاً من الحاجز الطبيعي أمام كبار الغزاة الحديثين والمعاصرين (قوات نابوليون بونابرت وقوات هتلر). وتؤمّن كذلك تلك الأراضي الشاسعة الحاجات الأساسية والأولية للاتحاد السوفياتي

---

(١) كما يرى مؤلف كتاب: P. Milza, *Le Nouveau...*, *op.cit.*, pp.174-180.

(٢) العبارة مأخوذة من مقالة لأحد كبار المختصين بدراسة السياسة السوفياتية المعاصرة وهي بالفرنسية: «Etat sans frontière, Etat frontière, la Russie...»,
أنظر: Hélène Carrère d'Encausse, «La Puissance soviétique aujourd'hui», in *Relations internationales*, printemps 1979, n°17, pp.29-48.

من معادن ومصادر طاقة. إذن، يشكل المجال الجغرافي، وهو الركيزة الأساسية والأكثر تقليدية، مصدر قوة للدولة السوڤياتية، عندما يؤمّن لها ما يسد حاجاتها من المواد التي تعتبر أساساً لا غنى عنه في بناء قدرة مستقلة اقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي سياسياً. وإذا لم يوفق الاتحاد السوڤياتي، دوماً وفي كل الميادين، في أن يسد كل حاجاته وحاجات منطقة نفوذه في أوروبا، لا يمكن رد ذلك إلى نقص في المعطى، أو فقط إلى عوائق طبيعية مثل المناخ والمسافة...، بل لا بد من الالتفات أيضاً إلى مصادر عجز أخرى ومنها الاجتماعي والإداري والتقني...

يعتبر الاتحاد السوڤياتي أحد أكبر منتجي العالم (وربما أكبرهم) لمصادر الطاقة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري والكهرباء، بالرغم من ميل بعض المراجع الدولية إلى تخفيف قيمة هذه القدرة، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب[١]. يبقى أن المعطيات الأساسية السوڤياتية ما تزال بحاجة إلى تقنية أكثر تطوراً تسمح بقهر الصعوبات الطبيعية التي تحيط بعملية استغلال هذه المعطيات. يكفي القول إن موقع النسبة الكبرى من هذه المعطيات هو سيبيريا لتصوّر عظمة الجهد والتقنية اللازمين لاستخراج واستغلال هذه المعطيات. هكذا، تكون طبيعة الأرض غنية، لكن الإنتاج يبقى أقل بكثير من الطاقة المتوفرة نظراً لصعوبة الاستخراج. في كل الأحوال، يبقى الاتحاد السوڤياتي متميّزاً في مجال الطاقة بحد كبير من الاكتفاء الذاتي، على الأقل، وهذا أمر مهم جداً على صعيد العلاقات الدولية، بحيث تتأمن له أصلاً كمنطلق (تقليدياً على الأقل) نسبة مهمة من الحرية في التعامل مع الآخرين في هذا المجال.

ب ـ المعطى البشري:

يشكّل هذا المعطى نقطة ارتكاز أساسية ومهمة للدولة السوڤياتية من حيث العدد، وبالتالي القدرة على العمل والإنتاج من الناحية الاقتصادية، والقدرة على توفير القاعدة البشرية الضرورية لتكوين القوة العسكرية التقليدية الكافية للدفاع، والردع، وحماية المصالح، وتأمين الحاجات الأساسية المختلفة، من اقتصادية وجيوسياسية. إن القوة البشرية تبقى أساسية وضرورية بالرغم من كل التطور الحاصل في التقنيات المختلفة وحلول الآلة مكان الإنسان في حالات عديدة. لكن الاتحاد السوڤياتي، ونظراً للبطء النسبي في تطوره التقني، ما يزال يعتمد إلى حد بعيد على اليد العاملة البشرية في الزراعة كما في الصناعة. إن هذا الاعتماد يزيد من قيمة الناحية العددية للسكان.

إن الكلام عن قيمة المعطيات الطبيعية والأساسية، مثل القدرة البشرية، يفترض الانتباه إلى أمر مهم، وهو أن الكثافة العددية لا تعني دوماً إيجابيات فقط، فهنالك السلبيات التي لا يمكن التغاضي عنها في هذه الحالة، وهي إمكانية التآلف البشري ما بين مجموعات عديدة ومختلفة

---

(١) على غرار بعض الدراسات التي وضعتها «الاستخبارات الأميركية» في أواخر السبعينات. ربما كان من الأفضل هنا التذكير بأن الإحصاءات والاستنتاجات المنشورة في الغرب حول مثل هذه الأمور، وفي غياب أرقام وافية من الاتحاد السوڤياتي نفسه، تبقى متأثرة أو مقيدة بما يريد الإعلان عنه السوڤياتيون أنفسهم. أنظر بهذا الشأن مقالة: Michel Heller, «La «Désinformation» moyen d'information», in *Politique internationale,* n°10, hiver 1980-81, pp.237-247.

حضارياً وإجتماعياً ومتباعدة جغرافياً وبالأخص تاريخياً. إن زوال الاستعمار الذي أعلنه المستعمر الروسي، في بداية القرن العشرين، لم يُزل من أذهان العديد من الشعوب السوڤياتية آثار الاستعمار. كما أن التعامل، في ما بعد، بين هذه الشعوب لم يكن مؤهلاً تماماً لمحو هكذا آثار بل، بحسب ما يشاع وما يظهر أنه يساهم، على الأقل في بعض الحالات، في ترسيخ سلبيات التعامل غير المتكافىء أو غير المتجانس ما بين فئات أو مجموعات مختلفة ضمن الدولة الواحدة. لقد أتت سياسة الإصلاح السوڤياتية، في أواخر الثمانينات، لتفتح المجال أمام أحداث (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) تثبت، على سبيل المثال فقط، وبوضوح مشكلة العديد من الشعوب[١]. يضاف إلى هذا كون التوزيع الجغرافي، بالرغم من محاولات تصحيحه، مثل نقل مجموعات إلى مناطق غير آهلة، ما يزال لا يتجاوب كفاية مع الحاجات السوڤياتية ويشكل عائقاً مهماً على صعيد القدرة البشرية كدعامة أساسية لقوة الدولة[٢].

لكن النظر إلى سلبيات المعطيات الطبيعية، لا يعني القول إن هذه السلبيات تطغى بطبيعة الحال على إيجابياتها. إن هذه المعطيات تظل بالتالي ركيزة أولى أساسية للدولة السوڤياتية إحدى أعظم دولتين في عالمنا (أو ثانيتهما). تشكّل هذه الركيزة جيوسياسيا القاعدة للمعطيات والركائز الأخرى الأساسية للقدرة السوڤياتية الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن هذه الركائز تتمحور حول: النظام، والقدرة العسكرية، والامتداد الإيدلولوجي، والخبرة. وفي ما يلي اهتمام، وإن باقتضاب، بهذه المنطلقات، أو أسس القدرة السوڤياتية الدولية. إن هذه الأسس الركائز هي بنسبة مهمة حديثة التكوين، أو هي محدَّثة في بعض جوانبها، أو في كيفية التعامل بها، أو في بعض أبعادها.

٢ ـ النظام السوڤياتي:

المقصود هنا ليس دراسة النظام الاشتراكي المعتمد في الاتحاد السوڤياتي بحد ذاته، إن هذا الموضوع خارج عن نطاق اهتمام هذه الدراسة المباشر (وعن نطاق اختصاصنا وإمكاناتنا). إنها محاولة إظهار بعض تأثيرات هذا النظام وكيفية العمل في إطاره على الأسلوب المعتمد في السياسة السوڤياتية الخارجية، وبالتالي على دور الاتحاد السوڤياتي في العالم. إن طبيعية هذا النظام، وخاصة تطبيق قواعده أولاً في الداخل ثم في دول المعسكر الاشتراكي، سمحت للحكم السوڤياتي بقدرة كبيرة على تسيير السياسة الخارجية الدولية الواسعة كما داخل المعسكر نفسه. وأهم القواعد التي لا بد من الانتباه لها هي: التنظيم، والسرّية، والاستمرارية. إن هذه الأمور ليست بالضرورة وفي الأساس قواعد ثابتة في صلب النظام، لكنها أصبحت عبر الممارسة بمثابة قواعد أساسية لخدمة

---

(١) نذكر من هذه الأحداث أبرزها وأولها أي مشكلة المجموعة الأرمنية في جمهورية أزربيجان السوڤياتية وذلك من خلال إقليم ناغورني كاراباخ التي احتلت موقعاً ملحوظاً في الاهتمامات السوڤياتية المركزية في ظل تغطية إعلامية غير اعتيادية.

(٢) يمكن العودة إلى كتاب نجد فيه الكثير من المعطيات حول وضع الشعوب السوڤياتية وعلاقاتها في ما بينها ومع الدولة السوڤياتية: Hélène Carrère d'Encausse, *L'Empire éclaté*, Flammarion, Paris, 1978.

المصلحة السوڤياتية. إن هذه القواعد دعمت قدرة المسؤولين على التحرك بالنظر إلى تخطيط شامل وطويل المدى يدخل في صلب رسالة الاشتراكية الدولية، كما في صلب المصلحة السوڤياتية العليا. بعض هذه الركائز (وبالأخص السرّية) ضعف، منذ أواسط الثمانينات، مع سياسة الإصلاح والعلانية[١].

إن النظام الاشتراكي، الذي نشأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى، استطاع خلال فترة ما بين الحربين أن يثبت أقدامه في ما أصبح دولة الاتحاد السوڤياتي. ثُبّت هذا النظام بشكل خاص في دستور سنة ١٩٣٦. أتى هذا النظام مطبوعاً بشخصية «جوزيف» ستالين من جهة، وبالظروف الداخلية والمحيطة من جهة أخرى. أما الطابع الستاليني فهو يقوم بشكل خاص على هيمنة خط واحد يطغى على ما سواه أو يقضي على كل ما عداه، وهذا ما أكدته السنوات التي سبقت وضع الدستور والظروف التي أحاطت بهذه العملية، حيث حصلت حملة التطهير الشهيرة والمحاكمات داخل الحزب فقضي على «أعداء الحكم السوڤياتي والشعب السوڤياتي». إن هذا الدستور يعني، بشكل خاص، إعادة الاعتبار إلى الدولة وإلى الأمة والعائلة، وإعادة تنظيم المجتمع السوڤياتي. لكن هذا الدستور لم يطور المبادىء الأساسية للنظام، أي التنظيم الفيديرالي ونظام الحريات العامة ودور الحزب. لقد ركّز دستور ١٩٣٦ بالأخص على موضوع الهيئات التمثيلية المركزية، فأنشأ السوڤيات الأعلى المكوّن من ممثلين عن القوميات والاتحاد، وعلى تنظيم الاقتصاد والملكية الاشتراكية، فأصبحت الدولة المنظّم والمقرّر من خلال مخططاتها ومشاريعها. يجب الإشارة إلى أمر أساسي ألا وهو التركيز على دور الحزب الحاسم في تطبيق النظام، يذكر على سبيل المثال فقط، وانطلاقاً من الأساس، أن الدستور، الذي نصّ على الانتخابات العامة والسرية، جعل في الوقت ذاته الترشيح والتمثيل حكراً على الحزب. فبالرغم من كونه شمل النقابات والتعاونيات، بقي أمر الانتخاب والتمثيل منوطاً بأعضاء الحزب نظراً لارتباط هذه الهيئات الوثيق بالحزب. يكون هذا الدستور قد ربط الحكم في مختلف مراحله بالحزب وحده الذي أصبح السيد المطلق. إنما الأهم يكمن في كون هذا الحزب قد أصبح، بعد عمليات التطهير الواسعة والمحاكمات ضمن الحزب نفسه، يدور وإلى حد بعيد في فلك ستالين، وربما أمكن القول إنه أصبح حزب ستالين الذي أصبح بدوره السيد المطلق.

أما الكلام عن الاتحاد السوڤياتي بعد ستالين، فلا بد من أن يبدأ من أول ملاحظة تفرض نفسها، وهي حصول تطورات مهمة، وبخاصة: عبر المؤتمر العشرين للحزب، بشأن تنظيم السياسة الداخلية والخارجية؛ وعبر دستور سنة ١٩٧٧، على صعيد تنظيم شؤون البيت والحكم؛ وأخيراً عبر دستور ١٩٩٠، وإصلاح الوضع الداخلي بالدرجة الأولى، والتجديد على صعيد موقع الحزب ووضع الجمهوريات السوڤياتية والرئاسة. ولا بدّ بالأخص من الانتباه، في هذا المجال، إلى موضوع الحكم الجماعي الذي اعتُبر بعيد موت ستالين ردة فعل طبيعية على الخط الستاليني،

---

(١) المقصود بسياسة الإصلاح ما يعرف بالپيريسترويكا، وبالعلانية (أو «الشفافية») ما يعرف بالغلاسنوست وهما يشكلان أساس السياسة التي اعتمدها ميخائيل غورباتشوف منذ أواسط الثمانينات وكانت في أساس التطورات المفاجئة في الاتحاد السوڤياتي والمعسكر الاشتراكي على السواء.

كما إلى موضوع الحد من احتكار الحزب للسلطة في ظل الإصلاح في مطلع التسعينات[١]. لكن الأهم يبقى في قيمة وفاعلية الجماعية، في الحالات الاعتيادية والاستثنائية، لاتخاذ القرارات المهمة، وبخاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية، خلال أكثر من خمس وثلاثين سنة. إن الحكم الجماعي لم يعطّل فعلياً وحدة القرار، وبالتالي لا يضعف هذا الحكم القرار والموقف الدولي للاتحاد السوفياتي، إن داخل المعسكر الاشتراكي أو تجاه أخصام الاتحاد السوفياتي والاشتراكية، حتى أواخر الثمانينات بالطبع، مع العلم أنه في السنوات العشر الأخيرة، لم تعد الجماعة قائمة حتى في الظاهر[٢]. فبالرغم من حصول تضارب في الآراء داخل الحكم في بعض المناسبات، لم يكن يظهر ذلك مباشرة للعيان، وخاصة للخارج. ولقد فرضت وحدة الصف نفسها على القرار وهذا من منطلق المصلحة السوفياتية الاشتراكية العليا. لا بدّ من أن تكون عملية اتخاذ القرار في حالات الاختلاف ما بين أعضاء الجماعة عسيرة، لكنها كانت تمر، ظاهرياً على الأقل، دون السماح باستغلال حالات التشنج والخلاف التي يمكن أن تسيطر في مثل هذه الحالات. إن الاختلاف يظل عندها، وإلى أقصى الحدود، قضية داخلية ضيقة تحل في أضيق إطار وتتأثر بأقل ما يمكن من الفواعل، وهي فواعل لا تتعدى عدداً محدوداً من الأشخاص[٣]. وإجمالاً، لا يدرَك الخلاف من الخارج إلا بعد حصوله وانتهاء أمره وتنفيذ القرار المتفق عليه أو الذي يكون قد فرض نفسه. وفي الكثير من الحالات، يبقى هذا الخلاف طي الكتمان مخفياً. وعامة، يعمل المسؤولون على ربط القرارات بالخط الماركسي اللينيني، أي على تبرير هذه القرارات والإجراءات بالعقيدة نفسها ووضعها في الإطار النظري الكافي لإظهار الاستمرارية. يعتبر البعض هذه الظاهرة «قوة» السلطة التنفيذية السوفياتية[٤]. إن بعض القرارات، التي يبدو مع مرور الوقت أنها حصلت في ظل جماعية الحكم والاختلاف داخله، هي قليلة في الواقع، على غرار الموقف من قضية برلين، في أواخر الخمسينات وبداية الستينات. يكون خروتشوف قد واجه فريقاً معارضاً لسياسته المنفتحة، في إثر زيارته لواشنطن سنة ١٩٥٩، في حين تجلّت جماعية القرار في موقفه قبيل انعقاد مؤتمر باريس، دون أن يؤثر الأمر على مصداقية السياسة السوفياتية الخارجية، أو على وحدة السياق فيها، أو كذلك على وحدة الصف في الداخل. إن الحكم الجماعي لم يضعف عملياً الحكم أو النظام بنتيجة انشقاقات كان يمكن أن تؤدي إليها الخلافات الطبيعية في التفسير والتقويم والموقف. ربما أمكن القول إن الجماعية دعمت، على الأقل ظاهرياً، موقع الحكم في الداخل وبالنظر للخارج، ودعمت بذلك أيضاً النظام نفسه. وأهم ما يمكن التوقف عنده، في مجال الخلافات الطبيعية الممكنة بالرغم من وحدة الحزب والمصدر والهدف، هو السرّية.

---

(١) إن النهج الجديد في السياسة السوفياتية تحت عنوان الإصلاح وإعادة البناء أدى في ظل التطورات المختلفة في داخل الدولة والمعسكر إلى اعتماد دستور جديد في آذار ١٩٩٠ ألغى سلطة الحزب المطلقة. لكن هذا الدستور (وإصلاحاته) لا يهمنا هنا، لا بحد ذاته ولا بانعكاساته الممكنة، لأن دراستنا تتوقف عند هذا التاريخ.

(٢) وهذا بنتيجة إبعاد بريجنيف لزميليه في الحكم أي بودغورني وكوسيغين.

(٣) نذكر على سبيل المثال ما صرّح به المسؤولون السوفياتيون في كانون الأول ١٩٨٩ حول أن قرار اجتياح أفغانستان قبل عشر سنوات تمّ بناء لقرار أربعة مسؤولين فقط على رأسهم طبعاً ليونيد بريجنيف.

(٤) أنظر إلى هذا التفسير في كتاب:

Robert Bosc, *Guerres froides et affrontements*, Aubier-Montaigne, Paris, 1973, pp.33 et 34.

لكن المؤلف يذهب إلى القول إن هذه «القوة» ربما كانت في الوقت عينه أحد أسباب ضعف هذه السلطة.

إن السرّية (أو شريعة «الكتمان») شكّلت حتى أواخر الثمانينات، قاعدة أساسية، إلى جانب التنظيم الموحّد المطبق بحسب قاعدة أفضلية النظام والعقيدة والحكم والحزب والدولة على ما سواها من الأمور والحاجات والتطلعات. ربما كانت السريّة هي الأساس المتين لمسيرة الدولة السوفياتية، على الصعيدين الداخلي والخارجي المزدوج (أي الاشتراكي والعام)[1]. فما يجري حتى عهد العلانية، داخل جدران الكرملين من خلاف وتنافس وصراعات، وما يتخذ من قرارات يبقى من ضمن عالم المجهول للكون بأجمعه بما فيه شعوب الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي. إن المسؤولين السوفياتيين يحتفظون لأنفسهم بأسرار الحكم والقرار، وإذا تسرّبت معلومات خارج نطاق معيّن أو فريق عمل معيّن، تفسح قاعدة السريّة أو «الكتمان» المجال لأي إجراء كفيل بتصحيح الأمر، أو بالأخص بتصحيح صورة الحكم المثلى على الصعيدين الداخلي والخارجي. فكثيراً ما شاعت، أو أشيعت، أخبار ومعلومات في الداخل والخارج، بقي الحسم في شأن صحتها أمراً مستحيلاً. لقد أصبح في نهاية الأمر الحكم على كل ما يتعلق بالسياسة السوفياتية، في ما عدا الظواهر والمواقف الرسمية والمعلنة والخطوات المنفذة، أمراً مستحيلاً أو شبه مستحيل على كل من ابتغى الحقيقة وواقع الأمور. حتى الزمن، ضمن مقياسنا الحالي المحدود طبعاً، لم يبد قادراً على توضيح صورة الكثير من الأمور. ويمكن القول حتى، أو الظن على الأقل، إن المسؤولين السوفياتيين اعتمدوا كثيراً حتى أواسط الثمانينات على استثمار قاعدة السريّة بصورة مزدوجة، أي اعتماد السرّية في اتخاذ قراراتهم وسبل تنفيذها، والاعتماد على صبغة السرّية لجعل الشك والحذر في صلب نظرة الآخرين إلى سياستهم وتحركاتهم.

مثل هذه السرّية، التي جعلت أي أمر قابلاً للشك فيه وغير خاضع لحكم واضح ونهائي من قبل الغير، أصدقاء وأخصاماً، كانت مؤهلة لأن تترك المجال واسعاً أمام الاعتماد على عنصر المفاجأة. إن عنصر المفاجأة مهم جداً في السياسة الدولية التقليدية والحديثة، وفي السلم كما في الحرب: إذا كانت الخطة والهدف غير معلومين من الآخرين يبقى زمام المبادرة والتحرك في يد الفريق الفاعل، أو تبقى ردة الفعل، طبيعة وحدوداً، غير قابلة للتقدير الصحيح وتربك أي مبادرة من قبل الغير. فالسرّية المعتمدة، وربما المستغلة كمبدأ وكظاهرة، دعمت عامة الموقف السوفياتي في التصرف والتباحث والتفاوض. لقد أصبحت السرّية صفة ملازمة للسياسة السوفياتية الخارجية، حتى إن الشك غلّف كل تفسير يعطى لموقف أو تصريح أو مبادرة. إن تطبيق النظام وتنظيم الدولة وأسلوب الحكم هي الأمور التي سمحت بالاعتماد على مثل هذه السرّية التي لا يمكن فصلها، حتى أواسط الثمانينات، عن أسس الدولة السوفياتية، وبالأخص في المجال الدولي[2]. لكن أواسط الثمانينات أتت بتعديل واضح في هذا المجال عندما قال الزعيم السوفياتي الجديد، ميخائيل غورباتشوف، منذ مطلع حكمه، بما سمّي «غلاسنوست»، أي كما يسمّيها البعض بالعربية «الشفافية»، أو كما نسميها العلانية، والمقصود هو الحد من السرّية بفسح المجال أمام الإعلام غير الموجّه والمقيّد بشكل كامل. وكان أول برهان بارز على اعتماد هذا النهج في

---

(١) إن أحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في أواخر سنة ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ تؤكد إلى حد بعيد هذا الأمر الذي لم يكن وارداً أصلاً إلا على سبيل الافتراض.

(٢) في كثير من الحالات يبدو أن مسؤولين سوفياتيين تكلموا بصراحة عن حقيقة مواقفهم أو نيتهم في أمور أساسية =

التعاطي مع المستجدات والأحداث والمواقف في التغطية الإعلامية الواسعة لحدث حصل في الاتحاد السوفياتي، وهو انفجار المفاعل النووي في شرنوبيل في ربيع سنة ١٩٨٦. شكّل هذا الحدث الإعلامي خطوة غير متوقعة، ولم تبق هذه الخطوة وحيدة كما انتظرت الغالبية في حينه، بل تكرّرت في السنوات التالية وبشكل مكثّف[1]. لكن إلى أي حد يمكن أن تستمر هذه السياسة؟ إنها ساهمت بلا شك في حصول الكثير من التطورات في الاتحاد السوفياتي ككل وفي عدد من الجمهوريات السوفياتية. إن ثورة حصلت بلا شك في هذا المجال في الاتحاد السوفياتي، لكن هذا لا يدخل في حدود هذه الدراسة التي تتوقف عند أبواب هذه الثورة، أو على الأقل هذه المحطة الاشتراكية السوفياتية الدولية.

وفي إطار هذه المعالجة لبعض القواعد الملازمة تقليدياً للنظام السوفياتي، من الضروري طرح موضوع ظاهرة مهمة جداً، أي الاستمرارية في الحكم على صعيد النهج والأشخاص، حتى أواخر الثمانينات. في الواقع، إن الحكم يبقى عامة، ومهما اختلفت الأنظمة والاتجاهات، مرتبطاً عضوياً بالحكام. إن الحاكم هو الذي يجسد الحكم، وبالتالي لا بد من أن يتأثر الحكم بنظرة وأسلوب الإنسان الحاكم. تضاف إلى طبيعة وشخصية الحاكم كفرد وإمكانية استمراره لسنوات طويلة في الحكم، وكذلك نسبة مهمة من مساعديه، الاستمرارية في التطلعات والنهج والخبرة في التعاطي مع الشعوب والدول الأخرى. وفي الكلام عن شخصية الحاكم وهيمنة أسلوبه واستمرار هذا الأسلوب باستمراره هو في تسلّم مقاليد الحكم، يجب الانتباه إلى أن تكوين الحكام عامة وخبرتهم ومثابرتهم في ظل النظام المعتمد تدمغ هذه الشخصية بدمغة خاصة تجعل هؤلاء الحكام يتشابهون في جوانب أساسية عديدة، مما يسهل الاستمرارية، ليس عبر شخص الحاكم الواحد فقط، إنما حتى عبر شخصيات عدد من الحكام المتتالين. ومما يسترعي الانتباه في مجال الاستمرارية على صعيد العنصر البشري في الحكم السوفياتي نسبة أعمار كبار المسؤولين السوفياتيين في النصف الأول من الثمانينات. إن هذا الأمر لا بدّ من أن يثير الاهتمام بحد ذاته، إن لجهة إيجابيات الاستمرارية، أو لجهة سلبيات عدم التجدد والتجديد. ويمكن التساؤل في هذا المجال السلبي عمّا إذا كان الحكام السوفياتيون يخشون التجديد، منذ عهد ستالين، لأن التجديد عنى الإرهاب والتخلص من الأخصام الداخليين، أم أن الأمور استتبت إلى حد عدم الشعور بالحاجة العميقة إلى التجديد، أو خوفاً من أن يؤدي التجديد إلى بلبلة وعدم استقرار في الحكم؟ إن هذه الاستمرارية، التي ما يزال بالإمكان اعتبارها إيجابية كبرى بالنسبة للسياسة السوفياتية الدولية،

= سياسية أو عسكرية. لكن التصريح عن الحقيقة لم يكن ليفيد كثيراً الآخرين وخاصة أخصامهم الدوليين لعدم قدرة هؤلاء على التمييز كفاية بين الحقيقة والخدعة ولصعوبة سبر غور الحكم السوفياتي حتى بأكثر وسائل التجسس تطوراً ونشاطاً وبالأخص لعدم توقعهم إعلان الحقيقة من قبل السوفياتيين أنفسهم. بخصوص الشأن الستراتيجي العسكري، يعالج أحد الباحثين المختصين هذا الأمر مؤكداً وفرة المعلومات السوفياتية الصحيحة بالرغم من تخوّف الغربيين من أخذ هذه المعلومات في حينه بالجدية اللازمة نظراً للارتياب بأمر صحتها. أنظر إلى هذا الرأي في كتاب: H. Paris, *Stratégies...*, *op.cit.*

(١) نذكر على سبيل المثال أن حادثاً نووياً حصل في الأورال في سنة ١٩٥٧ لم يرشح عنه شيء في الإعلام على أهميته، فانتظر صيف سنة ١٩٨٩ حتى تعلنه وكالة تاس السوفياتية بتاريخ ١٨ حزيران على لسان مسؤول سوفياتي وبالتالي تتناقله وكالات الأنباء في العالم.

يمكن أن تشكّل خطر عجز في وقت من الأوقات. . .[١] في الواقع، إن تجديداً حصل لكن ببطء كبير وبصورة محدودة وبدأ من المستويات الدنيا مما ساعد في تأمين المزيد من الخبرة والاستمرارية. إن الكلام عن احتكار الحكم وامتيازاته وفوائده، على أكثر من صعيد، ربما دلّ على نقطة ضعف طبيعية حاول النظام الاشتراكي إلغاءها من قاموسه ففرضتها الطبيعة البشرية رغماً عن العقيدة والأهداف المثلى. لكن مثل هذا الكلام وقيمة الظاهرة بحد ذاتها يخرجان عن إطار اهتمامنا الذي يجد في بعض نقطة الضعف هذه ركيزة متينة للسياسة الخارجية السوفياتية، محتوى وأسلوباً.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (أو بالأحرى منذ تركيز الدولة السوفياتية)، تناوب على قيادة الدولة عدد قليل جداً من الزعماء. فحتى أواسط الثمانينات، تناوب ثلاثة حكام رئيسيين توفر لكل منهم أن يتعرف عن كثب على محاوريه الدوليين، أصدقاء وأخصاماً، وأن يسبر أغوار أهداف وستراتيجيات الدول والحكومات العديدة في العالم، وأن ينتظر الأمور لكي تنضج كفاية قبل التعامل معها مباشرة. ولا تقف الاستمرارية عند رأس الهرم، فرداً كان أم فريقاً، بل تمتد إلى الشركاء والمساعدين على مختلف المستويات. فبالنسبة للموظفين المسؤولين المباشرين عن الشؤون الخارجية، على سبيل المثال، نجد وزير الخارجية مستمراً في وظيفته ابتداء من سنة ١٩٥٧ لحوالي ثلاثين سنة بلا انقطاع، وكذلك بالنسبة إلى العديد من كبار الممثلين الدبلوماسيين، على غرار السفير السوفياتي لدى الولايات المتحدة الأميركية[٢].

إن استمرارية الأشخاص في وظائفهم ومناصبهم تعود بلا شك إلى استقرار في النظام والحكم وإلى استمرارية في الأسلوب والهدف، كما تعود إلى طبيعة النظام وكيفية ممارسة إدارة الشؤون العامة. وهنالك بطبيعة الحال عوامل مساعدة، يذكر في مقدمها عدم وجود قوى ضاغطة فعّالة تؤثر على الحكم، قراراً وأسلوباً. إن تأثير الرأي العام الداخلي استمر معدوماً حتى أواسط الثمانينات، بينما قام الوصول إلى الحكم ضمن عمليات لا تتعدى أصداؤها جدران الكرملين العازلة بالاتجاهين، كما أنه لا يصل إلى مركز المسؤولية سوى القادر من الداخل على مواجهة المنافسين، أي الأقدر والأعند والأصلب. ولا بد من الانتباه في هذا السياق إلى أن من يصل إلى هذا المركز يحاول بمختلف الأساليب إبعاد كل من يمكن أن يحاول معارضته أو مخاصمته، وبالتالي منافسته وتشكيل خطر عليه. هكذا، إن القادر الذي يبعد منافسيه يستطيع أن يؤمّن لنفسه أطول فترة من الحكم. وبالنسبة للمساعدين، إنهم، إذا هم أكدوا ولاءهم وقدرتهم وخبرتهم ولباقتهم في احترام قرارات رؤسائهم، استطاعوا الاحتفاظ بمناصبهم أطول فترة ممكنة.

---

(١) أنظر إلى بعض الأرقام والملاحظات التي تساهم في توضيح هذا الشأن في كتاب:
P. Milza, *Le Nouveau désordre..., op.cit.*, pp.242-245.

(٢) منذ إبعاد مولوتوف عن الشؤون الخارجية والحكم، أصبح أندريه غروميكو وزيراً للخارجية واستمر بالرغم من تبدل الحكام والزعماء منذ عهد خروتشوف إلى عهد بريجينيف وخلفائه اندروبوف وتشرنينكو. أما السفير أناتولي دوبرينين فربما أصبح أكبر خبير في الذهنية الأميركية نتيجة تعامله مع العديد من الإدارات ووزراء الخارجية الأميركيين الذين تعاقبوا على إدارة السياسة الخارجية الأميركية منذ سنة ١٩٦٢ وحتى سنة ١٩٨٦، إضافة إلى أنه خلال السنوات التي سبقت تعيينه في هذا المنصب في واشنطن كان المسؤول عن قسم الشؤون الأميركية في وزارة الخارجية السوفياتية في موسكو. والأسماء كثيرة للدلالة على استمرارية الأشخاص في مناصبهم.

أخيراً، يمكن الملاحظة أن هذا الأسلوب لم يقف عند حدود الاتحاد السوفياتي، بل تعداه إلى دول المعسكر الاشتراكي، وبشكل أخص في دول أوروبا الشرقية. فإن التجديد والانفتاح والتحررية في الوصول إلى الاشتراكية، من حيث الخط والأسلوب، لم تغيّر الكثير في تاريخ تنظيم وتطور شؤون هذه الدول. إن الخط السوفياتي بقي هو النموذج، والاختلاف، قياساً عليه، لا يتعدى التفاصيل. وفي كل الأحوال، عندما يتعداها، لا تتوانى موسكو عن التذكير بالخط القويم، كما حصل في أواسط الخمسينات، أو في الستينات، أو في أوائل الثمانينات[1]. ويلاحظ كذلك أن منطلق التطورات التي بدأت في دول أوروبا الشرقية، في آخر الثمانينات، كانت تجاوباً مع إرادة وسياسة سوفياتية عليا. إن هذا الأسلوب سمح، لعشرات السنين، بالاحتفاظ بنسبة مهمة من السرّية والاستمرارية في سير شؤون ما وراء «الستار الحديدي»، وفي هذا ما خدم نظام وسلطة وبالتالي قدرة الاتحاد السوفياتي الدولية[2].

٣ ـ القدرة العسكرية:

شكّلت القدرة العسكرية السوفياتية بلا ريب ركيزة أساسية لجعل الاتحاد السوفياتي قوة عظمى. لا بدّ من التذكير بأن القدرة العسكرية التقليدية السوفياتية أثبتت قيمتها في أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كان بإمكان الزعيم السوفياتي ستالين المباهاة بالأمر واعتماد مقياس للدولة الكبرى، لما بعد الحرب، عدد ألوية (أو فرق) جيشها. لكن مقاييس ما بعد الحرب تعدّلت بحيث دخلت الساحة العسكرية عناصر جديدة، أي السلاح الذرّي ووسائل وأساليب الاقتتال الحديثة.

لقد استطاع الاتحاد السوفياتي، وبالرغم من مصاعبه المادية والتقنية التي كان عليه مواجهتها بعيد الحرب، أن يتوصل خلال أقل من عشرين سنة لأن يفرض ما سمّي بتوازن القوى. إن الاتحاد السوفياتي استطاع، في بداية الستينات، أن يوقّع مع الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية موسكو التي أتت برهاناً على هذا التوازن. وبعدها، استطاع الاتحاد السوفياتي أن يؤكد مقارعته للولايات المتحدة ومساواته بها في السبعينات عبر اتفاقيتي سالت للحد من الأسلحة الستراتيجية. ومع بداية الثمانينات أصبح موضوع «التعادل»، أو بالأحرى التوازن في القوة العسكرية، أحد المعطيات الأساسية لبحث العلاقات الدولية. لكن النظر إلى القوة العسكرية السوفياتية بالمقارنة مع القوة الأميركية لا يكفي وحده لتقويم القدرة والفاعلية السوفياتية العسكرية. يجب الأخذ أولاً بعين الاعتبار الوضع الجيوستراتيجي للاتحاد السوفياتي. والانتباه ثانياً لقدرة الحكم السوفياتي على مضاعفة الجهود الكفيلة بالإسراع في تحقيق المزيد من القدرة العسكرية.

إن تحديد القدرة العسكرية لدولة مثل الاتحاد السوفياتي بالاكتفاء بإحصاء أو حساب كميات

---

(١) تذكيراً بأزمات المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا التي ستكون لنا عودة مفصلة إليها لاحقاً.

(٢) للحصول على تفاصيل بشأن النظام والسلطة السياسية في الاتحاد السوفياتي، تمكن العودة إلى عدد من المراجع المختصة، نشير إلى أحدها:

P.D. Stewart, *Political Power in the Soviet Union*, Press Co., N.Y., 1968.

الأسلحة وأنواعها وفاعليتها أمر لا يعبّر تماماً عن الواقع، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار مكان تواجدها وتوزيعها وحرية الحركة في استعمالها وموقعها من الهدف كما من مصدر الخطر في آن واحد. فإعتماد هذه المقاييس في تقويم القدرة العسكرية يعني عدم الوقوف عملياً عند السلاح نفسه كأداة، بل التركيز على القاعدة الستراتيجية التي تحدد كمية ونوعية وكيفية التسلح، خاصة في إطار السباق إلى التسلح. وإن محاولة تقويم عملية السباق إلى التسلح الثالثة في القرن العشرين تؤكد ظاهرة مهمة بحد ذاتها، مهما اختلفت الاستنتاجات المبنية على أساسها. يمكن تحديد هذه الظاهرة بأنه يوجد فريق سبّاق وفريق آخر يحاول اللحاق، في مرحلة أولى، بغية الوصول إلى التكافؤ، ثم يحاول التفوق، في مرحلة ثانية، إمّا بهدف فرض هيبته ونظامه سلمياً (وهذا أمر بدا لسنوات طويلة مستبعداً مبدئياً، نظراً للضابط التاريخي في هذا المجال، ونظراً للظروف والمعطيات الدولية القائمة)، وإمّا بهدف الحصول على القدرة الكافية لخوض حرب رابحة عسكرياً وستراتيجياً، وبالتالي إلى انتصار العقيدة والنظام.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الفريق المتفوق والسبّاق هو الفريق الأميركي، وكان على الاتحاد السوفياتي اللحاق به، واستمرت هذه العملية، بالرغم من التوازن المعلن، طيلة أكثر من أربعين سنة، في مجال إستحداث الأسلحة والأنظمة الستراتيجية[١]. إن الاتحاد السوفياتي استمر، طيلة هذه الفترة، يعمل من أجل الحصول على مختلف الأسلحة التي يستحدثها الأميركيون، أو من أجل الوصول إلى اكتشاف وتصنيع الأساليب والتقنيات والوسائل والأدوات التي تسمح في آن واحد المزيد من التطوير التقني والتسلح. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يكون خلال هذه الفترة السبّاق مرة، وذلك عندما سبق الولايات المتحدة إلى إطلاق أول قمر اصطناعي في سنة ١٩٥٧ (سبوتنيك الأول)[٢]. لا بدّ هنا من التأكيد على أن السبب الرئيس، في كون الاتحاد السوفياتي في موقع المنافس اللاحق، يعود إلى كون التقنية السوفياتية لم

(١) نورد في ما يلي مقارنة بسيطة تعطي فكرة واضحة عن السباق إلى اكتشاف أسلحة وأنظمة جديدة من قبل الدولتين العظميين بالنظر إلى تواريخ حصول كل منهما على أهم هذه الوسائل. أما المرجع الأساسي لهذه المقارنة فهو الأسبوعية الألمانية شترن *(Stern)* بتاريخ تشرين الثاني ١٩٨١، ونأخذه عن كتاب:

Henri Claude, *La 3ème course aux armements*, éd. Sociales, Paris, 1982.

السلاح	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
القنبلة الذرّية	١٩٤٥	١٩٤٩
القنبلة الهيدروجينية	١٩٥٣	١٩٥٤
القاذفة الستراتيجية	١٩٥٣	١٩٥٧
الصواريخ المتوسطة المدى	١٩٥٣	١٩٥٩
الأسلحة النووية التكتيكية	١٩٥٥	١٩٥٦
الصواريخ العابرة للقارات	١٩٥٥	١٩٥٦
الغواصات الذرّية	١٩٥٦	١٩٦٢
الصواريخ التي تطلق من على الغواصات	١٩٥٩	١٩٦٨
الصواريخ المتعددة الرؤوس	١٩٦٤	١٩٧٣
الصواريخ المتعددة الرؤوس المستقلة	١٩٧٠	١٩٧٥
قنبلة نيوترن	١٩٨١	؟

(٢) بينما أطلق الأميركيون قمرهم الاصطناعي الأول (إكسبلورير الأول) بعد شهور فقط أي في مطلع سنة ١٩٥٨.

تزل بالرغم من الجهود المكثفة غير قادرة أو مؤهلة للسباح للسوفياتيين بأن يكونوا السبّاقين. لكن هنالك من يحاول تفسير الأمر ستراتيجياً وليس تقنياً، فيعيد التأخر السوفياتي إلى كون الاتحاد السوفياتي في موقع الدفاع لا الهجوم، وإنما هو يصنع الأسلحة المتطورة كلّما وجد أن الأميركيين صنعوا سلاحاً جديداً[١]. إذن، وبحسب هذا التفسير، لا يعمل الاتحاد السوفياتي، في هذا المجال، إلا من أجل ردع الأميركيين عن مهاجمته، وللحؤول دون حصول حرب عالمية ثالثة تكون «الشعوب» ضحيتها. فيكون بهذا، الاتحاد السوفياتي في موقع الدفاع بواسطة الردع. لكن، لا بدّ من الإشارة إلى أن هنالك تأكيداً، من قبل فريق مهم من الستراتيجيين الغربيين، على أن السوفياتيين لا يعتمدون ستراتيجياً على مفهوم الردع، إنما لديهم «مفهومهم الستراتيجي لاستخدام قواهم»[٢].

في كل الأحوال، يعتمد السوفياتيون على قوتهم العسكرية من أجل الحفاظ على السلم الدولي الذي تأكد كونه الوسيلة الفضلى من أجل انتصار الشيوعية على الرأسمالية. إن هذه القدرة العسكرية تبدو «الضمانة الأساسية» للسلم بنظرالسوفياتيين، وهذا في ظلّ مبدأ عدم حتمية الحرب مع الرأسمالية[٣]. هكذا يكون همّ السوفياتيين هو تأمين تكافؤ القوى مع الرأسمالية والحفاظ على هذا التكافؤ الذي يشكّل قاعدة لعدم حتمية الحرب، بالرغم من عدم زوال إمكانية أو فرضية الحرب. ويتأمّن هذا التكافؤ عن طريق الوصول إلى قوة نووية أكبر من قوة الولايات المتحدة، نظراً لاضطرار الاتحاد السوفياتي لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية ذاتها وإلى جانبها أوروبا. ومن جهة ثانية، ومن أجل الساحة الأوروبية، لا بد للاتحاد السوفياتي من الحفاظ على هيمنة في مجال القوات التقليدية، بالإضافة إلى قدرة نووية ستراتيجية وتكتيكية. ورأى بعض الباحثين العسكريين الأوروبيين (الغربيين بالأخص) أن الاتحاد السوفياتي، المنطلق من المعطى الجغرافي، يرى ضرورة تحييد الولايات المتحدة نووياً عن طريق التكافؤ، لمنعها من ضرب الاتحاد السوفياتي في حال حصول حرب في أوروبا[٤].

بالإضافة إلى القدرة النووية والقدرة التقليدية، لا بدّ من الاهتمام بناحية مهمة من قدرة الاتحاد السوفياتي العسكرية عامة، ألا وهي البحرية السوفياتية. فإذا استطاع الاتحاد السوفياتي اللحاق بالولايات المتحدة وتأكيد التكافؤ معها في مجال السلاح النووي كما في تطوير قوة تقليدية هائلة، إنه ما لبث أن أدرك وجود نقطة ضعف أساسية في قدرته العسكرية، ألا وهي البحرية. فعلى الرغم من الجهود التي قام بها ستالين في هذا المجال، بقي الأسطول السوفياتي ضعيفاً ومحصوراً على الشاطىء السوفياتي غير قادر على تشكيل قوة ستراتيجية عالمية في البحار والمحيطات الواسعة. إلا أن جهوداً مكثفة ما لبثت أن بدأت في هذا المجال، خاصة منذ العبرة التي

---

(١) أنظر إلى: H. Claude, *La 3ème course...*, *op.cit.*, pp.103-107 وكذلك ننصح بالعودة إلى خطاب بريجنيف بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٣ أمام «المؤتمر الدولي لقوى السلم» في موسكو.

(٢) أنظر إلى كتاب: H. Paris, *Stratégies...*, *op.cit.*, pp.11-13.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(٤) أنظر المرجع نفسه، ص ٥٨.
ونشير إلى أن هذه المعطيات والآراء لا بد من أن تتأثر بتطورات الساحة الأوروبية مع مطلع التسعينات.

استخلصها المسؤولون في موسكو من قضية كوبا، حيث تبيّن لهم أن خروتشوف قام بمغامرة غير مضمونة أصلاً، نظراً لعدم قدرتهم على مواجهة البحرية الأميركية في المياه البعيدة[١]. ثم أتت حرب الشرق الأوسط، في سنة ١٩٦٧، لتؤكد قيمة وأهمية الأسطول البحري بعيداً عن القاعدة الجغرافية من أجل حسم أمر، أو فرض هيبة، أو تحقيق مصلحة. هكذا أصبح موضوع التكافؤ يشمل بنظر السوفياتيين القوة البحرية في إطار الستراتيجية السوفياتية العامة. وبالتالي عمد السوفياتيون إلى بناء أسطول متطور ومتنوع كما إلى تأمين قواعد شاطئية حليفة وصديقة في معظم مناطق العالم. وعلى الرغم من ضرورة تحديد دور البحرية في الستراتيجية السوفياتية، يبقى الاهتمام الأساسي هنا بالبحث في أهم قواعد القدرة العسكرية السوفياتية. وبالتالي، لا بدّ من النظر وإن بسرعة قصوى إلى مهمات البحرية السوفياتية للتأكيد على أهمية هذه القدرة، هذا مع التذكير بأن القدرة هنا تبقى نسبية، أي بالقياس مع القدرة المقابلة. أما أهم المهمات التي تبدو البحرية السوفياتية مهيأة لها، أو قيد التهيؤ لها، فهي ثلاث: مهمة نووية ستراتيجية، مهمات عسكرية عامة، ومهمات سياسية. إن هذه المهمات متشابكة في الواقع، ويصعب الفصل بينها عملياً وإن كان ذلك ممكناً ذهنياً[٢]. وتبقى هذه البحرية في آن دفاعية وهجومية. دفاعية، خاصة من حيث النظام الدفاعي لغواصاتها؛ وهجومية، خاصة من حيث الصواريخ المقامة عليها. أما الأهم فيبقى في فاعلية، أو على الأقل، في دور هذه البحرية في العلاقات الدولية في حال السلم.

إن تطوّر قدرة البحرية السوفياتية ودخولها مياهاً كانت تبدو حكراً على السفن الأميركية، حتى أواسط الستينات، كانا ذوَي تأثير مهم على دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وعلى دول العالم الثالث، في آن واحد. إن التأثير السياسي النفسي هنا يبدو مهماً جداً، حتى إن البعض يعتبر أنه أقوى من إقرار التكافؤ في إطار اتفاقات سالت، من حيث إنه نتيجة لتجسيد عظمة وقدرة الاتحاد السوفياتي بشكل ملموس أمام الشعوب، وخاصة في العالم الثالث[٣]. لكن يجب التنويه، بالمقابل، بأن مثل هذه القوة واستعمالها السياسي والدبلوماسي إنما يضفي في الوقت عينه على الاتحاد السوفياتي صفة الإمبريالية. إن هذه القدرة عنت عملياً نهاية مرحلة هيمنت خلالها البحرية الأميركية على البحار والمحيطات. ولكن بالرغم من الكلام عن التكافؤ في هذا المجال، لا بدّ من التنبيه إلى أن هذا الأمر لم يُجزم نظراً لعدم التحرك السوفياتي، أو عدم إبراز هكذا تحرك في منطقة يمكن اعتبارها الأهم بالنسبة للاتحاد السوفياتي، أي في المتوسط، مقابل التحرك الأميركي الحاصل مثلاً، في أواخر سنة ١٩٨٣ وأوائل سنة ١٩٨٤، قبالة الشاطىء اللبناني، أو بعدها في الخليج حيث تواجدت بعض أهم قطع الأسطول الأميركي والأساطيل الأوروبية الغربية لمدة شهور. إن بعض الباحثين كان يؤكد قبل حصول هذا الحدث أن الاتحاد السوفياتي خفّض من وجوده البحري، مراعاة لحساسية الدول المتوسطية، مستعيضاً عنه

(١) هذا مع غض النظر عن النقاش العلمي القائم حول تقويم محاولة خروتشوف في كوبا أي إذا كان القصد منها عسكرياً ففشلت أو سياسياً فنجحت. نكتفي هنا بالناحية العسكرية لمحاولة نصب صواريخ في كوبا في مطلع الستينات، لذا وصفناها مع الكثيرين على هذا الصعيد بأنها كانت مغامرة.

(٢) نجد شرحاً دقيقاً ووافياً لهذا الموضوع في الكتاب المتخصص:

Hervé Coutau-Bégarie, *La Puissance maritime soviétique*, Economica, Paris, 1983, pp.43-161.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٣٤.

بوسائل وأساليب أخرى[1]. لكن مثل هذا الابتعاد أو الغياب النسبي، بعد ظهور مكثّف خاصة في سنة ١٩٨١ (على الشاطىء السوري)، كان له بدون شك تأثير معاكس عندما قوّى الخصم تواجده. وبالتالي، وفي حال اعتمد الاتحاد السوفياتي وسائل أخرى لتحييد أو لإثبات عدم فاعلية بحرية خصمه، يمكن أن تؤكد مثل هذه الفرضية التكافؤ، لكن ليس بالضرورة التكافؤ البحري. ويمكن تفسير الظاهرة، أو الحدث على الأقل، بعدم وجود نية عند موسكو للمواجهة، أو بالأحرى وجود نية لتلافي هكذا فرضية. على كل، وفي إطار مناقشة هذا الموضوع، دون التمكن في الواقع من الجزم بعد بشأنه، يمكن أن تطرح فرضية احترام السوفياتيين، في هذه الحالة، لاتفاق ٢٥ أيار من سنة ١٩٧٢ الذي قال باتقاء الأحداث في البحار وبتحريم عرقلة سفن الخصم. إذا صحّت مثل هذه الفرضية، أمكن عندها الكلام عن تكافؤ أكيد. أخيراً، يبقى أن البحرية السوفياتية كانت تعمل على تطويق أوروبا والصين وحتى اليابان، وفي هذا تحدّ كبير للغرب وللمنافس الشيوعي في نفس الوقت.

٤ ـ الإمتداد الإيديولوجي:

أو الامتداد الثوري والتقدمي والتحرري. إن المقصود هنا بالامتداد الإيديولوجي ليس امتداداً للماركسية اللينينية بالمعنى الدقيق والضيق للمفهوم، إنه امتداد يستقي من الماركسية أو يتفق معها في أحد أبعاده، أو هو يتلاقى معها في بعض ظواهره، واتجاهاته. فالاتحاد السوفياتي اعتبر أن مثل هذا التوافق الجزئي، أو المرحلي، وهذا التلاقي المبدئي، أو الظاهري، يشكلان مجالاً يفتح أبواب قسم مهم من العالم أمام طموحاته كدولة وكرأس، أو زعيم لنظام دولي. هكذا إن الاتحاد السوفياتي اعتبر، خاصة منذ الخمسينات، التحرك الثوري والتوجّه التقدمي والعمل التحرري، في أي جزء من العالم، مرتكَزاً لسياسته الدولية. إذن، يرتكز هذا الامتداد على الأحزاب الشيوعية والموالية، كما على الحركات الثورية والوطنية، وعلى الحكومات التقدمية.

يبدأ هذا الامتداد الإيديولوجي مع الأحزاب الشيوعية التي أخذت تنشأ في معظم أنحاء العالم منذ فترة ما بين الحربين العالميتين. إن هذه الأحزاب تشكّل العماد الدولي الأساسي للعقيدة الماركسية، ومعها الاتحاد السوفياتي «بلد الاشتراكية»، أي الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. إن لهذه الأحزاب دوراً دولياً رائداً نصّت عليه قرارات العالمية الاشتراكية والشيوعية الدولية. إن هذا الدور يختصر بالعمل على إضعاف العدو في عقر داره أو في مناطق نفوذه[2]. فعلى الرغم من أن الدور الأساسي كان يقع أولاً على عاتق الأحزاب الأوروبية، ما لبث أن أشركت أحزاب المستعمرات في مهمة التحرير، أو بالأحرى في مهمة محاربة الرأسمالية

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٧.

(٢) نذكّر بالمبادىء الواردة بشأن القضايا الوطنية والاستعمارية في إطار المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العالمي في سنة ١٩٠٧ وبالأخص بالمهام التي أوكلت إلى الأحزاب الشيوعية والتوضيحات والتأكيدات بشأن العمل في الدول المستعمِرة وفي المستعمرات في آن واحد. وهي واردة بشكل واضح في مقرّرات المؤتمر السادس في سنة ١٩٢٨.

في شكلها أو طورها الأقصى[١].

كذلك هناك الأحزاب القريبة من الأحزاب الشيوعية، وإن باتجاهها العام، وهي إجمالاً الأحزاب التي توصف باليسارية أو التقدمية، ومنها الأحزاب الاشتراكية[٢]. في كل الأحوال، إنها تتفق في ما بينها، من حيث معارضتها للرأسمالية، ومن حيث بعض التوجهات العامة الاجتماعية والاقتصادية في داخل الدول، ومن حيث المواقف الدولية بشأن بعض القضايا المتعلقة بمصير شعوب، أو بعلاقات «غير متكافئة»، أو، بشكل عام، بعلاقات مؤسسات ومجموعات مع أنظمة أو دول ذات صفة رأسمالية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أخذت مجموعات غير مرتبطة أصلاً بالضرورة بالعقيدة الماركسية تلعب دور الامتداد الإيديولوجي. ففي الوقت الذي ضعفت فيه وبشكل ملموس ثورية بعض الأحزاب الشيوعية، بدأت ثورية أو ثوريات أخرى تحل مكانها في هذا الأسلوب، من أجل إضعاف الرأسمالية والإمبريالية الملازمة لها، في هذه المرحلة القصوى، من وجهة النظر الشيوعية اللينينية[٣]. إن هذه الثورية تقوم مبدئياً على أساس عدم التمييز ما بين القومية والثورية. فمنذ نجاح مثل الصين، حيث استطاع الشيوعيون الاعتماد على ثورية غير شيوعية للسيطرة على الحكم وبعدها القيام بعملية التصفية لمصلحة الجماهير والبروليتاريا، بدأت تتأكد فاعلية التعاون مع الفئات غير الشيوعية كامتداد عملي واقعي للإيديولوجية الماركسية. ومنذ التطور الحاصل في الهند الصينية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع هو شي منه وثورته على النفوذ الفرنسي، بدأً من إعلان نفسه وطنياً ڤييتنامياً وليس شيوعياً (على الرغم من شيوعيته)، ومع تجمع فئات غير شيوعية حوله، جعل حركة التحرير الڤييتنامية امتداداً إيديولوجياً للاتحاد السوڤياتي والماركسية. وهنا يُذكر أن الاتحاد السوڤياتي استعمل وسائل مختلفة لتوجيه هذا الامتداد بهذا الاتجاه بالذات من خلال إخضاع ڤييتنام للنظام السوڤياتي، في أواسط الخمسينات، بالرغم من ميل هوشي منه للتعامل المستقل مع الدول الأخرى، وعلى وجه الخصوص مع فرنسا الاشتراكية آنذاك[٤]. إن هذه الأمثلة على التعاون وعلى التوجيه ساعدت في الاستفادة من نشوء الحركات التحررية في المستعمرات

---

(١) أنظر إلى كتاب: Michael Voslensky, *La Nomenclatura*, Belfond, Paris, 1980, pp.477-483; حيث يذكر المؤلف أن السوڤياتيين يعتبرون الحركة الشيوعية الدولية، وهي مجموع الأحزاب الشيوعية، «كالقوة السياسية الأكثر تأثيراً في العالم» عبر حوالي تسعين حزباً شيوعياً وخمسين مليون عضواً.

(٢) نجد اهتماماً بهذه الأحزاب من قبل المسؤولين السوڤياتيين كما نراه واضحاً في تقرير ليونيد بريجنيف أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي في مؤتمره الخامس والعشرين بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٧٦ في القسم المتعلق بموضوع «الحزب الشيوعي السوڤياتي والمدرَج الثوري العالمي».

(٣) في تموز ١٩٧٣ يذكر ليونيد بريجنيف تحت عنوان «الأصدقاء الأمناء» للسوڤياتيين، وهذا في خطابه بمناسبة حصوله على جائزة لينين: إن هؤلاء الأصدقاء الذين «يسيرون إلى جانب» السوڤياتيين هم «شعوب البلدان الاشتراكية، إخواننا بالطبقة، شيوعيو العالم أجمع، من يناضلون من أجل حريتهم واستقلالهم، كل الذين يدافعون عن مُثُل السلم والتطور على الأرض. نحن نصرّح بعمق اعترافنا لكل أصدقائنا من أجل تضامنهم ودعمهم اللذين نستمد منهما قوّتنا، ويقيننا بأن الاتجاه الذي اخترنا هو صحيح».

(٤) المقصود هنا هو نية هوشي منه في عقد اتفاقات مع فرنسا في ظل الحكومة اليسارية برئاسة بيار منديس فرانس، أي الحكومة التي سهّل وصولها إلى الحكم في باريس حلَّ القضية الڤييتنامية في مباحثات جنيف.

الأوروبية، خاصة في أفريقيا (بعد آسيا)، لتوجيه هذه الحركات الوطنية والقومية المعادية للاستعمار باتجاه معاداة الرأسمالية التي تعتبر في أساس وصلب الاستعمار.

بالطبع، إن عملية التبشير والدعاية لعبت دوراً أساسياً في إطار ما سمّي مؤخراً «بستراتيجية المواربة»، أي الستراتيجية غير المباشرة[١]. هكذا نجد حركات التحرر، أو جبهات التحرير، أو الحركات القومية، أو التقدمية، أو الوطنية، في العديد من دول العالم الثالث، تحظى برعاية ودعم موسكو. هكذا كانت الحال مثلاً مع الهيئات والجبهات الشعبية التي نشأت، في أواخر الحرب العالمية الثانية، في عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى. ولا بدّ من الإشارة إلى أمر مهم هنا، وهو أن التحرك الوطني والقومي لا يتفق مبدئياً، كمفهوم أو منطلق، مع الإيديولوجية الماركسية. لكن، وبالرغم من هذا العنصر العميق والمهم، نظراً للخدمة التي بإمكانه تأديتها مثل هذا التحرك في وجه نظام غير موال للاتحاد السوڤياتي، يعتبر هذا التحرك إطاراً لامتداد إيديولوجي ماركسي الروح. وطالما أن هكذا حركات هي بحاجة لدعم مادي ومعنوي، إنها تجد هذا الدعم لدى الاتحاد السوڤياتي الذي ينتظر بالمقابل زعزعة وضع الخصم، أو زعزعة وضع صديق أو موال للعدو: ففي هذا، على كل حال، أداة تسهّل إضعاف العدو. يضاف إلى هذه الحركات عددٌ من الحكومات التي مال الاتحاد السوڤياتي إلى اعتبارها تقدمية وفي طريقها إلى الاشتراكية. إن هكذا حكومات هي وطنية في الواقع، لكنها اعتمدت بعض السبل التي تعتمدها الاشتراكية (تأميم، إصلاح زراعي...)، كما أنها تتشارك مع الاتحاد السوڤياتي ولأسباب خاصة (تاريخية إجمالاً)، في وقت من تاريخها أو في ظروف معينة، بعداء معلن للغرب. إن مثل هذا التوافق، وإن كان عابراً أحياناً، جعل الاتحاد السوڤياتي يعتبر هذه الحكومات ودولها امتداداً، لا بل ركائز تدعم موقعه تجاه الخصم[٢].

ولا بد، في نهاية بحث موضوع هذا الامتداد، من التركيز على ما أولته السياسة السوڤياتية من أهمية لتوجيه مثل هذه الحركات أو الحكومات أو الأحزاب. فهي حاولت، بأساليب مختلفة منها الإعلام (الإذاعات والصحف)، توجيه الشعوب إيديولوجياً وسياسياً[٣].

إن هذا الامتداد الإيديولوجي، وإن غير المستقر أو المؤكد النتائج، يبقى أداة أساسية في متناول السياسة السوڤياتية الدولية تستطيع التلويح بها في وجه الخصم الأساسي، أو الأخصام الثانويين عند اللزوم. وفي الواقع، إن هذا الامتداد هو الذي ساهم، إلى حد بعيد، في الكلام عن النظام الشيوعي «كعالم» يتوسع انطلاقاً من السياسة السوڤياتية، وما يسمّى بالنظام

---

(١) استعملت هذه التسمية كعنوان لكتاب جماعي حول السياسة السوڤياتية في دول العالم الثالث: *L'U.R.S.S. et le Tiers-Monde: Une stragégie oblique*, Cahier n°32 de la Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, Paris, 1984.

(٢) أنظر إلى هذا الأمر في كتاب السوڤياتي: M. Voslensky, *La Nomenclatura, op.cit.*, pp.474 et 475.

(٣) أنظر إلى الكتاب المذكور *L'U.R.S.S. et le Tiers-monde* وخاصة الفصلين التاليين: الأول بعنوان «الوسائل الاجتماعية - السياسية»، ص ٨٩ - ١٠٥؛ والثاني بعنوان «البثّ الإذاعي»، ص ١٣٣ - ١٤٦، حيث يرد أن الاتحاد السوڤياتي يبث برامج إلى العالم بثمانين لغة مع مجموع ساعات بثّ كبير جداً.

السوفياتي[1]. لكن هذا الامتداد الإيديولوجي، أو بشكل أعم هذا الامتداد «للنظام» «الشيوعي» و«السوفياتي»، لم يكن مضموناً دوماً لأنه، في كثير من الحالات، تبقى العلاقة مبنية على التنوع، أو بالأحرى على جذور وتطلعات مختلفة أساساً، وبالتالي يفضل بعض سواعد هذا الامتداد الابتعاد عن الخط. ويبقى هذا الابتعاد ممكناً، مهما كانت القيود التي حاكها العنكبوت حول «صديقه»، طالما أن الاتحاد السوفياتي مضطر لأن يظهر ويؤكد للعالم في هكذا حالات، أن التعاون معه خيار حر، وبالتالي الابتعاد هو أيضاً يحصل بنتيجة خيار حر لا يعمد الاتحاد السوفياتي إلى معاندته. هذا كان على الأقل فحوى الخطاب السياسي السوفياتي، في مثل هذه المناسبات النادرة في الحقيقة حتى آخر الثمانينات، كما هو فحوى اضطرار السوفياتيين للإنحناء أمام الأمر الواقع، وإن مؤقتاً، مثبتين للأصدقاء كما للأخصام ما يمكن وصفه بحسن نوايا موسكو في تقديم العون لمن يشاء من الأصدقاء. ويجب أيضاً التذكير بالليونة التي امتازت بها السياسة السوفياتية تجاه بعض الحالات القاسية حيث يصعب الاختيار أو الانحياز ما بين ساعدي امتداد. وأفضل مظاهر هذه الليونة هو الصمت والتريث بعدم إعلان موقف وانتظار النتائج الأولى، على الأقل، وربما انتظار إصلاح الوضع بدون ضجة كبيرة، أو على الأقل جعل الخسارة أدنى ما أمكن. إن المثل المعبّر هنا ربما كان الموقف السوفياتي من الصراع السوري الفلسطيني في لبنان، خلال سنوات، وخاصة في سنة ١٩٨٣.

يلاحظ كذلك أن الامتداد الإيديولوجي، الذي يبدو واسعاً وربما طبيعياً في المراحل الأولى من عمليات التحرر، يتقلص مع استتباب الأمر للمعنيين حيث تبدأ طريقة العيش والتقنية الغربيتين تستهويهم وتستحوذ على اهتمامات واتجاهات نسبة كبيرة منهم. إن مثل هذا الأمر كان مؤهلاً لأن يشكل خطراً على فاعلية الدور السوفياتي الدولي على المدى البعيد. وربما حاول الاتحاد السوفياتي التنبه والتصدي لهكذا اتجاه عن طريق الحفاظ على شعور الخطر المستمر عند سواعد هذا الامتداد، لأن استمرار مثل هذا الشعور مؤهل لأن يمتّن الارتباط مع موسكو.

وأخيراً، ربما أمكن وصف هذا الامتداد الإيديولوجي بامتداد ستراتيجي، خاصة من حيث الدور المعطى له ومن حيث اتساعه في العالم، حتى يمكن أن يكون عبارة عن تلك «الستراتيجية المواربة» التي تهدف، في نهاية المطاف، إلى تطويق وربما خنق رأس النظام الخصم أي الولايات المتحدة الأميركية.

٥ ـ الخبرة الدولية:

إن المقصود هنا بالخبرة هو على وجه الخصوص ما ورثه الزعماء السوفياتيون، في المجال الدولي، من أساليب وخطط للتعامل مع القوى الأخرى، أو حتى مع الفرقاء الآخرين أياً كانوا. ينطلق البحث هنا من كون الاتحاد السوفياتي ليس حديثاً على الساحة الدولية إلا ببعده

(١) أنظر بشأن هذه العبارات ومضمونها مجموعة الدراسات التي قدمت إلى مؤتمر حول «التوسعية الشيوعية: استمرارية وتنوع» أقيم في باريس في بداية سنة ١٩٨٢. نشرت هذه الدراسات في منشورات المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية (I.F.R.I.) تحت عنوان: *Le Système communiste: un monde en expansion.*

الإيديولوجي والسوفياتي. إن الاتحاد السوفياتي هو وريث روسيا القيصرية في المجال الدولي وهو، إلى حد بعيد، وريث القومية الروسية تجاه القوميات الأخرى. فالتعديلات الجذرية التي حصلت في الداخل، إن على صعيد استبدال النظام القديم بنظام مستحدث، وإن على صعيد العلاقات ما بين أعضاء العائلة السوفياتية التي حلّت مكان روسيا ومستعمراتها أو مناطق نفوذها، لم تعدّل كثيراً لا من موقع الدولة ولا من حاجاتها الأساسية. إن التعديلات المذكورة أعطت السياسة السوفياتية بعداً جديداً لم يكنْ بإمكانه، أو حتى لم يكن عليه، محو ما كدّسته الخبرة من عِبَر ودروس ومكتسبات في التقييم والتخطيط والتنفيذ على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تحتل الخبرة مركزاً مهماً في التنظير كما في معالجة أو مواجهة المسائل الأساسية والطارئة على السواء. فإذا كانت نظرية الشيوعية العلمية ناشئة «عن مجموع الخبرة والفكر الثوري» بحسب ما يراه لينين، إن الخبرة تبقى أساساً لبناء الاشتراكية والدفاع عن المصالح الأساسية في نظر وريثه ليونيد بريجنيف[1]. ويبقى الاتحاد السوفياتي، كدولة اشتراكية صاحبة الخبرة الأطول والأقدم بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى، هو الأقدر على فهم الواقع الدولي، وعلى مواجهة المسائل الدولية، وعلى تحديد مسار ومهام السياسة الاشتراكية، للوصول إلى السلم والتعاون السلمي، أي لإزالة خطر الحرب. هكذا بدا الحزب السوفياتي (وبالتالي الدولة السوفياتية)، مع «خبرة خمسين عاماً في السياسة الخارجية السلمية»، قادراً، في أوائل السبعينات، أي في مؤتمره الرابع والعشرين، على وضع «برنامج للسلم» في العالم[2].

عملياً، لا بد من أن يكون الاتحاد السوفياتي غنياً «بالخبرة التاريخية»، ليس فقط كدولة اشتراكية، بل خاصة كدولة كبرى ذات اهتمامات أوروبية مباشرة، وعالمية واسعة. إن بعض المراقبين للأمور عن كثب ومعرفة يذهبون إلى الكلام عن «تقليد»، في إشارة منهم إلى هذا الإرث الذي يوليه المسؤولون السوفياتيون أنفسهم احتراماً واهتماماً كبيرين كأساس لسياستهم، كما هي الحال بما يخص الوثائق الدبلوماسية العائدة لما قبل الثورة، وبالأخص إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إن أحد كبار المسؤولين السوفياتيين عن المحفوظات الدبلوماسية يتكلم عن استمرارية، أو بالأحرى عن تشابه في المسائل والقرارات والمواقف ما بين الماضي والحاضر، وبالتالي وجب التعتيم على القرارات والمواقف السابقة. ويذهب هؤلاء المراقبون بالتالي إلى الكلام عن «استمرارية» وعن «تواطؤ» بين الدبلوماسية السوفياتية والدبلوماسية القيصرية، ويذهبون حتى إلى التذكير برأي كارل ماركس نفسه في الروس «كشعب من الغزاة»، وبكون الدولة السوفياتية نفسها تتابع «سياسة القياصرة التوسعية»[3]. إن الدولة الاشتراكية الناشئة في روسيا، أو على

---

(١) إن هذا الأمر واضح في الأقوال والمواقف. أنظر على سبيل المثال إلى خطاب بريجنيف في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٧٦ حيث يذكّر بقول لينين الذي ينظر إلى خبرة كل بلدان العالم، بينما يركّز بريجنيف بوضوح وبالأخص على خبرة «العائلة الشيوعية».

(٢) أنظر إلى تقرير بريجنيف عن نشاطات ومهمات اللجنة المركزية والحزب بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٧٦.

(٣) يبدو أن الخارجية السوفياتية لم تفتح الوثائق الدبلوماسية العائدة إلى القرن السابق، أي ما قبل الثورة، للباحثين. أما جواب المسؤول الذي ورد فحواه في النص فقد أعطي لمؤلف كتاب «لانومانكلاتورا» وهو مؤرخ وصحفي سوفياتي حتى سنة ١٩٧٢ حيث انتقل إلى المانيا الغربية. وربما كان بالإمكان الكلام إذن ليس عن مجرد مراقب =

أشلاء روسيا ونظامها، لم تتوان عن الإسراع في العمل للحفاظ على الحدود التي كانت قد وصلت إليها روسيا. فإذا كان النظام والأسلوب أو المبادىء هي المرفوضة، إن حاجة روسيا إلى هذه الحدود تبقى حاجة أو ضرورة لأي حكم يقوم في روسيا نظراً لخبرة مئات من السنين. هكذا أتت الاتفاقات الثنائية المعقودة، في سنة ١٩٢١، مع شعوب الامبراطورية الروسية قاعدة للنظام الفيديرالي الذي وضع في السنة التالية، بحيث أصبح الاتحاد السوڤياتي «دولة الشعوب»، وهي شعوب «متساوية»، ولها «شقيق أكبر هو الشعب الروسي الكبير»[1]. ويبدو بوضوح أن الحكم السوڤياتي، الذي شكّلت روسيا مصدره وموقعه الرئيس على أعلى المستويات (وليس في مستوياته الدنيا والإقليمية، حيث بدأ باكراً الاعتماد على المحليين)، أراد نفسه وريث خبرة تاريخية روسية، أو «وريث الأمبراطورية في الأرض والماضي». فقبيل الحرب العالمية الثانية، وبالأخص مع دستور سنة ١٩٣٦، ظهرت حركة باتجاه إعادة الاعتبار للروح القومية والوطنية الروسية عبر تاريخها المجيد، مع محاولة تحاشي ردود الفعل السلبية عند الأشقاء في الاتحاد الذين كانوا ضحايا ذلك التاريخ، وهذا بإعادة ذكر أبطالهم القوميين. أما الهدف الرئيس لهذه الحركة، فلا بد وأنه كان التحضير لتذويب الشعوب وخصائصها وتقاليدها في وطنية واحدة. وكان على هذه الوطنية الواحدة أن تكون الأقدر على الاستيعاب والهيمنة فكانت الروسية[2] أو «السوڤياتية».

وخلال الحرب العالمية الثانية، أخذ يتأكد الاتحاد السوڤياتي «دولة تقليدية» كما عاد يتميز بروسيّته بوضوح، حتى إنه قيل إن هذه الحرب أعادت الحياة إلى القومية الروسية وهي التي كانت قد حطمتها الحرب العالمية الأولى. إن العودة إلى المعطيات التاريخية وخبرة الماضي التي تنص على اعتماد كل ما بإمكانه أن يجمع عند مواجهة الخطر هي وحدها التي تفسر، ببساطة ووضوح في آن واحد، تناسي ستالين لموضوع المجتمع الاشتراكي واللاطبقية، لمصلحة القومية، وللتساهل بشأن نشاط الكنيسة الأرثوذكسية التي طويلاً ما كانت عنصراً أساسياً إلى جانب القومية والدولة الروسيتين. ومما يثير التعجب في هذا الميدان كون ستالين أحلّ خلال فترة الحرب نشيداً روسياً قومياً مكان النشيد الثوري العالمي[3]. بالإضافة إلى كل هذا، إن ستالين، وفي نفس الإطار وللأسباب ذاتها، وللظروف أحكام، بدأ يعيد الاعتبار للرابطة السلافية التي طالما خدمت طموحات قياصرة سان بطرسبورغ، خاصة في القرن السابق. «إن ستالين تقمص دور أسياد روسيا القيصرية» مع حلول الحرب العالمية الثانية، إذ إنه عاد إلى الإرث التاريخي وبالتالي إلى الخبرة التي يقدمها له ماضي السياسة الروسية في أوروبا[4]. إن الرابطة السلافية كانت الوسيلة

= هنا بل عن عالم بمعنى الصفة العلمية وبمعنى الموقع الذي حصل فيه المؤلف على معرفته الأمر:
M. Voslensky. *La Nomenclatura, op.cit.*, pp.454 et 455.

(١) عبارة «دولة الشعوب» (أو «دولة الأمم») أخذت من: H. Carrère d'Encausse, *L'Empire..., op.cit.*,
وكذلك العبارة التالية (ص ٥ و٩) وهي من خطاب الممثل الأوزبيكي في مؤتمر الحزب السوڤياتي في سنة ١٩٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦ - ٣٤.

(٣) أنظر إلى كتاب: Hélène Carrère d'Encausse, *Le Grand frère*, Flammarion, Paris, 1983, pp.15 et 16;
وإلى كتاب: J. Levesque, *L'U.R.S.S...., op.cit.*, p.112.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٩.

الأنجح للعبور إلى السلطنة العثمانية ومنها إلى المياه الدافئة، عندما كان يستحيل ذلك عبر البوسفور والدردنيل أو عبر الباب العالي نفسه. هكذا، بينما كان هتلر يحاول إبعاد نظر ستالين عن أوروبا باتجاه الشرق، كان فكر ستالين مركّزاً على أوروبا هذه بالذات. أما الأداة التقليدية، أي الوسيلة التاريخية، فهي في متناول اليد. هكذا عمد ستالين إلى «الستراتيجية السلافية». وما بين سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٤، احتل التحرك السلافي من قبل ستالين مركزاً رئيساً، بدأً من الدراسات حول العالم السلافي، إلى اللجنة السلافية، إلى المؤتمرات السلافية. إن هذا التحرك هدف إلى هيمنة ستالين، أي روسيا القطب الأهم والشقيق الأكبر للشعوب والدول السلافية، على هذه الشعوب والدول، وإلى إظهار ذاته ممثلاً شرعياً لها على الساحة الدولية، بالإضافة إلى كون التعاون من قبل هذه الشعوب مع الجيش الأحمر السوفياتي يؤهل هذا الأخير لأن يتقدم بسهولة أكبر في أوروبا[١].

هكذا يلاحظ أن الزعماء السوفياتيين مستعدون، من أجل تحقيق أهداف معينة وفي ظروف معينة، للاعتماد على ما تقدمه الأزمنة السابقة للثورة من معطيات وأدوات وأساليب، عندما لا تؤمّن الثورة وخبرة الحزب والحكم، بمعطياتها وأدواتها وأساليبها الخاصة والحديثة منها أو المحدَثة، ما هم بحاجة إليه في وقت من الأوقات. إن هذه الليونة في التعامل مع خبرتين مختلفتين، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، إنما هي ميزة كبرى تمتع بها النظام السوفياتي، خاصة وأن هذه الليونة بدت قادرة على إعطاء التفسيرات والتبريرات الإيديولوجية عند الضرورة للرأي العام الداخلي والدولي.

ويمكن كذلك أن يلاحظ أن نظرية لينين بشأن حتمية الصراع ما بين القوى الرأسمالية تتفق أساساً مع «إحدى أقدم قواعد السياسة الواقعية التي يمكن إيجازها بعبارة: فرّق تسدّ»[٢]. إن تطبيق هذه النظرية المبنية على خبرة وحنكة دعكتها تجارب الدهور الطويلة والحضارات المختلفة يبقى في أساس السياسة السوفياتية الباحثة دوماً عن السلم، والمعتمِدة، من أجل الوصول إليه، أحد توجيهات لينين المعصرَنة، أي ما عرف بالتعايش السلمي. إن هذه السياسة، الحديثة بتوجهاتها النظرية وتفسيراتها الشمولية، تعتمد على أساليب ووسائل معصرنة لإضعاف الخصم والتحضير لسقوطه تلقائياً، أو لجعل عملية إسقاطه أسهل ما أمكن. إن الاعتماد على سياسة «المواربة» ليس بمستجِدّ في العلاقات ما بين المجموعات البشرية والمدن والدول، إنما هي وليدة خبرة وعبَر ودروس أملتها تجارب ذلك المختبر الكبير، أي التاريخ. وطالما أن الذين يصنعون السياسة هم أفراد، و«ليسوا أحزاباً أو دولاً»، تبقى السياسة نتيجة لما يرونه من «الواقع الخارجي» و«لإمكاناتهم ولبيئتهم»، كما تكون بالقياس إلى «الآمال والمخاوف الناتجة غالباً عن التبصّر في خبرة معيّنة». هكذا تكون السياسة وليدة تحليل ماضٍ معيّن، أي إنها «نتاج الذاكرة، أي ذاكرة انتقائية»، كما يرى أحد محلّلي السياسة السوفياتية المعاصرة[٣].

(١) بشأن عودة ستالين إلى المعطيات التقليدية للدولة وتطور تحركه السلافي خلال سنوات الحرب، أنظر الكتاب المذكور أعلاه، أي: *Le Grand frère*، ص ١٦ ـ ٢١.

(٢) أنظر إلى المرجع المذكور أعلاه أي *L'U.R.S.S....*، ص ٣٨.

(٣) أنظر إلى كتاب: **Ph. Devillers**, *Guerre ou Paix...*, *op.cit.*, pp.27-29, مع الملاحظة أن مؤلف هذا الكتاب يحاول تحليل السياسة السوفياتية انطلاقاً من تفهّم هذه السياسة إيجابياً.

القسم الثالث
لعبة المصالح*: خصام وصراع أم تنافس منظَّم؟

أصبح من البديهيات في أيامنا، عند الكلام عن العلاقات الدولية في مختلف مجالاتها، الكلام عن تعدّد الفواعل وتنوّعها على الساحة الدولية. لكن تعدّد وتنوع الفواعل لا يعنيان، وبأي شكل، تساويها في ما بينها، وبالأخص تساوي الفواعل المختلفة مع الدولة. لقد سبق بحث هذا الموضوع لكن للمزيد من الوضوح يمكن القول إنه ربما زاحمت هذه الفواعل الدولة في مجالات ومسائل معينة، لكن الدولة بقيت الفاعل الأساسي والمميَّز. أي إن المنظّمات، من دولية وإقليمية، والمؤسسات والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والرأي العام، بمختلف فصائلها واتجاهاتها وتأثيراتها، لم تتوصل (بعد) لأن تحدّ جذرياً من فاعلية مؤسسة المؤسسات على الساحة الدولية. لذا يكون الكلام عن المصالح، أو لعبة المصالح، قد أصبح مرتكزاً بشكل شبه كامل عليها في ظل التجانس، وإن النسبي، في هذا النظام (خاصة في القرن التاسع عشر). ما زالت الدولة تحافظ، بالرغم من هذا التغاير، وبالرغم من مزاحمة الفواعل الأخرى لها، على موقع مميّز في العلاقات الدولية. وتبقى مصلحة أو مصالح الدول في صلب العلاقات الدولية، وتبقى كذلك السياسة الخارجية للدول تحتل مركزاً محورياً في هذا النطاق. لذا إن الكلام عن لعبة المصالح الدولية، ما زال يعني بشكل خاص مصالح الدول، دون أن يعني ذلك عدم أخذ الفواعل الأخرى بعين الاعتبار. ويجب عملياً التركيز على مصالح الدول، إذ يبقى هدف السياسة الخارجية في السيطرة، أو على الأقل في أقلمة المحيط مع هذه المصالح، واقعاً في صلب هذا البحث[1]. لذا يأتي الكلام عن لعبة المصالح مركَّزاً على الدول دون غيرها من الفواعل، إلا في حال تشابك، أو ترابط، أو تعاون وثيق ما بين مصالح فاعل أو أكثر مع مصالح الدول. والمقصود هنا هو أنه بالرغم من شخصية هذه الفواعل بذاتها على الساحة الدولية وبالتالي ظاهرة استقلالها، إنها ما تزال فعلياً مرتبطة، بشكل من الأشكال، بالدول وبأنظمة هذه الدول، حيث إن تنظيمها وتحرّكها ونتاجها هي أمور تبقى مرتبطة أصلاً بدولة أو بعدد من الدول، إن كمصدر، أو كإطار، أو كمردود.

هل قامت عملية لعبة المصالح على أساس التنافس ما بين شركاء في إطار محدد، وبحسب أصول وقواعد مشتركة، كما تراه النظرية التي تعتمد حساب نسبة الربح والخسارة للاعبَين بحسب قواعد حسابية مصدرها الرياضيات[2]؟ طالما أن العالم يبقى محدوداً باتساعه وقدراته، تكون نتيجة

---

* نشير هنا إلى أننا نخصص في ختام دراستنا تعليقاً على عبارة «لعبة» في مفهوم لعبة المصالح.

(١) إن فكرة هدف السياسة الخارجية وعلاقته مع المحيط كانت في صلب بحث المفكّر الأميركي الكبير والمسؤول في الخارجية الأميركية Hans Morgenthau الذي كان له تأثير على السياسة الأميركية الدولية المعاصرة.

(٢) النظرية المقصودة هنا هي المعروفة تحت اسم «Théorie des Jeux» بالفرنسية وهي نظرية رياضية في أساسها تُعتمد في الاقتصاد كما وسِّع نطاقها إلى السياسة وخاصة في مجال التخطيط والقرار بين الدولتين العظميين باعتبارهما اللاعبَين أو زعيمتين لفريقين في اللعبة. إن هذه النظرية تتقبل تعدّد اللاعبين. ونذكر على سبيل المثال تأثر Talcott Parsons بعالم الاقتصاد Wilfredo Pareto وبهذه النظرية.

لعبة المصالح لا شيء في مجموعها، لكون الخسارة عند فريق تساوي الربح عند فريق أو فرقاء آخرين. إن دولاً وقوى، تواجدت عبر الأزمنة في جزء من العالم، مارست في قرارها وتحرّكها نوعاً من هذه اللعبة. لكن هل وصلت هذه اللعبة، في هذه الحقبة، إلى حدودها القصوى مع وحدة العالم كساحة تمارس فيها هذه اللعبة حسب أصول اتفق عليها، على الأقل، ضمنياً ومسبقاً؟ وعندها، هل تكون هذه اللعبة قد أتت بأفضل صورها على الساحة الدولية نظراً لتكافؤ اللاعبين، على الأقل الرئيسيين، إن في التخطيط أو في القرار، إن لم يكن في القدرة الذاتية؟

إن الكلام عن لعبة من هذا النوع، قد يعني أن اللعبة سلمية وتتم بإشراف مراقبين حياديين يحسبون النقاط ويشرفون على نزاهة اللعبة واللاعبين. عندها يكون العالم يعيش نوعاً من التنافس المنظم ما بين خصمين شريكين (أو أكثر) في لعبة واحدة، يهدف كل منهما إلى تسجيل أكبر قدر من النقاط أو الأرباح، وإلى منع الآخر (أو الآخرين) من القدرة على مزاحمته، ليصبح بالتالي سيد الموقف، أو سيد العالم.

بينما عند الكلام عن خصام وصراع، تتبادر إلى الأذهان لعبة مرتجلة، أو شبه مرتجلة، تحصل تقريباً بلا قواعد وأصول معروفة أو مدروسة. تبدأ اللعبة عندها لخلاف ما بين فريقين، أو أكثر، نتيجة صدفة التقاء هؤلاء، في آن واحد وساحة واحدة، عند مصلحة يعتبرها كل منهم من حقه هو وحده. عندما لا يحل الجدل موضوع الخلاف سلمياً، يعمد الفرقاء المعنيون إلى حسم الأمر بوسائل القوة المؤمّنة لدى كل منهم، كالأيدي أو السلاح الفردي عند الأفراد، أو الضغط الاقتصادي والتهديد بالحرب، أو المباشرة باستعمال السلاح بالدرجة والنوعية المتوفرة والضرورية أو المناسبة في آن واحد، عند الدول. هكذا تكون العملية أكثر من لعبة، أو بالأحرى بعيدة عن مفهوم اللعبة. لكن نظراً لممارسة هكذا عملية عبر الأزمنة وبين الشعوب والدول، أصبحت هذه العملية نوعاً من لعبة فطرية، أو شبه فطرية. وهكذا تكون الطبيعة، بعيداً عن القواعد والأصول المنظمة للتعامل، هي في أساس تأمين المصالح، دوماً ضمن فكرة كون هذه المصالح من حق الأقدر. ويصبح الأقدر هنا هو أحد الفرقاء المتخاصمين، ثم المتصارعين، الذي يفوز بقدرته الذاتية (أو بدعم من أصدقائه أو أقربائه) على من سواه.

إن طرح الموضوع بهذا الشكل وبهذه البساطة يعيدنا إلى موضوع بحث وجدل مهم ما بين العاملين في تحديد الأصول والأطر والنظريات في مجال العلاقات الدولية. فالجدل قائم ما بين المنظّرين هنا أساساً، من قائلين بأن العالم يعيش حالة فطرة (طبيعية) وفوضى[١]، أو متكلمين عن نظام دولي. لقد أتى البحث، في فقرات سابقة، على موضوع النظام الدولي المعاصر؛ لكن هل اعتبار قيام نظام دولي معيّن، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو وجود أنظمة سابقة، أو إمكانية قيام نظام جديد[٢]، هي أمور تدعو إلى إبعاد حالة الفطرة والفوضى نهائياً عن مجال التعامل ما

(١) نقصد بهذه الحالة هنا ما يعرف بالفرنسية بتسمية «Etat de nature»، ولقد قال بها عدد من كبار الفلاسفة.

(٢) إن الكلام كثير منذ السبعينات عن إمكان أو ضرورة قيام نظام دولي جديد (على الأقل على الصعيد الاقتصادي) «Nouvel Ordre Mondial»؛ لكن هل يمكن الفصل تماماً ما بين الاقتصادي والسياسي؟ كما أن هناك نظريات تقول بتعديل النظام الدولي على الأقل من حيث عدد اللاعبين.

بين الشعوب والدول؟ لا مجال هنا للدخول بهذا في باب التنظير الواسع، والذي يبدو حتى الآن أنه أقرب إلى حلقة يحاول كل منظّر، أو فريق، أن ينطلق منها مخترقاً دهليزاً مظلماً، حيث يحاول أقلمة حواسه مع المحيط معيداً النظر مراراً وتكراراً، بالصورة التي أصبحت لديه عن العالم والدول والشعوب. وعندما ينتهي من تنظيم هذه الصورة وتظهيرها في ذهنه، أو في مختبره، يكون قد اقترب من مخرج الدهليز[١]. وهكذا تبدو النظريات، أو معظمها، منطلقة من نقاط متقاربة لكنها كثيراً ما تنتهي متباعدة متباينة، إلى حد يصعب معه التقريب ما بين الكثير منها. حتى إنه ضمن ما يمكن تسميته بالخط الواحد، سرعان ما تبرز عند التفصيل التباينات والتناقضات. وحتى بالنسبة إلى النقاد، في هذا المجال، نجدهم يصنفون وينتقدون، ونادراً ما لا ينتهون إلى طرح صيغة جديدة لتفسير أو تنظيم العلاقات الدولية[٢]. يمكن أن يعني هذا نشاطاً طبيعياً بالنسبة لعلم أو مجال بحث ما يزال في مراحله الأولى ويبحث عن الخط الأفضل. لكن، وإن كان الأمر طبيعياً ولا بد منه، يبقى من الضروري التعامل بحذر كبير مع النظريات ومحاولات التصنيف، خاصة وأن هذه الدراسة غير معنية مباشرة بالتنظير أو النقد. إنما هذا لا يمنع بالطبع من إبداء تفضيل أو ميل إلى اعتماد ما يتلاءم منها، عند الضرورة، مع تفسير معيّن أو نظرة معينة إلى الأمور مجملاً وتفصيلاً.

هكذا، إن عودة إلى موضوع القرار، وخاصة صنع (أو صناعة) القرار في السياسة الخارجية بشأن تحقيق مصالح الفواعل الدولية، وبالأخص الدول من بينها، تؤكد أن التنظيم، إلى حد الاعتماد على أساس لعبة واحدة، إنما يعني اتفاقاً حول القواعد والأسس، وإن جزئياً أو مرحلياً، بينما يبدو في الواقع أن هذا الأمر صعب الحصول. من هذا المنطلق كان مثلاً تفضيل الكلام عن الساحة الدولية على الكلام عن «المجتمع» الدولي. إن اللاعبين، أي الفرقاء المعنيين، لا يعتمدون دوماً نفس المنطلقات ولا نفس الأساليب، وإن كانوا يطمحون إلى مصالح يمكن أن تكون مشتركة نظراً لكون المحيط قد أصبح واحداً وضيقاً أو صغيراً بالنسبة لتحقيق المصالح لأكثر من فريق. لكن في نفس الوقت، لا تجوز المبالغة في اعتبار حال الفطرة والفوضى هي المسيطرة

---

(١) نذكر في هذا الإطار نادرة معبّرة جداً نأخذها عن كتاب: J.-B Duroselle, *Tout empire...*, *op.cit.*, p.14. حيث يروي المؤلف الذي هو في صدد عرض نظريته أنه سأل يوماً أحد كبار المنظّرين الأميركيين في المجال وهو Morton Kaplan (الذي بنى النظرية المنظومية أي Systemic) من يقدّر من الاختصاصيين الأميركيين، فكان الجواب أن كابلن لا يقرأ ما يكتبه هؤلاء لسببين: أولاً ليبقى تفكيره حراً، والثاني لربح الوقت. إن هكذا نادرة تدل على صعوبة التلاقي ما بين المفكرين أنفسهم. وهكذا نجد كابلن نفسه يعلن في أكثر من مناسبة، وبصدد أكثر من نظرية أو مفكر بأنه لم يتعرف إلى كتبه بشكل كاف ليعطي رأيه فيها أو فيه. ونذكر أنه من بين الكتب الأساسية في تنظير العلاقات الدولية يأتي كتاب كابلن نفسه: *System and Process in International Politics*, Wiley, N.Y., 2d. ed., 1974,

(٢) أنظر بهذا الشأن، على سبيل المثال، كتاب: P.-F. Gonidec, *Relations internationales*, Montchrestien, Paris, 1974.

ولتسهيل عملية الإطلاع على أهم النظريات ضمن محاولة تصنيف لها، يمكن العودة وعلى سبيل المثال فقط إلى كتاب: Philippe Braillard, *Théories des relations internationales*, P.U.F., Paris, 1977,

ونذكر أن الكتابات في هذا الباب كثيرة جداً وخاصة باللغة الإنكليزية بالنظر إلى نشاط الأنكلوساكسون وخاصة الأميركيين في هذا المضمار.

على الوضع الدولي، وهذا بالنظر إلى أدوات التنظيم بدأً من المنظمات والقانون الدولي، وبالنظر إلى أساليب التنظيم من مباحثات ومفاوضات ومعاهدات تشمل العديد من المجالات، أو بالأحرى مختلف النشاطات الدولية من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتقنية... إن الوقوف هنا في هذا الموقع ليس عائداً لأنه بإمكانه أن يكون وسطاً، أو أن يعتبر كذلك، ولكون المواقف الوسطى هي مهيئة أكثر من غيرها لأن تكون مقبولة، إنما هو نتيجة لمحاولة الانطلاق من الواقع الملموس والاعتماد على الوقائع المعاشة دون الإغراق في تفسير ذهني محض. إن هذه الدراسة لا تحاول الرسم بل التحليل والتصوير. لكن الصورة التي تحاول عرضها هي صورة متحركة بالاعتماد قدر الإمكان على تسلسل الأحداث، بشكل متحرك ومترابط، أي أنها تعتمد التطور عبر الزمن مع كل ما يعني هذا التطور من مسببات وظروف ونتائج متتالية ومتفاعلة أو متداخلة، أي من ضمن التطور التاريخي. وهذا يعني أنها لا تعتمد وضع نماذج قد تكون مهدَّدة بالسقوط عند مواجهة الواقع، بل الواقع الملموس والثابت، أو شبه الثابت أحياناً بالنظر إلى قرب المسافة الزمنية من الحدث نفسه[1].

إذن، على الرغم من التعاطي المباشر مع مفهوم «النظام الدولي»، يجب الحفاظ على استقلالية البحث بقدر المستطاع تجاه النظريات التي تهدف إلى وضع العلاقات الدولية في قوالب ونماذج محدّدة وثابتة إلى حد ما. إن ما يساعد على تحقيق هذا الطرح وإن نسبياً هو الاعتماد بالأخص على المعطيات التاريخية حيث إن باب الاهتمام هو على الأقل مزدوج أي التاريخ والسياسة، إضافة إلى المعطيات الجيوسياسية.

١ ـ تنافس منظَّم؟

إن الدولتين الكبريين، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، اتفقتا على الكثير من شؤون ومسائل ما بعد الحرب، ومن ضمن هذه الأمور ما هو جغرافي، وسياسي وتنظيمي، كما سبق طرحه. فإن رفض القول باقتسام العالم نهائياً وكلياً في يالطا، كما أكد البعض، وبالأخص من بين الفرنسيين الذين استُبعدوا عن يالطا، لا ينفي قطعاً كون الأميركيين والسوفياتيين عمدوا إلى تنظيم الخطوط الأساسية لعالم ما بعد الحرب، أو بالأحرى هم عمدوا إلى وضع أصول السلم العالمي المنظم، ضمن إطار ميثاق المنظمة الدولية، أو ضمن بحث وضع عدد من الدول والمناطق. لكن هل إن هذه الخطوة الأولى في التنظيم استتبعت خطوات أخرى، أم أن الطرفين عمدا إلى الأسلوب التجريبي في تطوير سياستيهما وعلاقاتهما؟ في الواقع، من الملاحظ أن التنظيم كان يفترض وضع أصول وقواعد كافية لجعل التنافس الطبيعي منظماً بالنظر إلى وعي الفرقاء المعنيين، وبالنظر إلى تجربة الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من آمال بمستقبل أفضل من الأمس الذي

---

(١) أنظر على سبيل المثال ما يقوله غونيديك بشأن مورتن كابلن:
P.-F. Gonidec, *Relations...*, *op.cit.*, pp.53 et 54,
وما يقوله دوروزيل عن علاقة العمل الذهني مع الواقع التاريخي في كتابه المذكور أعلاه:
Tout empire..., p.15.

أدى إلى الحرب. كانت أصول التنافس بدخول الفريقين الحلبة ووراء كل منهما فريق مؤيد وداعم، أو في بعضه على الأقل مشجع؛ وفي يده قدرة ضرب يحسب لها حساب، وقد برهنت عن فاعليتها بشكل لا يقبل الشك؛ ويعتمد على حق معترف به بسلطة دولية تميزه عن الكثير من الأصدقاء والأعداء؛ وينطلق من نية صلبة في تحقيق مصالحه. لكن أيضاً، ومن ضمن قواعد التنافس، كانت قاعدة الاعتراف بحق المنافس الآخر وشرعيته وبالتالي شرعية مصالحه الدولية.

إن هذه الأصول والقواعد هي التي تسمح بالكلام عن التنافس المنظَّم، علماً بأن القوتين لم تحترما دوماً هذه الأصول، بالرغم من اضطرارهما للخضوع لقاعدة جديدة فرضت نفسها عليهما، في ما بعد. إنها قاعدة توازن القوى التي عمل كل منهما للحفاظ عليها، أو احترامها، ليس تقيداً بنظام بقدر ما هو اضطرار كل منهما لمواجهة الآخر بالقوة الكافية عند الضرورة. لكن هذه الأصول ليست وحدها، في كل الأحوال، التي سيَّرت العلاقات الدولية في هذه الحقبة، أو على الأقل، سياسة كل من القوتين العظميين الخارجية. فهنالك عناصر أخرى تتدخل أحياناً بشكل فوضوي أو فجائي، في الظاهر على الأقل، فتؤثر على القواعد وتحدّ من نظامية التحرك والعلاقة والتأثيرات المختلفة.

٢ ـ خصام وصراع؟

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بزوال قوة الخصم المشترك، لكن موضوع التحالف، طبيعة وقيمة، ما لبث أن طرح. فكما يفسره ريمون آرون: كان التحالف قائماً على خطأ. إن التحالف ما بين الرأسمالية والاشتراكية لمحاربة الفاشيستية لم يكن يرتكز على تقديرات صحيحة وواعية، حيث إنه لم تتم عملية التمييز ما بين المفاهيم الثلاثة: «الحليف المؤقت»، و«الحليف الدائم»، و«العدو الدائم»[1]. هكذا كانت نتيجة عدم التمييز بين «الحليف المؤقت» و«العدو الدائم» الإدراك، وبسرعة، أن الحليف المؤقت هو نفسه العدو الدائم، لأنه ليس بالحليف الطبيعي، بل هو عدو طبيعي.

ربما أمكن تبرير عدم التمييز هذا بالنسبة للدول الديمقراطية في الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، بالنظر إلى عدم معرفة الأميركيين الكافية للنظام الاشتراكي السوفياتي ولأهدافه الأساسية والبعيدة، أي رسالة الاشتراكية الكونية. لكن، بالنسبة للاتحاد السوفياتي نفسه، يصعب الكلام عن خطأ بحيث إن المسؤولَين الماركسيين، لينين وستالين، كانا ينظران إلى إمكانية التعامل مع الديمقراطيات في الغرب على أساس إمكانية «المساكنة» و«التعايش» أثناء عملية تحقيق الاشتراكية الدولية. إن هذا يعني، بالنسبة للموقف السوفياتي، إمكانية التعاون المؤقت مع الدول الرأسمالية الذي يمكن أن يترجم تحالفاً مؤقتاً، عند الحد الأقصى، أي عندما تفرضه الظروف والحاجات، وأيها أهم وأنسب من وجود عدو اعتُبر مشتركاً؟ إذن يمكن القول إن السوفياتيين كانوا

(١) أنظر لتحديد آرون للحليف والعدو والهدف السياسي من الحرب في:
Paix et guerre…, op.cit., pp.40-42.

يميّزون أصلاً بين الحليف المؤقت والعدو الدائم عند تعاملهم مع «حلفائهم» أثناء الحرب العالمية الثانية.

لكن هل يمكن القول إن الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لم تكن تميّز مطلقاً؟ بالنسبة للأوروبيين، يمكن فهم موقفهم من الاتحاد السوڤياتي بالنظر إلى خوفهم من ألمانيا إلى الحد الذي جعل البريطانيين يحاولون تنبيه ستالين إلى الاستعداد الألماني لمهاجمة الاتحاد السوڤياتي، بالرغم من أنه كان بإمكان هذا الأمر التخفيف من الضغط الألماني في الغرب، وإضعاف «قلعة الاشتراكية»، في آن واحد[1]. أما بالنسبة للأميركيين، فيمكن تفسير موقفهم بتأثير الحلفاء الأوروبيين (وخاصة البريطانيين)، بالإضافة إلى تأثير عناصر داخلية (مثل اليهود) من جهة، وبعدم إدراكهم للاشتراكية والعداء الأساسي المبدئي والعضوي بين الاشتراكية والرأسمالية من جهة أخرى. يكفي التذكير، في صدد هذا الأمر الأخير، بالمواقف والكتابات الأميركية التي ظهرت بعد الحرب، وأشهرها كتابات جورج كينان وقد هدفت إلى توعية المسؤولين الأميركيين حول مخاطر الاشتراكية والعداء الذي يكنّه السوڤياتيون للولايات المتحدة الأميركية. يمكن الاستناد إلى هذه الملاحظات، وإن السريعة والمجتزأة، للقول إن الأميركيين لم يكونوا يدركون مفهوم الحليف المؤقت جيداً، أو بالأحرى لم يكن وارداً، في حساباتهم وتوقعاتهم، أن عدواً يمكن أن يتحول بفعل الظروف إلى حليف دون فقدان مبرّرات عدائه التي تعود بمجرد تبدّل هذه الظروف.

يكون الأميركيون قد تعاملوا مع مفهوم الحليف بسذاجة، كما يرى البعض، أو ربما أملاً في الاستفادة من الفرصة الذهبية (أو المفترضة كذلك) للتقرّب من هذا الحليف الممكن، بغية ربحه كحليف دائم. عندها، أي في إطار هذه الفرضية (المقبولة)، يكون الأميركيون قد أرادوا تحويل الحليف، ربما المؤقت، إلى حليف دائم، عن طريق مساعدته والتعاون معه، على أمل استمرار هذا التعاون، وبالتالي التحالف. وبذا يكون القضاء على عدوين في آن واحد. وهكذا، في حال تعامل الأميركيون مع مفهوم الحليف المؤقت، يكونون قد فعلوا ذلك بقصد تحويله إلى حليف دائم. لكن، لا بد من التمييز، على هذا الصعيد، بين مفهوم الحليف الدائم والحليف الطبيعي، وهذا هو الأمر الذي يكون قد أغفله الأميركيون. ويمكن رد الأمر، مرة أخرى، إلى عدم إدراك كاف لطبيعة هذا الحليف بالذات، وإلى نظرة الأميركيين إلى مصلحة الدولة التي لا بد وأن تكون هي ذاتها بالنسبة لأية دولة؛ وفي هذا بالطبع تقصير في معرفة طبيعة ونظام الدولة المقصودة هنا، أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية. ربما اعتمد الأميركيون على فكرة اقتسام المصالح مع الحليف عند الانتهاء من العدو المشترك، أو المنافس الناشط والمهدِّد بالهيمنة، وبالتالي الخطير. وسرعان ما تبيّن لهم أن هذا الحليف ربما يقبل بالاقتسام مرحلياً، لكنه بالإضافة إلى كونه هو أيضاً منافساً نشطاً، هو في الواقع خصم خطير، بالنظر إلى طبيعته وإلى انعدام إمكانية التجانس أصلاً بين الفريقين والدولتين. وعند هذا الحد، يمكن اعتبار السوڤياتيين والأميركيين وصلوا، بطرق مختلفة، إلى قناعة مشتركة وهي أن الآخر ليس مجرد منافس، بل هو خصم قوي يخشى جانبه.

---

(١) هذا مع العلم أن ستالين لم يأخذ على ما يبدو التنبيه البريطاني بالجدية الكافية ربما اعتماداً منه على اتفاق ريبنتروب ـ مولوتوف، أو لعدم ثقته بالإنكليز، أو الإثنين معاً.

هكـذا، عندمـا يطرح المـوضوع من نـاحية التـطابق بين الحليف المؤقت والعـدو الدائم (الطبيعي)، لا بدّ من طرح موضوع الخصام، وبالتالي الصراع. في الواقع، إن التنافس يمكن أن يؤدي، عند حده الأقصى، إلى الصراع. لكن الخصـام يفترض، أسـاساً، صراعـاً ربما تختلف درجاته وأدواته وأساليبه، لكنه يبقى صراعاً ويمكنه أن يؤدي إلى التقاتل بكل الوسائل الممكنة والمتوافرة. إن القصد هنا ليس إظهار الفرق ما بين درجتين من التعامل في العلاقات الدولية، بل ما بين نوعين، بإمكان أحدهما نظرياً الالتقاء عند حده الأقصى مع الآخر. لكن عندما تصبح هذه الإمكانية النظرية واردة عملياً، يكون عندها التنافس قد تحوّل إلى خصام، أي يكون قد أصيب بتحوّل في ركائزه وبالتالي في طبيعته.

*

بعد هذا الطرح السريع المقتضب لموضوعي التنافس والخصام، يمكن الاستناد إلى بعض المعطيات والوقائع لتقويم العلاقات الدولية المعاصرة على مستوى القوتين العظميين، خلال حوالي نصف قرن. إن إمكانية التنافس المنظم بين الإثنتين كانت واردة، بالنظر إلى العمل على تنظيم هذه العلاقات في مباحثات نهاية الحرب (خاصة في يالطا وبوتسدام وسان فـرانسيسكو). لكن سرعان ما تبيّن أن هذا التنافس مهدد، نظراً إلى عدم توازن القوى، أو إلى عدم الاتفاق على الوسائل والأساليب، أو الإثنين معاً، بالإضافة إلى تباعد، أو بالأحرى تناقض الأهداف. فإذا كان هناك اتفاق على مبدأ التنافس المنظم، أتت الوسائل والأساليب المعتمدة غير متجانسة في ظـل تخوف متبادل وانعدام الثقة بنوايا الآخر. وبالتالي أصبح من الصعب التعامل على أسس واحدة أو متجانسة، وأصبح من الصعب على الفريقين اللعب ضمن إطار قواعد لعبة واحدة واحترام أصول مشتركة ومتناسقة[1].

هكذا أتى الكلام عن حرب باردة، مع قبول الفريقين بالمفهوم والظاهرة، ليدلّ على أن العلاقة ليست مجرد تنافس منظم، إذ إن الخصام جعل الصراع أمراً واقعاً، وإن بأساليب سمحت الوقوف عند حد الحرب. فالصراع قام بين النظامين والدولتين، وأتت المعارك طاحنة، إن في الأزمات الإقليمية، أو في الصراعات و«الحروب المحدودة»، كما أكدته ڤييتنام والشرق الأوسط، أو كـما جسّدته كوبا أو الصواريخ المنصوبة في أوروبا، وكما جسّده السباق إلى التسلح منذ القنبلة الذرية والقمر الاصطناعي حتى مشاريع «حرب النجوم». فالمواجهة المباشرة، وغير المبـاشرة، ما بـين الدولتين والنظامين، ما فتئت تدل، منذ بداية ما عرف بالحرب الباردة، أي منذ سنة ١٩٤٧، وبالرغم من العمل على التعايش السلمي والانفراج، على أن اللغة المعتمدة من هنا وهناك ليست نفسها. لا التعايش السلمي ولا الانفراج يعنيان مضامين واحدة[2]. لكن الأمر الوحيد الذي

(١) إذا أردنا الكلام هنا بالذات عن لعبة، لا بد من الانتباه إلى أمر يتعلق بتحديد الساحة أو المكان الذي يجب أن تجري فيه هذه اللعبة. إن العبارة المستعملة بهذا المعنى أكثر من غيرها هي الحلبة وعلى رأس مستعمليها الزعيم السوڤياتي بريجنيف. وعند الكلام عن الحلبة (أو المصطرع التي توازيها بالعربية) تتبادر إلى الذهن بالدرجة الأولى لعبة المصارعة التي تتحمل أكثر من مجرد لعبة تنافس، ولا تتبادر إلى الذهن إلا بدرجة أضعف وبكثير فكرة التجانس والتناغم. على كل، إن هذا الموضوع مطروح في موقع آخر من هذه الدراسة وبشكل أوضح.

(٢) أنظر إلى رأي الرئيس الأميركي نيكسون في كتابه: ***Real Peace*** ما معناه أن على الأميركيـين رفض قواعـد =

التقى حياله الإثنان هو رفض الحرب المباشرة بينهما، وهي التي لا بد وأنها تعني جدياً، هذه المرة، «وضع حدّ للحرب»، لأنها تعني وضع حدّ للحضارة الإنسانية، كما أصبح مؤكداً للفريقين منذ سنوات، أي إنها تعني الانتحار. إن الاثنين لا يريدان الانتحار، وهذه هي نقطة الالتقاء الحقيقية بينهما بشأن قاعدة التعامل الثنائي. إن حدّة الصراع نبّهت الفريقين، منذ بداية الستينات، إلى خطورة الوضع لكل من الفريقين، فتوصلا إلى الاقتناع بضرورة عدم حتمية الحرب وتفاديها[١]. توافق الإثنان، على هذا الصعيد، حول بعض أصول التعامل، وهي تقوم على التنبيه، أو التحذير، بدنو ساعة الصفر، أي قرار الحرب وبالتالي الدمار المتبادل[٢]. مع الإشارة إلى أنه، في ما عدا هذا، يبدو أن لا توافق حتى أواخر الثمانينات، حول أمور أخرى، حتى بشأن قاعدة الردع المتبادل، كما يؤكد البعض، بحيث يكون الاتحاد السوڤياتي غير قائل بمبدأ الردع، وإن كان يبدو متفاعلاً معه واقعياً.

إن التفاهم حول هذا الأمر الأساسي، أي تفادي الحرب المبيدة[٣]، بالنظر إلى قدرات الفريقين، إنما يدل على أن للخصام والصراع حدوداً متفقاً عليها، أو بالأحرى هنالك توافق في المصالح من أجل عدم المس بها. والمقصود هنا بالمصالح أكثرها حيوية، أي مصلحة البقاء المشتركة. وربما أمكن القول إن هذه المصلحة وهذه الأصول المشتركة بقيت معرضة للخطر، بمعنى أن إمكانية أو فرضية تخطيها، وبالتالي تخطي الحدود، ظلّت واردة في حال سقوط الشرط الأساسي، وهو توازن القوى. ويمكن اعتبار هذا الشرط من ضمن الأصول المشتركة المتفق عليها ضمناً، وهذا ما يفسره وحده السباق إلى التسلح، أو البحث عن الحد من التسلح. وهنا لا بد من ذكر أحد الأصول المرعية الإجراء في ظل التعامل الثنائي السلمي، وهو التشاور والتفاوض. لكن هذه الوسيلة في جس النبض المتبادل، أو في محاولة الوصول إلى التفاهم حول شروط أو قواعد التعامل والتفاعل، بالرغم من قيمتها، بدت محدودة الفاعلية، وأحياناً أقرب إلى العمل على كسب المزيد من الوقت. إنما مجرد التعامل بهكذا أسلوب أبقى مجالاً أوسع لتأمين مصلحة البقاء المشتركة.

في حال بدت هذه الأصول والشروط بمثابة قواعد لعبة مشتركة، على مستوى القوتين العظميين، تبقى هذه القواعد بعيدة عن إمكانات معظم من عداهما. وتبقى اللعبة خطرة، أو هي تبدو لعبة للكبار دون الأصغر والصغار، إلا اللّهم بمستويات أدنى بكثير. إن خطورة هذه اللعبة تستطيع، في كل الأحوال، أن تزيل الشروط والقواعد وتتعداها لاعتبارات وفرضيات عديدة، وبالتالي تجعل مجرد مفهوم اللعبة مفهوماً ذهنياً يسهل تخطيه عملياً، نظراً لواقع الصراع القائم على

= السوڤياتين في التنافس أو «التزاحم السلمي». إن هذا يعني أن القواعد غير مشتركة ولا موحدة، فكل يلعب بحسب أصول يراها هو الأنسب. في الترجمة الفرنسية:

Richard Nixon, *Le Mythe de la paix*, Plon, Paris, 1984, p.152.

(١) يمكن التذكير بخطاب جون كينيدي في جامعة واشنطن في حزيران ١٩٦٣ حيث أكد أن الدولتين تتقاربان بكرههما للحرب.

(٢) نعني بهذا الأمر التوصل إلى وضع الخط المباشر للاتصال ما بين الكرملين والبيت الأبيض في سنة ١٩٦٣ بهدف التحذير قبل البدء بالحرب أي قبل استعمال السلاح النووي.

(٣) نذكّر هنا باتفاقيتي ١٩٧١ و١٩٧٣ للوقاية من الحرب النووية.

طموحات قوى عظمى، قالت خبرة الزمن والتاريخ بأن لا حدود لها، إلا ميزان القوى وحدود عالم العصر. وإذا سلّمنا بأننا أمام لعبة تنافس شديد، ما يزال في الواقع موضوع الأصول والقواعد مطروحاً، كما يراه أحد أكبر العارفين والخبراء في الشأن الدولي، وهو الرئيس الأميركي نيكسون، عندما يقول، في أوائل الثمانينات، ومن خارج نطاق المسؤولية الرسمية: «على السوفياتيين أن يفهموا أنه إذا كان على أحدنا (الأميركيين والسوفياتيين) ربح هذه اللعبة في النهاية، عليه أن يحترم بعض القواعد المتوجبة في المجالات حيث نلامس الحرب». هذا مع الإشارة إلى تأكيد نيكسون على كون «قدر الإثنين أن يبقيا متنافسين عنيدين» على هدف مشترك، أي السيطرة على العالم في إطار «دبلوماسية دولية حيث كل الضربات مسموحة»[١]. ويبقى الصراع مفتوحاً، حيث يعتمد كل من الإثنين على الأصول التي تتلاءم مع نظامه وأساليبه ووسائله، لأن الإثنين لم يتوصلا إلى التفاهم حول مضمون وأصول السلم، بالرغم من أنهما يحبذانه، أو بالرغم من أن الأمر يبدو طبيعياً[٢]. ويمكن التذكير هنا بمفهوم «الثنائي الصديق العدو» ضمن التطور الحاصل في التخطيط السياسي الدولي، من ناحية البحث عن مجتمع منظم يحل مكان حالة الفوضى (أو الطبيعة). هنا يرى البعض أن العالم وصل، مع اعتماد مبدأ التعايش السلمي بين النظامين الدوليين، إلى هذه الثنائية من حيث «الحالة المدنية» التي قامت بين الدول الكبرى وحالة الفوضى التي ما تزال قائمة بالنسبة لدول العالم الثالث. تكون عندها الدول الكبرى (وبالأخص الدولتان العظميان) هي المسؤولة عن هذا الوضع. وهنالك تساؤل حول إمكانية تحضير، أو تمدين، «علاقات وموازين القوة بين الدول»، أي اعتماد أساليب متمدنة (أو حضارية) لحل الخلافات بغير الاقتتال؟ كل هذا يأتي في ظل المعطى الأساسي، وهو حتمية وجود الخلافات والصراعات «داخل المجتمع المنظَّم»، أو بين «المجتمعات المنظَّمة»[٣]. وفي الواقع يلاحظ العديد من الباحثين أن المجتمع السياسي هو مجتمع تنازعي، إذ إن مجرد البحث عن تحضير، أو تمدين، النظام العلائقي إنما يفترض كون المجتمع تنازعياً، وبالتالي تكون العلاقات بين الفرقاء المختلفين، على الأصعدة المختلفة، مبنية على الخصام والصراع وبحاجة للتطوير بالاتجاه المدني[٤].

أخيراً، يطرح موضوع يبدو مهماً بالنسبة للوضع الذي وصلت إليه العلاقات بين الدولتين العظميين، وإلى حد ما بين الدول الكبيرة عامة، إنه موضوع العلاقة بين الصراع والتواطؤ. إن التعايش السلمي افترض التخفيف من الصراع مع الحفاظ على موضوع الخصام الأساسي قائماً بين النظامين الأساسيين. لكن التخفيف من الصراع بدا وكأنه نوع من التواطؤ تجاه العالم الثالث (وربما تجاه دول كبيرة كالدول الأوروبية). هل يكون العالم قد تحوّل فعلاً من الصراع إلى التواطؤ، أم إلى تواجد وتعايش الإثنين معاً؟ فإذا كان هذا التحوّل ممكناً على صعيد معين، كما

---

(١) أنظر نيكسون في المرجع المذكور أعلاه: *Le Mythe de la paix*, pp.4 et 153.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٠ و٤١.

(٣) أنظر إلى كتاب: R. Bosc, *Gueres froides...*, *op.cit.*, pp.213-215.

(٤) إن العبارات المستعملة مأخوذة عن الفرنسية: الحالة المدنية «Etat civil»، والثنائي الصديق العدو «Couple ami-ennemi».

أنظر إلى المرجع السابق مع التركيز على رأي تيودور ويبر الذي يطرح سياسة «المصالحة» كأسلوب سياسي لتمدين النظام العلائقي، وذلك، ص ٢١٦ و٢١٧.

يرى البعض، يبقى أن التعايش يظل لازماً بوجه عام، أو على الأصعدة المختلفة، والتواطؤ لا يزيل الصراع ولا يمس بجوهر الخصام في العمق، إنما هو أحد وجهي «الثنائي الصديق العدو». هكذا، وبغض النظر عن أسلوب وكيفية صنع القرار في السياسة الخارجية، وبالتالي في تطور العلاقات الدولية، بقي هذا الخصام المبني على التحدي والتصدي، وعلى الفعل ورد الفعل، هو في صلب العلاقات الأميركية السوفياتية في النظام الدولي الثنائي، ويمكن أن يعمّم، إلى حد بعيد، على العلاقات التعددية أو الإقليمية، كما على العلاقات بين الدول والفواعل الأخرى على مستويات مختلفة، كما على العلاقات ما بين الفواعل المتجانسة في طبيعتها، أو حتى المختلفة، وإن بتجسيدات ومقاييس مختلفة.

وختاماً لهذا الباب وفي إطار الكلام عن التنافس والخصام والتواطؤ، لا بد من الإشارة، وإن بإيجاز، إلى موضوع الصين في ظل ثنائية الزعامة الدولية، وبالنظر إلى المثلث الذي بدا، في وقت من الأوقات، وكأنه قد يسمح بتثبيت التعددية. إن العلاقات الدولية للصين الشعبية (الاشتراكية)، التي تطورت إلى تنافس مع الاتحاد السوفياتي، ما لبثت أن وصلت في ظل الخصام والصراع إلى شبه تواطؤ في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. إن مثل هذا التطور يمكن أن يكون قد عنى إمكانية الجمع بين التعاون والتنافس والخصام في آن واحد (كما ظهر حال الصين مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)، في ظلّ ما سمّي بالتعايش السلمي والانفراج. لكن طالما أن الوفاق أمر غير وارد أصلاً بالنظر إلى الاختلاف الجذري، أي الخلاف العقائدي أو العداء الدائم، يبقى التعايش السلمي (ومعه الانفراج) الإطار الوحيد الممكن. وإذا كان الوفاق غير وارد في هذا الإطار، يبقى الصراع وارداً إن لم يكن بشكل كامل، فعلى الأقل بأشكال محدودة، بالنظر إلى مصالح الدول والشعوب التقليدية والحديثة، كما بالنظر إلى القدرات التقليدية والحديثة أيضاً. لكن مطلع التسعينات يشير إلى إمكانية التوافق، وإن ضمن حدود، بين المصالح، على الأقل على متسوى الدولتين العظميين بالنظر الى المتغيّرات الرئيسة المستجدة.

الجزء الثاني

التطوّر في العلاقات الدولية المعاصرة

إن الكلام عن التطور يعني في الأساس المرور من طور إلى طور، أي السماح بتعديل أو تغيير في حالة الشيء أو الأمر المقصود. وبالتالي، لا بد من أن يعني الكلام عن التطور تحوّلات أساسية وجذرية في حال أو طبيعة الأمر موضوع البحث، وهو هنا العلاقات السياسية الدولية بالطبع. ترتبط مشكلة التحديد عامة في تأريخ أو تحليل التطور بهذا الاعتبار بالدرجة الأولى. ثم لا تلبث، في درجة ثانية، أن تظهر مشكلة التداخل، بالرغم من المرور من طور إلى آخر، وبالرغم من الكلام عن تحوّلات، بحيث إنه تبقى هنالك عناصر مستمرة تجعل التمييز والفصل التامّين مستحيلين. يضاف إلى هذا كون التقسيم إلى مراحل هو، كالتصنيف، عملية صعبة وغير جازمة وغير مطابقة تماماً للواقع، بحيث إن الفصل مصطنع، ويبقى كذلك مهما حاول الباحث أو الدارس التشبث بواقع الأمور دون التفريط بمضامينها وأبعادها الرئيسة. في كل الأحوال، وبالرغم من صعوبة هذه العملية، يبقى الباحث مضطراً للقيام بها لتحديد مجال بحثه، ثم للتنقيب والبحث في الظاهرات الأساسية المتعلقة بهذا المجال، وبالتالي لتحليل هذه الظاهرات بجذورها وتجسيداتها بعمق. وبالفعل إن التحليل يشترط أصلاً التجزئة والفصل بين العناصر المكوِّنة، أو الحالات، لتسهيل عملية الدرس والتعمق في الأمر.

يجد الباحث نفسه عامة، وبنتيجة هذه الضرورة، مضطراً للقيام دوماً بعملية التجزئة والتقسيم، عمودياً وأفقياً، لموضوع بحثه مهما كانت طبيعة هذا الموضوع. ويمكن أن تصل هذه العملية إلى حد التفتيت بشكل يختلط فيه العمودي والأفقي. وعند هذا الحد، قد يصل الباحث إلى نتائج نظرية تصلح على مستوى الظواهر العامة، لكنها تبقى مهدّدة بالعجز، وحتى بالتحجّر أحياناً، عند المطابقة مع الواقع.

ولا بدّ في هذا النطاق من اختيار منهجية بحث وتحليل، ثم منهجية تنظيم وعرض نتائج هذا البحث. لا بد من الإشارة إلى صعوبة العمل ضمن هذه المنهجية المزدوجة، نظراً للموضوع نفسه. فإن تطور العلاقات الدولية المعاصرة هو بمثابة حركة مستمرة للنشاط الدولي على اتساع العالم، وفي زماننا بالذات الذي يختلف كثيراً عن الأزمنة السابقة الأخرى. لقد سبق وعولجت،

وإن بسرعة مفرطة، مشكلة النظريات والمنهجيات في البحث والتحليل عامة، وبالتالي يبقى عرض النتائج في الأجزاء التالية. وهنا تأتي مواجهة مشكلة التنظيم والتحديد العملي، بمعنى أنه لا يمكن الكلام عن تطور بعيداً عن الناحية الزمنية التي يمكن اعتبارها هنا بمثابة الاتجاه العمودي. ولا يمكن الكلام عن حالة معينة، إلا ضمن مجموعة من الحالات التي تشكل في الواقع الوضع الدولي، في وقت من الأوقات، وهذا ما يمكن اعتباره هنا بالاتجاه الأفقي. لكن لا بدّ من التنبيه إلى أنه لا يمكن حتى الفصل بين العمودي والأفقي بنتيجة تداخل الحالات المختلفة، عبر الزمن، ضمن الحركة المتكاملة. وهذا يعني وجود مشكلة منهجية وهي: أي نهج هو الأفضل، هل هو العرض التاريخي التقليدي بتسلسله، أم المفهمة (أو التذهين)، والتصنيف، وتحليل الظواهر مع احترام حركة التطور قدر الإمكان؟ إن العرض التاريخي يبقى ضرورياً لإظهار اتجاه وسرعة التطور والأحداث التي تكوّنه. أما التذهين والتصنيف فهما ضروريان للغوص في فهم المواقف والظواهر، من حيث جذورها وتجسيدها، كما للمقارنة في ما بينها.

وهنا يتبين أنه من الواجب التعامل مع هذين النهجين في آن واحد، ولأكثر من سبب. لفهم أسباب ما يحدث في الفترة المعاصرة على الساحة الدولية من تشابك وترابط في المواقف والأحداث، لا بد من العودة إلى فهم نظرة وأهداف الأفرقاء المعنيين، وبالأخص الفواعل الأساسية على الساحة. ولفهم هذه الأمور والمصالح المترابطة والتي تتجسد بأشكال مختلفة، لا بدّ من العودة إلى التذهين، أو على الأقل إلى تفسير وتحليل أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع العلاقات الدولية المعاصرة. ولا بد أيضاً من المقارنة ما بين أبعاد هذه المفاهيم الأساسية، مع محاولة تصنيف مقارنة حيثما يبدو ضرورياً، أو حيثما تيّسر ذلك. لكن يبقى الارتباط بتجسيدات هذه المفاهيم، أعمالاً ومواقف وأحداثاً، وبالتالي لا يمكن الخروج من إطار تركيز الأمور في إطارها الزمني الذي يفرض علينا اعتماد العرض التاريخي للحالات أو التطورات الأساسية. إن هذا العرض لا يعني سرد حوادث، إنما تحليل مجموعات من الأحداث تجتمع في تجسيد ظاهرة أو موقف، وإظهار ترابط عناصرها الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، في طور معيّن، أو في فترة زمنية محددة.

أخيراً، وفي إطار مسألة التحديد الزمني تبقى مشكلة لا بد من طرحها هنا. إنها معالجة تطور العلاقات الدولية بشأن فترة زمنية قريبة جداً إلى حد معايشة بعضها، أو على الأقل انعكاساتها المباشرة والقريبة. إن هذا الموقع الزمني يحول دون تلك المسافة من الزمن التي تسمح باتضاح الرؤية، وبالتمييز ما بين الحالات المختلفة تمييزاً كافياً وجازماً، أو بوضع الفواصل وإظهار المحطات التي تسمح بالكلام عن انتقال من مرحلة إلى أخرى. إن فترة قصيرة وغنية كالتي يتم التعامل معها وبالنظر إلى المراحل التاريخية بمعناها العام والواسع ما تزال بمثابة فاتحة لمرحلة، أي ربما فاتحة للعهد النووي مثلاً. . . ومع هذا توجد، ضمن هذه المرحلة على قصر مسافتها، إنما نظراً لغناها وشموليتها، حاجة إلى التقسيم ووضع الفواصل، على الرغم من الاعتقاد بأنها بنسبة كبيرة مصطنعة. أما سبب هذه الحاجة فيكمن في محاولة توضيح وتبسيط الصورة المنويّ الوصول إليها ثم إعطاؤها عن واقع العلاقات الدولية. ربما كان في هذا التبسيط بعض ملامح التحوير للواقع، أو الكثير من المس بشموليته وكونيته، ولكن لا مجال لإعطاء صورة واحدة كاملة شاملة،

ولا بد من التفصيل على الرغم من الجـانب السلبي لذلـك. يمكن التنبيه إلى الأمـر، في كل الأحوال وقدر الإمكان، عندما يتبيّن أن لـذلك ضرورة، مـع الإشارة إلى المشكلة في حينهـا.

هكذا، عند التقسيم إلى مراحل، لا بد من التساؤل في ما إذا كان هنالك توافق من قبل المعنيين من فواعل أساسية حول هذه المراحل، وفي ما إذا كانت المفاهيم تتفق مع هذه المراحل، وإلى أي حد. وأخيراً، لا بد من التنويه، في كل الأحوال، بأن الاهتمام يشمل حقبة دامت حوالي نصف قرن، أي منذ الخطوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى بـوادر التعديـل الجذري الظاهرة في السياسة السوفياتية وفي عدد من الدول الأوروبية، أي دول «الأسرة الاشتراكية». إن هذا التطور في هذا الجزء من العالم لا يعني دوله فقط، بل إنه، وبلا شك، ذو إنعكاسات مباشرة وعميقة على العلاقات الدولية ككل، وإن كان مـا زال، حتى سنة ١٩٩٠، من ضمن الثنائية الدولية. إن هذا التطور ترافق مع إنفـراج يبدو واسعـاً بشكل خـاص على مستـوى الدولتـين العظميين، أو، على الأقل، هو يعتبر الأوسع بين الانفراجات التي سبق وشهدتها الساحة الدولية. لكن، يبقى السؤال مطروحاً عمّا إذا كان بالإمكان، على صعيد المنهجية العلمية، الكلام عن نهاية مرحلة. يمكن القول هنا، وبقدر ما تسمح وسائل وأدوات الرؤية الحالية، إنه توجد بالفعل بوادر مرحلة جديدة: بوادر ثورة في الاتحاد السوفياتي وفي دول ما كان يشكّل الأسرة الاشتراكيـة في أوروبا، وبوادر نهاية الصراع الدولي الثنائي، وبداية التطور السلمي. بالفعل، إن أحداث العالم الإشتراكي ابتداءً من سنة ١٩٨٩ تدل على أن النظام الدولي المعاصر مشرف على تعديل مهم، وبالتالي إن المرحلة موضوع الدراسة اكتملت أو هي قيد الاكتمال.

وتأتي في الأقسام والفقرات التالية محاولة لمعالجة المفاهيم والمصطلحات، مع ما يقابلها على الساحة الدولية، واقعياً وفكرياً. من هذه المقومات والمفاهيم ما يتعلق بالمراحل، ومنها ما يتعلق بصلب طبيعة العلاقات الدولية. ويأتي الاهتمام الأوسع بما يخص المراحل، بالنظر إلى أن المنطلق هنا، ليس سياسياً، إنما هو تاريخي وسياسي في آن واحد.

القسم الأوّل
في مقوّمات تطوّر العلاقات الدولية المعاصرة

إن مقوّمات العلاقات الدولية المعاصرة تندرج في فئتين أساسيتين. الفئة الأولى هي عبارة عن المقوّمات المادية، وفيها العسكري، والتقني، والاقتصادي، وهي مترابطة في ما بينها، بدرجة كبيرة، وتشكل بالتالي القاعدة الثابتة التي تنـطلق منها وبـواسطتهـا العلاقـات الدوليـة عامـة، وبالأخص في أيامنا. والفئة الثـانية تتشكـل من معطيـات وعناصر نفسيـة مؤثرة، مثـل الخوف المتبادل، أو الرعب النووي الشامل ومعه الردع المتبادل، بالإضافة إلى الأمل بالسلم العام. إن هذه المقوّمات تحتوي في صلبها الإيجابيّ والسلبيّ، مادياً ونفسياً. ومن ضمن هذه المقوّمات تعزيز القدرات من أجل السيـطرة وإحلال السلم، أو من أجـل المجابهـة والحؤول دون فرض سلم

الآخرين. وفي الوقت ذاته، إن الكلام عن المقوّمات هنا لا يمكن أن يأتي بغض النظر عن تقويم لدورها في مصير النظام الدولي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وربما يبقى هذا النظام بمثابة المقوّم الأول والأشمل على الإطلاق.

لقد سبق الكلام عن النظام الدولي الذي قام، بتوافق بين الكبار، على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول كافة، مع التمييز بين المسؤولين عن إنشاء وقيام هذا النظام، والمساهمين في تركيبته، وذلك من خلال الحق في نقض ما لا يوافق عليه كبار المسؤولين عن النظام[١]. إن هذا المقوِّم المميِّز لمسؤوليات الدول، وبالتالي لحقوقها وواجباتها، يبقى ثابتاً إذا ما أُخذ بحد ذاته. لكنه، في الواقع، وبالرغم من ثباته كدعامة للتطور الهادىء والإيجابي، يحتوي في ذاته قدرة فرملة التطور، أو حتى قدرة إعطاء التطور زخماً أو منحىً غير متوقعين، أو ربما حتى غير طبيعيين من حيث السرعة والإتّجاه. وفي كل الأحوال، يبقى أن الفريق المضطلع بهذه المسؤولية، ضمن هذا المقوِّم، هو الذي يحدد السرعة والإتّجاه والحركة بكاملها، أي التطوّر، نوعاً وكيفاً وإتجاهاً وسرعة.

١ ـ المقوّمات المادّية:

تحتلّ هذه المقوّمات، بطبيعتها كما بفاعليتها، موقعاً رئيساً في التطور الدولي في معظم مجالاته. ويأتي على رأس هذه المقوِّمات كلٌ من المقوّم العسكري والتقني والاقتصادي.

أ ـ المقوّم العسكري:

إن هذا المقوّم يفرض نفسه على العلاقات الدولية مؤثراً في خط سيرها، كما في طبيعتها بالذات. إنه هو الذي جعل، بالدرجة الأولى، من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، الدولتين المنتصرتين بعد قهر العدو المشترك عسكرياً. إن أعداد الجيوش وعتادها وقدرتها على القتال تبقى أساساً في تقويم قدرة الدول، وبالتالي الأفعال وردود الفعل عليها بين هذه الدول. والعسكري لا يقف، في أيامنا، عند العديد، بل يتعداه إلى السلاح. وكثيراً ما ظهر ميل إلى تجاهل العديد لمصلحة السلاح نفسه. يعود هذا إلى الأسلحة الحديثة والمتطوّرة التي تظهر طاغية في فاعليتها على فاعلية الجيوش وعتادها التقليدي في ساحة معركة تقليدية. لكن هذا التجديد والتطوير لم يُلغِ بالطبع دور الجيوش والعديد، إنه ما يزال لهذه الأخيرة موقعها في الستراتيجيات في الوزارات المختصة التي تحوّلت في هذا العصر من «وزارات حرب» إلى «وزارات دفاع». إن الدول الكبرى والصغرى تعمد إلى مبدأ الدفاع عن ذاتها وعن مصالحها بالقوة العسكرية، أو، على الأقل، هي تعمد إلى مبدأ التلويح بالقوة. وفي الحالين يجب أن تتأمّن هذه القوة في الأساس. فأكثر الستراتيجيات العسكرية تطوراً ما تزال تحفظ للقوة العسكرية التقليدية مكانة مهمة، على الأقل بالنظر إلى أدنى درجات سلّم النزاع، أي كما يمكن أن تكون عليه الحال في إطار ما يسمى «بالرد المرن»، في الستراتيجية الأميركية، الذي يقول بتصاعد النزاع من التقليدي إلى

(١) أي ما هو معروف عملياً بحق ممارسة الفيتو من قبل الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن الدولي.

النووي الأكثر تطوراً على مراحل متدرجة. وكذلك بالنسبة للاتحاد السوڤياتي الذي حافظ أكثر على قيمة القوة التقليدية، بالنظر إلى موقعه وإلى إمكانات أو فرضيات «الحروب المحدودة» في أوروبا، أو في آسيا. وما تزال هذه القوة التقليدية تشكّل الركن الأساسي لمعظم الدول الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة. لكن القوى العظمى لم تعد تكتفي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالقوة التقليدية التي أصبحت تعتبر قوة السلم والتعايش السلمي، وليس قوة الحرب (أو «الدفاع») بما يخصها هي بالذات، بحيث إن قوة الحرب، على هذا الصعيد، أصبحت القوة الآلية المتطورة النووية. إن الحرب على هذا المستوى تكون، على الأغلب، نووية في حال حصولها. بينما الكلام عن عدم تسريح الجيش الأحمر السوڤياتي غداة الحرب العالمية الثانية، أو بالأخص عن تجنيد أكبر عدد من القوات في الولايات المتحدة الأميركية في ظل حرب كوريا، إنما هي دلائل على فاعلية القوة التقليدية في ظل السلاح المتطوّر، على الأقل، في بعض المراحل والحالات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الكلام عن القوة العسكرية التقليدية والنووية يعني بالأخص القوى العظمى، لأن الدول الأخرى ما تزال تعتمد خاصة على التقليدي، وطالما أنها هي المعنية الأولى والمباشرة بالصراعات الدولية والإقليمية حتى الآن، ما تزال هذه القوة هي الأهم عملياً. وحتى عندما تشارك الدول العظمى في الصراعات الإقليمية والمحدودة، تبقى مشاركتها على هذا الصعيد، كما كانت حال ما يناهز الخمسمئة ألف جندي أميركي في ڤييتنام أو المئة ألف جندي سوڤياتي في أفغانستان، أو كما هي حال التواجد العسكري في المناطق الحساسة جداً، مثل القوات الأميركية الأطلسية في ألمانيا الغربية، أو القوات السوڤياتية الوارسوڤية في بعض دول أوروبا الشرقية (والتي بُدِيءَ بسحبها مع مطلع التسعينات).

ب ـ المقوّم التقني:

يبقى هذا المقوم الأساس في خدمة معظم المجالات والنشاطات، من العسكري والاقتصادي إلى الاجتماعي والثقافي. فإن القوة العسكرية، حتى التقليدية منها، هي مدعومة بالسلاح المتطوّر بفضل التقنيّة الحديثة، كما أنها تحظى بالأخص بحماية هذه المظلة النووية التي وفّرتها لها هذه التقنية. بالفعل، إن التقنية الحديثة خدمت بشكل خاص تطوّر القوة العسكرية في كل المجالات، وعلى مختلف الأصعدة. فإن برامج الأبحاث المتطوّرة، التي تهدف إلى استنباط أو تطوير تقنيات عسكرية جديدة، تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات الحكومات المعنية والقادرة على ذلك. إن التقدم التقني السريع الذي يدخل في إطار التقدم الحضاري، والذي يخدم التقدم الاجتماعي والثقافي والصحي. . ، يخدم مباشرة، وفي الوقت ذاته، وربما بالأخص، القوة الضاربة وبموازاتها القوة الدفاعية. فالتطور التقني هو في أساس مجمل الأسلحة الفتّاكة التي تعتمد عليها القوى العسكرية الكبرى. إن التقنية الحديثة هي في أساس ما يسمى بالسباق إلى التسلّح المعاصر، أي أنها بتقدّمها تسمح التقنية للمعنيين بالإسراع في التنافس في الاكتشاف والتصنيع والتسلّح، بهدف تسجيل الانتصار وسبق الآخرين (أو الآخر بالأحرى). ولا يمكن، في كل الأحوال، فصل التقدّم التقنيّ عن القدرة العلميّة والقدرة الاقتصاديّة اللتين تشكّلان الأساس الضروري. هكذا، إن القدرة العسكرية التي تشكّل أساساً حتمياً لاتجاه تطوّر العلاقات الدولية، عبر الحروب العديدة العالمية

والإقليمية، تبقى صاحبة الكلمة الفصل في شأن مستقبل هذه العلاقات، حتى في حال اعتُبرت عند مستوى القمة أنها قد أصبحت بمثابة سلاح دبلوماسي أكثر ممّا هي سلاح قتالي تدميري. هذا مع العلم أن التقنيّات أصبحت أساساً متيناً للستراتيجيات الكبرى إلى جانب الركائز الأيديولوجية. وضمن هذه الستراتيجيات الموضوعة لحرب قاضية على أحد الفريقين الأساسيين، يبقى أحد المقاييس، وهو العسكري ببعده التقني البحت، متعلقاً باستعمال السلاح النووي أو عدم استعماله. وهنا يغلب الظن بأن هذا السلاح مؤهل للاستعمال طالما أن الحرب هي حرب القضاء على الخصم، حتى في ظل عدم حتمية الحرب[١].

لقد تميّز هنا الجانب العسكري على سواه في دور وأهميّة المقوّم التقني، وهذا يعود، بشكل خاص، لفاعليّة هذا الجانب في العلاقات الدولية، لكن هذا لا يعني أنه الأهم بالمطلق أو الوحيد. فكما ورد في البداية، إن هذا المقوّم برز في الأساس لخدمة كافة المجالات والنشاطات البشرية العصرية. فهو الركيزة الأساسية للعلم الحديث (أو العلوم)، كما للاتصال والمواصلات، أو للحياة العصرية اليومية، والحاجات الصحية والطبية... وبالفعل، إن المجتمعات الدولية اليوم تبحث، وإن على مستويات مختلفة، عن كيفية التحكم بالتقنية الحديثة (أو ببعض فروعها)، بغية بناء مجتمعات متطورة قادرة على مجابهة المستقبل مادياً وحتى ثقافياً. وكذلك تبقى العلاقات ما بين الدول، أو المؤسسات، قائمة بحد ذاتها، وبنسبة كبيرة، على ما توفره لها التقنية الحديثة من وسائل وأدوات. إنها تساهم، في الواقع بصورة مباشرة، في تطوّر هذه العلاقات. فهي تساعد على تقريب المسافات بشكل مذهل، كما أنها تساعد على إزالة العوائق الطبيعية بنسبة كبيرة، وبالتالي إنها تساهم في التقريب ما بين الشعوب والحضارات، وتسهل التقاء الحكام والمسؤولين وتعميم المعرفة. إن هذا الأمر يسمح بتسريع التطوّرات والتقاء الحضارات والمصالح، وفي الوقت ذاته، يسمح في المزيد من الصدامات والأزمات وتصعيد المواقف السلبية. إن التقنية، التي تتيح المجال واسعاً أمام تقدم إيجابي للعلاقات البشرية والدولية وعبر الدولية، تسهل في الوقت ذاته التطوّر السلبي لهذه العلاقات.

إن العالم أصبح واحداً بفضل تقنيات الاتصال والجمع والمعرفة. أي أن العالم أصبح، ولأول مرة في التاريخ، ساحة واحدة يمكن تقنياً معرفة ما يجري في أي نقطة منها، بأسرع وقت ممكن، وحتى يمكن القول في نفس الوقت تقريباً لحصوله. أصبح بالإمكان التعاطي مع أنحاء العالم المختلفة بفضل التقنية الحديثة. لكن التأثر والتأثير، الحاصلين بنتيجة هذا الاتصال، يمكن أن يكونا سلبيين ويساهما في أن يعني التطوّر تأزماً ومزيداً من الصراعات. إن رمز الاستعمالات الإيجابية لهذه التقنية، على صعيد العلاقات الدولية، كان في إقامة الخط المباشر ما بين الكرملين والبيت الأبيض (التلفون الأحمر)، في أوائل الستينات، للاتصال بين الزعيمين، السوفياتي والأميركي، في حال وجود خطر العودة إلى السلاح على مستوى القوتين العظميين، وهذا بهدف تلافي الإنجراف أو التصعيد. لكن، في الوقت نفسه، إن هذا الأمر يخفي وراءه أهم الإنجازات

---

(١) نجد توضيحاً لعدد من النقاط الأساسية النظرية والعملية في الستراتيجيتين الأميركية والسوفياتية في الكتاب المختص: H. Paris, *Stratégies...*, *op. cit.*

السلبية للتقنية الحديثة، أي السلاح المدمِّر المتوفر في قبضة كل من القوتين. ومن جهة أخرى، وفي مجال الإنعكاسات السلبية لأكثر الإنجازات التقنية المتطوّرة السلمية والثقافية بحد ذاتها، لا بد من ذكر وسائل الإعلام الحديث. إن هذه التقنية تسمح، على سبيل المثال، عن طريق وسائل الإعلام، بتأليب الشعوب، وتشجيع الثورات، وخلق مناخات الصراع الداخلي والدولي على السواء. إن هذا الإنعكاس أصبح أحد أهم الظواهر الحديثة في الواقع الدولي المعاصر، كما هي الحال عبر وسائل الإعلام الإذاعي التي تعتمد عليها بعض القوى والدول لاختراق حدود دول أخرى، سلمياً في الظاهر، لكن سلبياً في الواقع، في إطار ستراتيجية مواربة أثبتت فاعليتها[١].

ج ـ المقوّم الاقتصادي:

إن المقوّم الاقتصادي يحتلّ بلا شك الموقع الرئيس في تحديد مكانة الفواعل على الساحة الدولية، كما في تحرّك تلك الفواعل، وفي التعاون، أو التحكم، أو الضغط. فكلّ التطوّرات الدولية تبقى مرتبطة بالقدرة الاقتصادية للفواعل المعنية، وبالتالي العلاقات الدولية. هكذا، إن العسكري، كما التقني والاجتماعي وغيرها من المجالات تظلّ محكومة، إلى حدّ بعيد، بالمعطى الاقتصادي لشعب ما، أو دولة ما، أو مجموعة من الشعوب والدول.

تشكِّل القدرة الاقتصادية العصب المركزي والأساسي في قدرة الدول، وبالتالي في مجال، ومستوى، وطبيعة تعاملها في ما بينها. إن هذه القدرة هي التي تسمح بوجود الفروقات الشاسعة الحالية ما بين الدول «المتطوّرة» والدول «الفقيرة»، وبالتالي تجعل العالم منقسماً، على الأقلّ، إلى اثنين سُمّيا «بالشمال» و«الجنوب». الأول هو الغني، والثاني هو مجموعة الدول الفقيرة والتي تأتي من ضمنها الدول الفقرى، بالنظر إلى وضعها الاقتصادي المتدني إلى أقصى الحدود. إن هذا المفهوم، وهو الأساس الأول لهذا التباين الصارخ ما بين قدرات الشعوب والدول المعاصرة، كان منطلق البحث عن «نظام دولي اقتصادي حديث»، لكن بدون إنجازات ملموسة على هذا الصعيد. إن وجود المعطيات الاقتصادية والقدرة على استغلالها وتوظيفها ليسا دوماً مؤمَّنين معاً للشعوب والدول، وبالتالي تستمد العلاقات الدولية المعاصرة بعض مميزاتها من هذا الواقع بالذات. فإن عدم التوازن يساهم في تزايد غنى الدول الغنية وفي فقر الفقيرة منها. وبالتالي إن عدم التوازن هذا بدا قادراً على زعزعة النظام الدولي إلى حد جعل مسؤولين وباحثين يخشون مثل هذا الأمر، ويحاولون تصحيح الوضع، أو بالأحرى وضع تصوّر لذلك، لكن بدون نتائج تذكر بعد حوالي العقدين من وعي هذا الواقع[٢]. هكذا، إن الحياة الدولية بمجملها تبقى عرضة لتأثيرات المقوِّم الاقتصادي في هذا المجال.

كذلك يجدر التذكير بأن القدرة الاقتصادية تشكّل الركيزة الأولى في تطوير التقنية كما في تدعيم القوة العسكرية على مختلف الصعد. وبالتالي إن التطور في العلاقات الدولية يتأثر مباشرة

---

(١) لقد سبق وأشرنا إلى موضوع البث الإذاعي الذي تعتمده بعض الدول، وخاصة منها الدول الكبرى، وبعض القوى الدينية أو السياسية.

(٢) على غرار مجموعتي روما وباريس: «Club de Rome» و «Groupe de Paris»

بالإمكانات الاقتصادية وموازينها بين مختلف الدول، أو القوى الفاعلة على الساحة الدولية، من مؤسسات وشركات تمتدّ عبر الدول. وتشكّل كذلك القدرة الاقتصادية أداة ضغط، وليس فقط وسيلة تمويل. إن الإمكانات المستغلة في تمويل التقنيات والقدرات العسكرية تتجسد في أرقام ونسب مخيفة، لكن تلك المستغلة للضغط، أو التشجيع، والتي لا تظهر دوماً بأرقام واضحة، يمكن أن تكون كذلك مذهلة. يمكن التذكير ببساطة بأن الولايات المتحدة الأميركية التي برزت الأقوى على الساحة الدولية، إنما اعتمدت قوتها بالدرجة الأولى على إمكاناتها الاقتصادية، خاصة في أثناء الحرب العالمية الثانية، أو ما بعدها مباشرة، بحيث لعبت دوراً حاسماً في تطوّر مصير الحرب كما في مسيرة السلم.

٢ ـ المقوّمات النفسية:

أمّا بخصوص المقوّمات النفسية للتطور الدولي المعاصر، فإنها بلا شك فاعلة عبر الشعوب والحكومات. وأهم هذه المقوّمات يبقى في أيامنا الخوف والرعب، إلى جانب الأمل والطموح، وكذلك المؤثرات العميقة.

أ ـ الخوف و«الرعب النووي»:

إن الأحقاد التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ما لبثت أن أفسحت المجال أمام مزيد من الخوف عند الشعوب، الممزوج بالطموح عند الحكومات والمسؤولين. إن الخوف من شبح الحرب، ومن السلاح الفتّاك، ومن طروحات وطموحات مستجدّة، جعل الأجواء الدولية «مكهربة» إلى حد إمكانية حصول أي احتكاك يشعل نار حرب جديدة بأدواتها وأساليبها، وعالمية شاملة في أهدافها وأبعادها. إن هذا الخوف الشامل جعل المسؤولين وعدداً من الشعوب يشعرون ويتصرفون كما لو أنهم يمرون عبر منطقة عواصف، أو «منطقة توتر خطيرة»[1]. فتشنج العلاقات الدولية ارتكز بنسبة كبيرة على هذا الخوف الذي جعل الفرقاء يبحثون، كل من جهته، عن المخرج، أو الوسيلة التي تقضي على أسباب وظروف الخوف. هكذا كانت التجمعات والتحالفات قاعدة للتعاون من أجل درء المخاطر المحيطة. وهكذا كانت السلبية والهجومية في المواقف والفعل ورد الفعل. وهكذا كان الخوف من العودة الفعلية إلى الحرب، أو على الأقل الإنزلاق إليها، وما زال الخوف على هذا الصعيد فاعلاً في النفوس، وربما هو الذي كان في أساس البحث عن تعايش سلمي يثبّت التنافس السلمي، قاعدة للتعامل في ظل الصراع، بدل التأزم والاقتتال. إن الخوف تزايد، وكذلك تأثيره، باتجاه تلافي مخاطر الحرب والوقاية منها، كما حصل في أوائل السبعينات مع تصاعد القدرة التدميرية لدى الأفرقاء المعنيين. ويسجل كذلك خوف المسؤولين من تحمّل مسؤولية حرب نووية، في الوقت الذي تأكد لهؤلاء عدم قدرتهم التقنية والعملية على حماية بلدانهم

(١) إن عبارتي «مكهربة» و«منطقة التوتر الخطيرة» مأخوذتان عن ليونيد بريجنيف، وقد وردتا في خطاب له في حزيران ١٩٧٣، وفي وصفه للأجواء التي سادت الحرب الباردة التي يعتبرها بالمناسبة «قيد الزوال» والتي هي أشبه «بالكهرباء التي تسبح في الأجواء».

وشعوبهم وحتى الحضارة البشرية(١).

بالفعل، لقد أعطى ما سمّي «الرعب النووي» بعداً إضافياً وجديداً للخوف، بالرغم من كون الظروف تطوّرت لمصلحة أجواء أكثر استقراراً بعد انقشاع الغيوم الملبّدة، وانحسار الجليد، والكلام عن تعايش سلمي وعدم حتمية الحرب. إن الرعب النووي شمل العالم وجعل الشعوب والمسؤولين والباحثين يترقّبون التطوّرات والتحركات المنذرة بحصول الحرب العالمية الثالثة. هكذا، مع أواخر السبعينات وبداية الثمانينات مثلاً، ظهرت وبكثافة الكتابات (مقالات وكتباً) التي تضع سيناريوهات، أو تعرض تصوّرات، لكيفية حصول هذه الحرب(٢). واستمرّت الدراسات العلمية تنشر حول موضوع إنعكاسات هذه الحرب الممكنة على الإنسان، وكافة الكائنات على الأرض، وحتى الأرض نفسها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه النتائج تبدو رهيبة. في كل الأحوال، وبالرغم من خلق «النادي النووي»، ومحاولة حصر عدد الدول التي تملك هذا السلاح تلافياً لهكذا حرب أو للانزلاق إليها، وبالرغم من الاتفاقية الوقائية الأميركية السوڤياتية، تبقى فرضيات حصول هذه الحرب، خطأ تقنياً، أو سوء تقدير، أو عملاً جنونياً... وبالتالي يبقى الرعب النووي الشامل قائماً ومخيّماً بظله على النفوس، وإن خفّت حدته، أو إن وجدت التبريرات المنطقية الكافية لدرء خطره. وبالفعل، تبقى الحروب المحدودة، حيث يمكن استعمال هذا السلاح بشكل محدود، على الأقل جغرافياً، هاجس بعض الدول والشعوب، مثل الدول الأوروبية التي أخذت تخشى، منذ أوائل السبعينات بالأخص، مخاطر هكذا حرب على أراضيها.

وفي مجال الخوف المتبادل والمعمَّم، ما لبث أن ظهر الردع، والردع المتبادل خاصة، سيد الموقف. لكن الردع لا يقضي على المخاوف من الحرب والحرب النووية، إنه يخفف من وطأة حصولها ويبعد أجلها. وإذا كان الردع، المعتمد في العلاقات الدولية، وبالأخص على مستوى الدول الكبرى، بشكل معلن أو ضمني، مطَمْئِناً، يبقى مفعوله بحكم المؤقت بانتظار قواعد سلم صحيحة وثابتة. وبالتالي، إن السلم القائم على الردع والردع المتبادل ليس سلماً حقيقياً، هذا في حال كان السلم من هذا العالم، خاصة مع التطوّر العلمي والتقني الحديث.

ب ـ المؤثِّرات العميقة:

تبقى هذه المؤثِّرات فاعلة في زماننا، كما في كل زمن، وإن بنسب مختلفة. إن المؤثِّرات التاريخية والثقافية، من معتقدات وتقاليد، ما زالت تلعب دورها في تطوّر وخط سير العلاقات الدولية. وربما كان بالإمكان الإشارة هنا إلى موضوع انتقال الأفكار الذي عولج بالأخص، في صيف سنة ١٩٧٥، في إطار المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون(٣). لكن سرعان ما تبيّن أن الاتفاق

---

(١) نذكر على سبيل المثال الاتفاقية التي وقّعت في صيف سنة ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي حول «الوقاية» من الحرب النووية.

(٢) نذكر على سبيل المثال فقط كتاب قائد سابق لقوات الأطلسي:
Gl. Sir John Hackett, *The Third World War: A Future History*, Sidgwick-Jackson, London, 1978.

(٣) الاتفاق الذي انتهى إليه مؤتمر هلسينكي بتاريخ أول آب ١٩٧٥ بعد سنوات طويلة من البحث والتشاور في =

حول هذا الموضوع، أي الانتقال، أو بالأحرى الالتقاء بالنتيجة، يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً مهماً في تطوّر الأوضاع والظروف الدولية. هكذا اتّخذ بعض الرافضين للمبدأ والموقعين على الاتفاق التدابير والاحتياطات اللازمة للحؤول دون اتساع مجال الالتقاء لما فيه من مخاطر، بالأخص على صعيد بعث، أو على الأقل، تحريك بعض هذه المؤثرات. فالموقف السوفياتي من موضوع الاتصال، وتبادل الأفكار، وحرية انتقال الأفكار والأفراد. . .، حتى أواخر الثمانينات، هو دلالة واضحة على إمكانية تأثير هذه العناصر على أوضاع الدول، وبالتالي على العلاقات في ما بينها. وربما يكون الإثبات الأوضح على الإطلاق هو التأثير المباشر وغير المباشر الذي تم في هذا المجال، عندما حصل تعديل في هذا الموقف. إن هذا الإثبات يكمن في التطوّر المفاجىء على الصعيد الأوروبي الشرقي الذي لا بد له انعكاساته على الصعيدين، الأوروبي العام والدولي. وفي كل الحالات، وبالرغم من العقبات، يظل هناك مجال لثغرات، وإن ضيقة جداً، لالتقاء الأفكار، وبالتالي لفاعلية المؤثرات العميقة، إذ إن الحدود، في ما عدا الحالات النادرة، تبقى عرضة للنفوذية. وربما أمكن الإستئناس هنا بتأثير الثورة الإيرانية، منذ مطلع الثمانينات، في داخل الاتحاد السوفياتي، أي في الجمهوريات الإسلامية منه. وبالنسبة للحالات التي لا يخضع فيها الاتصال والالتقاء والتعبير لقوانين وإجراءات مانعة، تبدو هذه التأثيرات أكثر وأشد فاعلية ونشاطاً. هكذا يلاحظ أن «الحركات التحررية»، والتنظيمات الحزبية والدينية، والرأي العام. . . قد أصبحت تشكّل فواعل مؤثّرة في العلاقات الدولية المعاصرة.

إن هذه المؤثرات هي مقوّم فعّال في العلاقات الدولية، بحيث إنها تؤثر في الأجواء، أو بالأحرى هي أحياناً قادرة على خلق أجواء معينة، وبالتالي بإمكانها التأثير باتجاه الحرب أو السلم. والتأثير باتجاه الحرب لم يعد، في الواقع، على الصعيد الدولي العام مجرد القضاء على قدرات الخصم والاكتفاء بتلقينه دروساً، إنما القضاء على الخصم، أو على الأقل قد يعني الحرب القائمة منذ سنوات، أي تلك الحرب التي تكمن في مجالات مختلفة، مثل الاقتصادية والنفسية[٢]. في كل حال، إن الكلام عن الحرب والحروب النفسية يتردد في معظم أنحاء العالم، وعلى المستويات المختلفة، المسؤولة والشعبية (مثل الشائعات والإرهاب. . .). لكن، في الوقت نفسه، يجب التذكير بأن الأمل هو أيضاً نفسي المصدر، وبالتالي هو محرّك فعّال في تطوّر العلاقات الدولية. فالأمل في إرساء قواعد السلم مثلاً يبعث إلى نسبة مهمة من الأفعال وردود الفعل، على الأقل، من أجل البحث عن السلم في نظام كوني واحد، أو في نظام متوازن القوى متوافق الأهداف. إن هذا الأمل هو في صلب طموحات الشعوب والدول. والوصول إلى اعتبار الحرب غير حتمية إنما يعود، بنسبة مهمة من حوافزه، إلى هذا الأمل.

= موضوع الأمن الأوروبي. المجموعة الثالثة من بنود الاتفاق اهتمت بالتعاون في المجالات الإنسانية مثل التبادل الثقافي أو بث الأخبار وتطوير الاتصال بين الناس. . .

(٢) انظر إلى رأي وتفسير ريتشارد نيكسون مفصَّلَين في كتابه: *La Vraie Guerre*.

القسم الثاني
في الحرب والسلم

إن الحرب والسلم يشكّلان مفهومين أساسيين وأسلوبين رئيسين في التعامل الدولي، وبالتالي في تطوّر العلاقات الدولية. منذ أقدم العصور، تعاملت الشعوب والكيانات المجتمعية المنظمة في ما بينها على أساس السلم والحرب، وتستمر العلاقات بين الدول والتجمعات المختلفة معتمدة على هذين المفهومين. لكن الانطلاق من هذين المفهومين، أو الاعتماد عليهما، لا يعني أن العلاقات تتجسّد دوماً وبالضرورة حرباً حامية أو سلماً كاملاً، فهنالك أوضاع بين بين، أي بين حالتين جذريتين. أمّا إذا كان التجسيد العملي الواقعي يحتمل التنوّع، أو الحالات المعقّدة، أو المخفّفة، هل يحتمل هذان المفهومان نفساهما هكذا تنوعاً وتخفيفاً؟

لقد حدّد القانون الدولي حالة الحرب، لكنه لم يحدد حالة السلم[١]. إن تحديد مفهوم الحرب ينطلق عندها من كونها «ظاهرة اجتماعية مَرَضية، وعنصراً من عناصر التغيير السياسي...». من الوجهة القانونية، تكون الحرب «قتالاً مسلحاً بين الدول، بهدف تغليب وجهة نظر سياسية، وفقاً لوسائل نظمها القانون الدولي». ويميز هذا القانون بين الحرب و«أعمال الثأر»، أو اللجوء إلى القوة «للمحافظة على السلامة العامة»، مع العلم أن التمييز يعتمد على معيار نسبي[٢]. لكن، هل تكون الحرب فعلاً «ظاهرة مَرَضية»؟ إن التاريخ يسجل الحرب وكأنها ظاهرة طبيعية واعتيادية، ومهمة جداً بالنظر إلى الاختلاف والخلاف بين الشعوب والدول وإلى محاولة كل منها تغليب «وجهة نظرها السياسية» أو «القومية»، أو تغليب مصالحها. فإذا كانت السياسة الخارجية تهدف إلى أقلمة المحيط مع مصالح الدولة، من الطبيعي أن تعمد الدول إلى تحقيق هذا الهدف، وعندما تلاقي صعوبات وعوائق مهمة، يكون «الهدف هو النية السياسية، بينما تكون الحرب الوسيلة»، وتكون «الحرب سياسية» لأنها نتيجة «لسبب سياسي» ونابعة عن «وضع سياسي». ويمكن أن يضاف أن الحرب ليست «مستقلة» بذاتها، وبالتالي إنها «ليست فقط عملاً عسكرياً، إنما هي أداة سياسية حقيقية، وهي استمرار لعلاقات سياسية، إنها تحقيق هذه العلاقات بوسائل أخرى». هكذا حدّد الحرب أحد أكبر الباحثين والمفكرين المختصين في موضوع الحرب، منذ بداية القرن التاسع عشر، أي الجنرال والفيلسوف والمؤرخ الألماني، كلاوسفيتز، الذي طبع بشكل واسع النظرة المعاصرة للحرب من حيث ربطها الوثيق بالسياسة. ولقد شاعت عبارته القائلة «إن الحرب هي مجرد استمرار (أو مواصلة) للسياسة بوسائل أخرى»[٣]. إنها في

---

(١) انظر على سبيل المثال إلى كتاب: شارل روسو، **القانون الدولي العام** (ترجمة)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، إنه يخصص الجزء السادس لبحث موضوع «الحرب والحياد».

(٢) المرجع ذاته، ص ٣٣٥، و٣٣٦.

(٣) انظر إلى الفصل الأول بالأخص وهو بعنوان «ما هي الحرب؟»، ومنه أخذت المقتطفات الواردة في النص أعلاه، وذلك في كتاب:
Carl Von Clausewitz, *De la Guerre*, éd.de Minuit, Paris, 1955,pp.51-69.

الواقع ظاهرة اجتماعية رئيسة. وبرأي البعض «إن الحرب هي الشكل الأنشط والأفعل لالتقاء الحضارات»، وإنها «أبرز أشكال مسلك الحياة الاجتماعية»[١]. ومن جهته، إن الإسلام يعتبر الحرب «ضرورة اجتماعية أو أنها شرّ لا بدّ منه»[٢].

إن الحرب هي من صلب العلاقات الدولية، بحيث إن الصراع يمكن أن يؤدي إلى الحرب، أي أن يُحَلّ الخلاف بالحرب التي تأتي بوضع، أو توازن جديد، يزيل الصراع المسبِّب. إن الحرب تهدف عملياً إلى أن يفرض أحد الخصمين (أو أكثر) على الآخر (أو الآخرين) إرادته بواسطة العنف، وبالتالي لا يمكن أن «يَحِلّ شيء في الحرب مكان النصر»[٣]. إن العنف والنصر هما بعدان ملازمان للحرب، أية حرب في تاريخ البشرية عامة. فإذا كانت الحرب من صلب السياسة والعلاقات الدولية، فهل بالإمكان الوقوف عند اعتبارها مجرد «ظاهرة مَرَضية»؟ أليست مفهوماً أساسياً، أو بالأحرى معطى أساسياً في العلاقات الدولية؟ إن الحرب هي بديل السلم، «فالعلاقات بين الدول تتضمن في جوهرها خيار الحرب والسلم»[٤]. هذا وإن الحرب، أو على الأقل شبح الحرب يبقى قائماً في العلاقات الدولية في حال السلم، حتى أنها شغلت الفكر البشري أكثر بكثير من السلم نفسه الذي يُفترض أن يكون الحالة الطبيعية الدائمة. وربما كان هذا الانشغال هو الذي جعل القانون يعتبر الحرب «ظاهرة مَرَضية» انطلاقاً من كون الإنسان يهتم بصحته عندما يكون مريضاً أكثر بكثير من اهتمامه بها عندما يكون معافى.

وبالنظر إلى كثافة الحروب في تاريخ البشرية، وإلى كثافة الاهتمام بشأن الحرب إبّان السلم والحرب على السواء. وبالنظر إلى كون الحرب تهدف إلى إحلال السلم، ربما أمكن التساؤل عما إذا كان السلم نفسه ليس سوى حالة فاصلة بين حربين؟ إن الاهتمام بالسلم يتكثّف في ظل الحرب، أو عند اقتراب شبح الحرب. هل السلم هو الحالة الصحيحة والظاهرة المجتمعية الطبيعية؟ إذا كان الأمر كذلك، لماذا طغت ظاهرة الحرب، خوفاً وعنفاً، في الحرب كما في السلم؟ وهل يكون السلم بالتالي هدفاً أو حلماً تبحث عنه الشعوب والدول حتى من خلال الحرب؟ ربما كان الجواب على كل هذه التساؤلات في العبارة الرومانية القديمة القائلة: إذا أردت السلم هيّىء للحرب. أو في موقف الإسلام الذي يدعو «للتحصّن»، أي إلى «السلم المسلّح»، في إطار دعوته إلى السلام[٥]. وبالرغم من عدم الوصول إلى تحديد واحد وثابت للسلم الحقيقي أو السلم المنشود، يبقى السلم مفهوماً أصيلاً في العلاقات المجتمعية والدولية العامة. إنما يبقى السلم

---

(١) انظر إلى كتاب: Gaston Bouthoul, *La Guerre*, P.U.F. Paris, 1983 (7ème éd.) pp, 5 et 6.

(٢) انظر إلى كتاب: محمد الصادق عفيفي، **الإسلام والعلاقات الدولية**، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص١٤٧، و١٤٨. لكن المؤلف يؤكد أن الحرب ضرورة للدفاع عن «المقدسات الأربعة» أي الوطن والنفس والمال والعرض.

(٣) العبارة شائعة وهي تعود إلى الجنرال الأميركي دوغلاس ماك آرثور على ما يُظن، وذلك في ظل حرب كوريا وخلافه مع الرئيس ترومن الذي رأى أفضلية حل الصراع بالتفاوض.

(٤) أنظر إلى كتاب: R. Aron, *Paix et Guerre...*, *op.cit.*

(٥) العبارة الأصلية هي باللاتينية: «Si vis pacem, para bellum»، وبالنسبة لموقف الإسلام، الرجاء النظر في كتاب **الإسلام والعلاقات الدولية**، المذكور أعلاه ص ١٦٥ و١٦٦.

بحاجة إلى مواصفات تحدّد قيمته، بينما الحرب تكتفي بتصنيفات لظواهرها. فنحن نجد أنفسنا مضطرين أحياناً للكلام عن «السلم الحقيقي» مثلاً، ولوضع شروط وأصول هذا السلم مع أمل تحقيقه أو الوصول إليه[١].

إن السلم هو الوجه الآخر للحياة المجتمعية. هكذا يكون الحرب والسلم بمثابة وجه هذه الحياة وظهرها. لكن يبقى السلم الوجه أو الصيغة «الأكثر هشاشة». حتى يمكن القول إن السلم يبقى «حالة مجتمعية»، في غياب تحديد إيجابي يحيط بالمفهوم، مقومات وأبعاداً[٢]. أما التحديد السلبي فهو الأكثر شيوعاً في النفوس والمواقف، كما في النصوص، وهو يقول إن السلم هو عكس الحرب. لكن السلم مثل الحرب، له بلا شك مقوماته. إن العالم، في أيامنا، يبحث عن هذه المقومات، أو هو ما زال يبحث عنها منذ القدم. ففي أيامنا، يبحث المسؤولون والباحثون أو المفكرون، على السواء، عن المقومات الصحيحة والقادرة على أن تؤدي إلى السلم بمعناه الواسع، أي العالمي.

إن مؤسسات البحث تتزايد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لبحث موضوعَي الحرب والسلم، لكن بالأخص السلم، مع التمييز في اختصاصات هذه المؤسسات، بالرغم من عدم القدرة في الواقع على الفصل بين الحرب والسلم بالنظر للعلاقة الوثيقة بين الاثنين في الأذهان، كونهما وجهين لأمر واحد[٣]. إن البحث عن مقومات، وأصول، أو مبادىء السلم، يعتمد في أيامنا على مفاهيم ومعطيات مختلفة، وبالأخص على القانون، أو الرعب، أو الردع، أو ضبط السلاح، أو الإنفراج، أو عدم الإنحياز، أو التطوّر[٤].

إن ميثاق الأمم المتحدة حاول وضع صيغة للسلم، ضابطاً المبادىء، ومحدداً الأصول والركائز، وموضحاً التدابير الفعّالة. لقد عيّن هذا الميثاق على رأس مقاصده «حفظ السلم والأمن الدولي»، وحاول توفير الظروف والممارسات والأدوات اللازمة لإحلال سلم دائم في العلاقات الدولية بعد هزتين عنيفتين[٥]. لكن المقاصد السلمية، التي أعلنها من كَـوَتهم الحرب العالمية الثانية، ما لبثت أن تشابكت مع مصالح الدول والأنظمة والشعوب، حتى أن شبح الحرب هو الذي حلّ على الساحة بدل السلم المنشود. إن البعض ذهب حتى إلى اعتبار أن «الحرب العالمية

---

(١) نلاحظ على سبيل المثل أن ريتشارد نيكسون يعنون كتاباً له «بالسلم الحقيقي» بادئاً إيّاه بالبحث «ليس عن السلم الكامل والأسطوري بل (الواقعي أو) الحقيقي»:
R. Nixon, *Real peace*, Little Brown and Compagny,Boston, 1983.

(٢) انظر إلى كتاب: Gaston Bouthoul, *La Paix*, P.U.F.,Paris, 1974, pp. 23-32,
حيث يلاحظ المؤلف عدم وجود تحديد واف للسلم ويحاول عرض بعض التحديدات الواردة أو الممكنة.

(٣) مجالا البحث معروفان باللغة الفرنسية بهاتين التسميتين: «Polémologie» أي علم الحرب، «Irinologie» أي علم السلم.

(٤) نذكر على سبيل المثال التركيز على القانون والرعب من بين عدة مبادىء من قبل ريمون آرون في كتابه:
R. Aron, *Paix et Guerre*..., *op. cit.*, pp. 161-168 et autres,
أو طرح عدة إمكانيات وفرضيات كما في كتاب: D. Colard, *Les Relations*..., pp. 94-161.

(٥) انظر إلى نص ميثاق الأمم المتحدة المؤلف من ديباجة ومئة وإحدى عشرة مادة موزعة على تسعة عشر فصلاً. وهو منشور من قبل إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

الثالثة بدأت قبل أن تنتهي الثانية»[١]، وبذا يكون هذا الميثاق قد أتى بعناصر صالحة لحلم بعيد المنال أو لحالة ليست من هذا الكون، أو على الأقل ليست من هذا العصر. إن اعتبار الوضع الدولي بمثابة حرب عالمية، وذلك لحوالي نصف قرن تقريباً، إنما يأتي بتحديد متجدد للحرب، بحيث إنه يحتوي في ذاته الحرب بمعناها التقليدي وشبح الحرب، أو ما عرفه عصرنا تحت تسمية الحرب الباردة. إن هذا التحديد جمع بين العنف والرعب، أي بين السلاح والتهديد به، وبين الحروب الإقليمية والتأزم الدولي.

يبقى الاهتمام الأساسي في أيامنا في النظر، في آن واحد، إلى مفهوم السلم وإلى طبيعة السلم المنشود، أو حتى إلى واقع السلم. فعلى الرغم من الكلام عن الحرب الباردة وعن الحرب العالمية الثالثة، يبقى السلم العالمي، بمضمونه التقليدي قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والمقصود بالسلم العالمي هذا هو عدم استخدام العنف والسلاح المتوفر بشكل واسع، أي بحدود عالمية شاملة. لكن هذا السلم ليس سلماً حقيقياً لأي شعب، أو لأيّة دولة، أو لأي نظام، وبالتالي ليس بالسلم الحقيقي بالنسبة للنظام العالمي، أي بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة الذي اعتبر الأمن مرادفاً للسلم. فالأمن الشامل في العالم لم يتحقق في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن السلم ممكن بنظر القوى والأنظمة التقليدية. إنه يعني السلم بين قوى متنوعة تتعامل بحسب القواعد الأساسية التقليدية للعلاقات الدولية، أي تأمين الحاجات الأساسية لمختلف الشعوب والدول. إن هذا السلم يحتمل تعدّد وتمايز الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إنه ممكن في ظل تقاسم الزعامة على مستوى الدول الكبرى، والحفاظ على التوازن بين هذه الأخيرة. وهو كذلك ممكن ضمن حدود وأصول المنافسة المضبوطة بين القوى والدول بحسب مراتبها وقدراتها. إن السلم يعني في هذه الحالة مجرّد اعتماد الحلول السلمية للخلافات الدولية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وهذا بحسب ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة بعد «مبدأ الأمن الجماعي» الذي قامت عليه عصبة الأمم، على إثر الحرب العالمية الأولى. يمكن أن يعني عندها السلمُ سلمَ القانون، كما بإمكانه أن يعني أيضاً سلمَ الكبار. فمع احترام مبادىء وأصول النظام الدولي، يكون سلم القانون واحترام الحقوق والحدود. ومع تقاسم الزعامة والمصالح والنفوذ، يكون سلم الكبار. إن هذا السلم هو عبارة عن سلم نابع عن علاقة المصالح بين الدول والمؤسسات والقوى، أي سلم تأمين الحاجات الأساسية بدون استعمال السلاح.

السلم كمفهوم هو، بنظر القوى والأنظمة الثورية الحديثة، سلم شامل ينبع من نظام كوني واحد. فإن السلم بنظر الماركسيين هو الشيوعية الكونية: لا يتحقق السلم العالمي إلا بكونية الشيوعية. أي بالقضاء على النظام أو الأنظمة الأخرى. «إن الإشتراكية والسلم لا ينفصلان» بحسب قول الزعيم السوفياتي خلال بعض الستينات وطيلة السبعينات، أي ليونيد بريجنيف، في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وذلك في الوقت الذي يشكّك فيه بأن

(١) الرأي هو لريتشارد نيكسون في كتابه المذكور آنفاً: *La Vraie...*، ص ٣٤ ـ ٣٧.

«تستطيع الرأسمالية أن تكون بدون اللجوء إلى العدوان أو إلى التهديد بالسلاح...»[١]. تكون عندها الاشتراكية (والشيوعية) الحل والمرادف للسلم الشامل والكامل والكوني. إنما يكون هذا بمثابة النظام الواحد، وربما سلم الأمبراطورية الكونية. فإذا اعتبر هذا الموقف نظرياً صحيحاً، وربما وارداً على الأقل بالنسبة لبعض العالم، هل تسمح التجربة البشرية خلال آلاف السنين، وطبيعة البشر، وبالأخص خصائص الشعوب والمؤثرات العميقة، بتحقيق هذه النظرة؟ أي هل أن تعميم النظام الواحد على الشعوب يمكن أن يعني زوال الخلافات، وتجانس المصالح، وانعدام المحيط الذي يميل كل شعب إلى أقلمته؟ ومن المنظور ذاته، هل أن تراجع الاشتراكية مع مطلع التسعينات يمكن أن يعني نجاح النظام الرأسمالي في السيطرة على العالم، وهل يكون هذا بمثابة تحقيق السلم العالمي على أساس النظام الواحد؟

إن الحرب والسلم يبقيان المفهومين الأساسيين في العلاقات الدولية على الصعيدين النظري والعملي، بالرغم من المواقف والتحديدات، أو التشكيك في الترابط بين المفهومين، أو في استقلالية كل منهما بحيث يكونان الحدّين اللذين لا يمكن أن يتلامسا. هل السلم والحرب يستطيعان في الحقيقة أن يتلاقيا؟ إذا كان التلاقي مستحيلاً نظرياً، إنه يبدو عملياً قابلاً للتحقيق، وإن جزئياً أو بالأحرى من خلال تحويلهما إلى أساليب أو إلى أطر لوسائل في التعامل الدولي. ربما أمكن هنا الاعتماد على بعض الحالات والظواهر المعاصرة مثل «الحرب الباردة» و«الحرب المحدودة» و«الحرب الأهلية» و«الحرب النفسية»، التي يمكن أن تشكل أطراً أو وسائل وأساليب من ضمن السلم. لكن هذا السلم ليس كاملاً ولا شاملاً بالطبع. ربما كان هذا في أساس ما تم التوافق على تسميته تعايشاً سلمياً. لكن اعتبار هذا السلم المشوب بالحذر والخوف والتشنج حرباً «كالحرب العالمية الثالثة»، ربما يسمح بالقول، وإن بحذر، بإمكانية الالتقاء الجزئي بين السلم والحرب، أي بين سلم غير كامل ولا شامل وحرب بوسائل مختلفة أي فيها العنف والضغط والتهويل وفيها السلاح والاقتصاد... هل يمكن بالتالي اعتبار التعايش السلمي بمثابة تعايش ما بين السلم والحرب مع تخفيف مواصفات ومقوّمات الإثنين معاً؟

فالعلاقات الدولية المعاصرة التي قامت على التعايش السلمي بين نظامين كونيين، يعتبر كل منهما نفسه قادراً على أن يؤمّن السلام الكامل والشامل، تجمع في الواقع بين بعض مقوّمات السلم وبين بعض ميزات الحرب. إن هذه العلاقات تقوم إذن على نوع من حال وسطى بين الحرب والسلم، أو بالأحرى على وضع معقّد يجمع بين حدّين متعارضين. يبقى أن العلاقات الدولية مضطرة لأن تستمر على هذا النحو طالما أنها قائمة على أسلوبين أساسيين ومختلفين، أي على نظامين خصمين حتى في حال ضعف التوازن (أو زواله) بينهما. إذن، الكل قبل بالتعايش السلمي حلاً مؤقتاً بانتظار «السلم الحقيقي»، إنما هذا السلم ليس واحداً بالنسبة للفريقين (أو الأفرقاء). لكن السؤال الذي لا بد من طرحه هو: هل الاتفاق على مفهوم يعني أهلية أكبر عند هذا المفهوم ليتحول أسلوباً عملياً؟ أي، طالما أن مفهوم الحرب هو الأقرب إلى الاتفاق عليه، هل تكون الحرب هي الواقع الأقرب، وأسلوب التعامل الدولي الأسهل؟، لكن ربما كان هذا الأمر نفسه هو

---

(١) من تقرير بريجنيف عن نشاط اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤.

الرادع المانع لاستسهال الحرب واللجوء إليها في ظل توازن القوى والرعب. أما بعد ضعف أو سقوط التوازن، قد تكون الحرب طريقاً إلى السلم الدائم (أو بالأحرى المؤقت في نظر التاريخ).

تسعى الدول والشعوب جاهدة إلى إبعاد شبح الحرب بوسائل مختلفة، وبالأخص على مستوى الدول الكبرى. لكن، هل «الحد من التجارب النووية»، و«الحد من انتشار الأسلحة النووية»، و«الحد من السباق إلى التسلح»، و«الحد من الأسلحة النووية»، هي أمور أو خطوات وإجراءات، وحتى تمنّيات ومشاريع قادرة على تغليب السلم نهائياً على الحرب؟ وهل فكرة التخلي عن السلاح هي ممكنة التحقيق؟ إن ميخائيل غورباتشوف الزعيم السوفياتي، دعا في بداية سنة ١٩٨٦ (٢٩ آذار) الإدارة الأميركية إلى التباحث بشأن العمل للقضاء على السلاح النووي تدريجياً، وذلك حتى نهاية القرن العشرين. بالفعل، لقد حصلت مشاورات بهذا الشأن، خلال السنوات التي تلت مباشرة هذه الدعوة، كما أشير إلى استعدادات متبادلة بهذا الشأن. لكن هل بإمكان مثل هذه الدعوة وهذا التجاوب (أو التشاور) أن يكونا جادّين في تحقيق إنجاز مؤكد بهذا الشأن، في الوقت الذي لم تتمكن فيه القوى العظمى من مواجهة قضايا أقل تعقيداً؟ على الرغم من البوادر المشجعة هنا، يبقى شبح الحرب جاثماً على صدور البشر في الوقت الذي يحلم هؤلاء بالسلم. ويبقى كذلك السلم والحرب أسلوبين لتحقيق المصالح وصولاً حتى الهيمنة والعظمة، ويبقى العالم معلقاً بين المفهومين والأسلوبين.

وأخيراً، يأتي مفهوم عدم الإنحياز، والحركة المواكبة له، بحثاً عن الاستقرار والتوازن وبالتالي السلم. لكن هذا المفهوم الذي أراد حصر الصراع الدولي وإفساح مجال أوسع للسلم، والوقوف بالتالي بين الحرب والسلم على أمل تغليب الثاني على الأول، في نهاية المطاف، عن طريق الصغار لكون الكبار استمروا طويلاً منشغلين في التحضير للحرب ربما ابتغاء للسلام، لم يستطع فرض نفسه. على كل، تبقى المفاهيم، ومعها المواقف، عصب التطورات المعاصرة ضمن شبكة من التفاعلات تجعل الفصل والجزم أمرين شبه مستعصيين على الباحث، على الأقل منهجياً. ومهما بدا صعباً تحديد المفهومين الأساسيين، تبقى محاولة تحديد المفاهيم المابين بين الأكثر تعقيداً.

القسم الثالث
المفاهيم المعاصرة الأساسية

يهتم هذا القسم من البحث بموضوع أساسي جداً، وهو تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بصلب تطوّر العلاقات الدولية من حيث الحركة التي اعتمدتها، خلال حوالي النصف قرن الأخير الذي تلا الحرب العالمية الثانية. إن المقصود هنا هو، بالإضافة إلى مفهومي الحرب والسلم، مفاهيم غطت مبدئياً فترات زمنية معينة. أهم هذه المفاهيم الفترات هي الحرب الباردة والتعايش السلمي إلى جانب كل من الإنفراج والوفاق والتعاون. يُلفت هنا إلى الصعوبة

الأساسية في دراسة هذه المفاهيم الفترات، وهي تحديد تواريخ ثابتة ونهائية للكلام عن فترة، أو مرحلة معينة، تختلف عن سواها بالنظر إلى التداخل والتشابك ما بين المفاهيم والتواريخ والأحداث، وبالتالي التطورات والمراحل. إن هذا القسم من البحث يبقى بلا شك الأصعب والأكثر عرضة للأخذ والرد. في كل الأحوال، إن هذا الأمر ما يزال بالنسبة لمجموع المشاركين في بحثه موضوع درس، أو على الأقل موضوع نقاش وخلاف. ويلاحظ بالمناسبة وجود أسباب وجيهة ساهمت في بلورة وجوه الخلاف، وبالتالي التيارات التي باعدت بين الباحثين كما المسؤولين. يفترض إذن ولوج هذا الباب تنبّه الباحث لما يواجهه من صعوبات، وبالتالي تعاطيه مع معالجة المضامين بقدر المستطاع من المرونة والعلمية في آن واحد. ومن خلال القناعات المنهجية التي توفرها له المعلومات وبالتالي الاستنتاجات.

ولا بد، قبل الولوج في تحديد المفاهيم، من الإشارة إلى أمر أساسي وهو أن كلاً من المفهومين الرئيسين هنا، أي الحرب الباردة والتعايش السلمي، يصلح بشكل من الأشكال، لأن يعتبر، على الأقل من قبل البعض، كالمفهوم الأوحد الذي بإمكانه تغطية كامل الحقبة المعنية. بالفعل، إن باحثين ومسؤولين يتكلمون مثلاً عن استمرار الحرب الباردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينات، في الوقت الذي يعتبر هؤلاء أنفسهم أحياناً، وغيرهم، أن التعايش السلمي هو إطار العلاقات الدولية الأساسي على امتداد الحقبة نفسها. وفي الحالتين توجد إمكانية تبرير نظراً إلى التفسير الذي يعطى لهذا المفهوم أو ذاك، أو إلى الحاجة إلى أحدهما لدعم موقف أو سياسة معينة. إذن، لا بد من الاهتمام في ما يلي بالمفاهيم الرئيسة من حيث شرح المصطلح، والمفهوم، ومقوّماته، وميزاته، ومن حيث محاولة طرح تحديد زمني له، أي تحديد فترة تاريخية موازية له.

١ ـ الحرب الباردة:

في محاولة التعرف إلى أحد أكثر المفاهيم شيوعاً، وإلى المصطلح المرادف له الأكثر استعمالاً ربما من أي مصطلح في هذا المجال وفي ظروف ومواقع متعددة ومختلفة، لا بدّ من التذكير بأصل المصطلح قبل الولوج في الكلام عن مضمون وحدود المفهوم ومقوّماته.

أ ـ المصطلح والمفهوم:

بالنسبة للمصطلح، إنه قديم ويعود بحسب البعض إلى القرن الرابع عشر، لكن استعماله في عصرنا يعود إلى السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية. في الواقع، بعد الكلام عن «الستار الحديدي» بدأ البعض، وبالأخص انطلاقاً من الولايات المتحدة الأميركية، يتكلم عن الحرب الباردة، كان أول هؤلاء، على ما يبدو، رجل المال الأميركي برنارد باروك الذي مثّل بلاده في المفاوضات بشأن السلاح الذرّي وإنشاء هيئة دولية تتحكم به، واشتهر بالمشروع المعروف باسمه بهذا الشأن[١]. إلا أن الصحافي الأميركي الشهير، وولتر ليبمان، هو الذي عمّم المصطلح،

---

(١) يذهب البعض إلى القول بأن أول من تكلّم عن الحرب الباردة هو الزعيم البريطاني ونستون تشرشل.

وبالأخص من خلال كتابه الذي يحمل عنوان الحرب الباردة، وكان هذا في سنة ١٩٤٧[١]. ومنذ ذلك التاريخ شاع المصطلح بمختلف اللغات.

ماذا يعني مصطلح الحرب الباردة في العلاقات الدولية المعاصرة؟ ليس هناك تحديد واحد مسلّم به، إنما من شبه المتفق عليه، أن أصل المفهوم المعاصر للمصطلح يعود إلى ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية والتشنج الدولي الذي ميّزها، والتصرفات التي واكبتها وتلتها، والمواقف المعلنة، والنوايا الظاهرة والمزعومة. يمكن القول إن المصطلح يعني، في هذه الحال، التنافس والصراع بين النظامين الدوليين، الاشتراكي والرأسمالي، وبالأخص بين الدولتين اللتين أصبحتا، مع نهاية الحرب، القوتين العظميين في العالم على الإطلاق. إن هذين التنافس والصراع يعودان إلى تنافر المصالح والأهداف بشأن النفوذ في العالم انطلاقاً من نزعة كونية لدى كل من الدولتين والنظامين، لكن هذين التنافس والصراع وبالرغم من حدة التأزم الدولي الذي أفضَيا إليه، لم يؤديا إلى حال الاقتتال المباشر ما بين الدولتين. لكن، وإذا لم تحصل الحرب فعلاً بين الدولتين، فإنهما، بعد سقوط تحالفهما ضد ألمانيا، أصبحتا خصمين يتنازعان في كل نقطة من العالم بدأ من أوروبا.

إن مفهوم الحرب الباردة يغطي حالة لا يمكن تحديدها قانونياً كحالة حرب بين عدوين، بالرغم من كون العداء والتأزم والخوف على المصير أموراً سيطرت على مواقف وتصرفات الدولتين. ولا يمكن تشبيه هذا الواقع بالحربين العالميتين، بالرغم من كون العداء والتأزم والخوف أموراً عمّت معظم أنحاء العالم، حيث تجسدت بأشكال مختلفة بما فيها الحرب الحقيقية، وإن بحدود ضيقة جغرافياً وعسكرياً بالنظر إلى شمولية الوضع المتأزم. وأتى في الواقع مجال هذه الحرب الجغرافي متفقاً بمعظمه مع مجال الحرب العالمية الثانية بما فيه مركزه المحوري الأوروبي[٢]. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود تحديد قانوني للمفهوم، أو الفترة، أو الحالة اللتين يغطيهما، كما هي الحال بالنسبة لأية حرب. ويمكن أن يتوضح ويتحدد المفهوم أكثر بالعودة إلى عرض أهم مقوّماته. وبالمناسبة يمكن جمع هذه المقومات في ثلاثة: الانقسام والاقتسام، العداء المعلن، والتأزم العام.

ب ـ مقوّمات الحرب الباردة:

١ ـ إن الانقسام يعني أن حلفاء الأمس تفرّقوا وانقسموا على بعضهم بعد زوال العدو المشترك الذي كان سبب اجتماعهم لأجل محاربته. لقد انقسموا لعدة أسباب، ذكر أهمها في مواقع سابقة، لكن لا بد من التذكير هنا ببعضها، وخاصة بظاهرة الاختلاف والخلاف. إن اختلاف النظام والنظرة إلى الأمور، كما اختلاف المبادىء وتضارب المصالح وتباين الأساليب هي بلا شك

---

(١) بالنسبة إلى إعادة المصطلح إلى القرن الرابع عشر وإلى ملك الإسبان آنذاك، نأخذها عن الصحافي المؤرخ André Fontaine في مقالة عن الحرب الباردة في الموسوعة الفرنسية *Encycl. Universalis*؛ أما الكتاب المذكور فهو: Walter Lippman, *The Cold War*, N.Y., 1947.

(٢) ربما أمكننا الإشارة هنا إلى الفارق الأساسي على هذا الصعيد، وهو أن أميركا اللاتينية التي لم تشملها الحرب العالمية الثانية إلا بصورة رمزية عن طريق الهجرة أو اليد العاملة، نجدها مشمولة بشكل واضح (ومباشر حتى) بالحرب الباردة.

في أساس الخلاف ثم الانقسام. لكن الوضع لم يقف عند اختلاف وخلاف بين المعنيين وبالتالي عند انقسامهم، بل واكبت الانقسام بينهم (وخاصة بين الدولتين الكبريين)، منذ البداية، عملية اقتسام. والمقصود بالاقتسام هو اقتسام النفوذ، واقتسام الشعوب والدول، بحيث حاول كل من الطرفين أن يكون إلى جانبه ووراءه أكبر عدد ممكن من الأصدقاء والحلفاء... هكذا ساهم الانقسام في عملية اقتسام المصالح، والمواقع الجغرافية والستراتيجية، والشعوب، والأنظمة، والثروات. وهكذا يكون قد أدى الاختلاف الأساسي إلى قيام المعسكرين المتعاديين، مع محاولة الزعيمين تلافي الالتقاء في ساحة قتال واحدة حيث قد يضطران إلى الاقتتال مباشرة.

٢ ـ إن زوال الثقة الذي سيطر على العلاقات بين الدولتين الكبريين، غداة الحرب العالمية الثانية، جعل كلاً منهما تعتبر نفسها في مواجهة خصم عنيد وقدير لا بل خطير. أخذت كل من الدولتين ترى نفسها في خطر بالنسبة للمصالح والمصير، حتى وجدت بالتالي أنه لا بد من الوقوف بوجه مصدر الخطر بأي أسلوب. إن الأساليب المعتمدة، من هنا وهناك، للتصدي للخطر جعلت الفريقين يريان في بعضهما البعض عدوين بكل معنى الكلمة. ثم ما لبثت أن أدت بعض الأفعال وردود الفعل المبنية على الحذر والتصدي إلى ظهور العداء علناً. في الواقع، إن الإعلان عن بعض المواقف وإنجاز بعض الخطوات اعتبر إعلاناً للعداء، وربما أمكن اعتباره إعلاناً للحرب «الباردة» بين الدولتين. هكذا اعتبر مثلاً برنامج مارشال الأميركي ورد الفعل السوفياتي تجاهه، من رفض لشروطه وعدم الانضمام إليه إلى انقلاب براغ (بعد تحوّل عدد من الدول الأوروبية إلى الديمقراطية الشعبية). وبالفعل، منذ اتضاح أمر العداء بين الدولتين ساد التأزم والتشنج العلاقات الدولية بمجملها. وعمدت عندها الدولتان، ومعهما نظاماهما، إلى إدخال المواقف المتناقضة والمصالح المتضاربة تحت شعار التصدي، واعتبار الآخر بمثابة البادىء والمعتدي. إن هذا العداء المعلن، الذي استمر سنوات (يأتي تحديد مداها في ما بعد)، كان، طيلة هذه الفترة، دعامة أساسية لسيطرة أجواء الحرب الباردة.

٣ ـ إن التأزم، الذي ساد العلاقات الأميركية السوفياتية، ما لبث أن عمّ قسماً مهماً من العالم، وربما العالم بأكمله بشكل مباشر أو غير مباشر. إن هذا التأزم تجسد خوفاً متبادلاً بين الأفرقاء المعنيين مباشرة، لكنه ما فتىء أن تأكد مع حدّة النبرة وتطوّر القدرة العسكرية، أن تجسّد رعباً عند العديد من الشعوب في أنحاء واسعة من العالم. فالخوف المتبادل عند الفريقين الأساسيين كان ركيزة مهمة للفعل ورد الفعل، من هنا وهناك: كل من الفريقين يحاول أن يؤمّن لذاته أسس وسبل المواجهة، وإذا أمكن، بالطبع، الغلبة والانتصار. إن هذا التخوف تحول رعباً عند بعض الشعوب، وبالأخص الشعوب الأوروبية التي وجدت نفسها جيوستراتيجيا بين الخصمين وعرضة أكثر من غيرها وقبل غيرها، لتحمّل نتائج أي صراع. هذا مع العلم أن هذه الشعوب وجدت نفسها معنيّة مباشرة بالصراع ومسؤولة، وإن جزئياً، عن التأزم. حاولت بعض هذه الشعوب، عندما استطاعت، أن تؤمّن لنفسها الشروط التي تكفل نجاتها؛ والبعض الآخر وجد أن لا حيلة له إلا في الترقب والانتظار مع الإذعان للظروف المفروضة عليه والتي لم يرَ أملاً مباشراً في الخروج منها. وفي أنحاء أخرى من المعمورة، كان العديد من الشعوب يعيش الحروب الساخنة الناتجة إمّا عن صراعات مرتبطة مباشرة بالخصام الدولي الأساسي، وإما عن عمليات تحرّر

يشجع عليها الوضع الدولي بكامله، ومن ضمنه هذا الخصام نفسه. ويذكر بالطبع أن التأزم شمل، في ما شمل، العلاقات بين الحلفاء الطبيعيين. كل هذا التأزم يبرر سيطرة الحرب الباردة، أو على الأقل هو يساهم في ذلك. وهكذا يمكن الكلام عن تأزم عام ساهم في حصول ما سمّي بالحرب الباردة، وواكبها متأثراً، بدوره، بالوضع الدولي العام.

أخيراً، إن هذه المقوّمات الملموسة، التي كانت بمثابة قاعدة انطلقت منها الحرب الباردة، استمرّت مجتمعة باستمرار الحرب الباردة. كان لا بدّ من زوالها، أو على الأقل زوال أحدها، حتى تضعف الحرب الباردة، أو تزول، أو بالأحرى حتى يخف التشنج وكهربة الأجواء الدولية عامة. وبالتالي، إن مفهوم الحرب الباردة يعني خاصة جواً وإطاراً للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى نهج وأسلوب في التعامل بين الأخصام كما بين الحلفاء. إن هذا الجو والنهج أتيا متأثرين بانقسام العالم إلى نظامين خصمين، في الوقت الذي استطاعا فيه أن يطبعا هذا الانقسام بأسلوب خاص ضمن إطار خاص. إننا أمام جوّ علاقات لا هو السلم ولا هو الحرب، إنه بين بين، أو بالأحرى هو هذا وذاك في آن واحد. أما الخصام الذي نشأ على إثر هذا الجو، أو من ضمنه، والذي بإمكانه أن ينذر به، أو يذكّر به عند الضرورة، فإنما هو قام حول السيطرة على العالم بأكمله. أما الوسائل والإمكانات فلم تتوافر لدى أي من الطرفين لتحقيق هذه السيطرة لمصلحته، لكن أياً منهما لم يستسلم. وفي حال توافرت هذه الإمكانات مادياً في وقت من الأوقات، أعاقت أمور أخرى استعمالها وتحقيق الهدف. وفي كل الأحوال، إن هذا الخصام قام في ظل النظام الدولي الذي أدت إليه نهاية الحرب العالمية الثانية، في إطار عملية التنظيم الشاملة التي ساهمت في تكريس النظامين المتفرعين عنه والـمُمحورين للعلاقات الدولية.

ج ـ التحديد الزمني:

إن التحديد الزمني للحقبة التي غطاها، أو يغطيها مفهوم الحرب الباردة ما يزال يشكل مشكلة بالنسبة للباحثين في هذا الشأن. وهم ينقسمون في هذا إلى أكثر من موقف وبرهان، وبالتالي توجد أكثر من إمكانية تحديد زمني. أما السبب الرئيس في هذا الاختلاف فهو يعود، بخاصة، إلى طبيعة الظاهرة نفسها، ومضمون المفهوم، وحدوده. إن القول، الوارد أعلاه، بأن الحرب الباردة هي عبارة عن حالة أو جو خاصّين في مجال العلاقات بين الشعوب والدول، شمل تنبيهاً إلى أنه تصعب السيطرة على محتوى المضمون مادياً بشكل كامل وجازم. ليس للحرب الباردة تحديد قانوني يجزم بشأن بدايتها ونهايتها. فهنالك اختلاف حول تحديد بداية الحرب الباردة، لكن الاختلاف الأهم يتعلق بتاريخ نهايتها في حال اعتبار أنها انتهت. لقد عبّر أحد كبار الباحثين الأوروبيين عن هذه المعضلة بقوله: «إن الحرب الباردة هي كل شيء ما عدا الحرب. لا نستطيع أن نحدّد اليوم أو الساعة اللذين بدأت فيهما. ولا نعرف إذا كانت قد انتهت. ولا تدرس بالتالي جذورها كما هي حال حربي ١٩١٤ و١٩٣٩»[1].

---

(١) يمكن العودة إلى دراسة:

Jean Laloy, «A propos des origines de la guerre froide», in *Crises et guerres au XXème siècle: analogies et différences,* travaux d'un colloque sur ce thème publiés par l'institut français des relations internationales (I.F.R.I.), 1981.

يمكن إيجاز موضوع الاختلاف، أو بالأحرى مواقع التباين الأساسية في آراء ومواقف الباحثين، بخصوص الشق الأول من المسألة، أي البداية، بعرض أهم هذه المواقف. منهم، وهم أقلّية، من يعتبر أن الحرب الباردة بدأت مع حصول الثورة البولشفية في روسيا ونشوء النظام الاشتراكي فيها. إن هذا الفريق يعتبر إذن أن الحرب الباردة مرادفة لتواجد الاشتراكية والرأسمالية في العالم، منذ سنة ١٩١٧[1]. أما الفريق الآخر فيعتبر أن الحرب الباردة بدأت بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، أي أنها بدأت مع سقوط التحالف بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وحصول التجاذب والاقتسام بدأً من الساحة الأوروبية.

ويمكن إيجاز موضوع الاختلاف بشأن الشق الثاني من المسألة، أي نهاية الحرب الباردة، بالقول إن المعضلة هنا هي أصعب بكثير وتبدأ من القبول أو الرفض لمقولة انتهاء الحرب الباردة، ثم في حال القبول متى انتهت؟ وهنا تُقدَّم عدة حلول ومواقف، مثل انتهائها: في سنة ١٩٥٣، أو في سنة ١٩٥٦، أو في سنة ١٩٦٣؛ وفي حال الرفض، هناك الكلام عن ضعف دون زوال، أو عن معاودة قوة الظاهرة إلى البروز بعد انكفاء جزئي ومؤقت. إن الحلول متعددة وهي مرتبطة إلى حد بعيد بتحديد المفهوم والظاهرة، أو مجموعة الظاهرات المرادفة له. في ما يلي عرض تحديد بالنسبة لشقّي الموضوع، مع إعطاء البراهين المناسبة لهذا التحديد، مع الإشارة إلى أن أي تحديد في هذا الشأن يظل عرضة للنقاش بالنظر إلى عدم وجود تحديد واحد أصلاً للمضمون.

١ ـ البداية: يمكن اعتبار سنة ١٩٤٧ منطلقاً زمنياً للحرب الباردة نظراً للتطوّرات والإنجازات التي حصلت فيها، بالإضافة إلى كون هذه السنة هي بمثابة تاريخ تأكد فيه الخصام إلى حد الاقتناع، من قبل كل من الطرفين، بأن الطرف الأخر عازم على تدميره إن هو استطاع. ويمكن اعتبار سنة ١٩٤٨ البداية العملية التنفيذية لمرحلة الحرب الباردة، لأنه تكرّس فيها الخصام من خلال الاقتسام، وبدأ العمل على رصّ الصفوف من الجانبين. لكن يجب الانتباه إلى أمر مهم، وهو أنه، بدأً من سنة ١٩٤٨، بدأ يتأكد أيضاً أن الخصمين يريدان السيطرة على العداء بمظاهره وأساليبه وحجمه، وكأن العالم أصبح أمام خصام منظّم، يراقب كلّ من الفريقين تطوراته بحزم ودقة بشكل يسمح له بالسيطرة على الأمر من جانبه.

يعتمد تحديد بداية الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية على وجود المؤشرات والبراهين التي تسمح بالكلام عن هذه الحالة، من اللاحرب واللاسلم، على صعيد القوتين اللتين أصبحتا عظميين على الساحة الدولية ككل. يترك جانباً، أو بالأحرى، يستبعد تاريخ سنة ١٩١٧ لعدم توفّر البراهين الحسية الضرورية والكافية لوصف العلاقات الدولية، وبالأخص الأميركية السوفياتية، بهذه الصفة. كما أن أيّاً من هاتين الدولتين لم تكن تشكل دولة كبرى على الساحة الدولية، أو هي لم تكن تتصرف على هذا الأساس. هذا مع العلم أن فترة ما بين الحربين لا تحمل دلائل ملموسة على وجود صراع بين هاتين الدولتين، أو بين غيرهما، أو بين الاشتراكية

---

(١) نذكر منهم على سبيل المثال:
A. Fontaine, *Histoire..., op. cit.;* Denna Fleming, *The Cold War and Its Origins 1917-1960,* 2 Vol., London, 1961.

والرأسمالية عالمياً بحيث إن الثورة توقفت عند حدود روسيا دون أن تشمل أي شعب أو دولة أخرى. يضاف إلى ذلك كون الدولتين، الأميركية والسوفياتية، لم تكونا مهيأتين تاريخياً وجغرافياً للخصام في ما بينها، وأن الأولى أظهرت استعدادها للتعاون مع الأخرى التي كانت، في مطلق الأحوال، منشغلة بمشاكلها الداخلية وببناء الاشتراكية في الدولة الواحدة. ثم أتت الحرب العالمية ليتحالف الاتحاد السوفياتي مع أوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة الأميركية. صحيح أن هذا التحالف لم يكن طبيعياً وفرضه وجود من اعتبر العدو المشترك، لكن، ما الذي يفسّر كون الأميركيين قد فضلوا أحد عدوَّيهم على الآخر، في حال كانت الحرب الباردة قائمة بينهم وبين السوفياتيين؟ وهل تتحمل الحرب الباردة هكذا نوع ودرجة من التحالف بين الخصمين الأساسيين؟ إن المبرّر الوحيد لاعتماد سنة ١٩١٧ تاريخ بداية الحرب الباردة يكمن في الخلاف الأيديولوجي. لكن المصالح تبقى الأهم بنظر الدول، على الرغم من أهمية وموقع العقائد في الأنظمة. إن المصالح قد احتلت، وإن بأشكال مختلفة، ما بين سنة ١٩١٧ ونهاية الحرب العالمية الثانية، المرتبة الأولى. وحتى، منذ تلك الفترة، ما تزال المصالح هي الأهم بالنسبة للدول، لكن الظروف الجديدة سمحت بالجمع ما بين المصالح والعقائد. كذلك إن هذه الظروف والتطورات وحّدت مجال التعامل والتفاعل، فأصبح التفاعل ما بين المصلحة والأيديولوجية أعمق وأوسع في آن واحد.

وبالنسبة لتأريخ نشوء الحرب الباردة في سنة ١٩٤٧، إن بوادر واضحة تدلّ على سيطرة جوّ التشنج والحذر. كما أن الظروف التي ساهمت في حصول هذا التطوّر، من التحالف باتجاه الخصام والحرب الباردة، هي ظروف ملموسة من خلال أحداث وخطوات، لا ريب في كونها شجّعت على حصول مثل هذا التطوّر. أما بالنسبة لهذه الأحداث والخطوات، فلا بدّ من تناولها في إطار الكلام عن مراحل التطور في العلاقات الدولية المعاصرة.

٢ ـ النهاية: السؤال الأول الذي يفرض نفسه، بالنسبة لمفهوم الحرب الباردة، هو هل فقد المفهوم أهميته، أو هو ما زال يحافظ عليها، أو على بعضها؟ ويمكن أن يطرح السؤال بشكل ملموس أكثر مثل: هل انتهت الحرب الباردة؟ إن المفهوم هو مرادف لوضع أو حالة أو جو، كما سبق وأشير، وبالتالي إنه مرادف لما يجسد هذه الحالة عملياً من أفعال وردود فعل، لكونه يحوي المضمون الذي تنطلق منه، وتتقيد به، وتصب فيه هذه الأفعال والردود. وبالتالي، إذا كانت الحرب الباردة مرحلة غطت حقبة زمنية معينة مضت، يكون المضمون أو المفهوم قد فقد قيمته الواقعية بذلك، دون أن يفقد، في الوقت ذاته، قيمته الذهنية الفكرية، ودون أن يزول بالطبع. لكن لا يمكن الكلام عن قيمة المفهوم الواقعية إلا من خلال الواقع نفسه، وبالتالي لا يمكن أن يتوقف البحث عند المفهوم بحد ذاته بل يجب أن يتعدّاه إلى ما يقابله عملياً ومادياً.

هناك اختلاف، كما سبق، حول موضوع نهاية الحرب الباردة، كما بالنسبة للتحديد الزمني. والتفسيرات والمواقف متعددة ومتباينة، أهمها ثلاثة: انتهت، لم تنته، خفّت حدّتها (أي «فترت» أو أن «الجليد قيد الذوبان»). هذا مع العلم أن المفهوم غربي في أساسه، وكذلك إن المواقف والتفسيرات من موضوع التحديد هي بمعظمها غربية. لكن التفسيرات تعتمد بالطبع على مواقف وأحداث دولية شاملة، كما على مواقف غربية خاصة أميركية، وأخرى شرقية خاصة سوفياتية. في

ما يلي طرح للأمر، مع التذكير عند الضرورة بأهم المواقف والتفسيرات، وبخاصة تلك التي تتعارض مع التفسير المطروح.

يمكن القول إن نية متبادلة ظهرت في أوائل الخمسينات للحد من التأزم الحاصل على الساحة الدولية، وبالأخص بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية(١). لقد سنحت الظروف كذلك، في بداية الخمسينات، لتتأمّن المناسبة الفضلى لتليين المواقف. إن موت ستالين، في شهر آذار من سنة ١٩٥٣، كان تلك المناسبة حيث أسرع الفريقان، السوفياتي والغربي (خاصة الأميركيون)، إلى اعتبار ستالين مسؤولاً عن الجو المشحون بالخوف والحذر والخصام والصراع، أي الجو المكهرب. لقد تجسدت هذه المواقف بأكثر من شكل، منها المباشر ومنها غير المباشر، كما هي الحال في تعديل اللهجة في موسكو، أو في التعبير عن الأمل في غد أفضل، في كل من واشنطن ولندن، بنتيجة موت ستالين. بالفعل توجد أكثر من دلالة على هذه المواقف، يذكر منها، على سبيل المثال، تليين لهجة الصحافة السوفياتية بشأن كل ما يخص الغرب في الشهور الأولى لموت ستالين: إن دراسة تحليلية إحصائية برهنت عن كون نسبة العبارات المشنّعة بالولايات المتحدة والرأسمالية خفّت بشكل ملحوظ بعيد موت ستالين(٢). كذلك لوحظت بعض الإجراءات والمواقف التي اعتمدها خلفاء ستالين والتي تميّزت ببعض الليونة. إن مثل هذه الدلائل ساعدت في ربط جو الحرب الباردة بشخصية ستالين، وبالأخص في الغرب. إن بعض كبار المسؤولين في الغرب أدلوا بتصريحات بهذا المغزى، مثل: «إن عهداً انتهى بموت ستالين» مع الرئيس الأميركي، وإن «الأحداث التي جرت بعد موت ستالين يمكنها أن تؤدي إلى محادثات على أعلى المستويات بين الدول الرئيسة المعنية. . .» مع الزعيم البريطاني تشرشل، أمام مجلس العموم، بعد أسابيع قليلة من موت ستالين(٣).

إن مثل هذه المبادرات والمواقف والتصريحات جعلت الكثيرين يخلصون إلى القول بأن مفهوم الحرب الباردة فقد أهميته، وإن العالم أصبح جاهزاً غداة غياب ستالين لأن يتخطى الحرب الباردة. لكن، بالرغم من هذه البوادر المشجعة، والتي كانت مؤهلة لأن تؤثر في أجواء العلاقات الدولية، ظلّ المفهوم يحافظ على أهميته، وكذلك بقيت الحرب الباردة سيدة الموقف، وإن خفّت حدّتها أو برودتها بحيث أخذ البعض يتكلم عن «فتور» الحرب الباردة، أو عن «ذوبان الجليد»،

---

(١) توجد دلائل تشير إلى أن ستالين بدأ في الفترة الأخيرة من حياته يرى ضرورة حصول تعديل في العلاقات مع الغرب باتجاه تليين المواقف، لكن الأمر كان صعباً نظراً إلى الخط المعتمد طيلة سنوات. انظر بهذا الشأن إلى كتاب:

Hélène Carrère d'Encausse, *Staline: L'ordre par la terreur*, Flammarion, Paris, 1979, pp.212 et 213.

(٢) يذكرالمؤرخ الفرنسي دوروزيل دراسة أجريت على صحيفة البرافدا الصادرة خلال السنة التي تلت موت ستالين: خلال الشهور الأولى سقط عدد العبارات المعادية للأميركيين من ٨٠ إلى ٢٠ في العدد الواحد، لتصبح بعد موت بيريا بمعدل ٤٠ عبارة. انظر إلى:

J.B. Duroselle, *La Politique extérieure des Etats-Unis de Roosevelt à nos jours*, cours de L'I.E.P., 1964-65,P.174.

(٣) نعود في ما بعد إلى تفسير هذه المواقف والتصريحات وموقعها في العلاقات بين الشرق والغرب خاصة بالنسبة لتطور هذه العلاقات.

خاصة مع حصول مبادرات من قبل الطرفين. وبالرغم من رأي البعض بأن المفهوم انطوى مع الخمسينات، بقي هذا المفهوم يحافظ على قوته مغطياً أزمات بداية الستينات التي، بالرغم من شدّتها وخطورتها، ساهمت في إضعاف المفهوم والبحث عن آخر يستطيع أن يكون أكثر ملاءمة وتطابقاً مع نزعة إلى حصول المزيد من الانفراج والتعاون بما يخدم مصالح الدول والأنظمة.

ومن الملاحَظ أخيراً أن المفهوم لم يختف، وإن بدا في وقت من الأوقات وكأنه فقد محتواه. في الواقع، إن هذا المفهوم، أو على الأقل المصطلح ربما مع بعض التعديل في المضمون، بقي في الأذهان كحد أدنى، بحيث أصبح مرادفاً للتأزم الدولي وإن أتى بأشكال مختلفة. وربما أمكن الإستناد، في الكلام عن بقاء المفهوم مع بعض التعديل، إلى كون المصطلح عاد مجدداً للظهور بقوة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، لكن أحياناً مع التنبيه إلى هذا التعديل أو التحديث في المفهوم، بحيث إن البعض أخذ يتكلم عن «حرب باردة حديثة». أضف إلى كل هذا أن المفهوم والمصطلح احتفظا بقيمة وخاصة بوقع مهم في النفوس، حتى أنهما أصبحا، إلى حد ما، بمثابة أداة تهويل وتخويف (لما يحتويانه أو يرمزان إليه من خوف) يلوَّح بها، في بعض الحالات، لأهداف مختلفة: منها فرض التهيُّب والانتظام على الحلفاء الذين رأوا، أحياناً، في المسالمة والسلم فرصاً للخروج على زعامة أو على خط معيّن؛ ومنها أيضاً لطبع مرحلة، أو خطوة، أو ظرف، بالمزيد من الخطورة، وجعل الغير مستعداً للمزيد من التنازل أو التفهم واللين.

لا المفهوم زال مع الخمسينات، ولا قيمته ولّت نهائياً، لكن التحوّل أو التحوير الحاصل فيه، كما الأوضاع الدولية، أمور تسمح بالقول إن المقوِّمات التي قام عليها المفهوم لم تعد ذاتها، بمعنى أنها لم تحافظ على قوتها. وبالتالي يكون المفهوم الأصيل قد فسح المجال أمام مفهوم متجدِّد معدّل. وربما أمكن القول إن المصطلح هو المستمر دون أن يغطي المفهوم ذاته بقوته الأساسية. إذن يمكن التوقف عند أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بالنسبة للمفهوم الأساسي، بالنظر إلى صعوبة تحديد درجة التحول الحاصل في المفهوم، وهذا لعدم الحصول على ما يكفي من إثباتات تؤكد، أو تدحض، استمرارية المفهوم نفسه وراء المصطلح الواحد، وذلك لكون البعد الزمني ما زال غير كاف للقيام بهكذا عمل بشكل موضوعي وجازم ونهائي. وفي كل الأحوال، يمكن في حد أقصى اعتبار المصطلح والمفهوم قد خرجا من الإطار الأساسي والمحدَّد الذي قاما في ظلّه وعبَّرا عنه، إلى إطار أعمّ وأوسع، وأصبح بالتالي التعامل معهما، أشمل وأقل دقة في الوقت ذاته. هكذا مثلاً، إن العديدين يتكلمون عن الحرب الباردة في السبعينات والثمانينات، حتى أن المسؤولين السياسيين لا يتورّعون عن العودة إلى المصطلح، على الأقل في مناسبات مختلفة، كما هي الحال، على سبيل المثال، مع كلام غورباتشوف الزعيم السوفياتي، في آخر سنة ١٩٨٩، عن وصول إلى «نهاية الحرب الباردة»[١].

(١) كان ذلك عقب مؤتمر قمة مع الرئيس الأميركي جورج بوش وفي إطار مؤتمر صحافي مشترك في مياه مالطا حيث عقدت القمة. تاريخ المؤتمر هو ٣ كانون الأول ١٩٨٩.

٢ ـ التعايش السلمي:

إنه مفهوم مهم وأساسي في العلاقات الدولية المعاصرة، وربما يكون التعايش السلمي هو المفهوم الرئيس في العلاقات بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية، في هذه الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية. يمكن أخذ هذا المفهوم بشكل عام، فيعني التعايش السلمي ظاهرة قديمة في العلاقات بين الشعوب والدول، ويصبح عندها أقرب إلى السلم منه إلى ما هو عليه التعايش السلمي المعاصر.

أ ـ المصطلح والمفهوم:

إن البحث عن أصل المصطلح يدل على أن عبارة «التعايش السلمي» هي ذات أصل سوفياتي على الأخص، لكن التعميم الرسمي مصدره صيني. إن هذا يعني أن المصطلح وتعميمه ماركسي واشتراكي الأصل. لكن لا بدّ من الانتباه إلى ملاحظة أساسية بشأن الأصل الأول والمصطلح الشائع. إن لينين تكلم في سنة ١٩٢٢ عن «المساكنة» على الصعيد السياسي بين النظامين الخصمين[١]. والماركسيون يعيدون بالتالي إجمالاً الكلام عن التعايش السلمي إلى لينين على الرغم من كونه لم يتكلم تماماً وبالضبط عن تعايش سلمي. فأول من تكلّم عن تعايش سلمي كان ستالين، وذلك في أواسط الثلاثينات. أما أول مرة ورد فيها الكلام عن تعايش سلمي في وثيقة دولية رسمية، فكان ذلك في سنة ١٩٥٤ في إتّفاقية بين الصين والهند بخصوص مسألة التيبت، بعد صراع الدولتين حول هذه المنطقة. فاتفاقية پانش شيلا تكلمت عن تعايش سلمي، معتمدة المصطلح، ومحدّدة مبادىء هذا الوجه من العلاقات الدولية[٢]. ولا بدّ من الانتباه إلى أن هذه الاتفاقية، التي تمّت بين دولة اشتراكية ودولة ذات نظام مختلف، أعطت أهمية كبيرة للتعايش السلمي، دون أن يعني هذا بالضرورة ارتباط الصين، أو التزامها، في ما بعد، بالمفهوم الذي احتلّ مركزاً أساسياً في العلاقات ما بين الشرق والغرب، على الأقل لسنوات طويلة.

أما المفهوم الذي يعبّر عنه هذا المصطلح فهو بلا شك اشتراكي الأصل، وهو أيضاً، بدون أي شك، يعني، أساساً، فترة تتميز بها العلاقات بين الاشتراكية والرأسمالية حتى تسقط هذه العلاقات بزوال الرأسمالية. يتضح هذا التحديد للمفهوم، من خلال نظرة المفكرين الماركسيين والمسؤولين الاشتراكيين، بالرغم من بعض الاختلاف الثانوي في المواقف.

بالعودة إلى كارل ماركس، نجد أنه كان يرى أن الرأسمالية ستدمر نفسها بنتيجة الخلافات الداخلية، الأمر الذي لا بد وأن يمهد السبيل للثورة العالمية. ثم لا بد من التوقف مع لينين، وهذا أمر مهم جداً في هذا السياق: إن المسؤولين الاشتراكيين درجوا، بدأً من ستالين، على خطة

---

(١) إن المصطلح الذي استعمله لينين، أو أحد المتكلمين باسمه آنذاك، يرادف بالفرنسة كلمة «Cohabitation».
أنظر إلى تدقيق في هذا الأمر من خلال دراسات وأصول سوفياتية في كتاب:
Les Fondements doctrinaux de la stratégie soviétique, par un groupe d'études et de recherches, Les cahiers de la Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, Paris, 1979, pp. 38-40.

(٢) أنظر إلى نص الاتفاقية في كتاب: Daniel Colard, *Droit des relations internationales: documents fondamentaux*, Masson, Paris, 1982,p.70.

إعادة أي تجديد نظري أو عملي إلى أصل لينيني، لأن مثل هذا التصرف مؤهل لأن يوفر براءة كافية ولازمة لهذا التجديد مهما كانت أهميته. فالماركسية اللينينية هي الخط المستقيم، وبالتالي يجب البقاء ضمن هذا الخط. وللتأكيد على هذا النهج، لا بدّ من تلك البراءة بالعودة إلى الأصل اللينيني، مهما صعب التنقيب عنه، ومهما شقّ التفسير والتقريب[1]. إذن، إن الأصل اللينيني، يعود هنا إلى كون لينين نفسه نظر إلى أن الحرب مع الرأسمالية ليست في مصلحة الاشتراكية، بعد أن ظهر له أن الثورة لم ولن تعمّ بالسهولة التي كان يراها عند حصولها في روسيا. وطالما أن الحرب التقليدية مع الرأسمالية «تعيقنا عن العمل»، يكون لينين قد رأى، في سنة ١٩٢٠، أن التعامل الاقتصادي مع الرأسمالية ممكن بحيث إن التواجد والتعاون الاقتصادي ما بين دول النظامين مقبولان. ثم ما لبث لينين، في سنة ١٩٢٢، أن رأى أن التواجد، أو المساكنة، أمر ممكن على الصعيد السياسي بين النظامين الخصمين. هكذا، وبعد موقف لينين هذا الذي يسمح باستبعاد أسلوب الحرب واعتماد المساكنة طالما أن في هذا خير الاشتراكية، أصبح بإمكان خلفاء لينين، إن هم رأوا حاجة إلى ذلك، استبعاد الحرب مع الرأسمالية لمصلحة مؤقتة ومحدودة، أو لأجل مصلحة كونية الاشتراكية.

إن ستالين، الذي سيطر على الحكم في الدولة الاشتراكية الناشئة، والذي كان واقعياً في نظرته إلى ضرورة تدعيم أركان الدولة الاشتراكية الأولى قبل البحث في شأن تعميم النظام الاشتراكي على دول أخرى، اهتم، منذ فترة ما بين الحربين، بموضوع العلاقة مع الرأسمالية. وكان على ستالين الواقعي أن ينظر بجدية إلى الواقع الدولي، بالأخص في أواسط الثلاثينات، حيث ظهرت قوة دولية جديدة تشكّل خطراً على الاشتراكية. إن هذه القوة برزت لستالين أكثر خطراً من الرأسمالية. هكذا، وبالنظر إلى مصلحة الاتحاد السوڤياتي، الدولة الاشتراكية الوحيدة، بدا له من الأفضل والأسلم التعايش سلمياً مع الرأسمالية لمواجهة معسكر الحرب، أي الفاشيستية، وبالأخص ألمانيا الجارة القادرة التي بدأت تتحدى الوضع الدولي الذي حل بعد الحرب العالمية الأولى. وجد ستالين، في أواسط الثلاثينات إذن، أن العالم فريقان، أو معسكران هما: معسكر السلم أي الديمقراطية، ومعسكر الحرب أي الفاشيستية. وبالتالي بإمكان الديمقراطيات التعايش سلمياً في ما بينها. هكذا اعتبر ستالين أن «الديمقراطية الأميركية والنظام السوڤياتي يستطيعان التعايش والتنافس سلمياً». يعود هذا الموقف إلى سنة ١٩٣٦، وتعتبر هذه من المرات الأولى حيث تكلّم مسؤول اشتراكي وسوڤياتي عن هذه العلاقة، مستعملاً مصطلح «التعايش السلمي»[2]. وحلّت الحرب العالمية الثانية التي فرضت نفسها على الاتحاد السوڤياتي

---

(١) نجد خروتشوف حتى في مذكراته (بالرغم من اللغط الذي دار حول صحتها) لا ينسى التذكير بلينين قائلاً «وضع لينين نفسه مبدأ التعايش السلمي بين الدول»، وهو يؤكد في الوقت ذاته «كان التعايش السلمي الستراتيجية المفضلة خلال فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية»؛ من الترجمة العربية تحت عنوان: **خروتشوف، الوصية الأخيرة**، ترجمة زهدي جارالله عن الانكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٢٣ و٣٢٤؛

وكذلك نجد بريجنيف يؤكد على الاستمرارية منذ لينين في السياسة السوڤياتية التي هي «سياسة سلم وتعايش سلمي» كما يذكر في سنة ١٩٧٨. عن المرجع المذكور أعلاه: *Les Fondements doctrinaux..., p.37.*

(٢) توجد في الوقت ذاته وثائق تدل بوضوح إلى استعمال ستالين عبارتي «المساكنة السلمية» و«التعايش السلمي» منذ =

الذي كان يفضل، في حينه، عدم خوضها، كما تدل على ذلك المعاهدة الألمانية السوفياتية التي وقّعت في صيف سنة ١٩٣٩[١]. إن هذه المعاهدة، كما تلك التي وقّعها السوفياتيون مع اليابان، تدل بوضوح على واقعية ستالين الذي بدا مستعداً، عملياً ولو مؤقتاً، حتى لنوع من التعايش السلمي مع «معسكر الحرب». ربما كان ستالين يرى أنه من الأفضل أولاً استكمال بناء الدولة السوفياتية الاشتراكية قبل مواجهة الخصم، أو ترك الآخرين يضعفون بعضهم البعض. لكن الحرب لم تدع مجالاً لستالين للخيار، فكان عليه خوضها وربحها وإلا قضي على دولة الاشتراكية، فكان التحالف مع الرأسمالية الذي يعني أكثر بكثير من مجرّد تعايش سلمي. لكن التحالف هنا كان بقصد التخلص من الفاشيستية، وهو السبيل الوحيد الممكن إلى ذلك، ولم يكن بإمكانه أن يعني تحالفاً طبيعياً، إنما هو يدخل في إطار التواجد السلمي أو التعايش بحسب الخط اللينيني. وبعد سقوط الحاجة إلى ذلك التحالف، سقط التحالف مع الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، دون أن يسقط مفهوم التعايش السلمي بالنسبة لستالين. فبالرغم من التشنج الدولي الحاصل في العلاقات بين الاشتراكية والرأسمالية، وبالرغم من تصلّبه في مجابهة الرأسمالية بعد غياب العدو المشترك، عاد ستالين ليؤكد على قيمة التعايش السلمي. فإن ستالين كان يرى، في سنة ١٩٥٢، أنه يمكن تلافي الحرب بين «الإمبرياليين» و«الاشتراكيين»، وأن «التعايش السلمي بين الرأسمالية والشيوعية ممكن في حال وجود النية المشتركة للتعاون، وإرادة احترام الارتباطات، واحترام مبادىء المساواة، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية». وهو كذلك يؤكد، قبيل موته، أن الدولتين، السوفياتية والأميركية، تستطيعان «العيش بسلام». لكن طبعاً، إن هذا ليس إلا بمثابة استراحة مؤقتة ومحدودة في ظل التشنج المسيطر على العلاقات الدولية، والذي عرف بالحرب الباردة[٢].

= أواسط العشرينات كما يذكر Boris Souvarine، أحد كبار المسؤولين الشيوعيين في العشرينات، في دراسته عن الستالينية في الكتاب المشترك تحت عنوان:

De Marx à Mao Tsé-toung: Un siècle d'Internationale marxiste, Calmann-lévy, paris,1967, pp. 145 et 364,

حيث يذكر في حاشية تواريخ: ١٩٢٥، و١٩٢٧، و١٩٣٦ و١٩٥٢، وفي معظم هذه الحالات يأتي الكلام في مقابلات مع أميركيين.

(١) المقصود هي المعاهدة الشهيرة المعروفة باسم معاهدة مولوتوف - ريبنتروب والموقعة في ٢٣ آب ١٩٣٩، والتي تقول باقتسام بولونيا، وهي قضية طالما تشاركت فيها روسيا وألمانيا (بروسيا). لكن المهم هو أن هذه المعاهدة كانت تؤمّن لألمانيا حياد الاتحاد السوفياتي. ثم وقّع الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٤١ معاهدة عدم الإعتداء مع اليابان.

(٢) انظر إلى تفسير موقف ستالين هذا حسب رأي أحد الباحثين الغربيين الذي يحاول النظر إلى تطور العلاقات الدولية عبر سياسة ومواقف الاتحاد السوفياتي في كتاب:

Ph. Devillers, *Guerre ou paix..., op. cit.,* pp.156 et 157;

وإلى تفسير ستراتيجية السوفياتيين مع ستالين في أوائل الخمسينات حيث يرد أنه في سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨ «نظرية عدم حتمية الحرب تبقى النظرية الرسمية للزعماء السوفياتيين»، وحيث يرد أيضاً أن «فكرة التعايش السلمي بين المعسكرين أصبح معترفاً بها وأصبحت رسمية مع ستالين نفسه منذ سنة ١٩٥٢». نجد هذا التفسير في دراسة لمجموعة من الباحثين الغربيين في الستراتيجية السوفياتية في مؤسسة الدراسات للدفاع الوطني في فرنسا وهذا بالاعتماد على أصول ووثائق سوفياتية، الدراسة هي:

= *Les Fondements..., op.cit.,* pp.44-47

على الرغم من كل هذا، تبقى صورة ستالين، دولياً، كأبعد الزعماء الاشتراكيين عن مفهوم أو مبدأ التعايش السلمي. فالصورة الطاغية هي صورة المتصلب والمسؤول، إلى حد بعيد، عن الحرب الباردة. إنما لا بد من التنويه هنا بأنه، على صعيد المفهوم وليس على صعيد التطبيق والواقع، يبقى ستالين أول من حدّد بوضوح التعايش السلمي، وأول من تكلم عنه معتمداً المصطلح نفسه.

ثم عمّ وشاع مصطلح التعايش السلمي ومعه المفهوم، وبالأخص مع خليفة ستالين أي خروتشوف. طالما اعتُبر خروتشوف، وما زال، مستنبط المصطلح، وأبا التعايش السلمي بين الشرق والغرب، ورمزه الأبرز. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن ستالين، أحد الأبطال الرئيسين للحرب الباردة، قد ورث نظرة ماركس وواقعية لينين، وترك لخلفائه خطة التعامل مع العدو، هذه الخطة التي كان يصعب عليه هو تطبيقها بالنظر إلى سياسته المتشددة؛ فإنه، كما يرى البعض، كان على غيره تنفيذها، وأن موته أتى مبرراً وفرصة للتنفيذ. وبالفعل، إذا بدا خروتشوف كصاحب خط التعايش السلمي مع الرأسمالية، والولايات المتحدة بالأخص، فإنه، كما يرى البعض، ليس صاحب خطة ومبادرة بل منفِّذ وصيّة. أي أن أهمية خروتشوف، بما يتعلق بمفهوم التعايش السلمي، تكون في الاستفادة من موت ستالين لتطمين الغرب وتطوير الاتحاد السوفياتي، مستفيداً من خبرة وتقنية الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. إن خروتشوف كان مقتنعاً بأن التشنج الحاصل في العلاقات الدولية، والمواجهة القائمة بين الاشتراكية والرأسمالية ليسا في مصلحة الاشتراكية، كونهما يبقيان الرأسمالية حذرة، وبالتالي نشيطة في مواجهتها. كما كان مقتنعاً بأن خطر التطويق، بالنسبة للاتحاد السوفياتي، قد زال لكون الاشتراكية قد أصبحت نظاماً عالمياً. يضاف إلى هذا أن خروتشوف كان مؤهلاً أكثر من سلفه للدعوة إلى التعايش السلمي، لأنه لم يكن مرتبطاً بمواقف، أو بخط متشدد سابق. هكذا قام «بثورته»، في بداية سنة ١٩٥٦، عندما أعلن أنه يمكن المرور إلى الاشتراكية سلمياً وبطرق متعددة، وبالتالي إن التعايش السلمي أصبح ممكناً مع الغرب لا بل أصبح ضرورة وواقعاً[١]. ربما كان هذا الانفتاح الذي قام به خروتشوف من أنجح الخطى التي قام بها المسؤولون السوفياتيون والاشتراكيون عامة، كونه ساهم كثيراً في إضعاف، لا بل في إسقاط الكثير من الحواجز أمام الاشتراكية، نشاطاً وفكراً؛ وبالتالي إنه ساهم في توسيع رقعة النظام الاشتراكي في العالم، بسهولة أكبر، وبثمن أدنى، لأن التقدم أصبح يحصل سلمياً. يكفي التذكير بأن حركة محاربة الشيوعية في الولايات المتحدة الأميركية، أي رواسب الماكارثية، تراجعت كثيراً بعد اعتماد الانفتاح باسم التعايش السلمي، حتى يتبين أن خطوط المواجهة قد ضعفت، والثغرات قد تزايدت واتسعت، وأصبح بإمكان الاشتراكية اختراق الخطوط الدفاعية الغربية هنا وهناك في العالم. إذن، لا شك في أن خروتشوف هو الذي اعتمد

= وإلى تحليل لبعض مقالة ستالين في خريف ١٩٥٢ الشهيرة في:
François Le Roy, *Les Relations internationales de 1953 à 1970*, Cours de L'.I.E.P., Paris,1970-1971, pp.44-50.

(١) إن خروتشوف حدد عدة أمور مهمة في خطابه «السرّي» في المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي وعلى رأسها الانفتاح على الغرب باسم التعايش السلمي. كان ذلك في شباط ١٩٥٦.

عملياً مفهوم التعايش السلمي في العلاقات الدولية، عارضاً إياه على الخصم ربما كهدنة لكن مشجعة لتقليص التشنج الدولي.

ثم أتى بريجنيف ليتابع العلاقات مع الغرب ضمن الخط الذي حدّده خروتشوف، أي التعايش السلمي، لكنه لم يلبث أن وضع بعض اللمسات على تحديد المفهوم نفسه. ففي المؤتمر الخامس والعشرين للحزب السوفياتي، في سنة ١٩٧٦ (أي عشرين سنة بعد تحديد خروتشوف)، أوضح بريجنيف رأيه في أن التعايش السلمي يعني العلاقات بين الدول، وهذا يعني أن الخلافات بين البلدان يجب ألاّ تسوّى بالحرب وبالقوة، إن تهديداً أو استعمالاً. وفي السنة التالية، نجده يركّز على الاستمرارية منذ أيام لينين في السياسة السوفياتية وهي «سياسة سلم وتعايش سلمي، سياسة صداقة بين الشعوب وتضامن دولي». لكن بريجنيف نفسه، وفي الوقت نفسه، كان يؤكد أن صراع الطبقات مستمر ولا يمكن أن يحوَّل مساره، وبالتالي إن التعايش السلمي لا يعني الشعوب ولا الأفكار. هذا هو أهم ما أضافه بريجنيف على المفهوم مضموناً وحدوداً.

وأخيراً، أتى دور غورباتشوف ليحاول، في النصف الثاني من الثمانينات، وبالأخص بدأً من المؤتمر السابع والعشرين للحزب السوفياتي، تخطي التعايش السلمي كما حدده أسلافه. فبالنسبة له، «لم يعد ممكناً الاحتفاظ بتحديد التعايش السلمي بين دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة كشكل مميّز لصراع الطبقات»، إذ إن التنافس هو الذي أصبح القاعدة الواجب اعتمادها في العلاقات الدولية. إن «التنافس حتمي»، لكن يجب أن يكون «تنافساً سلمياً بهدف التعاون»[١].

يمكن القول إذن إن المفهوم ذا الأصل السوفياتي، والذي طغى على ما عداه، لأكثر من ثلاثين سنة، كان بالنسبة للسوفياتيين بمثابة استمرار للحرب بوسائل أخرى حتى زوال الرأسمالية. إنه استمرار للحرب بين الاشتراكية والرأسمالية، باستمرار صراع الطبقات، لأن الاشتراكية هي معسكر السلام، وقوة السلام، ولا بدّ من أن يتحقق السلم. لكن هذا غير ممكن باستمرار الرأسمالية، فإن صراع الطبقات ظل «القاعدة الأيديولوجية للتعايش السلمي»[٢] حتى التعديل الذي أتى به غورباتشوف. إذن، ما كان ممكناً هو التعايش السلمي بحسب التحديد السوفياتي، طالما أن السوفياتيين كانوا «يناضلون وسيستمرون في النضال من أجل السلم الذي هو أعظم خير لكل الشعوب، وهو عامل مهم لتقدم البشرية»، بحسب قول بريجنيف[٣].

---

(١) إن غورباتشوف يحدد هذا الأمر في كتابه عن الإصلاح، ولا ينسى، في كلامه عن التعديل بخصوص العلاقات الدولية، أن يؤكد استلهامه من لينين. انظر إلى كتابه:
Mikhaïl Gorbatchev, *Perestroïka: Vues neuves sur notre pays et le monde*, Flammarion, Paris,1987, pp. 208-213.

(٢) بخصوص التعايش السلمي ككل، وهنا بالأخص بشأن «القاعدة الأيديولوجية»، لا بدّ من العودة إلى كتاب:
Claude Delmas, *La Coexistence pacifique*, P.U.F., paris, 1980, p. 73.

(٣) نجد تحديد بريجنيف وموقفه في تقريره المقدم بمناسبة المؤتمر الخامس والعشرين للحزب السوفياتي بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤. ونورد في ما يلي مقتطفات من كتاب سوفياتي في طبعته الثانية المنشورة سنة ١٩٦٥، أي في مطلع حكم بريجنيف وپودغورني وكوسيغين:
«قد يسأل سائل: ألا يعني مبدأ التعايش السلمي نوعاً من المصالحة بين الاشتراكية والرأسمالية؟ أو ليس هذا اعترافاً برسوخ الأنظمة الرأسمالية؟ أولا يتضاءل النضال ضد الإمبريالية؟ كلا وألف كلا. =

أما الاشتراكيون الآخرون ومنافسو المسؤولين السوفياتيين الدوليين، أي الصينيون، فهم رفضوا التعايش السلمي بين العقيدتين والنظامين، أي بين الاشتراكية والرأسمالية. لقد كان أحد الأسباب الأساسية الظاهرة، والسبب المعلن للانقسام السوفياتي الصيني، هو اعتماد خروتشوف مبدأ التعايش السلمي. لقد اعتبر ماوتسي تونغ خروتشوف خارجاً على الخط القويم. لكن الصينيين ما لبثوا أن عدّلوا موقفهم للقول بالتعايش السلمي بين الدول فقط. وهنا يعني التعايش السلمي تقديم مصالح الدول مؤقتاً، مع الاستمرار في العمل من أجل الاشتراكية، عقيدة ونظاماً[١]. هكذا كان الصينيون أول من جسّد رسمياً التعايش السلمي بين دولتين (الصين والهند)، ثم نشطوا، في مطلع السبعينات، في تطبيق المبدأ على سياستهم تجاه الولايات المتحدة الأميركية. وبهذا التقى الصينيون مع السوفياتيين على تحديد المفهوم بالرغم من محاولتهم التمايز عنهم[٢].

أما الغرب والرأسمالية فتعاملا مع مفهوم التعايش السلمي. لكن ماذا يعني لهما وما هي حدوده؟ إن الغرب لم يكن مؤهلاً لاستيعاب مفهوم التعايش السلمي استيعاباً صحيحاً، بمعنى أنه لم يواجه يوماً مفهوماً يتعلق بالسلم يقف عند حدود أيديولوجية، واجتماعية، وثقافية، كما هي حال المفهوم الاشتراكي المصدر. إن الغرب الذي ينظر إلى الحرب والسلم كالمفهومين الأساسيين في العلاقات بين الشعوب والدول وُجد أمام طرح جديد للعلاقات، وبالتالي كان عليه إما استيعاب هذا الطرح انطلاقاً من المفهوم الجديد أو رفضه. تأتي المشكلة الأساسية من الحاجة إلى التمييز بين السلم والتعايش السلمي، كما وجب التمييز بين الحرب والحرب الباردة. يضاف إلى هذا أن مفهوم التعايش السلمي طرح على الغرب، في أواسط الخمسينات، كبديل للحرب

= «إن التعايش السلمي ينبغي النظر إليه كأحد أهم أشكال النضال في الميدان الدولي ضد الإمبريالية وضد الحروب التي تعدها، وضد سباق التسلح ودسائس الاحتكاريين العدوانية في البلدان المستعمرة الخ... وهذا النضال هو في مصلحة الطبقة العاملة وكل الكادحين، فهو بهذا المعنى نضال طبقي. وسوف تنتصر الاشتراكية في التباري السلمي مع الرأسمالية...

«إن التناقض بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي كان ولا يزال التناقض الرئيسي لعصرنا...

«إن انتصار الشيوعية أمر لا مردّ له ولكنه لن يحدث بواسطة «تصدير الثورة»...

«إن السياسيين الإمبرياليين يسعون إلى تشويه مفهوم التعايش السلمي. إنهم يحاولون عرض المسألة على اعتبار أن مجال استخدام مبادىء التعايش السلمي يجب أن يكون محدوداً بالعلاقات بين الدول الكبرى. وقبل كل شيء بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة...

«ثم إن تحقيق مبادىء التعايش السلمي لا يعني قط أيضاً المصالحة بين الأيديولوجية الشيوعية والأيديولوجية البرجوازية.. ويقول الحزب الشيوعي السوفييتي إننا، في مسائل الأيديولوجية، لن نتنازل أي تنازل... غير أن النزاعات الأيديولوجية والسياسية لا يجب أن تحل بالحروب.

«إن الاتحاد السوفييتي يناضل في سبيل الحفاظ على العلاقات العملية، السياسية والاقتصادية وغيرها، بين الدول الاشتراكية والرأسمالية على أساس مبدأ التعايش السلمي والامتناع عن اللجوء للحروب كوسيلة لحل المسائل المتنازع عليها...» من كتاب: **سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية**، لمجموعة من المؤلفين، الترجمة العربية، دار التقدم، موسكو، ١٩٦٧؟ ص ٤٣ - ٤٨.

(١) بعضهم يعتبر التعايش السلمي بمثابة «شكل يتخذه صراع الطبقات على صعيد الدول» كما ورد في النص، أو «مبدأ سياسي لفترة انتقالية». انظر إلى كتاب:

Patrick Wajsman, *L'Illusion de la détente,* P.U.F., paris, 1977, pp. 13, 30 et 31.

(٢) يمكن كذلك تفسير الرفض الصيني للمفهوم كونه مرتبطاً بخلافات من نوع آخر بين موسكو وبكين، أي خلافات بين دولتين تتنافسان على زعامة المعسكر الاشتراكي.

الباردة، في وقت كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ يظهر قدرة واستعداداً لمقارعة الولايات المتحدة دولياً في المجالين السياسي والعسكري. أول ردة فعل غربية تجاه المفهوم الجديد كانت التخوّف، ثم ما لبث أن بدأ التجاوب يحل مكان التخوّف. أما التخوّف فناتج عن فرضية أن يكون الطرح السوفياتي بمثابة سلاح إعلامي، أو بالأحرى شرك يحاول السوفياتيون إيقاع الغرب فيه في حالتي التجاوب أو الرفض. في حال التجاوب، يضطر الغرب إلى تليين موقفه وسياسته في التصدي للشيوعية والسوفياتية في العالم، وهذا يعني التراجع عن السياسة المعتمدة في إطار الحرب الباردة، وفي هذا مخاطر عديدة على المصالح القريبة والبعيدة لا يمكن تبريرها إلا بتحسّن أكيد في العلاقات الدولية، أي بسلم واقعي. وفي حال الرفض، يضطر الغرب لأن يصبح مرادفاً لعدو السلم، وبالتالي عدوّ الشعوب والتطور، الأمر الذي يصب في خانة الشيوعية التي تصبح بالتالي عنوان السلم الدولي ورمزه، وفي هذا تقهقر لقدرة ومصالح الغرب. هكذا، إن التعايش السلمي، عندما تقبّله الغرب، أصبح عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بالمرور إلى الوفاق والسلم الدولي. إن هذا التقبل، وبهذا الشكل، يقوم على أساس اعتبار النظام الشيوعي منافساً يمكن التفاهم معه والعيش بسلام ضمن نظام دولي تختلف فيه الأنظمة مع تحديد المصالح بالنظر إلى مقاييس تقليدية، مثل ميزان القوى، والتجاوب مع حاجات الشعوب من مادية ومعنوية.

إن الغرب تخوف إذن من أن يكون التعايش السلمي المعروض عليه من موسكو سلاحاً موجهاً من الشرق ضد الغرب. إن الغرب الذي ينظر إلى التعددية كحالة طبيعية، أو على الأقل شبه طبيعية، والذي كان في أواسط الخمسينات يريد أن يأمن شر الخصم، لم يتوانَ عن التشجيع على إنهاء التشنج المهيمن على العلاقات بين الفريقين. لكن الغرب لم يفهم التعايش السلمي طريقاً إلى السلم الاشتراكي، بل فهمه على أنه الطريق إلى السلم بشكل مطلق، ثم تعامل معه على هذا الأساس. وربما فهمه البعض في الغرب على أنه الطريق إلى السلم الليبيرالي. وينبغي الانتباه إلى أنه ليس لدى الغرب «ركيزة أيديولوجية» لمبدأ التعايش السلمي بحد ذاته. بالنسبة للغرب يبقى «التعايش السلمي نتيجة لتوازن الرعب»[١]. أو حتى ربما يكون الغرب قد فهم القصد السوفياتي من التعايش السلمي بأنه يعني «أن ما نملك يبقى لنا وما تملكون يصلح للتفاوض»، بحسب تفسير للرئيس الأميركي جون كينيدي[٢].

ويجب الانتباه كذلك إلى أمر أساسي بخصوص موقف الغرب من المفهوم. إن الغرب لم يواجه هذا المفهوم عملياً إلا في أواخر الخمسينات وبداية الستينات. لكن هذا لا يعني أن الغرب كان أصلاً بعيداً تماماً عن البعد الواقعي للمفهوم. إنه تقبّل قيام الثورة البولشفية، ولم يواجه جدياً الشيوعية، ولا بناء النظام الشيوعي في الدولة الواحدة، أو في أكثر من دولة في ما بعد. يمكن أن يعني هذا أن الرأسمالية والغرب يقبلان تعايشاً سلمياً عملياً مع الاشتراكية، شرط ألا يؤثر هذا فعلياً على الرأسمالية، أي شرط ألا يشكل خطراً مباشراً على قوتها الدولية. إذن، بالرغم من عدم

---

(١) انظر إلى الكتاب المذكور أعلاه: P. Wajsman, *L'illusion...*, *op.cit.*, p.31.

(٢) إن هذا التفسير مذكور في دراسة Boris Souvarine عن الستالينية في كتاب: *De Marx à Mao Tsé-Toung...*, *op. cit.* p.145.

وجود المفهوم ولا أية نظرية مرادفة، بقي بإمكان الغرب، وفي مقدمه الولايات المتحدة، التعايش مع الخصم سلمياً. لكن ربما يكون هذا التعايش على الصعيد النظري هو أقرب إلى السلم، وربما كان مرادفاً للسلم نفسه. إن الغرب بدا قادراً على تقبّل نظري لمفهوم السلم وللسلم الواقعي مع الخصم شرط الحفاظ على مصالحه الأساسية. ربما تكون الصعوبة الأساسية هي في دخول مفهوم التعايش السلمي في الفكر الغربي كمبدأ للتعامل مع الاشتراكية والاتحاد السوفياتي. بالفعل، إن المفهوم طُرح على الفكر الغربي انطلاقاً من خطاب خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، في شباط من سنة ١٩٥٦. ولم يجد الغربيون، في حينه، في المفهوم سوى أنه مرادف «للسلم عن طريق الرعب» الذي يتطلب توازناً بالنظر إلى سقوط الاستقرار بنتيجة السباق إلى التسلح. أي، يكون الغرب قد تعرف إلى المفهوم عندما «فرضت قدرة الأسلحة النووية الاعتدال»، وعندما واجه الفضاء «الموضوع النووي» و«الموضوع الأيديولوجي»[١].

عملياً يمكن القول، وإن بشكل نسبي، إن الغرب تلقّف بسرعة وبسهولة مبدأ التعايش السلمي انطلاقاً من إعلان خروتشوف: أن الحرب ليست حتمية. حتى أن الرأي العام الغربي لم يتنبه إلى تفسير هذا الإعلان، حيث عدم حتميةالحرب يعتمد على «القوة الهائلة للمعسكر الاشتراكي العالمي» التي تستطيع ردع «المعسكر الإمبريالي». إن هذا يسمح بالاستنتاج أن فرضية الحرب الباردة واردة إذا لم تتوصل القوة الاشتراكية إلى إقناع «الإمبرياليين»[٢]. إن الغرب كان، بعد سنوات التشنج الدولي التي بدت طويلة ومرهقة، مستعداً لأسباب عامة، كما لأسباب خاصة بالشعوب والدول المختلفة، للنظر إلى الطرح السوفياتي وكأنه الطريق الصحيح، وربما الأقصر، إلى السلم، أو حتى وكأنه المرادف للسلم. في كل الأحوال، إن الغرب اعتبر أن التعايش السلمي لا بد وأن يكون نتيجة عملية التحرر التي تلت موت ستالين، لذا اعتبر أن «عهداً انتهى بموت جوزف ستالين». إذن إن الغرب تقبل المفهوم مترجَماً إلى لغة الغرب. وكان أول المتفاعلين مع المفهوم فرنسا وزعيمها دي غول الذي وجد فيه مجالاً للتخفيف من الهيمنة الأميركية التي كان يود التخلص منها. وما لبث الأميركيون أنفسهم أن وجدوا في التعايش السلمي متنفساً يساعد في تخفيف الاحتقان والتشنج.

هكذا، مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات، كان مفهوم التعايش السلمي قد شقّ طريقه في العلاقات الدولية بحيث إن مجرد التجاوب والتفاعل الكامل أو الجزئي معه فتح المجال أمام تحسّن ملموس في الأجواء والمواقف. لكن لا بدّ من الانتباه إلى أمر أساسي بما يخص المفهوم وحدوده: إنه ليس السلم قطعاً. فإذا كان البعض في الغرب قد تعامل معه وكأنه مرادف للسلم، إنما هذا يدل على عدم استيعاب كاف للمفهوم ذي المصدر الاشتراكي. إنه ربما بمثابة وسيلة، أو أداة، أو طريق يسمح بالوصول إلى السلم وليس أكثر، وفي كل الأحوال أي سلم؟

أخيراً، لا بدّ من التذكير بأمرين أساسيين: أولهما، إن التعايش السلمي هو مفهوم صالح لتغطية مرحلة من العلاقات الدولية المعاصرة وللتعبير عن نوع من العلاقات. إن تحديد المرحلة

---

(١) انظر إلى كتاب: Cl. Delmas, *La Coexistence...*, *op. cit.* p.7.

(٢) التحليل موجود في المرجع نفسه، ص ١٤.

ليس واحداً للفرقاء المعنيين، فهي بالنسبة للغرب مرحلة يؤمل منها أن تؤدي إلى السلم بين الأخصام إذا لم تكن تعني السلم، وبالنسبة للشرق هي مرحلة لا بدّ وأن تؤدي إلى السلم ذي البعد الواحد، أي إلى الاشتراكية العالمية، أو بالأحرى إلى الشيوعية الكونية. والأمر الثاني هو كون التعايش السلمي لا يمكن أن يعني السلم، وبالأخص السلم العالمي الشامل الذي هو ربما وهميّ أكثر مما هو إمكانية واقعية، ولا يمكن أن يكون السلم، إذ إنه، بالنظر إلى أصله الاشتراكي، لا مجال للسلم مع الرأسمالية. إذن نحن بصدد تعايش سلمي مؤقت بمعنى أنه لا بد وأن يزول الفريق الآخر، أي الرأسمالي، وعندها لا يعود للتعايش السلمي ضرورة أو وجود.

ب ـ مقوّمات التعايش السلمي:

للتعايش السلمي مقوّمات هي في أساس المفهوم كما في أساس نشوء الظاهرة وامتداد المرحلة الموازية. دوام هذه المقوّمات متوازنة ومتكافئة ومتلازمة يسمح بدوام التعايش السلمي. إن هذه المقوّمات تجمع العناصر الأساسية التي تساعد على تأكيد، وتثبيت، وحتى على تطوير المفهوم، وبالأخص ما يتفق معه، أو ما يترادف معه من ظاهرات ومواقف وحلول، أي ما يجسده عملياً على الساحة الدولية. يمكن جمع أهم المقومات المقصودة في ثلاثة: استمرار الخصام والمنافسة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي؛ توازن الرعب من خلال الحفاظ على توازن القوى؛ التجسيد السياسي للعداء مع «الردع المتبادل» و«الحرب المحدودة».

١ ـ إن استمرار الخصام والمنافسة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي هو في أساس التعايش السلمي بين الاثنين وفي العالم. إن كلاًّ من النظامين الخصمين وجد نفسه غير قادر، ولو مؤقتاً، على القضاء على الخصم، إذن لا بدّ من الانتظار لتحقيق هذا الهدف، أو على الأقل، لجعل الآخر يتأقلم بشكل ثابت مع السلم القائم على اختلاف الأيديولوجيات والأنظمة. لكن تقبّل هذا التواجد، الذي يبدو طبيعياً بالنسبة للغرب، على الأقل نظرياً، وغير المقبول نظرياً، ولكن الممكن عملياً بالنسبة للشرق، لم ينفِ المنافسة، وهو حتى لا ينفي نوعاً من الصراع على النفوذ والتوسع وتثبيت الأقدام والقدرات. إن التعايش السلمي يكون قد قام عملياً على أساس تقبّل كل من الخصمين وجود الآخر ضمن حدود الحرب الباردة الجيوسياسية، مع محاولته تسجيل نقاط جديدة، أو حتى مع محاولة إظهار حسن النية عند الضرورة، عن طريق السكوت، أو التوافق، أو جس النبض، أو المساومة[1]. والمنافسة بين الخصمين هي في آن سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وعلمية، وتقنية، ونفسية، وإعلامية... إنها ملموسة في شتى المجالات. لكن هذه المنافسة ممكنة ما بين خصمين متوازيي القوى، لأنه في حال اختلال، أو زوال التوازن، تستحيل هذه المنافسة، وهذا يعني خطراً على التعايش السلمي، مفهوماً وظاهرة. فزوال الخصام والمنافسة يعني، على

---

(١) بخصوص الأساليب المعتمدة ضمن ممارسة المنافسة بين الخصمين نذكر أن أول وأبرز ما دلّ على إمكانية هذه الممارسة كان سكوت الغرب عملياً عن السياسة السوفياتية في أوروبا الشرقية وبالأخص تجاه القمع السوفياتي في المجر ثم التوافق المؤقت في الشرق الأوسط مع أزمة السويس. أما الكلام عن سكوت وتوافق يتفق عملياً مع ممارسة جس النبض والمساومة البسيطة (بخصوص مسألة واحدة) أو المركّبة (بخصوص أكثر من مسألة في آن واحد) واقتسام الهيمنة في العالم ولو مؤقتاً. إن هذه الأساليب والممارسات السلمية تشكّل بحد ذاتها أسساً للمنافسة بين خصمين يتريثان في الانقضاض على بعضهما البعض.

الأقل، ضعف أحد الخصمين، وبالتالي يصبح التعايش السلمي مؤهلاً للانهيار. إن الخصام والمنافسة يشكلان معاً شرطاً أساسياً لوجود حاجة للتعايش السلمي كما لاستمرار هذا التعايش. إذن مجرد الكلام عن تعايش سلمي وليس عن سلم يفترض استمرار الخصام، وتفاعل المنافسة بين الفريقين والنظامين، وارتباط التطورات الدولية عامة بهذا التفاعل. فالتعايش السلمي يعني بالضبط التعامل مع الخصام المستمر دون حتمية اللجوء إلى الحرب.

٢ ـ إن توازن الرعب وتوازن القوى شجّعا عملياً على التجاوب والتفاعل المباشر مع مفهوم التعايش السلمي. إن التعايش السلمي يفترض أصلاً حداً من التوازن في القوى بين الفرقاء المعنيين. فانعدام التوازن يعني لقاء القويّ بالضعيف: والعلاقات الدولية، عبر العصور والقارات، تدل على أن هكذا لقاء يعني ميل القويّ إلى السيطرة على الضعيف طالما أن ميزان القوى هو لمصلحته. إذن عند انعدام التوازن، لا ضرورة للبحث، أو التنظير، أو التعامل بمبدأ التعايش سلمياً بين الأخصام. هنا يلاحظ، من ناحية النظرة السوفياتية إلى الأمر، أن مفهوم التعايش السلمي اعتمد أولاً وأخيراً على منطق وجود الاشتراكية على الساحة، وعدم قدرتها على التغلب والقضاء على الرأسمالية والإمبرياليين، بعد فشل الفكرة القائلة بأن الثورة ستعم بسرعة وتقضي على الرأسمالية. وتعزز المفهوم عندما استطاعت الاشتراكية الخروج منتصرة ومتعافية من حربها ضد العدو الفاشيستي. بعد هذه الحرب وتوسع النظام الاشتراكي حتى صفة العالمية، على غرار النظام الرأسمالي، أصبح من الممكن التفكير بتوازن، وإن نسبي، بين النظامين الدوليين. لكن بلا شك، أتى توازن القوى في مجال التسلح لتدعيم وتأكيد توازن القوى وما يتبعه من توازن في الرعب. إن الحرب أصبحت عندها مخيفة ومكلفة إلى حدّ لم تعد معه مقبولة، إذن لا بد من تلافيها.

هنا وعلى هذا الصعيد، أو عند هذا الحد، أصبح التعايش السلمي ضرورة للنظامين، والفريقين، والقوتين، كونه الحل الوحيد، أو البديل الوحيد الممكن للحرب. لذا اعتبر البعض توازن القوى «المقوّم الحقيقي الوحيد» للتعايش السلمي[١]. إن لهذا المقوّم قيمة كبيرة، لأنه الأساس في عدم تجرّؤ أحد الاثنين على التعامل مع الآخر إلا بالتعايش السلمي لما أصبح للسلاح من قوة رادعة كامنة فيه. إن توازن القوتين، دون غيرهما، جعل هذا السلاح أداة سياسية سلمية وحوّله من أداة عسكرية إلى نوع من الأداة الدبلوماسية، وهو أمر يبدو أصلاً غير منطقي، لكنه تأكد في الواقع أنه فعّال، وربما الأكثر فاعلية للحفاظ على السلم الدولي على أساس التعايش السلمي، بانتظار الوصول إلى صيغة أفضل وأسلم. عملياً، إن توازن القوى النووي هو الذي يرغم الخصمين على الوقوف كل عند حده، هذا الحد هو طبعاً عدم الانزلاق والتورط بالنظر إلى الردع الذي يطال عمق وعصب كل منهما، وفي هذا توازن رعب.

٣ ـ أما التجسيد السياسي للعداء فهو نتيجة النية في تفادي الحرب انطلاقاً من اعتبارها غير حتمية. طالما أن العداء مستمر وكذلك المنافسة، وطالما أن الحرب قد استُبعدت، إذن لا بدّ من أن يكون التعبير عن الخلافات والمنافسة سياسياً وليس عسكرياً. إن حلّ الخلافات يتم على أساس

---

(١) انظر في هذا الموضوع إلى كتاب: Cl. Delmas, *La Coexistence...*, *op.cit.*, p.9.

مساومة سياسية ضمن ميزان القوى العام والخاص في الحالات المعنية. لكن هل يمكن الاعتماد على الحل السلمي السياسي لكل المشاكل في ظل سباق هائل إلى التسلح؟ في الواقع، إن التجسيد السياسي للصراعات بين النظامين، على مستوى الدولتين العظميين، اعتمد، إلى حد بعيد، على مفهومين فرعيين لا يحتلان القدر والموقع نفسه نظرياً في النظامين، إنما هما يبدوان عملياً قادرين على السماح بعدم تصاعد الأزمات إلى حد الانفجار بشكل واسع يحتّم حرباً مباشرة بين الاثنين. إن المفهوم الأول هو «الردع المتبادل»، وهو يعني قدرة الرد المؤهلة للحؤول دون الذهاب بعيداً في المواجهة خاصة العسكرية. بالرغم من كون السوفياتين لا يُقرّون نظرياً مبدأ الردع، إنهم يتعاملون به في الواقع عند الضرورة. إن الردع يبدو أقرب إلى أداة ضغط وتهويل غير معلن، وغير مباشر، عن طريق قياس الهدف بالنظر إلى الخطر بالنسبة للأميركيين، وعن طريق حساب الكلفة، بالنظر إلى الفعالية، من وجهة النظر السوفياتية[1]. والمفهوم الثاني هو مفهوم «الحرب المحدودة»، وهو أميركي الأصل، لكن له مرادفاً سوفياتياً وهو «الحرب المحلية». هنا، بإمكان الحروب أن تحصل، إذ إن «عدم حتمية الحرب» لا ينفي قيام الحروب مطلقاً. فالحروب التي يمكن تسميتها «صغيرة»، قياساً إلى الحرب «الكبرى» التي ينوي الفريقان تلافيها في التعايش السلمي وهي الحرب الشاملة، يمكن أن تكون «محدودة»، ساحة وسلاحاً. بينما يركّز هنا الأميركيون على «الرد المرن» في تطوّر صراع عسكري، يرى السوفياتيون أنه، نظراً إلى هذه المرونة التي لا تعقل بدون السلاح النووي، تكون الحرب عندها محدودة جغرافياً، أي «محلية». يمكن الذهاب إلى حد اعتبار المفهومين متكاملين بحيث تكون «الحرب المحدودة» لازمة «للردع المتبادل»[2]. والأهم بالنتيجة، هو أن مفهوم التعايش السلمي الذي يقوم على تلافي الحرب الشاملة بين النظامين، لا بدّ وأن يعتمد الحل السياسي للخلافات. وطالما أن العداء لا يمكن أن يزول، لا بدّ له من أن يأخذ وجهاً سياسياً على مستوى القوتين العظميين، وتبقى الحروب الصغيرة متنفساً لتفادي الحرب الشاملة.

تبقى المقوّمات الثلاثة المذكورة في أساس تحقيق تعايش سلمي بين الشرق والغرب بانتظار إمكانية السلم الحقيقي؟؟ إن سقوط أحد هذه المقوّمات عنى اضطراباً عميقاً في المفهوم، وفي تجسيد هذا المفهوم عملياً في واقع العلاقات الدولية المعاصرة. ربما كانت هذه المقوّمات صحيحة، بالأخص من حيث واقع التعايش السلمي، أكثر مما هي في عمق المفهوم بحد ذاته. لكن طالما يصعب التمييز تماماً بين المفهوم نظرياً وما يستتبع عملياً، لا ضير في اعتبار هذه المقوّمات أصلاً من صلب المفهوم، فالاهتمام هنا هو بالواقع أكثر منه بالنظريات بحد ذاتها على الرغم من عدم القدرة على الفصل تماماً بين المجالين. وفي نهاية هذا المطاف، وبالنظر إلى المقوّمات الأساسية، يكون التعايش السلمي حالة من السلم النسبي حيث وقف الخصمان متكئين كلٌ على سلاحه، ومتأكدين من الحاجة إلى الانتصار على الآخر «سلمياً»، أي بأساليب ووسائل غير السلاح النووي في حرب شاملة لا بدّ وأن تكون، إلى حد بعيد، بمثابة «عليّ وعلى أعدائي».

---

(١) راجع بهذا الموضوع كتاب: H. Paris, *Stratégies...*, *op. cit.*, pp. 13 et 85-88.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢ و٦٣.

ج ـ التحديد الزمني:

إن التحديد الزمني بالنسبة لهذا المفهوم، أي للفترة التي يغطيها أو يلازمها، صعب وسهل في آن معاً. إنه صعب إذا أُريد بحثه من حيث إنه مجرد مرحلة مرّت بها العلاقات الدولية خاصة بين الأميركيين والسوفياتيين. ويصبح أسهل إذا أُخذ من ناحية مصدره الاشتراكي.

إذا أُخذ المفهوم سوفياتياً، يمكن الوقوف أمام تحديدين زمنيين: الأول في مطلع العشرينات، والثاني في أواسط الخمسينات. فيكون قد بدأ التعايش السلمي بعيد قيام الدولة السوفياتية وتعاملها مع الديمقراطية الليبيرالية اقتصادياً، ثم تحالفها معها عسكرياً. ولا بد من أن يستمر هذا التعايش بانتظار سقوط الليبرالية والغرب، وسيطرة الاشتراكية على العالم. إن هذه النقطة الأخيرة لا بدّ وأنها ترتبط، بالنظر إلى القول بحتمية سقوط الليبيرالية والإمبريالية، والرأسمالية طبعاً، بنتيجة التناقضات الداخلية. ويمكن القول إن التوسعية السوفياتية، أو الاشتراكية، لا تعتمد على الثورة بل على إضعاف الليبيرالية من الداخل. يؤكد مثل هذا الأمر التحديد الزمني المبسّط الذي سمح بالقول إن التعايش السلمي بدأ عملياً، وإن بشكل محدود، في فترة ما بين الحربين، ليعلَن عنه بوضوح في أواسط الخمسينات. لكن لا يمكن في هذا الإطار تحديد نهاية فاعلية المفهوم زمنياً، لأنه يجب عندها انتظار سقوط الرأسمالية. لكن لا بد من التنبه إلى أنه، قبل نهاية الثمانينات، أُعلن عن نية سوفياتية لإنهاء العمل بالتعايش السلمي المعهود، أو المعمول به، أي القائم (بحسب غورباتشوف الناقض لخط بريجنيف) على «القاعدة الأيديولوجية» لصراع الطبقات «كأحد أهم أشكال النضال في الميدان الدولي ضد الإمبريالية».

وإذا أُخذ المفهوم غربياً، فلا وجود له قبل أواسط الخمسينات ومعرفة ما حصل في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، ومن ثم تزايد البادرات السوفياتية وتحسّن أجواء العلاقات الأميركية السوفياتية. ويمكن اعتبار أواخر الخمسينات وبداية الستينات، أي ما بين زيارة خروتشوف إلى الولايات المتحدة واتفاقية آب ١٩٦٣ للحد من التجارب النووية، بمثابة الإعلان، أو الاعتراف، أو الاقتناع غربياً بمفهوم التعايش السلمي، وبالتالي التجاوب معه. منذ تلك الفترة، يكون المفهوم قد أخذ يغطي العلاقات الدولية بالنسبة للغرب. لكن يبقى الأهم، وهو أن الغرب اعتبر أن مفهوم التعايش السلمي، في حال لم يكن مرادفاً للسلم، لا يستطيع أن يدوم طويلاً، لأنه لا يمكن أن يكون سوى مرحلة تحضيرية انتقالية باتجاه السلم. هكذا، ومع بداية السبعينات، أخذت تظهر مفاهيم جديدة في الفكر الغربي، أي عند الباحثين والمسؤولين، بهدف الحلول مكان التعايش السلمي. إن هذه المفاهيم تتعدى التعايش السلمي إلى علاقات أفضل، أو يُفترض أن تكون كذلك.

إذن توجد مشكلة لا بد من مواجهتها عند محاولة تحديد المفهوم وما يعنيه زمنياً في العلاقات الدولية المعاصرة. تكمن هذه المشكلة في القدرة على التقريب قدر الإمكان بين الحدود الغربية والشرقية للمفهوم، عند أية محاولة مقارنة، أو تفسير.

١ ـ **البداية**: لا بدّ من اعتماد تحديد لبداية التعايش السلمي، كمرحلة تاريخية، انطلاقاً من التعاطي الثنائي مع المفهوم، إذ لا يمكن اعتماده من خلال فريق واحد على الساحة مهما عظم

شأنه. يمكن بالتالي اعتبار بوادر حسن النية الواضحة، التي بدأت تظهر، وإن خجولة بعض الشيء في البداية، بمثابة بداية دخول فكرة التعايش السلمي في صلب العلاقات الدولية. وتكون فترة ما بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٦٣ بمثابة فترة الاقتناع بإمكان التعايش السلمي تشكيل القاعدة، أو الإطار للعلاقات بين الشرق والغرب، خاصة من جهة الغرب. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في هذه المرحلة التي اعتبرها البعض انتقالية، لم ينفِ الكلام عن التعايش السلمي الكلام عن الحرب والحرب الباردة. وفي كل الأحوال، تبقى إمكانية اعتبار التجاوب الغربي مع المفهوم كبداية فعلية للتعامل في إطار، أو على أساس التعايش السلمي، انطلاقاً من بداية توازن القوى ومن خلال الإقرار بهذا الواقع الجديد، أي من خلال اتفاقية آب ١٩٦٣.

٢ ـ **النهاية**: أما بالنسبة للنهاية، فيجب الوقوف أمام سؤال مهم وهو: هل يمكن الكلام زمنياً عن نهاية التعايش السلمي كأمر قد حصل أو قد نستطيع مراقبته وتحديده مستقبلاً؟ ربما كان بالإمكان تحديد نهاية صلاحية المفهوم، والعمل على أساسه، بنهاية توازن القوى، أي عندما تتأكد إحدى القوتين العظميين من قهر الأخرى عسكرياً، أو بنتيجة تعاظم نظامها في العالم، أو بوصول القوتين إلى تفاهم حقيقي في ما بينهما. أي يمكن أن تكون عندها الحرب وسيلة لسلم أفضل، ربما لسلم بكل معنى الكلمة إذا كان تحقيقه ممكناً في هذا العالم. والمقصود بالحرب هنا ليست أية حرب، فهي لا بد الحرب العالمية الثالثة، أو الحرب النووية، أي الحرب المدمرة ربما للحضارة البشرية، أو للجزء الأكبر منها. في كل الأحوال، يبقى هذا الموقف من موضوع نهاية التعايش السلمي معتمداً على المفهوم السوفياتي الأصل. لكن هنا لا بد من التنويه بظهور ملامح نوايا لتعديل هذا المفهوم باتجاه التنافس والتعاون، على وجه الخصوص مع غورباتشوف. عندها يمكن أن يستمر التعايش السلمي بعيداً عن خطر السقوط المحتّم لأحد النظامين (أي النظام الرأسمالي).

إن محاولة الاعتماد على الموقف الغربي من الموضوع، وبالأخص الأميركي، تسمح بالقول إنه بالنسبة للأميركيين، لا بد وأن تكون نهاية الستينات هي بمثابة نهاية، أو شبه حدّ، للتعايش السلمي كمرحلة في العلاقات الدولية. إن هذا يعني طالما أن التعايش السلمي يشكل مرحلة انتقالية، لا بد من أن يصبّ في السلم وذلك عبر الانفراج مرحلياً. فالعودة إلى السياسة الخارجية الأميركية تدل على أن الأميركيين كانوا يبحثون، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، عن السلم وإمكانات إحلاله مع النظام الآخر، متخطّين بذلك التعايش السلمي. لكن الميل إلى إحلال مفاهيم جديدة مكان التعايش السلمي، وعلى الرغم من بعض التجاوب من الشرق مع هذه المفاهيم، لم تستطع هذه الأخيرة إسقاط مفهوم التعايش السلمي من حيث إن مقوماته الأساسية استمرت فاعلة على الساحة الدولية. إن هذه المفاهيم، أو بعضها على الأقل، بدا هزيلاً عملياً بالمقارنة مع التعايش السلمي، أو حتى بدا وكأنه من صلب التعايش السلمي أكثر مما هو بديلاً له. ثم في الثمانينات، استمر التعايش السلمي يراوح مكانه كمفهوم مع تداخل المفاهيم الأخرى وعلى رأسها الانفراج، وحتى الحرب الباردة استمرت تمد برأسها إلى الساحة الدولية كلما علت نبرة السلاح والتسلح.

أخيراً يمكن إعتبار التطورات الحاصلة على الصعيد الاشتراكي مؤهلة للسماح بالقول إن

ظاهرة التعايش السلمي مشرفة على الزوال مع إمكانية سقوط الثنائية نفسها. إنما يمكن القول أيضاً بأنها قد تستمر مع بعض التعديلات في مقوّماتها.

د ـ أهم ميزات التعايش السلمي العملية:

نظراً لأهمية هذا المفهوم في أساس تطوّر العلاقات الدولية، وربما مصير هذه العلاقات، من المفيد الكلام، وإن باقتضاب، عن أهم الميزات العملية التي هي في أساس التطوّر والتحرك على الساحة الدولية في ظل هذا المفهوم. إن هذه الميزات تعتمد على الأساليب كما على الوسائل وأصول التعامل. ويمكن تحديدها ضمن خمس وهي:

١ ـ محاولة التفاهم وحل المشاكل سلمياً: إن الخوف من الانزلاق إلى حرب نووية، في ظل توازن القوى، أدى إلى محاولة تفادي الوصول إلى الخط الأحمر، مع التمسك بمظاهر وعناصر القوة، ومع العمل على الحفاظ على توازن النفوذ، أو تأمين المزيد منه عندما تسمح الظروف.

٢ ـ عدم التعرّض لمصالح الآخر الحيوية: إن نوعاً من الاتفاق الضمني ساد العلاقات بين الدولتين العظميين، بالأخص على أساس احترام مصالح الآخر الحيوية. لكن مشكلة نشأت في هذا الإطار وهي تحديد المصلحة الحيوية. من هنا كان أسلوب جس النبض، أو التقدم بانتظار ردة الفعل التي تظهر قيمة المصلحة المعنية أو المعرّضة للخطر، وعندها لا بدّ للبادىء من الوقوف عند حدّ المصلحة الحيوية من أجل الحفاظ على التعايش السلمي.

٣ ـ التقبّل الضمني للحروب الإقليمية والمحدودة، ساحة وسلاحاً: ربما كانت هذه الميزة العملية هي الأكثر انتشاراً وتطبيقاً في معظم أنحاء العالم، وخاصة العالم الثالث. إنها ترتبط، بشكل من الأشكال، بوجود إمكانية تحوّل التعايش السلمي إلى نوع من السلم، وفي نفس الوقت بعدم وجود نية في الإنزلاق والتورّط أو الإستسلام. وربما تكون هذه الميزة هي عبارة عن اعتماد أسلوب التحرّك غير المباشر، أي بواسطة شركاء أو أدوات أو بدائل...

٤ ـ التحادث والتفاوض: إن الفرقاء الكبار، الاثنين بشكل خاص، يعمدون إلى الالتقاء والتحادث والاتفاق بهدف الحفاظ على التعايش السلمي، أو الحد الأدنى من السلم الواقعي، طالما أن الغلبة غير أكيدة لأحدهم. وبالنسبة لموضوع التفاوض كأسلوب، إنه مهم جداً لكن كثيراً ما رُبط بمفهوم الإنفراج ولا بد من العودة إليه في إطار الكلام عن هذا المفهوم.

٥ ـ الإنفراج: يؤخذ هنا كميزة في حال اعتبار التعايش السلمي في مضمونه الأساسي السوفياتي. إنه الميزة العملية التي طغت على سواها لكونها حلّت عملياً مكان الخوف والتشنج. أي يكون ارتياح عام قد ساد العلاقات الدولية، أقلّه على مستوى الكبار، وجعل الآخرين يأملون بالأفضل.

هـ ـ ملاحظات نظرية حول المفهوم:

في ختام الكلام عن التعايش السلمي كمفهوم وقبل الكلام عنه كسياسة وممارسة، تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة المبنية على مواقف واستنتاجات، بشأن طبيعة المفهوم، لازمته

في التطورات الدولية المعاصرة. من الملاحظ أن التحديدات السابقة، وخاصة التحديدات الزمنية، اعتمدت على الأسس الشائعة (أو الأكثر شيوعاً) والملتزمة عامة بالظاهرات الواقعية أكثر من التزامها بمضمون المفهوم بحد ذاته. كما أن الكلام عن التعايش السلمي يعتمد على اعتباره يشكّل المفهوم الأساسي والأهم في مجال التطوّرات الدولية، على الرغم من كثرة التركيز عامة على كل من الحرب الباردة والانفراج الدولي.

١ ـ عندما يُعتبر التعايش السلمي عقيدة أو مبدأ هذا يعني بالضرورة بُعده الاشتراكي. فإن التعايش السلمي بين النظامين الخصمين (أو حتى بين الدول) هو نظرياً مبدأ سوڤياتي لكون السلم مع الرأسمالية غير وارد. إن السوڤياتيين جعلوا من التعايش السلمي مبدأ لسياستهم الدولية، منذ المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي في سنة ١٩٦١[١]. وكان هذا بمثابة السبب الظاهر والعقدي (الأيديولوجي) للقطيعة بين موسكو وبكين التي ما لبثت أن قبلت به، وإن على طريقتها. وبالتالي يكون التعايش استمرّ بحسب شروط وحاجات اشتراكية، أي يكون مجرد تكتيك مؤقت ضمن ستراتيجية شاملة تهدف إلى نشأة عالم سوڤياتي، أو «الدولة العالم» التي لا بد من أن تحل، في النهاية، مكان «عالم الدول»[٢]. هذا بالطبع بالنسبة للمنظور السوڤياتي الأساسي المطروح حتى أواسط الثمانينات.

٢ ـ لا يشكل التعايش السلمي في الغرب مبدأ، بل هو أقرب إلى كونه حلقة أو مرحلة تمرّ بها العلاقات بين النظامين وبين الدول. وفي الوقت نفسه ظهرت عدة نظريات تفاؤلية في الغرب بخصوص مسار التعايش السلمي. إن هذه النظريات ظهرت مع تضاؤل الاحتقان والتشنج الدوليين محاولة أن تحل غربياً مكان نظرية وسياسة الصدّ (الكونتينمنت) للخطر الشيوعي. إن هذه النظريات تلتقي في ما بينها إجمالاً عند نقطة رئيسة، وهي اعتبار التعايش السلمي مرحلة وإطاراً لمستقبل سلمي يكون لمصلحة الليبيرالية إجمالاً. أهم هذه النظريات هي: نظرية التساتل، ونظرية التآكل، ونظرية الجَسْر. لقد اعتبرت هذه النظريات إجمالاً وكأنها من صلب التعايش السلمي، كما أنها عبّرت عما ينتظره مفكرو ومنظّرو الغرب التفاؤليون من التعايش السلمي عبر التجاوب والتفاعل معه.

ـ إن نظرية التساتل[٣] التي قال بها عدد من المفكرين والباحثين من منطلقات مختلفة (اقتصادية، وتقنية، وثقافية)، تعني أن التعامل الاقتصادي والتقني بين الشرق والغرب، والتلاقي

---

(١) إن خروتشوف يقول في سنة ١٩٦٠ إن التعايش السلمي يعني «التخلي عن الحرب كوسيلة لحل الخلافات...»، وذلك في كتيّب ترجم إلى الفرنسية تحت عنوان:
«Ce que je pense de la Coexistence pacifique», *cf.* D. Colard, *Les Relations..., op.cit.* pp. 118 et 119.

(٢) أخذنا هاتين العبارتين عن الباحث الفرنسي Jean Laloy، وفي الواقع إن عبارة «الدولة العالم» تعود إلى لينين نفسه ولسنة ١٩١٨.

(٣) نذكر من الذين قالوا بهذه النظرية مع اختلاف منطلقاتهم وحتى درجات تفاؤلهم: صموئيل پيراز وزبغنيو بريجنسكي وريمون آرون وموريس دوفيرجيه. وفي الوقت ذاته كان هناك من يعارض مثل هذه النظرية، ونذكر پاتريك واجمان في فرنسا. هذا مع الإشارة إلى أن السياسة الفرنسية تأثرت عامة بهذه النظرية إلى حد ما وهي تعرف بالفرنسية بكلمة «Convergence».

الحضاري والثقافي مؤهل لأن يقرّب بين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، بحيث ينتهي النظامان الاشتراكي والرأسمالي إلى التشابه والالتقاء في ظل ثقافة عالمية.

- قالت نظرية التآكل بأن الاشتراكية لا تحترم مبادئها الأساسية، وهي قيد الخروج عن هذه المبادىء وبالتالي خسارة بعض ميزاتها الأصيلة؛ وإن الدول الاشتراكية لا بد وأن تتلاقى بالنتيجة مع الدول الرأسمالية.

- إن نظرية الجَسْر (أي مدّ الجسور) بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ترى أن الاتصال بين الدول يفترض دخول الأفكار الغربية إلى المجتمعات الاشتراكية، وبالتالي التأثير على هذه المجتمعات، ومن ثمّ جعلها تضعف أو تنهار من الداخل لمصلحة النظام الغربي[1].

لكن لا بدّ من الانتباه إلى أن هذه النظريات انطلقت من اقتناع الغرب بأفضلية وتفوّق نظامه ومجتمعه على النظام الاشتراكي. في الوقت الذي قال الاشتراكيون، منذ خروتشوف، بالتعايش السلمي من أجل تخفيف الحذر الغربي من الشيوعية وتراجع حركة محاربتها، أو منذ قالوا مع بريجنيف بأن لا تعايش سلمياً عقَدياً بين الاشتراكية والرأسمالية. إذن، على الصعيد النظري، لم تجد مثل هذه النظريات مثيلاً لها في الشرق حيث إن الاشتراكية اعتمدت على استمرارية الصراع الأيديولوجي بالرغم من التعايش السلمي، وهذا على الرغم من وجود أصوات في الشرق نادت من وقت لآخر بتحرير النظام[2]. ويلاحظ أنه عندما حصل بعض التجاوب مع هذه الأصوات، انهار المعسكر الاشتراكي في أوروبا بأسرع ما كان يمكن لأحد في الغرب أن يتصوره، أو أن يتمناه. إن هذا التطور أثبت بلا شك وإلى حد بعيد صحة مثل هذه النظريات، وإن بصورة غير مباشرة. على كل إن هذا الموضوع لا يدخل مجال البحث هنا، وهو بحاجة للدراسة والتدقيق.

٣ - إن الملاحظة الثالثة والأخيرة هنا تنطلق من التساؤل التالي: هل يكون التعايش السلمي عبارة عن سياسة المواربة؟ أو يكون عبارة عن سياسة الممكن؟ نحن أمام خصمين قويين وشرسين في آن واحد، لكن كان لا بدّ لكل من الاثنين من أن ينظر بواقعية إلى الوضع المستجد منذ التأكد من كون الثورة غير قادرة على قهر الرأسمالية بالسهولة والسرعة المرجوّتين، ومنذ التأكد، بالمقابل، من أن الاشتراكية والثورة لن تبقيا محصورتين في دولة واحدة، لا بل قد أصبحت الاشتراكية نظاماً عالمياً مؤهلاً للتوسع. هكذا كانت سياسة الوصول إلى إضعاف الخصم بصورة غير مباشرة، وخاصة غير عسكرية، عندما ظهرت مواجهته بالقوة أمراً مستحيلاً. وهكذا كانت سياسة تقبّل الآخر طالما أنه قادر على المقاومة والتقدم. إن كلاً من الاثنين ينتظر سقوط الآخر للإجهاز عليه، أو للتأكد من ضعفه، وبالتالي إنجاز السلم بواسطة، أو عن طريق، التعايش السلمي. إن سقوط الآخر (أو على الأقل ضعفه) يتأمن إذن عن طريق تحقيق ما يمكن تحقيقه مباشرة، أو مواربة إذا

(١) إن هذه النظريات والأفكار هي التي كانت في أساس الموقف الغربي من توسيع الحوار والالتقاء مع الشرق والدعوة إلى تبادل الأفكار والمعلومات كما حصل في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي خاصة في سنة ١٩٧٥.

(٢) اعتُبرت هذه الأصوات في الاتحاد السوفياتي أصوات «منشقّين» لا تعبّر عن الاتجاه العام. ومن أشهر تلك الأصوات نذكر سولجينيتسين وساخاروف.

كان ذلك أيسر، أو بالاثنين معاً. وإذا كان التعايش السلمي بالمعنى التقليدي البسيط للعبارة، أي العيش جنباً إلى جنب دون العودة إلى السلاح لحل المشاكل، يصبح استمراره غير مقبول، بالنسبة للنظامين اللذين يهدفان إلى تحقيق ذاتيهما، حينما يدعو ذلك إلى التخلص من الآخر مع توافر القدرة على ذلك. إذن يكون التعايش السلمي حلاً مرحلياً بانتظار السلم الحقيقي، أي السلم الذي تؤمّنه سياسة الممكن التي قد تكون في نهاية المطاف الحرب الممكنة. هكذا تكون المواربة والممكن وسائل مؤقتة بانتظار الحسم الذي قد يأتي مع سقوط التوازن العسكري، ويكون السلم عندها للأقوى، أو الذي قد يأتي بنتيجة ضعف أحد النظامين وانتظار الآخر سقوط الثمرة ليتصرف من جانبه.

في نهاية التعريف بمفهوم التعايش السلمي بحد ذاته لا بد من القول باعتبار التعايش السلمي خطاً عاماً للتواجد الاشتراكي الرأسمالي منذ قيام الدولة السوفياتية، وطالما أن النظامين متواجدان على الساحة الدولية. من هذا المنظار، يمكن اعتبار المفاهيم الأخرى من ضمن هذا المفهوم العام والشامل والمستمر بانتظار المواجهة العسكرية المباشرة، أو قيام قوة أعظم من الاثنين معاً، أو ضعف أحدهما وسقوطه ذاتياً. يكون بالتالي التعايش السلمي نقيض السلم، بدل أن تكون الحرب نقيض السلم. ومن خلال الفرضية الأولى قد تصبح الحرب سبيلاً للسلم، أو على الأقل الخطوة الأهم باتجاه السلم. إذن، بينما بدا طبيعياً اعتبار التعايش السلمي في موقع بين الحرب والسلم، أو بالأحرى وفي وقت من الأوقات بين ما عرف بالحرب الباردة والسلم، تبدو الحرب الباردة من صلب مفهوم التعايش السلمي أو أحد وجوهه، كما يكون الإنفراج هو أيضاً أحد هذه الوجوه. إن هذه الملاحظة تعني المفهوم ككل وليس وجهه المعروف بظاهرة أو مرحلة التعايش السلمي بين الشرق والغرب، أو بين السوفياتيين والأميركيين بالأخص، وهي مرحلة خفّت فيها حدّة التشنّج دون أن يخف الصراع نفسه.

أما القول بأن الحرب يمكن أن تكون سبيلاً للسلم، فالمقصود به هي فرضية انتصار أحد الفريقين بالقوة[١]. ويكون عندها سلم النظام الواحد وهو الذي دعت إليه بصراحة الاشتراكية ضمن ما سماه بريجنيف «بحملة السلم»[٢]، وهو ما يعمل له بكل نشاط الغرب. إن التعايش السلمي ليس في أي حال مرادفاً للسلم، كما أنه ليس نقيض الحرب الباردة، بل هو أهم وأشمل. إنه يعبّر عن حالة تفوق فيها الإيجابيات على السلبيات، فيخف فيها الحذر، وربما كان هذا أخطر ما في التعايش السلمي خاصة بالنسبة للغرب. وفي كل الأحوال، تبقى، كما يرى البعض، حدود التعايش السلمي وغموضه أموراً قائمة ومستمرة منذ سنة ١٩١٧[٣]. لكن لا بد من التأكيد على كون هذا التحديد الواسع للتعايش السلمي يعتبر مفاهيم أساسية مثل الحرب الباردة، والإنفراج، والتعاون، والوفاق، من ضمن مفهوم التعايش السلمي نفسه. أما كظاهرة

---

(١) إن التعايش السلمي هو «حالة لا حرب» طالما أن «لا سلم حقيقي». إن هكذا حالة هي مؤقتة وتزول عندما «تزول إمكانات ردّ الآخر» في حال استعمال الأسلحة المدمّرة، بحسب تفسير إمكانية السلم في كتاب:
Cl. Delmas, *La Coexistence...*, *op. cit.*, p.85.

(٢) بالفرنسية «Offensive de paix»، نجدها في الكثير من خطب بريجنيف، في السبعينات خاصة.

(٣) انظر إلى المرجع السابق، ص ١٢٣.

فيتوازى التعايش السلمي مع ظاهرتَي الحرب الباردة والإنفراج. وبالتالي سيدرس في أجزاء لاحقة التعايش السلمي كظاهرة، أو مرحلة زمنية، على غرار ما سيكون بالنسبة للحرب الباردة بشكل خاص. ويمكن ختام الكلام هنا بالمثل الصيني الذي اعتمده أحد المؤلفين الفرنسيين عنواناً لكتابه عن التطورات الدولية المعاصرة، وهو يعطي صورة معبّرة جداً عن الواقع الدولي المعاصر: «سرير واحد لحلمين»[١].

٣ ـ الإنفراج الدولي:

يصعب تحديد المفهوم بشكل دقيق ومضبوط ومتفق عليه. فليس هناك في الواقع تحديد واحد، أو تحديد واف للإنفراج الدولي. إن المفهوم كما المصطلح بقيا مطاطين ولم يفرضا الدقة في التعامل معهما أو بهما. هذا مع العلم أن المصطلح الشائع هو الفرنسي الأصل واللفظ[٢]. إن عدم دقة المفهوم لا تعود إلى عدم التفاهم حول المصطلح المرادف، إنما بالعكس فالمصطلح شبه المعمّم دولياً هو إيجابي، وبالتالي لا تتعلق العقبة في تحديد المفهوم بعدم التفاهم التام اللغوي الذي قد يؤدي إلى ارتباك في المفهوم نفسه. فما هو مؤكد هو أن الباحثين في هذا الشأن لم يتّفقوا على تحديد واحد ودقيق، وكذلك إن المسؤولين والدول لم يتفقوا على مضمون واحد على الرغم من شيوع الكلام عن الإنفراج الدولي، في معظم المواقع، وعلى أكثر المستويات[٣].

أ ـ المصطلح والمفهوم:

بدأ استعمال المصطلح والتعامل مع المفهوم من قبل المسؤولين السياسيين منذ أوائل الستينات[٤]. إن الانفراج، مثل مفهومي الحرب الباردة والتعايش السلمي، لم يُفرض على العلاقات الدولية فكراً ودراسة وممارسة بإعلان عن ظهوره أو نشأته أو حلوله، بل فرضته تطورات معينة في هذه العلاقات، إضافة إلى نظرة لحال هذه العلاقات، وحتى لتحوّل نوعيّ، أو على الأقل لحاجة ولو مؤقتة إلى هكذا تحوّل. وربما كان الحافز إليه بالأخص الحاجة إلى هكذا تطوّر في العلاقات الدولية.

---

(١) الكتاب هو: André Fontaine, *Un Seul lit pour deux rêves: Histoire de la «détente» 1962-1981,* Fayard, Paris, 1981.

(٢) اللفظة الفرنسية أو المصطلح المتفق عليه هو: «La Détente»

(٣) إن الجنرال الفرنسي بيار غالوا وهو أحد أكبر الباحثين في موضوع العلاقات الدولية في العصر النووي، أي في ظل السباق إلى التسلح، يرى في كلامه عن الإنفراج ضرورة «لقاموس شرقي ـ غربي حيث تحدَّد معاني الكلمات». وهو يرى أن العالم الغربي انتظر عشرين سنة حتى فهم مغزى الإنفراج عند الروس «ورفضه على الأقل مؤقتاً»، وهو يعني الاجتياح السوفياتي لأفغانستان كمناسبة لفهم الغرب للمفهوم السوفياتي للإنفراج. انظر إلى مقالته:
Pierre Gallois, «Leçons d'assymétrie dans un parc d'artillerie (nucléaire)», in *Politique Internationale,* n°7, printemps 1980, pp. 197-212.

(٤) نرى على سبيل المثال الرئيس الأميركي جون كينيدي يتكلم عن الإنفراج بإيجابية، ولكن بحذر أيضاً وبشكل عام. انظر إلى كتابه: John Kennedy, *Stratégie de la paix,* Calmann-Lévy, Paris, 1961, p.21.

وبشأن صعوبة التحديد، يمكن ذكر تحديدين لباحثين فرنسيين، أي قريبين جداً من أصل المصطلح، وحيث لا يمكن أن تكون مشكلة تفسير أو ترجمة أو تعبير. الأول، هو پاتريك واجمان، يعتبر الانفراج «مجرد تخفيف للتأزم الذي كان سائداً بين الشرق والغرب في الحرب الباردة»، ويذهب إلى القول إنه بالمقابل نجد التعايش السلمي قابلاً للتحديد لأن له مضموناً محدداً. إن هذا الرأي يعني أن الانفراج كمفهوم لا يتضمن مضموناً محدداً، وهو بالتالي بحاجة إلى تحديد غير متوفر فيه بل خاضع للتفسير والمواقف منه، و«هو مفهوم تعبيري لا يمكن إلا أن يكون ذا فائدة محدودة»[١]. والثاني هو دانيال كولار، يعتبر أن المفهوم هو عبارة عن أعمال تعبّر عن إرادة بدأت بمرحلة تجريبية وما لبث أن تطوّرت، على الأقل على مستوى الدولتين العظميين، إلى تفاهم من أجل الحؤول دون الحرب النووية. ويكون عندها الانفراج تقنياً يعتمد على السلاح النووي، مع المحافظة على المنافسة سياسياً واقتصادياً. ويعتبر كولار أن فترة سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ شكّلت نقلة نوعية في مفهوم الانفراج باتساعه من الثنائية النووية، التي تكرّست في أواسط الستينات، إلى التعددية على صعيد الدول، كما على صعيد مجالات العلاقات الدولية منها الستراتيجي والتقني والسياسي والثقافي، مع ظهور إمكانية التعاون التي أخذت تهيمن على فكرة الصراع بين النظامين[٢].

يمكن اعتبار الانفراج الدولي كناية عن تعديل في «إطار» العلاقات الدولية بحصول ارتياح وليونة في العلاقات بين الدولتين العظميين، أو بالأحرى بين المعسكرين. فالمقصود بالانفراج إذن هو الجو الذي تجري في ظله العلاقات الدولية، ولا يعني تغييراً، أو حتى تعديلاً في العلاقات نفسها. إنه تعديل ستراتيجي لا يتضمن تبديلاً في الأهداف أو المضمون. ويمكن اعتباره الميزة العملية التي سيطرت على ما سواها في ظل التعايش السلمي: إنها حلّت عملياً محل الخوف والتشنج اللذين سادا في ظل الحرب الباردة. وبالتالي، إن الكلام عن الانفراج يأتي من ضمن الكلام عن التعايش السلمي، وربما أمكن اعتباره البعد الإيجابي الملموس لمفهوم التعايش السلمي بين خصمين متنافسين اضطرا لممارسة تنافسهما دون تعريض نفسيهما لخطر الحرب النووية، في ظل السلاح النووي. لكن الانفراج لا يتوقف عند الدولتين العظميين، بل هو يتعداهما إلى الدول الأخرى بما فيها الحلفاء، إلى حد التساؤل عما إذا كان الانفراج داخل التجمعات هو الذي ساهم في حصول الانفراج الدولي، على الرغم من ظواهر تدل بين الحين والآخر إلى عكس هذا الأمر. في كل الأحوال، إن الترابط بين الأمرين قائم مثلما أن الترابط قائم بين الداخلي والدولي (على غرار قضية محاولات التحرر داخل الديمقراطيات الشعبية)، بالإضافة إلى كون الانفراج داخل التجمعات يعني ضعفها دولياً لمساهمته إجمالاً في إضعاف تماسكها. كذلك إن الوضع في معظم مناطق العالم، ومن ضمنها دول العالم الثالث، إرتبط بالانفراج خاصة كجو عام.

لا يمكن كذلك الفصل ما بين الانفراج والتعايش السلمي: ربما كان التعايش السلمي هو المبدأ والانفراج هو السياسة أو الممارسة. أي أننا أمام الخط والأسلوب. مما يساعد على هذا القول

(١) يرى كذلك واجمان أن الكلام عن الانفراج هو ابتكار لفظي لإعطاء صورة عن الجو السلمي الذي أفضت إليه أزمة كوبا. أنظر:
p. Wajsman, *L'illusion...*, *op.cit.*, p.11.

(٢) انظر إلى كتاب:
D. Colard, *Les Relations...*, *op. cit.*, p.109.

كون الانفراج يبدو بحاجة إلى بعض الصفات لجعله أكثر دقة ووضوحاً، كما يضطر ريتشارد نيكسون لأن يفعل عندما يحاول تحديد «الانفراج الصلب والواقعي الذي مارسناه...»، وحيث يأتي التحديد سلبياً، فإنه «ليس اتفاقاً وليس تهدئة». لكن نيكسون لا يلبث أن يجد تحديداً إيجابياً، «إنه وسيلة لحل الخلافات التي يمكن حلها سلمياً، والعيش والتأقلم مع الخلافات التي لا يمكن حلّها». لكن لا بد من الانتباه هنا إلى أنه بالنسبة للأمر الأساسي الذي أشير إليه في الكلام عن مفهوم التعايش السلمي، يبقى بالنسبة للأميركيين «سياسة للحفاظ على السلم والدفاع عنه»(١). وفي الوقت الذي يؤكد نيكسون مثلاً كون المصطلح قد فقد معناه الحقيقي بنتيجة سوء استعماله، نجده يحدّد أيضاً، في مطلع الثمانينات، الانفراج الدولي بالنسبة لمستقبل العلاقات السوفياتية الأميركية على أساس أنه «تتمة لسياسة الصدّ وليس بديلاً لها». فإنه لا يمكن، بالنسبة للأميركيين، التنازل عن التصدي للتوسعية السوفياتية، كونه شرطاً لا بدّ منه للسياسة الأميركية، «والانفراج بدون التصدّي هو وهم فارغ»(٢).

بينما يلاحَظ أن المسؤول السوفياتي الذي تعامل مع مفهومي الانفراج والتعايش السلمي أكثر من سواه كان يتكلم، في صيف سنة ١٩٧٣، عن التحوّل الذي هو قيد الحصول، واصفاً هذا التحوّل بأنه الأهم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: إنه المرور من «التشنّج العاصف» إلى التعايش السلمي حيث «التعاون العقلاني» بين الدول الاشتراكية والرأسمالية من أجل «المصلحة المتبادلة» والأمن للجميع(٣). وفي أواسط السبعينات، أي بعد ثلاث سنوات فقط على ما سبق، يلاحَظ أن بريجنيف ذاته أخذ يعتبر أن «الانفراج أصبح حقيقة». وبالنسبة له، إن «الانفراج»، كالتعايش السلمي، يعنيان «العلاقات بين الدول». وهذا يعني «بالدرجة الأولى أن الخلافات والصراعات بين الدول يجب ألا تعالج بالحرب، أو باستعمال القوة، أو بالتهديد باستعمالها». «إن الانفراج، يوضح بريجنيف، لا يزيل ولا يستطيع أن يزيل أو يعدّل، ولا بأي شكل، قوانين صراع الطبقات». إن الانفراج هو «وسيلة تشجع على بناء الاشتراكية والشيوعية سلمياً». وفي كل الأحوال، يبقى السلم هو الهدف الأساسي للشيوعيين، لكنه السلم الشيوعي(٤). وهكذا يكون مفهوم الانفراج، كمفهوم التعايش السلمي، وسيلة أو مرحلة أو تحولاً باتجاه السلم. وبالتالي، إن التعايش السلمي والانفراج، كمفهومين، لا يختلفان في العمق عن بعضهما بالنسبة للسوفياتيين. ومما يساعد على فهم هذا المزج بين المفهومين، عند السوفياتيين، هو اعتبار التعاون من ضمن التعايش السلمي، بينما بالنسبة للغرب يبقى التعاون مرادفاً للانفراج. ولا بد من التنبيه إلى أن السوفياتيين يعتبرون الانفراج من ضمن التعايش السلمي، وليس تحوّلاً جديداً يليه ويتميز عنه. بينما بالنسبة للغرب إن الانفراج هو أقرب إلى السلم من التعايش السلمي، وهو يتميز بإحلال التفاوض مكان المجابهة، والتعاون مكان الصراع. إن التعايش السلمي فتح باب التفاوض، لكن الانفراج هو الذي ترادف، إلى حد بعيد، مع التفاوض.

---

(١) R. Nixon, Le Mythe..., op.cit., pp. 45 et 46.

(٢) R. Nixon, *La Vraie...*, *op.cit.*, pp.325-332.

(٣) انظر إلى خطاب بريجنيف بمناسبة تسلّمه جائزة لينين للسلام في ١١ تموز ١٩٧٣.

(٤) انظر إلى التقرير عن نشاط اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذي قدّمه بريجنيف بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤.

ويبقى التمييز بين المفهومين عرضة للمغالطات والتناقضات طالما أن التفسيرات والتحديدات المعطاة لكل من المفهومين واحدة أو متفقاً عليها بشكل من الأشكال، وبالأخص بشأن الانفراج الذي كثيراً ما هو بحاجة إلى إعادة تحديد، بالنظر إلى أن استعمالاته المختلفة أبعدته عن المضمون الأساسي في حال ثبت بذاته[١]. وعلى سبيل المثال، تذكير بثلاثة تحديدات معبّرة، تعود إلى صيف وخريف سنة ١٩٧٥، وهذا يشكّل تاريخاً مهماً بالنسبة للانفراج. ففي صيف سنة ١٩٧٥ تم المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون، ويعتبر هذا المؤتمر محطة مهمة في طريق السلام، كما اعتُبر تكريساً لانقسام أوروبا ولحدود نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد عنى هذا في حينه، وإلى حد بعيد، النية في إنهاء رواسب الخلافات العائدة لهذه الفترة. هكذا أصبح ممكناً آنذاك، أكثر من أي وقت سبق، الكلام عن الانفراج، وهكذا أتت في هذا الإطار تحديدات ثلاثة للرؤساء: الفرنسي، والسوڤياتي، والأميركي. إن لتحديد الرئيس الفرنسي، جيسكار ديستان، أهمية بالأخص لكون المصطلح فرنسياً، ولو لم يكن لفرنسا الكلمة الفصل في هذا الموضوع. يعتمد التحديد على التمنّي بأن يتم الانفراج بين الدول في مجالي التسلح والتنافس الأيديولوجي. فالانفراج المأمول، على هذا الأساس، يكمن في توسيع ما تم في أوروبا على «العالم الذي يتوق إلى حرية الشعوب والتسامح المتبادل والعدالة والسلام»، وهذا يعني احترام قدرة الدول على تأمين أمنها وتحاشي التشنجات القصوى[٢]. بينما رأى الزعيم السوڤياتي، بريجنيف، ضرورة تجسيد الانفراج في مجال التسلح، وهذا على أساس التعايش السلمي، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون بين الدول ذات الأنظمة المختلفة، ولكون «الانفراج الدولي لا يعني أبداً التخلي عن صراع الأفكار»[٣]. أما الرئيس الأميركي، جيرالد فورد، فهو رأى، في أواسط شهر آب، أي بعد أسبوعين من توقيع الاتفاق بشأن الأمن والتعاون الأوروبي، أن المصطلح الفرنسي غير واضح تماماً موضحاً أن الانفراج يعني حرفياً تلييناً أو تفتيراً للتشنج، «لكن ليس فتوراً في المتابعة أو الجهد». إن «سياق» الانفراج، ويؤكد فورد أنه سياق، يهدف إلى قيام علاقات سليمة أكثر وأكيدة أكثر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي. «وبالنسبة لي، يضيف فورد، إن الانفراج هو رغبة حارة في السلام، ولكن ليس السلام بأي ثمن. إنها تعني المحافظة على المبادىء الأميركية الأساسية...»، وعلى رأس هذه المبادىء تأتي الحرية. وبالتالي يكون الإنفراج «تصرف اعتدال بين الدولتين العظميين»، وهو يعني «الاحترام المشترك والمتبادل»، وليس «التنازلات من جهة واحدة، والاتفاقات باتجاه واحد»، أو «حق الاصطياد في الماء العكر»[٤].

أما بالنسبة لموقف الصينيين من المفهوم والمصطلح، فإن الصينيين، الذين رفضوا أصلاً مبدأ التعايش السلمي بين الشيوعية والرأسمالية، ما لبثوا أن قبلوا، في بداية السبعينات، عملياً بالتعايش السلمي والانفراج في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة المختلفة، وعلى رأسها الصين

---

(١) يمكن استعراض بعض المواقف في الشرق والغرب من موضوع الانفراج في كتاب:
Elias Bou-Assi, *«La «Détente» et les conflits périphériques*, P.U.F., Paris, 1983, pp.49-58.

(٢) من كلمة الرئيس الفرنسي الجوابية على كلمة الزعيم السوڤياتي الترحيبية في الكرملين أثناء زيارة جيسكار ديستان للاتحاد السوڤياتي في خريف سنة ١٩٧٥ أي بتاريخ ١٤ تشرين الأول.

(٣) من كلمة بريجنيف الترحيبيّة بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي لموسكو بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٥.

(٤) في خطاب الرئيس فورد في ١٩ آب ١٩٧٥ أمام إحدى الجمعيات الأميركية (American Legion).

الشعبية والولايات المتحدة الأميركية. لكن الصينيين الذين طوّروا علاقاتهم مع الغرب باتجاه الانفراج والتعاون، رفضوا قول السوڤياتيين بإمكانية توسيع الانفراج على كل الدول، بما فيها تلك التي هي في مرحلة الصراع ضد الرأسمالية، لأن مثل هذا الأمر يحول دون انتصار الاشتراكية. وذهب الصينيون إلى اعتبار الانفراج بما يخص الاتحاد السوڤياتي، إنما هو عبارة عن شرك ينصبه السوڤياتيون للأميركيين. فالصينيون اعتبروا أن الانفراج هو ذو مصدر سوڤياتي، أو صناعة سوڤياتية يبيعها السوڤياتيون إلى الغرب، والأميركيين خاصة، وهي ليست في الحقيقة سوى «وهم»، أو «إكسير سحريّ»، أو «منوّم قويّ». ولقد عمد الصينيون إلى تنبيه الغرب إلى هذه الخطة السوڤياتية[1].

ويبقى للانفراج بعد مهم يتعلق بمعظم دول العالم، أي دول العالم الثالث كما دول عدم الإنحياز. إن هذه الدول وجدت إجمالاً أن الانفراج لا يتعدى الدول الكبرى، ولا بد من أن يكون تعميمه على العالم بوقف التسلح، وحل النزاعات، وجعل العلاقات الدولية ديمقراطية، وتجديد النظام الاقتصادي الدولي. لكن لا بد من الانتباه إلى أن الانفراج يأخذ عندها معنى السلم، أو على الأقل الطريق الأصح والأقصر إليه. وطالما أن السلم لا يمكن أن يتجزأ، أي أن يشمل دولاً وشعوباً دون غيرها، لا بد وأن يشمل العالم الثالث. يُذكر هنا، وفي هذا الإطار بالذات، رأي بعض الباحثين القائل بأن دول العالم الثالث وغير المنحازة تقف من المفهوم، مثل الدول الغربية، أي موقفاً ديناميكياً، بعكس موقف الاتحاد السوڤياتي[2]. وأخيراً لا بد من ملاحظة، وهي أن الزعيمين نيكسون وبريجنيف يتفقان على اعتبار الانفراج «وسيلة»، لكن اتفاقهما يقف عند هذا الحد.

ب ـ مقوّمات الإنفراج:

إن مقوّمات الانفراج تتقاطع مع مقوّمات التعايش السلمي وتتلاقى معها، كما يتلازم المفهومان إلى حد بعيد. إن الكلام عن الانفراج يفترض أصلاً تعايشاً سلمياً بين النظامين. لكن إذا كان أصل التعايش السلمي اشتراكياً سوڤياتياً، هل يكون الانفراج هو أيضاً سوڤياتي المصدر، كما رأى الصينيون، أم هو أميركي، كما أكّد كثيرون من الأميركيين؟ في حال كان سوڤياتياً، يكون ملازماً تماماً للتعايش السلمي كوسيلة من ضمنه لإحلال السلم بنظام اشتراكي أو شيوعي. وإذا اعتُبر أميركياً، يكون قائماً بحد ذاته، كمفهوم يلازم السلم، أي البديل للحرب، أو على الأقل كوسيلة لإحلال السلم في النظام القائم على التعايش. إذن في الحالتين يبقى مرتبطاً بالتعايش السلمي. إن هذا التشابك يصعّب محاولة تحديد المقوّمات، لكن يبقى التفاوض، والتفاهم على ضرورة التعاون، والعمل لتلافي الحرب النووية يشكّلون مقوّمات ثلاثة أساسية. ربما أمكن اعتبار البيان المشترك السوڤياتي الأميركي، في بداية السبعينات، حول المبادىء الأساسية للعلاقات بين الدولتين، أول تجسيد علني طرح معاً هذه المقوّمات الثلاثة[3]. هذا مع الإشارة إلى أن هذه المقوّمات ليست كلها مستجدات، إنما اجتماعها عنى الانفراج.

(١) انظر إلى كتاب: D. Colard, *Les Relations..., op. cit., p.117.*

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٠، ١٢١.

(٣) بيان الزعيمين نيكسون وبريجنيف الموقّع في موسكو بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٧٢.

١ ـ إن التفاوض المقصود هنا هو المبنيّ على أساس التحاور والتعارف، دون الوقوف عند المساومة. إن هذا التفاوض هو بهدف وضع أسس يفترض بها أن تكون متينة لترسيخ علاقات طيبة بين الدولتين العظميين. وربما وجب إدخال العلاقات الأميركية الصينية في السبعينات ضمن هذا المقوّم. ومن الثابت، أن التشاور والتحاور كأسلوبين أدّيا إلى نتائج مهمة ساهمت في حل العديد من القضايا والحد من التأزّم. إن المقصود هنا، ليس التفاوض كأسلوب إنما كقاعدة اتفق الفرقاء المعنيون على أهميتها، وإن مرحلياً. فالتفاوض بدا للأميركيين مهماً جداً، خاصة في إطار مبدأ الترابط الكيسنجري[١]، بمعنى التفاوض حول جملة أمور، أي التفاوض الجامع للعلاقات والمشاكل التي تهم الفرقاء المعنيين. أما بالنسبة للسوڤياتيين، فبقي التفاوض أقرب إلى محاولة تبريد سخونة معينة، أو تكريس تقدم معين.

٢ ـ أما التفاهم على ضرورة التعاون فهو أساسي لفرضية الانفراج أصلاً. فالتعاون اعتُبر، من قِبل دي غول مثلاً، كمحطة أساسية تكمل الانفراج وتسبق التلاقي (والتسائل)، وبالتالي يكون قاعدة أساسية باتجاه السلم الدولي. لكن التعاون بالنسبة للأميركيين والسوڤياتيين، أو للأميركيين والصينيين، هو مقوّم أساسي لتحقيق مصالح خاصة بكل طرف من أطراف عملية التعاون. بالنسبة للسوڤياتيين، كما للصينيين، إن التعاون يعني سدّ ثغرة مهمة خاصة في المجال التقني. كما عنى، بالأخص للسوڤياتيين، وسيلة للتقدم في نهاية المطاف، والتغلب على «الخصم الشريك» في عملية التعاون. أما بالنسبة للأميركيين، فإن التعاون يعني خاصة إيصال العدوى الرأسمالية إلى المؤسسات والشعب عند الخصم الاشتراكي، عبر التقنية أو السلعة الغربية، بالإضافة طبعاً إلى المصلحة الاقتصادية الآنية. فعلى الرغم من الإختلاف الواضح حول تحديد قيمة التعاون، يبقى ركيزة مهمة للانفراج، لكنه في نفس الوقت وسيلة للقضاء على الآخر، أو على خصائص الآخر، بتعاون الآخر نفسه وإن من منطلقات مختلفة. إن البعض اعتبر أن هذا المقوّم قد سقط في أواسط السبعينات، مع بروز المصاعب الاقتصادية في الغرب والتعديل في السياسة الأميركية، خاصة مع وصول جيمي كارتر إلى الرئاسة[٢]. لكن، حتى التأزم الذي حصل مع بداية الثمانينات بعد أزمة أفغانستان بالأخص، ربما هو أضعف التعاون لكن لم يُسقطه، وإمكانية التعاون لم تنته. وفي أواخر الثمانينات بدا التعاون، كما التفاوض، يحتل مرتبة عالية في العلاقات الدولية.

٣ ـ العمل على تلافي الحرب النووية هو بلا شك مقوّم مهم، وربما يكون الأساسي. فإن الخوف من الحرب النووية التي سيطر شبحها على الأذهان في العالم أجمع، جعل الدولتين العظميين تشعران بضرورة تفادي هكذا حرب مدمّرة لا تخدم مصلحة أي منهما، بل تهدّد الاثنتين معاً. وطالما أن كلاً من الاثنين متأكد من قدرة الآخر على التأثير عليه بفعالية، حتى وإن لم يكن إلى حدّ التدمير الكامل، ثبت لكل منهما أن مصلحته تكمن في تفادي هكذا حرب. إن اتفاق الدولتين، في صيف سنة ١٩٧٣، على الاتقاء من خطر هكذا حرب كان إعلاناً، في الوقت نفسه، عن

(١) المقصود هو ما عرف بالإنكليزية تحت تسمية «Linkage».

(٢) انظر إلى كتاب: p. Milza, *Le Nouveau désordre...*, *op. cit.*, pp. 293 et 294.

تفاهمهما حول التعاون من أجل إبعاد هذه الحرب، دون أن يعني أبداً التفاهم على عدم العمل لهذه الحرب، أي صناعة المزيد من السلاح. لذا كان البحث الدؤوب من أجل الحد من التسلح (على الأقل جزئياً لوجود حوافز أخرى وبالأخص اقتصادية).

ج ـ التحديد الزمني:

تشكّل هذه العملية صعوبة كبيرة للباحث، وذلك لعدم وجود تحديد واضح أصلاً للمفهوم. يمكن البدء بتوضيح هذه الصعوبة من خلال تحديد يعتبر أن الانفراج والتعايش السلمي يتميزان عن بعضهما، بحيث «يقعان على صعيدين مختلفين». فالانفراج هو «مجرد التخفيف من التشنج الذي كان سائداً بين الشرق والغرب، في مرحلة الحرب الباردة». يكون هنا الانفراج قد سبق التعايش السلمي أو هيّأ له، لأن عهد «الانفراج لم يطل، فاسحاً في المجال أمام التعايش السلمي». ويفسر صاحب هذا الموقف نظرته هذه بأن الاتحاد السوفياتي خضع لمنطق القدرة النووية في ظل السبق الأميركي، وأدى هذا الخضوع إلى حلول الانفراج مكان الحرب الباردة. ويكون الاتحاد السوفياتي هنا قد حاول تغطية خضوعه هذا للمنطق النووي، بالاستعانة بمبدأ التعايش السلمي. وصاحب هذا الموقف نفسه يرى أنه بعد حوالي عشر سنوات على حرب كوريا، أي في أوائل الستينات فقط، حل الانفراج، رابطاً هذا الأمر إذن بالتطور النووي. فيكون بالتالي الانفراج أمراً عابراً، أو حالة انتقالية عابرة جداً لا تتعدى زمنياً السنتين، أو الثلاث سنوات، إذا نظر إلى التواريخ والوقائع المذكورة. ويؤكد هذا التحديد الزمني اعتبار صاحبه أن الانفراج الحقيقي مستحيل، لأنه يعني نكران الاتحاد السوفياتي لنظامه لكونه يفترض الفصل بين كل من السياسة الداخلية والخارجية[1]. إن هذا التفسير يتعرض في آن واحد لمحاولة تحديد كلّ من التعايش السلمي والانفراج، كما أنه يميل إلى حذف أو تناسي الانفراج، عندما يتكلم (في موقع آخر) عن حلول التعايش السلمي مكان الحرب الباردة دون ذكر الانفراج[2]. إن هذا الأمر يسمح بالاستنتاج أن الانفراج هو، بالنسبة للبعض، غير ذي أهمية أساسية كمفهوم، وكظاهرة، وحتى كممارسة في العلاقات الدولية المعاصرة. إن هذا الموقف لا يتّفق مع ما سبق من تفسيرات وتحديدات واهتمام لكبار المسؤولين بموضوع الانفراج، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي. إذن، لا بدّ من محاولة التحديد زمنياً للظاهرة الإنفراجية، بالرغم من صعوبة هذه المهمة ومن عدم التأكد من الوصول إلى نتيجة جازمة. بالنسبة للمواقف أو التحديدات التي لا بدّ من العودة إليها، فبالإضافة إلى الموقف المذكور، يجدر ذكر اثنين آخرين بشكل خاص. الأوّل يتكلّم عن الانفراج منذ نهاية أزمة كوبا والتوقيع على اتفاقية موسكو، والثاني يتكلم عن الانفراج، في أواخر الستينات، مع وصول نيكسون وكيسنجر إلى رأس الإدارة الأميركية.

يعتبر الموقف الأول أن الانفراج هو عملياً كل ارتياح وهدوء يتبع تشنجاً كبيراً. يكون الانفراج عندها، وإلى حد بعيد، تجسيداً للتعايش السلمي ببعده الغربي. فمنذ أن بدأ العمل من

---

(١) انظر إلى كتاب: Cl. Delmas, *La Coexistence...*, *op. cit.*, pp.68-74.

(٢) المرجع ذاته، ص ١١٨.

أجل تعايش سلمي، بدأ يتجسد هذا انفراجاً دولياً. وبالتالي، يكون من الطبيعي الاستمرار في الكلام عن انفراج طالما أن إمكانية التعايش السلمي قائمة. لكن البعض من أصحاب هذا الموقف لا يتردد، كما هي حال الصحافي والمؤرخ الفرنسي أندريه فونتين، في أن يرى أن الانفراج ليس مستمراً على وتيرة ثابتة، إنما هو يتعاقب مع تشنجات تعيد العلاقات الدولية إلى أجواء الحرب الباردة. لكن، على الرغم من هذا، يبدو أن هذا الفريق يميل إلى اعتبار حل أزمة كوبا، في مطلع الستينات، بداية مرحلة انفراج طالت واستمرت حوالي العشرين سنة (على الأقل)[١]. إذن، بالنسبة لبداية الانفراج يعتمد هذا الفريق سنة ١٩٦٢، أما بالنسبة للنهاية فيبدو أنه يميل إلى اعتبار الانفراج مستمراً بالرغم من فترات تشنج تقطعه من وقت لآخر.

أما الموقف الثاني فيعتمد على كون الانفراج لم ينطلق إلا مع بداية تحرّك غربي نشيط حلّ في أواخر الستينات، وبالضبط في سنة ١٩٦٩، ولم يستمر سوى سنوات قليلة، أي حتى سنة ١٩٧٥. وبحسب هذا الموقف، تكون العلاقات الدولية قد عرفت، خلال هذه السنوات، فعلاً الظواهر الانفراجية التي تقلصت في ما بعد. على رأس هذه الظاهرات كانت ثلاث: إنفراج العلاقات الأميركية الصينية، والاتفاقيات العسكرية (إتّفاقات الحد من التسلح سالت الأولى والتحضير للثانية، وإتّفاقية الوقاية من الحرب النووية)، وإتّفاقيات التعاون (إتفاقية الأمن والتعاون الأوروبي، وإعلان المبادىء الأساسية للعلاقات الأميركية السوفياتية، وإتّفاقات التعاون الثنائية). ويأتي على رأس الفريق صاحب هذا الموقف هنري كيسنجر إلى جانب ريتشارد نيكسون، إضافة إلى عدد من الباحثين الغربيين على غرار المؤرخ الفرنسي بيار ميلزا.

وكثيرون يقولون بأن الانفراج بدأ فعلاً في سنة ١٩٦٣، لكن بعضهم لا يلبث أن يؤكد أنه ما بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٩ كان الانفراج في مرحلة أولى تجريبية. إن هذا يعني أن الانفراج لم يدخل النظام الدولي بشكل واسع قبل أواخر الستينات. لكن لا بد من أن يُذكر أنه خلال هذه الفترة، يمكن الكلام عن بناء أساس مهم للانفراج عبر السياسة الفرنسية في هذا الاتجاه مع دي غول. لكن هذه المرة يكون الانفراج بين دول معينة، وليس بين معسكرات، أي أنه إنفراج موجّه أولاً ضدّ هيمنة ثنائية أميركية ـ سوفياتية، وثانياً للالتقاء بهدف انصهار الحضارات، وربما الأنظمة (ضمن مذهب التساتل).

عملياً، إذا كانت بداية الستينات قد أكدت ضرورة تفادي الحرب النووية بالتقارب الستراتيجي الأميركي السوفياتي، فإن سياسة الانفراج لم تتعدَّ في الواقع الإطار الأوروبي عبر التقارب الفرنسي السوفياتي. لكن حرب الشرق الأوسط وتصاعد القوة العسكرية السوفياتية، ولقاء غلاسبورو[٢]، أمور أكّدت ضرورة وواقع التشاور والتفاهم ما بين فريقين متوازيي القوى.

---

(١) يتكلم فونتين عن ثلاثة انفراجات: الأول بعيد موت ستالين، والثاني عابر مع زيارة خروتشوف إلى الولايات المتحدة، والثالث بدأ مع انتهاء أزمة صواريخ كوبا. ويقول فونتين إن «هذا الانفراج الأخير استمر أكثر بكثير إلى حد أن البعض يعتبر انه ما زال يستمر» (وهذا في سنة ١٩٨١)، ثم هو لا يلبث أن يتكلم في آخر مقدمة كتابه عن «عشرين سنة انفراج» أي أنه هو نفسه يقبل بهذا الاعتبار. انظر إلى كتابه:
A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op.cit.*

(٢) لقاء جونسون وكوسيغن في الولايات المتحدة في ظل حرب حزيران ١٩٦٧ في الشرق الأوسط.

وبينما كانت حرب ڤييتنام تعيق التفاهم، أتى الانفتاح الأميركي الصيني، كما الاعتراف الضمني بحق الاتحاد السوڤياتي في التصرف داخل معسكره[١]، ليفتحا الباب واسعاً أمام الانفراج بين الدولتين العظميين، في ظل تعايش سلمي أميركي صيني، وحرب باردة صينية سوڤياتية. مما ساهم مباشرة في اعتماد الدولتين العظميين إدخال مفهوم الانفراج إلى صلب العلاقات الدولية. يجدر هنا ذكر تطورات سنة ١٩٦٩، أي التأزم الصيني السوڤياتي الحدودي من جهة، ووصول نيكسون إلى الرئاسة الأميركية من جهة ثانية.

في صيف سنة ١٩٦٩، اعتُبر الانفتاح الأميركي الدولي فاتحة سياسة إنفراجية واسعة، وذلك بالدعوة إلى إحلال التفاوض مكان المجابهة. ففي جزيرة غوام، تكلّم الرئيس نيكسون عن نية الولايات المتحدة في إيجاد بنية للسلم بتعديل في سياستها الدولية. إن الرئيس الأميركي أعلن أن بلاده تنوي المتابعة مستقبلاً في دعم الأصدقاء، لكن دون تحمّل أعبائهم مباشرة، أي التخفيف من أعباء الزعامة الدولية، كما أنها تنوي الانتقال من المواجهة مع الخصم إلى التفاوض مع «الخصم الشريك». وبالفعل، منذ ذلك الوقت، تكلّم نيكسون ومساعده كيسنجر على أساس أنهما واضعا سياسة الانفراج ومنفِّذاها. يقول كيسنجر في هذا المجال إن الانفراج «سيرٌ على ركيزتين توأمين: مقاومة التوسعية السوڤياتية، وإرادة التفاوض في قضايا ملموسة، وبمفهوم الردع مع نية اكتشاف مبادىء التعايش»[٢]. وأكد هذا الاتجاه الأميركي الباحث الفرنسي پيار ميلزا متكلماً عن «ستراتيجية الانفراج»، ومعتبراً أن الانفراج بدأ، في أواخر الستينات، مع تعامل الاتحاد السوڤياتي بهذه السياسة على اعتبار أنها لعبة دعا إليها الأميركيون[٣].

لكن لا بد من الانتباه إلى أن تعاطي الفريقين الأميركي والسوڤياتي مع الانفراج لم يكن انطلاقاً من أسس مشتركة. إنه بالنسبة للأميركيين، عبارة عن البحث عن «بنية مستقرة للسلم»، على أساس توازن دقيق للقوى و«نزع السلاح العقائدي». بينما لم ينوِ السوڤياتيون التنازل عن التنافس الأيديولوجي، أو عن تقديم مواقعهم في المناطق غير المقتسمة. فإن الانفراج هو «الوسيلة التي تساعد على بناء الاشتراكية والشيوعية سلمياً»، على الأقل هذا ما كان يراه بريجنيف، والذي يتفق، كما سبق، مع رأي نيكسون في تحديده الانفراج كوسيلة، أي «كسر الجليد حيثما أمكن مع محاولة التعاطي مع التناقضات عقلانياً»[٤].

إن الأميركيين حاولوا تطبيق سياسة الانفراج في علاقاتهم مع الصين، خاصة في أواخر السبعينات، مع تطبيع العلاقات بين الدولتين، انطلاقاً من النتائج التي سجلوها عبر تقاربهم مع الصين، والانفراج خاصة مع الاتحاد السوڤياتي. لقد سجل الأميركيون نتائج مهمة من الانفراج،

---

(١) بمناسبة قضية تشيكوسلوفاكيا والتدخل العسكري لقوات حلف وارسو وسكوت الأميركيين على الأمر، وكأنه لا يعني الغرب بل كأنه قضية داخلية في الشرق، وهذا يعني تكريس التقسيم والتقاسم أقلّه في حينه.

(٢) انظر إلى مذكراته، المجلد الرابع من الترجمة الفرنسية، ص١١٩٣ و١١٩٤.

(٣) انظر إلى كتابه: P. Milza, *Le Nouveau désordre...*, *op. cit.*, pp. 289-291.

(٤) العبارتان مأخوذتان: الأولى من تقرير بريجنيف عن نشاط اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤؛ والثانية من: R. Nixon, *La Vraie...*, *op. cit.*, *p.330*؛ وانظر أيضاً ميلزا، ص٢٩٢ و٢٩٣.

كإنهاء حرب ڤييتنام، والتخفيف عامة من أعبائهم الدولية بالانتقال من الزعامة إلى اقتسام الأعباء، وإيجاد باب يسمح بإمكانية تليين الموقف السوڤياتي عن طريق التعاون. بينما يكون الاتحاد السوڤياتي قد سجل نقاطاً مهمة، مثل تثبيت التكافؤ مع الولايات المتحدة الأميركية، والحصول على اعتراف صريح بهذا التكافؤ كما بالاقتسام العائد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي الذي يدعم الاقتصاد السوڤياتي وبالتالي القوة السوڤياتية والاشتراكية. لقد تأكد، في هذا الوقت، أمر أساسي وهو أن الزمن لا يلعب فقط لصالح الاشتراكية (إتجاه التاريخ من وجهة النظر الماركسية)، بل أيضاً لصالح الغرب الذي استطاع أن يرفع التحديات، وأن يثبت الخطأ في الاعتقاد السوڤياتي بأن التناقضات ونقاط الضعف في الرأسمالية لا بد وأن تقضي على النظام الرأسمالي. هكذا يكون الانفراج، في بداية السبعينات، قد توافق مع المشاريع الاقتصادية السوڤياتية التي قالت (في سنة ١٩٧١) بتطوّر إنتاج المواد الاستهلاكية، وحيث وجد الشرق نفسه بحاجة إلى تقنية الغرب.

ويبدو أن الانفراج كسياسة وستراتيجية دولية واسعة قد ضعف أو زال (كيسنجر يتكلم بوضوح عن زوال)، على الأقل على الصعيد الأميركي السوڤياتي، في أواسط السبعينات، حيث حقق الاتحاد السوڤياتي ما كان يبغيه، وحيث أنجزت الولايات المتحدة حاجات أساسية[1]. في كل الأحوال، إن الانفراج قد ضعف (أو حتى زال) في أواسط السبعينات، مع السياسة الأميركية حول حقوق الإنسان، واعتبار الاتحاد السوڤياتي الأمر بمثابة تدخل أميركي في شؤون الآخرين الداخلية (وعلى رأسهم الاتحاد السوڤياتي نفسه)، ثم التطوّرات على الساحة الدولية (وبالأخص اجتياح أفغانستان في آخر السبعينات). لكن هل هذا يعني أن الانفراج كمفهوم قد مضى، أم أنه كمرحلة عملية قد انتهت؟ في الواقع إن الكلام عن مفهوم الانفراج استمرّ قائماً بالرغم من كلام عن عودة الحرب الباردة. على كل، إذا اعتُبر الانفراج مرحلة زمنية لا غير، هل تكون عندها مجرد مرحلة تبدلت فيها الوسائل من وسائل حرب إلى وسائل سلم؟ أم مرحلة تحضيرية لوفاق وتعاون دوليين كما رآها الرئيس الفرنسي دي غول (ومن بعد پومپيدو)؟ وفي حال اعتُبر «وسيلة» أو ميزة، هل يمكن حصره بفترة زمنية محددة؟ إذن لا بد من اعتبار تحديد المفهوم وحصره بفترة زمنية أمرين غير منتهيين.

٤ ـ مفاهيم سلمية:

إن عدداً من المفاهيم احتل موقعاً مهماً في الخطاب السياسي، كما في الممارسة، وذلك إلى جانب المفاهيم الثلاثة السابقة. لكن هذه المفاهيم الأخرى لم تتوصل في الواقع (خلال السبعينات والثمانينات) لأن تفرض نفسها على الساحة، وأن تطغى فعلاً على سواها، ولو لفسحة ضيقة من

---

(١) نلاحظ أن كيسنجر يستعمل عنواناً لفصل من مذكراته: «زوال الانفراج: تحوّل»، ويعتبر أنه في سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ حصلت «هجمة (في الولايات المتحدة) ضد الانفراج». ويحدد كيسنجر الركنين التوأمين للانفراج: مقاومة التوسع السوڤياتي وإرادة المفاوضة على أمور عملية... انظر إلى مذكراته:
H. Kissinger, *Les Années orageuses*, *op. cit.*, pp. 1193 et 1194.

الزمن، بالرغم من كثرة الكلام عنها. بدت هذه المفاهيم إجمالاً أقرب إلى أسلوب عمل من ضمن المفاهيم السابقة. وأهم هذه المفاهيم كان مفهوما التعاون والوفاق. يمكن اعتبار هذين المفهومين موازيين عمليين للتعايش السلمي والانفراج.

لقد سبق الكلام عن التعاون كمقوّم للانفراج، وليس كمفهوم قائم بذاته مستقل عن الانفراج، ومواز كامل له. إن البعض، وبخاصة الفرنسيين، أعطوا التعاون موقعاً مستقلاً وموازياً، أو حتى أحياناً متقدماً على الانفراج، كما هي الحال مع دي غول، وكما يقول بعض الباحثين الأوروبيين والأميركيين[1]. إن التعاون بدا في الوقت نفسه للفريقين الرئيسيين، أي الأميركي والسوفياتي، حاجة مادية وسياسية، كما بدا مجالاً إيجابياً ومفيداً للآخرين عامة. لكن إذا رأى السوفياتيون، لفترة طويلة، ضمانة «تعميق التعاون السلمي» مفيدة للدول ذات الأنظمة المتعارضة، فإنهم عملياً بحاجة لهذا التعاون، ليس كأساس دائم وثابت للسلم الدولي، بل لسد ثغرة مهمة في اقتصادهم وفي تطوير نظامهم، وكأنه شكل من أشكال الصراع الطبقي. وعلى الرغم من التطوّر الحاصل مع غورباتشوف الذي اعتبره، على الأقل مبدئياً، المقوّم الأساسي للتعايش السلمي الذي يجب أن يحلّ مكان الصراع العقَدي (الأيديولوجي)، يبقى التعاون على أهميته الكبيرة أسلوب تعاط بالنسبة للسوفياتيين. وفي الوقت ذاته، وجد الأميركيون في التعاون قناة يصلون عبرها إلى داخل النظام المعادي، لإضعافه من داخل، كما من خلال إمكانية المقارنة بين النظامين وطريقتي العيش...

أمّا الوفاق فيبقى المفهوم الذي شاع كثيراً، في أواسط السبعينات بالأخص، حتى تخيل كثيرون في العالم أن الانفراج يعني الوفاق، وبالتالي أن الوفاق حاصل بلا ريب. ربما يعود هذا مرة أخرى إلى نظرة البعض، ومن بينهم أيضاً دي غول، إلى كون الانفراج يصب في الوفاق. فالسياسة الفرنسية في أواسط الستينات، وبالأخص زيارة دي غول إلى موسكو في سنة ١٩٦٦، بعد الإعلان عن الانسحاب عسكرياً من منظمة حلف شمال الأطلسي، حققت الخطوة العملية الأولى في الانفراج، أو في «بنية السلام». هنا بدأ الكلام عن سياق الانفراج، ثم الوفاق، ثم التعاون. إن هذا السياق يعني تخطي التعايش السلمي إلى السلم[2]. لكن إذا بدا هذا الأمر ممكناً في أوروبا على صعوبته، هل كان وارداً دولياً؟ وهل أفضى الانفراج هنا إلى وفاق؟ يمكن القول إنه لا توجد دلائل ثابتة وأكيدة على مثل هذا التطوّر في واقع العلاقات الأوروبية كما الدولية، حتى أواخر الثمانينات.

ولقد شاع كذلك رأي يجمع بين الانفراج والوفاق، وكأن الوفاق مرادف للاتفاق، نظراً للاتفاقات الحاصلة، خاصة في أوائل السبعينات، بين الأميركيين والسوفياتيين، وفي ظل تحسن العلاقات بشكل ملموس بين الأميركيين والصينيين. لكن الانفراج، في الواقع، لا يعتمد على قاعدة عقَدية في الفكر الشيوعي والسياسة السوفياتية، حتى أن السوفياتيين اعتبروه مجرد سياق ذي

---

(١) نجد نقداً جامعاً للقول بالتعاون كمفهوم أساسي للالتقاء بين الشرق والغرب في كتاب:
P. Wajsman, *L'Illusion..., op. cit.*, pp. 82-93.

(٢) انظر إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix..., op. cit.*, pp. 204-206.

إتجاه واحد، مع ضمانة عدم العودة عنه. والأميركيون، في كل الأحوال، لم يعتبروا الانفراج وفاقاً، فنيكسون نفسه يؤكد بوضوح أن الانفراج «ليس وفاقاً»[١].

*

أخيراً وفي ختام موضوع المفاهيم الأساسية المعاصرة يلاحَظ تركيز على الإحاطة خاصة بالمفاهيم الثلاثة التي اعتبرت أساسية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أيامنا. إن هذه المفاهيم توازت في الأذهان مع فترات زمنية معينة، حتى تناسى كثيرون المفهوم للتوقف بالأخص عند ما رادفه عملياً، وإن جزئياً، على الساحة الدولية من تطورات وأحداث وظاهرات. لهذا السبب لم يكتف البحث هنا بمحاولة شرح المفهوم، وهو أمر ليس بالسهل بالأخص لأن المفهوم ليس دوماً ذا مغزى واحد لجميع المعنيين (على وجه الخصوص بالنسبة للتعايش السلمي والانفراج). بل لقد أتى التركيز أيضاً على المقوّمات الأساسية، وعلى محاولة تحديد الفترة الزمنية التي يبدو فيها هذا المفهوم، أو ذاك، سيد الساحة والموقف. لكن هذه المهمة صعبة جداً بنتيجة تداخل المفاهيم بعضها ببعض وتقاطعها، كما بنتيجة قصر الحقبة الزمنية الإجمالية المعنية بالدراسة، وتلاحق وتراكم الأحداث والظاهرات، واختلاطها أحياناً إلى حد يصعب ردها دوماً إلى هذا أو ذاك المفهوم. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى صعوبة المهمة بنتيجة الوجود في عمق هذه الحقبة وتطوراتها، وعدم القدرة على الإفادة من البعد الكافي الذي يسمح ببلورة الرؤية تماماً، وبالتالي التمييز الواضح والجازم في الأمور. هذا مع العلم أن بحث الظاهرات الموافقة لهذه المفاهيم يهتم لاحقاً بما هو عملي وواقعي، أي أن الفصول والأجزاء التالية ستعنى بأهم التطورات والأحداث.

وإذا كانت الحرب الباردة كما الانفراج «بدائل للحرب»، بحسب رأي أحد أكبر الذين ساهموا مباشرة في ممارسة السياسة الدولية في خلال هذه الحقبة، أي ريتشارد نيكسون[٢]، أين علاقة الاثنين في ما بينهما، وما طبيعة هذه العلاقة، وبالأخص أين يقعان من التعايش السلمي، وأين يقع الكل من الحرب والسلم؟ يُطرح هذا السؤال المركّب في ختام هذا البحث النظري لكون العلاقة وثيقة والتقاطع والتداخل واسعين وعميقين بين هذه المفاهيم، ولا بدّ من أن يرتدّ ذلك على تفسير تطور العلاقات الدولية المعاصرة بمجملها، الآن أو حتى مستقبلاً (وعلى الرغم من وعي هذا الأمر، كان لا بد من المساهمة في بحث الموضوع بهذه المحاولة المتواضعة).

---

(١) انظر إلى كتاب: R. Nixon, *La Vraie...*, *op. cit.*, p. 325.

(٢) المصدر ذاته، ص ٣٢٦.

الجزء الثالث
الحالات الدولية الأساسية

عاشت العلاقات الدولية المعاصرة خلال الحقبة الماضية، أي خلال ما يقارب النصف قرن، حالات مهمّة لا بل أساسية في صلبها كما يلاحَظ من خلال المفاهيم الرئيسة، وفي ظواهرها وتجسيداتها التي يخصص لها هذا الجزء من الدراسة. إن التطور الظاهر والعملي، منذ انسدال الستار الحديدي وحتى سقوط جدار برلين، كان تجسيداً لتطوّر في النظرة إلى طبيعة ومستقبل هذه العلاقات القريب والبعيد، كما هو تجسيد لأساليب ووسائل تتطور من جهتها وتسمح بالتالي بتطوّر كل من المفاهيم والمواقف.

شكّل التعامل مع باب التقسيم المنهجي عقدة ومجال خلاف بين الباحثين. هل يكون التقسيم إلى مراحل زمنية منفصلة، أم على أساس الظواهر التي تتشابك، أم بالعودة إلى صلب المفاهيم؟ لقد تمّ هنا اعتماد حلّ مركَّب في محاولة للتغطية النظرية والتاريخية الزمنية للتطورات، مع التنبيه إلى التداخل والتشابك عند الضرورة. إن اختيار الأسلوب بحد ذاته هنا يعود إلى النية في عدم تناسي المواقف الأساسية والتطورات النظرية لمصلحة الظواهر والوقائع. وبالنظر إلى هذا الاختيار، كان بالإمكان اعتماد تسلسل خاص عبر تسلسل الأبواب، أي التطورات، بحيث يبدأ مثلاً ببحث التعايش السلمي قبل بحث الحرب الباردة بالرغم من أن العالم عاش الحرب الباردة واهتم بها قبل أن يتعرف إلى التعايش السلمي... أما السبب الأساسي فيكمن في كون المقصود هو البحث في التطورات بشكل كلي وليس كمجرد مراحل تتعاقب. لكن بالنظر إلى كون هذا التوجّه يختلف كلياً مع الخط العام السائد، كان لا بد من مماشاة هذا الخط. بالتالي، اعتُمد تفادي الكلام عن مراحل منفصلة قدر الإمكان لأنه في الواقع لا توجد مراحل مستقلة عن بعضها زمنياً في ظل التطورات الدولية المعاصرة. لكن هذا الأمر لا يمنع البتة تعاقب الأحداث وظاهرات وميزات تنتمي إلى مفاهيم ومقوّمات مختلفة، وهي من ضمن التطورات الدولية نفسها. إذن نحن أمام جملة تطوّرات تتلاقى وتتقاطع ضمن خط متواصل أو شبه متواصل. والفصل بين مختلف هذه التطورات هو مصطنع بنسبة كبيرة بالنظر إلى السياق العام، بالرغم من وجود أحداث ومحطات مهمة تبدو أحياناً بمثابة فواصل عميقة.

تُعتمد إذن، في ما يلي، أساساً لتمييز الحالات الأساسية ضمن سياق التطور الواحد، المفاهيم الثلاثة، أي الحرب الباردة والتعايش السلمي والانفراج. ثم يأتي من خلال كل منها، ومن خلالها مجتمعة، بحث إتّجاه، ونوع وكيفية، ومدى التطوّر الحاصل في العلاقات الدولية، وبالأخص السياسية منها. ومن الطبيعي أن يكون التركيز الأهم على الفواعل الأساسية، وهي هنا بلا شك القوى العظمى التي تلعب الدور الأول والأكثر تأثيراً. لكن هذا لا يعني استبعاداً كلياً للفواعل الأخرى من دول (وسطى وصغيرة أو صغرى)، أو مؤسسات دولية، أو هيئات عبر دولية. وفي الوقت نفسه، تؤخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل والعناصر المؤثرة في سير وتطور العلاقات بين الشعوب والدول، وفي وضع الستراتيجيات الدولية والإقليمية.

إذن لا بد من العودة، وإن السريعة، إلى موضوع المفاهيم الأساسية وما يقابلها عملياً من تطورات من أجل تحديد الموقف واختيار الحالات والمراحل التي ستبحث في هذا الجزء. إن السؤال الأصعب والمفروض طرحه هنا، هو هل يكون التعايش السلمي مرحلة وحيدة؟ أو هل تكون الحرب الباردة مرحلة وحيدة؟ وهذا نابع من كون هذين المفهومين، وما يقابلهما، يحتلان الأهمية الكبرى بالرغم من التشابك القائم بين تجسيداتهما. يعود هذا التشابك إلى اعتبار مفهوم التعايش السلمي يستطيع أصلاً استيعاب حرب باردة بين الفريقين الاشتراكي والرأسمالي، كما يستطيع استيعاب انفراج بينهما. إذن حشر التعايش السلمي كمرحلة بين الحرب الباردة والانفراج يثير بعض المآخذ، خاصة عندما نضطر إلى التعامل مع ما تبع الانفراج، هل يكون هذا عودة إلى التعايش السلمي، أم إلى الحرب الباردة كما يرى البعض؟[1] فالسؤال الأساسي المطروح يبقى بدون جواب حاسم: هل يمكن اعتبار التعايش السلمي مرحلة وحيدة، وما تبقى يكون بمثابة تطورات من داخل هذه المرحلة؟ وعندها، كيف يمكن التكيّف مع كل ما يؤكده تطور أواسط الخمسينات بإعلان النوايا من أجل تعايش سلمي؟ وبالتالي يستتبع هذا السؤال سؤالاً آخر ينطلق من موقف إيجابي على اعتبار التعايش السلمي مرحلة وحيدة بالنسبة للفكر والموقف الاشتراكيين. إنما كيف يمكن عندها فهم تركيز بعض المسؤولين على استمرار الحرب الباردة والكلام عن هذا الأمر وصولاً حتى آخر الثمانينات على الأقل؟ بعد هذه التساؤلات، من الضروري تبسيط الأمور قدر المستطاع، وبالتالي اعتبار التعايش السلمي مرحلة من مراحل التطوّرات الدولية المعاصرة، كما الحرب الباردة بالأخص.

إن مشكلة التحديد ما تزال بالتالي قائمة، وفي الواقع يتعذر التأكيد على تحوّلات، أو حتى على عبور من مرحلة إلى أخرى. على الرغم من هذه المشكلة، يمكن التمييز، إلى حد ما، بين فترات حصل في كل منها تطوّر معين وواضح. إن هذا التطوّر في بعض الخصائص، أو في أسلوب التعامل، أو في الوسائل المتوفرة أو المعتمدة هو الذي يسمح بالكلام، مع بعض التحفظ،

---

(١) نذكر كمثلين عمّن يتكلمون عن هذه الحرب:
Stanley Hoffman, *La Nouvelle guerre froide,* Berger-Levrault, Paris, 1983;
و Fred Haliday في كتابه المترجم إلى العربية: **السياسة السوفياتية في قوس الأزمة**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

عن مرور العلاقات الدولية، خلال حوالي نصف القرن الماضي، بما يشبه مراحل تاريخية قريبة ومتسارعة ومتكاملة، وحتى متشابكة أحياناً. تُقسم هذه التطورات إذن إلى حالتين تتجسد كل منهما بفترة زمنية معيّنة حيث تكون هذه الحالة هي السيدة في الفترة المقابلة، دون أن يعني ذلك أن هذه الحالة تبدأ وتزول تماماً مع هذه الفترة. هكذا تأتي دراسة ظاهرات ووقائع تؤكد هذه السيطرة على ما سواها في هذه الفترة الزمنية. ويأتي بالتالي الكلام عن كل من حالة الحرب الباردة وأهم ظواهرها، ثم عن حالة التعايش السلمي وأهم ظواهره من خلال الوقائع والمواقع. إن عدم تخصيص قسم للانفراج لا يعني أن البحث لن يشمله، إنما سيكون التعاطي معه من خلال الحالتين السابقتين، أو بالأحرى وبالأخص من خلال التعايش السلمي لكون هذا أقرب إلى واقع الأمور. إن هذا الاختيار قد اعتمد للتمشي مع التوجّه شبه العام أولاً، وثانياً، لجعل البحث بكامله يتميّز بأكبر قدر ممكن من التبسيط، بالنظر إلى صعوبة وتعقيدات الموضوع والحقبة بحد ذاتها.

القسم الأوّل
الحرب الباردة: صراع وأزمات

تميّزت الحرب الباردة بكثافة ونشاط عدد من الظاهرات المهمة التي كان لها تأثير واسع وعميق في العالم أجمع. إن الظاهرات الأهم هي الانقسام والاقتسام والعَسْكَرَة. إن هذه الظاهرات الثلاث مترابطة في ما بينها في الواقع، بحيث كانت النتيجة انقسام العالم إلى اثنين من خلال عملية الاقتسام والتجمع أو العسكَرَة. لقد بدأت هذه الظاهرات تفعل جدياً في الساحة الدولية، منذ انفضاض مؤتمر پوتسدام المتوافق مع نهاية الحرب في الهادىء، حيث تأكد أن العالم والنظام الدولي الناشىء مهدّدان بالتمزق بنتيجة ضعف الثقة بين الحلفاء. لكن سنة ١٩٤٧ أتت لتعلن، عبر ذلك الرمز الجيوسياسي البارز الذي شكّله «الستار الحديدي» في أوروبا، أن العالم أصبح عالمين، والنظام نظامين، والمعسكر معسكرين. لقد سبق الكلام عن مضمون الانقسام والاقتسام كمفهومين، ولا حاجة للعودة إلى التركيز عليهما هنا، لكن لا بدّ من التعاطي مع الظاهرة الثالثة التي جسّدت عملياً المفهومين، إلى حد بعيد، وهي العَسْكَرَة. لقد صحب الظاهرات التقسيمية والتجمعية في آن أزمات عديدة شملت أجزاء مهمة من العالم بشكل مباشر، أو غير مباشر. والمهم هو أن العالم بأكمله تأثر، أو على الأقل شعر بدرجات متفاوتة «بكهربة» الأجواء، واضطر بعضه لأن يتخوّف أحياناً من أن تصعقه «الكهرباء» وتدمره[1]. فالأزمات توزعت على أوروبا والشرقين الأقصى والأوسط بشكل خاص. يهتم هذا القسم بأبرز الأزمات من

(١) نذكّر بأن عبارة «كهربة الأجواء» مستقاة من خطاب للزعيم السوڤياتي بريجنيف توجّه به إلى الرئيس الفرنسي جورج پومپيدو في حزيران ١٩٧٣ بقوله، في سياق كلامه عن كون الحرب الباردة قيد الزوال، ما معناه: «الكرة الأرضية تخلّصت من الكهرباء التي كانت تسبح في أجوائها...»، ونحن نرى هذا القول أفضل صورة للتعبير عن مفهوم وواقع الحرب الباردة.

حيث ارتباطها بالظاهرات المذكورة، أي من حيث جذورها وتطوّراتها ونتائجها بالنسبة إلىٰ العلاقات الدولية عامة، والحرب الباردة خاصة.

١ ـ العَسْكَرَة:

إن ظاهرة العسكرة بدأت أصلاً في أوروبا، وما لبثت أن أخذت تنتشر في مناطق أخرى من العالم، أحياناً بشكل متين، وأحياناً بشكل هشّ متّخذة عدة صيغ، ومعتمدة على أساليب متنوعة ومتفاوتة، طبيعة وحجماً. إن مصطلح العسكرة اعتمد هنا للدلالة على التجمّع ما بين دول وقوى في مجالات مختلفة انطلاقاً من معطيات وتطلعات جامعة، أو على الأقل متقاربة. أما الهدف الرئيس فهو قيام قوة موحَّدة كبيرة، وإذا أمكن لا تقهر، وكفيلة حتى بتأمين قاعدة إنطلاق للتوسع، أو على الأقل لردع أية محاولة تعدّ من الخارج. فيكون الهمّ الأساسي في هذه الظاهرة هو الحصول، كما الحفاظ على أكثر ما أمكن من مناطق وشعوب ومقدّرات، بالقياس إلى الفريق الآخر. إذن إن التجمع ينطلق من المبدأ التقليدي الذي هو بقدم وجود التجمّعات البشرية في العالم أي: في التجمّع قوة. لكن التجمّع هنا يعني بالأخص أبعاداً جيوسياسية وجيوستراتيجية. فالتجمّع يؤمّن للفريق الواحد مجالاً جغرافياً مهمّاً بقدر ما يغطي التجمع من دول وبالتالي أراضي ومصالح، ويبعد بذلك عن نواة أو محور التجمع خطر الفريق الآخر المباشر، وهو يؤمّن بذلك درعاً واقية وحاجزاً أمام تقدم الآخر، أي الخصم، كما يؤمّن للأعضاء وخاصة للأطراف حماية ومظلة لمجرد كونها جزءاً من التجمّع أو المعسكر، وأي تعرّض لها يكون بمثابة التعرّض للمعسكر ككل. إذن لا يبقى مجال هنا لاستفراد الدول مهما كانت صغيرة وضعيفة وأينما كان موقعها، إن هي كانت ضمن تجمّع. أي يمكن مبدئياً هنا تفادي نتائج ستراتيجية من نوع ستراتيجية «السّلامي»[1]. لكن التجمّع بين أفرقاء من أجل التعاون يفترض تجانساً بينهم. فحيث توفّر التجانس أصلاً تأمّن شرط أساسي للتجمّع، لكن حيث لم يكن مؤمّناً تلقائياً وجب تأمينه. إن هذا التجانس اعتبر هنا إذن، ومن الجانبين، ضرورياً لحصول الاجتماع ونجاح التعاون والتضامن في المعسكر الواحد. فالتجانس يحمي أصلاً من خطر التفتت الذاتي كما من محاولة التفتيت من الخارج.

وطالما أن أوروبا كانت الموقع الأول في تجسيد هذه الظاهرة، من الطبيعي أن تشكّل المحطة الأولى في عرض هذا الموضوع. من الملاحظ أن عملية انقسام أوروبا واقتسامها، من خلال عملية التجمّع هذه نفسها، أدت إلى تجديد مصطلحي بحيث إن أوروبا التي كانت تتميز أجزاؤها ومناطقها بحسب التسميات الجغرافية التقليدية، مثل غربية، ووسطى، وشرقية، بالنظر إلى الموقع الجغرافي البحت، أصبحت «غربية» جيوسياسياً، أو «شرقية» جيوسياسياً كذلك. تبدأ دراسة العسكرة إذن شرقاً وغرباً انطلاقاً من سياسة المدّ السوفياتية وصولاً إلى سياسة الصدّ

---

(١) أي الستراتيجية التي استعملها الألمان في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية بحيث أخذوا يستضعفون الدول الواحدة بعد الأخرى ويحتلونها. ولقد استعملت هذه الستراتيجية في ما بعد على صعيد الفئات والأحزاب داخل عدد من الدول.

الأميركية. إن هاتين السياستين ما لبثتا أن اعتمدتا أسلوب التدعيم الذي أمّن أسس العسكرة في جزئي أوروبا.

أ ـ العسْكَرَة في أوروبا:

أولاً: سياسة المدّ:

إن الاتحاد السوفياتي الذي اعتبر نفسه حتى الحرب العالمية الثانية «القلعة المحاصرة»، ما لبث أن كسر طوقاً ذاتياً فرضه تشييد الدولة الاشتراكية. لقد تمّ ذلك عبر رده الجيش الألماني عن أرضه، ومتابعة تقدّمه ورده لهذا الجيش عن الدول الأوروبية القريبة من حدود الاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى عمق ألمانيا نفسها. إن تقدم الجيش السوفياتي الأحمر، خلال سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥ غرباً عنى حيناً التحرير أو المساهمة في التحرير، كما عنى حيناً آخر الاحتلال: الدول الحليفة لألمانيا وألمانيا نفسها واجهت الاحتلال السوفياتي؛ بينما الدول التي كان يحتلها الجيش الألماني تحرّرت من الألمان ليحتل الجيش الأحمر فيها موقع المحرّر والمخلص، وفي الوقت ذاته، المسيطر الجديد على الوضع. يضاف إلى هذا أن الاتحاد السوفياتي كان قد استطاع، أثناء سنوات الحرب، أن يضم إلى حدّ بعيد سلمياً بعض الدول إليه، أي دول البلطيق الثلاث، وهذا بصفة جمهوريات سوفياتية، وذلك بالتفاهم أساساً مع ألمانيا.

شكّل الجيش الأحمر، طيلة سنوات، الأداة الأكيدة في حصول التطور بالاتجاه الذي يناسب سياسة موسكو في أوروبا. إن ستالين، الزعيم السوفياتي آنذاك، أوضح باكراً رأيه في الأمر، منطلقاً من وجهة نظر عسكرية بمعنى أنه العسكري الذي عليه أن يترك وراءه من يأمنه. إن هذا يعني أن الجيش الأحمر، عند عودته إلى موسكو، لا بدّ وأن يكون قد تأكد من أن الوضع في المناطق التي تواجد فيها لغاية الاحتلال والتحرير قد أصبح آمناً بالنسبة للاتحاد السوفياتي. ولكي تصبح الدول المعنية بهذا الأمر آمنة بالنسبة لموسكو، لا بدّ من أن يكون الحكم والنظام فيها قد صارا حليفين للنظام السوفياتي، أو حتى أن يكون لهذا الأخير القدرة في أي وقت على تصويب المواقف والتوجّهات. هكذا كان على موسكو أولاً إيصال حلفاء لها إلى الحكم، أي إيصال الشيوعيين إلى الحكم في هذه الدول، وهذا يعني المساهمة في قلب النظام لمصلحة الاشتراكية. وكان عليها ثانياً ربط الحكومات الأوروبية الاشتراكية الجديدة بموسكو اقتصادياً وسياسياً[1]. يكون هذا قد ساهم، عند إنجازه، في فكّ الطوق عن القلعة المحاصرة وفي إنتهاء عهد الدولة الاشتراكية الوحيدة. إن هذا يعني توسيع النظام الاشتراكي، وفي الوقت ذاته، تأمين درع أو حزام أمني أكيد للاتحاد السوفياتي نفسه، أي «لقلعة الاشتراكية» الأولى. إن تحقيق هذا الهدف يعني عملياً ما سمّي بسياسة التتبيع السوفياتية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن ما يمكن تسميته منذ هذه المرحلة «بالسوفتة»[2] (أو السفيتة) يندرج مبدئياً وأيديولوجياً في خط أساسي كانت قد حدّدته

---

(١) إن ستالين كان يؤكد منذ ربيع سنة ١٩٤٥ أنه يجب فرض «النظام الاجتماعي» لأي فريق حيثما يصل جيشه. نأخذ هذا التأكيد عن ريتشارد نيكسون في كتابه المذكور أعلاه: *La Vraie guerre*، ص ٣٤.

(٢) السوفتة تعني «الإخضاع للسلطة أو للتأثير السوفياتي».

العالمية الثالثة، أي إنشاء «الاتحاد العالمي للجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية». لكن السوڤتة هذه أتت عملياً بمثابة مدّ النفوذ السوڤياتي الروسي، في الوقت عينه، أي الدولة السوڤياتية الراهنة[1]. ففي الواقع، إن ما هو سوڤياتي أصبح باكراً ملازماً وحتى مرادفاً للدولة السوڤياتية وهي نواة «الاتحاد العالمي للجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية»، بينما نواة الدولة السوڤياتية الراهنة هي روسيا. إن هذه الدولة اتخذت لنفسها في الواقع تسمية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية، وبهذا يكون من الطبيعي أن تجتمع حولها جمهوريات أخرى للوصول إلى «الاتحاد العالمي...». إذن، عملياً ومن المنطلق الاشتراكي، يمكن اعتبار التطور الذي تحقق، بعيد الحرب، في بعض أوروبا خطوة باتجاه تحويل الدول المعنية في وقت لاحق، أي عندما تتأمن الظروف المؤاتية، إلى السوڤتة المباشرة. هذا يعني تحوّل هذه الدول إلى جمهوريات سوڤياتية. ظاهرياً، إن هذه السياسة اعتُبرت في الشرق وكأنها ردّ فعل على السياسة الغربية الرأسمالية، وبخاصة الأميركية. لكن إذا كان برنامج مارشال المعروض في سنة ١٩٤٧ هو الفعل، كما جرت العادة على اعتباره، لا يمكن اعتبار السياسة السوڤياتية بمثابة مجرد رد فعل، لأن خطوات مهمة فيها كانت سبقت هذا المشروع الأميركي. إنما إذا اعتبرت السياسة السوڤياتية كرد فعل على الخوف الناتج عن القدرة الأميركية العسكرية التي بانت نتائجها في سنة ١٩٤٥ بالذات، يمكن إلى حدّ ما اعتبار السياسة السوڤياتية غير منبثقة تماماً عن طبيعة هذه السياسة المدعومة بظروف مؤاتية. يبقى أن بحث هذه النقطة بالذات كان وما زال مجال جدل واسعاً لم يتوصل المشاركون فيه بعد إلى حسمه. وعشرات الكتابات المتنوعة الأشكال والأبعاد في الشرق والغرب ما زالت تحاول سبر غور أسباب الحرب الباردة. ربّما أتت التطورات الأخيرة على الساحة الشرقية بمعطيات تساهم مستقبلاً بتحقيق إنجاز يحسم هذا الموضوع[2].

١ ـ نشأة الديمقراطيات الشعبية في أوروبا: إيصال الشيوعيين إلى السيطرة على الحكم: إن الدول الأوروبية المعنية بالمدّ السوڤياتي بواسطة الشيوعيين والنظام الاشتراكي هي كل من بولندا، ويوغوسلاڤيا، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، والمجر، وألمانيا، ثم تشيكوسلوڤاكيا.

يلاحَظ أنه منذ بداية الحرب العالمية الثانية اهتمّ السوڤياتيون بمصير هذه الدول أو معظمها. وكذلك من المعروف أنه قبيل الحرب كان الكومينترن[3] قد كلّف بعض الشيوعيين من أبناء هذه الدول بتنظيم الأحزاب الشيوعية في بلدانهم، وأشهر خرّيجي الكومينترن هؤلاء كان اليوغسلاڤي

---

(١) إن هذه الدولة بدأت تعاني بالأخص مع مطلع سنة ١٩٩٠ صعوبات على صعيد بعض الجمهوريات التي أخذت تعلن استقلالها عن الاتحاد السوڤياتي أي رفض السوڤتة وعلى رأسها دول البلطيق التي ضُمّت إلى الاتحاد السوڤياتي خلال الحرب العالمية الثانية.

(٢) نذكر أننا كنا قد أشرنا سابقاً إلى لائحة من الكتابات المختارة والمصنّفة بهذا الشأن نجدها في ملف: *Crises et Guerres au XXème siècle..., op. cit.*

(٣) الكومينترن هو المنظمة المنبثقة عن المؤتمر الذي عقد في موسكو سنة ١٩١٩ وعرفت بالدولية الثانية أو الأممية الثانية. أنشأت هذه المنظمة مراكز في الاتحاد السوفياتي لتدريب كوادر الأحزاب الشيوعية في العالم بحسب توجهات المنظمة. واستمرّ عمل هذه المنظمة حتى أواسط الحرب العالمية الثانية (١٩٤٣) حيث زالت من الوجود بناء على إرادة ستالين الذي هيمن عليها منذ أواخر العشرينات.

جوزيب بروز، أي تيتو. لقد كانت سنوات الحرب نفسها غنية بالنشاطات الهادفة إلى إضعاف غير الشيوعيين في هذه الدول، إلى جانب النشاطات الهادفة إلى الاستفادة من قدرة غير الشيوعيين عند الضرورة، وذلك بانتظار تنظيم قوة شيوعية قادرة على السيطرة على الوضع. وأول اهتمام عملي في هذا الاتجاه ظهر في شرق بولندا حيث حلّ السوفياتيون، منذ دخولهم إلى هذه المنطقة، الأحزاب الموجودة فيها. حصل هذا عقب اتفاق عدم الاعتداء والتقاسم السوفياتي الألماني، في آب وأيلول من سنة ١٩٣٩، حيث تم تقاسم الفريقين لبولندا، بحسب الملاحق السرّية للاتفاق[1]. ثم عمّت سياسة إضعاف الأحزاب غير الشيوعية في البلدان التي دخلها السوفياتيون. وتبعت هذه السياسة، أو بالأحرى هي واكبتها عملياً، سياسة إنشاء أو تشجيع على إنشاء تجمعات وهيئات أو حكومات تحظى برضى موسكو. إن هذه السياسة بخطّيها شبه المتوازيين تحققت في معظم الدول المعنية هنا، خلال سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٤. لقد مورست هذه السياسة، في هذه الفترة، إما بتخطيط الشيوعيين المحليين كما في يوغوسلافيا وألبانيا، أو بتخطيط سوفياتي كما في بولندا وبلغاريا ورومانيا والمجر. يمكن اعتبار هذه السياسة بمثابة الخطوة التحضيرية الضرورية باتجاه تحقيق الهيمنة الشيوعية، الأمر الذي ما لبث أن تحقق في السنوات الأولى التي تلت الحرب. ويجب التنويه هنا بأن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يؤمّن معطيات أساسية، ثم أتت نتائج الحرب واتفاقاتها لتسمح بتوظيف أو استغلال هذه المعطيات لمصلحة الشيوعية والاتحاد السوفياتي على السواء. إن استغلال الضعف والانشغال بالحرب أتاحا أمام الاتحاد السوفياتي الفرصة ليستفيد من دخول الجيش الأحمر إلى هذه الدول، من أجل تحقيق القاعدة الضرورية لإيجاد أنظمة موالية له في المناطق المجاورة. يضاف إلى هذا أن الاتحاد السوفياتي اعتبر أن جيشه هو الذي حرّر شعوب هذه المناطق ودولها من «الاستعباد الفاشي» بما فيها الشعب الألماني نفسه. لكنه رفض أن يكون بناء الديمقراطية الشعبية في هذه الدول من «عمل موسكو»، إنما هو قال بدعمه لها معتبراً بالأخص أن مجرد وجود وانتصار الدولة السوفياتية ساهما في نجاح هذه العملية[2].

في سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٤، أي عندما تحسن وضع الاتحاد السوفياتي نفسه مع رد الاجتياح الألماني لأراضيه وبدء حركة تقدم باتجاه الغرب، قام عدد من الأحزاب والحركات في دول أوروبا الوسطى والشرقية. من هذه الأحزاب والتجمعات: حزب العمال المكوّن من شيوعيين في بولندا (١٩٤٣)، والجبهة الوطنية في رومانيا (١٩٤٣)، والجبهة الوطنية وهي تحالف أحزاب في المجر (١٩٤٤)، والجبهة الوطنية وهي تحالف أحزاب آخر في بلغاريا (١٩٤٤)... إن الشيوعيين المحليين، مدعومين إجمالاً من قبل الاتحاد السوفياتي، كانوا في أساس قيام هذه الهيئات. كانت

---

(١) وبحسب الاتفاق نفسه، والذي أعيد النظر فيه كان دخول السوفياتيين إلى دول البلطيق. انظر إلى ظروف احتلال السوفياتيين لشرق بولندا في أيلول ١٩٣٩ في:
J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op. cit.*, pp. 250-252 et 259-261;
وكتاب: Hélène Carrère d'Encausse, *Le Grand frère*, Flammarion, Paris, 1983, pp.29 et 30;
وكذلك الكتاب الذي يتكلم فيه المؤلف عن «سوفتة سريعة ومفاجئة»:
François Fejtö, *Histoire des démocraties populaires: l'ère de Staline*, Seuil, paris, 1952, pp. 57 et 58.

(٢) Alexandrov..., *Histoire*, *op.cit.*, pp.6, 7, 17 et 18.

مهمتهم الأولى والمباشرة هي العمل على تحرير بلدانهم من الألمان المحتلين، أو الحد من التعاون مع الألمان بالنسبة للدول الحليفة لألمانيا مثل بلغاريا ورومانيا والمجر. وكانت مهمتهم الأخرى الأساسية هي لعب دور الزعامة المحلية في وجه الألمان، وبذلك احتلال موقع مميّز ومهم في بلدانهم[1]. ويضاف إلى هذا كون السياسة الألمانية قد ساعدت في كل من هذه الدول، حتى في الدول الثلاث الحليفة، في إنجاح مهمة الشيوعيين، وذلك بالنظر إلى تصرّفات الألمان المزعجة، خاصة في المرحلة الأخيرة من الحرب. يجدر التذكير هنا بأن معظم شعوب هذه الدول لم تكن أصلاً قريبة من الألمان، بل هي كانت إجمالاً تخشاهم وأحياناً تكرههم، كما كان معظمها يخشى الروس ويكرههم أحياناً أيضاً (في ما عدا بلغاريا). يُذكر على رأس هذه الشعوب الشعب البولندي الذي عانى منذ قرون من الروس والألمان على السواء، وما عملية الاقتسام في اتفاقية مولوتوف ـ ريبنتروب إلا تذكير وتأكيد حديثان لموقف الاثنين من بولندا التي كان من المفترض أن تزول من الوجود لو سارت الأمور كما كان ينتظر في سنة ١٩٣٩[2]. لكن لا بدّ من التنبيه إلى أن التمادي في جعل الاتحاد السوڤياتي هو المسؤول عن كامل دور الشيوعيين، في كل هذه الدول، يمكن أن يؤدّي إلى مغالاة وعدم دقة، كون العلاقات لم تكن دوماً طيبة، خلال الحرب، بين بعض هذه الأحزاب وموسكو، كما كانت حال الحزب اليوغوسلاڤي خاصة[3]. إنما ابتداء من أواسط سنة ١٩٤٤، ومع دخول الجيش الأحمر إلى هذه الدول، أصبح بالإمكان الكلام عن دور فعلي ومباشر، بكل معنى الكلمة، للاتحاد السوڤياتي في معظم الدول المعنية. كما أن هذا الدور ما لبث أن تطور، خلال سنوات ما بعد الحرب، حيث بدا من الطبيعي على الأقل لستالين أن يتأكد من كون حدوده أصبحت آمنة. هنا يمكن القول، في إطار الجغرافية السياسية الحديثة وارتباطها بالعلاقات الدولية، إن مفهوم الحدود الطبيعية (أو التاريخية) التقليدي لم يعد مؤهلاً لأن يفي بحاجات الدول والشعوب، وكان بالتالي لا بد من إدخال مفهوم الحدود الآمنة. هكذا يكون ستالين قد أوضح، منذ ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي أكثر من مناسبة، أن حدود الاتحاد السوڤياتي هي تلك التي تؤمّن أو تهدّد سلامته[4].

منذ دخول الجيش الأحمر إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى والبلقانية للتحرير والاحتلال، كما سبق ذكره، أخذت تظهر حكومات ائتلافية مؤقتة في بعض هذه الدول. هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه، في معظم هذه الدول، كانت الحكومات الأصيلة غير موجودة على الأرض، حيث إنها اضطرت للجوء إلى المنفى، أو حيث كانت قد تألفت حكومات منفى (لندن). إذن، إن هذه الدول كانت بحاجة لحكومات تشرف مباشرة على إعادة التنظيم والبناء ومحو آثار الحرب. وما يلاحظ بشكل خاص هو أن هذه الحكومات المؤقتة كانت تحظى إجمالاً برضى موسكو، وكان فيها

---

(١) F. Fejtö, *Histoire...*, *op.cit.*, t.I, pp.96-100.

(٢) انظر إلى كتاب: H. Carrère d'Encausse, *Le Grand...*, *op. cit.*, p.112.

(٣) نجد إشارة إلى رأي يقول بأن ستالين قد أراد من إسقاط الكومينترن إسقاط مسؤوليته هو عن الأحزاب التي لم تكن تسير كما كان يريد هو والتي كانت بالتالي تستطيع الإساءة إلى علاقاته مع حلفائه. انظر إلى كتاب:
J. Levesque, *L'U.R.S.S. ...*, *op cit.*, p.112.

(٤) انظر إلى كتاب كارير دانكوس المذكور أعلاه، ص ٢٧.

أعضاء شيوعيون اهتموا بتسلّمهم بعض الحقائب الوزارية المعينة مثل الداخلية أو الإعلام. كما أن الشيوعيين عمدوا إلى تسلّم بعض المناصب مثل قيادة الجيش والشرطة واللجان الشعبية. يجدر هنا التذكير بأن الشيوعيين كانوا أصلاً ضعفاء في معظم هذه الدول، فقبل الحرب لم يكن هناك سوى حزب شيوعي واحد له أهمية، وهو الحزب التشيكوسلوفاكي. أخذت بعض هذه الأحزاب تتنظم جدياً أثناء الحرب، كالحزبين اليوغوسلافي والألباني. نشاط فترة أواخر الحرب أتاح المجال للشيوعيين لينظموا أمورهم وليحتلوا مقاعد ومسؤوليات لا تتناسب أساساً أبداً مع قوتهم الحقيقية. يمكن تفسير هذا النشاط الواضح لهذه الأحزاب، خاصة بعد دخول الجيش الأحمر إلى بلدانها، بأنه كانت هذه الأحزاب موكلة بمهمة، أو بالأحرى برسالة التحضير، في ظل الوجود السوڤياتي، لتحقيق هيمنة شيوعية على الحكم وتحويل هذه الدول بالتالي باتجاه الاشتراكية. إن مثل هذا الأمر هو طبيعي بالنظر إلى كون الاتحاد السوڤياتي الذي أخذ يتأكد من قدرته على كسر الطوق، وجد أنه لا بد من أن يعمل ويشجع بهدف توسيع رقعة نفوذ الاشتراكية على أكثر من دولة بعد أن فشل، بعد نشأته هو، في تحقيق هذا الهدف عن طريق تعميم الثورة. إن الظرف مهم، والفرصة سانحة ويجب استغلالها: إن ألمانيا تضعف وتتراجع والحلفاء منشغلون في الغرب والهادىء، والاتحاد السوڤياتي قدّم وما زال يقدم خدمة جلّى لحلفائه بإضعافه الألمان في الشرق، وهو يتحمل ثمن ذلك، بينما لو هو تخاذل عن بذل ذلك الثمن لكان على الحلفاء أن يعانوا الكثير لقهر العدو إن أمكنهم ذلك. إن الاتحاد السوڤياتي والشيوعيين في دول أوروبا التي دخلها الجيش الأحمر، أخذوا يتهيأون بانتظار انتهاء الحرب. إن هذا الأمر شكّل ظاهرة مهمة حيث من الملاحظ أنه، في ظل الفوضى والدمار، كانت القوى مهيأة للتمزق إجمالاً، بينما كان الشيوعيون يرصّون الصفوف وينظّمون أنفسهم في هيئات ولجان قادرة على تثبيت وجودها وفاعليتها. لكن لا بدّ من التأكيد على أن الاتحاد السوڤياتي لم يكن بعيداً كل البعد عن هذه الظاهرة. فإنه لم يتعامل إلا مع الأحزاب أو القوى التي كانت سياستها ومواقفها تتفق مع نواياه أو سياسته ومواقفه هو، وإن كان ذلك بصورة مؤقتة. كذلك إنه كان يتخوف، في الوقت ذاته، من الأحزاب الشيوعية القادرة، أو بالأحرى التي أصبحت قادرة، على أن تخطط لنفسها. إن هذه الملاحظات تؤكد، إلى حد بعيد، كون الاتحاد السوڤياتي أصلاً ينوي أن يكون هو المخطط لهذه الأحزاب، بالنظر أولاً، لخبرته هو وإلى قدرة أو حاجة هذه الأحزاب إليه، وثانياً، إلى كونه هو نفسه بحاجة إلى تلك الحدود الآمنة. يضاف إلى هذا ما تردّد عن أن ستالين كان يحتقر الشعوب الصغيرة التي لا تستطيع أن تقرر مصيرها بنفسها وكان، على الأغلب، يجد أنه لتحقيق الحدود الآمنة لا بدّ من الإشراف على سياسة هذه الشعوب ودولها في هذه المناطق المجاورة.

إن الاتحاد السوڤياتي، بدخول قواته إلى عدد من دول أوروبا، استطاع، في خريف سنة ١٩٤٤، أن يفرض الاعتراف بالوجود كما بالدور السوڤياتي الحاضر والمستقبلي. إن هذا ما تأكد في اتفاق ستالين وتشرشل الشهير، في خريف سنة ١٩٤٤ بالذات، حيث إن الوجود العسكري الفعلي على الأرض كان أساس ما عرف بعملية اقتسام أوروبا (اقتسام النفوذ الحليف)، أو الخطوة الأولى والأساسية في هذا الاقتسام، وهو ما درج البعض على إعادته إلى اتفاقات يالطا كما ورد سابقاً. ففي موسكو، وفي التاسع من تشرين الأول، تفاهم الزعيمان على تلك الورقة التي كتبها

تشرشل ووافق عليها ستالين موعزاً إلى الأول بعدم تمزيقها (عندما همّ تشرشل على تمزيقها) لأنه يمكن أن تكون مفيدة في يوم من الأيام، بحسب ما يروى من تفاصيل تلك الجلسة[١]. أما ما ورد في تلك الورقة فكان توزيع نسب النفوذ انطلاقاً من الواقع، أي الوجود العسكري. فتكون رومانيا بنسبة تسعين بالمئة للروس، وبلغاريا بنسبة خمس وسبعين بالمئة، ويوغوسلافيا والمجر بنسبة خمسين بالمئة، واليونان عشرة بالمئة للاتحاد السوفياتي. أما النسب المتبقية فتخص بريطانيا (أو الغرب)[٢]. وربما يكون مفيداً التذكير بأن الجيش الأحمر دخل حتى حيثما لم تكن هناك حاجة قصوى أو أكيدة لدخوله كما كانت حال يوغوسلافيا. فإن اليوغوسلافيين بدوا قادرين على طرد الألمان بدون مساعدة هذا الجيش الذي أسرع ليساهم في تحرير بلغراد، في الوقت الذي حُرّرت معظم البلاد على يد اليوغسلافيين أنفسهم وفي مقدمتهم الشيوعيون وزعيمهم تيتو. ويذهب البعض إلى اعتبار الاتحاد السوفياتي مسؤولاً، منذ خريف سنة ١٩٤٤، عن بعض الأزمات التي حصلت في بعض هذه الدول، إذ كان بإمكان هذه الأزمات أن تصبّ في مصلحة الاتجاه السوفياتي. والمثل الأفضل هو مثل رومانيا والأزمة التي انتهت، في أواخر السنة، إلى تأليف حكومة ائتلافية يلعب الشيوعيون فيها دوراً مهماً. هل يمكن أن يفهم من هذا أن الاتحاد السوفياتي كان، في خريف سنة ١٩٤٤، يرى بوضوح ما يريده ممّا أصبح بعد سنوات قليلة جداً «أوروبا الشرقية»؟ اعتبر البعض أن هذه الرؤية لم تكن بعد واضحة، لكن ستالين كان يود الحصول على أكثر ما أمكن من المغانم لصالحه. في مطلق الأحوال، يبقى أن ستالين كان مستعداً للتقدم بالقدر الممكن أي الذي يسمح به حلفاؤه، حتى أن البعض اعتبر أن التقدم واجه تهاوناً من جهة الحلفاء. إن هذا التهاون، أو التساهل، اعتبر كعنصر مشجع، وبالتالي يكون قد عنى لستالين أنه يجب عدم تفويت الفرصة، أو أية فرصة. لقد عبّر بعض الباحثين الدارسين للوثائق الموجودة في بعض دول أوروبا مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، عن النهج السوفياتي هذا بأنه عبارة عن نهج الأهداف المتحركة بحيث تكون الأهداف مرنة بشكل أنها تتناسب مع المعطيات. إن هذا النهج يعني مواجهة التنازلات بالتقدم. هكذا يكون الحلفاء في الغرب، بحسب هذا الرأي، هم الذين أبدوا نية (وبالأخص الأميركيون)، منذ سنة ١٩٤٣، باحتلال ألمانيا كاملة في نهاية الحرب، وهم الذين فتحوا بذلك أمام ستالين الباب باتجاه الغرب[٣].

في كل الأحوال، ما لبثت أن قامت حكومات ائتلافية في هذه الدول حيث تسلّم الشيوعيون حقائب لم تتفق في الكثير من الحالات، كما ورد أعلاه، مع قوتهم الحقيقية على الأرض. وبلا شك، إن وجود الجيش الأحمر وتشجيع موسكو لعبا دوراً أساسياً في ذلك، إلى جانب نشاط هذه الأحزاب نفسها وكون البلاد والشعوب منهكة اقتصادياً ومضعضعة اجتماعياً وسياسياً. فما كان على الشيوعيين إلا أن يعدوا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية حتى يحصلوا على تأييد مهم يتخطى قدرتهم العددية والفعلية. في هذا الوقت، كان الوطنيون غير الشيوعيين، من

---

(١) نذكّر هنا بأنه كان من المفترض أن يشارك الرئيس الأميركي في بحث موضوع أوروبا وسير الأمور فيها آنذاك، لكنه كان منشغلاً بالانتخابات الرئاسية فعهد إلى حليفه الإنكليزي بالأمر.

(٢) كثيرون يوردون هذا الأمر، يمكن رؤيته مثلاً في كتاب: J. Levesque, *L'U.R.S.S. ..., op. cit.*, p.113.

(٣) إن هذا الرأي وارد في بحث: J. Laloy, *«A Propos...», op.cit.*, p.67 وهو مأخوذ عن:

حكومات أصيلة أو حكومات منفى، يعدون شعوبهم بـالاستقلال والحـرية ويجـدون في الاتحاد السوفياتي، وخاصة في ستالين في كثير من الأحوال، عائقاً لعودة أو تثبيت سلطتهم، كما يجدون في الحزب الشيوعي عندهم عنصراً نشيطاً وعاملاً على تفكّكهم وإضعافهم. إن معظم هذا حصل في ظل ما اتُفق عليه في يالطا، في شباط سنة ١٩٤٥، بعد اتفاق موسكو، في خريف سنة ١٩٤٤. فبعد الاقتسام الإنكليزي السوفياتي أتى الاتفاق على مبدأ الحكومات الائتلافية التي يوكل إليها أمر إجراء الانتخابات وبعدها تأليف الحكومات الأصيلة. إن هذا الاتفاق، في ظل انشغال الحلفاء في الغرب، أفسح المجال للشيوعيين المدعومين من موسكو في السيطرة على الوضع. هذا لا يعني بالضرورة تأكيد الاقتسام في يالطا بالذات. لكن، بلا شك، إن حصول تطورات فترة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧، دون أن تؤدي إلى رد فعل جدّي للحد من السياسة الشيوعية والسوفياتية في هذه الدول، يمكن أن يسمح بالاعتقاد أو الاستنتاج أن القبول بالأمر الواقع يدل على تقبّل مسبق للتطورات، أو تقبّل ضمني لاتفاق سنة ١٩٤٤. هذا مع الإشارة إلى أن موضوع النسب المئوية المتفق عليها لم يحترم، وربما أمكن القول أيضاً، في هذا الإطار بالذات، أن يكون الاتحاد السوفياتي قد أسرع في تحقيق ما أنجز في أوروبا خوفاً من تحرّك حلفائه السابقين بشكل يمنعه من إتمام مهمته، وذلك في ظل فقدان الثقة والخلافات المستجدة.

في ما يلي فكرة سريعة عن تطوّر الأمور في كل من الدول المعنية هنا، أي التي عرفت، ما بين سنتي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، قيام الديمقراطية الشعبية (وفي ١٩٤٨ بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا). أما السبب في ذلك فيعود إلى أن التنفيذ يبقى مرتبطاً بالمعطيات المحلية والخاصة لكل دولة، بالرغم من كون النهج الأساسي واحداً.

ـ **بولندا (پولونيا)**: تأسس حزب العمال، وهو شيوعي، في سنة ١٩٤٣، أي في الوقت الذي تأسس فيه اتحاد الوطنيين البولنديين في موسكو الذي كوّن جيشاً حارب إلى جانب الجيش الأحمر. في سنة ١٩٤٥، وبعد اتفاق الحلفاء على تـأليف حكومـات ائتلافيـة مؤقتة، لم تـوافق الحكومة الوطنية اللندنية، أي حكومة المنفى، على التعاون مع الشيوعيين في حكومة كهذه. أما السبب الرئيس لهذا الرفض فكان أن الشيوعيين لا يشكلون سوى أقلية غير ذات شعبية. وتجب الإشارة هنا إلى أن أكثرية البولنديين لم يكونوا يرتاحون إلى الاتحاد السوفياتي والشيوعيين، خاصة بالنظر إلى مسألة الحدود الشرقية التي عدّلت جذرياً لمصلحة الاتحاد السوفيـاتي، ولم يكن ذلك بالطبع مؤهلاً لأن يعجب أصلاً الشعب. يضاف إلى هذا ذاك الحدث الذي زاد في الطين بلّة بالنسبة للعلاقات التاريخية التقليدية غير الطيبة بين الشعبين والدولتين، وللعلاقات الحاليـة بين الحكومة البولندية الوطنية وموسكو. إن الحدث المشار إليه هو حدث «كاتين». إذ وُجدت في هذا الموقع، خـلال الحرب، جثث آلاف الضبـاط البولنـديين المفقـودين في مقبرة جماعية مقتـولين (برصاصة من الخلف). لقد كشف الألمان عن الأمر مؤكدين أن السوفياتيين هم المسؤولون عن المجزرة، الأمر الـذي أدّى، في سنة ١٩٤٣، إلى قـطع العلاقـة بين الحكـومتـين البـولنـديـة

= Votjech Matsny, *Russian's Road to the Cold War. Warfare and the Politics of Communism,* N.Y., 1979.

والسوفياتية[1]. ومما لا بدّ من الإشارة إليه كون موضوع الحدود بدا مقبولاً من الحلفاء في الغرب الذين دعوا باكراً الحكومة البولندية للقبول بالأمر الواقع. وهناك أمور تثبت أن البولنديين حاولوا، قبل نهاية الحرب، تأكيد استقلالهم في عملية التحرير قبل وصول الجيش الأحمر، لكن الظروف وميزان القوى مع الألمان لم تكن لتساعدهم كما حصل في ثورة صيف سنة ١٩٤٤، حيث دفعت المقاومة البولندية ثمناً غالياً لمعركتها ضد الجيش الألماني. وفي بداية شهر آذار من سنة ١٩٤٥، استدرجت موسكو زعماء المقاومة البولندية إليها وأوقفتهم معلنة أنهم مخرّبون وسيعاقبون بحسب القوانين السوفياتية. إن هذه الأمور وغيرها ساهمت في تزايد الاستياء والتخوف البولنديين من السياسة السوفياتية.

إن رفض الحكومة الوطنية اللندنية والمعارضة التعاون مع الشيوعيين، في صيف سنة ١٩٤٥، أتاح الفرصة لهؤلاء لكي يكونوا قبل غيرهم، وأكثر من غيرهم، ناشطين في الساحة البولندية، ولأن يستأثروا لأنفسهم بإدارة الشرطة والجيش وبإدارة الأراضي الألمانية في الغرب، بحسب ما أوكلتهم به موسكو على أساس اتفاق يالطا. وفي الوقت ذاته، عمد الشيوعيون إلى إضعاف وإبعاد المسؤولين غير الشيوعيين عن مراكزهم، أو إلى زرع الشقاق بين الأفرقاء الآخرين وداخل الأحزاب الأخرى.

ومن نتائج هذه السياسة كان، في بداية صيف سنة ١٩٤٥، معظم الأحزاب مقسوماً إلى فريقين، أحدهما يقبل إجمالاً بالتعامل مع الشيوعيين. ولما كان مقرّراً، بحسب ما اتُّفق عليه في يالطا، إجراء انتخابات، عمل الشيوعيون على تأجيل هذه الانتخابات أكثر من مرة من قبل الحكومة المؤقتة التي كان يسيطر عليها الشيوعيون والمتعاونون معهم (وهي حكومة كانت في الأساس «لجنة لوبلين» التي أوجدها السوفياتيون). ثم ما لبثت هذه الحكومة أن قررت إجراء استفتاء بدل الانتخابات. أما السبب لهذا التعديل فهو أنه بإمكان الاستفتاء أن يسمح بالوصول إلى أكثرية موالية، بينما كانت الانتخابات ما تزال مؤهلة لأن تؤدي إلى أكثرية معارضة للشيوعية. إن الفرق في النتائج بين الاستفتاء والانتخابات العامة الحرة يعود إلى كون الاستفتاء يجري حول أمور ومواضيع محددة، بينما تحصل الانتخابات حول سياسة عامة شاملة. هكذا أجري، في صيف سنة ١٩٤٦، استفتاء حول نقاط معيّنة مثل الإصلاح الزراعي، أو التأميم، أو الحدود الغربية، وهي نقاط كانت مؤهلة لأن تحظى بتجاوب الشعب نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي عامة... انتهى الاستفتاء إلى أكثرية موالية للشيوعيين. اعترض الوطنيون، أي غير الشيوعيين، على النتائج وأيّدهم في ذلك البريطانيون والأميركيون معتبرين هذه النتائج مزيفة وتنقض اتفاقات يالطا، لكن بدون جدوى. وأسفرت العملية عن تأكّد البولنديين من أنهم أصبحوا أمام «أحد

(١) لم تؤدِ التحقيقات حتى بعد سنوات من نهاية الحرب إلى أمر نهائي في هذه القضية أي إلى تأكيد مسؤولية السوفياتيين أو الألمان عن المجزرة في ظل رفض سوفياتي قاطع لمسؤوليتهم. انظر على سبيل المثال إلى كتابي:
F. Fejtö, *Histoire...*, *op. cit.*, p.59; et H. Carrère d'Encausse, *Le Grand...*, *op.cit.*, p.33,
حيث تميل إلى اعتبار السوفياتيين مسؤولين.
وجب انتظار سنة ١٩٨٩ حتى يأتي الاعتراف السوفياتي بمسؤولية موسكو والجيش الأحمر عن الأمر.

خيارين، أي ديمقراطية وطنية معادية للسوفياتيين، أو نظام يهيمن عليه الروس. وبالنظر للشروط، أو الظروف، الجغرافية والستراتيجية مال الميزان طبيعياً لمصلحة الخيار الثاني»[١].

هكذا إن بولندا، التي كانت السبب المباشر لدخول فرنسا وبريطانيا الحرب ضد ألمانيا في سنة ١٩٣٩، وقّعت سنة ١٩٤١ مع الاتحاد السوفياتي معاهدة تحالف ضد ألمانيا، بعيد الاجتياح الألماني لهذا الأخير. قالت هذه المعاهدة بمحو الاتفاق السوفياتي الألماني لسنة ١٩٣٩ حول موضوع بولندا واقتسامها. لكن توقيع هذه المعاهدة لم يكن يعني للسوفياتيين العودة عن الحدود التي اتفقوا عليها مع هتلر، أي ما كان يتفق تقريباً مع «خط كورزون»، إنما فقط محو ما كانوا قد قبلوا به لصالح الألمان. إن البولنديين الذين استمروا بعد ذلك يرفضون في لندن ادّعاء موسكو، ما لبثوا أن رضخوا للأمر بعد أن تخلّى الإنكليز والأميركيون عن دعم حقّهم في شرقي البلاد. يبدو أن الحلفاء قبلوا بالتخلي عن جزء من بولندا لصالح الاتحاد السوفياتي، مقابل قبول موسكو اشتراك البولنديين الموالين للغرب في الحكومة. ويبدو كذلك أن السوفياتيين أصرّوا على الإبقاء على خط كورزون حداً بينهم وبين بولندا من أجل رسم حدود آمنة بالنسبة لهم تحول دون الاتصال بين البلطيق والبحر الأسود، أي حدود تحول دون عودة الحصار حول الاتحاد السوفياتي نفسه. لكن، حتى بعض المدافعين عن الموقف السوفياتي اعتبروا أن رسم الحدود بهذا الشكل يمكن إن يعتبر هجومياً أكثر مما هو دفاعي[٢]. ولقد اعتبر بعض المنتقدين للسياسة السوفياتية أن معارضة الحكومة الوطنية البولندية للسياسة السوفياتية كانت في مصلحة الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن بالتالي مضطراً للارتباط معها بأي تنازل يكون عليه تنفيذه في نهاية الحرب. وفي الواقع، إن التقدم العسكري السوفياتي باتجاه وارسو، في سنة ١٩٤٤، أتاح لستالين أن يطلب من الحكومة الوطنية في المنفى الانضمام إلى لجنة لوبلن التي نشأت في كنف السوفياتيين، والتي كانت قد وقّعت اتفاقاً، في ٢٦ تموز سنة ١٩٤٤، مع الاتحاد السوفياتي تترك بموجبه شؤون الأمن للسوفياتيين في المناطق التي يتواجد فيها هؤلاء، وحيث ما لبث السوفياتيون بالتضييق ثم بالسيطرة على المقاومة الوطنية[٣].

- **يوغوسلافيا**: كانت الأمور هنا سهلة نسبياً، إذ إن الطريق إلى الحكم قد مهّدت خلال سنوات الحرب أمام الشيوعيين. إن تيتو، الذي كلّفه الكومينترن، منذ سنة ١٩٣٧، بتنظيم الحزب الشيوعي في بلاده، قام بدور هام على أكثر من صعيد، وبالأخص على الأصعدة الثلاثة التالية: تنظيم الحزب، وتوجيه المقاومة، وتحرير البلاد. إن هذا الدور أمّن لتيتو، ومعه الحزب، قاعدة شعبية، مما ساعد في ظهور قوته تجاه الزعامات والأحزاب الأخرى. تصرف تيتو باستقلالية عن موسكو إن في تنظيم الحزب، أو في المواقف الوطنية عامة، حتى أن موسكو فضّلت، بالنظر إلى الظروف، التعامل أثناء الحرب مع أخصامه غير الشيوعيين ضده، عندما بدا لها أنه يخرج عن سياستها أو تقديرها للأمور. إن سياسة تيتو كانت مؤهلة لأن تزعج الحلفاء الأميركيين وخاصة البريطانيين عبر الحكومة اللندنية، أي حكومة المنفى. لذا كان السوفياتيون، خلال سنوات الحرب

(١) نجد تفاصيل مهمة بهذا الشأن في كتاب: F. Fejtö, *Histoire..., op.cit.*, pp. 57 à 65.

(٢) أنظر إلى هذا الرأي في كتاب: Ph.Devillers, *Guerre ou paix..., op.cit.*, pp. 52 et 53.

(٣) نجد معالجة لهذا الموضوع في كتاب: H. Carrère d'Encausse, *Le Grand..., op. cit.*, pp. 33-38.

الأولى، يفضلون إرضاء أخصام تيتو وإن على حساب هذا الأخير وحزبه ومقاومته، إلى حد أنهم كانوا يطلبون منه الليونة تجاه هؤلاء الأخصام وإن على حساب الأهداف والمبادىء والإنجازات الشيوعية[1]. في خريف سنة ١٩٤٤، بينما كان الجيش الأحمر يتقدم باتجاه الغرب، قام تيتو وقواته بعملية تقدم من عدة محاور باتجاه بلغراد محاولين تحرير البلاد، وعاصمتها بالأخص، قبل وصول السوڤياتيين. لكن الفريقين وصلا في الوقت ذاته إلى جوار بلغراد حيث تشاركا في تحريرها، مع العلم أن اليوغسلاڤيين كانوا قد قرّروا أن يكونوا أول الداخلين إلى عاصمتهم. لم يستطع إذن تيتو منع السوڤياتيين من مشاركته، ولو شبه الرمزية، في تحرير بلاده، وبالتالي كان ذلك بمثابة الفرصة أو الذريعة للوجود السوڤياتي في يوغوسلاڤيا، عند نهاية الحرب، رغماً عن الحلفاء الطبيعيين هنا أي الشيوعيين وعلى رأسهم تيتو. ويمكن القول إن الشيوعيين وصلوا هنا إلى الحكم بدون حاجة إلى دعم موسكو، أو حتى دون الحاجة للاعتماد على أساليب ضغط أو تزييف، كما ورد بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية.

ـ **ألبانيا**: إنها الدولة البلقانية الصغيرة المجاورة ليوغوسلاڤيا التي استفادت من دعم هذه الأخيرة لها، وبالأخص للحركة التي كان عضواً فيها الحزب الشيوعي الحديث العهد. إن أنور حوجّه الذي أنشأ الحزب الشيوعي الألباني، في سنة ١٩٤١، واجه أثناء سنوات الحرب مهمّة صعبة ومعقّدة. كان على حوجّه تنظيم الحزب الشيوعي الألباني، وإضعاف الأحزاب الأخرى، وقيادة عملية التحرير من الإيطاليين، ثم محاربة الألمان والمتعاطفين معهم من الألبانيين. كانت يوغوسلاڤيا تشكّل الدعم الحقيقي للشيوعيين الألبانيين كما كانت أيضاً المثال والقدوة. كانت النتيجة أن وصلت ألبانيا، في آخر سنة ١٩٤٥، إلى ما وصلت إليه جارتها على صعيد الانتخابات بعد التحرير، أي إلى فوز جبهة حوجّه. وهنا أيضاً لم يكن على السوڤياتيين التدخل مباشرة لإيصال الشيوعيين إلى الحكم، إنما ما لبثت عدة عناصر أن جعلت ألبانيا من أقرب الديمقراطيات الشعبية إلى الاتحاد السوڤياتي، بعد سنة ١٩٤٨ وحتى مطلع الستينات. من المؤكد أنه كان في مقدمة الأسباب والعناصر التي حتّمت السياسة الألبانية تجاه موسكو موضوع علاقتها مع بلغراد. إن ألبانيا التي بدت أولاً وكأنّها لا بدّ من أن تكون تابعة ليوغوسلاڤيا، عملت دوماً، بعد الحرب، على التحرّر من هذا الموقع بالاعتماد على موسكو، أو حتى بالخروج على طاعة موسكو عند اللزوم.

ـ **تشيكوسلوڤاكيا**: لقد تمّ تحرير تشيكوسلوڤاكيا بمساعدة الجيش الأحمر، في ربيع سنة ١٩٤٥، في الوقت الذي كان من الأسهل عسكرياً تحريرها من قبل الحلفاء الغربيين. ولم يظهر هنا السوڤياتيون في البداية أية نية في دعم مآرب الشيوعيين المحليين في السيطرة على البلاد والحكم. من الملاحظ أن السوڤياتيين حدّوا آنذاك من طموحات الشيوعيين الذين كانوا يشكلون قوة مهمة في البلاد، كما كانوا الأهم عددياً، منذ ما قبل الحرب، بالقياس إلى الأحزاب الشيوعية الأخرى في الدول المعنية بالهيمنة الشيوعية بعد الحرب. ومن الملاحظ أيضاً أن الحكومة التشيكوسلوڤاكية عمدت، منذ أواسط الحرب، إلى شدّ الأواصر مع موسكو وإقامة علاقات طيبة معها، الأمر الذي ساهم، إلى جانب مداراة العلاقات مع الحلفاء الغربيين، في جعل ستالين

---

(١) نجد تفاصيل هذا الموضوع في كتاب: F. Fejtö, *Histoire...*, *op. cit.*, pp. 73-77.

يعمل على الحد من نشاط الشيوعيين. وربما كان هذا الموقف هو في أساس تأخر الشيوعيين هنا، حتى شباط من سنة ١٩٤٨، للسيطرة على الحكم في الوقت الذي كانوا قد حصلوا على نسبة مهمة من الأصوات في انتخابات أيار سنة ١٩٤٦ (أي نسبة ٣٨ بالمئة من الأصوات). في حين كانوا يعلنون بوضوح، في سنة ١٩٤٧، أن تشيكوسلوفاكيا لا تقع بين الشرق والغرب بل هي تقف إلى جانب الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية[١]. كما يلاحظ أن مواقف عديدة ساهمت في طرح تساؤلات عدة حول فحوى السياسة السوفياتية تجاه تشيكوسلوفاكيا. من هذه المواقف ما حصل في سنة ١٩٤٧، وبالأخص في مناسبة بحث موضوع مساعدة مارشال الأميركية التي أعلن التشيكوسلوفاكيون عن قبولها، ثم ما لبثوا أن رفضوها بعد زيارة قام بها بعض مسؤوليهم إلى موسكو. إن هذا الحدث أكد النفوذ السوفياتي الكبير في براغ، لكن بالرغم من هذا لم تدعم موسكو الشيوعيين للوصول إلى الحكم خلال السنوات الأولى بعيد الحرب. فبشأن تأخر الشيوعيين في الوصول إلى الحكم في براغ، قياساً إلى قوتهم الذاتية وإلى وصول الشيوعيين الآخرين في الدول المجاورة، لا بدّ من التذكير ببعض التفسيرات. فمنها ما يعتبر أن ستالين كان يعمل انطلاقاً من سياسة اقتسام النفوذ محترماً الاتفاقات. فتشيكوسلوفاكيا لم تكن مثلاً بين الدول التي اقتسمت، في خريف سنة ١٩٤٤، في اجتماع تشرشل وستالين. وتكون تشيكوسلوفاكيا، بحسب هذا التفسير، خارج منطقة النفوذ في البداية، كما كانت عليه الحال بالنسبة للحزبين الشيوعيين القويين، أي الإيطالي والفرنسي. لكن لماذا لم يحرّر الغربيون تشيكوسلوفاكيا بل انتظروا وصول الجيش الأحمر[٢]؟ هل كانت تشيكوسلوفاكيا بالتالي من جملة نتائج الحرب العالمية الثانية، كما أكّد الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في صيف سنة ١٩٦٨؟ أم أنها نتيجة الحرب الباردة وتطورات سنة ١٩٤٧؟ عند نهاية الحرب، برهن ستالين عامة أنه يحترم الاتفاقات ويصرّ، في الوقت ذاته، على تنفيذ ما اتفق عليه لمصلحة الاتحاد السوفياتي أو الشيوعية، لماذا تأخر في تشيكوسلوفاكيا؟ لإظهار حسن النوايا؟ على أي حال، إن الموضوع ما زال مفتوحاً للتفسيرات والتأويلات المختلفة التي تلقي أضواء عليه دون الجزم نهائياً.

أما بالنسبة لشباط سنة ١٩٤٨ أو ما سمّي «بانقلاب براغ»، فإن السياسة التي كانت قد أصبحت تقليدية اعتمدت هنا. هذه السياسة هي عبارة عن العمل على إضعاف الأحزاب والفرقاء الآخرين على يد الشيوعيين، بهدف السيطرة على الحكم بعد إسقاط الحكومة الائتلافية.

---

(١) بحسب تصريحات الزعيم الشيوعي التشيكوسلوفاكي جوتوالد، نجدها مذكورة في كتاب: J. -B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op. cit.*, (7ème éd.), pp. 446 et 447.

(٢) إن الجيوش الحليفة الغربية كانت قادرة على تحرير براغ (كما على احتلال برلين) لكنها توقفت تنتظر الجيش الأحمر ليقوم بالعملية دون أي تفسير لهذا الموقف. لكن يبقى جواب أيزنهاور المتكرر حول الموضوع: «لماذا نضحي بحياة أميركي واحد أو بريطاني لاحتلال بلدان لن نتأخر عن تركها للروس»؟ يسهل بهذا فهم القضية على أنها بكل بساطة قضية تقاسم مناطق نفوذ بين الحلفاء. لكن التأخر في إيصال الشيوعيين إلى الحكم في براغ ألا يتناقض مع هذا الاستنتاج؟ التفسير يبقى بلا شك عالقاً في فهم موقف كلّ من السياسي روزفلت والعسكري أيزنهاور اللذين كانا يريدان آنذاك الحفاظ على ثقة السوفياتيين نظراً لحاجتهما إليهم في الهادىء. انظر إلى بعض المواقف والأحداث الواردة بهذا الشأن في كتاب أحد الدبلوماسيين الأميركيين الذي تواجد في وسط أوروبا عند نهاية الحرب: Robert Murphy, *Un Diplomate parmi les guerriers*, Robert Laffont, Paris, 1965, pp. 276 et 277.

كان ثلث أعضاء هذه الحكومة من الشيوعيين وكانوا يتسلمون بعض الوزارات الحساسة التقليدية، أي الداخلية والإعلام والتربية، كما كانوا يسيطرون على الشرطة. في صيف سنة ١٩٤٧، وبعد مسألة المساعدة الأميركية والاضطرار لرفضها بناء لإشارة واضحة من ستالين، تطورت الخلافات بين الشيوعيين والأكثرية. تأزم الوضع خاصة بعد أن قرر الشيوعيون فرض ضريبة أسموها ضريبة «أصحاب الملايين»، وبعد أن وصلت طرود مفخّخة إلى بعض الوزراء المعارضين للشيوعية، في الوقت الذي ثبت وجود متفجرات مشابهة في مكاتب مسؤولين شيوعيين. وتزايد التأزم في البلاد فاستغلّه الشيوعيون للتفرقة بين السلوفاكيين والتشيكيين مؤجّجين الخلافات التقليدية بين المجموعتين. حصل هذا التأزم في وقت كانت قد بدأت حملة تحضير انتخابات مقرّر إجراؤها في ربيع سنة ١٩٤٨. ولما اتضح للأكثرية أن وزير الداخلية الشيوعي يقوم بممارسات غير مقبولة، عمدوا إلى محاولة إرغام رئيس الحكومة الشيوعي على إقالته، لكن الخطة لم تنجح. وربما أمكن القول إن التطورات حتى هذا الحد هي داخلية بحتة، لكن وصول وزير الخارجية السوفياتي[١] إلى براغ ومشاركته مباشرة في التطورات، تحت غطاء مهمة مراقبة وصول مساعدة من القمح أرسلتها موسكو إلى براغ، أكد على الأقل اهتمام موسكو المباشر بتطور الوضع في تشيكوسلوفاكيا. هكذا في شباط، وبضغط من الشيوعيين تألفت حكومة جديدة نصف أعضائها من الشيوعيين، ما لبث أن اتخذت إجراءات مهمة وسريعة بهدف إضعاف وإبعاد المعارضين لهم والمعتدلين عن الحكم والوظائف ومحاكمتهم أيضاً. لقد ساهم هذا بشكل واضح في تزايد الانتساب إلى الحزب الشيوعي، وبالتالي في هيمنة الشيوعيين بشكل شبه كامل على البلاد.

*

وبخصوص ألمانيا وحلفائها، أي كل من رومانيا والمجر وبلغاريا، فإن الأسلوب نفسه في تدعيم الأقلية الشيوعية على حساب الأكثرية المعارضة للشيوعية والاتحاد السوفياتي على السواء إجمالاً قد أدى، في ظل وجود الجيش الأحمر، إلى هيمنة الشيوعيين على الحكم، خلال فترة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧. إن الفرق الأساسي الملاحظ مع الإجراءات المتخذة أو الظروف في الدول الأخرى التي سبق عرض بعض ما حصل فيها في صدد وصول الشيوعيين للسيطرة على الحكم، يكمن في أن الجيش الأحمر تواجد هنا بصفة محتل بينما هناك كان بصفة محرّر، على الأقل مبدئياً في نظر الشعوب، حتى عندما لم يقم أو لم يساهم بالتحرير (كما في ألبانيا). إن الجيش الأحمر دخل كمحتل بالرغم من إعلان بعض هذه الدول الحرب على ألمانيا في سنة ١٩٤٤، أو حتى بالنسبة لبلغاريا التي لم تعلن أصلاً الحرب على الاتحاد السوفياتي.

ـ **بلغاريا**: كانت هذه الدولة هي الوحيدة من بين حلفاء ألمانيا التي لم تعلن الحرب على الاتحاد السوفياتي. وفي أيلول من سنة ١٩٤٤، أي غداة قيام حكومة جديدة في صوفيا، أعلن الاتحاد السوفياتي الحرب على بلغاريا، وما لبث أن توجهت قواته باتجاه الحدود البلغارية، فأعلن البلغاريون الحرب على ألمانيا استرضاء للسوفياتيين الذين كانوا يقتربون من أراضيهم. لكن السوفياتيين لم يأخذوا الموقف البلغاري، لا السابق ولا الجديد، بعين الاعتبار، وخلال أيام قليلة،

---

(١) الوزير هو زورين وقد سبق أن كان سفيراً لموسكو في براغ.

دخل الجيش الأحمر إلى البلاد فقُلبت الحكومة لتحلّ مكانها حكومة مؤلفة من شيوعيين ويساريين موالين (الحزب الوطني). وفي سنة ١٩٤٥، أصبح الشيوعيون يسيطرون عملياً على البلاد بكاملها، عبر الحكومة والشرطة. قرّرت الحكومة، في ظل هذه الظروف، إجراء انتخابات. ولما لم يكن بإمكان المعارضة تأجيل موعد الانتخابات الذي حدّدته الحكومة، حصلت هذه الانتخابات مؤدية إلى انتصار ساحق للشيوعيين. إن هذه النتيجة لم تكن تتفق أبداً مع قوة الشيوعيين الحقيقية، الأمر الذي أدى إلى اعتراض أميركي وبريطاني على نزاهتها وصحتها، لكن بدون جدوى. ولما كان قد تقرّر في مباحثات نهاية الحرب إحلال حكومات ائتلافية تشرف على انتخابات حرّة، لم يحترم هذا القرار لأن الحكومة التي أشرفت على الانتخابات المذكورة قد تمّ تأليفها بوجود وتحت إشراف أحد كبار المسؤولين السوفياتيين، وهو ڤيشنسكي مساعد وزير الخارجية. ومن المعروف أن الأميركيين والبريطانيين كانوا قد اعترضوا أصلاً على طريقة ڤيشنسكي في تأليف الحكومة عندما طلب من المعارضة (أي معارضي الشيوعية) تقديم لائحة تنتقي الحكومة الشيوعية من تشاء منها. يضاف إلى هذا أنه من الشائع أن حملة تهديدات واسعة وحملة قتل صحبتا، في خريف سنة ١٩٤٧، الانتخابات التي كانت نتيجتها أكثرية شيوعية وحكومة شيوعية يرئسها أحد أعضاء الكومينترن السابقين المعروفين، أي ديميتروف. ثم ما لبثت أن أُلغيت المَلَكية في البلاد. وهكذا يمكن القول إنه، قبل نهاية سنة ١٩٤٧، ومع توقيع اتفاقية الصلح، كان قد سيطر الشيوعيون على البلاد.

- **رومانيا**: كانت هذه الدولة قد أعلنت الحرب على الحلفاء بأجمعهم، لكنها ما لبثت أن غيّرت موقفها في صيف سنة ١٩٤٤، عندما تأكدت من اتجاه الحرب لمصلحة الحلفاء، وبالأخص مع اقتراب القوات السوفياتية باتجاهها. بالفعل، إن الملك اتفق مع الشيوعيين الرومانيين وأعلن وقف القتال وحالة إنهاء الحرب ضد الاتحاد السوفياتي. وفي الخريف تألفت حكومة ائتلافية سيطر الشيوعيون على بعض الحقائب فيها مثل الإعلام. وما لبث أن ساد البلاد جو من الفوضى والتأزم والمظاهرات والقتل. ثم وصل ڤيشنسكي إلى بوخاريست غداة مباحثات يالطا، ودخلت القوات السوفياتية الأراضي الرومانية لتحتل موقع قيادة الجيش الروماني، وأُرغم الملك على حل الحكومة. وأوكل بالتالي إلى شيوعي (كروجيا) بأمر تأليف حكومة جديدة استنكرها في البداية البريطانيون والأميركيون، ثم ما لبثوا أن اعترفوا بها. أشرفت هذه الحكومة على انتخابات خريف سنة ١٩٤٦ التي شكّ الجميع بنزاهتها وبصحتها، والتي كانت نتيجتها أكثرية ساحقة شيوعية. وأعلنت كذلك هذه الحكومة قيام الجمهورية، مع العلم بأن الملك كان قد ابتعد عن الحكم، منذ صيف سنة ١٩٤٥، ليتنازل عن المُلك رسمياً، في آخر سنة ١٩٤٧. ويُذكر أخيراً أن رومانيا خسرت بنتيجة الحرب بعض أراضيها لصالح الاتحاد السوفياتي (مثل مولداڤيا الشرقية).

- **المجر (هنغاريا)**: أعلنت المجر الحرب على الحلفاء منذ بداية الحرب، وفي سنة ١٩٤٤، احتل الجيش الأحمر قسماً من أراضيها حيث أُلفت حكومة معادية لألمانيا. عندما انتهت الحرب، انتقلت هذه الحكومة إلى بودابست، وكانت ضعيفة في الواقع. وما لبث أن عاد الشيوعيون المنفيون من موسكو ليتعاونوا مع هذه الحكومة. حصلت انتخابات، في خريف سنة ١٩٤٥، وكانت النتيجة لصالح غير الشيوعيين، لكن الشيوعيين حصلوا على بعض الحقائب الأساسية في

الحكومة، وبالأخص وزارة الداخلية، وعملوا في الوقت نفسه للسيطرة على الشرطة وإبقاء الجيش ضعيفاً. وبدأ الشيوعيون التحرك بنشاط كبير، في سنة ١٩٤٦، وحيث أعلنت الجمهورية، وعمد الشيوعيون إلى إضعاف وتفكيك الأحزاب الأخرى، وما لبثوا أن سيطروا على الوضع عن طريق انتخابات وحكومة جديدة أكثريتها شيوعية. يلاحظ أمر مهم هنا وهو أن الشيوعيين لم يسرعوا في عملية السيطرة الكاملة على الحكم، فالانتخابات التي جرت، في سنة ١٩٤٥، لم يحصل فيها ضغط شيوعي كثيف، بالرغم من وجود الشيوعيين والقوات السوفياتية في البلاد. يستنتج البعض من هذا الأمر أن المجر لم تكن، في سنة ١٩٤٥، تدخل في صلب اهتمامات موسكو. لكن الأقرب إلى الظن هو أن ستالين لم يكن يريد بعد إزعاج الحلفاء الغربيين، حيث إنه بحسب اتفاق تشرين الأول ١٩٤٤ كان النفوذ في المجر قد قسم مناصفة بين السوفياتيين والإنكليز (لكن هنا أيضاً يمكن التساؤل: لماذا لم يتصرف بالمثل في يوغوسلافيا إن كان هذا هو المبرّر؟).

- ألمانيا: أي منطقة الاحتلال السوفياتي في ألمانيا. مع نهاية الحرب، دخل الجيش الأحمر شرق البلاد الذي اقتطع منه قسم للتعويض على بولندا، كما اتفق الحلفاء في مباحثات يالطا التي أقرّت، في الوقت نفسه، ثلث ما تبقى من ألمانيا منطقة احتلال سوفياتي. إن السوفياتيين كانوا يأملون، غداة الحرب، الحصول على حق المساهمة في الإشراف على كل ألمانيا وليس فقط على منطقة احتلالهم. كانوا يأملون ذلك عن طريق معاهدة صلح تحفظ وحدة ألمانيا، وربما كانوا يأملون كذلك، وحتى سنة ١٩٤٦، في أن تصبح ألمانيا بكاملها «سوفياتية وشيوعية». أما الوصول إلى المساهمة في الإشراف على ألمانيا فكانوا يحاولونه عن طريق تنازلات متتالية يحصلون عليها من الحلفاء، وعن طريق تحويل الحقد الألماني بكامله تجاه الغرب[1]. لكن السوفياتيين لم يوفّقوا في سياستهم هذه، وكان عليهم بالتالي الاكتفاء ببعض ألمانيا، أي بمنطقة احتلالهم. بالفعل لم يوفّق السوفياتيون في جرّ الغربيين إلى إقامة نظام موحّد لكل ألمانيا وتعميم بعض الإجراءات التي اتخذت في المنطقة السوفياتية من تأميم بعض المؤسسات، وفرض الإصلاح الزراعي، والإشراف على الصناعة، وبالأخص تأليف حكومة مؤقتة لكل ألمانيا تشمل «الأحزاب والمنظمات الديمقراطية» وعلى رأسها الحزب الاشتراكي الموحّد (الذي يضم الحزب الشيوعي)[2]. ومن الدلائل التي تثبت كون السوفياتيين تطلعوا في البداية إلى ألمانيا بكاملها، أن نظام الإدارة العسكرية في منطقة احتلالهم أكد أن مهمة الاحتلال السوفياتي هي «الإشراف على تنفيذ ألمانيا الاستسلام بلا شروط، وإدارة منطقة الاحتلال السوفياتي، وتطبيق المقررات المتفق عليها من قبل مجلس المراقبة في أهم الشؤون العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها التي تتعلق بكل ألمانيا». إن هذا القرار الذي اعتمدته الدولة السوفياتية، غداة انتهاء الحرب في أوروبا، كان ينظر فعلاً إلى كل ألمانيا[3]. وفي الواقع، إن السوفياتيين، منذ دخولهم إلى ألمانيا، قاموا بالدعوة كما بالإشراف على إعادة تنظيم

---

(١) انظر إلى كتاب: Ph.Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit*, pp.63 et 144-146 حيث يورد المؤلف، الذي يضع نفسه في موقع محامي السياسة السوفياتية، في الصفحة ٦٣ قولاً لستالين عن نيته في جعل ألمانيا كل ألمانيا للسوفياتيين وهذا نقلاً عن أحد المسؤولين اليوغوسلافيين وهو دجيلاس.

(٢) انظر إلى عرض المشكلة في الكتاب السوفياتي: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 121-127.

(٣) المرجع ذاته، ص ٩٩ و١٠٠.

منطقتهم على طريقتهم، أي التشجيع على تجمّع القوى الشيوعية والاشتراكية والمعادية للنازية ضمن تكتل ما لبث أن سيطر فيه الحزب الشيوعي وهو الذي كان آنذاك الأكثر تنظيماً وتماسكاً. وتمّت عمليات تأميم وإصلاح زراعي كذلك في الوقت الذي كانت تجري عمليات القضاء على النازيين و«المشبوهين» و«المتعاملين».

ويؤكد السوڤياتيون أن السلطة السوڤياتية والإدارة العسكرية السوڤياتية في ألمانيا «احترمتا بدقة حق الشعب الألماني في تقرير المصير». هكذا «أعطي (في المنطقة السوڤياتية) الحق للألمان في أن يقرروا بأنفسهم النظام الذي يجب إقامته في ألمانيا»[1]. لكن على الرغم من هذا التأكيد، الذي يتضمن بحد ذاته نية تعميم دورهم على كل ألمانيا، لا بدّ من التذكير بما ورد أعلاه وهو أن الحزب الشيوعي كان قد أصبح وبسرعة الأكثر تنظيماً وقدرة على العمل والتأثير، خاصة من خلال التكتل الذي لعب فيه الدور الرئيس. إذن، في ألمانيا، كما في أكثر الدول الأخرى التي سبق النظر إليها، كان المجال واسعاً أمام أصدقاء السلطة المحتلة أن يقرّروا ما يتناسب والسياسة السوڤياتية، أي إعطاء هذا القسم من ألمانيا الطابع الاشتراكي، نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وفي الوقت ذاته، قضي على كل ما كان بإمكانه تشكيل عائق أمام تحقيق أهداف السلطة المحتلة، أو خطر على إنجازاتها أو إنجازات أصدقائها في ألمانيا. اعتبرت هذه السياسة بمثابة تطبيق دقيق لاتفاقات پوتسدام.

بالفعل، لقد حُلّت القوى العسكرية وفُكّكت المعامل وصُفّيت الأعمال وكل ما يتعلق بالقدرة أو الآلة العسكرية الألمانية[2]. هكذا، وبحجة القضاء على النازية والفاشيستية، كما ورد في اتفاقات نهاية الحرب بين الحلفاء، قضي على أية إمكانية لمواجهة السياسة السوڤياتية المتجسدة بأعمال أصدقاء الاتحاد السوڤياتي والإدارة العسكرية السوڤياتية. فبعد حوالي السنة ونصف السنة على الاحتلال، استطاع الشيوعيون وحلفاؤهم الحصول على حوالي نصف الأصوات في انتخابات جمعيات الأقاليم والمقاطعات. إن مثل هذا الأمر كان لا بدّ له من أن يثير الانتباه والتساؤلات، وفي الوقت ذاته، بعض الاستنتاجات. من التساؤلات التي لا بدّ من طرحها في هذا المجال، كيف يمكن تفسير هذا الانقلاب السريع في موازين القوى بين الفئات والأحزاب الألمانية: رد فعل على السياسة الهتليرية والحرب والموت والدمار والميل الطبيعي إلى الخلاص والحياة، أم نتيجة ضغوط وممارسات معيّنة من قبل القوة المحتلة؟

إن ألمانيا المحتلة سوڤياتياً كانت، من خلال الاحتلال، قد صفّت المرحلة الهتليرية والطموح العسكري، والسياسي، والاقتصادي ـ الصناعي، بشكل نهائي لتعيد بناء ذاتها اشتراكياً. في هذه المناسبة، لا بد من الإشارة إلى أمر مهم وهو أن الألمان، وهم شعب دخل موحّداً و«فاشيستياً» الحرب، خرجوا من الحرب لينقسموا إلى «اشتراكيين» و«رأسماليين»، عبر الخط الفاصل بين مناطق الاحتلال الاشتراكية والرأسمالية. إن الاتهامات المتبادلة بين المحتلين أنفسهم حول كيفية تنفيذ أصول الاحتلال، وحول الممارسات المختلفة في ظل إعادة البناء، تدل أصلاً على أن المحتلين، هنا

(١) المرجع ذاته، ص ١٠٠.
(٢) المرجع ذاته أيضاً، ص ١٠٢ و١٠٣.

وهناك، لعبوا دوراً مباشراً في توجيه مناطق الاحتلال بحسب سياساتهم وأهدافهم. وكان بالتالي بناء دولتين ألمانيتين مختلفتين لا بل عدوتين، نظاماً وتوجهاً[١].

أخيراً، إن ما يهم بالدرجة الأولى، في هذه المرحلة، هو أن ألمانيا الشرقية، أي منطقة الاحتلال السوفياتي، تبعت، خلال فترة قصيرة، طريق الديمقراطية الشعبية، أي النظام الذي اعتمد في كافة مناطق التواجد العسكري السوفياتي في أوروبا. لقد تمّ هذا الأمر أولاً بتريث، أي بانتظار الوصول إلى تفاهم الحلفاء الأربعة وتوجيه ألمانيا موحدة بهذا الاتجاه، ثم كان التركيز على هذا الاتجاه في القسم الشرقي عندما تأكد عدم القدرة على التفاهم والتوحيد. أي أن ما حصل كان عبارة عن اكتفاء من ألمانيا بشرقها، وبالتالي كانت ألمانيا الديمقراطية الشعبية، أي ألمانيا الشرقية.

*

كانت هذه، بشكل سريع طبعاً، أهم الخطوات التي أدت إلى وصول الشيوعيين إلى الحكم في الدول التي دخلها الجيش الأحمر في أوروبا، بنهاية الحرب العالمية الثانية. إن هذا الأمر عنى في الواقع قيام حكومات «اشتراكية» حليفة للاتحاد السوفياتي، كما عنى تحقيق الأساس الضروري لقيام ما عرف منذ ذلك الوقت بـ«أوروبا الشرقية»[٢]. وما إن قامت الحكومات الاشتراكية الحليفة (أو كانت قيد النشوء) في دول أوروبا الشرقية هذه، حتى وجد الاتحاد السوفياتي أنه لا بدّ من تدعيم موقعه وتوسيع الحزام الأمني في آن واحد، لكنه فشل حيثما التقت سياسة المدّ والتدعيم بسياسة الصدّ المواجهة من الغرب. هكذا فشلت المحاولات المباشرة وغير المباشرة لمدّ الشيوعية والنفوذ السوفياتي، كما حصل في كل من اليونان وتركيا. كذلك فشلت سياسة المدّ والتدعيم في ألمانيا، بالأخص مع عملية حصار برلين الغربية لحوالي السنة (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩). لكن الاتحاد السوفياتي اعتمد عدة وسائل لتدعيم عملية العسْكَرَة في منطقة النفوذ الاشتراكي في أوروبا، بحيث استطاع منع البرنامج الأميركي لإعادة بناء أوروبا اقتصادياً من أن يتحقق في ما أصبح «الديمقراطيات الشعبية»، وما لبث أن جمع اقتصادياً، وسياسياً، ثم عسكرياً ما بين هذه الدول وبينه. وصحب هذا الجمع أو العسكرة عملية تنظيف، وربما تعقيم هذه الدول والشعوب لإزالة كل ما أو من بإمكانه الوقوف بوجه التجمع والعمل تحت راية وبتوجيه موسكو دون غيرها وبإشراف زعمائها وحدهم.

(١) بالنسبة للاتهامات أو لبعضها على الأقل، يمكن النظر في عدد من المراجع والمصادر:
المرجع ذاته أي السوفياتي بخصوص الاتهامات السوفياتية (من ص١٠٣ حتى ١٣٦)، إن هذه الاتهامات توجَّه إلى الغربيين عامة والأميركيين ربما على الأخص، وفي مجال التوحيد الاقتصادي والمالي أكثر من غيره؛ وفي مذكرات الدبلوماسي الأميركي مورفي: R. Murphy, *Un Diplomate...*, *op.cit.*, pp. 309-312؛ وفي كتاب المسؤول العسكري الأميركي في ألمانيا: Lucius Clay, *Decision in Germany*, N.Y., 1950؛ أو في كتاب J.B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, pp. 437-439, حيث يبدو أن السوفياتيين الذين كانوا مع توحيد ألمانيا عارضوا التوحيد الاقتصادي الذي اقترحه الأميركيون والإنكليز في صيف سنة ١٩٤٦. ونجد كذلك بعض حلقات ومظاهر الخلاف حول الموضوع الألماني بين الحلفاء بعيد الحرب في كتاب:
A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 359-374.

(٢) نجد المزيد من التفاصيل بهذا الشأن في عدد من المراجع، ومن أهمها نذكر:
F. Fejtö, *Histoire...*, *op.cit.*; et H. Carrère d'Encausse, *Le Grand...*, *op.cit.*; et A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*; et J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*

٢ ـ التجمّع الاقتصادي: ما إن تأكد إتجاه التنسيق السياسي، بحسب نظام الديمقراطية الشعبية، في معظم ما أصبح أوروبا الشرقية على أساس وعد بإصلاح الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حتى أعلن عن برنامج مارشال لإعادة بناء أوروبا اقتصادياً بواسطة مساعدات أميركية قيّمة. إن معظم هذه الدول كانت قد حصلت على مساعدات أميركية خلال الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧، وكان هذا إجمالاً عن طريق الأمم المتحدة وبالرغم من انتقاد بعض الشيوعيين في هذه الدول لتقبّل مساعدات أميركية. وكان الاتحاد السوفياتي يحاول، خلال هذه الفترة، المساهمة في حلّ المشاكل الاقتصادية، لكن هو نفسه كان بحاجة لمساعدة. هكذا كانت هذه الدول، أو بعضها على الأقل، يتعامل تجارياً مع دول أوروبا الغربية أو مع الولايات المتحدة الأميركية. إنما، عندما بحث موضوع المساعدة الأميركية بين الوزراء الأوروبيين الكبار، كان جواب مولوتوف، المسؤول السوفياتي، بأن بلاده ترفض مساعدة مشروطة تربط اقتصاد الاتحاد السوفياتي واقتصاد أوروبا الشرقية، خوفاً من أن تقرِّب هذه المساعدة بين هذه الدول والولايات المتحدة الأميركية. أدى رفض مولوتوف هذا إلى رفض الديمقراطيات الشعبية وتشيكوسلوفاكيا (التي لم تكن قد أصبحت بعد ديمقراطية شعبية[1]). في الواقع، إن هذه الدول كانت قد أعلنت عن قبولها المبدئي للمساعدة بانتظار بحث الأمر والرد على العرض رسمياً. هنا عمدت موسكو، ومن أجل تثبيت نفوذها وتدعيم التجمّع الذي كانت قيد إنشائه، إلى جعل هذه الدول ترفض المساعدة الأميركية إن بتأثير مباشر أو غير مباشر. وللتأكيد على تلك السياسة، يمكن ذكر مثلين مهمين: مثل بولندا التي، بينما كان مجلسها مجتمعاً لاتخاذ القرار، كانت إذاعة موسكو تعلن أن كلاً من رومانيا وبولندا رفضت المساعدة الأميركية. هكذا اضطرت بولندا إلى الرفض على الرغم من حاجتها الماسّة لهذه المساعدة، وهي كانت، على الأغلب، مقبلة على الرد بالإيجاب؛ والمثل الثاني هنا هو تشيكوسلوفاكيا التي أعلنت عن نيتها في قبول المساعدة، والتي انتهت إلى إعلان رفضها لها بعد زيارة قام بها مسؤولون تشيكوسلوفاكيون إلى موسكو، حيث سمعوا من ستالين «أن مشروع مارشال لا يهدف إلا إلى عزل الاتحاد السوفياتي». وهكذا أتى تبرير التراجع عن الموقف الأول وقرار الرفض رسمياً بأنه «من الممكن أن تفسَّر مشاركة تشيكوسلوفاكيا كتصرّف يضرّ بالعلاقات ما بينها وبين الاتحاد السوفياتي، وبينها وبين حلفائها الآخرين». في كل الأحوال، إن أحد هؤلاء المسؤولين العائدين من موسكو ما لبث أن أعلن ما معناه «لم نعد سوى أتباع»[2].

إن الاتحاد السوفياتي ما لبث أن وجد بديلاً للمساعدة الأميركية، وهو الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية التي ما لبثت أن أدت إلى قيام شبكة من الاتفاقيات بين دول أوروبا الشرقية في ما بينها ومع الاتحاد السوفياتي. في هذا الإطار تعهّد الاتحاد السوفياتي ببيع هذه الدول بعض السلع بشروط دفع سهلة وبتقديم قروض لشراء معدات سوفياتية. كان هذا بمثابة محاولة تعويض عن خسارة المساعدة الأميركية بالنسبة لهذه الدول. إن هذه العملية كانت بمثابة بداية مرحلة تجمّع اقتصادي اشتراكي محوره موسكو. فهذا التجمّع، وإن لم يكن مؤهلاً لأن يأتي كاملاً بالنظر إلى

---

(١) إذ إن انقلاب براغ لم يحصل إلا في شباط ١٩٤٨، بينما موضوع المساعدة الأميركية طرح في صيف سنة ١٩٤٧.
(٢) إن هذا المسؤول هو وزير الخارجية يان مازاريك الذي ما لبث أن انتُحر في سنة ١٩٤٨. ونستعمل كلمة انتُحر بهذه الصيغة للإشارة إلى أنه، على الأغلب، قُتل وأُعلن عن انتحاره. وفي هذا الشأن روايات عديدة.

عجز الاتحاد السوفياتي أصلاً عن إغناء هذه الدول عن التعامل مع الغرب، كان فرصة وإطاراً لإحاطة هذا التعامل برقابة سوفياتية شديدة. وما لبث هذا التجمّع أن تطوّر ليؤدي إلى إنشاء ما عرف «بالكوميكون»، أو مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل، في سنة ١٩٤٩، الذي تطوّر بدوره إلى نوع من السوق الاقتصادية الاشتراكية[١].

٣ ـ التجمّع السياسي: شكّلت الأسس الاشتراكية القاعدة الأولى للتجمّع السياسي، يضاف إليها النفوذ السوفياتي الذي تعزّز في الديمقراطيات الشعبية عن طريق «الكومينفورم»، وإن أتى مناسبة لإبراز ثغرة في هذا النفوذ، وبالتالي في التجمع نفسه. يمكن اعتبار الكومينفورم وسيلة أو إطاراً لتثبيت التجمّع السياسي للديمقراطيات الشعبية حول موسكو، وإن أتى مبدئياً للأحزاب الشيوعية الأوروبية[٢]. ظهرت نشأة الكومينفورم كرد مباشر سياسي على برنامج مارشال ومذهب ترومن[٣] الأميركيين، لكنها هدفت في الواقع، وفي هذه المناسبة بالذات، إلى جمع المجتمع الاشتراكي الناشىء حول كلمة واحدة وزعامة واحدة، أي حول موسكو. كان الهدف المعلن هو العمل لإيجاد السلم وخلق الديمقراطية الشعبية، لكن تعيين بلغراد مركزاً له، والتعليمات التي وردت في الاجتماع التأسيسي في وارسو، والنزاع الذي حصل مع يوغوسلافيا، والمحاكمات التي جرت في معظم الدول المعنية هي أمور تدل على أن موسكو أرادته أيضاً وسيلة وإطاراً للقضاء على أي صوت نشاز مختلف أو مستقل، مع تثبيت الشيوعيين في الحكم.

بعيد نشأة مكتب الإعلام الشيوعي في أوروبا، أو الكومينفورم، نشطت عملية إضعاف الأحزاب الأخرى، خاصة في الديمقراطيات الشعبية، مع القضاء على الأحزاب الاشتراكية في هذه الدول؛ وتوسعت كذلك حركة المحاكمات ضد شيوعيين لم يرضخوا لسياسة التجمّع، وسرّعت الخطى لتحويل تشيكوسلوفاكيا إلى الديمقراطية الشعبية. وتبقى أهم قضية عولجت في إطار الكومينفورم، قضية يوغوسلافيا وزعيمها تيتو الشيوعي لكن المستقل عن موسكو وعن إرادة ستالين. لكنها كانت مجالاً لحصول ثغرة، لا بل شرخ بالنسبة للتجمّع (كما أرادته موسكو). فمنذ ربيع سنة ١٩٤٨، بدأ تبادل الاتهامات بين موسكو وبلغراد. من هذه الاتهامات ما هو موجّه إلى تيتو مثل: الاستقلالية وعدم التعاون مع موسكو للوصول إلى الاشتراكية، أو الابتعاد عن الماركسية

---

(١) انظر بشأن موضوع المساعدة الاقتصادية السوفياتية للديمقراطيات الشعبية في أوروبا، في الكتاب السوفياتي: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, *pp. 84-91*.

ونجد نص ميثاق التعاون الاقتصادي الموقّع في صوفيا في سنة ١٩٤٩ في مجموعة الوثائق: D. Colard, *Droit des relations...*, *op.cit.*, pp.178-186.

(٢) لقد ضمّ الاجتماع التأسيسي في آخر أيلول ١٩٤٧ في بلغراد تسعة أحزاب وهي: اليوغوسلافي والبلغاري والروماني والمجري والبولندي والتشيكوسلوفاكي والسوفياتي وهي أحزاب كانت في الحكم، إلى جانب الحزبين الفرنسي والإيطالي وهما خارج الحكم. يمكن النظر إلى التفسير السوفياتي للتجمع السياسي بشكل سريع ومبسّط في الكتاب السوفياتي: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 92-95.

(٣) أنظر إلى التفسير السوفياتي للبرنامج والمذهب في المرجع نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢١٩، حيث يرد بوضوح أن «برنامج مارشال هو برنامج تقسيم أوروبا وتدخّل في الشؤون الداخلية للبلدان الأوروبية»، وأنه موجه «ضد قضية السلم وضد استقلال الشعوب».

والعمل لحساب الغرب. ومنها الموجهة إلى موسكو، وبالأخص إلى ستالين بأنه غير معصوم عن الخطأ، وأن ماركسيته ليست دوماً صحيحة. أرادت موسكو استعمال الكومينفورم إطاراً لإخضاع تيتو للخط العام الذي وضعته، لكن تيتو رفض معالجة الخلاف ضمن الكومينفورم، داعياً إلى بحثه مباشرة مع الحزب السوفياتي. وعمدت موسكو إلى إبعاد تيتو عن السلطة والحزب بواسطة الحزب اليوغوسلافي نفسه، أو بواسطة الجيش اليوغوسلافي، وذلك بتأليب اللجنة المركزية وبعض الزعماء والقيادات ضده. لكن تيتو عرف، في أكثر من مناسبة، كيف يتغلّب على هذه المحاولات معدِّلاً المواقف إلى إجماع حزبي حوله. هكذا كان الكومينفورم عملياً المجال الوحيد المتبقي لقهر تيتو، وحيث جرى تنديد بأساليبه العسكرية والبوليسية والفاشيستية وعدائه للشيوعية، وحيث اعتُبرت بلغراد مركز تجسّس أميركياً ودعاية معادية للشيوعية. انتهت هذه السياسة إلى سحب أعضاء الكومينفورم من الحزب اليوغوسلافي حقَّه بتسمية شيوعي، وإلى إعلان العداء والحرب ضد تيتو ويوغوسلافيا، وإلى نقض الاتفاقات الاقتصادية مع بلغراد، وإلى حصار يوغوسلافيا بعد عزلها عن المجتمع الاشتراكي. اتُخذت كل هذه الإجراءات بهدف إخضاع تيتو ذي الشيوعية الأكيدة والثابتة. لكن هذا الأخير توجّه نحو الغرب لفكّ العزلة والحصار، مع الاستمرار في إعلان شيوعيته واستقلاليته في آن واحد مثبتاً ذلك في أكثر من مناسبة[١].

إن قضية يوغوسلافيا، في إطار الكومينفورم وسياسة العسكرة السوفياتية، طرحت مشكلة متعدّدة الجوانب. أهم هذه الجوانب: إن التجمّع هنا عنى نفوذاً سوفياتياً، لا بل عدم تقبّل أية تعدّدية من قبل ستالين في معسكره؛ حتى إن مدافعين عن السياسة السوفياتية عامة تكلموا مثلاً عن خطأ في التصرف، ليس تجاه الغرب فقط، بل أيضاً عن «خشونة، لا بل حماقة في محاولة إعادة اليوغوسلافيين إلى الانتظام لم ينتج عنها سوى إرغام هؤلاء على الخروج عن التبعية للاتحاد السوفياتي»[٢]. لكن وإن حصلت ثغرة في هيكل المعسكر، فهذا لم يمنع من نجاح التجمع السياسي إلى حد بعيد، وإن لم يأت يوماً كاملاً بالرغم من محاولة إصلاح الوضع ورأب الصدع من قبل خروتشوف في ما بعد[٣]. في كل الأحوال، في بداية الخمسينات، كان قد أصبح ممكناً للشيوعيين الكلام عن «معسكر السلام الذي يرئسه الاتحاد السوفياتي»، وتقديم الولاء لهذا الأخير كما لزعيمه ستالين[٤]. في الواقع، وبرأي بعض المتعاطفين مع النظرة السوفياتية عامة، إن «نشأة

---

(١) إن قضية تيتو ما بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٥٥، كانت أهم قضية عاشتها أوروبا الشرقية والسياسة السوفياتية في بناء المعسكر الاشتراكي. نجد الكثير من التفاصيل والمواقف في كتب:

F. Fejtö, *Histoire..., op.cit.*, t. I, pp. 217-234; et

A.Fontaine, *Histoire..., op.cit.*, t.I, pp. 403-409; et

H. Carrère d'Encausse, *Le Grand..., op.cit.*, pp. 138-157;

ويلاحظ أمر مهم وهو أنه في الكتابات السوفياتية المتأخرة هناك ميل للسكوت التام عن هذا الموضوع، كما هي الحال في كتاب التاريخ المذكور أعلاه بإشراف عدد من كبار المسؤولين مثل بونوماريف وغروميكو.

(٢) أنظر إلى كتاب: Ph.Devillers, *Guerre ou paix..., op.cit.* p.151.

(٣) عمد خروتشوف عبر زيارته إلى بلغراد في سنة ١٩٥٥ إصلاح الوضع لكنه وإن نجح في إعادة يوغوسلافيا إلى الحظيرة أي إلى المجتمع الاشتراكي، إلاّ أن التلاحم لم يتم بذلك كما أن ثغرات أخرى ما لبثت أن ظهرت.

(٤) في المؤتمر التاسع عشر للحزب السوفياتي في تشرين الأول من سنة ١٩٥٢ قدّمت الديمقراطيات الشعبية ولاءها للاتحاد السوفياتي ولستالين، وأتى هذا واضحاً في خطاب رئيس الحزب المجري راكوزي بعد الحكم بالانحراف على كل نزعة مخالفة لما تراه موسكو.

الكومينفورم بلبلت وسمّمت الأجواء الدولية»، كما أنه يمكن اعتبارها مثالاً «لردع» لا يتوافق تماماً مع موضوعه ويتعدى كثيراً هدفه. أي أن «نشأة الكومينفورم ساهمت في خلق ما كان يراد تلافيه، وفي تسريع ما كان يراد إبطاؤه وتمتين المعسكر الإمبريالي الذي كان يراد تفتيته»[١].

٤ ـ **التجمّع العسكري**: في السنوات الأولى بعد الحرب، كان الاعتماد الأول عسكرياً على الجيش الأحمر المتواجد في معظم أوروبا الشرقية. لكن ما إن تقرّر دخول ألمانيا الغربية إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، بعد حل الإشكالات وإبعاد المخاوف في الغرب بشأن قيام قوة عسكرية ألمانية، حتى قام الاتحاد السوفياتي بدوره بعملية توحيد القوى عسكرياً في الشرق ووضع آخر، وربما أهم، قاعدة وركيزة عملية للعسكرة في هذا القسم من العالم. هكذا نشأت منظمة حلف وارسو.

في ١٤ أيار من سنة ١٩٥٥، اجتمع ممثلون عن الاتحاد السوفياتي، وألمانيا الشرقية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، ورومانيا، وألبانيا، في وارسوا حيث انتهوا إلى التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون متبادل أي ما عُرف بحلف وارسو. أما الهدف المباشر لهذه المعاهدة فهو مواجهة خطر إعادة تسلّح ألمانيا (الغربية) وما يعني ذلك من خلال خبرة الحربين العالميتين[٢]. في كل الأحوال، إن معاهدة حلف وارسو نصّت، في مقدمتها وموادها الإحدى عشرة، على أنها تهدف إلى «خلق نظام أمني جماعي في أوروبا على أساس اشتراك كل الدول الأوروبية بغض النظر عن نظامها الاجتماعي والسياسي...»، وعلى «احترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية...». إن هذه المعاهدة هي عبارة عن ميثاق صداقة وتعاون متبادل يقول بحل الخلافات سلمياً والحد من الأسلحة دولياً ومنع الأسلحة النووية، كما يقول بالتشاور بين الدول الأعضاء والدفاع الجماعي على غرار ما قال به ميثاق الأمم المتحدة. لقد حدّد هذا الميثاق، في الوقت نفسه، ضرورة قيام قيادة موحدة وعدم المشاركة في معاهدات مناقضة، وشدّد كذلك على رصّ الصفوف وغيرها من الأمور التي تؤمّن التعاون والتجمع، أي العسكرة. لقد أتى نص المعاهدة شبيهاً، إلى حد بعيد، بنص المعاهدة المقابلة في الغرب، أي معاهدة حلف شمال الأطلسي التي وضعت قبل سنوات[٣]. وبالفعل قامت على أساس هذه المعاهدة منظمة عسكرية قوية خاصة بالقوة السوفياتية والتواجد العسكري السوفياتي البشري الآلي في دول أوروبا الشرقية. إن هذه المنظمة وهذا التواجد جعلا الغرب وخاصة أوروبا الغربية يخشيان القوة الاشتراكية في الشرق، ويعملان للحؤول دون تمكّنها من تشكيل خطر غير مقبول وذلك لعشرات السنين. ويضاف إلى دور المنظمة هذا، على الصعيد الدولي الواسع، دورها في أوروبا الشرقية نفسها حيث

(١) انظر كتاب: Ph. Devillers, *Id.*, pp. 87-91.

(٢) انظر كتاب التاريخ السوفياتي المذكور أعلاه: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 308-314.

(٣) نجد نص المعاهدة كاملاً منشوراً في أكثر من مرجع، نذكر منها هنا مجموعة النصوص:
D. Colard, *Droit des relations...*,*op.cit.*, pp. 146-148,
ونجد تحليلاً للمعاهدة من الناحية العسكرية والستراتيجية في كتاب العسكري:
H. Paris, *Stratégies...*, *op.cit.*, pp.51-57.

كانت المعاهدة أساساً لأداة رادعة فاعلة لمنع أى خروج عن الخط المعتمد في المعسكر من قبل أي من دول المعسكر نفسه، أي دول أوروبا الشرقية بالذات[١].

ثانياً: سياسة الصدّ:

إن الحلفاء الغربيين، الذين بدأوا يشكّون، في ربيع سنة ١٩٤٥، في إمكانية التعاون وحتى التفاهم مع الحليف السوفياتي بعد الحرب كما أثناءها، ما لبثوا أن بدأوا باعتماد مبدأ الحذر والحيطة الذي ما لبث أن تحوّل بدوره إلى مبدأ ونهج الصدّ لمنع المدّ الشيوعي السوفياتي من الابتعاد غرباً. وطالما أن السوفياتيين لم يتوانوا البتة عن تثبيت نفوذهم وبأكبر سرعة ممكنة في بعض أوروبا، أكان ذلك بناء على اتفاق مع الحلفاء أم كان مجرد استغلال لظرف مساعد، أصبح من الضروري إيقافهم عند حدّ على الأقل. هكذا، إن الغربيين اكتفوا، بنتيجة اتفاقات سابقة أو رضوخاً لأمر واقع، بالاعتراض والتنديد والاستنكار «بلهجة شديدة» على ما حققه الاتحاد السوفياتي وصولاً إلى الحدّ الذي سمّي بالستار الحديدي. لكنهم لم يكونوا مستعدين البتة لأن يسمحوا أو يتساهلوا بشأن التمادي أكثر والتقدم أبعد في أوروبا (وفي العالم)، حتى في ظل وجود اتفاقات ضمنية أو علنية سابقة ومحددة. كان بالتالي على الحلفاء الغربيين، وعلى رأسهم الأميركيون، أن يحتاطوا ويحولوا دون المزيد من التقدم الشيوعي السوفياتي. فكان عليهم أن يفهموا الاتحاد السوفياتي أن الكيل قد طفح أو أن لكل أمر حدوداً، أي أن الوضع أصبح خطيراً، وأنهم لم يعودوا مستعدين لتقبّل المزيد من التقدّم الشيوعي السوفياتي على حساب الرأسمالية.

منذ سنة ١٩٤٥، كان بعض الأميركيين، خاصة العسكريين منهم، يتخوّف من النزعة السوفياتية في مدّ الشيوعية، بحيث إن بعضهم ذهب إلى حدّ الاقتناع والاقتراح بدحر السوفياتيين وردهم عن المناطق التي تقدموا فيها قبل أن يستفحل أمرهم وقوتهم ويتقدموا غرباً[٢]. بالطبع لم يكن الاتجاه السائد حينها في واشنطن يتفق مع هذا الرأي أو الموقف. وطالما أن الأوروبيين الغربيين لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالتفكير جدياً في أية محاولة دحر للمدّ الشيوعي السوفياتي، لم يكن أمامهم آنذاك سوى محاولة تحصين الذات لمنع امتداد هذا الخطر إليهم. وفي الوقت ذاته، أخذ الأميركيون يعون ضرورة وضع حدّ لهذا الامتداد، فكان التعاون مع الحلفاء الأوروبيين، أي الحلفاء الطبيعيين، والتعاطف مع أوروبيين آخرين لإقامة سدّ غربي أمام التقدم الشيوعي. فطالما أن الأميركيين هم وحدهم في الغرب قادرون على تحمّل أعباء بناء السدّ وإقامة العوائق اللازمة بموازاة ما أصبح بمثابة الستار الحديدي، أي رسم خط أحمر أمام التقدم السوفياتي، كان لا بدّ من أن يشكّلوا هم قطب السياسة الجديدة. وطالما أن النظم، وطريقة العيش، والمعتقدات، والأصول

---

(١) إن الوقائع التي تؤكد هذا القول عديدة وواضحة ونذكر منها بالأخص قضيتي تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ وبولندا في الثمانينات.

(٢) نذكر من هؤلاء الأميركيين على وجه الخصوص القائد العسكري في ألمانيا وهو الجنرال جورج باتون، القائد الشهير الذي كان يتساءل: «لماذا ننتظر حتى يهاجمنا الروس عندما لا يعود لدينا في ألمانيا سوى فيلقين؟» ويصرح بأنه مستعد للوصول خلال شهر إلى موسكو. يأتي هذا القول على لسان الدبلوماسي الأميركي الذي سمعه أكثر من مرة من باتون نفسه، وهو روبرت مورفي في كتابه: *Un Diplomate...*, *op.cit.*, p.316.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموروثة والمتأصلة في الغرب، أصبحت في خطر، وكذلك المصالح الكبرى وعلى رأسها الأميركية، كان لا بدّ من اعتماد نهج جديد كفيل بحماية هذه المعتقدات، والأصول، والمصالح خاصة، وإن أتى الثمن مرتفعاً.

هلساير الحلفاء الغربيون السوفياتيين وتفاهموا معهم خلال سنوات لمجرد الحصول على مشاركتهم العسكرية وقهر ألمانيا وخطر النازية؟ هل تناسى الغربيون، إبّان التحالف، الخطر الشيوعي الذي يمكن أن ينتج عن انتصار وخاصة عن تقدم سوفياتي؟ أم تجاهلوا هذا الخطر الذي بدا، في وقت ما، بعيداً بالقياس إلى الخطر المباشر؟ وهل كان بعضهم (وبالأخص الأميركيون) يجهل وجود هكذا خطر، كما يبدو في وقت من الأوقات؟ وأخيراً هل تعامل هؤلاء أولاً مع الاتحاد السوفياتي بحسب الأصول التقليدية، أو توافق المصالح التقليدية بين عدد من الدول وتقاسم المغانم في الوقت المناسب؟ كانت هذه بعض أسئلة من مجموعة كبيرة تطرح بالنسبة إلى هذه المرحلة الحاسمة والفاصلة التي أدت إلى تحوّل جذري في العلاقات الدولية والتطوّرات الجيوسياسية العالمية.

إن الأوروبيين الغربيين، وبالأخص الإنكليز والفرنسيين منهم، لم يكونوا يجهلون الخطر الذي يشكّله الاتحاد السوفياتي بالنسبة لهم بعد غياب ألمانيا. لذا نجد مثلاً الزعيم البريطاني تشرشل يصرّ في يالطا على إدخال فرنسا حلقة الكبار وإشراكها في تقرير مصير أوروبا، أو على الأقل في الإشراف على تحقيق ما يكون قد تقرر. إن تشرشل كان يريد الحؤول دون حصول فراغ كبير في أوروبا يجعل بلاده في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي (مع التذكير هنا بأن تشرشل هو نفسه الذي تقاسم مع ستالين النفوذ في وسط وشرق أوروبا والبلقان). ربما كان تشرشل والزعماء الغربيون إجمالاً يقلّلون أولاً من قدرة الاتحاد السوفياتي على المتابعة، بعد نهاية الحرب، بالنظر إلى الخسائر التي تحمّلها. لكنهم سرعان ما أدركوا أن ستالين كان مصرّاً على تحقيق ما حصل عليه من وعود. وكذلك سرعان ما أدركوا الخطر حينما تكلّم تشرشل، في أواخر سنة ١٩٤٥، عن تخوّفه من قيام ما أسماه بالستار الحديدي في رسالة إلى الرئيس الأميركي ترومن، ثم ما لبث أن ركّز على خطورة الوضع في خطابه الشهير في فولتون في الولايات المتحدة الأميركية، في مطلع سنة ١٩٤٦[1].

وما لبثت الشيوعية أن ذكّرت الحلفاء الغربيين بقدرتها على التحرّك والتقدم ليس في أوروبا وحسب بل وأيضاً في آسيا، وبالأخص: في الصين حيث عادت الثورة إلى نشاطها غداة الحرب، وعاد الصراع بين ماو تسي تونغ وحكومة الكيومنتانغ؛ وفي إيران حيث حاول السوفياتيون تثبيت أقدامهم عن طريق بقائهم عسكرياً، على الأقل، في شمال البلاد بالرغم من الاتفاق على الانسحاب في نهاية الحرب؛ ويذكر هنا أن هذا أتى مباشرة بعد إعلان استقلال دولة منغوليا الشعبية. إذن، إن الشيوعية تتوسع ومعها قوة الاتحاد السوفياتي ومدّ نفوذه أوروبياً وآسيوياً. كان في هذا التوسع نذير خطر ومجال حذر، بحيث أخذ المهتمون بالشأن العام في الغرب يتساءلون

---

(١) يُعتقد أن تشرشل دعي إلى الولايات المتحدة آنذاك من قبل ترومن من أجل دق ناقوس الخطر الشيوعي وتحريك الرأي العام وخاصة الأميركي من أجل المواجهة.

ويتدارسون، ويختلفون أيضاً أحياناً حول الموقف الصواب. هكذا كانت الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٤٥ وأوائل سنة ١٩٤٧، فترة الحذر والترقّب والدراسة التي صبّت في اختيار النهج الذي تراءى في حينه الأفضل، وهو عبارة عن صدّ المدّ الشيوعي السوڤياتي برفع العوائق المنيعة في وجهه.

لقد كان من أول القائلين بضرورة اعتماد هذا النهج أحد الدبلوماسيين الأميركيين، وهو جورج كينان، بالإضافة إلى عدد من الأوروبيين، وعلى رأسهم تشرشل. وما لبث السياسيون المسؤولون الأميركيون والأوروبيون الغربيون عامة أن اعتمدوا هذا النهج، وفي طليعتهم كلّ من الرئيس الأميركي ترومن ووزير خارجيته الجديد جورج مارشال. إن هذا الأخير الذي كان قد خبر الحال في آسيا، وتأكد مما حصل في أوروبا الشرقية، وتنبّه إلى طموحات ستالين، اقتنع بأن الدول غير الشيوعية في أوروبا إذا أرادت عدم السقوط تحت الهيمنة الشيوعية عليها اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة، خاصة حيثما توجد أحزاب شيوعية قوية. ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية لم تعد تنوي الابتعاد عن الساحة الدولية، أو هي لم تعد قادرة على أن تسمح لنفسها بهكذا ابتعاد حفاظاً على مصالحها (أو دعماً لهذه المصالح)، كان لا بدّ لها من أن تساهم فعلياً في الحدّ من التقدم الشيوعي السوڤياتي العالمي. وفي الوقت نفسه، ولما كانت الدول الأوروبية المعنية بالأمر غير قادرة على أن تقف وحدها في وجه المدّ الشيوعي نظراً لتدهور قواها بنتيجة أعباء الحرب الطويلة والمرهقة والمكلفة، ولما كانت الولايات المتحدة هي التي خرجت من الحرب رابحة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والوحيدة القادرة عملياً على تحمّل أعباء سياسة دولية لمواجهة الشيوعية، كان لا بدّ من التعاون. لقد أتاح التقاء المصالح والمواقف المجال لوضع أصول السياسة الجديدة، كما أتاح بالتالي تطبيق هذه السياسة وإنجاحها. إن النهج الذي اعتمدت عليه السياسة الجديدة هو ما أسماه الدبلوماسي الأميركي جورج كينان بـ«الكونتينمنت»، وما يسمّى هنا «بسياسة الصدّ»[١]. إن المسؤولين الأميركيين والفرنسيين والبريطانيين كانوا قد أصبحوا يرون، في مطلع سنة ١٩٤٧، ضرورة ماسّة للتصدي للسياسة السوڤياتية، ليس عن طريق استرجاع ما حققته من تقدم، بل عن طريق منعها من تحقيق المزيد من التقدم. لقد تكلّم البعض هنا، أي في هذا الموقع والمجال بالذات، عن سياسة «رول باك» أميركية أو ما يمكن تسميته بسياسة الدحر[٢]. إن مثل هذا

(١) اعتدنا عامة على مصطلحات أخرى مثل «الاحتواء» و«التطويق»، ونحن لا نحبذ استعمال أي من هذين المصطلحين الشائعين في هذه الحالة بالنظر إلى كونهما لا يغطيان بشكل صحيح السياسة المعنية هنا. إن هذين المصطلحين يأتيان بالمعنى الحرفي والقريب من التفسير السوڤياتي للسياسة الغربية والأميركية خاصة، بينما نجد أن الأحرى بنا إيجاد مصطلح يتفق أكثر ما أمكن مع ما رآه وعناه أصحاب هذه السياسة وخاصة مع التسمية الأصلية أي «Containment» الأميركية. إن جورج كينان أبو المصطلح الأميركي والخط الذي يعنيه فسر هو نفسه الكونتينمنت بأنه «سياسة إقامة عائق (أو حاجز) يضع الروس أمام قوة لا تقهر في كل موقع ينوي أولئك التعدي فيه على مصالح عالم مسالم ومستقر». هذا مع الإشارة إلى أن كينان نفسه بعد مضي أكثر من خمس وثلاثين سنة على حثّه الإدارة الأميركية على صدّ المدّ الشيوعي، وجد أن خطوات وأساليب التنفيذ تخطت بكثير فكرته الأساسية وتعدّت اللازم ووضع بالتالي اللوم على المسؤولين السياسيين الغربيين وبالأخص الأميركيين منهم. ربما كان موقفه الأخير هذا نابعاً عن محاولة إبعاد المسؤولية المعنوية على الأقل عن عاتقه وبالأخص مسؤولية التأزم الدولي والصراعات التي بدأت مع الحرب الباردة التي اعتبر كينان أحد مفكّريها ومنسّقيها. انظر بهذا الشأن إلى كتابه: *Le Mirage...*, *op.cit.*, pp. 20-24.

(٢) المقصود هنا هو ما يعرف بالإنكليزية بـ «Roll Back» وهو يعني رد الخصم على أعقابه أي دحره. وسياسة الكونتينمنت لا تعني هذا أبداً، لا فكرياً ولا عملياً، على الأقل في الفترة التي هيمنت فيها هذه السياسة.

التحديد غير مطابق للموقف والنهج المعتمدين في هذه المرحلة. كذلك إن الغرب لم يكن ينظر إلى تطويق الاتحاد السوفياتي لأن ذلك لم يعد وارداً، أو ممكناً في هذه المرحلة من التطورات الدولية. فإن النظام السوفياتي لم يعد على قياس الدولة السوفياتية نفسها، أي متوقفاً عند حدودها، بل هو كان قد أصبح نوعاً من نظام عالمي وذلك بتثبيت النفوذ السوفياتي، ونشر النظام الاشتراكي في قسم مهم من أوروبا، مدعومين بقوة وخاصة بتواجد عسكري سمح به الغربيون أنفسهم بقصد أو بغير قصد.

إن الحلفاء الغربيين تأكّدوا، بعيد نهاية الحرب، من أن المصالح لم تعد مشتركة بينهم وبين الاتحاد السوفياتي، فالاتجاهات الأساسية تختلف. وبعد فترة تريث، أو بالأحرى بعد فترة تساؤل خاصة عند الأميركيين، انتهى الأمر إلى اعتبار الاتحاد السوفياتي عدواً وليس صديقاً، أو على الأقل، إلى اعتباره خصماً منافساً تتوجب منافسته أينما كان وعلى أي صعيد كان. لقد ساعد في الوصول إلى هذا الاقتناع، وبالتالي الموقف، السياسة السوفياتية نفسها، أي سياسة المدّ، كما الخوف على المصالح، وكذلك القدرة المتوافرة لدى الأميركيين. فإن الأميركيين الذين لم يتوانوا عن استعمال القنبلة الذرية ضد اليابان لإنهاء الحرب وتوفير الوقت والجهد والخسارة، تمهّلوا في تحديد النهج الأنسب للتعامل مع حليف الحرب الذي ما لبث أن تحوّل إلى المنافس والخصم الأكبر في السلم. ولا شك في أن الحلفاء الأوروبيين حثّوا الأميركيين على اعتماد النهج الجديد بالنظر إلى المخاطر التي أخذوا يشعرون بها، أو يواجهونها في قارتهم، مع اقتراب الاتحاد السوفياتي بنفوذه منهم نتيجة لسياسة المدّ. إن للتمهّل الأميركي، الظاهر على الأقل، بلا ريب أكثر من سبب وتفسير. من التفسيرات الممكنة أو الواردة يُذكر عدم إدراك الأميركيين الكافي لخطر السياسة السوفياتية أصلاً بالنسبة للمصلحة الأميركية، كما يذكر اختلاف الآراء في الولايات المتحدة نفسها حول طبيعة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ونهج حال السلم، وحول طبيعة السياسة السوفياتية نفسها (تكلم البعض عن جهل أميركي في هذا المضمار)[1]. أما الأوروبيون، فيبدو أنهم كانوا

---

(١) من المعروف أن الرئيس ترومن الذي وصل إلى الحكم مع نهاية الحرب خلفاً لروزفلت لم يكن قد أتيح له الاطلاع كفاية على مشاكل السياسة الدولية في الوقت الذي كان من الطبيعي المتابعة في خط سياسة روزفلت في هذا المجال وهو الذي اعتمد المشاركة في الشأن الدولي. ومن المعروف أيضاً أن الرئيس ترومن حاول الاستمرار في خط روزفلت ولذا نجد أنه عاد إلى المسؤولين الذين كانوا الأقرب إلى روزفلت. لكن سرعان ما تبين أن هؤلاء غير متفقين في ما بينهم وهم كانوا في الواقع في ثلاثة اتجاهات رئيسة متباعدة، وكان على ترومن بالتالي أن يختار ويقرر، فجرب كلاً من هذه الاتجاهات ليختار في النهاية الأكثر تطرفاً بينها. نذكر هنا هذه الاتجاهات: الأول مع هنري والس الذي كان نائباً لروزفلت قبل ترومن والذي كان أمكن أن يصبح رئيساً بدل ترومن لولا التعديل الذي حصل مع الانتخابات الأخيرة قبيل موت روزفلت. كان والس يعتبر أنه يجب الحفاظ على الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وإن كان الثمن إعطاءه سر القنبلة الذرية وهو أثمن ما كانت تملك الولايات المتحدة آنذاك. لقد استبعد ترومن هذا الاتجاه باكراً. الاتجاه الثاني مع وزير الخارجية جيمس برنز الذي كان يقول بأنه يجب الحفاظ على صداقة الاتحاد السوفياتي لكن مقابل تنازل هذا الأخير عن بعض الأمور لإظهار حسن نواياه مقابل التنازلات الكثيرة من جهة الأميركيين. والاتجاه الثالث كان مع جيمس فورستال وزير الدفاع الذي كان يرى أنه يكفي الاطّلاع على الكتابات الماركسية للتأكد من أنه لا يمكن الاستمرار في صداقة الاتحاد السوفياتي الذي هو عدو أمكن التحالف والتعاون معه مؤقتاً لمواجهة الخطر المشترك، وبالتالي يجب التعامل معه كعدو ومنعه بالأخص من التوسع أكثر. هكذا جرّب ترومن كلاً من هذه الاتجاهات الثلاثة ليعتمد في النهاية ثالثها.

مقتنعين من العداء الطبيعي مع الاتحاد السوفياتي والاشتراكية ومن خطرهما على أنظمتهم ومصالحهم. لكن الإمكانات اللازمة لم تكن متوافرة لديهم بنتيجة الانهيار الذي خلّفته الحرب في مجتمعاتهم واقتصادهم.

بعد مرحلة تجريبية بالنسبة للقرار والتوجّه الأميركيين، انتهى الرئيس ترومن، في بداية سنة ١٩٤٧، إلى اعتماد الموقف القائل بأن الاتحاد السوفياتي خصم يجب التعامل معه على هذا الأساس. لقد عنى اختيار هذا التوجّه، بعد التأكّد من فشل التوجهات الأخرى بعد تجربتها، عملياً اعتماد سياسة الكونتينمنت، أي الصدّ. إن صدّ السوفياتيين عنى، في بداية سنة ١٩٤٧، إقناع السوفياتيين بعدم التقدم أكثر عن طريق إقامة سدّ منيع في وجههم مع ترك مجال مفتوح للتعاون في حال هم قبلوا بالأمر، وهذا ما كان مستبعداً أصلاً. هكذا كانت عملية دعم الحكومات والأنظمة الأوروبية الصديقة اقتصادياً لإكسابها المناعة في هذا المجال في وجه الشيوعية. أتت هذه العملية في إطار المشروع الأميركي الضخم، وهو برنامج المساعدة الأميركية لإعادة بناء أوروبا المعروف ببرنامج مارشال. ثم ما لبث الأصدقاء الأوروبيون والأميركيون أن وضعوا قاعدة أخرى جمعت ما بينهم أكثر من السابق، فكان التحالف العسكري ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي. إن هاتين القاعدتين، الاقتصادية والعسكرية، كانتا في أساس سياسة العسكرة في الغرب. ففي بداية سنة ١٩٤٧، برزت بوادر اعتماد الكونتينمنت من خلال خطوتين أساسيتين كانت أولاهما مع تعيين جورج مارشال وزيراً للخارجية مكان جايمس برنز. وكان جورج مارشال من الفريق الأميركي القائل بأنه يجب منع الاتحاد السوفياتي من التقدم والتوسع أكثر، وعند الضرورة، معاملته كعدو وليس كصديق بالنظر إلى مبادئه الشيوعية وسياسته التوسعية. وكانت ثانية الخطوتين مع خطاب الرئيس ترومن أمام الكونغرس حيث أوضح الخطر الشيوعي في أوروبا والعالم، وحاجة الولايات المتحدة نفسها لاتخاذ تدابير وقائية من الخطر المباشر الذي يشكله نجاح الشيوعية في أوروبا في حال تعميمه. وكان هذا الموقف عبارة عمّا عرف بمذهب ترومن. هكذا ظهرت أوروبا، في بداية سنة ١٩٤٧، مركز الدرع الواقية للولايات المتحدة الأميركية من الشيوعية، شرط أن يساعدها الأميركيون في مواجهة المدّ الشيوعي. وكانت الخطوة الأولى، وربما الرمزية، أي مساعدة كل من اليونان وتركيا لمواجهة الضغط الشيوعي والسوفياتي[1].

١ - **برنامج مارشال أو المساعدة الاقتصادية**: لقد خرج الأوروبيون من الحرب منهوكي القوى، وبالأخص اقتصادياً حيث كانت الصناعة منهارة، والخزائن فارغة، والديون مكدّسة، والمجتمع يعاني. إن مثل هذا الوضع يشكّل بحد ذاته أرضاً خصبة اجتماعياً للشيوعية.

---

(١) في خطابه أمام الكونغرس، في ١٢ آذار ١٩٤٧، حدّد ترومن النهج الجديد للسياسة الأميركية. لقد أتى اعتماد هذا النهج بعد صراع بين التيارات الثلاثة التي قادها مساعدون للرئيس روزفلت التي عمد ترومن منذ توليه مهام الرئاسة إلى تجربتها للانتهاء إلى اعتماد الخط الذي اعتُبر الخط المتصلب لاعتباره الاتحاد السوفياتي عدواً. بالفعل، لقد طلب ترومن في هذا الخطاب من الكونغرس تخصيص مساعدة للدولتين قدرها ٤٠٠ ألف دولار، ووافق الكونغرس على الطلب لاعتبار أن: اليونان تتعرض لحركة قلب الحكم من قبل الشيوعيين في الشمال والذين يدعمهم الشيوعيون من الخارج وبالأخص من يوغوسلافيا. وتركيا تتعرّض لضغط سوفياتي مباشر بخصوص اتفاقيات لصالح الاتحاد السوفياتي نفسه.

وأصبحت إعادة بناء الاقتصاد حاجة ملحّة مع نهاية عهد قروض ومساعدات الحرب[١]. عندما تأكد الأميركيون من إفتقار الأوروبيين، وبالأخص الإنكليز، إلى المساعدة، ومن عدم قدرتهم على مجابهة الواقع المستجد[٢]، وعندما قرّروا اعتماد سياسة الصدّ، أعلنوا عن استعدادهم لإعادة بناء أوروبا اقتصادياً، أو بالأحرى المساهمة في ذلك بتقديم الدعم اللازم.

إن الوزير مارشال عرض البرنامج الأميركي على أوروبا، كل أوروبا، بما فيها الاتحاد السوفياتي نفسه واضعاً شرطاً أساسياً وهو أن تظهر أوروبا نفسها أنها مؤهلة للاستفادة من المساعدة الأميركية لإعادة بناء اقتصادها، وهذا عن طريق التفاهم والتعاون ما بين دولها ووضع برامج مشتركة تقدَّم على أساسها المساعدة. أما الهدف المعلن لهذا العرض الأميركي السخي والمشروط في آن واحد، فهو أنه ليس موجهاً «ضد أي بلد، أو أي مبدأ، إنما ضد الجوع والفقر واليأس والفوضى. . .». أما دور بلدنا فينحصر في تقديم مساعدة أخوية في سبيل وضع هذا البرنامج، ثم في تقديم ما نستطيع تقديمه من مساعدة. يجب أن يكون هذا البرنامج موحَّداً ومقبولاً من عدد كبير إن لم يقبل من كل البلدان الأوروبية»[٣].

ما إن أعلن مارشال عن الاستعداد الأميركي لدعم عملية إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي، حتى تجمّع عدد مهم من الدول الأوروبية لتلبية الشرط والحصول على المساعدة. بالفعل إن ست

---

(١) إن الأميركيين لم يبخلوا بالمساعدات على الحلفاء أثناء الحرب. وأهم هذه المساعدات كما القروض أتت في إطارين بشكل خاص وهما: Prêt-Bail و Export-Import Bank.

(٢) يجب التنويه بأن الأميركيين لم يكونوا يتصورون ويصدّقون لوقت من الأوقات مدى تدهور القدرة الأوروبية وبخاصة البريطانية. إنهم كانوا يظنون في البداية أن تشرشل يبالغ كثيراً في الكلام عن ضعف بلاده الاقتصادي واضطرارها بالتالي للتنازل مجبرة عن دورها الأساسي في أوروبا، وكانوا يظنون كذلك أن تشرشل يحاول جرّهم إلى الانغماس في الشأن الدولي وبخاصة الأوروبي. لكن الأميركيين انتهوا إلى التأكد من واقع أصدقائهم المتدهور ومن ضرورة تقديم يد العون لهم. انظر بهذا الصدد إلى: Ch. Mee, *Potsdam...*, *op.cit.*, pp.307 et 308, حيث يقول إنه وجب انتظار شباط ١٩٤٧ واتخاذ إجراءات تقشف مهمة في بريطانيا وإرسال مذكرات إلى الخارجية الأميركية بشأن وضع حد نهائي «للسلم البريطاني» في الشرق الأدنى حتى «اكتشف (ترومن ومستشاروه) أن تشرشل كان يقول الحقيقة» أي «عندما كان يئن ويستجدي». فالأميركيون كانوا يريدون أساساً «تحجيم بريطانيا وجعلها قوة عادية» لكنهم «لم يتوقوا يوماً إلى جعل حليف لهم غير قادر على خدمة القضية المشتركة».

(٣) إن جورج مارشال أعلن عن الاستعداد الأميركي للقيام بهذا البرنامج في خطاب شهير في جامعة هارفرد في الخامس من حزيران ١٩٤٧ حيث بدأ بالتأكيد على أن وضع أوروبا الغربية منهار اقتصادياً وأن الولايات المتحدة تهتم لعدم تركها تنهار سياسياً لذا هي مستعدة لمساعدتها على إصلاح وضعها. ولما فُهم من الخطاب أنه في الحقيقة يشكل الخطوة الأساسية الأولى في سياسة الصدّ، ما لبث مارشال ان أوضح وأكد في خطاب ثان بعد أيام فقط (١٢ حزيران) أن العرض الأميركي موجّه إلى كل دول أوروبا بما فيها الاتحاد السوفياتي نفسه. وهنا يكون مارشال قد حاول ضرب عصفورين بحجر واحد: الأول، ألا يظهر الأميركيون عداءهم للاتحاد السوفياتي، وبالتالي ألا يقوموا هم بالخطوة الأولى في الانقسام والصراع؛ والثاني، حشر الاتحاد السوفياتي في موقع حرج وجعله يقوم هو بالخطوة الأولى أو أن يتمشى مع البرنامج الأميركي. وفي كلتا الحالتين يربح الأميركيون أي: في حال قبل الاتحاد السوفياتي بالمشاركة في البرنامج يكون قد سمح بتنسيق اقتصاده مع بقية الأوروبيين وقبل بإشراف أميركي؛ وفي حال رفض المشروع يكون الاتحاد السوفياتي قد أعلن هو عن الانقسام وأخذ المبادرة ببدئه القيام بالخطوة الأولى في المواجهة.

إن التسمية الأميركية للبرنامج هي: «European Recovery Program» وهو معروف بالفرنسية تحت تسمية «Plan d'Assistance Américaine pour le Relèvement de L'Europe».

عشرة دولة استجابت للمشروع الأميركي[١]. لكن من الملاحظ أن الدول المستجيبة، ثم المستفيدة من البرنامج، أتت كلها من غربي الستار الحديدي، أي من خارج منطقة النفوذ السوفياتي.

إن الاتحاد السوفياتي، من جانبه، أفهم الدول الصديقة، كما ورد سابقاً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن المشروع موجه ضده وضد الشيوعية ولا بد من رفضه بالرغم من حاجته الماسة هو والدول الصديقة (أو المؤهلة لأن تصبح كذلك) للمساعدة الأميركية المعروضة[٢].

لقد أتى برنامج مارشال مهماً جداً ومن عدة نواح اقتصادية وسياسية. أما أهميته الكبرى في إطار هذا البحث فتكمن في أنه سمح بوضع بنية تحتية متينة في مجال سياسة العسكرة الغربية، وبالتالي لسياسة الصدّ في أوروبا.

فتح هذا البرنامج عملياً المجال لمساعدة طويلة الأمد (أربع سنوات) للدول الأوروبية المستفيدة، مما ساهم كثيراً في إعادة بناء صناعاتها واقتصادها، خاصة وأن النسبة الكبرى من المساعدة كانت بصفة هبات حيث لم تتعدّ القروض نسبة ١٧٪ من مجموع سبعة عشر مليار دولار. وفي الوقت نفسه، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لم تأت فوائده أوروبية فقط بل أميركية أيضاً. فكون الهبات عبارة عن سلع وآلات أميركية، ساهمت المساعدة في تنشيط الاقتصاد الأميركي الذي ضعف بعد الحرب، وخففت من وطأة البطالة على المجتمع الأميركي. ومن جهة أخرى، أتت المساعدة بفائدة كبيرة للأميركيين بحيث أتاحت لهم الاطلاع والإشراف على البرامج والمشاريع الاقتصادية والصناعية الأوروبية، وفتحت سوقاً مؤهلة للاستيعاب بوفرة للبضائع ورؤوس الأموال الأميركية. ويبقى الأهم أي الهدف الحقيقي الأساسي، أي تصحيح وضع أوروبا اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وجعلها منيعة ومجتمعة، غربياً على الأقل، في وجه المدّ الشيوعي والنفوذ السوفياتي. على هذا الصعيد اعتُبرت المساعدة الأميركية ناجحة تماماً، حتى ذهب بعض المطّلعين الأوروبيين إلى اعتبارها «نجاحاً شاذاً»[٣]. وربما كان أحد وجوه النجاح كون المساعدة والشرط الأساسي لتقديمها والحصول عليها وضعا، على الأقل، إطاراً للتكتل في هذا الجزء من أوروبا، وبالأخص لوقف التطاحن التقليدي بين عدد من الدول المعنية. وفي الوقت ذاته، كان الأميركيون وبعض الأوروبيين يسعون إلى إنشاء وحدة أوروبية (الولايات المتحدة الأوروبية). لقد

---

(١) الدول المستجيبة وبالتالي المستفيدة كانت: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، سويسرا، النمسا، اليونان، تركيا، إيرلندا، إيسلندا، النروج، السويد، الدانمارك.

(٢) كان الاتحاد السوفياتي قد استجاب أولاً للدعوة من أجل البحث في العرض الأميركي. لقد حضر وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف للاجتماع مع الوزيرين الفرنسي بيدو والإنكليزي بيفن في الخارجية الفرنسية (٢٢ حزيران) لبحث إقامة مؤتمر لدراسة الطرح الأميركي. وبينما اقترح بيفن في هذا الاجتماع دراسة الحاجات الأوروبية والإمكانات الذاتية لتغطيتها أوروبياً ثم طلب ما يفوق هذه الإمكانات من الولايات المتحدة الأميركية، ركّز مولوتوف على كون المشاكل والحاجات أمور ذاتية داخلية لكل دولة وأنه لا يتجاوب مع اقتراح رفع لائحة بالحاجات الجماعية إلى الأميركيين. ولم يتوصل بيدو إلى حل وسط بين زميليه. ويبدو أن بيفن كان يخشى ضمناً رفض الكونغرس الأميركي الموافقة على المشروع في حال قبول الاتحاد السوفياتي للمساعدة وبالتالي لم يسهّل محاولة بيدو. وفي الثاني من تموز قطع الوزير السوفياتي المشاورات وكان ذلك إعلان رفض سوفياتي تلاه كما رأينا سابقاً رفض دول أوروبا الشرقية للمساعدة الأميركية. نجد تفاصيل هذه المواقف في كتاب: A. Fontaine, *Histoire..., op.cit., t.I, pp. 382-386.*

(٣) العبارة للمؤرخ الفرنسي دوروزيل.

فشل هذا المسعى. لكن مساعدة مارشال وضعت الأسس، وإن غير المباشرة، لقيام السوق الأوروبية المشتركة (أي نوع من الوحدة الاقتصادية)، كما وضعت الأسس المباشرة لقيام القوة العسكرية المشتركة، بالرغم من فشل مشاريع الوحدة العسكرية، مثل مشروع الدفاع الأوروبي المشترك سنة ١٩٥٢.

هكذا يمكن القول إن برنامج مارشال كان ناجحاً على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالنسبة للسياسة الأميركية. فعلى الصعيد الداخلي، لقد ساهم في حل مشكلات اجتماعية واقتصادية خلفت نمط سنوات الحرب في الإنتاج المكثّف[1]. وعلى الصعيد الخارجي، وخاصة الأوروبي، يلاحَظ أنه، في الوقت الذي كانت تشاد فيه الديمقراطية الشعبية في قسم من أوروبا أخذ يدور في فلك موسكو، نجحت عملية تجمّع رأسمالي في القسم الآخر من أوروبا الذي أخذ يدور، من جهته، في فلك واشنطن.

٢ ـ منظمة حلف شمال الأطلسي أو المساعدة العسكرية: إن مجرد المباشرة بتنفيذ برنامج مارشال في ظل الرفض السوفياتي له، من جهة، وحصول بعض الأحداث المهمة التي ترتبط بأبعادها الرئيسة بالظروف الدولية المهيمنة[2]، أدّيا إلى تزايد الحاجة إلى تجمّع عسكري واسع يعطي الدول المستفيدة من البرنامج المناعة العسكرية إلى جانب المناعة الاقتصادية والاجتماعية. إن الأوروبيين، من جهتهم، خافوا من رد فعل سوفياتي عسكري في الوقت الذي اقتنع فيه الأميركيون بضرورة تطبيق الصدّ عسكرياً عن طريق إيجاد قوة عسكرية في أوروبا الغربية تردع السوفياتيين عن أي تفكير بالتقدم غرباً. وكان التوافق الغربي حول الدعم الأميركي لقوة عسكرية أوروبية غربية[3]، فكانت الهيئة العسكرية الأوروبية الموحَّدة، في بداية سنة ١٩٤٨، بقيادة مونتغمري. لكنها أتت ضعيفة وغير قادرة على الصدّ، لذا كان لا بد من دعمها أميركياً. إن التجاوب الأميركي، بعد موقف الأميركيين من الألمان في برلين الغربية، أثناء الحصار السوفياتي، أضفى على الولايات المتحدة صورة المدافع عن أوروبا غير الاشتراكية. وتأكدت هذه الصورة في عملية توسيع اتفاقية بروكسل، التي جمعت عسكرياً بين خمس دول أوروبية، إلى اتفاق تعاون ودفاع مشترك بين عشر دول أوروبية مع الولايات المتحدة الأميركية. هكذا وقِّعت في واشنطن، في الرابع من نيسان سنة ١٩٤٩، معاهدة حلف شمال الأطلسي التي وصفها الرئيس الأميركي نفسه بأنها «تحالف هجومي ودفاعي للحفاظ على السلم في منطقة شمال الأطلسي، لكن

---

(١) من المعروف أن الصناعة الأميركية نشطت كثيراً أثناء سنوات الحرب، وعند انتهاء الحرب حافظت على نشاطها ونسبة إنتاجها الذي تحوّل بمرونة مدهشة من إنتاج حرب إلى إنتاج سلم. لكن هذا الإنتاج الكثيف سرعان ما واجه صعوبة كبيرة في التصريف بالنظر إلى وضع الأسواق المنهارة في العالم أو المتخمة في الولايات المتحدة نفسها. هكذا ارتدّ هذا الأمر على البلاد اقتصادياً واجتماعياً أي كساداً وصرف عمال وبطالة. إذن إن إعادة بناء الاقتصاد والأسواق في أوروبا تعني المساهمة في الوقت عينه في تنشيط التصريف وبالتالي التخفيف من الكساد والبطالة في الولايات المتحدة نفسها.

(٢) نذكر بالأخص انقلاب براغ وحصار برلين وبعدهما حرب كوريا.

(٣) بحسب سياسة مارشال بمعنى أن الخطوة الأولى يجب أن تأتي من أوروبا نفسها: هذه الخطوة كانت ما سمّي باتفاقية بروكسل، بين خمس دول أوروبية وهي: فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ، وقّعت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

وبأي شكل دون الدخول الآلي في الحرب»[١]. أدت هذه المعاهدة مباشرة إلى تقديم مساعدات عسكرية أميركية للحلفاء الأوروبيين.

لكن، مع تطوّر الأحداث، تبيّن للفريقين الأوروبي والأميركي أنه، لكي تؤدي المعاهدة إلى قيام أداة عسكرية فعّالة، لا بدّ من تأليف قيادة موحّدة. وكان الاتفاق على الأمر، في نهاية صيف سنة ١٩٥٠، في ظل اندلاع الحرب الكورية وما أضفت من تشنّج على الساحة الدولية. ولكن الأمر لم يكن سهل التنفيذ. فإن البحث والجدل حول موضوع مكان تواجد وتمركز القوة العسكرية الموحّدة طرح مشاكل، وأدى إلى خلافات بين الحلفاء لم يكن حلها سهلاً. إن الخلاف الأساسي يعود إلى أمرين: أولهما في النظرة إلى الجغرافية السياسية والعسكرية، وثانيهما ناشىء عن الخلافات الأوروبية التقليدية. كان الأميركيون يرون أنه يمكن حماية أوروبا الغربية بتواجد القوة العسكرية الموحدة في غربيها، لأن الهدف الأساسي يبقى بنظرهم منع الجيش الأحمر من الوصول إلى الأطلسي. أما الأوروبيون فكانوا يريدون القوة في أقصى شرق أوروبا الغربية لحماية بلدانهم وشعوبهم، أي أنهم كانوا يريدون من هذه القوة الموحدة أن تردّ على الضربة الأولى بدل أن تتحمّلها شعوبهم. لكن عندما قبل الأميركيون بهذه النظرة الأوروبية إلى دور القوة العسكرية الموحدة تعثّر التنفيذ، والسبب يعود إلى كون أقصى شرق أوروبا الغربية يقع في ألمانيا الغربية، ووجود هكذا قوة في هذا الموقع كان يعني حتماً قيام قوة عسكرية ألمانية تشارك في القوة الأطلسية. إن فرنسا كانت ترفض مثل هذا الأمر انطلاقاً من خوفها المترسخ من أن قيام قوة عسكرية ألمانية (مهما كان حجمها ووضعها) مجدّداً قد يعني، كما في السابق، إنبعاث الخطر من جديد، وشبح الحرب ما زال في الأذهان. هنا تداخلت الأحداث، وفي مقدمها حرب كوريا، كما المحاولات الأميركية، وفيها ما فيها من الوعيد والترغيب، لإقناع الفرنسيين بقيام القوة المشتركة وتمركزها شرقاً في ألمانيا. ولما وُجد حلّ يخفف من المخاوف الفرنسية، نشأت الأدوات والأجهزة العسكرية والإدارية المشتركة والموحَّدة انطلاقاً من معاهدة واشنطن، ونشأت بذلك منظمة حلف شمال الأطلسي[٢].

٣ - **«الولايات المتحدة الأوروبية»**: تعود الفكرة إلى القرن التاسع عشر. حاول الأميركيون بعد الحرب العالمية الثانية تحقيقها، أو على الأقل، تشجيع الأوروبيين وحثّهم على

---

(١) هذا هو تعريف ترومن في مذكراته: H. Truman, *Mémoires, op.cit.*, t.II, p.305. أما الدول المتحالفة فهي: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، النروج، الدانمارك، إيسلندا في أوروبا؛ ومن الجانب الأميركي كل من الولايات المتحدة وكندا.

وأما نص المعاهدة فنجده على سبيل المثال في: D. Colard, *Droit des Relatons..., op.cit.*, pp. 131-133;

ونجد تحليلاً خاصة من الناحيتين العسكرية والستراتيجية في كتاب: H. Paris, *Stratégies..., op.cit.*

(٢) التسمية بالإنكليزية: «North Atlantic Treaty Organisation (N.A.T.O.)» وبالفرنسية: «Organisation du Traité de l'Atlantique Nord (O.T.A.N.)»

لمعرفة الظروف وكيفية نشوء المنظمة وتاريخها، يمكن العودة إلى مقالتنا حول الموضوع في «دائرة المعارف» لفؤاد إفرام البستاني، وإلى عدد من الكتب المختصة للمزيد من التفصيل، نذكر منها على سبيل المثال:

Claude Delmas, *L'Alliance atlantique*, Payot, Paris, 1962; et

Pierre Mélandri, *L'Alliance atlantique*, Gallimard, Paris, 1979; et

James Robert Huntley, *The Nato Story*, N.Y., 1969.

تحقيقها. بالفعل، في الوقت الذي وضع برنامج مارشال ووقعت معاهدة واشنطن، كان الأميركيون يسعون إلى توحيد أوروبا، طبعاً المقصود هنا أصبح أوروبا الغربية. أما الهدف الأساسي للاهتمام الأميركي بهذا الشأن فهو، بلا شك، جمع الأوروبيين الغربيين وجعلهم قوة كبيرة في وجه المدّ الشيوعي السوڤياتي. إن هذا المشروع يعني أن يستطيع الأوروبيون أنفسهم تحقيق سياسة الصدّ دون تعريض الولايات المتحدة للمساهمة المستمرة والمباشرة في هذه العملية، ودون السماح بحصول ثغرات في الدرع الأوروبية نفسها. لكن الأوروبيين لم يواجهوا المشروع الأميركي دوماً بالحماسة المنتظرة، فالفرنسيون بالأخص عارضوا لسنوات هذا المشروع، أو، على الأقل، بعض تطبيقاته العملية.

لقد استعمل الأميركيون الوسائل المختلفة لتحقيق المشروع، وبالأخص لإقناع الفرنسيين. فاستعملوا الوعد والوعيد، باتجاه الفرنسيين خاصة، لتحقيق الوحدة لكن دون نتيجة مباشرة. لكن الأوروبيين، والفرنسيين بالذات، ما لبثوا أن وجدوا بأنفسهم طريق التجمع التي كان مفترضاً أن تدعم دولياً سياسة الصدّ بالمزيد من التماسك بين الأفرقاء المعنيين، أي أوروبيين وأميركيين. إنما التقارب الأوروبي الغربي توافق في الواقع، مع بعض التباعد مع الولايات المتحدة نفسها. لكن يجب ألا يُستنتج من هذه الظاهرة أن التجمع، أو بالأحرى العسكرة لم تنجح في غرب أوروبا. بالعكس، إن أوروبا الغربية استطاعت، خلال سنوات قليلة، استعادة قواها بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي جعل منها قوة كبيرة على الساحة الدولية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. لكن لا بدّ من الانتباه إلى أن المساعدة الأميركية والتجمّع بزعامة واشنطن، في وقت من الأوقات، لم يؤديا إلى استمرار الهيمنة الأميركية في أوروبا الغربية التي ما لبثت أن عملت على استعادة استقلاليتها، وإرغام واشنطن على الاعتراف والقبول بالأمر[١].

*

أخيراً، بما يخص العسكرة، في بداية الحرب الباردة، يلاحَظ أن هذه العسكرة تمت أولاً في أوروبا قاسمة إياها إلى «شرقية» و«غربية». هكذا قامت منطقة نفوذ دفاعية[٢]، أو ما يمكن تسميته بحزام أمني للاتحاد السوڤياتي حيث توسعت الاشتراكية إلى أكثر من دولة، وأصبحت بالتالي نظاماً عالمياً. إن هذا يعني قيام ما سمّي بالمعسكر الشرقي أو «الكتلة الشرقية» في أوروبا. وهكذا قامت أيضاً منطقة حليفة بزعامة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا الغربية، وقد شكّلت درعاً جيوسياسية واقية للنظام الرأسمالي، وللولايات المتحدة نفسها، وسدّاً أمام التقدم أو المدّ الاشتراكي. إن الخوف والتوسعية كانا، بلا شك، في أساس هذه العسكرة هنا وهناك، كما كانا في أساس انقسام العالم بالتالي إلى معسكرين، أو بالأحرى إلى عالم منقسم على بعضه في ظل هيمنة دولتين أصبحتا بذلك عظميين. يشار في المناسبة إلى أن المصطلح المعتمد إجمالاً، أو الشائع

(١) إن أوروبا، وبالأخص فرنسا، أخذت منذ أوائل الستينات ترفض الزعامة الأميركية (Leadership) حتى وصل الرئيس الأميركي نيكسون في بداية عهده (١٩٦٩) إلى الاعتراف علناً بالاستقلالية الأوروبية لا بل إلى الإشادة بهذه الاستقلالية وذلك أثناء جولته الأوروبية وخاصة في فرنسا وأمام دي غول بالذات.

(٢) أي ما يعرف بالفرنسية تحت تسمية «Glacis».

في هذا المجال، هو «التكتل» وليس العسكرة. لكن ظاهرة التكتل فقدت صلاحيتها مع التفسخات، وإن المحدودة، هنا وهناك. وبالتالي لا بد من اعتماد مصطلح، وحتى مفهوم، يعبّر بصدق وواقعية أكثر عن الموضوع. إن مصطلح العسكرة أكثر ليونة من غيره، كما المفهوم نفسه، وبالتالي يستطيع استيعاب الإرتجاج أو التباعد أو التقلص في التماسك بين الأجزاء أو الأعضاء، كما باستطاعته أن يغطي في آن واحد ما هو أوروبي وعالمي وهذا بعكس مصطلح التكتل المتداول[1].

ب ـ العسكَرَة في العالم:

توسّع الانقسام بعد أوروبا ومنها إلى مختلف أنحاء العالم، وتبعته وأحياناً واكبته عملية إنشاء التجمعات وقيام المنظمات والأحلاف. فبعد سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية، بدا العالم بأكمله معنياً بشكل من الأشكال، أو بصيغة معينة، أو برابط محدد بالحرب الباردة (أو الساخنة في بعض الأحيان) بين الرأسمالية والاشتراكية، أو بالأحرى بين المعسكرين: الرأسمالي (الغربي) والاشتراكي (الشرقي). إن آسيا شاركت أوروبا، وإن بشكل أضيق وأضعف، عملية الانقسام ثم العسكرة. وما لبثت أجزاء أخرى من العالم في أميركا أو أفريقيا أن لحقت بنفس الاتجاه، وإن بأساليب وأدوات متنوعة.

إن التحالف والعسكرة في «الغرب» تجسدا بشكل خاص في منظمات وأحلاف سياسية وعسكرية واقتصادية. أمّا العسكرة في «الشرق» فاتخذت لنفسها شكل دعم الحركات الوطنية والتحررية، ومحاربة الاستعمار و«الإمبريالية» فكرياً وسياسياً وأحياناً عسكرياً واقتصادياً، ثم أتت التحالفات. إن ظاهرة العسكرة في العالم، كما في أوروبا، قامت أصلاً على أساس تجانس سياسي مبدئياً مع العمل على إيجاد هذا التجانس عند الضرورة، وعلى أساس التضامن الاقتصادي والعسكري والسياسي وإن بشكل محدود أو حتى رمزي أحياناً، وأخيراً على أساس ظاهرة الزعامة التي تؤمّنها القدرة على الدعم والمساعفة.

أولاً: المدّ الإشتراكي السوفياتي في العالم:

إن الاتحاد السوفياتي لم يرد تفويت أية فرصة في التمدّد وتنظيم الاشتراكية حيثما سنحت الفرصة، وهذا ما كان باكراً مثلاً في المناطق الواقعة إلى جنوبيه في آسيا (إيران بشكل خاص). صحيح أن الاهتمام الأول والأكبر كان موجهاً إلى أوروبا، لكن فرصاً حصلت وحاول السوفياتيون استغلالها، إنما لم تكن لهم دوماً القدرة الكافية لتدعيم محاولتهم لا ذاتياً ولا محلياً. من المفيد، لا بل من الضروري، إلقاء نظرة وإن سريعة إلى أهم المحاولات والإنجازات في إطار هذه العملية بدأً من آسيا الغربية والشرق الأوسط، مروراً بآسيا الشرقية، ووصولاً إلى أميركا وأفريقيا.

(١) إن اعتماد مصطلح التكتل (أو الكتلة) بالعربية عائد على الأغلب إلى اعتماد مصطلح (Bloc) الفرنسي والإنكليزي للتعبير عن هذه الظاهرة أي التجمع خاصة في أوروبا. لكن المصطلح الفرنسي والإنكليزي نفسه ما لبث أن أخذ يعاني من مشكلة عدم تغطيته بصورة دقيقة للواقع. هذا طبعاً يصح حتى آخر الثمانينات، أما بعدها فنحن بحاجة إلى مفاهيم ومصطلحات جديدة تعبّر عن الواقع المستجد.

بالنسبة لآسيا، والشرق الأوسط بالأخص[١]، إن السوفياتيين يحاولون باكراً تثبيت وجودهم ونفوذهم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً في إيران وفي العالم العربي، وإن بصورة خجولة.

إن المحاولة الإيرانية كانت واضحة جداً لكنها واجهت الصدّ الغربي والأميركي خاصة. ففي بداية شهر آذار من سنة ١٩٤٦، أي في موعد انسحاب القوات السوفياتية من شمال إيران، بحسب ما اتّفق عليه منذ الدخول العسكري السوفياتي والبريطاني في أوائل الحرب إلى إيران (الانسحاب بعد مرور ستة أشهر على نهاية الحرب)، وبدل أن تنسحب هذه القوات وصلت تعزيزات سوفياتية جديدة إلى إيران. ما معنى هذا التصرف سوى أن الاتحاد السوفياتي كان يحاول الاستفادة من الظرف ليدعم وجوده في منطقة محاذية لحدوده الجنوبية تفصل بينه وبين آبار النفط الغنية والسهلة، وتفصله عن مياه دافئة غير تقليدية؟ في حال أن هذه المعطيات لم تكن في صلب المحاولة السوفياتية آنذاك، يبقى تثبيت القدم في منطقة مجاورة هو بلا شك الوارد في حينه.

لم يخفَ التصرف السوفياتي على أحد فقوبل بالاعتراض والبحث بطرح القضية على الأمم المتحدة الحديثة العهد (مجلس الأمن). لكن وضع الاتحاد السوفياتي وانشغاله في أوروبا، وربما أولوية هذه أيضاً، هي أمور جعلت موسكو تتراجع وتعلن، في ٢٦ آذار، عن استعدادها لسحب قواتها. لكن هذا التراجع الذي بدا ضرورياً لم يكن تراجعاً نهائياً وكاملاً، بل تكتيكياً مرحلياً بالنظر إلى الظروف المحيطة وعدم القدرة على المواجهة. إن موسكو ما لبثت أن حصلت، في بداية نيسان، على اتفاق حول تأسيس شركة نفط مشتركة. بالفعل، إن الحكومة الإيرانية وفيها وزراء شيوعيون كانت تبدو قريبة من موسكو. ولما لم تنجح الوسيلة العسكرية، كان بإمكان الوسيلتين الاقتصادية والسياسية على حدودهما إبقاء الباب مفتوحاً، إضافة إلى كون الموقع الجغرافي يشكّل في الوقت ذاته عنصراً إيجابياً. لكن الاتفاق لم يوقّع من قبل المجلس الإيراني، وبالرغم من المحاولات المتتالية، خلال سنوات (أي حتى سنة ١٩٥٤)، على الخطين السياسي والاقتصادي، وفشلت سياسة المدّ السوفياتية في إيران أمام الصدّ الأنكلو ـ أميركي[٢].

كذلك كانت حال المحاولة الأولى باتجاه العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية حيث حاول الاتحاد السوفياتي، عن طريق تقسيم فلسطين، وبالأخص عن طريق اليهود، الدخول إلى المنطقة. يبدو أن موسكو وجدت في دعم اليهود لقيام دولة لهم في فلسطين مناسبة لدخول تأثيرها إلى المنطقة عن طريق أولئك اليهود الأوروبيين القريبين من منظمات ومجموعات اشتراكية. فالسوفياتيون يكونون قد أرادوا محاولة إيصال الأفكار والممارسات الاشتراكية إلى الشعوب العربية عبر اليهود. لكن رفض العرب لليهود بدّد هذا الاعتقاد عند السوفياتيين. كما أن تفضيل اليهود، بعد قيام دولة إسرائيل، التعامل مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية على التعامل مع الاتحاد السوفياتي، قضى على أي أمل في نجاح هذه المحاولة. لذا كان لا بدّ من البحث عن طريق آخر يؤدي إلى العالم العربي. لقد توفرت هذه الإمكانية، بعد سنوات، عن طريق العرب أنفسهم

(١) على الرغم من امتداده الأفريقي، خاصة من حيث البعد العربي.
(٢) نجد تفاصيل مهمة حول الموضوع في كتاب: A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, t.II, pp. 164-173.

(مصر بشكل خاص) ومن بوابة الأخطاء الأميركية[1].

بالفعل، في أواسط الخمسينات، مع تزايد الحاجة إلى السلاح في إطار الصراع العربي الإسرائيلي الكامن، ومع الرفض الأميركي لعدد من المطالب المصرية (سلاح، تمويل سد أسوان)، كان الاتفاق حول تموين مصر بالأسلحة بشروط مغرية من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوڤياتي الطريق إلى مدّ رأس جسر يسمح بالعبور إلى الشرق الأوسط والعالم العربي. هكذا استطاع السوڤياتيون الاستفادة من الصراع العربي الإسرائيلي (الذي شكلت بوادره الأولى عائقاً في وجه المحاولة الأولى السوڤياتية)، والتقارب الإسرائيلي الغربي (فرنسا وبريطانيا)، وحرب السويس، وقضية الاستقلال، ليدعموا نفوذهم في الشرق الأوسط بدأً من مصر وصولاً إلى سوريا ثم العراق. . . . إذن، كان على الاتحاد السوڤياتي، بعد الفشل الأول، انتظار سنوات قليلة عمد خلالها إلى تحسين وتنظيف صورته التي لطّختها محاولات ما بعد الحرب الفاشلة، ليعود إلى المنطقة عبر السلاح والأفكار والأنظمة الصديقة بالرغم من الحاجز الطبيعي والأساسي أي الإسلام[2].

لكن إذا بدا الشرق الأوسط بعيداً عن إمكان تحقيق سياسة المدّ السوڤياتية نجاحاً واسعاً وثابتاً وخاصة شاملاً فيه، إن هذه السياسة، وعلى الرغم من وعورة أرضه، مجتمعاً وحضارة، استطاعت أن تساهم في محورته بين الشرق والغرب، أي بين المعسكرين. لقد تمت هذه المحورة، ومعها بالطبع الانقسام، على الرغم من المحاولات الكثيفة للتفلت منها باتجاه الخيار الآخر المتاح، أي عدم الإنحياز. هذا في حين أن الاشتراكية والاتحاد السوڤياتي استطاعا تحقيق إنجازات هائلة في الجهة الأخرى من القارة الآسيوية، أي في الشرق الأقصى. وإن كانت أهم هذه الإنجازات لصالح الإشتراكية عامة، إلاّ أنها لوقت من الأوقات بدت بالأخص لصالح الاتحاد السوڤياتي على الساحة الدولية، في ميزان القوى السياسي والبشري على الأقل.

إن أهم الإنجازات الآسيوية على الإطلاق في عملية المدّ الاشتراكية كانت بالطبع في الصين. فإنه في خريف سنة ١٩٤٩، أعلن عن قيام دولة الصين الشعبية. كان هذا الإعلان تتويجاً لنجاح الثورة الشيوعية بزعامة ماو تسي تونغ، بعد فشل المحاولات الأميركية، غداة الحرب، للتقريب ما بين الصينيين، شيوعيين ووطنيين. إن «المسيرة الطويلة» التي بدأت في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي عرفت استراحة نسبية أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، من أجل مواجهة العدو التقليدي أي الياباني، بالتعاون مع حكومة الكيومينتانغ، استعادت نشاطها بعد الحرب لتبلغ مرادها، أي قهر الوطنيين المعارضين، مع تشان كاي تشك، للشيوعية. إن تشان كاي تشك وفريقاً من الموالين له اضطروا للتراجع إلى الجزر، وبالأخص إلى جزيرة فورموزا،

---

(١) انظر إلى المرجع نفسه، الجزء الثاني، من ص ١٥٧ حتى ١٦٤، وكتاب: H. Carrère d'Encausse, *La politique soviétique au Moyen-Orient*, P.F.N.S.P., Paris, 1975, pp. 13 et 14;
وكذلك مقالتنا تحت عنوان: «الشرق الأوسط بين الإسلام والاشتراكية»، في مجلة حاليات، العدد ٤١، شتاء ١٩٨٦.

(٢) يمكن العودة إلى مقالتنا المذكور أعلاه. ويبقى قول الرئيس المصري جمال عبد الناصر الشهير «نحن نستورد السلاح لا الأفكار» يذكّر بوجود هذا الحاجز على الرغم من الاتجاه الاشتراكي لدى عدد من الحكومات في الدول الإسلامية والعربية وعلى الرغم من الروابط الوثيقة التي تشد بعض هذه الحكومات أو الفئات أو الأحزاب إلى موسكو.

تاركين القارة للشيوعيين. فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي لم يساهم فعلياً في نجاح الثورة الصينية، اعتُبر آنذاك نصر ماو تسي تونغ نصراً للاتحاد السوفياتي من حيث إنه امتداد عظيم للشيوعية. هذا مع الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي استفاد كثيراً من انعكاس هذا الحدث على الصعيد الدولي على الرغم من الخلافات الجذرية بين البلدين والشعبين والزعيمين (ستالين وماو تسي تونغ)، على الأصعدة التاريخية، والجغرافية، والشخصية. ظهرت الصين آنذاك، وكما قيل، كأنها تسير في ركاب موسكو بشكل كامل، خاصة مع اعتراف ماو تسي تونغ بزعامة موسكو وستالين عقائدياً، بالرغم من محاولته التفلت من الهيمنة الروسية التقليدية التي عانى منها الصينيون قروناً. إن الصين كانت بحاجة لمدرسة «فسجَّلها ماو في مدرسة موسكو» بعد أن أعلن ماو في موسكو (في كانون الأول من سنة ١٩٤٩) بأن الصين تنوي اعتماد الأساليب السوفياتية، وتعتبر الاتحاد السوفياتي حليفها الوحيد، وأن ستالين هو «رمز دكتاتورية البروليتاريا». لكن، وفي الوقت نفسه، كان ماو يرفض التبعية لموسكو ويقول «بالشراكة الحرة» في اتفاقاته معها، مما جعل ستالين يشدّد على كون النصر في الصين هو نصر للشيوعية عامة، وليس للصين فقط. هذا يعني أنه كسب جديد للزعامة الشيوعية، أي للاتحاد السوفياتي[١]. هكذا أتت الصين الشعبية، إلى جانب منغوليا الشعبية في آسيا، لتزيد موقع الاتحاد السوفياتي قوة، في وقت كانت الديمقراطية الشعبية قد سيطرت في ما أصبح أوروبا الشرقية، وفي الوقت الذي أصبح فيه الاتحاد السوفياتي قوة نووية مع تفجيره القنبلة الذرية الأولى.

إن سنة ١٩٤٩ شكلت تاريخاً مهماً بالنسبة للاتحاد السوفياتي، في فترة ما بعد الحرب، بالنسبة لقوة الاتحاد السوفياتي دولياً. فمن جهة، قضي على الاحتكار الأميركي للقنبلة الذرية. ومن جهة أخرى، توسعت حدود نفوذه على قطعة مهمة من العالم، ولم يعد هناك شكٌ في كون النظام الاشتراكي أصبح عالمياً بكل معنى الكلمة، ويضم حوالي المليار نسمة (أكثر من نصفهم في الصين). وبدا بنتيجة ذلك زعيم معسكر أصبح منيعاً. وربما كانت نتيجة ذلك ميل السوفياتيين إلى التخلي عن سياسة المواجهة مع المعسكر الآخر، نظراً للتأكد من زوال الخطر، أو بالأحرى لتراجع الشعور بالخوف من شبح التطويق الذي سيطر على العقول في موسكو منذ قيام دولة الاشتراكية الأولى[٢].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فكانت هناك أكثر من فرصة للتوسع في الشرق الأقصى، لكنها لم تنجح دوماً. هكذا كانت إمكانية مدّ الشيوعية والنفوذ السوفياتي إلى كوريا بكاملها، بعد امتداده إلى شمالها، أي في منطقة الاحتلال السوفياتي. لكن عائقين أساسيين وقفا دون تحقيق هذه الأمنية، أولهما الصين التي أرادت تحويل المدّ الشيوعي إلى صيني بدل أن يأتي سوفياتياً، والثاني هو الموقف الأميركي وممارسة سياسة الصدّ. لكن الاتحاد السوفياتي، وبعد صبر طويل وجهد كبير، استطاع المثابرة في سياسة المدّ ليسجّل نجاحاً في تلك المنطقة، وعلى وجه الخصوص في ڤيتنام (مع

---

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب يفصّل الموقع السوفياتي من الصين وثورتها:
François Fejtö, *Chine- U.R.S.S.*, Seuil, Paris, 1973.

(٢) انظر إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit.*, pp. 97-100.

الاشارة إلى أن هذا النجاح أتى بالطبع متأخراً جداً بالنسبة للفترة التي يهتم بها البحث هنا مباشرة).

وما لبث الاتحاد السوڤياتي أن اهتم بمناطق وقارات غير أوروبا وآسيا. لكن هذا الاهتمام وتسجيل تقدم لصالح سياسة المدّ يتخطيان، إلى حد ما وعلى وجه العموم، الفترة الزمنية التي اعتبرت كفترة الحرب الباردة. تُذكر في هذا المجال المحاولات المتأخرة، نسبياً طبعاً، للمدّ السوڤياتي في كل من أميركا اللاتينية وأفريقيا.

ففي أميركا اللاتينية، سجل الاتحاد السوڤياتي، بلا شك، أعظم إنجاز في سياسة المدّ نظراً إلى المسافة والظروف المحيطة. إن هذا الإنجاز حصل في كوبا مع دعم نظام فيديل كاسترو الاشتراكي فيها في بداية الستينات. اتخذ المدّ الشيوعي السوڤياتي في كوبا بعداً جديداً ومعنى مختلفاً عن السابق. فإن المدّ كان حتى ذلك الوقت يبدو وكأنه يقصد كسر الطوق عن «القلعة المطوّقة» (أو «المحاصرة»)، وإقامة حزام أمني حول الاتحاد السوڤياتي، خاصة في أوروبا وآسيا. أما مع هذا الإنجاز فقد أصبح المدّ يعني التحدي للآخر في عقر داره. فكوبا لم تلبث أن أصبحت شوكة اشتراكية سوڤياتية في خاصرة الولايات المتحدة الأميركية نفسها. ويُعتبر الأمر إنجازاً سوڤياتياً مرة أخرى على الرغم من أن التحول باتجاه الاشتراكية كان ذاتياً، إنما يبقى المستفيد على الساحة الدولية هو الاتحاد السوڤياتي بالدرجة الأولى. وكذلك، صحيح أن الوقت لم يتأخر ليحصل التباعد المؤقت الكوبي السوڤياتي بسبب تراجع السوڤياتيين عن الحماية اللازمة للنظام الاشتراكي في كوبا، لكن هذا التباعد، المؤقت في كل الأحوال لا ينفي تمركز الاشتراكية على أبواب حصن الرأسمالية.

أما في أفريقيا، فكانت سياسة المدّ بالأخص عبارة عن تطبيق سياسة دعم الحركات التحررية في العالم، وفي المستعمرات الأوروبية بالدرجة الأولى. لقد شكلت حركات التحرير الوطني بصورة مباشرة، أو حتى بصورة غير مباشرة أحياناً، الأداة المميزة للمدّ الشيوعي السوڤياتي. إن معظم هذه الحركات عملت لتحرير بلدانها وشعوبها من الاستعمار الأوروبي التقليدي، أو هي تعمل لتحرير بلدانها من نظام أو حكم، أو من فريق يُعتبر في معظم الأحيان مرتبطاً بهذا الاستعمار أو متأثراً به، وبالأخص «بالإمبريالية الدولية». إن هذه الحركات التي تعمل في معظم الأحيان للتحرير أصبحت بالتالي تساهم في مدّ النفوذ الشيوعي السوڤياتي الداعم لها أصلاً في محاربة الرأسمالية. فموسكو قدمت الدعم المعنوي والسياسي والعقائدي لهذه الحركات إجمالاً، كما قدمت لها، مباشرة أو غير مباشرة، الدعم المادي، الأمر الذي حوّلها إلى وسيلة مهمة وأساسية، وفي وقت من الأوقات، بدت الأهم في سياسة المدّ. إن هذه الوسيلة غطّت، في الستينات والسبعينات، معظم أنحاء العالم، بعد أن انحصرت في البداية في المستعمرات الأوروبية في آسيا، وبالأخص في أفريقيا. في هذا الإطار تقع هذه الحركات التي شكلت تهديداً واضحاً للفريق الآخر على الساحة الدولية.

أخيراً، إن الاتحاد السوڤياتي استطاع، عبر الديمقراطيات الشعبية، وعبر الأنظمة الاشتراكية، أو حتى الأنظمة ذات «التوجّه الاشتراكي»، وبواسطة حركات التحرير، ومعاهدات الصداقة والتعاون، أن يوسّع نفوذه ونفوذ الاشتراكية في آن واحد في أنحاء كثيرة من العالم. هذا ما يعتبر

سياسة المدّ العالمية. ومن الثابت أن المبادىء الاشتراكية هي التي أتاحت الفرصة أمام الاتحاد السوڤياتي لتطبيق هذه السياسة، أي بعكس ما كان عامة في أوروبا الشرقية. في كل الأحوال، إن هذا المدّ لم يأتِ دوماً مضموناً وثابتاً، إلا أنه يُعتبر بلا شك انتصاراً كبيراً وواسعاً للاشتراكية، وبالأخص للسياسة السوڤياتية عبر تطور الأساليب وتعديلها، مع توالي الزعامات المختلفة، منذ أيام ستالين. يُذكر مجدداً أن قسماً كبيراً من الإنجازات المذكورة أعلاه لم يأتِ في ظل الحرب الباردة كما حُدِّدت سابقاً، إنما أتى في إطار سياسة المدّ عامة التي استمرت بعد هذه الحرب، أو هي أتت في ظل ما اعتبره معظم المسؤولين السوڤياتيين حرباً باردة. لذا كان الاكتفاء بذكر هذه الإنجازات هنا بغية العودة إليها في إطار التطورات اللاحقة بشكل أكثر وضوحاً وبحسب ضرورة البحث طبعاً.

ثانياً: الصدّ الرأسمالي الأميركي عبر العالم:

كما أسرع الأميركيون لمواجهة الخطر الشيوعي في أوروبا، هكذا أسرعوا ومعهم حلفاؤهم الأوروبيون لمواجهة هذا الخطر حيثما ظهر[١]. فكان عليهم المواجهة في الشرق الأوسط، كما في جنوب شرق آسيا، وفي الشرق الأقصى. وعمد الأميركيون كذلك إلى محاولة الاحتياط حيثما لم يكن بعد الخطر الشيوعي يهدد مصالحهم جدياً، كما كانت حال القارة الأميركية التي أرادوها بعيدة كل البعد عن هذا الخطر منذ أن بدأت الحرب الباردة في أوروبا.

لقد اعتمد الغربيون، وعلى رأسهم الأميركيون، عدة وسائل في صدّهم للشيوعية والمدّ السوڤياتي. وأهمها كانت هنا، كما في أوروبا، المساعدة والتجمّع: المساعدة المادية والعسكرية عند الضرورة، والتجمع بواسطة التحالف مع الأصدقاء[٢]. لكن لا بدّ من التنويه بأمر مهم وهو أن هذه السياسة شملت نقطة ضعف أساسية. فإن التحالف مع أصدقاء في منطقة معينة حال دون تعاون الولايات المتحدة مع أخصام هؤلاء الأصدقاء الإقليميين من تقليديين وجدد. لقد أدى هذا الأمر إلى تجاهل، أو ترك، أو ابتعاد هذا الفريق الذي كان بإمكانه أن يكون هو أصلاً صديقاً للغرب والأميركيين. هكذا كانت الخصومات الإقليمية، في غالب الأحيان، سبباً لترك فريق يصبح أرضاً سهلة أمام المدّ السوڤياتي. فكما انعكس الخلاف والعداء بين الرأسمالية والشيوعية انقساماً على الكبار والصغار، كذلك انعكس الخصام الإقليمي على التوجهات والتحالفات الدولية والإقليمية. وربما يكون أفضل مجال جسد نقطة الضعف في سياسة الصدّ الغربية كما انعكاس

---

(١) نذكّر بأننا ننطلق هنا من مبدأ كون الشيوعية هي المستجدّة على الساحة وَهي التي تعمل على تعديل النظام الدولي، أو بالأحرى الوضع الدولي، وكون الرأسمالية هي بالتالي في موقع الردّ والدفاع عن واقع قائم في العالم.

(٢) يمكن الإشارة إلى أن المساعدة الأميركية هذه كما التحالف مع دول في مختلف أنحاء العالم أدّيا أثناء الحرب الباردة إلى ارتباط الولايات المتحدة عسكرياً، بهدف الحماية ضد التعديات الخارجية، مع أربع وأربعين دولة. انظر بهذا الشأن كتاب: Cl. Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, pp. 259 et 260، وفي أواسط الستينات أصبح عدد الدول التي تتمثل فيها الولايات المتحدة عسكرياً أربعاً وستين دولة بحسب ما ورد في كتاب: Pierre Mélandri, *La Politique extérieure des Etats-Unis de 1945 à nos jours,* P.U.F.,Paris, 1982, p.72;
ويمكن أن نجد في المرجع نفسه، ص ٧٠ و٧١ ترسيمة وبياناً للمعاهدات الدفاعية الأميركية في أواسط الخمسينات.

الخصومات الإقليمية على السياسة الدولية، هو الشرق الأوسط.

بدأ الأميركيون، أوّل ما بدأوا في سياسة إعطاء المناعة لمواجهة المدّ السوفياتي، عن طريق التجمع في القارة الأميركية نفسها. تجسّد هذا التجمّع بشكل خاص في حلف الريو. أساساً كانت الولايات المتحدة مطمئنة لناحية أميركا اللاتينية بالنظر لبعدها عن الاتحاد السوفياتي ولضعف التأثير والانتشار الشيوعيين فيها. لكن هذا لم يمنعها من الاحتياط عن طريق تجنيد حكومات دولها لمراقبة الوضع ومنع التأثير الشيوعي من التغلغل مستقبلاً في هذه الدول. هكذا وقِّع حلف بين الولايات المتحدة ومعظم دول أميركا اللاتينية عرف بحلف الريو، لتوقيعه في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل، في سنة ١٩٤٧. كان هذا الحلف أساساً لقيام منظمة الدول الأميركية. ففي آذار سنة ١٩٤٨، وبنهاية مؤتمر بوغوتا (كولومبيا)، تعهدت الدول المجتمعة، وبالإجماع، وعددها إحدى وعشرون دولة، بمحاربة الدعاية والعمل الشيوعيين، ووقِّعت ميثاق المنظمة الذي وقّعت عليه الولايات المتحدة، في حزيران من سنة ١٩٥١، فأصبحت بالتالي المنظمة فعلية. لكن إذا أتى اجتماع بوغوتا بتطمين للولايات المتحدة الأميركية بخصوص وضع القارة، إلا أنه لم يؤدّ إلى تجاوب الولايات المتحدة نفسها مع حاجات الدول المجتمعة، من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية الكافية لرفع مستوى المعيشة فيها، كما نصّ عليه ميثاق المنظمة الأميركية[1]. هكذا تمّ التجمع في القارة الأميركية على أساس التعاون، لكنه أتى هشاً وضعيفاً، ولم يعمل الأميركيون جدّياً لتمتينه نظراً لاقتناعهم بعدم ضرورة ذلك لتحقيق غايتهم الأولى.

بالفعل، إن دول أميركا اللاتينية، التي استمرت تعقد الأمل بالحصول على مساعدات أميركية قيّمة على غرار أوروبا، ذهبت في سنة ١٩٥٤ إلى حدّ تلبية رغبة واشنطن في اجتماع كاراكاس، عاصمة ڤينزويلا، لمنظمة الدول الأميركية بوضع نص صريح يقول بمحاربة الشيوعية في القارة. أتى هذا التجاوب في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوضوح بعض ملامح التغلغل الشيوعي في عدد من الدول الأميركية. لكن الأميركيين لم يكتفوا بهذا التجاوب حينما بدا التأثير الشيوعي جدياً وخطيراً، فهم ذهبوا إلى اعتماد أسلوب التدخل ترغيباً وترهيباً للقضاء على هذا الخطر في قلب قارتهم.

وفي أواخر الأربعينات، حصل تطور مهم في السياسة الأميركية الدولية. كان ذلك مع وزير الخارجية الجديد، دين أتشسون، الذي دشّن الاتجاه الجديد في السياسة الأميركية الخارجية القائم على توسيع سياسة الصدّ. إن مغزى هذا الاتجاه هو في تحويل سياسة الصدّ من أوروبية إلى عالمية شاملة، بشكل أنها تشمل أية نقطة في العالم يظهر فيها خطر المدّ الشيوعي السوفياتي. لقد اعتمدت هذه السياسة بالأخص على سلسلة من الأحلاف الإقليمية مدعومة من الولايات المتحدة، وبمشاركتها في معظم الأحيان. ويشار في هذا السياق إلى أن الكلام عن أميركا اللاتينية قبل الكلام عن هذا الاتجاه الجديد لا يعني أنه لم يكن يشملها، إنما لكون أميركا اللاتينية احتلت عملياً آنذاك موقعاً ثانوياً في الاهتمام الأميركي الدولي، بينما احتلت آسيا بشرقها وغربها الموقع الرئيس إلى جانب أوقيانيا.

---

(١) نجد نص المعاهدة في كتاب: D. Colard, *Droit des relations...*, *op.cit.*, pp. 148-152.

إن شرق آسيا احتل بالفعل موقعاً مميّزاً في السياسة الأميركية مع مطلع الخمسينات. فما إنّ شعر الأميركيون بالخطر في جنوب شرق آسيا، حتى عمدوا لصدّه بإنشاء منظمة إقليمية هي منظمة حلف جنوب شرق آسيا (سياتو). ومن الجدير بالاهتمام أن حدود هذه المنظمة الإقليمية تعدّت حدود المنطقة التي تغطيها التسمية. في الواقع التسميات الإقليمية عامة ما تناسبت مع الحاجات والغايات في هذه الظروف متخطية التسميات المتعارف عليها جغرافياً. هكذا بعد قيام الحلف المحدود في أوقيانيا مع كل من أوستراليا وزيلندا الجديدة في سنة ١٩٥١ (آنزوس)، قامت المنظمة الإقليمية الأساسية المذكورة مغطّية منطقة واسعة ومن ضمنها الدولتان المذكورتان اللتان لا تنتميان إلى جنوب شرق آسيا، ولم تكونا الوحيدتين في هذا الوضع. فبينما كان الأميركيون يحدّدون، في سنة ١٩٥٢، جنوب شرق آسيا على أنه عبارة عن بورما وتايلند والهند الصينية وإندونيسيا، في الواقع أتت منظمة حلف جنوب شرق آسيا لتضم إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأوستراليا وزيلنده الجديدة، كلاً من الباكستان وتايلند والفيليبين، وكان ذلك بنتيجة مؤتمر مانيلا (الفيليبين) في سنة ١٩٥٤[١]. ولا بدّ من الإشارة إلى أن التطورات الشرق آسيوية كانت في أساس قيام هذه المنظمة. وكان على رأس هذه التطورات كل من قيام الصين الشعبية وحرب كوريا وانعكاساتها الإقليمية والدولية. ويجب التنويه أيضاً بأمر، وهو أن هذه المنظمة ربما ساهمت بمجرد وجودها في تدعيم موقع الغرب في شرق آسيا، لكنها لم تلعب بحد ذاتها دوراً كبيراً عملياً، كما أنها لم تعطَ إمكانات كبيرة لا عسكرية ولا اقتصادية، إنما شكلت كياناً وإطاراً صالحين لاستخدامها عند الحاجة.

وفي شرق آسيا أيضاً، اضطر الأميركيون، بالنظر إلى وضع مستجد في هذه المنطقة من العالم، لأن يؤكدوا صدّهم للشيوعية. هكذا بعد أن انقسمت الصين إلى اثنتين، بدأت بوادر تدلّ على أن الصين الشعبية في القارة تريد السيطرة بالقوة على الصين الوطنية، أو تايوان، في الجزر (بالأخص فورموزا). ولما كان الأميركيون قد اكتفوا، مع تشان كاي تشك، من الصين بفورموزا وبعض الجزر الصغيرة القريبة منها، بالأخص في مضيق فورموزا، عمدوا إلى دعم حكومة تشان كاي تشك الوطنية دولياً وإقليمياً. فكان التحالف الذي أبرموه مع هذا الأخير، في سنة ١٩٥٤، لحماية الصين الوطنية من أي اعتداء عليها. ولقد تجسد هذا الحلف تعاوناً، أو بالأحرى دعماً فعلياً، وبالأخص سياسياً وعسكرياً، كما إبّان أزمتي سنة ١٩٥٤ بالذات وسنة ١٩٥٨.

وبالنسبة للجانب الآخر من آسيا، أي الشرق الأوسط، لم تكن الظروف تسمح بأن يغض الأميركيون النظر عن المنطقة حيث ظهرت، باكراً جداً، محاولات سوفياتية للتقدم (في إيران بالأخص). هكذا، وضمن سياسة التجمع بواسطة التحالف مع الأصدقاء في العالم، عمد الأميركيون إلى التشجيع على قيام حلف إقليمي يشكل حزاماً أمام الخطر السوفياتي. لقد شمل هذا الحلف، إلى جانب بريطانيا صاحبة الاهتمام التقليدي بالمنطقة، كلاً من إيران وتركيا

---

(١) بالنسبة لهاتين المنظمتين اللتين ذكرنا اسميها بالأحرف الأولى هما بالإنكليزية: الأولى بأسماء الدول الأعضاء:
«Australia, New Zeeland, Unites States»'(A.N.Z.U.S.),
والثانية: «South East Asia Treaty Organization» (S.E.A.T.O)».

وباكستان[١] والعراق. ولقد نشأ هذا الحلف، في بداية سنة ١٩٥٥، وعرف بحلف بغداد عامة، كما عرف أيضاً تحت اسم الحلف المركزي[٢]. ولقد جرت محاولات عدة لتوسيع رقعة هذا الحلف ليغطي أكبر قسم من الشرق الأوسط، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بالنظر إلى عدة عوامل أثرت سلباً، وأهمها على الإطلاق وجود بريطانيا في الحلف، والخلافات والتناقضات الإقليمية. فإن عدداً من دول أو زعامات المنطقة كانت ترى في بريطانيا عدواً تقليدياً يجسد الاستعمار الأوروبي، ولم تكن مستعدة للتحالف معها. ومن الموانع الإقليمية، لا بدّ من ذكر الصراعات بين مواقع القوى في المنطقة التي تجسدت على الخصوص في رفض كون العراق مركز القوة من قبل البعض، وخاصة من قبل مصر. يضاف إلى هذين الأمرين أن قيام هذا الحلف توافق مع بداية تنازع المنطقة وانقسامها إلى فريقين، حيث عمد أحدهما إلى الميل بالاتجاه السوفياتي دون أن يكون الحافز تأثير الشيوعية في الشعوب والحكومات. إن هذا الحلف لم يستطع الاستمرار طويلاً على اتساعه، كما أنه لم ينجح في إقامة تجمّع إقليمي قادر على مواجهة فعلية للمدّ الشيوعي، أو السوفياتي على الأقل.

إن سياسة الصدّ الأميركية في العالم قامت إذن على أساس الأحلاف الثنائية والجماعية، وبالأخص على أساس إنشاء تجمعات إقليمية هنا وهناك حيثما تبرز بوادر الخطر السوفياتي، وتدعمها الولايات المتحدة معنوياً واقتصادياً وعسكرياً. وإذا ما نُظر إلى مواقع هذه التجمعات، وُجد أنها كانت مهدّدة بالمدّ السوفياتي. هكذا يلاحَظ أن أفريقيا لم تدخل في هذا النطاق، وذلك لسببين رئيسين: أولهما كون الاتحاد السوفياتي تأخر بالاهتمام بأفريقيا، وبالتالي لم يبرز للغرب خطر المدّ الشيوعي، وثانيهما كون معظم أفريقيا كان في عهدة الدول الغربية نفسها، أي أوروبا المستعمِرة. لكن بلا شك، إن هذه التجمعات والتحالفات أو المنظمات، التي أُريدت أصلاً على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي، لم تستطع أي منها الحصول على الاهتمام، وبالتالي الدعم والقوة التي حصلت عليها هذه الأخيرة في أوروبا. وفي الواقع، إن معظم هذه التجمّعات فقدت فاعليتها بسرعة وتفككت وانهارت. وبالتالي إن العسكرة هنا، وإن هي حصلت، فلقد جاءت أضعف مما كانت عليه في أوروبا حيث المواجهة بدت أهم ومباشرة أكثر، وربما أقدر على الحسم منها في القارات والمناطق الأخرى.

*

وفي نهاية المطاف، لا بدّ من التنويه بأن سياستي المدّ والصدّ، مع ما أدّتا إليه من انقسام واقتسام وتجاذب وعسكرة، شملتا العالم بأكمله. إن هذه الشمولية أتت عامة بصورة مباشرة، وأحياناً فقط بصورة غير مباشرة. وهذا حيث بدا الخطر غير داهم، أو حيث بدا التوسع بعيد المنال. هكذا، وفي ظل الكلام عن التجاذب والعسكرة، تجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو أنه في أواخر هذه المرحلة، بدأت الخطوات الأولى تتحقق في اتجاه أخذ يحاول اعتماد التجمّع والعسكَرَة على أساس أن يكون مبدئياً مستقلاً، أي أن يشكل خطاً ثالثاً (أو معسكراً ثالثاً) قائماً على إرادة

---

(١) نشير إلى أن باكستان اعتُبرت في الوقت عينه تابعة لجنوب شرق آسيا من خلال عضويتها في منظمة حلف جنوب شرق آسيا وللشرق الأوسط من خلال عضويتها في حلف بغداد.

(٢) وهذا بحسب التسمية بالإنكليزية: (.C.E.N.T.O) « Central Treaty Organization»

عدم الانسياق في خط أحد التيارين الجارفين، أو المعسكرين الخصمين. كانت هذه بوادر اتجاه عدم الإنحياز بدأ من مؤتمر باندونغ والحركة الأفرو ـ آسيوية. إن هذه البوادر دلّت، من جملة ما دلّت عليه، على كون الدول المستقلة حديثاً خاصة غير قادرة على الاستقلال الفعلي لأنها مضطرة لأن تنضوي، لأسباب مختلفة، تحت لواء إحدى القوتين العظميين، أي في أحد المعسكرين. كما دلّت كذلك على أن بعض هذه الدول حاول، من خلال هذا التحرك أو الاتجاه، إظهار رفضه لهذا الواقع. لكن الواقع أثبت، منذ ذلك الوقت، ضعف هذه المحاولة ليس من حيث مقوّماتها المعنوية، بل من حيث المقوّمات المادّية والجيوسياسية، بالرغم من استقطابها وجمعها لنسبة كبيرة من دول العالم.

٢ ـ الأزمات:

أصبح التأزم ظاهرة أساسية في العلاقات الدولية المعاصرة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تقاس مسيرة هذه العلاقات انطلاقاً من هذا التأزم، مفهوماً وتجسيدات. فإذا خفّ التأزم صار كلام عن انفراج، وإذا لاح أمل بابتعاد التأزم عن الأجواء مال الكل إلى انتظار السلام. إن الجميع يلاحظ هذا الأمر، وكأن التأزم أصبح القاعدة وما خلاه أصبح إمّا استراحة عابرة، وإما مرتجى الشعوب والحكومات. فالأزمات تعدّدت وأصبح من الصعب (على الأقل) فصل الخيوط الدولية فيها عن الإقليمية وأحياناً المحلية الداخلية. إن الترابط في المصالح والمواقف والعلاقات أصبح ركيزة أساسية لمعظم الأزمات. إذن، تعدّدت الأزمات هنا وهناك، ولكن تبقى أزمتان من بينها تعبّران بشكل أفصح وأدق من غيرهما عن التأزم الدولي بكل معنى الكلمة. إن البحث في هاتين الأزمتين أصبح أمراً تقليدياً، وتطوراتها لم تعد تثير الجدل، وفي الوقت ذاته، هما ما تزالان تدلان على التأزم الدولي بحدوده الأوروبية والعالمية. الأولى، أي أزمة برلين، هي أزمة في العلاقات الدولية على أعلى المستويات، انحصرت جغرافياً في أوروبا لكن موقعها الستراتيجي لا يتوقف عند القارة الأوروبية وحدها، بل يتعداها إلى مجمل العلاقات بين الشرق والغرب. أما الثانية، أي الأزمة الكورية (أو الحرب)، فهي أزمة حصلت في الشرق الأقصى جغرافياً وشارك فيها الشرق والغرب مباشرة، وأكدت جيوستراتيجيا عملية الاقتسام كما سياستي المدّ والصدّ في العالم. أن الأزمتين اختلفتا، ولا شك كثيراً، من حيث الوسائل والأساليب المعتمدة، إنما أكّدتا مجتمعتين الحرب الباردة العالمية الشاملة. لكن إذا كانت هاتان الأزمتان هما الأهم على الإطلاق تجسيداً للحرب الباردة، تبقى الأزمات الأخرى الحاصلة إن في الشرق الأقصى أو الأوسط، أو الاضطراب الحاصل عامة في أفريقيا، أو الأزمات المتفرقة والمحدودة في أميركا اللاتينية، تبقى هذه الأزمات دلالة على التشنج الدولي وعلى امتداد كهربة الأجواء إلى أوسع مدى، مباشرة وغير مباشرة. لا يمكن بالطبع الاهتمام هنا بمجمل هذه الأزمات، سيتوقف البحث بطبيعة الحال عند الأزمتين الأوليين، لتعالَج بعدهما بسرعة بعض الأزمات الأخرى.

أ ـ حصار برلين:

المقصود بهذه الأزمة هو ما عُرف بحصار برلين لحوالي السنة (حزيران ١٩٤٨ ـ أيار

١٩٤٩). والمعنية بالحصار هنا هي برلين الغربية، هذا الجزء من عاصمة الرايخ التي اقتُسمت ما بين المنتصرين المحتلين الأربعة كألمانيا بكاملها. أدت عملية اقتسام برلين بالذات إلى مشكلة، أو إلى وضع شاذ على الصعيد الجغرافي السياسي. إن برلين كمدينة تقع في القسم الشرقي من ألمانيا الذي كان حصة الاتحاد السوفياتي، وبالتالي إن القسم المحتل من المدينة من قبل الحلفاء الثلاثة الآخرين يقع ضمن منطقة الاحتلال السوفياتي، وهو ما عرف ببرلين الغربية. وكما أصبح معهوداً، حصلت منذ تطبيق الاحتلال عملية إعادة بناء لألمانيا في مناطقها الأربع المحتلة. لكن أسس وأصول إعادة البناء اختلفت ما بين منطقة الاحتلال السوفياتي في الشرق، أي في ما أصبح يعرف بألمانيا الشرقية (الديمقراطية)، وما بين مناطق الاحتلال الثلاث الأخرى حيث لم يطل الوقت حتى حصل تنسيق ما بين الأميركيين والبريطانيين وبعدها مع الفرنسيين، فجُمعت المنطقتان البريطانية والأميركية ثم لحقتهما المنطقة الفرنسية. وهكذا أعيد بناء ما أصبح يعرف بألمانيا الغربية (الاتحادية). إن إعادة البناء الاقتصادي أتت سريعة في ألمانيا الغربية، ومن ضمنها طبعاً برلين الغربية التي لم يطل الوقت حتى أصبحت تشكّل عيّنة من المجتمع الغربي الرأسمالي داخل المعسكر الشرقي الاشتراكي، ولم تتأخر في أن تصبح بالتالي عنصر إزعاج للسياسة السوفياتية وللديمقراطية الشعبية في أوروبا.

كان ستالين يرى، على الأغلب، عند اقتسام ألمانيا، أن هذا الاقتسام مؤقت (كما كان من المفروض مبدئياً لكون الاحتلال مؤقتاً)، مما كان يعني، من وجهة النظر هذه، أنه يجب إعادة توحيد ألمانيا برعاية الاتحاد السوفياتي[1]. إن السوفياتيين اتّهموا بوضوح الغرب بالحؤول دون هذا التوحيد[2]. كما أن أحد كبار المسؤولين اليوغوسلافيين أكد قول ستالين لمجموعة من المسؤولين اليوغوسلافيين والبلغاريين، في خريف سنة ١٩٤٦، إن «ألمانيا بكاملها يجب أن تكون لنا، أي سوفياتية وشيوعية»[3]. بالفعل، إن السوفياتيين كانوا يأملون إعادة توحيد ألمانيا لمصلحتهم مع العلم أن هذا الأمل أخذ يضعف تدريجاً[4]. وإبّان ذلك كانوا يحاولون توحيد برلين بضمّ برلين الغربية إلى الشرقية، أي بمعنى آخر إلى عهدة حليفتهم ألمانيا الشرقية التي تحتويها جغرافياً. في بداية سنة ١٩٤٨، تمّ توحيد الأجزاء الثلاثة في ألمانيا المحتلة من الغربيين، أي الفرنسيين والبريطانيين والأميركيين، في ظل حكومة موحّدة ونظام مالي موحّد، وشملت هذه الإجراءات بالطبع برلين الغربية. لقد حصل هذا بعد الكثير من التطورات، منها المباشرة بتطبيق برنامج مارشال، وانقلاب براغ، وانسحاب السوفياتيين من المجلس المشرف على برلين (بعد فشل اللقاءات الرباعية لوزراء الدول الحليفة المعنية بالاقتسام).

لقد اعتبر البعض (من بين الباحثين خاصة) أن هذا التطور كان الحافز إلى قيام ستالين

---

(١) عن المرجع السوفياتي: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 121-123.

(٢) المرجع ذاته، ص ١١٤.

(٣) المسؤول المذكور هو دجيلاس يؤكدها في كتابه: *Conversations avec Staline*, Gallimard, Paris, 1962, نقلها عن كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit.*, *p.63.*

(٤) يقول دجيلاس نفسه إنه في سنة ١٩٤٨ كان ستالين يؤكد أمامه أن «الغربيين سيأخذون ألمانيا الغربية ونحن سنضم ألمانيا الشرقية»، عن المرجع نفسه، ص ٩٢.

بحصار برلين الغربية الذي تزامن، إلى حد بعيد، مع إنجاز الإجراءات المذكورة. واعتبر كذلك أن القصد من وراء الحصار كان قطع طرق تموين برلين الغربية من الغرب، وربما إرغامها على الانفتاح على محيطها الجغرافي المباشر (ألمانيا الشرقية). أما هدف ستالين الحقيقي فكان بالأخص سياسياً وستراتيجياً، أي إمّا إحراج الغربيين وإرغامهم على التباحث لإيجاد حل مشترك، أو بكل بساطة الانتهاء إلى ضمّ برلين الغربية إلى الشرقية عملياً بفرض أمر واقع. إن سياسة التحدي للغرب هذه أدت إلى ردّ التحدي من الغرب عن طريق إقامة الجسر الجوي الشهير لتموين برلين الغربية بكل احتياجاتها لمدة فاقت السنة، أي لمدة أطول من فترة الحصار[١]. ولا بد من الإشارة هنا إلى التفسير السوفياتي، المتأخر طبعاً، لهذه الأزمة. يكون السوفياتيون قد ردّوا على تصرفات التحدي الغربية، وخاصة في المجال المالي الذي بدأ (مع قرار توحيد العملة في الأقسام الغربية من ألمانيا) يشكل خطراً على سكان منطقة الاحتلال السوفياتي في ألمانيا (وبرلين). أما الرد السوفياتي هذا فأتى بشكل تدابير مراقبة مشدّدة على نقاط الاتصال بين برلين ومناطق الاحتلال الغربية. ويتكلم السوفياتيون في هذا النطاق، ليس عن حصار سوفياتي، بل عن حصار ذاتي نفّذه المحتلون الغربيون. لكن توجد مغالطة مهمة في هذا التفسير الذي يقول بأن السوفياتيين شدّدوا المراقبة، لكنهم أبقوا على إمكانات الاتصال بما فيها الاقتصادية مع «ألمانيا الشرقية»، وأبدوا استعدادهم لتموين برلين الغربية بما تحتاج إليه. ألا يعني هذا عملياً حصاراً من قبلهم لبرلين الغربية[٢]؟

إن الغرب، وبالأخص الأميركيين برهنوا في هذه المناسبة، وعبر الجسر الجوي الذي أمّن حاجات المليوني ألماني المحاصَرين في المدينة بكل ما يحتاجون إليه، على أنهم قادرون ومستعدون لدعم أصدقائهم وللدفاع عن الحرية عند اللزوم وبأي ثمن. وفي الوقت نفسه، أثبت الأميركيون بواسطة عمليتهم فشل الحصار تماماً، ومنذ البداية. بالفعل، فإن ستالين، وبعد حوالي الشهر على قيام الجسر الجوي، أبدى استعداداً لوقف الحصار لقاء شروط ثم، في نهاية المطاف، أوقف الحصار من دون أية شروط.

لقد فشل ستالين فشلاً ذريعاً في حصاره لبرلين الغربية. إن خليفته، أي خروتشوف، اعتبر، في ما بعد وفي إطار انتقاده لسياسة سلفه، أن ستالين اضطر للتنازل والقبول بما هو أقل مما كان قد حصل عليه في پوتسدام[٣]. إن السبب الأساسي للفشل كان، بلا شك، سوء تقدير من

---

(١) عن الحصار نفسه يمكن مراجعة كتابي: A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 422-427; et A. Grosser, *Les Occidentaux...*, *op.cit.*, pp. 107-109;

نشير إلى أن الجسر الجوي نقل إلى برلين، ما بين بداية العملية في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ ونهايتها في ٣٠ أيلول سنة ١٩٤٩، حوالي مليونين ونصف مليون طن من البضائع. نذكّر بأن الجسر استمر بضعة أشهر بعد رفع الحصار. وبخصوص بعض التفاصيل عن العملية التموينية يمكن العودة على سبيل المثال إلى كتاب: Michel Mourre: *25 Ans d'histoire universelle*, Ed. Universitaires, paris, 1971.

(٢) انظر إلى شرح لوجهة النظر السوفياتية لكل موضوع ألمانيا بما فيه موضوع أزمة برلين والحصار الذي يكتفي السوفياتيون بإشارة سريعة إليه لا تتعدى الأسطر العشرة، وهذا في كتاب:

Alexandrov..., *Histoire...*, *op. cit.*, pp. 112-135,

وبخصوص الحصار، ص ١٢٨.

(٣) راجع بهذا الخصوص مذكرات خروتشوف، **الوصية الأخيرة**، نقلاً عن الإنكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٥، ص ١١٩.

قبل ستالين للموقف الغربي وللعزم الأميركي على مساندة الأصدقاء الأوروبيين والوقوف في وجه السياسة السوفياتية، أي سوء تقدير لاستعداد الأميركيين للصدّ. في كل الأحوال، لقد ساهم الحصار، إلى حد بعيد، في توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي بين الحلفاء الغربيين، وربما هو قد ساهم أيضاً في تسريع قيام ألمانيا الغربية، ومن ثم انضمامها كدولة حليفة إلى الدول الغربية. ويعتبر حصار برلين ورد الفعل عليه، أي الجسر الجوي، تجسيداً واضحاً للصراع والحرب الباردة، ولعملية الاقتسام في أوروبا، كما للمواجهة المباشرة ما بين سياستي المدّ السوفياتية والصدّ الأميركية. ويبدو أنه كان للفشل السوفياتي أثر كبير على سياسة ستالين التي بدأت، بحسب رأي بعض الباحثين، تتحول، منذ فشل الحصار وظهور قوة وتصميم الغرب، من سياسة مجابهة إلى سياسة أكثر ليونة تقول بالبحث عن السلم بدل المواجهة[1].

ب ـ حرب كوريا:

شكّلت كوريا، عند نهاية الحرب، منطقة احتلال حيث كانت ترابط قوات سوفياتية في شمال البلاد وأميركية في جنوبها. وكان قد تقرّر إعادة التوحيد وإنهاء الاحتلال. لكن الانتخابات التي كان يفترض بها أن تؤدي إلى قيام حكومة موحدة، والتي جرت تحت إشراف لجنة دولية، لم يُعترف بها في الشمال. هكذا قامت حكومة على أساس هذه الانتخابات في الجنوب، واعتُبرت عامة لكل كوريا؛ بينما الشمال كان يتجه نحو نظام اشتراكي بإشراف سوفياتي، ولم يعترف بالحكومة. وفي بداية سنة ١٩٥٠، كانت القوات السوفياتية والأميركية قد انسحبت من كوريا، بحسب ما كان متفقاً عليه. وفي ٢٥ حزيران من تلك السنة، بدأت الأزمة، أو بالأحرى الحرب الكورية.

لقد اعتُبر ما حصل في الخامس والعشرين من حزيران في كوريا حدثاً مهماً جداً على الصعيد الدولي، وليس المحلي فقط، أو الإقليمي، وذلك على الرغم من الاختلاف والجدل الذي استمر لسنوات طويلة حول مصدر ومسبِّب الحدث. أما الحدث فيختصر بأن قوات عبرت خط العرض ٣٨° الفاصل بين «الكوريتين»، أي بين الشمال والجنوب. أعلن الشماليون، يؤيدهم السوفياتيون، أن الهجوم جنوبي المصدر. كما أعلن الجنوبيون، من جهتهم، وأكدوا أن الهجوم شمالي المصدر، وأيدهم في ذلك الأميركيون والأمم المتحدة. كل الدلائل أكدت أن الهجوم قامت به، في الواقع، قوات شمالية محضّرة ومجهّزة بشكل كاف لم تلبث أن اجتاحت قسماً مهماً من الأراضي الواقعة إلى جنوب الخط الفاصل، حتى أنها وصلت إلى مشارف العاصمة سيول. إن هذين القدرة والاستعداد يؤكدان، بحد ذاتيهما، أن العملية ليست مجرد رد على هجوم جنوبي، بل إنها هجوم تهيّأ له الشماليون طويلاً وخطّط له قبل شهور من تاريخ الحدث. وكان قد بقي الحدث وما تلاه عبارة عن أزمة داخلية، أو حرب أهلية، لولا أن بعد مرور ساعات فقط على الهجوم دوّلت القضية، وما لبثت أن تأكدت أزمة دولية بكل معنى الكلمة. وربما هي شكّلت الأزمة الوحيدة،

---

(١) انظر مثلاً إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op. cit.*, pp. 94-96, حيث يذكر المؤلف كمثل على التعديل الحاصل في موقف ستالين أن هذا الأخير هنّأ الرئيس الأميركي ترومن في خريف سنة ١٩٤٨ على فوزه في الانتخابات ضد مرشّحي «مثيري الحرب».

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي اتخذت البعد والتجسيد الدولي الواسع الذي عرفته الحرب الكورية في مطلع الخمسينات وفي أوج الحرب الباردة[١].

بالفعل، بعد ساعات فقط على بدء الهجوم، اجتمع مجلس الأمن الدولي بناء لدعوة الولايات المتحدة واللجنة الدولية التي كلّفت سابقاً بالإشراف على الوضع في كوريا. اتخذ المجلس قراراً بالطلب من الكوريين الشماليين التراجع إلى شمال الخط ٣٨°. ثم ما لبث مجلس الأمن أن اتخذ قراراً آخر في السابع والعشرين من حزيران بالطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعيين قائد للقوات الدولية في كوريا حيث كان العنصر الأساسي في هذه القوة مكوّناً من الجيش الأميركي. في الواقع، من المعروف أنه قبل أن يتخذ مجلس الأمن مجمل القرارات التنفيذية، كانت قوات أميركية مرابطة في اليابان قد أسرعت إلى كوريا. إن القوة الأميركية هذه، مدعومة بقوات أخرى، وعلى رأسها مجتمعة القائد الأميركي ماك أرثور، هي التي شكّلت القوة الدولية[٢].

لقد طُرحت بهذا الشأن عدة أسئلة مهمة مثل: كيف توصل مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ هكذا قرارات بهذه الأهمية والكمية والسرعة؟ وكيف استطاع تنفيذ هذه القرارات بهذه البساطة والسرعة؟ أو ما كان موقف الاتحاد السوفياتي من الموضوع برمّته؟ بالإمكان الإجابة على مجموعة الأسئلة هذه انطلاقاً من الاتحاد السوفياتي الذي يشير الكثير من الدلائل إلى أنه فوجيء بالحدث، وحيث كان استنتاج البعض أنه لم يكن على علم مسبق بالأمر. وأهم الدلائل التي يستند إليها هذا الرأي كون الحدث حصل أثناء غياب المندوب السوفياتي عن مجلس الأمن. إن هذا الغياب، الذي أتى في حينه تعبيراً عن الاحتجاج السوفياتي على عدم قبول الصين الشعبية مكان الصين الوطنية في الأمم المتحدة، هو الذي سمح لمجلس الأمن الدولي باتخاذ وتنفيذ كل القرارات التي اتُخذت من قِبله، وبالسرعة القصوى. وكانت في الواقع هي المرة الأولى في تاريخ هذا المجلس التي توصل فيها إلى إنجازات من هذا النوع وبهذه الكثافة وبهذا الشكل. إذن، فالرأي المذكور يعتمد على القول بأنه لو كان الاتحاد السوفياتي على علم مسبق بالهجوم (وفي الوقت نفسه لو كان الهجوم شمالياً)، لكان تواجد على الأقل في مجلس الأمن للحؤول دون اتخاذ هكذا قرارات معارضة لسياسته، وهذا عن طريق استعماله حق النقض (أو الفيتو).

في حال اعتبار أن الاتحاد السوفياتي فوجيء حقاً بالحدث نكون أمام أحد أمرين: إمّا أن يكون الهجوم الشمالي قد حصل بنتيجة تصاعد عمليات محدودة عبر الخط ٣٨° بين الجنوبيين والشماليين، فتوغّل، بالنظر إلى ميزان القوى، الشماليون في الجنوب دون أن يكون ذلك محضراً مسبقاً؛ وإمّا أن يكون الشماليون قد قاموا فعلاً بالهجوم دون علم موسكو أصلاً. إن الفرضية الأولى تبدو مستبعدة، كما ورد أعلاه. والفرضية الثانية تبدو مستهجنة، بالنظر إلى كون القوات الشمالية قامت ودرِّبت بإشراف العسكريين السوفياتيين، ومعداتها سوفياتية، ومن الصعب أن تكون قد حضّرت لهكذا هجوم واسع وكبير دون أن يتنبّه السوفياتيون للأمر، أو دون استئذانهم،

---

(١) حتى صيف سنة ١٩٩٠ وحصول أزمة الخليج، أي المسألة الكويتية، حيث أتت قرارات مجلس الأمن هذه المرة أكثر حذراً.

(٢) انظر بخصوص التفاصيل في كتاب: M. Mourre, *25 Ans...*, *op.cit.*, pp. 208 et 209.

أو على الأقل إعلامهم. لكن إذا كان السوفياتيون على علم مسبق وموافقين على الهجوم، فلماذا لم يتخذوا التدابير والإجراءات الدبلوماسية، على الأقل، الكفيلة بإنجاحه (أو بالمساعدة في ذلك)؟ في الواقع، هناك ما يسمح بالقول إن السوفياتيين لم يكونوا ينتظرون رد فعل أميركي مباشر وقوي لمواجهة عملية تحصل في هذه المنطقة بالذات، وبالتالي كان من الوارد أن تأخذ العملية الطابع الداخلي المحدود. في كل الأحوال، إن السوفياتيين لم يتدخلوا مباشرة، وبأي شكل ظاهر، في هذه الحرب بالرغم من التطورات التي حصلت، وفي مقدمتها التدخل الأميركي والدولي. يعزى الموقف السوفياتي أصلاً إلى إعلان سابق لمواقف أميركية بالنسبة للمنطقة، أي مواقف مغزاها أن الأميركيين لا يعتبرون كوريا منطقة واقعة ضمن حدود تطبيق سياسة الكونتينمنت في الشرق الأقصى. فإن الوزير الأميركي الذي يُعتبر المسؤول عن توسيع رقعة سياسة الصدّ خارج أوروبا، أي دين أتشسون (الذي حلّ في بداية سنة ١٩٤٩ مكان جورج مارشال في وزارة الخارجية)، كان قد حدّد في خطاب له، في بداية السنة، ما أسماه «المحيط الدفاعي» أو «البيئة الدفاعية»، ولم تدخل في هذا النطاق كوريا، بل بالعكس كانت من تلك المناطق التي لا ضمانة لها ضد هجوم عسكري[١]. إذن، يمكن اعتبار أن السوفياتيين اعتمدوا على مثل هذا الموقف، أو التحديد، لاعتبار كوريا خارج محيط أو نطاق الصدّ الأميركي، وبالتالي إن «حرباً أهلية» تجري داخل كوريا وتؤدي إلى توحيدها لمصلحة الشمال (أي لمصلحة الاتحاد السوفياتي وسياسة المدّ) لن تؤدي إلى مضاعفات دولية. هكذا يكون الاتحاد السوفياتي قد حثّ، أو سمح، أو وافق على الهجوم الكوري الشمالي ظناً منه أنه يبقى أمراً محدوداً.

بالطبع، إن التفسير السوفياتي يختلف تماماً عما ورد. إن السوفياتيين اعتبروا أن الهجوم كوري جنوبي حصل ضد الشمال بتحضير وتشجيع أميركيين، وأن موقف الشماليين هو رد فعل طبيعي على الاعتداء من أجل الحفاظ على أمن جمهورية كوريا الشمالية الحاصلة على دعم وحماية الاتحاد السوفياتي. ويكون بالتالي التدخل الأميركي المباشر قد أتى نتيجة لانحدار القوات الجنوبية المهاجمة. واعتبر السوفياتيون كذلك أن قرارات مجلس الأمن غير شرعية لكونها اتخذت في غياب أحد الأعضاء الدائمين، بحيث إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ضرورة اتخاذ القرارات بإجماع الأعضاء الخمسة الدائمين[٢]. هل كان الأميركيون فعلاً وراء ما حصل في كوريا من الأساس؟ إذا كان الأميركيون قد بنوا جيشاً قوياً في منطقة احتلالهم السابقة من كوريا، كما يقول السوفياتيون، وهيأوا للتعديات وشجعوا على الاستفزازات، هل يكونون قد سمحوا ببدء العملية قبل التأكد من قدرة حلفائهم، ولو في مرحلة أولى من الهجوم على الأقل، على تخطي الخط الفاصل شمالاً ولو لوقت قصير، وفي حد أدنى عدم التقهقر عن هذا الخط، إن لم يكن من «القضاء على الجمهورية الشعبية الكورية وتوسيع نظام سينغمان ري (الرئيس الكوري في الجنوب) على كامل كوريا»؟ إن هذا الأمر يسمح بالاعتقاد في أن الهجوم هو شمالي وليس جنوبياً كما يجزم السوفياتيون في تفسيرهم. وهل كانت الحرب ضرورية للأميركيين لتأزيم الوضع الدولي وبالتالي

---

(١) يشكل هذا الأمر أحد العناصر التي تكون قد أثرت على الموقف السوفياتي. نجد أهم هذه العناصر مذكوراً في كتاب: A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, t.II, pp. 14-18.

(٢) انظر إلى كتاب: Alexandrov...,*Histoire...*, *op.cit.*, pp. 244-250.

رص الصفوف في الغرب؟ إن السوفياتيين قد فسروا الأمر هكذا. لو أراد الأميركيون المزيد من التأزم، أما كانوا أخذوا برأي ماك أرثور، القائد العسكري في كوريا، أي قبلوا بتوسيع رقعة القتال في الشرق الأقصى عن طريق قصف مناطق تدريب الكوريين الشماليين وتجمع «المتطوعين» الصينيين في منشوريا؟

إن الكثير من التساؤلات ما تزال قائمة حتى اليوم بشأن الموضوع، على الرغم من التوصل إلى إنهاء الحرب دبلوماسياً وليس عسكرياً، وذلك بنتيجة مفاوضات أميركية سوفياتية انتهت في صيف سنة ١٩٥٣. ويبقى الأمر الذي لا شكّ فيه، في ما عدا التدخل العسكري الأميركي والدولي المباشر (حتى وإن كان الدولي أتى، إلى حد بعيد، تغطية للأميركي)، هو التدخل الصيني المباشر بواسطة التدريب، وبالأخص بواسطة «المتطوعين» الصينيين. ففي خريف سنة ١٩٥٠، بدأ الصينيون بهذا التدخل والدعم المباشر، إذ إنه، وبحسب قول ماو تسي تونغ نفسه، يكون «الشعب الصيني بكامله قد قرّر طوعاً التضحية بنفسه من أجل هذه المهمة المقدسة، أي مقاومة الأميركيين، ومساعدة كوريا للدفاع عن أرضها ومنازلها». بالفعل، إن هذا الدعم الصيني «الطوعي» يبدو أنه تمّ بواسطة قوات نظامية، وليس بواسطة متطوعين، وهو الذي سمح باستمرار الحرب لمدة سنتين في محيط خط العرض ٣٨°، في الوقت الذي كانت تجري فيه مباحثات على أكثر من صعيد لوقف القتال.

إذن، إن الحرب الكورية تعدّت، بدون أي شك، حدود الحرب الأهلية أو الإقليمية إلى صراع دولي بكل معنى الكلمة. فإن لم يشارك الاتحاد السوفياتي مباشرة في القتال، إن الصين دخلت الحرب علناً وإن بواسطة «متطوعين». لكن من المؤكد أن لا السوفياتيون ولا الأميركيون أرادوا تحويل هذا الصراع الدولي من محدود إلى شامل. فالسوفياتيون استطاعوا الحفاظ على المسافة الكافية دون مشاركتهم المباشرة، والأميركيون امتنعوا عن التسبب في توسيع الصراع وإخراجه من إطاره الكوري، على الأقل جغرافياً[1]. وبالرغم من اعتبار حرب كوريا التجسيد العسكري الأهم للحرب الباردة، يبقى أن الدولتين العظميين، على الرغم من التشنج والتأزم الدوليين، لم تكونا مستعدتين لتحويل الحرب الباردة دولياً إلى ساخنة، أي إلى حرب عالمية ثالثة. وفي الوقت نفسه، ارتبطت الحرب الكورية ارتباطاً وثيقاً بالحرب الباردة بين المعسكرين والدولتين العظميين. وأوضح دلالة على ذلك، إذا استثنيت بداية القتال، استمرار الحرب على نار هادئة حول الخط الفاصل لمدة سنتين، في الوقت الذي كانت تدور فيه مباحثات، وإن متقطعة، بين السوفياتيين والأميركيين، ثم انتهاء الحرب لوصول الأميركيين والسوفياتيين إلى تفاهم في هذا اشأن. إن هذا التفاهم تمّ في ظلّ تطوّر مهم ظهر في الأجواء الدولية، في بداية صيّف سنة ١٩٥٣، عقب موت ستالين. ويشار في هذا السياق إلى أن المفاوضات الأميركية السوفياتية بشأن الحرب الكورية تأثرت مباشرة، ما بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٥٣، بجو العلاقات العام بين الدولتين.

وأخيراً، لا بدّ من القول إن حرب كوريا كانت أحد إفرازات الصراع الدولي والحرب

---

(١) إن هذه الحرب كانت بالنسبة للدولتين العظميين ذات هدف سياسي لا عسكري، كما يفسرها ريمون آرون في كتابه: *Paix et guerre..., op.cit.*, pp. 40-42.

الباردة، في الوقت الذي أثرت بدورها على مجرى العلاقات الدولية تأزيماً للأجواء عامة. يمكن وصفها بأنها كانت عبارة عن التلاحم ما بين المدّ والصدّ في نقطة معينة من العالم. في كل الأحوال، إن هذه الحرب ساهمت بالأخص في تأكد الأميركيين من حاجتهم إلى تدعيم قواتهم العسكرية التقليدية[1]، كما ساهمت في نشأة منظمة حلف شمال الأطلسي وفي إنهاء عملية بناء الدولة الألمانية الغربية وإدخالها في هذه المنظمة. ولقد ساهمت أيضاً وبالأخص في التأكيد على أن سياسة الصدّ أوسع مما كان ظاهراً، وربما أنها هي التي أثبتت أن هذه السياسة أضحت عالمية. ويُذكر هنا أن كثيرين من بين السياسيين والباحثين ذهبوا إلى حدّ القول بأن مصيري الحربين الكورية والباردة ارتبطا إلى حد بعيد، بحيث إن انتهاء الأولى تم عن طريق الوصول إلى تفاهم في مباحثات بين الدولتين العظميين بعيد موت ستالين، وأن ذلك كان أحد أهم بوادر الانفراج والانفتاح بين الاثنين. في هذه الحال اعتُبرت نهاية حرب كوريا نهاية مرحلة التشنج وبداية مرحلة تحسّن وارتياح، ربما أمكن وصفها مع الصحافي المؤرخ الفرنسي أندريه فونتين ببداية فترة «ذوبان الجليد».

ج ـ أزمات أخرى:

ربما أمكن التوقف ولو قليلاً عند بعض الأزمات التي لها موقعها في ظل الحرب الباردة، لكنه يبقى مستحيلاً في نطاق هذه الدراسة التوقف عند كل الأزمات لكثرتها وتزامنها. إنما لا مفرّ من التوقف عند أزمة فورموزا في الشرق الأقصى لأبعادها الإقليمية والدولية على السواء، وعند بعض وجوه التأزم الشرق أوسطي، كما عند بعض حروب الاستقلال الآسيوية والأفريقية.

١ ـ **أزمة مضيق فورموزا**: لقد نشأت هذه الأزمة عن انقسام الصين إلى دولتين وعدم الاعتراف الدولي بدولة الصين الشعبية بنتيجة معارضة الغرب، وبالأخص الأميركيين، لهذا الاعتراف لسنوات طويلة[2]. ففي سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٨، حصلت، ولمدة شهور في كل مرة، عملية قصف بين الصينيين الشيوعيين والوطنيين عبر مضيق فورموزا الفاصل بين الصين الشعبية والوطنية أو تايوان. في الحالتين، أو المرتين، كانت الصين الشعبية، المطالبة باستعادة فورموزا والمعلِنة عن أنها تنوي استعادتها بالقوة، هي البادئة بالقصف، وهي التي توقف القصف بدون أسباب مباشرة كافية وواضحة للأمرين، أي البدء والتوقف. فمن جهة، يبدو أن الصين الشعبية أرادت بعد موت ستالين إظهار تحررها من موسكو أو إحراج هذه الأخيرة دولياً. إن بكين كانت تعتمد مبدئياً على دعم موسكو لها في خطوتها تجاه تايوان لعدم قدرة موسكو على التخلي عن دولة اشتراكية شقيقة وجدت في حرب ضد دولة رأسمالية، أو مع الرأسمالية الدولية مجسدة بالولايات المتحدة الأميركية الداعمة للصين الوطنية. أما الاتحاد السوفياتي من جهته، فلقد اتخذ عامة موقفاً واضحاً إلى جانب الصين مهدِّداً، كما في صيف سنة ١٩٥٨، بالمثل في حال استعمال أسلحة نووية ضد بكين، أو ضاغطاً ومتهرِّباً، كما في الخريف، بإعلانه، عبر وكالة تاس، عدم التدخل في حال

(١) مثل رفع عدد الجيش الأميركي إلى خمسة ملايين ورفع عدد القوات الأميركية المرابطة في أوروبا.
(٢) استمرت الصين الوطنية بنتيجة هذه المعارضة تمثل دولياً الصين وذلك حتى مطلع السبعينات وتحسن العلاقات الأميركية الصينية الشعبية.

عدم وقف قصف فورموزا التي حدّدت موعداً لذلك وأعلنت عن نيتها في قصف شواطىء الصين الشعبية في حال عدم توقف بكين عن قصف الجزر. ومن جهة أخرى، يبدو أن الصين الشعبية أرادت، في الوقت عينه، إرغام الولايات المتحدة على الاعتراف بها من خلال قبول هذه الأخيرة بمفاوضات لإنهاء الأزمة. لكن الولايات المتحدة لم تنجرّ إلى هذا الأمر بل ردت على الموقف الصيني بتوقيع معاهدة دفاع متبادل مع فورموزا[١]. ولقد قالت هذه المعاهدة بإقامة قوات أميركية في فورموزا وبعض الجزر التابعة لها. وفي الوقت نفسه، عمدت الولايات المتحدة، وبالمقابل، إلى جرّ بكين إلى موقف يسمح بالكلام عن دولتين صينيتين. لكن بكين، بدورها، تفادت الانزلاق في هذا الاتجاه عندما رفضت، في بداية سنة ١٩٥٥، تدخّل الأمم المتحدة بناء لطلب أميركي، معلنة بالمقابل عن استعدادها للتفاوض مع الأميركيين بشأن فورموزا[٢]. ولا بدّ من الإشارة إلى كون الصين أجابت على المباحثات الأميركية السوڤياتية لحل الأزمة، في ربيع سنة ١٩٥٥، بأن أعلنت من جانبها، وبدون سبب ظاهر، وقف النار. وكذلك حصل في خريف سنة ١٩٥٨. يؤدي هذا إلى الاستنتاج الذي وصل إليه كثيرون، وهو إرادة بكين في إظهار استقلاليتها عن موسكو التي تحول دون قدرة الاتحاد السوڤياتي على التكلم باسم بكين والتفاوض عنها.

بالرغم من هذه الاستقلالية الصينية، أو على الأقل الإرادة في تأكيدها، وبالرغم من موقف الصين المعلن، في أواسط الخمسينات، عن معارضتها للاستعمار أياً كان مصدره، وبالأخص إن كان هذا المصدر سوڤياتياً، يبقى أن وجود الولايات المتحدة كعنصر حاسم في هذه الأزمة، في مرحلتيها، جعل منها أزمة دولية، وليس إقليمية، أو مجرد داخلية كما أرادت بكين إظهارها. ودلّت كذلك هذه الأزمة على امتداد سياستي المدّ الشيوعية متجسدة مباشرة هنا بالصين الشعبية، والصدّ الرأسمالية متجسدة بالصين الوطنية، وبالأخص بالوجود والدعم المباشرين الأميركيين[٣].

٢ ـ **الأزمات الشرق أوسطية**: ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى بدأت الأزمات تتوالى، وتتزامن حتى، في الشرق الأوسط عامة، من الأزمة الإيرانية بمحطتيها الأساسيتين، إلى الأزمة الفلسطينية، ثم اللبنانية والعراقية والسورية والأردنية، بالإضافة إلى أزمة السويس. إن هذه الأزمات، على اختلاف أشكالها، ارتبطت بصورة وثيقة بالوضع الدولي العام إن من حيث تأثير هذا الوضع ودوره في نشوء وتطور هذه الأزمات، أو من حيث مساهمة هذه الأخيرة، أو بعضها على الأقل، في زيادة التأزم العام.

صحيح أن هذه الأزمات تهم أي باحث في المنطقة مبدئياً أكثر من أية أزمة أخرى في العالم، بالنظر إلى معاناته أو اطلاعه أو مجرد اهتمامه الاجتماعي والسياسي بها، إلا أنه لن يأتي التوقف عندها هنا أكثر مما لو كانت قد حصلت في أي منطقة أخرى من العالم حفاظاً على بعض التوازن

---

(١) وقّعت المعاهدة بين جون فوستر دالس وزير الخارجية الأميركي وتشان كاي تشك الرئيس الصيني الوطني في ٢ كانون الأول من سنة ١٩٥٤.

(٢) في تصريح لشو إن لاي أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ للحركة الأفرو ـ آسيوية.

(٣) يمكن الحصول على المزيد من الإيضاحات والتفاصيل عن هذه الأزمة المتكرّرة في كتاب:

A. Fontaine, *Histoire...,op.cit* t.II, pp. 129-136 et 339-344.

في الدراسة التي هي عامة وليس إقليمية. هذا مع الإشارة إلى وجود العديد من الدراسات المختصة المحلية والأجنبية التي تغطي هذه الأزمات وافية إياها حقها.

بالفعل إن أزمتين شرق أوسطيتين كانتا من بين أولى الأزمات التي ساهمت بوضوح في تجسيد الصراع الدولي المعاصر والحرب الباردة في العالم.

الأزمة الأولى هي تلك التي نشأت في إيران ومصدرها وأبعادها دولية بكل معنى الكلمة. ففي أوائل سنة ١٩٤٦، كان الاحتجاج على التصرف السوڤياتي، كما ورد سابقاً، في إيران حيث ما لبثت سياسة المدّ أن واجهت الصدّ الغربي عبر بريطانيا التي كان لها وجود وتأثير قويان وتقليديان في إيران. وكانت الولايات المتحدة، من جهتها، تدعم معارضي النفوذ السوڤياتي. هكذا تمكّنت سياسة الصدّ من وقف المدّ السوڤياتي في سنة ١٩٤٧، لكن مؤقتاً. إذ إن التقارب الإيراني الأميركي الذي تلا هذه الأزمة، لم يلبث أن حث السوڤياتيين على الرد، من جهتهم، بمحاولة استقطاب هذه الدولة المحادّة التي بإمكانها تشكيل جزء مهم من حزام أمني للاتحاد السوڤياتي نفسه، وباباً إلى الشرق الأوسط عامة وبتروله خاصة، وحرمان الأخصام الدوليين من مصدرهم الأساسي للطاقة ومن منطقة نفوذ ذات أهمية خاصة. هكذا بدأت، منذ سنة ١٩٤٩، حوادث الحدود في شمال إيران، وما لبث أن قتل (في أوائل سنة ١٩٥١) رئيس الحكومة الإيرانية المعروف بموالاته للأميركيين (رازمارا)، ليحل مكانه مصدّق وهو قريب من موسكو. فبدأت مع مصدّق عمليات تأميم، ثم كان اضطرار الشاه إلى التنازل عن الحكم والهرب إلى الخارج بنتيجة ضغط الموالين للاتحاد السوڤياتي. لقد أخافت هذه التطورات الأميركيين الذين طبّقوا، مرة أخرى، سياسة الصدّ (وربما أمكن القول هنا سياسة الدحر) التي نجحت في سنة ١٩٥٣ في إسقاط مصدّق وسياسته القريبة من الاتحاد السوڤياتي والتي كادت أن تجعل من إيران دولة جديدة تدور في فلك موسكو. إذن الأزمة هنا، بحلقتيها، إنما أتت دولية تماماً ومن ضمن التنافس ثم الحرب الباردة بكل أبعادها وتطوراتها وانعكاساتها[١].

والأزمة الأخرى هي تلك التي نشأت مع استيطان اليهود في فلسطين وطرح موضوع حقهم في وطن قومي لهم فيها دولياً. إن الرفض العربي لليهود ودولتهم في فلسطين، جعل، من جهة، مستحيلاً أمر اعتماد اليهود كجسر للعبور إلى الشعوب العربية، أي لعبور الاشتراكية والنفوذ السوڤياتي معها. كما أن اليهود أنفسهم سرعان ما برهنوا على أنهم لم يكونوا ينوون الاعتماد على الاتحاد السوڤياتي الذي كان يطبق على حرية إخوانهم عنده، وبالأخص لأنه لم يكن قادراً على تمويل مشروع دولتهم الناشئة[٢]. هكذا، سرعان ما توزّع المدّ والصدّ الدوليان الأدوار في المنطقة، بحيث ما لبث أن أخذ الاتحاد السوڤياتي يحاول التقرّب من الدول العربية التي كانت قد أقامت

---

(١) أنظر إلى تفسير خاص لهذه الأزمة أو بالأحرى لانتقاد للسياسة الأميركية فيها، في كتاب:
Cl.Julien, *L'Empire...*, *op.cit.*, pp. 313-326.

(٢) أنظر إلى كتاب: H. Carrère d'Encausse, *La Politique...*, *op.cit.*, *pp. 13-15*;
ونجد تفسيراً للموقف الأميركي بالمقابل في مقالة محمد السعيد إدريس، «الرؤية الأميركية لإسرائيل»، في الملف الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان: **السياسة الأميركية والعرب**، بيروت، ١٩٨٥.

معه علاقات دبلوماسية منذ فترة قصيرة. بينما أخذت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل، في الوقتَ الذي كانت تحاول فيه الحفاظ على صداقتها ونفوذها في معظم الشرق الأوسط الذي ورثته بالأخص عن حليفتها بريطانيا المنحسرة النفوذ دولياً. وطيلة سنوات، حاول الأميركيون جعل المنطقة صعبة المنال بالنسبة للمدّ السوفياتي والاشتراكي، عبر ازدواجية سياسية واضحة، أي بدعم الخصمين الإقليميين في آن واحد، الأمر الذي لم يكن مؤهلاً لأن يستمر. وفي الوقت نفسه، عمل الاتحاد السوفياتي على تنظيف سجله تجاه العرب، الأمر الذي ساهم في فتح المجال أمامه. هكذا أتت أواسط الخمسينات، وبالأخص أزمة السويس، لتؤكد ضعف السياسة الأميركية المتّبعة ولتفتح الباب أمام المدّ السوفياتي للحصول على رأس جسر أساسي إلى الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه، أمام تزايد الصراع المزدوج، أي الإقليمي والدولي في المنطقة وتعدّد الأزمات.

أمّا أزمة السويس، بحد ذاتها، فشكّلت أحد وجوه التشنج التقليدي في العلاقات ما بين الدول الكبرى كما بين دول المنطقة، وإحدى حلقات الأزمة الإقليمية الحديثة والأساسية، ونقطة انطلاق للاستقطاب الثنائي العملي للمنطقة. فإن عدم تمويل المشروع المصري الحيوي (بناء السد العالي)، لا دولياً ولا غربياً ولا سوفياتياً، بالرغم من الوعود، أدى مباشرة إلى نشوء الأزمة، أي إلى تأميم قناة السويس ورد الفعل الأوروبي عليه الذي توافق مع موقف إسرائيل في مواجهة مصر، وبشكل أوسع من السابق، خاصة وأن مصر بدأت بالتسلح من جهتها. صحيح أن قطبي المدّ والصدّ توافقا مرة أخرى، عندما عملا جدياً على وقف القتال آخذين جانب مصر على اعتبارها المعتدى عليها، إلاّ أن الفريقين لم يحصدا نتائج متوازية من هذه الأزمة ومن هذا التجانس العابر في المواقف. إن الاتحاد السوفياتي سجل تقدماً حقيقياً بدخوله للمرة الأولى كمساهم مباشر وفعّال في حل أزمة إقليمية ودولية في آن واحد. كما أنه خرج من هذه الأزمة متأكداً من صداقة مصر التي أخذت بعدها تعتمد، بشكل خاص، ولسنوات طويلة، على صداقة الاتحاد السوفياتي. أما تفسير الخيار المصري هنا، فهو ربما يكون في رفض مصر التعامل مع الغرب بعد كل ما بدر منه، والولايات المتحدة هي من هذا الغرب[1]، ويجب بالتالي التعامل معها على هذا الأساس. ويضاف إلى هذا كون الاتحاد السوفياتي كان يظهر كل استعداد للدعم المادي والمعنوي. هكذا لم ينجح الصدّ الأميركي، عبر مشروع أيزنهاور، في الحفاظ على المنطقة بعيدة عن النفوذ السوفياتي، كما لم ينجح فعلياً حلف بغداد في ذلك.

وما لبثت أزمات متفرقة أن نشأت في عدد من دول المنطقة، كما في سوريا، أو الأردن، أو لبنان، والعراق. إن هذه الأزمات تعود إلى أصل واحد، وهو عملية التجاذب والإقتسام الدوليين في المنطقة مع بداية التمحور إقليمياً بين الشرق والغرب، إضافة إلى جذورها وظروفها المحلية الذاتية. وكانت نتيجة هذه الأزمات لمصلحة المدّ السوفياتي، وإن بشكل محدود وغير مباشر، أو حتى في بعضه مؤقت، كما كانت الحال مع فشل توسيع حلف بغداد، أو بالأحرى مع انسحاب العراق نفسه سريعاً من هذا الحلف بعد الثورة.

---

(١) بالرغم من أن الموقف الأميركي كان حاسماً في إنهاء الأزمة عن طريق الضغط الأميركي خاصة اقتصادياً على كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، انظر إلى كتاب: Cl.Julien, *L'empire...*, *op.cit.*, pp. 239-241.

إذن تكون الأزمات المحلية أو الإقليمية والدولية قد ساهمت كثيراً في خلق جو متأزم ما زال مستمراً في المنطقة منذ الأربعينات دون انقطاع فاتحاً أبواب المنطقة للتفاعلات المختلفة بين مؤثر ومتأثر. وتكون بالتالي الحرب الباردة قد غطت بجليدها المنطقة وتركت تيار الكهربة محوّماً في أجوائها، مع تحوّل من وقت إلى آخر إلى حرب ساخنة.

٣ - الأزمات الاستقلالية: لقد هيمنت هذه الأزمات طيلة فترة الحرب الباردة في أفريقيا وقسم مهم من آسيا. إن هذه الأزمات كانت نتيجة مباشرة لتحرك الشعوب المستعمَرة بنشاط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال عن المستعمِر الأوروبي الذي حكمها أحياناً مئات السنين، وأحياناً أخرى عشرات السنين فقط. إن فورة التحرر هذه انطلقت مع نهاية الحرب من آسيا، أي من الهند الصينية الفرنسية ومن الهند البريطانية، وصولاً إلى أفريقيا في شمالها ثم في عمقها الأسود، وإلى معظم المستعمرات في العالم. إن هذه الفورة كانت نتيجة ظروف وتأثيرات الحرب وانعكاساتها بلا شك. كانت بعض الشعوب، إن في آسيا أو في أفريقيا، تطالب بإصلاح وضعها وبتحرّرها أحياناً منذ وقت طويل (الهنود منذ القرن التاسع عشر مثلاً). لكن هذا التحرك عرف نشاطاً وشمولية لم تعهدهما مرحلة ما قبل الحرب[1].

إن الشعوب المستعمَرة التي عانت من الحرب، إن على أراضيها أو من خلال مجنّديها، والتي مارست تلقائياً في معظم الأحيان الاستقلال في ظل انشغال المستعمِر بشؤون الحرب، أو في ظل ضعفه أو غيابه العملي، أصبحت أشدّ عزماً وأكثر قدرة على العمل من أجل حريتها واستقلالها. إن ظروف ما بعد الحرب ساعدت، من جهتها، في تشجيع هذا التحرك، خاصة على صعيد الدولتين العظميين اللتين كانتا تعلنان بوضوح معارضتهما للاستعمار الأوروبي وتأييدهما لحرية الشعوب قولاً وموقفاً، وأحياناً فعلاً. في هذا الوقت، كانت الدول المستعمِرة الأوروبية قد أصبحت في وضع الضعيف. فهي بحاجة للحفاظ على مستعمراتها، لكنها لم تعد قادرة على الاحتفاظ بها، لا بالإقناع، ولا بفرض تلك الهيبة التي زالت عن الرجل الأبيض، ولا بالقوة. هكذا، ما لبثت أن تأزمت الأوضاع هنا وهناك مع المطالبة بالاستقلال من جهة، ومحاولة تمييع المطالب أحياناً من قبل الجانب الآخر بإصلاحات غير كافية، أو مع محاولة قمع الحركة بالقوة واستعادة نفوذ متدهور. تُذكر على سبيل المثال أزمتان دامتا طويلاً متحوّلتين إلى حرب حقيقية، اتخذتا أبعاداً دولية، وهما أزمتا الهند الصينية والجزائر.

إن هاتين الأزمتين، أو بالأحرى الحربين، دخلتا باب الحرب الباردة كونهما تعدّتا، على الرغم من كل المحاولات، إطار الصراع الداخلي الخاص بالمستعمِر والمستعمَر لتتشابكا، وإن

(١) نجد عرضاً شاملاً للحركات التحررية وردود الفعل عليها والإنجازات المحقّقة والأهداف الموضوعة في كتاب:
Henri Grimal, *La décolonisation, 1919-1963,* Colin, Paris, 1965 (3ème éd);

ونجد قراءة خاصة للظاهرة والأحداث تعتمد على أيديولوجية معينة في كتاب:
Guy de Bosschère, *Perspectives de la décolonisation,* Albin Michel, Paris, 1969;

ونجد كذلك تفسيراً من نوع آخر للظاهرة وتطوراتها وهو تفسير نظري جيوسياسي في كتاب: جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ١٩٨٣.

بصورة غير مباشرة أحياناً، بالوضع الدولي العام. فإن قضية الهند الصينية دوِّلت، على الأقل من حيث إنهاؤها، في مؤتمر دولي في جنيف، باتفاقية دولية بكل معنى الكلمة شاركت فيها الدولتان العظميان (وإن ليس بالصفة ذاتها، أو بالمستوى نفسه). وكان هذا الحل مدخلاً إلى اتخاذ الأزمة وجهاً جديداً، أي الوجه الذي أراد الفرنسيون أساساً إضفاءه على صراعهم هناك، دون التوصل إلى إقناع حتى حلفائهم وأصدقائهم بهكذا طابع لحربهم في الهند الصينية. إن هذا الوجه هو الصراع ما بين الشيوعية والرأسمالية، وهو الذي أخذته الأزمة في حلقتها الثانية، أي حرب ڤيتنام في ما بعد. أما الحالة الثانية، فاختيرت هنا أولاً لكونها حصلت في أفريقيا، وثانياً لأنها أخذت بعداً دولياً بالرغم من كون التدويل لم يتم فعلاً لا دبلوماسياً ولا سياسياً. لكن الأزمة والحرب أخذتا هنا طابع الصراع ما بين الشرق والغرب التقليديين من خلال الموقف العربي (مصر) المؤيد للحركة التحررية الجزائرية. كما أخذتا طابع الصراع بين الشرق والغرب، بالمعنى المعاصر، من خلال ميل العرب المؤيدين للحركة الجزائرية والحركة نفسها إلى الاتحاد السوڤياتي واعتمادهما على دعمه المعنوي والمادي.

في الواقع، إن فترة العشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت مليئة بالأزمات الاستقلالية التي تحوّل بعضها (كما في الحالتين المذكورتين أعلاه) إلى حروب ساخنة، بكل معنى الكلمة، مع أبعاد دولية واضحة: أولاً، من خلال الموقف السوڤياتي والاشتراكي العام المؤيد، وإن معنوياً فقط أحياناً كثيرة؛ وثانياً، من خلال اعتبار الولايات المتحدة شريكة في الجرم مع أصدقائها وحلفائها الأوروبيين المستعمِرين، بالرغم من ازدواجية سياستها في هذا المجال. بالنظر إلى هذا الترابط، شكلت الأزمات التحررية أو الاستقلالية بعضاً من تجسيدات الصراع الدولي العام. وإذا وُضعت قضية تحرّر الشعوب في صلب السياسة الاشتراكية المعلنة تبدو هنا أحد أبوابها الأفصح لأنها شكّلت مدخلاً رئيساً إلى إضعاف الرأسمالية الدولية عن طريق إسقاط الإمبريالية، وهي الطور الأهم فيها بحسب التفسير اللينيني[1]. وفي الوقت عينه، كانت الدول المستعمِرة، وبالأخص فرنسا، تناضل من أجل الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية لتدعيم موقعها دولياً، مع اعتبارها في كل الأحوال، وبالرغم من ضعفها، تحتل موقعاً رئيساً في وجه المدّ الاشتراكي والسوڤياتي. في كل الأحوال، إن هذه الأزمات انتهت إلى قيام العديد من الدول الحديثة التي غذّت صفوف الدول «السيدة» في المحافل الدولية. وفي الوقت نفسه، أفسحت مجالاً واسعاً للاستقطاب والتمحور الدوليين، ولسياستي المدّ والصدّ اللتين وسّعتا نشاطهما بنتيجة نشوء هذه المساحات السياسية والاقتصادية التي كانت بحاجة إلى الخبرة والتقنية، كما إلى الدعم المادي والمعنوي في آن واحد. وفي الوقت نفسه الذي أخذت فيه هذه الدول الحديثة تعي الأمر وتحاول عدم الانحياز، كانت مضطرة للاعتماد على المساعدات الخارجية، وبالتالي معرّضة لخسارة نسبة مهمة من الاستقلال الذي ناضلت من أجله ومن السيادة المعلنة.

٤ ـ التأزم في القارة الأميركية: في الواقع إن أحداثاً وأزمات، أو بوادر أزمات مهمة

(١) يمكن العودة من أجل المزيد من الوضوح بشأن النظرية اللينينية المذكورة إلى كتاب لينين نفسه:
Lénine, *L'Impérialisme, Stade suprême du capitalisme*, Progrès, Moscou et Sociales, Paris, 1979.

حصلت في بعض دول هذه القارة، وبالتحديد في أميركا اللاتينية. معظم هذه الأزمات حلّت بنتيجة التأثير، وإن المحدود، للشيوعية وأفكارها. لقد صنّفها الأميركيون في باب سياسة المدّ الشيوعية السوفياتية، وإن بصورة غير مباشرة، واعتمدوا بالتالي تجاهها سياسة الصدّ. ويشار هنا إلى أن النفوذ الأميركي كان واسعاً في أميركا اللاتينية عامة. وبالتالي بدا التدخل الأميركي في الحالات التي ظهرت لواشنطن تحمل خطر الشيوعية وكأنه طبيعي، على الأقل بالنسبة للأميركيين أنفسهم.

ربما تكون أزمة غواتمالا، في مطلع الخمسينات، المثل الأكثر تعبيراً عن دخول أميركا اللاتينية مجال الحرب الباردة، وإن بصورة غير مباشرة في هذه الحقبة. ففي غواتيمالا، حيث قامت حكومة جديدة، في سنة ١٩٥٢، وحاولت تطبيق إصلاح زراعي، تعرضت لمصالح أميركية في الوقت الذي كانت المخاوف من الشيوعية ما تزال على أشدها في الولايات المتحدة عبر الحملة الشهيرة ضد الشيوعية (المكّارثية). وسرعان ما تنبهت واشنطن لأمر غواتيمالا وفسرته على أنه ناتج عن تأثير شيوعي أكيد، فبدأت حملة أميركية ضد الحكومة الغواتمالية. وكانت من وجوه هذه الحملة عملية لقلب الحكم بعد أن استغل اليساريون المظاهرات المحلية المؤيدة للحكومة لاستنكار السياسة الأميركية في العالم. إن قلب الحكم تقرّر بنتيجة إقتناع أميركي بأن غواتيمالا كانت مهيأة لأن تتحول بسرعة إلى الشيوعية (خلال ستة أشهر، بحسب تقرير السفير الأميركي الخبير في محاربة الشيوعية)(١). في مواجهة التحرك الأميركي، استعانت الحكومة الغواتيمالية بدول أوروبية شرقية فأرسلت لها مساعدات، وخاصة أسلحة، مما ساهم في تأكيد المخاوف الأميركية. هكذا جنّدت واشنطن دولاً مجاورة لغواتمالا (هوندوراس ونيكاراغوا) ومعارضين غواتماليين لاجئين خارج بلادهم. فقضى، في صيف سنة ١٩٥٤، هجوم للاجئين، مدعوماً من قبل الأميركيين، على حكومة آربنز. لكن دخول الاتحاد السوفياتي مباشرة على الخط في هذه الأزمة لم يكن وارداً آنذاك، لأن أميركا لم تكن تقع في مجال اهتماماته أو قدراته.

*

وإلى جانب الأزمات التي أخذت أشكالاً قومية أو إقليمية أو محلية داخلية في عدد من مناطق العالم، لا بدّ من التذكير بأن جو التأزم والتشنج تجسّد بشكل مكثّف في إطار منظمة الأمم المتحدة الحديثة العهد. بالفعل، إن بوادر الحرب الباردة (أو بعضها على الأقل) انطلقت من اجتماعات المنظمة الأولى. تُذكر بالأخص المشاكل التي اعترضت الخطوات الأولى التأسيسية أو التنظيمية، بدءاً من المؤتمر الأول في مطلع سنة ١٩٤٦. ومن هذه المشاكل أو القضايا، تُذكر اثنتان أزّمتا بشكل خاص أجواء المنظمة، وهما تعتبران، بدون أي شك، تجسيدين للتشنج الكبير. لقد بدأت هاتان الأزمتان قبل «إعلان» الحرب الباردة، أي قبل سنة ١٩٤٧. وهما: أزمة القوة الذرّية التي لم تجد حلاً بالرغم من الجهود المبذولة، وأزمة العضوية التي انتظرت سنة ١٩٥٥ حتى وجد لها حل وسط(٢).

---

(١) إن السفير المقصود هو John Peurifoy الذي سبق أن أشرف على مواجهة المحاولة الشيوعية في اليونان وساهم في إحباطها.

(٢) نشير إلى أنه في سنة ١٩٤٦ اعترض الاتحاد السوفياتي على موضوع عضوية بعض الدول مطالباً بدراسة كل =

في نهاية هذا العرض المقتضب للأزمات الكبيرة أو الأساسية التي جسدت بشكل أو بآخر، مباشرة أو مواربة، الحرب الباردة في العالم، يمكن القول إن عهد الشمولية العالمية الذي بدأ وتأكد مع الحربين العالميتين الساختتين، أصبح أعمق وأوسع مع الحرب الباردة. إن التأزم والصراع شملا مختلف القارات والشعوب من خلال الأفكار والمواقف والأزمات والحروب المحلية والإقليمية. لقد ساعد التطور العلمي والتقني في تصاعد واتساع هذه الشمولية، وفي الترابط في مختلف النشاطات البشرية الداخلية والدولية، وفي العلاقات بين المجموعات والمنظمات والدول. إن هذا التطور الكثيف والسريع ساهم كثيراً في عملية تقريب المسافات وتقصير الزمن، وفي تكثيف العلاقات وتنوّع مجالاتها، كما في تعميق التفاعلات وتفعيل المؤثرات المختلفة من أصيلة ودخيلة. هكذا أتت فترة الحرب الباردة، ومن كل هذه النواحي، فترة غليان حقيقية تغلّفها برودة العلاقات بين الفريقين الدوليين الأساسيين، وينشّطها التشنج القائم، وتشملها تلك الأجواء المكهربة.

القسم الثاني
التعايش السلمي: ظاهرات ومواقع

دلّت التصريحات والمواقف التي سجّلتها الخمسينات، بعد موت ستالين، على أن هناك إمكانية حصول تطوّر إيجابي ملموس في العلاقات الدولية، وخاصة على صعيد الدولتين العظميين. حصل ذلك في إطار النظام الثنائي الذي ثبّت أقدامه على الساحة الدولية، في ظل الحرب الباردة وعملية الانقسام والاقتسام. سبق وعولجت على مستوى المفهوم النظرتان، السوفياتية والأميركية، إلى التعايش السلمي، كما سبقت الإشارة إلى أن اقتناع وتعامل الفريقين مع هذا المفهوم هما في أساس اعتبار هذا المفهوم عملياً وواقعياً وفعلياً. إن ظواهر حسن النية من هنا وهناك غير كافية، وكان لا بدّ من دعمها بمواقف حسّية وتنفيذ على الأرض. إن التطبيق بدأ يظهر بوضوح، مع بداية الستينات، في ظل ما أصبح يسمّى بتوازن القوى وخطر الحرب النووية، أو بداية عهد الرعب النووي المتبادل.

إن البوادر الواضحة في المواقف كانت عبر خطاب خروتشوف السرّي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، في شباط سنة ١٩٥٦، ثم عبر الاتصالات المباشرة التي انتهت إلى زيارة خروتشوف إلى الولايات المتحدة، في خريف سنة ١٩٥٩. مثل هذه البوادر عنت أن التأزم لم يعد وحده السيد المطلق على الساحة، بل أنه قد دخل إلى جانبه نوع من العلاقات المرنة والمنفتحة عرِّفت بأنها علاقات تعايش سلمي. إن الأميركيين بدوا، في أواخر الخمسينات، مقتنعين بمفهوم التايش السلمي وإن على طريقتهم هم، وتصرفوا مع بداية الستينات على أساسه على وجه العموم. إن هذا الاقتناع وهذا التصرف هما بلا شك اللذان يسمحان بالكلام عن تجاوب أميركي

= طلب على حدة. في سنة ١٩٤٧انقلبت المواقف بحيث طالب الأميركيون بذلك لكون معظم الطلبات عائدة إلى دول من أوروبا الشرقية. وكانت النتيجة أن قُبل عدد قليل جداً من الدول في السنوات الأولى.

مع المفهوم السوفياتي الأصل، كما عن تعامل واقعي في ظل هذا المفهوم، أو على الأقل انطلاقاً منه.

لقد تجسد التعايش السلمي، أو ما اتُّفق على اعتباره كذلك، عملياً في تاريخ هذه الحقبة القصيرة من التطورات الدولية بعدد من الظاهرات. إن هذه الظاهرات أتت تجمع بين التأزم والتفاهم والتعاون. فكان تثبيت المواقف من خلال التأزم والتفاهم معاً، وكانت إتّفاقات أُبرمت بين الفريقين تؤكد هذا التفاهم وتقضي بالتعاون، وكان إنفراج تخطى الثنائية التقليدية، وإن ضمن حدود، ليحتّم التعاون، على الأقل في مجالات معينة وحيوية. وكانت أهم هذه الظاهرات قضيتلن وبعض اتفاقيات ثنائية، خاصة على مستوى الدولتين العظميين، وبعض الانفراج العام في الأجواء الدولية على الرغم من الأزمات المحصورة والمحدودة في أنحاء متفرقة من العالم.

إن القضيتين المتعارف عليهما كتجسيد واضح لبدء العمل بالتعايش السلمي هما عبارة عن أزمتين دوليتين كبيرتين، إنهما قضية جدار برلين وقضية صواريخ وحصار كوبا. أما الاتفاقيات فلقد اهتمت خاصة ببعض المواضيع المنبثقة عن الرعب النووي المتزايد، وضرورة الوقاية من الحرب، والحفاظ على الأمن انطلاقاً من الاعتراف المتبادل بعدم حتمية الحرب بين الرأسمالية والاشتراكية، أو بين الغرب والشرق، وبالأخص بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. هكذا حاولت الاتفاقيات التركيز على موضوع الحد من التسلح ومن انتشار الأسلحة النووية وما لبث أن اهتمت بالتعاون.

هكذا، إن قضيتي برلين وكوبا تميّزتا عن غيرهما من الحالات والقضايا بالموقع، أو بالترابط مع قضايا أو أوضاع معينة متشابكة. لذلك هما اختيرتا كحالتين تقليديتين تعبّران عن انطلاقة التعايش السلمي لكون كل منهما جسّدت إقليمياً وضعاً خاصاً، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق والمباشر بالدولتين العظميين، جذوراً وتطورات وحلولاً. ويمكن إضافة قضية ثالثة أكثر حداثة، دلّ التعامل معها على وعي دولي للمسؤولية السلمية أكثر من أي وقت سابق. إنها قضية أفغانستان التي استمرت سنوات طويلة ببعدها الدولي المباشر دون أن تؤدي إلى مواجهة دولية خطيرة. أما الأزمات والحروب العديدة الأخرى التي عاشتها مرحلة التعايش السلمي، أو التي حصلت في ظل ما وصف بالانفراج الدولي، فهي لا تتميّز بحد ذاتها بالكثير عن الأزمات التي جسّدت الحرب الباردة. إن هذه الأزمات والحروب، على غرار حروب الشرق الأوسط أو حرب ڤيتنام أو أزمات وصراعات أميركا اللاتينية، تعطي أفضل صورة عن كون التعايش السلمي (وكذلك الانفراج) يعني خاصة الدول العظمى دون غيرها. أي أنه يعني النظام الدولي على مستوى القمة والزعامة، دون بقية أعضاء أو الأكثرية الساحقة من أعضاء هذا النظام (ستكون في ما بعد عودة إلى معظم هذه الحالات كانعكاسات إقليمية لتطوّر العلاقات بين الدولتين العظميين). إن هاتين الدولتين تعاملتا وتتعاملان مع هذه الأزمات من خلال مصالحهما، كما من خلال الاتفاقات المعقودة بينهما. أما هذه الاتفاقات، فلقد شكّلت بحد ذاتها حدثاً مهماً وأساسياً، أو مجموعة أحداث، وتحوّلاً واضحاً في العلاقات الدولية على مستوى الدولتين والنظامين. وكذلك كان تخطي الثنائية التقليدية بدخول الصين مستقلة إلى الساحة الدولية من باب التعايش السلمي. وفي الإطار نفسه، أخذت تطل على هذه الساحة بوادر بزوغ آفاق جديدة مع مصالح وحاجات مستجدّة، أو متزايدة،

لتطوير النظام الدولي على قاعدة التعايش السلمي لكن بصيغة منقّحة على الأغلب.

١ ـ تثبيت مواقع: التأزّم

إن عملية الاقتسام حصلت بمعظمها في ظل التشنّج، لكن أيضاً في ظلّ انعدام توازن القوى. مع قيام هذا التوازن بدا التعرّض المباشر للوضع القائم أكثر خطورة من أي وقت سبق، نظراً لتزايد قدرة السلاح المتوافر ومعها المواجهة الممكنة. هكذا كان القول بعدم حتمية الحرب بالنسبة للدولتين العظميين. ومن خلال مفهوم عدم حتمية الحرب، كان لا بد من الحد من الظروف التي بإمكانها، عن طريق التورط المباشر أو التصعيد، أن تجرّ إلى حرب لم يعد أيٌّ من الكبيرين يريدها لذاته. إذن، ومن هذا المنطلق أثبت كل من الاثنين استعداده للوقوف عند حد معين قبل الانزلاق إلى الحرب، وذلك في ظل احترام المصالح الحيوية المتبادل. ولقد كان البرهان الواقعي على هذا النهج الجديد التعايشي في كل من برلين وكوبا في مطلع الستينات. ولما تخطّت الدولتان، بعد هاتين الأزمتين، العديد من الأزمات والحروب، انتهتا إلى أن تثبتا بشكل جازم أنهما غير مستعدتين للانزلاق إلى الحرب طالما احتُرمت المصالح الحيوية. وكان آخر إثبات في أفغانستان. ويشار هنا إلى أن عنصراً مهماً جمع بين هذه الأزمات الثلاث، يمكن إيجازه على الشكل التالي: تقدم سوفياتي، ثم تراجع نسبي وتكتيكي أمام الحزم الأميركي، لكن بعد تثبيت الموقع المحدَّد لصالح الاتحاد السوفياتي، وإن جزئياً.

أ ـ جدار برلين (جدار العار):

عودة للكلام مجدداً عن برلين، لكن هذه المرة في فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات.
إن قضية برلين التي طرحت منذ تقسيم ألمانيا، لم تجد حلاً من خلال اجتماعات الوزراء الأربعة التي تعدّدت، بالرغم من الانقطاعات الطويلة التي عانت منها أحياناً، ولا من خلال الضغط والتهويل والتشبث من قبل الفريقين المعنيين، أي الاتحاد السوفياتي من جهة، والأميركيين وحلفائهم الفرنسيين والبريطانيين من جهة ثانية. وللتذكير فقط، إن القضية تعني برلين الغربية الواقعة جغرافياً في ألمانيا الشرقية. أما كيفية طرح القضية، فكانت هذه المرة على طريقة شدّ الحبال بين الفريقين المذكورين، مع محاولة كل من الاثنين عدم الانزلاق إلى حد الخطر، ومع الحفاظ إجمالاً على مجال، وإن ضيق جداً، للتفاهم. وهذا يعني عملياً أن أياً من الاثنين لم يكن مستعداً فعلاً للعودة إلى تطبيق مبدأ الحرب الحتمية بين الاشتراكية والرأسمالية، في الوقت الذي هو غير مستعد كذلك للتراجع عن موقعه. إن القضية، في مرحلتها هذه، استمرت مطروحة بشكل أزمة دولية لسنوات، لتصل إلى حدّها الأقصى من التأزم مع بناء «جدار العار».

١ ـ تطور القضية ما بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦١: لقد عادت قضية برلين إلى واجهة الاهتمامات الدولية الكبرى انطلاقاً من مذكرة سوفياتية وجّهها خروتشوف، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨، إلى شركائه الثلاثة في برلين يذكّر فيها بأن وضع برلين غير مقبول، ويعرض بالمناسبة حلّين للاختيار بينهما. الحل الأول المقترح هو ضم برلين الغربية إلى ألمانيا الشرقية، والحل الثاني هو تدويل برلين الغربية. لا بدّ من التنويه في المناسبة بأن الغرب اعتبر الورقة السوفياتية

مذكّرة إنذار، كونها حدّدت مدة ستة أشهر للوصول إلى الحل، بينما يعتبر السوفياتيون أنفسهم الورقة بمثابة مشروع مطروح للبحث[١]. وضعت هذه المذكّرة المسؤولين الغربيين في وضع حرج، أولاً، تجاه حليفتهم ألمانيا الغربية التي تعتبر برلين الغربية تابعة لها منذ إعادة بنائها كدولة؛ وثانياً، تجاه الاتحاد السوفياتي نفسه وما يمكن أن يترتب على ذلك خاصة في حال رفضهم الحلين المطروحين في المذكرة. فالفرضيات التي واجهها الغربيون بنتيجة هذه المذكرة الإنذار السوفياتية كانت معقدة، على غرار ما يلي:

- في حال رفضوا العرض بكامله، أي كلاً من الحلين المطروحين، يكون بإمكان السوفياتيين، وعلى سبيل رد الفعل، سحب قواتهم من ألمانيا الشرقية. إن ما يعنيه مثل هذا الانسحاب هو خطير في المبدأ أولاً، أي يكون بمثابة اعتراف بألمانيا الشرقية كدولة، أي بانقسام ألمانيا إلى اثنتين، وفي الفعل ثانياً، أي يكون إيذاناً بتسلم الألمان الشرقيين صلاحياتهم قانونياً وعملياً على الحدود. أي في حال الرفض الغربي وانسحاب الجيش الأحمر من شرق ألمانيا، يكمن خطر كبير، خاصة من حيث الوصل ما بين ألمانيا الغربية وبرلين الغربية. إن هذه المشكلة بدت عويصة جداً، بمعنى أنه يكون عندها على القوات الغربية التي ما تزال ترابط في برلين الغربية، التنقل من هذه المدينة وإليها عبر الطريق الوحيد (أي ألمانيا الشرقية) صاعداً تحت إشراف قوات ألمانية شرقية، وليس تحت إشراف القوات السوفياتية التي تكون قد انسحبت. وكان يكفي، بحسب هذه الفرضية، أن يمرّ الغربيون مرة واحدة تحت إشراف الألمان الشرقيين حتى يُعتبر ذلك بمثابة اعتراف بأمر واقع، وتكون النتيجة تلقائياً اعترافاً بدولة ألمانيا الشرقية كأمر واقع. وطالما أن هذا الأمر ما يزال مرفوضاً غربياً، يكون الحل الوحيد باستعمال القوة للمرور من دون الاعتراف العملي بالأمر الواقع. لكن، كان قد سبق وصرّح خروتشوف نفسه بأنه مستعد لمساندة ألمانيا الشرقية «ضد أي تعدّ غربي». عندها يكون استعمال القوة من الغرب بمثابة بدء الحرب، ويكونون هم البادئين، وهذا ما يتحاشاه الغربيون أصلاً وبكل السبل.

- أما في حال هم، أي الغربيون، قبلوا بالعرض السوفياتي، تدويلاً كان أم ضماً إلى ألمانيا الشرقية، يكون ذلك بمثابة اعتراف ضمني بألمانيا الشرقية كدولة ألمانية ثانية، أي بانقسام ألمانيا وهو مؤهل لأن يزعج الألمان الغربيين الذين كانوا ما زالوا يرفضون قطعاً الانقسام، ويقولون بإعادة توحيد دولة الرايخ. ويكون من المحتمل بالتالي انسحاب ألمانيا الغربية من منظمة حلف شمال الأطلسي كردة فعل، أي بمثابة احتجاج على موقف حلفائها. وكانت تكمن في هذا الأمر مخاطر لم يكن الغربيون مستعدين آنذاك لمواجهتها، بالنظر إلى موقع ألمانيا الغربية وأهميتها ستراتيجياً في وجه المدّ الشيوعي السوفياتي في أوروبا. يضاف إلى هذا أنه لم يكن وارداً آنذاك في حسابات الغربيين استعمال القوة تجاه ألمانيا الشرقية بنتيجة تحذير خروتشوف المذكور.

بدت إذن كل الفرضيات المطروحة غير مقبولة العواقب، فكان بالتالي الموقف الغربي الحازم الذي قال في كانون الأول بأنهم، أي الغربيين، باقون في برلين الغربية بالرغم مما في ذلك من

(١) أنظر إلى التفسير السوفياتي في كتاب: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, p.499.

مخاطر. ويلاحَظ بالمناسبة أمر مهم جداً وهو أن الإعلان عن هذا الموقف لم يؤد إلى النتائج المفترضة، أو المرتقبة والتي بدا أن الغرب كان يتقبّلها، أو أنه على استعداد لتقبلها. فإن المهلة المحددة في المذكرة السوڤياتية مرّت من دون اتخاذ أي إجراء من قبل الاتحاد السوڤياتي، الأمر الذي أدى إلى تفسيرات مختلفة، خاصة في الغرب، من قبل المسؤولين والمحلّلين. هنا بالإمكان إعطاء تفسير للأمر الذي كان في الواقع مؤهلاً لأن يؤدي إلى انفجار مع ما يعنيه هذا من تحمّل للنتائج الخطيرة، والذي مرّ سلمياً وكأن الفرقاء نسوه. فهم قد تناسوه، في الواقع، لمصلحة الأهم، أي الترتيب لتعايش سلمي بحيث إنه كان لكل من الفريقين، وبالأخص الفريق السوڤياتي، أسبابه ومبرراته. يُذكر أن «المشروع»، أو «الورقة»، أو «الإنذار»، أو المذكّرة السوڤياتية أتت في ظل تطورات مهمة، أي: في بداية الخلافات الصينية السوڤياتية الخفيّة آنذاك لكن الجدّية، وفي ظل سياسة التحرر الاشتراكية التي ساهمت في تصاعد المطالب الألمانية الشرقية بإصلاح الوضع، وخاصة بوضع حد للنزف الحاصل وللخوف الكامن وراء استمرار حالة برلين الغربية في قلب ألمانيا الشرقية. إن هذا الوضع، أي وضع برلين، كان يُعتبر من قبل الألمان الشرقيين (الحكام طبعاً) والسوڤياتيين، على السواء، مركز أعمال تخريبية غربية (مشكلة التجارة والنقد والتهريب والهروب...) موجهة ضد الأسرة الاشتراكية بكاملها. يضاف إلى هذا الأمر أن «المشروع» اعتمد لهجة «الإنذار» بالنظر إلى الواقع الدولي الجديد، وهذا على صعيد القوة العسكرية. فهذه كانت المرة الأولى التي يمكن الكلام فيها عن محاولة استغلال التوازن في القوى بين الشرق والغرب الذي أخذ بعداً عالمياً منذ إطلاق سبوتنيك الأول. وفي هذه الفترة، كانت قد بدأت مفاوضات أولية بين الأميركيين والسوڤياتيين للحدّ من التسلّح تؤكد الأخذ جدّياً بتوازن القوى. ولقد اعتبر كثيرون أن الخطوة السوڤياتية تمّت بهذا الشكل بالذات لإسكات الألمان الشرقيين، بإقناعهم بأن الاتحاد السوڤياتي مستعد للذهاب إلى آخر الحدود من أجل دعم مصلحة حلفائه، أكثر مما كانت تعني تهديد إمكانات وبوادر تعايش سلمي مع الغرب كان الشرق، وخاصة الاتحاد السوڤياتي نفسه، بأمسّ الحاجة إليه، على الأقل، كمحطة أو استراحة. هل فهم الغرب الأمر على هذا النحو منذ البداية؟ في الواقع، ليس من دلائل تؤكد مثل هذا التفسير على الأقل بما يخص الغرب الذي يبدو أنه أخذ الأمر «كإنذار» أكثر من أية إمكانية أخرى.

بالفعل، إن الأزمة التي أطلقتها مذكرة ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ ما لبثت أن همدت، لكنها لم تنته، وكان ذلك مع الأمل بالوصول إلى حلّ تفاوضي، خاصة وأن ظروف العلاقات كانت على تحسّن سريع بين الاتحاد السوڤياتي والغرب. فإن سنة ١٩٥٩ بدت وكأنها منطلق لشهر عسل بين الأميركيين والسوڤياتيين: من رسائل متبادلة تشير إلى حسن النوايا، إلى زيارات ومباحثات توّجتها زيارة خروتشوف نفسه إلى الولايات المتحدة، في خريف سنة ١٩٥٩، التي انتهت إلى التحضير لمؤتمر قمّة لحل عقدة برلين. إن المبادرات المتعددة والمتنوعة من هنا وهناك، خاصة بعد أن تقدّم خروتشوف ناسياً، أو متناسياً، «المشروع» أو «الإنذار»، بعرض، وذلك قبل نهاية المهلة المحددة من قبله، يطرح فيه موضوع معاهدة الصلح مع جزئي ألمانيا. يُذكر هنا أنه كان قد سبق وتقدمت بولندا بمشروع إبقاء أوروبا منزوعة من السلاح النووي انطلاقاً من الدولتين الألمانيتين. وكان المشروع البولندي قد بني أصلاً على اقتراحات سوڤياتية، كما تلته عدة خطوات

سوفياتية بالاتجاه نفسه. لكن بالمقابل، كان أمل الأميركيين (مع الألمان الغربيين بالأخص) في زعزعة الوضع في ألمانيا الشرقية، وعبرها في المعسكر الشرقي، كما رأى البعض[١]، أو أن الأمل كان، على الأقل، عدم تكريس وجود ألمانيا الشرقية، وبهذا انقسام ألمانيا. هكذا أخذت مبادرات حسن النية تحصل من الجانبين، بدأً من اجتماعات الوزراء الأربعة (ابتداء من أيار سنة ١٩٥٩ في جنيف) وصولاً إلى نهاية زيارة خروتشوف للولايات المتحدة، ومحادثات كامب دايفيد بين الزعيمين، خروتشوف وأيزنهاور، حيث فهم الأول أن الأميركيين يرون مثلهم أن وضع برلين غير طبيعي يجب النظر فيه، وتأمل خيراً من هذا الاستنتاج، وحيث أنهى خروتشوف زيارته الأميركية بتعييش «الصداقة السوفياتية الأميركية»[٢].

لكن الآمال العريضة، من هنا وهناك، كما الميل إلى حلّ المشاكل العالقة سلمياً قدر الإمكان، اصطدمت سريعاً بالمعطيات، خاصة بشأن الأزمة البرلينية. بالفعل، لم يكن الأميركيون والغرب مستعدين لا للقبول بما سمّي «تدويل» برلين الغربية، ولا طبعاً بضمّها إلى إطارها الجغرافي الطبيعي أي ألمانيا الشرقية، ولا بتوقيع معاهدة صلح مع هذه الأخيرة[٣]. هكذا كان ينتظر مؤتمر باريس، الذي حدِّد موعد انعقاده لبحث المسألة في أيار من سنة ١٩٦٠، الفشل الأكيد.

لقد ظنّ السوفياتيون، لوقت من الأوقات، أن سياسة الانفتاح على الغرب قد نجحت في إيصالهم إلى عدد من الإنجازات وإن الجزئية. تذكير بالمناسبة وبسرعة ببعض هذه الإنجازات المأمولة: أولاً، الإثبات للصينيين بأن سياسة موسكو صحيحة ومفيدة، وبالتالي إضعاف الخط المتصلب في بكين؛ ثانياً، طالما أن سياسة ستالين القائلة بإعادة توحيد ألمانيا وشملها تحت هيمنة موسكو كاملة قد فشلت بالرغم من محاولات ستالين نفسه وخلفائه من بعده، من الأفضل تطبيع وضع قسم منها، أي ألمانيا الشرقية، وذلك بجعل الغرب يعترف بالأمر الواقع؛ ثالثاً، حل مشكلة العلاقة مع ألمانيا الشرقية، في وقت بدأت موسكو تقلق على زعامتها في المعسكر الاشتراكي في ظلّ الخلاف مع بكين الذي تأكد بنقض موسكو نفسها لوعدها بتقديم سر القنبلة الذرّية للصين. أما السبب المباشر لسياسة موسكو وموقفها من موضوع برلين، فهو على ما يبدو إصرار الألمان الشرقيين على الاعتراف بدولتهم من جهة، ومن جهة ثانية على وقف النزف الحاصل للقدرات والأدمغة عبر برلين الغربية، وتأثير عدوى مَثَل هذه الأخيرة في مجتمع واقتصاد ألمانيا الشرقية.

إن السوفياتيين، وعلى رأسهم خروتشوف، كانوا يأملون الكثير إذن من وراء مؤتمر باريس،

---

(١) إن المشروع البولندي المذكور هو المعروف «بمشروع راپاكي»، أي باسم وزير الخارجية البولندي الذي عرضه على الأمم المتحدة في تشرين الأول سنة ١٩٥٧. انظر بشأن هذا المشروع كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix…, op.cit.*, pp. 170-172.

(٢) بخصوص التفاهم الظاهر بين الزعيمين أثناء الزيارة انظر كتاب: J. Levesque, *L'U.R.S.S…., op.cit.*, p.191.

(٣) يقول بعض المراقبين إن خروتشوف سمع وفهم من الأميركيين ما كان يود هو سماعه وفهمه وليس ما قاله له هؤلاء. بينما يقول البعض الآخر إن أيزنهاور ارتكب زلّة لسان فقال لخروتشوف ما لم يكن يفكر به في الحقيقة. أنظر بخصوص الزيارة والاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر قمة بخصوص برلين في كتاب:
A. Fontaine, *Histoire…,op.cit.*, t.II, pp.362-364.

هذا المؤتمر الذي عارضت فرنسا فكرته أصلاً، لكنها ما لبثت أن رضيت به بنتيجة الوعود والتنازلات الأميركية، وعلى رأسها تعيين باريس مقرّاً لانعقاد مؤتمر القمة، وهذا يعني إعطاء فرنسا موقعاً أساسياً في عملية حل المشاكل الدولية وخاصة الأوروبية، مما يعزز هيبة فرنسا. وفي الواقع، يُشار إلى أن السوفياتيين، ومنذ أيام ستالين، عمدوا إلى بحث الأمور التي يتأكدون مسبقاً من ربحها. هكذا هم تحمّسوا لفكرة مؤتمر القمة الرباعي على أساس أنهم سيسجلون ربحاً من خلاله على صعيد المعسكر، كما على صعيد العلاقات مع الغرب. لكن سرعان ما وردت أنباء وتصريحات من الغرب تؤكد بأن الظن السوفياتي ليس في مكانه، وأن الغربيين ليسوا مستعدين بعد للتراجع بخصوص برلين، وهم ليسوا مستعدين للقبول بالأمر الواقع والاعتراف بألمانيا الشرقية، أي بدولتين ألمانيتين. هكذا سرعان ما تبيّن أن أجواء المؤتمر لم تكن مهيّأة للسماح للسوفياتيين بتسجيل ولو حدّ أدنى من الربح. إذن، كان من الأفضل لهم عدم انعقاد المؤتمر انطلاقاً من القاعدة المذكورة. فكان لا بدّ من عرقلة أعمال المؤتمر، إن لم يكن حتى، المباشرة بانعقاده. إنما الظرف لم يُتَح قبل وصول الموعد المحدد، لكنه تأمّن عندها، أي في الوقت اللازم.

بالفعل، بعد وصول الزعماء المعنيين إلى باريس، وعشية البدء بأعمال المؤتمر، حصل حدث مهم (الأول من نوعه) جعل خروتشوف يفرض شروطه على الرئيس الأميركي أيزنهاور. كانت هذه الشروط بحد ذاتها، في حال الاستجابة لها، تشكّل ربحاً ولو معنوياً للسوفياتيين بإمكانه تغطية فشلهم في تحقيق تقدم بصدد القضية المزدوجة أي الألمانية والبرلينية. أو حتى كان بإمكان هذه الشروط إحراج الأميركيين إلى حدّ يضطرون معه إلى التراجع، وربما القبول بتنازلات. إن هذه كانت، على الأقل، حسابات خروتشوف عند وصوله إلى باريس. إن حدث موسكو الذي استُغلّ في باريس هو إسقاط السلطات السوفياتية المختصة لطائرة تجسّس أميركية فوق الأراضي السوفياتية: إنه حدث طائرة «يوتو» وطائرها الأسير في موسكو[١]. أما موقف خروتشوف في باريس فكان أن أصرّ على الحصول على أمرين كشرط لبدء أعمال المؤتمر وهما: اعتذار أيزنهاور عن عملية التجسس التي لم يكن بإمكانه تكذيبها، والتعهد بعدم تكرار هكذا عمليات مستقبلاً. لقد أتى ردّ أيزنهاور مناسبة أو عذراً لرفض خروتشوف الاجتماع بأيزنهاور، أي عملياً لرفضه المشاركة في أعمال المؤتمر. وهكذا لم يعد من ضرورة أو قيمة لانعقاد المؤتمر بدون الزعيم السوفياتي. وهكذا أيضاً، لا بد من التذكير بأن السوفياتيين لم يفشلوا ظاهرياً لأن المؤتمر لم ينعقد، لكنهم فشلوا في الواقع في تحقيق مآربهم من خلال المؤتمر لو هو انعقد، كما كانوا يأملون في البداية. وبالطبع، لقد أعطى السوفياتيون، من جانبهم، تفسيرهم هم للموضوع وإن متأخراً، فجعلوا الأميركيين مسؤولين عن عدم انعقاد المؤتمر (بتشجيع من الألمان الغربيين)، وعلى رأسهم الرئيس أيزنهاور[٢]. في الواقع، إن جواب أيزنهاور على شرط خروتشوف المزدوج أتى إيجابياً على الشق الأول، أي الاعتذار،

---

(١) الطائرة هي من نوع «U2» الشهير، والطيار هو فرانسيس غاري باور الذي أفرج عنه بعد سنوات.

(٢) يمكن أن نقرأ التفسير السوفياتي للتطورات بهذا الشأن ما بين سنة ١٩٥٨ و١٦ أيار ١٩٦٠ في كتاب:
Alexandrov.., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 493-517,
وبالنسبة للمواقف ووجهات النظر المختلفة يمكن على سبيل المثال مراجعة كتاب:
Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit.*, pp. 172-175.

وجزئياً على الشق الثاني، أي التعهد بعدم تكرار عمليات تجسس فوق الأراضي السوفياتية حتى نهاية عهده، أي عملياً حتى آخر السنة (إذ إن مدة رئاسته كانت تنتهي بنهاية سنة ١٩٦٠ بالذات، أو بالأحرى في شهر كانون الثاني من سنة ١٩٦١)، كونه غير مستعد (أو حتى قادر دستورياً) لأن يفرض على خليفته قيداً من هذا النوع. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن عملية التجسس تلك لم تكن الأولى من نوعها، فكانت شبه روتينية منذ أربع سنوات، حتى أن الأكثرية اعتبرت، في حينه، موقف خروتشوف مجرد استغلال للعملية لتفشيل المؤتمر حتى لا يخرج الاتحاد السوفياتي فاشلاً، أي فارغ اليدين، من المؤتمر إذا هو انعقد في ظروف طبيعية. أما الرئيس الأميركي، فأراد من موقفه عدم الدخول إلى المؤتمر عبر تنازل، مما كان يقضي بالخروج أيضاً من المؤتمر بتنازل لمصلحة الاتحاد السوفياتي[1]. وهكذا استمرّت الأزمة بدون حل.

هكذا، مع فشل هذه المحاولة السلمية لحل المعضلة الألمانية، وخاصة البرلينية، استمرت القضية قائمة ومتفاعلة حتى وصلت إلى التأزم الأقصى، في صيف سنة ١٩٦١، مع تطورات مهمة أخصّها بناء حائط يفصل ما بين برلين الشرقية وبرلين الغربية.

٢ ـ الجدار في صيف سنة ١٩٦١: مع مطلع سنة ١٩٦١، ووصول رئيس جديد إلى الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، عادت قضية برلين إلى الواجهة. فمنذ شباط، وجّهت موسكو مذكّرة إلى حكومة ألمانيا الغربية بشأن إعادة توحيد ألمانيا وتطبيع وضع برلين. كان السوفياتيون يأملون تعديلاً في السياسة الأميركية مع جون كينيدي، إنهم كانوا قد استشفّوا من خلال حملته الانتخابية ميله إلى تطبيع العلاقات بين الدول. ويبدو كذلك، وبالأخص، أن لقاء الرئيسين الأميركي والسوفياتي الشهير في ڤيينا، في تموز، اعتُبر من وجهة النظر السوفياتية وكأنه خطوة باتجاه التفاهم على حل المشاكل العالقة. البعض يظن أن خروتشوف استضعف كينيدي في هذا اللقاء وأراد بالتالي استغلال الأمر لصالحه. وعملياً لوحظ أن الوضع في برلين بالذات أخذ في تلك الفترة يتزايد تأزماً بحيث إن الهجرة أخذت تتكثّف بشكل هائل ومعها طبعاً النزف المضني بالنسبة لألمانيا الشرقية. هكذا كان حدث أواسط آب، حيث إن القوات الألمانية الشرقية وضعت أسلاكاً شائكة طوال الخط الفاصل بين برلين الشرقية وبرلين الغربية. ولما تبيّن أن الأسلاك لم تكن كافية لمنع الهرب من الأولى واللجوء إلى الثانية، حلّ بعد أسبوع مكان الأسلاك جدار من الإسمنت يفصل ما بين جزئي المدينة ويمنع حتى، إلى حد بعيد، على البرلينيين رؤية ما يجري في الجهة المقابلة. إن الجدار أحاط بشكل كامل ببرلين الغربية وأصبح عائقاً مادياً دون العبور، ومانعاً للنزف، ومن جهة أخرى، حائلاً دون «الأعمال التخريبية» التي كان يقوم بها الغربيون في الشرق عبر نشاطات الألمان الغربيين في برلين الشرقية، ومن خلالها في ألمانيا الشرقية. وأصبح هذا الحائط كذلك بمثابة الرمز المادي المجسّم ليس فقط لانقسام برلين وألمانيا بل لانقسام أوروبا والعالم. ويمكن القول إن الستار الحديدي تحوّل في برلين من رمزي وسياسي إلى مداميك مدعّمة من الإسمنت يمكن رؤيتها

---

(١) أنظر للمزيد من التفاصيل بهذا الشأن إلى كتابي:
A.Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, t.II, pp. 377-386; et
J. Levesque, *L'U.R.S.S. ...*, *op.cit.*, pp. 194 et 195.

ولمسها، وبالتالي التحقق من الواقع. لقد اعتُبر هذا الحائط التجسيد المادي الأفضل للحرب الباردة بمجملها، على الرغم من كونه قام في ظل العمل الجدّي للتعايش السلمي. يصعب مبدئياً تفسير مثل هذا الأمر الذي لا يمكن إلا أن يعني تأزماً أقصى في العلاقات الدولية، وبالأخص السوفياتية الأميركية، على الأقل ظاهرياً، في الوقت الذي أعلنت القيادة السوفياتية في برلين، غداة بناء الحائط أي في ١٨ آب، أن «القوات السوفياتية لا تتدخل في شؤون ألمانيا الشرقية»[1]. وبالتالي لا بدّ من تفسير يؤكد اعتبار هذا التطور من ضمن النهج التعايشي السلمي، على الأقل على صعيد الدولتين العظميين. إذن من الضروري العودة إلى ردة الفعل الغربية والنوايا السوفياتية.

لقد انحصرت ردة الفعل الغربية على بناء الحائط باستنكار شديد اللهجة... لم يُتخذ أي إجراء عملي تجاه الحائط. إن الغربيين واجهوا الأزمة، في مرحلتها هذه، وفي شكلها الجديد، بطرح الاحتمالات الممكنة، وبالأخص الهجوم وتهديم الحائط. لكن إذا هم هدموا الحائط، يمكن إعادة بنائه ويكون هذا أبسط رد ممكن يجعل التصرف الغربي غير مجد. وهل كان ممكناً أن يتوقف الأمر عند تهديم الحائط، أو حتى عند إعادة بنائه؟ في الواقع، إن أي تحرك عسكري كان يمكن اعتباره هجوماً على ألمانيا الشرقية، وهذا يعني عملياً مواجهة القوات السوفياتية التي كانت مستعدة لدعم سياسة ألمانيا الشرقية، خاصة وأن اتخاذ قرار القيام بإجراء يضع الغرب أمام أمر واقع، ويرغمه على القبول بحل لبرلين وألمانيا، كان قد تم في اجتماع ضم المسؤولين السوفياتيين ومسؤولي الديمقراطيات الشعبية، حيث خوّل الألمان الشرقيون بتشييد الجدار. فلقد تم هذا الإجراء بتكليف سوفياتي وتغطية اشتراكية أوروبية، وأي عمل من قبل الغرب كان لا بدّ من أن يواجَه من قبل موسكو والشرق (حلف وارسو)، وليس فقط من قبل ألمانيا الشرقية وحدها.

---

(١) بخصوص الحائط نذكّر بأن الأسلاك نصبت في ليل ١٢ ـ ١٣ آب ١٩٦١ وتحوّلت الأسلاك الشائكة إلى جدار متين في ليلة ١٧ ـ ١٨ منه. لقد اعتمدنا صورة عن الموقف والنظرة السوفياتيين بخصوص الموضوع والحدث وهذا من خلال المرجع السوفياتي شبه الرسمي، انظر إلى التفصيل في كتاب:

Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 518-524;

لقد احتلّ هنا موضوع الهجرة من ألمانيا الشرقية عبر برلين الغربية موقعاً مهماً في الأزمة كون هذه الهجرة أصبحت مزعجة ليس لألمانيا الشرقية وحدها بل أيضاً للاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية عامة بالأخص لأنها اتخذت أبعاداً فُسّرت بأن النظام في الغرب هو أفضل من النظام الاشتراكي لذا يفضّله الألمان الشرقيون ويلجأون إلى الغرب، وفي هذا ما يدحض القول بأن النظام الاشتراكي هو الأفضل ويجب أن يحلّ مكان النظام الرأسمالي في العالم. يقدّر عدد الألمان الذين غادروا من الشرق إلى الغرب بـ ٢٢٤٥٠٠٠، ما بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٦١. وللدلالة على تزايد الهجرة، وخاصة هجرة الأدمغة والتقنيين والمتخصصين، نذكر بعض الأرقام التفصيلية: في سنة ١٩٦٠ بلغ العدد ١٩٩١٨٨، وفي الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٦١ كان الرقم ١٥٩١٠٣، ومن أول آب حتى ١٣ منه أي حتى إقامة الأسلاك الشائكة هجر إلى برلين الغربية ٤٧٤٣٣. يلاحَظ هنا أن النسبة كانت كبيرة في سنة ١٩٦١، وبالأخص في شهر آب حيث يبدو أن الألمان شعروا بالحدث فأسرعوا بالهجرة قبل أن يُقفل الباب عليهم. ومن المعروف أن الأسلاك خفّفت من العبور لكنها لم توقف حركته، فكان الحائط حاجزاً أفضل بالرغم من أن البعض ولو بأعداد ضئيلة جداً طبعاً حاولوا تسلّق الحائط على الرغم من المخاطر المحيطة. ويضاف إلى الهجرة كون الخمسين ألف عامل برليني شرقي الذين كانوا يعملون في برلين الغربية اضطروا مع قيام الحائط للعمل في برلين الشرقية. أما الحركة المعاكسة من الهجرة أي من برلين الغربية إلى الشرقية فتقدّر بمعدل واحد مقابل خمسين. الأرقام مأخوذة من كتاب:

M. Mourre, *25 Ans...*, *op.cit.*, p.526.

هكذا نجد الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، قد فهم أن الحائط يدخل في صلب المصلحة السوڤياتية الحيوية، والتعرض له يعني التعرض لهذه المصلحة مما يعني الحرب، أو قد يعنيها. إن الحائط فسِّر من قبل الأميركيين وحلفائهم بأنه يهدف للحؤول دون الهجرة، ولإسكات الألمان الشرقيين عن عدم الوصول إلى توقيع معاهدة صلح، وبالتالي إلى الاعتراف بدولتهم دولياً. وطالما أن الأميركيين لم يكونوا يريدون الحرب، وخاصة أن يكونوا هم البادئين بها، وعلى وجه التحديد بعد المواقف وإعلان النوايا، على أعلى المستويات، عن أن الشعبين السوڤياتي والأميركي يتقاربان بكرههما للحرب، أو بأن الحرب ليست حتمية. هكذا يكون الأميركيون أكدوا، باستنكارهم إقامة الحائط، لألمانيا الغربية أنهم غير راضين عن الأمر، وباكتفائهم بالاستنكار أكّدوا، أو بالأحرى برهنوا عملياً، للسوڤياتيين أنهم لا يريدون الحرب بل التعايش السلمي والانفراج العام، لذا هم يُبقون على الحائط. والسوڤياتيون من جهتهم، فهموا الموقف الأميركي لكنهم أعطوا تفسيرهم للأمر، وفحواه أن الأميركيين والغرب كانوا يخافون قوة الاتحاد السوڤياتي، ولذا هم لم يتجرأوا على مهاجمة الحائط بحيث «إنه لما وصلت الآليات العسكرية الأميركية إلى الخط الفاصل بين البرلينين وجدت الآليات السوڤياتية والألمانية في الجهة المقابلة[١]. يضاف إلى هذا أنه سبقت بناء الحائط إجراءات سوڤياتية مهمة جداً، بحيث إن السوڤياتيين عادوا إلى العمل في بعض التجارب النووية، كما أن خروتشوف أعلن، في شهر تموز، رفع المبالغ المخصصة للتسلح، مما يؤكد خطورة الوضع، وبالأخص نية السوڤياتيين في المشاركة في سباق التسلح. إن هذه الملاحظات تدل على دقة الوضع الذي احتدمت فيه الأزمة في هذه الفترة، مما يعني أن الحرب كانت واردة، ولو إلى حد، ولتحاشيها كان لا بدّ من ليونة في المواقف من الجانبين.

هكذا تكون أزمة برلين قد انتهت، على خطورتها، إلى وقوف الغرب أمام الحائط للدلالة على نيته وعزمه في تطبيق التعايش السلمي مع الشرق، وتأكيداً لاحترام الفريقين الرئيسين مصالح بعضهما الحيوية، والقبول بالأمر الواقع الناشىء عن نهاية الحرب العالمية وانعكاساتها، كما عن الحرب الباردة. لكن عدم القبول بمطلب الاتحاد السوڤياتي القائل بالتطبيع والاعتراف بدولتين ألمانيتين يعني أن الأميركيين لم يكونوا يريدون إزعاج حلفائهم الألمان الغربيين، وبالتالي حصول تأزم داخل المعسكر الغربي. لذا حُلّت الأزمة بشكلها الآني والمحصور ببرلين، دون أن تؤدي إلى إجراءات تهدّد السلم الدولي، لكن مع تثبيت مواقع من الطرفين ولمصلحة الطرفين على السواء، الأمر الذي يُعتبر من ضمن مظاهر ومواقف تعايشية سلمية. أما القضية الألمانية فلم تر ملامح حلّ قبل بداية السبعينات وباقتناع ألماني بضرورة تطبيع الوضع[٢].

ب ـ كوبا: خليج الخنازير والصواريخ السوڤياتية

إن كوبا، هذه الجزيرة الواقعة في بحر الكاراييب (أو الأنتيل) القريبة من شاطىء فلوريدا

---

(١) المرجع السوڤياتي السابق، ص٥٢٣.
وبخصوص الجدار من المفيد القول إنه بقي قائماً وفاعلاً حتى آخر سنة ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ عندما بدأ الشعب الألماني تهديمه من الجانب الغربي في ظل سياسة الانفتاح التي عرفتها أوروبا الشرقية في حينه وفي ظل فتح الحدود بين الدولتين الألمانيتين. وحصلت عملية بيع عالمية لقطع صغيرة من إسمنت الحائط كتذكارات...

(٢) أي في مطلع السبعينات وفي إطار سياسة الانفتاح على الشرق (أوستپوليتيك) التي اعتمدتها ألمانيا الغربية.

في الولايات المتحدة الأميركية، عرفت تقارباً كبيراً مع جارتها في الشمال أي الولايات المتحدة، خاصة منذ بداية القرن العشرين، واستطاعت أن تعتمد على المساعدات الاقتصادية الأميركية لتخطي مشاكلها الاقتصادية. لكن الوضع السياسي والاجتماعي كان عامة بحاجة لإصلاح، كما كانت الحال في معظم دول أميركا اللاتينية بالنظر للإرث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الاستعمار الأوروبي. هكذا في بداية الخمسينات، ومع عودة أحد الزعماء التقليديين القريبين من الولايات المتحدة، أي باتيستا، إلى الحكم، بدأ تحرّك لإقصائه عنه. لم يكن ذلك موجهاً ضد الولايات المتحدة، على الأقل ظاهرياً، بقدر ما كان التحرك يقع في إطار تململ شبه عام في أميركا اللاتينية بما فيها الكاراييبية. إن هذا التحرك الذي بدأ بفشل، في سنة ١٩٥٣، ما لبث أن تطوّر وعُرف بالثورة التي توصلت إلى قلب نظام الحكم، في سنة ١٩٥٩، وإيصال زعيم الثورة إلى الحكم، أي فيديل كاسترو الذي أصبح عندها رئيساً للحكومة. منذ استلامه الحكم، اعتمد كاسترو، لتحقيق الإصلاح المنشود ومنذ الخطوة الأولى، على أساليب ووسائل اشتراكية على غرار الإصلاح الزراعي، واهتم كذلك بالتركيز على تصنيع البلاد، أي إنشاء صناعة قوية. لكن كوبا التي كانت تعتمد على الدعم الأميركي الاقتصادي، بالأخص بالنسبة لإنتاجها الأساسي أي السكر، كانت بحاجة للحفاظ على علاقات طيبة مع واشنطن، لذا حاول الحكم الجديد في البداية عدم إظهار أية معاداة لها. لكن العلاقات بين الجارتين ما لبثت أن تقلصت وبسرعة كبيرة. في البداية، أي في السنتين الأوليين من حكمه، كان كاسترو يعلن أنه حيادي وليس شيوعياً، وأن ثورته تستقي مبادئها من الديمقراطية معبراً عن ذلك بما معناه: «لا دكتاتورية رجل ولا دكتاتورية طبقة. الحرية مع الخبز بعيداً عن الخوف: هذه هي الإنسانية». كان هذا أحد العناوين التي طرحها كاسترو لثورته ونظامه خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، غداة نجاح الثورة في هافانا، أي في نيسان من سنة ١٩٥٩.

١ ـ الأزمة الكوبية حتى عملية خليج الخنازير: إن إصلاحات النظام الجديد في هافانا ما لبثت أن أضرّت بالمصالح الأميركية في الجزيرة كما جعلت فريقاً من الكوبيين يعمل على قلب النظام الجديد بدوره وعلى رأسه أولئك الذين هربوا من هذا النظام ولجأوا خاصة إلى الولايات المتحدة. يُذكر أن الإصلاح الزراعي تعرّض لمصالح بعض الشركات الأميركية، منها البترولية والغذائية بشكل خاص. يضاف إلى هذا أن كاسترو ما لبث أن ركّز على إقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي الذي استجاب بسرعة للأمر: هكذا يلاحَظ مثلاً أن أحد أكبر وأهم المسؤولين السوفياتيين (ميكويان) أسرع لزيارة كوبا في شباط سنة ١٩٦٠. ويضاف إلى ذلك أنه، منذ شهر أيار من السنة نفسها، توصل كاسترو إلى الحصول من موسكو على تعهد بتصفية البترول السوفياتي في المصافي التي توقفت الشركات الأميركية المتضررة من الإصلاحات الكوبية عن العمل فيها (مثل شركتي شل وستاندرد أويل). بالفعل، إن السوفياتيين سارعوا في الوعد بتصنيع كوبا وبتقديم المساعدات اللازمة. ويبدو حتى أن خروتشوف نفسه ذهب إلى عرض فكرة تركيز صواريخ في الجزيرة، منذ سنة ١٩٦٠ بالذات[1].

---

(١) انظر إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou Paix...*, *op.cit.*, p.187;
نلاحظ أن المؤلف الذي يحلل السياسة السوفياتية الدولية من منظار إيجابي يذكر هذا الأمر لكنه لا يجد له مبرراً =

في الواقع، يلاحَظ تأزم وتشنج في الأجواء، خلال سنة ١٩٦٠، خاصة في الأجواء الكوبية الأميركية وذلك نظراً للإجراءات الكوبية التي نظر إليها باستياء في واشنطن. فما لبثت هذه الأخيرة أن اعتمدت إجراءات مقابلة، على غرار وقف شراء السكر، وهو الإنتاج الرئيس الذي كانت واشنطن تشتريه من كوبا بأسعار تشجيعية لمساعدة جارتها التي كانت تعتمد عليه بالدرجة الأولى. أما الرد الكوبي فكان بتأميم الممتلكات الأميركية في الجزيرة، الأمر الذي كان بمثابة ضربة قاسية للشركات الأميركية التي أخذت تحثّ واشنطن على اتخاذ إجراءات مناسبة. لكن الاتحاد السوفياتي ما لبث أن دخل على الخط ليهدد باستعمال الصواريخ في حال قام الأميركيون بتدخل عسكري في كوبا. يمكن اعتبار هذا الإنذار بمثابة إجراء وقائي من جهة، ومن جهة ثانية، وهذا هو الأهم، تأكيداً موجهاً للأصدقاء، قبل الأخصام، على أن موسكو مستعدة لدعم الحركات الثورية والحكومات الاشتراكية بكافة الوسائل، وتأكيداً على أنه أصبحت لديها قوّة رادعة قادرة على ذلك حتى لو كان الأمر في القارة الأميركية نفسها. لقد كانت المناسبة مهمة جداً بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي كان في الواقع لا يريد خسارة الفرصة الذهبية، وربما غير المتوقعة، أي قيام دولة موالية في النصف الغربي من العالم تدين للاتحاد السوفياتي بتثبيت أركانها وباستمرار وجودها. إذن كانت القضية حيوية جداً بالنسبة لموسكو، إن على صعيد سياستها داخل المعسكر، أو تجاه الحركات التحررية في العالم[1]، أو تجاه الخصم. وكان خروتشوف مستعداً لتسجيل أكبر عدد من النقاط طالما أن المناسبة قد تأمنت على أسهل ما يكون. هكذا لم يتوقف السوفياتيون عن تقديم الدعم الاقتصادي والصناعي، عن طريق الاتفاقات والتعهد بتقديم السلع اللازمة للحلول مكان الدور الاقتصادي الأميركي في كوبا، بل هم ذهبوا، منذ سنة ١٩٦٠ بالذات، إلى تسليم كوبا كميات وافرة من الأسلحة. أما الأميركيون فقطعوا، من جانبهم، العلاقات الدبلوماسية مع حكومة هافانا، ووضعوا حظراً على إرسال السلع إلى كوبا (ما عدا الأدوية). ولم يكن الأميركيون مستعدين للقبول بالأمر الواقع أي بقيام نظام معاد لهم في القارة وفي نقطة من أقرب النقاط جغرافياً للولايات المتحدة نفسها.

في ظلّ هذا التأزم والمخاوف الأميركية من المدّ الشيوعي السوفياتي المتجسد عملياً في القارة، ومن تثبيت أقدامه وربما توسعه، قرّرت دوائر واشنطن، منذ سنة ١٩٦٠ نفسها، تفشيل السياسة السوفياتية عبر القضاء على النظام الكوبي المعادي. كان ذلك من خلال التحضير لعملية إسقاط كاسترو ونظامه. لقد تم التحضير لهذه العملية بالتعاون ما بين عدد من المؤسسات الأميركية (وزارة الدفاع والمخابرات المركزية) والكوبيين اللاجئين إلى الولايات المتحدة هرباً من حكم كاسترو (وهم عامة من أصحاب المصالح المتضررين). وكان الاتفاق بين الفريقين على أن يقوم الكوبيون أنفسهم بالانقلاب بدعم مادي أميركي. ولما كان آخر سنة ١٩٦٠ يتناسب مع نهاية

= واضحاً وثابتاً ويذهب إلى حدّ ربطه في هذه المرحلة بتأزم قضية برلين حيث يكون خروتشوف، الذي فشل في الوصول إلى حلّ بشأنها، قد أراد أن يعوض عن ذلك بإظهار القوة في القارة الأميركية نفسها. وكانت هذه أول فرصة من نوعها تسنح أمام السوفياتيين.

(١) نذكّر بأن الفترة هي أغنى الفترات في نشاط الحركات التحررية خاصة في أفريقيا وفي المستعمرات الأوروبية عامة.

عهد أيزنهاور، لم تنفَّذ العملية بانتظار قرار الرئيس الجديد الذي لن يلبث أن يستلم الحكم؛ وهذا نظراً لكون الرئيس المنتهي عهده لا يعمل على تقييد خلفه بمواقف ومقررات مهمة، وذلك بحسب القاعدة المتبعة، وخاصة إذا كانت الرئاسة تنتقل من حزب إلى آخر كما هي الحال هنا. إذن وجب انتظار بداية سنة ١٩٦١ حتى يتم تنفيذ العملية الجاهزة بكل تفاصيلها. لكن العملية فشلت تماماً على الرغم من تأكيد المخابرات المركزية (سي. آي. أي) لكينيدي بنجاحها الأكيد والكامل. هكذا كان الإنزال الفاشل في خليج الخنازير، بتاريخ ١٦ نيسان سنة ١٩٦١، الذي قام به كوبيون نقلتهم سفن أميركية إلى الشاطىء الكوبي[١]. يبدو أن المخابرات السوفياتية التي علمت بأمر العملية نبّهت كاسترو الذي كانت قواته بانتظار المهاجمين بقرب المكان المحدد للإنزال. وكان بالتالي تزايد في التقارب الكوبي السوفياتي في مجالات التجارة والتسليح والتصنيع، كما كان إعلان كوبا (في ١٧ أيار) «جمهورية ديمقراطية اشتراكية». وفي أواخر السنة، أخذ كاسترو يعلن أنه شيوعي. هكذا فشل الأميركيون في منع المعسكر الآخر من التمدّد على حسابه المباشر، وإن عبر قطعة واحدة، أي التمدّد إلى عقر الدار. وبالتالي كان الخوف الأميركي من أن تصبح كوبا نواة أو نقطة انطلاق لتوسع المعسكر المعادي في قارتهم، فما كان من واشنطن إلا أن دعت إلى حصار، أو بالأحرى إلى حجر لكوبا، لمنع العدوى من الانتشار، ولقد نفذ هذا الحجر بواسطة إخراج كوبا من الأسرة الأميركية التي كانت تدور بمجملها في فلك الشقيقة الكبرى، أي الولايات المتحدة. لقد نفذت هذه السياسة من خلال اجتماع منظمة الدول الأميركية، بناء لدعوة واشنطن، حيث تقرّر طرد كوبا من المنظمة وحرمانها من عضويتها فيها[٢].

٢ ـ **أزمة الصواريخ السوفياتية:** إن فشل المحاولة الأميركية لإسقاط كاسترو، كما وقوف الغرب أمام حائط برلين، والتأكيدات الأميركية على نيتهم في العمل من أجل السلم، كانت مواقف شجّعت بلا شك السوفياتيين على التمادي في سياستهم وتحدّيهم للأميركيين في كوبا بالذات[٣]. هكذا تزايدت وتكثفت عمليات إرسال الأسلحة إلى كوبا، مع الإعلان بأنها أسلحة دفاعية، ومع التحذير بأن أي تدخل أميركي يعتبر بمثابة بداية الحرب. إن هذه السياسة لا تتفق أصلاً مع مبدأ التعايش السلمي، لكن الاتحاد السوفياتي استمر فيها على الرغم من ذلك. ففي الوقت الذي كانت ترسل فيه أسلحة دفاعية علناً، في صيف سنة ١٩٦٢، على ما في ذلك من

---

(١) إن السوفياتيين في عرضهم لهذا الحدث لا يذكرون أن الكوبيين هم الذين قاموا بالعملية ولا يتهمون الأميركيين بوضوح، إنهم يكتفون بوصف الذين نفذوا الإنزال في خليج الخنازير «بالتدخليين» دون تحديد جنسيتهم، لكنه يتضح من سياق الكلام أنهم ليسوا أميركيين. وكذلك لا يتكلم السوفياتيون عن محاولة إمدادهم كوبا بالصواريخ بل يتكلمون عما يسمونه دعم لدفاعات كوبا بوجه التحضيرات الأميركية للقضاء على الثورة فيها معتبرين الحصار الأميركي بلا مبرر كاف وكأنه مجرد «تعدّ على مصالح دولة...». انظر إلى طريقة طرح القضية من الناحية السوفياتية التي تبدو وكأنها انتهت إلى تسجيل انتصار سوفياتي، بينما الوقائع تؤكد تراجعاً وإن نسبياً في خريف سنة ١٩٦٢ أي في الحلقة الثانية من الأزمة.

Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 577 et 578.

(٢) لقد استمرّ إبعاد كوبا عن المنظمة الأميركية حتى سنة ١٩٧٥ حيث قرّرت المنظمة إعادة كوبا إلى أحضانها.

(٣) لكن السبب أو الأسباب الداعية إلى تطور السياسة السوفياتية في كوبا في حينه وبالأخص محاولة تسليحها بالصواريخ ليست واضحة تماماً وهناك تفسيرات عديدة. فمنهم من اعتبر أنها كانت موجهة إلى الصين في ظل الخلاف الصيني السوفياتي، أو إلى الولايات المتحدة مقابل الصواريخ الأميركية الموجودة في ألمانيا الغربية وتركيا...، انظر إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit.*, *p.187.*

تحدّ للخصم، كان فريق من الأخصائيين السوفياتيين بدأ بتشييد قواعد لإطلاق الصواريخ في الجزيرة، وكان ذلك يتم بمنتهى السرّية طبعاً. أما الموقف الأميركي، خلال السنة التي تلت فشل خليج الخنازير، فقد انحصر في التنبيه والتحذير من خطورة الوضع، بمعنى أن واشنطن كانت تقول بأنه إذا كانت كوبا ستصبح قاعدة لعمل عسكري سوفياتي «فإن الولايات المتحدة ستعمل الضروري، وذلك بحسب تصريح الرئيس الأميركي كينيدي، لتأمين سلامتها وسلامة حلفائها». يمكن تفسير هذا الموقف بالعودة إلى مبدأ منرو، أي «أميركا للأميركيين»، فلا يُسمح لأي قوة أخرى في العالم بأن تشكل خطراً على استقرار شعوب ودول القارة.

إن الأهم، في هذا السياق، من التأزم المتمحور حول كوبا، يبقى في تصاعد الأزمة إلى حدها الأقصى. كان ذلك مع اكتشاف واشنطن لحقيقة ما كان يهيّء له السوفياتيون في كوبا. لقد كشفت صور، أُخذت أثناء طيران مراقبة عادي كانت تقوم بها طائرات «يوتو» الأميركية فوق الجزيرة، عن أن عملية بناء منصّات إطلاق صواريخ هي قيد الإنجاز على الجزيرة. وهنا كان لا بدّ للأميركيين من التساؤل حول الهدف السوفياتي من وراء هذا التمادي في ظل البحث عن التعايش السلمي. فإذا كانت الأسلحة التي ترسل إلى كوبا دفاعية، كما يصرّ على إعلانه السوفياتيون، فلمَ بناء هكذا منصّات؟ لا بد من أن يكون الاتحاد السوفياتي ينوي إرسال صواريخ إلى كوبا، وهذا أمر لم يكن وارداً القبول به أميركياً، لأنه يجعل من كوبا قاعدة سوفياتية تستطيع تهديد القارة الأميركية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة نفسها. إن هذا الاكتشاف والفرضيات التي استتبعها جعلت الأميركيين في وضع صعب مرة أخرى، وربما أكثر من أي مرة طالما أن الأمر يتعلق بقارتهم. والسؤال الأساسي الذي طرحه الأميركيون على أنفسهم بالمناسبة كان: هل يريد السوفياتيون الحرب حقاً، في الوقت الذي كان الأميركيون يؤكدون بالفعل نيتهم في إحلال السلم كما فعلوا في برلين؟ أم أن السوفياتيين يريدون فقط جس نبض الأميركيين، عبر هكذا تصرف، لمعرفة إلى أي مدى بإمكانهم التقدم بعد أن سكت الأميركيون عن قيام نظام معاد في القارة على أبواب الولايات المتحدة؟

أما القرار الأميركي، بعد التثبت من الخطوة السوفياتية، فكان بأنه لا يمكن البتة السكوت عن هكذا تصرف، ولا بد من إفهام السوفياتيين أنهم تمادوا كثيراً وأن الولايات المتحدة مستعدة للحرب إن هم لم يتراجعوا، ويُعتبر السوفياتيون عندها هم البادئين أو المسببين. في الواقع، وفي هذا الوقت بالذات، كان السوفياتيون قيد إرسال شحنة صواريخ سرّاً إلى كوبا. وبينما كانت سفن سوفياتية محمّلة أسلحة متوجهة إلى كوبا تواكبها غواصات، كان القرار الأميركي بأن لا بدّ من منعها من الوصول، وذلك عن طريق تنفيذ حصار جزئي حول الجزيرة، مع إعلان الاستعداد لمنع السفن من الوصول إلى كوبا. إن هذا القرار كان يعني عملياً أنه إذا أصرّ السوفياتيون على إيصال شحنتهم، لا بدّ من المواجهة مع القوات البحرية الأميركية المحاصرة للجزيرة، أي أن السوفياتيين مصرّون ويريدون الحرب فعلاً. هكذا، في ٢٢ تشرين الأول من سنة ١٩٦٢، كانت بداية الأسبوع الذي أشرف فيه العالم على الحرب، أي أنه كان على قيد أُنملة منها. لكن هذه المرة كان للحرب تحديد جديد، أي أن الحرب إذا وقعت لكانت حرباً نووية، بحيث إن القوتين العظميين وصلتا في مواقفهما واستعداداتهما إلى الخط الأحمر، والعالم بأسره اهتزّ لدنوّ الكارثة التي بدت

محتّمة. فمواكبة الغواصات للسفن السوفياتية أثبتت أن الشحنة غير اعتيادية ودعمت، أو على الأقل، برّرت الموقف الأميركي. إن الرئيس الأميركي، الذي كان خروتشوف يظنه، حتى حينه، طريّ العود، قام بعدة خطوات سريعة اعتُبرت حينها شديدة الجرأة. كانت الخطوة الأولى تصريحاً لكينيدي واضحاً، ويعني أن السوفياتيين تعدّوا الوضع الراهن في العالم وأن تصرفهم يعتبر تحدياً. وكانت الخطوة الثانية كناية عن إنذار، وجّه إلى كوبا، يقول بتهديم القواعد التي تبنى في الجزيرة. والخطوة الثالثة كانت فرض الحصار الجزئي. أما الخطوة الرابعة فكانت تحذيراً وجّهه كينيدي ويقول بأن إطلاق صاروخ واحد من كوبا ضد أي بلد أميركي يعني الردّ وبقوة على الاتحاد السوفياتي نفسه.

يبدو أن الحكومة الأميركية، عندما اتخذت القرار باعتماد موقف حازم إلى آخر الحدود، كانت ترى أن الاتحاد السوفياتي لن يذهب بعيداً في تماديه لما ينطوي عليه ذلك من خطر أكيد على السفن أولاً، وللتأزم الكبير الحاصل إضافة إلى كونه هو البادىء ثانياً. عملياً، ما لبث أن وصلت أوامر من موسكو إلى السفن السوفياتية بالعودة أدراجها قبل الاقتراب من الدوريات الأميركية. لقد اعتُبر هذا التدبير السوفياتي تراجعاً أمام صلابة الموقف الأميركي. وما لبثت أن تلته خطوات أخرى نفّست الاحتقان الذي وصل إلى ذروته، حيث بدا آنذاك أنه لم يعد يفصل العالم عن الحرب إلا، كما يقال، قيد شعرة واحدة أو «كبسة زر». إن مفاوضات سهلة تمت، خلال أيام، ما بين الأميركيين والسوفياتيين انتهت إلى حل الأزمة. فخروتشوف الذي فهم، على ما يبدو، أنه جعل الحرب وشيكة، كتب إلى كينيدي، بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٦، يقول بقبول «تدمير المنشآت المسلحة في كوبا» تحت مراقبة الأمم المتحدة، وبإيقاف إرسال أسلحة تعتبر هجومية إلى كوبا. وبعد يومين على هذه الرسالة، اتفق الفريقان الأميركي والسوفياتي على تدمير المنصّات وسحب الجنود السوفياتيين من الجزيرة لقاء تعهّد أميركي بعدم القيام بأية عملية ضد كوبا.

لقد أُعطيت للأزمة، التي اعتُبرت الأكثر خطورة بعد الحرب العالمية الثانية، تفسيرات عديدة، إن من حيث أسباب ومبررات حصولها، أو من حيث نتائجها. هل كان الاتحاد السوفياتي قادراً أصلاً على تحمّل أعباء هكذا عملية، في وقت لم تكن له القدرة الكافية تقنياً، وخاصة من حيث القوة البحرية، لمواجهة الأميركيين؟ كل الدلائل تشير إلى أن الاتحاد السوفياتي كان ما يزال ضعيفاً جداً في هذا المجال[1]، إذن كيف يقوم بهكذا عملية؟ إن أحد التفسيرات الواردة قال بأن خروتشوف أراد إفهام صديقه الكوبي بأنه ذهب إلى أقصى الحدود لدعمه، أي حتى إلى حد إمكانية توريط الاتحاد السوفياتي في صراع غير متكافىء مع الولايات المتحدة. وهكذا يكون قد تراجع عندما ظنّ أنه أثبت هذا الأمر بكل وضوح. لكن يبقى أن العملية احتوت على مخاطرة جدّية بالنسبة للاتحاد السوفياتي نفسه، كما لقوّته دولياً، وحتى ربما لمصداقيته التي يكون قد أراد تأكيدها. وكذلك كانت مخاطرة كبيرة للسلم العالمي، أو بالأحرى، على الأقل، للتعايش السلمي الذي قال السوفياتيون وما زالوا يقولون بأنهم يعملون بوجيه ولإحلاله، وبخاصة في بداية

---

(١) انظر المرجع المختص: Hervé Coutau-Bégarie, *La Puissance maritime soviétique*, Economica, Paris, 1983, pp. 24 et 25.

الستينات بالذات. والبعض اعتبر أن تصرف خروتشوف كان متسرّعاً وغير مسؤول، حتى أن بينهم من ذهب إلى الاعتقاد بأن هذا التصرف كان، على الأقل، أحد المآخذ الكبرى التي سجِّلت في الكرملين ضد خروتشوف وساهمت، في ما بعد، بإقصائه عن السلطة. في كل الأحوال، إن مصداقية موسكو لدى أصدقائها وخلفائها، وعلى رأسهم كوبا، قد تأثرت سلباً. إن كاسترو نفسه لم يرضَ عن تخلي السوفياتيين عنه وبالتفاوض مع الأميركيين دون اشتراكه. وتعبيراً عن عدم رضاه هذا، نجده يميل عنهم على الرغم مما فعلوه لدعمه منذ وصوله إلى الحكم. بالفعل، إن كاسترو، وبعد أزمة الصواريخ، أخذ يميل باتجاه الصين، حيث إن الصراع السوفياتي الصيني ظهر في هذه الفترة بالذات، واستمر يتقرّب من الصين حتى ما بعد إقصاء خروتشوف عن الحكم. لقد وجب انتظار عمل الفريق السوفياتي الجديد من جهته من أجل إعادة المياه إلى مجاريها وإغداق المساعدات على كوبا اقتصادياً خاصة، كما وجب انتظار تأكد كاسترو نفسه من أنه من الأفضل له التجاوب مع المبادرة السوفياتية التقاربية، ليعود فيتقرب مجدداً من موسكو، خاصة وأن كاسترو تأكد من عدم قدرة بكين على تقديم المساعدة له بما فيه الكفاية. ويلاحَظ بالمناسبة أن التفسير السوفياتي للموضوع لا يشير أبداً إلى القطيعة بين هافانا وموسكو التي تلت أزمة الصواريخ، بل هو ركّز على استمرار العلاقات والمساعدات بدون أي اضطراب[1].

وفي نهاية المطاف، يبقى أن هذه الأزمة، التي قال السوفياتيون إن «لا مثيل لخطورتها» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من حيث كونها «وضعت البشرية على حافة كارثة نووية»، اعتُبرت بالفعل كذلك من قبل الجميع. لكن الاختلاف في المواقف يقع في مجال تحديد من يتحمل مسؤولية الانزلاق إلى هذا الحد من التأزم وخطر الحرب. إن الدلائل تشير بدون شك إلى أن التصعيد لم يكن مرغوباً فيه لدى أي من الفريقين، ولذا حُلَّت القضية بسرعة وسهولة غير اعتياديتين بين الدولتين العظميين، وبشكل لا يتناسب مع درجة التشنّج التي أدّت إليها الأزمة لمدة أيام وإن قليلة. من هنا تعتبر هذه الأزمة، أو بالأحرى مواجهتها، أهم تجسيدات التعايش السلمي بين الدولتين، بحيث إنه لا بدّ أساساً من حصول أزمات، لكن النوايا السلمية استطاعت، وتستطيع، أن تسيطر وتؤدي إلى عدم الانزلاق إلى الصراع المباشر ما بين الاثنتين، أي إلى الحرب النووية في الواقع. وأخيراً يمكن الكلام حتى في هذا السياق عن نوع من المساومة[2] ما بين الفريقين، وإن أتى أحياناً، أو بدا أنه يأتي على حساب الأصدقاء كما كانت حال كوبا هنا. ويكون السوفياتيون المتهادون في تحدّيهم للأميركيين قد أرادوا فقط جسّ النبض وإن كان في ذلك خطر كبير، لكنهم لم يريدوا الحرب البتة، ولم يكونوا قادرين في كل الأحوال على مواجهة الأميركيين آنذاك، لكن هل كانوا استمروا لو هم كانوا قادرين؟ أي هل أن النوايا السلمية وإرادة التعايش السلمي تعود إلى عدم توازن القوى الكامل، أم أنها تعود إلى توازن القوى دون سواه كاملاً كان أم لا؟ لقد سبق التأكيد على أن التعايش السلمي يقوم، بشكل خاص، على توازن القوى كما على أساس الحفاظ على الوضع الراهن في العالم. لكن هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن موضوع الأزمة، أي كوبا، كان بمثابة تعدّ على الوضع الراهن. من هنا يمكن تبرير التصريح

(١) النظر في كتاب: Alexandrov..., *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 579-586.

(٢) إن المؤرخ الفرنسي دوروزيل يعطي موقعاً خاصاً للمساومة في سياق التعايش السلمي «Marchandage».

السوفياتي بانتصار الاتحاد السوفياتي والاشتراكيين في كوبا بالرغم من تراجعهم أمام الإنذار الأميركي. ويفسِّر هذا الموقف بتدعيم وتثبيت الموقع في كوبا وخاصة تمكينها من الاستمرار اشتراكية[١]. إذن، يلاحظ، مرة أخرى، أن الأزمات الكبرى في ظل التعايش السلمي تختلف عنها في الحرب الباردة، من حيث الليونة النسبية التي تطغى على مستوى الدولتين العظميين في الوصول، عند الضرورة، إلى الحل السلمي. وتبقى هذه الليونة، كما التصرف السلمي عامة، بالأخص على مستوى الاثنين دون غيرهما، كما برهن عدد من الأزمات.

ج ـ أفغانستان: الإجتياح السوفياتي

تندرج هذه الأزمة في سياق سياسة تثبيت المواقع بمبادرة سوفياتية. لذا اعتُبرت بمثابة تجسيد للتعايش السلمي، إضافة إلى كونها، على الرغم من الحدّة التي ارتدتها لسنوات، لم تجرّ إلى مواجهة دولية. تجدر الإشارة، في مطلع الكلام عن هذه الأزمة، إلى أمرين أساسيين، وهما استمرار هذه الأزمة فترة طويلة (عشر سنوات)، وموقع أفغانستان الجيوسياسي الخاص بالنسبة للمعسكرين وللدولتين العظميين. إن التورط السوفياتي المباشر في أفغانستان كان في أساس نشوء ما عرف بأزمة أفغانستان. وعلى الأرجح، كان التردد الأميركي، والتعامل غير المباشر مع هذه الأزمة، من باب عدم وجود نية في التورط الذي كان بإمكانه أن يؤدي إلى مجابهة مباشرة خطيرة وغير مقبولة أميركياً، كما دولياً. هذا مع العلم أن هذه الأزمة انطوت على إمكانية ترتّب انعكاسات إقليمية ودولية واسعة وخطيرة. كما أن الأزمة بدت، لسنوات، وكأنها لم تتعدّ حدود المعسكر الواحد، على الرغم من موقع أفغانستان أصلاً خارج المعسكر المعني، أي الاشتراكي.

بدأت الأزمة بتاريخ ٢٤ كانون الأول من سنة ١٩٧٩، أي بتاريخ بدء الاجتياح العسكري السوفياتي باسم معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل التي نصتّ، في كانون الأول سنة ١٩٧٨، على حق الاتحاد السوفياتي في التدخل العسكري في أفغانستان «لحماية البلد»، والتي وقِّعت مع حكومة طَرَقي. يشار هنا إلى أن القضية بدأت فعلاً قبل الاجتياح بمدة، أي على الأقل في ربيع سنة ١٩٧٨، مع وصول الشيوعيين إلى الحكم في كابول. وأولى نتائج الاجتياح كانت في تسلّم بابراك كارمال الحكم (في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩) وإعطاء الغطاء، الذي كان يُفترض أن يكون كافياً، للاجتياح السوفياتي، بحيث أعلن أن التدخل العسكري السوفياتي تمّ بناء لطلب كارمال الذي وصل في الواقع من موسكو مع الجيش الأحمر، والذي وقّع مع موسكو، في آذار سنة ١٩٨٠، اتفاقاً يُقرّ الإقامة «المؤقتة» للقوات السوفياتية في بلاده. ربما وجبت الإشارة إلى أن بابراك كارمال، الذي كان قد نفي من أفغانستان، والذي مكث مدة في تشيكوسلوفاكيا سفيراً لبلاده، والذي كان ينتمي منذ سنوات طويلة إلى الحزب الشيوعي الأفغاني جناح بارشام، هو الذي كان يطالب منذ الستينات بالاندماج والتكامل مع الاتحاد السوفياتي[٢]. هذا مع العلم أن الحكم الذي قُلب

---

(١) بخصوص بعض التفاصيل يمكن العودة إلى:
Manuela Semeidi, *Les Etats-Unis et la révolution cubaine*, Colin, Paris, 1968.

(٢) نذكّر هنا بأن الاتحاد السوفياتي كان قد حضّر منذ سنوات طويلة لتعديل الوضع في أفغانستان لصالحه. فمنذ الخمسينات بدأت عملية التقرّب من كابول كما التعاون الاقتصادي الذي أصبح واضحاً ومتكاملاً في السبعينات، أي مع إعلان الجمهورية واستلام داود الحكم حيث تزايد عدد الخبراء السوفياتيين وتعددت =

بوصول الجيش الأحمر السوفياتي وكارمال، كان شيوعياً وموالياً للاتحاد السوفياتي بقيادة حافظ الله أمين، وهو شيوعي من جناح خلق وقد قتل في ظل الاجتياح متّهماً بكونه عميلاً للمخابرات الأميركية[1].

ما إن حصلت عملية الاجتياح التي قام بها حوالي الثمانين ألف جندي سوفياتي، حتى أخذ العالم بمعظم شعوبه ودوله يندد بالعملية، بدأً من الولايات المتحدة والغرب عامة، وصولاً إلى الدول العربية والإسلامية بمعظمها (ثلاثون دولة إسلامية قطعت عندها علاقاتها مع كابول). لقد تقرّرت مقاطعة الاتحاد السوفياتي، في بعض المجالات، دلالة على الاحتجاج، وللضغط على موسكو وإرغام قواتها على الانسحاب. كانت هذه ردة الفعل الأولى والمباشرة، خاصة من قبل الأميركيين. لكن الرد السوفياتي على الموقف الشاجب دولياً للاجتياح اعتبر أن السوفياتيين لم يقوموا بهذه العملية إلا تجاوباً مع مطلب الأفغانيين أنفسهم (الممثّلين في الواقع ببابراك كارمال الذي أتوا هم به)، وأن بقاءهم في أفغانستان ليس على سبيل التدخل في الشأن الداخلي إنما استجابة لنجدة صديق في حال ضيق. وقام كذلك الاتحاد السوفياتي برد التهم إلى الآخرين، بحيث طالب بوقف التدخل في الشأن الداخلي الأفغاني من قبل الولايات المتحدة والصين (وذلك في أول كانون الثاني ١٩٨٠).

أما الموقف الدولي المعارض للاجتياح ونتائجه فلم يتبلور، أو يتجسد بخطوات حازمة وكفيلة بجعل موسكو تفكّر جدياً بوضع حدّ سريع لعمليتها. لقد أعطيت تفسيرات مختلفة للهدف السوفياتي من التورط في أفغانستان. يُذكر من هذه التفسيرات: الاقتصادي والستراتيجي

= المشاريع المشجعة من تصنيع وشق طرق وتدريب حتى أن معظم المصالح الأفغانية عرفت تواجد خبراء سوفياتيين فيها، كما أن ضباط الجيش الأفغاني أرسلوا بالألوف للتعلم في موسكو. ولما بدا أن داود عدّل في سياسته لقاء مساعدات سخيّة بالأخص من إيران كان التخلّص منه لمصلحة الشيوعيين الذين ما لبثوا أن أخذوا يتصارعون في ما بينهم بالنظر إلى انقسام الحزب. وكانت سنة ١٩٧٨ تجربة فاشلة في فرض النظام الاشتراكي بالقوة. وكان على موسكو بالتالي إقناع حلفائها بالتروي تجنباً لردود فعل غير مستحبة. لكن مقتل طَرَقي الذي وقّع مع بريجنيف اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار أتى كضربة قوية لموسكو كان لا بدّ من التصدي لها ولانعكاساتها الممكنة في أجواء دولية وإقليمية بدت مشجعة (خاصة في إيران واليمن). وكانت إعادة كارمال في ظل الجيش الأحمر. هكذا كما يقول أحد المهتمين والمراقبين: إن الطريقة السوفياتية تقضي بالتمهل في اتخاذ القرار والتحضير الطويل على «الطريقة الجرمانية»، لكن عندما يبدأ التحرك يأتي سريعاً وكاسحاً، من كتاب حيث نجد بعض التفاصيل في: Ockrent et Marenches, *Dans le secret...*, *opt.cit.*, pp. 211-222;
ويمكن النظر إلى مقالين مهمّين في العدد الخاص عن أفغانستان بعيد الاجتياح السوفياتي من مجلة:
Les Temps Modernes, Juillet-Août 1980, n° 408-409:
Jean-José Puig, «Genèse d'une résistance», pp. 133-167; et
Mike Barry, «Répression et guerre soviétiques», pp. 171-234.

(١) إن أفغانستان مع الرئيس طَرَقي ومساعده حافظ الله أمين كانت قد أصبحت في نيسان ١٩٧٨ جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي اعترف بها مباشرة الاتحاد السوفياتي والتي ما لبثت أن اعتمدت العلم الأحمر وبدأت الإصلاح الزراعي. ثم في مناسبة العيد الأول للثورة أرغم أصحاب محلات كابول على طلي الواجهات باللون الأحمر، في الوقت الذي كانت المقاومة مع المجاهدين أخذت تتسع وبالمقابل أعمال القمع. وفي أواسط أيلول ١٩٧٩ اغتال حافظ الله أمين رئيسه طَرَقي وأصبح رئيساً بدعم سوفياتي، وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول دخل عشرون فوجاً من الجيش الأحمر أفغانستان ثم تبعت ذلك عمليات إنزال جنود سوفياتيين بكثافة بواسطة طائرات آيروفلوت وإنزال مظليين. نجد روزنامة لأهم التطورات والأحداث التاريخية البارزة في العدد المذكور أعلاه من المجلة الفرنسية: *Les Temps Modernes*, pp.9-16.

والجيوسياسي. وفي الواقع إن هذه التفسيرات تتلاقى، لا بل تتطابق إلى حد بعيد. فإذا كانت أفغانستان قادرة على تقديم دعم اقتصادي للاتحاد السوفياتي (الغاز الطبيعي)، فإنها تقدم أيضاً طريقاً تقرّبه من بترول الشرق الأوسط، وبالتحديد من بترول الخليج. إنها تشكل أيضاً الطريق إلى مياه دافئة، حيث يحاول الاتحاد السوفياتي الحصول على مدى أكيد لأسطوله، وقطع الطريق على الصين منافسته بإحاطتها غرباً وإخضاعها لآسيويتها بحدودها الشرقية. وكذلك، إذا تأمنت طريق الخليج براً والسلطان بحراً، بعد تزعزع الوضع في إيران وسقوط الشرطي الغربي التوجّه (نظام الشاه) ونشاط الخمينية المتزايد، ومع إمكانية زعزعة الوضع في باكستان عن طريق أفغانستان (الصراع التقليدي حول المنطقة الحدودية)، يصبح بالإمكان، إضافة إلى توسيع رقعة المعسكر الشرقي في أوروبا وآسيا، قطع طريق النفط على الغرب وإخضاعه وإن تدريجاً. ويُضاف إلى كل هذا، وبالأخص ربما، كسر الطوق الأميركي الصيني المزمع مع تحسّن العلاقات الثنائية.

لقد شكّل، بالنظر إلى هذا الهدف المركّب، اجتياح أفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفياتي مصلحة حيوية. ويبدو أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، تعامل مع هذه المصلحة وكأنه متفهم للأمر، أو هو تعامل مع الحدث لأنه فوجىء به وما بقي له سوى الوقوف أمام الأمر الواقع. إن الغرب كما الصين دعما، إضافة إلى الدول الإسلامية، المقاومة الأفغانية بوجه أكثر من مئة ألف جندي سوفياتي مدعومين بحوالي خمسين ألف من داخل الأراضي السوفياتية، وإلى جانبهم الجيش الأفغاني. بطبيعة الحال، إن هذا الدعم هو التفسير الأساسي لاستمرار المقاومة سنوات طويلة، وجعل التورط السوفياتي يستمر بالمقابل، بكل ثقله وانعكاساته على مدى القدرة السوفياتية، إلى حد قبول موسكو بعد حوالي الثماني سنوات بالكلام علناً (في سنة ١٩٨٧) عن إمكانية انسحاب. إن هذا التدخل أدى عامة إلى المقارنة عالمياً ما بين التورط الأميركي في ڤييتنام والتورط السوفياتي في أفغانستان، بالرغم من الفوارق الأساسية بين الحالتين. إن المهم هنا يكمن في أن التعاطي مع الاجتياح السوفياتي الهادف إلى تثبيت نظام موال في كابول، أي تثبيت موقع لصالح موسكو، وضم أفغانستان إلى الأسرة الاشتراكية بجعلها داخل تخوم العالم السوفياتي المباشر، أتى متفهماً ومثبّتاً لدعائم التعايش السلمي، وإن على حساب بعض الشعوب[1]. وفي كل الأحوال، ثبت أن الغرب، وفي مقدمه الولايات المتحدة، غير مستعد للتورط في مجابهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي لما في ذلك من مخاطر تصاعد حدة المجابهة، بحسب القاعدة التي أصبحت واضحة للجميع. وفي الوقت عينه، لا بدّ من الملاحظة أن الانعكاس الدولي الأهم لهذه الأزمة، التي بدت خطيرة، ولو لبرهة، كان امتناع الكونغرس الأميركي نهائياً عن الموافقة على اتفاقية سالت الثانية، مما يدل على أهمية أفغانستان في نظر موسكو إلى حدّ التضحية بهذه الاتفاقية التي كانت هي تجهد للوصول إليها. أما الانعكاسات، أو الإجراءات الأخرى، أو العقوبات فلم تكن

---

(١) نشير هنا إلى بعض المقالات والمراجع بهذا الموضوع، علماً بأن الكثير كتب خلال السنوات الماضية حول أزمة أفغانستان:
A. Fontaine, *Un Seul Lit...*, *op.cit.*, pp. 496-502; et

P. Milza, *Le Nouveau...*, *op. cit.*, pp. 303-307;et

Pierre Gentelle, «Du non-développement au sous-développement», in «*Les Temps Modernes*, *op.cit.*, pp. 281-307;et «Afghanistan: le développement», mais à quel prix», in *Universalia* 1981, pp. 171-176.

هي أيضاً ذات فاعلية كبيرة، مثل بعض الإجراءات الاقتصادية، أو مقاطعة ألعاب موسكو الأولمبية. وربما كان الانعكاس الأهم هو رد الفعل الإسلامي بعد المؤتمر الإسلامي، في بداية سنة ١٩٨٠.

أخيراً، يمكن القول إن أزمة بهذا الحجم قوبلت دولياً بتروّ كبير وكاف لتجنيب التعايش السلمي صدعاً عميقاً يصعب تخطيه، وشكّلت بالتالي ظاهرة سلمية على الرغم من كل شيء، لكنها بلا شك، كقضية، نزعت سلاح أو قدرة القائلين بالانفراج الدولي، على الأقل على مدى سنوات. كذلك، إن الانسحاب السوفياتي من أفغانستان الذي بدأ في سنة ١٩٨٨ وانتهى في مطلع سنة ١٩٨٩ (١٥ شباط)، أتى نتيجة تطوّر في السياسة السوفياتية نفسها. كما أنه أتى في إطار محاولات جادّة من قبل الدولتين العظمين لإقرار التعايش السلمي، ولانفراج واسع في العالم بغية الإتاحة في المجال لبحث مواضيع أساسية. ويأتي في رأس لائحة هذه المواضيع، موضوع الحدّ من التسلح. وقد يكون هذا الانسحاب قد تمّ بالأخص لتحسين صورة الدولة الكبرى في العالم وإيجاد الفرصة المناسبة لتحسين الأوضاع الداخلية، خاصة بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي انطلق، منذ أواسط الثمانينات، مع غورباتشوف في سياسة إعادة البناء السوفياتية الداخلية[1]. هذا مع العلم بأنه يبدو، إلى حدّ ما، أن الموقع الأفغاني قد ثبِّت لمصلحة الاتحاد السوفياتي، على الرغم من استمرار الحرب الأفغانية بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان.

٢ ـ ظاهرات سلمية: إتّفاقيات

قبل البدء بالكلام عن إتّفاقيات محدّدة، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الأهم والذي شكّل قاعدة وأساساً للاتفاقيات التي وقّعتها الدولتان العظميان، كان ذلك الاتفاق غير المكتوب، وغير الموقّع، أي ذلك الاتفاق الضمني حول عدم حتيمة الحرب وضرورة عدم الانزلاق إلى الحرب، وذلك بالوقوف عند حد: الحد الذي يفصل ما بين السلم والحرب. بطبيعة الحال، لا بد من القول إن أهم إتّفاق عملي كان بإمكان الدولتين، أو كان من واجب الدولتين، وضعه هو الذي يدور حول الحدّ من السلاح، لأن السلاح، وخاصة النووي، هو أساس ذلك الخوف الكبير من الحرب التي إذا حلّت، لا بدّ من أن تكون نووية وكونية، أي مدمّرة ربما للبشرية وحضارتها كاملة.

في نهاية الخمسينات، ومع بوادر التحسن في العلاقات وبروز بوادر توازن القوى، بدأ الفريقان مباحثات طال أمدها لأكثر من سبب، وانتهت إلى توقيع عدد من الإتّفاقيات تأتي في مقدّمها إتّفاقية موسكو في صيف سنة ١٩٦٣. ثم ما لبث الفريقان أن وقّعا العديد من إتّفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني وإتّفاقيات الحد من انتشار الأسلحة الستراتيجية، أو الحد من الأسلحة

(١) بخصوص التطور في السياسة السوفياتية، يُذكر أنه في آخر الثمانينات أخذ الاتحاد السوفياتي يؤكد أنه ينوي عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية. ويُذكر أن المسؤولين السوفياتيين في آخر سنة ١٩٨٩ كانوا يعلنون أن قرار إجتياح أفغانستان كان خاطئاً وأن بريجنيف وعدداً قليلاً من المسؤولين السوفياتيين لا يزيد عددهم على الأربعة هم المسؤولون عن هذا الإجتياح. لكن هذا لا يعني أن السوفياتيين توقفوا نهائياً وكلياً خلال سنة ١٩٨٩ نفسها عن دعم الحكم الأفغاني ضد المقاومة أو أن الغرب حاول إخراج أفغانستان من المدار السوفياتي.

النووية خاصة. بدا عامة أن السوفياتيين يظهرون اهتماماً أكبر للتوصل إلى هكذا إتّفاقيات. هل هذا يعني أنهم متأكدون من تقدّم الأميركيين عليهم وعدم قدرتهم على اللحاق بهم فعلاً لأسباب اقتصادية أو تقنية مثلاً (أو الاثنتين معاً)؟ أو كما يبرّرون هم الأمر، بأنهم يريدون السلام ويعملون جاهدين من أجله، وبالتالي يجب البدء بالتخلص من سيطرة السلاح والمستفيدين من التسلح وصناعة السلاح؟ كثيراً ما نجد السوفياتيين يرددون التذكير بتخوّف الرئيس الأميركي أيزنهاور من دور وتأثير الفريق الصناعي العسكري على سياسة الدول الكبرى[١]، وبالأخص الولايات المتحدة، باتجاه الحرب ويجعلها دولة عدائية. لكن الاتفاق بين الدولتين تعدّى السلاح والتسلّح إلى المجالات المختلفة، من اقتصادية، وتقنية، وغيرها.

أ ـ الحدّ من التسلّح:

لقد احتلّ موضوع الحد من التسلح موقعاً رئيساً في العلاقات الدولية على مستوى الدولتين العظميين، منذ أواخر الخمسينات. إن المفاوضات شبه المستمرة، وعلى مستويات مختلفة، من لجان التقنيين إلى المسؤولين السياسيين الكبار، أدت إلى بعض النتائج ومرّت بمراحل ومحطات. وتبقى بعض الاتفاقيات أهم ما سجله بحث هذا الموضوع، وذلك بالنظر إلى الاعتقاد بأن السلم شبه مستحيل في ظل سباق التسلح والترسانات المليئة بأنواع الأسلحة المتطورة والفتاكة.

١ ـ **إتّفاقية موسكو: الحدّ من التجارب النووية**: لقد بدأت أول مرحلة من المباحثات بين الدولتين حول موضوع الحدّ من التسلح في سنة ١٩٥٨، ولم تنته إلاّ في صيف سنة ١٩٦٣. لقد بدأت هذه المرحلة بعيد أزمة فورموزا الثانية التي بدت، للوهلة الأولى، أنها قادرة على تهديد السلم العالمي. لكن في الواقع لم يكن الاتحاد السوفياتي في حينه، وبالرغم من بعض التصريحات أو التهديدات، مستعداً للذهاب إلى هذا الحد في دعمه للصين الشعبية التي كانت، على الأغلب، تتحداه في تفجيرها تلك الأزمة في الوقت الذي كانت قد بدأت العلاقات بين الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين بالتأزم سرّاً. إن المباحثات استمرت في جنيف حتى سنة١٩٦١ بدون التوصل إلى أية نتيجة، لكن ما لبثت هذه المباحثات أن أصبحت أكثر جدية بحيث انتهت، في الخامس من آب سنة ١٩٦٣، إلى اتفاقية موسكو الشهيرة[٢].

تركّزت المباحثات بين الدولتين حول موضوع الحدّ من التسلح انطلاقاً من حصول الاتحاد السوفياتي على السلاح الذي يسمح له بالردع، علماً بأن بعض الباحثين يعتبرون أن مفهوم الردع غير وارد في السياسة وبالأخص في الستراتيجية السوفياتية[٣]. إن الاتحاد السوفياتي حصل في أواخر

---

(١) انظر الخطاب الوداعي الذي ألقاه أيزنهاور في كانون الثاني ١٩٦١ حيث شدّد فيه على موضوع هذا الفريق أو القوة واضعاً إياها في موقع المسؤولية عن السباق إلى التسلح بين الدولتين العظميين.

(٢) يمكن التعرّف إلى أهم الخطوات التي تمّت في إطار الحد من التجارب النووية وموضوع نزع السلاح في هذه الفترة في كتاب:

Luc Tamassecos, *Chronologie des relations internationales: 1914-1971,* Mouton, Paris, 1972, pp.579-582 et 587 et 588.

(٣) نذكّر بأن من أهم الذين يؤكدون على عدم اعتماد الستراتيجية السوفياتية على الردع كما يُفهم في الغرب، الباحث العسكري الفرنسي:

= H. Paris, *Stratégies...*, *op.cit.*, p. 13;

الخمسينات على صاروخه العابر للقارات[١]، وأصبح لديه في بداية الستينات عدد من هذه الصواريخ (أي ما يقدّر بين ٣٥ و٥٠ صاروخاً في صيف سنة ١٩٦١ إبّان أزمة برلين). لكن وإن كان العدد قليلاً، فإنه كان كافياً، إلى جانب الصواريخ المتوسطة المدى (التي قدِّرت في سنة ١٩٦٢ بأربع مئة صاروخ)، لممارسة الردع قياساً إلى الأضرار التي كان قد أصبح بإمكان الاتحاد السوفياتي إلحاقها بالولايات المتحدة نفسها[٢]، كما بحلفائها الأطلسيين في أوروبا.

إن المعسكرين الشرقي والغربي كانا في هذه المرحلة يشعران بحاجة إلى الحدّ من التسلح. فالمعسكر الشرقي من جهته، وهو الذي كان في موقع الفريق الأضعف، كان قد بدأ القيام بعدة محاولات، منذ سنة ١٩٥٧، لتحييد جزء من أوروبا، وكان ذلك انطلاقاً من مشروع راپاكي وزير الخارجية البولندي الذي ما لبث أن دعمته بعض دول المعسكر، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي نفسه. بينما في المعسكر الغربي كان بعض المسؤولين بدأ يضخّم قدرة الاتحاد السوفياتي النووية، في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، إلى حدّ أن مرشّح الرئاسة آنذاك، جون كينيدي، ركّز في حملته الانتخابية على ضرورة سدّ «الثغرة الحاصلة في السلاح النووي لمصلحة الاتحاد السوفياتي[٣]». في هذا الإطار من المخاوف المتبادلة (وإن المصطنعة جزئياً)، وبالأخص من المخاوف المشتركة من انتشار السلاح النووي، بعد أن تأكد كل من الفريقين، أو على الأقل الزعامتين، من نوايا الآخر السلمية، أصبح من الضروري الاتفاق في مجال الحدّ من التسلح. هكذا ما إن زالت الأسباب المعيقة من تقنية وسياسية، حتى بدا من الضروري توقيع الاتفاقية المَحطّة، أي اتفاقية موسكو في آب ١٩٦٣.

إن أكثر من سبب أعاق عملياً الوصول إلى الاتفاق ما بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦١. ويساق على رأس هذه الأسباب اثنان، أولهما مشترك، والآخر سوفياتي. بالنسبة للسبب المشترك يُذكر أن الفريقين كانا ما يزالان بحاجة لإجراء بعض التجارب لتطوير أسلحتهما، وخاصة السوفياتيين الذين لم يكونوا بعد قادرين، من الناحية التقنية، على إخفاء بعض التجارب. والأميركيون من جهتهم كانوا يفضّلون إجراء المزيد من التطوير على صواريخهم المضادة للصواريخ[٤]. ومن جهة ثانية، أي السبب الثاني، كان السوفياتيون ما زالوا يأملون بمصالحة مع الصينيين، إذ إن الخلاف

= بينما بعض الذين يتكلمون من وجهة النظر السوفياتية من غير المختصين في الشؤون العسكرية والستراتيجية يشددون على الردع عند السوفياتيين. هكذا نجد على سبيل المثال تركيزاً على سياسة الردع السوفياتية الناجحة في فصل مخصّص لهذا الموضوع تحت عنوان: المظاهر الحديثة للردع، في كتاب:
Ph. Devillers, *Guerre ou paix…, op.cit.*, p.257.

(١) «Intercontinintal Balistic Missile» أو بالأحرف الأولى: «I.C.B.M.»

(٢) إن المهم هنا هو كون الصاروخ السوفياتي الجديد أصبح يهدد المدن الأميركية الأمر الذي لم يكن الأميركيون يتحمّلونه في مطلع الستينات بعد أن مرّ حوالي القرن ونصف القرن على بقاء هذه المدن في منأى عن خطر أي سلاح معاد.

(٣) أي «Missile Gap». يبدو أن القوة العسكرية الاقتصادية المعنية بالموضوع كانت قد ضخّمت الفرق لصالح الاتحاد السوفياتي بشكل مخيف جداً بالنسبة للرأي العام الأميركي كما بالنسبة للإدارة الأميركية الجديدة. إن بعض الأرقام التي أذيعت في بداية الستينات كانت ترجّح «الثغرة» بنسبة واحد إلى أربعة. انظر إلى الكتاب نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٤) «Anti Balistic Missile» ou «A.B.M.»

كان ما زال مخفياً، وإن توقيع مثل هذه الاتفاقية لم يكن يتلاءم مع تلك المصالحة المرجوة لأنه لا بدّ من أن يبدو موجّهاً ضد الصين. فالصين كانت ما تزال في بداية الطريق إلى التسلح، إضافة إلى كون قدرتها التقنية ضعيفة جداً وإلى أن الاتحاد السوفياتي لم يف بوعده بإعطائها سرّ القنبلة الذريّة. ولا بدّ من الإضافة إلى هذين السببين، الأجواء غير المشجعة في مطلع الستينات في ظل أزمتي برلين وكوبا.

في سنة ١٩٦٣، زالت الأسباب المعيقة، وفي مقدّمها السببان الأولان. لم يعد الفريقان بحاجة لتجارب معينة وظاهرة إن في الفضاء أو تحت المياه، كما أن السوفياتيين تأكدوا من أن علاقتهم مع الصينيين لن تصطلح بعد أن أعلن أولئك عن الخلاف (في صحيفة الشعب الصينية) الذي اشتد كثيراً ليتحول بعدها إلى صراع مفتوح بين الدولتين الاشتراكيتين. يضاف إلى هذا عنصر ثالث احتلّ موقعاً خاصاً هنا، وهو الخطر الذي شعر به الاثنان أثناء أزمة كوبا حين فهم الاثنان، على السواء، ضرورة الوصول إلى تفاهم من أجل تفادي حالات مشابهة في المستقبل حيث لا يتمكن الاثنان من الوقوف دون الانزلاق بالنظر إلى أمرين: تزايد السلاح وقوة التدمير لدى كل من الاثنين، مع تزايد فرضيات استعمال السلاح، وانتشار السلاح عند عدد كبير من الدول بحيث تصبح إمكانات الانزلاق أكثر وأسهل.

في بداية سنة ١٩٦٣، أخذت الدلائل تشير إلى أن التفاهم أصبح وشيكاً وأن الاتفاق لن يلبث أن يتم بخصوص الحدّ من السباق إلى التسلح في العالم، وأن الهدف المشترك الأول للدولتين أصبح تلافي الحرب، والظروف المساعدة لها، وإمكانات الانزلاق إليها. هكذا في شهر حزيران، اتُّفق على وضع خط اتصال مباشر ما بين الكرملين والبيت الأبيض (التلفون الأحمر). كان الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو الإفساح في المجال للفريقين (أو بالأحرى للزعيمين) للاتصال في حالات الطوارىء القصوى، أي في حال الوصول إلى الخط الأحمر (كما حصل في كوبا في الخريف السابق)، من أجل محاولة أخيرة لتلافي الحرب. وفي نفس الوقت، كانت التصريحات بالنوايا السلمية تتردد من قبل الجانبين حول عدم حتمية الحرب، وضرورة وقف السباق إلى التسلح، أو على الأقل، وقف بعض التجارب في حال عدم التوصل إلى تفاهم حول موضوع مراقبة كل أنواع التجارب النووية[1].

في هذا الإطار من المبادرات السلمية، توصل الفريقان إلى تحقيق الخطوة التي اعتُبرت محطة مهمة، وهي توقيع الاتفاقية المذكورة في الخامس من آب. وربما يكون أهم ما في هذه الخطوة هو التوصل إلى التفاهم حول أمر معين بين الاثنين اللذين واجها، منذ سنة ١٩٤٦، موضوع السلاح الجديد وخطورته. لكن النوايا المنسوبة من هنا وهناك، وبالتالي المخاوف المتبادلة لم تسمح بالاتفاق، خاصة وأن إمكانية المراقبة المتبادلة والتحقق من التنفيذ كانت محدودة. إن هذه الاتفاقية التي وقِّعت في موسكو من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا، وعرضت من ثمّ

(١) نذكر هنا خطاباً ألقاه الرئيس كينيدي في جامعة واشنطن في حزيران حيث قال إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتقاربان بكرههما للحرب. وكذلك صرّح خروتشوف في هذه الفترة وأكثر من مرة عن إمكانية الاتفاق بخصوص وقف التجارب النووية بين الدولتين.

على دول العالم كافة للتوقيع ووقعتها حوالي مئة دولة، نصّت على منع التجارب النووية في الفضاء وتحت الماء.

لا بدّ من التذكير بأن هذه الاتفاقية لم توقّع قبل أن أنجز الفريقان تجاربهما، وبالتالي لم يعودا بحاجة إلى مثل هذا النوع من التجارب نظراً لتقدم إمكاناتهما وخبراتهما. كما أنها لم توقّع قبل أن يتأمن شرط أساسي تقني وهو قدرة كل من الدولتين على مراقبة هكذا تجارب عند سواها. لكن أي فريق، أو دولة، كان ما زال في بداية الطريق إلى التسلح، كان بحاجة لإجراء مثل هذه التجارب. يتبيّن من هذا الأمر أن الهدف المقصود بالدرجة الأولى من هذه الاتفاقية، ليس الحدّ من السباق إلى التسلح بالنسبة للدولتين، بل لأي دولة أخرى تبدأ تسلحها النووي. إذن يكمن فحوى الاتفاقية في منع تطور الدول الأخرى، أو بعض الدول البادئة في هذا المجال، أو التي لديها النية في ذلك. إن هذا يعني عملياً، ما قيل عن هذه الاتفاقية، أن غايتها كانت خلق ناد نووي يضم أعضاء قليلي العدد، ومنع الآخرين من الانضمام إليه، أي منع توسع عملية السباق إلى التسلح. ومن المعروف أن الاتفاقية، كما أتت وكما طُرحت، كانت موجهة بشكل خاص ضد دولتين هما فرنسا والصين الشعبية اللتان فهمتا الأمر، في كل الأحوال، وامتنعتا عن توقيع الاتفاقية، وتابعتا العمل في مشاريعهما كل من جهتها للحصول على سلاحها النووي والدخول إلى النادي النووي رغماً عن الدولتين العظميين. وبالفعل، ما لبث أن ثبت أن كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لم يبغيا من هذه الاتفاقية الحدّ من السلاح النووي، بل الحدّ من الدول النووية، للتمكن من السيطرة الكاملة على هذا السلاح كون انتشاره لدى عدد مهم من الدول يجعله خطراً على السلم العالمي، أو التعايش السلمي، الذي اتفقا على إحلاله، على الأقل على مستواهما. إن هذه الاتفاقية أكدت هذا النوع من التفاهم الضمني بين الدولتين، فطالما هما لا تريدان الحرب، لا بدّ من منع إمكانية الانزلاق إلى الحرب وراء حلفاء قد يورطونهما أو يجرّونهما إليها عندما يريدون.

إذن، إن هذه الاتفاقية أكدت أمرين أساسيين: الأول هو اتفاق الدولتين، على الأقل ضمناً، على نوع من توازن القوى بينهما والسيطرة على السلاح النووي دون غيرهما، وبالتالي تأكيد نفوذهما في العالم عبر هذه القدرة وهذا التوازن. والثاني هو اتفاق الاثنتين على ضرورة الحؤول دون الحرب التي لا بدّ وأن تأتي مدمّرة للاثنتين على السواء بالنظر إلى الدرجة التي وصلت إليها الاثنتان من القدرة على الضرب والرد معاً. وتكون الدولتان قد أرادتا بالفعل، وانطلاقاً من هذه الدلالة بالذات، السلم ربما بانتظار وضع أو ظرف أفضل لتحقيق غاياتهما. إنهما قد رفضتا الحرب هنا، عاملتين على منعها، على الأقل على مستواهما. أي أن فكرة الحرب لم تُستبعد بالمطلق، إنما ما أُريد استبعاده إذن هو إمكانية تورط الدولتين في حروب قد يتصاعد فيها مستوى السلاح حتى السلاح النووي. وهذا ما عملت له الدولتان منذ ذلك الحين، طالما هما تعيشان في ظل توازن القوى الذي يعني عملياً السباق إلى التسلح المستمر بينهما ضمن ما سمّي منذ ذلك الوقت بتوازن الرعب.

أخيراً، إن هذه الخطوة والمحطة تعتبر أساسية قياساً إلى المضمون الحقيقي للاتفاقية، أي تلافي الحرب والتعايش سلمياً. إن خطوات أخرى بدت ضرورية للدولتين، منذ تلك الفترة،

وساهمت في تخفيف التأزم بين الاثنتين، على الرغم من القضايا والأزمات التي سجِّلت. لكن هذه الخطوات لم تتعدّ، بالرغم من الجهود المكثفة المبذولة، الحدّ الأدنى من شروط تلافي الحرب النووية بنتيجة استمرار السباق إلى التسلح الذي اشتدّ منذ التوافق على التعايش السلمي، في بداية الستينات، ومحاولات سدّ الثغرات من هنا وهناك حفاظاً على التوازن، وفي الوقت عينه، بنتيجة فرضيات حصول الحرب رغماً عن إرادة الدولتين، لمجرد وجود السلاح النووي في العالم وخاصة لدى الاثنتين. إن الاحتكار والنوايا الطيبة إذن ليست بكافية لإبعاد خطر الحرب، أي الرعب الدولي من الكارثة إن لم يكن قصداً فخطأ[1].

٢ ـ **إتّفاقيات سالت: الحدّ من الأسلحة النووية**: إن الحد من بعض التجارب النووية الذي نصت عليه اتفاقية موسكو لم يكن إذن ذا أهمية بالنسبة للسباق إلى التسلح على صعيد القوتين العظميين، خاصة وأنه، في هذه المرحلة بالذات، كان هذا السباق بدأ اندفاعاً قوياً انطلاقاً من «الثغرة» التي سجّلها الأميركيون في قوّتهم وعقدوا العزم على سدّها وتخطّيها. وهكذا من ثغرة هنا إلى ثغرة تسجَّل في الجانب الآخر، تصاعد السباق ومعه بالطبع تصنيع الأسلحة الجديدة، وتطويرها وتكديس الأنواع المختلفة التي ما إن ينتهي صنعها حتى، غالباً، ما يتأكد ضعفها النسبي فيصبح تطويرها، أو استبدالها، ضرورة ماسة. وأخذ يشكل السباق، بالسرعة والكثافة اللتين أصبح عليهما في أواسط الستينات، عبئاً على ميزانيات الدول، وبالأخص الاتحاد السوڤياتي الذي اضطر لأن يضحي بكثير من الإنتاج السلمي والمدني لمصلحة الإنتاج العسكري. فإذا بالشيوعية التي وعدت الإنسان بالحصول على ما هو بحاجة إليه تتأخر في تحقيق ذاتها، ومن الأسباب المؤكّدة اضطرار الحكومة السوڤياتية إلى تقديم السلاح على ما سواه للحفاظ على توازن القوى، القاعدة المتينة للتعايش السلمي. وإذا كان بإمكان الحكومة السوڤياتية توزيع موازنتها دون اضطرارها لمواجهة صعبة أو مستمرة مع المطالب الشعبية وردود فعل الرأي العام الداخلي، كان على الحكومة الأميركية، وفي كل مناسبة، مواجهة هذا الأمر وأخذه بعين الاعتبار، خاصة وأن المواطن الأميركي ما لبث أن أخذ يشعر بثقل حصته من تكاليف العملية. هذا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، لكن يبقى الأهم وهو أن مجرد الاستمرار بالسباق وتكديس الأسلحة المدمِّرة يشكل بحد ذاته خطراً، ليس على الدولتين فحسب، بل على البشرية جمعاء، لأنه أصبح ممكناً حصول الحرب والدمار بدون وجود نية في حصول ذلك، أي عن طريق الانزلاق والتورط أو عن طريق الخطأ. وسرعان ما تبيّن أن الخط المباشر ما بين الزعامتين لا يكفي لتلافي انطلاق شرارة الحرب لوجود أكثر من فرضية في حصول ذلك. تضاف إلى هذا مخاطر التصعيد، في ظل تعديلات مهمة في ستراتيجية كل من الدولتين، مثلما كانت الحال مع الردع والرد المكثّف وصولاً إلى الردّ المرن التصاعدي[2]، ومن ستراتيجية المدن إلى ستراتيجية القواعد وغيرها، اعتماداً على

(١) أنظر كتاب Devillers, *Guerre ou paix...* المذكور أعلاه، ص ١٨٨ ـ ١٩١، حيث يعتبر المؤلف اتفاقية موسكو بمثابة «هدنة نووية»، ونذكّر بالمناسبة بأن المؤلف يحاول تفسير العلاقات الدولية المعاصرة من وجهة نظر سوڤياتية أو على الأقل بشكل يبرر السياسة السوڤياتية الدولية أي من منطلق اعتبار هذه السياسة في موقع دفاعي. وإن مقدم الكتاب الصحافي الفرنسي أندريه فونتين يتكلم في المقدمة عن «قراءة متسامحة للسياسة السوڤياتية».

(٢) أردنا بالردّ المكثف الستراتيجية المعروفة بالإنكليزية «massive response» وبالردّ المرن «flexible response».

تطوّر في التقنية والصناعة: بدأً من الصاروخ العابر للقارات، إلى الصاروخ المتعدد الرؤوس، والصاروخ المضاد للصواريخ، وإلى الرؤوس العديدة والمستقلة، كما إلى دقة التصويب وتضاؤل إمكانيات إخطاء الهدف إلى حدّ زهيد جداً، إضافة إلى تنوّع وتوزيع وتمويه القواعد، الثابتة منها والمتنقلة.

وفي أواسط الستينات، عادت أجواء التأزم إلى الساحة الدولية، من تورط أميركي متزايد في ڤييتنام إلى تصاعد النبرة في الشرق الأوسط. عندها، وجد الفريقان حاجة كبرى للعمل من أجل تجنّب الحرب، وأكثر من أي وقت سبق، ربما بالنظر إلى تطور الأسلحة. ومرة أخرى إشارة إلى أن الحرب هنا تعني الحرب النووية على مستوى الدولتين، وليس الحروب الصغيرة هنا وهناك في العالم التي أخذ يتقبّلها الفريقان، منذ ذلك الوقت، على اعتبارها حروباً محدودة يجب حصرها عند هذا الحد، أي عدم الانزلاق والتصعيد والتورط. هكذا كان لا بدّ من بحث الموضوع. فبدأت مباحثات حول الحدّ من الأسلحة النووية، خاصة وأنه كان قد أصبح من المؤكد عدم القدرة على تفاهم على نزع السلاح، أو الحدّ من التسلّح بشكل عام. وبالمناسبة يُذكر أن موضوع نزع السلاح ما زال يعود إلى الأذهان والمنابر بصورة شبه مستمرة، أو دورية على الأقل، وذلك منذ فترة ما بين الحربين العالميتين، لكن بدون نتيجة، وهكذا كانت الحرب العالمية الثانية. لذا بدا من الأفضل الوصول إلى اتفاق يحدّ من انعكاسات الكارثة الشاملة في حال حصلت الحرب. هكذا إذن، كانت مباحثات الحدّ من الأسلحة النووية، أو على الأقل الحدّ من بعضها، والتي بدأت في سنة ١٩٦٦ وأدّت إلى اتفاقيات اعتُبرت مهمة بين الدولتين. لكن الموضوع لم ينتهِ، والمشكلة ما تزال قائمة والمباحثات مستمرة بين تقدّم وتعثّر، وبنشاط أو ببطء، بحسب الأجواء الدولية العامة. إن الدافع الأساسي إلى هذه المباحثات كان أصلاً طمأنة الفريق الآخر دون إفساح المجال لأي من الاثنين للحصول على امتياز مؤكد على الآخر، أي الإبقاء على توازن القوى العسكري الراهن وممارسة الردع المتبادل، وإن لم يكن ذلك بالضرورة في صلب ستراتيجية كل من الدولتين على السواء.

لقد أدّت هذه المباحثات إلى اتفاق مبدئي اعتُبر قاعدة أساسية في هذا المجال، بالنسبة لتطوّر العلاقات الدولية عامة وواقع النظام الدولي ككل. إن هذا الاتفاق تجسد في ما عرف باتفاقية هلسينكي (لتوقيعه في العاصمة الفنلندية)، ولقد وقّعها كل من نيكسون، الرئيس الأميركي، وپودغورني، رئيس مجلس السوڤيات الأعلى، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٦٩. إن التسمية الشائعة لهذه الاتفاقية القاعدة هي سالت[1].

بدت سنة ١٩٦٩ (في حينه خاصة) مهمة جداً في مجال السباق إلى التسلح، حيث تأكد أن السوڤياتيين قد أحرزوا تقدماً كبيراً في تصنيع عدد كبير من الصواريخ العابرة للقارات، حتى أنهم، على ما يبدو عادلوا الأميركيين في ذلك، كما ارتفع عندهم عدد الصواريخ الموضوعة تحت المياه (على الغواصات). وفي هذه السنة بالذات، ومع التقدم السوڤياتي، برزت شائعة تقول بأن

---

(١) سالت هي عبارة عن الحروف الأولى لهذه الاتفاقية والاتفاقيات التي وقّعت على أساسها، وذلك بالإنكليزية:
«Strategic Arms Limitation Talks» (S.A.L.T.)
وهي تعرف بالفرنسية تحت تسمية: «Traité de Limitation des Armes Stratégiques».

السوفياتيين هم في طريقهم إلى التفوّق على الأميركيين نووياً، وبأن ذلك سيتم في سنة ١٩٧٥. في ما بعد تبيّن أن هذه الشائعات اعتمدت على معلومات خاطئة، وكانت ربما مقصودة أميركيا لتحريك الرأي الأميركي وجعله يدعم بعض البرامج في مجال التسلح. على كل الأحوال، يبقى أن سنة ١٩٦٩ اعتُبرت مقياساً لتزايد القوة النووية في العالم، وبالتالي للخطر المحدق بالبشرية. فإن الدراسات دلّت على أن القوة النووية المكدّسة في أهراءات الدولتين العظميين كانت قد أصبحت بنسبة خمسة عشر طناً من المواد الشديدة الالتهاب لكل بشريّ على سطح الأرض.

انطلاقاً من إتّفاقية هلسينكي، بدأت المباحثات تجري بشكل شبه مستمر ما بين الدولتين العظميين. سجِّل في هذا الإطار عدد من الحلقات المهمة، كالاتفاق في آذار سنة ١٩٧٠ حول موضوع الحدّ من السباق إلى التسلح بحد ذاته، وذلك على مستوى الخبراء. وانتهت المرحلة الأولى من المباحثات بحدث اعتبر تاريخياً، بالنظر إلى أهميته العائدة ربما ليس لمضمونه بالذات بقدر ما هي للوصول إليه وظروف توقيعه. ففي ٢٦ أيار سنة ١٩٧٢، وأثناء زيارة الرئيس الأميركي نيكسون إلى الاتحاد السوفياتي، هذه الزيارة التي شكّ الكثيرون، لوقت من الأوقات، في إمكان حصولها، وقّع الزعيمان نيكسون وبريجنيف على اتفاقية عرفت تحت اسم «سالت ١»[(١)]. إن هذه الاتفاقية التي اعتُبرت مؤقتة، لأنه كان يجب مواصلة البحث وإكمالها في محطات وباتفاقيات تالية من جهة، ومن جهة ثانية، لأنها اعتُبرت أصلاً صالحة لغاية سنة ١٩٧٥. إن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية معاهدتان: نصّت الأولى على الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ، ونصّت الثانية على الحدّ من الأسلحة الهجومية الستراتيجية لمدة خمس سنوات.

وفي صيف سنة ١٩٧٣، أثناء زيارة الزعيم السوفياتي بريجنيف إلى الولايات المتحدة، وقّع الزعيمان السوفياتي والأميركي اتفاقية ذات مغزى كبير وخاص في مجال التفاهم الثنائي حول تفادي مخاطر الحرب. إن هذه الاتفاقية كانت عبارة عن معاهدة وقائية للحرب النووية. إن هذه المعاهدة مهمة جداً ليس بمضمونها فقط، إنما أيضاً وبالأخص بدلالتها: إن الفريقين أرادا إبعاد شبح الحرب، ليس فقط بالحدّ من التسلح والسلاح، بل أيضاً بالعمل سياسياً على تجنّب الظروف والحالات التي بإمكانها أن تؤدي إلى الحرب، أو إلى التورط في حرب قد تنفجر خارج إرادتها[(٢)]. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أنه كان قد سبق لـلاثنين أن وقّعا، في أيلول سنة١٩٧١، معاهدة تقول باتّقاء حرب نووية يمكن أن تحصل بنتيجة حادث أو خطأ.

وفي أواسط السبعينات، سجّلت محطات عدة في مجال البحث في الحدّ من السلاح النووي. من هذه المحطات يُذكر ما سجّل في سنة ١٩٧٤، أثناء زيارتين للرئيسين الأميركيين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد[(٣)] إلى الاتحاد السوفياتي، الأولى في شهر تموز والثانية في تشرين الثاني. في

(١) لا بدّ من أن نذكر هنا أنه كانت قد سبقت هذه الزيارة زيارة قام بها نيكسون إلى بكين الأمر الذي كان منتظراً أن يزعج السوفياتيين. وكذلك كانت قد سبقت هذه الزيارة وبقليل إجراءات أميركية في فيتنام (القصف المكثف خاصة على هايفونغ في الشمال) جعلت الكثيرين بمن فيهم الأميركيين يتوقعون على الأقل تأجيلاً سوفياتياً للزيارة إن لم يكن إلغاءها.

(٢) نشير إلى أننا سندرس بشكل مفصّل إلى حد ما هذه الاتفاقية في فقرة لاحقة وفي إطار التعاون.

(٣) نذكّر بأنه في هذه السنة اضطر نيكسون لأن يتخلى عن الرئاسة لصالح نائبه فورد وذلك بنتيجة ما عُرف آنذاك بفضيحة ووترغايت.

ڤلاديڤوستوك بالأخص، أي أثناء زيارة فورد إلى الاتحاد السوڤياتي، تباحث الزعيمان الأميركي والسوڤياتي حول نوعية وكميّة بعض الأسلحة الستراتيجية الشديدة الفتك. لكن هذه اللقاءات والمباحثات، كما مباحثات الخبراء، والتي كان يُنتظر أن تؤدي إلى توقيع اتفاقية جديدة تكمل «سالت ١» في أواسط السبعينات، أي مبدئياً في سنة ١٩٧٥ موعد انتهاء صلاحية «سالت ١»، لم تؤدِّ كلها إلا إلى نتيجة محدودة جداً وبتأخر طال أربع سنوات. بالفعل، إن أواسط السبعينات نفسها دلّت على صعوبة التفاهم بين الفريقين لكون الاثنين، ظاهرياً على الأقل، غير متفقين تماماً حول تحديدات أساسية وحول تقويم قدرة وفاعلية أو فئة بعض الأسلحة، وربما أيضاً لكون العلاقات الأميركية الصينية كانت آخذة بالتحسن بسرعة غير مرتقبة. فمع موت ماو تسي تونغ ووصول دنغ زياو پنغ إلى الموقع الرئيس، سارت هذه العلاقات باتجاه تعزيز قوة الصين وتطويرها، كما تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة والحصول من هذه الأخيرة على التقنيات الحديثة.

فبخصوص تحديد الحدّ الأعلى (أو السقف)، أو النوعية للأسلحة التي كانت قيد البحث في إطار «سالت ٢»، يُذكر بإيجاز أن تطوير الأسلحة (خاصة عند الأميركيين) عقَّد عملية تحديد هذا الحدّ الأعلى كمّاً. وأضيفت إلى هذا عقدة بعض الأسلحة عند الجانبين والتي اختلف الفريقان على تحديد طبيعتها، أي في ما إذا كانت ستراتيجية أم لا، أي إذا كانت تدخل في مجال الاتفاق وتخضع للمقاييس الموضوعة، أم لا (يُذكر على سبيل المثال الصاروخ الأميركي كروز أو القاذفة السوڤياتية باكفاير). إن كلاًّ من الفريقين كان يؤكد، في ما يخص سلاحه هو، أنه ليس ستراتيجياً ولا يندرج في الاتفاقية، بينما سلاح الآخر ستراتيجي ويجب إدراجه. بعد هذه الفكرة السريعة عن بعض ما ساهم في تأخير الاتفاق في أواسط السبعينات، يبدو أنه، على الأرجح، لم يكن الخلاف التقني وحده المعرقل أو المعيق، إذ كانت الأجواء والخلافات السياسية ذات تأثير كبير على أجواء المباحثات. يُذكر هنا، على سبيل المثال في هذا المجال، الموقف السوڤياتي لما سمّاه السوڤياتيون، في هذه الفترة بالذات، بالتدخل الأميركي في شؤونهم الداخلية، وهو أمر مرفوض سوڤياتياً[1].

على الرغم من العقبات، توصل الفريقان، بعد تأخر أربع سنوات، إلى توقيع ما سمّي «سالت ٢». إن بريجنيف (المريض) وكارتر (الضعيف) وقّعا في ڤيينا، في ١٨ حزيران سنة ١٩٧٩، الاتفاقية التي اعتُبرت صالحة لغاية نهاية سنة ١٩٨٥. إن هذه الاتفاقية اهتمّت بالتحديد الكمّي والنوعي لعدد من الأسلحة الستراتيجية. لقد وضعت بيان مقارنة ما بين أسلحة كل من الفريقين. كما حدّدت كذلك عدد القاذفات النووية ذات الرؤوس المتعددة، واضعة سقفاً لعدد الصواريخ ذات الرؤوس المتعدد والعابرة للقارات. وحدّدت أيضاً عدد الصواريخ الثقيلة والحمولة النووية. وأفسحت الاتفاقية المجال لكل من الدولتين لصناعة نوع واحد جديد، لا أكثر، من الصواريخ العابرة للقارات (مثل إم. إكس. الأميركي)... كانت هذه بعض النقاط التي حدّدتها

---

(١) مما اعتُبر أساساً تدخلاً أميركياً في الشؤون السوڤياتية الداخلية كانت سياسة كارتر حول موضوع حقوق الإنسان ومن ضمنه موضوع هجرة اليهود السوڤياتيين. وبنتيجة التأزم بين الدولتين، أو على الأقل كدلالة على هذا التأزم، كانت زيارة وزير الخارجية الأميركي سايروس ڤانس الفاشلة إلى موسكو، وكانت بعض الإجراءات كما في المجال التجاري.

الاتفاقية، إضافة إلى الكتاب الذي ضُمّ إليها، وهو الذي تعهد فيه بريجنيف بعدم تحويل باكفاير إلى عابرة للقارات كونها لم تُصنّف ستراتيجية.

إذن كانت هذه أهم النقاط الأساسية التقنية التي تضمنتها اتفاقية سالت الثانية التي تأخر الفريقان في توقيعها واستغرق التباحث بشأنها سبع سنوات. لكن الكونغرس الأميركي رفض الموافقة على الاتفاقية وبذلك لم تنفَّذ. إن الكونغرس الأميركي رأى أن الاتفاق ليس لصالح الأميركيين كونه يعطي أفضلية للسوفياتيين. أما السوفياتيون، من جهتهم، فكانوا يجدون أن «سالت ٢» حاجة ضرورية للفريقين على السواء. إن بريجنيف اعتبر الاتفاقية «خطوة إلى الأمام في سبيل تحسين عام للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي»، وذلك بحسب قوله عند التوقيع. إن أهمية الاتفاقية الأساسية كانت بالأخص في توقيعها، إضافة إلى محاولة تحديد طبيعة وقيمة الأسلحة المتطورة لدى الفريقين في حينه. لكن هذه الخطوة المهمة والتي لا بد من اعتبارها محطة أساسية في مجال الحد من التسلح، لم تحدّ فعلاً من السباق، فالسنوات التالية ما لبثت أن شهدت نشاطاً واسعاً للتسلح، بالرغم من وجود نيّة في احترامها. وعادت بعدها المباحثات إلى الساحة مجدداً بغية التحضير لاتفاقيات جديدة، وأهمها تلك التي بدأت في الإطار المتجدد على الأقل في التسمية والهدف المعلن. لقد حلّت مكان سالت مباحثات «ستارت» التي تعني تخفيض الأسلحة الستراتيجية، والتي انتظرت آخر الثمانينات ومطلع التسعينات لتسجل إنجازات واضحة[1]. ويشار في هذا المجال إلى أن الثمانينات شهدت ارتفاعاً في نبرة السلاح والتسلح، وخاصة مع إعلان المشروع الأميركي للدفاع الستراتيجي.

*

كانت هذه فكرة عن بعض الخطوات والمحطات والاتفاقيات التي حصلت في مجال الحدّ من السلاح النووي بين الدولتين مع الاشارة إلى أن المسيرة مستمرة على الرغم من العثرات[2]. إلا أن الجهود تزايدت مع نهاية الثمانينات خاصة، بالدرجة الأولى بنتيجة الجهود البارزة التي بذلها الزعيم السوفياتي الجديد أي غورباتشوف. فإن المحطة التي سُجِّلت، في سنة ١٩٨٩، بخصوص تدمير الأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا دلّت على أن إمكانيات التفاهم أصبحت أفضل من السابق. وبلا شك، إن التطورات الأوروبية تشكّل عنصراً إيجابياً لتنشيط المباحثات في النطاقين الأوروبي والدولي. ومن الملاحظ أن الخطوات أصبحت سريعة جداً في هذه المرحلة، ويمكن أن تكون الإنجازات ضخمة. لكن هذا لا يعني أن الطريق سهلة وممّهدة[3].

وتضاف إلى مباحثات وإتّفاقيات الحدّ من السلاح الثنائية خاصة محاولات عديدة في إطار الأمم المتحدة بهدف الحدّ من انتشار الأسلحة في العالم. لكن بالرغم من هذه المحاولات، تزايد

---

(١) إن المرحلة الجديدة في المباحثات بدأت في حزيران ١٩٨٢ وتنتظر أول إنجازاتها المهمة مع مطلع التسعينات. إنها جرت في جنيف ويمعظمها في ظل ما عُرف «بحرب النجوم» أو المشروع الدفاعي الفضائي الأميركي. تسميتها بالإنكليزية: (S.T.A.R.T.) «Strategic Arms Reduction Talks» أي مباحثات خفض الأسلحة الستراتيجية.

(٢) انظر إلى تفسير قريب من النظرة السوفياتية لمسيرة المباحثات في مجال التسلح وخاصة في إطار سالت حتى أواخر السبعينات في كتاب *Guerre ou paix...* المذكور أعلاه، ص ٢٢٦ - ٢٣١.

(٣) بالفعل إن بعض التقدم قد حصل في مجال ستارت كما يدل توقيع الزعيمين السوفياتي والأميركي، في بداية=

عدد الدول الحائزة على السلاح النووي أو التي لديها إمكانية تصنيعه، وإن بأنواع وكميات محدودة، أو حتى بسيطة جداً. وفي الوقت عينه، يمكن القول إن أهم ما في هذه المباحثات هو ما يظهر من نوايا في معرض تفادي الكارثة التي لا بدّ من أن يسبّبها السلاح النووي إن هو لم يضبط، على الأقل سياسياً. ويبقى في هذا الإطار هاجس إنتشار الأسلحة النووية واضحاً جداً خاصة لدى الدولتين العظميين. ولهذا الموقف مبرراته، إذ إن بعض الدراسات أكدت، في مطلع سنة ١٩٨٩، أن خمس عشرة دولة من دول العالم الثالث ستحصل مع آخر القرن العشرين على صواريخها[١]. ويمكن القول أخيراً، إنه حتى لو تأمن الضبط السياسي للسلاح يبقى وجود هذا السلاح مكدّساً، هنا وهناك، مصدر قلق وخطر بالنظر إلى فرضيات الدمار الواردة عمداً، أو خطأ بشرياً، أو مادياً تقنياً. ويبقى بالتالي الكلام عن نزع السلاح وارداً، وإن بشكل خجول ومتقطع بالنظر إلى عدم الجدية الكافية لمواجهة هذه الإمكانية التي يعتبرها كثيرون وهماً، وهي في الواقع كانت دوماً أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة، وربما اليوم أكثر من أي وقت سابق[٢].

ب ـ التعاون:

إن الدولتين العظميين اللتين قرّرتا البحث في إبعاد شبح الحرب بينهما بنتيجة الخطأ أو التورط في ظل السلاح النووي، عن طريق إتّفاقيات الحدّ من التسلح الذاتي، ومن إنتشار السلاح النووي في العالم، قررتا، في الوقت نفسه، إظهار حسن النوايا في مجالات أخرى، كما التعاون في مجالات معينة للتثبت من إمكانية التعامل السلمي في ما بينهما، والتأكيد علناً أن التعاون ممكن بينهما. إن قرار التعاون يعني أمرين في آن واحد وهما: الحاجة الموضوعية والمادية لهذا التعاون، على الأقل في بعض المجالات؛ والحاجة إلى خلق إطار سلمي للعلاقات الثنائية، كما إلى إيجاد عنصر مشترك يشجع على التعايش السلمي. ففي الوقت عينه أرادت الدولتان كذلك إيجاد منفذ يسمح بجسّ مستمر ومتبادل للنبض والنوايا الحقيقية. هكذا ما لبث الدولتان أن صمّمتا على التعاون في مجالات حيوية كما في بعض أبواب العلم والتقنيات، أو في أبواب الثقافة، وبالأخص في ميدان الأمن السياسي والوقائي. ولقد توصلت الاثنتان إلى توقيع الاتفاقيات في كل من هذه المجالات. ولقد اعتُبرت عامة هذه الاتفاقيات أحد المبرّرين الأساسيين للكلام عن انتقال العالم من التعايش السلمي إلى الانفراج الدولي، في أواسط السبعينات، حيث ساد أيضاً كلام عن وفاق دولي[٣].

في الواقع، يلاحَظ أن أهم هذه الاتفاقيات تمّ التوصل إليها، أو هي وقّعت ما بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٥. وربما كانت سنتا ١٩٧٣ و١٩٧٥ الأغنى على الإطلاق على هذا الصعيد، منذ

= حزيران ١٩٩٠ أثناء قمة واشنطن بينهما، على اتفاق مبدئي لتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة ٣٠٪ بانتظار التوقيع على المعاهدة في آخر السنة نفسها. لكن الفريقين وقّعا على اتفاق بخصوص خفض الأسلحة الكيماوية: صحف ٤/٦/١٩٩٠.

(١) بحسب تصريح لمدير المخابرات المركزية الأميركية الذي دقّ ناقوس الخطر في أيار ١٩٨٩ بخصوص الأسلحة البالستية والكيماوية. عن وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ ١٩ أيار.

(٢) يمكن أن نذكّر بالأهمية على الأقل الظاهرة التي أولاها السوفياتيون لموضوع نزع السلاح، أنظر بهذا الشأن إلى كتاب *Histoire* Alexandrov..., المذكور أعلاه، ص ١٣٧ ـ ١٦٥، وص ٥٨٨ ـ ٦٤٩.

(٣) المبرّر الثاني كان الانفتاح الأميركي ـ الصيني.

نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الثمانينات. لقد أحصيت إتّفاقيات التعاون وغيرها الموقعة بين الأميركيين والسوفياتيين ما بين أيار سنة ١٩٧٢ وحزيران سنة ١٩٧٣، بثلاث وعشرين إتّفاقية، منها ما يعنى بحماية البيئة، أو ما يتعلق بالاستعمال السلمي للطاقة، وما ينص على التعاون في مجال الفضاء[١]. ويمكن أن تتضح الصورة أكثر إذا ذكّر بأن زيارة بريجنيف، في صيف سنة ١٩٧٣، إلى واشنطن كانت مناسبة لتوقيع تسع إتّفاقيات متنوعة مع الرئيس الأميركي نيكسون[٢].

لكن التركيز هنا على القسم الأول من السبعينات لا يعني مطلقاً أن إتّفاقيات مهمة ومتنوعة لم تتم قبل هذه الفترة، وحتى في الوقت الذي كانت تمرّ العلاقات ما بين الطرفين في حالة من التأزم، كما في النصف الثاني من الستينات، أي في ظل التصعيد الكبير في الحرب الڤيتنامية واندلاع الحرب في الشرق الأوسط[٣]. إن الرئيس الأميركي، في تلك المرحلة، يؤكد أنه «عُقدت إتّفاقيات مهمة مع موسكو، ما بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٩ (فترة رئاسته)، أكثر مما عقد خلال الثلاثين سنة التي تبعت قيام العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوڤياتي»[٤].

وربما أمكن هنا اعتبار لقاء غلاسبورو، في حزيران سنة ١٩٦٧ (٢٣ ـ ٢٥)، مباشرة بعيد الحرب في الشرق الأوسط، حدثاً مهماً على صعيد التوافق، وإن النسبي، بين الفريقين وإن لم تكن حصيلته إتّفاقية تعاون بالمعنى الحصري للعبارة. إن حصول هذا الإجتماع، بين الرئيس الأميركي، ليندون جونسون، ورئيس الحكومة السوڤياتي، أليكسي كوسيغين، بعد الاتصالات الهاتفية (الخط الأحمر) المتكررة منذ الساعات الأولى لاندلاع الحرب في الشرق الأوسط، أتى بحد ذاته دلالة على وجود نية حازمة لدى الفريقين على السواء للاتصال والتشاور والتفاهم والتعاون، بغية إبعاد شبح الخطر الأكبر، أي بالأخص الانزلاق والتورط في حرب قد تتحول إلى مباشرة. صحيح أن البعض اعتبر أن هذا اللقاء كان مناسبة لتوضيح الخلافات أكثر منه للتقارب والتفاهم، لكن مجرد اللقاء، في تلك الظروف وفي أجواء التأزم، كان برهاناً على أن الاثنين كانا يريدان إدارة الأزمة معاً وربما بالتوافق، والتعاون إذا أمكن، على الأقل بخصوص بعض فصولها[٥]. يكون الاتفاق المقصود في هذه الحالة ليس بهدف إنجاز إتّفاقية بالمعنى القانوني الضيق، إنما إتّفاقاً عملياً حول مبدأ التعامل، خاصة في ظل الأزمات الإقليمية المتوازية والمتلاحقة. إذن، إن هذا الأمر لا يضعف قيمة اللقاء ونتائجه الإيجابية في سياق الالتقاء والتفاهم والاتفاق بين من كرّس

---

(١) راجع بهذا الشأن كتاب: J. Lévesque, *L'U.R.S.S. ..., op.cit.*, p.268.

(٢) إن أهم هذه الإتفاقيات نُشرت بنصّها الكامل في عدد خاص من ملفّات الوثائق الدولية المعاصرة التي تصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية والأمانة العامة للحكومة الفرنسية: *Documents d'Actualité Internationale, nº 37, 16 sept, 1973.*

(٣) إن السوڤياتيين يعتبرون «أن العلاقات بين الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية قد تفاقمت خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠». انظر بهذا الصدد إلى الكتاب السوڤياتي المذكور أعلاه Alexandrov..., *Histoire...*, pp.706 et 707.

(٤) راجع في هذا الموضوع مذكرات الرئيس الأميركي حيث نجد تفاصيل وانطباعات: Lyndon B. Johnson, *Ma Vie de Président*, Buchet/ Chastel, Paris, 1972, p.573.

(٥) نجد بعض التفاصيل والملاحظات حول اللقاء وكيفية حصوله في مذكرات الرئيس جونسون نفسه المشار إليها أعلاه، ص ٥٧٨ ـ ٥٨٤.

هذا اللقاء، أي غلاسبورو، قيادتها وإدارتها للعلاقات الدولية بمسارها العام وأزماتها. فالمتفق عليه عامة أن لقاء غلاسبورو عنى بحد ذاته تجسيد توازن القوى بين الدولتين العظميين، ليس عسكرياً فحسب، بل سياسياً أيضاً. ولا بدّ من اعتبار هذا الأمر بمثابة تطوّر رئيس، لا بل محطّة رئيسة في سياق العلاقات الدولية عامة، وخاصة بين الدولتين. فيكون الأميركيون قد اعترفوا، بمجرد حصول اللقاء، والمستوى الذي حصل عليه (لبحث الأزمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها أزمة الشرق الأوسط) بوصول السوڤياتيين إلى موازاتهم في موقعهم، كما في دورهم الدولي العام، وبالتالي إن التعاون يفرض ذاته.

عملياً يلاحَظ أن عدداً من الاتفاقيات وضعت أسسها، أو حتى بوشر بتنفيذها، في الفترة التي اعتُبرت فترة تأزم كبير حيث كانت تسيطر حرب ڤييتنام على الأجواء والنفوس. من هذه الاتفاقيات ما يتعلق مثلاً بالتبادل التجاري والثقافي بين الدولتين، إضافة إلى ما يتعلق بالطاقة النووية، أو بالتعاون في بعض المجالات[1].

وفي سياق الكلام عن الاتفاقيات والمعاهدات التي تمّت أو أُبرمت ونفُّذت بين الدولتين، لا بد من التشديد على أهميتها: أولاً، من حيث كونها شكّلت بحد ذاتها دلالة على تحسن، وإن نسبياً أحياناً، في العلاقات الدولية عامة؛ وثانياً، من حيث نتائجها المباشرة العملية، أو انعكاساتها العامة على الساحة الدولية، وليس فقط على صعيد الدولتين المتفقتين أو المتعاقدتين. وهنا يجدر الكلام عن بعض هذه الاتفاقيات إذ لا يمكن حصرها والكلام عنها كلها. لذا وجب اختيار أكثر هذه الاتفاقيات مغزى وأهمية، وأعمقها أثراً، وأوسعها انعكاساً، وأقربها دلالة على التفاهم والتعاون عند الضرورة وبالحدود اللازمة. لذا يأتي الكلام فيما يلي عن إتّفاقيتين هما في آن واحد مهمتان بحد ذاتهما، كما بأبعادهما الدولية، وبمغزى مجرد الوصول إليهما. الأولى هي إتّفاقية الوقاية من الحرب النووية، والثانية هي إتّفاقية هلسينكي للأمن والتعاون الأوروبي. إن الأهمية الأساسية لهاتين الاتفاقيتين هي في محاولتهما تنظيم بعض المسائل الحيوية في الصراع الدولي، بالتعاون ما بين الدولتين العظميين، بغية إبعاد خطر الحرب، وفي الوقت نفسه، مع الأمل في اختراق دفاعات الخصم.

= أما بخصوص تقويم اللقاء ونتائجه فالمواقف والآراء متباينة: - نجد رأياً سلبياً حيث كلام عن إلقاء الاجتماع «الضوء على الخلافات» بين الدولتين، وذلك في كتاب: H. Carrère d'Encausse, *La Politique...*, *op.cit.*, p.188;

- ونجد رأياً إيجابياً في كتاب: J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.* 7ème éd., p. 756;
وبالمناسبة نشير إلى أمر يثير الاهتمام وهو أن المرجع السوڤياتي حول تاريخ السياسة السوڤياتية الخارجية لا يشير ولا بأي شكل إلى اللقاء المذكور عند كلامه عن حرب الشرق الأوسط في سنة ١٩٦٧ وعن الموقف السوڤياتي منها وعن محاولاته من أجل إيجاد حل للأزمة. وهذا أمر مستغرب.

(١) يمكن العودة إلى كتاب: Alexandrov..., *Histoire...*, المذكور آنفاً، ص ٧٠٩، حيث نقرأ عن هذه الفترة: «بالرغم من التعثر العام في العلاقات بين البلدين. . . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي توصّلا إلى إتّفاق حول بعض القضايا في مجال علاقاتها المتبادلة وحول بعض المسائل ذات الأهمية الدولية».
ويمكن كذلك العودة إلى مقال لأحد أكبر الاختصاصيين الغربيين في مجال العلاقات التجارية خاصة بين الشرق والغرب: Marie Lavigne, «Commerce Est-Ouest», in *Le Monde diplomatique*, sept. 1973,
حيث تذكر المؤلفة بعض الإنجازات وبعض العوائق.

١ - **إتّفاقية الوقاية من الحرب النووية**: وقِّعت في واشنطن في ٢٢ حزيران سنة ١٩٧٣[1]. كان قد ورد أعلاه أنه سبقت هذه الاتفاقية، وفي نفس السياق، على صعيد المبدأ والهدف إتّفاقية إتّقاء حرب نووية قد تنتج عن حادث أو عن خطأ، وقد وقّعت في أيلول من سنة ١٩٧١. أما إتّفاقية حزيران ١٩٧٣ فأتت لتؤكد نية الدولتين بخصوص الوقاية السياسية من الحرب المدمِّرة. اعتُبرت هذه الاتفاقية أساسية على صعيد العلاقات بين النظامين لتأكيدها مخاوف الاثنين من بعضهما البعض كما من حلفائهما المتبادلين، ونيتهما في الحفاظ على السلم الدولي العام. وطالما أن موضوع التسلح والسباق إليه مطروح، وطالما أن الوصول إليه شاقّ وربما بعيد التحقيق، كان لا بدّ من التفاهم حول الأمر سياسياً بغض النظر عن مجرى مباحثات الحدّ من التسلح المعقدة. هكذا اتفق بريجنيف ونيكسون على تفادي الحالات التي بإمكانها أن تؤدي إلى تأزم خطير في العلاقات بين الدولتين، أو بين إحداهما وأحد حلفاء الثانية، أو ما بين دولتين أو دول من المعسكرين، يمكن أن يؤدي إلى تورط الدولتين بشكل مباشر. نصّت إذن الاتفاقية على اتّقاء المواجهة العسكرية واستبعاد حصول حرب نووية في ما بينهما أو مع غيرهما، وعلى الامتناع عن استعمال القوة ضد بعضهما أو ضد حلفائهما في حالات قد تعرّض السلم الدولي للخطر. وفي حال الوصول إلى وضع يُخشى أن يؤدي إلى خطر الحرب، اتفقت الدولتان على أن «تبدءا مباشرة مشاورات طارئة» وتعملا لتطويق الخطر. إن هذا الأمر بالغ الأهمية في العلاقات الدولية، وخاصة بين الدولتين العظميين، بمعنى أن هذه الاتفاقية وضعت «ميكانيكية» أو آلية مشاروات لمنع الانزلاق إلى المواجهة وللسيطرة على مجمل المواقع الساخنة التي قد تنشأ في أنحاء العالم. ولقد أكد على هذا الأمر البيان الختامي الذي أفضت إليه زيارة بريجنيف إلى الولايات المتحدة التي وقِّعت أثناءها هذه الاتفاقية. لقد تكلم هذا البيان عن «وضع بنية دائمة للسلام».

إن هذه الاتفاقية مهمة إذن ليس فقط لتأكيدها على نية تفادي الدمار المتبادل المؤكّد للطرفين المباشرين، وربما لجزء مهم من العالم، لكن بالأخص لوضع هذه الآلية «لبنية دائمة للسلام». والأهم من هذا يبقى طبعاً التنفيذ أو فاعلية الاتفاقية عملياً. بالفعل، كما أن الخط الأحمر أثبت قيمته، في حزيران سنة ١٩٦٧ (خاصة عندما رفع كوسيغين السماعة في صباح السادس منه وتكلّم مع جونسون، وتكرر الاتصال أكثر من مرة خلال الأيام الحامية في حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط)، كذلك إن هذه الميكانيكية أو الأداة العملية برهنت عن فاعليتها بعد شهور قليلة من وضعها. مرة أخرى أتت الحرب في الشرق الأوسط، وقد أصبح النقطة الأكثر سخونة في العالم على الإطلاق بعد عقد السلم الفيتنامي، لتضع الميكانيكية والبنية المذكورتين قيد التجربة. والتجربة هنا كانت حاسمة بشكل أثبتت فاعلية الاتفاقية في الواقع. إن الدولتين عملتا معاً على الرغم من تورطهما المحدود في هذه الحرب التي أدّت من جملة ما أدّت إليه إلى وضع القوات

(١) نجد نص الاتفاقية في الپراڤدا، على سبيل المثال، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٧٣. إن الاتفاقية أتت مؤلفة من مقدمة تظهر النوايا والأهداف مذكرة باتفاقية «المبادىء الأساسية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة» الموقّعة في أيار ١٩٧٢، ومن ثمانية بنود تحدّد أصول وكيفية التعامل الثنائي من ضمن روح تفادي الحرب بالنسبة للدولتين. ولقد ورد في الاتفاقية بند أكد أن هذه الاتفاقية هي ذات مدى زمني غير محدّد. ويذكّر كذلك أحد البنود بروح ميثاق الأمم المتحدة كما يشير آخر إلى العودة إلى مجلس الأمن الدولي عند الشعور بالخطر.

الأميركية في العالم في حالة الطوارىء. لقد عملت الدولتان على تفادي الأعظم، أي توسع الحرب، أو بالأخص تصعيد التورط من قبل الجانبين السوفياتي والأميركي، فكان التفاهم على الضغط على الحلفاء المتبادلين لوقف القتال(١).

أخيراً، تُعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي وقِّعت بين الشرق والغرب. إنها أكدت نية تثبيت واستمرار التعايش السلمي. ولقد اعتُبرت دلالة أساسية على الانفراج الحاصل، في حينه، بين الدولتين العظميين والذي وقِّعت في ظله. واعتبرها كذلك البعض إثباتاً على حصول الوفاق الدولي وابتعاد شبح الرعب والحرب عن العالم. لا بدّ من التذكير، في هذه المناسبة، بأن بداية السنة، أي ١٩٧٣، كانت قد سجّلت توقيع معاهدة السلم في ڤيتنام (كانون الثاني). إن المعاهدة المذكورة أكدت عندها أن الدول الكبرى الثلاث المعنية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين الشعبية) كانت تريد إزالة مواقع السخونة الشديدة التي تهدّد السلم العالمي. وهكذا أتت اتفاقية الوقاية لتؤكد سلامة النوايا، كما أتت حرب تشرين، بعدها، لتظهر قيمة الاتفاقية وصحة النوايا السلمية. لكن يجب عدم المبالغة بخصوص النوايا السلمية بما يتعلّق بشعوب دول العالم، فإن المعني الأساسي بهذه النوايا هي الدول الكبرى نفسها، على الأقل بالدرجة الأولى.

٢ - **إتّفاق هلسينكي، أو البيان الختامي لمؤتمر الأمن الأوروبي**: يمكن رد هذا الاتفاق إلى أمرين أساسيين، أولهما الاهتمام السوفياتي وملاحقة السوفياتيين للأمر خلال سنوات طويلة، وثانيهما الانفراج الذي حصل في أوروبا، مع بداية السبعينات، وبخاصة مع سياسة الانفتاح على الشرق(٢) التي مارستها ألمانيا الغربية مع جيرانها في الشرق برعاية زعيمها ويلي براندت. ويضاف إلى هذين الأمرين الجو العام والتطورات الدولية، من إظهار ميل الولايات المتحدة إلى المزيد من التفاوض مع وصول ريتشارد نيكسون إلى الرئاسة، ومع حصول الاتصالات والتفاهم وإن الجزئي الأميركي الصيني، إلى جانب وضع حد للمسألة التي ساهمت في تعقيد وتأزيم الوضع الدولي عامة أي حرب ڤيتنام. في هذه الأجواء والظروف بدأ العمل، في تموز سنة ١٩٧٣، في مؤتمر هلسينكي ما بين وزراء خارجية خمس وثلاثين دولة(٣).

إن الفريقين الشرقي والغربي أملا الكثير من هذا المؤتمر، لكن الأول كان بلا شك الرابح. إنما بغض النظر عن هذا الأمر يمكن القول إن المؤتمر، أو بالأحرى بيانه الختامي اعتُبر أهم الاتفاقات التي تمت، منذ الحرب العالمية الثانية، على الصعيد الأوروبي، ومن أهمها في سبيل السلم العالمي. إن الاتفاقية التي أتت على شكل بيان ختامي، حققت الهدف السوفياتي الأساسي،

---

(١) بالنسبة لبعض التفسيرات بهذا الشأن يمكن العودة إلى كتاب: **Devillers, *Guerre ou paix*...,** المذكور سابقاً، ص ٢٣٦ و٢٣٧.

(٢) المعروفة باسم أوستبوليتيك «Ostpolitik».

(٣) إن كل الدول الأوروبية شاركت في هذا المؤتمر ما عدا دولة واحدة فقط وهي ألبانيا. لم تشارك ألبانيا في هلسينكي بالنظر إلى وضعها في المعسكر الاشتراكي وموقفها من موسكو وبالأخص تخوفاً من انعكاسات هكذا مؤتمر على وضعها هي بالذات. ولقد شاركت في المؤتمر دولتان غير أوروبيتين وهما الولايات المتحدة الأميركية وكندا.

وهو تكريس حدود نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، أي الاعتراف بالدول وحدودها ونظامها أو انتمائها. وكان هذا بطبيعة الحال يصبّ في مصلحة الاتحاد السوفياتي الذي أجرى تعديلات مهمة على حدوده الأوروبية، كما على حدود بعض الدول المجاورة مثل بولندا ورومانيا أو ألمانيا، والذي كان ابتلع بعض الدول مثل دول البلطيق الثلاث. ولم يكن هذا الاتفاق ممكناً قبل الاقتناع السوفياتي كما الغربي بأنه لا عودة إلى ألمانيا واحدة. أما تكريس الوضع الأوروبي بحدود دوله وانتماءاتها، فكان الغرب يسعى إلى الحصول على مقابل له. إن هذا المقابل كان التعاون الثقافي والتبادل الفكري والبشري عبر الحدود الأوروبية، أي بين شرقيها وغربيها على وجه الخصوص، وكان هذا يعني إحداث ثغرة في الستار الحديدي. إن هذا المقابل هو ما عرف بالمجموعة الثالثة (أو السلّة الثالثة) التي خصِّصت لها إحدى اللجان الثلاث في هلسينكي.

لقد انتهى المؤتمر، في الأول من آب سنة ١٩٧٥، إلى بيان الأمن والتعاون الأوروبي، أي إلى نوع من ميثاق (وليس إلى اتفاقية بالمعنى القانوني) اعتُبر مدماكاً أساسياً في «بنية السلم». يمكن وصف هذا البيان بأنه كناية عن إعلان مبادىء وطريقة عمل في آن واحد. لكن هذا الميثاق لم يأت عملياً على مستوى آمال الغربيين الذين أرادوا من مبدأ التعاون الثقافي، والتبادل الفكري، والانتقال البشري، طريقاً إلى التأثير على المجتمعات والفكر، وبالتالي النظام في المعسكر الاشتراكي، وخاصة في الاتحاد السوفياتي. لكن السوفياتيين الذين كانوا يدركون خطر مثل هذا الأمر، إن قبلوا به كمبدأ مقابل ما حصلوا عليه على الصعيد الاقتصادي والعلمي والتقني، إضافة إلى الاعتراف الرسمي بأوروبا الشرقية ككيان ونظام وحدود، لم يكونوا مستعدين للسماح للغربيين، أوروبيين وأميركيين، باختراق حدودهم ومجتمعاتهم ونظامهم. هكذا يلاحَظ تشبّث سوفياتي، في إطار أعمال اللجنة الثالثة، بخصوص مضمون «السلّة الثالثة»، مما اضطرّ الغربيين على التراجع، إلى حد بعيد، عن طروحاتهم. ثم كان الإصرار السوفياتي أوضح، بعد المؤتمر، من أجل فرض احترام موقفه، فما فتىء بريجنيف يكرّر، بعد المؤتمر ولسنوات، بأن حرية انتقال الأفكار، باتجاه الشرق طبعاً، غير واردة[1].

*

إن الاتفاقات المذكورة والتي شُرحت ظروفها ومضامينها، كما مجموعة الاتفاقات العديدة الأخرى، هي دلالة واضحة على تحسّن العلاقات ما بين الفرقاء المتنازعين على الساحة الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن هذه الاتفاقات لا تعني البتة أن الخصام والصراع الدوليين توقفا، إنما هما وضعا في قالب سلمي عُرف بالتعايش السلمي. كذلك يُذكر أن التعايش السلمي

---

(١) نجد النص الرسمي للبيان الختامي بكامله في عدد خاص من ملفات التوثيق الفرنسي في الخارجية الفرنسية:
Documents d'Actualité Internationale, *op.cit.*, n°34-35-36 du 26 août,2 et 9 sept, 1975.
ونجد مقتطفات منه في كتاب: D. Colard, *Droit des relations...*, *op.cit.*, pp. 245-252;
وبخصوص الموقف السوفياتي نذكر على سبيل المثال: في خطاب بريجنيف في ١٤/١٠/١٩٧٥ التكريمي للرئيس الفرنسي حيث يؤكد أن الارتياح الدولي «لا يلغي أبداً صراع الأفكار» وذلك بعيد مؤتمر هلسينكي، أو في خطابه أمام مؤتمر الأحزاب الشيوعية الأوروبية في ٢٩/٦/١٩٧٦، حيث يقول «إننا منفتحون على ما هو حقيقي وشريف... لكن أبوابنا تبقى مقفلة أمام المنشورات التي تسرِّب أفكار الحرب والعنف والعنصرية... وأمام موفدي المخابرات الأجنبية والمنظمات المعادية للاتحاد السوفياتي...».

بين الدول الكبرى، وعلى رأسها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (ومعهما الصين الشعبية)، كما جسّده اتفاق السلم في فييتنام لا يعني بالضرورة إنتفاء الحروب والأزمات والانقسامات الإقليمية، وبالتالي إنه لا يعني تعايشاً سلمياً، أو بالأخص سلماً حقيقياً، لمعظم شعوب العالم. وتبقى أهميته الأساسية في تفادي الحرب النووية الشاملة، كما يبقى العالم بأكمله يعيش على حفة الهاوية طالما أن إتّفاقات أشمل وأكمل لم تتم، وبالأخص على صعيد التسلح، وإذا لم تنته عملية التفاهم والتعاون بين الأطراف الدوليين الأكثر فاعلية على حساب الأكثرية الساحقة من الشعوب والدول. إن هذا يعني أن التفاهم والتعاون لا بدّ من أن يكونا أشمل وأوسع وأعمق حتى يتحول التعايش السلمي بين الدولتين العظميين إلى إرساء قواعد تعايش سلمي حقيقي[1].

وبالمناسبة لا بدّ من التذكير بأن إحدى أهم الظاهرات الانفراجية حصلت خارج نطاق العلاقات الأميركية السوفياتية، وإن هي ارتبطت بهذه الأخيرة متفاعلة معها تأثراً وتأثيراً، أو إن هي كانت ضمن الثنائية الرأسمالية الاشتراكية كإطار. إن هذه الظاهرة ليست سوى التطور الأكيد في العلاقات الأميركية الصينية التي طبعت السبعينات والتي انعكست، بلا شك، على العلاقات الدولية عامة، كما على النظرة إلى النظام الدولي بكامله.

٣ ـ الإنفراج: الإنعكاس الأبرز للتعايش السلمي:

سبق الكلام عن الإنفراج كمفهوم وظاهرة في العلاقات الدولية. لا شكّ في أن السبعينات بدأت مع إنفراج في هذه العلاقات مع المستجد الأساسي، وهو الانفتاح الحاصل بين الأميركيين والصينيين والذي ساهم في إنهاء حرب فييتنام التي كان لها تأثير كبير، خلال سنوات، في تشنج الأجواء الدولية العامة. ومما لا شك فيه أن هذا الانفتاح ساهم في المزيد من الليونة في السياسة السوفياتية، إذ إن موسكو لم تكن مستعدة لأن تترك الساحة حرة للصين منافستها الاشتراكية. هكذا كان الانفراج المثلث الأضلاع الذي كان من شأنه تسهيل عملية حلحلة العقد الكبيرة على الساحة الدولية من ضمن عملية شدّ حبال من كل ركن. ويلاحَظ أن هذا الانفراج لم يتخطّ قواعد التعايش السلمي. فحرب الشرق الأوسط وانعكاساتها المباشرة والبعيدة، من عسكرية وسياسية واقتصادية، كما تعثّر المباحثات السوفياتية الأميركية والأميركية الصينية، كما تصاعد التشنج الصيني السوفياتي، أثبتت كلها أن الإنفراج لم يكن مؤهلاً لأن يكون أكثر من ظاهرة تسيطر على الأجواء الدولية، في ظروف معينة، دون أن تتوصل لأن تُفرض كأساس متين قائم بذاته للعلاقات الدولية. لكن هذه الظاهرة بدت كفيلة بتدعيم التعايش السلمي كلّما تأمنت ظروف إنفراجية دولية.

أ ـ التقارب الأميركي الصيني:

إن حالة الحرب الباردة تجسّدت في أكثر من أزمة في العلاقات الأميركية الصينية، منذ

---

(١) يمكن أن ننظر إلى موضوع الاتفاقيات الكبرى في فصل مخصص لهذا الموضوع في كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...,* المذكور سابقاً، ص ٢١٨ ـ ٢٥٦.

الإعلان عن قيام دولة الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونغ (ماو زيدونغ). هكذا تواجه الأميركيون تحت لواء الأمم المتحدة والمتطوعون الصينيون على الساحة الكورية في مطلع الخمسينات. وكذلك تواجه الأميركيون والصينيون، سياسياً حول موضوع الصين الوطنية، وعسكرياً من خلال أزمتي مضيق فورموزا، في سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٨. هكذا بدت العلاقات بين الدولتين مؤهلة للاستمرار في الحرب الباردة، *خاصة مع إعلان الصين رفضها لمبدأ التعايش* السلمي بين الاشتراكية والرأسمالية.

وقبل الكلام عن التقارب ما بين الفريقين اللذين كانا يبدوان غير مؤهلين أو مستعدين لذلك، لا بدّ من الاهتمام، ولو بصورة مقتضبة، بتطور العلاقات بين الدولتين. إن هذه العلاقات بدأت على تأزم شديد وذلك لأمرين: أولهما طبيعة نظام دولة الصين الشعبية، وهي الدولة التي اعتمدت النظام الاشتراكي أي المعادي للولايات المتحدة والغرب؛ وثانيهما يتلخص بكون مجرد قيام هذه الدولة اعتُبر بمثابة ظاهرة صارخة، وخطوة عملاقة في المدّ الشيوعي، وتجسيداً لتزايد خطر الخصم في العالم. كان لا بدّ إذن من أن يقف الأميركيون موقف العداء من هذه الدولة التي أخذ الاتحاد السوفياتي يدعمها دولياً، منذ الأيام الأولى للإعلان عن نشأتها. ومنذ حينه، تجسد الموقف الأميركي، وهو ما زال حتى مطلع التسعينات، وإن مع بعض الليونة، بحماية ما تبقى من الصين الحليفة والصديقة في يد الحكومة الوطنية التي، عند خسارتها المعركة أمام الشيوعيين، تراجعت إلى بعض الجزر الصينية حيث اتخذت لذاتها مركزاً، وبالأخص في جزيرة فورموزا، مؤسِّسة دولة تايوان. إن حكومة بكين، أي الصين الشعبية، ما فتئت تطالب، منذ سنة ١٩٥٠، بالجزر التي كان قد اعتُرف أصلاً بتبعيتها للصين[١]. أما الأميركيون الذين دعموا تمثيل الصين دولياً، أي في الأمم المتحدة، من خلال الصين الوطنية مع حكومة تشان كاي تشك ودولة تايوان، فما لبثوا أن اضطروا إلى توقيع معاهدة دفاع متبادل مع فورموزا لمواجهة خطر الصين الشعبية في ظل الأزمة الأولى التي بدأت بقصف صيني شعبي على بعض الجزر الوطنية، وبخاصة على كيموي[٢]. لقد استمرت، كما ورد سابقاً، هذه الأزمة ما بين أيلول سنة ١٩٥٤ وآخر أيار سنة ١٩٥٥، أي حتى إعلان بكين، وبدون سبب ظاهر ومباشر، وقف إطلاق النار من جانبها. وكذلك، في أواسط شهر آب سنة ١٩٥٨، عاد الشيوعيون إلى قصف كيموي، وفي السادس من تشرين الأول أعلنت بكين وقف القصف.

إن هاتين الأزمتين اللتين تخللتهما مواقف واضحة من قبل الاتحاد السوفياتي لدعم وحماية بكين كما من قبل الولايات المتحدة لدعم وحماية فورموزا، تعتبران من أهم تجسيدات الحرب الباردة عامة، لكن كان لهما معنى آخر وربما أهم. أما هذا المعنى فهو أن هاتين الأزمتين كانتا

(١) أثناء الحرب العالمية الثانية، وبالضبط في مؤتمر (أو لقاء) القاهرة في خريف ١٩٤٣ ما بين الرؤساء، الأميركي روزفلت والبريطاني تشرشل والصيني تشان كاي تشك، اعترف الأولان بتبعية الجزر للقارة. والآن، وقد سيطر في سنة ١٩٤٩ الشيوعيون على الصين في القارة، كان لا بدّ من أن يطالبوا بالجزر بالنظر لتبعيتها للقارة المعترف بها خاصة من قبل الأميركيين. النظر إلى البيان الختامي للقاء القاهرة المنشور بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١.

(٢) نذكّر بأن الوزير الأميركي دالس والرئيس الصيني الوطني تشان كاي تشك وقّعا المعاهدة في ١٩٥٤/١٢/٢ وهي تعطي الحق للقوات الأميركية بالتمركز في فورموزا وجزر البسكادور كما تشترط على الصين الوطنية عدم الهجوم وحدها على الصين الشعبية. لقد اعترضت كل من بكين وموسكو على هذه المعاهدة.

تجسيداً لتأزم اشتراكي داخلي أكثر منه للتأزم الدولي العام. أما المقصود هنا بالتأزم الاشتراكي الداخلي فهو ذلك التطوّر الحاصل في العلاقات الصينية السوفياتية بعد موت ستالين، وكأن ماو تسي تونغ وبكين اللذين كانا يحترمان ويخشيان ستالين، قد أرادا التحرر، بعد غيابه، من سلطة وزعامة موسكو وما يعني ذلك تاريخياً وأيديولوجياً وجيوسياسياً لبكين وزعيمها. إن الكثيرين رأوا في موقف بكين إرادة وتصميماً على إظهار أو إعلان استقلاليتها وتحررها عن روسيا الجارة التوسعية تاريخياً، كما عن موسكو الزعيمة للمعسكر الاشتراكي وللشيوعية العالمية[1]. في الواقع وبانتهاء الأزمة الصينية الأولى، في ربيع سنة ١٩٥٥، بدأت مباحثات أميركية صينية شعبية في ظل معارضة أميركية مستمرة لدخول الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وتمثيل الصين بدل حكومة الصين الوطنية. ولقد بدأت هذه المباحثات أيضاً، ومن الجانب الآخر، في ظل خطوة أولى ومهمة، أي محاولة بكين تزعم حركة دولية مستقلة عن الدولتين العظميين، على السواء، أي الأفرو ـ آسيوية، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ. إن هذه المباحثات، التي تمّ قسم منها في جنيف وقسم آخر في وارسو، أولاً على مستوى السفراء ثم على مستوى أدنى، تقلصت مع الثورة الثقافية في بكين، في أواسط الستينات، بانتظار توقفها، في سنة ١٩٦٨، ربما بتأثير، وإن نسبياً، من تصاعد وتيرة الحرب في فيتنام وتزايد الاهتمام الصيني بهذه الحرب[2]. لم تؤدّ هذه اللقاءات والمحادثات، التي استمرت سنوات طويلة وإن بتقطع أحياناً، إلى نتائج ظاهرة أو محسوسة، طيلة هذه السنوات، لكنها شكّلت إطاراً للفريقين لمحاولة معالجة موضوع فورموزا.

وما إن حلّت السبعينات حتى تسارعت الخطى باتجاه تعديل، لا بل تبديل واضح، وإن لم يكن جذرياً، في العلاقات الأميركية الصينية الشعبية. ظهر التحسن في الأجواء، منذ بداية سنة ١٩٧٠، وذلك مع عودة الفريقين إلى الاجتماع على مستوى السفراء. كان هذا التطور بعد إعلان أميركي، مع وصول الفريق الجديد نيكسون ـ كيسنجر إلى البيت الأبيض، يؤكد «رغبة الولايات المتحدة في تخفيف التوتر مع الصين (الشعبية) وتسهيل تطوّر العلاقات السلمية بين الشعبين». وكان بالطبع لكل من الدولتين حوافزها وأسبابها في تحسين العلاقات بينهما. لكن كانت توجد شؤون مشتركة أدّت إلى ظهور ثلاثة أسباب رئيسة ومشتركة. ـ السبب الأول هو الحرب الفييتنامية. إن الأميركيين أصبحوا يدركون أنه لا يمكن إنهاء الحرب الفييتنامية، التي أصبحت مكروهة في الولايات المتحدة وتثقل كاهلهم مادياً وسياسياً ومعنوياً، كما دولياً وداخلياً، بدون إرادة الصين الشعبية التي كانت تلعب دوراً فاعلاً في هذه الحرب. أما الصينيون الذين كانوا متورطين هم أيضاً في الحرب الفييتنامية، في مواجهة الأميركيين والسوفياتيين معاً، فكانوا يريدون من جهتهم

---

(١) بخصوص جذور الخلافات بين بكين وموسكو يمكن العودة بشكل خاص إلى كتاب:
François Fejtö, *Chine - U.R.S.S.: la fin d'une hégémonie*, Plon, Paris, 1964,
ونجد في هذا الكتاب ملحقاً هو عبارة عن مقتطف من التفسير الصيني لجذور الخلافات بين الدولتين الاشتراكيتين وهو مأخوذ من افتتاحية صحيفتين صينيتين بتاريخ ١٩٦٣/٩/٦، ص ٣٤٧ ـ ٣٥٨.

(٢) بشأن تدني مستوى المباحثات يلاحظ أن الأميركيين هم الذين خفضوا مستوى تمثيلهم في وارسو تماشياً لسوء تفسير من قبل حلفائهم في فورموزا. وبشأن الموقف الصيني الشعبي من الحرب في فيتنام وخاصة في القسم الثاني من الستينات، انظر إلى وجهة النظر الصينية في مقطع تحت عنوان: الصين والإمبريالية الأميركية، في كتاب:
Catherine Quiminal, *La politique extérieure de la Chine*, Maspéro, Paris, 1975, pp. 168-173.

إثبات استقلاليتهم عن موسكو في هذا الإطار بالذات، وفي الوقت الذي كانت علاقات بكين وموسكو تزداد سوءاً، ويتجسد ذلك في ڤيتنام بالذات من منطلق محاولة الاستقطاب من قبل كل من الفريقين. ـ أما السبب الثاني، فهو يتعلق بعلاقات الفريق الآخر مع الاتحاد السوڤياتي (أي علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، من جهة، بالنسبة للصينيين، وعلاقات كل من الصين والاتحاد السوڤياتي، من جهة ثانية، بالنسبة للأميركيين) ومدى تطوّرها، وإذا أمكن القول، ممارسة نوع من المساومة (أو حتى الابتزاز) وجسّ النبض باتجاه الاتحاد السوڤياتي. ـ والسبب الثالث، وهو الذي يعني بشكل تقليدي ومباشر الدولتين، أي موضوع فورموزا. إن الصينيين كانوا يودّون إقناع الأميركيين بالانسحاب من فورموزا، وبالتالي رفع حمايتهم عن هذه الأخيرة لينتهوا هم إلى ضمها إلى القارة. بينما كان الأميركيون يودّون تحسين العلاقات مع بكين لقاء تنازلات تتفق مع مبدأ غوام (مبدأ نيكسون) الذي هدف إلى التخفيف من الأعباء الأميركية التي تترتب على سياسة دعم الأصدقاء والحلفاء، دون التنازل عن الصداقة والتحالف معهم.

وإضافة إلى الحوافز والأسباب المباشرة، لا بد من الإشارة إلى حافز أساسي إنما غير مباشر لكنه كان، على الأغلب، الأول والأهم على هذا الصعيد مشكّلاً، بحد ذاته، الإطار والمنطلق لتحسن العلاقات الأميركية الصينية الشعبية في مطلع السبعينات. إن هذا الحافز يكمن في التحسن الملموس في العلاقات الأميركية السوڤياتية بدأً من اتفاقية هلسينكي لعام ١٩٦٩.

هكذا أدت الاتصالات، وعلى أعلى المستويات[١]، إلى زيارة الرئيس الأميركي نيكسون إلى بكين التي انتهت إلى صدور بيان مشترك حول تطبيع العلاقات بين الدولتين، بتاريخ ٢٨ شباط سنة ١٩٧٢[٢]. لقد فاجأ هذا الحدث، أي التطور السريع الإيجابي، العالم بأجمعه، كما شكّل مرتكزاً أساسياً يدعم التعايش السلمي ويساهم في الانفراج الدولي[٣]. وقبل نهاية السبعينات (كانون الثاني ١٩٧٩)، أُنجزت خطوات مهمة في التقارب ما بين الدولتين وصولاً إلى تطبيع العلاقات بشكل كامل، ظاهرياً على الأقل، وذلك مع قرار إقامة علاقات دبلوماسية على أعلى المستويات. لقد تقرّر التبادل الدبلوماسي على مستوى سفارة أثناء زيارة الزعيم الصيني دينغ زياو پنغ «التاريخية» إلى الولايات المتحدة الأميركية. وأثناء هذه الزيارة تمّ توقيع اتفاقيات تعاون عديدة بين الدولتين، منها الاقتصادي، ومنها التقني. وبالرغم من تعثّر هذه العلاقات مع بداية الثمانينات، أي مع وصول رونالد ريغن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، وعدم تنازله بخصوص فورموزا (التي كانت قد قُطعت العلاقات الدبلوماسية معها، منذ آخر السبعينات) كما كانت تأمل بكين، استمرّت العلاقات بين الدولتين علاقات تعايش سلمي مع استمرار الرفض

---

(١) يمكن العودة إلى مذكرات هنري كيسنجر الذي يشرح فيها كيفية بدء هذه المرحلة الجديدة والأساسية في العلاقات الثنائية وهو يُعتبر أكبر مهندسيها. وأبرز ما يذكر في هذا المجال هي الاتصالات السرّية التي قام بها كيسنجر بنفسه وفي مقدّمها زيارته السرّية إلى بكين في صيف ١٩٧١.

(٢) نجد نص البيان في الصحف الكبرى في العالم وبلغات مختلفة، كما نجد على سبيل الإشارة فقط مقتطفات أساسية منه في كتاب: D.Colard, *Droit des relations...*, *op.cit.*, pp. 199 et 200.

(٣) إن الرأي الصيني يقول بأن «الإمبريالية لا تقبل بالتعايش السلمي إلا مضطرّة ومرغمة»، لكنه يبقى بالطبع تعايشاً ما بين دول ذات أنظمة مختلفة. انظر إلى تفسير من منطلق ماوي صيني في كتاب: C. Quiminal, *La politique...*, *op.cit.*, p.117.

الأيديولوجي[١]. إن هذه العلاقات تستمر على أساس بيان شنغهاي المذكور أعلاه، مع الإشارة إلى أن العلاقات الصينية السوفياتية أخذت تميل مع مطلع التسعينات إلى التحسن من جهتها.

ب ـ الإنفراج في السبعينات:

لقد صنِّفت حتى الآن بعض الظاهرات والتطورات الدولية والإقليمية بأنها إنفراجية، وهنالك غيرها يمكن أن تدرج في هذا السياق، لكن هذا التصنيف يأتي من ضمن مفهوم التعايش السلمي. فطالما أن الأزمات ما تزال تنشأ هنا وهناك كما الحروب، وطالما أن الاختلاف الأساسي ما زال قائماً ما بين النظامين، هل يمكن اعتبار الانفراج حالة قائمة بذاتها بإمكانها الاستمرار؟ أو هل بالإمكان اعتبار الانفراج حالة نسبية تتعرّض لها العلاقات الدولية في ظل التعايش السلمي (أو حتى في ظل الحرب الباردة)، في فترات وظروف معينة، فتتراجع أو تزول بتراجع هذه الظروف؟ أليس بالإمكان الكلام عن مجرد أحداث أو خطوات وظاهرات انفراجية، يصعب توسيعها وتعميمها بالنظر لتزامن، أو تقاطع هذه الأحداث، أو الخطوات والظاهرات، مع أخرى تأزمية؟ إنها مجرد تساؤلات تدل بحد ذاتها على أن مجرد الكلام عن انفراج يعني أننا أمام حالة نسبية، وربما عابرة، ليس لها من المعطيات ما يكفي لاستمرارها فترة طويلة من الزمن. ولما ساد، في بداية السبعينات، الكلام عن الانفراج الدولي الذي اعتُبر أنه حلّ مكان التعايش السلمي، وأن العالم مقبل على ما سمّي بالوفاق الدولي، إنما كان ذلك بنتيجة الآمال العريضة التي تلت الخطوات المهمة التي حصلت في العلاقات الأميركية السوفياتية، والأميركية الصينية. وفي حال اعتُبرت مرحلة فاصلة ما بين التعايش السلمي والوفاق المأمول، حسب ما رآها البعض، تكون مجرد مرحلة انتقالية أي عابرة. بينما البعض الآخر يعتبر أن الحالة الشاملة والوحيدة التي مرّت بها العلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب وحتى الثمانينات، هي حالة «الحرب الحقيقية». عندها تكون الحالات الأخرى عابرة ومجرد ظواهر من ضمن هذه الحرب. وعندها يكون المصطلح العربي المعتمد هو الأوضح، فيكون الكلام عن الانفراج كحالة نسبيّة، حيث تنفرج الغيوم لتدفق الشمس مساحات واسعة من العالم، قبل عودة الغيوم إلى التلاقي، أو قبل حلول الظلام.

كان قد سبق التعرض، في سياق الكلام عن المفاهيم بحد ذاتها، إلى مفهوم الحرب الحقيقية الذي كان من أكبر المتعاطين معه في بداية الثمانينات الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون[٢]. إن هذه الحرب هي كناية عن الصراع الأساسي بين الرأسمالية والاشتراكية. إذن يكون استمرار هذا الصراع هو مبرّر الكلام عن هذه الحرب، ما جعل بعض المفكّرين في الغرب ينفي فكرة أو إمكانية الانفراج معتبراً «حملة السلم» السوفياتي عدوانية[٣]. ويذهب بعض هؤلاء

---

(١) نلاحظ أن هذا الرفض حال عامة، على الرغم من تحسّن العلاقات الصينية الأميركية، دون إعطاء تحديد لطبيعة المرحلة الجديدة لهذه العلاقات. هكذا نجد على سبيل المثال مؤلِّفة الكتاب المذكور أعلاه ...*La Politique* في فصل مخصّص لتحديد مراحل السياسة الخارجية الصينية، تكتفي بالكلام عن مرحلة واحدة: «الولايات المتحدة: العدو الرئيس، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٠»، وبعد سنة ١٩٧٠؟ راجع الكتاب، ص ١٩٨ ـ ٢٥٣.

(٢) راجع كتابي نيكسون المذكورين أعلاه: ,*La Vraie guerre* و*Le Mythe de la paix*

(٣) نذكّر بكتاب مذكور آنفاً وهو*L'Illusion de la détente*، ويلاحَظ أن المزيد من الدراسات في الغرب التي صدرت في السبعينات ومطلع الثمانينات اعتمدت هذا النهج وإن أحياناً بشكل معتدل نوعاً ما. يمكن ملاحظة =

إلى التمييز ما بين «الحرب العسكرية» التي يخشاها العالم لوجود السلاح النووي، والتي أمكن تسميتها «بالحرب العالمية الثالثة»، وما بين «الحرب الشاملة». ففي رأي هذا الفريق تكون الحرب العالمية الثالثة في الواقع هي «الحرب الشاملة» التي بدأت منذ سنوات طويلة: «نحن في خضم هذا الصراع، يقول أحدهم، لكننا لا ندرك الأمر لأن هذا الصراع لا يتخذ أشكال ومظاهر الحروب التقليدية الماضية. إن البيّنات العسكرية الوحيدة لهذه الحرب تكمن في الصراعات المحلية أو الإقليمية...»[١]. وفي هذا السياق يمكن التساؤل عمّا إذا كان الانفراج دلالة على تهاون أو ربما ضعف أحد الفريقين (وهو الغربي هنا على الأرجح)[٢].

على الرغم من الاختلاف الكبير حول تحديد أو حقيقة الانفراج يبقى أن السبعينات عاشت، بلا شك، انفراجاً تزامن مع التطورات الإيجابية الكبرى في العلاقات الدولية. وعملياً، يلاحَظ أن الميل الغالب، في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، كان لجهة اعتبار الانفراج وكأنّه يشكّل مرحلة انتقالية بالنسبة للفريقين الشرقي والغربي. ويكون عندها السوفياتيون قد أرادوا استغلال هذه الفرصة للاستفادة من تناقضات النظام الخصم لإضعافه؛ بينما يكون الغربيون وعلى رأسهم الأميركيون، قد نظروا إليها كتحضير للوفاق[٣]. لكن يبقى أن الكثيرين نفوا وجود الانفراج حتى بهذا المعنى أي الانتقالي، إنهم لا يرون فيه أكثر من حالات عابرة من ضمن الحرب الباردة. ويشار في هذا السياق إلى التوزيع التاريخي الذي اعتمده أحد كبار الاختصاصيين والمسؤولين الأميركيين في بداية السبعينات. إن زبيغنيو بريجنسكي، قبل أن يصبح مستشاراً للأمن القومي لدى الرئيس جيمي كارتر في الولايات المتحدة، في النصف الثاني من السبعينات، كان يحدد خمسة أدوار قطعتها الحرب الباردة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٩، معتبراً أن الدور السادس بدأ في سنة ١٩٦٩. وينتهي بريجنسكي إلى الاستنتاج، في ظل توقيع اتفاقية «سالت ١» (١٩٧٢)، بأن لهذا التطور صفة التعاقب الدوري، تتناوب فيه حلقات هجومية وأخرى دفاعية ما بين المعسكرين أسهمت في «تحقيق الخصمين أهدافهما الدفاعية الأساسية»، لكن حيث لم يستغل الفريقان كل المناسبات لتحوّل عميق في طبيعة علاقاتهما[٤]. وبعد ذلك بسنتين (١٩٧٤)، وفي سياق تقويمه للسياسة الأميركية التي يعتمدها نيكسون وكيسنجر، اعتبر بريجنسكي أن «الانفراج الأميركي السوفياتي موضوع دار الجدل حوله كثيراً»، وأن المطلوب من الانفراج كان «تحقيق أمن متساوٍ تقريباً للفريقين... وتفادي أي تفاوت بين التضحيات والنتائج». ويلاحظ بريجنسكي أن الواقع لا يجيب على الآمال الموضوعة في الانفراج، فينظر إلى الانفراج كسياسة بأنه غير قادر على

= هذا الأمر على سبيل المثال في الدراسة الجامعية المقتضبة:
E. Bou-Assi, *La détente...*, *op.cit.*, pp. 49-58.

(١) القول عائد إلى مدير المخابرات الفرنسية طيلة السبعينات في كتاب: Ockrent et Marenches, *Dans le secret...*, *op.cit.*, p.275.

(٢) المرجع ذاته، ص ٢٢٢.

(٣) نجد صورة مكثّفة عن هذه التفسيرات والمواقف خاصة الفكرية والنظرية في: E. Bou-Assi, *La Détente...*, *op.cit.*, pp.49-55.

(٤) أنظر: Zbigniew Brezezinski, «How the Cold War, was played», in *Foreign Affairs*, jan. 1972:
إن هذه المقالة مترجمة إلى الفرنسية في كتاب:
Illusions dans l'équilibre des puissances, L'Herne, Paris, 1977, pp. 149-197.

أن يشكّل «بنية جديدة للسلم»، وبالتالي إنه لا يمكن اعتبار الانفراج كمرحلة حقيقية في العلاقات الدولية[١].

وأخيراً، يضاف إلى هذه الملاحظات التي تنفي، من جهة الغرب وبنسبة كبيرة، قيمة الانفراج كمرحلة أو كمرادف لفترة زمنية معيّنة من عصرنا، موقف المسؤولين السوفياتيين وعلى رأسهم بريجنيف. إن السوفياتيين لا يرون في الانفراج محطة قائمة بذاتها إلى حد نفيها، في الكثير من الأحيان، في سياق كلامهم عن استمرار الحرب الباردة طالما أن لا تعايش فعلياً بين الاشتراكية والرأسمالية. فإن بريجنيف كان يصرّح في إطار مؤتمر الأمن الأوروبي، في صيف سنة ١٩٧٥، بأن الانفراج بحاجة إلى تحويله لواقع ملموس، أي إعطائه مضموناً عملياً[٢].

إذن، وعلى الرغم من الكلام الكثيف، في السبعينات، عن الانفراج وعن الخطوات والظاهرات الانفراجية، ليس هناك منَ المعطيات ما يكفي للتأكيد على أن السبعينات كانت بكاملها، أو في بعضها، مرحلة انفراج بكل معنى الكلمة. لذا يُكتفى حالياً بالكلام عن الانفراج في السبعينات على أساس أنه تجسيد ظاهر ومميّز للتعايش السلمي. لقد توقف الكلام عن هذا الانفراج عند السبعينات، لكون الثمانينات بدأت على مظاهر تشدّد في السياسة الدولية مع ميل للابتعاد عن المهادنة والتقارب بأي ثمن، خاصة من الجانب الأميركي. لكن هذا الجو الذي أنذر، في القسم الأول من الثمانيات، بتشنّجات واسعة في العلاقات الدولية ما لبث أن أفسح في المجال أمام ظاهرات انفراجية تبدو أوسع وأعمق.

ج ـ نهاية الثمانينات: بيريسترويكا دولية؟

لا شكّ في أن تطوّراً حصل في العلاقات الدولية، في النصف الثاني من الثمانينات الذي أتى بملامح أشارت باكراً إلى إمكانية حلول مرحلة جديدة في هذه العلاقات، وربّما في النظام الدولي. ولا شكّ أيضاً في أن العنصر المحرّك الأول للنشاط والإنجازات المباشرة وغير المباشرة، وعلى أكثر من صعيد، في العلاقات على مستوى الدولتين العظميين، كما على مستوى النظام الدولي، وخاصة على المستوى الاوروبي، هو الزعيم السوفياتي الجديد ميخائيل غورباتشوف. إن هذا الزعيم صار سيّد الكرملين، في ربيع سنة ١٩٨٥، كما وصل وفي جعبته مشروع ضخم لإصلاح حال البيت السوفياتي في الداخل. فإن الاتحاد السوفياتي كان قد بدأ يعاني من المصاعب الخطيرة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، مما أخذ يهدّد بتدهور عام للوضع السوفياتي إنطلاقاً من الداخل. لقد وصل غورباتشوف ومعه مشروع البيريسترويكا، لكنه لم يكن بإمكانه التفرغ لإصلاح الداخل من دون تأمين ظروف وأجواء مريحة ومساعدة في الخارج تسمح، على الأقل، بالركون إليها بينما تجري عمليات الإصلاح المختلفة في الجمهوريات، كما في الاتحاد، كما في الأسرة الاشتراكية[٣].

---

(١) المؤلف نفسه في مقالة:
«The Deceptive Structure of Peace» in *Foreign Policy*, N° 14, Spring 1974,
مترجمة في الكتاب المذكور أعلاه، ص ٢٣١ ـ ٢٥٨.

(٢) خطاب بريجنيف في مؤتمر هلسينكي في ٣١ تموز ١٩٧٥.

(٣) هو يرفض هذا التفسير ويعتبره غربياً؛ أنظر إلى تفسيره في كتابه *Perestroika* المذكور سابقاً، ص ٩.

فالوضع الدولي لم يكن في الواقع مشجعاً ولا مطمئناً، على الرغم من بعض الخطوات التي حصلت في القسم الأول من الثمانينات. فمع مطلع الثمانينات، لم تكن العلاقات مع الصين قد تحسنت، كما أن الأزمات الإقليمية كانت تنذر، من أكثر من جانب، بمزيد من البلبلة، بينما، وهذا هو الأهم، كان وصول رونالد ريغن إلى البيت الأبيض قد بدا بمثابة عودة إلى سياسة أميركية حازمة تجاه الاتحاد السوفياتي، بعد ليونة السبعينات. إن السبعينات بدت للولايات المتحدة مكلفة حيث كانت تنازلات، برأي نسبة مهمة من الأميركيين (إن رفض الكونغرس إبرام إتفاقية «سالت ٢» في آخر السبعينات لهو دلالة على أهمية ذلك الرأي)، وحيث سجِّل تجاسر سوفياتي وعمليات قضم في مسائل ومناطق مختلفة، مما اعتُبر تقدّماً سوفياتياً على الحساب الأميركي. وصحيح كذلك أن العرض الأميركي لخفض الأسلحة لاقى، في سنة ١٩٨١، تجاوباً سوفياتياً، وبدأت المحادثات، في بداية صيف سنة ١٩٨٢، في جنيف في إطار ما سمّي بمفاوضات «ستارت»، إنما ما لبثت أن توقفت هذه المحادثات، في آخر سنة ١٩٨٣. وفي هذه الأثناء بالذات، كان إعلان ريغن عن مشروع الدفاع الفضائي، أي تأمين درع دفاعية للولايات المتحدة في الفضاء. إن الاعلان عن هذا المشروع أثار كثيراً السوفياتيين، وعلى رأسهم بريجنيف. هكذا عندما وصل غورباتشوف إلى الحكم كان الهلع واضحاً عند السوفياتيين من هذا المشروع ولم يختف بعدها معه لكون هذا المشروع عنى لهم، على الأغلب، بداية مرحلة جديدة من السباق إلى التسلح لا يقدرون على تحمّل أعبائها، نظراً بالأخص إلى أوضاعهم الاقتصادية المتدهورة.

إن غورباتشوف بدا إذن، منذ وصوله إلى الكرملين، متحمّساً لإنجازات خارجية كبيرة وسريعة بغية التفرغ للداخل والاستفادة من انعكاسها داخلياً على الصعيدين، السوفياتي والشخصي. فإن الدلائل تشير إلى أن غورباتشوف وضع باكراً خطوط سياسته الدولية الأساسية، وما لبث أن حصل على موافقة حزبه عليها. إن هذه السياسة تنطلق من فلسفة تقوم، كما يحدّدها هو نفسه في كتابه عن «البيريسترويكا»، على القيم الإنسانية، وبالتحديد بقاء الإنسانية كمبدأ، وبالتالي على رفض وتفادي الحرب، وعلى نزع السلاح، وضمان السلم والأمن بالتساوي للجميع، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، مع حق الشعوب في اختيار سبيلها إلى التطور الاجتماعي. إن هذه الفلسفة، أو «الفكر السياسي الجديد»، تلخّصت بشكل مبسّط في إعلان مبادىء دلهي: «بناء عالم متحرّر من السلاح النووي، ومن العنف والكراهية، كما من الخوف والشك». ولقد حدِّدت كذلك خطوط السياسة السوفياتية، في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، على أساس مبدأ أن «العالم متناقض ولكنه متداخل ومترابط ومتكامل». هكذا انطلق غورباتشوف في حملته الدولية من أجل السلم ووقف السباق إلى التسلح[1]. وبدا هجومياً في حملته هذه. والمرجّح أن الظروف السوفياتية الداخلية كانت الحافز الأساسي لهذه السياسة ولهذا الحماس في تحقيقها.

في الواقع، لقد فاجأ غورباتشوف العالم في هجومه السلمي، حتى ظنّ الكثيرون (ومن ضمنهم كبار الخبراء في الشأن السوفياتي)، لوقت من الأوقات، أنها خدعة أو مجرد أسلوب تعامل.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ٢١١.

إنما عملياً، أصبح من الواضح أن ظروف الاتحاد السوفياتي، الاقتصادية خاصة، لم تكن تسمح بالتمادي أكثر في السباق إلى التسلّح، وبالتالي كان من الضروري بالدرجة الأولى الاسراع في محاولة لمنع الأميركيين من الاستمرار في مشروعهم. فلا بدّ من انقاذ الاتحاد السوفياتي من هذا الوضع وبأسرع ما أمكن. إن البيريسترويكا ضرورية، على الصعيدين الداخلي والدولي، لانجاح عملية الإنقاذ هذه. لكن نشاط وحيوية غورباتشوف، وإن كانا غير كافيين لتحقيق إنجازات كبرى وسريعة على الصعيدين، إلا أنهما ساهما في تحقيق إنجازات بارزة على الصعيد الخارجي كما في اوروبا الشرقية (وإن بصورة غير مباشرة إلى حدّ ما هنا). لكن الأهم يبقى، وهو موضوع الإصلاح في الداخل، والتسلح في الخارج، حيث يصبّ غورباتشوف اهتمامه الأساسي. وبينما الداخل يسجّل المزيد من تردّي الأوضاع في أكثر من مجال، أخذ الإصلاح في الخارج يسجّل بعض التقدم وإن البطيء. وربما تكون سياسة القمم الثنائية، وخاصة مع الرؤساء الأميركيين، هي الوسيلة الرئيسة لتحقيق هذا الإصلاح، بها وعبرها، في الموقع الرئيس. ومن الملاحظ هنا أنه، خلال ست سنوات، حصلت ستّ قمم سوفياتية ـ أميركية، أي بقدر ما حصل منها خلال الاربعين سنة التي سبقتها. إن هذا قد يعني أن يكون غورباتشوف هو الذي فرض هذا الإيقاع السريع والمكثّف[1]. وبالمناسبة يكون من المفيد، على هذا الصعيد، إلقاء نظرة موجزة على هذا الموضوع وعلى أهم إنجازات هذه القمم لما لها من الأهمية ليس على الصعيد السوفياتي أو الأميركي فقط، بل وخاصة على صعيد طبيعة وأسلوب ومسار العلاقات الدولية وتأثيرها الممكن على النظام الدولي.

لا بدّ من ملاحظة جانبية هنا قد يكون لها مدلولها في هذا المجال. ربما كان ما عرف، في حينه، عن مشروع غورباتشوف الإصلاحي مشجعاً على مستوى علاقاته مع الخارج، إضافة إلى نشاطه الظاهر وحيويته اللافتة، أموراً اعتبرت جديدة بعد طول عهد بريجنيف، وخاصة بعد سنوات من عهود تسارعت لزعماء مرضى منهكين (من بريجنيف إلى أندروپوف وتشيرنينكو). وربما ساعد أيضاً في التجاوب السريع، خاصة أميركيا، مع ميل غورباتشوف إلى الالتقاء والتحادث مع الزعماء الغربيين، وخاصة مع الرئيس الأميركي، كون الزعيم الأكثر خبرة سيكون الأميركي هذه المرة، مما يعني فرصة لسيطرة هذا الأخير على اللقاء (بعكس صورة لقاء ڤيينا الشهير بين خروتشوف وكينيدي). هكذا بدأت سلسلة القمم الست، منذ سنة ١٩٨٥ بالذات. إن لقاء جنيف، في تشرين الثاني سنة ١٩٨٥، لم يتعدَّ عملياً كونه لقاء تعارف وجس نبض، حيث بدا الفريقان مستعدَّين للتعاون إلى حدّ أن ريغن اعتبره حينها اجتماع قمة ناجحاً. لكن، ما إن حلّ موعد بحث الأمور بدقة أكبر حتى كان الفشل في ريكياڤيك، بعد حوالي السنة (في إيسلندا، في تشرين الأول من سنة ١٩٨٦). أما السبب الأساسي للفشل الواضح لاجتماع ريكياڤيك، فيبدو أنه تمحور حول المشروع الأميركي الفضائي الذي أصرّ غورباتشوف، في نهاية المطاف، على عدم التنازل بخصوصه أكثر من القبول بالاكتفاء منه بالمرحلة المخبرية، بينما أصرّ الأميركيون على ما يمكن اعتباره عودة إلى مستوى سنة ١٩٥٦ مع الاحتفاظ بمشروعهم[2].

---

(١) والحبل على الجرار، فالقمة السابعة منتظرة قبل نهاية سنة ١٩٩٠. يذكر أنه تمت قمة ثنائية استثنائية في هيلسنكي، في أيلول ١٩٩٠، لبحث موضوع أزمة الخليج (الكويت).

(٢) بحسب الأميرال الأميركي پويندكستر، إن ريغن عرض عدم نشر النظام الفضائي لمدة عشر سنوات تدمَّر خلالها الصواريخ العابرة للقارات بشكل كامل: فيفقد بالتالي هذا النظام قيمته عمليا.

لكن الفشل لم يعن التوقف عن العمل بجد وثبات للوصول إلى حلول للمشاكل الكبرى العالقة على مستوى الدولتين العظميين، وبالتالي على مستوى العلاقات الدولية عامة، لما في الأمر من تأثير مباشر وغير مباشر على الأصعدة المختلفة. وفي ظل تأكد كل من الزعيمين من صلابة محاوره، كانت القمة الثالثة. كذلك إن حصول هذه القمة أكد كون الفريقين يميلان جدياً إلى تثبيت التعايش السلمي وتخطي العوائق لما فيه مصلحة وحسابات كل منهما كزعيمين وكدولتين. لقد حصلت قمة واشنطن، بعد حوالي سنة على قمة ريكيافيك، في ظلّ أجواء مثقلة بغيوم أفغانستان، وحقوق الإنسان (اليهود والمنشقّين)، وحرب النجوم. . . وفي الثامن من كانون الأول ١٩٨٧، أي أثناء القمة، تبدّدت المخاوف من تعثّر العلاقات الثنائية ومن عودة التأزم الكبير إلى الأجواء، وذلك عندما وقّع الزعيمان اتفاقاً ينص على تفكيك وتدمير الأسلحة المتوسطة المدى، خلال ثلاثة أعوام من تاريخ إبرام الاتفاق المنتظر حصوله قبل ربيع سنة ١٩٨٨[١]. لقد اعتبر هذا الاتفاق نجاحاً أكيداً وخطوة أولى في مسيرة التفاهم، وخاصة في موضوع السلاح والتسلح. هكذا انتهت سنة ١٩٨٧ على ظواهر ارتياح من قبل الجانبين، دون أن توحي فعلاً بأن مسيرة انفراجية حقيقية بدأت، بالنظر إلى عدم حصول تقدّم ملموس على صعيد المسائل الثنائية الأخرى، كما على صعيد الأزمات الإقليمية. وكان على العالم انتظار الخطوة، أو الخطوات التالية.

دلّت سنة ١٩٨٨، أكثر من سابقاتها، على الميل إلى حلحلة العقد والمسائل التي تعيق المسيرة الثنائية، والتي تبقى ضاغطة على الأجواء الدولية عامة. ففي نيسان، كان مؤتمر جنيف حول أفغانستان، برعاية الدولتين العظميين، الذي انتهى إلى اتفاق بين الأفغانيين، في الوقت الذي كان قد تقرّر بدء الإنسحاب السوڤياتي من أفغانستان مخفّفاً كثيراً من الاحتقان الدولي. وفي آخر أيار، بدا التفاهم واضحاً، وإن غير كامل، حول قضية الشرق الأوسط، في ظل القمة الثنائية في موسكو. بالفعل، إن القضايا الإقليمية كانت هنا في صلب اهتمامات الرئيسين أكثر منها في القمم السابقة. لكن هذه القمة لم تعط الكثير، وربما كان من بين الأسباب قرب انتهاء ولاية ريغن وعدم اتخاذ قرارات مهمة عادة، على الصعيد الخارجي، في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس الأميركي، إضافة إلى أنه لم يكن قد مرّ وقت طويل على القمة السابقة للسماح بدراسة المزيد من الملفات، أو ظهور المزيد من المستجدات التي تسمح بالمزيد من الإنجازات. وربما يمكن أن يضاف إلى ذلك أيضاً انشغال غورباتشوف بالشؤون الداخلية، في مناسبة انعقاد المؤتمر الاتحادي للحزب لأول مرة منذ سنة ١٩٤١، حيث كان يأمل دعماً لسياسة الإصلاح. هكذا نجد الرئيسين يؤكدان إيجابية القمة، لكن مع الملاحظة بأنها لم تأت بالكثير. «إن المحادثات تسير أبطأ مما تفرضه الأوضاع الدولية»، بحسب رأي غورباتشوف في نهاية القمة. في كل الأحوال، إن غورباتشوف كان مستعداً للانتظار من أجل تحقيق النتائج اللازمة لسياسته الدولية، لكن ضمن حدود، مع الإشارة إلى أن إنجازاته على الصعيد الدولي عامة، والثنائي خاصة، تبدو الأهم. إنه بدا وكأنه ينتظر المزيد من التفاهم مع خليفة ريغن.

---

(١) لقد نص الاتفاق على حق المراقبة المتبادلة لمدة ١٣ سنة لمنع صناعة مثل هذه الأسلحة مستقبلاً، مما دعا المفاوض السوڤياتي الرئيس إلى القول يوم توقيع الرئيسين على الاتفاق «إنها الغلاسنوست في مجال التحقق».

وأخيراً، يبدو أن العلاقات الثنائية كما الأجواء الدولية عامة، على الرغم من الأزمات المستمرة أو الناشئة هنا وهناك في العالم، مالت، مع آخر الثمانينات وعلى عتبة التسعينات، إلى المزيد من التفاؤل المعلن، وذلك مع قمّتي مالطا، في كانون الأول سنة ١٩٨٩، وواشنطن، في آخر أيار سنة ١٩٩٠. يلاحظ في صدد القمّتين الأوليين بين غورباتشوف وجورج بوش تركيز متعمّد، أكثر من السابق، على «الحرب الباردة» كمفهوم، وكأن كلاً من المؤتمرين المذكورين أريد منه نهاية لهذه الحرب وبداية تعايش سلمي وانفراج، أو بالأحرى سلم حقيقي. هل هذا التركيز يهدف إلى الوعد بأن العالم أصبح على أبواب عهد جديد في العلاقات الدولية، وخاصة الثنائية بين الدولتين العظميين؟ إن الاتحاد السوفياتي كان قد عبّر، في أواخر سنة ١٩٨٨، عن نيته في إنجاز خطوات مهمة في ما يخصّه مثل تخفيض قواته في اوروبا من جانب واحد، أو عن التشجيع على وقف النار نهائياً في أفغانستان، ابتداء من مطلع سنة ١٩٨٩، أو عن عزمه على المساهمة في جعل سنة «١٩٨٩ سنة حاسمة» في العلاقات السوفياتية الأميركية، كما عن نيته في تحويل صناعة السلاح في الاتحاد السوفياتي في إطار الإصلاح الاقتصادي[1]. إن سنة ١٩٨٩ حملت معها فعلاً الكثير من المفاجآت، خاصة في أوروبا الشرقية. في هذا الإطار، كان إعلان غورباتشوف، قبل القمة الثنائية، أن الطريق أصبح مفتوحاً أمام سقوط الخصومة بين الشرق والغرب و «الالتقاء في منتصف الطريق»، وذلك في ظل تشنج سوفياتي داخلي متزايد ومصاعب اقتصادية لم يـر مثلها الاتحاد منذ سنة ١٩١٧ على ما يبدو[2]. في نهاية قمة مالطا، أكد غورباتشوف «أن العالم ينتهي من حقبة حرب باردة. . . ونحن في بداية حقبة سلم دائم»، وبالمقابل أعلن بوش «أننا نقف عند عتبة عهد جديد من العلاقات السوفياتية الأميركية. إنه بإمكاننا المساهمة في تخطّي الصراعات والإنقسامات في أوروبا والمواجهة العسكرية». ولقد بحثت القمة العديد من المواضيع من خفض الأسلحة الستراتيجية والتقليدية والكيماوية، إلى مفاوضات التعاون الأوروبي، والقضايا الإقليمية مثل أميركا الوسطى.

وفي مطلع سنة ١٩٩٠، بدا أن الغرب، أكثر من السابق، لا يريد، أو هو يخشى جعل مهمة غورباتشوف في الداخل أكثر تعقيداً، أو أكثر تعرّضاً للخطر وبالتالي للسقوط. لكن هذا الموقف يبقى ضمن حدود مصالحه. فمن الملاحظ أن الأميركيين يراهنون على السلم الدولي من خلال مراهنتهم على غورباتشوف، لكن هذه المراهنة تبقى محدودة ومحفوفة بالخطر نظراً لوضع غورباتشوف الداخلي. وفي قمة واشنطن الجديدة، كان تشديد على «الدخول في مرحلة سلم لا عودة عنه»، و «أن الجدران التي قسمت الشعوب لسنوات هي قيد السقوط» (إشارة واضحة إلى جدار برلين على الأغلب)، وذلك على لسان غورباتشوف. وكان كذلك تشديد على «نهاية مرحلة المجابهة» والوصول إلى «قواعد تسمح بالتغلّب على عشرات السنين من الانقسامات والنزاع لبناء عالم سلم في الحرية»، على لسان بوش[3]. لقد تمّ، خلال هذا المؤتمر، توقيع عـدد كبير من

---

(١) وذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ كانون الأول ١٩٨٨. يُذكر أنها المرة الأولى لحضور الزعيم السوفياتي منذ سنة ١٩٦٠ عندما حضر خروتشوف.

(٢) في خطاب له في موسكو بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥.

(٣) من تصريحات غورباتشوف وبوش عند بدء القمة في ١٩٩٠/٥/٣١.

الاتفاقات (١٥ إتفاقية)، لكن بمعظمها ثانوية أو إحياء لاتفاقيات جُدّدت خلال سنوات سابقة. ولقد وقّع على إتفاقيات ما تزال بحاجة لإبرام يبدو صعب التنفيذ، وهذه هي حال الإتفاقية في المجال التجاري التي تعطي الاتحاد السوفياتي، من قبل واشنطن، صفة الدولة الأكثر رعاية، وهي ما تطمح إليه موسكو بقوة منذ زمن. ووقّع كذلك، في مجال نزع السلاح، على تدمير تدريجي للأسلحة الكيماوية والغاز السام. كما وافق الرئيسان على ما سبق واتُّفق عليه مبدئياً، أي تخفيض ٣٠٪ من الترسانتين الستراتيجيتين، لكن الأمر ما زال بحاجة لمزيد من البحث قبل البتّ فيه نهائياً، وكذلك موضوع الأسلحة التقليدية في أوروبا تُرك للخبراء لإيلائه المزيد من الدراسة. هكذا لم تجد الأمور الأساسية حلولاً نهائية في واشنطن، وكذلك القضايا الإقليمية والأوروبية مثل موضوعي المانيا (التوحيد والتوجّه)[1] وليتوانيا (استقلال جمهوريات البلطيق). . . .

هكذا يمكن القول بأن اعتماد كلمة «پيريسترويكا» في عنوان هذا المقطع كان للدلالة خاصة على الدور السوفياتي البارز، إن من حيث المبادرة، أو من حيث تحديد المجال الأساسي للتفاوض مع الأميركيين، أي مجال التسلّح. يضاف إلى ذلك أن التفاوض بدأ، في سنتي ١٩٨٥و ١٩٨٦، على أساس أو، على الأقل، في أجواء من الإصرار الأميركي على التمسك ببرنامج الدفاع الفضائي، لكن ما لبث التمسك الأميركي بهذا المشروع أن ضعف، أو هكذا يبدو، حتى في عهد ريغن أبي المشروع، وذلك واضح مثلاً منذ مؤتمر موسكو، في ربيع سنة ١٩٨٨. وأخيراً، ربما أمكن اعتبار الپيريسترويكا نهجاً جديداً للعلاقات الدولية مع أمل ظاهر في نجاحه لما يعد به العالم من إيجابيات. لكن هل يمكن أن تكون مجرد عودة إلى انفراج عابر كما في السبعينات، مع زخم يوحي بأكثر من الواقع (كما حصل مع بداية السبعينات)؟ يبقى السؤال مطروحاً: هل ما وصف أعلاه پيريسترويكا دولية، على غرار الپيريسترويكا السوفياتية الداخلية وبإيحاء مباشر منها، هو مجرد حلقة انفراجية في التعايش السلمي، أو مقدمة لسلم حقيقي كما يريده أبو الپيريسترويكا؟ إن أحداث أوروبا الشرقية وبعض التطورات السوفياتية توحي بالكثير من الأمل. على كل، يبقى في الواقع أن غورباتشوف طبع العلاقات الثنائية، إلى حدّ بعيد، بنمط تعامل معيّن، وهكذا تبدو المرحلة الأخيرة مرتبطة، إلى حد بعيد، بشخصيته وأسلوبه وسياسته كما بقدر نجاح سياسته في الداخل.

---

(١) إن هذا الموضوع حُلّ خلال صيف سنة ١٩٩٠ حيث تقرّر إعلان الوحدة في الثالث من تشرين الأول بعد انسحاب المانيا الشرقية من حلف وارسو.

الفصل الثالث

إنعكاسات الصراع الدولي على الساحة العالمية

إن أول وأهم إنعكاسات الصراع الدولي بين المعسكرين والقوتين الدوليتين هو، بلا شك، الانقسام الدولي العام إلى فريقين متنازعين بحسب خطوط، وحدود، وأصول الصراع الدولي نفسه. أتى هذا الانقسام على أكثر من صعيد ليقسم العالم والدول والشعوب، حتى القارات إلى حد ما، إلى شطائر متقابلة. هل كان هذا الانقسام مجرّد انعكاس لعملية الاستقطاب الدولي، أم هو كان نتيجة طبيعية للتنافس بين الايديولوجيتين والنظامين؟ إن هذا السؤال قد يبدو للوهلة الأولى ساذجاً لكنه ينمّ في الواقع عن نسبة من العجز في تفسير حقيقة الواقع الدولي من حيث الجذور العميقة للانقسام والصراع، وليس فقط من حيث الظواهر والتطورات الملموسة. إن الاستقطاب والتنافس يعبّران عن حالة واحدة في الواقع الدولي المعاصر، لكن هل تنبثق جذور هذه الحالة من الفكر والمعتقد، أي بكل بساطة ممّا سمّي بالصراع العَقَدي (أو الأيديولوجي)، أم هي تولّدت نتيجة نوايا ومقدّرات قوى فرضت ذاتها على الدول والشعوب الأخرى في العالم؟ لقد سبق الكلام عن أنه ليس بالإمكان أساساً الفصل ما بين العقيدة والقوة المجسِّدة لهذه العقيدة، لذا يكون الضعف هنا كامناً في تحديد الجذور وتفسير الواقع بشكل جازم أو غير قابل للنقاش. يجب بالتالي تخطي هذه المعضلة الفكرية، على الأقل حالياً أو مؤقتاً، للتركيز على الأهم من الناحية التاريخية العملية، أي للتركيز على الوقائع والإنجازات والانعكاسات. إن الوقائع الأبرز تنحصر في الأزمات والحروب. أما الإنجازات الأهم فهي تتمثل بالتطورات الهائلة والسريعة العائدة، في أغلبها، إلى السباق في معظم النشاطات الدولية، كالعلمية والتقنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية. والانعكاسات الأفعل والأعمق هي التي شملت الكون، نزاعات وانقسامات،

وبالتالي وقائع وإنجازات، تستمر متعاقبة، منذ حوالي نصف قرن، بغضّ النظر عن حرب باردة، أو تعايش سلمي، أو انفراج، أو حتى البحث عن وفاق دولي.

المركزي. هذا مع العلم أنه لا يمكن البتة التغاضي عن الأسباب والجذور الذاتية من محلية ينطلق البحث هنا إذن، للكلام عن أهم التطورات الدولية على صعيد الشعوب والدول والقارات التي يشملها عالمنا، من اعتبار مجمل هذه التطورات انعكاساً للصراع الدولي المحوري أو وتاريخية. لكن التركيز على كون هذه التطورات، أو معظمها على الأقل، انعكاساً للصراع المركزي يعود إلى اعتبار هذا الأخير مصدر قوة وباعثاً، أو داعماً ومستفيداً من هذه التطورات. إذن، فالكلام عن إنعكاسات لا ينفي العلل الذاتية الأصيلة (أو حتى المزعومة) للتطورات، لكنه يركّز على العنصر الأساسي في الحياة الدولية المعاصرة الذي يبقى، بلا شك، هذا الصراع، أو الثنائية الدولية، بغض النظر عن التعديلات الواردة أو الموعودة في هذا المجال.

إن الكلام عن مجرد انعكاسات ليس إذن بدون شائبة منهجياً وفكرياً وواقعياً، لكن لا بدّ من تقبّل بعض الشوائب أحياناً، وعن إدراك، بالنظر للحاجة إلى إطار محدّد لبحث الأمور في هذا النطاق. لكن الإطار الفكري العام لا ينفي الخصائص، وبالتالي إن التفصيل لا بدّ من أن يكرّس جانباً وإن محدوداً للشق الذاتي في كل حالة، وإن أتى ذلك مقتضباً. ونؤكد أن السبب الأساسي في اعتماد هذين الإطار والنهج يعود إلى الاهتمام بالأمور من المنظار الدولي العام والشامل.

لقد أتت الإنعكاسات متنوعة ومختلفة في الشكل والموقع والرقعة، كما في العناصر المجسّدة والنتائج (المباشرة والبعيدة)، أو في طبيعة علاقتها بالصراع المحوري. ويميّز البحث هنا، بشكل خاص، ما بين: - النزاعات والحروب التي نصفها بالدولية بالنظر إلى كونها تشمل مباشرة وأصلاً العنصرين الأساسيين في الصراع الدولي (أو أحدهما)؛ - والأزمات والحروب الإقليمية التي تشكّل، إلى حد بعيد، مجالات بديلة لما هو دولي، أي حيث اشتراك العنصرين الأساسيين هو إما غير مباشر، أو هو يبقى محدوداً جداً لكنه ملموس أو، على الأقل، مؤثّر فعّال؛ - والأزمات داخل كل من النظامين المتصارعين وفيها إضعاف لكليهما مع إمكانية تخطيها، حتى أواخر الثمانينات؛ - وأخيراً التنافس، أو السباق العلمي الذي يتجلى تطوراً إيجابياً وسلبياً، في آن واحد، وخاصة في المجالين التقني والعسكري.

وبنتيجة توزّع هذه الانعكاسات على معظم أنحاء العالم، وإلى تشابكها من الناحية الزمنية، كما إلى تفاعل بعضها مع البعض الآخر، يصعب التعامل معها على أساس إدراجها بحسب تعاقبها الزمني، أو بحسب موقعها الجغرافي، أو حتى بحسب أهميتها. لذا هي وزّعت هنا بحسب كونها دولية، أو إقليمية، أو داخلية قياساً على النظام الواحد، وذلك في إطار من التنافس والسباق الشاملين.

الجزء الأوّل
النزاعات والحروب الدولية

المقصود هنا بهذه الفئة من الإنعكاسات هو ما يتعلق منها مباشرة بالقوتين العظميين، ويتخطى بالتالي الحدود المحلية أو الإقليمية، بالنظر للمشاركة الفعلية للقوى الكبرى في النزاع الدولي. والمقصود بالمشاركة الفعلية هو في الواقع الدور العسكري المباشر والواضح أو المعلن، تهديداً كان أم ناشطاً عملياً. إن هذه النزاعات تتخطى بكثير حصرها في موقع جغرافي معيّن وفي قضية محدودة، لأنها تصبح غالباً «حرباً محدودة». يتجسد الصراع الدولي المحوري، في هذه الحالة، ضمن حدود ضيقة تفادياً لاتخاذه حدوده الطبيعية، لما في ذلك من خطر أكيد على النظام الدولي بأكمله، أي بما في ذلك العنصرين الأساسيين، أي النظامين والدولتين العظميين. بدأت هذه النزاعات مع بداية الحرب الباردة واستمرّت تتخلل مسيرة العلاقات الدولية مستهترة بتعايش سلمي، أو انفراج، أو غيرها من الحالات التي يمكن أن تكون قد مرّت بها هذه العلاقات. تبدو هذه النزاعات صورة مضغوطة للصراع الدولي، كما تبدو صورة مشوَّشة (وربما ممسوخة) أحياناً، بالنظر إلى الحدود الضيقة التي لا بدّ من الوقوف عندها لئلا يتخذ النزاع أبعاده الطبيعية أو الحقيقية، أي العالمية. إن هذه النزاعات دلّت على المأزق الذي مرّت فيه الحياة الدولية، كما برهنت عن دقة الوضع الدولي، أو بالأحرى عن هشاشة السلم الدولي ظاهرياً، وعن قدرته على الاستيعاب في الحقيقة، أو حتى عن مرونته. لقد وضعت هذه النزاعات أحياناً العالم بأكمله (أو على الأقل بمعظمه) قاب قوسين من الدمار المحتم. وإذا عدنا إلى أهم هذه النزاعات والحروب نجدها تتجسد بأسماء مواقع محدَّدة على الخريطة، أي خريطة العالم. إن هذه المواقع هي كناية عن دول وحتى عن مدن، الأمر الذي قد يحدّ، للوهلة الأولى على الأقل، من قيمة النزاع الدولية الشاملة: إنها كوريا، وكوبا، وڤييتنام، وأفغانستان، أو هي حتى برلين. إن كلاً من هذه النزاعات والحروب كانت نتيجة تفاعل الحالة الدولية، التي حصلت في ظلها، في نطاق الموقع المعني، إن من حيث انطلاقتها، أو من حيث نهايتها، وحتى من حيث طبيعتها ونشاطها. ومن الملاحظ أن هذه النزاعات، وإن اختلفت في ما بينها بالشكل والموقع والمدة، تلتقي كلها في ارتباط حلّها بالقوتين العظميين، إلى حد بعيد، بحيث إن الفرقاء الصغار أو المحليين لم يؤثّروا بشكل حاسم في القرار على صعيد حدود الأزمة الناشئة، أو على صعيد حلّها.

لقد سبق الكلام عن معظم هذه النزاعات والحروب كتجسيدات وظاهرات ملموسة وواضحة للتطور الحاصل في الحياة الدولية على صعيد النظامين الدوليين. إن هذا الأمر يبرهن، بحد ذاته، على دولية هذه النزاعات التي، وإن اتخذت لذاتها موقعاً محدداً، تحوّلت أحياناً إلى رهان ستراتيجي، أو هي نشأت أحياناً بنتيجة رهان ستراتيجي بين القوتين العظميين. بالطبع، لن نعود في ما يلي إلى التعريف بكل من هذه النزاعات والحروب الدولية التي سبق تناول معظمها كقضايا وأزمات منفصلة. إن ما يهم البحث هنا هو التركيز على كونها إنعكاساً لحالة الثنائية الدولية وما تعنيه هذه الحالة من تنافس وصراع، وحتى حلول أو مهادنات وتسويات شملت معظم أنحاء العالم.

١ ـ الأزمة الكورية (الإنقسام والحرب):

إذا اعتُبر انقسام كوريا إلى اثنتين، عبر الخط الفاصل ٣٨° عرض، الحافز الأساسي والمبرّر الواضح لاندلاع الحرب الكورية، لا بدّ من أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذا الخط الفاصل الذي أريد أصلاً مؤقتاً لكل من الفريقين اللذين أقرّا الأمر، لم يكن كذلك إلا بمعنى زوال سلطة الفريق الآخر من الجانب الآخر من الخط. ولما لم يتحقق هذا الأمر، بنتيجة دور وتأثير كل من الفريقين في الجانب المعني به، تولّد الاحتكاك بين الكوريين أنفسهم الذين أصبحوا يختلفون عن بعضهم في المواقف والمقاييس والأهداف. وما كان الاحتكاك والصراع، ثم الاقتتال، إلا نتيجة لإقرار هذا الخط الوهمي الفاصل والمباعد بين الكوريين، وهو بحد ذاته إنعكاس للارادة الدولية الكبرى، أو العليا. ثم كان التورط المعلن والمباشر، أو المتستر وغير المباشر، برهاناً على الأهمية الستراتيجية للحرب في كوريا التي ما اندلعت أصلاً إلا كنتيجة عملية للتنافس الدولي حول موقع محدّد على الخريطة الجيوسياسية الدولية، لم يتجرأ أحد، أو حتى لم يفكر أحد جدّياً باعتبار الحرب أهلية في كوريا (على الرغم من استعمال هذه العبارة أحياناً، وعلى الرغم من إعلان موسكو عن حرب أهلية في كوريا)، حيث إنه، ومنذ الساعات الأولى لاندلاع القتال، تبيّنت عملياً الأبعاد الدولية للنزاع. وفي كل الأحوال، إن إعلان السوفياتيين عن حرب أهلية، بهذه المناسبة، أتى لمعارضة قرار الأمم المتحدة بالتدخل، ولتبرير عدم ضرورة هكذا تدخل[١].

وكما ورد في الكلام أعلاه عن هذه الحرب، أو بالأحرى الأزمة الدولية، إن استمرارها كما نهايتها، في سنة ١٩٥٣، خضعا بشكل شبه تام للظروف الدولية العامة، وبالأخص للثنائية الدولية التي فضّلت، في نهاية الأمر، وضع حدّ للصراع وعدم تعديل الوضع الراهن (أي الكوريتين)، بانتظار ظروف أفضل بالنظر لكل من الطرفين الدوليين. إن هذا الانعكاس للتجاذب والتوازن الدوليين هو الذي يفسر انقسام كوريا إلى اثنتين، كما الحرب بينهما واستمرار وجود كوريتين اثنتين بتزايد التباعد بينهما كلّما تأزمت الأوضاع الدولية العامة. لا ضرورة ملحّة لإبراز المزيد من التفاصيل للتأكيد على كون الحرب الكورية، كما الأزمة الكورية بكاملها، وانقسام

---

(١) حيث الكلام عن حرب أهلية «بتشجيع من الولايات المتحدة». أنظر بهذا الشأن كتاب:
Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op. cit.*, pp. 103 et 154.

كوريا، أموراً عكست بجذورها وتطوراتها العلاقات الدولية، على مستوى الدولتين العظميين والمعسكرين المتخاصمين والمتنافسين. ربّما كان بالإمكان دعم هذا التفسير، بكل بساطة، بتفسير المعنيين أنفسهم، وفي مقدمهم الاتحاد السوفياتي. من الملاحظ أن التفسير السوفياتي الوارد خلال صفحات طويلة وفصل كامل مخصّص لموضوع كوريا من مرجع يؤرخ للسياسة السوفياتية الخارجية، يهدف إلى تحميل الأميركيين و «الامبريالية الدولية» كامل المسؤولية عن القضية والحرب والأزمة في كوريا وعبرها، ويؤكد في الوقت عينه، الدور السوفياتي والصيني في كوريا، في الحرب كما في السلم. ولا أفضل من قراءة هذا التفسير شبه الرسمي، الذي أشرف على وضعه وصياغته عدد من كبار المسؤولين السوفياتيين على غرار غروميكو وبونوماريف، لتأكيد تفسير موضوع كوريا في هذا الإطار كتجسيد وانعكاس للصراع الدولي[١]. يشار بالمناسبة إلى أن هذا التفسير يورد مرة واحدة عبارة «حرب أهلية». يضاف إلى هذا أنه كان لحرب كوريا نفسها، وبدورها، انعكاسات دولية واسعة مثل الخوف، في أوروبا الغربية خاصة؛ والمزيد من التعاون والتكتل، في أوروبا والغرب؛ أو مثل دمج اليابان في العالم الغربي؛ أو كانت حتى كظرف مسرّع لممارسة الاستقلالية الصينية تجاه موسكو. ويذكر أخيراً أن أجواء مطلع التسعينات هيّأت لالتقاء الكوريين الشماليين والجنوبيين.

٢ ـ الأزمة البرلينيّة:

مرّ الصراع الذي دار حول مدينة برلين (ومن خلال ألمانيا بكاملها)، كما ورد سابقاً، بمرحلتين أساسيتين، أو بالأحرى هو تجسّد في أزمتين. إن قضية محورية في موقعها الجيوسياسي أدت إلى نشوء أزمتين مباشرتين ما بين المعسكرين والقطبين. انطلقت هذه القضية من صلب اتفاقات نهاية الحرب العالمية الثانية، ومما كمن وراء هذه الاتفاقات من نوايا حقيقية ثم منسوبة، أي مما أخفت من مشاريع أو، على الأقل، من طموحات وربما من أخطاء أيضاً. كيف قبل ستالين، في سنة ١٩٤٥، باقتسام برلين الواقعة في منطقة احتلاله؟ وإذا هو قبل أصلاً وطوعاً الأمر، لماذا تراه، بعد سنوات قليلة، يحاول إلحاق برلين بكاملها بمنطقة الاحتلال السوفياتي، عن طريق محاصرتها والضغط على أهلها وعلى الحلفاء الغربيين في آن واحد؟ لا بدّ من أن يكون وراء هذا التطور موقف مبدئي، وهو أن الاقتسام والاحتلال إنما أُقرّا كتدبير مؤقت بانتظار تطبيع الوضع، وبالتالي كان لا بد وأن يعني هذا التطبيع مصلحة لأحد الفريقين، على الأقل في ذهن كل منهما. ولما تبيّن أن التطبيع والتوحيد لمصلحة أحد الفريقين غير ممكن، كان النزاع الذي أتى، في مرحلتيه، نتيجة لمبادرة سوفياتية ولصلابة غربية أميركية. هنا، لا حاجة لاجراء أي نقاش حول ما إذا كان موضوع النزاع الأساسي دولياً والظواهر مجرد انعكاسات، فالالمان غير معنيين مباشرة بجذور النزاع بحد ذاته، إنهم قد تحمّلوا النتائج دون أن تكون لهم كلمة فاصلة في النزاع، أو

---

(١) نجد في كتاب: ...Alexandrov..., *Histoire*، المذكور آنفا فصلاً، هو الحادي والعشرين، يأتي تحت عنوان عام عن الشرق الأقصى، لكنه يركّز عملياً في التفصيل على موضوع كوريا دون سواها وكأنها هي الشرق الأقصى، انظر ص ٢٣٧ ـ ٢٦٢، وبالنسبة لنهاية الحرب الكورية، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٢.

حتى موقف فاعل. لكن الانعكاسات لم تتوقف عند حدود برلين وألمانيا، بل تعدتهما بصورة مباشرة إلى أوروبا بشقيها الغربي والشرقي، وبصورة غير مباشرة إلى أنحاء وقضايا أخرى في العالم.

إن البرلينيين الذين قسموا، في سنة ١٩٤٥، إلى شرقيين وغربيين، عانوا في الحالتين من هذا الانقسام. فإضافة إلى كونهم أصبحوا محتلين، كان عليهم الخضوع أو، على الأقل، التمشي مع أصول وتنظيمات مختلفة ومفروضة أو موحى بها في طرفي المدينة. ولما حصل الحصار، عانى الفريقان، الشرقي والغربي، من البرلينيين من هذا الحصار، مع العلم طبعاً بأن معاناة الغربيين كانت أكبر بكثير. إن البرلينيين الشرقيين، كما الالمان الشرقيين من خلالهم، كانوا يتعاملون أساساً مع الغربيين اقتصادياً كما اجتماعياً. وإذا بهذا التعامل يتوقف مع الحصار المفروض على الجزء الغربي من المدينة. وبطبيعة الحال، إن البرلينيين الغربيين، وبالرغم من الموقف الغربي والأميركي خصوصاً، عانوا كثيراً إن اقتصادياً أو نفسياً واجتماعياً من ذلك الحصار. وإضافة إلى هذه الانعكاسات المباشرة والمكثّفة على البرلينيين، كانت انعكاسات واسعة على الالمان الذين أخذوا بالمناسبة يدركون، أكثر من السابق، حال الضعف التي انتهوا إليها، عقب الحرب، وما يعني هذا بالنسبة لأمة طمحت، منذ سنوات فقط، إلى العظمة والهيمنة وبنت لذاتها قوة هائلة أوجبت تضافر معظم شعوب الأرض وأكبر وأعظم الدول والقوى كي تتوصل، وبعناء كبير، إلى قهرها. أما الانعكاسات الأبعد والأهم دولياً، فكانت، بلا شك، عند الشعوب والدول الأوروبية الأخرى التي أخذت تتخوف من اتّساع النزاع إليها، ومما يترتب على ذلك من معاناة وقهر. ومن المعروف أن أهم الانعكاسات الملموسة كان توقيع معاهدة حلف شمال الاطلسي من قبل الأوروبيين الغربيين. وربما كان من الانعكاسات الواسعة حرب كوريا بالذات، من حيث التدخل الأميركي المباشر في هذا الجزء من العالم (بالرغم من أن كوريا لم تكن تدخل قبل الحدث، على ما يبدو، ضمن حدود سياسة الصدّ الأميركية)[١]. فإن حصار برلين بدا درساً واضحاً للأميركيين الذين اعتمدوا المواجهة العسكرية في كوريا.

وبعد سقوط الحصار، أخذ يبدو أن حلَّ القضية البرلينية والالمانية ممكن، ولو إلى حد، فكانت عدة محاولات ومباحثات انتهت في الواقع إلى الفشل الذي أكده انضمام ألمانيا الغربية إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ولقد عنى هذا الانضمام زوال إمكانية توحيد ألمانيا. إنه عبارة عن الاقتناع الذي كان قد توصل إليه الغربيون، في سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣، حيث قاموا بالخطوات الأولى والأساسية للتعاون مع ألمانيا الغربية (إشارة إلى مشاريع الوحدة الأوروبية الغربية بشكل خاص). ثم مع التعثر السوفياتي في آسيا[٢] والتخوف من تعثر في أوروبا، كانت عودة النشاط إلى أوروبا، وبالأخص مع عودة موضوع برلين إلى بساط البحث الذي أفضى إلى إقامة جدار برلين. والجدار كان إنعكاساً لعدم التجاوب الغربي مع مشروع إعادة النظر في وضع برلين. ولقد انعكس هذا الجدار بدوره تأزماً دولياً عاماً. إن العالم بأجمعه عايش أزمة جدار برلين. فإضافة إلى أن هذا

---

(١) A. fontaine, *Histoire...*, *op. cit.*, t. II, p. 14.

(٢) سؤ العلاقات مع الصين في مرحلته الأولى.

الجدار كرّس إنقسام ألمانيا (وبرلين) إلى اثنتين، على الرغم من رفض الالمان لذلك، جعل الغرب في مأزق، ومعه العلاقات الدولية. كذلك كان الجدار انعكاساً لتصوّر سوڤياتي خاطىء بشأن توازن القوى، بناء على ما شاع عن موضوع «الثغرة» عند الأميركيين. لكن هذا التصوّر الخاطىء، في المبدأ، أدى إلى تقدم سوڤياتي في الواقع، لكون الغرب قبل بالأمر الواقع في برلين الذي يتعارض مع اتفاقات پوتسدام التي قالت بحرية التنقل[١]. ومن جهة أخرى، كان لهذه الأزمة انعكاسها على تفكير الالمان أنفسهم، فكان الانفتاح باتجاه الشرق أحد تلك الانعكاسات[٢].

٣ ـ الأزمة الكوبية:

إن الأزمة الكوبية[٣] التي اعتبرت الأخطر بعد الحرب العالمية الثانية، هي الأزمة التي جعلت العالم بأكمله يضع لأيام، وإن قليلة، يده على قلبه خوفاً من الحرب النووية. هذه الأزمة التي اتخذت كوبا موقعاً لها، هي الأزمة الوحيدة التي لم يكن لها بالتالي إنعكاس مباشر على الأرض والشعب في الداخل. فالكوبيون لم يعانوا مباشرة من هذه الأزمة أكثر من معظم شعوب العالم. وهذه الأزمة هي في الواقع الانعكاس الأوضح، على الاطلاق، والأكثر مباشرة للتأزم الدولي على مستوى الدولتين العظميين. لكن هذا لا يعني مطلقاً أن كوبا والكوبيين لم يتأثروا بانعكاسات مهمة لهذه الأزمة، إن على صعيد الدولة أو الشعب. والانعكاس الأول والأهم يكمن في تأكيد الاعتراف السوڤياتي بكون كوبا أصبحت منخرطة في العالم الاشتراكي، بالرغم من التنافر، وإن المؤقت، بين هاڤانا وموسكو الذي انتهى إليه حل الأزمة والتراجع السوڤياتي. إذن، إن الكوبيين الذين لم يتأثروا مباشرة بهذه الأزمة، تأثروا بالتالي بنتيجة التأكيد على اشتراكية كوبا دولياً من قبل الدولتين العظميين. يضاف إلى هذا، وعلى سبيل التذكير، أن أزمة كوبا، بحد ذاتها، كانت إنعكاساً لمشروع خروتشوف بتعديل ميزان القوى لمصلحة الاتحاد السوڤياتي، دوماً في إطار فكرة «الثغرة» في القدرة العسكرية الأميركية التي دعمتها ردة الفعل الغربية السلمية على تشييد جدار برلين، في السنة السابقة. وربما في هذه الأزمة، أكثر منه في الأزمات الدولية الأخرى، جرّت المبادرة المحلية قوة الدولتين العظميين إلى شفير الهاوية، أولاً نظراً لموقع كوبا الجغرافي، وثانياً بنتيجة سياسة كاسترو والدعم السوڤياتي اللذين سبق لهما وسجّلا انتصاراً باهراً على السياسة الأميركية في قضية خليج الخنازير.

يمكن بالتالي اعتبار أزمة كوبا إنعكاساً للتطورات الجيوسياسية العميقة والواسعة التي

---

(١) انظر إلى كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix…, op. cit.*, pp. 185 - 187.

(٢) إن هذه السياسة هي التي كانت في أساس التكريس الدولي الرسمي للوضع الألماني في مطلع السبعينات بسعي وقبول المانيين. يمكن بالمناسبة العودة إلى عرض وجهة نظر المسؤول الألماني الغربي ويلي براندت عن سياسة الانفتاح على الشرق وهو الذي كان عند إقامة الجدار رئيسًا لبلدية برلين الغربية، وذلك في كتابه المنشور بالالمانية في سنة ١٩٧٦ في ترجمته الفرنسية:
Willy Brandt, *De la guerre froide à la détente: 1960 - 1975*, Gallimard, Paris, 1978, pp. 9-44.

(٣) المقصود بها أزمة الصواريخ.

حصلت، مع بداية الستينات، إنطلاقاً من الخطوة المتطورة في السياسة السوڤياتية، مع خروتشوف، المراهنة على ضعف الغرب والرأسمالية المتزايد والذي يجب استغلاله، وكذلك إنطلاقاً من الموقع الجغرافي للجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة. هكذا يكون موقع كوبا الجيوسياسي، في بداية الستينات، إضافة إلى التطورات الدولية العامة المحيطة، في أساس هذه الأزمة التي أثبتت، من جهة، استمرار الصراع الدولي في حدوده القصوى، كما أكدت، في الوقت نفسه، إمكانية التعامل ضمن هذا الصراع بأساليب ووسائل ردعية تحول دون الانزلاق إلى الحرب. وإذا كانت بداية الأزمة إنعكاساً موضعياً للصراع الدولي، فلقد أتت نهايتها إنعكاساً شاملاً لمبدأ عدم حتمية الحرب بين الشرق والغرب.

أما بشأن أهم الانعكاسات البعيدة للأزمة نفسها، فنجدها بالأخص في كون كوبا قد أصبحت، بنهاية الأزمة، موقعاً اشتراكياً ثابتاً في غرب الأطلسي، وقاعدة ما فتىء ينطلق منها الدعم للعديد من الحركات المعادية للرأسمالية، والغرب، والولايات المتحدة. إن هذه الحركات مدعومة من قبل كوبا، سياسياً ومعنوياً وعسكرياً، عمدت إلى قلب أنظمة حكم بعض الدول الكاراييبية والأميركية اللاتينية لصالح الاشتراكية.

٤ ـ الأزمة الڤييتنامية (الحرب والتوحيد):

إن الأزمة الڤييتنامية التي انطلقت من معطيات محلية واستعمارية تقليدية، ما لبثت أن تأكدت امتداداً للصراع الدولي الحديث. لا مجال هنا بالطبع لمحاولة تصوير أوضاع ڤييتنام غداة فشل فرنسا في الحفاظ على مستعمراتها الهندو ـ صينية[١]، واستقلال ڤييتنام منقسمة إلى دولتين، الواحدة شيوعية في الشمال، والثانية «وطنية» معادية للشيوعية في الجنوب. فما يهم هنا هو إنعكاس الصراع الدولي الثنائي الحديث في الهند الصينية، وبالأخص في ڤييتنام بالذات.

إن اتفاقية جنيف، في صيف سنة ١٩٥٤، نصّت على إجراء انتخابات عامة خلال فترة عامين تشمل ڤييتنام بكاملها، أي ما هو واقع شمال خط العرض ١٧° وجنوبيه. إذن كان مفروضاً توحيد ڤييتنام الشمالية والجنوبية، في صيف سنة ١٩٥٦ كحد أقصى، واختيار الڤييتناميين، في الوقت عينه، نظامهم وحكمهم، وتشكيلهم دولتهم المستقلة. لكن المشكلة الكبرى كمنت في طبيعة النظام الذي يمكن أن يختاره الڤييتناميون، وأيّاً كان هذا النظام فأحد الفريقين الدوليين خاسر. فلا بدّ بالتالي من العمل ليأتي هذا النظام في مصلحة كل من الدولتين العظميين، أو النظامين الدوليين. هكذا بدا ضرورياً منع حصول الانتخابات، أو منع حصولها في مصلحة الفريق الآخر، فكانت إعادة تفعيل الخلافات التي لم يمض على خمودها الوقت الطويل. وهي التي تفاعلت، لسنوات طويلة، مع السياسة الفرنسية، بين شيوعية رافضة للاستعمار، ووطنية رافضة للشيوعية والاستعمار معاً، لكن مستعدة للتعاون مع هذا الاستعمار مؤقتاً لإخضاع الشيوعية.

كما في تجربتي ألمانيا وكوريا، كان لا بدّ من الحؤول دون استفادة أحد النظامين بجعل

---

(١) التي كانت مكوّنة من أربع محميات ومستعمرة واحدة.

التوحيد في مصلحته، وإن كان ذلك يعني الحصول على نصف ڤييتنام موال، بدل ڤييتنام واحدة معادية. هكذا استند الصراع الدولي في الحالة الڤييتنامية، منذ أواسط الخمسينات، على آلية منع كل من الفريقين الآخر من التقدم على حسابه. وكان ذلك مطابقاً أو، على الأقل، متوافقاً مع الوقوف عند الأمر الواقع بانتظار الفرصة الفضلى للتقدم. لكن التطورات الحاصلة، في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، والتي بدت أنها تسير في ڤييتنام لمصلحة الشيوعيين، جعلت الغرب، وبالأخص الأميركيين، يتخوفون. فإن الأميركيين كانوا قد اعتمدوا مبدأ مساعدة الأنظمة المحايدة حيث أمكن، وذلك منعاً وصدّاً للشيوعية، أو احتياطاً بوجه الأنظمة الاشتراكية. لكنهم تبينوا أن هذه السياسة غير ممكنة في ڤييتنام ولا بدّ من دعم الفريق، أو القسم، الموالي لهم في وجه الخطر الشيوعي المتعاظم، انطلاقاً من الشمال، والذي، على ما يبدو، كان مبالغاً في تقويمه. إن الوجود الأميركي (المستشارين) الذي أخذ يتعزز في ڤييتنام مع التعايش السلمي دولياً، أكّد نية الأميركيين في الحفاظ على نصف ڤييتنام كحد أدنى، بينما كان الاتحاد السوڤياتي، الداعم والمشجع للشيوعيين في الشمال وللڤييتكونغ (شيوعيي الجنوب)، يأمل في توحيد ڤييتنام تحت سلطة الشيوعيين. وكانت النتيجة الحرب الڤييتنامية التي استمرّت سنوات طويلة وانتهت إلى حلّ سلمي دولي، وإلى فشل الأميركيين في الاحتفاظ بنصف ڤييتنام، أي أنها انتهت إلى توحّد ڤييتنام ضمن الأسرة الاشتراكية الدولية.

يلاحَظ هنا، وبكل وضوح، بالرغم من عدم التفصيل الكافي لبلورة الأزمة أن الحرب الڤييتنامية، التي دامت حوالي عشر سنوات، كانت بحد ذاتها إنعكاساً للصراع الدولي حول مناطق النفوذ، بين من يحاول توسيع منطقته ومن يحاول الحفاظ على منطقة يعتبرها له، أو كانت محسوبة عليه. صحيح أن الخلاف كان واقعاً بين ڤييتنامي الشمال وڤييتنامي الجنوب، لكن الفريقين اللذين كانا متفقين أصلاً حول استقلال بلادهم، بالرغم من الاختلاف حول كيفية تحقيق الهدف المشترك، افترقا بشكل أوسع وأعمق حول التوجّه العام والنظام والإيديولوجية، بنتيجة وجود النظامين والإيديولوجيتين على أرضهم، وبالأخص بنتيجة اعتماد الدولتين العظميين مباشرة على الڤييتناميين لتحقيق أهداف ستراتيجية أوسع من ڤييتنام نفسها. إن هذا الأمر واضح، بوجه الخصوص، في ستراتيجية الدومينو التي قال بها بعض المسؤولين الأميركيين. وهي تعني، بشكل عام، أنه إن سقطت ڤييتنام لا بدّ من أن تلحقها بقية بلدان جنوب شرق آسيا كقطع الدومينو التي تتساقط بالتتالي، أي حيث سقوط أول قطعة يعني سقوط بقية القطع المتلازمة معها. هكذا، إن التمسك الأميركي بجنوب ڤييتنام، أولاً عبر حكومة موالية، أو صديقة على الأقل، ثم عبر التورط الأميركي المباشر إنما يثبت، إلى أي حد، كون القضية الڤييتنامية نزاعاً دولياً يحصل على الأرض الڤييتنامية وبمساعدة الڤييتناميين، أكثر وبكثير مما يمكن اعتباره نزاعاً ڤييتنامياً مدعوماً من قوى خارجية. كذلك إن الدعم السوڤياتي والصيني، على الرغم من الصراع السوڤياتي الصيني (أو حتى ضمن هذا الصراع الذي تجلّى تنافساً وسباقاً، لا بل تنازعاً حول مساعدة ڤييتنام الشمالية والتقرّب إليها واستمالتها كل إلى جانبه) يؤكد الموقع الستراتيجي الخاص الذي احتلته الحرب الڤييتنامية في مخططات وتوظيفات كل من الدولتين الاشتراكيتين.

إن الحرب عكست، بأطرافها والأدوار، النزاع الدولي الكبير الذي تجسّد في بقعة معينة من

العالم، فكانت ڤييتنام. وكذلك كان السلم إنعكاساً بدوره، كما استمرار وتطورات الحرب من قبل، لتطور في الوضع الدولي العام. إن أواخر الستينات شهدت تصاعداً في الاعمال العسكرية في ڤييتنام مع توسيع لرقعة القتال خارج ڤييتنام نظراً لتوسّع إطار الحرب، وإن بصورة غير مباشرة مبدئياً، إلى جوار ڤييتنام (اللاوس، والپاتيت لاو، وطريق هوشي منه، وحتى كمبوديا) بتأثير شيوعي دولي (سوڤياتي وصيني). وشهدت أواخر الستينات هذه المزيد من الرفض الأميركي الشعبي (الرأي العام) للاستمرار في حرب ڤييتنام التي أصبحت مكلفة للغاية بشرياً ومادياً ومعنوياً، وحتى أخلاقياً. وشهدت كذلك تلك الفترة تعديلاً في السياسة الأميركية بتأثير مباشر من حرب ڤييتنام. لقد أتى هذا التعديل ضمن ما سمّي بمبدأ نيكسون (أو مبدأ غوام) الذي قال، بشكل خاص، بتحمّل الأصدقاء جزءاً من الأعباء التي تحمّلتها عنهم حتى الآن الولايات المتحدة الأميركية. وكان تفسير هذا المبدأ عملياً في الحرب الڤييتنامية بسياسة «الفتنمة». إن «الفتنمة» عنت أن يهتم الڤييتناميون (الجنوبيون هنا) أنفسهم بالحرب بدعم أميركي وإنسحاب الأميركيين (حوالي خمسمئة ألف جندي) الذين يحاربون عن الڤييتناميين ومكانهم. إن الأميركيين الذين أرادوا وضع حد لتورّطهم في ڤييتنام، اعتبروا أنهم حاربوا، حتى حينه، عن الڤييتناميين الجنوبيين ولمصلحة هؤلاء، وهذا يعني تغطية لكون الأميركيين، كما السوڤياتيين والصينيين، ساهموا في الأساس في بداية هذه الحرب لأهداف دولية ستراتيجية واسعة، وليس لأهداف ڤييتنامية محلية أو إقليمية. إن هذه التغطية الأميركية كانت نتيجة لنية الولايات المتحدة إذن في الانسحاب، والتخلّص من هاجس ڤييتنام، وخسائرها فيها وبسببها. وفي الوقت عينه، نجد السوڤياتيين يتجاوبون تماماً مع هذه السياسة الأميركية لما عنته بالنسبة إليهم، أي الانتصار والتقدم بثمن أقل ممّا كان منتظراً. إن الانتصار هنا هو إيديولوجي ومعنوي، والتقدم هو سياسي وستراتيجي. إن الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوڤياتي، كانت الرابح الأكبر. أما الصين التي كانت تأمل بتسجيل تقدّم لحسابها، ففشلت في تحقيق ذلك لأنها لم تستطع إنتزاع ڤييتنام من فلك موسكو. إن الاتحاد السوڤياتي الذي تناسى، في سنة ١٩٧٢، قصف ميناء هايفونغ، من قبل الأميركيين، وغيره من الأمور التي كان منتظراً أن تؤدي إلى ردّ فعل سلبي من قبل موسكو، كان يضع في الواقع في رأس سلّم أولوياته التفاهم مع الأميركيين، والتأكيد نهائياً على توازن القوى الشامل بين الدولتين العظميين. هكذا استطاعت مباحثات باريس، بعد جزر ومدّ، الوصول إلى ما أسماه الأميركيون «السلم» في ڤييتنام[1].

هل كان إتفاق باريس، في مطلع سنة ١٩٧٣، بمثابة توقيع سلم ڤييتنامي؟ في الحقيقة، إن «السلم» الذي شاع الكلام عنه كان سلماً بين الدولتين العظميين في ڤييتنام، لأن الحرب لم تتوقف بالنسبة للأطراف الڤييتناميين أنفسهم. إن الحرب الڤييتنامية، بشقّها الڤييتنامي بنتيجة «السلم» و «الفتنمة»، استمرّت حتى سنة ١٩٧٥، أي حتى سقوط ڤييتنام الجنوبية وتوحيد ڤييتنام كدولة تعتمد النظام الاشتراكي، وتشكّل، في آن واحد، عضواً في الأسرة الاشتراكية وقوة إقليمية موالية لموسكو ومنافسة لبكين (لقد تأكد هذا الأمر الأخير، خاصة في أواخر السبعينات، في كمبوتشيا).

---

(١) نذكّر بخطاب نيكسون الذي بثّه التلفزيون الأميركي لإعلان انتهاء حرب ڤييتنام بالنسبة للأميركيين، لقد كرّر نيكسون عبارة «السلم» بشكل كثيف في خطاب لم يتعدّ بضع دقائق.

ويمكن الإيجاز هنا والقول إن الحرب الڤييتنامية كانت إذن إنعكاساً واضحاً للنزاع الدولي العام، في كل مراحلها ووجوهها، حتى سنة ١٩٧٣ بالذات. فلقد جسّدت هذه الحرب ما سمّي بالتعايش السلمي، بمعنى أنها لم تؤدّ إلى إنزلاق باتجاه الحرب بين الدولتين العظميين المعنيتين مباشرة بها، على الرغم من التورط الأميركي الواسع فيها والمعلن. لقد استطاعت الدولتان المحافظة على إقليمية هذه الحرب، أو بالأحرى على حدود معيّنة لها، بالرغم من الظروف التي كان بإمكانها تحويلها إلى منزلق. إن هذه الحرب خضعت عملياً لستراتيجيتي الدولتين العظميين: من حيث «الحرب المحدودة» و «الرد المرن» عند الأميركيين، أو من حيث «الردع»[١]، أو من حيث إشغال العدو والمنافس في آن واحد، أي الولايات المتحدة والصين، الذي حاول الاتحاد السوڤياتي توظيفه لمصلحته إعلامياً وإيديولوجياً، في الوقت الذي كان يتسنى له التحرك دولياً في ظل الانشغال الأميركي في ڤييتنام[٢].

في الوقت عينه، هناك من مال إلى اعتبار حرب ڤييتنام بمثابة مواجهة أميركية صينية أكثر منها مواجهة أميركية سوڤياتية. لكن اعتماد هذا الرأي لم ينف الدعم السوڤياتي القوي لڤييتنام الشمالية، وأقرّ بالفوائد المباشرة التي جناها الاتحاد السوڤياتي نفسه من مجرد حصول هذه الحرب. إنما، وفي الوقت نفسه، أشار هذا الرأي إلى تخاوف الاتحاد السوڤياتي من أن يتضمن ارتياحه النسبي لحصول هذه الحرب أخطاراً مهمة، وعلى رأسها خروج هذه الحرب عن حدودها. هكذا، وبالنظر لهذه الأخطار، أخذ الاتحاد السوڤياتي يبحث عن نهاية لهذه الحرب[٣]. في كل الأحوال، بالإمكان الاستنتاج، على الرغم من التفاوت في الرأي حول الفريق المعني اشتراكياً بالدرجة الأولى بهذه الحرب (الاتحاد السوڤياتي أو الصين)، أن الحرب في ڤييتنام هي نزاع دولي بين فرقاء الصراع الدولي. تحمّلت ڤييتنام والڤييتناميون نتائجها وساهموا فيها بغية تسجيل الانتصار لمصلحة كل من

---

(١) نذكّر بأنه وإن لم يكن المفهوم وارداً بوضوح في الستراتيجية السوفياتية الاّ أنه بلا شك كامن في عمق السياسة السوفياتية الدولية.

(٢) لقد كتب الكثير عن الحرب الڤييتنامية من دراسات وتحليلات، كما نشرت وثائق سرّية حتى قبل انتهاء الحرب. نكتفي بذكر بعض ما كتب ونشر حيث نرى فيه فائدة مباشرة لفهم هذه الحرب:

Le dossier du Pentagone: *L'Histoire secrète de la guerre du Vietnam*, Albin Michel, Paris, 1971,

وهو ترجمة لما نشرته صحيفة نيويورك تايمز في تموز سنة ١٩٧١ تحت عنوان: ***The Pentagon Papers***، وهو عبارة عن وثائق سرّية أعتبر نشرها في حينه فضيحة أثارت الكثير من الشائعات حول تسريب أو سرقة الوثائق؛

ومذكرات الرئيس الأميركي لمعظم سنوات هذه الحرب: Lyndon B. Johnson, *Ma Vie de président*,

وهي ترجمة عن الانكليزية التي نشرت في سنة ١٩٧١ تحت عنوان: *The Vantage Point*;

أما القراءة السوڤياتية فنجدها في الكتاب الذكور آنفا: Alexandrov..., *Histoire...*, pp. 654 - 673;

وقراءة الرئيس الأميركي الذي وضع حداً لهذه الحرب: R. Nixon, *La Vraie...*, *op. cit.*, pp. 116-147;

وبخصوص قراءة إيديولوجية مؤيدة للتفسير الصيني:

C. Quiminal, *La Politique...*, *op. cit.*, pp. 160-174;

وبخصوص تفاصيل هذه الحرب يمكن العودة على سبيل المثال إلى كتابي: A. Fontaine المذكورين أعلاه: *Un Seul lit... et Histoire...*, *t. II.*

(٣) انظر إلى المرجع المذكور آنفا Ph. Devillers, *Guerre ou paix...* ص ٢٠١ و٢٠٣ و١٩٤، حيث نجده خاصة في هذه الصفحة الأخيرة يتناول للمرة الأولى هذا الموضوع ويقول ما معناه: إن الولايات المتحدة تتورط في نوع من النزاع بالوكالة مع الصين بهدف تحطيم ستراتيجيتها المخرِّبة بواسطة حرب العصابات.

الفريقين في ما يخصه. وكذلك يجب الانتباه إلى أنه كانت للصراع السوفياتي الصيني إنعكاساته المباشرة في الحرب الفييتنامية[1].

٥ ـ الأزمة الأفغانية (الاجتياح والحرب):

كانت الأزمة الأفغانية نتيجة مباشرة للاجتياح السوفياتي للبلاد وللحرب التي تلته. إن الاجتياح الذي برِّر بدعوة واستنجاد من قبل الحكومة الأفغانية حصل، إلى حد بعيد، أساساً لوصول هذه الحكومة (أو لإيصالها) إلى الحكم. فالخلافات التي هزّت أفغانستان، خلال سنوات قبل الاجتياح، كانت مرتبطة بشكل واضح بالسياسة السوفياتية تجاه أفغانستان، خاصة بعد التطورات التي سجِّلت في البلدان المجاورة، وبالدرجة الأولى الانقلاب في باكستان (١٩٧٦)، والثورة في إيران (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩). موقع أفغانستان الجيوسياسي مهمّ جداً بالنسبة للاتحاد السوفياتي، إن إقليمياً أو دولياً. إنها طريق الاتحاد السوفياتي إلى مياه وبترول الخليج، كما أنها حزام أمني له وحاجز أمام منافسته الصين، وهي أيضاً بيدق يمكن استخدامه في لعبة الشرق الأوسط لمواجهة الأميركيين. إن الخلافات الأفغانية (بين الشيوعيين والتقليديين كما بين الشيوعيين أنفسهم) لم تكن أصلاً داخلية محضة، لقد أكد هذا الأمر الاهتمام السوفياتي نفسه الذي وصل إلى قمّته في الاجتياح والحرب.

تشبه الحرب الأفغانية، في بعض جوانبها، الحرب الفييتنامية من حيث أن قوة دولية عظمى تورّطت مباشرة في الحرب، مقابل القوة الدولية العظمى الأخرى، التي استطاعت البقاء بعيدة عن الساحة بالشكل الكافي لعدم الوصول إلى المجابهة المباشرة، ومقابل دول إقليمية دعمت، إيديولوجياً (إسلامياً) ومادياً، المعارضة المحلية بزخم كاف لاستمرار الحرب أطول ما أمكن. إن هذه الحرب التي كان ينتظر أن تكون سريعة وحاسمة في تتبيع أفغانستان نهائياً إلى الاتحاد السوفياتي (الأسرة الاشتراكية)، تأكدت مستنقعاً أثّر في معنويات وسمعة الجيش السوفياتي دولياً، وبالأخص لدى الشعوب «الحليفة» لموسكو في الأسرة الاشتراكية. لقد أصبح الهم السوفياتي الأكبر، بعد سنوات لاستمرار الحرب، هو في الانسحاب دون خسارة ماء الوجه بالنسبة للسياسيين، وبالنسبة للجيش، بعد العجز عن تسجيل أي انتصار وإن معنوياً، عدم الاضطرار إلى تحمّل هزيمة واضحة. إن السوفياتيين هنا، كالأميركيين في ڤييتنام، دفعوا الكثير في حرب لا نهاية منظورة لها. لكن هذه الحرب اختلفت عن حرب ڤييتنام بكون ساحتها متاخمة للاتحاد السوفياتي، وبكون الرأي العام السوفياتي لم يلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً لأنه لم يكن له وجود ظاهر في الواقع.

تدخل هذه الحرب في نطاق الصراع الدولي، بلا شك، كأحد انعكاساته البارزة، إن من

---

(١) انظر إلى هذا الموضوع في الكتابين المتخصصين:

François Fejtö, *Chine- U.R.S.S.: de l'alliance au conflit*, Seuil, Paris, 1973, pp. 363-370; et Harrison Salisbury, *Chine- U.R.S.S.: La guerre inévitable*, Albin Michel, Paris, 1970, pp. 195-200.

حيث اندلاعها وتطوراتها، أو استمرارها. ومن آخر الدلائل على هذا الأمر كون الحكم الجديد في موسكو (الذي ما لبث أن أظهر قدرة على التحرر معنوياً وعملياً من قرار وتورط الحكم السابق في إطار سياسة التجديد) سرعان ما أبدى، في ظل التحسن الملموس في علاقاته مع الولايات المتحدة، استعداداً للانسحاب من أفغانستان. وكان ذلك التطور الملموس في أواخر سنة ١٩٨٧، أي في ظل أجواء قمة واشنطن. لكن هنا كما في ڤييتنام، انسحبت القوات السوڤياتية، (ما بين مطلع سنة ١٩٨٨ وشباط سنة ١٩٨٩) إنما الحرب لم تنته بالنسبة للأفغانيين. فلقد خلّف الانسحاب السوڤياتي وراءه نظاماً تابعاً لموسكو يواجه المقاومة. هذا مع العلم أن السوڤياتيين أكدوا عند الاعلان عن انسحابهم أن أفغانستان سوف تكون حيادية وغير منحازة[1]. في الواقع، إن أفغانستان كانت حيادية و «غير منحازة» قبل الاجتياح وبنتيجة موقعها الجغرافي الذي يتيح هو نفسه، مستقبلاً، تأمين «عدم انحياز» أفغاني لمصلحة موسكو. لكن، وبلا شك، إن الموقف السوڤياتي أكد فشل موسكو عسكرياً وسياسياً لعدم تمكّنها من تحقيق الأهداف الأساسية للاجتياح.

إن هذه الحرب كانت امتداداً للصراع الدولي وانعكاساً واضحاً لوجوهه الاقتصادية، والستراتيجية، والإيديولوجية، في بقعة ضيقة من العالم احتلت، في هذه المرحلة، أهمية شبيهة للأهمية الستراتيجية التي احتلتها، في القرون الماضية، عبر الرمز الجيوسياسي والتاريخي المعروف بممر خيبر، وعبر الحواجز الطبيعية للمصالح الدولية. إنها أُريدت، في الواقع، ممراً وحاجزاً، وهي مؤهلة لأن تشكل حاجزاً مزدوجاً أكثر من أي موقع آخر[2]. وأخيراً، ربما أمكن إيجاز الأزمة الأفغانية بأنها بدأت ردة فعل مباشرة على الثورة الخمينية في إيران، أقلّه من حيث توقيت الاجتياح، وانتهت (في بعدها العسكري السوڤياتي المباشر) إثر تفاهم سوڤياتي أميركي حول منطقة الخليج.

*

كانت هذه أهم الأزمات والنزاعات والحروب الدولية التي تجسّدت في مناطق مختلفة من العالم، مستفيدة أحياناً من قضايا ومعطيات محلية، ومبنية أحياناً أخرى على مستجدات دولية. غطّت النزاعات المذكورة أعلاه بأهميتها وتأثيراتها، المباشرة والبعيدة، على العديد من النزاعات التي حُلّت بسرعة ودون إنعكاسات واسعة أو عميقة، كما كانت الحال، على سبيل المثال، في موضوع إيران غداة الحرب العالمية الثانية، أو في موضوع اليونان بعيد هذه الحرب.

إن هذه النزاعات كانت أصلاً قد برزت، في ما عدا الحرب الڤييتنامية، في الفصل السابق كتجسيدات للتطورات الدولية المعاصرة من حرب باردة إلى تعايش سلمي... وكانت العودة إليها

---

(١) يمكن مراجعة التصريحات في الصحف اليومية في أوائل شهر كانون الأول ١٩٨٧ وفي أواسط شهر كانون الثاني ١٩٨٨.

(٢) سبق وأشرنا إلى بعض المراجع والمقالات التي عالجت الموضوع في ظل الأزمة. وربما كان من المفيد أن نشير إلى تبرير، لا بل تبرئة للموقف السوڤياتي تجاه أفغانستان بما فيه «التدخل» في كتاب: فرد هاليداي: **السياسة السوڤياتية في «قوس الأزمة»**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢ (وهو ترجمة للنص الإنكليزي الذي صدر في سنة ١٩٨١)، من ص ٩٧ حتى ص ١٠٢. ونجد تفسيراً للستراتيجية السوڤياتية في مقالة:
Olivier Roy, «La Stratégie soviétique en Afghanistan et ses limites», in *Politique étrangère*, n° 4, 1985.

بالذات في هذا الجزء، من زاوية معينة، تأكيداً على الوجه الدولي العـام لكل منهـا، ولكونها عكست، بحد ذاتها، أكثر من أي أزمة أخرى، مادياً وجيوسياسياً، الثنائية الدولية المباشرة. إن بحث هذه النزاعات أتى هنا تكملة لما سبق وورد من تفاصيـل ومعلومات بشـأنها في الفصل السابق، مع تفادي أي تكرار في الموضوع، ومع التأكيد على كونها حلقات من صلب الصراع الدولي. ولا ضير من ملاحظة هنا بخصوص هذه الأزمات والحروب: إنها كلها، في مـا عدا ڤييتنام، بدأت بمبادرة سوڤياتية مباشرة، أو حليفة للاتحاد السوڤياتي. ولقد امتازت هذه الحالات كلها بأمرين أساسيين: الأول يختصر بتورط إحدى الدولتين العظميين المباشر، على الأقل، إن لم يكن بتورط الاثنتين معاً. أما المقصود بالتورط فليس دوماً وبالضرورة العسكري المباشر، هذا مع العلم أن مثل هذا الأمر أوشك على الحصول في أكثر من حالة واحدة، لكن نـظراً لخطورتـه اضطرت الدولتان إلى تفاديه. والأمر الثاني المميِّز لهذه الحالات هو تمركزها في مواقع ستراتيجية رئيسة بالنسبة لإحدى الدولتين العظميين (إن لم يكن للاثنتين معاً).

الجزء الثاني
الأزمات والحروب الإقليمية: البدائل

عاش العالم العديد من الأزمات التي توزّعت على مختلف قاراته ومناطقه، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد صنِّفت بعض هذه الأزمات «دولية» بالاعتماد على معيار أساسي، وهو تورّط إحدى الدولتين العظميين، على الأقل، مباشرة وبشكل واسع وواضح وعلني. ولما كانت نسبة مهمة من الأزمات والحروب لا تخضع بشكل واضح لهذا المعيار، لم يكن بالإمكان إدراجها في هذه الفئة من الأزمات على أهميتها، تأثراً وانعكاسات دولية. لكن الدول الكبرى، على الرغم من عدم التورط المعلن أو المفضوح والمباشر من قبلها، تبقى معنية، وإن بنسب مختلفة، بهذه الأزمات كروافد أو فروع للصراع الدولي العام، مع اعتبار هذه الأزمات والحروب إقليمية محلية، وأحياناً داخلية وأهلية. هكذا يمكن أن تندرج هذه الأزمات والحروب، في غالبيتها، ضمن مجموعة يمكن تسميتها بالبدائل، من حيث إنها شكّلت متنفساً لهذا الصراع، أو هي تصبّ في خانته، أو حتى هي تنجرف في تياره. هذا يعني أن هذه الأزمات والحروب (أو معظمها على الأقل) ارتبطت، بشكل من الأشكال، بالنظام الدولي وبالصراع الدولي العام. يبدو بعض هذه الأزمات امتداداً إقليمياً للصراع العام كما تبدو فواعلها المباشرة، أحياناً كثيرة، وكأنها تعمل في مصلحة هذا الصراع، أو بالأحرى في مصلحة أقطابه. هذا القول لا يعني بالضرورة أن الفواعل الإقليمية والمحلية هي دوماً منتدَبة للعب هذا الدور لكنه يحصل أن تلعب أحياناً دوراً كهذا دون نية مسبقة عندها، كما أن الارتباط الوثيق الحاصل ما بين الإقليمي والمحلي، من جهة، والدولي، من جهة أخرى، يجعلها معرَّضة، في أي وقت، لأن تخدم هذا الصراع. وأحياناً، يلاحَظ أن بعض الفواعل الإقليميين، أو الدوليين الثانويين، يلعبون دور البديل عن القوى الكبرى (حتى لا يقال إنهم يعملون لحسابها). هكذا، وبنتيجة العلاقة المباشرة، أو غير المباشرة، التي كثيراً ما تأكدت وثيقة بين المحلي والإقليمي والدولي، لا بدّ من الاهتمام بالقضايا الإقليمية كامتداد، أو بديل، أو تجسيد محدود للصراع الدولي العام.

إن تشابك المصالح عالمياً يساعد في فهم الوجه الدولي، مهما تضاءل أو تدنّت إنعكاساته، للقضايا والأزمات الإقليمية والمحلية. لا يقصد هنا البتة تضخيم الخيط الذي يربط ما بين هذه

القضايا والأزمات من جهة، والصراع أو النظام الدولي بشكل عام. سيحاول هذا الجزء، ومن خلال حالات محدّدة، إبراز وتحديد واقع الحال بحسب المتيسّر من المعلومات والتحليلات والاستنتاجات مهتماً أولاً بالشرق الأوسط الذي يحتل، بالنسبة إلينا، موقعاً خاصاً، وبعده بآسيا عموماً، ثم بأفريقيا وأميركا اللاتينية. يبرِّر الاهتمام بهذه المناطق أو القارات بأنها احتلت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، موقعاً متزايد الأهمية في النظام الدولي العام، وبكونها عاشت وتعيش أزمات متنوعة منها القابل للحل ومنها المستعصي حلّه، على الأقل حتى الآن، ومنها المتعثر حلّه.

القسم الأوّل

الشرق الأوسط

إن تحديد الشرق الأوسط الجغرافي والسياسي ليس واحداً في كل الأحيان والمناسبات أو بالنسبة للجميع[1]. لا مجال هنا للدخول في مشكلة التحديد هذه، بل يقف تعاطي البحث مع قضايا متعارف على أنها شرق أوسطية القاعدة. وتأتي أولاً أهم الأزمات الشرق أوسطية على الاطلاق، أي تلك المعروفة بكل بساطة بقضية الشرق الأوسط، وأحياناً ببؤرة الصراع في الشرق الأوسط، وهي الأزمة الناشئة عن الصراع العربي الإسرائيلي حول فلسطين أصلاً، والتي تجسدت بعدة أشكال أهمها، أو على الأقل أبرزها، الحروب التي تعدّدت خلال الخمس وأربعين سنة الماضية. ثم تأتي أزمة الخليج التي كانت الحرب العراقية الإيرانية أهم تجسيداتها. ولا بدّ أخيراً من تخصيص موقع للأزمة اللبنانية، ليس لأهميتها الأكيدة على الصعيد الدولي العام، إنما لكونها من أهم صور الانعكاس الدولي والإقليمي على الداخلي، ولكونها بالأخص تهمّنا بشكل مباشر أكثر من أية قضية أخرى.

طبعاً لن يكون هنا استعراض للأحداث والتطورات بشأن كل من هذه الأزمات والحروب، إن ما يهم، بالدرجة الأولى، هو إبراز جذور وكيفية انعكاس الصراع الدولي على القضايا الإقليمية والمحلية. إن الدراسات والمنشورات كثيرة حول قضايا المنطقة، والقصد ليس إضافة بضع صفحات، إنما لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، الكلام عن القضايا الإقليمية دون الاهتمام بالشرق الأوسط وبالقضايا المذكورة على وجه الخصوص وإن بأقصى حدود الاقتضاب (ربّما إلى حدّ مسخها أحياناً).

---

(١) نشير بهذه المناسبة إلى أن أصل المصطلح غريب عن المنطقة نفسها وقد نشأ لأسباب محددة تعود إلى ظروف الحربين العالميتين وهي بالأخص أسباب ستراتيجية عسكرية (ميدانية ولوجيستية). إن ارتسام المصطلح على الخريطة تعدّل منذ الحرب العالمية الثانية وبتأثير أميركي خاصة ليشمل من ضمنه مصطلح الشرق الأدنى وليمتد غرباً في أفريقيا البيضاء؛ وبالتالي، بالرغم من الاختلاف في التحديد اعتبر أحياناً الشرق الأوسط ممتداً من المغرب العربي غرباً حتى أفغانستان شرقاً ومن اليونان شمالاً حتى بحر العرب والمحيط الهندي جنوباً، واكتفي أحياناً بأن يشمل المنطقة التى تذهب من مصر حتى ايران ومن تركيا حتى بحر العرب والمحيط الهندي.

١ ـ قضية الشرق الأوسط:

إن القضية الإقليمية المحورية هي التي تعود جذورها إلى مشروع استيطان اليهود في الشرق الأدنى الذي طغى عليه مفهوم الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الثانية، مستوعباً إياه. إن مشروع إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين أدى، بطبيعة الحال، إلى رفض الفلسطينيين الأمر، وبالأخص إلى تضامن الشعوب العربية الأخرى لأسباب قومية ورفضاً لإرادة غربية تتسلط على منطقتهم عن طريق ما اعتبروه استعماراً بواسطة بديل هو «الصهيوني». تعود جذور القضية المباشرة إذن إلى قرار دولة (بريطانيا)، وسكوت الدول الأخرى، ثم إلى قرار دولي (الأمم المتحدة) بتوطين اليهود في بعض فلسطين رغماً عن العرب مجتمعين، في وقت كان العرب أضعف من أن يقاوموا هذا القرار بنجاح. هكذا انعكست الحرب العالمية الأولى في «وعد بلفور»؛ والحرب العالمية الثانية انعكست هجرة يهودية إلى فلسطين؛ والتوافق الدولي النادر في ظل الحرب الباردة انعكس تقسيماً لفلسطين واعترافاً بإسرائيل؛ والتعايش السلمي انعكس محافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط، كما في معظم أنحاء العالم. لكن الحفاظ على الوضع الراهن لم يعن عملياً سلماً بارداً مستمراً في المنطقة، إنه عنى حروباً لم تعدّل جدّياً هذا الوضع، لكنها تركت آثاراً عميقة بما فيه الكفاية لتحريك المنطقة بشكل أوسع في أول مناسبة.

كانت الحرب الأولى، في سنة ١٩٤٨، إنعكاساً مباشراً للقرار الدولي بالتقسيم. والحرب الإسرائيلية المصرية، في سنة ١٩٥٦، عبر أزمة السويس، أو ما عرف في المنطقة بـ «العدوان الثلاثي»، أكدت، بعد اتفاقيات الهدنة، أن جذور القضية ما زالت حيّة فاعلة. وكان على أثر هذه الأزمة، أو الحرب، وفي إطار عملية الاستقطاب الدولي ومشروعي أيزنهاور وشبيلوف[1]، التمحور في الشرق الأوسط. إن هذا التمحور عنى، إقليمياً، اعتماد كل من فريقي النزاع المباشرين على أحد المعسكرين الدوليين[2]. وكان بذلك السباق إلى التسلّح والتحضير للمعركة الحاسمة. إن التعبئة لهذه المعركة ساهمت في اندلاع حرب حزيران، في سنة ١٩٦٧، التي لم تأت حاسمة بالنظر إلى انعكاس التطور الدولي الذي وضع حدّاً لها، منذ أن سجلت أولى نتائجها الواضحة. هذه الحرب، وهي الثالثة في سجّل القضية، كانت ذات مغزى مهم، على الصعيد الدولي العام، بحيث إنها كانت مناسبة لتأكيد التوازن الدولي في المنطقة وحتى في العالم[3]، كما لتعزيز التعايش السلمي على الصعيد العام. إن تأكيد التوازن كان في صالح الاتحاد السوفياتي دولياً، على الرغم من كون حليفه الإقليمي هو الذي خسر الحرب عسكرياً. لكن الدور السوفياتي أكسب الحليف الإقليمي الحرب سياسياً منذ تنفيذ وقف النار. إن هذا الأمر غير الاعتيادي في العلاقات الدولية، دولياً وإقليمياً، كان بنتيجة النشاط السياسي والدبلوماسي السوفياتي، وكان في

---

(١) المشروع السوفياتي الهادف، في أواسط الخمسينات، إلى تقديم المساعدات في الشرق الأوسط وبالأخص لمصر من أجل مواجهة السياسة الغربية.

(٢) ان المقصود هنا بالتمحور هو الذي يعني هذه القضية بالذات، وليس عملية التمحور الشاملة في المنطقة وهي أكثر تعقيداً ولا تهمنا هنا مباشرة.

(٣) انظر إلى التحليل الوارد في كتاب: H. Carrère d'Encausse, *La Politique...*, *op. cit.*, pp. 184-194.

الوقت عينه دافعاً للاستعداد مرة جديدة للمعركة الحاسمة إقليمياً. ولما كانت الحرب الجديدة، في خريف سنة ١٩٧٣، في ظل أفضل مرحلة وظروف مرّت بها العلاقات الدولية، حيث كان الكلام عن الإنفراج وحتى عن الوفاق الدولي، أشار كثيرون إلى كون هذه الحرب أقرب إلى سيناريو، نفّذت خطوطه على الأرض بهدف إزالة آثار الحروب السابقة، وإعادة المعنويات إلى الفريق العربي، وبالتالي أفسح المجال أمام الحلّ، ليس عن طريق المعركة الحاسمة، بل عن طريق التشاور والتفاوض، أي الحل السلمي. لكن هذا التفسير افتقر، في ما بعد، إلى الوقائع المؤيدة بشكل كاف، بحيث إن الحل لم يتأمن على الرغم من تعاقب السنوات، وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية، ولكن الجزئية (مفاوضات كامب دايفيد).

أما السبب الرئيس في عدم نجاح هذه الخطة، بعد سنوات طويلة على وضعها والبدء بتنفيذها، في حال صحّ طبعاً الكلام عن ذلك السيناريو (الكيسنجري؟)، فيكمن في عدم توافق الدولتين العظميين على تفاصيل أساسية في عملية السلم في الشرق الأوسط. ولقد كان في رأس قائمة هذه التفاصيل، ولسنوات، ما هو من نوع: هل يأتي هذا السلم عن طريق الأمم المتحدة، أي بمساهمة سوفياتية فعّالة، أم عن طريق، وعلى طريقة، الولايات المتحدة الأميركية، أي باستبعاد الاتحاد السوفياتي عن العملية؟ إن الخلاف الدولي، وعلى الأغلب حول هذه النقطة بالذات، انعكس، بلا شك، منذ سنوات، على القضية، أي عدم وصولها إلى الحل. إن هذا الأمر وضح في محاولات إعادة طرح موضوع المؤتمر الدولي، في سنة ١٩٨٧، في إطار بوادر تحسّن في العلاقات ما بين أحد فريقي القضية الإقليميين مع الخصم الدولي: أي بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي[١]. وربّما أمكن تسجيل دلائل تحسّن بالمقابل، مع أواخر الثمانينات، بين الفريق الثاني الإقليمي والخصم الدولي الآخر: أي الفريق الفلسطيني والولايات المتحدة الأميركية. ومن بوادر هذا التحسّن الملموس، وإن المحدود جداً، كانت الاتصالات الفلسطينية الأميركية، في سنة ١٩٨٩. ويمكن تسجيل عودة العلاقات السورية المصرية إلى التحسن، في هذه السنة بالذات، على الرغم من عدم تراجع مصر عمّا أبرمته في كامب دايفيد، في آخر السبعينات، والذي أدى إلى المزيد من التشدّد العربي، في حينه، من خلال جبهة الصمود والتصدي التي كانت سوريا أحد أركانها البارزين والأكثر تصلباً أو، على الأقل، الأكثر متابعة في تصلّبها. ولا بدّ أخيراً من تسجيل أزمة الخليج الجديدة، في صيف سنة ١٩٩٠، أي المسألة الكويتية، وبالتالي انعكاساتها الممكنة...

هكذا يلاحَظ عبر المحطات الأساسية التي قطعتها هذه القضية، خلال حوالي النصف قرن،

---

(١) نذكر من بوادر التحسّن على هذا الصعيد عودة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وبعض الديمقراطيات الشعبية في أوروبا مع أواخر الثمانينات، وهو أمر ذو مغزى مهم بالنظر إلى ارتباط هذه الدول، في حينه، بسياسة موسكو. ونذكر كذلك الزيارة المطوّلة لفريق سوفياتي إلى إسرائيل في سنة ١٩٨٧؛ وفي بداية سنة ١٩٨٨ استمرت هذه البوادر من خلال زيارة فريق اسرائيلي مطولاً إلى موسكو؛ وفي أوائل سنة ١٩٩٠ كانت زيارة مسؤول اسرائيلي كبير (وزير في حينه) بصفته الحزبية وليس الحكومية (رئيس حزب العمل) إلى موسكو (وهو شيمون بيريز). ولقد دعمت بعض التصريحات، وإن على مستويات غير عالية، الميل إلى الحل عن طريق مؤتمر دولي: انظر بهذا الشأن تصريحاً للسفير السوفياتي في بيروت كولوتوشا، في الصحافة اللبنانية في مطلع شباط ١٩٨٨.

أن التطور العام لقضية الشرق الأوسط شكّل (كما كل مرحلة فيها على حدة)، وإلى حدّ بعيد، إنعكاساً للعلاقات الدولية العامة على العلاقات الإقليمية، عبر المواقف والتحالفات والتعاون العسكري والسياسي. إن بؤرة الصراع المحورية في الشرق الأوسط والمستمرة دولياً، منذ بداية الحرب الباردة، لا تنفصل عن مسيرة العلاقات الدولية، وبالتالي عن الصراع الدولي وما تخلّله من تأزم وانفراج، أو سباق ومهادنة، دون أن تكون بالضرورة مجرد امتداد، لا غير، لهذا الصراع. فإن هذه المسألة أثرت وما تزال تؤثّر، بدورها، في سياق العلاقات الدولية، من حيث الاضطرار لطرحها بشكل مستمرّ على طاولات المفاوضات المختلفة، ومن حيث قدرتها على المساهمة في التأزيم العام، في أي وقت يريد أحد الفرقاء الإقليميين بعثرة الأوراق وتوريط حليفه الكبير، أو على الأقل التهديد بالأمر. لكن يبقى دور الكبار عامة أفعل، وبالتالي الانعكاس الدولي أهم من الدور الإقليمي، خاصة في منطقة حيوية ستراتيجيا كالشرق الأوسط[١].

٢ ـ أزمة الخليج:

يأتي الاهتمام هنا بأزمة الخليج على الرغم من ضعف الإنعكاسات الدولية المباشرة والظاهرة نسبياً على هذه الأزمة بالذات، أقلّه من حيث نشوؤها، لأنه من غير المقبول تناول الأزمات والحروب الشرق أوسطية، في النصف الثاني من القرن العشرين، دون التعرض لمنطقة الخليج. إن هذه الأزمة تجسّدت في عدد من الظاهرات المتواكبة والمترابطة، يذكر منها بالأخص الثورة الإيرانية على الرغم من كونها حدثاً داخلياً، والحرب العراقية الإيرانية التي غطت بأحداثها الثمانينات. ويذكر بالمناسبة أن الإجتياح السوفياتي لأفغانستان ساهم في ازدياد حدّة الأزمة على الصعيد الدولي، حتى مع اعتبار أفغانستان خارج حدود المنطقة موضوع الاهتمام[٢]. إن أزمة الخليج المتجسِّدة بالحرب العراقية الإيرانية غير منفصلة في أساسها عن الوضع الدولي العام على الرغم من كونها إقليمية الجذور والبواعث، ولقد عكست هذا الوضع في تطوراتها، وخاصة في استمرارها.

إن منطلق الأزمة والحرب بين العراق وإيران، وهي شكّلت أوسع وأعمق تجسيد إقليمي للأزمة، يعود إلى التبدّل الجذري الحاصل في إيران مع قيام الجمهورية الإسلامية، في سنة ١٩٧٩. إن هذا الحدث أخاف الدولة المجاورة، أي العراق الذي رأى فيه مدخلاً إلى زعزعة الوضع الداخلي العراقي، نظراً للجوار الجغرافي وللوجود الشيعي الكثيف في العراق. وفي الوقت نفسه، شكّل هذا الحدث وما تلاه من تهديدات وتحدّيات إيرانية حافزاً لرد فعل عراقي بهدف مزدوج: أولاً، إتِّقاءً ورداً للخطر الذي يجسده النظام والحكم الجديدان في إيران، وثانياً، تصحيحاً لما يعتبره العراق غبناً لحق به من خلال حدود اتفاقية سنة ١٩٧٥، وذلك باتجاه ما كان

---

(١) نشير إلى أنه في هذه الحالة بالذات يبقى هذا صحيحاً حتى إن نحن استبعدنا فكرة كون إسرائيل، بحد ذاتها، امتداداً عضوياً للولايات المتحدة؛ وبالنظر إلى دور وفاعلية اليهود في الولايات المتحدة نفسها يمكن اعتبار هذا الأمر خاطئاً لأن الفاعل المؤثر يكون إسرائيل عبر اليهود الأميركيين.

(٢) يجب ألا ننسى أزمة مضيق هرمز التي شغلت العديد من الفرقاء خلال السبعينات، بالأخص نظراً إلى الأهمية الجيوستراتيجية لهذا الممرّ الحيوي.

يعتبره أصلاً حقاً له أو، على الأقل، لما هو في مصلحته. لكن، إذا كانت الحرب ذات جذور إقليمية وإيديولوجية وسياسية، ما لبث أن ثبت وجود أبعاد أخرى لها، خاصة لجهة وقوعها بعيد اجتياح أفغانستان من قبل القوات السوڤياتية. لقد ورد (وشاع في حينه) أن هذا الاجتياح كان بهدف السيطرة على بترول الخليج، أو على الأقل على طريق البترول. حصلت هذه الحرب كذلك في ظل الدور الذي كان يحاول الاتحاد السوڤياتي، حليف العراق الدولي (بالرغم من بعض الفتور الحاصل بين الدولتين)، لعبه في المنطقة، عبر الشيوعيين الإيرانيين، ومحاولة اختراق الثورة والحكومة في إيران. بالطبع لا يوجد لدينا دليل على تكليف سوڤياتي للعراق، خاصة في ظلّ ما أمكن اعتباره نوعاً من الفتور، وربما حتى التعثّر، في العلاقات العراقية السوڤياتية منذ النصف الثاني من السبعينات، وفي ظل الصمت السوڤياتي بخصوص الحرب خلال شهور، وحدود إمداد موسكو العراق بالأسلحة، أو بالأحرى عدم بحث العراق عنها دوماً في موسكو[١]. أما إيران فكانت علاقاتها مع الدولتين العظميين في أسوأ حالاتها. إن الحرب التي اندلعت لتكون على ما يبدو خاطفة، أو على الأقل سريعة، ما لبثت أن استمرت منذ ايلول سنة ١٩٨٠ حتى الاستجابة لتدخّل الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٨.

زادت هذه الحرب أزمة الخليج حدة، خاصة من الناحية الدولية، إذ إنها ما لبثت أن ساهمت في جرّ الدول الكبرى إلى المزيد من الاهتمام المباشر بالمنطقة. إن أفضل دلالة على هذا الانجراف باتجاه منطقة الخليج كان تلك الكثافة التي شهدها التواجد العسكري البحري الدولي في المنطقة، غداة اندلاع الحرب (بعد الثورة والاجتياح). فالغرب الذي أخذ يخشى، أكثر من أي وقت سبق، الوجود والنفوذ السوڤياتيين في جوار الخليج، عمد إلى دعم حلفائه في المنطقة الذين شعروا بدورهم بضرورة جمع القوى. هكذا نشأ «مجلس التعاون الخليجي»، في مطلع سنة ١٩٨١، جامعاً المملكة العربية السعودية و «جيرانها الخمسة الصغار للتصدّي بصورة أفضل للضغوط العراقية كما للتهديدات الإيرانية»[٢]. وهكذا كانت عملية استخدام طائرات أواكس الأميركية في المملكة العربية السعودية، وكان التشبث بشأن تنفيذ مشروع «قوة الانتشار السريع» الأميركية، على الرغم من الكثير من الصعوبات ومن ضمنها مسألة «التسهيلات» والقواعد إن في الخليج نفسه، أو في القرن الأفريقي. وكذلك في ظل تصعيد الأزمة الخليجية، كان التحرك الأوروبي الواسع والمكثّف، في خريف سنة ١٩٨٠، بهدف حماية المصالح الأوروبية في الخليج[٣].

---

(١) من المعروف أن العراق عمد إلى تنويع مصادر سلاحه في السبعينات بالرغم من اتفاقية التعاون والصداقة التي كان قد وقّعها مع الاتحاد السوڤياتي في سنة ١٩٧٢. إنه أخذ يعتمد بشكل واسع على السلاح الغربي، وبالأخص الفرنسي منه، إضافة طبعاً إلى السوڤياتي. نجد بعض الملاحظات المفيدة في مقالة:

Tim Niblock, «Le Golfe dans la politique étrangère de l'Irak: 1968-1982», in *Quelle sécurité pour la Golfe*, sous la direction de Bassma Kodmani, Institut Français des Relations Internationales, Paris, 1984, pp. 65-83.

(٢) المرجع نفسه، مقالة:

Ghassane Salamé, «Un Regard neuf sur la politique étrangère de l'Arabie Saoudite», pp. 25-43.

(٣) المرجع نفسه، مقالتا:

William Quandt, «les Etats-Unis et le Golfe Persique: en quête d'une politique appropriée», pp. 167-176; et Amiral Henri Labrousse, «Contribution de l'Europe à la sécurité dans le Golfe», pp. 172-190.

لكن تحرك الغرب الذي اعتبر، بالدرجة الأولى، نتيجة للتحرك السوفياتي المباشر في أفغانستان وعبر حلفاء السوفياتيين المحليين في إيران نفسها، قابله من الجانب السوفياتي نشاط متزايد في منطقة الخليج، وبخاصة بواسطة الأسطول البحري وموقعه المميز في اليمن الجنوبي.

إن «غليان» الخليج، الذي أصبح، في سنة ١٩٧٩، مسألة مهمة في السياسة الدولية، تجسّد مسألة بترولية، وقضية رهائن، ومحاولة اختراق للثورة. لكنه ما لبث أن تحوّل، في سنة ١٩٨٠، إلى هاجس دولي أزكى، لمدة سنوات، ميل كل من الدولتين المتحاربتين في الخليج إلى عدم وضع السلاح جانباً، إلا لقاء شروط اعتبرت عامة تعجيزية. إن امداد الطرفين بالسلاح (وقطع الغيار والمعلومات الاستخباراتية؟)، وإن أحياناً بطرق غير مباشرة، ساهم في قدرة كل من الدولتين المعنيتين على الاستمرار في الحرب، على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبّدتاها[1]. هل كانت الدول الكبيرة والكبرى، التي شكّلت المصدر الأساسي، وإن بصورة غير مباشرة، لمدّ الدولتين بالسلاح، مجرّد تجار أسلحة، أم كانت ذات أهداف أهم؟

في الواقع، إن استمرار الحرب كان الطريق الأسهل لإضعاف الدولتين معاً، عن طريق استنزاف قواهما، وإلى جانبهما دول أخرى في المنطقة (كدول الخليج العربية التي تحمّلت نسبة مهمة من أعباء الحرب إلى جانب العراق).

من الجانب السوفياتي، كان من شأن إضعاف دول المنطقة اقتصادياً وما لا بدّ أن يترتب على ذلك من اضطراب اجتماعي وسياسي، إفساح المجال الأضمن لزعزعة المنطقة، أو بعض دولها، وفي هذا تقليدياً فائدة أكيدة بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي يستطيع (أو كان في حينه) أن يروّج بسهولة أكبر لايديولوجيته ونظامه في هكذا وضع، وخاصة أن يواجه الأصولية الدينية على حدوده. فبالنسبة للاتحاد السوفياتي، كان كذلك يؤمل، من خلال إطالة الحرب، إضعاف موقع الولايات المتحدة والغرب عن طريق زعزعة الأنظمة الموالية لهما، وإن بصورة غير مباشرة[2]. يضاف إلى هذا أن الحرب أتاحت، بحد ذاتها، أمام الاتحاد السوفياتي فرصة وحجة أكبر من أي وقت مضى لتبرير تواجده المكثّف في المنطقة، بالرغم من مخاطر هذا التواجد في حال حصول احتكاك مباشر مع الوجود الأميركي. كما أن الحرب أمّنت، بحد ذاتها، عنصر إلهاء، وإن نسبياً، عن الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان. ويضاف إلى هذه الإنعكاسات للحرب أنه كان بمقدورها أن تؤدي إلى انتقال إيران تلقائياً إلى المجال السوفياتي، عبر السلاح الذي كان حلفاؤها يمدّونها به (سوريا، كوريا...)، علاوة على أنها كانت مؤهلة لأن تلهي الثورة الخمينية عن محاولة التدخل في الشأن الداخلي السوفياتي، عبر التأثير على مسلميه[3].

(١) وخاصة من جهة الصعوبات في وجه تصدير البترول بالكميات الكافية لتغطية نفقات الحرب، كما من جهة الخسائر البشرية والإقتصادية العامة. انظر على سبيل المثال مقالة: عبد العزيز محمد حبيب، «أزمة الغذاء في إيران»، في مجلة الجمعية الجغرافية التى تصدرها الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الخامس عشر سنة ١٩٨٥، ص ١٤٩ - ١٧٧.

(٢) كما كان البعض يظن، وذلك من خلال المشاكل التي كان لا بدّ من أن تنشأ مع الوقت من حيث التسليح نوعاً وكمّا بالنظر إلى إمكانية تراكم الديون مع ضعف امكانات دفع ثمن الأسلحة كما كان مرتقباً.

(٣) ربما كان من الضرورى التنويه بمصلحة الحليف الإقليمي الأساسي، أي سوريا، وذلك بانشغال العراق وهو الدولة المنافسة الأولى لسوريا اقليمياً (في ظل عزل مصر عن الساحة العربية).

أما من الجانب الأميركي والغربي، فإن هذه الحرب بدت، ولو لوقت، مرغوبة اقتصادياً (خاصة بالنسبة للمجمّع الصناعي العسكري وهو صاحب كلمة خاصة في السياسة الأميركية) من حيث كونها شكّلت سوقاً ناشطة للسلاح (وهذا صحيح أيضاً للاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما). كما أن هذه الحالة كانت مؤهلة لأن تسمح بتدوير نسبة مهمة من أرباح البترول الشرق أوسطي لصالح الأسواق الغربية عامة (ألمانيا، فرنسا...). إن هذه الحرب ساهمت عملياً في حصول المزيد من التقارب العراقي الغربي دون تسجيل تقدم سوفياتي مؤكد في منطقة الخليج، وفي هذا ربح، وإن نسبياً، للغرب[1]. يضاف إلى هذا أن هذه الحرب أمّنت الإطار الكافي في الرأيين العام الدولي والعام الغربي، وخاصة الأميركي، لضرورة تمتين التواجد العسكري في منطقة الخليج والبحار المجاورة له، وفي هذا وضع حاجز يضمن بنسبة كبيرة مواجهة أي احتمال لتقدم سوفياتي. ولا بدّ من النظر أيضاً إلى مصلحة الحليف الإقليمي الأساسي أي إسرائيل (بالنسبة للأميركيين خصوصاً) التي وجدت في استمرار الحرب إبعاداً طويل الأمد وإرهاقاً للعراق، الدولة العربية الوحيدة من خارج دول المواجهة القادرة والمستعدة لمحاربة إسرائيل، وانشغالاً عربياً عموماً عن الصراع الأساسي. كما وجدت هذه الأخيرة في الحرب بحدّ ذاتها انشغالاً إسلامياً بحرب إسلامية أهلية، أو داخلية، عن محاربة إسلامية لإسرائيل نفسها. لكن يبقى أنه تأكد أن مخاطر جمّة كانت تكمن بالنسبة للغرب في استمرار هذه الحرب طويلاً، لكون الاستقرار الإقليمي والداخلي اعتُبر عامة في مصلحة نفوذه على المدى الطويل.

بعد هذه الملاحظات السريعة حول الإنعكاسات المتبادلة الدولية والإقليمية لهذه الحرب، لا بدّ من ذكر ملاحظة شاملة وجامعة وهي أن الشرق والغرب (أي الاتحاد السوفياتي والصين، كما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والحلفاء الصغار المتبادلين) ظهرا وكأنهما على شبه توافق، وإن ضمنياً، لاستمرار «حرب الخليج»، على الأقل حتى أواخر سنة ١٩٨٧. إن هذا التوافق، أو على الأقل عدم التحرك بنشاط مكثّف كاف لاقناع الطرفين بوقف القتال، أو حتى لردعهما عن الاستمرار في حربهما (وكان ذلك ممكناً، وإن ضمن حدود معينة)، انعكس عملياً إطالة في عمر هذه الحرب. حتى في حال التسليم بأن الدولتين المتحاربتين ليستا سهلتي التعاون مع الدولتين العظميين، يبقى أنه كان بإمكان الضغوط الدولية، على الأقل من حيث عدم الإمداد بالسلاح اللازم لاستمرار الحرب، أن تنعكس إضعافاً للحرب. إذن نحن هنا أمام حالة، أو أزمة، لم ينعكس فيها التحرك الدولي الكافي والظاهر، بل عدم التحرك اللازم لعدم وجود النوايا الكافية أو المصالح الدافعة للتحرك باتجاه السلم، وذلك خلال سنوات طويلة[2]. وهذا يعني، في كل

(١) انظر إلى مقالة خالد عزمي بعنوان: «التقارب العراقي ـ الأميركي»، في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عن معهد الإنماء العربي، بيروت، عدد ٣٢، نيسان ١٩٩٠.

(٢) يمكن العودة إلى بعض المراجع التي تعالج المواقف الدولية بشكل مفصّل وإن كانت ذات أهمية متفاوتة. نذكر من هذه المراجع: مجموعة المقالات القيّمة في الملف المذكور أعلاه تحت عنوان:

Quelle sécurité pour le Golfe;

ونذكر باللغة العربية كتاب: زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي «مبدأ كارتر»، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢؛ حيث ينتقد المؤلف السياسة الأميركية عامة وخاصة تجاه العالم العربي =

الحالات، أن الوضع الدولي مؤثر حتى عندما لا نكون في صدد إنعكاس لسياسات مباشرة وفاعلة، إقليمية ومحلية.

أخيراً، إن أزمة الخليج بكاملها بما فيها، وعلى وجه الخصوص، الحرب العراقية الإيرانية، شكّلت مجال صراع مفتوح لسنوات. لكن الأزمة لم تنته بوقف الحرب، طالما أن السلم لم يحلّ، وطالما أن وضع المنطقة ما زال في مطلع التسعينات معرّضاً للاضطراب على الرغم من البوادر السلمية المشجعة على صعيد هذه الحرب. إن الحرب ذات الأبعاد الجيوسياسية الإقليمية، خاصة بمعنى «أمن الخليج»[1]، شكّلت في الواقع متنفّساً للتأزم العام الحاصل، في مطلع الثمانينات، في منطقة الخليج نفسها والجوار، بدأً من الثورة الخمينية في إيران والاجتياح السوڤياتي لأفغانستان. وما لا شكّ فيه أن التحسن الحاصل في الأجواء الدولية بنتيجة بوادر التحوّل السوڤياتي الداخلي والدولي ساهم بشكل عميق في العمل على حلحلة هذه الأزمة. فالتزامن ما بين وقف القتال بين العراق وإيران وانسحاب الجيش السوڤياتي من أفغانستان، وإن كان نسبياً، ربّما كان دليلاً على العمل الدولي على حلّ الأزمة بكاملها. لكن، ما كادت هذه البوادر تحصل حتى تجسّد التأزم الخليجي في مسألة جديدة أكثر تهديداً للمنطقة من أي تجسيد سبق حصوله، أي المسألة الكويتية، التي لا مجال لدراستها هنا.

٣ ـ الأزمة اللبنانية:

إن الأزمة اللبنانية نشأت أصلاً من صلب الأزمة الإقليمية، أي من الصراع العربي الإسرائيلي حول فلسطين، منذ سنة ١٩٤٨، أو بالأحرى حول «الأراضي المحتلة»، منذ سنة ١٩٦٧.

لقد وجد لبنان نفسه في عمق هذه الأزمة من خلال موقعه الجيوسياسي بالنظر لعدة عوامل منها الإقليمي (الجوار) والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. كذلك، إن هذه الأزمة الإقليمية دخلت لبنان باكراً عن طريق التواجد الفلسطيني فيه، وبالأخص عبر المنظمات الفلسطينية ومصالح القوتين الإقليميتين المجاورتين (إسرائيل وسوريا). إن الفلسطينيين المنظّمين عسكرياً استطاعوا أن

= والإسلامي. وبخصوص الاضطراب في الخليج بعيد الثورة الايرانية وقبيل الحرب العراقية الايرانية، نذكر كتاب:

Raymond Sayegh, *Le Golfe en ébullition*, éd. Kaslik, dif. L.G.D.J., Beyrouth - Paris, 1979;

وبخصوص التحوّل الايراني مع الثورة الذي هو في أساس الأزمة في الخليج، يمكن العودة إلى الرأى الأميركي وذلك في مذكرات كل من الرئيس الأميركي ووزير خارجيته في حينه:

Jimmy. Carter, *Mémoires d'un président*, Plon, Paris, 1984;

وسايروس ڤانس، خيارات صعبة، منشورات المركز العربي للمعلومات، بيروت ١٩٨٣.

(١) نشير إلى عدد من المقالات التي توضح بعض هذه الأبعاد، وهي منشورة في مجلة الجمعية الجغرافية عن الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الخامس عشر، ١٩٨٥، وهي:

صبرى فارس الهيثي، «أمن الخليج العربي والحرب العراقية ـ الإيرانية»، ص ٦ ـ ٢٣؛ وهادى أحمد مخلف، «مقارنة بين الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني والعراقي وانعكاساته على الحرب العراقية ـ الإيرانية»، ص ٢٥ ـ ٥٠؛ وفاضل عبد القادر أحمد، «الأبعاد القومية لمعركة قادسية صدام وفق منظور الجغرافية السياسية»، ص ٦٧ ـ ١٠٤.

يكسبوا تأييداً إقليمياً واسعاً وتأييداً دولياً مهماً، وحصلوا بالتالي على قوة ذاتية كبيرة جُعل لبنان مركزاً لها، خاصة على الصعيد العسكري. إن هذا الأمر عائد بشكل خاص إلى التواجد الفلسطيني الكثيف أصلاً في لبنان من جهة، وإلى موقع لبنان جغرافياً بالنسبة لإسرائيل من جهة ثانية، ثم وبالأخص إلى ظروف لبنان والحكم فيه حيث فُرض هذا الوجود العسكري عليه فرضاً[1]. إن لبنان أصبح بالتالي قاعدة للعمل العسكري الفلسطيني الذي ما لبث أن أدى إلى قيام دولة ضمن الدولة اللبنانية التي تزايد ضعفها بنتيجة الدعم العربي شبه المطلق للفلسطينيين، مادياً ومعنوياً، على حساب السلطة اللبنانية. كان هذا الأمر كافياً، ومنذ البداية، لإدراج هذه الأزمة في الإطار الإقليمي وعبره الدولي. إنها شكّلت امتداداً واضحاً للصراع الإقليمي، أقلّه من حيث العناصر غير اللبنانية الفاعلة فيها مباشرة: فلسطيني، وسوري (وعربي)، وإسرائيلي. كما أنها شكّلت في إحدى مراحلها امتداداً دولياً، وإن محدوداً، لهذا الصراع الإقليمي، وذلك عبر القوات المتعددة الجنسيات. وربما كانت هذه الأزمة من أشد الأزمات المحدودة تعقيداً، على الأغلب لضيق الساحة وتعدّد اللاعبين، لكنها بلا شك إنعكاس مباشر للصراع الإقليمي (وحتى لعدد من الصراعات الإقليمية)، وبالتالي امتداد غير مباشر للصراع الدولي. إنها في كل الأحوال شكّلت، لسنوات طويلة (منذ سنة ١٩٧٥)، البديل الناشط للصراع الإقليمي الذي انطوى على خطر جرّ القوتين العظميين إلى المواجهة. لقد شكّلت كذلك البديل لهذا الصراع بغية إلهاء الفلسطينيين والعرب عن المسألة المركزية (فلسطين)، أو شكّلت حتى المدخل لحل إقليمي في مصلحة الغرب، وبالتالي إسرائيل. إن بوادر هذه الأزمة بدأت مع التأكيد على أن الحل في الشرق الأوسط سيكون أميركياً، وكان ذلك مع بداية عهد نيكسون وكيسنجر في الإدارة الأميركية، وهي بدأت عملياً مع ظهور فكرة التقسيم (لبنان والمنطقة) والتوطين (الفلسطيني في لبنان). لكن ما لبث أن تبيّن أن الحل الأميركي غير ممكن، واستمرت بالتالي الأزمة متنفَّساً لأزمة المنطقة، خاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ وعدم الوصول بالسرعة المرجوة إلى الحلّ الإقليمي[2]. بهذا المعنى تكون هذه الأزمة قد شكّلت بديلاً ثانوياً وجزئياً، لكنه ذو موقع أكيد، وإن كان محدوداً جداً، في الصراع الدولي عبر الإقليمي الذي اعتُبر سابقاً بديلاً للصراع الدولي الواسع.

---

(١) خاصة عبر اتفاقية القاهرة التي وقِّعت في القاهرة سنة ١٩٦٩ وقالت بالسماح للفلسطينيين بتكوين قوة عسكرية ومراكز لهم في المخيّمات في لبنان بهدف محاربة اسرائيل واسترجاع فلسطين أو «الأراضي المحتلة» بالأحرى. إن هذه الاتفاقية التي لم تنشر في لبنان رسمياً نجد نصها في مراجع وصحف عديدة. نذكر هنا بالخصوص النص الوارد بالفرنسية في:

«L'O.L.P. vingt ans après», in *Revue d'études palestiniennes*, éd. Minuit, Paris, n° 14, pp. 174 et 175;

ذكرنا هذا المرجع بالذات للمقدمة التي صدِّر بها نص الاتفاقية وتقول:
«إن الأزمة اللبنانية الفلسطينية، في سنة ١٩٦٩، انتهت في الثالث من تشرين الثاني بتوقيع اتفاقية في القاهرة بين ياسر عرفات والجنرال اميل البستاني قائد الجيش اللبناني. إن هذه الاتفاقية تسمح للفدائيين البقاء على الأرض اللبنانية وتجعل من الحدود اللبنانية الجنوبية جبهة جديدة مع اسرائيل». بالفعل إن الأزمة اللبنانية المعنية بدأت كما يشير إليه المرجع الفلسطيني «أزمة لبنانية فلسطينية» وليس، كما يقال عامة، إنها مجرد أزمة داخلية لبنانية ـ لبنانية أو حرب أهلية كما اعتاد الجميع تسميتها غطاء لحقيقة الصراعات الإقليمية والدولية، مع الإشارة إلى أن هذه الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشرين سنة على تقطّع، ومنذ خمس عشرة سنة بشكل مستمر، شهدت حلقات صراع داخلي رديف ومتفرّع.

(٢) راجع مقالة: **Joseph Ghanem, "The War in Lebanon and the peace process in the Middle East: Preliminary observations", in. *Panorama*, n° 3, 1978.**

لقد ساعد الوضع اللبناني، بلا شك، في حصول الأزمة في لبنان بالذات، وساعد على الخصوص في توفير إمكانية تغليب الصفة اللبنانية، على الأقل ظاهرياً، على صلب الأزمة الأساسية، وعلى إطالة عمر الأزمة بالقدر اللازم. في الواقع، إن الصفة اللبنانية أي المحلية تأمّنت من خلال الخلاف الداخلي بين مؤيد للسياسة الفلسطينية في لبنان وعبره ورافض لهذه السياسة، فكان الانقسام، منذ سنة ١٩٦٩، وبشكل علني حول هذا الأمر بالذات. صحيح أن الخلاف بين اللبنانيين ليس أمراً مستحدثاً بحد ذاته، فالاختلاف قائم في المجتمع اللبناني، كما في معظم المجتمعات في العالم، وكذلك الخلاف. ومن الملاحظ أن ظهور الخلافات اللبنانية بشكل حاد ارتبط عامة بالمحيط كما هو واضح، منذ القرن التاسع عشر بشكل خاص، أي أنه كان اجمالاً انعكاساً للحالة المحيطة، أو بالأحرى لطموحات القوى المحيطة[١]. ولما اتخذت الخلافات، منذ القرن التاسع عشر، وبنتيجة البنية اللبنانية الاجتماعية نفسها، كما بتأثير خارجي (وحتى بتحريض أوروبي - عثماني عند ذاك، وإقليمي - دولي في أيامنا)، طابع الخلافات الطائفية (مسيحية - إسلامية)، كان من الطبيعي أن يتجسد الخلاف حول السياسة الفلسطينية في الداخل وعبر الحدود (هجمات ضد إسرائيل) طائفياً. هكذا بعد أن اضطرت السلطة المحلية لإيقاف محاولتها ضبط الأمر الفلسطيني (أو بالأحرى تجاوزاته) على الساحة اللبنانية، في ربيع سنة ١٩٧٣، بنتيجة الضغط العربي المباشر (أقلّه كان تعبيراً جامعاً وواضحاً وجِّه إلى هذه السلطة بواسطة سفراء الدول العربية في بيروت)، تضاعف النشاط الفلسطيني على هذه الساحة بهدف السيطرة عليها وعلى السلطة. لقد ساهم هذا الأمر في تعميق الخلافات اللبنانية بين فريق مؤيد للسياسة الفلسطينية على حساب السيادة اللبنانية، وفريق مدافع عن السلطة اللبنانية. هكذا يكون قد انعكس الصراع العربي الإسرائيلي خلافاً لبنانياً داخلياً ما لبث أن انفجر، في سنة ١٩٧٥، مع المزيد من التدخلات الخارجية، وأهمها كانت بهدف القضاء على القوة العسكرية الفلسطينية التي أصبح ضبطها صعباً لحلفائها وداعميها، كما لأخصامها على الساحتين الإقليمية والدولية.

كان الجميع يدرك، على الساحتين الإقليمية والدولية، أن العنصر الفلسطيني عنصر مزعزع وخطير بالنسبة للكيان اللبناني اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً، لكن أيّاً لم يكن مستعداً، أو قادراً، أو حتى رأى مصلحة للحدّ من قوته. أما السلطة اللبنانية فلم تكن قادرة بنتيجة الضغوط الخارجية على كبح جماح هذه القوة[٢]. وكان الجميع يدرك كذلك مدى الطموحات الإسرائيلية بخصوص لبنان وعبره ومدى الحاجة إلى مبرر يتيح تحقيق هذه الطموحات، لكن تغاضياً واضحاً سيطر على المواقف من هذا الأمر.

هكذا انطلقت الحرب في لبنان، في ربيع سنة ١٩٧٥، بين فريق من اللبنانيين والقوات المسلحة الفلسطينية مدعومة من الفريق اللبناني المتحالف معها. وما لبثت القوات السورية أن

---

(١) انظر كتابنا حول هذا الموضوع وفيه محاولة مقارنة بين الماضي والحاضر من حيث الثوابت الإقليمية والداخلية: *Le Liban: guerre civile ou conflit international?*, Dif. L.G.D.J., Paris, 1980.

(٢) لسنا بحاجة لشرح المواقف العربية هنا. نكتفي بالتذكير بما يقوله المسؤول الأميركي الذي ينسب إليه على الأقل بعض جذور وظروف الأزمة اللبنانية وهو هنري كيسنجر وذلك في أواخر سنة ١٩٧٣ في مذكراته وبمناسبة زيارة خاطفة قام بها إلى لبنان أثناء المفاوضات التي أجراها في المنطقة، بعيد حرب تشرين. انظر إلى هذه المذكرات في ترجمتها الفرنسية وتحت عنوان: «لبنان»: H. Kissinger, *Les Années...*, *op. cit.*, pp. 967-969.

دخلت حلقة الصراع لتتبعها القوات العربية الرادعة، ثم لتتدخل قوات إسرائيلية بالمقابل، على الرغم من الموافقة الإسرائيلية الضمنية على التدخل السوري المكثّف[١]. وكان للتدخلات العسكرية المباشرة، وغير المباشرة، إنعكاسات سياسية على المواقف الحقيقية، والضمنية، أو المنسوبة، كما تزايدت الانقسامات وتعددت الجماعات والقوى المحلية، وتعقّدت الأمور إلى حد بعيد، خاصة في الثمانينات، مع تدخل قوى إقليمية جديدة على الساحة، وبالأخص إيران. ويشار إلى أن القوتين الإقليميتين المعنيتين مباشرة بالأزمة، أي سوريا وإسرائيل، عملتا، كلٌ من جهتها على إضعاف الفلسطينيين في لبنان أو السيطرة عليهم، لأهداف مختلفة طبعاً. إن سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بدتا حاسمتين على هذا الصعيد، وذلك عندما أدى الاجتياح الإسرائيلي إلى ترحيل القوة الفلسطينية عن بيروت بعد الجنوب، والضغط السوري للقضاء عليها في الشمال بعد الإمساك بما تبقى منها في المناطق الأخرى. كما حاولت هاتان القوتان، كل من جهتها، استقطاب وحتى تتبيع فريق من اللبنانيين على الأقل، وقد نجحتا، وإن جزئياً، في تحقيق هذا الأمر في مناطق هيمنتهما المتبادلة: سوريا مع بعض الاحزاب والمجموعات، خاصة في مناطق تواجدها العسكري، وإسرائيل في الجنوب حيث منطقة احتلالها وهيمنتها.

أما بخصوص حلّ هذه الأزمة، فالمبادرات بقيت بمعظمها في حدود لا تضمن إمكانية حلّ العقد المتراكمة والمتشابكة. فلم تسجَّل في السبعينات محاولات حلّ جدية، لقد اكتفي إقليمياً كما دولياً بمراقبة الوضع أحياناً عن كثب، وبالمساهمة في تنظيم وإدارة الأزمة. وفي الثمانينات، جرت محاولتان، الواحدة دولية، والأخرى عربية، حصلتا نتيجة لظروف معينة، خاصة إقليمية. أما المحاولة الأولى فكانت في سنتي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، وفي إطار الاجتياح الإسرائيلي. لقد أتت هذه المحاولة دولية عبر السياسة الأميركية والقوة المتعددة الجنسيات. وكان محرّك هذه السياسة وزير الخارجية الأميركي، في حينه الكسندر هايغ. لكن هذه المحاولة، على زخمها، توقفت بنتيجة التعقيدات المتزايدة مكتفية بتحقيق بعض أهدافها، أي خاصة ترحيل القوة الفلسطينية عن بيروت، مما ساهم جدياً في إضعاف العنصر الفلسطيني في الأزمة لسنوات. ثم لم تحصل محاولات جدّية لحل التعقيدات المتزايدة مع الوقت والمتراكمة، لا إقليمياً ولا دولياً، حتى آخر الثمانينات. في آخر الثمانينات، قامت محاولة عربية، خاصة عبر لجنتين («السداسية» ثم «الثلاثية»)، لكن دون التوصل إلى تسجيل نتائج ملموسة وحاسمة، على الرغم من العمل الدؤوب والجدّية الظاهرة والدعم الدولي، وذلك خلال حوالي سنتين (مع الإشارة إلى أن المبادرة ما تزال مستمرة عند كتابة هذه السطور)، كما على الرغم من الميل إلى فصل الشق اللبناني عن القضية الإقليمية في هذه الأزمة. ومن جهة ثانية، سجِّل حصول العديد من المحاولات اللبنانية الذاتية، لكنها عجزت عن إيجاد مخرج للأزمة. أما السبب الأساسي لهذا العجز، فيكمن فيَ كون الأزمة أصلاً مع معظم تشعباتها، كما روافدها، هي بشكل خاص إنعكاس للصراعات الإقليمية، وحتى الدولية. ولقد اتضح الأمر أكثر وأكثر، في أواسط الثمانينات، مع تصاعد قوة العنصر الإيراني على الساحة، ومعه

(١) الذي تمّ بالاتفاق مع الأميركيين لا بل بتشجيع منهم كما يؤكده وزير الخارجية الأميركي الكسندر هايغ في كتابه:
Alexander Haig, *L'Amérique n'est pas une île*, Plon, Paris, 1984, p. 310.

المزيد من التعقيد للأزمة المعقّدة أصلاً، نظراً لتعدد العناصر والمصالح الخارجية الظاهرة والخفية المتواجهة في ظلها[١].

في الواقع وأصلاً، تلاقت بعض المصالح الخارجية على الساحة اللبنانية، كما تضارب الكثير منها على هذه الساحة، فكانت الإنفجارات المتكررة، وكان استمرار الأزمة. إن أهم تلاق ظاهر في المصالح كان بين الخصمين الإقليميين الكبيرين، أي سوريا وإسرائيل. وكانت النتيجة الأولى لهذا التلاقي تحجيم القوة الفلسطينية في لبنان التي استطاعت تحدّي إسرائيل وسوريا معاً، وبدت مؤهلة لأن تشكّل خطراً على سلامة إسرائيل (على الأقل على شمال إسرائيل)، وعلى السلطة السورية، من حيث قدرتها على توريط سوريا. وتزايد هذا الخطر الأخير، خاصة بعد سنة ١٩٧٧، حيث أخذت مصر تعدّل في سياستها، وحيث أصبح على سوريا لعب دور الزعامة إقليمياً في مواجهة إسرائيل[٢]. لكن إضافة إلى هذه العناصر الإقليمية الأساسية الثلاثة (الفلسطينيين وسوريا وإسرائيل)، لعبت عناصر إقليمية أخرى أدواراً متفاوتة ومنذ البداية، يذكر منها ليبيا ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية. لقد تلاقت هذه الأدوار عامة على دعم الفلسطينيين في لبنان، وإن اختلفت مبرّراتها وأهدافها بين هادف إلى إضعاف سوريا عن طريق المزايدة عليها قومياً، وباحث عن درء الخطر الفلسطيني عن أرضه[٣].... أما العناصر الدولية، غربية وشرقية، أوروبية وأميركية، فهي ممثّلة، مع مصالحها طبعاً، إمّا مباشرة أو بصورة غير مباشرة وغير معلنة، وذلك عسكرياً أو دبلوماسياً أو عبر أحزاب وتجمعات ذات ارتباطات إيديولوجية، أو بواسطة دعم مادي ومعنوي، لا مجال هنا للتفصيل في هذا الشأن على الرغم من أهميته.

وقد تكون هذه الملاحظات كافية، إلى حدّ ما، لإبراز الفكرة الأساسية من إدراج هذه الأزمة في هذا الباب من البحث، أي إنعكاس الصراع الدولي، من خلال، وعلى أزمات إقليمية

---

(١) يمكن العودة هنا إلى عدد من مقالاتنا حول الموضوع حيث ذكر عدد لا بأس به من المصادر والمراجع التي تساعد في توضيح أبعاد ما سمّي «بالمسألة اللبنانية» أو «الحرب الأهلية اللبنانية». نذكر على سبيل المثال: «لبنان بين مفهومي السيادة و«السيادة المحدودة»، في مجلة **حاليات**، العدد ٣٢، سنة ١٩٨٣، ص ١٣ - ٤١؛ و:
«La Question du Liban: problème sociopolitique ou géopoliqitique?», *in Annuaire français de droit international*, vol. XXIX, 1983, pp. 151-160; et
«Une Satellisation pour un glacis régional? Le Liban et les modèles de référence socialiste», in *Panorama de l'actualité*, n° 45, 1987, pp. 7-19.

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص ١٠١ و١٠٢ و١٢٤ - ١٢٦.

(٣) يمكن التذكير بالمناسبة بما تفرضه المصالح المختلفة في هذا الإطار، إضافة إلى المصلحة القومية المعلنة. فاقتصادياً، وخاصة ستراتيجياً، إن دول الخليج، وخاصة بعد حصول الثورة الايرانية، أصبحت بحاجة إلى ضمانة دولية وإلى الدعم اللازم، ولقد عنت هذه الحاجة على وجه الخصوص الضمانة الأميركية، وبالتالي كان على هذه الدول مسايرة المصلحة الأميركية التي تجسدت هنا في الإبقاء على الأزمة اللبنانية ضمن حدود تحول دون حصول حرب جديدة عربية اسرائيلية بانتظار حلّ سلمي ملائم للمنطقة. وبخصوص الدور السوري نذكر على سبيل المثال مقالتي:
Elie Chalala, "Syrian Policy in Lebanon, 1974-1984", in *Journal of Arab Affairs*, vol. 4, Spring 1984, n° 1, pp. 67-87; et
جورج شرف، «مدخل إلى دراسة المنطق الاستراتيجي السوري»، في مجلة **حاليات**، العدد ٤٥، سنة ١٩٨٧، ص ٧ - ٤٥.

ودولية. وبالفعل، على أهمية العنصر اللبناني الذاتي في هذه الأزمة، على الأقل في بعض مراحلها ووجوهها، اعتمد التركيز على الصعيدين الإقليمي والدولي اللذين التقيا في هذه الأزمة[١]. وختاماً، إشارة إلى أمر يشكّل على هذا الصعيد دلالة على كون الأزمة إنعكاساً إقليمياً ودولياً لصراع، أو بالأحرى صراعات تتعدى الساحة الضيقة التي ارتكزت عليها هذه الأزمة، إنه الموضوع المعروف بفك الارتباط ما بين القضية اللبنانية والقضية الشرق أوسطية في لبنان. إن اللبنانيين، وعلى رأسهم السلطة اللبنانية، طالبوا بشكل مستمّر بفك الارتباط من أجل التمكن من حلّ أزمتهم وإحلال السلم على أرضهم. لكن هذه المطالبة لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة. إن هذا يعتبر بلا شك بمثابة دليل على كون الأزمة، كما سبق، إنعكاساً مباشراً، أو غير مباشر، للصراع الدولي المتجسّد بحروب محدودة وداخلية في أنحاء متعددة من العالم. ومهما بدت قيمة هذه الأزمة بالذات ثانوية بالنسبة للصراع الدولي الأساسي تبقى حلقة تؤكد زعزعة الأوضاع المحلية والإقليمية المرتبطة بهذا الصراع والتي تشارك بدورها في توتير الأجواء الدولية[٢].

---

(١) يمكن العودة إلى بعض المصادر والمراجع المحلية والأجنبية التي تظهر بوضوح كون الأزمة اللبنانية امتداداً لأزمة المنطقة والصراع الدولي. نذكر منها على سبيل المثال:

A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op. cit.*, pp. 447-455:

إن المؤلف يربط مباشرة الأزمة اللبنانية بالمسألة الفلسطينية ويشير إلى السياسة الأميركية والسوفياتية وإلى دور الأولى بالنسبة لموضوع تقسيم لبنان؛ و

Camille Mansour, «La Stratégie de l'O.L.P. et le monde arabe», in *Revue d'études palestiniennes*, n° 14, pp. 55-79:

يؤكد مؤلف هذه المقالة أن الفلسطينيين أصبحوا في السبعينات يشكّلون دولة ضمن الدولة اللبنانية وأن سياسات خارجية وخاصة اقليمية نفّذت في لبنان للتعامل مع الفلسطينيين (وليس مع اللبنانيين، وكان بالتالي على لبنان تحمّل العواقب)؛ و

«Gérer le compromis», in *Politique internationale*, n° 28, été 1985, pp. 7-16,

مقابلة أجريت مع فيليب حبيب، حيث يتكلم الوسيط الأميركي عن نتيجة الإنعكاسات الإقليمية والدولية على لبنان على أنها «نوع من صاعق دولي موصول إلى الخلافات الداخلية اللبنانية»؛ و

Annie Laurent et Antoine Basbous, *Une Proie pour deux fauves*, al-Dairat, Beyrouth, 1983;
Jean-Pierre Péroncel-Hugoz, *Une Croix sur le Liban*, Lieu Commun, Paris, 1984;
Jonathan G.Randal, *Going all the Way*, Random House, N.Y., 1984;
Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970-1983*, Cornell University Press, 1984;
Ghassan Tuéni, *Une Guerre pour les autres*, J.C. Lattès, Paris, 1985;
Edward E. Azar and other, *Lebanon and the World in the 1980 s.*, The Center for International Development, Univ. of Maryland, 1983,

وهو كتاب مشترك لعدد من الباحثين اللبنانيين والأميركيين؛

Karim Pakradouni, *La Paix manquée*, éd. F.M.A., Beyrouth, 1983;

ونذكر كذلك بعض المجموعات لأصول ووثائق على غرار: عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣...**، خمسة أجزاء، بيروت ١٩٨٥؛
انطوان خويري، **حوادث لبنان (والحرب في لبنان)**، منشورات دار الأبجدية لبنان، ابتداء من سنة ١٩٧٥؛
الشيخ حسن خالد، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٨.

(٢) يمكن الاستئناس بكتب: الوزير الأميركي هايغ خاصة في الفصل المخصص للبنان:

A. Haig, *L'Amérique...*, *op. cit.*, pp. 307-337;

والزعيم اللبناني: Kamal Joumblatt, *Pour le Liban*, Stock, Paris, 1978;

والدبلوماسي اللبناني: Antoine Jabre, *La Guerre du Liban*, Belfond, Paris, 1980;

وبمقالة مرغريت حلو: «السياسة السورية في لبنان: الأهداف والأساليب»، في **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد الأول، ١٩٨٩.

القسم الثاني
آسيا

إن آسيا كقارة شكلت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ساحة واسعة للانعكاسات الدولية الكبرى منها المباشر وغير المباشر. فلائحة الإنعكاسات لا شك مهمة لكن يكتفي البحث هنا بالتذكير ببعض الحالات البارزة في إطار الصراع المباشر أي حيث الرهان الدولي للدولتين العظميين، أو لإحداهما، كان مباشراً، وهذا يعني كلاً من كوريا وفييتنام وأفغانستان على وجه الخصوص. لكن وبالطبع، لقد شهدت القارة حالات صراع مهمة جداً تعني خاصة الفواعل الإقليمية، وعبرها القوى الدولية، على الأقل، حين حصول أبرز أحداثها وتطوراتها. ويهتم البحث هنا بحالتين رئيستين من هذه النزاعات والحروب التي وقعت في ظل الثنائية الدولية، لكن على قواعد وبأبعاد إقليمية وتاريخية، وهما الحالة الصينية والحالة الهندية. إن هاتين الحالتين كالعديد من الحالات التي تهمنا في هذا المجال كانتا إنعكاساً للثنائية، أو هما أكّدتا وساهمتا في تجسيد الصراع الدولي.

١ ـ النزاع الصيني ـ الصيني:

إن الثورة الشيوعية، التي بدأت منذ فترة ما بين الحربين، والتي سكنت، أثناء الحرب العالمية الثانية، من أجل التفرّغ لمجابهة العدو التقليدي أي اليابان، ما لبثت أن تجسّدت حرباً بين الشيوعيين والوطنيين، وذلك غداة انتهاء الحرب العالمية واندحار اليابان. انتهت الحرب الصينية الداخلية إلى نجاح الثورة في ظل تراجع واضح للاهتمام الدولي بهذه الحرب. إن الاتحاد السوفياتي لم يكن مستعداً، منذ فترة ما بين الحربين، لمساعدة ماو تسي تونغ وثورته لأسباب إيديولوجية، وربما أيضاً تاريخية وشخصية (ستالين وماو تسي تونغ)، حتى أن ستالين كان، لوقت من الأوقات، فضّل مدّ يد العون للوطنيين الصينيين في مجابهة الثورة[(١)]. وبالمقابل، نجد الأميركيين يوقفون دعمهم لحلفائهم الطبيعيين في الصين، أي الوطنيين، وخاصة بعد انتهاء مهمة جورج مارشال في الصين، في سنة ١٩٤٦، إلى الاستنتاج بأن الدعم لا يستعمل حيثما يجب ومثلما يجب. هكذا تقهقر الوطنيون الذين اضطروا إلى التراجع أمام انتصار الثورة إلى بعض الجزر الصينية وأهمها فورموزا. كان ذلك في خريف سنة ١٩٤٩، حيث أُعلن عن قيام دولة الصين الشعبية التي سيطرت على معظم الصين، أي في القارة. كان هذا بداية انقسام الصين إلى دولتين متنازعتين أساساً على الحق في السلطة على الأرض الصينية، وعلى تمثيل الصين دولياً. لقد تمّ هذا الانقسام عملياً في ظل لامبالاة فعلية دولية. لكن ما إن حصل الانقسام حتى أخذت الدولتان العظميان تسعيان، كل من جانبها، إلى توظيف القضية لمصلحتها: عبر دعم سوفياتي دولي دبلوماسي، خاصة لمصلحة بكين، وعبر دعم أميركي دبلوماسي وعسكري لتايوان[(٢)]. عملياً، إن النزاع ما

(١) راجع كتاب: H. Salisbury, *Chine - U.R.S.S. ..., op.cit.,*
ص ٣٩ ـ ٧٦ بخصوص الأسباب التاريخية، وص ٩٩ ـ ١٢٣ بخصوص الأسباب الإيديولوجية والشخصية.

(٢) لقد سبق وتناولنا هذا الموضوع في جزء سابق.

لبث أن نشب بين الدولتين الصينيتين دبلوماسياً وعسكرياً. إن هذا النزاع لا بد من أن يُردّ في أصله إلى الثنائية الدولية حيث اعتمد الصينيون الشيوعيون، على الأقل دولياً، على الدعم السوفياتي لسنوات طويلة، بالرغم من الشوائب التي اعترت هذا الدعم في وقت من الأوقات، وحيث اعتمد الوطنيون على المساندة الأميركية للحفاظ على موقعهم عسكرياً وسياسياً في جزرهم وعلى موقعهم دولياً، على امتداد أكثر من عشرين سنة.

إذن، إن الصراع الدولي الذي لم يكن غائباً تماماً عن انقسام الصين في آخر الأربعينات، أو الذي كان أصلاً في عمق أسس هذا الانقسام، ما لبث أن تجسّد بوضوح وبزخم. ومما لا ريب فيه أن استمرار وجود دولتين صينيتين، أي استمرار تايوان كدولة مثّلت دولياً الصين بكاملها لأكثر من عشرين سنة، كما استمرار وجودها حتى الآن يعودان، من الناحيتين العسكرية الإقليمية والدبلوماسية الدولية، إلى سياسة الصدّ الأميركية بوجه الاتحاد السوفياتي والشيوعية كنظام معاد في العالم. وعملياً، إن انقسام الصين أصلاً أتى، بحد ذاته، امتداداً للثنائية الدولية. كذلك إن أزمتي سنتي ١٩٥٤و ١٩٥٨[١]، بالرغم من أبعادهما الصينية الذاتية والشيوعية الداخلية، قد سجّلتا إنعكاساً للصراع الدولي بين الشيوعية والرأسمالية. إن هاتين الأزمتين المحدودتين أثبتتا، وبشكل مباشر، توسع الصراع الدولي في آسيا إلى حد تشكيل خطر على التوازن العالمي نفسه. وكما أن اندلاع الأزمتين كان مرتبطاً بالثنائية الدولية ومجسِّداً لها، كذلك إن انكفاء هاتين الأزمتين واستقرار الوضع الصيني (الشيوعي - الوطني) منذ ذلك الوقت، أي منذ أكثر من ثلاثين سنة، عكسا الوضع الدولي المائل عامة إلى الاستقرار والمحافظة قدر الإمكان على الوضع الراهن. بالفعل، إن التعايش السلمي العالمي تجسد دولتين صينيتين في آسيا، كما أن التعايش السلمي الصيني - الغربي تجسّد تبادلاً في الأدوار، دبلوماسياً، مع حلول بكين مكان تايوان في الأمم المتحدة، وتجميداً للوضع إقليمياً مع بقاء دولتي الصين.

يلاحَظ بالتالي أمر مهم هنا وهو أن الانعكاس للصراع الدولي، في مراحله المختلفة، من تأزم وانحسار للتأزم، وبروز ملامح انفراج أو ترقبها على الأقل، كان الوجه الأبرز للتطورات الصينية الخارجية، إقليمياً ودولياً. وحتى اليوم يمكن اعتبار مجرد وجود دولتين صينيتين أفضل تعبير وامتداد للثنائية الدولية. ومما يسمح بالتمادي في تأكيد هذا الاستنتاج هو الاستمرار، على الرغم من انعدام التكافؤ بين الصينين، حيث إنه لا يمكن، ولا بشكل من الأشكال، تفسير أو تبرير الاستمرار بتوازن إقليمي للقوى، أو بتفاهم بين الصينيين أنفسهم لأسباب وأهداف ومصالح صينية من الجانبين. إن التفسير الوحيد لهذا الاستمرار مع التأزم الكامن الذي يقوم عليه، هو توازن القوى الدولي مع النية في الحفاظ على أكبر نسبة من السلم العالمي. بالفعل، إن تطورات الثمانينات، وعودة التأزم النسبي في العلاقات الأميركية الصينية برهنت، مرة جديدة، عن كون تايوان مجرد امتداد حيوي للغرب[٢]. وطالما هناك نية في الحفاظ على التعايش السلمي الثنائي، لا

---

(١) سبق وبحثنا هذا الموضوع أعلاه.

(٢) نذكّر بزيارة الرئيس الأميركي رونالد ريغن إلى الصين في ربيع ١٩٨٣؛ وما رافقها وتلاها من تشنّج في العلاقات الثنائية بين بكين وواشنطن عائد بالأخص إلى عدم تراجع الولايات المتحدة عن دعم تايوان بما فيه دعمها بالسلاح.

بد من الإبقاء على هذا الامتداد بالرغم من الانزعاج الذي تبديه بكين من الوضع. وفي الوقت نفسه، طالما أن القوى الاشتراكية منقسمة داخلياً، إن الصين الشعبية لا تستطيع، أو هي لا تنوي الاعتماد على موسكو في القضاء على تايوان التي تشكّل بالنسبة لها مصلحة حيوية معنوياً وستراتيجياً[1]. لكن في الوقت نفسه، استطاعت بكين التعويض عن هذه المصلحة بمصلحة مقابلة، أو بالأحرى بتنازل أميركي مهم، وهو اعطاؤها صفة الأفضلية في المجال التجاري من قبل واشنطن. ويبقى أن الأمر قد يتعرض لتعديلات بنتيجة التطور الحاصل على الصعيد الاشتراكي الداخلي والذاتي.

٢ ـ الحالة الهندية:

إن هذه الحالة معقّدة ومتشعّبة في أساسها، لا ضرورة للدخول هنا في تفاصيلها العائدة أصلاً إلى رواسب الاستعمار الأوروبي من جهة، وإلى المعطيات الذاتية التاريخية والإرث الحضاري الثقافي كما إلى الموقع والمعطى الجيوسياسي. يكتفي البحث إذن بالتذكير بأن الهند، ومنذ أواسط الخمسينات بالأخص، جسّدت في نطاق علاقاتها مع معظم جيرانها، في الشرق والغرب، النظام الدولي، بالرغم من محاولتها، منذ تلك الفترة بالذات، التصدي لإنعكاسات هذا النظام من خلال الحركة الأفرو ـ آسيوية أولاً، ثم من خلال حركة عدم الانحياز. وربما كان هذا الخط بالذات، أي عدم الانحياز، تعبيراً خاصاً عن إنعكاس الوضع الدولي على الهند جارة الاتحاد السوڤياتي والصين معاً، وهما حليفان طبيعيان على الرغم من كل ما يباعد بينهما. يمكن اعتبار عدم الانحياز هنا ستراتيجية حكيمة نابعة من فهم عميق لجيوسياسة الهند وجوارها الآسيوي من الشرق كما من الشمال والغرب.

وفي الإطار الآسيوي الواسع والدولي، يمكن التذكير ببعض الأزمات والحروب الإقليميّة، على الأقل في بعض أبعادها، من أزمة التيبت، إلى أزمة بنغلادش، إلى أزمة كاشمير المتكرّرة. يذكر هنا أن أزمة التيبت التي عنت الهند في بعض أبعادها، كادت أن تؤدّي في الخمسينات، إلى حرب آسيوية، لكنها حلّت على أساس التعايش السلمي المستجد واقعياً على الساحة الدولية عامة، وكان هذا الحلّ التجسيد الأول المعلن. وربما كان الأفضل هو التذكير بأزمة بنغلادش، في بداية السبعينات، حيث تجسّد الصراع الدولي صراعاً إقليمياً على أكثر من صعيد، وبالأخص على الصعيد الصيني الهندي. إن وقوف الصين إلى جانب باكستان الغربية التوجّه، في الوقت الذي كانت فيه الهند تدافع عن بنغلادش، يؤكد بالأخص الترابط في المصالح الدولية الكبرى والآسيوية، على الرغم من التناقضات الأكيدة في التوجّهات الأساسية. فالتوافق في الموقفين الصيني والأميركي في تأييد ودعم باكستان يمكن تفسيره بتحسن العلاقات بين واشنطن وبكين، كما يمكن تفسيره بميل الصين إلى الاستفادة من المناسبة لتسجيل تقدم على حساب المنافسة الآسيوية الكبيرة، أي الهند. وإن التوافق في الموقفين السوڤياتي والهندي، من الجانب الآخر،

(١) بالنسبة لبعض المواقف الأساسية، يمكن العودة إلى كتاب:
A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, t.II, pp. 129 - 136 et 339 - 344.

يمكن تفسيره على وجه الخصوص بنوع من سياسة صدّ دولية وآسيوية، أي سوڤياتية وهندية، للتقدم الصيني. هكذا كان انفصال البنغال الشرقي (بنغلاديش) عن دولة باكستان مناسبة لتجسيد الصراعات الكبرى إقليمياً. وبالنسبة للهند بالذات، كانت مناسبة لتوسيع نطاق سياستها آسيوياً بين منافسيها الصيني والباكستاني. وفي الوقت نفسه، أتت هذه السياسة الهندية كما الأزمة بكاملها بمثابة دعم للاتحاد السوڤياتي بوجه خصميه الصيني والأميركي.

٣ ـ الصراع الدولي والاستعمار التقليدي:

إن القارة الآسيوية عامة قد تأثرت في العمق بالموقف الدولي من موضوع الاستعمار التقليدي الأوروبي. إن هذا الموضوع، الذي دخل في صلب السياستين الأميركية والسوڤياتية الدوليتين ساهم، بشكل محدود، في الصراع الدولي الكبير، أو الشامل، على مستوى الدولتين العظميين، من حيث إنهما كانتا متفقتين ضمناً في معارضتهما لهذا الاستعمار، وإن أتت المواقف المعلنة متمايزة. لكن عامة لم يحصل التمييز بين السياستين الأميركية والأوروبية في هذا الصدد، واعتُبرت السياسة الأوروبية المناضلة للحفاظ على المستعمرات عامة سياسة الغرب بأكمله. فالإزدواجية الأميركية بين المبدأ والمصلحة دعمت هذا الرأي، أو هذه النظرة إلى الموضوع، كون الولايات المتحدة اضطرت اجمالاً لمسايرة حليفاتها الأوروبيات ومصالحها، وإن على حساب مصداقيتها على مستوى المبدأ. هكذا دخلت قضية الاستعمار، وبالتالي التحرر، في إطار الصراع الدولي المفتوح، وإن بشكل محدود على صعيد الدولتين العظميين بالذات. وربما أمكن القول إن الاستعمار التقليدي الأوروبي دعم الثنائية الدولية مجسّدة بتلك الدولتين. وفي هذا الإطار بالذات، كان أيضاً إنعكاس الصراع الدولي نفسه على مصير هذا الاستعمار في آسيا كما في أفريقيا، وعلى الأغلب في آسيا أكثر من غيرها. فإن القارة الآسيوية عانت من تقاطع وتزامن الصراع الدولي العام مع أزمات وحروب التحرير في معظم نواحيها. وربما تكون التطورات الإندونيسية أحد إنعكاسات هذا التزامن والتشابك، لكن الهند ـ الصينية وبالأخص ڤييتنام كانت، بلا شك، أحد أهم وأبرز تجسيدات الصراع الدولي المزدوج.

إن القضية الڤييتنامية، التي سبق بحث إحدى مرحلتيها، أي المرحلة الثانية الواقعة في صلب الصراع الدولي المعاصر، كانت في مرحلتها الأولى تطبيقاً عملياً لتشابك الصراع الدولي مع حرب تحريرية (أو استعمارية بالمقابل). إن إنعكاس التشابك والتضامن تجسّد في الموقف الفرنسي الاستعماري التقليدي المستفيد من الثنائية الحديثة العهد لتوريط الولايات المتحدة إلى جانبه. لقد برز ذلك من خلال إعلانه أن الحرب في الهند الصينية هي حرب ضد الشيوعية، وليست حرباً استعمارية تقليدية. إن المرحلة الثانية في هذه القضية أكدت، إلى حد بعيد، صحة الادّعاء الفرنسي كما الاستعانة الفرنسية بالقوة العسكرية الأميركية، هذه الاستعانة التي لم تؤدّ، في حينه، إلى استجابة واشنطن.

وربما كان مفيداً، في نهاية المطاف، التذكير بكون الصراع الدولي الذي وجد نفسه معنياً، وإن بشكل محدود، في موضوع الاستعمار التقليدي وزواله في آسيا، لم يتأثر إطلاقاً، كما لم يشمل،

أو لم يتعرض أبداً لموضوع المستعمرات الآسيوية الروسية. لا شكّ في أن السبب يكمن في تحوّل هذه المستعمرات إلى جمهوريات سوڤياتية قبل ظهور هذا الصراع، وذلك بالرغم من تنبّه الغرب إلى الأمر. إن الصراع الدولي لم يصل عملياً إلى حد طرح مواضيع من هذا المستوى.

*

إن الاهتمام هنا بالقارة الآسيوية أتى سريعاً ومقتضباً، لكن لا بدّ من الملاحظة أنه سبق وخصِّص، على مراحل مختلفة، اهتمام واسع لقضايا هذه القارة. وبالتالي لا يكون عدم التوازن في توزيع هذا القسم من الدراسة على المناطق والقارات، إلا في الظاهر والحجم فقط. ويشار في المناسبة إلى كون القارة عانت من بعض الأزمات المهمة، التي تتعدى نوعاً ما مجال اهتمامنا، كالأزمات داخل المعسكر الواحد، وعلى رأس هذه الأزمات تأتي أزمة كمبوتشيا (الأزمة الكمبوذية). إن هذه الأزمة الصينية الڤيتنامية تجسّدت في كمبوذيا كامتداد إقليمي للصراع الصيني السوڤياتي، بالنظر لارتباط السياسة الڤييتنامية بالسياسة السوڤياتية في مواجهة بكين، وذلك منذ أن اختارت ڤييتنام، بانتهاء أزمتها، الخط السوڤياتي.

القسم الثالث
أفريقيا

لا بدّ من إلقاء نظرة سريعة في البداية على وضع القارة الأفريقية في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، قبل التركيز على حالات معبّرة عن انعكاس الصراع الدولي في القارة، وذلك يعود إلى عدم التعرّض مباشرة إلى هذه القارة في أي من أجزاء الدراسة السابقة.

عند الكلام عن القارة الأفريقية في التاريخ الحديث والمعاصر، لا مفرّ من البدء من موضوع الاستعمار التقليدي الأوروبي الذي غطى القارة بغالبيتها الساحقة[١]، ومن أزمات وحروب التحرير بالتالي. إن هذا الموضوع شكّل الدعامة الرئيسة للصراع الدولي المعاصر حول القارة وداخلها. ربما كان بالإمكان عزو الأمر إلى كون حال التأزم لم تعم القارة إلا في وقت أصبح فيه الاتحاد السوڤياتي مستعداً للمشاركة في الاهتمام بهذا الشأن. إن هذا لا يعني أن الموضوع لم يطرح إلا بنتيجة الاهتمام السوڤياتي، لكن ما لا شك فيه أن الأمرين تزامنا إلى حدّ بعيد. ولا بدّ من الإضافة هنا أن الولايات المتحدة لم تُعن بشكل مباشر بالشأن الأفريقي، تاركة، ولمدة طويلة وبنسبة مهمة، الاهتمام به لحلفائها الأوروبيين المعنيين الأساسيين بالموضوع الذي لم تكن هي توافق عليه أصلاً، أقلّه من حيث المبدأ. لكن المصلحة الغربية، في ظل الصراع المهيمن دولياً، قضت بإفساح المجال للحلفاء للحفاظ على مصالحهم ومصالح المعسكر بالتالي. لكن هذا لا يعني البتة أن الموضوع الأفريقي لم يكن في صلب الصراع الدولي، أو عملياً لم يتأثر بهذا الصراع. بالعكس، إن القارة الأفريقية بدأت تعكس الوضع الدولي مع طرح مشكلة الاستعمار والتحرير،

---

(١) ما عدا الحبشة في الشرق وليبيريا في الغرب.

واستمرّت مع الاستقلال، وما تزال ساحة فضلى للصراع الدولي. وفي ما يلي محاولة طرح بعض صور ونتائج هذا الإنعكاس المباشر، أو غير المباشر، من خلال موضوع القارة الشامل والأساس أي الاستقلال، ثم من خلال قضايا وأزمات بعض المناطق مثل القرن الأفريقي، أو تشاد وأنغولا كدول عكست دور وأهمية البدائل للصراع الدولي في صراعاتها حتى الداخلية منها.

١ ـ الإستقلال الأفريقي في ظل الصراع الدولي:

إن أول مظاهر إنعكاس الوضع الدولي الجديد كان التحرّك الأفريقي باتجاه الاستقلال، في ظل نتائج الحرب العالمية الثانية التي أنهكت الدول الأوروبية المستعمِرة. إن الدول الأوروبية المعنية بالأمر (مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا)، وبالرغم من ضعفها، أو حتى بنتيجة ضعفها، ما لبثت أن عمدت إلى محاولة الحفاظ على مستعمراتها ومناطق نفوذها، وفي الوقت عينه، على جغرافية المجال الحيوي للنظام الغربي. أما الشعوب الأفريقية فما لبثت، من جانبها، أن أخذت تستعين بالأفكار الاشتراكية المعادية للاستعمار والمندّدة بالمصالح الرأسمالية الغربية. هكذا أخذ الصراع الأساسي بين النظامين الدوليين يتجسّد حركات تحرّرية وقمعاً، وبالتالي أزمات وحروباً قبل الاستقلال، أي عبر المستعمَر والمستعمِر في الحقبة الأولى، ثم بعد الاستقلال عبر التدخلات الخارجية والخلافات الداخلية والإقليمية، في الحقبة التالية.

إن معظم القارة ظلّ حكراً على المستعمِر الأوروبي، غداة الحرب ولحوالي أكثر من عشر سنوات. في الفترة نفسها، عانت القارة من الصراع الدولي بشكل معيّن، أي عبر محاولة الأوروبي المستعمِر الحفاظ على معظم القارة في آن واحد ضمن مجال مصالحه، وفي الوقت عينه، من خلال ذلك وعبره هو بالذات، الحفاظ عليها في إطار المعسكر الغربي. لكن مع أواخر الخمسينات، توسّع وتعمّق الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية التي أخذت تحتلّ موقعاً خاصاً في الصراع الدولي، منذ بدأ الاتحاد السوفياتي يوليها اهتمامه ويعطيها مكاناً في ستراتيجيته الدولية. لكن يجب، في المناسبة، الإشارة إلى ظاهرة مهمة بحدّ ذاتها ألا وهي أن الصراع الدولي، بمضمونه الأساسي، دخل أفريقيا عبر المستعمِر الأوروبي نفسه، أو بالأصح عبر الاحزاب اليسارية الأوروبية التي أوجدت لذاتها امتداداً في المستعمرات لمناهضة حكوماتها. وعلى الرغم من كون تلك الاحزاب الأوروبية نفسها هي استعمارية، بالنظر إلى المصالح الوطنية الأوروبية، لقد أثارت هذه الاحزاب موضوع الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في أفريقيا، وإن بشكل بقي عامة محدوداً بالقياس إلى الهمّ الأفريقي الأساسي، ألا وهو التحرّر من الأوروبي.

في هذا الوقت، عمد السوفياتيون إلى دراسة أفريقيا والتعرّف إليها، أي إلى وضعها وإمكاناتها كما إلى مشاكلها، من ضمن ستراتيجية الإفادة من الظروف المتوافرة لتوسيع النفوذ السوفياتي. وربّما كان التطوّر في العلاقات المصرية السوفياتية، في أواسط الخمسينات، عنصراً مشجّعاً للتحرك باتجاه القارة. وكانت مؤسسة الدراسات الأفريقية التي أنشأها خروتشوف في موسكو، في سنة ١٩٥٩، أفضل دليل على قرار الاهتمام المباشر بأفريقيا. ودلّت على الأمر نفسه مواكبة حركات الاستقلال، منذ هذه السنة بالذات، إن لم يكن من خلال التشجيع على حصولها،

وهذا كان أمراً متعذراً في حينه لعدة أسباب، منها: أولاً، عدم استعداد الاتحاد السوڤياتي نفسه في السنوات السابقة، وثانياً، عدم إفساح المجال لمثل ذلك التدخل من قبل الأوروبي نفسه طالما هو موجود في الساحة ومسيطر على الوضع. إذن المواكبة كانت بالدرجة الأولى، في هذه الحقبة، بهدف محاولة الانقضاض على الفرصة التي تتوافر بمجرد حصول الاستقلال، كما بدا واضحاً مع استقلال كل من غانا في سنة ١٩٥٧، وغينيا في سنة ١٩٥٩ (الأولى عن بريطانيا والثانية عن فرنسا). وكذلك، إن الصين الشعبية، من جهتها، حاولت منذ أواسط الخمسينات، أي بعيد مؤتمر باندونغ، الدخول إلى أفريقيا كونها قريبة منها في واقعها الدولي، وفي موقفها من الاستعمار «من أية جهة أتى»، بحسب إعلان شو إن لاي في باندونغ[١]. أما الولايات المتحدة الأميركية فبدت، في أوائل الستينات، مهتمة بالقارة عامة عبر برنامج مساعدات «هيئة السلام»[٢]. لكن، في الواقع، لم يأت هذا الاهتمام كبيراً بالنظر إلى الانشغال في مناطق أخرى (ڤييتنام بالأخص في حينه)، وإلى الاعتماد على الحلفاء الأوروبيين المعنيين مباشرة بالقارة (الإنكليز والفرنسيين بالأخص). ثم ما لبثت القارة أن دخلت في إطار سياسة الصراع بين الشرق والغرب، في الستراتيجية الأميركية المباشرة، إنما ضمن مبدأ نيكسون، أي ضمن سياسة تقاسم الأعباء مع الحلفاء. وفي الثمانينات، تزايد الاهتمام الأميركي ببعض الدول الأفريقية بهدف مواجهة التقدم السوڤياتي المتزايد، ومنع الزعزعة الحاصلة في القارة (ليبيا).

هكذا، وبالنظر إلى الاهتمام الدولي شرقاً وغرباً بالقارة الأفريقية، كان لا بدّ من أن يواجه معظم أنحاء القارة، وبأشكال متنوعة، إنعكاسات السياسات الدولية والصراع الأساسي في العالم المعاصر. بدأ هذا الإنعكاس منذ مرحلة التحرّر، لكنه أصبح أكثر وضوحاً وعمقاً منذ الاستقلال. وربما كان السبب الأساسي في التأخير الحاصل عائداً، بشكل خاص، إلى تريّث الاتحاد السوڤياتي بالنظر إلى ما استنتجه من دراسته للقارة وأوضاعها لجهة عدم وجود بروليتاريا، وعدم نضوج الشعوب الأفريقية للثورة[٣]. لكن التأخير لم يكن إلا بانتظار المزيد من التحضيرات. ويجب التذكير بأن بعض نقاط في القارة عرفت إنعكاس الصراع باكراً نسبياً، بالقياس إلى غالبية الأنحاء الأخرى من القارة. يذكر على وجه الخصوص موضوع مصر التي عايشت هذا الصراع، منذ سنواته الأولى، نظراً لموقعها الجيوسياسي كدولة عربية وشرق أوسطية في الوقت عينه. وفي الواقع، ما تزال القارة الأفريقية حتى اليوم مجالاً مفتوحاً للصراع الدولي، حيث تتوالى إنعكاساته المختلفة، وبخاصة منذ السبعينات، عبر حالات وبأشكال متنوعة، بدأً من أزمات القرن الأفريقي، وصولاً

---

(١) لكن الصين اضطرت في أواسط الستينات لأن تتراجع عن الاهتمام المباشر بالقارة الأفريقية إلى حد بعيد بالنظر إلى انهماكها في الداخل بثورتها الثقافية. إن هذا الأمر ترك الباب مفتوحاً أمام الدور السوڤياتي.

(٢) المعروفة بالانكليزية تحت اسم: «Peace Corps».

(٣) ربّما أمكن التذكير هنا بقضية الكونغو التي أبرزت في بداية الستينات الإنعكاس الدولي للحرب الباردة بحسب قول المندوب الأميركي في مجلس الأمن الدولي آنذاك، وحيث تواجه الأميركيون والسوڤياتيون بحسب ملاحظة أحد المراقبين عن كثب للتطورات أي الصحافي الفرنسي أندريه فونتين. ويمكن العودة بخصوص موضوع الكونغو وأبعاده الدولية إلى شرحين في كتابي:

A. Fontaine, *Histoire...*, *op.cit.*, pp. 409 - 420 et 440 - 443; et Alexandrov..., *Histoire...*, *op-cit.*, pp. 469 - 479.

إلى تطوّر المسألة التشادية. لكن قبل الاهتمام ببعض الحالات المحدّدة والمعبّرة في آن واحد، لا بدّ من التنويه بأن القارة الأفريقية تعطي أفضل صورة لما يسمى بحرب البدائل، أو للامتداد المباشر للصراع الدولي. يتضح ذلك من خلال المشاركة الفعلية خاصة في الصراعات الداخلية والإقليمية، كما يعبّر عنه أفضل تعبير الدور الكوبي، أو الفرنسي، في أكثر من قضية، وأزمة، وحرب أفريقية، في السبعينات والثمانينات. ربّما كانت قضيتا أنغولا وتشاد أفضل التجسيدات لذلك الدور[١]. يجدر التذكير كذلك ببديل آخر لكن بقدر أدنى من التوكيل والفاعلية، كما مع المغربي في زائير[٢] والزائيري في أنغولا.

في الواقع، إن القارة الأفريقية بمعظمها ما تزال عرضة للاهتزازات، منها الداخلي ومنها الإقليمي. يلاحظ أن معظم هذه الاهتزازات متأثر بالنزاعات الدولية. كما يلاحظ كذلك أنه في حال كانت هذه الاهتزازات في جذورها أفريقية، إقليمية أو داخلية، تأتي تطوراتها مرتبطة بالمصالح الدولية المختلفة، وبالتالي إنعكاساً كاملاً، أو جزئياً، للصراع الدولي، أو لأحد روافده وتشعّباته. هذا مع العلم أن منطلق غالبية الصراعات في أفريقيا ارتبط، بشكل من الأشكال، بالصراع الدولي بالنظر إلى تاريخ القارة المعاصر وارتباطها الوثيق اقتصادياً وتقنياً بالدول المتطوّرة، وبشكل عضوي في كثير من الأحيان، مما جعلها عرضة للتأثر بالخارج بنسبة عالية. وفي هذا السياق بالذات، لا بدّ من التذكير بأن القارة، التي أفادت الدول الأوروبية من خيراتها لعشرات السنين[٣]، احتلت، بعد استقلالها، موقعاً جيوسياسياً وستراتيجياً مميّزاً في الصراع الدولي المعاصر ساهم في تزايد التأثيرات الدولية فيها[٤].

---

(١) نشير إلى دراسة قيّمة وشاملة لسياسة الدولتين العظميين تجاه أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية امتداداً حتى أواخر السبعينات من ناحية الأسس والبواعث كما المواقف والتأثيرات:

Zaki Laïdi, *Les Grandes puissances et l'Afrique*, Fondation Nationale des Sciences Politiques, Cahiers du C.H.E.A.M., n° 7, Septembre 1979, Paris.

(٢) المقصود هنا هو التدخل المغربي والفرنسي في زائير لدعم حكومة موبوتو.

(٣) وأحياناً لمئات السنين حتى كما مع «المثلث التجاري» مثلاً.

(٤) إن العديد من الأبحاث والدراسات والمنشورات أولى اهتماماً كبيراً لموضوع ارتباط وتأثر افريقيا دولاً وشعوباً بالمصالح والمواقف الدولية. نذكر بعض العناوين على سبيل المثال: نبدأ بذكر كتاب سوفياتي يركّز على الروابط الاقتصادية خاصة بين الدول الافريقية والدول المتطورة خاصة الغربية منها أو «الامبريالية»: ي. ا. تارابرين (اشراف)، **الاستعمار الجديد وافريقيا في السبعينات (قوانين وخواص النضال ضد الامبريالية)**، ترجمة عن دار التقدم، موسكو، ١٩٧٩؛ و Marie Mendras, «La Stratégie oblique en Afrique sub-saharienne», in *L'U.R.S.S. et le Tiers Monde...*, *op.cit.*, pp. 255 - 280; et Gérard Chaliand, *L'Enjeu africain*, Seuil, Paris, 1980; et Philippe Moreau Defarges, *Les Relations internationales dans le monde d'aujourd'hui*, éd. S.T.H., Paris, 1981 (1984, 2ème éd.), pp. 223 - 226 (L'Afrique et les antagonismes mondiaux); et Dmitri Georges Lavroff, «Etats-Unis: la politique africaine», in *Universalia 1981*, pp. 242 - 244;

ونشير إلى كتاب يحاول تحديد السياسة الغربية في أفريقيا الجنوبية انطلاقاً من وثائق غربية وبهدف انتقاد هذه السياسة:

Barry Cohen et Howard Schissel, *L'Afrique australe de Kissinger à Carter*, L'Harmattan, Paris, 1977;

ونشير أخيراً إلى كتاب ينتقد بشكل لاذع السياسة الغربية ويدافع عن السياسة السوفياتية في أفريقيا:

Jean Ziegler, *Main basse sur l'Afrique*, Seuil, Paris, 1980.

٢ ـ أزمات وحروب القرن الأفريقي:

احتلّ هذا الجزء من أفريقيا، في السبعينات، موقعاً مميّزاً على الصعيدين الأفريقي والدولي. فتطورات هذه المنطقة ارتبطت، بالرغم من جذورها الأصيلة، بالمصالح والمواقف الدولية. وقدّمت هذه المنطقة للعالم بأسره صورة واضحة كل الوضوح لانعكاس المواقف والسياسات الدولية الرئيسة على التطورات الإقليمية. ولا بدّ هنا من التذكير بما تعنيه جغرافياً وسياسياً تسمية القرن الأفريقي الشائعة: إن الدول الثلاث، أي إثيوبيا (أو الحبشة) والصومال ودجيبوتي مجتمعة، تُعتبر عامة موازية للتسمية التي تشمل أيضاً بعض كل من السودان وكينيا. إن الأزمات والحروب المقصودة هنا هي تلك التي هزّت القارة بشكل خاص طيلة سنوات (في السبعينات)، دون أن تفضي إلى حلّ المشاكل والخلافات التي أدت إليها. يجدر التذكير بشكل خاص بالأزمتين الأساسيتين، وهما الأزمة الإيريترية، وأزمة أوغادين. لا بدّ من التعرف أولاً إلى نشوء وتطور كل من هاتين الأزمتين وهما تلتقيان، من حيث الظروف والتأثيرات، بالرغم من كونهما منفصلتين في طبيعتهما. ولفهم هاتين الأزمتين، أو بالأحرى لفهم ما عرف دولياً بقضية القرن الأفريقي التي شملت الأزمتين، لا بدّ من العودة إلى وضع المنطقة أصلاً وأهم التطورات التي حصلت فيها، من مطلع الستينات حتى أواسط السبعينات.

في سنة ١٩٦٠، ضُمّت إيريتريا إلى الحبشة، لكن الإيريتريين لم يكونوا راضين فعلاً عن هذا الوضع الجديد، إنما ميزان القوى لم يكن يسمح لهم في البداية بتحرّك واسع، بالرغم من التشجيع الخارجي، في أواسط الستينات[١]. أما الدولة الصومالية التي قامت في سنة ١٩٦٠ بالذات (غداة الاستقلال)، فاعتمدت رمز النجمة الخماسية وهي تعني المناطق الصومالية الخمس التي لم يستقل منها آنذاك سوى اثنتين. ومن المناطق الصومالية غير المستقلة بعض الحبشة، أي منطقة أوغادين (حيث يعيش صوماليون معظمهم من البدو). وفي أواخر الستينات، كان نظام الحكم في الصومال قد اتخذ توجّهاً اشتراكياً وحصل على الدعم السوفياتي الذي ما لبث أن تزايد، في أواسط السبعينات، سياسياً وعسكرياً (أسلحة وخبراء سوفياتيون وكوبيون). أما الوضع العام في المنطقة المحيطة في بعده الدولي، فإنه عرف تطوراً مهماً، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، أي بعيد الحرب في الشرق الأوسط ومباحثات غلاسبورو الأميركية السوفياتية، ثم الاتفاق في إطار الأمم المتحدة حول السلم في المحيط الهندي. إن هذه الأحداث أكدت، من جهة، توازن القوى بين الدولتين العظميين في الشرق الأوسط وفي المحيط الهندي بشكل خاص، كما ساهمت، من جهة ثانية، في تزايد الوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي. لقد رافقت هذه التطورات الحاجة المتزايدة إلى الحلفاء والأصدقاء بغية تأمين قواعد وتسهيلات إقليمياً للأساطيل. هكذا يمكن أن يفهم التشجيع السوفياتي للصومال، وإن غير المباشر في البداية، على أساس تحقيق وحدة الشعب الصومالي على حساب الحبشة أولاً، ثم على حساب فرنسا (في أرض عفار

---

(١) التشجيع صدر عامة عن الدول العربية بدأ من سوريا والعراق اللتين شجعتا آنذاك كثيراً الايريتريين على الانشقاق عن الحبشة بهدف تحويل النظام إلى الجانب العربي وبالتالي عزل مضيق إيلات الاسرائيلي عن طريق إيريتريا موالية للعرب.

وعيسى)[١] وكينيا. لماذا الحبشة أولاً؟ إن الدعم العسكري السوڤياتي للصومال أخذ يسمح لهذا الأخير بالتحرك، بالتعاون مع صوماليّي أوغادين، بوجه الحبشة، الأمر الذي لم يكن بعد ممكناً تجاه كينيا، وبالأخص تجاه دجيبوتي حيث الوجود الفرنسي كان ما يزال قائماً. احتلّ هذا الأمر موقعاً أساسياً في السياسة السوڤياتية في المنطقة، حيث إن توسيع قاعدة صديقة للاتحاد السوڤياتي مقابل اليمن الصديق، في الجهة الأخرى من خليج عدن، يعتبر بمثابة إنجاز ستراتيجي بارز وحيوي، كونه يسمح للقوة المهيمنة السيطرة، بالدرجة الأولى، على المواصلات بين البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ومن جهة ثانية، يلاحَظ أن إيريتريا تستجيب لميزات ستراتيجية مشابهة، وذلك من الجانب الآخر من باب المندب. وكذلك إن إيريتريا حصلت على الدعم الخارجي من أجل الاستقلال، أي الانفصال عن الحبشة، وبالأخص في بداية السبعينات، حيث تأكد الدعم المباشر، وفي مقدمه الليبي والكوبي في سنة ١٩٧٤. إن التوجّه الماركسي لفريق من الإيريتريين جعل الاتحاد السوڤياتي يدافع عن احترام حق تقرير المصير للإيريتريين الذين يناضلون، منذ بداية السبعينات، من أجل انفصالهم عن الحبشة واستقلالهم.

هكذا، وطالما كانت الحبشة بعيدة عن الاتحاد السوڤياتي، أي حليفة للغرب، وللولايات المتحدة خاصة، كان كلّ من الصومال (في قضية أوغادين) وإيريتريا يحظى بالدعم الدبلوماسي، وخاصة العسكري، السوڤياتي ـ الكوبي. لكن، ما إن تأكد تحوّل الحبشة بعد ثورة سنة ١٩٧٤، وبالأخص في سنة ١٩٧٧، إلى الماركسية ومصادقة الاتحاد السوڤياتي، حتى حاولت موسكو تليين المواقف سياسياً. إنما جمع الاضداد سرعان ما تبيّن أمراً مستحيلاً. ويلاحَظ، في هذا النطاق، أن الدعم العسكري السوڤياتي ـ الكوبي، خاصة منذ معاهدة الصداقة والتعاون الصومالية السوڤياتية الموقّعة في سنة ١٩٧٤، سمح، في أواسط سنة ١٩٧٧، للصوماليين بالتقدم بسرعة في أوغادين؛ وكذلك بالنسبة للإيريتريين، وذلك بالسيطرة على معظم إيريتريا ومحاصرة القوات الحبشية في مواقع ضيقة. إن هذا التقدم السريع دعا إلى الاعتقاد، في صيف تلك السنة، أن الصوماليين نجحوا في السيطرة على أوغادين، وأن الإيريتريين حاصلون لا ريب، وعما قريب، على استقلالهم. لكن ميزان القوى ما لبث أن انقلب، عندما تحوّل الدعم السوڤياتي لمصلحة الحبشة، وبالتالي كان الدعم العسكري المباشر لهذه الأخيرة.

هكذا، وإضافة إلى التحوّل العسكري، يلاحَظ تحوّل سياسي. فمع التحوّل السوڤياتي، تبدّلت عدة مواقف، بالأخص بالنسبة لموضوع استقلال إيريتريا. فإن بعض الدول العربية على وجه الخصوص، ومن أكثرها حتى حماسة للقضية الإيريترية، إسلامياً وعربياً وستراتيجياً، وبعد أن دعمت لسنوات وشجعت الإيريتريين كمسلمين (وهم الأكثرية)، لأجل الاستقلال عن الحبشة الدولة ذات الطابع المسيحي (ويشار هنا بالأخص إلى موقف ليبيا المتحمس جداً لتحرير إيريتريا)، ما لبثت، ابتداء من سنتي ١٩٧٧و ١٩٧٨، أن عدّلت موقفها وزالت حماستها. حتى أنه لوحظ

---

(١) التي استقلت في سنة ١٩٧٧ تحت اسم دجيبوتي، وما لبثت أن انضمّت إلى جامعة الدول العربية.

بالعكس، في هذه الحالة، دعم للحبشة ضد الإيريتريين. وبالفعل، ما لبث أن حصل تعاون ثلاثي بين كل من ليبيا والحبشة واليمن (الديمقراطية الشعبية)، في إطار معاهدة ١٩ آب سنة ١٩٨١، حيث تحوّل الدعم الليبي تلقائياً من إيريتريا إلى الحبشة. هل فقدت إيريتريا بعدها الإسلامي، أو الستراتيجي؟ في الواقع، إن المستجدات الإقليمية والدولية أثرت جذرياً في الموضوع. فالعلاقات الليبية السوفياتية تحسّنت بشكل ملموس، في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، كما كان قد تعدّل الموقف السوفياتي، في سنة ١٩٧٧، حيث قدم مساعدات كبيرة للحبشة. كانت هذه هي الظروف الأساسية التي انعكست على مسار القضية الإيريترية. وكذلك انعكس التبدّل في الموقف السوفياتي على قضية أوغادين. يذكر بالمناسبة، على سبيل التوضيح، التفسير الايديولوجي السوفاتي لمواقف الاتحاد السوفياتي من موضوع إيريتريا: في البداية، كانت الحركة الإيريترية التحررية موجهة ضد الغرب، وإن بصورة غير مباشرة، أي عبر النظام الحبشي، وكانت تستحق الدعم من أجل الوصول إلى حق تقرير المصير؛ لكن بعد تبدّل النظام في أديس أبابا، أصبحت القضية الإيريترية محاولة إمبريالية «للقضاء على التغييرات الثورية في الحبشة»[1].

أما الصومال، وتجاه التبدّل في الموقف السوفياتي بعد تحوّل النظام الإثيوبي (أو الحبشي) باتجاه الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، فما لبث أن ردّ على الموقف السوفياتي الجديد من قضية أوغادين وتراجعه عن دعم مطلبه وتقديم الدعم العسكري الكافي. أما الردّ الصومالي هذا فكان بأن طلبت مقديشو سحب الخبراء السوفياتيين والكوبيين والأوروبيين الشرقيين، وبتعديل مسار سياستها الدولية باتجاه الغرب للحصول منه على الدعم[2]. لكن الغرب لم يقدم، من جانبه، الدعم اللازم والمنتظر لأسباب مختلفة، منها انشغاله في مناطق أخرى ومحاولته، في المرحلة الأولى، عدم حصول القطيعة نهائياً مع الحبشة والاتكال على بعض الدول الإقليمية الصديقة خاصة كينيا، وتفاديه تأزم علاقاته مع منظمة الوحدة الأفريقية التي تعارض المسّ بالحدود القائمة.

هكذا يلاحَظ أنه، ابتداء من سنة ١٩٧٨، أخذت الحبشة تتقدم عسكرياً على الجبهتين الإيريترية والصومالية، لكن دون أن تسجل في الواقع، هنا أو هناك، إنتصاراً نهائياً. إن العمليات العسكرية عادت وتكرّرت، في صيف سنة ١٩٨٢، بين الصومال والحبشة. وفي هذه المناسبة صدرت الاتهامات متبادلة بين واشنطن وموسكو، الأولى دعماً للصومال مع القول بالتعدي على هذا الأخير، والثانية تأييداً للحبشة مع القول بالتدخل الغربي ضدها. وكذلك في إيريتريا، عادت القضية إلى الظهور، من حين إلى آخر، كما حصل، في آذار سنة ١٩٨٨، عندما شنّ الإيريتريون هجوماً مفاجئاً قتل أثناءه عسكريون سوفياتيون، لكن دون أن تسجَّل في هذا الإطار تعقيدات جديدة أو مهمة.

هكذا، ومن خلال قضايا وتطورات القرن الأفريقي، خاصة من خلال المواقف الدولية، إن التطورات الداخلية والإقليمية تتفاعل مع المواقف الدولية التي تنعكس بشكل واضح على المشاكل والقضايا الإقليمية. فإن تحوّل النظام في الحبشة أدى إلى تحوّل مسار الأزمتين في القرن الأفريقي،

(١) انظر إلى: Z. Laïdi, *Les Grandes...*, *op.cit.*, pp. 45 et 46.
(٢) قدّر عدد القوات الكوبية والسوفياتية المنسحبة بأحد عشر ألف جندي.

حيث أدى الدعم السوفياتي للحبشة إلى قلب موازين القوى، والحفاظ على الأمر الراهن في هذه المنطقة الستراتيجية المهمة لمصلحة الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد انسحاب فرنسا من دجيبوتي التي اعتبر الفرنسيون أنها لم تعد تشكّل مصلحة ستراتيجية مهمة لهم، فقبلوا باستقلالها في سنة ١٩٧٧[١]. ولا بدّ من الإشارة، في المناسبة، إلى أنه من الجهة المقابلة للقرن الأفريقي، أي في آسيا، انضمّ اليمن الجنوبي إلى لائحة أصدقاء موسكو في المنطقة، مما أكد أن منطقة القرن الأفريقي أصبحت تشكّل نقطة مهمة في الستراتيجية الدولية. أخيراً، يشار إلى أمر أساسي في نطاق هذا البحث وهو موضوع البدائل. إن هذه المنطقة، بقضاياها وأزماتها كما بحروبها، ومن حيث المواقف كما التطورات، تثبت كونها لعبت دور البديل بحدّ ذاتها كما أنها كانت مجالاً لتلعب بعض البدائل الدولية والإقليمية أدواراً رئيسة لمصلحة القوى العظمى. فإن القضايا المحلية والإقليمية استُعملت كبديل ظاهر لمصالح الدول الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي. كما أن الدعم العسكري المباشر، وبالأخص الكوبي لا يمكن أن يفسَّر بمصلحة كوبية مباشرة، إنه البديل عن السوفياتي[٢].

٣ ـ قضية أنغولا:

شكّلت القضية الأنغولية إحدى أبرز القضايا الأفريقية التي ساهمت الصراعات الدولية، وعلى مستويات مختلفة، إن لم يكن في نشوئها، فعلى الأقل في تطورها. إن هذه القضية الداخلية في الأساس، ما لبثت أن تحوّلت إلى أزمة كبيرة، وأبرز ما حصل في هذه الأزمة كان التدخل الكوبي الكثيف والتساؤلات حول أبعاد هذا التدخل[٣].

بدأت هذه القضية مع الحركات الوطنية المواجهة للاستعمار البرتغالي، منذ بداية الستينات، التي لم تستطع تسجيل تقدم ملموس قبل تطور الأوضاع في البرتغال نفسها. بالفعل، في سنة ١٩٧٤، حصل انقلاب عسكري في ليشبونه أدى إلى وعد السلطات البرتغالية الجديدة باستقلال أنغولا. وفي بداية سنة ١٩٧٥، وقِّع اتفاق يقول بالاستقلال في أواخر السنة. لكن هذا التطور الإيجابي، بحد ذاته، لم يكن يعني الوصول إلى الاستقلال تلقائياً وحل المشكلة الأنغولية، وذلك

---

(١) نشير هنا إلى بعض الدراسات حول أزمات القرن الافريقي من الناحيتين الاقليمية والدولية:
Dmitri G. Lavroff, «Les Crises internationales en Afrique», in *Universalia 1978*, de *Encyclopédia Universalis*, Paris, pp. 104-110; et Jean-Louis Miège, «Djibouti», *id.*, pp. 236-239; et J. Bureau, «Ethiopie: trois ans après», *id.*, 272-274; et A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op.cit.*, pp. 490-498; et J. Lévesque, *L'U.R.S.S. ...*, *op.cit.*, pp. 306-310; et H. Carrère d'Encausse, «L'U.R.S.S. et l'Afrique: de la détente à la «Guerre Fraîche», in *Politique internattionale*, n° 1, automne 1978, pp. 101-117; et J. Mathiex et G. Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, t.I (3ème éd. 1981), pp. 380-385;

وكتاب فرد هاليداي بترجمته العربية تحت عنوان، **السياسة السوفياتية**. . .، مذكور آنفا، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.
وبالنسبة للأحداث بحد ذاتها يمكن العودة إلى: La Marche du temps, in *Universalia 1978* et *1983*, *op.cit*.

(٢) نشير هنا إلى أن معاهدة سلم وقِّعت بين الحبشة والصومال، في سنة ١٩٨٨. كما أن اتفاقاً عقد حول انسحاب القوات الكوبية التدريجي من الحبشة.

(٣) في سنة ١٩٨٨، قدِّر عدد الكوبيين في أنغولا بخمسين ألف جندي.

بسبب الخلافات العميقة بين الحركات التحررية الأنغولية (ثلاث حركات رئيسة)[١]. فقبيل الموعد المقرّر للاستقلال، بدأ الصراع بين هذه الحركات. وفي الموعد المقرّر للاستقلال، احتلّ رجال الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (المدعومين من الاتحاد السوفياتي أساساً) العاصمة لواندا، وأعلن زعيمهم اوغوستينو نيتو جمهورية أنغولا الشعبية. إن هذا التطور بدا مهماً جداً على الصعيد الستراتيجي الأفريقي والدولي. فعلى الصعيد الأفريقي، إن دولتين جارتين، هما جمهورية جنوب أفريقيا (وهي جارة أنغولا عبر ناميبيا) وزائير، سرعان ما تدخّلتا، كدولتين تنتميان إلى الغرب، لمنع تثبيت أقدام الجمهورية الشعبية لما في ذلك من إمكانات إزعاج مستقبلي لمصالحهما. وعلى الصعيد الدولي، إن سيطرة نظام موال للاتحاد السوفياتي عنت، آنذاك، السبيل الأقصر للهيمنة السوفياتية على جنوبي القارة، وخاصة على الطريق البحري الحيوي (طريق الكاب، أو رأس الرجاء الصالح الشهير في التاريخ) وذلك إنطلاقاً من النفوذ السوفياتي القائم في القرن الأفريقي في الشرق (الصومال آنذاك). ترافقت هذه التطورات مع انشغال الأميركيين بقضيتهم الداخلية، أي فضيحة واترغيت واستقالة الرئيس نيكسون، فلم يولوا الاهتمام اللازم للأزمة الناشئة، على الرغم من أهميتها. وسرعان ما كان التدخل الكوبي الكثيف لدعم الجمهورية الشعبية، الأمر الذي تم، في مطلع سنة ١٩٧٦، عندما تراجعت القوات الزائيرية والأفريقية الجنوبية الداعمة للحركات المعارضة. يفسَّر هذا التراجع بوجه الخصوص، كنتيجة لعدم التحرك الغربي، وبالأخص الأميركي، وعدم قدرة أو إرادة هاتين الدولتين تحمّل أعباء هكذا عملية، بالرغم من الكلام عن تشجيع أميركي لتدخلهما[٢].

منذ التدخل الكوبي الواسع (في البداية ما بين ٢٠ و ٢٥ ألفاً)، طرح موضوع أساسي في القضايا الدولية، وهو الاعتماد على البدائل، وهذا يعني أن التدخل الكوبي أتى بديلاً عن السوفياتي، ولحساب هذا الأخير. لكن ورد العديد من الملاحظات بهذا الشأن تاركة باباً وإن ضيّقاً للشك، كأن يكون قرار التدخل كوبياً وإن كان الدعم للتمويل والتسليح سوفياتياً. إن كوبا هي، بلا شك، عاجزة عن تحمّل أعباء عملية من هذا النوع (وستليها على كل عمليات أخرى في القارة). إذن يكون التدخل كوبياً سوفياتياً. لكن ربما كان مفيداً التذكير بأن التدخل الكوبي في أفريقيا، وإن المحدود جداً، يعود إلى فترة تعثّر العلاقات الكوبية السوفياتية، في أواسط الستينات (عقب قضية الصواريخ). كان ذلك عبر مشاركة تشي غيفارا مع بضع مئات من الكوبيين في الكونغو. يضاف إلى هذا كون قرار التدخل اتُّخذ، على ما يبدو، في هافانا بالذات وليس في موسكو، وقبيل موعد استقلال أنغولا بأقل من اسبوع، في الوقت الذي كانت حركة تحرير أنغولا في وضع غير ثابت أو أكيد، وكنتيجة لدخول قوات أفريقية جنوبية إلى أنغولا. يضاف إلى هذا اعتبار كاسترو قد حقق في أنغولا، عندها، حلماً كان يراوده بالنسبة إلى أميركا اللاتينية، لكنه لم يحصل هناك على الدعم السوفياتي الذي لقيه هنا. لكن في الوقت عينه، لا بدّ من الملاحظة أن

---

(١) وهي: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (M.P.L.A.) ذات التوجه الماركسي الاشتراكي وهي على علاقة مع الاتحاد السوفياتي؛ والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (F.N.L.A.) ذات التوجه الغربي ويبدو أن زعيمها كان على علاقة مع المخابرات المركزية الاميركية؛ والجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا (U.N.I.T.A.) المنشقة أصلا عن السابقة التي حصلت في البداية على دعم الصين الشعبية.

(٢) انظر إلى كتاب: A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op.cit.*, pp. 473 et 474.

قرار الإنسحاب الكوبي من أفريقيا تمّ في أواخر الثمانينات بنتيجة، أو في ظل القرار السوفياتي بتخفيف التواجد العسكري في الخارج. على الرغم من مجموعة الملاحظات هذه وغيرها، لا بد من الإشارة إلى أن التواجد أو التدخل العسكري الكوبي، خاصة في أفريقيا، لا يمكن أن يكون كوبياً مستقلاً، إنما هناك تكليف سوفياتي، وبهذا المعنى يكون قد أتى أصلا الكلام عن البديل الكوبي. وعملياً، منذ كان التدخل الكوبي في أنغولا، اعتُبرت هذه الأخيرة إحدى النقاط التي تقدم فيها الشرق على حساب الغرب. لكن يجب التنويه بأمر مفيد، وهو أنه بالرغم من اضطراب المسؤول الأميركي كيسنجر تجاه ما حصل في أنغولا في حينه، يظهر أن الأميركيين بدوا، في ما بعد، غير منزعجين تماماً من الوجود الكوبي في هذه الدولة، كونه ساهم في حفظ الاستقرار، وفي تأمين مصالح اقتصادية أميركية في أنغولا بالذات. فالحكومة الأنغولية لم تمتنع عن اقامة علاقات اقتصادية مقبولة مع الولايات المتحدة الأميركية[1]. كما كان بإمكان هذا التدخل أن يعني انشغالاً كوبياً عن أميركا الوسطى.

إن كثيرين من المسؤولين والباحثين اعتبروا النزاع في أنغولا الحاصل قبل الاستقلال، وعند الاستقلال وحتى بعده، مجرد نزاع داخلي أو «حرب أهلية» ما بين الأطراف الأنغولية. في الواقع، يظهر أن الدور الخارجي كان فعّالاً للغاية، خاصة في سنة ١٩٧٥. أولاً، لا بدّ من التنويه، في هذا الصدد، بالإنعكاس الخارجي الأساسي، أي البرتغالي المصدر، حيث إن انقلاباً في البرتغال أدى إلى تعديل سياسة هذه الدولة الخارجية، إن بالنسبة لموقفها من الشرق والغرب، أو بالأخص لموقفها كدولة مستعمِرة من استقلال مستعمراتها الأفريقية. إن هذا الموقف الأخير هو الذي انعكس تصعيداً سريعاً للخلافات بين الأنغوليين في صراع على الحكم: أي إن الموقف الإيجابي، بحد ذاته، كان في أساس اندلاع الصراع بهذا الشكل، وخاصة بهذه السرعة. إن المصالح الإقليمية والدولية بشأن طبيعة النظام الأنغولي، وبالتالي التوجه الدولي للدولة المنتظرة في أنغولا، انعكست من جهة ثانية تدخلاً سياسياً، وبالأخص عسكرياً، إن عن طريق مدّ جسور جوية تحمل إلى الأطراف المحليين أسلحة غربية أو شرقية (بالأخص من الاتحاد السوفياتي)، أو عن طريق قوات أفريقية وكوبية (على وجه الخصوص). إن هذا الإنعكاس بالذات جعل البعض يتكلم، بخصوص أحداث وتطورات سنة ١٩٧٥، بأن أنغولا انقسمت إلى فريقين كبداية «لحرب دولية أكثر مما هي أهلية»، وبأنه «بسقوط ستار الاستعمار، ظهرت التدخلات الخارجية بجلاء»[2]. كذلك اعتبر البعض أن التدخل السوفياتي في أنغولا كان أهم تدخل له بعد كوريا، في بداية الخمسينات، وكوبا في بداية الستينات[3]، بالرغم من أن الجيش السوفياتي لم يتدخل مباشرة

---

(١) نورد في ما يلي بعض المراجع حول قضية أنغولا:
Basil Davidson, *L'Angola au cœur des tempêtes*, Maspéro, Paris, 1972; et J.P. Cosse et J. Sanchez, *Angola: le prix de la liberté*, Syros, Paris, 1976; et Z. Laïdi, *Les Grandes..., op.cit.*; et J. Mathiex et G. Vincent, *Aujourd'hui..., op.cit.*, pp. 396 et 397; et La Marche du temps, in *Universalia, 1976;*
ونجد تصريحاً للمبعوث الاميركي إلى الأمم المتحدة أندرو يونغ بهذا المعنى في كتاب: *...Un Seul lit* المذكور أعلاه، في ص ٤٨٩.

(٢) انظر إلى مقالة: R. Lefort, «Angola» in *Universalia 1976, op.cit.*, pp. 146-151.

(٣) انظر إلى مقالة: Dmitri G. Lavroff, «Les Crises internationales en Afrique», *id.*

وبكثافة إلا عن طريق الإمداد بالأسلحة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الاعتماد السوفياتي على التدخل الكوبي كان انعكاساً للتخوف السوفياتي من التدخل المباشر، وإلى الهدف السوفياتي بتحقيق تقدم ملموس في جنوبي القارة الأفريقية والتضييق على حلفاء الغرب ومصالحه في هذه المنطقة، إضافة إلى هدف ستراتيجي وجيوسياسي حيوي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، ألا وهو التأكيد على نيته في اقتسام القارة الأفريقية التي لم تكن بعد قد دخلت، بالنسبة إليه، في مجال الوضع القائم دولياً. وبالمقابل، إن انعكاس الوضع الأميركي الداخلي، إضافة إلى التوجه الأميركي الجديد بعد فيتنام، وشبح مخاوف التدخل، خاصة المباشر، في النزاعات الإقليمية، أمور تجسدت تراجعاً للقوات الإقليمية الحليفة المساندة للفريق الأنغولي الصديق للغرب. وعنت بالتالي تراجعاً لهذا الفريق لمصلحة الحركة الشعبية المدعومة فعلياً من قبل حلفائها الدوليين، أي السوفياتيين والكوبيين. واستمر الوضع على هذا الأساس حتى توقيع اتفاق حزيران سنة ١٩٨٩.

صحيح أن للخلافات الداخلية جذوراً إتنية ومحلية، لكن ومنذ البداية (أي منذ الستينات) زادت هذه الخلافات بنتيجة التحالفات الخارجية، واستمرّت بعدها أحد أسباب النزاع لسنوات طويلة (حتى أواخر الثمانينات). كذلك إن التواني الغربي عن دعم الأصدقاء من الأنغوليين، بشكل كاف (خاصة سافيمبي)، جعل هذا الفريق يستمر في نضاله ضد النظام القائم، لكن ليس بالقوة الكافية لقهره، مما جعل كثيرين يأخذون على الغرب عدم دعمه فعلياً لحليف أكيد[١]. كما اعتبر البعض، من جهة ثانية، أن التدخل السوفياتي لصالح حلفائه الأنغوليين بالطريقة التي تمّ بها، أي عبر الكوبيين، كان، في آن واحد، إنعكاساً وتطبيقاً لمبدأ جديد في السياسة الدولية السوفياتية يقول بتشجيع التوجهات غير الرأسمالية في العالم، وخاصة في العالم الثالث[٢].

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أن الاعتماد السوفياتي على الكوبيين، للتدخل المباشر، كان مؤهلاً لأن يخفف من وطأة تدخل الدول الكبرى والصراع الدولي على أعلى مستوياته. إن الكوبيين هم من العالم الثالث، ولهم روابط إتنية وتاريخية مع الشعوب الأفريقية السوداء، أي أنهم لا يبدون غرباء بقدر ما يمكن أن يبدو عليه عسكريون سوفياتيون، أو اوروبيون شرقيون. إن أزمة أنغولا هذه اعتُبرت أول حدث واضح لتطبيق مبدأ حروب البدائل بين القوى العظمى: أي الكوبيون يحاربون ويتدخلون بدل السوفياتيين[٣]. في كل الأحوال، يجب تصنيف قضية أنغولا ونتائجها كحدث مهم جداً على الصعيد الستراتيجي الدولي. إنه «عدّل جذرياً الوضع الستراتيجي لجمهورية أفريقيا الجنوبية»، كونه خلق قاعدة موالية للشرق (بالرغم من تراجع العلاقات من حين لآخر)، بينما كان هذا الجزء من العالم معتبَراً موقع قوة للغرب يدور إقليمياً في فلك محور زائير-

(١) راجع كتاب مارانش المسؤول عن المخابرات الفرنسية لسنوات طويلة، وهو مذكور أعلاه، بهذا الشأن حيث يتساءل أكثر من مرة عن عدم مساعدة سافيمبي كما يجب.

(٢) راجع كتاب: J. -B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, (9ème éd., 1985), pp. 830 et 831.

(٣) في أواسط الثمانينات، قدّر عدد الجنود الكوبيين في أفريقيا بخمسين الفا والخبراء بعشرة آلاف، انظر بهذا الشأن إلى الكتاب نفسه (دوروزيل). ان رقم ١٨ الفا للعسكريين الكوبيين مثبت في كتاب يميل إلى الدفاع عن السياسة السوفياتية: Jean Ziegler, *Main basse...*, *op.cit.*, p.9;
لكن الأرقام التي أعلنت في أواخر الثمانينات فاقت بكثير التقديرات التي كانت واردة.

أفريقيا الجنوبية، ويدور دولياً في فلك البرتغال[١]. هذا مع الإشـارة إلى أن القسم الثاني من السبعينات هدّد بتعديل جذري في زائير، انطلاقاً من أنغولا نفسها حيث تدرّب المعارضون للنظام الزائيري وحاولوا، في أكثر من مرة، السيطرة على البلاد، أو على بعضها (كاتنغا أو شابا). لكن بنتيجة الدعم الفرنسي والغربي، وبمساعدة البديل الأفـريقي، وهو المغـرب، استطاع زائـير أن يتغلب ويستمر نظاماً موالياً للغرب[٢].

٤ ـ قضية تشاد:

تعود قضية تشاد إلى مجموعتين من الأسباب. المجموعة الأولى هي عبارة عن الخلافات ما بين القبائل المحلية لأسباب إتنية ودينية وإقليمية أجّجتها مساعدات خارجية متنافسـة أو، على الأقل، متضاربة المصالح والأهداف. وتعود المجموعة الثانية إلى موقع تشاد الجيوسياسي، في فترة شهدت الدول المحيطة صراعات مهمة مرتبطة بدورها بالصراع الدولي الواسع والإقليمي. كانت تشاد مستعمَرة فرنسية، وكمعظم أفريقيا السوداء، استقلت في بداية الستينات، حيث بقيت ترابط في الشمال (المنطقة الصحراوية) قوات فرنسية، لعدة سنوات، بهدف المساعدة على الاستقرار. . . أما مبرّر هذا البقاء الرئيس فيكمن في الخلافات الكبيرة ما بين المجموعات البشرية، وخاصة بين الجنـوبيين المستقـرين في أرضهم (وثنيين مـع أقلية مسيحيـة) والشماليـين البدو، وهم يعيشـون بمعظمهم في الصحراء (مسلمون وبعضهم من أصل عربي). يضاف إلى الخلافات الإتنية والثقافية مشكلة واقعة هنا مع ليبيا الجارة الشمالية، إذ إن الفرنسيين كانوا قد تنازلوا، في فترة ما بـين الحربين، عن إقليم (شريط آوزو) في شمال مستعمرتهم لصـالح المستعمِـر الايطالي في الشـمال (ليبيا)، لكن لم تحصل آنذاك عملية الضم فعلياً نظراً لعدم توقيع الاتفاق النهائي بهذا الشأن[٣]. يشار هنا إلى أن اقليم آوزو احتلّ موقعاً أساسياً منذ الاستقلال في القضية التشادية، كونه يحتوي على مناجم أورانيوم. ومن المعروف أن الخلافات الداخلية دعمتها، منذ الاستقلال، التدخلات الخارجية منها الليبي (منذ أيام المَلَكية)، ومنها الفرنسي. إن الفرنسيين لبّوا، في أكثر من مرة، «طلب» حكومة نجامينا لمساعدتها بوجه الثوار في الشمال الذين حصلوا على المزيد من الدعم منذ قيام النظام الجديد في ليبيا. ويمكن اعتبار السياسة الليبيـة، في السبعينات والثـمانينات، محـوراً

---

(١) انظر إلى مقالة حول تطوّر أنغولا وعلاقاتها الخارجية في السنوات الأولى بعد الاستقلال:
Luiz Felipe de Alencastro, «Angola: l'apprentissage de l'indépendance», in *Universalia 1983*, pp. 168-171.

(٢) بخصوص زائير يمكن العودة إلى الكتابين:
A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op.cit.*, pp. 477-479; et J. Mathiex et G. Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, pp. 391-393;
ونذكّر بأنه يمكن العودة إلى كتاب: *l'Angola au cœur des tempêtes,*
المذكور أعلاه للتعرف إلى أنغولا في الاطار البرتغالي؛ وبالنسبة للتطورات التي أحاطت بـالاستقلال وخـاصة التأثيرات والتفاعلات الخارجية من دولية واقليمية، نذكّر بكتاب: *Angola: le prix de la liberté.*

(٣) انظر إلى ما ورد في كتاب: J. -B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, (9ème éd. 1985), p. 834.
والاتفاق المذكور يعود إلى الخامس من كانون الثاني ١٩٣٥ ضمن اتفاقات روما بين لافال وموسوليني.

أساسياً في قضية تشاد، من حيث دعمها أولاً الشماليين ضد الجنوبيين في الحكم، ثم من خلال دعمها لبعض الشماليين ضد البعض الآخر في الحكم، ثم من خلال العمل لحسابها بشكل معلن[1].

إن القول بأن ليبيا برزت باكراً كمحور أساسي في هذه القضية يفترض طرح مسألة أساسية تتعلق بالتوجّه الليبي الإقليمي والدولي. فإن فرنسا تورطت في القضية، أكثر من مرة ومباشرة، لمواجهة ليبيا، بتأييد غربي واضح وشبه عام، بالرغم من موقفها (وموقف بعض الاوروبيين) الليّن نسبياً، في الوقت عينه، من ليبيا، بالأخص في إطار الصراع الليبي الأميركي المفتوح في الثمانينات. أما ليبيا فاعتُبرت في هذه الفترة عنصراً مزعزعاً للنظام الدولي القائم في عدد من المناطق والدول، وفي مقدمتها طبعاً القارة الأفريقية. هكذا كان الصراع الليبي الأميركي حول مسألة خليج سِرت والسياسة الليبية الأفريقية والدولية. اعتمدت ليبيا، وبالرغم من اعتراف الغالبية في الغرب بأنها ليست أداة طيّعة في يد الاتحاد السوڤياتي، سياسة تُعتبر تحريضية ضد الغرب، وبخاصة ضد الولايات المتحدة. صنِّفت هذه السياسة، لنشاطها واتساعها، بأنها لمصلحة الاتحاد السوڤياتي، ولا بدّ للغرب من مواجهتها. وما يهم هنا من هذا الأمر هو أن قضية تشاد كانت من أكثر مواقع هذه المواجهة أهمية، خاصة وأن تشاد تشكّل بحد ذاتها مدخلاً جغرافياً طبيعياً ومباشراً إلى عمق أفريقيا السوداء، حيث يمكن أن يكمل النفوذ الليبي النفوذ السوڤياتي الصديق، في بعض الساحل الأفريقي، الذي توسع وتأكد منذ أواسط السبعينات (خاصة مع أنغولا وموزنبيق).

وبينما لم تظهر ردود فعل مهمة، في النصف الأول من السبعينات، تجاه الدعم الليبي للشماليين، وبالتالي للتدخل الليبي في القضايا التشادية وحتى حيال المطالب الليبية الإقليمية، نجد أن الأمور تختلف ابتداء من أواخر السبعينات، خاصة مع انتقال الحكم في نجامينا من يد الجنوبيين إلى الشماليين. ففي المرحلة الأولى، كان الفرنسيون يتدخلون ويرسلون قوات لمساندة الحكومة التشادية عند طلب هذه الحكومة المساعدة، ثم ينسحبون عندما تطلب انسحابهم[2]. لكن في المرحلة التالية، وبالأخص مع بداية الثمانينات، يلاحَظ الاهتمام الأميركي، وإن المحدود، من خلال الدعم المادي لحكومة نجامينا برئاسة حسين حبري الذي كان يتعاون، في السبعينات، مع الليبيين ثم ما لبث أن نقض هذه العلاقة محتجاً على عزم ليبيا السيطرة على شريط آوزو. وفي سنة ١٩٨٦، تزايد الدعم الغربي للحكومة التشادية، في الوقت الذي تزايد الصراع الأميركي الليبي حدّة وأصبحت القضية دولية. فلقد تنوسيت، إلى حد بعيد، الصراعات الداخلية الإتنية والدينية، وخاصة بعد أن نقض غوكوني عويدي، بدوره، تحالفه مع الليبيين، كون ليبيا قد خسرت بموقفه هذا حليفها الداخلي الذي كان يغطي تدخلها في تشاد. ومن دلائل العمل

---

(١) انظر إلى مقالة: Dmitri G. Lavroff, «La Crise tchadienne», in *Universalia 1982*, pp. 362-365.

(٢) كما حصل، أيام تومبلباي في سنة ١٩٦٦ مع بداية الصراع بعيد قيام جبهة التحرير الوطنية (FROLINAT)، انسحاب القوات الفرنسية، ثم بعدها في سنة ١٩٧١؛ وكما حصل لدعم الجنرال ملّوم في سنة ١٩٧٨ في مواجهة زحف قوات عويدي المدعومة ليبيّا باتجاه العاصمة (وهنا يلاحظ تدخّل الطائرات الفرنسية) وتم الانسحاب بسرعة هذه المرة في بداية ١٩٧٩ بعد تأليف حكومة شمالية تشارك فيها حبري وعويدي.

الخارجي العسكري على الساحة التشادية، يُذكر خط عرض ١٦° الذي استمرّ لسنوات حداً فاصلاً بين منطقتي تدخل الفرنسيين والليبيين في الشمال. لكن أحداث سنة ١٩٨٧ تعدّت هذا الخط من الجانبين، كما أنها أثبتت زوال القضية التشادية، بحد ذاتها، أي الصراعات التشادية (أو على الأقل سكونها ولو مؤقتاً)، واجتماع التشاديين، بغالبيتهم الساحقة، ضد الليبيين. إنما قضية تشاد لم تنته بذلك، بل استمرت بين الليبيين من جهة، يحالفهم فريق صغير من التشاديين لتبرير التدخل الليبي، بلا شك، وبين غالبية التشاديين مدعومين من الفرنسيين مباشرة، ومن الأميركيين غير مباشرة. لقد استمرّ الأمر على هذا الأساس حتى قرّرت ليبيا سحب قواتها. إن هذا التطور أثبت، بحد ذاته، أن القضية كانت منذ البداية، وفي حدّها الأدنى، قضية إقليمية ودولية استغلّت الخلافات الداخلية وأججتها مستخدمة إياها لأهداف خارجية.

إذن، فقضية تشاد هي من القضايا العديدة في أفريقيا والعالم (وبخاصة الثالث) حيث تنعكس الصراعات الدولية الكبرى مباشرة، أو عن طريق البدائل أو الحلفاء. إن سؤالاً أساسياً طرح وما زال حول الدور الليبي: هل لعبت ليبيا دور البديل للاتحاد السوفياتي، أم هي في موقع الدولة التي تنفّذ سياستها الخاصة؟ وكثيراً ما حاول الباحثون والمراقبون المقارنة بين الدورين الليبي والكوبي في أفريقيا، انطلاقاً من التدخل الكوبي في أنغولا. لقد استنتجت الغالبية أن ليبيا ليست بديلاً طيّعاً في يد موسكو توجّهها، إنما لها طموحاتها الخاصة. لقد حاول الاتحاد السوفياتي الاستفادة من إنجازاتها الإقليمية والسياسية عامة، إضافة إلى كونها زبوناً جيّداً للسلاح السوفياتي الذي تشتريه بكميات وافرة، وطالما دفعت ثمنه نقداً (بنسبة كبيرة) وغذّت به زعزعة العديد من الأنظمة المعادية في أفريقيا وخارجها[1].

قامت السياسة الليبية هذه، على الأغلب، على أساس خط ليبي حدِّدت مبادئه في الكتاب الأخضر للرئيس الليبي معمّر القذافي، حيث يرى نظاماً ثالثاً للعالم أفضل من النظامين القائمين (الرأسمالية والاشتراكية). إن هذا النظام الاجتماعي الاقتصادي يقوم على أساس الفكر والحضارة والأصول الإسلامية، على وجه الخصوص. وطالما أن ليبيا أرادت العمل من أجل هذا النظام أو الخط، بدأت بمحاولة زعزعة النظام الذي يسهل التأثير فيه أي الرأسمالي. وبالتالي، لقد عنى هذا عملياً مواجهة الولايات المتحدة الأميركية زعيمة هذا النظام. وعملياً كذلك، تكون قد أتت محاربة ليبيا للنظام الرأسمالي والدور الأميركي بمثابة خدمة للسياسة السوفياتية، وبهذا المعنى، أو من هذا القبيل، تكون قد اعتُبرت، أو شكلت السياسة الليبية بديلاً أو مكمّلاً للسياسة السوفياتية. وكان لا بدّ للدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، من مواجهة هذه السياسة، وإن برفق وليونة نسبية، كما هي حال الدول الأوروبية التي لها مصالح مهمة مع ليبيا، مثل فرنسا وايطاليا والمانيا. فعلى الرغم من المواجهة العسكرية في تشاد، حتى المباشرة كما في سنة ١٩٨٧، بين القوات

---

(١) ان الدور الليبي في السبعينات والثمانينات لم يتوقف عند أفريقيا الشمالية والسودان وتشاد ومالطا ولبنان بل هو وصل إلى الفيليبين وكاليدونيا الجديدة والمارتينيك وحتى إلى محاولة دعم الايرلنديين وحث السود لمغادرة الجيش الاميركي، وتبدو لائحة محاولات الزعزعة طويلة إذا ما أُخذت بعين الاعتبار كل الحالات التي تذكر في هذا المجال وصولاً إلى أميركا اللاتينية بعد الشرق الأوسط.

انظر إلى كتاب: J. -B. Duroselle, *Histoire diplomatique, op.cit.*, (9ème éd.), pp. 832 et 833.

الفرنسية والليبية، استمرت فرنسا في محاولة الحفاظ على حدّ مقبول من علاقاتها مع ليبيا، خاصة الاقتصادية منها. هكذا نجدها تعارض، على الأقل علناً، الخطوة الأميركية في قصف ليبيا، في ربيع سنة ١٩٨٦، انطلاقاً من قواعد أطلسية في أوروبا، أو حتى استعمال الأجواء الفرنسية لهذا الغرض. تضاف إلى هذا التأكيدات الرسمية الفرنسية بعدم مشاركة الجنود الفرنسيين في المعارك في تشاد ضد الليبيين[١]. لكن مثل هذه المواقف لا تعني عدم التدخل الدولي المباشر في قضية أُريدت داخلية تغطية لأهداف جيوسياسية وستراتيجية إقليمية ودولية واسعة[٢].

في آخر المطاف، يمكن القول بالنسبة لقضية تشاد، خاصة بعد ظهور اتفاق التشاديين حول موضوع أساسي، وهو رفض التعامل مع الخارج على حساب المصلحة الداخلية، كما أظهره موقف غوكوني عويدي تجاه ليبيا في سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، إن انعكاس المصالح الخارجية كان له دور أساسي في هذه القضية. وكذلك إن الاتفاق الليبي التشادي، في سنة ١٩٨٨، هو دلالة بليغة على ذلك. إن مواجهة النفوذ الغربي في أفريقيا، وعلى حدود ليبيا، من قبل ليبيا نفسها، إلى جانب المطلب الإقليمي (آوزو)، مقابل المخاوف الغربية من تمدّد النظام الليبي، وعبره النفوذ السوفياتي، كانت أساساً حاسماً لتصعيد واستغلال الخلافات الإتنية والدينية الداخلية (الشماليين والجنوبيين) في تشاد، وحتى في تعميق واستغلال الخلافات الشخصية (بين حبري وعويدي). وبالتالي، على الرغم من وجود اختلافات وخلافات، وحتى نزاعات داخلية، لا يمكن أن تفسَّر هذه الأمور وحدها القضية التشادية بتطوراتها لسنوات طويلة. لا بدّ من تحميل إنعكاس الصراعات الخارجية التي تدور في فلك الصراع الدولي الأساسي نسبة مهمة من مسؤولية هذه القضية، وما ترتّب عليها من نتائج مختلفة.

*

أخيراً، إن القارة الأفريقية احتلّت، منذ السبعينات، موقعاً رئيساً في الصراع الدولي المعاصر، وخاصة من خلال البدائل، أو الأصدقاء، والحلفاء، والأعوان من أفريقيين وغيرهم. ولقد شكّلت المقوّمات الأفريقية عنصراً، أو مجموعة عناصر أساسية سهّلت هذا الانعكاس الدولي على واقع دولها وشعوبها. وكانت أهم هذه العناصر الحدود التي تعتبر، بحد ذاتها، مشكلة بالنظر إلى التركيبة البشرية والقبلية (العرقية والحضارية الثقافية) خاصة. إن الأفريقيين أنفسهم رضخوا أساساً أمام موضوع حدودهم المعقّد وأقرّوا، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، احترام هذه الحدود على الرغم مما تنطوي عليه من إشكالات ومساوىء[٣]. وربما كان من المفيد الاهتمام في

(١) كما في مطلع سنة ١٩٨٦ مع تصريح وزير خارجية فرنسا أندري جيرو بخصوص معركة وادي دوم؛ أو كما في سنة ١٩٨٤ عندما اتفق الرئيسان الفرنسي والليبي في مالطا على انسحاب قواتهما من تشاد فانسحب الفرنسيون ولم ينسحب الليبيون ولم يعد الفرنسيون إلى تشاد كما كان سبق وأعلن وزير الخارجية كلود شيسّون في حينه. انظر إلى ملاحظة في كتاب *Histoire diplomatique...* نفسه، ص٨٣٣ و٨٣٤. وانظر كذلك إلى صحيفة النهار (البيروتية) وبالأخص إلى التقرير الموضوع حول قضية تشاد، بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٨٧.

(٢) انظر إلى مقالتي:
Paul-Marie de la Gorce, «Risques accrus d'interventions étrangères au Tchad», in *Le Monde diplomatique*, Fév. 1987; et Alain Gresh, «Les Visées et les craintes du régime libyen», *id.*

(٣) بالنسبة لمشكلة الحدود في أفريقيا وهي التي رسم معظمها المستعمرون الاوروبيون لمصالح وتسهيلات اوروبية لم تأخذ بعين الاعتبار في معظم الأحيان المعطيات المحلية الافريقية لا البشرية ولا الحضارية ولا الاقتصادية. انظر =

هذا الإطار بصورة مباشرة بأمر أفريقيا الجنوبية، فهي شكّلت، عبر قضية روديسيا (زيمبابوي)، ثم عبر أزمة جمهورية أفريقيا الجنوبية، منطقة صراع دولي، بكل معنى الكلمة، بالرغم من أن فريقاً مباشراً في هذا الصراع هو ذو موقع أفريقي ولا يتحرك من موقع خارجي. لكن ربما أمكن الإيجاز بالقول إن هذا الجزء من القارة، ومن العالم، الذي يحتل موقعاً ستراتيجياً من الدرجة الأولى لأهميته، ما لبث أن أُحيط، في السبعينات، بمواقع موالية للشرق، كما ذكر سابقاً، فضاق الصراع الدولي بنسبة كبيرة منه إلى حدود جمهورية أفريقيا الجنوبية ومحميتها ناميبيا[1]. والصراع الداخلي بين الحكم (الأبيض) والأكثرية السوداء لم يقف عند الصراع المحلي. إنما كانت له أبعاد دولية تقع بين النظام الرأسمالي الغربي، عبر حكم الأقلية البيضاء في الدولة الأفريقية المتطورة الوحيدة، والنظام الاشتراكي، عبر الأكثرية السوداء التي دُعمت طويلاً من محيطها الأفريقي الطبيعي الذي يؤيده ويدعمه الشرق، منذ السبعينات[2]. لكن ملاحظة أخيرة تفرض نفسها في هذا الإطار، وهي أن التسعينات تبدو حاملة معها إنعكاساً واضحاً للمستجدات على صعيد الصراع الدولي العام، أو بالأحرى ميل الأجواء الدولية إلى التحسن، دون أن يعني هذا مباشرة استقراراً في القارة[3].

القسم الرابع
أميركا اللاتينية

تحتل أميركا اللاتينية موقعاً خاصاً على الخريطة السياسية الدولية المعاصرة. إن أهميتها برزت، بالأخص انطلاقاً من بداية الستينات، بتحوّل كوبا عن المسار العام للقارة الأميركية بكاملها، وذلك من خلال أزمتي خليج الخنازير والصواريخ السوفياتية. كانت أميركا اللاتينية محسوبة على الولايات المتحدة الأميركية منذ الاستقلال، أي منذ أوائل القرن التاسع عشر، كمنطقة نفوذ متمّمة لها بشرياً واقتصادياً وجيوسياسيا. إنها «الجزيرة القارة» بالنسبة « للدولة الجزيرة». كذلك كرّست نهاية الحرب العالمية الثانية أميركا اللاتينية مجالاً حيوياً طبيعياً وغير متنازع عليه لصالح الولايات المتحدة، عبر مؤتمر تشاپولتپيك، وحلف الريو، وقيام منظمة الدول الأميركية التي نشأت في فلك «الشقيقة الكبرى».

بدت «أميركا للأميركيين» قاعدة ثابتة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالأخص في ظل الحرب الباردة حيث امتدت الماكارتية كسياسة وأساليب من داخل الولايات

= بهذا الشأن إلى كتاب: Boutros Boutros-Ghali, *Les Conflits de frontières en Afrique*, éd. Techniques et économiques, Paris, 1972.

(١) ان ناميبيا استقلت في مطلع سنة ١٩٩٠ ودخلت إلى الأمم المتحدة (العضو رقم ١٦٠).

(٢) نذكّر هنا بالكتاب الذي أشِرنا إليه آنفا: B. Coben et H. Schissel, *L'Afrique australe...*; ونشير كذلك إلى مقالة تظهر تحوّل افريقيا باتجاه الاشتراكية والاتحاد السوفياتي وإن بطرق خاصة ومختلفة عبر أنظمة حكمها: Dmitri G. Lavroff, «L'Afrique politique», in *Universalia 1981*, pp. 116-123.

(٣) إذا بدأت سنة ١٩٩٠ على حلحلة مسألة أفريقيا الجنوبية، فإن عدداً من دول أفريقيا أخذ يعاني من أزمات حادة حتى بين الدول التي كانت تبدو الأكثر استقراراً مثل ساحل العاج وليبيريا والغابون...

المتحدة إلى دول القارة. كان الهدف إبعاد أي خطر شيوعي، أو قريب منه، يظهر مباشرة، أو أي حكم تقليدي بإمكانه أن يتيح في المجال أمام ردة فعل شيوعية أو قريبة من ذلك، وفي أي دولة في القارة. لقد عمد «الأميركيون»[1] إلى تطهير القارة، أحزاباً وحكومات، من الشيوعيين، أو «الفاشيستيين»، أو التقليديين المتطرفين، أو الما بين بين (أي «الخط الثالث» كما مع خوان پيرون في الارجنتين)[2]. خلال سنوات ما بعيد الحرب، بدت الأمور شبه منتظمة في «الجزيرة القارة»، بينما كانت الدولتان الكبريان منهمكتين بالشأنين الأوروبي ثم الآسيوي. لكن رعاية الأميركيين واطمئنانهم لشؤون جزيرتهم ما لبثا أن اهتزّا، كما حال القارة والأمر الراهن في العالم. إن التبدّل الداخلي في نظام الحكم في جزيرة كوبا لصالح الاشتراكية كان في أساس هذا الاهتزاز. كان هذا الحدث فاتحة انقلاب مهم، وربما الأهم، بالنسبة لواقع العالم في ظل العلاقات الدولية التي نشأت عن الحرب العالمية الثانية. إن هذا الحدث بلبل الوضع الأميركي عامة، وطرح أمام الولايات المتحدة مشكلة أساسية: إنه تعرّض، بشكل واضح وصريح، للقاعدة التي كانت تعتبر ثابتة، أي «أميركا للأميركيين». إن أميركا، وإن مجسدة بجزيرة صغيرة، تدعو الاتحاد السوڤياتي للتدخل أو الاهتمام بشؤونها، وبهذا إنها تدعو أوروبا المنافس بالمعنى التقليدي، وهي تدعو الدولة العظمى الأخرى والخصم الأساسي على الساحة الدولية للمشاركة في توجيه شؤون القارة التي لا بدّ وأن تفقد، على الأقل، بعضاً من مواصفاتها «الجزيرة القارة» جيوسياسيا. إن الدعوة التي وجهتها كوبا وتجاوب معها الاتحاد السوڤياتي، في مطلع الستينات، كانت بداية مرحلة جديدة في موقع أميركا الكاراييبية والوسطى، وحتى أميركا اللاتينية بكاملها، في العلاقات الدولية، إن الأميركية - الأميركية، أو العالمية.

إن هذا التحوّل في حال القارة الأميركية، على صعيد العلاقات الدولية، فتح باب القارة واسعاً على التطورات الدولية تأثيراً وتأثراً، وبالتالي كان لا بد من أن تتلقى القارة، دولاً وشعوباً، إنعكاسات هذا الواقع الجديد، وبالأخص إنعكاسات الصراع الدولي. صحيح أن مسألة كوبا بأزمتيها المتلاحقتين (سنتي ١٩٦١و ١٩٦٢) اعتبرت من قبل الكثيرين نقطة تحوّل (كما سبق عند التعرّض لهذه المسألة ضمن موضوعي الحرب الباردة والتعايش السلمي) في العلاقات بين الشرق والغرب، إلاّ أنه، في الوقت عينه، كانت هذه المسألة، بحد ذاتها، أول وأفضل التجسيدات لإنعكاس التطورات الدولية العامة على دولة أميركية. فما إن سجّل النظام الاشتراكي انتصاره الأول في القارة الأميركية، حتى أخذ يحاول توسيع رقعة نفوذه على أوسع مساحة من الجغرافية الأميركية. ولما كان من الصعب (أو حتى المستحيل) حصول تدخّل سوڤياتي مباشر، بالنظر لعدة أسباب وظروف منها السوڤياتي الذاتي ومنها الغربي والأميركي (نسبة إلى الولايات المتحدة)

---

(١) إن أميركيي الولايات المتحدة وحدهم يحظون في الواقع بهذه التسمية حيث إن بقية شعوب القارة تنتسب إلى دولها (على غرار: كندا = كندي، أرجنتين = ارجنتيني...). إن هذا الأمر يدعو أحياناً إلى الالتباس أو حتى إلى تفسيرات مبالغ فيها أو خاطئة. هكذا إن مبدأ منرو القائل «بأميركا للأميركيين» يفسّر في آن معاً: لأميركيي القارة أو لأميركيي الولايات المتحدة.

(٢) «الخط الثالث» هو عبارة عن السياسة التي وضعها پيرون في الأرجنتين منذ أواخر الأربعينات (Tercera Posicion) كسياسة وسط بين الشيوعية والرأسمالية وهي تعتمد على تنشيط الاهتمام بالشأن الاجتماعي. إن هذه السياسة أخافت الأميركيين.

بالأخص، تكفّلت كوبا، أو هي كلِّفت بأن تشكل قاعدة الانطلاق الاشتراكي إلى محيطها. إن هذا المحيط يقع جيوسياسياً، بالدرجة الأولى، في أميركا الكارايبية والوسطى، فكان بالتالي هذا الجزء من القارة الأكثر تأثراً بانعكاس محاولات تمدّد النظام الاشتراكي في العالم عامة، وفي أميركا اللاتينية بالذات خاصة.

عرفت أميركا اللاتينية، في الواقع، إنعكاسات مهمة لهذا التوجّه العام. ومن الملاحَظ أن كوبا شكّلت عملياً محطة البث، والتجشيع، والدعم في معظم الحالات. هذا يعني اضطراباً، لا بل زعزعة للوضع الأميركي العام، وبالأخص للقاعدة الأميركية المذكورة أعلاه، أي «أميركا للأميركيين»، بالنسبة لاقتسام النفوذ في العالم بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية تقليدياً، أو بالأحرى بالنسبة للقاموس المعاصر للاقتسام بين الدولتين العظميين والنظامين الاشتراكي والرأسمالي. إن معطيات وظروف أميركا اللاتينية، في ظل هذا التحوّل، جعلت هذه الأخيرة تشكّل موضع الضعف الأساسي بالنسبة للولايات المتحدة. لقد أصبحت أميركا اللاتينية، من وجهة النظر الجيوسياسية، موقعاً لاختبار القدرة الأميركية، ومنطلقاً للتعرض للنفوذ الأميركي، في ما اعتُبر طويلاً منطقة واقعة تحت زعامة الولايات المتحدة بلا منازع، أي بحدود «الجزيرة القارة»[1].

قبل التعرّض لبعض الأزمات والقضايا الأميركية اللاتينية التي انطوت على إنعكاس للصراع الدولي مباشرة، أو بصروة غير مباشرة، توجد ضرورة وفائدة في هذا المجال للتعرف، وإن بسرعة، إلى بعض الأمور والخصائص المؤثرة في جغرافية هذا القسم من العالم وبالتالي في علاقاته الدولية.

إن النقطة الأولى التي يجدر التنويه بها هي، بلا شك، موقع أميركا اللاتينية الجغرافي، أي قربها النسبي طبعاً من الولايات المتحدة إحدى القوتين العظميين، وابتعادها في الوقت نفسه عن بقية أجزاء العالم، وبالأخص عن الدولة العظمى الثانية. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى أن أميركا الوسطى والكارايبية تحتل المرتبة الأولى هنا قياساً إلى أميركا الجنوبية، بالنظر لكونها الأقرب للولايات المتحدة، وبالتالي الأخطر، أو الأسهل (بحسب اتجاه التأثير: إلى الولايات المتحدة أو منها).

والنقطة الثانية تعود إلى المقوّمات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة بغالبيتها عن عهد الاستعمار الإيبيري، أو التي تولّدت عن هذا الاستعمار كما عن الاستقلال عنه في آن. فغالبية الدول والشعوب الأميركية اللاتينية، حتى لا يقال كلها، ما تزال مبنية، وإن بنسب مختلفة، على أسس متفاوتة في الإمكانات والمؤهلات والفرص. يشكل هذا التفاوت قاعدة لحال اجتماعية واقتصادية نامية، مع ما يترادف مع ذلك من انعدام توازن اجتماعي يمكن استغلاله سياسياً، على صعيد العلاقات الدولية. لقد بدا هذا الأمر المجال الأفضل، بالنسبة للتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية،

---

(١) انظر إلى رأي ريتشارد نيكسون مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بشأن أميركا اللاتينية التي يصفها بـ «Ventre mou»: أي «نقطة الضعف» في: R. Nixon, *La Vraie...*, *op.cit.*, pp. 51 et 52.

أو بالأخص للتخوف الأميركي من دخول الشيوعية والاتحاد السوفياتي من هذا المجال، أو الباب. لكن إذا عمدت الولايات المتحدة، وقبل أن يطرح جدياً خطر المواجهة الدولية في أميركا اللاتينية، إلى تدارك الأمر بمحاولة جادّة لتصويب الأوضاع، بهدف التصدي للتأثيرات الشيوعية منذ ما بعيد الحرب، فإن الإمكانات المخصصة، كما النتائج والتجاوب، لم تكن أموراً كافية لا كمّا، ولا نوعاً، ولا فاعلية، لتؤدي دوماً إلى النتيجة المرجوّة أميركياً. بالفعل، لقد حالت دون تحقيق هذا الهدف عوائق، منها الأميركي، ومنها الأميركي اللاتيني.

شكّل العائق الأميركي اللاتيني الرئيس هنا النقطة الثالثة. يمكن إيجاز هذا العائق بكلمة واحدة هي كلمة «يانكي». إن عبارة، أو تسمية «يانكي» هي مصطلح يستعمل للدلالة على «الأميركيين»، أي على أميركيي الولايات المتحدة. ويشار إلى أن تسمية «يانكي» واستعمالها يتضمنان عند الأميركيين اللاتينيين نسبة صارخة من الحقد، والغيرة، والعتب تجاه هذا الشعب الأغنى والأقدر في القارة، والذي يُعتبر مستغِلا، وبشكل واسع، لشعوب أميركا اللاتينية «الشقيقة» ولطاقاتها وخيرات بلادها. فعلى الرغم من كون الأميركيين يعتبرون أنفسهم الشعب الرائد في القارة الذي أعطى المثَل لشعوب أميركا اللاتينية بالاستقلال عن الاستعمار، والذي قدم وما زال يقدم المساعدات لهذه الشعوب والدول الشقيقة[1]، إن هذه الشعوب ترى، من جهتها، أن اليانكي مستغِلون يستعملون المساعدات القليلة بهدف السيطرة عليها هي بالمقابل. بالفعل، لا بدّ من التذكير هنا بأن الولايات المتحدة الأميركية صاحبة مصالح ستراتيجية وجيوسياسية حيوية، إذن هي تعطي الأولوية لهذه المصالح، فضاعف هذا الأمر إنزعاج الأميركيين اللاتينيين. فالولايات المتحدة، الدولة القادرة والرابحة الكبرى من الحرب العالمية الثانية، والتي خصّصت، بعيد هذه الحرب، المبالغ الطائلة للدول الأوروبية وحتى الآسيوية، تركت أميركا اللاتينية الجارة والشقيقة للمرتبة الأخيرة في لائحة مساعداتها. فخصِّصت الدول الشقيقة بقدر زهيد نسبياً من المساعدات، لا يفي بأي من الحاجات الأساسية للتطوير الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة المتدني جداً في معظم هذه الدول. كانت شعوب أميركا اللاتينية، وما تزال، ترى أن كونها شعوباً شقيقة يجعلها الأحق بالمساعدات الأميركية، وكون دولها الأقرب جيوسياسيا يجعل منها صاحبة الأفضلية في الدعم الأميركي. بدت هذه الشعوب العاتبة على الولايات المتحدة مستعدة لمسايرة سياسة هذه الأخيرة، لكن لقاء حصولها على مساعدات كافية وفعّالة لحل مشاكلها الأساسية (الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى)، كما بدا واضحاً منذ اجتماع كاراكاس لمنظمة الدول الأميركية، في سنة ١٩٥٤.

أما النقطة الرابعة والأخيرة، التي من الضروري الإشارة إليها هنا ضمن هذا العرض السريع لخصائص وضع أميركا اللاتينية عامة، فترتكز على طاقات هذا الجزء من العالم الذي اعتُبر بعضه (أي أميركا الجنوبية) قارة بحد ذاته. لا تؤلف أميركا اللاتينية مجموعة متجانسة، على الرغم من وجود أمور أساسية تجمع ما بين أعضائها إتنيا وعقائدياً، وإلى حد ما، لغوياً. فإذا كان الأصل الأوروبي هو المسيطر، وإذا كانت اللغتان الشقيقتان لا بل التوأمان، أي الاسبانية

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

والبرتغالية، تتقاسمان هذه «القارة»، وإذا كانت الكاثوليكية هي السائدة بلا منازع، يبقى أن هذا العدد الكبير من الدول والشعوب تختلف في ما بينها بالحجم ومدى التطور الاقتصادي. وربما كان الأهم يكمن في أنه بالرغم من كون بعض هذه الدول قد حقّق تقدّماً أكيداً، صناعياً واقتصادياً، كالبرازيل والمكسيك، ما تزال أميركا اللاتينية، بغالبيتها الساحقة، بحاجة للكثير من الدعم والنشاط لتحقق لذاتها التطور اللازم الذي يساعد في استقرار مجتمعاتها. إنها بحاجة أيضاً لردم نسبة من الهوّة العميقة التي تفصل اقتصادياً بينها وبين الجارة القديرة في الشمال، أو «الشقيقة الكبرى» المتقدمة أشواطاً كبيرة. يلزم التنويه، في هذا النطاق، بأن الطاقات المادية والبشرية (على الأقل الديمغرافية التي لها حدّان) متوافرة اجمالاً بنسب كافية للسماح لهذه الدول بتحقيق تقدم حقيقي، لقد تأكد هذا في بعض الدول. لكن هذه الطاقات التي سمحت بالكلام عن مستقبل نشيط لهذا الجزء من العالم، لم تتوصل حتى الآن إلى مواجهة المشاكل الأساسية، وعلى رأسها التفاوت الاجتماعي. وكذلك، إذا كانت أميركا اللاتينية بخيراتها التي ما تزال بمعظمها كامنة ومحفوظة، تعد بمستقبل زاهر، فإن بعضها، وإن المحدود، هو ضعيف غير مؤهل كفاية بقدراته الذاتية لأن يواجه المشكلات، وإن توافرت نسبة مهمة من النشاط والنيّات. يقع هذا البعض في الجزء الذي يعتبر الأكثر حساسية، والأخطر ستراتيجياً على الصعيد الدولي، أي الكاراييب وأميركا الوسطى. فالأميركيون يخشون، منذ سنوات طويلة، فصل أميركا الشمالية عن الجنوبية عن طريق سيطرة سوفياتية على موطن الضعف الأساسي، أي على هذا الامعاء الرفيع في القارة وهذه الكتل الصغيرة المبعثرة في الكاراييب. إن الإمساك بهذا الامعاء والضغط عليه من قبل قوة غير أميركية يعنيان فصل الجنوب عن الولايات المتحدة، كما عنيا، عملياً وستراتيجيا، تقدماً هائلاً في سبيل خنق هذه الدولة العظمى، ومعها النظام الذي تتزعم دولياً[1].

لا بدّ من الإشارة، بعد التعرّف إلى بعض أهم خصائص أميركا اللاتينية، الذاتية والنسبية (دولياً)، إلى أن أميركا اللاتينية إن لم تكن بمجملها معرّضة مباشرة للإنعكاسات الدولية، فإن بعضها، على الأقل، معرّض فعلاً ويعاني من هذا الأمر. إن هذا البعض هو الأقل مناعة والأهم ستراتيجيا، أي أميركا الوسطى والكاراييبية. شكّلت المحطة الكوبية في هذا الجزء من العالم نقلة نوعية عدّلت في الجيوسياسة الدولية، خاصة من ناحية العدوى التي كان لا بدّ من أن تهدّد بتوسيع رقعة هذه النقلة، أو هذا التحوّل المحصور في حد ذاته. إن العدوى وتعدد الإنعكاسات الدولية والإقليمية ظهرت خلال ربع القرن الماضي تقريباً في المحيط القريب للمركز الكوبي، أي في المنطقة التي يعتبرها الأميركيون «الأضعف» في القارة ككل. فإن استعراض الوضع في هذه المنطقة، في مطلع الثمانينات، مع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، يظهر أن «حكومات يسارية متطرفة قائمة حالياً في غرانادا[2] وسانتا لوتشيا. إن كوبا قامت بجهود للتقرب من جامايكا وپاناما كما تدخلت في نيكاراغوا. إن هذا الأمر يمكن أن يكون خطوة أولى باتجاه حقول المكسيك النفطية عبر هوندوراس وسالفادور وغواتيمالا...». ويحاول نيكسون كذلك، في سنة ١٩٨٠، الاسترشاد

(١) المصدر نفسه، ص ٥٢ و٥٣.
(٢) حيث ما لبث أن تدخل الأميركيون لتعديل الوضع بعد سنوات قليلة في عهد الرئيس رونالد ريغن. ففي سنة ١٩٨٣ كان التدخل الأميركي المباشر في الجزيرة برهاناً على دور وتأثير الصراع الدولي في هذه المنطقة.

بوضع أفغانستان والتدخل السوفياتي فيه، إلى جانب المواقع السوفياتية في كل من اليمن والحبشة، بهدف محاصرة الدول النفطية في الشرق الأوسط. وهو لا يكتفي بالمقارنة وما فيها من مخاوف، بل يذهب إلى التفكير بالرأي القائل بأن «قطع الدومينو في أميركا الوسطى تتساقط»، والقطعة الأساسية المسبِّبة هي كوبا مع زعيمها فيديل كاسترو «رجل واحد في جزيرة واحدة»[1]. لكن لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى أن المسألة ليست محصورة تماماً في أميركا الكاراييبية والوسطى، بل هي مطروحة في أميركا الجنوبية أيضاً. إنما هنا، وبالنظر للموقع الجغرافي، تبدو المسألة أقل خطورة وإثارة، على الرغم من كونها ولّدت نموذجاً فريداً عن تجسيد الصراع الدولي، ليس في القارة الأميركية وحدها، إنما في العالم.

شكّلت أميركا اللاتينية مجموعة مهمة من القضايا والإنعكاسات الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنها ما تزال محسوبة كتلة واحدة في خانة الولايات المتحدة الأميركية. وبالفعل، إن هذه الأخيرة تحاول الحفاظ على نفوذها في القارة بأكملها. يمكن الاهتمام ببعض الأزمات التي عكست الصراع الدولي في أميركا اللاتينية، مثل الأزمة التشيليية في أميركا الجنوبية، وأزمتي سلفادور ونيكاراغوا في أميركا الوسطى، وأزمة سانتو دومينغو في الكاراييب. إن هذه الأزمات هي من أكثرها توضيحاً لموضوع اهتمام هذا البحث. ليس المقصود هو الاهتمام بهذه الأزمات تفصيلاً لأحداثها وتطوّراتها، بل التركيز عامة على تجسيد الإنعكاس الدولي. يبرز هذا الإنعكاس هنا بالأخص في مجال نظام الحكم وتوجّهه. فإن الأنظمة في دول أميركا اللاتينية هي تقليدية محافظة عامة، ومبدئياً ديمقراطية، وأي تعديل، أو محاولة تبديل، في أي من هذه الأنظمة اعتُبر عامة ذا مصدر وتأثير يساريين اشتراكيين لمصلحة الاتحاد السوفياتي، وبالأخص منذ الثورة الكوبية وما نشأ عنها. إن أي نظام «ثوري» أو «اشتراكي» جسّد، ويجسّد بحد ذاته، على الأرض الأميركية الصراع بين الشرق والغرب، لا بل تقدماً للشرق على حساب الغرب. لذا بدت الأزمات أو التطورات، حتى الداخلية منها، ذات بعد دولي يحصل التعامل معه مباشرة، من هذا المنطلق. فكما اعتبر الاتحاد السوفياتي أية حركة في دول أوروبا الشرقية إنعكاساً لسياسة الغرب «التخريبية»، هكذا اعتبرت الولايات المتحدة أي تبديل في القارة الأميركية إنعكاساً للسياسة السوفياتية التوسعية، وأتت ردة الفعل عامة على هذا الأساس من الصراع الدولي الواسع.

١ - أزمة تشيلي:

إن هذه الأزمة التي واكبت حدثاً اعتبر فريداً من نوعه في العالم طرحت، وما تزال تطرح بعد سنوات طويلة على انقضائها، تساؤلات عديدة، وعلى أكثر من صعيد. إن المعلومات التي توافرت أتت عامة متناقضة، أو على الأقل على نسبة من التناقض. فالشهادات لا تتفق في ما بينها على أهمية الدور الدولي في هذه الأزمة، أو في بعضها، والدلائل الكثيرة تشير إلى ذاتية الأزمة على استمرارها. لكن بالرغم من كل هذا، وحتى في حال استبعاد كامل، أو شبه كامل، للتأثير

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٣ و٥٤.

المباشر، أو غير المباشر، تبقى الأزمة بكاملها انعكاساً للصراع الدولي على ساحة هذا الشريط الضيق من جنوب القارة.

بدأت الأزمة فعلياً مع وصول تحالف الأحزاب والقوى الماركسية اليسارية (الوحدة الشعبية) إلى الحكم (ولأول مرة، وحتى الآن آخر مرة في العالم) بالأساليب الشرعية التقليدية المحافظة، وانتهت بانقلاب عسكري. تبدو الصورة هنا في بداية الأزمة، كما في نهايتها، مناقضة للأعراف العامة، أو للقاموس السياسي السائد، بحيث إن الأصول الشرعية (الدستور) أتت بنظام «لا شرعي» بالنظر إلى الدستور نفسه (أي معادٍ أصلاً للدستور)، واللاشرعية (أي الانقلاب العسكري) هدفت إلى تخليص الشرعية من خصومها، وبالتالي انقاذها مع النظام (النظام التقليدي). انتخب سلفادور أليندي، في أيلول وتشرين الأول من سنة ١٩٧٠، رئيساً للجمهورية التشيلية بالرغم من ميل ومحاولة الأميركيين، إدارة ومخابرات ومصالح خاصة (شركات ومؤسسات)، الحؤول دون وصول أليندي إلى الحكم، وهو المعروف في القاموس الأميركي «برجل موسكو». سبق للولايات المتحدة أن تدخلت، في الستينات، أكثر من مرة، لمنع أليندي من الوصول إلى الحكم، بواسطة مخابراتها، بحسب اعتراف أحد رؤسائها المعنيين المباشرين بموضوع تشيلي، أي ريتشارد نيكسون[1]. في الواقع، طرحت الأزمة نفسها في آن في كلٍ من تشيلي والولايات المتحدة، وذلك لبعدها الجيوسياسي المزدوج، أميركياً ودولياً: إنه «تحدٍّ جيوسياسي»، بحسب عبارة هنري كيسنجر.

بالنسبة للناحية الجيوسياسية الأميركية، إن الحكم الاشتراكي في تشيلي، وإن أتى عن طريق الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي الحر، إنما يعني عملياً ما قاله أليندي نفسه في خطاب انتخابي «كوبا في الكاراييب، وتشيلي اشتراكي في المخروط الجنوبي يصنعان الثورة في أميركا اللاتينية»[2]. وبالنسبة للناحية الجيوسياسية الدولية، إن وصول الاشتراكيين إلى الحكم في دولة في الغرب، عن طريق الأصول الديمقراطية الحرة، عنى أصلاً خطراً كبيراً، كونه يشكل مثلاً (أو سابقة) يمكن أن يحتذى في عدد من الدول، وعلى رأسها فرنسا وايطاليا حيث الأحزاب اليسارية قوية وتتحفز للوصول إلى الحكم. وكان مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي، هنري كيسنجر، يصرح بوضوح بهذا الأمر[3]. في الواقع، حاول الأميركيون، بعيد الانتخابات، منع أليندي من تسلّم مقاليد الحكم، لكنهم لم يحصلوا على تجاوب تشيلي مع خطتهم، لا من قبل السياسيين، ولا من قبل الجيش[4].

هكذا حقّق التنافس بين الشرق والغرب، عبر النظامين الاشتراكي والرأسمالي، خطوة

---

(١) راجع مذكرات نيكسون في ترجمتها الفرنسية: *Mémoires Richard Nixon*, Stanké, Paris, 1978, p. 358.

(٢) القول مذكور في المصدر نفسه المذكور أعلاه، الصفحة نفسها.

(٣) ورد هذا الرأي في تصريح لكيسنجر أثناء اجتماع عقد في شيكاغو في أواسط أيلول ١٩٧٠ بعيد الانتخابات التشيلية وقبل أن ينتهي الأمر لصالح أليندي حيث كان على البرلمان أن يختار بحسب الدستور بين المرشحين اللذين كانا حصلا على أكبر نسب من الأصوات لكون أي من المرشحين لم يحصل على الأكثرية المطلقة اللازمة ليصبح رئيساً.

(٤) راجع مذكرات نيسكون المذكورة أعلاه.

أساسية إلى الأمام، في أميركا اللاتينيـة (كما في العـالم)، لمصلحة الشرق والاشـتراكية والاتحـاد السوڤياتي بالتالي. لكن هذه الخطوة ما لبثت أن أكدت أن الصراع، إن أتى بهذه الطريقة، ليس في مصلحة الاشتراكية فعلاً، ولذلك أكثر من سبب: أولاً، إن الاشتراكية لا تستطيع أن تحكم بأصول ووسائل الديمقراطية الغربية، وثانياً، إن الغرب، وبالأخص الأميركيين ليسوا مستعدين لأن يدعوا اختباراً كهذا ينجح ويعيش في العالم، فكيف بـالأحرى في قـارتهم؟ إن الصراع الدولي انعكس هنا بصورة خفيّة ولبقة، إلى حد بعيد، إذ إن الأميركيين أرادوا تفادي اختبار كوبا فساهموا بطرق مختلفة في عملية تفشيل مهمة أليندي، خاصة اقتصادياً، إن نفسياً أو مادياً، وبطرق غير مباشرة بهدف اسقاطه شعبياً، ومن الأفضل شرعياً. إن الأميركيين نفوا تدخلهم لتفشيل أليندي وإسقاطه، وبالأخص المسؤول الأميركي كيسنجر الذي قدم مرافعة مسهبة بهذا الشأن مؤكداً أن الفشل والسقوط كانا داخليي الحوافز والمسببات، وليسا نتيجة لدور أو مساهمة أميركية[١].

في كل الأحوال، تبقى فـترة ما بـين سنتي ١٩٧٠و ١٩٧٣، فترة انعكـاس، عن طريق البدائل الإقليمية والمحلية[٢]، للصراع بين الاشتراكية مدعـومة، أو عـلى الأقل، متعـاونة مـع كوبا[٣]، والرأسمالية التي شجعها الأميركيون، إدارة وشركات، على الرغم من النفي الأميركي لهذا التشجيع. في هذا المجال، وبغض النظر عن نفي كيسنجر المذكور المدعوم بإثباتات وأرقام، يؤكد بعض الباحثين أن الأميركيين لم يكونوا بعيدين، أو غرباء، عن العوائق الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، وفي مقـدّمها الاضرابـات المتكررة والـواسعة (مثـل إضراب أصحاب الشـاحنـات الشهير)[٤]. بالفعل، لم يكن بإمكان الأميركيين أن يدعوا نظاماً اشتراكياً جديداً ينجح ويستمر في القارة، لكن في الوقت عينه، وفي ظل التقارب والإنفراج الأميركي السوڤياتي والمفاوضات السلمية الواسعة النطاق، في مطلع السبعينات، وبالأخص في سنة ١٩٧٣ بالـذات، كان من الأفضـل التوصل إلى القضاء على هذا النظام، أو الحكم، الذي لم يتوصلوا إلى منعه من الحلول مكان الحكم التقليـدي الصديق، عن طـريق تحتيم فشله الذاتي. وربمـا أمكن القول إن الأمـيركيين أوشكوا، على الأقل، على تحقيق نجاح بارز في هذه السياسة. لكن الانقلاب العسكري، وما

---

(١) راجع مذكرات هنري كيسنجر في قسمها الثاني: *Les Années...*, *op.cit.*, pp. 431-474.

(٢) قيل الكثير في هذا الصدد وبالأخص مثلاً عن الشركة الأميركية للهاتف والـبرق (I.T.T.) كما عن الـبرازيل وخاصة في موضوع تمويل المعارضة التشيلية. ومن جهة ثانية، كان الكلام عن كوبا ودعمها لأليندي.

(٣) نذكّر بزيارة فيديل كاسترو لحوالي الشهر في خريف سنة ١٩٧١، إضافة إلى وصول عدد من الكوبيين وكذلك كميات من الأسلحة سرّاً. نجد بعض التفاصيل في هذا الشأن في مذكرات كيسنجر نفسها.

(٤) انظر إلى بعض المراجع المفيدة في هذا الموضوع منها:

A. Fontaine, *Un Seul lit...*, *op.cit.*, pp. 281-287; et J. Mathiex et G. Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, t.I, p. 320; et P. Mélandri, *La Politique extérieure...*, *op.cit.*, pp. 171, 172,

نجد في هذا المرجع إشارة إلى مصادر عن المخابرات الاميركية اعتمد عليها للتأكيد على أن الولايات المتحدة هي التي أسقطت أليندي؛ و

A. Labrousse, *L'Expérience chilienne*, Paris, 1973; et A. Fontaine, *Vie et mort de l'Unité Populaire*, Paris, 1973;

ونشير كذلك إلى مقالتين قيّمتين في: *Universalia*، وهما لصحافيين اختصاصيين بشؤون أميركا اللاتينية:

Marcel Niedergang, «Allende Salvador», pp. 180-185; et A. Labrousse, «Chili. Trois ans d'Histoire», pp. 230-236.

تبعه، طرح الكثير من التساؤلات حول الخفايا الكامنة وراء مقتل ألييندي، ظروفاً وكيفية.

تبقى أخيراً الإشارة إلى أن وصول ألييندي إلى الحكم في تشيلي، واكبته أحداث مهمة وخطيرة: إن في أميركا اللاتينية نفسها، حيث حصلت أزمة دولية مهمة بين الأميركيين والسوفياتيين، وهي أزمة سان فويغوس، أي مشروع بناء قاعدة سوفياتية للغواصات في كوبا، وإن في مناطق أخرى من العالم، مثل الشرق الأوسط، كما كانت الحال مع أزمة الصواريخ السوفياتية في مصر، أو أحداث الأردن (أيلول الأسود). أما نهاية عهد ألييندي، فأتت في أفضل سنوات الإنفراج في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حيث توقيع اتفاقية نهاية حرب فييتنام والعديد من اتفاقات التعاون الأميركية السوفياتية، أثناء زيارة بريجنيف إلى الولايات المتحدة. لكن سؤالاً فرض نفسه، لسنوات طويلة بعد الانقلاب على ألييندي، وهو: هل انتهت الأزمة بهذا الانقلاب بالنسبة للتشيليين أنفسهم؟ إن هذا الموضوع لا يعني البحث مباشرة هنا، لكن ما يعنيه هو أن تشيلي عاش بمعطياته الذاتية أساساً، خلال سنوات، إنعكاس الصراع الدولي، وإن بصورة غير مباشرة، على الأقل بحسب المعلَن من المواقف، وكان بذلك اختباراً فريداً لهذا الإنعكاس. وفي الوقت عينه، وبالنظر إلى الترابط، وإن غير الوثيق، بين الأحداث والتطورات هنا، لا بدّ من أنه كان لهذه الأزمة انعكاساتها داخلياً، كما وبالأخص دولياً، حيث برهنت أنه لا أمل كبيراً في نجاح الطريق الثاني، أي الديمقراطي الدستوري في وصول الاشتراكية إلى الحكم. إنها برهنت فشل نظرية ألييندي، وخفّفت من آمال بعض الأحزاب الشيوعية في العالم الغربي، كما من آمال الاتحاد السوفياتي نفسه.

٢ ـ أزمة السلفادور:

إن السلفادور الدولة الصغرى في القارة الأميركية والأكثر كثافة سكانية استمرت (وما تزال) أزمتها طويلاً. للسلفادور ميزة مهمة بالأخص إذا ما قورنت بغيرها من دول أميركا الوسطى. تتلخص هذه الميزة بأن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تفسَّر هنا بالنفوذ «اليانكي»، إنما هي محلية داخلية. إن هذه المشكلة استُغلت أساساً للتأثيرات المختلفة، منها الكنسي، ومنها الاشتراكي، ومنها الأميركي. إن فريقاً من الإكليروس متحمساً لمبادىء المساواة وحقوق المستضعَفين، وبالأخص لتوجيهات المجمع الفاتيكاني الثاني حول مساعدة الفقراء، لعب دوراً واضحاً في التوعية، وساهم عن غير قصد في استقطاب نسبة من السلفادوريين من قبل الأحزاب اليسارية، وخاصة من قبل الحزب الشيوعي[1]. ومما ساهم بتصاعد وتسريع وتيرة هذا الاستقطاب، وبالتالي الانعكاسات العملية، يُذكر المحيط الإقليمي، وعلى الأخص سياسة الرئيس الأميركي جيمي كارتر المركّزة على موضوع حقوق الإنسان، في النصف الثاني من السبعينات، ومن جهة ثانية، يذكر تزايد القوى الاشتراكية ونشاطها في أميركا الوسطى، خاصة مع الانقلاب في نيكاراغوا، في أواخر السبعينات.

(١) انظر إلى: Nicole Bourdillat, «Dictature et opposition au Salvador (25 Janvier 1961 - 15 Octobre 1979)», in *Problèmes d'Amérique Latine, n° Juillet 1980 (La Documentation Française)*, pp. 7-28.

في الواقع، إن الخلافات والمشاكل الداخلية استغلّت هنا، كما في الكثير من الحالات، من قبل ستراتيجيات خارجية، إقليمية بشكل مباشر كبديل لستراتيجيات دولية واسعة. طالما تعتبر أميركا الوسطى بمثابة شريان (أو امعاء) يصل الولايات المتحدة (عبر المكسيك طبعاً) بشقيقاتها الجنوبيات، تشكل سيطرة الشيوعيين (بعد كوبا التي أصبحت منذ مطلع الستينات قاعدة لهم) على هذا الشريان إنجازاً للخطوة الأساسية في سبيل شدّ الخناق على الولايات المتحدة نفسها. إن التطورات الداخلية، وبالأخص الصراعات ما بين الفئات المحافظة والمعارضة ظلت تتوالى ببطء، خلال سنوات. لكن ما إن حصل، في بداية صيف سنة ١٩٧٩ (تموز)، انقلاب نيكاراغوا، وسيطر الساندينيون على الحكم في ماناغوا، حتى أخذ نمط الأحداث في السلفادور يسرع. وبعد شهور فقط على الانقلاب الساندينى، حصل (في تشرين الأول) انقلاب في سان سلفادور قام به فريق من صغار الضباط في الجيش يعتبره البعض «تقدمياً»، بهدف إصلاح الوضع في البلاد[١]. وربما ساعد في فهم تأثير التطورات والأحداث المحيطة التذكير بأن شهر أيلول كان تاريخ عودة قناة پاناما إلى السيادة الپانامية (بحسب الاتفاق بين الحكومتين الأميركية والپانامية، حيث تحافظ الأولى على مصالحها وقواعدها حتى سنة ١٩٩٩)، وبانعقاد مؤتمر حركة عدم الانحياز، في الفترة عينها، في هاڤانا حيث أصبح فيديل كاسترو زعيماً لتيار مهم ضمن هذه الحركة[٢]. أبرزت هذه الأحداث قيمة أميركا الوسطى جيوسياسيا، وبالأخص قيمة استغلال مواطن الضعف فيها، فكان لا بدّ للقوى الإقليمية والدولية من التزاحم بوسائل مختلفة للإفادة من الوضع وتسجيل النقاط. ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة كانت قد اعتمدت مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الشقيقة في عهد الرئيس كارتر، ربما ساعد هذا الأمر في تصاعد الأزمة السلفادورية نتيجة عدم اهتمام كاف من قبل الولايات المتحدة لمصلحة هذه الأخيرة.

في بداية الثمانينات، كان الوضع في السلفادور يتأرجح بين اليمين واليسار، مع اتهام الرئيس ناپوليون دوارتي بأنه متعامل مع الأميركيين. ويلاحظ أن الاهتمام الأميركي تزايد، بدأً من سنة ١٩٨١، بهدف دعم الحكومة السلفادورية مادياً وعسكرياً، بالأخص عبر جارتها هوندوراس. كما اعتبر الوضع السلفادوري، في بداية سنة ١٩٨٢، بالنسبة للأميركيين خطراً، وذلك بنظر وزير الدفاع الأميركي[٣]. ويظهر الدور الخارجي بوضوح عبر مواقف تبدو معبّرة جداً، وهي المواقف

---

(١) بحسب شهادة أحد قادة الثوار الذي كان مسؤولاً عن منطقة سان سلفادور وهو اليخاندرو مونتينيغرو. انظر إلى مقابلة أجريت معه بعد انفصاله عن الثوار لسبب تأكده من أن كوبا هي التي تسيّرهم دون الأخذ بعين الاعتبار لحاجات وتطلعات السلفادوريين أنفسهم، وذلك في:
«Amérique Centrale: la révolution dévoyée», in *Politique internationale*, n° 22, hiver 1983-84, pp. 101-117;
وبحسب هذه الشهادة تكون كوبا قد أرادت قلب هذا الفريق لأنه بدا مستعداً وقادراً على إجراء الإصلاحات اللازمة بينما كانت مصلحتها هي تقضي بوصول الشيوعيين إلى الحكم وليس دعم الإصلاح بحد ذاته.

(٢) نذكّر بأن غير المنحازين انقسموا في هاڤانا إلى فريقين: الأول بزعامة الزعيم التاريخي للحركة تيتو والذي كان يصرّ على عدم الانحياز إلى أي من القوتين العظميين، والثاني تزعّمه فيديل كاسترو وكان يقول بأنه يجب التعاون مع الاتحاد السوڤياتي لأنه غير معني من قبل عدم الانحياز وهو حليف طبيعي للحركة.

(٣) وهذا الموقف أو الرأي وارد في تصريح لكاسپار واينبرغ نفسه، في أوائل آذار ١٩٨٢، لقد تناقلته وسائل الاعلام المختلفة في حينه وهو مثبت في معظم الصحف.

الأميركية والسوفياتية. فمن الواضح أن هذه المواقف وصلت إلى حدّ ربط موضوعي السلفادور وأفغانستان. لقد تأكد هذا الربط، على الأقل، من خلال مواقف المسؤولين السوفياتيين والأميركيين الإعلامية، إضافة إلى الاتهامات المتبادلة حول دعم المتقاتلين على الأرض السلفادورية بالسلاح، خاصة عبر البديل الكوبي في القارة[١]. وربما كان الأكثر تعبيراً هو موقف حكومة نابوليون دوراتي (المعتدل أساساً والمتّهم في حينه بموالاته للأميركيين) غير المتحمس للحصول على الأسلحة والمساعدات التي عبّرت واشنطن عن استعدادها لإرسالها إلى السلفادور، في صيف سنة ١٩٨١، مقابل المساعدات السوفياتية المقدمة للمعارضة عبر نيكاراغوا[٢]. إن هذه المواقف الخارجية وأحياناً على أعلى المستويات، وبحد ذاتها، كما الداخلية، تدلّ على أن ما حصل في السلفادور أخذ، منذ سنة ١٩٧٩ بالأخص، يفوق السلفادوريين ومشاكلهم وخلافاتهم، أو مطالبهم. وبعد فترة سكون نسبي، ابتداء من سنة ١٩٨٤ (وانتخاب دوارتي للرئاسة)، عادت قضية السلفادور إلى الظهور على الأقل إعلامياً، في أوائل سنة ١٩٨٨، مع بروز بعض العناصر المستجدة بخصوص نيكاراغوا، مما يدل مرة جديدة على أن الأزمة ليست داخلية أهلية، بل هي، إلى حدّ بعيد، إنعكاس إقليمي ودولي على الصعوبات والخلافات الداخلية[٣].

٣ ـ أزمة نيكاراغوا:

إن نيكاراغوا الدولة الأكبر مساحة في أميركا الوسطى والكاراييبية، التي عرفت، منذ أوائل القرن العشرين، الخلافات والاضطرابات والتدخلات الخارجية (الأميركية)، عادت في السبعينات إلى أجواء الاضطراب والصراعات. بالفعل، بعد أكثر من أربعين سنة على تعاقب أفراد من عائلة سوموزا على الحكم، تزايدت المعارضة لهذا الحكم. ومن البديهي القول إن نيكاراغوا، كغيرها من دول أميركا اللاتينية، تعاني من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة فئة قليلة العدد من النافذين مقابل أكثرية فلاحية فقيرة. منذ الستينات، بدأ التحرك ضد حكم سوموزا (أناستازيو). ومن المعروف أن فيديل كاسترو كان، إلى حد بعيد، وراء هذا التحرك داعماً إياه سياسياً ومادياً، اعتباراً منه أن نيكاراغوا تشكّل قاعدة الانطلاق لتحقيق ستراتيجيته في القارة. لكن وجب سنوات من التريث العائد، بحسب بعض المراقبين للأمر، إلى اضطرار كاسترو للتكيّف مع السياسة السوفياتية الجديدة، وهي التي هدفت، في بعض الستينات وبداية السبعينات، إلى تدعيم الإنفراج الدولي، والتي كانت آنذاك منشغلة بمناطق أخرى (مثل فييتنام والشرق الأوسط...). يبدو أن الضوء الأخضر أعطي، في أواخر السبعينات، للتحرك السريع مع وصول الدعم اللازم. هكذا، بعد سنوات من الصراع في نيكاراغوا، استطاعت المعارضة الساندينية (التي استقطبت مختلف المجموعات النيكاراغوية المعارضة للحكم، وذلك بناء لطلب من كوبا) أن تقلب الحكم القائم.

---

(١) نذكر على سبيل المثال فقط تصريح وزير الخارجية الاميركي الجديد الكسندر هايغ بهذا الصدد في ٣ شباط سنة ١٩٨١.

(٢) يمكن مراجعة صحف هذه الفترة حيث تفاصيل مكثّفة حول موضوع السلفادور والمواقف منه.

(٣) للمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى مقالة:

Jean-Pierre Clerc, «Salvador (El): l'année terrible», in *Universalia 1981*, pp. 344-348.

من الملاحظ أن الفريق الذي استلم الحكم في ماناغوا، في تموز سنة ١٩٧٩، وهو الذي يمثل المعارضة مجتمعة، ما لبث أن تفكك ليستمر في الحكم الفريق ذو التوجّه الماركسي والأقرب إلى كوبا، وذلك بعد إبتعاد، أو إبعاد الأعضاء غير الماركسيين والمعتدلين، ابتداء من شباط سنة ١٩٨٠[1]. إن اجتماع هذه القوى أساساً ضمن حركة معارضة موحّدة سمح بحصول الحكم الجديد على مساعدات قيّمة في البداية من الولايات المتحدة نفسها، الأمر الذي حدا بالساندينيين إلى القول بأن «الثورة الساندينية هي أول ثورة شيوعية تموَّل من قبل الرأسماليين»[2]. بالفعل، بعد مرور أقل من سنتين على الحكم الساندييني، تحوّلت نيكاراغوا إلى دولة متعاملة مع الكوميكون، كما أخذت بعض الدول الاشتراكية تساعدها في إدارة شؤونها مباشرة، كما هي الحال مع الكوبيين والالمان الشرقيين والخبراء السوفياتيين[3].

وبينما أخذ الحكم الساندييني يعمل على تحويل البلاد والشعب باتجاه الاشتراكية، على الرغم من الوعد بإجراء انتخابات، في سنة ١٩٨٥، بعد تسويف دام منذ سنة ١٩٧٩، أخذ فريق مهم من النيكاراغويين مؤلف من المعارضين القدامى (السوموزيين) والجدد (المعتدلين والديمقراطيين المسيحيين) يتحرك ضد الحكم. هكذا عادت نيكاراغوا مجدّداً إلى الاضطراب لقلب الحكم الجديد. وكان لا بدّ من أن تعتمد المعارضة الجديدة (ضد الساندينية) على الدعم السياسي والمادي، ولم يكن بالتالي من بد للحصول على الدعم الأميركي بالمال والعتاد، عن طريق هوندوراس بشكل خاص.

إن محاولات الوساطة الأميركية اللاتينية بين الفريقين الساندييني والكونتراس، وذلك من قبل تجمّع دول الكونتادورا[4]، لم تؤدّ إلى نتيجة بإيجاد حل سلمي. ومن المعروف أن بعض المعارضة لم يكن يأمل أصلاً الكثير من وراء هذه الوساطة، لأنه كان للدول المشاركة فيها مصالح خاصة، اقتصادية بالدرجة الأولى (مثل المكسيك)، جعلتها تساير الحكومة الساندينية. يبقى أن الثوار الجدد، أو الكونتراس، اعتمدوا على الدعم الأميركي الذي اعتبر باب الأمل الوحيد لهم للتخلص من الحكم الساندييني، وكان ذلك مقابل الدعم السوفياتي ـ الكوبي، وحتى الليبي والفرنسي في وقت من الأوقات، لهذا الحكم[5]. لكن أمل الكونتراس في النجاح بقي لسنوات ضعيفاً بالنظر إلى القيود الداخلية المعيقة للمساعدات الأميركية، على الرغم من نية وإرادة الإدارة الأميركية، في الثمانينات، برئاسة رونالد ريغن، بتقديم الدعم الكافي للثوار بهدف القضاء على الحكم المعادي في ماناغوا واضعاف الخطر الشيوعي السوفياتي في أميركا اللاتينية، وخاصة الوسطى. إن العوائق والقيود داخل الولايات المتحدة اعتبرت عنصراً مهماً في إضعاف حلفاء الولايات المتحدة في

---

(١) يمكن الاستئناس بآراء بعض هؤلاء وعلى سبيل المثال أدريانا غويلين المسؤولة الساندينية والمنسّقة السابقة «للمراكز الشعبية للثقافة» (ما بين تموز ١٩٧٩ وشباط ١٩٨٠). انظر إلى مقابلة معها في إطار المقالة المذكورة أعلاه: «L'Amérique centrale: La révolution dévoyée, in *Politique internationale*.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) وهو مكوّن من كل من المكسيك وكولومبيا وفينيزويلا وپاناما. لقد نشأ هذا التجمّع في سنة ١٩٨٣ بهدف جعل التحرك الأميركي لاتينيًا.

(٥) انظر إلى كتاب: J. -B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, (9ème éd.), p. 851.

نيكاراغوا، وبالتالي في إضعاف موقع الولايات المتحدة نفسها في القارة[١]. لكن في مطلع سنة ١٩٩٠، في ظل التطورات الدولية المتسارعة انطلاقاً من المعسكر الشرقي الذي اعتمد عدد كبير من دوله التوجّه الرأسمالي الغربي، وفي ظلّ التحسّن الواضح في العلاقات الأميركية السوفياتية، وتأزم العلاقات الكوبية السوفياتية، حصل تطور مفاجىء، أو هو بدا كذلك، في نيكاراغوا بالذات. بالفعل، أُجريت، في ظلّ تدخل أميركي مباشر وسلمي، انتخابات أدت إلى وصول المعارضة الجديدة إلى الحكم[٢]. أخيراً يمكن القول، وبسهولة، إن الصراعات المتوالية، خلال حوالي عشرين سنة، كانت إنعكاساً أكيداً للصراع الدولي، وإن جزئياً عبر البدائل الإقليمية.

*

وأخيراً بالنسبة لأميركا اللاتينية وأوضاعها غير المستقرّة عامة، في نصف القرن الماضي تقريباً، وردت تقويمات وآراء، خاصة في الثمانينات، تقول بأن الصراعات والأزمات في دول أميركا اللاتينية ليست تجسيداً للصراع بين الشرق والغرب، إنما هي تعبير عن المواجهة بين الشمال والجنوب[٣]. بينما، وفي الوقت نفسه، يجد آخرون أنها تجسيد صارخ للصراع الكبير بين الشرق والغرب[٤]. يبدو أن الأقرب إلى الواقع هو التفسير الثاني، مع اعتبار أميركا اللاتينية جزءاً مهماً من العالم الثالث الذي يعاني من صراع الشمال والجنوب. لا بدّ من أخذ السياسة السوفياتية الدولية بعين الاعتبار، وبالتالي دور كوبا التي اعتبرت طويلاً قاعدة الحركات الماركسية في أميركا اللاتينية، أو «محور الثورة في أميركا اللاتينية»[٥]. وفي هذا السياق بالذات، لا بدّ من إيلاء أهمية كافية لموقع أميركا اللاتينية الجيوسياسي في القارة كما دولياً، بالأخص بالنظر للمصالح الأميركية، وبالتالي لستراتيجيتي الشرق والغرب.

يمكن دعم هذا التفسير بقضية سبقت هذه الحالات الحديثة نسبياً. إنها قضية سانتو دومينغو، في أواسط الستينات. لقد عمد الأميركيون، في أوائل الستينات، إلى إبدال حكام سانتو دومينغو التقليديين بحكام معتدلين، خوفاً من وصول متطرفين يساريين إلى الحكم كما حصل في كوبا. كان ذلك بعيد فشلهم في هذه الأخيرة. لكن سياستهم لم تنجح سلمياً، بالنظر إلى تفاعل الخلافات الداخلية بين الدومينيكيين أنفسهم. فما كان من الأميركيين إلا أن اعتمدوا «سياسة العصا»، وأنزلوا قواتهم البحرية التي استطاعت تطبيع الوضع بسرعة وسهولة، بنتيجة تفوّقها

---

(١) إن أفضل عنوان للعوائق والقيود يبقى في ما سمّي بفضيحة إيران غايت في سنة ١٩٨٧ أي عملية بيع أسلحة أميركية إلى إيران وتحويل ثمنها سرّاً إلى الكونتراس لتفادي معارضة الكونغرس الأميركي لتقديم مثل هذه المساعدات.

(٢) بالفعل إن الانتخابات بإشراف خارجي وأميركي خاصة أدت إلى سقوط الحكومة ديمقراطياً وتسلم ڤيوليتا شامورو مقاليد الحكم وهي تعتبر من الذين كانوا في الحركة الساندينية في الأساس لكن من المعتدلين وغير الماركسيين. ونشير إلى أن الكونتراس سلّموا أسلحتهم في بداية صيف ١٩٩٠.

(٣) كما في كتاب: J.M. Le Breton, *Les Relations internationales depuis 1968*, Nathan, Paris, 1984, p. 118.

(٤) كما في مقالة: Philippe Marcovici, «L'Amérique centrale, enjeu est-ouest», in *Politique internationale*, n° 18.

(٥) راجع المقالة المذكورة أعلاه: «L'Amérique centrale: la révolution dévoyée»، حيث تصريح المسؤولة السابقة في السلفادور أدريانا غويلين.

الواضح على القوات المواجهة. هكذا ساهم التدخل الأميركي، في نيسان من سنة ١٩٦٥، في تثبيت أركان حكم «معتدل» يهتم باصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدعم أميركي، تلافياً لوصول حكم يساري ماركسي تدعمه كوبا إقليمياً، ويشكل إنجازاً جديداً لمصلحة الاتحاد السوفياتي دولياً، وبالتالي نكسة للولايات المتحدة في منطقة نفوذها الأولى، أي منطقة حزامها الأمني المباشر[1].

ربّما ساعد في فهم هذا التفسير ذكر قضية غرانادا في الكاراييب، حيث عملت كوبا منذ استقلال هذه الجزيرة الصغيرة على توجيهها باتجاه الاشتراكية، وادخالها في مدارها الجيوسياسي الإقليمي. إن تسريع الأحداث، ومقتل الرئيس المعتدل موريس بيشوب أدّيا إلى تدخّل سريع، بالمقابل، من قبل القوات البحرية الأميركية، في تشرين الأول سنة ١٩٨٣، والقضاء على قوة الموالين لكوبا، بالرغم من وجود قوة كوبية لكن صغيرة نسبياً[2].

وفي ختام الكلام عن أميركا اللاتينية كمحاولة لطرح المسألة الدولية في هذا الجزء المهم من العالم على أكثر من صعيد، عودة إلى موضوع المواجهة بين الشمال والجنوب الذي سبق استبعاده. يشار في هذا الشأن إلى أن وجهة النظر هذه تكون ممكنة في حال الاكتفاء باعتبار كوبا، وهي إحدى دول العالم الثالث، كمعظم هذه الدول أي أن نشاطها الأساسي يقف عند تأمين حاجاتها وظروف مقبولة لشعبها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. لكن كوبا التي شكّلت بديلاً للسياسة السوفياتية، وعنصراً فاعلاً من ضمن الستراتيجية السوفياتية الاشتراكية الدولية في القارة الأميركية خاصة (وفي ما بعد في أفريقيا)، وذلك طيلة حوالي ثلاثين سنة، احتلّت طيلة هذه الفترة موقع الشرق في القارة الأميركية، وبالأخص في أميركا اللاتينية. وبالتالي كانت مواجهة كوبا المباشرة، أو غير المباشرة، للولايات المتحدة، في أية دولة من دول أميركا اللاتينية، من صلب الصراع بين الشرق والغرب.

---

(١) للتفصيل يمكن العودة إلى كتاب الصحافي المختص بشؤون أميركا اللاتينية:
Marcel Niedergang, *La Révolution de Saint-Domingue*, Plon, Paris, 1966;
وإلى كتاب الزعيم الشيوعي الدومينيكي الذي أبعد عن بلاده في سنة ١٩٦٥ ليعود إليها في مطلع سنة ١٩٩٠ ويترشح للانتخابات فيها:
Juan Bosch, *Saint-Domingue: crise de la démocratie en Amérique*, Cujas, Paris, 1969.

(٢) انظر إلى كتاب: ...*Histoire diplomatique* المذكور أعلاه (الطبعة التاسعة)، ص ٨٥٢ و٨٥٣.



الجزء الثالث

النظامان والمعسكران الدوليان: كتلتان؟
الأزمات الداخلية

أدّت العسكرة التي شهدها العالم، غداة الحرب العالمية الثانية، الى ظهور نظامين دوليين أساسيين متماسكين داخلياً يتواجهان ككتلتين، كل واحدة منها متراصّة متلازمة وكأن لا خلل في تكاتف وتماسك أعضائها. كان هذا هو منطلق الكلام عن النظام الثنائي ليس فقط من الناحية الإيديولوجية، بل من الناحية العملية أيضاً. وساد الكلام عن صراع بين كتلتين، لكل منها رأس مدبّر ومنظّم ومسيّر، وأعضاء يشاركون بشكل منتظم ودقيق وأمين في التنسيق والتنفيذ ضمن صف متراص القوى موحد الأهداف.

إن مصطلح «كتلة»، الذي ساد باكراً واستمرّ حتى أواخر الثمانينات (على الأقل بالنسبة لأحد الفريقين)، أو هو ما زال (بالنسبة للفريق الآخر) قيد التداول، إنما أراد الدلالة، وفي آن واحد، على واقع حركة التجمّع والعسكرة الدولية وإلى النوايا والأهداف من ورائها. فقيام كتلتين، الواحدة اشتراكية والأخرى رأسمالية، عنى دولياً التجمّع بالتكافل والتضامن لمواجهة الصعوبات ولتحقيق الطموحات العليا، بالتعاون ضمن الخط الواحد والنمط الموحَّد إيديولوجياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وعسكرياً. لحصول مثل هذا التكتل، كان لا بدّ من أن تتأمن الأسس المشتركة في المعتقدات والأساليب، وأن تنصهر النوايا، وفي الحد الأدنى أن تتجانس. فعملياً وواقعياً، إن التكتل ما بين دول وشعوب لها تواريخها وتطلعاتها الخاصة المستقلة، لا بل المتضاربة أحياناً، لا بدّ من أن يفترض وجود عدوّ خطير يشكّل تهديداً مشتركاً، أو هو يفترض هيمنة فريق أساسي بشكل كامل على الأعضاء الآخرين. وبالتالي إن التكتل لا يمكن أن يستمر إلا باستمرار التهديد المشترك على خطورته، أو أن يستمر القويّ على قدرته في الحفاظ على هيبته وسلطته على زخمها، أو حتى باستمرار الأمرين معاً. ففي حال سقوط، أو حتى ضعف هذين العنصرين، أو أحدهما، لا يعود بالامكان الكلام عن تكتل بالنظر إلى ضعف الجوامع والروابط، وإن بشكل محدود جداً، وأحياناً غير منظور. إن التماسك بين الأطراف لا بدّ من أن يعاني حلحلة في الأوصال تساهم في تباعد الأجزاء. وإذا استمرّ ضعف التكتل هذا يظهر التصدع ما بين أعضاء التكتل، وعندها يزول مبرّر الكلام عن كتلة لعدم صلاحية المصطلح بالنسبة لهذا الوضع

المتبدّل أو المستجدّ. بالفعل، إن الاستمرار في الكلام عما أُطلق عليه دولياً في الأربعينات والخمسينات تسمية «الكتلة الشرقية» أو الاشتراكية، و«الكتلة الغربية» أو الرأسمالية، أصبح غير صحيح، كونه لم يعد ينطبق على واقع النظام الدولي العام من ناحية النظامين الأساسيين المكوّنين له، وذلك طبعاً قبل تفكّك المعسكر الشرقي مع مطلع التسعينات.

وإذا استطاع العالم (مسؤولون وباحثون ومراقبون) الكلام بحق عن كتلتين في العلاقات الدولية المعاصرة، فهذا يصحّ على سنوات الحرب الباردة القاسية، لكنه لا يصحّ بالنسبة للتطورات اللاحقة في هذه العلاقات. إن التطورات التي خفّفت من حدَّة الحرب الباردة، خفّفت كذلك من الحاجة إلى التكتل والتماسك، وانتهت بالتالي إلى تصدّع كل من الكتلتين، حتى بدا أحياناً أن التكتل أصبح عبئاً بالنسبة للعديد من الأعضاء، بدأً من الصغار، وصولاً، وإن بدرجة أدنى، إلى الكبار أنفسهم. لكن حلحلة أواصر التماسك والتعاون غير المشروطين مبدئياً، أو غير المحدودين وتصدّع الكتل شكّلا ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية. ما هي جذور وظروف هذه الظاهرة بالنسبة لكل من النظامين؟ وما كان تأثيرها على مجرى العلاقات الدولية؟ إن هذه التساؤلات تفرض نفسها، ولا بدّ من محاولة التعاطي معها، وإن بإلقاء الضوء على بعض تجسيداتها (أي أهمها) وبتفسير بعض جوانبها وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة. لكن، قبل الانتقال للاطلاع على الحالات الرئيسة، لا بدّ من التذكير بالظروف العامة التي ساعدت في بداية التفكك الملحوظ والمتزايد في كل من الكتلتين.

إن ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية ونتائجها فرضت العسكرة والتكتل. كما أن استمرار التكتّل افترض استمرار العناصر التي قام على أساسها (كما سبق أعلاه). إن هذا الاستمرار يفترض إذن الانسجام أو التعاطف والتضامن. ولما لم يكن هذا الانسجام أو التعاطف دوماً طبيعياً وتلقائياً، أو لما هو لم يسمح دوماً بالحفاظ على الذاتية والاستقلالية، كان لا بد من أن يؤدّي أي تعديل، أو تبديل في الظروف العامة، إلى إعادة طرح موضوع التكتل. فإن الأعضاء الذين شعروا بأن ثمن التكتل أصبح أهم من انعكاسات هذا التكتل الإيجابية عليهم وعلى مصالحهم، كان لا مفرّ لهم من أن يظهروا انزعاجهم من ارتباطات لم تعد تحظى برضاهم، أو هم أصبحوا قادرين على رفضها. وإذا كان التكتل قد أمّن الغطاء العسكري والسنَد الاقتصادي، فإن بعض الشعوب والدول المعنيّة بالأمر تعدّت، خلال سنوات قليلة، أو بدا لها ذلك، الحاجة الماسّة إلى هذين الغطاء والسنَد. وإذا كان التكتل قد أكّد على وحدة الصف إيديولوجياً وسياسياً، لم يستمر اعتبار هذا الأمر ضرورياً لعدد من الشعوب والقيادات المعنية، طبعاً في الحالات التي بدا فيها حقاً ضرورياً في الأساس. أما الظرف الأساسي الذي حرّك بعض الأعضاء للتحرر من التكتل الذي بدا قيداً أكثر منه تعاوناً وانسجاماً، هو ظرف إطار، وهو في الواقع تحرّر الزعامة نفسها من أهداف التكتّل الأساسية[1]. إن هذا التحرر على مستوى القمّة شكّل مبرراً لبعض الأعضاء، على الأقل، لرفض التكتل. فطالما أن زعامة التكتل (أي الرأس) لم تعد تجد ضرورة للحفاظ على

(١) لا بدّ من الإشارة إلى أن بوادر التصدع لم تنتظر حصول هذا التطور، لكنها في هذه الحالة لم تظهر ذات فاعلية كبيرة كما كان عليه الوضع في أوروبا الشرقية مع يوغوسلافيا والمجر...

الخط، أو النمط العام المرسوم دولياً وأصلاً لقيام التكتّل، وتخطّت هذا الخط، لم يعد على أعضاء التكتل الآخرين التمسك بقيود التكتل الداخلية. إن تحرّك الدولتين العظميين باتجاه التباحث السلمي ومواجهة المشكلات العالقة، أو بعضها على الأقل، من خارج أصول وخط التكتل والمواجهة، كان إذن هو الحافز المباشر والأهم لعمل الصغار، أو بعضهم بالأحرى، للتفلّت مما كان يزعجهم، طالما أنه لم يعد يُفترض أن يعرّض ذلك أمن «الكتلة» أو الحلفاء للخطر. هكذا، لما أصبح التعايش السلمي أمراً معترفاً به من قبل الزعامتين الدوليتين، لا بل أصبح واقع علاقاتها الثنائية، وانسجاماً مع هذا الأمر الواقع، كان لا بد للبعض من التحرر وإن المحدود، أو الجزئي. فإن الظروف الجديدة ألغت إذن، بحد ذاتها، أسباب ومبررات الانسجام الداخلي، على الأقل الكامل، في حال كان حاصلاً تماماً. فكيف بالأحرى عندما لم يكن هذا الانسجام سوى ستر واه للخلافات الداخلية، أو نتيجة ضغط وقمع، أو حتى نتيجة الخوف من خطر زال أو خفّ؟

ما إن تحرّرت الزعامتان الدوليتان من التشنّج في علاقاتهما الثنائية، حتى أخذت تبرز تدريجياً، وبأشكال مختلفة، الصراعات الداخلية التي أفرغت مفهوم «الكتلة» والتكتل من محتواه، إن في الشرق أو في الغرب. لكن بقي، في كل الأحوال، مفهوم المعسكر قائماً، وإن ضمن حدود، كونه لا يفترض نفس درجة التماسك والانسجام، وكونه يحتمل حدّاً معيناً من الاستقلالية الذاتية. إن حالات الصراع، أو على الأقل التصدّع، في كل من الكتلتين الشرقية والغربية عديدة، وتبقى أهمها: الحالة الصينية والوضع الأوروبي الشرقي، بالنسبة للكتلة الشرقية، حتى النصف الثاني من الثمانينات؛ والوضع الأوروبي الغربي، وفي مقدّمه الواقع الفرنسي، كما الحالة الأميركية اللاتينية المتعددة الوجوه، بالنسبة للكتلة الغربية الرأسمالية.

إن تصدّع الكتلتين، وبروز الخلل هنا وهناك، ما لبث أن طرح مسألة أساسية في واقع العلاقات الدولية من الناحية الجيوسياسية. كان التكتّل قد رسم حدوداً، وإن مرنة بعض الشيء، لكن هذه الحدود تعرّضت مع التصدّع إلى ارتجاجات، وتزايدت درجة المرونة الجيوسياسية التي رسمت، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لتحديد النظامين الدوليين الرئيسين[١]. وكان لذلك التعديل تأثير عميق في تحديد ستراتيجية كل من النظامين، أو على الأقل فرض إعادة نظر شاملة في ستراتيجية كل من الفريقين. إن هذا التعديل أصبح مهماً، خلال سنوات قليلة، إلى حدّ أنه سمح بالبحث عن نظام معدّل من ناحية محاور القرار الرئيسة في العلاقات الدولية، حتى قبل أن يطرأ التحوّل الأساسي في النظام الشرقي، في آخر الثمانينات، بسنوات طويلة.

---

(١) انظر إلى لائحة مراجع تهتم بهذا الشأن في كتاب:
Maurice Crouzet, *Le Monde depuis 1945*, P.U.F., Paris, 1973, pp.1122 et 1123.

القسم الأوّل
التفكّك في الشرق: أزمات داخلية

إن المعسكر الشرقي الذي أنشأه الاتحاد السوڤياتي انطلاقاً من أوروبا، أي بدأ من المنطقة التي اعتبرت بمثابة حزام أمني سياسي وعسكري في آن واحد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما لبث أن عانى من الأزمات الداخلية ا لتي عولجت بوسائل وأساليب مختلفة. إن هذه الأزمات دلّت باكراً على نسبة من الهشاشة في أسس الكتلة التي رئستها موسكو. لكن هذه الأخيرة بدت مستعدة لمقاومة أية ظاهرة تصدّع في جدار هذا الكيان الذي أُريد متيناً في وجه المخاطر والتحديات. إنما، وعلى الرغم من النية والإمكانية السوڤياتيتين، لم تستطع الكتلة الحفاظ على تماسكها المرجو سوڤياتياً. إذن إن المقصود هنا هو التفكك الحاصل في المعسكر الشرقي، على الرغم من المحاولات السوڤياتية لتفادي التصدّع كما لرأب الصدع عند حصوله في الأسرة الاشتراكية، حتى أواسط الثمانينات. عنى هذا الموضوع عملياً فريقين رئيسين، أي الصين الشعبية وبعض الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية.

١ ـ الصين الشعبية:

عندما نجحت الثورة في الصين، في خريف سنة ١٩٤٩، اعتُبر الأمر انتصاراً عظيماً للماركسية، وتقدماً هائلاً للاتحاد السوڤياتي والنظام الاشتراكي. هكذا عامة، وبالأخص في الغرب، اعتبر إعلان قيام الصين الشعبية بمثابة توسّع ضخم للمعسكر الشرقي، وهذا يعني توسّع موسكو في العالم. وخلال سنوات، أخذ يتأكد هذا الأمر، خاصة بإعلان وإصرار الصينيين أنفسهم بشأن موضوع الزعامة السوڤياتية. وبعد مرور سنوات، فوجىء العالم بما عرف لاحقاً بالصراع الصيني السوڤياتي. إذن نحن في هذه الحالة أمام تحوّل جذري من التكتّل إلى التفسّخ والانشقاق حتى الصراع المعلن.

توجد بين الصين والاتحاد السوڤياتي خلافات عميقة ومتجذّرة تقع على صعيدين: الصعيد التاريخي، بين الشعبين الصيني والروسي ودولتيهما، والصعيد الشخصي والإيديولوجي، بين الزعامتين الشيوعيتين السوڤياتية والصينية. إن الصين وروسيا، التي ورثها الاتحاد السوڤياتي على الأقل جغرافياً وبشرياً، تواجهتا عبر تاريخهما الحديث، وبشكل خاص في القرن التاسع عشر. كانت المواجهة في مصلحة الأقوى في حينه، أي روسيا. وبالتالي كانت النتيجة توسّعاً روسياً في مناطق واسعة خاضعة للصين، فوقّعت معاهدات بين الدولتين لمصلحة روسيا حيث خسرت الصين ما يقارب الخمسة ملايين ونصف المليون من الكيلومترات المربعة التي يسكنها ما يزيد على العشرين مليون نسمة[1]. إن الصينيين لم ينسوا، بعدها، أبداً حقهم في استعادة هذه المناطق التي

---

(١) انظر إلى هذا الموضوع مع تفصيل للمناطق المعنية بالأمر في كتاب الصحافي الأميركي وهو من أكثر من يعرفون المنطقة ومشاكلها في الغرب: **H.Salisbury**, *Chine - U.R.SS....*, *op.cit.*, pp.204-209.

خسروها بنتيجة ما اعتبر استعماراً أوروبياً، لا في عهد الكيومنتانغ والوطنيين، ولا مع وصول الشيوعيين إلى الحكم. فهم ما فتئوا يذكّرون بها في كل مناسبة، ويؤكدون نيتهم في استرجاعها. وإذا كان لينين قد أقرّ بالأمر وبضرورة إعادة الأراضي المسلوبة أيام القياصرة، لم يعد السوفياتيون بعده مستعدين للتنازل عن هذه الأراضي، أو حتى للبحث بشأنها[١]. ويضاف إلى هذا الأمر الخلاف التقليدي التاريخي العنصري بين الأوروبي الأبيض والآسيوي الأصفر[٢]. ومن الجهة الثانية، من المعروف أن الاتحاد السوفياتي، بزعامة ستالين، لم يكن يولي اهتماماً للحزب الشيوعي الصيني، وهو حزب فلاحين لا يستطيع، برأي ستالين، أن يلعب دوراً حاسماً في الحركة الاشتراكية الدولية. لم يكن ستالين يقدّر ويحترم ماو تسي تونغ مؤسّس وزعيم الحزب الشيوعي الصيني، ولم يكن ينتظر منه أي إنجاز مهم، انطلاقاً من نظرته إلى الحركة البروليتارية وتفسيره للماركسية والثورة العالمية. كان ستالين يؤمن عامة بالأعمال والإنجازات الملموسة. لذا عندما هو نظر إلى الصين، أو أراد التعامل معها، خاصة في مرحلة الصراع الداخلي و«المسيرة الطويلة»، أي في فترة ما بين الحربين، نجده ينظر باتجاه تشان كاي تشك الزعيم الصيني الوطني، أي المعادي للشيوعية، ويتعامل معه، وليس مع زعيم الثورة ماو تسي تونغ. ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا والقول إن ستالين قدّم الكثير من المساعدات لتشان كاي تشك لمواجهة الثورة حتى، كما لمواجهة اليابانيين، قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها[٣]. ويؤكد كثيرون أن الرجلين يعتبران خصمين يحتقر أحدهما (ستالين) الآخر (ماو)، بالدرجة الأولى لاعتبار أفكار الثاني تخرج تماماً عن الماركسية الصحيحة، وذلك منذ العشرينات، حيث طُرد ماو من الحزب الصيني وأُنّب مرات، بإيحاء من ستالين على ما يبدو[٤]. حتى أنه يقال إن مؤامرة حيكت ضد ماو تسي تونغ، في فترة سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٠، وقد نجا منها، وكانت موجّهة من موسكو[٥]. لكن وفي كل الأحوال، إن الخلاف لم يتوقف عند ستالين وماو تسي تونغ، بل نجده يتزايد ما بين ماو تسي تونغ وخلفاء ستالين. إذن، إن الخلاف ليس شخصياً بكل معنى الكلمة، إنما هو ناتج مباشرة عن اختلاف في تفسير الماركسية، أو على الأقل في تطبيقها، من حيث النظرة إلى الثورة العالمية والطريق الفضلى إليها، ومن حيث الازدواجية بين هذه الثورة وبين مصالح الدولة التي يقودها كل من الزعيم الصيني والزعماء السوفياتيين على اختلافهم.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤، حيث نجد خريطة ولائحة لهذه المناطق نشرتا في الصين في سنة ١٩٥٢ في كتاب «تاريخ الصين الحديث» وص ٢٠٩؛ بينما المؤرخ المجري الأصل، فرانسوا فايتو، يتكلم عن نشر هذه الخريطة، في سنة ١٩٥٤، أي بعد موت ستالين، بهدف «تنبيه خلفاء ستالين إلى أن الصين لم تنس مقاطعاتها الضائعة وأنه لا بدّ، في يوم من الأيام، من بحث هذا الأمر. وسيكون هذا في ٨ آذار ١٩٦٣...»، هذا الرأي نجده في كتابه: *Chine - U.R.S.S., op.cit.*, pp. 31 et 32.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٦.

(٣) المرجع نفسه (Fejtö)، ص ٢٨.

(٤) انظر كتاب Salisbury نفسه وبالأخص الى الفصل الذي يحاول تحديد موقف موسكو من الصين والحزب الشيوعي الصيني وزعيمه منذ نشأة هذا الحزب، ص ٩٩ ـ ١٢٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٥٠ و١٥١، حيث الكلام عن شائعات لم تتأكد ولم تكذّب. إن بعض هذه الشائعات ذهب إلى القول إن ستالين كان المدبّر الأساسي لهذه المؤامرة. ويذهب سالزبوري إلى القول في ص ١٤٢ من كتابه هذا: «إذا استطاع ماو أن يصل إلى الحكم في الصين فليس بفضل ستالين، وإلى حدّ بعيد رغماً عن ستالين».

وبُعيد نجاح الثورة في الصين في خريف سنة ١٩٤٩، أسرع الفريقان الصيني والسوڤياتي إلى التقارب والتعاون في ما بينهما. إن الصينيين مع ماو تسي تونغ كانوا بحاجة إلى اعتراف ودعم دوليين بدولة الصين الشعبية الناشئة، كما كانوا بحاجة إلى المساعدات المادية المختلفة. وكانت كذلك مناسبة لماو تسي تونغ للحصول على اعتراف موسكو بصحة خطه الذي طويلاً ما رفضته وحتى حاربته. إن ماو تسي تونغ كان بحاجة ماسّة إلى اعتراف ستالين بزعامته، وفي هذا إثبات علني لانتصاره هو في الداخل والخارج، وبمثابة اعتراف ستالين بهزيمته في وجه ماو تسي تونغ إيديولوجياً كما سياسياً وعسكرياً، عبر هزيمة حكومة الكيومنتانغ الوطنية. أما الاتحاد السوڤياتي وستالين، فمن جهتهما كانا بحاجة لانتصار كبير على الساحة الدولية لتدعيم وتوسيع المعسكر الاشتراكي ومواجهة سياسة الكونتينمنت الأميركية. كما أنه لم يكن بإمكان ستالين عدم الترحيب بالدولة الحليفة كشقيقة في المعسكر، إضافة إلى أن تجيير انتصار الشيوعيين في الصين يعطي موسكو زعامة على هذه الدولة، ويقوّي زعامة ستالين والاتحاد السوڤياتي ونفوذهما الدوليين. وكان في ذلك تحقيق لطموحات ستالين الروسي التقليدية، أي التاريخية، والسياسية، والشخصية. ربّما أمكن اعتبار ذلك بمثابة هدية تقدَّم إلى ستالين والاتحاد السوڤياتي، وكان على الاثنين الإفادة منها على أفضل وجه. هكذا كان تسجيل هذا الانتصار لصالح الاتحاد السوڤياتي والماركسية وستالين في آن واحد.

لكن ماو تسي تونغ الذي سرعان ما «سجّل بكين في مدرسة موسكو وهي الأقرب جغرافياً وإيديولوجياً»، لم يكن يرى في ذلك تبعية صينية للاتحاد السوڤياتي و«الروس». إنه قال بزعامة ستالين لإحراج هذا الأخير، بحسب رأي البعض، وليس لتثبيت هذه الزعامة، بل لإضعافها وتحويل الزعامة الاشتراكية إلى بكين وزعيمها، إنما دون أن يكون في ذلك إضعاف للماركسية والاشتراكية على الساحة الدولية.

إن أول تعامل بين الدولتين والزعيمين أدى إلى تسجيل الفريقين نقاطاً مهمة متبادلة. فالمعاهدات التي وقّعت، في آذار من سنة ١٩٥٠، أكدت عودة بعض الأراضي إلى الصين (خاصة سينغ كيانغ)، وحصول بكين على مساعدات مادية (قروض وخبرات). كما أن ماو تسي تونغ ختم زيارته لموسكو ومباحثاته التي دامت شهوراً (أواسط كانون الأول ١٩٤٩ حتى آخر آذار ١٩٥٠) بقوله إنه «وقّع أول عقد دبلوماسي تكون فيه الصين فريقاً حرًّا منذ عدة قرون»، وهو القول الشائع الذي يستعان به لتفسير سياسة الصين الخارجية، وبالأخص تجاه الاتحاد السوڤياتي، حيث تؤكد أنها قلبت الصفحة وتنوي التعامل كفريق مستقل وسيّد مساو للدول الأخرى[1]. ومن الجانب السوڤياتي، أكّد السوڤياتيون ضعف الصين تجاههم، على الأقل تقنياً ومادّياً، كما أثبتوا استعدادهم لمساعدتها كون ذلك من ضمن واجبات الدولة السوڤياتية الرائدة والزعيمة في المعسكر الذي انضمّت إليه الصين. ويبدو، بحسب رأي بعض الباحثين، أن حرب كوريا كانت موجّهة ضد الصين، بمعنى أن ستالين أراد هذه الحرب مناسبة للإحاطة بالصين وحتى «لخنقها» بجعلها مدينة أكثر لموسكو وبعيدة أكثر عن واشنطن، بعد أن تبيّن له أن كوريا لا تشكّل موضوع اهتمام

(١) بالنسبة لمعاهدات سنة ١٩٥٠، يمكن النظر إلى مواضيعها في كتاب Fejtö، ص ٣٤ - ٣٩.

أميركي كبير[1]. هذا يعني أن الصين التي تطلب وتتقبّل المساعدة السوفياتية، إنما هي تدخل في عداد الدول التي تدور في فلك موسكو وتعترف بزعامة ستالين. بالفعل، إن الصين وماو تسي تونغ ما فتئا يعترفان بزعامة ستالين وموسكو للدول الاشتراكية وللماركسية. هل أن ذلك الاعتراف كان نابعاً عن اقتناع ثابت أم عن حاجة مؤقتة؟ إن الاعتقاد السائد يقول بأن ماو تسي تونغ، على الرغم من موقف ستالين منه، كان كماركسي مقتنعاً بقيمة ستالين وفضله على الماركسية اللينينية، وكان يحترمه ويجلّه كزعيم عالمي للاشتراكية. لكن ماو تسي تونغ لم يكن مستعداً، كزعيم صيني، أن يرضخ لأوامر ستالين كتابع له على غرار معظم زعماء دول المعسكر الاشتراكي. إن بعض الدلائل تشير إلى أن الحساسيات بدأت بالظهور، قبيل موت ستالين، مثلما هي الحال بالنسبة لموقف الصينيين من دور الخبراء السوفياتيين الذين أُرسلوا إلى الصين في إطار معاهدات التعاون. إن الصينيين بدأوا يستاؤون من تصرّف ووضع هؤلاء الخبراء. وكذلك كان قد بدأ بعض الاستياء ينمو في صفوف الشعب الصيني من اعتماد الأساليب السوفياتية من قبل القيادة الصينية، اعتباراً لهذا النهج بأنه سير في ركاب موسكو والروس[2]. بالفعل، إن ماو تسي تونغ تأثر كثيراً بالخط السوفياتي الستاليني إلى حدّ أنه أصبح هو نفسه بمثابة ستالين آخر في بكين[3].

لكن، إذا ظهرت بعض الحساسيات في عهد ستالين لم يكن ذلك كافياً لأن يتجلى خلافات بين الدولتين، بالرغم من وجود أسباب عميقة لمثل تلك الخلافات. إن الفريقين حافظا، على السواء، على الحد الضروري من التفاهم والتعاون، كل بانتظار الفرصة المناسبة ليعلن موقفه الحقيقي من الآخر. أما بعد ستالين، فحصلت أمور عديدة ساهمت في التباعد بين النظامين في النظرة إلى الأمور داخل المعسكر، كما إلى علاقات دول المعسكر مع دول الغرب. هذا مع العلم أن الظروف أصبحت مبدئياً أكثر ملاءمة لتعامل متوازن بين زعماء الدولتين الحليفتين. إن خلفاء ستالين أسرعوا في إظهار استعدادهم للتعامل مع ماو تسي تونغ بأساليب جديدة وعلى أسس مختلفة عمّا كانت عليه أيام ستالين، وذلك منذ مأتم هذا الأخير حيث قدِّم ممثل الصين، شو إن لاي، على سواه من ممثّلي دول المعسكر، الأمر الذي لم يكن حصوله ممكناً في أيام ستالين. وخلال الأسابيع والشهور التالية، كانت خطوات بارزة من قبل المسؤولين الجدد في الكرملين باتجاه ماو تسي تونغ والصين، وكان على رأسها الاعتراف الصريح، في كانون الأول سنة ١٩٥٣ بالذات، بأن ماو تسي تونغ هو «المنظِّر الكبير للماركسية اللينينية»، أي ما يعني الاعتراف بأنه أرفع مرتبة من زعماء الكرملين الجدد أنفسهم[4]. ويجب كذلك ألا تُنسى التنازلات المختلفة التي أقدمت عليها

---

(١) انظر إلى تفسير كل من:
F.Fejtö, *Chine - U.R.S.S..., op.cit.*, p.42; et H.Salisbury, *Chine - U.R.S.S..., op.cit.*, pp.148-150.

(٢) انظر إلى بعض التفاصيل والتعليقات في كتاب F.Fejtö المذكور أعلاه، ص ٤٥ - ٤٩.

(٣) نذكر انتقاد الصينيين لهذا الخط عندما سمح لهم بالتعبير عن رأيهم في سنة ١٩٥٧ أثناء حملة الانتقادات الشهيرة المعروفة بحملة «المئة زهرة» التي ما لبث ماو أن وضع لها حداً في الوقت الذي حاول أن يعدّل في بعض سياسته متأثراً بالانتقادات التي وجّهها الشعب خلال أسابيع من حرية التعبير. لكن التعديل أتى باتجاه المزيد من التشدد على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(٤) لقد ورد هذا الاعتراف في برقية التهنئة التي وجّهتها اللجنة المركزية للحزب السوفياتي الى ماو تسي تونغ بمناسبة عيد ميلاده الستين. انظر كتاب F.Fejtö نفسه، ص ٥١.

القيادة السوڤياتية الجديدة، على غرار الانسحاب من مرفأي بورت ارتور ودايرن دون مقابل، أو التنازل عن حصة الاتحاد السوڤياتي من بعض المساعدات القيّمة للإنماء الصناعي الصيني. وربما تكون أبعد الخطوات تأثيراً زيارة عدد من القياديين السوڤياتيين، في آخر سنة ١٩٥٤، إلى بكين حيث وقّعت اتفاقية ثنائية ذات مغزى كبير، ورد فيها بند يقول «بالتشاور في كل مرة تبرز فيها مسائل تتعلق بالمصالح المشتركة، بهدف تنسيق عمل الاثنين لتأمين أمن البلدين والحفاظ على السلم». إن هذه الاتفاقية تؤكّد ما كان يرنو إليه الصينيون منذ زمن بعيد، أي أنها تعترف بوضوح باستقلال وسيادة الصين[1]. لكن يبدو أن هذه الخطوات لم تكن كافية لمحو السنين الطوال من الصراع، والحقد من جانب، والعجرفة من الجانب الآخر، ومن العلاقات غير المتكافئة. إن حدود الدولتين المشتركة التي تمتد على طول آلاف الكيلومترات، كانت ما تزال محروسة من الجانب السوڤياتي كما لو كان الجيش الياباني ما يزال يرابط في الجهة الأخرى، وفي هذا دلالة على أن الخطوات التي حصلت، منذ أيام ستالين وحتى سنة ١٩٥٤، لم تكن كافية لتؤكد أننا أمام أكبر دولتين اشتراكيتين حليفتين[2]. هذا مع العلم أن العديد من التصرفات والمواقف كان يدل على المزيد من التفاهم والتعاون بين الدولتين، حتى أنه، في أواسط الخمسينات، كان العالم يعتقد أن التفاهم على أتمّه بين الدولتين «الشقيقتين»، حيث إن الصين كانت تؤكد زعامة موسكو للمعسكر وتدعم، في حالات محدّدة وعملية، هذه الزعامة؛ وكذلك موسكو، من جهتها، كانت تقدّم المساعدات التقنية والمادية للصين، بما فيها التعهد بإعطائها سرّ صنع القنبلة الذرية.

في هذه المرحلة بالذات، بدأت تتكدّس مبررات الانشقاق بين الزعامتين والدولتين. إن العالم خارج المعسكر الاشتراكي لم يتبيّن ملامح الخلاف بالرغم من تعدّدها، فهو لم يكن مؤهلاً لأن يفسر هذه الدلائل على الوجه الصحيح. كان العالم ينظر إلى هذا المعسكر وكأنه وحدة متماسكة، إن هي عانت من بعض المتاعب فيكون ذلك في أوروبا (بولندا والمجر)، لكن بالنسبة للصين فالموضوع غير وارد. إن بعض الغربيين الذين رافقوا وعايشوا حتى بعض الأحداث، وشهدوا بعض التصرفات المعبِّرة عن كثب، لم يكونوا مستعدين لتفسير هذه الأمور على حقيقتها. لقد وجب انتظار إعلان القطيعة بين الدولتين، حتى تعود بهم الذاكرة إلى ما كانوا شهوداً على بعض ملامحه قبل سنوات، كما هي حال الصحافي الأميركي هاريسون سالزبوري الذي يستعان ببعض آرائه وتوضيحاته هنا. أما داخل المعسكر، فبدأت عوارض الخلاف تتأكّد وتتعدّد لكن دون أن تشكل موضوع بحث أو إجراءات علنية، على الرغم من المواقف المتشنّجة، أو حتى المعلنة في المؤتمرات واللقاءات الحزبية الجماعية.

يعتمد التفسير الشائع لأساس القطيعة والصراع على النهج السوڤياتي في السياسة الخارجية باتجاه الغرب والرأسمالية، في إطار ما عرف بالانفتاح والتعايش السلمي. إن هذا العنصر شكّل، بدون ريب، عاملاً مهماً باتجاه تسريع وتثبيت الخلاف، لكنه ليس الوحيد والأهم على الإطلاق،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٥.

(٢) ان شاهد عيان خبيراً بالمنطقة يقول حول هذا الأمر إن الحدود هنا محروسة كما حدود الخط الفاصل في برلين. وردت هذه الملاحظة وغيرها في كتاب Salisbury المذكور آنفاً، ص ١٥٥ و١٥٦.

كما هو سائد. إن الاختلاف ليس إيديولوجياً محضاً، بل هو أيضاً سياسي وقومي وشخصي (بمعنى الزعامة على الصعيدين الداخلي والدولي). ربما وجب التركيز بالدرجة الأولى على الوجه الثاني للتجديد السوفياتي، أي تحطيم صورة ستالين وعبادة شخصه وهيمنته المطلقة في بلاده. عنى هذا عملياً القضاء على كل ستالين آخر في دول المعسكر، حيث كان قد قام في كل منها ستالين صغير يتمثل بستالين موسكو. إن ماو تسي تونغ خشي فقدان زعامته في الداخل بتأثير هذا الموقف السوفياتي من ستالين، إذ إنه عمد منذ بداية حكمه إلى تقليد ستالين في بلاده. ولما كانت حملة «المئة زهرة» قد أدّت إلى عكس ما أريد منها، تزايد تخوف ماو تسي تونغ. إن الحملة أكدت عكس ما كان يودّ الزعيم الصيني، إنها أكدت عدم رضى الصينيين عن هكذا زعامة، أو ممارسة الزعامة، خاصة من خلال الانتقادات الواسعة والمهمة التي عبّر عنها الشعب خلال الحملة[1]. إذن يبدو أن إدانة الستالينية في موسكو أخافت ماو تسي تونغ، وضاعفت من موقفه غير المتعاطف مع سياسة موسكو الجديدة في داخل المعسكر كما في العالم. هكذا أخذ الخلاف يتنامى، في الوقت الذي دعت فيه موسكو الصين إلى مشاركتها في تزعّم الاشتراكية والحركات الثورية في أفريقيا وآسيا. هذا مع العلم أن بكين كانت تحاول إرساء قواعد لزعامتها هي وحدها في آسيا وأفريقيا، عبر محاولة استغلالها لمؤتمر باندونغ وموقفها المعلن أثناءه من الاستعمار من أية جهة أتى. فرفضت الصين العرض السوفياتي، أي المشاركة، مؤكّدة زعامة موسكو وحدها للحركة الاشتراكية العالمية وللعالم الاشتراكي[2]. قال ماو تسي تونغ، في خريف سنة ١٩٥٧: «يجب أن يكون للمعسكر الاشتراكي رأس، إن هذا الرأس هو الاتحاد السوفياتي»، مؤكّداً أن الحزب الصيني ليس جديراً بأن يتولى قيادة هذا المعسكر، وحده الاتحاد السوفياتي لديه الصناعة والقدرة العسكرية المتطورتان[3].

بالفعل، إن خريف سنة ١٩٥٧ شكّل المرحلة الحاسمة في العلاقات السوفياتية الصينية، وبالتالي في العلاقات داخل المعسكر الاشتراكي. فإن مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو استُغلّ لأهداف متناقضة. في تلك الفترة، كان خروتشوف قد ثبّت زعامته في الداخل منذ مؤتمر الحزب السوفياتي، في شباط سنة ١٩٥٦، لكنه كان قد ساهم في إرباك وإضعاف موسكو في المعسكر بنتيجة أحداث خريف سنة ١٩٥٦ في كل من بولندا والمجر. كانت الصين قد قدّمت العون الكبير في إعادة جمع الكلمة في المعسكر مؤيدة الزعامة السوفياتية وضاغطة بهذا الإتجاه، أي باتجاه وحدة المعسكر. لكن في الوقت عينه، كان الصينيون يدعّمون دورهم الفاعل بإتجاه الوحدة بتقرّبهم من بعض الزعماء في المعسكر ودعمهم أحياناً على حساب موسكو[4]. بالفعل، إن دور

---

(١) بخصوص اعتماد ماو أسلوب ستالين، نحن نجد عدة إشارات واضحة إلى هذا الأمر من قبل خروتشوف الذي لا يفتأ يذكّر «بشدّة الشبه» بين ماو وستالين، وذلك في مجموعة المذكرات المنشورة بالعربية تحت عنوان: خروتشوف، **الوصية الأخيرة**، عن النسخة المنشورة بالإنكليزية في المجموعة الثانية سنة ١٩٧٤، وذلك كما في ص ١٦٥ و١٦٦ و١٨٦ و١٨٧.

(٢) مذكرات خروتشوف نفسها، مع الإشارة إلى الخلط في مناسبات طرح الموضوع، ص ١٦٦ و١٦٧ و١٦٨.

(٣) لقد ورد هذا الكلام لماو تسي تونغ في خطاب له في جامعة موسكو عشية مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو المذكور. انظر بهذا الشأن كتاب F.Fejtö المذكور آنفاً، ص ٩٧ و٩٨.

(٤) إن مثل غومولكا في بولندا هو الأوضح مع زيارة شو إن لاي في مطلع سنة ١٩٥٧ إلى دول أوروبا الشرقية.

بكين كان في صعود داخل المعسكر[١]، وكان لا بدّ من أن يزعج ذلك موسكو. هكذا، بينما أرادت موسكو مؤتمر الأحزاب الشيوعية لاستعادة ما هدر من نفوذها وزعامتها، أتت إليه بكين لتعطي المعسكر زخماً جديداً على صعيد التشدد داخل الدول الاشتراكية كما تجاه الغرب، ما لم يكن يتفق تماماً مع توجّه موسكو. كثيرون يؤكدون أنه، وفي هذه المناسبة بالذات، أعلن ماو تسي تونغ في خطابه، في السابع عشر من تشرين الثاني، أمام ممثّلي ثمانية وستين حزباً شيوعياً، مقولته الشهيرة والمربكة للسوفياتيين، وهي أن «رياح الشرق تطغى على رياح الغرب». فكثيرون فسّروا كلام ماو تسي تونغ هذا، معتمدين على تصريحات أخرى له، بمعنى أن الحرب مع الغرب لا بد وأن تكون في مصلحة الشيوعيين في العالم بعد الإنجاز السوفياتي الضخم (إطلاق سبوتنيك قبيل المؤتمر)، وإن كان هذا يعني فناء نصف البشرية[٢]. إن هذا المؤتمر أظهر بوضوح الازدواجية في كل من السياستين السوفياتية والصينية: فمن جهة، التعاون والدعم المعلنان، ومن جهة أخرى، محاولة تمرير كل فريق ما يخدم دوره وسلطته. حصل كل هذا في إطار من التفاهم العلني والتناغم الظاهر. إلا أن مقررات المؤتمر أضعفت في الواقع الدور السوفياتي في الحركة الاشتراكية العالمية، من حيث إنها اعتمدت مبدأ المشاركة في القرار الذي نفّذ بدأ من وضع بيان مقرّرات المؤتمر، على الرغم من إعلان زعامة الحزب السوفياتي. لقد تمّ ذلك بتأثير من الصين نفسها التي أصرّت على القول بزعامة موسكو. إن المؤتمر انتهى كذلك إلى إنشاء هيئة مركزية مولجة حماية الوحدة والتنسيق. اعتبر كثيرون هذه الخطوات بمثابة دلالة على محاولة الحفاظ على مظاهر الوحدة، وتأجيل الانقسام الذي توفّرت أسبابه. وفي الوقت عينه، اعتبرت هذه الخطوات إثباتاً على سقوط الهيمنة السوفياتية عملياً إن لم يكن رسمياً[٣].

كانت إذن سنة ١٩٥٧ محطة مهمة في تأكد الفريقين السوفياتي والصيني من الخلافات الأساسية بينهما، في الوقت الذي كان يعمد فيه كل منهما إلى العمل من أجل المزيد من التعاون، إلى حد توقيع إتّفاقية ١٥ تشرين الأول حول إعطاء موسكو للصين المعلومات الكافية لصنع القنبلة الذرية في غضون سنتين. لكن سنة ١٩٥٨ أتت لتبرز المزيد من الخلاف حول مواجهة القضايا داخل المعسكر كما مع المعسكر الخصم. في الداخل، برز موضوع يوغوسلافيا مجدداً كمجال عدم تفاهم كامل بين موسكو وبكين، حيث إن هذه الأخيرة كانت تعتبر موقف موسكو متساهلاً من توجّهات تيتو المنحرفة، لا بل إن موسكو تنحو بنفس الاتجاه اليوغوسلافي[٤]. ثم أتت سنة ١٩٥٩ ليحصل الشقاق الفعلي بين الدولتين والقيادتين. ففي هذه السنة، حصل حدثان يمكن ربطهما ببعضهما البعض. إن الحدث الأول هو زيارة خروتشوف الشهيرة إلى الولايات المتحدة. لقد أتت هذه الزيارة إثباتاً جلياً على التوجّه السوفياتي في خط التعايش السلمي مع الغرب. وتلتها

---

(١) انظر إلى تحليل مقتضب للحال في كتاب: J.Levesque, *L'U.R.S.S..., op.cit.*

(٢) فسّر موقف كما تصريحات ماو بأنه إذا قضت الحرب على نصف البشرية يبقى ثلاثمئة مليون صيني، أي أن الحرب هي في مصلحة الصين التي تستطيع أن تعيد بناء الاشتراكية في العالم بينما لا تعود هناك قوة أخرى قادرة على مقاومتها. انظر إلى الصورة التي يعطيها خروتشوف عن هذا الأمر في مذكراته.

(٣) انظر إلى تحليل هذا الأمر بالاعتماد على المعطيات العائدة إلى أعمال المؤتمر نفسه وإلى تطوّرات السنوات التالية في كتاب Fejtö المذكور أعلاه: *Chine - U.R.S.S...*, pp. 94-108.

(٤) انظر في كتاب Levesque المذكور أعلاه، ص ١٨٧.

زيارة الزعيم السوفياتي إلى بكين في جوّ متلبّد، لم يتفاهم الفريقان أثناءها على معظم الأمور التي طرحت. أما الحدث الثاني فكان نقض السوفياتيين لاتفاقية ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٧. إن الصينيين فسّروا هذا التراجع السوفياتي بأنه هدية قدمها خروتشوف إلى أيزنهاور[1]. في كل الأحوال، إن العديد من الأحداث، إضافة إلى لهجة الإعلام هنا وهناك، تؤكد كلها أن القطيعة أصبحت أمراً واقعاً، في سنة ١٩٥٩. لكنه كان كل من الفريقين يعمد إلى إبقائها ضمن حدود معيّنة، وخاصة إلى عدم شيوع الأمر ووصول أنباء القطيعة والانقسام بين الاشتراكيين إلى الغرب، لكون ذلك ليس في مصلحة أي من بكين أو موسكو. هكذا بدا وكأن اتفاقاً ضمنياً بين الاثنتين أبقى الشقاق سرًّا بالنسبة للغرب، خاصة مع العلم أن بعض الأخبار أخذت تتسرب، في بداية الستينات، إلا أن الأمر لم يعلن رسمياً ويتأكد لدى الخصم الرأسمالي إلا في سنة ١٩٦٣.

أخيراً، لا بدّ من إنهاء عرض ظروف الشقاق، وأسبابه، وظواهره الأولى، بالإشارة إلى أن القطيعة والشقاق ما بين الاتحاد السوفياتي والصين سرعان ما تحوّلا إلى صراع اتّخذ ملامح تقليدية، وعلى رأسها صراع الحدود. ففي أواخر الستينات (سنة ١٩٦٩ هي الأبرز)، بدا الصراع على أوجه في منطقة نهر الأوسوري وفي السينغ كيانغ. كما أن التنافس غير المعلن الذي كان قد بدأ في باندونغ، في سنة ١٩٥٥، أو بالأحرى من خلال هذا المؤتمر، حول الزعامة الأفرو ـ آسيوية وعدم الإنحياز، تحوّل إلى صراع على الزعامة الدولية عبر الأحزاب والحركات الثورية في العالم. إن هذا الصراع لم يكن، على ما يبدو، ليفاجئ السوفياتيين بحسب زعم خروتشوف الذي يكون قد أعلن لرفاقه، عند عودته من زيارته الأولى إلى الصين في سنة ١٩٥٤، «أن الحرب مع الصين حتمية»[2]. إن مثل هذا الموقف قد يدلّ بشكل خاص على تقليدية الصراع والتنافس بين الدولتين، أي على جذوره التاريخية، كما إلى التنافس الطبيعي بين دولتين متجاورتين لهما طموحات متضاربة، وإلى كون الماركسية غير قادرة على إخضاع هذه الجذور وهذه الطموحات وقولبتها في قالب واحد موحّد. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أمر مهم جداً، وهو أن الشقاق لم يتوقف حصوله وانعكاساته بين كل من بكين وموسكو وعليهما وحدهما، بل هو شمل دولاً اشتراكية أخرى. هكذا إن التفسخ الذي بدأ بسيطاً ظاهرياً، ما لبث أن جعل المعسكر الواحد أقرب إلى معسكرين متنافرين حتى لا يقال خصمين. لقد سقط باكراً التماسك والتكتل في الشرق، انطلاقاً من الخلافات السوفياتية اليوغوسلافية، ثم الخلافات السوفياتية الصينية، ليتأكد أكثر مع الانشقاقات الأوروبية الأخرى. لكن يبقى البعد الصيني هو الأهم على الإطلاق، بالنظر إلى قدرة الصين على المجابهة وحتى على المنافسة، الأمر الذي لم يكن متوفراً لدى الديمقراطيات الشعبية في أوروبا[3].

---

(١) نشير إلى أن التفسير السوفياتي يختلف تماماً وهذا طبيعي، فخروتشوف يقول في مذكراته (التي أثارت صحتها الكثير من اللغط) إن السوفياتيين قرّروا «تأجيل» تنفيذ تعهّدهم في هذا الشأن بنتيجة الموقف الصيني و«الافتراءات» و«الادّعاءات» الصينية ضد الاتحاد السوفياتي وذلك حتى لا يسمحوا للصينيين بالظن أن السوفياتيين «يعطونهم ما يريدون مهما هم أهانوهم»، ص ١٧٨ و١٧٩.

(٢) إن هذا القول وارد في ترجمة فرنسية للمجموعة الأولى من المذكرات عن النسخة الإنكليزية وهي بعنوان:
Khroutchev: Souvenirs, **Laffont, Paris, 1971.**

(٣) بالنسبة لتفاصيل القطيعة والشقاق ما بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦٥ يمكن العودة إلى كتاب F.Fejtö في طبعته الأولى بشكل خاص: ***Chine - U.R.S.S.,*** **t.I,** ***La fin d'une hégémonie*** **(Les origines du grand schisme** =

٢ ـ أوروبا الشرقية (يوغوسلافيا وألبانيا ورومانيا):

إن بوادر الخلاف والشقاق دبّت باكراً في أوروبا الاشتراكية، أي منذ أن قامت هذه، أو بالأحرى منذ أن نشأت «الكتلة الشرقية». لكن البوادر الأولى للشقاق لم تعتبر، على أهميتها، سبباً أو تفسيراً كافياً لسقوط التماسك وبالتالي التكتل، لأن الطرف المعني بالأمر سرعان ما أقصي عن المجموعة كعضو مصاب بتر للحفاظ على سلامة الجسم. لقد حافظت بذلك الكتلة الناشئة على تماسكها، على الأقل لسنوات بعد ذلك الحدث الأليم، بحد ذاته، بالنسبة للاشتراكية ككل. إن الخلاف حصل باكراً بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، وكانت سنة ١٩٤٧ تاريخ الإعلان عن قيام التكتل، كما كانت تاريخ ظهور هذا الخلاف، أو بالأحرى ما سمّي بخروج تيتو عن الخط القويم. بالفعل، إن التفاهم بدا مستحيلاً بين الزعيم اليوغوسلافي والزعيم السوفياتي الذي هو، في الوقت عينه، زعيم الكتلة الناشئة مع نشوء الديمقراطية الشعبية. أما السبب الرئيس للخلاف فليس إيديولوجياً محضاً، بل هو عائد إلى وطنية واستقلالية تيتو وعدم رضوخه لإرادة ستالين. إن الوطنية هي أصلاً غير مقبولة في الإيديولوجية الماركسية، بحيث إنه لا بد من أن تسقط مع البرجوازية، وهي تعني هنا بالأخص معارضة لسياسة ستالين ومواجهة ما بين شيوعيين وزعيمين اشتراكيين أصيلين، لكن مصالحهما ومصالح دولتيهما لا تتوافقان بشكل كامل. إذن إن الأسباب هي شخصية، وقومية تقليدية، وتعود إلى سنوات الحرب: نزاع بين دولتين وبين زعيمي هاتين الدولتين غير المتكافئتي القوى.

يذكر هنا أن بوادر الخلاف بين ستالين وتيتو، ابن الكومينترن[1]، بدأت منذ سنوات الحرب، لكنها أصبحت أوضح منذ بداية عملية التزعم السوفياتية للديمقراطيات الشعبية الناشئة في شرق ووسط أوروبا. وانفجر الخلاف مع قيام الكومينفورم الذي كان في الواقع هذا الخلاف بالذات السبب الأكبر في قيامه (على الأقل من الناحية المباشرة). إن الكومينفورم قام لتوحيد كلمة دول المعسكر الاشتراكي الحديث العهد تحت زعامة موسكو. وكان لا بدّ من أن تكون يوغوسلافيا في عداد تلك الدول التي تقرّر ارتباطها بموسكو في كل المجالات. لكن تيتو لم يرتح إلى هذا القرار الموسكبي ورفض الانصياع له، وكان بالتالي إعلان فصله وعزله عن المعسكر، وإعلان خروجه على الماركسية، لإبعاد خطر انتشار العدوى في جسم المعسكر الذي أراده ستالين كتلة

= communiste 1950-1957), 1964; et t.II, *Le Conflit* (le développement du grand schisme communiste 1958-1965), 1966, Plon, Paris;

وبالنسبة للتفسير الإيديولوجي للسياسة الصينية واختلافها مع النهج السوفياتي نذكّر بالعودة إلى كتاب:
C. Quiminal, *La Politique extérieure…, op.cit.*

(١) من المعروف أن تيتو الزعيم اليوغوسلافي كان قد تدرّب في فترة ما بين الحربين في موسكو في إطار الكومينترن بهدف تنظيم الحزب الشيوعي في بلاده وكذلك الثورة. ومن المعروف أيضاً أن تيتو عاد إلى بلاده قبيل الحرب العالمية الثانية ليقوم بمهمته لا بل برسالته التي كان مؤمناً بها. وبالفعل استطاع تيتو القيام بدور كبير على هذا الصعيد. وفي خلال الحرب بدأ ستالين يتخوف من طموحات تيتو ومن بعض تصرفاته الجريئة حتى أنه ذهب إلى حد دعم الوطنيين اليوغوسلافيين في مواجهة تيتو. وعند نهاية الحرب حاول تيتو تحرير بلاده بدون دعم الجيش الأحمر لكنه لم يوفق تماماً حيث كان دخول الجيش الأحمر إلى بلغراد متزامناً مع دخول قواته وبالتالي مساهماً في تحريرها وفي الواقع مدخلاً للتدخل السوفياتي لاحقاً في الشأن اليوغوسلافي.

متراصّة قوية في وجه الغرب. وما لبث زعماء الديمقراطيات الشعبية أن أعلنوا ولاءهم الكامل لموسكو ولستالين، خاصة بعد حملة تطهير في أحزابها وحكوماتها اكتملت في سنة ١٩٤٩[١]. لكن، إذا أمكن الكلام عن «كتلة شرقية» وعن وحدة وتماسك، فإن هذا لا يصحّ إلا إذا اعتبرت يوغوسلافيا غير معنية، أي أنها كانت أصلاً واقعة خارج نطاق المعسكر والكتلة. في الواقع، يصعب التسليم بصحة هذا الأمر، وبهذه البساطة على الأقل. إن الكتلة قد تكون نشأت في الواقع مبتورة من عضو مهم هو يوغسلافيا بالذات. لكن يوغوسلافيا هذه هي من ضمن حدود الكتلة جغرافياً وسياسياً، وبالتالي لا يمكن التسليم بأنه كان بإمكان الكتلة أن تنشأ بدونها تلقائياً، وبأنه لم يكن لها مكان أصلاً في الكتلة. إن الانفصال (أو الفصل) تمّ عبر عملية التكتل نفسها وليس خارجها. وبالتالي يثبت هذا الحدث عائقاً دون الكلام عن تماسك كامل بين أعضاء «الأسرة الاشتراكية». أما البرهان الأوضح على كون يوغوسلافيا عضواً أصيلاً في أساس حركة التكتل، أو مشروع التكتل، يكمن في التحرك الذي حصل في أواسط الخمسينات، بهدف إعادة يوغوسلافيا إلى الحظيرة، أو بالأحرى إلى الكتلة، إضافة إلى ما واكب عملية الفصل أصلاً من إجراءات[٢]. لكن عندما بدت عودة يوغوسلافيا ممكنة، وإن ضمن حدود وشروط ولقاء تنازلات (مما يدلّ أصلاً على بعض الوهن في كيان الكتلة)، أخذت تنمو بواعث تشقّق جديد وأوسع في أركان هذا الكيان.

إن أواسط الخمسينات أتت بمبررات كافية لظهور بوادر خلاف وقيام محاولات انشقاق، أو على الأقل استقلال ذاتي، وبالتالي لإمكانية سقوط التماسك ومعه الكتلة الشرقية. إن موسكو التي لم تكن ترغب بالحرب مع الخصم الرأسمالي، ولم تكن تنتظر مثل تلك الحرب في أواخر الأربعينات، أرادت عندها، بفصل يوغوسلافيا وتدعيم مركزها في منطقة نفوذها، الحؤول دون توريطها في حرب مع الغرب من قبل تيتو خاصة (بشأن قضية البلقان)[٣]. وعملياً، عندما وجدت موسكو نفسها أمام إمكانية تصدّع جديدة، نجدها تسرع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة واعتماد الأساليب المختلفة لمنع حصول أية حالة تفسخ. هكذا كانت أواخر سنة ١٩٥٦ مناسبة العودة إلى أساليب ظُنّ أنها دفنت إبّان المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي، في مطلع السنة نفسها، أي الأساليب الستالينية التي ميّز التنديد بها المؤتمر والنهج الجديد، في الإعلان على الأقل.

كان التحرك العمالي والشعبي، والقياديّ حتى، في كل من بولندا والمجر، كفيلاً بجعل خروتشوف يتحرك بأسرع ما أمكن لإخماد التحرك هنا وهناك، بإقصاء بعض المسؤولين الشيوعيين، وإدانة البعض منهم، ومواجهة الشعب بالآلة العسكرية لقوات حلف وارسو الحديثة العهد. وفي كل هذا ما ينقض توجّه المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي وللقيادة السوفياتية الجديدة. إن حالة بودابيست، في خريف سنة ١٩٥٦، هي التعبير الصارخ عن خطورة الوضع بالنسبة للبنيان

---

(١) إن عدداً من الزعماء والمسؤولين في الديمقراطيات الشعبية حوكموا وأقصوا أو أعدموا على غرار غومولكا وراجك. . . .

(٢) نذكّر هنا بزيارة الوفد السوفياتي الشهيرة إلى بلغراد، في سنة ١٩٥٥، وهو الوفد الذي رئسه الزعيم الجديد نفسه أي خروتشوف الذي صرّح في المناسبة بما معناه أن يوغوسلافيا لم تخرج عن الخط القويم.

(٣) انظر إلى هذا التفسير في كتاب: Ph. Devillers, *Guerre ou paix*, *op.cit.*, pp. 92-94.

الاشتراكي الدولي الذي لم يكن الاتحاد السوفياتي مستعداً لأن يتقبل أي تشقّق في أي من جوانبه، مع بداية مسيرة التعايش السلمي مع الخصم، لما في مثل هذا التشقّق من مخاطر جمّة على الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي، والمعسكر. لقد ورد الكلام عن قضيتي بولندا والمجر في فصل سابق. إلا أنه لا بدّ من التذكير بأنه كان بإمكان كل منهما أن تشكل ضربة قاسية، على الأقل، لكل من الاشتراكية كنظام، وللمعسكر ككيان، وللاتحاد السوفياتي كدولة زعيمة وقوة عظمى في العالم.

لكن إذا نجح خروتشوف في الحفاظ، في هذه المرحلة، على التماسك في أوروبا الشرقية بالأساليب المختلفة، لما في ذلك من مخاطر على الصعيدين الإيديولوجي والستراتيجي، لم ينجح في ذلك دوماً وفي كل الحالات. إن التفسخ كان بانتظار الانقضاض على أوروبا الشرقية، وبشكل أفعل مما كان عليه في الحالتين السابقتين. لقد كانت أصغر الشقيقات من بين الديمقراطيات الشعبية في الكيان الاشتراكي الدولي، أو الأسرة الاشتراكية، صاحبة القرار في إسقاط أحد جدران الهيكل، وفي التأكيد على أن الكتلة قابلة للتفسخ والتفكك. بالفعل، إن الظروف الاشتراكية الأوروبية والدولية ساهمت في حصول ما عرف بالحالة الألبانية، والذي لم يتوقف تماماً عند حدود ألبانيا. إن هذه الحالة دُمجت عامة بالحالة الصينية، أو هي اعتبرت المرادف أو الامتداد الأوروبي لهذه الأخيرة، بغض النظر عن الحجم والأهمية اشتراكياً ودولياً. لكن في الواقع إن الحالة الألبانية لها ركائزها الخاصة الإقليمية والإيديولوجية، وإن هي استفادت من البعد الصيني.

إن ألبانيا هي الوحيدة التي تجرأت على مواجهة موسكو وإعلان رفضها الكامل للسياسة المعتمدة داخل الكتلة الشرقية في أوروبا، مع ما يعني ذلك من انعكاس على التضامن الاشتراكي كما على الوضع الألباني الاقتصادي. في أواسط الخمسينات، أخذت ألبانيا بزعامة أنور حوجه تتخوف من تعديلات جذرية في وضعها الإقليمي، وبذا انبعاث لمخاوف وطنية مترسِّخة. إن ألبانيا الصغيرة الواقعة بين جارتين كبيرتين، أي يوغوسلافيا واليونان، تعرضت لخطر الضياع، أو التمزّق، أو الاجتزاء لمصلحة هاتين الأخيرتين، أو إحداهما. بالفعل، إن ألبانيا كانت أكبر المصفّقين لغضب ستالين على تيتو، وأكثر المتحمِّسين لطرد يوغوسلافيا، في أواخر الأربعينات، من المعسكر الاشتراكي، وللحكم على اليوغوسلافيين بالمروق من الشيوعية. لقد كان بهذا الإبعاد الستاليني لتيتو ويوغوسلافيا ضمانة للكيان الألباني الوطني والإقليمي. لكن، في سنة ١٩٥٥، لما أعاد خروتشوف يوغوسلافيا إلى الحظيرة الاشتراكية، وإن ضمن حدود معينة، أخذت ألبانيا تخشى على ذاتها من القضم أو الضم... وخاصة في سنة ١٩٥٧، أخذت المخاوف تتزايد نظراً إلى بروز فرضية عملية استرضاء سوفياتية ليوغوسلافيا يأتي المقابل السوفياتي فيها على حساب ألبانيا وحكامها الذين سبق أن قضوا على الموالين ليوغوسلافيا عندهم. إن الخوف من أن تشكّل ألبانيا «الضحية على مذبح التعايش» والتماسك الاشتراكي أصبح إذن، منذ سنة ١٩٥٥، هاجس الحكم في تيرانا[1]. وكان كذلك للألبان سبب آخر مهم في موقفهم من سياسة موسكو والوضع في المعسكر الشرقي، أو داخل الكتلة الشرقية. بالفعل، إن موقف خروتشوف من الستالينية أزعج الألبان

(١) انظر إلى كتاب: J. Levesque, *L'U.R.S.S...*, *op.cit.*, p. 165.

الذين اعتبروه خروجاً عن الخط القويم، حيث إنهم كانوا أكثر المتحمسين في المعسكر للخط الستاليني. إذن يكون للألبان بهذا المبرر الوطني، والإقليمي، والإيديولوجي في آن معاً، للخروج على موسكو، في أواخر الخمسينات. لكن لم يكن بإمكان ألبانيا القيام بذلك لولا توافر مجال للدعم. وكان هذا المجال هو الخلاف الصيني السوفياتي، خاصة على الصعيد الإيديولوجي، والتوافق الصيني الألباني ضد النهج الخروتشوفي الداخلي والدولي. هكذا ما إن تأكد الألبان من إمكانية توافر الدعم الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي الصيني، حتى أعلنوا عن موقفهم من الوضع في المعسكر. إن المجاهرة بالخروج على إرادة موسكو أدت هنا، في عهد خروتشوف، إلى نتيجة مماثلة لتلك التي حصلت في ظروف شبه مماثلة في عهد ستالين، أي إخراج ألبانيا من المعسكر. إن هذا عنى، بشكل لا لبس فيه، سقوطاً واضحاً لمفهوم التكتّل في الشرق، وبالأخص في أوروبا المرتكز الأساسي للاشتراكية في العالم[١].

ولا يمكن الكلام عن التفكّك في الشرق دون الكلام، وإن بشكل سريع، عن حالة أتت معبّرة عن هذا الأمر، وإن بطريقة خاصة نوعاً ما. إن هذه الحالة تعني السياسة الرومانية في المعسكر الشرقي. يظهر لهذه السياسة بعد خاص في حال قراءة خطوطها من خلال المحاولة السوفياتية لاستعادة زمام الأمور في المعسكر لصالح موسكو، في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، عندما بدا التفسخ أمراً لا مفرّ من مواجهته[٢].

إن مشروع تطوير الكوميكون (أي مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل) إلى سلطة أعلى من سلطة الدول الأعضاء[٣]، كان الإطار والحافز المباشر لتحرّر رومانيا من النفوذ السوفياتي، في مطلع الستينات (١٩٦٣ و١٩٦٤). قام هذا المشروع أصلاً على أساس فكرة التخصّص

---

(١) نجد أنه من المفيد الإشارة هنا إلى أن الكتب السوفياتية المختصة بعرض تطور السياسة الخارجية لا تولي اهتماماً لموضوع ألبانيا، فإذا نحن وجدنا في كتاب **سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية**، في طبعته الثانية، سنة ١٩٦٥، الصادر عن دار التقدم، وفي ترجمته العربية مقطعاً صغيراً يقول: «أما حالة العلاقات مع جمهورية ألبانيا الشعبية فليست على خير ما يرام. والحكومة السوفييتية ترغب في تسوية هذه العلاقات على مبادئ الأممية البروليتارية والإخلاص لخط الحركة الشيوعية العالمية المتفق عليه»، لا نجد في كتاب Alexandrov.., *Histoire* أية إشارة لألبانيا وكأنه لا وجود لها كدولة وليس فقط كدولة اشتراكية أوروبية بينما تخصص صفحات طويلة للكلام عن الصين الشعبية وعن الخلاف معها. وبالرغم من هذا التغاضي أو التناسي، بقيت ألبانيا تشكّل مشكلة بالنسبة لموضوع وحدة الأسرة الاشتراكية طالما استمرت هذه الأسرة التي اعتبرها السوفياتيون ركيزة أساسية في تدعيم السلام والاشتراكية في العالم. انظر المرجع نفسه، ص ٥٦١. وفي الوقت نفسه نجد الزعيم السوفياتي خروتشوف يلقي اللّوم في القطيعة على الألبان المخطئين، وذلك في مذكراته المذكورة أعلاه في النسخة الفرنسية: *Khroutchev: Souvenirs*، ص ٤٥٠ ـ ٤٥٢. ونجد تفاصيل الخصام والقطيعة بين الاتحاد السوفياتي وألبانيا وخروج هذه الأخيرة (أو إخراجها) من المجموعة الاشتراكية وسقوط مفهوم التكتل والوحدة الاشتراكية الجامعة للأحزاب والدول في الكتاب المذكور آنفاً: F. Fejtö, *Histoire des Démocraties populaires: après Staline*, pp. 165-172;

ونلاحظ أيضاً أنه يأتي الكلام عامة عن القضية الألبانية في سياق الكلام عن الصراع الصيني السوفياتي كما في كتاب: J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, p.658.

(٢) انظر الى الكتاب الذي يحاول شرح هذا الوضع وهذه المحاولات بشكل مفصّل:
H. Carrère d'Encausse, *Le Grand frère*, *op.cit.*

(٣) أي ما يعرف بالفرنسية بعبارة «Supranational»، أي فوق سلطة المؤسسات الوطنية.

الاقتصادي، أو ما يعرف «بالتوزيع الاشتراكي الدولي للعمل». إن السياسة السوفياتية تمهّلت في تنفيذ ما كان يدعو إليه الألمان والتشيكوسلوفاكيون منذ سنة ١٩٥٧، أي تخصّص أعضاء مجلس التعاون الاقتصادي في إنتاج محدَّد يخدم تطور هذا الإنتاج وحاجة دول المجلس، وبالتالي قوة المعسكر والاشتراكية الدولية. في سنة ١٩٦٢، دعا السوفياتيون دول المجلس إلى تطبيق هذا المشروع وأصرّوا على الإسراع في التنفيذ. أما الحافز المباشر لهذا الموقف أو الحماسة بعد انتظار سنوات، فيكمن في الخوف من الإنشقاق. وأما الهدف فهو إذن وضع مبادئ تعاون تمنع دول المعسكر من القدرة على تخطي العمل المشترك، وبالتالي من التفكير حتى بالانفصال عن المجموعة.

إن رومانيا التي كانت، مع زعيمها جيورجيو داي، قد حاولت الحفاظ على شخصيتها وتطوير إمكاناتها بسرعة ودون إزعاج موسكو، وجدت أن المشروع المطروح، أو المطلوب بالأحرى تنفيذه، من قبل موسكو يتعارض تماماً مع طموحاتها وشخصيتها وسيادتها الوطنية، إضافة إلى أن المشروع، بحد ذاته، يحرم رومانيا، بالنظر لقدراتها واستعداداتها، من إمكانية التطوّر الذاتي المتعدّد والمتكامل الاختصاصات، وخاصة الصناعي منها. بدا هذا المشروع للرومانيين أنه يؤدي، في حال تنفيذه، إلى جعل رومانيا دولة زراعية عاجزة أو ضعيفة، وهي التي كانت قيد بناء صناعة مهمة. إن رومانيا الرافضة لطرح أو إرادة موسكو، وفي ظل الخلاف السوفياتي الصيني، حاولت الإفادة من هذا الخلاف، أو بالأحرى توظيفه للحؤول دون إرغامها على الخضوع لهذا المشروع، ودون إثارة صراع مع الاتحاد السوفياتي الجار المباشر والقويّ. بدأت رومانيا عندها بالتقرّب من ألبانيا التي سبق وأعلنت تأييدها لبكين[1]، كما كثّفت تجارتها مع الصين، منذ أواخر سنة ١٩٦٢[2]. وكانت النتيجة الأولى لهذه السياسة ربح بوخاريست، ولو مؤقتاً، لمعركتها ضد «التوزيع الاشتراكي الدولي للعمل»، عندما دعمت الصين موقفها، في صيف سنة ١٩٦٣، فاضطر الاتحاد السوفياتي لأن يضع المشروع جانباً تحاشياً لخسارة رومانيا، والمزيد من الانشقاق وضعف الصف. لكن رومانيا لم تكتف بهذه النتيجة، ولم يكن بإمكانها الاكتفاء بها، كون الصراع السوفياتي الصيني بدا آنذاك مؤهلاً لأن يؤدّي إلى القطيعة النهائية، وهذا عنى للرومانيين خسارة إمكانية استغلال الخلاف لمصلحتهم، فحاولوا التوسط بين بكين وموسكو لمنع حصول القطيعة. وفي نيسان من سنة ١٩٦٤، صدر بيان عن الحزب الروماني حول السيادة وحق الدول والأحزاب الاشتراكية في اختيار سبل وأشكال بناء الاشتراكية. لقد ترجم هذا البيان، خاصة في موسكو، على أنه بمثابة «إعلان استقلال». إنما، وفي الوقت عينه، لم يكن بإمكان موسكو التنديد بالموقف الروماني، لأن البيان أتى من ضمن الخط الشيوعي اللينيني الصحيح. هكذا استطاعت رومانيا الخروج على طاعة موسكو دون أن يؤدّي ذلك إلى القطيعة، أو إلى ردّة فعل قاسية تجاه رومانيا. لكن، وفي الوقت ذاته، أثبتت هذه الحالة بحد ذاتها، كما انعكاساتها، مرة أخرى عدم التماسك التام، كما أرادت موسكو دوماً للمعسكر، خاصة في ساحته الرئيسة أي الأوروبية. ويلاحَظ هنا

---

(١) إن الاتحاد السوفياتي والدول الموالية له أوقفت علاقاتها الدبلوماسية مع ألبانيا في سنة ١٩٦١، أما رومانيا فما لبثت أن أعادتها من جهتها ومنفردة وذلك في آذار سنة ١٩٦٣.

(٢) نشير في هذه المناسبة إلى أن الدول الاشتراكية الأوروبية (ما عدا البانيا) وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي كانت قد خفّضت من تجارتها مع الصين.

أن السوفياتيين تصرفوا، في حينه، بتروٍّ فائق وكأنه لم يحصل حادث مهم للأسرة الاشتراكية وللنفوذ السوفياتي فيها[١].

*

أخيراً، وبخصوص التفكّك في الشرق، يمكن القول، بعد طرح أبرز الحالات التي أثبتت حصول هذا التفكّك، إنه عنى أمرين أساسيين وهما: الأول، ضعف النفوذ السوفياتي الذي أرادته موسكو كاملاً تجاه شركائها في المعسكر؛ والثاني، فشل، أو بالأحرى سقوط الركيزة التي أرادتها موسكو والاشتراكية عنصر قوة رئيساً في وجه الرأسمالية والغرب. هذه الركيزة هي التكتّل والتماسك في الشرق بناء على الأسس الاشتراكية للسلم العالمي، مقابل التفكّك الذاتي الطبيعي الذي لا بدّ للغرب من مواجهته من ضمن قاعدة النزاع الداخلي بين القوى الرأسمالية.

القسم الثاني

التصدّع في الغرب: مصالح وأزمات

إن المعسكر الغربي الذي نشأ بعيد الحرب العالمية الثانية، وفي أجواء الحرب الباردة، قام بنتيجة تجانس في المواقف والمصالح بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية. كان هذا التجانس، إلى جانب الحاجات المتبادلة، في أساس التعاون وتوثيق العرى بين الدول المعنية إلى حدّ التكتل في ما بينها. إن هذا التكتّل السياسي والعسكري، إلى جانب الدعم الاقتصادي، ما بين قوى غير متوازنة أصلاً، كان في أساس تأمين موقع القوة الرئيس في العالم للمجموعة كما للأعضاء. لكن الأجواء الدولية العامة التي تطوّرت باتجاه توازن القوى الدولي والتعايش السلمي، ساهمت بالمقابل في إضعاف الحاجة إلى درجة التكتل الكبيرة التي سيطرت في ظلّ شبح الخطر المشترك. ساهم ضعف الحاجة إلى التكتّل، في ظلّ الارتياح العام الدولي، في الوصول، على الرغم من استمرار التجانس والتوافق بين المصالح الكبرى، إلى تباين في بعض الحاجات والمواقف. وبالتالي كان هذا التباين في أساس بروز بعض المواقف الوطنية والقومية على حساب التماسك بين أعضاء الكتلة الواحدة. هكذا كان التصدّع في الغرب بنتيجة ظهور تفوّق بعض المصالح الوطنية على المصالح المشتركة، دون إلغاء هذه الأخيرة طبعاً. وتبقى هنا الحالة الفرنسية هي بمثابة الحالة البارزة الكبرى التي سبّبت هذا التصدّع في الكتلة المحورية للمعسكر الغربي، بينما تبقى الحالات الأخرى ثانوية بالنسبة للمعسكر ككل.

---

(١) بالنسبة للموقف السوفياتي يمكن العودة إلى الكتابين السوفياتيين المذكورين أعلاه عن السياسة الخارجية السوفياتية: الأول وهو الصادر في سنة ١٩٦٥ أي مباشرة بعد الحدث، **سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية**، حيث لا ذكر لرومانيا، انظر ص ٨٨ ـ ٩٤؛ والثاني: *Histoire* ,...Alexandrov ص ٥٣٠ ـ ٥٦٥، حيث ذُكر اسم العاصمة الرومانية عدة مرات فقط للكلام عن انعقاد مؤتمر حلف وارسو فيها، في سنة ١٩٦٦. ويمكن العودة إلى المزيد من التفاصيل حول الموضوع في كتابي:

J. Levesque, *L'U.R.S.S... op.cit.*, pp. 220-225; et F.Fejtö, *Histoire...: après Staline, op.cit.*, pp.172-180.

١ - فرنسا:

إن علاقات فرنسا مع حلفائها داخل الكتلة الغربية أو الرأسمالية لم تكن يوماً سهلة وتلقائية، حتى في أشدّ مراحل التأزّم الدولي حدّة وتخاوف. ففرنسا التي كانت، بلا شك، من أشدّ الأوروبيين حماسة، إن لم تكن أشدّهم على الإطلاق، للدعم الأميركي للحلفاء والأصدقاء الأوروبيين، بعيد الحرب العالمية الثانية، ما لبثت أن بدأت تحاول التملّص من بعض الروابط والقواعد التي اعتبرتها قيوداً وشروطاً تحدّ من سيادتها الوطنية سياسياً وعسكرياً، وخاصة «إيديولوجياً». لكن فرنسا هذه شكّلت، في الوقت عينه، موقعاً رئيساً للكتلة الغربية في أوروبا، نظراً لموقعها الجيوسياسي والستراتيجي، أي أنها كانت الحليف الضروري والصعب، وحتى «المزعج»[1]. ففرنسا، التي وجدت حدود الكتلة ضيقة بالنسبة إلى تطلعاتها هي، ما لبثت أن حاولت التمييز ما بين أمرين رئيسين، أي بين المصلحة الوطنية والمصلحة المشتركة للمجموعة. وكان بالتالي لا بدّ من تقديم الأولى، دون إهمال الثانية لكن ضمن حدود. وكانت نتيجة ذلك تصدّعاً في الهيكل الغربي وزعزعة مفهوم التكتّل، إلى حد سقوط نسبة مهمة من قيمة هذا المفهوم، لتحلّ مكانه مفاهيم أخرى، على غرار التفاهم والتعاون التي هي أكثر مرونة.

إن الحاجة إلى إقامة السدّ المنيع، في وجه الاتحاد السوفياتي والشيوعية، أدت إلى قيام المعسكر الغربي، وتكتّل أعضائه ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي. كان العنصر القويّ في هذا التكتّل، بطبيعة الحال، الولايات المتحدة الأميركية التي تزعّمت الكتلة مقدِّمة الدعم الاقتصادي والعسكري لحلفائها. إن هذه الزعامة لم تكن سهلة في أساسها، لكون بعض هؤلاء الحلفاء رافضاً أصلاً الطاعة كلياً للزعامة الأميركية باسم القومية والوطنية. إلا أن الظروف الصعبة جعلت الطرفين، على السواء، يتغاضيان عن بعض مساوئ التكتل، في ظلّ الخوف من الخطر المشترك، كما اتّضح، في بداية الخمسينات، مع موضوع توحيد أوروبا الغربية انطلاقاً من الفكرة الأميركية القائلة «بالولايات المتحدة الأوروبية». وفي الوقت الذي لم ينجح المشروع الأميركي لقيام «المجموعة الأوروبية للدفاع»، بهدف تأمين قوة أوروبية تسمح بسحب بعض القوات الأميركية من أوروبا، في ظلّ حرب كوريا، تحقّق مشروع مواز له لكن أوروبي المصدر (أنطوني إيدن الوزير البريطاني في حينه)، وهو «إتحاد أوروبا الغربية»[2]. إذن، فالعلاقات ضمن الكتلة الغربية لم تكن سهلة في أساسها، في ظل رفض أوروبي - وفرنسي بشكل خاص - ووعد ووعيد أميركيين. كذلك استمرّت الحال وصولاً حتى الستينات، كما يظهر مثلاً بخصوص توسيع السوق الأوروبية المشتركة، بنتيجة رفض إفساح المزيد من المجال للهيمنة الأميركية على أوروبا الحليفة. هذا مع العلم أن

---

(١) إن عبارة «مزعجة العالم» استعملها الصحافي الفرنسي أندريه فونتين عنواناً لأحد أبواب كتابه: ***Un Seul lit...,*** *op.cit.*,: («L'embêteuse du monde»).

(٢) في الواقع هنا قبل الفرنسيون ما كانوا يرفضونه في المشروع الأميركي أي على وجه الخصوص قيام جيش ألماني. يمكن تفسير هذا الموقف من خلال الحساسية ضد الدور الأميركي البارز والقادر. المشروع الأميركي هو: «Communauté Européenne pour la Défense»، والمشروع البريطاني هو: «Union de l'Europe Occidentale».

الستينات، هي بالذات، أتت لتثبت أن التكتل مرفوض، على الأقل في بعض جوانبه وأشكاله وحتى قواعده، وهذا لكونه يعني أقلّه في نظر البعض، هيمنة فريق على غيره، وربما أيضاً لأن الحاجة إليه خفّت. في الواقع، في الستينات خفّت الحاجة إلى التكتّل، لأن الخطر تراجع، ولو جزئياً، والظروف الأوروبية الاقتصادية والعسكرية قد تبدّلت. إن مزعزع الكتلة كان فرنسا مع زعيمها دي غول. فمنذ أن وصل هذا الأخير إلى الحكم، في سنة ١٩٥٨، عادت معه الحساسية ضد ما كان يعتبره الهيمنة الأميركية، وتصاعدت معه فكرة رؤية فرنسا تستعيد مكانها في العالم كقوة بذاتها سيدة بكل معنى الكلمة[١].

في الواقع، إن الحساسية الفرنسية ضد بروز القوة الأميركية العظمى على الساحة الدولية مقابل تراجع أوروبا، وبالأخص فرنسا بالذات، تجدّدت مع الموقف الأميركي من مصاعب فرنسا في مستعمراتها، خلال الخمسينات (وبعدها في الستينات)، خاصة كما في الهند الصينية. فلقد خيّب الأميركيون أمل حلفائهم، وذلك بعدم تقديم العون لهم «لمحاربة الشيوعيين»، فكانت خسارة إحدى أهم المستعمرات الفرنسية. ثم كان الموقف الأميركي، منذ سنة ١٩٥٧، من موضوع الحرب الجزائرية وفكرة عرضها على الأمم المتحدة، بالرغم من أن فرنسا كانت تعلن أن المسألة فرنسية داخلية لا شأن لسواها فيها. إذن، توافرت منشّطات هذه الحساسية بكثافة حتى، في الخسمينات، لتجعل الفرنسيين ينتظرون أول مناسبة ليؤكدوا في آن استقلالهم عن شروط الكتلة وموقعهم كدولة كاملة السيادة. وفي أواخر الخمسينات، بدأت منظمة حلف شمال الأطلسي، أي الهيئة المجسّدة للكتلة الغربية عملياً، تشعر ببعض الخلل والمصاعب. أخذ الأميركيون عندها يعون الوضع، وبدأ بعضهم يرى ضرورة إصلاح هذا الوضع. كان هذا هو رأي الرئيس الأميركي جون كينيدي، في مطلع الستينات، وكان من ضمن مشاريعه الرئاسية القيام بإصلاح في هذا المجال. فمنذ أواخر الخمسينات، وخلال حملته الانتخابية، أكد كينيدي معاناة الكتلة الغربية من أزمة عميقة وكونها بحاجة لعلاج، بحيث إن الأصول التي قامت عليها، في الأربعينات والخمسينات، لم تعد قائمة، خاصة مع نشوء اعتقاد بأن الحلف «يجب أن يكون بين متساوين». وكان كينيدي يعترف بأن الظروف قد تبدّلت، ومن الجانبين الأميركي والأوروبي، مع صعود قوة هذا الأخير اقتصادياً ومالياً وعسكرياً، إلى جانب تضاؤل الخطر الخارجي. وكان يعترف كذلك بأن الأميركيين قصّروا في تطوير العلاقات بين الحلفاء، ويتساءل عما يجب عمله «لإعادة الوحدة إلى الحلف». أما الجواب الإطار الذي قدّمه آنذاك كينيدي لهذه المسألة، فيختصر بأقلمة العمل مع المسائل الكبرى المطروحة من عسكرية وسياسية ومالية. كما أكد، في الوقت عينه، أن «القنبلة الفرنسية موجهة ضد واشنطن وليس ضد موسكو»[٢]. إن سياسة الانفتاح والإنفراج الأميركية الدولية لم تحسّن الوضع داخل الكتلة، بل بالعكس لقد ساهمت كثيراً في تفاقمه وفي المرارة عند الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين منهم، كما عند الأميركيين.

---

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب شامل لعلاقات دي غول مع الولايات المتحدة الأميركية:
Maurice Ferro, *De Gaulle et l'Amérique: une amitié tumultueuse*, Plon, Paris, 1973.

(٢) نجد رأي كينيدي في موضوع العلاقات الأوروبية الأميركية تحت عنوان «ترميم منظمة حلف شمال الأطلسي» وذلك في كتابه: ***Stratégie de la paix*, *op.cit.***, pp. 137-141.

مع بداية الستينات، كان تتويج مبادرات الانفراج الأميركية السوڤياتية في توقيع اتفاقية الخامس من آب سنة ١٩٦٣ للحدّ من التجارب النووية، وبالتالي الحدّ من الدول النووية الذي ساهم في إثبات توجّه الدولتين العظميين إلى المزيد من الهيمنة والتكلم، لا بل التصرف، باسم الدول الحليفة لكل منهما. هكذا سجّل الرفض، الصيني والفرنسي بالأخص، لتوقيع هذه الاتفاقية دلالة على استقلال كل من هاتين الدولتين عن قرارات الدولتين العظميين، وعلى رفض زعامتهما التي تحدّ من سيادتهما هما كحليفين. لقد أتى هذا الرفض من قبل فرنسا كتكملة للسياسة المتبعة، منذ سنة ١٩٦٢، وهي رفض موضوع القوة النووية المتعددة الأطراف ضمن المشروع الأميركي لإنشاء «مجموعة أطلسية»، والذي استطاع كينيدي استمالة بريطانيا للمشاركة فيه، لقاء تقديم صواريخ پولاريس لغواصاتها، وحثّها على دخول السوق الأوروبية المشتركة[١]. إن «المشاركة»[٢] التي دعا إليها كينيدي، والتي لم تكن مدعومة في الواقع بدعوة للمشاركة الفعلية في القرارات الأطلسية المشتركة، لم تشجع الأوروبيين، وعلى رأسهم دي غول. كان هذا الأخير أكثر الأوروبيين جرأة في المعارضة والتركيز على «أوروبا أوروبية»، ورفض أوروبا تابعة للولايات المتحدة في وحدة أطلسية[٣]. إن نبرة الخلاف تصاعدت بعد اتفاقية موسكو التي رفضت فرنسا توقيعها للتأكيد على استقلاليتها في القرار، كما على حريتها ونيتها في بناء قوة نووية وطنية مستقلة. وما لبثت فرنسا أن أخذت تنتقد السياسة الأميركية الدولية، وبالأخص بشأن الحرب الڤييتنامية، كما أخذت تدعو إلى التخلي عن الدولار الأميركي كوحدة نقدية دولية (كما هو حاصل منذ سنة ١٩٤٤ بحسب اتفاقات بريتون وودز). وعملياً، أخذت فرنسا تخفّض ارتباطاتها ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي[٤]. ويُذكر أنه مما ساعد فرنسا على المواجهة، في هذه المرحلة، كان انتهاء المسألة الجزائرية (١٩٦٢)، وإنجاز تقدم ملحوظ في المجال الاقتصادي، وبعض التقدم في صناعة القوة النووية الذاتية الرادعة.

يبدو أن فرنسا استنتجت، في سنة ١٩٦٢ بالذات، أن الولايات المتحدة غير مستعدة للمغامرة بالدخول في حرب لحماية حلفائها الأوروبيين، بعد أن امتنعت عن ذلك من أجل جارتها القريبة كوبا[٥]. لكن يبقى الأهم، على الأغلب، وهو أنه مع التعايش السلمي لم يعد يرى الفرنسيون تلك الحاجة الماسّة إلى القوة الأطلسية على أراضيهم، خاصة وأن الكل كان متأكداً ضمناً من أن الغطاء الأميركي العسكري في حال الخطر لن يزول بسقوط عضوية فرنسا في

---

(١) اسمها الأصلي: المجموعة الاقتصادية الأوروبية .C.E.E، والقوة النووية المتعددة الأطراف معروفة باسم: .M.L.F

(٢) وهي عبارة عن الـ «Partnership» التي حاول الأميركيون إحلالها منذ ذلك الوقت مكان «الزعامة» أو الـ«Leadership». نجد ملاحظات مهمة حول مفهوم المشاركة هذا في كتاب:
A. Grosser, *Les Occidentaux..., op.cit., pp. 256-260.*

(٣) إن ويلي براندت المسؤول الألماني الغربي (ثم المستشار) يوجز موقف دي غول من خلال حديث دار بينهما في كتابه:
W. Brandt, *De la Guerre.... op.cit.*, pp. 126 et 127.

(٤) انظر العرض السريع الذي يقدمه Raymond Poidevin في كتاب:
M. Crouzet, *Le Monde..., op.cit.*, t.II, pp. 1122-1125.

(٥) عن عبارة لِدي غول ردّدها مسؤول أميركي عن لسانه، في: A. Fontaine, *Un Seul lit..., op.cit.*, p. 73.

المنظمة، بالنظر إلى حاجة الغرب ككل للمساهمة في حماية فرنسا عند الحاجة. إن بين هـذين الرأيين تناقضاً بالطبع، لكن إذا كان الأول معلناً فالثاني كان ضمنياً وأكثر واقعية.

بدأت فرنسا سحب قواتها من منظمة حلف شمال الأطلسي، في صيف سنة ١٩٦٣، في الوقت الذي رفضت فيه عرضاً أميركياً لمساعدتها على بناء قوة رادعة وطنية مقابل توقيع اتفاقية موسكو[١]. والبعض يؤكد أن بداية التحفّظ الفرنسي تجاه المنظمة تعود إلى صيف سنة ١٩٥٨، في ظل التدخل العسكري الأميركي في لبنان[٢]. وما لبث أن حصل الانسحاب الفرنسي من المنظمة المذكورة، وكان ذلك، في بداية سنة ١٩٦٦، عندما طلب دي غول من الرئيس الأميركي ليندون جونسون سحب القوات الأطلسية من الأراضي الفرنسية وعـدم استعمالهـا للأجـواء الفرنسيـة، وعندما قرّرت وقف مشاركتها في القيادة الموحَّدة والهيئات الموحَّدة العسكرية والمدنية. وفي الوقت عينه، أكد دي غول استعداده للتعاون العسكري عندما يلزم الأمر. أما الولايات المتحدة، التي اعتبرت أن الوجود العسكري الأطلسي في فرنسا هو «لحماية فرنسا وحلفائها»، فرأت أنه إن لم تعد فرنسا راغبة في ذلك، فليكن لها ما تريد[٣]. إن القرار الفرنسي بدا «خطيراً» بالنسبة للغرب، على الرغم من أن الأميركيين، أو بعضهم على الأقل، كانوا الأكـثر حماسـة لعودة أبنـائهم من معسكرات أوروبا، وعلى الرغم من انزعاج البريطانيين والألمان من الأعباء الماديـة المترتبـة على استمرار القوات الأطلسية في أوروبا[٤].

لم يسقط في الواقع، بهذا الانسحاب، التحالف الستراتيجي في أوروبا الغربية، أو بين هذه والولايات المتحدة الأميركية، حيث إن حلف شمال الأطلسي لم يمس (موقف دي غول واضح في هذا الشأن، وذلك في رسالته بتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٦٦ إلى الرئيس جونسون)، وكذلك روح التعاون في السلم كما في الأزمات، وذلك في ظل توافق المصالح. لكن فكرة استمرار الكتلة تحت زعامة وبقيادة إحدى الدولتين العظميين سقطت، على الأقل جزئياً، في أواسط الستينات، على يد فرنسا[٥]. وبالفعل يلاحظ أنه، في الستينات، كانت أوروبا تعاني من مشكلة أميركية متعـددة الوجوه، لكنها كانت تقبلها على مضض بالنظر لحاجتها إلى الدعم الأميركي. ومن أشكال هذه المشكلة يُذكر: موضوع استقطاب العلماء الأوروبيين للعمل في مراكز الأبحاث الأميركية، خاصة

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٢) انظر إلى رأي فرنسي في كتاب: Paul-Marie de la Gorce, *L'Etat de jungle*, Balland, Paris, 1982, p. 228.

(٣) نجد نص رسالة دي غول بهذا الشأن إلى جونسون كما ردّ الفعل على القرار الفرنسي في كتاب: A. Grosser, *Les Occidentaux...*, *op.cit.*, pp. 274-277.

(٤) نجد رأي جونسون من الموقف الفرنسي ومن أهمية المنظمة في مذكرات جونسون نفسه، في ترجمتها الفرنسية: *Ma vie...*، المذكورة آنفاً، ص ٣٧٣ و٣٧٤؛ أما الرأي الفرنسي المدافع عن دي غول فنجده بشكل خاص في كتاب: Raymond Aron, *Mémoires*, Julliard, Paris, 1983, pp.418-439.

(٥) إن أحد كبار الباحثين في السياسات الأميركية والأوروبية ستانلي هوفمان عبّر بوضوح عن الدور الفرنسي: إن فرنسا تقول عالياً ما يفكره حلفاؤها الأوروبيون تجاه الولايات المتحدة. انظر كذلك إلى العرض المقتضب في كتاب: J. Mathiex et G. Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, t.II, pp. 338-342;
وانظر استعراض الخطوات الأساسية التي أدت إلى «إضعاف المعسكر الغربي» في كتاب: J.-B. Duroselle, *Histoire diplomatique...*, *op.cit.*, pp. 686-707.

بعد السبق السوفياتي في سنة ١٩٥٧ مع سبوتنيك؛ وموضوع دخول اللغة الإنكليزية إلى عمق القارة، والخوف من تأثيرها على اللغات القومية، وبالتالي على الخصائص الثقافية؛ وبالأخص موضوع توظيف رأس المال الأميركي في أوروبا، ونشاط شبكات فروع الشركات الأميركية في معظم أنحاء أوروبا[١]. يضاف إلى هذا أن فرنسا عمدت، من جهتها، إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي باتجاه المزيد من التعاون، وربما بالأخص لإيجاد توازن في أوروبا وفي العلاقات الدولية عامة، وتأكيد استقلالية فرنسا في سياستها الدولية الإنفراجية. وأفضل دليل على نية فرنسا، كانت زيارة دي غول إلى موسكو، في سنة ١٩٦٦، حيث يبدو أنه عبّر لليونيد بريجنيف وبوضوح عن نيته في إيجاد هذا التوازن، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في سياسة فرنسا الدولية[٢]. ربما كان دي غول ينتظر دعماً سوفياتياً لسياسته، أي أوروبا الأوروبية، لكن السنوات التالية خيّبت آماله في هذا الشأن. وفي إطار إظهار الاستقلالية عن السياسة الأميركية، نُظر إلى قرار فرنسا إقامة علاقات مع الصين الشعبية، في الوقت الذي كان الأميركيون يعتبرون الصين العدو الأكبر[٣]. وكذلك إن سنة ١٩٦٧، مع حرب الشرق الأوسط، لم تكن مؤهلة لأن تساهم في تحسين العلاقات بين الفريقين. إذن يجب انتظار ظروف أفضل، خاصة من الجانب الأميركي، لاستعادة هيبة الولايات المتحدة وللتأكيد للسوفياتيين أن الغرب لن يسقط بنتيجة خلافاته الداخلية، وللاستفادة من الموقع الفرنسي لتحقيق خطوات سلمية دولية تهم الولايات المتحدة، وعلى رأسها تأتي كلّ من الحرب الفييتنامية ومحاولة الانفتاح باتجاه الصين الشعبية[٤].

إن محاولة رأب الصدع من قبل الأميركيين مع حلفائهم الأوروبيين، وعلى وجه الخصوص مع الفرنسيين، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، لم تكن في الواقع مؤهلة تماماً لأن تعيد اللحمة إلى ما كانت عليه الكتلة الغربية. فمنذ استلامه مقاليد الحكم، عمد الرئيس نيكسون (كما كينيدي قبله في بداية ولايته) إلى زيارة عدد من الحلفاء الأوروبيين، حيث حاول إبراز تفهّمه للطموحات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية منها، فأكد احترامه لاستقلالية وحرية الحلفاء آملاً «بداية تبادل مستمر للآراء والتوقّعات»[٥]. لكن أسباب الأزمة والتباعد العميقة والأساسية بقيت

---

(١) نجد تحت عنوان «التحدّيات الأميركية» صورة مقتضبة لكن واضحة عن الخلافات الأميركية الأوروبية في الستينات في كتاب *Les Occidentaux...* المذكور أعلاه، ص ٣٧٨ - ٣٠١.
وفي كل الأحوال إن الكتاب بمجمله هو من أفضل الدراسات الأوروبية في موضوع العلاقات الأميركية الأوروبية. كما يشكّل كتاب هنري كيسنجر حول الخلافات الأميركية الأوروبية أفضل تحديد أميركي للمسألة:
H. Kissinger, *Les Malentendus transatlantiques*, Denoël, Paris, 1967;
وتأتي الصرخة الأوروبية تجاه التحدّيات الأميركية في أفضل أشكالها في كتاب: Jean-Jacques Servan Schreiber, *Le Défi américain*, Denoël, Paris, 1967.

(٢) بحسب قول غير معلن موجّه من دي غول إلى بريجنيف أثناء الزيارة المذكورة في النص ومثبت في كتاب:
Un Seul lit..., *op.cit.*, p. 76.

(٣) إن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين بدأت في مطلع سنة ١٩٦٤.

(٤) انظر إلى رأي نيكسون نفسه في مذكراته المذكورة أعلاه: *Mémoires...*, p. 265;
ونشير بالمناسبة إلى أن موضوع الأزمات الأطلسية مطروح بالتفصيل في مقالتنا عن المنظمة المنتظر صدورها في: موسوعة دائرة المعارف لفؤاد افرام البستاني، المجلد الخامس عشر.

(٥) إن الدول التي زارها نيكسون، في شباط وآذار ١٩٦٩، أي بعد حوالى شهر من دخوله إلى البيت الأبيض، هي: بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الفيديرالية (برلين)، إيطاليا والفاتيكان. نجد هذه الفكرة في خطبة أثناء =

قائمة بانتظار الظروف المحرِّكة للعودة إلى الظهور. بالفعل، إن نوايا بداية السبعينات، كما الخطوات الإيجابية والتعاون، ما لبثت أن تراجعت أمام عودة الخوف الفرنسي من الهيمنة الأميركية إلى الأذهان. إن سنة ١٩٧٣، وهي السنة الموعودة أميركياً لأن تكون «سنة أوروبا»، أتت بمشروع جعل الفرنسيين بعد دي غول دي غوليّي ردة الفعل في رفضهم هذه الهيمنة أكثر من أي وقت مضى. إن جورج پومپيدو، خليفة دي غول في الرئاسة الفرنسية، الذي أبدى كل تفهّم وإيجابية وتعاون تجاه حلفائه الأميركيين والأوروبيين، وخاصة البريطانيين منهم، مع رفع الفيتو الفرنسي لدخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، مع مطلع هذه السنة بالذات، بدا غير مستعد البتة للقبول بمشاريع تقيّد الاستقلالية الفرنسية. وفي الواقع، إن الأوروبيين بمعظمهم تصرّفوا، خلال هذه السنة، كما طيلة السبعينات والثمانينات في ما بعد، بشكل يؤكد استقلالية قرارهم، ولكن، كما في الستينات، دون الإعلان عن نواياهم عالياً على غرار فرنسا.

هكذا، كانت سنة ١٩٧٣ مهمة جداً لإظهار حدود السياسة الأميركية، وسقوط التكتل بالمعنى الذي عرفته أواخر الأربعينات والخمسينات، أي الحفاظ على كامل الأعضاء في جسم واحد ذي رأس واحد مفكّر ومدبّر. إن الخلاف الفرنسي الأميركي عاد، وعلى أشدّه، عندما أعلن هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي الأميركي، عن «مشروعه الكبير» وهو «ميثاق أطلسي» جديد، دعا إليه كلاً من أوروبا واليابان. إن كيسنجر اعترف، بمناسبة الإعلان عن مشروعه، بوجود خلافات متكررة مع الحلفاء وبأنه يجب حماية وحدتهم، لذا لا بدّ من التوقف عن اعتماد «المصالح الوطنية والإقليمية» لصالح «إطار موحّد». «يجب أن تكون لنا رؤية موحَّدة للعالم الذي نريد أن نبني»، قال كيسنجر في خطابه الذي شبّهه البعض بخطاب مارشال في حزيران من سنة ١٩٤٧. ولم ينس كيسنجر أن ينبّه الأوروبيين، مرة جديدة، إلى إمكانية سحب القوات الأميركية من أوروبا، وكأنه تهديد ضمني، في حال عدم تجاوبهم مع مشروعه[1]. إن هذا المشروع، وانطلاقاً من نظرية الترابط التي اعتمدها كيسنجر، ربط كل المسائل السياسية والاقتصادية والستراتيجية ببعضها، وقال بالتعامل مع الأوروبيين على أساس مجموع هذه المسائل[2].

وكذلك، إن كيسنجر لم ينس توزيع الأدوار بين الحلفاء، أي بين القوة العالمية ومصالحها العالمية، وبين الدول الأوروبية التي عليها الاكتفاء بالقضايا الإقليمية. إن الأوروبيين، كل الأوروبيين، انزعجوا من توزيع الأدوار هذا الذي أعاد إلى الأذهان شبح سياسة الهيمنة الأميركية. ومرة أخرى، كان على فرنسا المجابهة مع وزير خارجيتها، ميشال جوبير، ورئيسها، جورج پومپيدو، الذي خاطب الأميركيين باسم أوروبا. لم تفلح محاولات كيسنجر في حث الأوروبيين على مواجهة فرنسا، خاصة بعد توقيع المعاهدة الأميركية السوڤياتية، في صيف سنة ١٩٧٣ بالذات،

= هذه الزيارة. انظر مذكرات نيكسون المذكورة أعلاه، ص ٢٦٥ - ٢٧٠؛ إن هذه الصفحات أتت تحت عنوان: «أوروبا ودي غول».

(١) ألقى كيسنجر خطابه أمام الأسوشيتد پريس في نيويورك بتاريخ ٢٣ نيسان سنة ١٩٧٣. نجد نصه على سبيل المثال بالفرنسية في:
Documents d'Actualité Internationale, Secrétariat Général du Gouvernement et Ministère des Affaires Etrangères, n° 64, in n° 19, 1973.

(٢) أي ضمن ما يعرف بـ«Package Deal» ونظرية «Linkage».

حول «الوقاية من الحرب النووية» التي جسّدت، على أهميتها وحسناتها بالنسبة لهم، الهيمنة الأميركية على القرار الغربي[١]. إن الخطاب، الذي وصفه الوزير الفرنسي بأنه «عرض خال من الحكمة عن الجيوسياسة الأميركية»، بدا للفرنسيين محاولة إحياء لتكتل مرفوض. إن الفرنسيين لم يعتمدوا لسنوات «سياسة رفض التكتلات، ليقبلوا الآن تطوراً يكرّس الهيمنة الأميركية على العالم الغربي». وكانت بالتالي «المعارضة الفرنسية للأفكار والروزنامة على السواء»[٢].

وما لبثت أن حلّت الحرب في الشرق الأوسط، في خريف سنة ١٩٧٣ نفسها، لتظهر التشقّق في جدران المعسكر الغربي بوضوح أكثر من السابق. إن التصدّع ظهر هذه المرة بين حلفاء شمال الأطلسي، ليس على يد فرنسا «المزعجة» وحدها، بل على يد غيرها من الأوروبيين أيضاً، بدأً بالأتراك واليونانيين وصولاً إلى الألمان والإيطاليين. كان ذلك عندما رفضوا استعمال القواعد الأطلسية على أراضيهم، أو أجواء بلدانهم، لانطلاق القوات الأميركية التي وضعت، في حينه، في حال طوارئ قصوى لمساعدة أحد فرقاء الصراع الشرق أوسطي بدون استشارة الحلفاء الأوروبيين[٣]. إذن، في الوقت الذي كانت تجري فيه محاولات جادّة وتسجَّل نتائج إيجابية مهمة، على صعيد التكتل الأوروبي الغربي، وفي سبيل بناء أوروبا متعاونة، كان التصدّع على أشدّه بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أي في ما عرف بالكتلة الغربية. ويشار بالمناسبة إلى أن الأهداف العامة والأساسية كانت، في معظمها، مشتركة بين الحلفاء الطبيعيين، لكن الخلافات قامت على طرق التعامل ومواقع الفرقاء من القرار المشترك، انطلاقاً من المجال الواسع لممارسة الاستقلالية من قبل الحلفاء.

إن بقية السبعينات، كما الثمانينات، لم تبدّل الكثير في مواقف الحلفاء الأطلسيين المتفقين حول جوهر الأمور الأساسية، في معظم الأحيان، والمختلفين حول المعالجة، في كثير من الأحيان، كما كان الأمر، على سبيل المثال في سنة ١٩٨٢، حول موضوع بولونيا (بولندا) والسياسة السوفياتية، والرفض الأوروبي لمماشاة القرار الأميركي بفرض العقوبات الاقتصادية على الاتحاد السوفياتي[٤]. وربما وجب التنويه هنا بملاحظة مهمة، ألا وهي وجود منافسة طبيعية بين الأوروبيين (أو بعضهم على الأقل) والأميركيين. إن مثل هذه المنافسة بدت قادرة على تعقيد العلاقات بين الفريقين وإظهار الخلافات، لكنها لم تعطل التعاون والتفاهم حول الأمور الأساسية

---

(١) انظر إلى عرض ناقد للموقف الأميركي وردود الفعل عليه في كتاب:
Maurice Ferro, *Kissinger: diplomate de l'impossible,* France-Empire, Paris, 1976, pp.298-315.

(٢) انظر مذكرات الوزير الفرنسي جوبير المتحمّس جداً لمواجهة الهيمنة الأميركية:
Michel Jobert, *Mémoires d'Avenir,* Grasset, Paris, 1974, pp. 231-239;
وكذلك إلى مذكرات كيسنجر المذكورة أعلاه: *Les Années..*, t.I, pp.186-234.

(٣) إن الأميركيين عتبوا كثيراً على حلفائهم لعدم تضامنهم. وكيسنجر قال ذلك العتب بلهجة لاذعة: «إن الأوروبيين يتعلقون بأذيال الولايات المتحدة لتدافع عنهم عندما يتهدّدهم خطر ما. ولكنهم يتخلون عنها عندما تحاول هي الدفاع عن أحد حلفائها». ورد ذلك في مؤتمر صحافي له بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢١. انظر إلى تفاصيل المواقف الأميركية والأوروبية من خلال النظرة الأميركية في مذكرات كيسنجر نفسها، الجزء الثاني، ص ٨٧٢ - ٨٨٨.

(٤) المقصود هنا هو الرفض الأوروبي لتطبيق قرار الرئيس الأميركي ريغن بوقف إمداد الاتحاد السوفياتي بالقطع اللازمة في بناء خط أنابيب الغاز (الغازودوك).

والمهمة. مثلاً بخصوص موضوع نصب الأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا الغربية، في سنة ١٩٨٣، وذلك في ظل تخوّف أوروبي من حرب نووية في أوروبا، وخوف أميركي من تشرذم القوة الغربية. وبقي الموضوع مطروحاً، في آخر الثمانينات، حول ما إذا كانت الخلافات الغربية ـ الأوروبية الأميركية ـ دلالة على أزمة «مشاركة»، أم على مسألة «وصاية»، بينما الأهداف الستراتيجية الأساسية تبقى مشتركة[١]. ويبقى هذا صحيحاً طالما لم يحصل تعديل جذري في النظام الدولي، وهو أمر أصبح مطروحاً على البساط في مطلع التسعينات.

٢ ـ التصدّع الغربي عامة:

تطرح في ما يلي باختصار الحالات التي تدل، إلى جانب الحالة الفرنسية طبعاً، على أن استمرار التكتّل والتعاطف الكامل، خاصة في قاعدة جغرافية واسعة، أمر مستحيل بالنظر إلى المصالح الذاتية المتضاربة، إلا في حالة فرض التكتّل بالقوة من قبل فريق قادر وعازم، أو لوجود أسباب قاهرة موجبة لبقائه. إن العالم الغربي، الذي تأكد التصدّع في قلبه، أي في محوره الأميركي الأوروبي، شهد ظواهر تصدّع في مختلف أنحائه. إن هذا العالم، الذي شمل، بعد الحرب العالمية الثانية، أميركا اللاتينية ومعظم أفريقيا وآسيا، بصورة مباشرة أو عبر السيطرة التقليدية وفي مقدّمها الاستعمار الأوروبي، أخذ يتصدّع، لا بل يتفتّت، في بعض أجزائه. هكذا أفقد التحرّر في آسيا وأفريقيا من الاستعمار الأوروبي هذا العالم أو المعسكر وحدته، أو بالأحرى جغرافيته الأساسية. كذلك ساهم التحرّر من الزعامة الأميركية مباشرة في زعزعة القاعدة الأميركية ذاتها، وذلك عبر ثورات وحركات أميركا اللاتينية التي أفقدت منظمة الدول الأميركية تماسكها المبني على الزعامة الأميركية ومحاربة الشيوعية. إن دول أميركا اللاتينية، بعد خروج كوبا على إرادة واشنطن وعلى قاعدة التحالف الأميركي، أخذت تحاول تعديل ميثاق المنظمة، كما أنها لم تعد توافق دوماً على السياسة الأميركية في القارة اللاتينية، كما كان الأمر عليه في أواسط الستينات، في مناسبة التدخل الأميركي في سانتو دومينغو[٢]. لكن إذا ضعفت الزعامة الأميركية التي بدت غير قادرة، أو مستعدة، على المساهمة في حل مشاكل الشقيقات اللاتينيات، بقيت الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على نفوذ واسع في القارة، وبالتالي على إبقاء التصدّع فيها ضمن حدود مقبولة، أي لا يشكل خطراً كبيراً على المصلحة الأميركية والغربية على السواء. إن الموقف الأميركي من القضايا الأميركية اللاتينية الخطرة، مثل تشيلي والسلفادور ونيكاراغوا أو غرانادا وپاناما، يدلّ على نيّة أميركية في الحفاظ على القاعدة الأميركية اللاتينية غربية، خاصة أميركية، وإن كان ذلك بوسائل غير مستحبّة، مثل القوة العسكرية[٣]. فإلى جانب دبلوماسية الدولار تكون سياسة العصا، وهي

---

(١) انظر إلى عرض لبعض القناعات والمواقف المعبّرة في كتاب: M. Ferro, *Kissinger...*, *op.cit.*, pp. 320-326.

(٢) نذكّر بالمعارضة الأميركية اللاتينية ومطالبة الأمم المتحدة من قبل بعض الدول اللاتينية بمنع الولايات المتحدة من التدخل في شؤون أميركا اللاتينية. انظر إلى التدخل الأميركي في بعض دول أميركا اللاتينية والمواقف منه على سبيل المثال في كتاب فونتين: *Un Seul lit...*, *op.cit.*, pp. 267-272 et 281-287.

(٣) كما كانت الحال مثلاً في غرانادا في سنة ١٩٨٣ حيث إسقاط الحكم الشيوعي، وفي پاناما في سنة ١٩٨٩ مع إسقاط نورييغا ومحاكمته من القضاء الأميركي: في الحالتين استعمال القوة العسكرية في الثمانينات.

القاعدة التقليدية في التعامل الپانامیرکي منذ الخمسينات والستينات.

ومن جهة أخرى، إن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا أسقطا التكتّل غربياً ضمن إطار الحلفين الإقليميين: حلف بغداد (أو الحلف المركزي) ومنظمة حلف جنوب شرق آسيا. إن سقوط هذين الحلفين الإقليميين عنى سقوط جناحي المعسكر الغربي تحت ضغط التطورات الدولية والتعديلات الجذرية في الأنظمة السياسية، وبالتالي الارتباطات الخارجية. هذا لا يعني أن الغرب فقد كل قاعدة في هاتين المنطقتين، إنما فقد باكراً كلاً منها ككتلة مرتبطة بالمحور المركزي.

أخيراً يُذكر أن أحد أعضاء العالم الغربي، لا بل أكثر الأعضاء حيوية وتقدماً ونجاحاً، لم يستمر في المحافظة على أدنى شروط، أو بالأحرى ظروف، التكتّل الغربي بمعنى مسايرة السياسة الأميركية التوحيدية في كل الحالات. إن اليابان التي تعني الكثير بالنسبة لمفهوم الغرب الجيوسياسي، والتي ماشت في سياستها الدولية السياسة الأميركية لفترة طويلة، ما لبثت أن ميّزت سياستها عن سياسة واشنطن عندما قضت حاجتها بذلك. إن سنة ١٩٧٣ كانت حاسمة بهذا الشأن، وذلك عندما طرح الأميركيون مشروعهم لميثاق أطلسي جديد، وأرادوا إدخال اليابان في نظرتهم إلى المشاركة بين الحلفاء. في السنة نفسها، بدأت تتزايد صعوبة التعامل بين الأميركيين واليابانيين، خاصة في ظل ضغط مشكلة الطاقة ومحاولة الأميركيين خلق تجمّع للمستفيدين من النفط، وعلى رأسهم بطبيعة الحال اليابان التي تستورد معظم نفطها من الشرق الأوسط[١]. «في خريف سنة ١٩٧٣، واجهت محاولة إحياء تحالفات أميركا مع الديمقراطيات مسائل غير منتظرة - يقول كيسنجر مصمّم المشروع - مع أوروبا ومع اليابان، فدخلنا مرحلة تأزم»[٢]. إن هذه الملاحظة، من المستشار ثم الوزير الأميركي، أرادت الدلالة على شعور بالإخفاق وعدم القدرة على التفاهم مع الأصدقاء والحلفاء الذين يتخوفون، بدورهم، من هيمنة أميركية لم تعد تتناسب قط مع طموحاتهم وقدراتهم، إذ إن بعضهم - الأوروبيين واليابانيين - أصبحوا منافسين للأميركيين، أو على الأقل أصبح بإمكانهم أن يكونوا كذلك[٣].

هكذا إذن، إن التكتل الذي عرفه الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، في أواخر الأربعينات وخلال معظم الخمسينات، لم يعد قادراً على الصمود والاستمرار في ظل التطورات الدولية، وعلى رأسها الإنفراج بين الشرق والغرب، أو بالأحرى وبالأخص بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، كما في ظل تبدّل الأوضاع الاقتصادية والتعديلات في المواقع والأوضاع والأنظمة السياسية.

*

أخيراً يمكن القول، بعد متابعة التطوّر في وضع كل من الكتلتين الشرقية والغربية، إن

(١) انظر إلى: H. Kissinger, *Les Années.., op.cit.*, t.II, pp. 904-916.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٨٣.

(٣) انظر إلى رأي زبيغنيو بريجنسكي في مقالة له في تشرين الأول سنة ١٩٧٢: «Japan's Global Engagment»، حيث ينتقد سياسة كيسنجر، وهي منشورة في مجلة *Foreign Affairs*، كما أنها منشورة في ترجمتها الفرنسية في كتاب: Z. Brezezinski, *Illusions.., op.cit.* pp. 261-282.

الزعامة التي عنت عملياً نوعاً من الهيمنة في ممارسة الدولتين العظميين، بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تبق مقبولة من جانب الحلفاء، أو هي على الأقل أصبحت بحاجة لتعديلات جذرية. فإن كان مبدأ الزعامة مقبولاً عند الحاجة ولقاء مقابل حيوي، أو إذا كان أصلاً مفروضاً بنتيجة ظروف ضاغطة أو بقوة الأمر الواقع، فهو انتهى إلى المواجهة بالرفض، إن في الشرق أو في الغرب، وبغضّ النظر عن قواعد وأصول العمل بمبدأ الزعامة هنا وهناك.

ولما كان التكتّل يعتمد على الزعامة، أو بالأحرى هو بدا مرادفاً لها وللهيمنة التي استتبعها، كان لا بدّ من أن يُنقض مفهوم التكتّل، وأن تعاني التكتلات من التصدّع، والانشقاق، والتفكّك، خاصة مع تضاؤل حدّة الخوف والتشنّج الدوليين، أو عند القدرة على التمرّد. وربما كان أكبر خصم للتكتّل هو الاستقلالية التي لم تلبث أن برزت عند العديد من الشعوب، في الشرق والغرب على السواء، وإن هي اتخذت مظاهر متنوعة أو مختلفة بالنسبة للفريقين.



الجزء الرابع
التنافس الثنائي الدولي المعاصر
خلاّق ومدمّر في آن

إن التنافس، الذي لعب دور باعث أساسي في تطوّر تاريخ الشعوب والدول والحضارات، وبالتالي في تطور تاريخ البشرية، تأكد بعد الحرب العالمية الثانية كالمحرك الأساسي لتطوّر العلاقات الدولية. قام التنافس هنا، بشكل خاص وأساسي، على عنصر الإيديولوجية التي استتبعت مصالح وصراعات، أو هي تلاحمت مع هذه المصالح والصراعات. إن خط التباين الإيديولوجي الرئيس هو بين الرأسمالية والاشتراكية العالميتي الرسالة والطموحات، أي العالميتي الستراتيجية. ولكون هذا التنافس، ومعه الصراع الشامل على العالم، حياة وجماداً، قد حلّ في مرحلة تاريخية متطورة جداً من حيث إمكانيات الاتصال والانتقال ومعها تزايد الحاجات، إنه أتى عالمياً شاملاً. لقد تجسّد هذا التنافس إيديولوجياً، واجتماعياً، وثقافياً، كما سياسياً، وعسكرياً، وتقنياً، واقتصادياً. قام التنافس بين القوتين، في مجمل مجالاته، عملياً على قاعدة التناوب في المبادرة، كما يرى أحد كبار المفكّرين والمسؤولين الأميركيين المعاصرين عندما يتكلم، في بداية السبعينات عن عملية تنافس بين الدولتين العظميين تتناوبان فيها على المبادرة، متمنياً إنفراجاً يجمع بين التنافس والتعاون مدعوماً بقوة عسكرية (أميركية طبعاً) رادعة[1]. ويبدو أن موضوع التنافس الأول هو السلاح بهدف تأمين القوة الرادعة الكافية. لكن السلاح يبقى بدوره مرتبطاً بالقدرة الاقتصادية وبالتطور العلمي والتقني. يضاف إلى السلاح التنافس على الحفاظ، أو الحصول، على أصدقاء وحلفاء وأسواق، أي مناطق نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري.

ساهم التنافس الثنائي الدولي كثيراً في تعديل خريطة العالم السياسية، كما ساهم في تنشيط العلم والصناعة على وجه الخصوص. وكان في كل من التعديل والتنشيط قدرة خلق ودمار، يصعب تحديد أيهما الأفعل، ونسبة الفاعلية، والانعكاسات على المديين المتوسط والبعيد. إن ما يمكن عمله هنا هو ملاحظة بعض النتائج المباشرة أو المنتظرة، أو بالأحرى بعض العواقب المذهلة والمخيفة في آن والمتوقعة. إن الأقمار الاصطناعية والمركبات الفضائية والتحكّم بالأشعة (ما فوق

---

(١) هذا الرأي هو لزبيغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس الأميركي كارتر في آخر السبعينات، انظر إلى كتابه:
Illusions.., op.cit., p.85.

البنفسجية وما تحت الحمراء) والتحكّم من على مسافات قصوى، عبر الأثير كما في الفضاء الخارجي، بأدوات معقّدة، وغيرها من التطورات والإنجازات حدّدت بعض معالم العالم اللامتناهي أو بعضه. إن تقنيات القرن العشرين، وبالأخص تقنيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حقّقت المعجزات بصورة مكثّفة جداً وبسرعة فائقة. إن هذا التطور والإنجازات المادية جعلت العالم المتناهي كلاً واحداً مترابطاً ومتداخلاً، وبالتالي متفاعلاً بأجزائه ووحداته وقواه. لقد أثّر هذا التطور على ميزان القوى في العالم، وعلى أكثر من صعيد: بالأخص على صعيد مجموعتي الدول الغنية والدول الفقيرة، كما على صعيد الدول العظمى نفسها. وكذلك ارتبط هذا التطور التقني بالطاقة ومصادرها، وتزايد بالتالي تشابك المصالح ومع ذلك التنافس والصراع وحتى التعاون (على الرغم من التناقض).

مع السنوات الأولى من السبعينات، ظهّرت صورة جديدة للعلاقات الدولية عبر خط فاصل ما بين الدول المتطورة الغنية والدول الفقيرة. وما لبث أن كان الكلام عن «العالم الرابع» أي العالم الذي يواجه الموت جوعاً (وحتى عطشاً)، والذي يضم عدداً من الدول أكثرها أفريقية. إن رمز هذه الصورة كان جيو- اقتصادياً، أي العلاقة بين الشمال والجنوب. وكان موضوع هذه العلاقة من أكثر المواضيع المطروحة حدّة في النصف الثاني من السبعينات. في هذه المرحلة، كانت الصين الشعبية تتكلم عن صورة جديدة لانقسام العالم، أو بالأحرى عن مضمون جديد، أو متجدّد، لهذا الانقسام إلى ثلاثة عوالم هي: عالم الدولتين العظميين وعالم الدول المتطورة والعالم الثالث، وعلى رأسه الصين نفسها. بغضّ النظر عن النوايا الصينية من وراء هذا التصنيف (لقد سبق وأشير إلى هذه النوايا)، إن هذه الصورة حاولت إبراز أحد أشدّ وجوه الانقسام الدولي بعداً اقتصادياً- اجتماعياً، لا بل حياتياً، أي بمعنى التفاوت بين الدول القادرة والصناعية، والدول النامية والفقيرة. ولما كان تأثير «الصدمة البترولية» المباشر، وغير المباشر، سلبياً بالنسبة للعديد من الشعوب والدول المتطورة وغير المتطورة، إنه كان أعنف وأعمق بالنسبة لهذه الأخيرة، أو لمعظمها، أي الدول النامية والفقيرة التي لم تكن تملك القدرة على مواجهة المعطيات المستجدّة، وهي التي كانت أصلاً تعاني من مصاعب جمّة اقتصادية واجتماعية. وكان الحوار بين الشمال والجنوب، وكان كذلك التجسيد المحدود للاهتمام بالدول الضعيفة، عبر اتفاق لومي[١]. لكن اتساع الشقّة بين الغنى والفقر تزايد على الرغم من محاولات العمل على إحلال نظام اقتصادي دولي حديث[٢]. في الوقت عينه، استمرّ تزايد اتساع الهوّة من حيث التطور الصناعي والتقني لصالح الدول القادرة. إن الحرب العالمية الثانية وسّعت الهوة بين الدول والشعوب، حيث اعتُبر «التفاوت بين الأمم أكبر في سنة ١٩٤٥ عمّا كان عليه في سنة ١٩١٤»[٣]، لكن عمق واتساع هذه الهوة تضاعفا مرات ومرات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن الدول الصناعية الكبرى، وحتى الوسطى، استطاعت أن تستفيد من العلم والمواد الأولية

---

(١) اتفاقية تعهّدت فيها دول السوق الأوروبية المشتركة في سنة ١٩٧٤ تقديم مساعدات لتطوير حوالى ستين دولة نامية في أفريقيا والكاراييب والهادئ.

(٢) لقد عملت مؤسسات دولية عدة لهذا الهدف مثل الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو نادي روما...

(٣) انظر كتاب: M. Crouzet, *Le Monde...*, *op.cit.*, t.I, p.16.

والطاقة لإنتاج سلع وأدوات بكميات ونوعيات تفوق حاجتها وبكثير، في الوقت الذي لا يستطيع العديد من الدول الأخرى السماح لنفسه باقتناء هذه السلع أو الاستفادة منها، إمّا لعدم تمكّنه من شرائها، أو لمنعها عنه، أو حتى أحياناً لعدم احتياجه لها. إن المقصود هنا هي بالأخص تلك الصناعات المتقدمة جداً في مجال الأليكترونيات المتطورة، أو الصناعات العسكرية الكبرى. إن التقدم العلمي وبالتالي التقني والصناعي والعسكري عرف ثورة واسعة وعميقة، بالأخص في الخمس وأربعين سنة الماضية، أو بالأحرى منذ تجربة لوس آلاموس. في بداية السبعينات، كان العالم يتكلم عن «الثورة التقنية الثالثة»، بينما كان بعض العلماء يكتفي بالتأكيد على ثورة صناعية لها بعدها الاقتصادي وعلى التطور التقني. إن هذا الجدل حول مفهوم «الثورة» في المجالين التقني والصناعي لا يهم هنا بحد ذاته، بل ما يهم هو أن قفزة مهمة حصلت خلال حقبة زمنية محدودة جداً سمحت بإنجازات لم يكن يتصورها العقل البشري، حتى عقل العديد من العلماء والباحثين الكبار، قبل إنجازها بسنوات فقط في بعض الحالات، كما كان على سبيل المثال حال نزول الإنسان على سطح القمر[١].

وإذا كان التفاوت بين المتطورين والنامين يتزايد في المجالات الصناعية والاقتصادية، إنه يتزايد أيضاً سكانياً، لكن هذه المرة بالأخص لمصلحة الفريق الثاني. إن نتائج مخيفة قد تترتب على هذا التطور المتباين وبالنسبة للفريقين معاً. لكن خطورة الوضع الدولي الحالي، أو الآتي القريب، لا تقف عند هذا التطور الذي يهدد بابتلاع نسبة مهمة من الشعوب والإمكانات في الفجوة الفاصلة بين الفريقين، إنما هي قائمة أيضاً عبر تنافس تطور المتطورين. هنا تكون عملية سدّ الثغرة على هذا الصعيد، أو بالأحرى الحؤول دون حصول ثغرة، هي التي كانت سبباً رئيساً للسباق. وكانت أولى محطات هذا السباق المميّزة هي «توازن الرعب» بنتيجة توازن القوى في مجال صناعي مميّز عن سواه، ألا وهو صناعة السلاح المتطور.

١ ـ التقنية والصناعة العسكرية:

إن الفريق أو «المجموعة العسكرية الصناعية»[٢] التي شكا منها منذ الخمسينات الرئيس الأميركي، العسكري الشهير سابقاً، دوايت أيزنهاور، لعبت بلا شك دوراً رئيساً في تطوير وتنويع السلاح الأميركي، إلى أقصى حدود الممكن، تقنياً، وصناعياً، واقتصادياً. هكذا فعلت بالمقابل المجموعة السوڤياتية، وإن على قواعد وبشروط مختلفة. وفعلت كذلك مجموعات أخرى في عدد من الدول، وإن ضمن حدود أضيق بكثير من المجموعتين الأوليَين. وفي معظم الأحيان، وجد

---

(١) انظر إلى طرح هذا الموضوع، أي سرعة الإنجازات وبعض الأمثلة من إنجازات ومواقف في: Daniel Furia et Pierre Serré, «Les Techniques depuis 1945», in *Le Monde...*, *id.*, t.I, pp. 386-418.

(٢) إن التسمية متداولة، منذ أواخر الخمسينات، إنطلاقاً من الولايات المتحدة الأميركية وهي بالانكليزية: «The militaro-industrial complex»، ولها تسمية مرادفة يستعملها البعض وهي «جماعة الضغط العسكرية الصناعية» أي «The militaro-industrial lobby». إن تحديد أيزنهاور لهذه المجموعة كما التفاصيل الأساسية نجدها في كتاب: J. Soppelsa, *Géographie..*, *op.cit.*, pp. 158-186.

السياسيون أنفسهم في حال تبعية وانقياد شبه كامل لستراتيجيات مثل هذه المجموعات التي استطاعت، أحياناً، الحسم عن طريق توريط المسؤولين السياسيين في خيارات عسكرية معينة[١].

أوضح مثل يعطى في هذا المجال هو مثل الرئيس الأميركي جون كينيدي. من المعروف أن الخطاب الوداعي لدوايت أيزنهاور، في مطلع سنة ١٩٦١، ندّد بدور هذه المجموعة الساعية إلى توريط الولايات المتحدة في المزيد من السباق إلى التسلح. ومن المعروف أيضاً أن المرحلة الثانية المهمة من السباق إلى التسلح بدأت مع مطلع عهد كينيدي الذي كان قد أكّد، في حملته الانتخابية، أنه ينوي سدّ الثغرة القائمة بين القوتين السوفياتية والأميركية لصالح الأولى[٢]. إن كينيدي الذي أكّد، في حينه، أن الرئيس أيزنهاور والكونغرس لم يوضعا في الصورة الحقيقية للوضع، وأنه يعي تماماً العجز الأميركي الحاصل مقابل التقدم السوفياتي، وخاصة لفترة السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤، وجد أنه لا بدّ من سدّ الثغرة معتمداً في ذلك على تقارير ومعلومات من مسؤولين في وزارة الدفاع. لكنه تبيّن، في ما بعد، أن كينيدي أُعطي، على ما يبدو، معلومات خاطئة أصلاً للتأثير على تحديد خطوط وقواعد سياسته. إن هذه المعلومات تكون قد ضخّمت كثيراً القوة السوفياتية[٣]. وكان بالتالي على كينيدي الرئيس أن يكتشف، خلال السنة الأولى من حكمه، أن المعلومات التي وضعت أولاً بين يديه كانت خاطئة. لكن هذا الاكتشاف لم يمنع الولايات المتحدة من إجراء تعديل جذري في ستراتيجيتها العسكرية، مفاهيم ووسائل، وبالتالي من الولوج في مرحلة تسلّح جديدة متطورة، اعتبرها الكثيرون المبادرة في مرحلة جديدة من السباق إلى التسلح. إن هذه المرحلة ساهمت في رفع مستوى توازن القوى إلى حال من الصعب وصفها، نظراً إلى أن الحقبة السابقة عرفت «توازن الرعب»، إلا بما يعرف بخطر المحرقة الشاملة[٤].

وبالمقابل، أي من الجانب السوفياتي، من المعروف أنه، بدون أي شك، للمجموعة العسكرية الصناعية تأثير كبير جداً، وإن كانت ظروف أو طرق ممارسة هذا التأثير مختلفة عما هي عليه في الولايات المتحدة. ويكفي التذكير بأن نسبة ٩٠٪ من ضباط الجيش السوفياتي هم أعضاء في الحزب وموجودون في كل المواقع وصولاً حتى اللجنة المركزية، وذلك من ضمن تداخل «مطلق» بين الجيش والحزب، وبالتالي في القيادة السياسية[٥]. ويشار كذلك إلى أمر له دلالته الأكيدة بخصوص هذا التأثير، وهو أن نسبة كبيرة من وزراء الدفاع هم من كبار العسكريين (فعلى سبيل المثال، تعاقب ثلاثة ماريشالات على الوزارة، على مدى أربع وعشرين سنة متتالية، أي ما بين ١٩٥٢ و١٩٧٦، وهم: جوكوف ومالينوفسكي وغريتشكو). ومن المعروف أن

---

(١) انظر كتاب: Jacques Fontanel, *L'Economie des armes*, Maspéro, Paris, 1983, pp. 49-53.

(٢) انظر إلى الفصل المخصّص لموضوع الثغرة تحت عنوان «التأخر في ميدان الصواريخ» الشائع بالإنكليزية «Missile Gap»، في كتاب: J. Kennedy, *Stratégie.., op.cit.*, pp. 52-68.

(٣) انظر إلى عرض لهذه المسألة تحت عنوان «التسلح بهدف الانتصار» في كتاب: P. Milza, *Le Nouveau..., op.cit.*, pp. 193-205.

(٤) انظر مقالة للجنرال الفرنسي بيار غالوا صاحب العديد من الكتب والمقالات المختصة بموضوع السباق الى التسلح، وهي تحت عنوان: «Leçons d'assymétrie dans un parc d'artillerie (nucléaire)», in *Politique internationale*, n°7, printemps 1980, pp.197-212.

(٥) انظر بهذا الشأن كتاب: H. Paris, *Stratégies.., op.cit.*, pp.80 et 81.

العسكريين يمارسون، عامة، ضغوطاً كبيرة على المسؤولين المدنيين لتخصيص الميزانيات الكافية لبرامج التسلّح، على حساب مجالات حيوية أخرى. وهنالك كذلك ميل إلى الكلام عن اعتماد القيادة العسكرية، أو المجموعة العسكرية الصناعية، تضخيم خطر الحرب بغية الحصول على تمويل المشاريع الموضوعة لتقوية القدرات العسكرية. هكذا مثلاً إن قرار خروتشوف بتخفيض الميزانية العسكرية لم يمنع انطلاقة جديدة ومكلفة جداً للتسلّح، على الرغم من الانفراج السياسي الدولي[١].

ومن الملاحظ أنه، بعد استراحة نسبية مع مفاوضات سالت الأولى والثانية، أتت بداية الثمانينات لتعلن عن إمكانية الإفادة من التطوّر التقني والصناعي في مجال التسلح. ولقد عرف العالم بأكمله أهمية هذه النقلة الجديدة النوعية، في مجال السباق العلمي والصناعي والعسكري، من خلال عبارة بسيطة هي «حرب النجوم». إن هذه النقلة عنت إمكانية اعتماد الفضاء مجالاً للسباق والصراع في المستقبل. لقد كان الإعلان عن «مبادرة الدفاع الستراتيجي» الأميركية بمثابة إعلان عن قدرة ونية في تسليح الفضاء[٢]. بالفعل إن التطور العلمي والتقني أوصل، في بداية الثمانينات، إلى الكلام عن استعمال بعض الأشعة سلاحاً متطوراً، كأشعة الليزر على وجه الخصوص، وعن غيرها من الأمور التي كانت قبل سنوات قليلة تبدو غير واردة. يشار في هذا الإطار إلى أن التطور العلمي والتقني يفرض ذاته، وتلقائياً إلى حد بعيد، على صناعة السلاح، بالنظر إلى كونه في أساس تعطيل فاعلية وسائل وأنظمة الدفاع المتبادلة والمتتالية، وفي إتاحة المجال لتجديد وتنويع الأسلحة الهجومية والدفاعية في آن. ويُشار هنا كذلك إلى أن المسؤولية مشتركة خاصة بين الأميركيين والسوفياتيين.

وبالمناسبة يلاحَظ الميل عامة، عند التكلم عن التسلح والسباق إليه، إلى الاهتمام بالدولتين العظميين وبالتركيز على إنجازاتهما دون غيرهما. فعلى الرغم من موقعهما، يبقى أن ما يصحّ بالنسبة إلى هاتين القوتين الصناعيتين والعسكريتين يصحّ بالنسبة للدول الوسطى والصغيرة، لكن بالطبع على مستويات وبنسب أدنى. إن موضوع انتشار أسرار صناعة بعض الأسلحة المتطورة، وسيطرة العديد من الدول الصغيرة عليها، وإن هو لا يعني تقدماً علمياً وتقنياً ذاتياً، أو حتى بحد ذاته، فهو يعني قدرة هذه الدول على الحصول على التقنية جاهزة واستثمارها لمصالحها[٣]. إن موضوع

---

(١) انظر كتاب: ...Ph. Devillers, *Guerre ou paix* المذكور آنفاً، ص ٢٧٢ و٢٧٣، حيث يتكلم عن «مجموعة عسكرية ـ صناعية» سوفياتية؛ وكتاب فونتانيل المذكور أعلاه.

(٢) قام بهذا الإعلان الرئيس الأميركي ريغن في ٢٣ آذار ١٩٨٣. ومن المعروف أيضاً أن ريغن عرض في ١٩٨٤/١٠/٢٠ على الروس المشاركة في هذا المشروع. أي المشروع تحت اسم «Strategic Defense initiative». بالفعل كان مشروع نصب محطات وصواريخ مضادّة في الفضاء قد عرض من قبل مجموعة من الخبراء على الرئيس ريغن منذ مطلع سنة ١٩٨٢. إن العديد من المقالات تناولت الموضوع في مراحل متعددة على غرار:
Le Point, n°494, 8 Mars 1982; et *Le Monde diplomatique*, Mars 1985; et *Herald Tribune*, 17/12/1984, et 4 et 25/2/1985, et 4/3/1985.

(٣) من آخر الأمثلة التي أثارت ضجة كبيرة في مطلع سنة ١٩٨٩ في هذا المجال كان المصنع الليبي الكيميائي «ربطة» الذي اعتُبر أن بمقدوره صناعة الأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً منذ فترة ما بين الحربين. ولا بدّ من =

منع انتشار الأسلحة المتطورة، وبخاصة النووية منها، قد تقرّر باكراً، لكن التنفيذ عرف ثغرات، وبالتالي فإن عدد الدول القادرة على صناعة أسلحة متطورة نسبياً تـزايد، بـدأ من الدول التي استطاعت بناء ترساناتها ذاتياً (مثل فرنسا)، أو التي استحصلت على مصانع ومفاعلات نوويـة بشرائها ما لزم لذلك من معدات وخبرات وتقنيات[١]. إن انتشار الأسلحة المتطورة يشكل، بحد ذاته، خطراً على العالم بنتيجة إمكانية تورّط القوى العسكرية العظمى في الصراعات الإقليمية. إن سياسة الضبط الذاتي والسيطرة على الوضع، في مثل هذه الحالات، أثبتتا حتى الآن فاعليتهما على صعيد الدولتين، لكن هل يبقى هذا ممكناً دوماً؟

هكذا إن العلم والتقنية الحديثين اللذين كـانا السبيـل إلى السلاح المتـطور وخطر زوال الحضارة البشرية بأكملها، أو اضمحلال نشاط الأرض، طرحا باكراً مشكلة أدبية، لا بل هما خلقا أزمة ضمير عند بعض آبائهما، مثل ألبرت آينشتاين ويوليوس أوپنهايمر. فالأول تقدم بطلب إلى الإدارة الأميركية بعدم إنتاج القنبلة الذرية، والثاني أُبعد عن إدارة لـوس آلاموس لـرفضه العمل في صناعة القنبلة الهيدروجينية. إن استغلال التطور التقني، لصناعة الأسلحة اللامتناهية في الدقة والقدرة التدميرية، يؤكد الحاجة الماسّة إلى قواعد ثابتة وقادرة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بحدودهما الإقليمية، إضافة إلى البعد الدولي الشامل. فالمؤسسات والقواعـد القائمة ليست كافية، أو بالأحرى إن النظام الدولي المعاصر، على الرغم من ظواهر التعددية والمشاركة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات، بدا منذ السبعينات بحاجة، على الأقل، إلى تجديد وتعديل في بعض هيكليته، لكون الأمور لم تعد بكلّيتها في يد القوى الكبرى وحدها على الساحة. كما أن باب العلم والتقنية بات مفتوحاً، وإن بنسب مختلفة، أمام الدول القادرة اقتصادياً على تحمّل كلفـة الحصول عليها وعلى الخبرات الذاتية، أو الخارجية. وبينما كان، في الستينات، التحدي التقني والاقتصادي أميركيّ الهوية، في السبعينات كما في الثمانينات أصبحت الصبغة الأساسية له هي لامركزيته، أو بالأحرى إنتهاء عهد من الاحتكار لهذا التحدّي. إن أحدهم عبّر عن هذا التطور في عنوانين: «التحدّي الأميركي» في أواسط الستينات، و«التحدّي العالمي» في مطلع الثمانينات[٢]. يضاف إلى هذه اللامركزية استغلال العلم والتقنية والطاقات لتـطوير الحيـاة العصرية لـلأفراد والجماعات. لكن السلاح وقوته التدميرية والسباق إليهما تبقى الهاجس الأساسي للشعوب والدول، كما تبقى موضوعاً محورياً في العلاقات الدولية، فعلاً وبحثاً، كما شكّلت عنصراً منذراً بخاتمـة لتاريخ البشرية.

= أن تكون ليبيا قد حصلت على ما يلزم لبناء وتجهيز المصنع من دولة متطورة هي المانيا الغربية. ونذكر كذلك مصانع الأسلحة البيولوجية في كل من العراق وسوريا والكلام عن خطورة الأمر بدأ من مطلع سنة ١٩٨٩.

(١) إن مدير المخابرات الأميركية (سي.آي. إي) أشار في ربيع سنة ١٩٨٩ إلى أن معلوماته تؤكد أن خمس عشرة دولة من دول العالم الثالث سيكون لديها في العام ألفين (٢٠٠٠) صواريخ مضادة للصواريخ، وأظهر تخوّفاً من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

(٢) عنوانان لكتابين لمؤلف واحد هو: Jean-Jacques Servan-Schreiber, *Le Défi américain*, Denoël, Paris, 1967; et *Le Défi mondial*, Fayard, Paris 1980.

٢ ـ التقنية والصناعة السلمية:

هل يمكن الفصل، أو التمييز بشكل حاسم، ما بين الصناعة العسكرية والسلمية؟ إن دوايت أيزنهاور كان يقول عن بلاده لما قبل الحرب العالمية الثانية، إنه عند الحاجة كان يتحوّل الصناعي من صناعة المحراث لصناعة السيف، ثم ما لبثت الحاجة والظروف أن فرضتا خلق صناعة عسكرية مختصة تستخدم طاقات الملايين من العمال والموظفين والباحثين بصورة مباشرة. لكن، بلا شك، إن هذه الصناعة تستخدم نتاج الملايين الآخرين من علماء وخبراء وعمّال وموظفين بصورة غير مباشرة.

إن الصناعات الطليعيّة، خاصة الإليكترونيات منها، عرفت تطوراً مذهلاً إلى حدّ التصور بأن لا حدود لتنويعها، وإتقانها، ونمنمتها، وفاعليتها في العديد من المجالات، لا بل في معظم المجالات. إن هذا التطور طرح مشكلة أساسية، وهي الخوف المتنامي من أن تحلّ الآلات الإليكترونية التي تتطور يوماً عن يوم مكان الإنسان، كما حصل في السابق مع الثورات الصناعية وتطوّر الآلة. يبدو أن لا مبرّر لهذه المخاوف، وأن المسألة غير واردة بهذا الشكل. فإن البعض، وخاصة اليابانيين وهم متفوقون في هذا المضمار، يؤكد أن تطور الآلة الإليكترونية يفترض تزايداً في مهام الإنسان، لكن على مستوى أرفع من مستوى نشاطاته العادية الحالية[١].

إن بعض الإشارات تدل على ما يحصل على الصعيدين العلمي والتقني. فإذا كان عدد الاكتشافات في الرياضيات والعلوم الطبيعية بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٨٠ يفوق «عدد الاكتشافات التي تمّت منذ بداية حياة الإنسان على الأرض حتى سنة ١٩٤٥»، وإذا كان «عدد العلماء الأحياء في بداية الثمانينات» يفوق عدد العلماء الذين وُجدوا منذ بداية البشرية حتى سنة ١٩٤٥[٢]، يمكن التأكيد أن هذه الظاهرة هي بمثابة إشارة إلى كثافة التطور العلمي، أو على الأقل إلى إمكانية ذلك. يضاف إلى هذا أن العلم سرعان ما ترجم تنفيذاً، وبالتالي تقنيات حديثة. وكذلك إن استيعاب الاكتشافات العلمية والتقنيات المتطورة في الصناعة الحديثة أصبح كثيفاً وسريعاً جداً[٣]. ربّما تكون أهم التطورات التقنية والصناعية، في أيامنا، هي تدجين الأرقام في عمليات حسابية فائقة التعقيد في أنظمة مصغّرة إلى أقصى الحدود المجهرية والتي تسمح، منذ أوائل السبعينات، مع التعديلات المستمرة بتصغير الحجم والنمنمة وبزيادة فاعليتها في تأمين أداة إليكترونية أساسية لكل صناعة، أو دراسة، أو علم، ولأكثرها تعقيداً وتطوراً[٤]. إن هذه الأنظمة والآلات الإليكترونية المصغّرة أصبحت، في آخر الثمانينات ومطلع التسعينات، أدوات اعتيادية للاستعمالات اليومية في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والعلمية، لا بل إنها أصبحت حتى أحياناً، في بعض المجتمعات المتطورة أو القادرة، حاجة للحياة اليومية العادية (في المدارس والمنازل).

---

(١) إن المؤلف نفسه على سبيل المثال يدافع، في كتابه *Le Défi mondial*، بحرارة عن هذا الطرح.

(٢) انظر بهذا الشأن على سبيل المثال في كتاب: Mathiex et Vincent, *Aujourd'hui...*, *op.cit.*, t.I, p.9.

(٣) نذكر مثلاً مقارناً بالنسبة للسرعة في الاكتشاف والصناعة: صناعة التلفون استغرقت ستاً وخمسين سنة، بينما صناعة الترانزستور لم تستغرق أكثر من خمس سنوات. انظر إلى المرجع نفسه، ص ١٦.

(٤) المقصود هنا هو ما يسمّى Microprocessor الذي بدأ بصناعته الأميركيون وما لبث اليابانيون أن طوّروه وما زالوا يعملون على استغلاله في مختلف المجالات.

هكذا، إن العالم قفز قفزة كبيرة وسريعة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باتجاه التقنية التي تسمح بدورها بتزايد سرعة الاكتشافات والصناعات، وبالتالي النشاطات والاستعمالات. إن هذه السرعة هي، بلا شك، بحاجة لأن يلحق بها أكبر قدر من المجتمعات البشرية لتوسيع فائدتها كما مردودها، والسماح تلقائياً بالذهاب إلى أبعد. كما أن المجتمعات كافة أصبحت، وإن بدرجات متفاوتة، بحاجة للتعامل مع أكثر التقنيات حداثة للاستمرار في محاولة مواكبة العصر في معظم النشاطات البشرية. لكن هذه الحاجة المتبادلة، لكل من التقنية والمجتمعات البشرية، طرحت مسألة أساسية، في الواقع، وهي مدى قدرة كلّ من الفريقين على الاستفادة من الآخر، بالنظر إلى وضع نسبة مهمة من شعوب العالم مادياً وحضارياً. فإن التفاوت المتزايد بين المجتمعات والدول، وبالأخص بين المتطورة منها والنامية، أو بين الغنية والفقيرة، يعقّد البحث في حلّ المسألة بدون تضحيات ضخمة من قبل أكثر من جانب، يصعب التكهّن في تحديد مقدار استعداد الفرقاء لتحمّلها[1]. إن هذه المسألة تُطرح حالياً بجدّية، حتى ضمن المجتمعات المتطورة ذاتها، بالنسبة للأفراد والأجيال ودرجة تقبّل (أو عدمه) البعض للتعاطي المباشر والمكثّف مع التقنيات الحديثة الفائقة التفنن والإتقان. وتضاف إلى هذا المسألة التقليدية المطروحة على كل صعيد: مدى تأثير هذه التقنيات على الإنسان ونشاطه الجسدي والفكري.

إن التنافس في مجال التقنية والصناعة العصريتين قائم على مختلف الأصعدة. يذكر في طليعة المتنافسين الدول الغنية والصناعية المتطورة، في ما بينها. وكذلك إن الشركات والمصانع، وفي مقدّمها طبعاً المؤسسات العالمية أو الشركات المتعددة الجنسيات، تتنافس بضراوة في ما بينها. كما أن هذه القوى عبر الدولية ككل تنافس بدورها الدول نفسها. وأخيراً، يجدر التذكير بأن الصناعة والتقنية المتطورتين أخذتا تنافسان السلطات الدولية على السلطة الحقيقية في العالم[2]. إن هذه المنافسة هي خلاّقة بحد ذاتها بلا شك، لكن هل هي دوماً مفيدة للشعوب، ولكل الشعوب؟

*

في نهاية هذا البحث المقتضب عن هذه المسألة الأساسية التي تفرض نفسها، في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، على العلاقات الدولية، طبيعة ومساراً، لا بدّ من التذكير بأن الصناعة والتقنية العصريتين مترابطتان عضوياً في ما بينهما. فإن الصناعة تبقى العنصر الأكثر تأثراً، حتى يومنا، بالتقدم التقني، أو بالأحرى «بالثورة التقنية»، من حيث تنوّع، وكثافة، ونوعية الإنتاج. يبدو الأمر حالياً وكأنه بدأ السير في ما يشبه سلسلة مترابطة الحلقات، لا يعلم أحد مداها ونهايتها أو حدّ الاكتفاء، بالنظرة إلى كونها أصبحت، وبنسبة ملموسة، تتغذى ذاتياً وتلقائياً. وبالتالي إن العلاقات ما بين الدول والشعوب أخذت تخضع لشروط الصناعة المتطورة في مختلف المجالات. فكما سبق وأشير، إن حدود العالم تتضاءل مع هذا التطور، وكذلك حدود الدول، أو بالأحرى إن نفوذية هذه الحدود تتزايد، ومعها يتزايد التفاعل وصولاً إلى حدّ البحث عن تكامل شامل ما بين الحاجات والطاقات الطبيعية، والبشرية، والصناعية. إن هذا يعني المزيد

---

(١) كتاب *Le Défi mondial* المذكور أعلاه يطرح هذه المسألة وهي عبارة عن معضلة العصر.

(٢) راجع كتاب الصحافي الأميركي:

Bruce Nussbaum, *The World After Oil*, Simon and Schuster, N.Y., 1983.

من الترابط بين المصالح، وبالتالي إمكانية المزيد من التعدّي على الحدود ومن انتهاك الحواجز السياسية، والإتنية، والثقافية. . . لكن هل أن سقوط التراث القومي، والخصائص، والحدود، يمكن أن يكون حتمياً في نهاية المطاف؟ وهل ان النهاية حتمية؟ إن تساؤلات من هذا النوع ربّما كانت في غير موضعها هنا، لكنها أصبحت ممكنة بالنظر إلى كون حيازة السلاح المتطور بكثافة طرحت إمكانية سقوط الحضارة البشرية بكاملها، بنتيجة قرار أو خطأ، أي بنتيجة حرب عالمية ثالثة كثر الكلام عنها، خاصة في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات. إلا أن سقوط الحضارات المختلفة والخصائص والحدود القائمة الذي أشير إلى فرضية حصوله، لا نراه بنتيجة هذه الحرب بقدر ما يمكن أن يحلّ بنتيجة انعكاسات الثورة التقنية الشاملة، على الأقل على المدى المتوسط. هل يكون التدمير البنّاء هو الذي ينتظر المجتمعات الدولية، أي تدمير الحالة المعاصرة بتناقضاتها وقيام حالة تكامل وتفاعل أكبر وأوثق ما بين الدول بالنظر إلى تزايد الإمكانات والأدوات؟ هل بالإمكان أخيراً إيجاز التساؤلات على الشكل المبسّط التالي: هل يكون التطوّر والتنافس الخلاّق قادرين على وضع العالم أمام أحد مصيرين: الدمار الماحق والدمار البنّاء؟

إن الدولتين العظميين، وهما المعنيتان الأساسيتان في إيصال البشرية إلى الدمار الماحق بدتا، في آخر الثمانينات، أكثر استعداداً للبحث الجدّي في موضوع الحدّ من التسلّح، في ظلّ كلامهما عن ميل إلى نزع السلاح. كان قد طرح هذا الموضوع في فقرة سابقة من هذه الدراسة، لكن أحداث آخر سنة ١٩٨٩ والشهور الأولى من سنة ١٩٩٠، وما يتوقّع لأوائل التسعينات، أمور تبعث خيط أمل، وإن دقيقاً، في إمكانية الوصول إلى إنجاز حاسم في مجال تحييد أفعل، ومطمئناً أكثر مما سبق وأنجز، بالنسبة للأسلحة المتطوّرة الفتّاكة والمدمّرة، إن لم يكن الوصول إلى تدميرها هي[1]. هل يمكن الأمل في تحوّل بعض التنافس بهذا الاتجاه؟ ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أن الاعتراف السوڤياتي والاشتراكي بعدم نجاح التجربة «الاشتراكية المطبّقة حتى الآن» يجب أن ينعكس (وهو قد بدأ ينعكس) إيجاباً على الأجواء الدولية العامة. وحتى في حال كان هذا الأمر مؤقتاً، ومعه الإنفراج الذي يمكن ألا يتعدّى حدود التجربة الاشتراكية، أي نوعاً من استراحة المحاربين لالتقاط الأنفاس، يبقى الموقف كما ردود الفعل عليه مؤذنة بالتفاؤل.

---

(١) إن المقصود هنا هو بالأخص الموقف السوڤياتي مع غورباتشوف في السنتين الأخيرتين من الثمانينات ثم قمّة مالطا في كانون الأول ١٩٨٩ وقمة واشنطن في حزيران ١٩٩٠ والقمة الموعودة قبل نهاية سنة ١٩٩٠ نفسها مع إمكانية أو بالأحرى مع وعد بتوقيع اتفاقية حدّ من الأسلحة الستراتيجية خلالها.



الفصل الرابع
في مصير النظام الدولي المعاصر

إن النظام الدولي المعاصر الذي قام على أسس نهاية الحرب العالمية الثانية، طرح الكثير من المسائل والفرضيات حول تطوره، أو إمكانية تعديله، أو حتى إمكانية سقوطه. ما فتىء العديد من الدراسات المهتمة بالشأن الدولي المعاصر يحلّل ويبحث في طبيعة هذا النظام، وفي فرضيات حول مصيره بعد عشرات السنين من الاستقرار النسبي. إن المسألة الأساسية المطروحة هنا تدور حول أركان هذا النظام، طبيعة، وعدداً، وعلاقة. فالنظام الثنائي الذي حافظ على ثنائيته الإيديولوجية، إلى حد بعيد، واحتمى بالثنائية العسكرية، عانى من التعددية السياسية. لقد احتفظ هذا النظام، حتى مطلع التسعينات بنسبة كبيرة من قوته، لكنه يبدو، في هذه المرحلة بالذات، مهدّداً أكثر من أي وقت سبق بوهن واضح في بعض أركانه، وخاصة في الميدان الإيديولوجي.

بدأت التسعينات في أجواء غير اعتيادية، ألا وهي العمل من الداخل على إسقاط ركائز الشيوعية كإيديولوجية ونظام. إن الإصلاح السوفياتي (الپيريسترويكا)، المستجدّ بالنسبة للساحتين السوفياتية والاشتراكية، والذي فتح المجال أمام حركة التحرر من الشيوعية في الصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية وصولاً إلى الاتحاد السوفياتي نفسه، هو مؤهل لأن يؤثر مباشرة على النظام الدولي. لكن الكلام عن تحوّل جذري في مسار هذا النظام ما زال نوعاً ما مبكراً، بالأخص من حيث الكلام عن سقوط الثنائية نهائياً. إن الوصول إلى هذا الحد من التطور، أو الانقلاب في الأوضاع الدولية، يشترط، بلا شكّ، سقوط قوة الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى، أي تخلّيها عن اشتراكيتها نهائياً وعن طموحاتها العالمية في آن. إن هذا الطرح يأتي بالطبع بإيحاء من التطورات

الحاصلة في الاتحاد السوفياتي نفسه كما على الساحة الاشتراكية عامة. فإن أحداث ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ أتت، بلا شك، في مصلحة الفريق الثاني في النظام الدولي، لكن هل هذا الفريق ونظامه مؤهّلان فعلياً ومباشرة للاستئثار بالنظام الدولي وتحويله إلى أحادي؟ أم أن التعدّدية ستكون مصير النظام المقبل، وأي نوع من التعدّدية؟ إن هذه التساؤلات مطروحة على الساحة مع مطلع التسعيناتِ، أكثر من أي وقت سابق. لكن الإجابة عليها تفترض البحث، أو على الأقل الأخذ بعين الاعتبار للعديد من المقومات والفرضيات والمسالك التي تقوم عليها، أو تتطور من خلالها العلاقات الدولية. فتاريخ نصف القرن المنصرم، أو بالأحرى الخمس وأربعين سنة الماضية، كان إثباتاً وشاهداً على قوة وفاعلية هذا النظام، وعلى ضمانة الاستقرار، وإن النسبي، للوضع العالمي الشامل، بغضّ النظر عن ثمن هذا الاستقرار. هل تكون نهاية هذه الحقبة التاريخية على الأبواب؟

تأتي في ما يلي، أي في هذا الفصل الختامي، محاولة استكمال تحليل أهم تطورات، وإنجازات، وإنعكاسات هذه الحقبة المنصرمة على الشعوب والدول كافة، وذلك بشرح موجز لبعض مسالك الحياة الدولية التي عرفتها هذه الحقبة، ولبعض الفرضيات المطروحة على بساط البحث منذ سنوات طويلة لتصوّر مستقبل الحياة الدولية. لا يتطرق البحث هنا إذن إلى محاولة تظهير تصوّر خاص لمستقبل العالم لاعتبار الخوض في مثل هذا الموضوع ما زال نوعاً ما مبكراً للبحث السياسي العلمي، كما أنه يتعدى هدف هذه الدراسة كونها أرادت البحث في ما تحقق وأنجز في الماضي القريب، أو في خلال ما يمكن تسميته بأيامنا، أو زماننا، أو التاريخ القريب من ضمن المعاصر. إذن، يأتي الفصل الأخير والختامي المقتضب هذا في جزأين: الأول ينطلق من طرح موضوع العلاقة بين التعايش السلمي والسلم في الحقبة التي تهمّنا، والثاني يطرح فرضيات ملموسة بالنسبة لمصير النظام ككل على المدى المنظور.

الجزء الأوّل
التعايش السلمي والسلم
مسالك وفرضيات

إن الشعوب والدول كافة تأمل في الوصول إلى السلم الدولي، لكن هل كلها تعمل من أجل تحقيق الهدف، أو على الأقل الأمنية؟ إن التعايش السلمي أثبت أنه غير قادر على أن يحل مكان السلم، أو أن يعنيه، أو يوازيه. رأى البعض، في وقت من الأوقات، في التعايش السلمي إمكانية تحقيق السلم، أو حتى أنه رأى فيه السلم. وكان الأميركيون على رأس القائلين، في وقت من الأوقات، بهذه المعادلة، فلما قبلوا التعامل على أساس التعايش السلمي كان ذلك على أساس أنه السلم، أو على الأقل السبيل الأكيد إليه[1].

في مطلق الأحوال، لا بدّ من التساؤل حول السلم مستقبلاً مفهوماً وفرضية أو هدفاً، قبل التعاطي مع إمكانيات تحقيقه عن طريق التعايش السلمي. إن السلم اعتبر أصلاً الطرف النقيض للحرب، أو حتى هو اعتبر بصورة أشمل مرادفاً لحالة اللاحرب عبر المعادلة الشائعة: الحرب والسلم. لما لم تكن العلاقات الدولية بهذه الشمولية التي هي عليها في حاضرنا، كانت هذه المعادلة ممكنة بالنظر إلى العلاقات بين دولتين أو أكثر. إن العلاقات كانت إذن على هذا الصعيد، إما سلمية، وإما حربية. لكن، في أيامنا وبالنظر إلى الشمولية العالمية، إن الساحة الدولية تعاني من الحرب في أكثر من نقطة في الوقت الواحد (الحروب الإقليمية والمحدودة، ساحة وسلاحاً) دون أن تكون في حالة حرب فعلية. يضاف إلى هذا أن العلاقات بين الأقطاب الدوليين ليست سلمية بقدر ما هي خصامية يسودها النزاع الذي يمكن أن يتحوّل إلى نزاع مسلح، لأكثر من سبب، أو لأكثر من فرضية. هذا هو واقع التعايش السلمي القائم، ولذا وجب البحث عن السلم. يمكن أن يفهم من هذا الأمر أن الحالة الحاضرة هي الحالة المَرَضية وأن حالة السلم هي الحالة الطبيعية. إلى أي حد يمكن الأخذ بهذه النظرة وهل هي صحيحة في أساسها؟ في كل الأحوال نشير هنا إلى أن العلاقة بين الحرب والسلم هي علاقة جدلية (بالمعنى الهيغيلي) وبالتالي

---

(١) سبق وحدّدت المفاهيم والمواقف والتفسيرات في قسم خاص.

إن التماسك بينهما طبيعي علماً بأن الحرب هي الأقوى بحيث إن «واحداً يكفي لشنّ العنف، بينما يجب موافقة الجميع للحفاظ على السلم أو تأمينه»(١).

إن العديد من مراكز الدراسات والبحوث في العالم، في أيامنا، تتخصص في البحث بشأن السلم حتى أن تسميات ابتدعت في بعض اللغات لعلم اجتماع جديد، هو علم السلم(٢). إن البعض اعتبر أن السلم هو كالصحة لا نهتم له إلا في حال المرض، أو هنا في حال الحرب (أو خطرها). هل الاهتمام الكبير، في أيامنا، بشأن السلم يعود إلى الحاجة إليه، أي إلى كوننا نعيش في حالة المرض، أو الحرب؟ إذا صحّت هذه النظرية، يكون التعايش السلمي هو في الواقع أقرب إلى الحرب منه إلى السلم، أو على الأقل يكون غير كاف لجعل الشعوب والدول تثق بقدرته على إبعاد شبح الحرب، ولذا كان البحث عن السلم وأسسه المتينة(٣).

إن المسؤولين والشعوب بحثوا دوماً عن السلم في ظل الحرب، أو هم أحياناً بحثوا عن السلم عبر الحرب. في كل الأحوال، إن الفترات التي ينشط فيها بشكل خاص التفكير بالسلم والبحث عن أسسه وقواعده هي التي تتوافق عامة مع نهايات الحروب. هكذا يُذكر على سبيل المثال أقرب الأمثلة إلينا أي ما حصل مع نهاية الحربين العالميتين اللتين أفضتا إلى قيام مؤسستين من أجل رعاية السلم الدولي، أي واحدة بعد كل من هاتين الحربين(٤). وإذا أتى الاهتمام متزايداً، في العقدين الماضيين، للبحث عن قواعد ثابتة ومتينة للسلم، فإن هذا ليس متأتياً من السلم الدولي، بحد ذاته، بقدر ما هو متأت من الشعور المستمر بتهديد الحرب، أي الحرب العالمية الثالثة التي تخوف الجميع من وقوعها، وفي ظلّ الحروب المحدودة في العالم، كما في ظلّ تطوير أدوات الحرب الأكثر إتقاناً وفتكاً. من المعروف أن من أنشط الباحثين عن السلم الدولي، مراكز وباحثين في الدول الأكثر تقدماً في تقنيات الحرب، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

لماذا حشدت الطاقات بحثاً عن السلم وعن أسسه وفرضياته وإمكاناته، لو كان هذا السلم مؤمَّناً عبر التعايش السلمي؟ ولِمَ يكون تضافر القوى للبحث عن أسس الحالة القاعدة في حال اعتبار السلم هو القاعدة؟ هل يعقل بالتالي أن يستنتج من النشاط الحاصل بحثاً عن السلم وأسسه الممكنة والثابتة أننا نعيش في حال من السلم؟ في الواقع، إن الاستنتاج الممكن هنا هو أن

---

(١) رأي أحد كبار المهتمين في أيامنا بهذا الموضوع، أنظر إلى كتاب: G. Bouthoul, *La Paix, op.cit.*, p.6.

(٢) تكثر مراكز البحوث في شأن السلم والحرب في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي مثل مراكز بروكسل وأوسلو وباريس وميلانو وفرانكفورت وموسكو، وتكثر كذلك المجلات المتخصصة والمنشورات عامة في موضوعي الحرب والسلم. ومن التسميات المستنبطة لهذا الهدف ما نجده في الفرنسية: Polémologie و Irénologie. ونشير هنا إلى أن إيرينولوجيا أريدت لعلم السلم فقط بينما رأى البعض أن تشمل البوليمولوجيا الحرب والسلم معاً، مع العلم بأن مصدرها اللغوي ينطلق من الحرب.

(٣) انظر إلى كتاب: Philippe Lacroix (direction), *Eviter la guerre: réponses à quelques questions sur les risques de guerre*, Maspéro, Paris, 1983;

إنه عبارة عن مجموعة دراسات عن الستراتيجية والسلاح النووي والدفاع المدني والمفاوضات والحركات السلامية وضعها اختصاصيون عسكريون وسياسيون واقتصاديون وعلميون مهتمون بالسلم الدولي.

(٤) المقصود هنا هما طبعاً عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

الحالة الحاضرة ما تزال أقرب إلى الحرب، وإن بالوسائل السلمية (ضمن حدود وعلى مستوى معيّن)، منها إلى السلم بمعناه المطلق، أو على الأقل بالمعنى المتعارف عليه، أي إنعدام الحرب[١].
إن البحث عن وسائل وأسس السلم إذن هو في الواقع ظاهرة مهمة في زمننا الذي شجّع، بما انطوى عليه من مخاطر ومخاوف، كل عامل من أجل السلم، أو باحث عنه، على المزيد من العمل والبحث[٢]. وبالتالي، ومبدئياً، يمكن القول إن البحث عن الشيء يعني عدم وجوده، أو توافره. وبالاختصار، هل البحث عن السلم يعني إنعدام السلم، أو عدم توافر سلم شامل وملموس يعني الحرب؟ في الواقع، إن الوضع الدولي المعاصر وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يعرف السلم بكل معنى الكلمة لذا كانت تحديدات الحرب الباردة والتعايش السلمي.

هنا لا بدّ من المقاربة ما بين السلم والتعايش السلمي. إن التعايش السلمي لم يعن ولا يمكنه أن يعني السلم. فبالرغم من كونه يعتمد على مرتكزات قريبة من مرتكزات السلم، إنه يبقى وضعاً مختلفاً. من هنا يأتي البحث عن السلم على مختلف الأصعدة وفي مجالات متنوعة، منها العملي، ومنها النظري.

القسم الأوّل
من التعايش السلمي إلى السلم

يعيش العالم في الواقع في حال من الهدنة النسبية على الساحة الدولية التي تتجسد، أحياناً وفي بعض أنحاء العالم، سلماً حقيقياً، كما تتجسد، أحياناً وفي أنحاء أخرى من العالم، حرباً حقيقية. إن هذه الهدنة النسبية هي الحافز النفسي والمادي، في آن واحد، للبحث عن السلم، وربما عن السلم الشامل الكامل بالنسبة للبعض، على الأقل على المستوى النظري. وفي الواقع، بالإمكان تحديد عدّة مسالك يفترض بها أن تصبّ في السلم المنشود. من هذه المسالك ما هو قانوني ومنها ما هو عقَدي ومنها حتى ما هو عسكري ومنها ما هو اقتصادي...

١ - المسلك القانوني:

إن القوى الدولية حاولت، خلال التاريخ الحديث والمعاصر، الوصول إلى السلم عبر مقترحات، ومعاهدات، وقواعد تعامل تشكّل أسساً متينة للسلم العالمي[٣]. ربّما أمكن تسجيل

---

(١) انظر G. Bouthoul, *La Paix*, *op. cit.*;
أو «السلم هو انعدام العنف»، انظر إلى علاقة السلم والعنف في أعمال مركز أوسلو للأبحاث حول السلم، وعلى سبيل المثال مقالة:
Johan Galtung, «Violence, Peace and Peace Research», in *Journal of Peace Research*, v.IV, 1969, pp. 167-191;
كما أن أهم التحديدات موجزة في كتاب: D. Colard, *Les Relations...*, *op.cit.*, pp. 94, 168 et 169.
(٢) نذكّر هنا بالجوائز المخصّصة للمهتمين بشأن السلم وعلى رأسها «جائزة نوبل للسلام».
(٣) انظر إلى رأي أحد المهتمين بشأن السلم والحرب في كتاب: G. Bouthoul, *La Guerre*, *op.cit.*, p. 108.

ثلاث محطات رئيسة عبر القرنين التاسع عشر والعشرين في هذا الاتجاه.

كانت المحطة الأولى على إثر الحروب النابوليونية في أوروبا، في مطلع القرن التاسع عشر. كانت هذه المحطة أوروبية، لكن بالنظر إلى وضع العالم أو معظمه، في تلك المرحلة، ربما أمكن اعتبار أن لما هو أوروبي أبعاداً دولية واسعة، بنتيجة الدور الأوروبي الدولي أو العالمي. المعني بهذه المحطة هو الاتفاق الأوروبي الذي تجسّد في معاهدة ڤيينا الشهيرة، وبالتالي كان «الوفاق الأوروبي» الذي وضع قواعد السلم (النسبي) الذي ساد حوالى المئة سنة، أي حتى الحرب العالمية الأولى[١]. إن مجموعة الاتفاقات التي تمّت في إطار هذا «الوفاق» انطلاقاً من ڤيينا، في سنة ١٨١٥ (مروراً بباريس سنة ١٨٥٦) كانت بمثابة تطبيق لقانون دولي هو «القانون العام الأوروبي» الذي اتخذ لنفسه، في أواسط القرن، تسمية «القانون العام الأوروبي والأميركي»، وكان هذا إثباتاً لبعده العالمي الكوني[٢]. لقد وفّر هذا الخيار القانوني إطاراً عملياً لحلّ المشكلات باعتماده آلية تلقائية، هي الاجتماعات المتكررة ما بين الأعضاء، وخاصة في المناسبات المهمة. لقد أحصى أحد الباحثين الاجتماعات التي انعقدت في ظل هذا الإطار، فتبيّن له أنه، ما بين مؤتمر ڤيينا واندلاع الحرب العالمية الأولى، لم تتعدّ المسافة ما بين اجتماعين متلاحقين أكثر من سبع سنوات، وأن ستًّا وثلاثين سنة فقط لم تشهد إجتماعات[٣]. بالفعل، إن إتّفاقات ڤيينا وضعت المعالم الأولى القانونية لبعض المؤسسات الدولية التي ما لبثت أن بدت حالة ملحّة، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والتطورات التقنية.

ثم كانت المحطة الثانية بنهاية الحرب العالمية الأولى، عبر معاهدة ڤرساي (والمعاهدات اللاحقة)، فقامت عصبة الأمم تجسيداً لإرادة السلم، عبر تنظيم العلاقات الدولية بالتعاون ما بين الدول. إن هذه المحطة الجديدة ثبّتت نصاً قانونياً دولياً أشمل وأعمق مما سبق، وحدّدت هيئات وأسساً إجرائية. وربما كانت ظاهرة تضمين معاهدة ڤرساي ميثاق عصبة الأمم أكبر دلالة على أن هذا النص لا بدّ وأن يشكّل القاعدة القانونية للتعامل الدولي حفاظاً على السلم. إن هذه المحطة كانت أكثر طموحاً من سابقتها وأوسع آمالاً، لكن، ومنذ البداية، ساهمت ظروف داخلية أميركية وروسية في إضعاف فاعليتها، وفي الحفاظ على نسبة كبيرة من أوروبيتها.

وأخيراً كانت المحطة الثالثة التي انطلقت في ظل الحرب العالمية الثانية، واستكملت معالمها في نهاية هذه الحرب. فبدأ من ميثاق الأطلسي (في صيف سنة ١٩٤١)، مروراً بمؤتمر يالطا (في شتاء سنة ١٩٤٥)، وصولاً إلى مؤتمر سان فرانسيسكو (في صيف سنة ١٩٤٥)، تأمّن نظام دولي جديد قال بالسيادة والمساواة ما بين الدول في القانون الدولي، وبالتعاون ما بين كافة دول العالم

---

(١) «الوفاق» المعروف بالفرنسية باسم «Le Concert européen». لقد استطاع هذا «الوفاق» عبر الاتفاقات والمباحثات الحؤول دون حصول حروب واسعة لكن هذا لا يعني أنه حال دون حصول بعض النزاعات والحروب التي بقيت نسبياً محدودة. إنه ساعد بلا شك على حل العديد من المشاكل ومواجهة النزاعات والأزمات.

(٢) انظر كتاب: Paul Reuter, *Organisations européennes*, P.U.F., Paris, 2ème éd., 1970, pp.12-14.

(٣) نذكّر بأن الدول الأعضاء كانت أربعاً في البداية، ثم انضمّت فرنسا وبعدها إيطاليا.

لإحقاق الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما. إن هذه المحطة أتت شاملة بالفعل بحيث إنها وفّرت، خلال حقبة قصيرة نسبياً، انضواء معظم دول وشعوب العالم تحت لواء احترام القانون الدولي العام والنظام، على الأقل مبدئياً، بهدف حلّ المشاكل سلمياً عبر منظمة الأمم المتحدة[١].

لقد أريد من إيجاز المحطات العملية لاعتماد المسلك القانوني فعلياً على الساحة الدولية، خلال أكثر من قرن ونصف من الزمن، إظهار أنه من المؤكد أن هذا المسلك وفّر ما يشبه السلم في الواقع، خلال حقبات ومراحل مهمة، إنما هو لم يؤمّن السلم الكامل الشامل، أو الواسع الذي يبقى أمنية في أذهان البعض على الأقل، لكن هل يكون هذا السلم من باب الممكن؟ يمكن عزو عدم النجاح الكامل لهذا المسلك على أرض الواقع، بلا شك، إلى العنصر الأساسي، بلا منازع، في القانون الدولي والنظام الدولي، أي الدولة[٢] بطاقاتها وحاجاتها وطموحاتها. لكن، على الرغم من هذا الفشل النسبي، استمرّ كثيرون من المفكرين والباحثين، وحتى العاملين في حقل العلاقات الدولية، يرون إمكانية، أو على الأقل فرضية مقنعة، بتحقيق السلم عبر القانون والنظام الدوليين، على قاعدة التعاون الوظيفي، أو على قاعدة التواصل، وصولاً في نهاية المسار (بالنسبة لبعضهم) إلى الاندماج. لكن هؤلاء اختلفوا في ما بينهم على بعض الأمور الأساسية، مثل أن يكون التنظيم الشامل (المنظمة الدولية) المنطلق والإطار للتعاون تحقيقاً للسلم الدولي، أو أن يأتي تتويجاً للتعاون والاندماج وربما وصولاً إلى نوع من الدولة الكونية[٣].

عملياً إذن، يلاحَظ أن الدولة، كفاعل أساسي على الساحة الدولية، قالت إن القانون مسلك ممكن إلى السلم والأمن الدوليين، وعملت من أجل تأمين هذا القانون. لكن الدولة هي التي وجدت في القانون والنظام الدوليين منافساً لصلاحياتها، أو عائقاً في سبيل تحقيق طموحاتها، فخرجت على هذين القانون والنظام. وكان بذلك فشل هذا المسلك ولو النسبي.

٢ ـ المسلك الإيديولوجي:

إن معظم العقائد على تنوّعها، جذوراً وغايات، نزعت إلى إحلال السلم، أو نوع من السلم، من أجل البشر على أساس قاعدة معيّنة تتمحور حول التسليم بالعقيدة المعنية. إن هذه

(١) بالفعل، إذ انطلقت المنظمة بخمسين دولة ثم استطاعت خلال حوالى الخمس والأربعين سنة التي تلت نشأتها أن تضمّ معظم دول العالم من كبيرة وصغيرة وحتى من الصغريات (في سنة ١٩٩٠، أصبح العدد ١٦٠ عضواً).

(٢) المقصود هنا بالدولة الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، والتي تعتبر الفاعل الأساسي على الساحة بغضّ النظر مبدئياً عن موقعها وقدرتها.

(٣) إن المهتمين بهذا الشأن هم كثر خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. نذكر بعض الأسماء والمراجع على سبيل المثال لا الحصر:

Michel Virally, *L'Organisation mondiale*, Colin, Paris, 1972;

Philippe Manin, *L'O.N.U. et le maintien de la paix*, Pichon et Durand-Auzias, Paris 1971;

David Mitrany, *A Working Peace System*, Royal Institute of International Affairs, London, 1943;

G. Clar, L. B. Sohn, *World Peace through World Law*, Cambridge, Harvard University Press, 1958.

العقائد، دينية كانت، أم سياسية أم اجتماعية، أم فكرية مجرّدة في أساسها، وبغضّ النظر عن مصدرها وفترة أو ظروف ظهورها، هي وعدت بالسلم الدنيوي المادي، أو الذاتي الداخلي، أو بالاثنين معاً. فإن الديانات الكبرى، عبر تاريخ البشرية وعدت المؤمنين بالسلم. كذلك، إن الأنظمة السياسية والاجتماعية قامت على أساس مذاهب ومعتقدات فكرية، أو هي استنبطت لذاتها قاعدة عقَدية لتبرير وجودها ومهمتها. وكان عامة السلم الداخلي والخارجي، للفرد والمجموعة، في رأس قائمة الوعود التي تتقدم بها هذه الأنظمة لأتباعها، أو لمن تطمح في تتبيعهم إليها. هكذا كانت للعقائد الكبرى، الدينية منها والدنيوية، أبعاد كونية، إذا ما تحقق الوصول إلى هذه الحدود يكون السلم. إن هذا ما نادت به الديانات الكبرى (السماوية منها وغير السماوية) وما قالت به العقائد الشاملة. وكذلك إن العقائد ذات الأبعاد المحدودة إقليمياً، أو إتنياً، أو ثقافياً، تقول بالسلم، على الأقل ضمن حدودها.

يبدو المسلك العقَدي صالحاً لتأمين السلم على الأصعدة الكونية الشاملة، أو المحدودة، أو الذاتية. فإن اعتناق عقيدة معينة يعني مبدئياً الانسجام ما بين المؤمنين، وهذا بدوره يعني إمكانية السلم ما بينهم. إنما لا بدّ من الإشارة هنا إلى أمرين أساسيين: أولهما، أن أعظم العقائد وأجلّها، أي تلك التي تتجسد في الديانات السماوية، لم تتوصل لأن تعمّ الكون، وبالتالي هي ليست مؤهلة لأن تعمِّم السلم على الكون، لا منفردة، ولا حتى مجتمعة في حال كان ذلك وارداً؛ وثاني الأمرين، أن أية عقيدة، مهما كانت مرتكزاتها وميزاتها وعظمتها، لم تستطع الحفاظ على وحدتها بل لا تلبث الانشقاقات أن تظهر في ذاتها، أو على الأقل تبرز فيها البدع والنحل المتصارعة في ما بينها، كما مع العقيدة الأم[1]. إن هذا يعني أن العقيدة مهما سمت، لا تستطيع أن تؤمّن السلم لذاتها، فكيف للشعوب والدول المختلفة والمتعدّدة؟ كان هذا بالنسبة للديانات كعقائد إنسانية كونية شاملة تحيط بها هالة خاصة من المصداقية والسموّ والتجرّد، مصدراً وهدفاً. لكن توجد عقائد من نوع مختلف، على الأقل من حيث المصدر، كما من حيث الأهداف المعلنة والمقوّمات الأساسية. فتوجد، على سبيل المثال، العقائد القومية والعقائد الاجتماعية. إن هذين النوعين من العقائد، وعلى الرغم من الاختلافات، أو على الأقل الفروقات بينهما، أسساً وأبعاداً، يبقيان خاضعين لأنظمة معيّنة وعبرها لحكّام ودول. وتكون هذه العقائد بالتالي مسالك، ليس إلى السلم بقدر ما هي إلى الهيمنة المتمظهرة بالسلم، وتحقيق الذات الإنسانية والقومية. ربما أمكن، وعلى سبيل المثال فقط، ذكر: بالنسبة للعقائد القومية، البانجرمانية التي اعتمدتها النازية؛ وبالنسبة للعقائد الاجتماعية، الشيوعية التي اعتمدتها دول وأحزاب دعت إلى «الصراع من أجل السلم»، أو إلى «برنامج السلم»[2].

إذن تكون العقيدة، بحد ذاتها، أساساً رئيساً للسلم، لكنها ليست كافية بذاتها لأن تؤدي إلى السلم العام والشامل. ولقد استطاعت العقيدة، بلا شك، عبر التاريخ، التأثير في مسار العلاقات بين الشعوب وبين الدول، حتى أن بعض العقائد نشأ من هذا المنطلق، ولأجل تحقيق

---

(١) راجع كتاب: G. Bouthoul, *La Paix*, *op.cit.*, p. 89.

(٢) من المفاهيم والعبارات المتكررة في خطب أحد كبار الزعماء الشيوعيين بشكل خاص وهو ليونيد بريجنيف.

أهداف معينة في هذا المجال بالذات. لكن يبقى البحث عن قواعد ومسالك أخرى قائماً حتى اليوم، وربما أكثر من أي وقت مضى.

٣ - المسلك العسكري:

يقصد هنا بالمسلك العسكري مسلكاً مزدوج الخط، لذا يأتي الكلام عن مثل هذا المسلك إبتغاءً للسلم. إن الخط الأول هو الإيجابي، أي تأمين القوة العسكرية للردع، أو للقتال من أجل إحلال السلم أو فرضه. والخط الثاني هو السلبي، أي «نزع السلاح» وجعل الحرب غير ممكنة عن طريق إثبات المسالة. إن القرن العشرين، الذي شكّل مرحلة عالمية (أو كونية) العلاقات الدولية وشموليتها، امتاز بالبحث عن كل من خطّي المسلك العسكري. لكن قرار نزع السلاح أفضى، أكثر من مرّة، إلى الاحتكام للسلاح بغية إحلال السلم. وأكثر من مرّة، تكدّس السلاح وتحرّك التدرّب على الحرب لفرض السلم على الغير.

يبدأ الاهتمام بالخط الأول، أي التسلح من أجل السلم عن طريق الردع، أو الحرب. شكّل تأمين القوة العسكرية، المادية والبشرية، القاعدة عبر مئات السنين لتحقيق الأهداف المباشرة المختلفة، منها التوسع والهيمنة، وتحقيق المصالح الاقتصادية، أو على الأقل فرض الهيبة على الساحة، أو الدفاع عن حقوق مهدّدة. ومع حركة الفتوحات الكبرى والاستعمار على مرّ العصور والأزمنة، كانت القوة العسكرية ومعها الحرب سبيلاً إلى تأمين نوع من السلم، أي سلم القويّ المنتصر وفرض مشيئته على مساحة واسعة وشعوب متعدّدة. تذكير هنا بالحالةالتي يستعان بها عامة كالمثل التقليدي، وهي «السلم الروماني»[1]. وكذلك، من المعروف أن التحوّلات الكبرى في تاريخ البشرية حصلت عامة عبر حروب كبيرة وواسعة، وساهمت في حصول فترات من السلم المشهود. في القرن العشرين، لم يستمر السلم فترة طويلة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إن التسلح نشط، خلال الثلاثينات، مهيّئاً لحرب جديدة. وكان المسلك العسكري هنا طريقاً مباشراً إلى الحرب وليس إلى السلم. لكن بعد هذا الاختبار القاسي، كان من الطبيعي، لا بل من البديهي، أن تعتبر الشعوب والدول من الحرب العالمية الثانية والطريق التي مهّدت للوصول إليها. في الواقع دام البحث عن السلم مستمراً، خلال الخمس وأربعين سنة الماضية، في ظل تصاعد صوت السلاح والسباق الى التسلّح، وأي تسلّح؟ لقد اعتبر البعض الحرب الباردة نوعاً معيّناً، وربما غريباً، من السلم، كذلك يمكن أن يكون التعايش السلمي نوعاً آخر من السلم. لكن في الواقع، لا هذا ولا ذاك هو السلم، نظراً، من جهة، إلى الخوف المهيمن من حصول حرب جديدة، أو ما سمّي بالحرب العالمية الثالثة، ومن جهة أخرى، إلى الخلاف العميق والتنافس على أعلى مستويات النظام الدولي، وهو ما كان عبر التاريخ مدخلاً مؤكّداً إلى الحرب، وبالتالي إلى سلم أحد المتنافسين، أي المنتصر.

---

(١) أي ما يعرف بـ«Pax Romana»، وفي أيامنا وعلى غرارها كانت فرضية «Pax Americana» (أو ?Pax Sovietica أي الشيوعية الكونية).

ومن المعروف، من خلال خبرة التاريخ، أن السلاح الجديد كان عامة الطريق لحرب رابحة لمصلحة صاحب هذا السلاح، أو المتحكِّم به. في هذه الحقبة، تأمّن السلاح الجديد الذي أكّد هذه المقولة بإنهائه الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص بشقِّها الآسيوي. لكن هذا السلاح لم يستعمل لحسم النزاع بين المتنافسين الكبيرين اللذين حلاّ على الساحة بعد ذلك، وبالأخص هو لم يستعمل عندما كان متوافراً في حوزة أحد الاثنين دون الآخر. وما لبث المسلك العسكري في هذا الاتجاه أن أدّى إلى حيازة السلاح الجديد من قبل الفريق الآخر، ثم إلى سباق مخيف إلى التسلّح والعسكرة، في ظلّ الكلام عن السلم والعمل من أجل هذا السلم. هكذا كان الكلام عن الردع والردع المتبادل[١]. وحتى الآن يبدو أن الردع المتبادل هو الذي حفظ النظام الدولي، إذ إن كلاً من الطرفين بدا عاجزاً عن المبادرة إلى الحرب حتى في أقسى الظروف، نظراً لكون مصير هذه الحرب ليس مؤكَّداً لمصلحته، أي لسلمه هو. حتى أن ما يترتب على هذه الحرب بدا صعب التقدير، أو بالأحرى يستحيل تحمّله على أي من الفريقين. لذا كان تلافي الحرب أو بالأحرى كانت مسلّمة استبعاد حرب عالمية ثالثة[٢]. على هذا الأساس، وفي العهد النووي بالذات، بدا المسلك العسكري طريقاً مأموناً للسلم العالمي، أو لما يشبه هذا السلم على الأقل.

أما الخط الثاني، فهو خط نزع السلاح، أو ما سمّي بذلك في عصرنا في الواقع، إن هذا المصطلح المعتمد في العديد من اللغات لا يعني تماماً المفهوم المقصود من ورائه، ويعتبره البعض مصطلحاً خاطئاً، أو على الأقل غير دقيق[٣]. إن نزع السلاح يعني مبدئياً نزع سلاح الخاسر الذي يفرضه المنتصر، في نهاية حرب معيّنة، تفادياً لمحاولة الأول التعويض، في أول مناسبة، عن هزيمته[٤]. لكن المطروح هنا ليس هذا الأمر، بل المقصود، والذي أصبح متعارفاً عليه ولو مبدئياً، هو إزالة الإمكانات العسكرية بكل أشكالها، والاحتفاظ فقط بالقوى الضرورية للحفاظ على الأمن العام. إن هذا التحديد هو الذي أقرّته المادّة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم، والذي من أجله عملت هذه المؤسسة في الثلاثينات، خاصة عبر مؤتمر جنيف (١٩٣٢) الذي دام السنوات الطوال، والذي لم يكتب له النجاح، منذ المراحل الأولى لأعماله، أي خاصة منذ إنسحاب ألمانيا واليابان من المؤسسة الدولية (١٩٣٣). وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي ظلّ نية إحلال السلام في العالم، كان على منظمة الأمم المتحدة حمل اللواء بدورها، عبر المادّة ٢٦ من ميثاقها، وخاصة عبر محاولة إنشاء هيئة دولية تشرف على السلاح الذرّي. واستمرّت محاولات نزع السلاح من قبل الأمم المتحدة، لكن بدون تسجيل نتيجة ملموسة[٥]. ثم ما لبث أن حلّ توازن القوى، أو بالأحرى توازن الرعب، وكانت الدعوات والمباحثات من أجل نزع السلاح، أو بالأحرى الحدّ منه، من حيث انتشار السلاح المتطور، أو من حيث مستوى السباق إليه، أو من

---

(١) إن هذه المجموعة من المفاهيم والظاهرات المترابطة ورد بحثها في فصل سابق.

(٢) راجع كتاب: D. Colard, *Les Relations...*, *op.cit.*, p.104.

(٣) انظر على سبيل المثال كلمة «Désarmement» الفرنسية وتفسيرها في:
Grand Dictionnaire Encyclopédique Larousse.

(٤) انظر إلى كتاب: G. Bouthoul, *La Paix*, *op.cit.*, p. 47.

(٥) راجع بهذا الشأن كتاب: J. Soppelsa, *Géographie...*, *op.cit.*, pp. 248 et 249.

حيث أنواع الأسلحة. هكذا كان اقتراح الرئيس الأميركي أيزنهاور، في تموز سنة ١٩٥٥، في جنيف القائل «بالأجواء المفتوحة» بهدف مراقبة نزع السلاح[١]. وما لبثت أن قامت المباحثات الثنائية الأميركية ـ السوفياتية التي أفضت إلى بعض النتائج الإيجابية، بحد ذاتها، لكن المحدودة جداً من حيث أهميتها بالنسبة للهدف، أي إحلال السلم عن طريق نزع السلاح، أو على الأقل الحدّ منه. هكذا، وفي هذا الإطار، كانت إتفاقية موسكو في آب سنة ١٩٦٣، وهكذا كانت مفاوضات سالت الأولى والثانية. وربما تكون الأكثر تعبيراً عملانياً، وإن رمزياً، هي مفاوضات موسكو، في صيف سنة ١٩٨٨، التي أفضت إلى عمليات تفكيك بعض الأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا خاصة، وبعدها الدعوات، كما الخطوات التحضيرية، خلال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠. تبقى هذه المحاولات، وخاصة نتائجها، بعيدة كل البعد، في الواقع، عن أن يكون هذا الخط من المسلك العسكري مؤهلاً لتحقيق السلم، بنتيجة زوال أداة الحرب من أيدي المتصارعين والمتنافسين على الساحة الدولية[٢]. أخيراً، إن البعض يعتبر نزع السلاح «تمثيلية بمئة فصل، لا تغشّ إلا البسطاء: فكل الدول تتكلم عنه، لكن أياً منها لا تتمناه فعلاً...»[٣]

إذن، إن المسلك العسكري يبقى مبدئياً الأفعل، من حيث علاقته المباشرة بالحرب، إلا أنه بخطّيه، وخاصة بخطّه الثاني الصعب التحقيق، لم يثبت حتى الآن قدرته عملياً على إحلال السلم في العالم.

٤ ـ المسلك الاقتصادي:

يبدأ البحث هنا بالاستعانة بمصطلح فرنسي ربّما ساعد في توضيح ما يراد طرحه في هذا الإطار، ويعني هذا المصطلح أحد أمرين: تجارة وعلاقة[٤]. إن أحد كبار المفكّرين الفرنسيين المعاصرين، الذين اهتموا كثيراً بالعلاقات الدولية، وهو ريمون آرون، حدّد العلاقات الدولية مستعملاً هذا المصطلح، وذلك في كتابه «السلم والحرب بين الأمم». بالتالي إن العلاقة بين

---

(١) إن المقصود هنا هو مشروع أيزنهاور الذي عرف تحت تسمية «Open Skies» والذي ردّ عليه في حينه الزعيم السوفياتي خروتشوف برفضه القاطع للسماح بمراقبة الاتحاد السوفياتي. انظر إلى ما كتبه في هذا الشأن:
Raymond Cartier, *Histoire mondiale de l'Après Guerre, Presses de la Cité, Paris, 1970, t.II, pp. 92-96.*

(٢) إن العديد من المراجع يبحث الموضوع، منها ما يرى في السلاح النووي ضماناً للسلم مثل كتاب: بيار غالوا: **استراتيجية العصر النووي**، ترجمة صادرة عن دار طلاس، دمشق، ١٩٨٤،
ومراجع ترى في نزع السلاح طريقاً إلى سلم ممكن كما هي حال:
D. Colard, *Le Désarmement*, **Colin, Paris, 1972;**
انظر كذلك إلى بعض الآراء حول قيمة التسلح والحدّ منه والمواقف بخصوصه مثل:
D. Colard, *Les Relations..., op.cit.*, **pp.94-104; et P. Milza**, *Le Nouveau.., op.cit.*, **pp.310-316; et J.B. Duroselle**, *Histoire diplomatique..., op.cit.*, **pp. 78-81, et pp. 162-168,**
بخصوص «الأمن الجماعي» ونزع السلاح؛ و
G. Bouthoul, *La Guerre, op.cit.*, **pp. 118-121; et Ch.Zorgbibe**, *Les Relations.., op.cit.*, **pp. 328-341.**

(٣) من كتاب كولار: *Les Relations*، المذكور أعلاه، ص ١٠١.

(٤) المصطلح الفرنسي هو «Commerce».

الدول التي هي علاقة أخذ وعطاء، أو أحد الأمرين في الحالات القصوى، هي أساس العلاقات المجتمعية أصلاً. وربما أمكن اعتبار الوجه الاقتصادي الوجه الأبرز في هذه العلاقة، إلى جانب الوجهين السياسي والثقافي. وفي الواقع يعتمد الوجه الاقتصادي، في صلبه، على التجارة في الحالات الطبيعية. وفي الوقت عينه، قد يمكن اعتبار العلاقة بين دولتين وأكثر بمثابة تجارة متنوعة الأبواب والمقاصد، حيث الأخذ والعطاء. فإذا أمكن اعتبار الاقتصاد أحد أبواب هذه العملية، يكون المسلك الاقتصادي أحد أمتن قواعد العلاقات السلمية بين الدول. ينبع هذا المسلك عامة من الطاقات الجغرافية السياسية للدولة، ومن الحاجات المقابلة لهذه الطاقات بين طرفين أو أكثر.

إن أفضل خطوط هذا المسلك يكون في حال اعتماد نفس الأسس والمبادئ الاقتصادية، أو على الأقل مبادئ متقاربة. لكن هذا المسلك يصبح أكثر صعوبة عندما تختلف هذه الأسس والمبادئ، إنما دون أن يزول المسلك الاقتصادي في حال فرضته الظروف والحاجات المتبادلة. هكذا كانت، عبر التاريخ، التجارة ببعدها المادي الاقتصادي من أفضل السبل إلى التعاون واللقاء. وربما أفاد في هذا المجال ذكر ما يمكن تسميته بالمستعمرات الفينيقية التي قامت قديماً، عامة سلمياً، بواسطة هذه العلاقة بالذات، أي التجارة وبالتالي الاقتصاد. فكانت هذه العلاقة السبيل إلى نقل الكثير من الأدوات والوسائل المادية والثقافية عبر قسم مهم من العالم القديم، وعلى رأسها الأبجدية. هكذا شكّل هنا هذا المسلك سبيلاً إلى علاقات سلمية مفيدة للأطراف المعنيّة على السواء.

من الملاحظ أنه في القرن العشرين (وبالأخصّ في نهاية القرن)، تأكدت ظاهرة اعتماد المسلك الاقتصادي كسبيل إلى علاقات سلمية بين الشعوب والدول، لكنه أُخذ على هذا المسلك أنه يهدف إلى إفادة أحد الأطراف على حساب الآخرين، وهذا ما دعي عامة بالإمبريالية الرأسمالية الأميركية (على وجه الخصوص)، أو ما عرف أيضاً بالاستعمار الحديث (أو على الأقل أحد وجوه هذا الاستعمار). ويُعتمد هذا المسلك، في الواقع، بشكل طبيعي للحصول على أصدقاء وحلفاء، أو للحفاظ على الصداقات والتحالفات، ولتشكيل التكتلات. هكذا تقدَّم المساعدات الاقتصادية للعديد من الشعوب والدول في العالم، وهكذا تقام صفقات تجارية لقاء مقايضات، أو أسعار رمزية، أو بشروط متساهلة جداً في دفع الأثمان وفي الفوائد. . . . وتذكر كذلك التجمّعات الاقتصادية الكبرى مثل «السوق الأوروبية» و«الكوميكون». . . كما تذكر الشركات الكبرى، أي المتعددة الجنسيات، والتي تربط ما بين أنحاء واسعة من العالم. . . إن مثل هذه العلاقات، أو المعاملات، أصبحت تقريباً ركيزة أساسية في العلاقات الدولية عامة.

في الوقت عينه، يجب الإشارة إلى أن هذه المعاملات المعاصرة تعتمد، في معظمها، على نظريات سياسية تقول عموماً بأن الارتباط الاقتصادي بين دولتين، أو أكثر، يجعل الخلاف بينهما صعباً والصراع أصعب، بالنظر إلى المصالح المادّية المتبادلة. يُذكر، على سبيل المثال لا الحصر، حالة مميّزة في هذا المجال على الصعيدين النظري والعملي: العلاقة الأميركية السوڤياتية من الجانب الأميركي. من المعروف أن الأميركيين الذين يعتبرون أنفسهم أبناء ثورة، لا يعارضون في المبدأ ثورة شعوب أخرى على أنظمتها وحكامها، لا بل يمكن القول إنهم يرحبون بالثورة في حال لم

تكن تطال بلادهم ومصالحهم بالضرر. من هذا المنطلق، لم يجد الأميركيون بعيد الثورة البلشفية وقيام الدولة السوفياتية، ضرراً في التعامل اقتصادياً مع الدولة الناشئة. وفي الوقت عينه، كان المسؤولون السوفياتيون لا يرون ضرراً كبيراً في ذلك، لا بل كان فيه فائدة لبلادهم. يضاف إلى هذا أن النظرية الأميركية، في هذا المجال، قالت بأنه يمكن التأثير على التوجّه السوفياتي عبر السلعة الأميركية. لقد تغلّبت هذه النظرية، في ما بعد، على المكارثية ومحاربة الشيوعية، واستطاعت أن تصبح أساساً لنظرية أوسع وأشمل، وهي نظرية «التساتل». إن هذه النظرية التي قال بها كثيرون من المفكرين والمسؤولين الأميركيين، تعني في الواقع التأثير الأميركي الفكري، والاجتماعي، والاقتصادي، وبالتالي السياسي، على النهج السوفياتي، عبر التعامل والتعاون بين الدولتين، وبالأخص في المجال الاقتصادي. وربما تكون مسألة بيع القمح الأميركي إلى الاتحاد السوفياتي رمزاً واضحاً لهذا التوجّه، حيث إنه عند حصول أزمات سياسية بين الدولتين يتوقف الأميركيون ولو مؤقتاً، أو هم يؤخرون تنفيذ صفقات القمح إلى موسكو، كتعبير عن استيائهم وكجزاء للحكم السوفياتي، وبالتالي كوسيلة ضغط عليه للتراجع عن موقف معيّن. يبقى أن التعاطي الاقتصادي لا بدّ وأن يقرّب، وإن نسبياً، بين فريقين اقتصادياً، واجتماعياً، وبالتالي سياسياً، ويستطيع أن يخدم بذلك *العلاقات السلمية* بين الطرفين. لكن *المسألة* تكمن في مدى التقارب ونسبته بالقياس إلى عناصر أخرى تساهم في الوقت نفسه، في التباعد أو التنافس.

إن هذا المسلك يبقى قائماً للمساهمة في تمتين، أو توسيع، العلاقة (أو «التجارة») بين الدول باتجاه السلم، أو المزيد من العلاقات السلمية بهدف السلم العام[١]. في كل الأحوال، إن البعض يرى فيه السبيل المؤكد إلى السلم الدولي، ومنهم الخبير الأميركي الكبير في القانون التجاري، صاموئيل بيزار، صاحب نظرية «الاستعمال الصالح للتجارة في خدمة السلم»، والذي يقول في مطلع السبعينات: «... إن السيف الذي سيفتح أبواب الشرق هو سلمي: إنه التعاون التجاري والصناعي، إضافة إلى الحريات الإنسانية التي تواكبه»[٢]. ولقد ظهر أكثر من تيار في الغرب، في هذا المجال، أي أن هذه التيارات تعتمد المسلك الاقتصادي كسبيل، حيناً للانصهار و«التساتل» بين الشرق والغرب، أو بالأحرى لذوبان الشرق في الغرب، أو على الأقل، حيناً آخر، للتقارب بينهما. إن هذه التيارات هدفت عامة إلى البحث عن السلم بين النظامين الدوليين في نهاية المطاف[٣].

*

هذه *المسالك الأربعة التي* ورد الكلام عنها ليست الوحيدة. إن بعض المسؤولين يرون سبلاً ومسالك متنوعة إلى السلم، وكذلك إن بعض الباحثين يصنّفون مسالك أخرى ممكنة. ويأتي

---

(١) يمكن العودة إلى كتابات صاموئيل بيزار ومنها كتابه: **Samuel Pisar, *Coexistence and Commerce*, Mc Graw-Hill, N.Y., 1970; et Cl. Jullien, *L'Empire...*, *op.cit;* et R. Aron, *Paix et guerre...*, *op.cit.***

(٢) من مقطع مذكور في: **D. Colard, *Les Relations...*, *op.cit.*, p. 121.**

(٣) نذكر على رأس *القائلين بالتساتل والإنصهار:*

Walt Rostow, *The Stages of Economic Growth*, Cambridge, 1960;

ونذكر من القائلين بالتساتل والتقارب: **Jan Tinbergen, *Convergence of Economic Systems in East and West*, Rotterdam, Netherlands Economic Institute, 1965.**

الانفراج الدولي على رأس المسالك التي اعتمدها عدد من كبار المسؤولين الدوليين المعاصرين بحثاً عن السلم. لقد سبق تحديد الانفراج وأبعاده وحدوده[١]. وربما تكون نقطة الضعف الأساسية في إمكان الانفراج أن يصبّ في السلم، أنه لا يعني فعلاً الأمر نفسه للفرقاء الأساسيين المعنيين والمعتمدين إياه سبيلاً. ولقد رأى كذلك بعض المسؤولين والباحثين في عدم الانحياز سبيلاً ممكناً إلى السلم[٢]. لكن هذا السبيل الذي هدف إلى تأكيد استقلالية معظم شعوب ودول العالم، كما إلى حرمان القوى العظمى من المزيد من ظروف التوسّع، والهيمنة، وتدعيم الصراع الدولي، تضمّن بذاته نقطة ضعفه الأساسية. تعود نقطة الضعف هذه إلى أن هذا السبيل هو سبيل الضعفاء اقتصادياً، كما سياسياً، وعسكرياً، وستراتيجياً، وفي الواقع، يصعب على «فريق ثالث» ضعيف أن يحدّد خط ومسيرة العلاقات الدولية تجاه قوتين عظميين، على الأقل على المدى المنظور. وكذلك طرح موضوع البحث عن السلم عبر سبيل التطور والتعاون، وبالتالي الوصول إلى نظام عالمي جديد، وبالأخص في المجال الاقتصادي[٣]. إنما هنا أيضاً يشمل هذا السبيل في ذاته نقطة ضعفه الأساسية ألا وهي أنه يقترح التعاون ما بين فريقين غير متكافئين في معظم المجالات، وهذا يعني تخلّي الفريق القوي عن بعض مصالحه وخططه لمصلحة فريق غير مضمون الجانب، لا من حيث النتيجة المباشرة، ولا من حيث ردود الفعل الممكنة. يضاف أن هذا السبيل يتضمن، في نهاية المطاف، فرضية بعيدة، إنما تبقى واردة وهي التكافؤ، وهذا ليس في مصلحة الفريق القادر، أي التنازل على حساب موقعه هو، في نهاية المطاف، بحرمان ذاته وإن تدريجاً، من ميزاته، وحتى من بعض مبررات قوته.

إن هذه المسالك، أو الطروحات، أو المقترحات، وإن كانت قيّمة بذاتها، إلا أنها لم تجد عامة بعد لنفسها المكانة اللازمة في المشاريع والستراتيجيات الكبرى والشاملة. صحيح أن بعض الخطوات تحققت في حدود كل منها، لكن دون الذهاب بعيداً في استكمال المشروع والوصول إلى إنجازات مهمة ملموسة وكافية لتحقيق السلم. هل من الممكن أن يكون حظها، أو حظ أحدها، أفضل في المستقبل إذا ما توافرت ظروف دولية أفضل؟ إن فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تبدو مشجعة على صعيد علاقات القوتين العظميين، وبهذا إن الظروف الدولية تبدو أكثر إيجابية من السابق. لكن هل هذا كاف للتوافق على اعتماد أحد هذه السبل، وخاصة سبيلي التطور وعدم الانحياز اللذين ليسا، على الأقل مرحلياً، في مصلحة هاتين القوتين؟ يبقى سبيل الإنفراج الذي يبدو الأوضح معالم حالياً، هو المعتمد في هذه المرحلة على صعيد القوتين العظميين، كما على أصعدة أخرى، وفي مقدّمها داخل كلّ من النظامين، وبالأخص داخل النظام الاشتراكي[٤]. لكن

---

(١) انظر موضوع «السلم بواسطة الإنفراج» في كتاب كولار نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٢٣.
(٢) انظر موضوع «السلم بواسطة عدم الإنحياز»، المرجع نفسه ص ١٢٦ ـ ١٤٠.
(٣) انظر موضوع «السلم بواسطة التطور» في المرجع نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٦١.
(٤) نشير هنا بشكل خاص إلى البوادر الواضحة في إطار العلاقات السوفياتية الصينية الشعبية. إن هذه البوادر هي مشجّعة في اتجاه انفراج جدّي في العلاقات وربما كانت زيارة شيفارنادزه، وزير الخارجية السوفياتي، ثم زيارة الزعيم السوفياتي غورباتشوف نفسه إلى الصين بادرة أكيدة باتجاه الحلحلة والانفراج خلال سنة ١٩٨٩. وفي أواخر السنة نفسها كانت عملية التخلّص من الشيوعية في معظم الديمقراطيات الشعبية في أوروبا بعد فشل محاولة حزيران الصينية (أحداث ساحة تيان آن مين الشهيرة).

الإنفراج، وكما سبق قوله، يبقى عرضة للنكسات، أو على الأقل للعوائق التي جعلته حتى الآن سبيلاً ممكناً، لكن غير مضمون. إنما في الوقت عينه، يلاحظ أن الانفراج الداخلي يساهم في التفسّخ والتفتّت، كما بدأت خطوات واضحة وثابتة تؤكد في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه، خلال سنة ١٩٨٩ ومطلع سنة ١٩٩٠. هل يمكن أن يكون مثل هذا الانفراج سبيلاً مأموناً إلى السلم العالمي مع ما يمكن أن ينطوي عليه من مخاوف وآمال؟

القسم الثاني
مقوّمات وفرضيّات سلميّة

بعد طرح أهم المسالك نظرياً وعملياً بشكل مقتضب، لا بدّ من التركيز وإن السريع على أهم المقوّمات والفرضيات التي بدا في تحوّلها إلى قواعد وسبل ما يؤهلها (بنظر البعض على الأقل خاصة في السبعينات والثمانينات) لأن تفسح المجال أمام العلاقات الدولية للمرور من التعايش السلمي إلى السلم. ويشار في هذا الإطار إلى أن هذه المقوّمات والفرضيات لا تختلف في مضمونها عن بعض المسالك المطروحة. في الواقع، إنها تشكّل متمّماً مباشراً وجدّياً لهذه الأخيرة إن نظرياً أو عملياً. يمكن جمع أبرز هذه المقوّمات الفرضيات المطروحة في ثلاث وهي: وقف السباق إلى التسلح والحدّ من إنتشار الأسلحة النووية وربما خفضها، تعدّدية الزعامة الدولية بدل ثنائيتها، وعدم إنحياز فاعل.

١ ـ وقف السباق إلى التسلح والحدّ من إنتشار الأسلحة النووية:

يقع هذا الموضوع المزدوج في الموقع الرئيس من الاهتمامات المعاصرة بشأن السلم الدولي. إن التسلح عرف، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قفزات مهمة ضمن خط تنافسي، حيناً بهدف اللحاق والتعادل، وحيناً آخر بهدف التفوق والسيطرة على الموقف. إنما، وبطبيعة الحال، كل تفوّق من جانب أدى إلى توازن من الجانب الآخر وإلى محاولة تفوق جديد، وهكذا دواليك منذ استعمال السلاح الذرّي الأول الذي ما لبث أن أصبح سلاحاً بسيطاً جداً في لائحة الأسلحة المتطورة والفتاكة التي أخذت تطول وتثقل وترعب. كان توازن الرعب، في الواقع، نتيجة هذا السباق والإطار الطبيعي له في آن واحد. لقد سبق الكلام عن هذا السباق وعن تحديد ثغرات يجرى باستمرار البحث من أجل التغلّب عليها وسدّها. وفي الوقت عينه، بالنظر لخطورة السلاح الحديث المتطور وخوفاً على النظام الدولي القائم، كانت سياسة ضبط هذا السلاح والحدّ من انتشاره، وبالتالي حيازته من قبل دول غير مسؤولة كفاية عن هذا النظام الدولي أو غير جديرة بتحمّل هكذا مسؤولية. طبعاً، كان هذا موقف الدولتين العظميين اللتين ما فتئتا تخشيان أن يفلت زمام الأمور من أيديهما، وأن تضطرا للانجراف إلى حيثما تخشيان رغماً عن إرادتيهما، أو بالأحرى من دون تخطيط مسبق من قبلهما للتورط.

بالفعل، لقد نشطت سياسية الحد من انتشار السلاح النووي منذ الستينات ومعها سياسة ضبط السلاح[1]. ابتداء من خطوة سنة ١٩٦١ وإعلان الدولتين العظميين عن نيتهما في متابعة الجهود لتحقيق برنامج حول إجراءات نزع السلاح، كان اتفاق الدولتين حول موضوع ضبط السلاح النووي وسيطرة الدولتين عليه[2]. إن هذا يعني عملياً أن الفريقين اعتمدا مبدأ الحد من السلاح ووقف السباق إلى التسلح، بدل نزع السلاح الذي بدا تحقيقه أقرب إلى المستحيل. إن هذا التوجّه هو الذي ساهم في الوصول إلى عدد من الإنجازات المهمة في هذا المجال، وعلى رأسها الاتفاقات الموقعة بين الطرفين[3]. وربّما أمكن إدراج إتّفاقات سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ حول تدمير بعض أنواع الأسلحة (على غرار متوسطة المدى في أوروبا) في هذا السياق بالذات، وليس في سياق نزع السلاح، بالرغم من أنها عملياً هي أقرب إلى هذا السياق الأخير. أما مبرّر هذا التصنيف فهو يعود إلى محدودية الأمر نوعاً وكمّاً وموقعاً. وفي حال أريد اعتبار هذا الحدث خطوة في مجال نزع السلاح، إنها تبقى خطوة رمزية إلى حدّ بعيد. ويمكن أن تندرج في الخط نفسه الاقتراحات السوفياتية العائدة لأواخر سنة ١٩٨٨ بخصوص تخفيض القوى في الساحة الأوروبية[4]. ويمكن أن تصنّف في الخانة نفسها الاقتراحات والاقتراحات المقابلة (بما فيها على الأغلب من مزايدات إعلامية)، في أيلول سنة ١٩٨٩، على لسان المسؤولين الأميركيين والسوفياتيين حول الأسلحة الكيميائية ونسبة تدميرها أو تدميرها الكامل، ثم الاتفاق، في صيف سنة ١٩٩٠، على تدميرها التدريجي. إن لهذه الاقتراحات والاتفاقات بالطبع مغزاها وقيمتها لكنها ما زالت في بداية طريق قد يكون طويلاً للوصول إلى إنجاز مثل هذه المهمّة.

في كل الأحوال، إذا أمكن اعتبار بعض الاتفاقات المحدودة كإتّفاقات نزع سلاح، فإن هذا الأمر بحاجة للكثير قبل الوصول إلى زوال خطر الحرب النووية. فاتفاق سنة ١٩٧٢ حول إزالة الأسلحة البيولوجية، واتفاق سنة ١٩٨٨ حول تدمير الأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا، والاتفاق المبدئي في حزيران ١٩٩٠ حول تخفيض ٣٠٪ من الترسانتين النوويتين، تبقى مبادرات سلمية أكيدة لكنها لا تعني تلافي الحرب وتحقيق السّلام. إنها تشكّل خطوة، بدون ريب، باتجاه السلم كونها دلالة على إرادة سلمية عند الدولتين العظميين. إنما يجب عدم المبالغة في تقويم هذه الخطوة من الناحية الفعلية: إذا عدنا إلى الاتفاق على السلاح البيولوجي والكيميائي، فإنه ليس حكراً

---

(١) أي ما يعرف بالإنكليزية تحت تسمية «Arms Control».

(٢) المقصود هنا هو ذلك البيان حول «مبادئ» الذي توصلت إليه الدولتان في ٢٠ أيلول سنة ١٩٦١، وهو معروف ببيان ماكلوي - زورين (Mac Cloy-Zorine).

(٣) انظر إلى لائحة بهذا الخصوص وبالنسبة للفترة النشيطة أي الستينات والسبعينات في:
D. Colard, *Les Relations...*, *op.cit.*, pp.103 et 104;
إضافة إلى توقيع اتفاقية فيينا في سنة ١٩٧٩ غير المبرمة في إطار سالت ٢.

(٤) المقصود هنا هي اقتراحات الزعيم السوفياتي غورباتشوف، منها ما ورد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد تمّ التعبير عن بعض الآراء في هذا الشأن، منها الموقف الإيجابي مع:
Antoine Sanguinetti, «L'Occident encore une foix pris à contre-pied», in *Le Monde diplomatique*, n° janv. 1989;
وتفسير اقتصادي مع: Yves-Marie Laulan, «Echanges Est-Ouest: vers un nouveau printemps?», in *Défense nationale, n° décembre 1988, pp.31-38.*

على الدولتين العظميين، وبالتالي إزالته وإزالة خطره تتعداهما[١]، إضافة إلى أنها تستطيعان الاستغناء عنه بما يخصهما دون ضرر كبير؛ أما الأسلحة المتوسطة، فلقد سبق وأشير إلى أنها رمزية بحد ذاتها على مستوى الدولتين؛ وأخيراً، حتى تدمير بعض الترسانتين النوويتين (في حال أبرم الاتفاق) يبقى أقرب إلى بوادر حسن النوايا أكثر منه إلى إبعاد شبح الحرب. إن هذا الأمر يبقى طبيعياً لأن الولوج في ميدان نزع السلاح يفترض أكثر من حسن نوايا، وخاصة في ظرف لم تتأكد فيه بعض الأوضاع والمواقف (وبخاصة وضع غورباتشوف في موسكو، والموقف السوفياتي بالتالي).

وبشأن الحد من انتشار السلاح النووي، كان اتفاق الأول من تموز سنة ١٩٦٨ القائل بعدم نقل التقنية أو السلاح للدول غير النووية، وبتعهد هذه الدول بعدم الحصول على هذا السلاح أو صنعه. لكن هذا الاتفاق لم يحل دون انتشار هذا السلاح على عدد متزايد من الدول، وبالأخص دول من العالم الثالث. تحاول بعض هذه الدول، بالرغم من الأعباء التي يرتبها عليها التسلح، أن تحصل على سلاحها بالنظر إلى أهمية بعض الصراعات الإقليمية التي تعنيها مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، أو حتى لتعزيز موقع إقليمي ودولي دون وجود مثل هذه الصراعات. بالطبع إن هذه الدول لا تستطيع الحصول على أسلحة جدّ متطورة، أو الأكثر تطوراً وقدرة تدمير، لكنها قد تستطيع بما لديها تهديد التعايش السلمي، أو أية إمكانية، أو فرضية، أو إرادة سلمية. لذا كانت اتفاقات ومؤتمرات دولية في موضوع منع انتشار الأسلحة، وبخاصة النووية منها. لقد أتى ذلك على مستوى الدولتين العظميين كما على المستوى العالمي الشامل في إطار منظمة الأمم المتحدة[٢]. لكن هذه الاتفاقات والمؤتمرات تبقى غير قادرة على إحلال السلم. إنما، إذا كان بإمكان الدول والقوى الصغيرة، أو حتى المتوسطة، أن تهدد السلم بما لديها من أسلحة تقليدية أو نووية ومتطورة، تبقى الدول الكبرى هي الأكبر مسؤولية عن السلم والحرب. إن الدولتين العظميين اللتين تعيان في الواقع هذه المسؤولية تعرفان ما يترتب على كل منهما منفردة، وعلى الاثنتين معاً، من عواقب.

إن هاتين الدولتين توصلتا، في الواقع، إلى إنجاز اعتبر فائق الأهمية أي اتفاق الثاني والعشرين من حزيران سنة ١٩٧٣ الذي قال بالوقاية السياسية من الحرب النووية[٣]. عنى هذا الاتفاق الكثير من الأمور وهي ذات مدلولات رئيسة في شأن مصير السلم الدولي. لقد سبق الكلام عن هذا الاتفاق بالذات لكنه من المفيد التركيز على بعض النقاط التي تهم هذا السياق. إن الاتفاقية التي وقعها في واشنطن بريجنيف ونيكسون، قالت في صلبها بأمور ثلاثة رئيسة ومتكاملة: تلافي الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى تأزم خطير، واتقاء المواجهة العسكرية، واستبعاد حصول حرب نووية بين الدولتين أو مع دول أخرى. وفي الواقع، لقد اتفقت الدولتان على الامتناع عن استعمال القوة ضدّ بعضهما، أو ضدّ حلفائهما المتبادلين، في حالات يمكن أن تعرّض السلم الدولي للخطر. وفي حال حصلت حالة قد تؤدي إلى خطر الحرب، فإن الدولتين «تبدآن

(١) إن أحداث الثمانينات تؤكد هذا الأمر، خاصة في الشرق الأوسط.
(٢) وبشكل خاص نشير إلى الدورة الاستثنائية التي خصّصت لموضوع نزع السلاح في شهري أيار وحزيران ١٩٧٨.
(٣) نجد نصّ هذه الاتفاقية في عدد كبير من الصحف والمراجع، نذكر على سبيل المثال النص بالفرنسية في:
D. Colard, *Droit des relations...*, *op.cit.*, pp. 25 et 26.

مباشرة مشاورات طارئة» وتعملان اللازم لتطويق الخطر. إن هذه النقطة مهمة جداً إذ إنها خلقت «ميكانيكية» مشاورات لمنع الإنزلاق إلى المواجهة، وللسيطرة على مجمل المواقع الساخنة التي قد تنشأ في العالم. شكّلت هذه الاتفاقية، بحد ذاتها، حدثاً مهماً، كما كانت في أساس «وضع بنية دائمة للسلام»[١]. وبالفعل، إن هذه الاتفاقية وهاتين الميكانيكية والبنية ما لبثت، بعد شهور قليلة، أن أثبتت فعاليتها[٢].

صحيح أن هذه الاتفاقية لا تدخل في باب نزع السلاح، أو الحد من انتشاره، أو من السباق إليه، أو من تخفيضه، لكنها تدخل، بلا شك، في باب ضبط السلاح، وبالإمكان، على الأقل، تصنيفها في باب نزع فتيل السلاح سياسياً، وربما تكون هذه الوسيلة هي الأفعل التماساً للسلم. إن هذه الاتفاقية قالت عملياً بنزع فتيل السلاح بواسطة «ميكانيكية» أو آلية التشاور التي أثبتت فاعليتها على مستوى الدولتين المعنيتين بها مباشرة، خلال السبعينات والثمانينات. وفي الوقت عينه، يمكن إدراج هذه الخطوة الحدث في باب مقوّم آخر للسلم وهو الانفراج. في الواقع لقد تكلّم العالم بأجمعه، في أواسط السبعينات، عن الوفاق الدولي في ظل الاتفاقات المعقودة ومنها هذه الاتفاقية بالذات.

أخيراً، إن البعض يرى أن هناك مسلّمات يعتمد عليها السلم الممكن عن طريق ضبط السلاح ومراقبته، أي سيطرة السياسة على السلاح الذي هو أداة ردع أكثر مما هو أداة حرب. لا بد من ذكر إحدى تلك المسلّمات هنا لكونها تتضمن الفرضية الأقرب إلى الواقع، أي إلى وعي القوى العظمى لخطورة استعمال السلاح للحرب. تقول هذه المسلّمة بأن الحرب بين القوتين العظميين ليست حتمية، لا بل إنها غير معقولة. في الواقع إن هذه المسلّمة، التي ترتكز على كون نتيجة استعمال السلاح في حرب لا يمكن إلا أن تكون مدمّرة للفريقين معاً، تتفق مع النهج السياسي الذي بني على مبدأ عدم حتمية الحرب بين الاثنين الذي أقرّ به كل من الاتحاد السوفياتي (مع خروتشوف) والولايات المتحدة الأميركية. إن ضبط السلاح سياسياً أصبح ممكناً في ظل التوازن. كذلك إن تخفيض الأسلحة كمّاً، وحتى نوعاً، يبقى ممكناً. لكن نزع السلاح يبقى في كل الأحوال بعيد المنال: إن الدلائل ما تزال تؤكد، على الرغم من كل بوادر حسن النوايا، هذا المسار. يُذكر من هذه الدلائل تصريحات المسؤولين الأميركيين، في بداية سنة ١٩٨٩، حول عزمهم على متابعة التسلّح بالنظر لعدم حصولهم على تأكيدات حاسمة من قبل السوفياتيين باتجاه وقف السباق إلى التسلح[٣]. في كل الأحوال، إن هذا السباق يجري في ظل البحث عن الحدّ كما عن التخفيض، خاصة في جنيف[٤]. إن العمل قائم في الواقع على خطين في آن واحد، أي خط الحرب وخط السلم بانتظار ظروف قد تساعد في إمالة كفّة الثاني.

---

(١) مما ورد في البيان الختامي لزيارة بريجنيف إلى الولايات المتحدة في حزيران ١٩٧٣ حيث وقّعت الاتفاقية.

(٢) بشكل خاص في حرب الشرق الأوسط ثم في مفاوضات السلم بشأنها. انظر إلى كتاب حيث نجد تفسيراً معيّناً للأمر: Ph. Devillers, *Guerre ou paix...*, *op.cit.*, pp. 236 et 237.

(٣) بالأخص تصريحات المسؤولَين الأميركيين الجديدين أي الرئيس جورج بوش ووزير الدفاع ريتشارد شيني أمام أعضاء الكونغرس في الحادي والعشرين من آذار ١٩٨٩.

(٤) مفاوضات ستارت أي لتخفيض الأسلحة الستراتيجية (S.T.A.R.T.).

٢ ـ تعدّدية الزعامة الدولية:

إن تاريخ البشرية كثيراً ما عانى من ثنائية الزعامة، حيث كانت قوتان «عظميان» تطغيان في العالم القديم، أو الوسيط، أو الحديث. وكانت هذه الثنائية تقوم عامة على حساب الشعوب والمناطق المستضعفة، وخاصة تلك التي تقع جغرافياً بين القوتين وتعاني من الصراع الثنائي، أو من المدّ والجزر بين الاثنتين اللذين يمكن أن يدوما طويلاً. في معظم الحالات، كان الصراع يؤدي إلى حرب مفتوحة تعدّل في ملامح التاريخ وأقطابه، هذا ما عبّر عنه إجمالاً بالتحوّلات الكبرى في التاريخ. إن الثنائية العالمية المعاصرة ليست ظاهرة جديدة بحد ذاتها، لكن الجديد فيها هو شموليتها. لقد ظهرت، في أيامنا، بعض النظريات القائلة بأن الثنائية بحد ذاتها هي مصدر قلق وعدم استقرار على الساحة الدولية. لذا بدأ البعض يفكّر ويعمل من أجل التخلص من الثنائية سلمياً قبل أن تؤدي إلى الحرب، أو على الأقل من أجل تخفيف الاضطراب الدولي، وبهذا تخفيف للأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق قطبي الثنائية والتي أخذت تثقل كاهليهما. إن توزيع المسؤوليات على أكثر من قوتين، ومشاركة عدة قوى في إدارة شؤون العالم، هو خط التعدّدية في الزعامة الدولية الذي نظر إليه البعض كفرضية لإحلال السلم الدولي.

أول من تكلم صراحة عن ضرورة إحلال التعدّدية مكان الثنائية كان هنري كيسنجر المخطط الأميركي في السياسة الخارجية المعاصرة. فمنذ أواخر الستينات وقبيل أن يصبح مسؤولاً في البيت الأبيض كمستشار للرئيس، وبتأثير من أبحاثه حول القرن التاسع عشر والوضع الأوروبي، أخذ كيسنجر يرى أن اضطراب التوازن الدولي يعود إلى الثنائية، وبالتالي أن التعددية هي الكفيل بإعادة التوازن الدولي والاستقرار والحفاظ عليهما[١]. إن التعدّدية هنا تعني أن تتقاسم دول أو قوى عديدة المسؤوليات الدولية، وبالتالي أن تحيّد بعضها البعض. إن التعددية تعني إذن بالأخص التحييد التلقائي، وهو الأمر الكفيل بحفظ السلم الدولي لمدة طويلة على غرار السلم الذي شهدته أوروبا ما بين مؤتمر ڤيينا والحرب العالمية الأولى[٢]. لقد اتفق هذا التفسير مع ظهور العالم الثالث على الساحة الدولية، ومع ظهور الصين كقوة منفصلة ومنافسة للاتحاد السوڤياتي، ومع تطوّر أوروبا الغربية واليابان بشكل أخذا ينافسان فيه الولايات المتحدة الأميركية التي ساهمت كثيراً بإعادة بنائهما.

إن السياسة الأميركية في أواخر الستينات وبداية السبعينات تأثرت إذن بهذه النظرة، خاصة في مطلع السبعينات. ربما أتى مبدأ نيكسون كخطوة أولى محدودة في تحقيق هذه النظرة، وكذلك يمكن اعتبار القول باعتماد سياسة تقاسم المسؤوليات بدل الزعامة[٣] خطوة أخرى ملازمة في الإتجاه نفسه. ولقد أعاد بعض الباحثين في الغرب ضعف الثنائية إلى تثبيت قدرة الدولة الأمة. ويرى هؤلاء كذلك أنه نشأ إلى جانب الثنائية نوع من اللامركزية بمعنى ظهور دول تفتقر إلى القوة

---

(١) انظر إلى بعض كتب ودراسات هنري كيسنجر، وعلى سبيل المثال وبالأخص:
American Foreign Policy, W.W. Norton, N.Y., 1969.

(٢) ربما كان في هذا العرض المبسّط لهذه النظرية، وبالتالي السياسة، بعض المبالغة في التبسيط بالذات.

(٣) وهما للتذكير يعرفان بالإنكليزية بـ: «Partnership» بدل «Leadership».

العسكرية لكن لديها عناصر قوة أخرى: اقتصادية، أو بشرية، أو جغرافية... هكذا تكون الدولتان العظميان وحدهما عالميتين لكنها لا تسيطران فعلاً على الساحة الدولية[١].

في الواقع، ومنذ السبعينات، بدأت النظرة إلى النظام الدولي، أي الثنائي، تميل عند البعض، وخاصة في الغرب، إلى اعتباره قيداً يجب تحطيمه، أو على الأقل إجراء تعديلات على أسسه بهدف الحفاظ على توازن حقيقي في التعامل بين الدول والشعوب والمجموعات، من حيث الأعباء والأدوار أو الأهداف. إن بعض المراقبين والباحثين أخذوا يرون، مع أواخر السبعينات، وبالنظر إلى التطورات التي حصلت خلال السنوات القليلة المنصرمة، أن النظام الثنائي بدأ مرحلة تحوّل من بساطة الثنائية، وسياسة المعسكرين، والمواجهة الأميركية السوفياتية، إلى حال أكثر تعقيداً وذلك لدخول عناصر جديدة على هذا النظام مثل العالم الثالث، والتطورات الصناعية والتقنية، وترابط العلاقات الدولية عبر العالم بأجمعه. وذهب بعض هؤلاء إلى اعتبار المرحلة مرحلة مختلطة بين الثنائية العسكرية والتعدّدية السياسية[٢].

كانت هذه بعض الآراء والتفسيرات بخصوص الثنائية والتعدّدية واعتبار التعدّدية المستجدّ على الساحة، أو الإتجاه الذي يحمل الحل في سبيل السلم والاستقرار. لكن تبقى الإشارة إلى أن التعددية التي عمل البعض من أجلها، أو على الأقل هو اعتبرها طريقاً إلى السلم، لم تبرهن في السابق عن كونها بالفعل أساساً متيناً لسلم يمكن أن يستمر طويلاً، إضافة إلى الاختلاف في الظروف والعناصر والمعطيات ما بين التجربة السابقة والحل المطروح. كما أن التوازن الأوروبي الناشئ عن مؤتمر فيينا في القرن التاسع عشر، والذي اعتُمد كأساس لحل التعدّدية في أواخر القرن العشرين لم يحل هو نفسه دون الحرب في أوروبا بالذات (وفي مقدّمها الحرب الفرنسية الألمانية)، أو الصراعات الأوروبية خارج القارة (المستعمرات). وربما أمكن اعتبار النشاط الاستعماري في حينه متنفّساً ساهم في الاستقرار النسبي في أوروبا. يضاف إلى هذا أنه قياساً إلى السلم النسبي الأوروبي الذي أمّنته تعددية القرن التاسع عشر، تكون ثنائية القرن العشرين العالمية (النصف الثاني من القرن طبعاً) أمّنت حتى الآن ما يشبهه على صعيد الفريقين المعنيين مباشرة على الأقل، وذلك لفترة توازي نصف فترة الاستقرار الأوروبي. هذا مع اعتبار أن المستجدّات في النظام الدولي لم تعدّل في طبيعة هذا النظام الذي استمرّ ثنائياً، على الرغم من بعض العناصر والأدوار التي ما تزال ثانوية ربما لاستمرار الثنائية العسكرية مهيمنة.

أخيراً تذكير بأنه إذا كانت التعدّدية فرضية مقبولة كأساس لإحلال السلم، وإذا عمل البعض من أجل تحقيقها ولو جزئياً، فإن البعض الآخر لا يقبل بها إلا كطريق إلى سلم على أسس مختلفة. إن المقصود هنا أن الأميركيين، وخاصة بتأثير من كيسنجر على الأغلب، عملوا بهذا الإتّجاه. لكن تحقيق التعدّدية تبيّن صعباً بالنسبة للأميركيين أنفسهم لأنها تحرمهم من موقعهم

---

(١) إن المقصود باللامركزية كما ورد سابقاً هو ما سمّي بالإنكليزية بـ: «Polycentrism». ويمكن العودة إلى كتابات أحد أبرز ممثّلي هذا التيار وهو الأوروبي ستانلي هوفمان في كتابه الرئيس: *Culliver empêtré..., op.cit.*

(٢) نذكر من هذا الفريق الباحث الفرنسي دانييل كولار خاصة في كتابه المذكور أعلاه: *Les Relations...*

القيادي المميّز[١]. وبالتالي إن فريقاً من الأميركيين دعا، في الوقت عينه، إلى العزلة وتأمين السلم للولايات المتحدة بحسب خبرة أميركية سابقة: أي اعتماد الخبرة الأميركية بدل الخبرة الأوروبية بحثاً عن السلم[٢]. حتى أن الرئيس الأميركي، الذي بدا الأكثر نشاطاً واقتناعاً بالتعددية أو ببعض التعددية على الأقل، ما لبث أن أقرّ بأن التعددية ليست سبيلاً أو أساساً لسلم حقيقي[٣]. ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى رأي الآخر على الساحة الدولية. إن الفريق الاشتراكي السوفياتي رأى أساساً واحداً للسلم لا ثاني له، إنه الأحادية، أي لا الثنائية ولا التعدّدية، فالسلم لا يكون إلا بعالمية النظام الاشتراكي دون شريك.

لكن التطورات الحاصلة على الساحة الاشتراكية، وخاصة في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه حيث تنازل عن الاشتراكية، على الأقل، في النظام، سياسة واقتصاداً، منذ أواخر سنة ١٩٨٩، تفرض نفسها بلا شك في هذا المجال. فسرعان ما رأى البعض في هذه الأحداث المهمة والمفاجئة في آن واحد، مؤشراً أو نذيراً بسقوط الثنائية الدولية، وحتى أن البعض بدأ يتكلم عن سقوط الثنائية. إن الاستنتاج في هذا المجال قد يكون فيه بعض التسرّع نظراً إلى بعض الملاحظات الممكنة على الرغم من أن التطور أتى ويأتي سريعاً بشكل لا يسمح للمراقب اللاهث وراءه بالتقاط الأنفاس والقدرة على الحكم المترويّ والجازم معاً. لا بدّ من الملاحظة مثلاً أن النظام الاشتراكي الدولي لم يسقط بمجرد تفكّك المعسكر في أوروبا، أو إعلان فشل الشيوعية في تحقيق وعودها للشعوب من خلال الممارسة لمبادئها التي اعتمدت خلال أكثر من سبعين سنة. إن هذا التفكك أو خسارة أحد النظامين بعض أجزائه ومواقعه لا يعنيان، بحد ذاتهما ومباشرة سقوط الثنائية. إن القطب الأساسي والقوة المركزية، بالرغم من المشاكل النابعة عن محاولة تقويم المسار، ما زال يحتفظ بأهم عناصر قوته على صعيد القوة الدولية. فإن الاتحاد السوفياتي ما زال صاحب القدرة العسكرية الهائلة والفريق الآخر الأساسي في العلاقات الدولية. صحيح أن الاتحاد السوفياتي كان، وإلى حد بعيد، في أساس هذا التطور الذي يبدو سلبياً بالنسبة إليه ولنفوذه ونظامه على الساحة الدولية، لكن الاتحاد السوفياتي ما زال، حتى إشعار آخر، قوة دوليّة. ويطرح هنا تساؤل: في حال سقوط الاتحاد السوفياتي نفسه بنتيجة تجربته الإصلاحية، هل تسقط معه الشيوعية؟ والصين هل تستطيع عندها حماية الشيوعية وتتحول بذلك إلى «قلعة الشيوعية المحاصرة»؟ إن سقوط آخر مواقع الاشتراكية أصبح أمراً وارداً حتى بالنسبة للصين، لكن، عند الحد الأقصى من هذه الفرضية، ترد فرضية النظام الواحد. هل تبقى عندها التعدّدية فرضية مقبولة، وإلى أي حد أو أي نوع من التعددية يكون؟ في كل الحالات، تبقى الثنائية العسكرية

---

(١) إن العودة إلى تحديد السياسة الأميركية في مطلع السبعينات تؤكد هذا الأمر.
انظر بالأخص: Richard Nixon, *La Politique étangère des Etats-Unis pour les années 1970,* rapport au Congrès le 25 fév. 1971.

(٢) راجع مثلاً الكتاب الأميركي: Robert W. Tucker, *A New Isolationism: Threat or Promise?* Potomac Associates Book, 1972.

(٣) إن الرئيس نيكسون، في أوائل الثمانينات وبعيداً عن ممارسة المسؤولية، اخذ يرى أن السلم أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة.

ركناً يجب أخذه بعين الاعتبار ولو مرحليًّا، كما أن أركاناً أخرى لا بدّ وأن تستوجب المزيد من الدراسة والتحليل قبل الحكم بشأنها كالإيديولوجية والسياسة... إن البحث في هذا الشأن يتعدّى، على كل، حدود الاهتمام المباشر في هذه الدراسة.

٣ ـ عدم إنحياز فاعل:

برز عدم الإنحياز على الساحة الدولية مع اتساع التوجّه الاستقلالي وتزايد الدول الحديثة التي رفضت الوقوع ثانية تحت هيمنة الدول الكبرى، ثم ما لبث أن شكّل حركة شملت أجزاء مهمة من العالم حتى قاربت، إلى حدّ بعيد، جغرافية ما يعرف بدول العالم الثالث. إن هذه الحركة لم تشكّل كتلة، ولا نظاماً، ولا منطقة، وبالرغم من هذا هي تعتبر قوة على الساحة الدولية لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار. هذا لا يعني أن عدم الإنحياز أوجد قوة ثالثة تحاول فرض هيمنتها على القوتين الأخريين أو بموازاتهما، أو حتى تستطيع ذلك لو هي شاءت (حتى الآن على الأقل)، إنما هي هدفت أصلاً إلى منع هيمنة الآخرين على أعضائها متفرّقين ومجتمعين. إن هذه الحركة استطاعت استقطاب أكثر من مئة دولة[١] هي في معظمها مما تسمى بالدول الحديثة، أي التي عانت من الاستعمار الأوروبي لفترات متفاوتة، ووضعت لنفسها أهدافاً محددة تنبع من الأسس التي قامت هي عليها. إن أهم تلك الأسس على الإطلاق هو التعايش السلمي بين الشعوب والدول بغضّ النظر عن الإيديولوجيات والأنظمة. وما لبثت هذه الحركة، وانطلاقاً من هذا الأساس، أن نشطت لتحقيق نظام دولي جديد (في أواسط السبعينات) يحفظ للشعوب كرامتها ويتيح لها تحقيق ذاتها سياسياً وتحسين ظروف عيشها اقتصادياً.

إن هذه المجموعة الكبيرة من الدول، وبالرغم من اختلاف أنظمتها وتنوّع حاجاتها وقدراتها، كان لها دور أساسي في التخفيف من حصر العلاقات الدولية في إطارها الثنائي الضيق. فعدم الإنحياز ساهم في نشوء منطقة طَرَفية لا ينطبق عليها الاستقطاب الثنائي الصارم. وبهذا يكون عدم الإنحياز قد ساهم في التعايش السلمي وإن بصورة غير مباشرة[٢]. بالفعل إن عدم الإنحياز في مناطق واسعة من العالم ساهم في التخفيف من حدّة الصراع بين الشرق والغرب الذي انحصر، في مرحلته الأولى، في أوروبا والمناطق القريبة جغرافياً، وذلك بفتح الباب أمام إمكانية مدّ وجزر لينة. كما أن اتساع البلدان غير المنحازة وتوزّعها على عدة قارات أفسحا في المجال أمام المزيد من القدرة على التراجع، بالنظر إلى القدرة على التعويض. إن هذه المرونة التي توافرت لحركة التنافس بين القوى الكبرى ساهمت في التخفيف من حدّة حركة الاقتسام التي كانت قائمة في نطاق ضيق نسبياً، وبذا ساهمت في التخفيف من حدّة الصراع وبالنتيجة في

---

(١) نشير إلى أنه في آخر مؤتمر قمة للحركة (التاسع) الذي حصل في بلغراد، في مطلع أيلول ١٩٨٩، كان عدد الدول الأعضاء مئة ودولتين.

(٢) انظر إلى كتاب: Eugène Berg, *Non alignement et nouvel ordre mondial*, P.U.F., Paris, 1980, pp. 138 et 139.

ترسيخ وتوسيع التعايش السلمي. يضاف إلى هذا كون حركة عدم الإنحياز التي أتت تتويجاً وتجسيداً دولياً واسعاً لمبادئ الأفرو- آسيوية وباندونغ، هي التي قالت، قبل غيرها، بالتعايش السلمي.

ابتغت هذه الحركة منذ نشأتها، في مطلع الستينات (كان مؤتمرها الأول في بلغراد في سنة ١٩٦١)، تشكيل قوة ضاغطة تعدّل في مسار العلاقات ما بين الدول العظمى والكبيرة وبين الدول الصغيرة والضعيفة. لكن هذه الدول الضعيفة على الساحة الدولية التي شكلت قاعدة الحركة، لم تعد تعمل جدّياً على تشكيل كتلة ثالثة، أولاً، لرفضها مبدأ التكتلات الدولية، وثانياً، لكونها غير قادرة في الواقع على التكتل في ما بينها نظراً للاختلافات الأساسية القائمة بين أعضائها. هكذا نجد هذه الدول في معظمها مرتبطة بشكل أو بآخر بإحدى القوى العظمى أو الكبيرة في علاقة إيديولوجية، أو مادّية، أو الاثنتين معاً. لكن هذا الارتباط لم يعن بالنسبة لهذه الدول ارتهاناً لهذه القوة، وبالتالي يبقى بإمكان هذه الدول التحرّك دولياً باستقلالية، على الأقل من حيث المبدأ. وفي الحقيقة تبقى هناك مسافة طويلة بين المبدأ والواقع: فإذا كان هناك رفض للارتهان والتبعية، تبقى هناك حاجة لمسايرة المصالح حتى الرضوخ أحياناً أمام التهديدات المتنوعة، طبيعة وشكلاً وأسلوباً. وما لبث أن طرح موضوع الاستقلالية بجدّية في إطار الحركة، خاصة في أواخر السبعينات، مع ترؤس كوبا لها وظهور خطين متباعدين داخلها، أحدهما بزعامة أحد مؤسسي الحركة أي الزعيم اليوغوسلافي تيتو، والآخر يرأسه الزعيم الكوبي كاسترو. كان الخط الأول يؤكد على الاستقلالية التي كانت في أساس نشوء الحركة، بينما كان الآخر يسير باتجاه تحويل الحركة الى المزيد من الارتباط بالاتحاد السوڤياتي وصولاً إلى نوع من التحالف لمواجهة الغرب والرأسمالية. إن الخط الثاني هذا عنى للكثيرين، داخل الحركة كما خارجها، خطر إضعاف، إن لم يكن سقوط، مبدأ عدم الإنحياز نفسه، نظراً لتمكين الاتحاد السوڤياتي من استعمال الحركة لمصلحته في مواجهة الغرب.

لقد حاولت الحركة بالتالي سلوك الخط الأقرب إلى مبادئها وأهدافها، وربما كان اختيار نيودلهي مركزاً لانعقاد المؤتمر التالي، أي مؤتمر القمة السابع، رمزاً للعودة إلى جذور ومنطلقات الحركة الأصيلة أي إلى استقلاليتها[1]. في كل الأحوال، إن البيان الختامي لمؤتمر هاڤانا لم يتوان عن التحديد وبوضوح للنية الاستقلالية حيث وردت عبارة تقول إن سياسة عدم الإنحياز تعتبر «عاملاً مستقلاً عن الكتل»[2]. لكن هل أن الاستقلالية والاتّساع الجغرافي، بتزايد عدد الأعضاء المستمر، يعنيان عملياً وتلقائياً فاعلية دولية؟[3]

(١) إن اختيار نيودلهي مركزاً لهذا المؤتمر أتى حلاً لمشكلة طرحت بالنظر إلى عدم التمكن من عقده في بغداد التي كان مقرّراً أن تستضيف المؤتمر السابع وذلك بنتيجة حصول الحرب العراقية - الإيرانية.

(٢) من مقتطفات من البيان بتاريخ ٩ أيلول ١٩٧٩، وهي مذكورة في كتاب:
E. Berg, *Non alignement...*, *op.cit.*, pp. 175 et 176.

(٣) إن موضوع الارتباطات الدولية والعدد طرح في مؤتمر بلغراد سنة ١٩٨٩، وخاصة مع الزعيم الليبي معمّر القذافي الذي طالب بدراسة كل حالة وإقصاء الدول التي تتنافى علاقاتها الدولية مع مبادئ الحركة: إن العدد غير مهم وغير مفيد، فمن الأفضل، برأي ليبيا، أن تضم الحركة خمس عشرة أو عشرين دولة. انظر إلى الصحف في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٨٩ وخاصة بتاريخ ٦ أيلول.

أثّر عدم الإنحياز بلا شك، على الخريطة الجغرافية السياسية الدولية، بحيث إنه حال، في فترة معينة، دون هيمنة حركة التكتّل الثنائي، وما لبث، مع تراجع هذه الحركة، أن أخذ يتمدّد من جانبه. لكن لا يمكن اعتبار أن هذا التمدّد قام على حساب حركة التكتّل، إنما هو استفاد من تراجعها كما أسهم، بلا شك، في إثبات القدرة على التأثير في العلاقات الدولية، وإن بصورة محدودة، دون الاعتماد على خلق وتوسيع الكتل السياسية المتراصة. إن البعض لم يتوان عن إطلاق تسمية كتلة على حركة عدم الإنحياز، بالنظر إلى موقعها وفاعليتها على الأقل في بعض الحالات. تجسّدت هذه الفاعلية، بشكل خاص، في الأمم المتحدة حيث برزت الحركة كمجموعة أصوات كبيرة تستطيع، في بعض الحالات، لعب دور تقريري في اتخاذ المواقف الدولية. برز هذا الدور من خلال ظهور إمكانية خلق آلية لنظام الأكثرية العددية التي أصبحت تؤمّنها الحركة عبر تزايد عدد أعضائها. لكن التخوّف الظاهر، في أواسط السبعينات، من قدرة وفاعلية الحركة كان مبالغاً فيه، نظراً إلى أن الحركة لا تشكّل كتلة متراصّة متجانسة يتفق أعضاؤها تلقائياً، إذ إن الخلافات في المواقف والتوجّهات والمصالح قائمة بين الأعضاء، وتوحيد الكلمة يبقى صعباً ولا يحصل إلا بخصوص مواضيع وقضايا معينة تهم غالبية الأعضاء[1].

أخيراً، إن عدم الإنحياز عدّل، وإن لم يكن جذرياً، خريطة العالم السياسية، وهذا يعني أنه حركة فاعلة في الساحة الدولية، وإن لم يكن بشكل واسع وعميق. ربما أمكن اعتبار دور موقف عدم الإنحياز، بحد ذاته، ومن ثمّ الحركة عاملاً أساسياً في التخفيف من مفعول الثنائية التي أزال احتكارها للساحة الدولية. إنه شكّل إذن، بلا ريب، محيطاً خفّف إلى حدّ من حدّة الصراع الدولي حول تقاسم النفوذ. ربما أمكنت الإشارة إلى التزامن تاريخياً بين نشأة الحركة وتطوّرها من جهة، وبوادر الإنفراج الدولي وتصدّع الكتلتين الكبريين من جهة أخرى. لكن الإشارة إلى هذا التزامن لا تعني أن عدم الإنحياز كان الحافز إلى تطوّر العلاقات الدولية من حرب باردة إلى تعايش سلمي وإنفراج، لكن بلا شك إن مجرّد التزامن يعني نوعاً من التفاعل، وإن غير المباشر، ما بين الظاهرتين. فإن وجود دول ومناطق تحاول التملّص من شروط الإنحياز إلى أحد الفريقين الأساسيين على الساحة كان بحد ذاته بمثابة تحدّ للزعامتين الكبريين كما لمنطق الثنائية الشاملة. يكمن معنى هذا التحدّي في جرأة بعض الصغار والضعفاء على إعلان تمايزهم عن القوى المهيمنة على الساحة الدولية، بالرغم مما يتضمن هذا التحدّي من مخاطر لهؤلاء. وفي الوقت عينه، كان هذا التحدّي بمثابة مخرج للصراع حول الهيمنة المتزايدة من حيث إن الزعامتين تتساويان (تقريباً) في الخسارة، أي أن هذا الواقع الجديد لا يؤثّر جدّياً في ميزان القوى، وبالتالي هو يظلّ مقبولاً، أو يمكن تحمّله. ثم إن هذه الظاهرة عنت، في الوقتِ عينه، وقوف القوتين عند حدّ معيّن، مما ساهم في ضرورة التعايش طالما أن الهيمنة غير ممكنة لأحدهما. إن المؤتمر التاسع الأخير (في مطلع أيلول سنة ١٩٨٩) للحركة، في بلغراد، تزامن مع بوادر ثغرة جديدة في عملية الإستقطاب الدولي أو التقاسم، أي مع حركة التحرر البادئة في أوروبا الشرقية، مع الإشارة إلى

---

(١) على غرار موضوع الديون الخارجية التي ترهق معظم دول الحركة بحيث إنه قدّر في سنة ١٩٨٩ أنها تساوي نصف الناتج القومي لهذه الدول.

أن المؤتمر نفسه انعقد في إحدى هذه الدول التي ترأس الحركة للسنوات الثلاث التالية. لكن هذا المؤتمر لم يركّز هذه المرة على موضوع العلاقة مع الثنائية الدولية، لأن اهتمامه الأول كان منصبًّا على مشاكل معظم أعضائه الاقتصادية عبر مشكلة الديون. هكذا إن عدم الإنحياز يبقى محدود الفاعلية في التأثير الجدّي والمباشر على النظام الدولي، طالما أنه رازح تحت الأعباء ولا يستطيع التحرك بالحرية المرجوة، وطالما التضامن بين أعضائه ليس متوافراً دوماً.

*

هكذا يلاحَظ بعد التعرّض السريع لبعض أهم ما اعتبر مقوّمات فرضيات للسلم الدولي، أن هذه المقوّمات الفرضيات غير قادرة منفردة على أن توصل العالم إلى هذا السلم. لكن يبقى أنه بإمكانها مجتمعة متضامنة أن تساهم فعلياً في ذلك. ويبقى أيضاً أن الظروف تتعدّل بسرعة غير اعتيادية إلى حدّ أن ما اعتبر صحيحاً حتى آخر الثمانينات يبقى حتى على المستوى الفرضي عرضة للخطأ، والخطأ الكبير، إذا أُريد اعتماده للمستقبل حتى القريب.

الجزء الثاني
إستمرار اللعبة حتى النهاية؟

في هذه المحطة الأخيرة والختامية من معالجة هذه الدراسة للتطورات الدولية في الفترة الواقعة ما بين إنسدال الستار الحديدي في وسط أوروبا وتدمير جدار برلين[1] في وسط أوروبا نفسها، أي لما يقارب نصف قرن من الزمن من التعامل الدولي الكثيف، يجدر التساؤل حول أمرين أساسيين هما اللعبة والنهاية. هل يمكن الكلام عن لعبة وما القصد من ذلك بعد كل ما حصل من خلافات وتسلّح ورعب وحروب عبر العالم بأكمله؟ وهل يحق الكلام عن نهاية لتطوّرات طالت العالم كلّه بشظاياها ورواسبها، وبالتالي عن مصير نظام أصبح قاعدة الحياة الدولية؟

إجتهدت النظريات المختلفة في بحث موضوع قيمة النظام الدولي المعاصر كما في بحث موضوع مصير هذا النظام. إن تاريخ البشرية، أي تاريخ الشعوب، والحضارات، والممالك، والامبراطوريات، والدول، عرف محطات وتحوّلات وتعديلات متنوعة ومختلفة، طبيعة ومدى وعمقاً وانعكاسات. هل أصبح العالم اليوم أمام تحوّل، أو تعديل، وشيك للنظام المعاصر بكامله أو ببعضه؟ في هذا الجزء الأخير، يجدر تناول هذا الموضوع، وإن بإيجاز، على سبيل وضع خاتمة لمحاولة البحث في مجال يصعب على الدارس وضع حدّ له وبالتالي لدراسته.

---

(١) وذلك في تشرين الثاني ١٩٨٩ وبالمعنيين المادّي والرمزي السياسي: لقد سجّلت حركة هجرة كثيفة من ألمانيا الشرقية إلى الغربية أولاً بصورة غير شرعية ثم شرعية، وما لبث أن أحدثت فجوات في الجدار نفسه لتدميره. وفي أواسط سنة ١٩٩٠، تقرّر تدمير الجدار بكامله وفتح كل بوابات العبور بين برلين الشرقية وبرلين الغربية تحضيراً لتوحيد ألمانيا. ولقد تمّت فعلاً إعادة التوحيد في الثالث من تشرين الأول سنة ١٩٩٠.

القسم الأوّل
اللعبة الدولية

إن مصطلح «اللعبة» اعتمد من قبل أكثر من مطّلع، وباحث، ومسؤول، وعامل في حقل الشؤون الدولية المعاصرة. هكذا مثلاً إن الباحثين المختصين يدرسون أصول التعامل الدولي ويصلونَ إلى تحليل ما يسمّيه بعضهم «قواعد اللعبة». إن بعض القانونيين يجدون مثلاً أن العلاقات الدولية تقوم على أكثر من القانون الدولي، إذ إن قواعد «اللعبة الدولية» «تتأرجح بين قطبين: القانون من جهة والعنف من جهة أخرى»[1]. أو يبرز، على سبيل المثال، أحد العاملين (الحقيقيين[2]) في أحد ميادين العلاقات الدولية معتبراً أنه ينتمي إلى فريق يمارس «لعبة»، وذلك ليس إلا مساهمة محدودة ومحدّدة في إطار «لعبة الأمم» التي هي عبارة عن «إظهار النزاهة والاستقامة، وإضمار الغدر والخداع ونية التلاعب بالأمم والشعوب»[3]. إن مثل هذا التحديد يدلّ، بلا شك، على لاأخلاقية التعامل الدولي، إن لم يكن في مجمله، فعلى الأقل في بعض جوانبه وعلى بعض مستوياته. المقصود هنا ليس بحث هذا الشأن طبعاً، إنما ما يهم هو الاستنتاج، وإن السريع، بأن العالم ليس أمام لعبة نظيفة ذات قواعد محدّدة وواضحة دوماً. وفي النطاق نفسه، تحدّد الترجمة العربية للكتاب المنشور تحت عنوان «لعبة الأمم» متأثرة، بلا شك، بالمؤلف كما بمضمون الكتاب، وبأوضاع وتطورات المنطقة، عبارة لعبة الأمم بأنها «ذاك النشاط الذي بدأته وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن بغية وضع المخططات المناسبة لبسط النفوذ الأميركي على بلاد العالم عن طريق السياسة والخداع بدل اللجوء إلى الحرب المسلّحة»[4].

أما الباحثون المنظّرون في علم العلاقات الدولية، فلقد ذهب بعضهم إلى وضع نظرية تعتمد، في الكثير من أسسها، على قواعد الألعاب، كما اعتمدوا في تفسير نظريتهم على أصول ألعاب شعبية معروفة، كما سبق ذكره بإيجاز. والمقصود هنا هو تصوير الفواعل الدولية كلاعبين منفردين، أو كمجموعات (فرق)، يدخلون لعبة معينة لها أصولها، حيث يمارسون مهاراتهم معتمدين على الفطنة والحذق والقدرة في آن معاً. إن هذه النظرية هي من أشهر وأبرز النظريات في هذا المجال، وقد اعتمدت أولاً في الميدان الاقتصادي، لكن ما لبث أن تبناها عدد لا بأس به

---

(١) راجع بهذا الشأن تفسير: P.F. Gonidec, *Relations…*, *op.cit.*, pp. 224-265.

(٢) قصدنا بهذه التسمية العاملين «الحقيقيين» أولئك الذين يمارسون دورهم على الأرض وليس في دواوينهم وبين مستنداتهم وأوراقهم والتقارير والتحليلات، إنهم هم الذين يصوغون التقارير والتحليلات ويتعاطون مباشرة مع المسؤولين ويعتمدون على الاقناع في تأدية مهماتهم الصعبة تجاه رؤسائهم كما تجاه محاوريهم أو طرائدهم (بشكل خاص: موظّفو المخابرات والدبلوماسيون).

(٣) إن هذا التحديد صادر عن «عامل حقيقي» أميركي: مايلز كوبلاند في كتابه: **لعبة الأمم**، إنترناشونال سنتر، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٤.

(٤) المرجع ذاته، ص ٦. إن التفسير الوارد هو لمترجم الكتاب. أما الكتاب نفسه فقد استوحي عنوانه بلا شك من ممارسة بعض الدوائر الأميركية دراسة المواقف الدولية وردود الفعل عبر خبراء يصوّرون دور زعماء الدول الأخرى من خلال معرفتهم لمعطيات وسياسات هذه الدول وزعمائها. يأتي عمل فريق الخبراء على شكل لعبة يمارسونها.

من الباحثين السياسيين في علم العلاقات الدولية، وبالأخص من بين الأميركيين، وهم الأنشط في هذا المضمار[١]. إن هذه النظرية تدعى بكل بساطة «نظرية الألعاب»[٢]، وعلى رأس مطبّقيها على العلاقات الدولية الباحث الأميركي آناتول رابوبورت في كتابه «نزاعات، ألعاب ومناقشات»[٣]. أما موضوع الألعاب أو المباريات، فهو يبحث في أصول وكيفية اتخاذ القرارات الدولية من قبل الخبراء والمسؤولين، وبالتالي الحكومات والدول. ويمكن الكلام في مسألة اتخاذ القرارات عن السيناريوهات التي يحضّرها الخبراء لمواجهة الحالات المطروحة، والأزمات الحاصلة، أو المتوقّعة، حيث يلحظ كل تحرّك أو موقف خصم ويهيّأ له مقابل كاف، على الأقل للردع أو الإعاقة، إن لم يكن للحسم السريع. ويتم كل ذلك من ضمن أسس التعامل ما بين الدولتين، أو المجموعتين، أو الفريقين المعنيين بالأمر. إن المقصود في صلب هذه النظرية، مثل حال غيرها من النظريات الموضوعة بهذا الشأن، هو التخطيط الستراتيجي والتكتيكي، في آن واحد، من قبل الفواعل الدولية لنشاطها قبل التحرك، أو حتى إبّان التحرك في حال حلول مستجدّات تفرض تعديلات في وسائل وأساليب وأدوات المواجهة[٤]. إن النظرية بحد ذاتها لا تهم هنا، وهي واحدة من عشرات النظريات في هذا الباب وإن كانت من أبرزها، إنما ما يهم هو تعميم مصطلح «اللعب»، وحتى المفهوم نفسه، في العلاقات الدولية على لسان أكبر المتعاطين مع الموضوع جدّية وتعمّقاً. ويذكر بالمناسبة شيوع استعمال عبارة «اللعبة الدبلوماسية»، أو استنتاج البعض من خلال بحث النظام الدولي أننا أمام «لعبة معقّدة»[٥].

يمكن الإضافة إلى هذه الإشارات حول استعمال عبارة اللعبة في الشأن الدولي، على أكثر من مستوى ولأكثر من هدف، أن المصطلحات الأساسية المعتمدة أصلاً، وبالرغم من تنوّعها أحياناً، تدلّ بشكل أو بآخر على أننا أمام نوع من اللعب. فعند الكلام عن «الساحة الدولية»، أو «المسرح الدولي»، أو «الحلبة الدولية»، لا بدّ من أن يتبادر إلى الذهن ما يدخل في مجال اللعب وتوزيع الأدوار والتنسيق، أو الخسارة والربح... فالكلام عن «الساحة» يمكن أن يوحي بألعاب شعبية للصغار والكبار، وحيث يمكن أن يشارك الجميع، وإن بنسب مختلفة، في الألعاب الدائرة. والكلام عن «المسرح» لا بدّ وأن يعني لعبة منظمة وزّعت فيها الأدوار مسبقاً على الممثلين، أو

---

(١) صاحب هذه النظرية الأول هو الأميركي ذو الأصل المجري John Von Neumann وهو عالم رياضيات. ولقد شارك في وضع هذه النظرية Oskar Morgenstern. لقد وضع الاثنان كتاباً مشتركاً لتطبيق هذه النظرية في الاقتصاد: *Theory of Games and Economic Behavior*, Princenton Univ. Press, 1947 (2nd ed.).

(٢) يسميها البعض بالعربية: نظرية المباريات.

(٣) نذكر هنا الترجمة الفرنسية: - Anatol Rapoport, - *Combats, débats et jeux*, Dunod, Paris, 1967; et - *Théorie des jeux à deux personnes. Principes essentiels*, Dunod, Paris, 1969.

(٤) لقد نشر الكثير من الكتب والمقالات حول هذه النظرية على غرار:
Morton Davis, *La Thérie des jeux*, Colin, Paris, 1973; et Jean-Pierre Seris, *La Théorie des jeux*, P.U.F., Paris, 1974; et
A. Coddington, "Game Theory , Bargaining Theory and Strategic Theory", in *Journal of Peace Research*, vol. I, 1967; et Richard Quandt, "On the use of Game Models in Theories of International Relations", in *World Politics*, vol. XIV, 1961.

(٥) أنظر إلى كتاب: M. Merle, *Sociologie...*, *op.cit.*, p. 426.

اللاعبين، على غرار الفواعل الدولية من رئيسة وثانوية. وكذلك الكلام عن «الحلبة»[١] الذي يفترض مجابهة ما بين خصمين (منفردين أو فريقين)؛ وعلى الرغم من البعد الجدّي الذي يمكن أن تتضمنه المجابهة، بحد ذاتها، يبقى لها دائماً بعد ثان، وهو أن تواجد المتصارعين على الحلبة يفترض إجمالاً حضور جمهور متفرج ومنقسم عامة في تأييده أو دعمه للمتبارزين ومتفاعل معهم. ويمكن التذكير كذلك بأن الكلام عن «سياسة الدومينو»، أو عن «رقعة الشطرنج»، يعني مصطلحات أصبحت شائعة للدلالة على سياسة معينة، أو على منطقة معينة، أو حتى العالم بأكمله، هي ليست سوى تسميات لألعاب أو لأدوات لعب.

أخيراً، هل اعتماد مصطلح اللعب، أو مصطلحات أخرى تدل عليه أو تنبثق منه، يضعف من أهمية الموضوع المعني بهذه المصطلحات؟ بالطبع لا. لكن طرح الأمر وبهذه البساطة، المبالغة ربما[٢]، كان للوصول إلى طرح بعض التساؤلات مثل: هل نحن أمام لاعبين دوليين (أي فواعل) يقومون بلعبة يتقنون أصولها، ولهم القدرة على التحكم بمسارها ومصيرها من خلال تحكّمهم بأدواتها؟ وهل بإمكان اللاعبين الأساسيين بالتالي تحديد مدى استمرار هذه اللعبة، وإلى أيّ حد بإمكان اللاعبين الثانويين (أو حتى الجمهور؟) انتظار نهاية لعبة لا يتقنون أصولها أو يعرفون خفاياها وحذلقاتها كما يجب، ولا يتحكّمون بمسارها، وبالتالي هل بإمكان هؤلاء تحمّل نتائج استمرارها، أو توقفها، أو حتى نهايتها؟ إن الموضوع الرئيس إذن هو ما يمكن اختصاره بعبارة: النظام الدولي إلى أين؟ أما الإجابة فهي خارج نطاق هذا البحث ومن كل النواحي، إلا أنه من الممكن تقديم عرض سريع لبعض وجهات النظر المتباينة دون الانفصال طبعاً عن الواقع.

القسم الثاني
النظام الدولي: بين النظرية والواقع

إن موضوع مصير النظام الدولي المعاصر مطروح حالياً باهتمام أكبر، وعلى مختلف الأصعدة، بالنظر إلى التطورات والأحداث المتسارعة. لكن هذا الموضوع شغل في عصرنا، كما في عصور سابقة، وإن بنسب مختلفة، أذهان العديدين من مسؤولين وباحثين. إنه يرتدي في أيامنا أهمية بالغة ومميّزة نظراً إلى طبيعة النظام القائم في أسسه وأبعاده، كما في إمكاناته ووسائله. فالكلام

---

(١) انه المصطلح الأكثر شيوعاً بشكل خاص عند بعض الزعماء الشيوعيين للكلام عن مجال العلاقات الدولية. إنهم يعنون به خاصة الصراع ما بين الرأسمالية والاشتراكية أو بين «قوى السلام» و«الإمبريالية». ونذكر بالأخص ليونيد بريجنيف كما في خطبه المجموعة في:
L. Brejnev, *Discours/Messages*, Plon, Paris, 1977;
ونيكولاي شاوشيسكو الزعيم الروماني (الذي أعدم في آخر سنة ١٩٨٩) في كتابه:
Nicolae Ceausescu, *Pour une politique de paix et de coopération*, Nagel, Paris, 1970.

(٢) نشير إلى أن اعتمادنا المصطلح بالعربية على هذا الشكل ورد فيه بعض التصرف، إذا ما قسنا الأمر بالنسبة إلى لغات أخرى كالفرنسية والإنكليزية. نفسّر هذه النقطة بكون المصطلح يؤدي أصلاً عدة معان، وهو في معظم الحالات يدل على المهارة في التخطيط أو في إداء الأدوار اللازمة كما في المناورة. والعلاقات الدولية تعتمد في مجملها على التخطيط والمناورة حيث كل لاعب، أو فاعل، يؤدي دوره لتحقيق الهدف المرسوم أي بمعنى آخر لكسب الرهان.

هنا عن النظام لا يعني نظام حكم يتبدّل في ظروف معينة مؤاتية بدون انعكاسات كبيرة. إن عالمية أو شمولية هذا النظام، وثنائيته، وقدراته الإيديولوجية، وخاصة المادّية، هي التي جعلت الكلام عن مصيره هذا الأمر البالغ الأهمية. هل يكون المصير عبر الإيديولوجية، أم عبر السلاح...؟ هل سيدفع كوننا وشعوب الأرض كافة ثمن هذا المصير في حال كانت الحرب حتمية؟ أم أنها ستعاني من استمرار الصراع بأشكاله الحالية المعروفة؟ أم أن تطوراً سلمياً إلى الأفضل يتهيأ للعالم؟ إن بعض النظريات حاولت الإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها بصورة مباشرة، أو بشكل أعمّ وأشمل، كما أن الواقع المستجد أخذ يرسم بعض ملامح مصير ممكن...

١ - في النظرية:

لقد تكاثرت، منذ الستينات، بشكل خاص التساؤلات حول مسار العلاقات الدولية، وبالتالي حول مستقبل هذه العلاقات ومعها مستقبل شعوب ومناطق العالم أجمع. حينذاك، كان قد تأكد للكل أن مصير البشرية رهن تطور العلاقات الأميركية السوفياتية، خاصة من حيث تحكّم القوتين العظميين شبه المطلق بأدوات الحرب والإبادة، ونظراً لنفوذهما السياسي والإيديولوجي والاقتصادي في العالم. لقد ظهرت في الواقع عدة نظريات بنيت على فرضيات مختلفة، وكل من هذه النظريات حدّدت أو رسمت مساراً معيناً للعبة، كما لمستقبل تاريخ العالم. يجدر التوقف عند ثلاث نظريات، أي: تلك التي ترى أن العالم الثنائي المعاصر لا بدّ من أن يتحوّل إلى عالم أحادي النظام، بنتيجة هيمنة أحد النظامين المعاصرين على الساحة الدولية؛ وتلك التي ترى أنه بالفعل سيتحوّل العالم إلى أحادي النظام، لكن على أساس زوال النظامين المعاصرين.وذوبانهما في صلب نظام جديد؛ والثالثة التي سيطرت على سواها، في مطلع الثمانينات، وهي التي قالت بالحرب العالمية التي بإمكانها أن تؤدي، بدورها، إلى عالم أحادي النظام عن طريق انتصار أحد النظامين المعاصرين، كما بإمكانها، وهذا هو الأقرب، أن تقضي على البشرية جمعاء.

لا مجال هنا بالطبع للدخول في عمق كل من هذه النظريات والفرضيات الداعمة لها، والتي تقوم بدورها على معطيات يؤمّنها ميزان القوى السياسي والعسكري، وأمّنتها مسيرة العلاقات الدولية المعاصرة (حتى الآن على الأقل)، ومن ضمنها الحاجات والمصالح، وتدعمها بلا شك الإيديولوجيات وأحلام الأمم والزعامات. لكن للتوضيح، لا مفرّ من عرض سريع لمضمون كل من هذه التوجهات النظرية الثلاثة التي تصبّ، في نهاية المطاف، في تحوّل العالم إلى النظام الواحد (إيديولوجياً بالأخص) أو زواله. إن هذه التوجّهات أخذت تتبلور في الوقت الذي كانت نظرية أخرى، سبق وأشير إليها في أكثر من مناسبة، تقول وتعمل على إقرار النظام القائم في العالم عبر تعدّدية القوى الدولية.

إن معظم التوجّهات النظرية، كما السياسية، مالت إلى الرأي بأن الحلّ الأمثل للصراعات الدولية يكمن في زوال أسباب الخلاف والصراع، وهذا يعني عملياً النظام الواحد. إن هذا الرأي يبدو صحيحاً، على الأقل نظرياً. فإن النظام الواحد يوفّر الاستقرار، عن طريق إقرار إيديولوجية واحدة، ومجتمع متوازن، وتقاسم عادل للثروات... إن هذا هو الحلّ المثالي وصولاً إلى السلم الدولي. لكن هل بإمكان هذا الحل أن يصبح واقعاً، وإن هو أصبح، أن يدوم؟ هل يكون

بإمكان النظام العالمي الواحد، أو الأحادي بالأحرى، أن يؤمّن التجانس والتضامن على أساس إيديولوجية واحدة؟ إن الواقع والتاريخ أثبتا أن الإيديولوجيات، كما الديانات، ما لبثت عند توسّعها واستقرارها على الأقل أن عانت من الخلافات والصراعات الداخلية، وأخذت عامة سبيل التفكك. إن النظام الدولي الأحادي لا يمكن، اعتماداً على السوابق التاريخية، أن يستمر دون حصول حروب أهلية وبالتالي التفكك إلى أنظمة متعادية. على الرغم من هذا الأمر، يبقى النظر إلى السلم عبر أحادية النظام إحدى ركائز التوجّهات في البحث عن مستقبل أفضل، أو في اعتماد مبدأ صوابية وأفضلية نظام معيّن وحقّه بالكونية.

إذن انطلاقاً من هذه الأفضلية وتلافياً للصراع، نُظر إلى أحادية النظام الدولي وكأنها نهاية المطاف، أو على الأقل إحدى النهايات الممكنة أو التي لا بدّ منها. طالما أن الصراع لا يستطيع الاستمرار، على الأقل بشكله وحدوده المعاصرة، لا ريب أنه سنتهي إلى حال أفضل للشعوب أي حال سلم واستقرار. إن هذه الحالة هي إذن حالة أحادية النظام في نظريتين اثنتين على الأقل: أحد النظامين المعاصرين يلغي الآخر، أو يذوب النظامان المعاصران في ثالث أفضل من أي من الاثنين.

أ ـ سيطرة أحد النظامين المعاصرين على العالم:

إن موضوع سيطرة أحد النظامين المعاصرين على العالم يفترض، على الأقل مرحلياً، استمرار الصراع. فإن استمرار الصراع لا بدّ من أن يصب، في نهاية المطاف، في مصلحة أحد هذين النظامين. *هكذا إن كلا من القوتين العظميين على الساحة، كمسؤولة عن مصير النظام الذي* تتزعم، اعتبرت أن من واجبها كما من مصلحتها ومصلحة حلفائها وأصدقائها القضاء على النظام الآخر. أما تحقيق هذا الهدف فيكون، إما بدأً من القضاء على القوة العظمى الأخرى، أو بدأً بإبعاد الأصدقاء والحلفاء، إما على الأقل بتحييد هؤلاء أو، وهذا الأفضل، عن طريق استمالتهم، أي باستفراد القوة الخصم وضربها. إن كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية مارس هذه اللعبة، ومن مختلف جوانبها، منذ بدء الصراع المفتوح بينهما، بالاعتماد على مختلف الوسائل والأساليب المتوافرة لدى كل من طرفي النزاع. عملياً، لقد حاولت كل من الدولتين جاهدة جعل الأخرى ترفع اليدين إعلاناً للاستسلام، وبالتالي سقوط نظامها. إن الحروب الإقليمية، والتدخل في شؤون الدول الأصغر والصغرى، وتقديم العون للحكومات والحركات، تدخل في إطار هذه العملية[1]. أما السبيل الذي بدا، على الأقل في وقت من الأوقات، أقرب إلى تحقيق الهدف، فيبقى مجال السلاح، هكذا يمكن وضع السباق إلى التسلح في نطاق هذه الحرب الضروس بين النظامين بهدف بقاء أحدهما. وطالما أن كلا من الاثنين يفترض الكونية كمدى طبيعي لتطوره وتحقيق ذاته هدفاً لسياسته وإنجازاته على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات، إن هذه الكونية لا بدّ وأن تتحقق بإزالة الآخر نهائياً من الساحة الدولية.

---

(١) لا بدّ من التذكير هنا بالوضع المستجدّ في آخر سنة ١٩٨٩ وبداية سنة ١٩٩٠ في أوروبا الشرقية التي قرّرت الانسلاخ عن الاتحاد السوفياتي للالتحاق بالغرب وتفريغ الشرق من محتواه. إن هذا يعني تجريد إحدى القوتين العظميين (أو النظامين) من موقع قوتها الدولية الأساسي (خارج حدودها هي طبعاً وإن جزئياً). يمكن تفسير =

إن المطروح هنا ليس نظرية مجرّدة، أي نظرية باحثين في مكتباتهم أو في مختبراتهم، بل كانت إحدى أكثر النظريات اعتماداً في الواقع الدولي. إن سياستي المدّ والصدّ، كما العسكرة والتسلّح، وحتى التباحث والتفاوض إبتغت جميعها، على الأقل في المطلق، القضاء على الآخر وبمختلف الوسائل. ويبقى التسلح النووي، وإن في ظل ردع متبادل، أبرز الدلائل الجازمة على اعتماد مبدأ تدمير الآخر في أول فرصة متاحة وإن كان الثمن مرتفعاً. بالفعل، إن تطبيق هذه النظرية كلّف كلاً من الفريقين ثمناً مرتفعاً حتى الآن، تذكر على الأقل الأعباء الاقتصادية التي تحمّلتها الدول الكبرى بهدف الوصول إلى السلاح الحاسم(١).

ويبقى الأهم في هذا النطاق، وهو كون كل من النظامين اعتبر نفسه النظام الوحيد الصالح لمسيرة الحضارة البشرية وللمجتمع، أو هو على الأقل النظام الأصلح في زمننا لخدمة الإنسان. وكحد أدنى هذا هو صلب ما أعلنه المتحدثون باسم كل من النظامين وما حاول إثباته القيّمون على كل منهما. من الثابت أن المبدأ هنا ليس مستقلاً البتّة عن المصلحة، وفي الواقع إن كلا من الاثنين يحاول استغلال الآخر، لكن مع ميل إلى تقديم المبدأ علناً على المصلحة، وضمناً تغليب المصلحة على المبدأ كلّما دعت الحاجة. ويبقى أن التلازم بين المبدأ والمصلحة يفترض الغلبة على الآخر في نهاية المطاف. ويُشار هنا إلى أن هذا الصراع حول المبادئ والمصالح التقى فيه الطرفان على نظرية واحدة، بالرغم من اختلافهما حول كل شيء، أو على الأقل حول أكثر الأمور. إن هذه النظرية وحّدت بشكل من الأشكال بين العدوين المعلَنين من خلال التأكيد على النيّة في تدمير الآخر وتسخير كامل القدرات من أجل تحقيق هذه النيّة.

ب ـ ذوبان النظامين في نظام جديد:

إن ذوبان النظامين الضدّين معاً في نظام جديد هي نظرية تقليدية استخرجها البعض من مسار تاريخ الشعوب والحضارات الطويل. يمكن القول إن هذه النظرية تعود نوعاً ما إلى الجدلية القائلة بأن ضدّين ينتهيان إلى توليد ثالث يرث بعض الاثنين معاً. إن هذا يعني هنا أنه مع الوقت ومع التقاء النظامين، في حالتنا هذه، على الساحة الدولية، لا بدّ من أن يحصل تفاعل ينتهي إلى إفراز نظام جديد يرث من الاثنين معاً. لكن حصول هكذا تفاعل يفترض الانتظار وقتاً طويلاً، كما يفترض على الأقل اتصالاً مباشراً وواسعاً بين الضدّين. إن هذين الشرطين الأساسيين لم يكن تحقيقهما وارداً، على الأقل، إلى الحد اللازم. فالوقت الذي لم يكن يبدو في مصلحة أي من الاثنين، لم يكن منتظراً أن يتحمله أي من الاثنين، ولا كافة شعوب العالم هي مستعدة للاستمرار في حال التشنج والصراع التي وصلت اليها إلى أن يحين موعد ولادة النظام الجديد تلقائياً. لذا نجد كثيرين عملوا على استعجال هذا النظام، أو على الأقل من أجل تجديد جزئي(٢). وكذلك، إن

= هذا الأمر في هذا الإطار بالذات وكأنه بمثابة الاقتراب من تحقيق هذه النظرية: سقوط أحد النظامين لمصلحة الآخر.

(١) نذكر بالأخص الاتحاد السوفياتي الذي اخذ ينوء تحت وطأة هذه الأعباء إلى حد الإعياء وربما حتى الإشراف على السقوط تحت ثقل كلفة التسلّح.

(٢) على غرار البحث عن النظام الاقتصادي الدولي الحديث منذ أواسط السبعينات بدون نتيجة ملموسة بعد.

الالتقاء المباشر لم يكن متاحاً في كل الحالات وبالقدر الكافي، فإن عوائق وضعت دون ذلك ويبقى أبرزها بلا شك الستار الحديدي بما عناه على هذا الصعيد. إن محاولات أواسط السبعينات باءت بالفشل، ولم تتوصل إلى تحقيق ما رغب به أحد الفريقين (الغرب ولمصلحته هو) بصورة خاصة من انتقال للأشخاص والأفكار بين شقّي أوروبا. كان ذلك كما ورد سابقاً من خلال مؤتمر هلسينكي، في صيف سنة ١٩٧٥[١].

وحتى أواخر الثمانينات، أي خلال أكثر من أربعين عاماً على إعلان الانقسام والعداء بين النظامين الدوليين، كانت الدلائل تؤكد أن الوقت ليس في مصلحة التقارب السريع، وأن الصراع مفتوح والالتقاء مستبعد[٢]. أثناء تلك الفترة بالذات، كانت النظريات تقولَب لوضع التصوّر الأقرب لمصير النظام الدولي ولمسار «لعبة الأمم». هكذا صبّت بعض النظريات في هذا التوجّه، وإن جزئياً وعن غير قصد، مثل نظريتي التساتل والتآكل اللتين سبقت الإشارة إليهما. إن مثل هذه النظريات الغربية المصدر رأت عامة الذوبان على حساب النظام الاشتراكي الذي لا بدّ من أن يخسر من خصائصه فيقترب من النظام الرأسمالي. معنى ذلك أن الغربيين عامة لم ينظروا إلى إمكانية حقيقية لقيام نظام جديد، بل إلى تكريس نظامهم عن طريق ضعف (أو إضعاف) النظام الخصم. وإن النظريات التي لم تقل صراحة بسقوط النظام الاشتراكي بنتيجة مجرّد التعامل المباشر مع النظام الغربي (فكرياً واقتصادياً واجتماعياً)، قالت عامة بضعف هذا النظام وعدم تمكّنه من مقارعة النظام الرأسمالي، وبالتالي يكون سقوط بعض خصائصه مما يسهل التجانس والتفاعل الإيجابي بين النظامين. حملت هذه النظريات عامة في طياتها انتصار النظام الغربي. لكن الكلام عن الانفتاح والتعامل وبعض التجانس لا يمكن أن يعني بالنتيجة إلا تفاعلاً بالاتجاهين، وإن لم يأت ذلك التفاعل بنسب متوازنة. وفي النتيجة، لا يستطيع النظام الأقوى والأفعل أن يحافظ على ذاته بشكل كامل. إن الخبرة التي حصلت، منذ القرن التاسع عشر (فكرياً على الأقل)، في التقاء الاشتراكية «الغربية» مع الرأسمالية في غرب أوروبا، تدلّ على تفاعل من الجانبين، أي أن الرأسمالية المعتمدة في بعض أوروبا الغربية تتضمن أو هي تميل لأن تتضمن بعض خصائص الاشتراكية. إن هذه الملاحظة تساعد على القول بأن التقارب بين النظامين لا يأتي لمصلحة أحدهما الكلية. إن الكلام هنا توقّف على المصدر الغربي، وهذا يعود إلى أنه ليس من نظريات من هذا النوع مطروحة في الشرق لأنه لم يكن لها مكان.

وإذا كان الذوبان المتوازن غير وارد، بشكل منظور على الأقل، يبدو أن تعايش النظامين، وإن في إطار التباعد والصراع المستمر، أثّر، وإن بنسب متفاوتة وضعيفة حتى آخر الثمانينات، في كل من الاثنين. إن هذين التأثر والتأثير مهيّآن لأن يتطورا مهما كانت درجة الصراع بين الاثنين، وهما قابلان للمزيد من التطور مع تراجع الصراع ومع الانفتاح والانفراج الحقيقيين. إن مصير

---

(١) نذكّر ببيان هلسينكي الذي صدر في ختام المؤتمر الأوروبي الذي جمع الدول الأوروبية من شرقية وغربية على السواء إلى جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي عمد إلى تسوية العديد من المسائل العالقة في العلاقات الأوروبية خاصة.

(٢) إن آخر الثمانينات وسنة ١٩٨٩ بالذات حلّت لتثبت عكس كل الانطباعات والتأكيدات والدلائل السابقة.

تقابلية النظامين، خلال حوالى نصف قرن من التأزم والانفراج النسبي، قد يكون في التجانس والتفاهم في نهاية المطاف (على صعوبة تصوّر الأمر). لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام جديد يرث من الاثنين معاً على الرغم من إمكانية حصول هذا الأمر، على الأقل نظرياً.

ج - سقوط النظامين المعاصرين:

ويبقى ما تهيّأ له النظامان وشعوب العالم كافة، ولو لوقت من الأوقات، ألا وهو زوال النظامين على السواء، أي زوال النظام الدولي المعاصر بمجمله ومعه عالمنا، أي الحرب العالمية الثالثة، وهي النظرية التي قامت على معطيات واقعية أكثر من أي سواها. المقصود بهذه النظرية وبالرعب المرادف لها هو الوصول عملياً إلى القدرة على تدمير الأرض بأكملها وما عليها من معالم الحياة، وذلك لعدة مرات إذا كان ذلك الأمر وارداً[1]. إن هذا الأمر لمرعب حقاً: فلقد ساد لوقت طويل الكلام عن الرعب النووي وعن قدرة هذا السلاح الرادعة، لكون خطره يشمل الفريقين والنظامين على السواء، بنتيجة القدرة على الرد بالضربة القاضية؟... سبق الكلام عن فرضيات للوصول إلى هذا الحدّ، وعن إجراءات اتخذت للحؤول دون الوصول إلى نقطة اللاعودة، طالما أن الخطر يشمل الكل على السواء، أي طالما أن استعمال السلاح النووي لا يمكن أن يؤدي إلى غالب ومغلوب، وإلى سيطرة أحد النظامين على الآخر وعلى العالم، كما يأمل كل منهما. وطالما أن النتيجة هي التعادل، أي التساوي في الإفناء والفناء، أي في فناء البشرية وتدمير قدرة كوكبنا (على الأقل)على الحياة وحتى على وجود أي مظهر حياة عليه لآلاف السنين، بنتيجة تراكم الإشعاعات وفعاليتها، لا يمكن أن يتحمل أي مسؤول هذه المهمة. بالإضافة إلى هذا إن الإقدام على هكذا قرار لا يمكن أن يعني تحقيق أي نتيجة، فالثمن يبقى بلا مقابل وهو لا يحتمل، وبالتالي يبقى مستبعداً كلياً. إن هذا الاستبعاد يبقى ساري المفعول ضمن حدود. أول هذه الحدود هو توصّل أحد الفريقين إلى النجاح في تأمين الغطاء الواقي لبلاده وشعبه، أو بعضهما، أو بعض العالم، أو بعض نظامه، وهذا هو ما شهده العالم مع المشروع الأميركي لإقامة المظلّة الواقية للولايات المتحدة الأميركية مع مشروع النظام الدفاعي الستراتيجي الذي عرف بحرب النجوم. في ما عدا هذا، يعتبر وبكل بساطة الإقدام على الحرب من باب الجنون. لكن توجد فرضية تناقلها البعض ضمن هذه النظرية، وهي التي تقول بأن الجنون وارد في هذا العالم، وما الذي يمنع وصول أحد المسؤولين عن النظامين والقوتين النوويتين إلى حد الجنون؟ طبعاً، إن هذا الاحتمال ضئيل جداً، إنما هو وارد كفرضية[2]. في كل الأحوال، إن عدداً من الإجراءات اتخذ باكراً للحؤول دون حصول مثل هذه الفرضية، منها خط الاتصال المباشر بين الزعامتين السوفياتية والأميركية (التلفون الأحمر) وإتّفاقيات الوقاية... إن هذه الإجراءات هي بمثابة ثاني هذه الحدود.

---

(١) أي «Overkill» وهو التعبير الإنكليزي عن هذه القدرة ليس على محو مظاهر الحياة كلياً عن الأرض ولآلاف السنين بل لمحوها مرات ومرات. لكن هذا الأمر غير وارد عملياً بالنظر إلى أن التدمير مرة واحدة يكفي بالطبع كما أنه لا يمكن أن تكون هناك حتى مرة ثانية بإرادة بشرية. إنما القصد من ذلك هو التعبير عن أهمية القدرة التدميرية للسلاح النووي المخزون عند الدول النووية وبالأخص عند الدولتين العظميين.

(٢) إن بعض الأمثلة القديمة العهد الشائعة تقول بإمكانية الوصول في القرار إلى حدّ: عليّ وعلى أعدائي. إن الوصول إلى هذا الحد يفترض نسبة من الجنون، وهذا أمر وارد في ظل ضغوط وظروف معيّنة...

وإذا استُبعدت فرضية اتخاذ قرار الحرب، تبقى فرضية مادية لا يمكن استبعادها كلياً، وهي خارجة عن الإرادة السياسية: إنها الخطأ التقني. إن الخطأ وارد بالنسبة للإنسان في ظروف وشروط مختلفة ومتعدّدة، كما العجز المادي. والخطأ التقني كما الحادث التقني هما ملحوظان في كل الحالات، وخاصة في مجال الصناعة والأعمال التقنية. يمكن أن يتأتى الخطأ من تقصير الإنسان، أي التقني العامل أو المسؤول، كما يمكن أن يتأتى الحادث عن عطل آلي غير محسوب أو غير منتظر. إن حوادث محدودة حصلت في مجال الأبحاث والصناعة النووية نفسها[1]. فليس هناك ما يمنع قطعاً حصول حوادث أهم، أو أهم بكثير قد تؤدي إلى ما هو بمثابة شرارة للحرب العالمية الثالثة على الأقل. إن العديد من الوسائل اعتمد ومن الإجراءات اتخذ للحؤول دون حصول حادث نووي مهم يمكن أن يؤدي إلى ما قد يترجم بضربة أولى تستتبع رداً قاضياً... من الإجراءات المأخوذة والصالحة لحالتي الحادث المقصود والحادث الخطأ يذكر توزيع القوى النووية (أي المراكز والأسلحة والأنظمة) في المياه واليابسة، مما يتيح لكل من النظامين القدرة على الرد حتى أكثر من مرة للردع، أو للحدّ من النتائج. لكن مثل هذه الإجراءات لا تمنع الوصول إلى الحدّ الأخير إذا انطلق التقاذف النووي، كما أنها لا تمنع من تدميرالبشرية، أو قسم كبير منها ومن مقوّمات الحياة على كوكبنا. إذن تظلّ هذه الفرضية قائمة بالرغم من الميل إلى استبعادها، ويظل السلاح النووي مسلطاً على رؤوس الجميع، وبالدرجة الأولى بالنسبة لقاعدتي النظامين الأساسيتين.

أخيراً، إن نظرية زوال النظامين تعتمد إذن على فرضيات مقبولة في معظمها، وبالتالي لا تُستبعد نهائياً. إنما ومن ضمن طبيعة النظام الدولي المعاصر القائم، أي من ضمن تقابلية النظامين الخصمين، يمكن القول إن لا مجال لحرب عالمية ثالثة انطلاقاً من إرادة بشرية واعية على مستوى المسؤوليتين السياسيتين والتقنيتين.

*

وختاماً لهذا البحث في المجال النظري، يجدر التذكير بأن مختلف النظريات التي ظهرت عامة في الغرب، منذ أواخر الأربعينات والخمسينات وصولاً حتى الثمانينات، لم تستطع الطغيان على النظريتين الأساسيتين المسيطرتين عملياً على الساحة كما أنها لم تستطع التحرّر منهما. أما النظريتان الأساسيتان المقصودتان فهما الاشتراكية والرأسمالية. فالأولى هي القائلة بأنه لا بدّ من أن تسيطر الاشتراكية قاهرة الرأسمالية التي ستنتهي إلى التآكل الذاتي والسقوط من الداخل، بنتيجة الصراعات الداخلية ما بين القوى الرأسمالية نفسها، إذ إن للتاريخ إتجاهاً واحداً، بحسب رأي ستالين، وهذا هو إتجاه التاريخ. والثانية هي القائلة بأن الاشتراكية غير قادرة على تحقيق أهدافها

---

(1) لقد حصل العديد من الحوادث النووية منها المعلن وبالأخص في الولايات المتحدة، ومنها غير المعلن وبالأخص في الاتحاد السوڤياتي حيث عرف مؤخراً أن حادثاً حصل في الأورال في سنة ١٩٥٧ ولم يعلن عنه إلا في صيف سنة ١٩٨٩. وربما كان من أشهر الحوادث النووية حادث شرنوبيل وانعكاساته وهو الذي حصل في الاتحاد السوڤياتي في ربيع سنة ١٩٨٦، وأتى الإعلان عنه بمثابة الدلالة الأولى والبارزة على اعتماد سياسة الغلاسنوست الجديدة.

الاجتماعية الاقتصادية، وهي ساقطة لا محال بنتيجة عدم قدرتها على إحلال المجتمع اللاطبقي المكتفي والمثالي الذي تعد به. هل ما يحصل حالياً هو إثبات صوابية النظرية الثانية أم أنه حادث عابر قد تتخطاه الاشتراكية؟ إن الدلائل تشير إلى عجز كبير في أركان الاشتراكية نفسها.

٢ - في الواقع:

صحيح أن النظرية تنطلق في أساسها من الواقع، أو من بعض الواقع، إلا أنها عامة تتخطّاه، على الأقل فكرياً، في تصوّرها للأفضل، والأصحّ، والأنفع. إن النظرية هي التي تهيمن عامة على القرار، لكن طبعاً إلى جانب المعطيات والإمكانات المتوافرة وميزان القوى بين الأطراف المعنية على كل صعيد. فالنظرية تكتسب إذن قيمتها الواقعية عندما تعتمدها قوى وفواعل حقيقية قادرة على العمل على الساحة. هكذا يكون الواقع هو المحكّ الأساسي، وإن لم يكن الوحيد، لتحديد قيمة وفاعلية أيّة نظرية. إذن الواقع هو الأهم هنا، ومن هذا المنظار بالذات. إن العودة إلى الواقع الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أثبتت قدرة النظريتين الدوليتين، وبالتالي النظامين الأساسيين على الاستمرار متواجهين ومتربّصين لبعضهما جاهزين بشكل دائم. لكن هذه المواجهة افترضت، أو بالأحرى كلّفت ثمناً باهظاً وفي كل المجالات، كما أنها افترضت المتابعة دون كلل أو ملل في تدعيم القوى. ربما كان المنتظر هو تعب، أو ضعف، أو تواني أحد الفريقين بانتظار ارتباكه وتعديل ميزان القوى لمصلحة الفريق الآخر. إن واقع فجر التسعينات ينبئ، على ما يبدو، بتعديلات قد تكون واسعة وعميقة في الحياة الدولية، وبالأخص في المعادلات الدولية، وإن لم تدلّ بعد بالوضوح الكافي على تعديل جذري في النظام الدولي ككل.

أ - كلفة إستمرار النظام المعاصر:

إن استمرار النظام الدولي المعاصر، خلال حوالى نصف القرن الماضي، على قاعدتَيه أي النظامين الاشتراكي والرأسمالي، حصل مقابل ثمن تحملته مختلف الشعوب والقوى في العالم (في ظروف وبأشكال متنوعة). كذلك فالدولتان العظميان، من جهتهما، تزعّمتا العالم وسيطرتا على مصيره مقابل أعباء حمّلتا نفسيهما إياها. ويلاحَظ هنا أن هاتين الدولتين طالما قدّرتا، كل من جهتها طبعاً، أن بإمكانهما تحمّل أعباء الزعامة، استمرّتا في ذلك مع كل ما يعنيه داخلياً (اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً. . . .) ودولياً (وعداً ووعيداً وأزمات. . .).

هكذا يمكن الكلام عن كلفة الخصام واستمراره، وبالأخص العودة بسرعة خاطفة طبعاً إلى مقارنة تقريبية بين الهدف المبتغى تحقيقه، والثمن الواجب دفعه للوصول إلى هذا الهدف. نكتفي بالثمن المادي، أي علاقة القوة السياسية والعسكرية بالقوة الاقتصادية. فطالما أن الاقتصاد هو الذي يدعم القوة السياسية والعسكرية لكل من النظامين، وطالما أن صلاحية، أو مصداقية أي من النظامين تقاس، إلى حدّ بعيد، بما يوفّره اقتصادياً لمجتمعه، كان لا بدّ من الاهتمام جدّياً للأمر واعتماده مقياساً رئيساً للنجاح والفشل، وإن بصورة مؤقتة مبدئياً. لكن في الوقت عينه، إن القوة على الساحة الدولية تقاس بشكل خاص بالقدرة العسكرية. وأما المقاييس الأخرى، فعلى

أهميتها، تندرج في موقع أدنى في ظل المواجهة الكبرى الكامنة نسبياً. لذا وجب الاعتماد على هذا الباب بالذات، وبالدرجة الأولى، في الكلام هنا عن الكلفة.

تحاول الدول كافة، وعلى مستوياتها المختلفة، التسلّح بالرغم من الكلام المستمر عن نية وأمل في نزع السلاح، وبالأخص على المستوى الأعلى. إن القصد من التسلّح هو إمّا الردع، وإما وبالأخص التفوّق على الخصم. فعلى مستوى القوّتين العظميين، إن التسلح يخضع لهذه القاعدة البسيطة والتقليدية، فإذا تأكد توازن معيّن بين الاثنتين، تمّ العمل على تخطّيه من أجل التفوّق على الأخرى. إن هذا السباق إلى التسلح باهظ الكلفة ويفترض ميزانيات ضخمة. يبدو أن الولايات المتحدة استطاعت أن توفّر لذاتها الميزانيات الكافية منذ بداية السباق للاستمرار فيه، والحفاظ على حدّ معيّن من التفوّق بصورة لم تعرف إلا النادر والبسيط من الثغرات. لكن الاتحاد السوڤياتي، الذي تتحكّم سلطاته بقدر وفير من إمكانية التصرف في توزيع حصص الوزارات المختلفة وأبواب تخصيص الميزانية (أكثر بكثير مما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة، بالنظر إلى طبيعة النظامين السياسيين وممارسة السلطات)، ما لبث أن بدأ يواجه مشكلة متصاعدة، سنة بعد أخرى. إن الحكومة السوڤياتية لم تكن تواجه، كما الحكومات في الغرب، رأياً عاماً ضاغطاً وفاعلاً، وكانت بالتالي أكبر قدرة من هذه الحكومات عامة على التحكّم بتخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها، طالما دعت الحاجة (أي السياسة على الأخص)، للتسلح على حساب أبواب ومجالات أخرى، أي المجالات المدنية. فالشعب السوڤياتي تحمّل (كما شعوب الديمقراطيات الشعبية والصين بعده، كلّ منها قياساً إلى إمكاناته ومعطياته طبعاً)، طيلة عشرات السنين، أعباء مثل هذه السياسة دون القدرة على معارضتها، أو ربما دون الإرادة في معارضتها، أملاً في تحقيق التفوّق الموعود في وقت ليس ببعيد. . . وظلت الأمور غير واضحة، أو على الأقل غير مطروحة في العلن، على الرغم من المعرفة اليقين في الداخل والخارج بالواقع، حتى أواسط الثمانينات. لقد بدأت عندها تظهر بوادر تذمّر، ليس عبر القاعدة، كما قد ينتظر في مثل هذه الحالة، أو كما سبق وحصل في حالات معيّنة (في أوروبا الشرقية)، بل انطلاقاً من القمة، وذلك مع بداية الدعوة الى الإصلاح وإعادة البناء[١].

من المعروف أن الاقتصاد السوڤياتي لم يكن قادراً على تحمّل أعباء التسلح والسباق إليه، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لولا تضحيات كبيرة من قبل المجتمع السوڤياتي، وربما على حساب نجاح الاشتراكية نفسها في تحقيق وعدها بخلق المجتمع المثالي[٢]. إن التحدّي الاجتماعي هو الأساس، لكن التحدّي العسكري طغى عليه وكاد أن يهدّد اقتصادياً التحدّي الأول، على الرغم من تلازم الاثنين وضرورة التكامل بينهما. ربما كانت من أبرز الدلائل على هذه المسألة ردة الفعل السوڤياتية تجاه مشروع الدفاع الفضائي الستراتيجي الأميركي، في مطلع الثمانينات، الذي أثار السوڤياتيون حوله الكثير من الضجّة: إن هذه الضجة عنت، على الأغلب، صعوبة كبرى لدى السوڤياتيين في متابعة المواجهة، أو التحدّي، اقتصادياً. وأبرز الإثباتات الحاسمة كانت

(١) أو ما عرف بالپيريسترويكا على لسان ويد غورباتشوف، منذ وصوله إلى الحكم بعد سنوات من الركود الاقتصادي. انظر إلى كتابه: *Perestroïka...*, *op.cit.*, pp. 15-27.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٢٢.

تصريحات الزعيم السوفياتي الجديد، ميخائيل غورباتشوف، وذلك منذ وصوله إلى الحكم، حيث إنه ما لبث أن تكلّم عن «شبه ركود» في الاقتصاد، مع مطلع الثمانينات، وعن كون «. . . الصناعة الثقيلة بشكل خاص تأكدت مهمة وذات أوّلية مطلقة وكأنها هدف بحد ذاتها». كما يقول غورباتشوف، في هذا الصدد أيضاً، وعلى سبيل المثال: «إن صواريخنا قادرة على الوصول، وبدقة مذهلة، إلى مذنّب هالي أو إلى ڤينوس (الزهرة)، ولكن إلى جانب هذه الانتصارات للعلم والتقنية، تنقصنا وبشكل فاضح الفاعلية عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذا التقدم العلمي على الحاجات الاقتصادية، حيث إنه وعلى سبيل المثل عدد من الأدوات المنزلية السوفياتية هي ذات نوعية رديئة»[1].

هكذا نجد الاتحاد السوفياتي يحاول، في النصف الثاني من الثمانينات، تحسين العلاقات مع الغرب، وخاصة في مجال التسلّح، أي أنه يحاول تخفيض السلاح، وبذلك العبء الاقتصادي عن كاهل مجتمعه. من الملاحظ أن السوفياتيين يسرعون في تحرّكهم لتنشيط أو تزخيم عملية تخفيف حركة التسلّح، وذلك بشكل مذهل في موازاة محاولة إجراء إصلاحات داخلية تساعد فيها سياسة الانفتاح والتحرّر[2]. لكن ما لبث أن ظهر حدّ آخر لهذه السياسة، ألا وهو الاضطراب الأمني وخطر التفكّك وربما التفتت[3].

وفي المقابل، نجد الولايات المتحدة الأميركية مستعدة، إلى حد ما، لماشاة هذه السياسة السوفياتية، ولأكثر من سبب، منها تشجيع القيادة السوفياتية الجديدة على التحرر، مما قد يساهم في التأكيد على أن النظام الغربي هو الأصلح، أو على الأقل الأنجح، وبالتالي يثبت بذلك تراجع الاشتراكية كنظام أمام الرأسمالية. إن هذا الأمر يدخل في صلب الهدف الأساسي للزعامة الغربية، أي سقوط النظام الاشتراكي، في نهاية المطاف، بنتيجة عدم تمكّنه من الاستمرار والمواجهة، بعد حوالى سبعين سنة من قيامه، وذلك بإثبات عدم قدرته على إحلال مجتمع السلام والاستقرار والاكتفاء في قلب قلعة الاشتراكية نفسها. لكن الولايات المتحدة التي لا بد من أن ترى في حصول «ثورة» جديدة في موسكو إثباتاً كافياً على صوابية خطها هي، تتعامل مع هذا التطور المفاجئ نوعاً ما، على الأقل بسرعته (وربما تسرّعه)، بحذر واضح. فبينما يقترح السوفياتيون تدمير بعض الأسلحة بشكل كامل (الكيميائية) اكتفى الأميركيون أولاً، على سبيل المثال، بالقول بتدمير نسبة مهمة منها، منتظرين مرحلة تالية للقبول بتدميرها تدريجياً. . . كذلك يلاحظ أن الأميركيين استمرّوا في تخصيص مبالغ شبه طبيعية لموازنة دفاعهم، ومن ضمنها مشروعهم الفضائي الستراتيجي[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٢.

(٢) إن المقصود هنا هو بشكل خاص مبدأ (أو سياسة) الغلاسنوست أي العلانية التي سرعان ما عمل بها غورباتشوف، ولقد ترجم المصطلح الروسي بالشفافية؛ وهذه السياسة تعني تحرير الإعلام والتحرّك وإن ضمن حدود وشروط معينة.

(٣) مثل تحرّك بعض الأقاليم والجمهوريات في الداخل: مظاهرات وحركات تطالب بالحرية والانفصال على غرار الأرمن والكيرغيز أو أزربيجان وأوزباكستان كما جمهوريات البلطيق التي أعلنت عن نيتها في الاستقلال وحتى روسيا التي ألمحت إلى ذلك. . . .

(٤) إن هذا واضح في ميزانية عام ١٩٩٠.

في نهاية هذا الموضوع الذي تمّ تناوله في الحقيقة بسرعة فائقة، وفي ظل تسارع الأحداث والمستجدّات، يجب التنبيه إلى أن لا الاتحاد السوفياتي، ولا الولايات المتحدة تراجعا جدّياً عن مواقفهما الستراتيجية الأساسية في هذه المرحلة. فالاتحاد السوفياتي الذي يعمل على إصلاح اقتصاده، يحاول ذلك دون المسّ فعلياً بقدرته على المواجهة بالوسائل الضرورية والدرجة اللازمة. لكن دلائل حاسمة على عدد من الأصعدة كالاقتصادي والاجتماعي وحتى الستراتيجي والجيوسياسي تشير إلى تراجع سوفياتي. أول وأهم هذه الدلائل التطور الكبير والواسع في دول «النظام الشرقي»، وخاصة في أوروبا وداخل الاتحاد السوفياتي نفسه[1]. يأتي هذا التطور على حساب المصلحة الاشتراكية والنظام المترنّح. وكذلك يضاف، على المدى الأوسع، أن السياسة السوفياتية تعمد إلى تحاشي الانكماش والتقلص دولياً، إلا أنها تبدو أقرب إلى الاعتماد على أقصى درجات المرونة، بالأخص في مسايرتها الغرب إلى حدود غير متوقعة، على الرغم مما في ذلك من محاذير بالنسبة لقدرة دولة «عظمى».

ب - بوادر تعديل النظام؟

إن الفترة المنصرمة، أي فترة ما بين خريف سنة ١٩٨٩ وخريف سنة ١٩٩٠، حملت في أحداثها وتطوّراتها السريعة، والكثيفة، والمفاجئة الى حدّ بعيد، دلائل تشير إلى حصول مستجدات لا بدّ من أن تؤثر في النظام الدولي إنطلاقاً من التعديل الحاصل في ركائز أحد ركنيه الأساسيين، أي النظام الاشتراكي، وذلك سياسياً واقتصادياً كما جغرافياً. فإن «الثورة» في موسكو انعكست حتى الآن، ومن الناحية الدولية، سلباً على النظام الاشتراكي ككل، في دول «الأسرة الاشتراكية»، كما في داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. بالطبع، إن السوفياتيين الذين قادوا هذه «الثورة» أملوا من وراء حصولها نتائج إيجابية بالدرجة الأولى على الصعيدين السوفياتي الداخلي والاشتراكي. يتوقف البحث هنا عند حدود البوادر البارزة والواضحة، هذا يعني بشكل موضوعي عدم الميل إلى محاولة تقويم شامل وحاسم للأمر في حال كان ذلك قد أصبح ممكناً.

إن سقوط الحزب الشيوعي من موقعه القيادي في موسكو، وذوبانه أو تقمّصه في أحزاب أخرى في الديمقراطيات الشعبية في أوروبا (ما عدا ألبانيا حتى الآن[2])، والإتجاه إلى التعدّدية الحزبية، والانتخابات الحرّة، واقتصاد السوق، هي إنجازات ضخمة وواسعة دقت إسفيناً في ركائز وكيان النظام الشرقي ككل. ولا بدّ بالتالي من أن تسمح هذه الإنجازات نفسها وإنعكاساتها كما مدلولاتها بالتساؤل حول مصير النظام الاشتراكي على الساحة الدولية، خاصة وأن موضوع الشيوعية ودورها والممارسة السابقة للاشتراكية قد حسم في هذه الدول، أو على الأقل هذا هو ظاهر الأمور[3]. وربما تجدر الملاحظة هنا أن الشيوعيين، وبالأخص المحافظين منهم في الاتحاد

---

(١) المقصود بتطورات أوروبا الشرقية تغيير الأنظمة والحكام وإبعاد الشيوعيين عن الحكم والقول بالاقتصاد الحرّ. وكذلك بالنسبة للاتحاد السوفياتي وإن بدرجة أدنى. لكن الشيوعيين لم يستسلموا دوماً وإن هم اعتمدوا أسلوب المواربة أحياناً والتربص أحياناً أخرى.

(٢) حتى هنا إن بوادر تحرّك بدأت تظهر على مستوى القمّة.

(٣) إن الانتخابات في معظم هذه الدول وخاصة أحداث ربيع ومطلع صيف سنة ١٩٩٠ في رومانيا وبلغاريا تعبّر جيداً عن هذا الأمر.

السوفياتي، المعارضين أساساً لثورة البيريسترويكا والغلاسنوست لم يبدوا استعداداً للاستسلام أمام سياسات وإصلاحات غورباتشوف إلى حدّ جعل هذا الأخير يشكو علناً من الأمر. ففي آخر سنة ١٩٨٩، يعترف الزعيم السوفياتي بأنه «للأسف أي تغيير إيجابي لم يطرأ على الاقتصاد»، في الوقت الذي كانت تقول فيه اتهامات بحصول أعمال تخريبية لتفشيل غورباتشوف عن طريق إظهاره غير قادر على تصحيح المسار، وأن البيريسترويكا نفسها عاجزة عمّا عجز عنه المسؤولون الآخرون (أي المحافظون الذين ثار على تقصيرهم الذي اعتُبر مسؤولاً عن الركود الاقتصادي لسنوات). بالفعل، إن «الثورة» لم تؤدّ إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، والشعب بدأ يتساءل عن مغزى التعديل والثورة. هكذا أتت إجراءات صيف سنة ١٩٩٠ أكثر حزماً تجاه المحافظين. أما دولياً، فالحكم الصيني تحدّى توجه غورباتشوف الإصلاحي، وقمع حركة التحرر في ظل زيارة غورباتشوف إلى بكين[١]؛ والزعيم الكوبي، فيديل كاسترو، الذي تكلّم وبتهكم، في آخر سنة ١٩٨٩، عن موت المعسكر الاشتراكي، لم يعن طبعاً وبأي شكل موت الاشتراكية، وهو ليس مستعداً على ما يبدو للاستسلام. في كل الأحوال، لا بدّ من التنويه بأن مثل هذه المواقف، المعلن منها والمضمر، تفرض بعض التريّث في الكلام عن سقوط النظام الاشتراكي على الرغم من الإنجازات البالغة الأهمية الحاصلة خاصة في أوروبا.

بالمقابل، إلى أي حد يكون الغرب نفسه مستعداً لتقبّل أو تحمّل انعكاسات سقوط الخصم ضمن هذه الظروف والشروط، وبهذين السرعة والتوقيت بالذات؟ إن الإنجازات الحاصلة في الشرق، وخاصة في أوروبا قد تعني، بشكل من الأشكال، مسالك إلى زعزعة، وإن محدودة، غرباً وبالأخص في أوروبا نفسها. عملياً، ما لبث أن طُرحت مسألتان على أوروبا بكاملها، وبالأخص أوروبا الغربية، فارضتين مواجهة مباشرة وسريعة: الواحدة اقتصادية، والثانية جيوسياسية. بالنسبة للمسألة الاقتصادية، سرعان ما ظهرت بوادر نوع من التهديد للوضع الأوروبي الاقتصادي والاجتماعي بنتيجة انتقال، أو بالأحرى تحرّك الديمقراطيات الشعبية، بسرعة وبدون تحضيرات كافية، باتجاه الرأسمالية والغرب. من المعروف أن الغرب حاول استيعاب هذا الأمر متّخذاً إجراءات تساعد في ذلك، لكن هل لديه القدرة الكافية لتقديم الدعم اللازم والحلول الكفيلة لتحوّل المجتمعات الأوروبية الشرقية إلى شبه توازن مع المجتمعات الأوروبية الغربية نفسها؟ إن الإجراءات الاقتصادية المأخوذة لا تكفي بلا شك لدعم التحوّل بالسرعة المرجوّة إلى الاقتصاد الحر، خاصة وأن دول أوروبا الشرقية تعاني من مصاعب اقتصادية جمّة. ولا بدّ بالتالي من بعض التهديد للاستقرار الأوروبي المتوازن عامة، كما للاستقرار في غرب أوروبا بالأخص حيث اعتمد خط الإسراع في التوحيد. هل يمكن أن يتوازى هذا الخط أو حتى أن يندمج مع التحوّل الأوروبي الشرقي والسوفياتي؟ هل تكون عملية إصلاح وتنسيق وتنظيم أوضاع «البيت الأوروبي» مؤهلة للنجاح وفي السرعة المرجوّة شرقاً، كما يدلّ ترقّب انعقاد أعمال المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون قبل نهاية سنة ١٩٩٠[٢]؟ وبالنسبة للمسألة الثانية، برزت بوادر تهديد

---

(١) أحداث حزيران ١٩٨٩ في ساحة «تيان آن مين» في بكين، وقمع المظاهرات بالقوة العسكرية الذي دلّ على استمرار السياسة والأساليب المعروفة «بالستالينية».

(٢) لقد بدأ التحضير المكثّف له وتحدّد موعده في النصف الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٩٠.

للوضع الجيوسياسي الأوروبي العام، وبالأخص في مجال الحدود الأوروبية الداخلية. سرعان ما ظهر الخوف من طرح مسألة حدود نهاية الحرب العالمية الثانية، بشكل خاص، وما يعنيه ذلك من زعزعة الوضع الأوروبي برمّته. إن خشية نشوء صراعات أوروبية جديدة، وما يعنيه ذلك للقارة على الأقل، أدّت إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لحسم هذا الموضوع وتدارك خطره بدون هوادة. هذا ما حصل، على سبيل المثل، بالنسبة للحدود البولندية الألمانية[١]. وليس مستبعداً أن تطرح مواضيع أخرى على الساحة، على غرار النزعات القومية والإيديولوجية التي كانت مكبوتة أو كامنة (لقد بدأ بعضها بالظهور فعلاً)، قد تهدّد استقرار الساحة الأوروبية ومعها الغرب.

إذن، التطوّر الحاصل في الشرق لم يهدّد النظام الشرقي فقط، بل هو يحمل، وإن بحدود أدنى بكثير، تهديدات للنظام الغربي أيضاً. من هذه الناحية، وهي أساسية في كل الأحوال، إن هذا التطور، أي التحوّل الاشتراكي، يحمل بذوراً لزعزعة النظام الدولي ككل. لكن إذا كان الشرق لم يعد قادراً على السيطرة تماماً على مصيره، فإن الغرب ليس مستعداً لتحمّل الزعزعة عنده مقابل زعزعة الخصم أو حتى سقوطه. لذا بدا الغرب مستعدًّا لعدم المساهمة أكثر في تسريع التعديلات في الشرق، بل هو يميل إلى المساعدة على ضبطها ضمن حدود معينة. وربما كان الإثبات الأبرز لهذا الموقف يكمن في صلب مواجهة الغرب وتعامله مع المستجدّات. يلاحظ أن الأميركيين، كما الأوروبيين الغربيين، يتريّثون عامة في اتخاذ بعض المواقف، المعلنة على الأقل (كما في موضوع جمهوريات البلطيق واستقلالها عن الاتحاد السوڤياتي)، وفي اعتماد بعض الإجراءات، مفضلين التعاطي مع الاتحاد السوڤياتي بمرونة واضحة. يذكر من الإجراءات البارزة في هذا الصدد، الميل الأميركي إلى التعاون مع الاتحاد السوڤياتي، وإن كان مقابل ثمن رفض الأميركيون طويلاً تحمّله[٢].

لكن المرونة الظاهرة في العلاقات الدولية، على أعلى مستوياتها، تغطي بصعوبة التصدّع الحاصل في النظام الدولي المعاصر. ففي الوقت الذي تتحسن فيه العلاقات الأميركية السوڤياتية باتجاه دعم التطور السوڤياتي وبالتالي، على الأغلب، دعم النظام الدولي (ولو مرحلياً)، أخذت ملامح تعديل هذا النظام تواكب التطورات العملية على الساحة الدولية. من أبرز التعديلات يذكر الوضع الأوروبي نفسه، وبعض التطورات الأميركية اللاتينية والآسيوية، إلى جانب بعض المواقف والخطوات تجاه مسائل رئيسة ومستجدّات إقليمية بارزة.

بالنسبة للوضع الأوروبي، يُذكر أن الانقسام الثنائي قد زال، على الأقل رسمياً ومبدئياً بشكل عام. لقد سجّلت في الواقع حالة مميّزة تؤكد سقوطه. إن هذه الحالة هي الألمانية حيث سجّل العمل الجادّ من أجل إعادة توحيد إلمانيا نشاطاً غير اعتيادي انتهى، بسرعة مذهلة، باتجاه

---

(١) إن الحدود البولندية هي التي تطرح المشكلة الأبرز. هكذا كان إقرار الألمان مجتمعين (شرقيين وغربيين)، في أواخر حزيران ١٩٩٠، بحدودهم مع بولندا أي حدود نهاية الحرب العالمية الثانية، يعني حدود أودير ـ نايس.

(٢) نذكر بالأخص، وعلى سبيل المثال، القبول المبدئي الأميركي في مؤتمر قمة واشنطن، في أيار وحزيران ١٩٩٠، بإعطاء الاتحاد السوڤياتي صفة الدولة الأكثر رعاية، وهو أمر أحجم عنه الأميركيون لسنوات طويلة.

توحيد ألمانيا غربيًّا[١]. هذا الموضوع هو ذو أهمية بالغة أوروبياً كما عالمياً، لكنه يبقى ألمانيًّا على وجه الخصوص. إن الألمان، وبالأخص الغربيين، هم الذين لعبوا الدور الأساسي في عملية توحيد ألمانيا، ونجحوا في خلال فترة لا تتعدى السنة الواحدة. فألمانيا الغربية ساهمت أصلاً كثيراً في عملية التحرّر في أوروبا الشرقية ككل (الهجرة)، وكان بهذا تسهيل الأمر على الألمان الشرقيين. ولما كانت إعادة توحيد ألمانيا، بلا شك، الهدف الرئيس للألمان ككل لما فيه من معاني كونه التعويض، كحدّ أدنى، لنتائج الحرب العالمية الثانية، كان لا بدّ من تحمّل عبء هذه العملية من قبل الفريق القادر. هكذا أبدت الحكومة الغربية الاستعداد لتقديم المساعدات اللازمة للاتحاد السوڤياتي، لقاء الإسراع في عملية إعادة التوحيد والانسحاب السوڤياتي. يشار إلى أن لتسريع العملية أكثر من تفسير. هل يعود الأمر بشكل خاص إلى المستشار الغربي الذي أراد إنجازاً وطنياً وحزبياً وشخصياً في آن واحد؟ أم أن الألمان خشوا إضاعة فرصة متاحة، فحاولوا استغلالها بالسرعة القصوى؟ أي هل يكون عجز التحوّل المفاجئ، عن النظام الاشتراكي، عن تحقيق الظروف المرجوّة للشعوب في الشرق، يحمل في ذاته مخاوف تعثّر، ومزيداً من الاضطراب، وربما عودة إلى وراء؟ وأخيراً، بالنسبة للوضع الأوروبي، يذكر ما يتعلّق بالانفراج الأوروبي والتوجّه الجديد داخل المؤتمر الأوروبي باتجاه إعادة بناء وترتيب «البيت الأوروبي»[٢]. كذلك يذكر في هذا الإطار الموضوع العسكري، وبالأخص منظمتا الأطلسي ووارسو وسحب القوى، بنسب مهمة من الجانبين، من الساحة الأوروبية. . . هكذا إن الساحة الأوروبية التي كانت الأولى للانقسام، هي حالياً الأولى للتعاون والالتقاء، وهذا يعني تعديلاً في النظام الدولي الذي جسّدته، بشكل خاص، القارة الأوروبية.

بالنسبة للتطورات الأميركية اللاتينية والآسيوية، لقد برزت بعض خطوطها وإن بشكل محدود وتدريجي. يسجّل في هذا الإطار، بشكل خاص، التطوّر الذي حصل في كل من نيكاراغوا وپاناما. من الملاحظ هنا أن الحلّ كان بإشراف أميركي وبحسب القواعد الأميركية بالأخص. تشكّل هاتان الحالتان في أميركا الوسطى دلالة ذات مغزى كبير على صعيد الجيوسياسة الأميركية. ظهرت كذلك في أجزاء أخرى من العالم بوادر تعديل، كما هي الحال في الشرقين الأقصى والأوسط اللذين يبدوان مؤهّلين لمواجهة تعديلات في أوضاعهما تتفق مع التوجّه الدولي العام. فالشرق الأقصى بدأ يشهد الملامح الأولى لانعكاسات التعديل الدولي، والموضوع الأبرز المطروح في هذه المرحلة هو موضوع الكوريتين. إن هذا الموضوع الذي كان من المواضيع المصنّفة ثابتة، قد يعني إعادة توحيد كوريا، وقد يكون هذا على أساس القاعدة الألمانية، أي التوحيد غربياً، أو بالأحرى هنا جنوبياً، أي لمصلحة كوريا الجنوبية والغرب. وربما يكون الشرق الأوسط مهيّأ ليشكّل ساحة إنعكاس للمرونة في علاقات الدولتين العظميين (حتى إشعار آخر) في ما يخص المسألة الرئيسة فيه، أي المسألة الفلسطينية. لكن على أية قاعدة، وهل يفترض أن تكون القاعدة هنا أيضاً التطور والتعديل لمصلحة الغرب؟

---

(١) إن إعلان الوحدة تمّ في الثالث من تشرين الأول سنة ١٩٩٠، سبقه اتفاق على انسحاب القوات السوڤياتية من شرق ألمانيا، وسبقه كذلك بأيام قليلة انسحاب ألمانيا الشرقية من حلف وارسو.

(٢) إنها موضوع وتعبير عزيزان خاصة على قلب غورباتشوف.

في الشرق الأوسط نفسه، سيطر في صيف سنة ١٩٩٠ بالذات، الغليان وتصاعد نبرة السلاح والتهديد بالحرب. أما الباعث فكان حدث بارز على الساحة يمكن إيجازه تحت عنوان المسألة الكويتية. نشأت هذه المسألة عن الاجتياح وإعلان الضم العراقيين للكويت. تحوّلت الأزمة دولية بسرعة مذهلة تفرض، بلا شك، تساؤلات كثيرة بالنظر ليس فقط إلى طبيعتها ومضمونها وانعكاساتها المباشرة، بل بالنظر أيضاً إلى أبعادها الإقليمية والدولية. إن أموراً ثلاثة على الأقل تسترعي الانتباه بالدرجة الأولى. الأمر الأول هو كناية عن ردّ الفعل الدولي والقرارات الدولية، وخاصة الموقف السوفياتي وحتى الصيني. هل كان العراق يأمل دعماً سوفياتياً؟ الأمر الثاني يقع على المستوى الإقليمي، أو بالأحرى العراقي الإيراني، أي التراجع العراقي عن المواقف العراقية المبدئية خلال حوالى عشر سنوات من الصراع العربي الفارسي. وأخيراً، الأمر الثالث الذي قد يكون الأبعد مغزى إقليمياً، وهو موضوع الطروحات المختلفة القائلة بإيجاد حلول لمشاكل المنطقة كافة. هل يمكن أن تعني مثل هذه الطروحات مثلاً حلاً للمسألة الفلسطينية عبر المسألة الكويتية وبأيّ إتجاه؟[1].

مرّة أخرى إشارة هنا إلى كون الحدود المنهجية لهذا البحث لا تسمح بالذهاب بعيداً في تظهير فرضيات مستقبلية... لكن يبقى الواضح والأهم هنا هو في كون المسألة الكويتية أبرزت واقعاً جديداً على الساحة الدولية يختصر ببروز الدور الأميركي حاسماً، بينما تظهر السياسة السوفياتية، على غير ما اعتاده العالم المعاصر، في موقع المساير وربّما التابع...

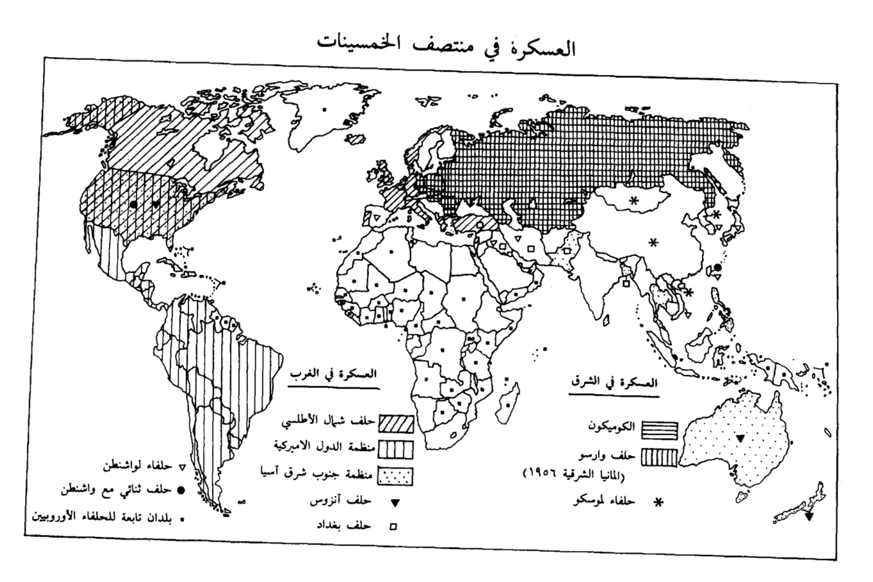
هكذا، إن ملامح التعديل بادية، لكن في الوقت ذاته، وفي الحقيقة، تجري التطورات متلاحقة بسرعة هائلة تصعب معها المتابعة الدقيقة والكافية بهدف تحويلها إلى فرضيات مقبولة، أو ممكنة، إن للمستقبل القريب أو البعيد. فلا بد من الانتظار لتتبلور الأمور أكثر. وفي كل الأحوال، إن الهدف هنا ليس التأريخ للغد، بل للأمس وإن القريب. لكن هذا لا يعني الإحجام عن محاولة استشراف بعض ما تخبئه تطورات الأمس واليوم للغد سياسياً وجيوسياسياً، من خلال ما عاش العالم ويعيش من أحداث دولية وإقليمية هامة، إنما بحدود التوجّه المنهجي للبحث بكامله. وبالتالي لا بدّ من ملاحظة أخيرة وأساسية، ألا وهي إمكانية طرح تحديد للسياسة الدولية المستجدّة، وخاصة الجانب المتحرّك منها أي الشرقي، أو حتى الاشتراكي، وبالأخص السوفياتي. إن السياسة السوفياتية هي أقرب ما يكون حالياً إلى ما يمكن تسميته بسياسة الجَزْر. فالإتحاد السوفياتي يبدو مستعداً للتراجع عن مواقع مهمة، أو بالأحرى هو يتنازل عن إنجازات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة على السواء، وحتى عن إنجازات التعايش السلمي. هل هذا هو ثمن السلم الدولي؟ أم هي بيريسترويكا دولية مقابل بيريسترويكا سوفياتية؟ أي إنه المقابل لإصلاح اجتماعي وسياسي سوفياتي؟

---

(١) أثناء طباعة هذا المؤلّف قام «التحالف الدولي» بزعامة الولايات المتحدة «بتنفيذ» «مقرّرات» مجلس الأمن الدولي انتهاءً إلى استعمال القوّة ضد العراق، فكانت «حرب الخليج» الجديدة في أواسط كانون الثاني ١٩٩١. وبمجرّد الإعلان عن نهاية هذه الحرب، بعد حوالي أربعين يوماً، بتراجع العراق، نشط الكلام عن العمل الجدّي والتعاون لحلّ القضايا الشرق أوسطية وفي مقدّمها المسألة الفلسطينية، دون نسيان الأزمة اللبنانيّة.

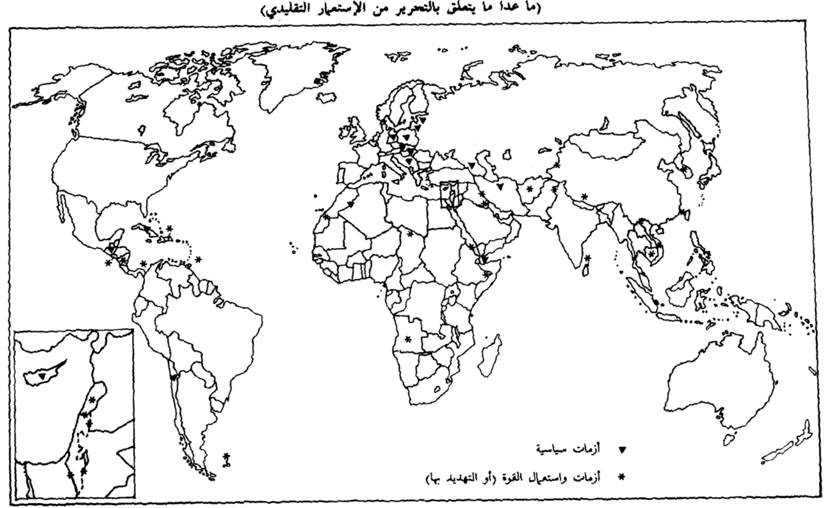
خلال السنة المنصرمة، تعدّلت خريطة العالم الجيوسياسية بشكل واسع لمصلحة الرأسمالية والولايات المتحدة على رأسها. إن هذا يعني جَزْراً سوفياتياً واشتراكياً في آن واحد، ويعني فرضية سقوط المعسكر الاشتراكي الذي كان الكلام عنه خلال هذه الدراسة، وذلك لسقوط عدد من أهمّ مقوماته. هل يعني هذا بالتالي سقوط النظام الدولي المعاصر وخاصة ثنائيته ونهاية مرحلة من تاريخ البشرية كانت موضوع هذه الدراسة بكاملها؟ أي هل يخسر الاتحاد السوفياتي «عظمته» ليتحوّل مجرّد دولة كبيرة؟ إن الاتحاد السوفياتي احتفظ، على الأقل مرحلياً، بعظمة نسبية، أي طالما العسكرية. لكن فقدان المقوّم الإيديولوجي قد يكون العنصر الحاسم في ضعف القوة السوفياتية. كما قد يكون التفتّت السوفياتي الذاتي أساساً مباشراً وكافياً لسقوط الكيان السوفياتي نفسه. وما لا شك فيه أن صيف سنة ١٩٩٠ أتى بجديد على الساحة الدولية. إن موضوع الخليج، أو المسألة الكويتية، وضّح صورة جديدة للأدوار الدولية: ففي مجلس الأمن الدولي، برز الدور الأميركي وغاب الفيتو السوفياتي الذي اعتاده العالم خلال تاريخ هذا المجلس، خاصة وأن المطروح على المجلس تكراراً هو في مصلحة دولة محسوبة على «الغرب» وموجّه ضد دولة محسوبة على «الشرق»، وكان في الواقع تجانس وتوافق في المواقف. هل يمكن أن يعني هذا التطور كون العالم في صدد قيام النظام الأحادي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، وهل هذا ممكن؟ أم هو بالأحرى في صدد عودة إلى النظام الأحادي المتعدّد والمتوازن القوى؟ أم أن النظام سيتحوّل إلى مقياس آخر لتحديد القوى فيه، كمقياس التطور والغنى، أي مقياس القدرات المادّية بدل المقياس الإيديولوجي والرسالات الكونية؟ وفي حال كنّا في صدد زوال «الشرق» و«الغرب» وحلول مدلولات جيوسياسية جديدة، يجدر التنويه بأن «الشرق»، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، كان في موقع الفعل و«الغرب» في موقع ردّ الفعل مرة جديدة، أي الشرق هو الذي اختار التوقيت وفرضه....

العسكرة في منتصف الخمسينات

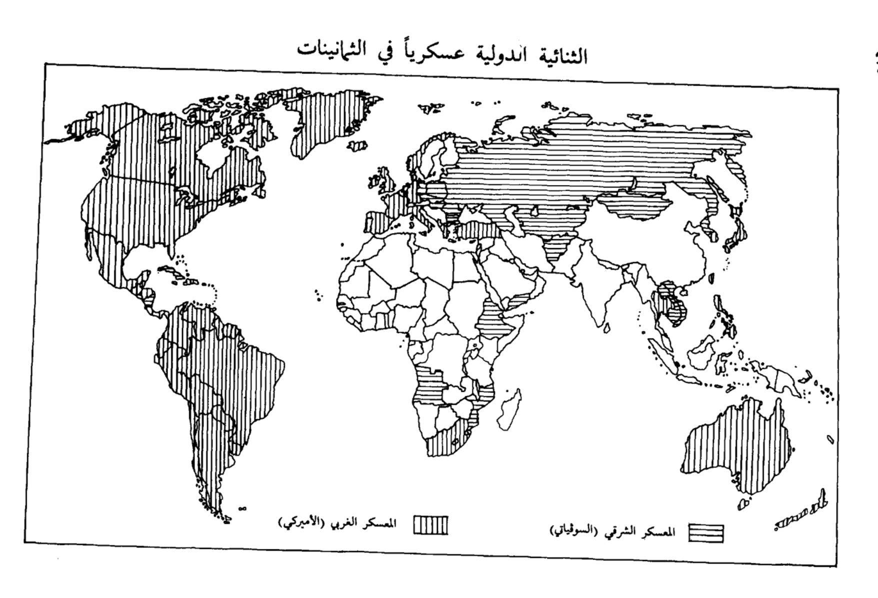


أهم الأزمات في العالم ما بين ١٩٤٥ و١٩٩٠

(ما عدا ما يتعلّق بالتحرير من الإستعمار التقليدي)



الثنائية الدولية عسكرياً في الثمانينات



فهرس المصادر والمراجع

تشمل اللائحة التالية العناوين التي اعتمدنا عليها مباشرة في وضع هذه الدراسة، من دون المصادر والمراجع التي تمّت العودة إليها، والتي لم تستند إليها الدراسة مباشرة، لكثافتها وبالتالي لجعل هذه اللائحة أكثر علمية ودقة. ونشير بالمناسبة إلى أن معظم الكتب المذكورة في ترجمتها الفرنسية عن الإنكليزية ذكر عنوانها الأصلي بين قوسين، وهذا لسببين: الأول، كوننا اضطررنا للعودة في الكثير من الحالات للنسختين إمّا بالنظر لظروف البحث، وإمّا أحياناً لضرورة التدقيق في المضمون، والثاني، وهو الأهم، رغبة منا في تسهيل الأمر على القارئ ذي الثقافة الأنكلوساكسونية.

أ) المصادر: وثائق ومذكّرات

- بالعربية:

خالد (حسن)، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**، بيروت، دار الكندي، ١٩٧٨.

خروتشوف (نيكيتا)، **خروتشوف: الوصية الأخيرة** (المجموعة الثانية)، عن الإنكليزية، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

خويري (أنطوان)، **حوادث لبنان (والحرب في لبنان)**، مجموعة أجزاء، لبنان، منشورات دار الأبجدية، ابتداء من سنة ١٩٧٥.

ڤانس (سايروس)، **خيارات صعبة**، عن الإنكليزية، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣.

القذافي (معمّر)، **الكتاب الأخضر**، الجماهيرية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩ (الطبعة الأولى).

كوبلاند (مايلز)، **لعبة الأمم**، عن الإنكليزية، بيروت، إنترناشنال سنتر، ١٩٧٠.

ميثاق الأمم المتحدة، نيويورك، منشورات إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

يونس (عماد)، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية**، خمسة أجزاء، بيروت، ١٩٨٥.

- بالأجنبية:

Bosch (Juan), ***Saint Domingue: Crise de la démocratie en Amérique,*** **Paris, Cujas, 1969.**

Bourdillat (Nicole), «Dictature et opposition au Salvador (25 Janv. 1961 - 15 oct. 1979)», in ***Problèmes d'Amérique Latine,*** **n° 28 juil.1980.**

Brandt (Willy), *De la guerre froide à la détente: 1960-1975,* de l'allemand, Paris, Gallimard, 1978.

Brejnev (Leonid), *Discours / Messages,* Paris, Plon, 1977.

Byrnes (James), *Cartes sur tables, (Speaking Frankly),* Morgan, 1948.

Carter (Jimmy), *Mémoires d'un président, (Keeping Faith),* Paris, Plon, 1984.

Ceausescu (Nicolae), *Pour une politique de paix et de coopération,* du roumain, Paris, Nagel, 1970.

Churchill (Winston), *La Seconde guerre mondiale,* 6 tomes, Paris, Plon, 1948-1954.

Clay (Lucius), *Decision in Germany,* N.Y., 1950.

Colard (Daniel), *Droit des relations internationales: documents fondamentaux,* Paris, Masson, 1982.

Djilas (Milovan), *Conversations avec Staline,* Paris, Gallimard, 1962.

Documents d'actualité internationale, publiés par le Ministère des relations extérieures et le Secrétariat général du gouvernement français, Paris.

Le Dossier du Pentagone: l'histoire secrète de la guerre du Vietnam, (The Pentagon Papers),Paris, Albin Michel, 1971.

Eden (Anthony), *L'Epreuve de force,* de l'anglais, Paris, Plon, 1965.

Gorbatchev (Mikhaïl), *Perestroïka: vues neuves sur notre pays et le monde,* de l'anglais, Paris, Flammarion, 1987.

Habib (Philip), «Gérer le compromis», in *Politique internationale,* n° 28, été 1985.

Haig (Alexander), *L'Amérique n'est pas une île, (Caveat. Realism, Reagan and Foreign Policy),* Paris, Plon, 1984.

Halle (Louis), *The Cold War as History,* N. Y., 1967.

Jobert (Michel), *Mémoires d'avenir,* Paris, Grasset, 1974.

Johnson (Lyndon B.), *Ma vie de président, (The Vantage Point),* Paris, Buchet-Chastel, 1972.

Jumblatt (Kamal), *Pour le Liban,* Paris, Stock, 1978.

Kennedy (John F.), *Stratégie de la paix, (The Strategy of Peace),* Paris, Calmann-Lévy, 1961.

Khroutchev (Nikita), *Khroutchev: Souvenirs,* du russe, Paris, Laffont, 1971.

Kissinger (Henry), *A la Maisoin Blanche 1968-1973, (White House Years),* 2 vols., 1979, et *Les Années orageuses, (Years of Upheaval),* 2 vols., Paris, Fayard, 1982.

Lénine, *L'Impérialisme, stade suprême du capitalisme,* Moscou, Progrès, et Paris, Sociales, 1979.

Murphy (Robert), *Un diplomate parmi les guerriers, (Diplomat Among Warriors),* Paris, Laffont, 1965.

Nixon (Richard), *La Politique étrangère des Etats-Unis pour les années 1970: préparer l'avènement de la paix,* de l'anglais, rapport présenté au Congrès le 25 fév. 1971.

Idem, *Mémoires Richard Nixon, (The Memoirs of Richard Nixon),* Paris, Stanké, 1978.

Ockrent (Ch.) et Marenches (Comte de), *Dans le secret des princes,* Paris, Stock, 1986.

Pakradouni (Karim), *La Paix manquée*, Beyrouth, F.M.A., 1983.
Salisbury (Harrison), *Chine - U.R.S.S.: la guerre inévitable, (War Between Russia and China)*, Paris, Albin Michel, 1970.
Stettinius (Edward), *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference*, Garden City, Doubleday, 1949.
Truman (Harry), *Mémoires, (Memoirs)*, 2 vols., Paris, Plon, 1955.

ب) المراجع: كتب ومقالات

- بالعربية:

إدريس (محمد السعيد)، «الرؤية الأميركية لإسرائيل»، في **السياسة الأميركية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
إسراعيلان وآخرون، **سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية**، عن الروسية، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٧ (على الأغلب للترجمة عن الطبعة الثانية ١٩٦٥).
بو ملهب عطالله (دعد)، «الشرق الأوسط بين الإسلام والاشتراكية»، في **حاليات**، العدد ٤١، شتاء ١٩٨٦.
- «منظمة حلف شمال الأطلسي»، في **دائرة المعارف**، المجلّد الخامس عشر (تحت الطبع).
تارابرين (ي. أ.) إشراف، **الاستعمار الجديد وأفريقيا في السبعينات (قوانين وخواص النضال ضد الإمبريالية)**، عن الروسية، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٩.
حبيب (عبد العزيز محمد)، «أزمة الغذاء في إيران»، في **مجلة الجمعية الجغرافية**، المجلد ١٥، ١٩٨٥.
حتي (ناصيف)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.
حلو، (مارغريت)، «السياسة السورية: الأهداف والأساليب»، في **الدفاع الوطني**، العدد الأول، ١٩٨٩.
حمدان (جمال)، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، بيروت والقاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣.
روسّو (شارل)، **القانون الدولي العام**، عن الفرنسية، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
ساناكويف وكابتشنكو، **السياسة الخارجية الاشتراكية في النظرية والتطبيق**، عن الروسية، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥.
شرف (جورج)، «مدخل إلى دراسة المنطق الاستراتيجي السوري»، في **حاليات**، العدد ٤٥، ١٩٨٧.
شكر (زهير)، **السياسة الأميركية في الخليج العربي. «مبدأ كارتر»**، بيروت، معهد الانماء العربي ١٩٨٢.
عبد القادر أحمد (فاضل)، «الأبعاد القومية لمعركة قادسية صدام وفق منظور الجغرافية السياسية»، في **مجلة الجمعية الجغرافية**، المجلد ١٥، ١٩٨٥.

عزمي (خالد)، «التقارب العراقي ـ الاميركي»، في الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٢، نيسان ١٩٩٠.
عفيفي (محمد الصادق)، الإسلام والعلاقات الدولية، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٦.
غالوا (بيار)، استراتيجية العصر النووي، عن الفرنسية، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٤ (لكن الأصل الفرنسي يعود إلى سنة ١٩٦٠).
خلف (هادي أحمد)، «مقارنة بين الفكر الجيوبوليتيكي الايراني والعراقي وانعكاساته على الحرب العراقية ـ الايرانية»، في مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد ١٥، ١٩٨٥.
مطر (جميل) وهلال (علي الدين)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٣.
هاليدي (فرد)، السياسة السوفياتية في قوس الأزمة، عن الإنكليزية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.
الهيثي (صبري فارس)، «أمن الخليج العربي والحرب العراقية ـ الايرانية»، في مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد ١٥، ١٩٨٥.

ـ بالأجنبية:

Alencastro (Luiz Felipe de), «Angola: l'apprentissage de l'indépendance», in *Universalia, 1983.*

Alexandrov (A.), Blatov (A.), Dobrynine (A.) et autres, *Histoire de la politique extérieure de l'U.R.S.S.: 1945-1970,* du russe, Moscou, Progrès, 1974.

Andreff (Vladimir), *Les Multinationales,* Paris, La Découverte, 1987.

Aron (Raymond), *Paix et guerre entre les nations,* Paris, Calmann-Lévy, 1962.

Idem, *Mémoires,* Paris, Julliard, 1983.

Azar (Edward E.) and other, *Labanon and the World in the 1980 s.,* Univ. of Maryland, the Center for International Development, 1983.

Barry (Mike), «Répression et guerre soviétiques», in *Les Temps modernes,* n° 408-409, juil. - août 1980.

Beaujeu-Garnier, Gamblin et Delobez, *Images économiques du monde,* Paris, C.E.D.E.S., 1983 et 1989.

Berg (Eugène), *Non alignement et Nouvel Ordre Mondial,* Paris, P.U.F., 1980.

Bosc (Robert), *Guerres froides et affrontements,* Paris, Aubier-Montaigne, 1973.

Bosschère (Guy de), *Perspectives de la décolonisation,* 2 vols., Paris, Albin Michel, 1969.

Bou-Assi (Elias), *La «Détente» et les conflits périphériques,* Paris, P.U.F., 1983.

Bou Malhab Atallah (Daad), *Le Liban: guerre civile ou conflit international?,* Paris, L.G.D.J. (Diff.), 1980.

Idem, «La Question du Liban: Problème sociopolitique ou géopolitique?», in *Annuaire français de droit international,* vol. XXIX, 1983.

Idem, «Une Satellisation pour un glacis régional? Le Liban et les modèles de référence socialiste», in *Panorama,* n° 45, 1987.
Bouthoul (Gaston), *La Guerre,* Paris, P.U.F., 1983 (7ème éd.).
Idem, *La Paix,* Paris, P.U.F., 1974.
Boutros-Ghali (Boutros), *Les Conflits de frontières en Afrique,* Paris, éd. Techniques et économiques, 1972.
Braillard (Philippe), *Théories des relations internationales,* Paris, P.U.F., 1977.
Brzezinski (Zbigniew), *Illusions dans l'équilibre des puissances,* de l'anglais, Paris, l'Herne, 1977.
Bureau (J.) «Ethiopie: trois ans après», in *Universalia, 1978.*
Carrère d'Encausse (Hélène), *La Politique soviétique au Moyen-Orient 1955-1975,* Paris, P.N.F.S.P., 1975.
Idem, *L'Empire éclaté,* Paris, Flammarion, 1978.
Idem, *Staline: l'ordre par la terreur,* Paris, Flammarion, 1979.
Idem, *Le Grand frère,* Paris, Flammarion, 1983.
Idem, «L'U.R.S.S. et l'Afrique: de la Détente à la Guerre Fraîche», in *Politique internationale,* automne 1978.
Idem, «La Puissance soviétique aujourd'hui», in *Relations internationales,* n° 17, printemps, 1979.
Cartier (Raymond), *Histoire mondiale de l'après-guerre,* 2 tomes, Paris, Presses de la Cité, 1979.
Chalala (Elie), «Syrian Policy in Lebanon, 1974-1984», in *Journal of Arab Affairs,* vol. 4, n° 1, Spring 1984.
Chaliand (Gérard), *L'Enjeu africain,* Paris, Seuil, 1980.
Chaliand (G.) et Rageau (Jean-Pierre), *Atlas stratégique: géopolitique des rapports de forces dans le monde,* Paris, Fayard, 1983.
Clar (G.) et Sohn (L.B.), *World Peace trough World Law,* Cambridge, Harvard Univ. Press, 1958.
Claude (Henri), *La 3ème course aux armements,* Paris, Sociales, 1982.
Clauswitz (Carl Von), *De la guerre,* de l'allemand, Paris, Minuit, 1955.
Clerc (Jean-Pierre), «Salvador (El): l'année terrible», in *Universalia,* 1981.
Coddington (A.), «Game Theory, Bargaining Theory and Strategic Theory», in *Journal of Peace Research,* vol. I, 1967.
Cohen (Barry) et Schissel (Howard), *L'Afrique australe de Kissinger à Carter,* Paris, L'Harmattan, 1977.
Colard (Daniel), *Les Relations internationales,* Paris Masson, 1977.
Idem, *Le Désarmement,* Paris, Colin, 1972.
Comte (Arthur), *L'Après Yalta,* Paris, Plon, 1982.
Cosse (J. P.) et Sanchez (J.), *Angola: le prix de la liberté,* Paris, Syros, 1976.
Couteau-Bégarie (Hervé), *La Puissance maritime soviétique,* Paris, Economica, 1983.
Crouzet (Maurice) direction, *Le Monde depuis 1945,* 2 vols., Paris, P.U.F., 1973.
Davidson (Basil), *L'Angola au cœur des tempêtes,* Paris, Maspéro, 1972.
Davis (Morton), *La Théorie des jeux,* Paris, Colin, 1973.
Delmas (Claude), *L'Alliance atlantique,* Paris, Payot, 1962.

Idem, *La Coexistence pacifique,* Paris, P.U.F., 1980.
Devillers (Philippe), *Guerre ou paix: une interprétation de la politique extérieure soviétique depuis 1944,* Paris, Balland, 1979.
Duroselle (Jean-Baptiste), *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours,* Paris, Dalloz, 1978 (7ème éd.) et 1985 (9ème éd.).
Idem, *La Politique extérieure des Etats-Unis de Roosevelt à nos jours,* Paris, Cours de l'I.E.P., 1964-65.
Idem, *Tout empire périra (une vision théorique des relations internationales),* Paris, Publications de la Sorbonne, 1981.
Fejtö (François), *Histoire des démocraties populaires,* 2 vols.: - *L'Ere de Staline,* et - *Après Staline,* Paris, Seuil, 1952 et 1969.
Idem, *Chine - U.R.S.S., 2 vols: - La Fin d'une hégémonie,* et - *Le Conflit,* Paris, Plon, 1964 et 1966.
Idem, *Chine - U.R.S.S.: de l'allaince au conflit,* Paris, Seuil, 1973.
Ferro (Maurice), *De Gaulle et l'Amérique: une amitié tumultueuse,* Paris, Plon, 1973.
Idem, *Kissinger: diplomate de l'impossible,* Paris, France-Empire, 1976.
Fleming (Denna), *The Cold War and its Origins 1917-1960,* 2 vols., London, 1961.
Fontaine (André), *Histoire de la guerre froide,* 2 vols., Paris, Fayard, 1965 et 1967.
Idem, *Un Seul lit pour deux rêves: histoire de la «Détente»,* Paris, Fayard, 1981.
Idem, «La Guerre froide», in *Encyclopédia* Universalis, vol. 8.
Fontanel (Jacques), *L'Economie des armes,* Paris, Maspéro, 1983.
Furia (Daniel) et Serré (Pierre), «Les Techniques depuis 1945», in Crouzet, *Le Monde depuis 1945,* Paris, P.U.F., 1973.
Gallois (Pierre), «Leçons d'assymétrie dans un parc d'artillerie (nucléaire)», in *Politique internationale,* n° 7, printemps 1980.
Galtung (Johan), «Violence, Peace and Peace Research», in *Journal of Peace Research,* vol. VI, 1969.
Gentelle (Pierre), «Du non-développement au sous-développement», in *Les Temps modernes,* n° 408-409, juil. - août 1980.
Idem, «Afghanistan: le développement, mais à quel prix», in *Universalia* 1981.
G.E.R.S.S., *L'U.R.S.S. et le Tiers Monde: une stratégie oblique,* Paris, Cahiers de la Fondation pour les études de la défense nationale, n° 32, 1984.
Ghanem (Joseph R.), «The War in Lebanon and the Peace Process in the Middle East: Preliminary observations», in *Panorama,* n° 3, 1978.
Gonidec (p. - F.), *Relations internationales,* Paris, Montchrestien, 1974.
Gonidec (P. - F.) et Charvin (R.), *Relations internationales,* Paris, Montchrestien, 1981.
Gorce (Paul-Marie de la), *L'Etat de la jungle,* Paris, Balland, 1982.
Idem, «Risques accrus d'intervention étrangère au Tchad», in *Le Monde diplomatique,* fév. 1987.
Gottman (Jean), *La Politique des Etats et leur géographie,* Paris, Colin, 1952.

Gresh (Alain), «Les Visées et les craintes du régime libyen», in *Le Monde diplomatique,* fév. 1987.

Grimal (Henri), *La Décolonisation, 1919-1963,* Paris, Colin, 1965 (3ème éd.).

Grosser (Alfred), *Les Occidentaux: les pays d'Europe et les Etats-Unis depuis la guerre,* Paris, Fayard, 1978.

Groupe d'études et de recherches, *Les Fondements doctrinaux de la stratégie soviétique,* Paris, Cahiers de la Fondation pour les études de défense nationale, n° 13, 1979.

Hackett (Gl. Sir John), *The Third World War: A Future History,* London, Sidgwick-Jackson, 1978.

Haushofer (Karl), *De la géopolitique,* de l'allemand, Paris, Fayard, 1986.

Heller (Michel), «La «Désinformation» moyen d'information», in *Politique internationale,* n° 10, hiver 1980-81.

Hoffmann (Stanley), *Gulliver empêtré: essai sur la politique étrangère des Etats-Unis, (Gulliver's Troubles),* Paris, Seuil, 1971.

Idem, *La Nouvelle guerre froide,* Paris, Berger-Levrault, 1983.

Horowitz (David), *De Yalta au Vietnam,* de l'anglais, 2 vols., Paris, Union générale d'éditions, 1973.

Huntley (James Robert), *The N A T O Story,* N.Y., 1969.

Jabre (Antoine), *La Guerre du Liban,* Paris, Belfond, 1980.

Jouve (Edmond), *Relations internationales du Tiers Monde,* Paris, Berger-Levrault, 1976.

Julien (Claude), *L'Empire américain,* Paris, Grasset, 1968.

Kaplan (Morton), *System and Process in International Politics,* N.Y., Wiley, 1964 (2d ed.).

Kennan (George), *Le Mirage nucléaire, (The Nuclear Delusion, Soviet-Americain Relations in the Atomic Age),* Paris, La Découverte, 1984.

Kissinger (Henry), *Les Malentendus transatlantiques, (The Troubled Partnership),* Paris, Denoël, 1965.

Idem, *Pour une nouvelle politique étrangère, (American Foreign Policy),* Paris, Fayard, 1970.

Kodmani (Bassma), direction, *Quelle sécurité pour le Golfe?* Paris, I.F.R.I., 1984.

Labrousse (A.), *L'Expérience chilienne,* Paris, 1973.

Idem, «Chili. Trois ans d'histoire», in *Universalia* 1974.

Idem, «Contribution de l'Europe à la sécurité dans le Golfe», in Kodmani, *Quelle sécurité...,* Paris, I.F.R.I., 1984.

Lacrois (Philippe) direction, *Eviter la guerre: réponses à quelques questions sur les risques de guerre,* Paris, Maspéro, 1983.

Laïdi (Zaki), *Les Grandes puissances et l'Afrique,* Paris, F.N.S.P., Cahiers du C.H.E.A.M., n° 7, sept. 1979.

Laloy (Jean), *Entre guerres et paix: 1945-1965,* Paris, Plon, 1966.

Idem, «A Propos des origines de la guerre froide», in Moïsi, *Crises et guerres du XXème siècle,* Paris, I.F.R.I., 1981.

Laulan (Yves-Marie), «Echanges Est-Ouest: vers un nouveau printemps», in *Défense nationale,* déc. 1988.

Laurent (Annie) et Basbous (Antoine), *Une Proie pour deux fauves,* Beyrouth, al-Daïrat, 1983.
Lavigne (Marie), «Commerce Est-Ouest», in *Le Monde diplomatique,* sept. 1973.
Lavroff (Dmitri Georges), «Etats-Unis: la politique africaine», in *Universalia* 1981.
Idem, «Les Crises internationales en Afrique», in *Universalia* 1978.
Idem, «L'Afrique politique», in *Universalia* 1981.
Idem, «La Crise tchadienne», in *Universalia* 1982.
Le Breton (J. M.), *Les Relations internationales depuis 1968,* Paris, Nathan, 1984.
Lefort (R.), «Angola», in *Universalia* 1976.
Le Roy (François), *Les Relations internationales de 1953 à 1970,* Paris, Cours de l'I.E.P., 1970-71.
Levesque (Jacques), *L'U.R.S.S.: sa politique internationale de 1917 à nos jours,* Paris, Colin, 1980.
Lippman (Walter), *The Cold War,* N. Y., 1947.
Loniol (Marc), Le Système politique américain», in *Le Reflux américain,* Paris, Seuil, 1980.
Manin (Philippe), *L'O.N.U. et le maintien de la paix,* Paris, Pichon et Durand-Auzias, 1971.
Mansour (Camille), «La Stratégie de l'O.L.P.», in *Revue d'études palestiniennes,* n° 14, hiver 1984.
Marcovici (Philippe), «L'Amérique centrale: enjeu Est-Ouest», in *Politique internationale,* n° 18, hiver 1982-83.
Mathiex (Jean) et Vincent (Gérard), *Aujourd'hui (depuis 1945),* 2 t., Paris, Masson, 1978 (2ème éd.).
Matsny (Vótjech), *Russian's Road to the Cold War. Warfare and the Politics of Communism,* N.Y., 1979.
Mayer (Pierre), *Le Monde rompu,* Paris, Fayard, 1976.
Mee (Charles), *Potsdam, le sort du monde,* Paris, Laffont, 1976.
Melandri (Pierre), *L'Alliance atlantique,* Paris, Gallimard, 1979.
Idem, *La Politique extérieure des Etats-Unis de 1945 à nos jours,* Paris, P.U.F., 1982.
Mendras (Marie), «La Stratégie oblique en Afrique sub-saharienne», in *L'U.R.S.S. et le Tiers-Monde,* Paris, C.F.E.D.N., 1984.
Merle (Marcel), *Sociologie des relations internationales,* Paris, Dalloz, 1976 (2ème éd.).
Miège (Jean-Louis), «Djibouti», in *Universalia* 1979.
Milza (Pierre), *Le Nouveau désordre mondial,* Paris, Flammarion, 1983.
Mitrany (David), *A Working Institute of International Affairs,* London, 1943.
Moïsi (Dominique) direction, *Crises et guerres au XXème siècle: analogies et différences,* Paris, I.F.R.I., 1981.
Montenegro (Alexandro), «L'Amérique centrale: la révolution dévoyée», in *Politique internationale,* n° 22, hiver 1983-84.
Moreau Defarges (Philippe), *Les Relations internationales dans le monde d'au-*

jourd'hui, Paris, S.T.H., 1981 (1ère éd.), 1984 (2ème éd.).
Mourin (Maxime), *Les Relations franco-soviétiques (1917-1967)*, Paris, Payot, 1967.
Mourre (Michel), *25 Ans d'histoire universelle: 1945-1970*, Paris, éd. Universitaires, 1971.
Neuman (John Von) and Morgenstern (Oskar), *Theory of Games and Economic Behavior*, Princeton Univ. Press, 1947 (2d ed.).
Niblock (Tim), «Le Golfe dans la politique étrangère de l'Irak: 1968-1982», in Kodmani, *Quelle sécurité...*, Paris, I.F.R.I., 1984.
Niedergang (Marcel), *La Révolution de Saint-Domingue*, Paris, Plon, 1966.
Idem, «Allende Salvador», in *Universalia* 1974.
Nixon (Richard), *Le Mythe de la paix, (Real Peace)*, Paris, Plon, 1983.
Idem, *La Vraie guerre, (The Real War)*, Paris, Albin Michel, 1980.
Nussbaum (Bruce), *The World After Oil*, N.Y., Simon and Schuster, 1983.
Paris (Henri), *Stratégies soviétique et américaine*, Paris, Cahiers de la Fondation pour les études de défense nationale, n° 17, 1980.
Péroncel-Hugoz (Jean-Pierre), *Une croix sur le Liban*, Paris, Lieu Commun, 1984.
Pisar (Samuel), *Coexistence and commerce*, N.Y., Mc Graw-Hill, 1970.
Puig (Jean-José), «Genèse d'une résistence», in *Les Temps modernes*, n° 408-409, juil. - août 1980.
Rabinovitch (Itamar), *The War for Lebanon: 1970-1983*, Cornell Univ. Press, 1984.
Randal (Jonathan), *Going all the Way*, N.Y., Random House, 1984.
Rappoport (Anatol), *Combats, débats et jeux, (Conflicts, Games and Debates)*, Paris, Dunod, 1967.
Idem, *Théorie des jeux à deux personnes. Principes essentiels*, Paris, Dunod, 1969.
Relations internationales de 1945 à 1960, (sans nom d'auteur), Cours à l'Institut d'études politiques de l'Université de Paris, 1968-69.
Renouvin (Pierre), *Histoire des Relations internationales*, t. VIII, Paris, Hachette, 1967 (4ème éd.).
Renouvin (P.) et Duroselle (J. - B.), *Introduction à l'histoire des relations internationales*, Paris, Colin, 1966.
Reuter (Paul), *Organisations européennes*, Paris, P.U.F., 1979 (2ème éd.).
Rostow (Walt), *The Stages of Economic Growth*, Cambridge, 1960.
Roy (Olivier), «La Stratégie soviétique en Afghanistan et ses limites», in *Politique étrangère*, n° 4, 1985.
Quandt (Richard), «On the Use of Game Models in Theories of International Relations», in *World Politics*, vol. XIV 1961.
Quandt (William), «Les Etats-Unis et le Golfe persique: en quête d'une politique appropriée», in Kodmani, *Quelle sécurité...*, Paris, I.F.R.I., 1984.
Quiminal (Catherine), *La Politique extérieure de la Chine*, Paris, Maspéro, 1975.
Salamé (Ghassane), «Un regard neuf sur la politique étrangère de l'Arabie

Saoudite», in Kodmani, *Quelle sécurité...*, Paris, I.F.R.I., 1984.
Sanguin (André-Louis), *La Géographie politique*, Paris, P.U.F., 1977.
Sanguinetti (Antoine), «L'Occident encore une fois pris à contre-pied», in *Le Monde diplomatique*, janv. 1989.
Sayegh (Raymond), *Le Golfe en ébullition*, Beyrouth-Paris, Kaslik (éd.) et L.G.D.J. (diff.), 1979.
Semeidi (Manuela), *Les Etats-Unis et la révolution cubaine*, Paris, Colin, 1968.
Seris (Jean-Pierre), *La Théorie des jeux*, Paris, P.U.F., 1974.
Serryn (Pierre), *Le Monde d'aujourd'hui: Atlas économique, social, politique, stratégique*, Paris, Bordas, 1981.
Servan-Schreiber (Jean-Jacques), *Le Défi américain*, Paris, Denoël, 1967.
Idem, *Le Défi mondial*, Paris, Fayard, 1980.
Soppelsa (Jacques), *Géographie des armements*, Paris, Masson, 1980.
Stewart (P.D.), *Political Power in the Soviet Union*, N.Y., Press Co., 1968.
Souvarine (Boris) et autres, *De Marx à Mao Tsé-Toung: un siècle d'Internationale marxiste*, Paris, Calmann-Lévy, 1967.
Le Système communiste: un monde en expansion, travaux d'un colloque, Paris, I.F.R.I., 1982.
Tamassecos (Luc), *Chronologie des relations internationales: 1914-1971*, Paris, Mouton, 1972.
Taylor (Edmond), *La Chute des empires*, de l'anglais, Paris, Fayard, 1964.
Tinbergen (Jan), *Convergence of Economic System in East and West*, Rotterdam, Netherlands Economic Institute, 1965.
Touraine (A.), *Vie et mort de l'Unité Populaire*, Paris, 1973.
Tucker (Robert), *De l'Isolationnisme américain, (A New isolationism: Threat or Promise?)*, Paris, Calmann-Lévy, 1973.
Tuéni (Ghassan), *Une guerre pour les autres*, Paris, J. C. Lattès, 1985.
Virally (Michel), *L'Organisation mondiale*, Paris, Colin, 1972.
Voslensky (Michael), *La Nomenklatura: les privilégiés en U.R.S.S.*, de l'allemand, Paris, Belfond, 1980.
Wajsman (Patrick), *L'Illusion de la détente*, Paris, P.U.F., 1977.
Ziegler (Jean), *Main basse sur l'Afrique*, Paris, Seuil, 1980.
Zorgbibe (Charles), *Les Relations internationales*, Paris, P.U.F., 1975.

ج) موسوعات ومعاجم:

- بالعربية:

البستاني (فؤاد إفرام)، دائرة المعارف، ظهر منها أربعة عشر مجلداً ابتداء من سنة ١٩٥٦ - بيروت.
الكيالي (عبد الوهاب) وزهيري (كامل)، إشراف، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

فوق العادة (سموحي)، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، إنكليزي - فرنسي - عربي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٩ (الطبعة الثانية).
وهبه (مجدي) وغالي (وجدي)، معجم العبارات السياسية الحديثة، إنلكيزي - فرنسي - عربي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨.

- بالأجنبية:

Debbasch (Charles) et Daudet (Yves), *Lexique de politique,* Paris, Dalloz, 1984.
Encyclopedia Britannica.
L'Etat du monde: annuaire économique et géopolitique mondial, Paris, La Découverte.
Sandahl (Pierre) et Béa (Louise de), *Dictionnaire politique et diplomatique,* Paris, librairies techniques, sans date.
The World Almanach and Book of Facts (Year-Book), N.Y., Phares Books.
Zorgbibe (Charles), *Dictionnaire de politique internationale,* Paris, P.U.F., 1988.

د) دوريات: مجلات وصحف

- بالعربية:

حاليات، عربية، فرنسية، إنكليزية - *Panorama* - (بيروت)؛ الدفاع الوطني اللبناني (بيروت)؛ الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)؛ مجلة الجمعية الجغرافية (بغداد).
الحياة (بيروت ثم لندن)؛ الإزفيستيا (موسكو)؛ النهار (بيروت).

- بالأجنبية:

Annuaire français de droit international (Fr.); *Défense nationale* (Fr.); *Foreign Affaires* (U.S.); *Foreign Policy* (U.S.); *Journal of Arab Affairs* (U.S.); *Journal of Peace Research* (S.); *Le Monde diplomatique* (Fr.); *Politique étrangère* (Fr.); *Politique internationale* (Fr.); *Problèmes d'Amérique latine* (Fr.); *Relations internationales* (Fr.); *Revue d'études palestiniennes* (U.S. - Fr.); *Les Temps modernes* (Fr.); *World Politics* (U.S.).
International Herald Tribune (U.S.); *Le Monde* (Fr.); *L'Orient - Le Jour* (L.); *Le Point* (Fr.).

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الثنائيّة الدوليّة الرأسماليّة الاشتراكيّة هي عنوان وصلب العلاقات الدوليّة المعاصرة ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٩٠. إنها حقبة مميّزة من تاريخ البشريّة. توقّعها المعاصرون معبراً من حرب القنبلة الذرّية الأولى إلى حرب المحرقة النوويّة الشاملة. لكن تعديلات رئيسة برزت مؤخراً طارحة إمكانيّة تحوّلها إلى معبَر من الحرب العالميّة التقليديّة إلى السلم الدولي الأحاديّ. هل يكون حقاً الإعلان عن فشل الرسالة الاشتراكيّة والسوفياتيّة الكونيّة باباً إلى السلم؟ سلم مَن؟ أو السلم لمن؟ هل يكون عالمنا في صدد «بيريسترويكا دوليّة» ونظام عالميّ جديد وبناء حقاً؟

طرح هذا الكتاب فرضيّة كون هذه الحقبة بمثابة مرحلة تاريخيّة «مكتملة» أو على الأقل «شبه مكتملة» من المعطيات الجيوسياسيّة العالميّة الشاملة والطموحات الستراتيجيّة الكونيّة. ومن خلال التوجّهات الفكريّة والمنهجيّة الثلاث المترابطة، أي التاريخ والسياسة والجيوسياسة، أتت دراسة كيفيّة مواجهة المصالح والحاجات المختلفة وانعكاسات ذلك على دول وشعوب وخريطة العالم. أمكن ذلك من خلال طرح المسألة المحوريّة القائمة على مفهومَي الحرب والسلم، وبالتالي الواقع الدوليّ المرادف لهما، كما على المفاهيم الواقعة ما بين الاثنين كالحرب الباردة، والتعايش السلميّ، والإنفراج...

يقدّم هذا الكتاب دراسة علميّة موضوعيّة لتطورات عالم الأمس القريب وصولاً إلى اليوم فاتحاً السبيل لطرح موضوع الغدّ انطلاقاً من التجربة الواقعيّة: هل يأتي المستقبل الواعد بواقع أفضل من الأمس لعالمنا الذي أصبح كلاً واحداً بفضل التقنيّات الحديثة؟ ومصالح القوى وطموحات الدول، هل تستطيع التوافق مع السلم والأمن الدوليين وكرامة الشعوب؟...

رقم الكتاب 160125 R 01